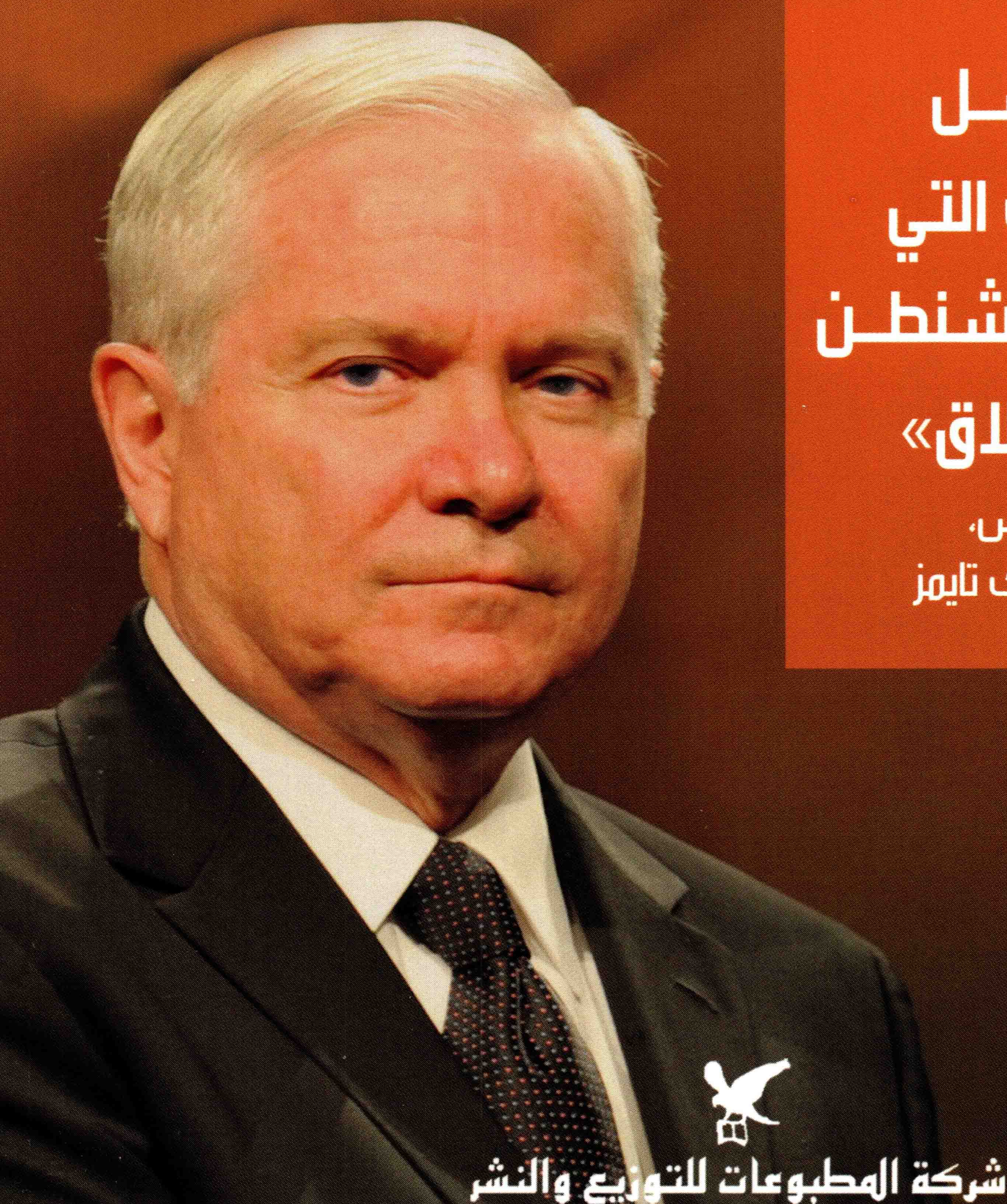
مذكرات روبرت م. غايتس

وزير الدفاع الأميركي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية سابقًا

الواجب



«من أفضل المذكّرات التي كُتبت في واشنطن على الإطلاق»

توماس ريكس، صحيفة النيويورك تايمز

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الـواجب

روبرت م. غايتس

الواجب

مذكّرات وزير الدفاع الأميركي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية سابقاً







شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com
publishing@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٧

ISBN: 978-9953-88-953-5

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

صورة الغلاف: Wikimedia.org/The U.S Army/Leroy Council

الإخراج الفني: بسمة تقي

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى العسكريين والعسكريات

في القوات المسلحة الأميركية



المحتويات



مقدمة المؤلف

يتمحور هذا الكتاب حول أكثر من أربع سنوات ونصف السنة من عهدي في الحرب، ويركز، بالطبع، على حربَي العراق وأفغانستان بشكل أساسي، حيث تم التفريط بالانتصارات الأولية في كِلا البلدين بسبب الأخطاء وقصر النظر والنزاع في الميدان كما في واشنطن، ما دفع لشنّ حملات مطولة وقاسية تلافياً لهزيمة استراتيجية. هذا الكتاب يتعلق بالحرب على القاعدة وأسامة بن لادن، المسؤولين عن المأساة الوطنية التي ألمّت بنا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويتعلّق أيضاً بصراعي السياسي مع الكونغرس في كل يوم خلال عهدي والتباين الكبير ما بين رصانتي ووقوفي على مسافة واحدة من الحزبين وهدوئي في العلن وبين إحباطي واشمئزازي وغضبي في السر. كما كانت هناك نزاعات سياسية مع البيت الأبيض، معظم الأحيان مع موظفي البيت الأبيض، وأحياناً قليلة مع الرئيسين شخصياً ـ مع الرئيس أوباما أكثر منه مع الرئيس بوش. وأخيراً، كنت في صراع بيروقراطي مع وزارة الدفاع ومختلف الهيئات العسكرية، بهدف تحويل وزارة مُهيَّأة للتخطيط لحرب إلى وزارة تملك القدرة على شنّها، وأن تصبح قواتنا العسكرية مؤهلة لتأمين نجاحنا.

كان جورج دبليو بوش وباراك أوباما الرئيسين السابع والثامن على التوالي اللذين عملت معهما. لم أكن أعرف أياً منهما عندما بدأت العمل معهما، كما لم يكونا يعرفانني. ولشدة دهشتي (وارتباكي)، فقد أصبحت وزير الدفاع الأول في التاريخ الذي طُلِب منه البقاء في منصبه من قبل رئيس منتَخَب حديثاً، ناهيك بكونه من حزب مختلف. توليت منصبي في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكان هدفي الوحيد هو القيام بكل ما في وسعي لإنقاذ مهمتنا في العراق من كارثة محتملة. لم

تكن لديّ فكرة عن كيفية القيام بذلك، ولا أي فكرة عن التغييرات الهائلة التي عليّ القيام بها في البنتاغون لإنجاز المهمة. كما لم تكن لديّ أدنى فكرة كم ستتوسّع مهمتي وتزداد إثارةً مع الوقت، إلى ما هو أبعد من العراق بكثير.

عندما أعود في الزمن إلى الوراء أجد أن هناك مفهوماً موازياً للأعوام الأربعة والنصف التي قضيتها في الحرب، ألا وهو الحب. أعني بذلك الحب ـ ليس هناك تعبير آخر لذلك ـ الذي كنت أكنُّه للجنود، والحس الكبير بالمسؤولية الشخصية التي صرت أشعر بها تجاههم. كان هذا الشعور من القوة بحيث أنه صاغ بعض أكثر قراراتي ومواقفي أهمية. قبيل نهاية ولايتي كنت بالكاد قادراً على مخاطبتهم أو التحدث عنهم من دون أن تغلبني عاطفتي. في مطلع عامي الخامس أيقنت أن إصراري على حمايتهم ـ في الحروب التي كنا نخوضها والحروب القادمة ـ يؤثر في حكمي ويحدّ من فاعليتي تجاه الرئيس، وكان ذلك من أسباب اتخاذي قرار التقاعد إلى حدٍّ ما.

لا أدّعي أن هذا الكتاب يشكل تاريخاً كاملاً (وهو ليس قاطعاً بالتأكيد) للفترة الممتدة من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١١. إنه ببساطة روايتي الشخصية عن ممارستي مهمات وزير الدفاع خلال تلك السنوات العنيفة والقاسية.

الفصل الأول

نداء الواجب

أصبحت رئيس جامعة تكساس A&M في آب/أغسطس عام ٢٠٠٢، وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ دخلت عامي الخامس في وظيفتي هذه. كنت سعيداً جداً هناك، وكان كثير من الخريجين المعروفين بـِ «إيجيز» (Aggies)ـ وليس كلهم ـ يعتقدون أنني كنت أقوم بتحسينات مذهلة تطال كل المجالات تقريباً في الجامعة (ما عدا كرة القدم). تعهّدت في البداية أن أبقى خمس سنوات لكنني وافقت على تمديد تلك الفترة لتنتهي بعد سبع سنوات ـ صيف عام ٢٠٠٩. ثم عدت أخيراً برفقة زوجتي بيكي إلى ديارنا في شمال غرب المحيط الهادئ.

بدأت أسبوع ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، وهو الأسبوع الذي غيّر حياتي، بحضور عدد من الاجتماعات كالعادة. قدت سيارتي بعدها وصولاً إلى دي موين، آيوا، حيث كنت سألقي خطاباً يوم الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

تلقيت قرابة الساعة الواحدة من ظهر ذلك اليوم بريداً إلكترونياً من سكرتيرتي، ساندي كروفورد، تبلغني فيه أن مستشار الرئيس بوش للأمن القومي ستيف هادلي يريد التحدث إلي هاتفياً خلال ساعة أو ساعتين. «ألحّ» مساعد هادلي بشدة على أن تصلني الرسالة، فطلبت من ساندي إبلاغه أنني سأتلقى اتصال ستيف صباح يوم السبت. لم تكن لدي أدنى فكرة عن سبب اتصال ستيف، لكنني كنت قد قضيت قرابة تسع سنوات في البيت الأبيض مع موظفي مجلس الأمن القومي خلال عهود أربعة رؤساء، وكنت أعلم أن «الجناح الغربي» تعوّد أن يطلب ردوداً فورية على أمور قلّما تكون ضرورية.

التقيت هادلي للمرة الأولى يوم كنا من موظفي مجلس الأمن القومي في صيف عام ١٩٧٤ واستمرت صداقتنا، بالرغم من أننا لم نكن على اتصال دائم. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كان ستيف ـ الذي خلف كونداليزا رايس بصفة مستشار جورج دبليو بوش للأمن القومي في ولايته الثانية ـ قد طلب مني التفكير بأن أصبح أول مدير للاستخبارات الوطنية، وهو منصب كان قد استُحدث بموجب تشريع في العام السابق، علماً أنني عارضت ذاك التشريع، وذاك المنصب، بشدة كونهما غير مجديين برأيي. كان الرئيس وكبار مستشاريه يريدونني أن أجعلهما مجديين. التقيت هادلي ورئيس موظفي البيت الأبيض أندي كارد في واشنطن يوم الاثنين في أسبوع الافتتاح. وقد أجرينا محادثات مفصّلة حول صلاحيات مدير الاستخبارات الوطنية والتخويل الرئاسي له، وبحلول عطلة نهاية الأسبوع اعتقدوا، وأنا أيضاً، أنني سأوافق على تولي المنصب.

كنت سأتصل بكارد في كامب دايفيد وأبلغه بقراري النهائي يوم الاثنين التالي. فكرت ملياً خلال عطلة نهاية الأسبوع. كنت مستلقياً في السرير ليل السبت، فأخبرت بيكي أن بإمكانها جعل هذا القرار في غاية السهولة بالنسبة إلي؛ كنت أعلم كم تحب البقاء في تكساس إيه أند إم، وكل ما كان عليها قوله هو أنها لا ترغب في العودة إلى واشنطن العاصمة، غير أنها قالت: «علينا أن نقوم بما يجب عليك القيام به»، فأجبتها: «شكراً جزيلاً».

مشيت في وقت متأخر ليل الأحد حول الحرم الجامعي وأنا أدخن سيجاراً، وخلال مروري بالمعالم والأبنية المألوفة لي شعرت أنني لا أستطيع مغادرة تكساس إيه أند إم؛ فقد كان هناك الكثير الذي أردت إنجازه هناك. كما أنني لم أكن أريد العودة إلى العمل مع الحكومة على الإطلاق. اتصلت بأندي صباح اليوم التالي وطلبت إليه إبلاغ الرئيس أنني لن أقبل المنصب. بدا لي مذهولاً. لا بد أنه شعر أنني أمّلتهم بشيء ما، وأنني ندمت على ذلك، لكنه كان بالفعل قراراً في اللحظة الأخيرة. كان ثمة عزاء وحيد. أخبرت بيكي: «إننا بأمان الآن، فإدارة بوش لن تطلب إلي مجدداً القيام بشيء آخر». كنت مخطئاً في ذلك.

عند الساعة التاسعة من صباح يوم السبت، بعد مضي سنتين على تلك الحادثة، أعدت الاتصال بستيف كما وعدت، فلم يضيّع الوقت وطرح سؤالاً بسيطاً ومباشراً:

«إذا طلب منك الرئيس أن تصبح وزيراً للدفاع، فهل تقبل؟» دُهشت وأعطيته إجابة لا تقل بساطةً وصراحةً عن سؤاله ومن دون تردد: «أولادنا يموتون في حربين نخوضهما. إذا كان الرئيس مقتنعاً بأنني أستطيع المساعدة، فلا خيار أمامي سوى الموافقة. هذا واجبي». كانت القوات تقوم بواجبها هناك، فهل يُعقل أن أتوانى عن أداء واجبي؟

قلت ذلك، وجلست متسمّراً على مكتبي ورحت أقول لنفسي: «يا إلهي، ما الذي فعلته؟» كنت أعلم أنّ بيكي، بعد أربعين سنة من الزواج، ستدعم قراري وكل ما كان يعنيه ذلك لطفلينا أيضاً، لكنني بالرغم من ذلك كنت خائفاً أن أخبرها.

اتصل جوش بولتن، المدير السابق لمكتب الإدارة والموازنة، والذي كان قد خلف كارد كرئيس موظفي البيت الأبيض في وقت سابق من ذلك العام، بعد مضي بضعة أيام للتأكد من قراري، وسألني إن كانت لدي أي مسائل أخلاقية قد تؤدي إلى مشاكل، كاستخدام مهاجرات غير شرعيّات للعمل مربيات أو مدبرات منزل. فقررت ممازحته قليلاً وأخبرته أننا نستخدم مدبّرة منزل أجنبية، وقبل أن يخرج عن طوره أخبرته أن لديها إقامة دائمة وأنها قطعت شوطاً كبيراً نحو الحصول على الجنسية. لكني شعرت أن حس فكاهتي لم يعجبه.

بعد ذلك قال بولتن بوجوب ترتيب مقابلة خاصة لي مع الرئيس، فأخبرته أن بإمكاني الذهاب إلى واشنطن يوم الأحد، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، من دون لفت الانتباه. كان الرئيس يريد إنجاز الأمر بسرعة أكبر، فراسلني جوش عبر البريد الإلكتروني في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ليعرف إن كان باستطاعتي الذهاب إلى مزرعة بوش قرب كروفورد، تكساس، للقاء صباحي مبكر يوم الأحد، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر.

كانت الترتيبات التي قام بها نائب رئيس موظفي البيت الأبيض جو هاغين دقيقة للغاية. فقد راسلني على البريد الإلكتروني طالباً مني لقاءه في الساعة الثامنة والنصف صباحاً في ماكغريغور، تكساس، على بعد عشرين دقيقة تقريباً من المزرعة. كان عليّ ملاقاته في موقف السيارات التابع لمحل بقالة بروكشاير براذرز، في شاحنة دودج دورانغو بيضاء اللون مركونة إلى يمين المدخل. وكان علي أن أرتدي ملابس «عامل عادي في مزرعة للماشية»: قميص غير رسمي وبنطال كتان أو جينز. من دواعي الطرافة أنني ارتديت أثناء المقابلات التي أجريتها مع كلٍّ من الرئيسين

بوش وأوباما ملابس تنكرية بوليسية أكثر من التي ارتديتها خلال عملي في وكالة الاستخبارات المركزية الممتد لعقود طويلة.

لم أطلع أحداً سوى بيكي على ما يجري، بالإضافة إلى والد الرئيس بالطبع، الرئيس السابق جورج بوش الأب (الرئيس الواحد والأربعين، بوش ٤١)، الذي أردت استشارته في الأمر، فقد كان هو سبب قدومي إلى تكساس إيه أند إم في المقام الأول، عام ١٩٩٩، لأكون العميد المؤقت لكلية بوش للشؤون الحكومية والعامة. فما كان يفترض به أن يكون مهمة لمدة تسعة أشهر فقط، ولبضعة أيام في الشهر، امتد لعامين وقادني مباشرةً لأصبح رئيس جامعة تكساس A&M. كان بوش متأسفاً لتركي الجامعة، لكنه كان يعلم أن الوطن يأتي أولاً. كما أعتقد أنه كان مسروراً لأن ابنه قد تواصل معي.

غادرت منزلي قبيل الساعة الخامسة فجراً متوجهاً إلى مقابلتي مع الرئيس. قد تعتبرونني «دقّة قديمة»، لكنني كنت أشعر أن سترة وبنطالاً أنسب للقاء الرئيس من قميص رياضي وبنطال جينز. لم يكن مقهى ستاربكس قد فتح أبوابه بعد في ذاك الوقت المبكر، لذا كانت رؤيتي ضبابية في بداية رحلة الساعتين ونصف الساعة بسيارتي. كنت أفكر طوال الطريق في الأسئلة التي سأطرحها والإجابات التي أقدمها، وحجم التحدي، وكيف ستتغير حياتي وحياة زوجتي على السواء، وكيف سأتعامل مع منصب وزير الدفاع. لم يراودني أي شعور يزعزع ثقتي بنفسي وأنا في طريقي إلى المزرعة ذلك الصباح، ما يعكس ربما عدم تقديري لجدية الموقف. لكنني كنت أعلم أن هناك أمراً واحداً يعنيني: معظم الناس لا يعلّقون آمالاً كبيرة على ما يمكن القيام به لتغيير مجرى الحرب في العراق وتغيير المناخ في واشنطن.

فكرت أيضاً أثناء القيادة في مدى غرابة انضمامي لهذه الإدارة. لم يسبق لي أن أجريت محادثة مع الرئيس. لم ألعب أي دور في حملة العام ٢٠٠٠ ولم يُطلب مني ذلك بتاتاً. لم أكن عملياً على اتصال بأي شخص من الإدارة خلال ولاية بوش الأولى، وجزعت حين أُهين صديقي الحميم ومعلمي، برنت سكوكروفت، خلال مناظرة علنية مع الإدارة بسبب معارضته شنّ حرب على العراق. رغم معرفتي برايس وهادلي وديك تشيني وغيرهم لسنوات، إلا أنني سأنضم إلى مجموعة من الأشخاص

الذين عايشوا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر سوياً، وكانوا يقاتلون في حربين، ويعملون في الفريق نفسه منذ ست سنوات، وسأكون أنا الدخيل.

وصلت إلى موعدي السرّي في ماكغريغور من دون أي مشكلة. ولدى وصولنا إلى المزرعة استطعت ملاحظة الفارق في الإجراءات الأمنية نتيجة أحداث ٩/١١. سبق لي أن زرت مقرات رئاسية أخرى، وكانت تخضع لحراسة مشددة دائماً، لكنها لم تكن شيئاً يُذكر مقارنةً بهذه. وصلت إلى مكتب الرئيس، في مبنىً رحبٍ بسيط التنسيق من طبقة واحدة ويبعد مسافة قصيرة عن المنزل الرئيسي. يتألف المبنى من مكتب كبير وغرفة جلوس للرئيس ومطبخ ومكتبين يحوِيَان حواسيب للموظفين. وصلت قبل الرئيس (وهو دائماً بروتوكول جيد)، وحصلت على فنجان قهوة (أخيراً)، ثم جُلت بنظري في المكان حتى وصل الرئيس بعد بضع دقائق، في الساعة التاسعة تماماً (كان دقيقاً دائماً وبشكل استثنائي). كان قد استأذن مجموعةً كبيرة من الأصدقاء والأقارب الذين كانوا يحتفلون بالذكرى الستين لولادة زوجته.

تبادلنا المجاملات بدايةً، ثم انتقل مباشرةً إلى العمل، فتحدث أولاً عن أهمية النجاح في العراق، مشيراً إلى أن الاستراتيجية الحالية ليست فعالة ويجب إيجاد استراتيجية جديدة. أخبرني أنه يفكر جدياً في زيادة ضخمة للقوات الأميركية لاستعادة الأمن في بغداد، وسألني عن تجربتي في مجموعة دراسة العراق (المزيد لاحقاً) وعن رأيي بخصوص زيادة القوات هذه، ثم أعرب عن اعتقاده أننا بحاجة إلى قيادة عسكرية جديدة في العراق، وأنه يفكّر جدياً في الجنرال ديفيد بتريوس. من الواضح أن العراق كان يشكل همّه الأول، لكنه أعرب أيضاً عن مخاوفه في أفغانستان؛ بالإضافة إلى عدد من تحديات الأمن القومي الأخرى، بما فيها إيران؛ والمناخ في واشنطن؛ وأسلوبه في تسيير الأعمال، بما في ذلك إصراره على الصراحة من قبل كبار مستشاريه. عندما ذكر تحديداً أن والده لم يكن على علم باجتماعنا، شعرت بقليل من عدم الارتياح لكنني لم أصحّح له. من الواضح أنه لم يكن قد استشار والده بخصوص هذا اللقاء المحتمل، وعلى عكس التخمينات التي برزت لاحقاً، لم يكن لبوش الأب أي دور في حدوثه.

سألني إن كانت لديَّ أي تساؤلات أو مسائل، فأجبت أن هناك خمس مسائل تشغل بالي. أولاً، حول العراق، وانطلاقاً مما كنت قد توصلت إليه في مجموعة

دراسة العراق، أخبرته أنني أعتقد أن زيادة القوات ضرورية لكن مدة بقائها هناك يجب أن تكون مرهونة بأعمال محددة تقوم بها الحكومة العراقية، وبشكل خاص إقرار قوانين أساسية تعزز التقارب الطائفي والوحدة الوطنية. ثانياً، أعربت عن قلقي الشديد حيال أفغانستان وشعوري أنها مهمَلة، وأن التركيز الكبير ينصبُّ على محاولة بناء حكومة مركزية قوية في بلد لم تكن لديه مثل هذه الحكومة في السابق، في حين أن التركيز ضعيف على الولايات والأقضية والعشائر. ثالثاً، شعرت أن لا القوات البرية ولا مشاة البحرية يمتلكان العديد الكافي للقيام بما هو مطلوب منهما، وأنهما بحاجة إلى زيادة هذا العديد. رابعاً، صرَّحت أننا أغرينا الناس بالانضمام إلى الحرس الوطني والاحتياط لكننا لم نلتزم بما وعدنا به، فمعظم الرجال والنساء قد انضموا إلى الحرس بشكل خاص على اعتبار أنهم سيشاركون في دورات تدريب شهرية ومخيم تدريب صيفي، وسيتم استدعاؤهم في حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الوطنية فقط؛ لكنهم أصبحوا عوضاً عن ذلك قوة عاملة، ينتشرون كجنودٍ لسنة أو أكثر لينخرطوا في معارك حقيقية وخطيرة وفي بعض الأحيان ينتشرون أكثر من مرة. وأبلغت الرئيس أن هذه المسائل كلها لها تبعات سلبية على عائلاتهم وأرباب أعمالهم ويجب معالجتها. لم يخالفني الرأي في أيّ من النقاط التي أثرتُها حول الحرس. ثم أخبرته في النهاية أن ما أسمعه وأقرأه، على الرغم من أنني لست خبيراً ولا مطّلعاً كفاية على مثل هذه الأمور، يدفعني إلى الاعتقاد أن البنتاغون يشتري كمية كبيرة من الأسلحة التي تلائم الحرب الباردة أكثر من حرب القرن الحادي والعشرين.

بعد نحو ساعة قضيناها معاً انحنى الرئيس إلى الأمام وسألني إن كانت لدي أي أسئلة أخرى، فقلت: كلا، فتبسّم نوعاً ما وقال: «وتشيني؟» عندها تبسمت قليلاً بدوري، فتابع يقول: «إنه صوت، وصوت مهم، لكنه مجرد صوت واحد». أخبرته أنني كنت على علاقة وطيدة بتشيني يوم كان وزيراً للدفاع وأنني أظن أن بإمكاني تحسين العلاقة فيما بيننا. ثم أخبرني الرئيس أنه يعرف مدى حبي لتكساس إيه أند إم، لكن البلد بحاجة إلي أكثر، وسألني إن كنت معنياً بتقلّد منصب الوزير. أجبته: نعم.

كان صريحاً للغاية معي في أمور كثيرة، منها ما يتعلق بنائبه، ولكنه حفّزني على أن أكون صريحاً معه بدوري. غادرت وأنا على يقين من أن الرئيس، إن أصبحت

وزيراً، يتوقع أن أخبره بما أفكر فيه بالضبط، وسيرغب في ذلك، وكنت أعلم أنني لن أمانع القيام بذلك.

شعرت بدوار وأنا في طريق العودة إلى الجامعة. لمدى أسبوعين، كان تقلّدي منصب وزيرٍ للدفاع مجرد احتمال، وهو احتمال بقيت آمل جزئياً ألا يتحول حقيقة. بعد المقابلة، بما أنّ الرئيس لم يقم بإبلاغي أن أحزم حقائبي، عرفت ما الذي ينتظرني. وعند الساعة الخامسة والنصف عصر ذلك اليوم تلقيت بريداً إلكترونياً من بوش الأب: «كيف سارت الأمور؟» فأجبت: «من الممكن أن أكون قد تجاوزت حدودي، لكنني أعتقد أنها سارت بشكل استثنائي. كنت بالتأكيد راضياً عن كل المواضيع التي أثرتُها (بما فيها المواضيع التي تحدثنا عنها سوياً)... إن لم يخطئ حدسي، هذه المسألة ستمضي قدماً». ثم تابعت: «سيدي الرئيس، أشعر بالأسى لاحتمال مغادرة «إيه أند إم» لكنني أشعر بالرضى الشديد حيال عودتي للمساعدة في هذا الوقت العصيب. وكما تعلم، فأنا لم أقضِ في الواقع أي وقتٍ مع ابنك، سوى أنني صافحته باليد يوم كان حاكم تكساس. واليوم قضينا أكثر من ساعة معاً وحدنا، وقد أعجبني ما رأيت. ربما بإمكاني مساعدته». ثم طلبت منه أن يتكتم على كل ما عرفه، فأجاب على الفور: «أنا لا أسرّب المعلومات! الشفاه مقفلة تماماً كما يقول صديقك السعيد جداً والفخور جداً».

بعد بضع دقائق تماماً اتصل بولتن ليخبرني أن الرئيس قرر المضي قدماً. كان مقرراً عقد مؤتمر صحافي عند الواحدة ظهراً من يوم الأربعاء الموافق ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، يليه عند الثالثة والنصف ظهور رئاسي متلفز مع الوزير رامسفيلد ومعي في المكتب البيضاوي.

كان تشيني، كما كتب في مذكراته، قد عارض قرار الرئيس بتغيير رامسفيلد، الذي كان صديقاً قديماً وزميلاً ومرشداً، لكنه اقتنع بهذا كثيراً حينها. وشعرت بالارتياح عندما نقل إليّ بولتن أن وزيرة الخارجية رايس متحمسة حيال تسميتي، كما ذكر نائب الرئيس أنني «رجل صالح». وعلى حد قول بولتن، إنه لإطراءٌ شديد أن يأتي هذا من تشيني.

أطلعتُ بيكي على كل ما جرى ـ لم أجسر على فعل العكس ـ وأعلنت لها عن قلقٍ وحيدٍ لازمني بعد مضيّ يوم الأحد ذاك. كانت إدارة بوش لا تحظى إلا بالقليل

جداً من الاحترام في ذلك الحين على امتداد البلد. أخبرتها: «عليَّ القيام بهذا، لكنني آمل فقط أن أخرج من هذه الإدارة وسمعتي طيبة».

الإعلان

يوم الاثنين، بدأت العجلة المتثاقلة لعملية التعيين الكبيرة بالتحرك، وكانت لا تزال سرية. كان اتصالي الأول بمستشارة البيت الأبيض، هاريت مايرز، للبدء بخوض غمار كل الأسئلة الأخلاقية المتعلقة بعضويتي في مجالس إدارة شركات واستثماراتي وكل ما إلى ذلك. بدأ الشق السياسي من التعيين يوم الثلاثاء، عندما طُلِبَ إليَّ وضع لوائح بأعضاء الكونغرس الذين أعتقد أنهم إيجابيون في تصرفاتهم، بالإضافة إلى المسؤولين والصحافيين وغيرهم ممن يمكن أن يتفاعلوا إيجابياً مع تنصيبي. كما طُلِبَ إلي أن أكون في البيت الأبيض في الثامنة صباحاً.

نُقلتُ إلى واشنطن جواً على متن طائرة للقوات الجوية الأميركية حطَّت في قاعدة أندروز الجوية، على مشارف واشنطن، حيث حطّت الطائرة في مكان بعيد من المدرّج، ثم أقلّني (مرة أخرى) جو هاغين.

بعد بضع دقائق وصلتُ إلى البيت الأبيض وتوجهتُ برفقة أحدهم إلى مكتب صغير في الطابق السفلي من الجناح الغربي، حيث أجريت اتصالات مجاملة مع قادة الكونغرس وأعضاء أساسيين في الكونغرس ووُجهاء غيرهم داخل واشنطن وخارجها. تعرفت إلى ديفيد بروم، وهو مساعد تشريعي يافع في البيت الأبيض سيكون «دليلي» وموجِّهي خلال عملية التعيين. كنت أمتلك بعض الخبرة في كابيتول هيل، بالطبع، لكن ديفيد كان مراقباً ذكياً وعملياً وفطناً إلى حد بعيد في كابيتول هيل، إضافةً إلى كونه ضابطاً في احتياط البحرية. وقد شعرت بغاية الارتياح معه.

قمت بإجراء عدد من الاتصالات، وكانت ردود الفعل على عملية تعييني إيجابية إلى أقصى الحدود. وقد علمت أن الجمهوريين كانوا غاضبين من الوضع في العراق ويتطلعون إلى حدوث تغيير في مجريات الأحداث ـ خصوصاً وأن كثيراً منهم عزوا فقدان حزبهم السيطرة على الكونغرس في الانتخابات التي جرت في اليوم السابق إلى المعارضة المتزايدة للحرب بشكل أساسي. لم أكن أعرف من أي نقطة أبدأ في العراق، لكن هذا لم يثنِهم عن الترحيب بي. أما الديمقراطيون فكانوا أكثر حماسةً

وإيماناً بأن تعييني قد يعجّل إنهاء الحرب إلى حدّ ما. ولئن ساورني الشك قبل إجراء الاتصالات أن الجميع في واشنطن تقريباً اعتقدوا أن هناك مهمة واحدة في جدول أعمالي كوزير، فقد تبدَّد هذا الشك بعد تلك الاتصالات.

قرابة الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً بتوقيت تكساس، وقبل نحو نصف ساعة من موعد المؤتمر الصحافي للرئيس الذي سيعلن فيه التغيير في وزارة الدفاع، أرسلت رسالة إلكترونية كنت قد كتبتها مسبقاً إلى حوالى ٦٥٠٠٠ طالب وأستاذ وموظف في «تكساس إيه أند إم»، وكانت ذات طابع شخصي. كان الجزء الأصعب عليَّ وقت الكتابة هو التالي: «لا يسعني سوى القول أنه، بالرغم من تقديمي تكساس إيه أند إم على العودة إلى الحكومة منذ قرابة السنتين، فقد حدث الكثير هنا وحول العالم منذ ذلك الحين. أحب تكساس إيه أند إم بحرارة، لكنني أحب بلدنا أكثر، ومثل كثير من زملائي العسكريين أنا ملزم بالقيام بواجبي. لذا عليّ الرحيل. أتمنى أن تكون لديكم فكرة عن مدى ألمي وكم سأفتقدكم وأفتقد هذه المؤسسة الأميركية الفريدة».

بعد حوالى ساعتين، حان وقت العرض. اجتمعت بالرئيس ورامسفيلد لوقت قصير في غرفة طعام الرئيس الخاصة قبل أن يتقدمنا رامسفيلد نحو المكتب البيضاوي، يليه الرئيس، ثم أنا. لقد مرَّت حوالى أربع عشرة سنة منذ أن كنت في المكتب البيضاوي.

استهلّ الرئيس تصريحاته ببيان حول ضرورة البقاء في موقع الهجوم في كلٍّ من العراق وأفغانستان لحماية الشعب الأميركي، وتحدث عن دور وزير الدفاع، واستعرض بعدها سيرتي المهنية، ثم أدلى بتعليقين حدَّدا التحديات التي تنتظرني كوزير للدفاع: «سوف يزوّد وزارة الخارجية برؤيا وأفكار جديدة حول الأسلوب الذي سيُمكّن أميركا من تحقيق أهدافنا في العراق» و«بوب يعرف كيف يقود مؤسسات ضخمة ومعقّدة ويغيّرها لتتمكن من مجابهة التحديات». ثم تابع ليشيد بخدمة رامسفيلد وإنجازاته كوزير ويشكره على كل ما قام به لجعل أميركا أكثر أمناً. اعتلى رامسفيلد المنصة بعده وتحدث عن التحديات الأمنية التي تواجه البلد لكنه شكر الرئيس بشكل خاص على ثقته ودعمه، وزملاءه في وزارة الدفاع، وفي مقدمهم رجالنا ونساؤنا بالزي العسكري جميعاً على خدمتهم وتضحيتهم. وقد رأيت أن بيانه كان راقياً جداً.

بعدئذٍ حان دوري. بعد أن شكرت الرئيس على ثقته ودونالد على خدمته، قلت:

بحلول آب/أغسطس الماضي مرّ على انضمامي إلى الخدمة العامة نحو أربعين عاماً. سيكون الرئيس بوش الرئيس السابع الذي أقدم له خدماتي. لم أتوقع عودتي إلى الخدمة الحكومية ولم أستمتع بأي منصب أكثر من كوني رئيساً لجامعة تكساس A&M.

غير أن الولايات المتحدة تخوض حرباً في العراق وأفغانستان. إننا نكافح الإرهاب في سائر أنحاء العالم كما أننا نواجه تحديات أخرى للسلم والأمن. أعتقد أن نتيجة هذه النزاعات سترسم عالمنا في العقود القادمة. ونظراً لكون مصالحنا الاستراتيجية الطويلة الأمد وأمننا الوطني والقومي في دائرة الخطر، ولأن كثيرين من أبناء أميركا وبناتها في قواتنا المسلحة في دائرة الخطر، لم أتردد لحظة واحدة عندما طلب مني الرئيس العودة إلى الخدمة. إذا تم تعييني في مجلس الشيوخ، فسوف أخدم بكل جوارحي، ومع امتناني للرئيس لمنحي الفرصة للقيام بهذا.

كانت التغطية الإعلامية والتصريحات العلنية في الأيام التي تلت إيجابية جداً، لكن كان لديّ من الخبرة ما يكفي لأعرف أن هذا لم يكن إظهار حماسةٍ تجاهي بقدر ما كان رغبة في التغيير. وقد ورد كثير من التعليقات الرائعة عن عودة فريق «بوش الأب»، وعودة والد الرئيس للإنقاذ، وجهود وزير الخارجية السابق جيمس بيكر وراء الكواليس، وكيف سأعمد إلى تطهير البنتاغون ممن عيَّنهم رامسفيلد سابقاً - «تنظيف حلقة إي رنغ (E-Ring)(*)» (الرواق الخارجي للبنتاغون حيث مكاتب كبار الموظفين المدنيين). كان ذلك كله غير منطقي.

انشغلت في الأسابيع الثلاثة التالية بتحضيرات التعيين، في الوقت الذي واصلت فيه عملي كرئيس للجامعة. وبالرغم من أنني كنت مديراً سابقاً لوكالة الاستخبارات المركزية وكنت قادراً على الوصول إلى «جواهر تاج» الأسرار الأميركية، كان عليَّ أن أملأ الاستمارة الفيدرالية التفصيلية الشهيرة إس إف ٨٦ (SF 86) «استمارة مناصب الأمن القومي» تماماً مثل أي شخصٍ آخر يتقدم إلى وظيفة في الحكومة. وكأي

(*) E-Ring: الحلقة الأعلى في البنتاغون، التي بيدها قرار الحرب والسلم.

شخص معيَّن في منصب رفيع المستوى، كان عليَّ ملء بيانات التصريح المالي، من ضمن بيانات أخرى. لقد قمت بكل ذلك في السابق، لكنّ المناخ كان قد تغيَّر في واشنطن، وأدت الإجابات غير الدقيقة ـ حتى الأخطاء غير المقصودة ـ إلى إخفاق مرشحين آخرين في السنوات الأخيرة. لذا نُصِحت بتوكيل شركة محاماة في واشنطن متخصّصة بملء هذه البيانات لكي أضمن عدم وجود هفوات. ولأني لم أرد أي عراقيل تعيق تعييني، أخذت بالنصيحة، فبلغت تكلفة هذه الخدمات ٤٠٠٠٠ دولار أميركي. (يمكنني أن أتخيل التكلفة التي تكلّفها مرشحون لديهم كشوف مالية أضخم وأكثر تعقيداً). كانت بانتظاري أيضاً خمس وستون صفحة تتضمّن أسئلةً من لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ. والخبر الجيد في هذا الخصوص هو أن البنتاغون يملك مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يقومون بالجزء الأكبر من العمل في تحضير إجابات عن هذه الأسئلة، على الرغم من أن على المرشح مراجعتها وتوقيعها وتهيئة نفسه لمناقشة تلك الإجابات في جلسة التعيين.

عندما كنت أحضّر لجلسات التعيين في واشنطن، عملت في جناح مزخرف في مبنى مكاتب السلطة التنفيذية في عهد أيزنهاور، وهو مبنى غرانيتي عملاق من العهد الفيكتوري بلون خبز الزنجبيل يقع بالقرب من البيت الأبيض، حيث كان لي مكتب صغير قبل اثنين وثلاثين عاماً. وقد تسلمت هناك موادَّ تتعلق بمسائل جوهرية لأقرأها، حول الأقسام العسكرية (القوات البرية والبحرية ـ بما فيها فيلق مشاة البحرية التابع لها ـ والجوية)، وحول منظومة الدفاع، التي شملت رسماً بيانياً وجدته معقداً إلى حد يستحيل فهمه وينذر بالمشكلات البيروقراطية التي سأواجهها قريباً. لم تكن استراتيجيتي الشاملة للجلسات أن أعرف الكثير، خصوصاً فيما يتعلق بالموازنة أو برامج مشتريات محددة كانت لدى عدد من أعضاء مجلس الشيوخ في اللجنة مصالح متعارضة تماماً معها. كنت أعلم أن الجلسات لن تدور حول مدى معرفتي بوزارة الدفاع، لكن الأهم كان يتمحور حول رؤيتي فيما يخص العراق وأفغانستان بالإضافة إلى مواقفي وسلوكي. لم يستطع المدربون المخصّصون لي مساعدتي في ذلك.

قابلت خلال تلك الأسابيع الثلاثة روبرت رينجل أولاً، «المساعد الخاص» لِرامسفيلد، الذي كان في الواقع رئيس موظفيه. قبل تعيينه في البنتاغون، عام ٢٠٠٥، كان رينجل من بين موظفي لجنة القوات المسلّحة في مجلس النواب، وتسلّم لعدة

أعوام خلال خدمته منصب رئيس الموظفين. أدركت على الفور أن روبرت أكثر اطلاعاً، وأشدَّ حدساً، من أي شخص عرفته فيما يختص بالكونغرس ووزارة الدفاع على السواء، وستكون مساهمته لا تقدّر بثمن إذا تمكنت من إقناعه بالبقاء.

كان الحدث الدراماتيكي الأبرز في الأيام التي سبقت تعييني حدثاً أزاح ثقلاً عن قلبي وأوضح لي، أكثر من أي تقرير توضيحي يمكن أن أتلقاه، ما كنت مقبلاً عليه. وقد وقع هذا الحدث مساء أحد الأيام عندما كنت أتناول العشاء وحدي في فندقي. حضرت امرأة في منتصف العمر إلى طاولتي وسألتني إن كنت السيد غيتس، وزير الدفاع الجديد، فقلت: أجل. وبعد أنِ هنّأتني على تعييني قالت لي وعيناها مغرورقتان بالدمع: «ولداي الاثنان في العراق. حباً باللّه، أعدهما إلى وطنهما سالمَين، ولسوف نصلي من أجلك». أصبت بالذهول، فأومأت برأسي، وربما تمتمت بشيء مثل: سأحاول. لم أستطع إكمال عشائي ولم أتمكن من النوم تلك الليلة. فقد أصبحت حروبنا جدية للغاية بالنسبة إليّ، يضافُ إليها المسؤولية التي أحملها تجاه كل أولئك المنخرطين في القتال. وللمرة الأولى، كنت خائفاً من احتمال ألا أتمكن من تحقيق آمال تلك الأم، وآمال البلد أيضاً.

في الأيام التي سبقت جلسة تعييني، يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، مارست طقس زيارة أعضاء مجلس الشيوخ الأساسيين، من ضمنهم، وهم الأهم، أولئك المنتدبون إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ. وقد دهشت لشعور أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين بالمرارة جراء قرار الرئيس إعلان تغيير في وزارة الدفاع فقط بعد الانتخابات النصفية. كانوا واثقين جميعاً من أن الرئيس لو قام بإعلان مغادرة رامسفيلد قبل أسابيع قليلة من الانتخابات لكانوا استطاعوا المحافظة على الأغلبية في المجلس. كما احتج الجمهوريون أيضاً على طريقة تعامل بوش - على حد قولهم - مع القيادة فقط وإهمال الآخرين جميعاً. وانتقد كثير منهم كبار ضباط الجيش. في حين أبدى بعض الجمهوريين، من بينهم جون ماكين، دعماً شديداً للحرب في العراق وكانوا يرون أن علينا مضاعفة جهودنا. كان واضحاً أن نصف أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين قلقون من تواصل انخراطنا في العراق وكانوا يرون أن ذلك مسؤولية سياسية هائلة ومتزايدة على عاتق حزبهم.

أبدى أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون الذين التقيتهم آراءهم بشكل

صارخ: معارضة الحرب في العراق وضرورة إنهائها؛ ضرورة التركيز على أفغانستان؛ وأن علاقة البنتاغون بالكونغرس سيئة للغاية والعلاقات بين المدنيين والعسكريين داخل وزارة الدفاع ليست أقل سوءاً؛ ازدراؤهم لجورج دبليو بوش (الرئيس الثالث والأربعين، المعرَّف عنه في بعض الأحيان لاحقاً ببوش الابن) وكرههم له ولموظفي البيت الأبيض التابعين له؛ وعزمهم استخدام أغلبيتهم الجديدة في كلا المجلسين في الكونغرس لتغيير المسار في الحرب والوطن. كما صرَّحوا أنهم مسرورون جداً لتعييني وأعربوا عن دعمهم، وأعتقد أن ذلك كان لاعتقادهم أنني، بصفتي عضواً في مجموعة دراسة العراق، سأتبنى رغبتَهم في بدء الانسحاب من العراق.

أظهرت اتصالات المجاملة الحال التي ستكون عليها السنوات القادمة. فأعضاء مجلس الشيوخ الذين كانوا يهاجمون الرئيس بشراسة على الملأ بسبب العراق كانوا يفكرون سراً في عواقب إخفاقنا هناك. وحرص معظمهم على إطلاعي على صناعات الدفاع المهمة في ولاياتهم وسعوا للحصول على دعمي في أحواض السفن والمستودعات والقواعد تلك، وأنواع الأعمال المرتبطة بها. كم هالني أن المصالح الضيقة لا تزال في غاية الأهمية على سلم أولوياتهم في خضم حربين نخوضهما!

بشكل عام، فإن اتصالات المجاملة مع أعضاء مجلس الشيوخ من الفريقين سببت لي خيبة أمل كبرى. كنت أتوقع هذا الانقسام الحزبي لكنني لم أتوقع أن يكون شخصياً إلى هذا الحد حيال الرئيس وآخرين في الإدارة. لم أتوقع أن يوجه أعضاء من كلا الحزبين كل هذه الانتقادات للقادة المدنيين والعسكريين في البنتاغون، ليس فقط فيما يتعلق بأدائهم الوظيفي بل أيضاً بطريقة تعاطيهم مع البيت الأبيض والكونغرس. وقد أكدت لي اتصالات المجاملة أن جدول أعمالي سيتعدى العراق ليشمل مجالات أشمل وأعم بكثير، فقد أضبحت واشنطن نفسها ميدان حرب، وستكون ساحة معركتي على مدى الأعوام الأربعة والنصف التالية.

التعيين

بينما كنت ذاهباً بالسيارة من الفندق إلى كابيتول هيل ليتم تعييني وزيراً للدفاع، فكرت في حياتي مستغرباً مسارها الذي أوصلني إلى هذه اللحظة. لقد ترعرعت في

كنف عائلة من الطبقة الوسطى متواضعة الحال في ويتشيتا، كنساس. كنا أنا وشقيقي الأكبر أول من يتخرج من الجامعة في تاريخ عائلتنا، وكان والدي مندوب مبيعات في شركة لبيع قطع غيار سيارات بالجملة، وكان جمهورياً صلباً في قناعته ويعتبر دوايت أيزنهاور مثله الأعلى؛ أما فرانكلين روزفلت فكان «ذلك الديكتاتور اللعين»، ولم أعلم إلا في سنّ العاشرة أن «الملعون» ليس الاسم الأول لهاري ترومان. كان أقاربي من طرف والدتي ديمقراطيين بمعظمهم، لذا بدا لي منذ نعومة أظفاري أن التعاون بين الحزبين أمر ممكن. كنت أتناقش دائماً مع والدي حول السياسة والعالم.

كانت عائلتنا المكونة من أربعة أشخاص متماسكة، وقد أمضيت طفولتي وشبابي في بيت يفيض محبةً وحناناً وسعادة. كان والدي رجلاً راسخ النزاهة وذا قلب يسع الجميع، كما أنه كان منفتحاً فيما يتعلّق بالناس (وليس بالسياسة). علّمني في سن مبكرة أن أنظر إلى الناس كلّ على حدة، انطلاقاً من صفاتهم الفردية فقط لا كجزء من مجموعة، قائلاً إن هذا يؤدي إلى تفادي الحقد والتحيُّز؛ وهو بالضبط ما قام به النازيون. لم يكن متسامحاً مع الكذب أو الرياء أو الأشخاص المتصنّعين أو التصرفات غير الأخلاقية. في الكنيسة، كان يدلني أحياناً على رجال مرموقين لا يرقون لمعاييره الشخصية. أما والدتي، وكما كان شائعاً في ذلك الوقت، فكانت ربة منزل. أحبتني وشقيقي حباً شديداً، وكانت مرساة نجاتنا على كل الأصعدة. أخبرني والداي مراراً عندما كنت صبياً صغيراً أن لا حدود لما يمكنني تحقيقه إذا عملت جاهداً، لكنهما حذّراني أيضاً من الاعتقاد بأنني أفضل من أيٍّ كان.

كانت الحياة التي عشتها في كنساس الخمسينيات مثالية، تتمحور حول العائلة والمدرسة والكنيسة والكشافة. كنا أنا وشقيقي من «الكشافة النسور» (Eagle Scouts)، وهي أعلى مرتبة في الكشافة. كانت هناك بعض القواعد التي أصرَّ والداي على أن أتبعها، لكن، رغم تلك الحدود، كانت لدي حرية غير مألوفة في التجول والاكتشاف واختبار قدراتي. كنا أنا وشقيقي نهوى المغامرة وكنا مستهترين بعض الشيء، إلى درجة أن وجهينا غدوا مألوفين في غرف طوارئ المستشفى. كنت صبياً متذاكياً، وعندما كنت أتحدث مع والدتي بوقاحة كنت أتلقى غالباً صفعة بقفا اليد إذا صادف وسمع والدي ذلك. كانت والدتي خبيرة بقطع أغصان الصفصاف لاستخدامها على باطن قدميَّ العاريتين إذا ما أسأت التصرف. كانت

أقصى العقوبات تطبَّق بسبب الكذب. أما تلك المحطات العرضية التي عوقِبت فيها، فأنا واثق من أنني كنت أستحقها، حتى ولو أنني شعرت بالظلم حينها. لكن توقّعات أهلي وعقوباتهم علّمتني فهم العواقب وتحمل المسؤولية عن أفعالي.

لقد قولب والداي شخصيتي ومعها حياتي. أدركت وأنا في طريقي إلى مجلس الشيوخ ذلك اليوم أن الصفات الإنسانية التي زرعاها فيَّ خلال تلك السنوات الأولى هي التي أوصلتني إلى هذه اللحظة، واستشرافاً للمستقبل، علمت أن هذه الصفات ستخضع للاختبار كما لم تخضع من قبل.

* * *

لقد مررت بتجربة جلسات التعيين ثلاث مرات في السابق. الأولى عام ١٩٨٦، لتولّي منصب نائب مدير الاستخبارات المركزية، وكانت جلسةً شبيهةً بنزهةٍ في الحديقة العامة تُوّجت بإجماع الأصوات. وكانت الثانية في مطلع عام ١٩٨٧، لتولّي منصب مدير الاستخبارات المركزية، عُقدت في خضم فضيحة إيران ـ كونترا؛ وعندما اتضح لي أن مجلس الشيوخ لن يصادق على تعييني في ظل الأسئلة الكثيرة حول دوري، والتي بقيت من دون إجابات، انسحبت. أما الثالثة فكانت عام ١٩٩١، بهدف تولّي منصب مدير الاستخبارات المركزية أيضاً، وكانت عملية طويلة وقاسية لكنها انتهت بتعييني، بالرغم من تصويت ثلث أعضاء مجلس الشيوخ ضدي. وقد بيَّنت لي التجارب أنني ما لم أفشل فشلاً ذريعاً عند الإدلاء بشهادتي، فسيصار إلى تعييني وزيراً للدفاع بأغلبية كبيرة. وقد عبَّر رسم كاريكاتوري في ذلك الوقت بدقة متناهية عن الجو في مجلس الشيوخ (والصحافة): فقد أظهرني وأنا أقف رافعاً ذراعي لأداء القسم وأقول: «أنا لست، ولم أكن قط، دونالد رامسفيلد». كان ذلك تذكيراً مهماً وبسيطاً بأن تعييني لم يكن مرتبطاً بمن أكون بل بمن لا أكون. وقد أظهر هذا الإعلان كم كان الجو مسموماً في واشنطن.

كان عضو مجلس الشيوخ عن فرجينيا جون وارنر رئيس لجنة القوات المسلحة، لذا فقد ترأس الجلسة؛ وكان العضو الذي يمثل الأقلية هو كارل ليفين من ميشيغان. كان الاثنان سيتبادلان الأماكن في غضون أسابيع قليلة نتيجة الانتخابات النصفية. كان وارنر صديقاً قديماً وقد عرَّف بي ـ كونه «عضو مجلس شيوخ عن ولايتي» ـ في جلسات التعيين الثلاث السابقة كلها. أما ليفين فلم أكن أعرفه جيداً، لكنه كان قد

صوَّت ضدي عام ١٩٩١. تلا وارنر الملاحظات الافتتاحية، ومن ثم ليفين، وبعدها تم «تقديمي» إلى اللجنة من قبل صديقين قديمين: زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السابق بوب دول من كنساس وعضو مجلس الشيوخ السابق ورئيس لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات ديفيد بورن، وكان في ذلك الحين رئيس جامعة أوكلاهوما منذ وقت طويل. ومن بعدها قمت بتلاوة الكلمة الافتتاحية.

شدَّد وارنر منذ البداية على العراق، فذكَّر الجميع أنه بعد زيارته الأخيرة إلى العراق، وكانت الثامنة له، صرَّح في العلن: «إذا مرَّ شهران أو ثلاثة، ولم يثمر هذا الشيء [الحرب] ولم يوضع حد لمعدل العنف ولم تتمكن الحكومة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي من التصرف، فسيكون على حكومتنا داخلياً أن تحدد ما إن كان علينا أن نُحدِث تغييراً في النهج الذي نتبعه أم لا» واقتبس عن الجنرال بيتر بيس، رئيس هيئة الأركان المشتركة، قوله في اليوم السابق رداً على سؤال إن كنا نفوز في العراق: «نحن لا نفوز، لكننا لا نخسر». وأثنى وارنر على المراجعات المتعددة لاستراتيجية العراق المنتظرة قريباً داخل الإدارة، وفي ذلك السياق أشار عليَّ كيف يجب أن أؤدي عملي:

«أحثك على ألّا تحجب نصيحتك وآراءك الشخصية فيما يتعلق بالتقويمات الحالية والمستقبلية لهذه المناقشات الاستراتيجية... عليك ببساطة أن تكون شجاعاً ـ أكرر: شجاعاً ـ عند تسلّم واجباتك التشريعية بصفتك، وأقتبس هنا، المساعد الأساسي للرئيس في كل المسائل المتعلقة بوزارة الدفاع». كان وارنر يلمّح علناً إلى تراجع دعمه للرئيس حول العراق.

انتقد ليفين الإدارة في كلمته الافتتاحية بشكل لاذع فيما يتعلق بالعراق وأعرب بكل وضوح عن التوجهات التي سيضعها على الطاولة بصفته رئيس اللجنة التي سأكون مضطراً لمواجهتها بدءاً من كانون الثاني/يناير:

> إذا تم تعيينه وزيراً للدفاع فسيواجه روبرت غيتس التحدي الجسيم المتمثل في لملمة الأوضاع الناتجة عن سياسات فاشلة وأولويات خاطئة على مدى السنوات القليلة الماضية. وهذا يعني، أولاً، معالجة الأزمة القائمة في العراق. إن الوضع في العراق يتجه نحو التدهور أكثر فأكثر، لا نحو التحسن. قبل غزو العراق، فشلنا في التخطيط لتوفير قوة كافية لاحتلال البلد، أو التخطيط لتبعات العمليات الحربية

الكبرى. بعد أن أطحنا بصدام حسين عام ٢٠٠٣، قمنا ومن دون تفكير بحل الجيش العراقي وحرمان عشرات الآلاف من أعضاء حزب البعث الأدنى مرتبةً من المشاركة في وظائف حكومية في المستقبل. لقد أسهمت هذه التصرفات في إشاعة الفوضى والعنف اللذين انتشرا لاحقاً، وفي إقصاء مكونات أساسية من السكان العراقيين. لقد أخفقنا، حتى اللحظة، في تحقيق الأمن في البلد ودحر التمرد. كما أخفقنا في نزع سلاح الميليشيات وإنشاء جيش أو قوات شرطة عراقية فاعلة. وأخفقنا في إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية للبلد وتوفير وظائف لغالبية العراقيين. على وزير الدفاع المقبل أن يتعامل مع التبعات الناجمة عن هذه الإخفاقات.

وأكمل ليفين ليخبرني أن العراق ليس التحدي الوحيد الذي سأواجهه، فتحدث عن عودة زخم طالبان في أفغانستان؛ والقوة النووية غير المتوقعة في كوريا الشمالية؛ وسعي إيران المتواصل للحصول على أسلحة نووية؛ وحاجة الجيش وفيلق البحرية إلى عشرات المليارات من الدولارات لإصلاح التجهيزات وتغييرها؛ والجهوزية المتراجعة لقواتنا البرية غير المنتشرة؛ والسعي المستمر وراء برامج أسلحة لا يمكننا تحمّل تكاليفها؛ والتحديات التي تواجهنا عند تجنيد القوات والتمديد لها؛ ومشكلات عائلات جنودنا بعد الانتشار المتكرر؛ ووزارة «تشوّهت سمعتها بسبب سوء معاملة المعتقلين في سجن أبي غريب وغوانتانامو وأماكن أخرى».

أخيراً، أفاد الرجل الذي ينبغي عليَّ العمل معه بصفته رئيس اللجنة أن فاعلية وزارة الدفاع قد تراجعت على يد قيادة مدنية رفيعة المستوى «عمدت في معظم الأحيان إلى إهمال وجهات النظر المختلفة، سواء كانت لقادتنا العسكريين أم أجهزة الاستخبارات أم وزارة الخارجية أم حلفاء أميركا أم أعضاء في الكونغرس من كِلا الحزبين السياسيَّين. يتحتّم على الوزير المقبل أن يسعى جاهداً لدمل هذه الجراح ومعالجة المشكلات المتعددة التي تواجه الوزارة والبلد».

أتذكر جلوسي إلى طاولة الشهود وأنا أستمع إلى هذا الرثاء وأقول لنفسي: «ما الذي أفعله هنا بحق الجحيم؟ لقد سرت مباشرةً نحو عاصفة هوجاء». كانت المرة الأولى، من بين مرات كثيرة جداً، التي أجلس فيها إلى طاولة الشهود وأنا أفكر في شيء مغايرٍ كلياً لما كنت أقوله.

بعد كلام لطيف جداً من كلّ من دول وبورن، حان دوري. حاولت أن أفتتح بعبارات ملطفة تعكس في الوقت عينه أنني لم أفقد وضوح الرؤية. كان عضو مجلس الشيوخ وارنر يؤمن منذ وقت طويل أن عائلة المرشح يجب أن ترافقه (ها) إلى جلسة التعيين. كانت بيكي قد رافقتني إلى جلستي الأولى فقط؛ لم أنظر إلى جلسات الكونغرس قط على أنها مسألة تتعلق بالعائلة، فشرحت لعضو مجلس الشيوخ وارنر أن بيكي كان أمامها خياران: إما حضور جلسة تعييني وإما مرافقة فريق كرة السلة للسيدات في تكساس إيه أند إم لحضور مباراة تجمعه في سياتل مع جامعة واشنطن. قلت إنها في سياتل، وأعتقد أنه كان خياراً صائباً. ثم انتقلت إلى الجد:

أعرف تمام المعرفة لماذا أجلس أمامكم اليوم: الحرب في العراق. ينبغي أن تكون معالجة التحديات التي نواجهها في العراق على رأس أولوياتي وستكون كذلك، إذا تم تعييني... أنا منفتح على مجموعة واسعة من الأفكار والمقترحات، وأنوي، في حال تم تعييني، التشاور بشكلٍ عاجل مع قادتنا العسكريين وقادتنا الذين يديرون المعارك ميدانياً، بالإضافة إلى آخرين في السلطة التنفيذية وفي الكونغرس... سأولي آراء أولئك الذين يقودون رجالنا ونساءنا العسكريين اهتماماً جدياً.

بعد ذلك وجّهت تحذيراً:

في حين أنني منفتح على أي أفكار بديلة حول استراتيجيتنا المستقبلية وتكتيكاتنا في العراق، إلا أن لدي شعوراً قوياً حيال أمر واحد: أعتقد أن التطورات في العراق خلال السنة القادمة أو السنتين القادمتين ستؤدي إلى إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بكامله وتؤثر بشكل كبير في جيوسياسة العالم لسنوات عديدة تليها. إن مسارنا خلال السنة القادمة أو السنتين القادمتين هو الذي سيحدد ما إذا كان الشعبان الأميركي والعراقي والرئيس المقبل للولايات المتحدة يشعرون أن الوضع يتحسّن ببطء لكن بثبات في العراق والمنطقة أم أنهم سيواجهون خطراً داهماً وواقعاً محتملاً باشتعال المنطقة. علينا أن نعمل سوياً لتطوير استراتيجية تنقذ العراق من الفوضى وتحمي مصالحنا الطويلة الأمد وتطلعاتنا في المنطقة.

شرحَت تلك الجمل الثلاث وجهات نظري حول العراق وما الذي يجب القيام

به، وهي وجهات نظر ستقود استراتيجيتي وتكتيكي في واشنطن والعراق على مدى السنتين القادمتين. وكما ذكرت مراراً، سواء وافقتم على انطلاق الحرب أم لا، «فنحن موجودون حيث نحن».

ختمتُ ملاحظاتي الافتتاحية بعبارات من القلب، حيث قلت: «أنا لم أسعَ لهذا المنصب ولا للعودة إلى الحكومة. أنا هنا لأنني أحب بلدي ولأن رئيس الولايات المتحدة يعتقد أن بإمكاني المساعدة في هذا الوقت العصيب. أتمنى أن تتوصّلوا إلى استنتاج مشابه». وأخيراً، «لعل أصعب ما في هذا المنصب الذي تناقش اللجنة تعييني فيه هو معرفتي أن قراراتي ستكون لها عواقب مصيرية. فبلدنا في حالة حرب، وإذا تم تعييني فسأكون مسؤولاً عن قيادة الرجال والنساء الذين يخوضونها... وإنني أتعهّد رسمياً أمام هذه اللجنة بإبقاء مصلحة قواتنا شغلي الشاغل». عندما نطقت بذلك التعهد لم أكن أعلم كلّ ما سيتطلّبه تحقيق ذلك.

في التغطية الإخبارية لتبادل الآراء الذي أعقب ذلك تمت الإضاءة على محاورتين. كانت الأولى في مطلع الجلسة، عندما سألني عضو مجلس الشيوخ ليفين عما إذا كنت أعتقد أننا نفوز حالياً في العراق، فأجبته ببساطة: «كلا يا سيدي». وقد انتشرت الإجابة بسرعة كونها واقعية وصريحة على حدّ سواء على النقيض من شهادة سابقة في الإدارة. فإذا حسمت إجابة واحدة مسألة تعييني، فتلك هي الإجابة. ثار نوع من الفوضى ذلك الصباح في البيت الأبيض ووزارة الدفاع حول الإجابة، وعقب فرصة الغداء قررت أن أضيف إلى إجابتي ما سبق وذكره بيت بيس في اليوم السابق وهو: «إننا لو لم نكن نفوز، لكننا لم نكن نخسر أيضاً» والأمر الأهم هو أنني لم أكن أريد أن يعتقد جنودنا في العراق أنني أشير إلى أنهم يتعرضون للخسارة عسكرياً.

أما المحاورة الثانية فكانت مع عضو مجلس الشيوخ إدوارد كينيدي، الذي تحدث عن تضحيات جنودنا وسأل عما إذا كنت، في نقاشات السياسات التي ستحصل لاحقاً، سأكون «شخصاً داعماً» لأمننا القومي وجنودنا، فأجبت:

> حضرة عضو مجلس الشيوخ كينيدي، لقد قُتل اثنا عشر متخرجاً في تكساس إيه أند إم في العراق. كنت أمارس رياضة الجري أحياناً مع بعض هؤلاء الفتيان، وأتناول طعام الغداء معهم، وكانوا يحدثونني عن طموحاتهم وآمالاهم. أنا من

سلمهم شهاداتهم، وأحضرت أمر تجنيدهم، ومن بعدها تلقيت نبأ وفاتهم. لذا فكل هذا يصل إلى حدّ تصبح معه المسألة شخصية بالنسبة إلينا جميعاً. لقد أظهرت الإحصاءات أن ٢٨٨٩ شخصاً قُتِلوا في المعارك في العراق حتى البارحة صباحاً: هذا عدد ضخم، وكل واحد منهم يجسّد معاناة فردية ليس للجنود الذين قُتِلوا فحسب، بل لعائلاتهم كلها وأصدقائهم.

ثم تابعت قائلاً:

حضرة عضو مجلس الشيوخ، أنا لم أتخلَّ عن رئاسة جامعة تكساس A&M، العمل الذي استمتعت به ربما أكثر من أي عمل قمت به، مقدماً تضحية مالية كبيرة، ومستعداً بصراحة لتحمّل كلّ هذه التدابير، لكي أعود إلى واشنطن وأكون حجر عثرة وأخفي ما أفكر فيه بالضبط. سأقول بكل أمانة وصراحة وجرأة للأشخاص الموجودين على طرفي بنسلفانيا أفينيو ما أؤمن به وما أعتقد بوجوب القيام به... يمكنني أن أجزم لكم أنني لست مديَناً لأحدٍ بأي شيء. لقد عدت إلى هنا لأقوم بأفضل ما في وسعي من أجل الرجال والنساء الذين يرتدون الزي العسكري وفي سبيل البلد.

تناول الوقت المتبقي من الجلسة المسائل الاستراتيجية بشكل موسَّع بالإضافة إلى مخاوف بعض أعضاء مجلس الشيوخ المحدودة. كانت هناك أسئلة مُربِكة، كالسؤال الذي طرحه عضو مجلس الشيوخ عن غرب فرجينيا روبرت بايرد، الذي سأل ما إذا كنت أؤيد شنّ حرب على سورية. (أجبت بالنفي). وكانت هناك بعض اللحظات الملطفة، كلحظة سؤال عضو مجلس الشيوخ عن نبراسكا بن نيلسون عما أعتقد بخصوص زيادة الجائزة تصاعدياً على أسامة بن لادن بمبلغ مليون دولار أسبوعياً. أجبت: «هل نتحدّث عن يانصيبٍ إرهابي؟(*)»

انتهت الجلسة العامة حوالى الساعة ٣:٤٥ عصراً تلتها جلسة سرية هادئة لتقديم التهاني بشكل موسع عند الرابعة. صوَّتت لجنة القوات المسلحة في ذلك المساء بالإجماع للتوصية بتسميتي ورفع الاقتراح إلى كل أعضاء مجلس الشيوخ كي يتم

(*) استخدم في النص الإنكليزي مصطلح Terrorist Powerball، في إشارة إلى لعبة اليانصيب الأميركية المعروفة.

التعيين. وفي صباح اليوم التالي، الواقع في ٦ كانون الأول/ديسمبر، صوَّت مجلس الشيوخ لتعييني بأغلبية ٩٥ صوتاً مقابل صوتين معارضين، وثلاثة لم يصوتوا. كان الصوتان المعترضان هما لعضوَي مجلس الشيوخ جيم بانِنغ من كنتاكي وريك سانتورم من بنسلفانيا، وكلاهما من الحزب الجمهوري. لم يشعرا أنني سأكون حازماً بما فيه الكفاية في كيفية تعاطينا مع إيران، بما في ذلك القيام بعمل عسكري محتمل. لكنني كنت أرى أننا منهمكون في ما يكفي من الحروب بما يحتّم عدم السعي وراء حروبٍ جديدة. إن تفادي حروب جديدة سيأتي على رأس جدول أعمالي في عهد الرئيسين بوش وأوباما. وسأبقى دائماً بحالة جهوزية لاستخدام أي قوة عسكرية للدفاع عن المصالح الأميركية الحيوية، لكنني سأجْعل شروط القيام بذلك صعبة جداً.

لم أقم بتأدية القسم ولم أتسلّم مهامي بصفتي وزيراً جديداً للدفاع إلا بعد اثني عشر يوماً من تعييني، وربما كان تأخيراً غير مسبوق. كنت متحمساً جداً لترؤس حفل التخرج في تكساس A&M في كانون الأول/ديسمبر، وكنت بحاجة إلى بعض الوقت أيضاً لأنهي أعمالي في إيه أند إم وأنتقل إلى واشنطن العاصمة. بعد تفكير عميق، خصوصاً في زمن الحرب، ربما لم يكن عليَّ الانتظار. لكن لم تكن هناك عملياً أي انتقادات، واستخدمت الوقت لإحداث أثر جيد.

أُفرِد لي مكتب في البنتاغون لاستخدامه إلى حين قيامي بتأدية القسم. قمت بملء الأوراق المطلوبة لكي أتمكن من الحصول على راتبي وتم التقاط صورة رسمية لي وتسلمت شاراتي وبطاقة تعريفي، وخضعت لكل الإجراءات التي يمر بها أي موظف جديد في وزارة الدفاع - بما فيها إجراء لم أكن أتوقعه. فقد ذهبت صباح أحد الأيام لاستعمال الحمام المتاخم لمكتبي، وكنت قد أغلقت الباب وأقفلته لتوّي وفككت بنطالي حين سمعت طرقاً قوياً على الباب وأحدهم يصيح: «توقّف! توقّف!» عندها ثار هلعي فرفعت بنطالي وفتحت الباب، فأعطاني رقيبٌ كان يقف هناك فنجاناً وأخبرني أن علي أن أملأ عينة بول لإجراء فحص مخدرات. حتى وزير الدفاع لم يكن مُعفًى من ذلك.

قبل التعيين وبعده مباشرةً على السواء أمضيت وقتاً طويلاً وأنا أفكر في كيفية التعامل مع إدارة البنتاغون، أكبر وأكثر منظمة تعقيداً على وجه الكرة الأرضية، حيث يعمل فيها حوالى ثلاثة ملايين موظف مدني وعسكري. بخلاف كثيرين ممن

يتولون مناصب تنفيذية رفيعة في واشنطن، كانت لدي في الواقع خبرة بفضل قيادة مؤسستين عامتين بيروقراطيتين ضخمتين ـ وكالة الاستخبارات المركزية ومجتمع الاستخبارات، الذي يضم حوالى مئة ألف موظف، وسابع أكبر جامعة في البلاد، وتضم خمسة وستين ألف مدرّس ومستخدَم وطالب. لكن البنتاغون كان شيئاً مختلفاً تماماً، إذ توجّب عليّ التعامل، بالإضافة إلى الوحشية المطلقة للبيروقراطية، مع العلاقة المتأزمة بين القيادة المدنية للوزارة وكثيرين في القيادة العسكرية، ومع حقيقة أننا كنا منخرطين في حربين كبيرتين، ولم نكن نبلي حسناً في أيٍّ منهما.

كان هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يرغبون في مساعدتي، وقد تخطّى هذا العدد في بعض الأيام الحدّ المعقول. كان يبدو أن الجميع في البنتاغون أرادوا مقابلتي أو إرسال تقارير موجزة إلي. وكنت فعلاً معرّضاً للغرق وسط هذا كله، لذا فأنا ممتن شديد الامتنان لنائب الوزير غوردون إنجلند، ورئيس هيئة الأركان المشتركة بيت بيس، وروبرت رينجل، لحمايتي وتوجيه الناس والتقارير الموجزة التي كنت فعلاً بحاجة إلى الاطلاع عليها ضمن إطار تنظيمي معقول. كان عدد أولئك الذين يريدون رؤيتي من خارج البنتاغون لإسداء النصيحة لي خارج أي مصلحة شخصية يعكس حقيقة أن كثيراً من المطلعين في واشنطن كانوا يعتقدون أن الوزارة كانت في مشكلة حقيقية وأن عليَّ أن أكون ناجحاً من أجل مصلحة البلد. طلبت تناول العشاء مع جون هامر، الذي كان نائب وزير الدفاع خلال ولاية الرئيس كلينتون الثانية وترأس في الوقت عينه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. كانت نصيحة جون مفيدة جداً، فمن بين أمور أخرى قال إن صنع القرار في البنتاغون «أشبه بحلبة المصارعة الرومانية القديمة: يأتي المجالدون ليتصارعوا أمام الإمبراطور وأنت تقرر من الفائز. على أحدهم التأكد من أن العملية تسير بشكل عادل وشفاف وموضوعي ضمن الحلبة».

كما علّق جون على أمرين كان لهما شديد الأثر في مقاربتي العملية، فقد شدّد على أهمية استقطاب مؤيّدين لمتطلبات اليوم والغد على حدّ سواء. سرعان ما سأكتشف أن أولئك المهتمين بالأدوات المتاحة للحروب المستقبلية يتجاوز عددهم بكثير الداعين إلى تلبية حاجات الحاضر، ويفوقونهم نفوذاً إلى حدّ بعيد. كنت سأصبح المدافع الأول عن حصول الجنود الموجودين في الحرب على ما يحتاجونه.

كما أوضح جون أهمية الحصول على مؤيدين للعرض (تجنيد الجنود وتدريبهم وتجهيزهم) والطلب (حاجات القادة في الميدان). من الممكن أن يقتصد القادة في طلب الجنود، حسب رأيه، اعتقاداً منهم أنّ العدد الذي يحتاجونه من الجنود ليس متوفراً. وبالمحصّلة، كنت سألحّ بأن يخبرني القادة الميدانيون كم من الجنود والعتاد يعتقدون أنهم يحتاجون بحيث أتعامل مع كيفية تأمين ذلك.

ثم توجهت إلى كولن باول، وهو صديق قديم. كنت على معرفة بكولن منذ قرابة خمسة وعشرين عاماً وعملت معه عن كثب خلال إدارتي كلٍّ من ريغان وجورج بوش الأب. بصفته ضابطاً محترفاً في القوات البرية ورئيساً سابقاً لهيئة الأركان المشتركة، لم يكن كولن يعرف البنتاغون جيداً فحسب، بل حافظ على علاقات جيدة مع كثير من الأشخاص الفاعلين (والمصادر) في السلك العسكري. فأرسلت إليه بريداً إلكترونياً أطلب فيه طلباً محدداً: «يمكنك المساعدة على الفور بطمأنة الضباط الرفيعي المستوى الذين تتحدث إليهم أنني لا أعتقد أن لدي كل الحلول للمشكلات المعقدة أو حتى بعضاً منها، لكنني مستمع جيد، وأقدّر الصراحة وأضعها فوق كل اعتبار، كما سأحترم خبراتهم ووجهات نظرهم».

بالطبع تلقيت كثيراً من النصائح التي لم أجدها منطقية، وكثيراً من التعليقات التي وردت عبر القنوات الخلفية المؤيدة والمعارضة لكثير من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين. تواصل معي الكثير من الأشخاص الذين كانوا مهتمين بملء مناصب كانوا يعتقدون أنها ستصبح شاغرة بعد التطهير المتوقع لفريق رامسفيلد المدني، وقد نصحني كثيرون بتعيين فريقي الخاص للإشراف على الموظفين وعلى التغييرات السياسية التي سأقوم بها من دون أدنى شك. عوضاً عن ذلك، استفدت من فترة شغور منصب الوزير لأتخذ قراراً جدياً حول قيادة الوزارة اتّضح لاحقاً أنه كان واحداً من أفضل القرارات التي اتخذتها: لقد قررت دخول البنتاغون منفرداً، من دون إحضار أي مساعد أو حتى سكرتيرة. لقد رأيت في كثير من الأحيان الأثر السلبي الهائل على المؤسسات والمعنويات عندما يأتي رئيس جديد ترافقه حاشيته، فهذا يحمل دائماً وصمة الاستحواذ، مما يخلق البغضاء. وبالطبع لم تكن لدى الأشخاص الجدد أدنى فكرة عن كيفية الاحتفاظ بوظائفهم. إذاً لن يكون هناك تطهير. ففي وقت الحرب،

لم يكن لديّ متسع من الوقت للبحث عن أشخاصٍ جدد، ولم نكن نمتلك ترف تدريب المبتدئين خلال أدائهم عملهم. كما لم يكن لدينا متسع من الوقت لإنجاز التعيين المطلوب لمرشحين سياسيين. أبقيت على الجميع، لا سيما روبرت رينجل كرئيس للموظفين بحكم الأمر الواقع، وديلوني هنري، مساعد الوزير الخاص، واضع جدول الأعمال واللاعب المتفوق في كل المجالات. إن لم ينجح أحدهم فعلاً أو كان التفاعل معه غير مريح، فسأقوم بتغييره لاحقاً. فقد بدا لي أننا سنواصل الحرب لا محالة، وأردت ضمنياً أن أعرب عن ثقتي بأن الفريق يحوي مهنيين مهرة ومتفانين. ولم يخب أملي.

كان علي أن أملأ مركزاً رفيعاً واحداً بعد، وكيل وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات. كان الحالي، ستيف كامبون، قد استقال. حتى قبل التعيين، كنت قد طلبت من صديقٍ قديم آخر وزميل، وهو الفريق المتقاعد من القوات الجوية جيم كلابر، أن يتولى المهمّة. كان جيم مدير جهاز الاستخبارات العسكرية عندما كنت مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، وقد تقاعد من الجيش بعد ذلك وأصبح لاحقاً مدير وكالة الاستخبارات الوطنية للتصوير والمسح الجغرافي (NGIA)، وهي منظمة تمت تسميتها بشكل عشوائي ومسؤولة عن كل الأقمار الصناعية التصويرية في أميركا وتحليل الصور. كان كلابر يؤيد وجود مدير قوي للاستخبارات الوطنية، وله سيطرة حقيقية على مجتمع الاستخبارات بأكمله، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات العسكرية، لذلك لم يتفق مع رامسفيلد، وبالتالي تم إعفاؤه من مهامه في وكالة الاستخبارات الوطنية للتصوير والمسح الجغرافي. كان قد ترك العمل مع الحكومة لأشهر فقط حين طلبت منه العودة. كان هناك كثير من الانتقادات في الصحافة والكونغرس حول طريقة إدارة الاستخبارات في البنتاغون، وكنت على ثقة بأن إحضار شخص يملك خبرة جيم ونزاهته سيساعد على إصلاح الوضع سريعاً. كما أنني كنت أثق به ثقةً مطلقة. وافق جيم على تولي المنصب على مضض وفرض شرطاً وحيداً: الاتصال بزوجته، سو، وإخبارها بمدى أهمية تولّي هذه الوظيفة بالنسبة إليه. كانت تلك سابقة بالنسبة إلي، لكنني قمت بها، وكانت سو متسامحة جداً تجاه تخريبي حياتهم مرةً أخرى بسبب الواجب الوطني.

كما سبق أن ذكرت، كان ترك تكساس إيه أند إم صعباً جداً عليَّ وعلى بيكي.

فبنهاية اليوم الأخير لي في مكتبي اجتمع أكثر من عشرة آلاف طالب ومدرّس ومستخدم لإلقاء تحية الوداع. تكلم رئيس الهيئة الطلابية وتكلمت أنا، وغنينا جميعاً «نشيد الحرب» الخاص بالخريجين. كانت هناك ثلاثة احتفالات تخرج، وبانتهائها انتهت خدماتي في تكساس A&M رسمياً.

طرنا إلى واشنطن العاصمة يوم الأحد، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، لتولي مهماتي الجديدة.

كان موعد أدائي القسم محدداً في الواحدة والربع بعد الظهر من اليوم التالي. حضر كلٌّ من الرئيس ونائب الرئيس إلى هناك، بالإضافة إلى عائلتي بكاملها. وكنت قد طلبت من قاضية المحكمة العليا ساندرا دي أوكونور أن تشرف على أداء القسم، وذلك جزئياً لأنها قامت بذلك قبل خمسة عشر عاماً، عندما أديت القسم عند تولّي إدارة الاستخبارات المركزية. لكن لم يكن بوسعها القيام بذلك هذه المرة بداعي السفر، لذا طلبت من نائب الرئيس تشيني أن يشرف على الأمر، فقد رأيت في ذلك إيماءة بسيطة مني تجاهه بالصداقة والاحترام. وحملت بيكي الإنجيل الذي أعطاني إياه والداي يوم عيد ميلادي السادس عشر.

بعد ثمانٍ وخمسين يوماً من حديثي مع ستيف هادلي، أصبحت وزير الدفاع المسؤول عن قيادة حربين وقائد أقوى جيش في التاريخ. ذكرت في تعليقاتي أنني سأسافر قريباً إلى العراق للقاء قادتنا والاستماع إلى نصائحهم ـ «الصريحة والنابعة من القلب»ـ حول كيفية المتابعة في الأسابيع والأشهر التالية. كما ذكرت أيضاً أن التقدم في أفغانستان على المحك وأننا نسعى للوفاء بتعهّدنا هناك. بالعودة إلى الموضوع الذي صرَّحت عنه خلال جلسة تعييني، قلت:

> إن كيفية مواجهة هذه التحديات وغيرها في المنطقة خلال السنتين القادمتين ستحدّد ما إذا كان العراق وأفغانستان ودول أخرى تقف عند مفترق طرق ستبحث عن مسارات من التقدم التدريجي نحو حكومات مستدامة، تكون حليفة في الحرب العالمية على الإرهاب، أم أن قوى التطرف والفوضى هي التي ستهيمن. نريد جميعاً أن نجد طريقة لإعادة أبناء أميركا وبناتها إلى ديارهم مجدداً، لكن، كما أوضح الرئيس، لا يمكننا ببساطة أن نخسر في الشرق الأوسط. فالإخفاق

في العراق في هذا المنعطف التاريخي سيؤدي إلى كارثة تطارد البلد وتنسف صدقيّتنا وتعرّض أميركا للخطر خلال العقود القادمة.

وقد ورد تعليق طريف بعد عدة ساعات. ففي تعليقاتي خلال أداء القسم ذكرت أن والدتي البالغة من العمر ثلاثة وتسعين عاماً كانت حاضرة في الاحتفال، فعلق الممثل الكوميدي كونان أوبراين على ذلك خلال برنامجه تلك الليلة ممازحاً بأنّ والدتي قد أتت إليَّ بعد الحفل وهنأتني ومن ثم قالت لي: «الآن، اذهب ونَلْ من القيصر».

الفصل الثاني

العراق.. العراق.. العراق

كان على رأس سلم أولوياتي كوزير أن أقلب الوضع كلياً في العراق. وكان المعلقون السياسيون قد أجمعوا عملياً قبل تعييني وبعده على القول أن ولايتي كوزير ستكون محكومة بأكملها تقريباً بما يحدث هناك، وهو تحدّ شاق نظراً لوتيرة العنف المتصاعدة وتدهور الوضع الأمني والسياسة العراقية المختلة والإخفاق الواضح لاستراتيجية الجيش الأميركي هناك منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

كانت الولايات المتحدة منخرطة في حربين كبيرتين طوال شغوري منصب وزير الدفاع على مدى أربعة أعوام ونصف العام. شاركت في تطوير استراتيجياتنا في البنتاغون والبيت الأبيض على السواء، ومن ثم كانت تقع على عاتقي حصراً مسؤولية تطبيقها: اختيار القادة الميدانيين وغيرهم من القادة العسكريين وترقيتهم، وعند الضرورة إقالتهم؛ وإعطاء القادة والجنود التجهيزات التي يحتاجونها لتحقيق النصر؛ والاعتناء بجنودنا وعائلاتهم؛ والمحافظة على دعم سياسيّ كافٍ في الكونغرس يؤمّن وقتاً كافياً للنجاح. كان عليَّ السير وسط حقول ألغام السياسة والتخطيط السياسي والحرب القائمة في الميدان وفي واشنطن على حدّ سواء. كانت ميادين المعارك العسكرية في العراق وأفغانستان؛ أما ميادين المعارك السياسية فكانت في واشنطن وبغداد وكابول. كنت أنا، بالإضافة إلى الرئيس، مسؤولاً أساسياً عنها جميعاً.

لم آتِ إلى ميدان الحرب العراقية كشخصٍ غريب.

حرب الخليج

كنت ضمن مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين في إدارة بوش الأب الذين كانوا منخرطين بالكامل في التخطيط لحرب الخليج عام ١٩٩١. ولدى انتهائها تكوّنت لديَّ قناعةٌ بأننا ارتكبنا خطأً استراتيجياً بعدم إجبار صدام شخصياً (بدلاً من إرسال مرؤوس أدنى رتبة) على الاستسلام لجنرالاتنا، وفي عدم جعله يتحمل المسؤولية بنفسه ويعاني من الإذلال بنفسه وربما أيضاً في عدم اعتقاله عند استسلامه. أعلن بوش في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١، كما كتب في مذكراته، في مؤتمر صحافي أن الطريقة الوحيدة لوقف حمام الدم في العراق «تقضي بجعل الشعب العراقي والجيش يقومان بتنحية صدام». كان فريق بوش بأكمله مقتنعاً أن حجم الهزيمة التي ستلحق بقادة الجيش العراقي ستدفعهم إلى خلع صدام.

فور توقُّف غزونا العسكري تقريباً انتفض الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال في الوقت نفسه عفوياً ضد صدام، الأمر الذي أثار هلعنا، فقد فسَّروا كلام الرئيس ـ الموجّه إلى الجيش العراقي ـ تشجيعاً على قيام انتفاضة شعبية. كان ينبغي علينا أن نكون أكثر دقةً في تحديد ما كنا نسعى إليه، رغم أنني لا أعتقد أن تلك الدقة كانت لتخمد الانتفاضات. وقد واجهنا انتقادات كثيرة بسبب السماح للنظام أن يستمر باستخدام مروحياته لقمع الانتفاضات (ذكر العراقيون أنها كانت ضرورية بعد أن دمَّرنا معظم جسور طرقاتهم السريعة)، على الرغم من أن قوات الجيش العراقي البرية والمدرعة هي التي قضت على الانتفاضة بوحشية. في هذه الأثناء اغتنم صدام فرصة قيام تلك الانتفاضات وقمعها ليقضي على المئات من جنرالاته الذين كانوا سيفعلون به الشيء نفسه. لن يسامحنا الأكراد ولا الشيعة ـ خصوصاً الشيعة ـ لعدم القدوم لنجدتهم بعد أن ظنُّوا أننا شجعناهم على حمل السلاح.

وكان هناك انتقاد متواصل بأن بوش الأب لم يرسل جيشنا إلى بغداد لتغيير النظام بالقوة. أما وجهة نظرنا فكانت تقضي أن مثل هذا التصرف لم يكن خاضعاً للعقوبات التي أقرّتها قرارات مجلسَ الأمن في الأمم المتحدة الذي شكلنا على أساسه ائتلافاً موسَّعاً، يشمل قوات عربية. بالتالي كان هذا الائتلاف سينحل لو أننا توجهنا إلى بغداد. وفي حين لم يترك ذلك أثراً كبيراً على المدى المنظور، فإن التراجع عن موقفنا حينئذٍ حتّم علينا معاناة الأمرَّين ونحن نحاول تشكيل ائتلاف آخر

مماثل لمواجهة مشكلة دولية. أضف إلى ذلك أنني ذكرت مراراً أن صدام لم يكن ليجلس على شرفته بانتظار أنْ تأتي القوات الأميركية وتعتقله، بل كان سيختبىء، وسنضطر لاحتلال جزء كبير من العراق قبل أن نعثر عليه. كما كان من الممكن أن نواجه حركة مقاومة مصممة وصلبة كان سيؤسّسها، وستمتلك أفضلية أصحاب الأرض.

انتهت الحرب إذاً في شباط/فبراير ١٩٩١ وكان صدام لا يزال في السلطة، والعراق يرزح تحتَ نير العقوبات الدولية التي تفرض حصاراً على الواردات وتتحكم بصادرات النفط العراقي، والشيعة والأكراد يتعرضون لقمع أشد بكثير. في السنوات التي تلت ذلك فعل صدام كل ما باستطاعته للتهرب من العقوبات، محوّلاً العوائد الناتجة عن برنامج «النفط مقابل الغذاء» (الذي كان يسمح للنظام العراقي ببيع قليل من النفط فقط لشراء الغذاء والدواء) إلى جيبه الخاص ومشرِفاً على عملية واسعة لتهريب النفط عبر الحدود مع إيران لبيعه، وقد استخدم كثيراً من تلك الأموال لبناء العشرات من القصور الضخمة الخالية من الذوق والتي سنحتلها لاحقاً.

لم يشك أحد منا في مطلع التسعينيات في أن صدام سيتمكن، وبسرعة، من استئناف البرامج التي كانت قائمة قبل الحرب لتطوير أسلحة بيولوجية وكيميائية ونووية. كشف برنامج التفتيش المكثف الذي انطلق بعد الحرب بالدليل الدامغ أن العراقيين كانوا، في الواقع، متقدمين بأشواطٍ في تطوير الأسلحة النووية على التخمين الذي كان لدى الاستخبارات الأميركية قبل الحرب. كنا على ثقة تامة بأنه قد نشر أسلحة كيميائية، ما حملِ أول دفعة من جنودنا عبرت الحدود على ارتداء بزّات الوقاية من الأسلحة الكيميائية (التي كانت حارة وغير مريحة إلى حدّ لا يطاق حتى في شباط/ فبراير). طالما كانت عمليات التفتيش مستمرة والعقوبات تُطبَّق بحزم، فإن فـُرَصُه باستئناف برامج أسلحة الدمار الشامل كانت محدودة جداً.

لكن على مَرّ السنين أصبح صدام أكثر عناداً في منع وصول المفتشين، وتوقفت عمليات التفتيش تماماً عام ١٩٩٨. كما تراجع فرض العقوبات تدريجياً بعد أن عمدت حكومات فرنسا وروسيا وألمانيا والصين وغيرها إلى اقتناص عقود نفط وفرص أعمال أخرى مع العراقيين. بحلول العام ٢٠٠٣، توصلت معظم الحكومات وأجهزة الاستخبارات إلى أن صدام قد نجح في استئناف برامج أسلحته، وعزز

وجهة النظر تلك مدى تبجّحه وسلوكه، الرامي لإقناع شعبه ـ وجيرانه ـ بذلك النجاح. وكانت النتيجة تبني قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بالإجماع في خريف العام ٢٠٠٢، الذي طلب إثباتاً قاطعاً للتقدم في برامج الأسلحة العراقية ومسعىً دولياً جاداً للتفتيش. كانت هناك عواقب جدية لعدم الالتزام.

غير أن صدام واصل التلاعب بالمحققين والمجتمع الدولي. وكما عبّرت كوندي رايس عندما كتبت بعد سنوات، «الواقع أننا غزونا العراق لاعتقادنا أن لم يعد أمامنا خيار آخر. لم تكن العقوبات تجدي نفعاً، وكانت عمليات التفتيش غير مُرضِيَة، ولم نتمكن من حمل صدام على الرحيل بأي وسيلة أخرى». في وقتٍ لاحق، وفيما استعرت الحرب، تراجع عدد الأشخاص الذين تقبلوا هذا المنطق أكثر فأكثر.

مجموعة دراسة العراق

بعد أن تقاعدت من منصبي كمدير للاستخبارات المركزية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لم أعد مخوّلاً بالاطلاع على المعلومات السرية، ولم أكن أرغب في معرفة أيٍّ منها. بالعودة إلى الماضي، كنت سعيداً بأنني سأترك واشنطن العاصمة، وكان أحد دوافعي الكثيرة للانتقال إلى شمال غرب المحيط الهادئ هو تفادي طلبي للخدمة في أيٍّ من اللجان الخاصة التي لا تُحصى، أو لجان الخبراء والمحقّقين البارزين، أو مجموعات الدراسة التي ينتهي بها المقام معظم الأحيان بنفض الغبار عن رف أحد صنّاع السياسة. لكنني قرأت كثيراً من الصحف، وانطلاقاً مما قرأت ـ ومن معرفتي بسلوك صدام في الثمانينيات ومطلع التسعينيات ـ بدا لي من المرجح أنه قد استأنف العمل في أسلحة الدمار الشامل، وأن العقوبات لم تكن مجدية على الإطلاق، وأن الرجل يعاني من حالة خطيرة جداً من جنون العظمة. لذا دعمتُ قرار بوش الابن بغزو العراق وإسقاط صدام.

غير أنني ذهلتُ بما اعتبرته حماقةً خرقاء بعد النجاح العسكري الأول، بما في ذلك الإخفاق في وقف نهب بغداد، وحلّ الجيش العراقي، وتنفيذ سياسة وحشية لإلغاء البعث (كان صدام يدير حزب البعث) بدَت كأنها تناست كل العِبَر من إلغاء النازية ما بعد ١٩٤٥ في ألمانيا. وكنت مدهوشاً بالقدر نفسه من أنّ الجيش الأميركيّ بعد حرب فيتنام بدا أنّه نسي بأسرع وقت ممكن كيفية شنّ حرب مكافحة تمرد.

تلوتُ خطاباً في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، بعد أقل من ستة أسابيع على بدء الحرب، لخّصت فيه وجهة نظري:

> يذكرني الوضع الذي نواجهه الآن [في العراق] نوعاً ما بالكلب الذي يوقف السيارة. الآن وبعد أن أوقفناها، ما الذي سنفعله بها؟
>
> أعتقد أن تحدي ما بعد الحرب سيكون أكبر بكثير من الحرب نفسها. فقد بدأت الحكومة الأميركية تدرك فقط في الآونة الأخيرة القوة الخارقة المحتملة للمسلمين الشيعة الذين يشكلون غالبية في العراق، واحتمال أن يتحوّل العراق الديمقراطي إلى عراقي شيعي أصولي... فالأكراد سيطالبون على الأقل بالانفصال في الشمال. وما الذي سيجري للمسلمين السنة [أقلية] في المركز، كونهم اضطهدوا الأكراد والشيعة على السواء... على مدى كل هذا الزمن؟ أخيراً، لن يكون تحدي إعادة بناء العراق وتوفير الغذاء والخدمات وإنعاش الاقتصاد بعد أكثر من عشر سنوات من الحرمان وعشرات السنوات من الاشتراكية البعثية بالأمر اليسير، على الرغم من اعتقادي أن إنجازه أسهل من تحقيق طموحاتنا السياسية للبلد.
>
> لكل هذه الأسباب، أعتقد أن على الولايات المتحدة أن توافق على بدء استبدال قوة ضخمة متعددة الجنسيات لحفظ السلام بقواتنا ـ ربما من قوات الناتو ـ بأسرع ما يسمح الوضع الأمني بذلك. سنقترف خطأً فادحاً إذا أبقينا نحو مئة ألف جندي أميركي في العراق لأكثر من بضعة أشهر.

حتى في ظل استمرار تدهور الوضع الأمني أجرى العراقيون ـ بمساعدة كبيرة منا ومن آخرين غيرنا ـ ما أجمع كثيرون على اعتباره دورتي انتخابات نزيهتين عام ٢٠٠٥، الأولى في ٣٠ كانون الثاني/يناير والثانية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وحققتا نتائج جيدة جداً، نظراً للظروف المحيطة. لكن تشكيل حكومة ائتلافية تضم كثيراً من الأحزاب الشيعية والأكراد والسنة المقبولين سياسياً بعد انتخابات كانون الأول/ ديسمبر كان تحدياً ضخماً. وفيما كانت تجري تلك المفاوضات، أعاد تفجير مسجد شيعي تاريخي، مقام العسكري في مسجد سامراء الذهبي، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تأجيج عنف طائفي مرعب تفاقم على امتداد البلد. بحلول تشرين الأول/أكتوبر كان ثلاثة آلاف مدني عراقي يُقتلون شهرياً. وتزايدت الهجمات

ضد القوات الأميركية من معدل ٧٠ هجمة يومياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى معدل ١٨٠ هجمة يومياً في تشرين الأول/أكتوبر.

بينما تدهور الوضع الأمني في العراق خلال العام ٢٠٠٦، لحق به الوضع السياسي في واشنطن أيضاً. تراجعت معدلات تأييد الرئيس تراجعاً حاداً، وأصبحت استطلاعات الرأي حول الحرب سلبية أكثر فأكثر، والكونغرس الذي تغنّى لعقودٍ بالثنائية الحزبية في أمور الأمن القومي أصبح منقسماً حول الحرب بين معسكري الحزبين: كان معظم الديمقراطيين معارضين ومعظم الجمهوريين داعمين (دعماً كان يصبح أصعب فأصعب).

دفع الانقسام المتفاقم في البلد والوضع المتدهور في العراق مطلع ٢٠٠٦ عضو الكونغرس فرانك وولف، وهو جمهوري قديم من شمال فرجينيا، إلى اقتراح إنشاء مجموعة من الحزبين معاً تضم جمهوريين وديمقراطيين مرموقين من خارج الحكومة لمعرفة ما إذا كان في الإمكان وضع استراتيجية جديدة للولايات المتحدة في العراق يمكنها أن تحوز دعم الرئيس والحزبين في الكونغرس، واقترح أن يتم تمويلها ـ بمبلغ يفوق مليون دولار بقليل ـ من خلال منظمة معهد السلم المعتمد من قبل الكونغرس. لقي هذا المسعى تأييداً في النهاية من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومركز دراسات الرئاسة والكونغرس، ومنظمة جيمس بيكر٣ للسياسة العامة في جامعة رايس. وافق وزير الخارجية السابق جيمس بيكر وعضو الكونغرس لي هاملتون على أن يرأسا معاً ما سيصبح معروفاً بـ «مجموعة دراسة العراق».

اتصل بي بيكر في شباط/فبراير ليطلب مني أن أكون واحداً من بين خمسة جمهوريين في المجموعة. في حين أننا لم نكن متفقين على بضع نقاط خلال حقبة بوش الأب (عندما كنت نائب مستشار الأمن القومي)، لكنني كنت أكنّ له احتراماً شديداً وشعرت أنه كان وزير خارجية فاعلاً جداً. كان سؤالي الأول له عما إذا كان الرئيس يدعم هذه المبادرة، لأنه إن لم يفعل فستكون مضيعة للوقت. قال جيم إنه عندما تم الاتصال به ليشارك بترؤس المجموعة أجرى اتصاله الأول مع بوش الابن ليسأله السؤال نفسه، لأنه لم يكن يريد المشاركة في مسعىً يرى الرئيس أو آخرون غيره أن من شأنه تقويض الإدارة، وأكد لي أن بوش الابن يدعم المسعى. وقد ارتأيت

لاحقاً أن الرئيس لم يكن مؤيداً على قدر ما كان مذعناً، لأنه ربما كان يأمل أن نخرج باقتراحات مفيدة أو تقديم بعض المساعدة السياسية في البلد.

نظراً إلى أن توصيات مجموعة دراسة العراق، التي صدرت يوم جلسة تعييني، ستلعب دوراً أساسياً في الحوار حول العراق عامَي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، فمن الضروري معرفة كيف قامت المجموعة بعملها وكيف فاجأني ظهور توصيات المجموعة النهائية.

أما المشاركون الآخرون من الجمهوريين فكانوا: القاضية في المحكمة العليا ساندرا دي أوكونور، والنائب العام السابق إد ميس، وعضو مجلس الشيوخ السابق عن وايومنغ ألن سيمبسون. وكان هاملتون يرأس الديمقراطيين وهم: مدير مكتب الإدارة والموازنة ورئيس موظفي البيت الأبيض ليون بانيتا، وعضو مجلس الشيوخ السابق عن فرجينيا تشاك روب، ومحامي واشنطن فرنون جوردان، ووزير الدفاع السابق وليام بيري. كان هاملتون قد ترأس لجنة مجلس النواب المختارة للاستخبارات ولجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية، وكنت أعرفه منذ قرابة عشرين سنة. أما «لي» فكان يتمتع بنزاهة لا مثيل لها وصدقية فكرية، وكنت أتطلع قدماً للعمل معه.

ما لن تجدوه مذكوراً في تقرير مجموعة دراسة العراق هو الوقت الممتع الذي أمضيناه معاً. سيمبسون رائع ببساطة، أما بانيتا وجوردان فيملكان حس فكاهة مدهشاً، وبيكر نبع لا ينضب من التعليقات الجانبية السريعة، ولدى هاملتون حس فكاهة إنديانا الجاف. كان من السهل الانسجام مع الجميع، فقد كنا ندرك جديَّة هدفنا لكننا لم نعتقد أنه يجب أن يكون مملاً.

انطلقت مساعي المجموعة بعد اجتماع عُقد في ١٥ آذار/مارس. اجتمعنا ثماني مرات في واشنطن، وانصبت جهودنا على البيئة الاستراتيجية في العراق وحولها؛ الأمن في العراق والتحديات الرئيسية لتحسينه؛ التنمية السياسية ضمن العراق عقب الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة؛ بالإضافة إلى الاقتصاد وإعادة الإعمار. وضعنا معاً لائحة بأسماء الخبراء في كل موضوع من المواضيع الأربعة الرئيسة، ووصلنا كمٌّ هائل من الملفات لنقرأها، وشاركنا في عدد هائل من الاجتماعات. سمعنا عدداً كبيراً من الآراء خلال تواصلنا مع أشخاص مرموقين في الإدارة، بمن فيهم الرئيس

ومسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة وعدد من أرفع قادتنا العسكريين، بالإضافة إلى ضباط على مستوى الألوية وقادة وخبراء مجتمع الاستخبارات وأعضاء في الكونغرس ومسؤولين أجانب وصحافيين ومعلّقين.

أثرنا كثيراً من الأسئلة. لم تكن القاضية أوكونور تملك أي خبرة في الشؤون الخارجية أو مسائل الأمن القومي، لكنها ربما كانت أفضل مستجوِب، وكان الاستماع إليها ممتعاً. فمنذ أن كانت قاضية في المحكمة العليا، امتلكت حساً قوياً حيال المنطق المختل والدليل المشبوه والتناقض والتحليل الخاطئ. بطريقة لطيفة لكن حازمة، صحّحت عدداً من أسئلة الخبراء المفاجئة.

بالنسبة إلي، أهم تجربة تعليمية كانت الرحلة التي قمنا بها نحن السبعة إلى بغداد من ٣٠ آب/أغسطس حتى ٤ أيلول/سبتمبر. في الطريق إلى الكويت، توقفنا في المطار في شانون، إيرلندا، للتزود بالوقود، وفيما نحن هناك أسرعنا أنا وبانيتا إلى متجر الكحول في المطار، لأننا توقعنا أن الحصول على مثل هذه المشروبات في بغداد سيكون صعباً. (لم يدرك وزيرا الدفاع المستقبليان هذان أنهما يخالفان الأمر العام للجيش رقم ١ الذي يمنع تناول الكحول في العراق). استعمل هاملتون السرير الوحيد على الطائرة في رحلة الذهاب، واستعمله بيكر في رحلة العودة؛ أما الآخر فنام على الأرض، ونمنا نحن الخمسة الآخرون في مقاعدنا أو على الأرض.

في الكويت، حيث كان الجو حاراً وعاصفاً إلى حد رهيب، انتقلنا إلى طائرة شحن عسكرية لنطير إلى بغداد، التي كانت أشد حرارةً بعد. كان الركاب في تلك الرحلة يشكلون نموذجاً في التباين. كان هناك عشرات الجنود الشباب ذوي اللياقة البدنية العالية جداً متوجهين إلى منطقة الحرب وهم يرتدون خوذاتهم ودروعهم وبنادقهم. كل ما كان ببالي هو ما كانوا يفكرون فيه، خصوصاً في ظل تصاعد وتيرة العنف بشكل مطرد. وكنا نحن السبعة أيضاً، في الستين والسبعين من العمر، ونبدو بمظهر سخيف جداً بستراتنا وسراويلنا الرسمية، تتمّمها أناقةً دروع حمايتنا وخوذاتنا. أعادني مظهرنا بالذاكرة إلى صورة مايكل دوكاكيس في حملة ١٩٨٨ معتلياً ظهر دبابة ومرتدياً خوذة سائق الدبابة. لا شك أن الجنود تساءلوا: لماذا، بحق السماء، هؤلاء المهرجون المدنيون ذاهبون إلى العراق؟ ولدى وصولنا إلى المدرج في بغداد انتقلنا إلى المروحيات لنطير فوق بغداد إلى مجمع السفارة. كان على

متن كل مروحية جندي على الجانبين مجهز بمدفع رشاش براونينغ عيار ٥٠. خلال الرحلة، أُصِبنا، نحن الوافدين الجدد، بالهلع عندما بدأت المروحية بإطلاق البالونات الحرارية؛ ثم علمنا أن الهدف من هذه الاحتياطات الدفاعية هو حرف مسار الأسلحة ذات الاستشعار الحراريّ، لكنها في بعض الأحيان تنطلق تلقائياً بسبب خطوط التوتر العالي. لم يكن أيٌّ من التفسيرين مطَمْئناً جداً.

بتنا ليلتنا في مجمع السفارة، الذي كان أحد قصور صدام الضخمة يتوسّطه، المجهز بالكامل مع بركة سباحة وبيت ضخم يطل على بركة السباحة. أقمنا في البيت الذي يطلّ على بركة السباحة. عندما انقطع التيار الكهربائي (ونظام التكييف) حوالى الساعة الثانية فجراً بات الحر خانقاً، فقررت أن أرى ما يمكنني عمله لإعادة التيار الكهربائي. توجّهت إلى الخارج مرتدياً قميصاً قطنياً وسروالاً قصيراً للبحث عن المساعدة، وصادف مرور جندي شاب يرتدي قميصاً قطنياً وسروالاً قصيراً أيضاً، ويحمل بندقيته، فحاولت أن أشرح له الوضع. أبدى لامبالاة ظاهرة ومبررة لانزعاجنا الطفيف ومشى من دون تعليق أو نظرة أخرى.

عقدنا اجتماعات في بغداد من ٣١ آب/أغسطس حتى ٣ أيلول/سبتمبر. كنا هناك للتحدث إلى قادتنا على الأرض وسفيرنا وموظفي سفارتنا ودبلوماسيين من دولٍ أخرى، وبالطبع إلى أكبر عدد ممكن من القادة العراقيين. كنا نمضي اثنتي عشرة ساعة يومياً في الاجتماعات. لم نسمع الكثير عن الوضع المحموم في العراق من الأميركيين والدبلوماسيين الأجانب، على الرغم من أن ما كان لديهم ليقولوه كان واضحاً وحيّاً. وقد ذكر الجنرال جورج كيسي، القائد الأميركي في العراق، أن على العراقيين مَعالجة أربع مسائل تشريعية صعبة: إنشاء كيان فيدرالي، وإلغاء البعث، والسيطرة على الميليشيات، وتوزيع الحصص الناتجة عن عوائد النفط. وأفاد أيضاً أن من شأن الانسحاب الأميركي المتهور أن تكون له عواقب استراتيجية «وخيمة». كما شدد كيسي على ضرورة محاولة فِرض أهداف ومهل على العراقيين وأن «علينا أن نعرف بنهاية العام ما إذا كانت القيادة العراقية ستنجح أم لا». في ظل غياب السفير، أخبرنا الرجل الثاني في سفارتنا، دان سبيكهارد، بضرورة إحداث فارق في البيئة الأمنية بحيث يستشعره العراقيون، خصوصاً في بغداد.

ثم أمضينا بعض الوقت في الحديث إلى الفريق بيت تشياريللي، قائد القوات

المتعددة الجنسيات في العراق، الذي كان القائد المباشر لقواتنا في القتال. وقد أدهشنا تشياريللي جميعاً بتحليله العميق حول ضرورة حماية السكان وتوفير خدمات وفرص عمل للعراقيين: دفع الشبان العراقيين إلى حمل رفش بدل البندقية. وتحدث عن الحاجة إلى مزيد من عمال المساعدة المدنيين وخبراء التنمية الأميركيين بالإضافة إلى المساعي العسكرية، ولاحظ أن أمراً كإصلاح خدمة الصرف الصحي لحي بأكمله يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أكبر من معركة عسكرية ناجحة. وأسهب تشياريللي، مردداً كلام سبيكهارد، بالحديث عن الحاجة إلى تحسين الأمن في بغداد كشرط للنجاح.

لم يقترح أحد في الجيش ممن هم أدنى رتبةً من الفريق كيسي ضرورة الحصول على مزيدٍ من الجنود الأميركيين رغم طرحنا الموضوع مراراً وتكراراً، ربما لأن كيسي ورئيسه، رئيس القيادة المركزية الجنرال جون أبي زيد، كانا يلقيان معارضة، لاعتقادهما أن من شأن الجنود تخفيف الضغط عن العراقيين لتولي مسؤولية أكبر عن أمنهم. وذكر تشياريللي أن الأمن في بغداد لن يتحسن من دون قوات أميركية إضافية تنتشر هناك. وكما سيتبين لي لاحقاً، كان جنرالات آخرون، من بينهم راي أوديرنو، يضغطون وراء الكواليس للحصول على مزيد من القوات.

اعتقاداً منا أننا لم نكن نحصل على القصة الكاملة، التقى بيل بيري سراً كلّاً من كيسي وتشياريللي، لكنه لم يكتشف شيئاً جديداً. اجتمعت على انفراد برئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في بغداد، الذي كانت آراؤه أقرب إلى تلك التي سمعناها من تشياريللي، وسألته عن العلاقة بين وكالة الاستخبارات المركزية والجيش، فأجابني: «آه، العلاقة أفضل بكثير مما كانت عليه حين كنتَ مديراً للاستخبارات المركزية يا سيدي». لم يستفزني ما قاله لأنه كان صحيحاً، وفي الواقع كان تصريحاً مكبوحاً إلى حد بعيد. كان التعاون الوثيق والمتنامي يحدث ثورة، في الواقع، على صعيد دمج عمليات الاستخبارات والجيش في الوقت الحرج. بالرغم من التحفظ، فقد سمعنا آراءً صريحة جداً خلال محادثاتنا مع الجيش الأميركي ومسؤولي السفارة.

كان جوهر رسالتهم يتجسد بضرورة الانتصار في معركة بغداد، وإرسال عدد أكبر من الجنود للحفاظ على استمرارية الأمن في تلك الأجزاء من المدينة التي تم فيها القضاء على المتشددين أو قمعهم وترميم البنى التحتية (لكن لم تكن هناك حاجة

إلى قوات جديدة في العراق)؛ واتخاذ تدابير حول تقويم التقدم في الأمن والاقتصاد والمصالحة في العراق بنهاية العام؛ واتخاذ إجراءات بحق الشيعة الذين اشتركوا في العنف إذا ما قُدّر للمصالحة أن تتم؛ وتحييد سورية؛ وكسر التحالف بين المتشددين الشيعة وإيران؛ وإحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والمساعدة الإقليمية والدعم. أجمعوا كلهم على ضرورة عدم إخفاق الولايات المتحدة في العراق. وقد أرست النقاط، إلى حدّ لا بأس به، كثيراً من توصيات مجموعة الدراسة.

التقينا أيضاً رؤساء مكاتب كبرى مؤسسات الإعلام الأميركية في بغداد. كان تقويمهم للمشهد العراقي فظاً ومتشائماً جداً، فقد سمعنا منهم أن الوضع يتدهور، ليس فقط بسبب النزاع بين الشيعة والسنّة، بل بسبب الانقسامات بين الشيعة أنفسهم أيضاً؛ وأن الجيش الأميركي ووزارة الخارجية في حالة «إنكار»؛ وأن ليس هناك ما يكفي من الجنود لإحلال الأمن؛ وأن هناك هجرة كبيرة للطبقة الوسطى العراقية والمفكرين منذ الصيف السابق؛ وأن البلد ينقسم «فعلياً».

كشفت لنا لقاءاتنا مع العراقيين عن حجم التحدي السياسي. التقينا أولاً رئيس الحكومة نوري المالكي، رئيس حزب الدعوة الذي كان يفتقر إلى النفوذ وكان خياراً توافقياً للمنصب تحديداً لأنه كان ضعيفاً. وقد خفَّف من مشكلات العراق المستمرة لكنه أفاد أن مردَّها أنشطة البعثيين والصدَّاميين الذين بقوا في البلد والحكومة. بدا كأنه بعيد كل البعد عن الواقع.

كما تذمّر السنّة (بشكل مبرر جداً) من أن وزارة الداخلية تعجُّ بالمتشددين الشيعة وفرق القتل، المرتبطة مباشرةً بمجموعات تهاجم قوات الائتلاف والسنّة على حدّ سواء، وأشاروا إلى تدخل إيران في العراق، وذكروا أن إيران نشطت في مساعدة المتشددين على الأرض في العراق بعد ارتفاع حدة التوتر بين واشنطن وطهران حول المسألة النووية. أخبرنا القادة الشيعة الذين التقيناهم، بمن فيهم القادة الروحيُّون، أن المملكة العربية السعودية وسورية وإيران تتدخّل في العراق. لم يكن الشيعة ولا السنّة واضحين في شكاويهم؛ كما أنهم لم يتكلفوا عناء الإشارة إلى الأثر المدمّر لمجموعاتهم المتطرفة. (بعد أن التقينا قائد الائتلاف الشيعي السيد عبد العزيز الحكيم، أخبرت بيكر أن الجو في الغرفة جعلني أشعر أنه يوشك أن يوقفنا ووجوهنا إلى الحائط عندما يحدّثنا).

قدَّم إلينا د. صالح المطلك، وهو كردي[*] من الجبهة العراقية للحوار الوطني، التحليل الأكثر عمقاً وواقعية، فقد ذكر أن العراق عبارة عن مجتمع يعاني صدمة شديدة، وأن الآمال في تحقيق تحول نوعي «بعيدة كل البعد عن الواقع»، وذكر أن إيران تريد عراقاً ضعيفاً ومستنقعاً للولايات المتحدة، بحيث يكون فيه جنودنا البالغ عددهم مئة وأربعين ألفاً «رهائن». كان على الشيعة أن يدركوا أنهم لا يستطيعون الهيمنة على السلطات كافة، وعلى السنة أن يدركوا أنهم لن يعودوا إلى السلطة. وقد عبر عن قلقه من تهميش الشيعة للسنّة قائلاً: «إن جذر مشكلاتنا هو المشكلة السياسية؛ كل المشكلات الأخرى تنبثق من ذلك».

كانت زيارتنا مهمة جداً لأن ثمة أشياء يجب أن تراها وتسمعها بنفسك لتفهمها بالكامل. لم يكن حضور الاجتماعات في واشنطن، مهما يكن عددها، أهم من الجلوس في غرفة واحدة مع العراقيين أو مع بعضٍ من رجالنا على الأرض. لقد تمت معاملتنا باحترام وانفتاح من قبل كل من التقيناهم، بمن فيهم الرئيس جلال طالباني، الذي أقام مأدبة عشاء باذخة وقدَّم لنا طاولة مليئة بالويسكي الفاخر جداً.

بالمجمل، كانت زيارة تدعو للكآبة. فقد عدت وأنا مؤمن بأن حساباً خاطئاً جوهرياً يجب إضافته إلى اللائحة الخاصة المناهضة لقرار شنّ الحرب: لم تكن لدينا ببساطة أدنى فكرة عن مدى تصدّع العراق قبل الحرب، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، لجهة بنيته التحتية ونظامه التعليمي وكل ما يخطر في البال. فالعقود الطويلة من حكم صدام، الذي لم يكترث يوماً للشعب العراقي؛ والحرب مع إيران التي استمرت ثمانية أعوام؛ والدمار الذي خلفناه خلال حرب الخليج؛ واثنا عشر عاماً من العقوبات الصارمة، كل ذلك كان يعني أننا لم نُقم أي أسس للبناء عليها خلال محاولة إنعاش الاقتصاد، وعلى الأقل تشكيل حكومة عراقية تلبي احتياجات شعبها. ثم رحنا نلحّ على شريكنا، أي الحكومة الأولى التي انتُخِبت ديمقراطياً خلال أربعة آلاف سنة من تاريخ العراق، أن يعالج في سنة واحدة تقريباً المشكلات السياسية الضخمة والأساسية التي تواجه البلد. كان ذلك ضرباً من الخيال.

عقدت مجموعة الدراسة اجتماعاً إعلامياً إضافياً منتصف أيلول/سبتمبر،

(*) الحقيقة أن صالح المطلك ليس كردياً بل هو عربي، لكن هكذا ورد في الأصل.

ثم اجتمعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر للبدء بوضع توصياتها. كنت قد قدمت استقالتي من المجموعة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بعدما تم الإعلان عن تعييني وزيراً للدفاع، وحلّ محلي وزير الخارجية السابق لاري إيغلبرغر.

بينما كان بيل بيري لا يزال في بغداد، وضع ملخصاً تمهيدياً من ثلاث صفحات ونصف الصفحة عن التدابير التي اعتقد أن على الولايات المتحدة القيام بها لتحسين الوضع في العراق. بدأ مذكرته بعبارات دراماتيكية: «ستكون عواقب الإخفاق في العراق كارثية؛ عواقب أكبر بكثير من عواقب الإخفاق في فيتنام»، وتناول مختلف الخطوات السياسية والاقتصادية التي اعتقد أن علينا اتخاذها، لكنه صب تركيزه على الوضع الأمني وآفاق عملية «معاً إلى الأمام»، وهي مسعىً مشترك بين الجيش العراقي والجيش الأميركي والشرطة العراقية لاستعادة الأمن في بغداد. كتب بيل:

> من المهم أن توفّر الحكومة العراقية عدداً كبيراً من جنود الجيش العراقي لمؤازرة الشرطة في منع عودة الفلتان الأمني إلى المناطق التي تم تطهيرها [إحلال الأمن فيها]. والأهم أن مشاركة عددٍ أكبر من القوات الأميركية في هذا المسعى من شأنها أن تمنحنا احتمالاً أكبر للنجاح في هذه العملية الشائكة... إننا ندرك المصاعب التي تواجه مثل هذا الالتزام، لكننا ندرك أيضاً مدى أهمية هذا المسعى بالنسبة إلى كل ما نقوم به في العراق.

أوضح بيل أنه يدعو إلى «زيادة القوات لمدة قصيرة»، وربما استخدام القوات الاحتياطية في الكويت وألمانيا.

بعد عودتنا من بغداد بوقت قصير أعلن تشاك روب (الذي كان قد فاته اجتماع منتصف أيلول/سبتمبر) عن مذكرته الخاصة واصفاً مذكرة بيري أنها «نقطة انطلاق ممتازة»، وأفاد بالآتي:

> أعتقد أن معركة بغداد معركة مصيرية من حيث انعكاساتها على العراق والمنطقة بأكملها لمدة عقد على الأقل، وربما أكثر. برأيي، لا يمكننا أن نتحمل الإخفاق ولا يمكننا أن نحافظ على الوضع الراهن... أشعر أن علينا، في الحال، إرسال عددٍ كبير من القوات الأميركية ليكونوا على الأرض، على أن تكون مهمّتهم قصيرة الأمد، وعلى أن تُضاف إليهم متى ما أمكن ذلك قوات شركائنا في التحالف،

وعلى هؤلاء أن يأتوا من خارج مسرح العمليات الحالي، فيما عدا استثناءاتٍ قليلة جداً.

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قبل ستة أيام فقط من اتصال هادلي بي لأصبح وزيراً للدفاع، أرسلت بريداً إلكترونياً إلى بيكر وهاملتون بتوصياتي المقترحة. بدأت بالقول إنني أرتأي أن يكون تعبير روب «لا يمكننا تحمُّل الإخفاق ولا يمكننا الإبقاء على الوضع الراهن» الجملة الأولى في التقرير، ثم كتبت:

١. يجب أن تكون هناك زيادة فعالة لمعدل القوات الأميركية (من خارج العراق) لمدة محددة من الزمن لتطهير بغداد والسيطرة عليها [توفير استقرار أمني مستدام] ومنح الجيش العراقي الوقت لرص صفوفه في هذه المناطق. قد نحتاج إلى ما بين خمسة وعشرين ألف جندي وأربعين ألفاً لنحو ستة أشهر.

٢. قبل الانتشار، يجب وضع معايير واضحة ينبغي للحكومة العراقية التزامها خلال فترة الزيادة، من المصالحة الوطنية إلى تقاسم العائدات، إلخ. ينبغي التوضيح للحكومة العراقية أن فترة تعزيز القوات ستكون محددة وأن النجاح في بلوغ المعايير سيحدد الجدول الزمني لانسحاب القوة الأساسية الذي سيتبع الزيادة المؤقتة في القوات.

كانت توصياتي الأخرى ـ انطلاقاً من كل ما سمعته في واشنطن وبغداد ـ تدعو إلى عقد مؤتمر إقليمي، يضم كلاً من السوريين والإيرانيين، لمناقشة التهدئة ومساعدة العراق، بالإضافة إلى استئناف الولايات المتحدة متابعة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، برؤيةٍ قادرة بشدة على جذب اهتمام الرأي العام. كان القصد من وراء تينك الحركتين خلق مناخ سياسي أكثر ليونة في الشرق الأوسط لنا وربما تحسين البيئة السياسية في بغداد. كما أوصيت بتعيين شخص «رفيع جداً» من قبل الرئيس، مقيم في البيت الأبيض، لتنسيق كل مساعي المساعدةً وإعادة الإعمار في العراق، ما يعكس شعوري بأن التنسيق وتوحيد المساعي في الشق المدني من مسعى الحرب الأميركية كان ضعيفاً جداً. أخيراً، اقترحت أن نمنع مناوبة الضباط على مستوى قائد كتيبة وما فوق في العراق طوال فترة زيادة القوات وأن تبدأ وزارة الخارجية بملء مناصبها الشاغرة في العراق، بتعيينات غير طوعية

إذا اقتضى الأمر؛ رأيت أن كِلا التدبيرين كان ضرورياً لمعالجة التدوير (التبديل) السريع لضباط الجيش الأميركي من ذوي الخبرة في العراق والعدد غير الكافي من المدنيين.

في منتصف تشرين الأول/أكتوبر سجّل الأعضاء الثلاثة في مجموعة دراسة العراق الذين وضعوا توصياتهم كتابةً - ديمقراطيَّين وجمهوريين - قائلين إن هناك حاجة إلى تدفّق قوات أميركية من خارج العراق لتهدئة الوضع في بغداد، الأمر الذي كان جوهرياً بدوره لنجاحنا في العراق.

ومع ذلك، عندما صيغت توصيات المجموعة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، لم يرد أي ذكر من أي نوع لتدفق أو زيادة القوات الأميركية في العراق، في الملخص الإجرائي للتقرير. وبالفعل، فقد ورد فقط في الصفحة الثالثة والسبعين من التقرير ذي الست والتسعين صفحة أن المجموعة قد تدعم إعادة انتشار قصير المدى أو تدفق للقوات الأميركية المقاتلة، إما لبسط الأمن في بغداد، وإما لتسريع مهمة التدريب والتجهيز.

لم يسبق لي أن ناقشت هذه النتيجة مع زملائي السابقين في مجموعة دراسة العراق لكن يمكنني التخمين أن سيطرة الديمقراطيين المُحكمة على مجلسي الكونغرس في الانتخابات النصفية، والرغبة في الإجماع على جعل التقرير ذا فاعلية أكبر سياسياً، أدّيا إلى وضع تدفّق القوات الأميركية الموصى به في آخر لائحة الأولويات، فأصبت بخيبة أمل من هذه النتيجة.

زيادة القوات

على الرغم من مزاج الرئيس المتفائل باستمرار في العلن، إلا أنني أعتقد أنه بحلول العام ٢٠٠٦ أدرك عدم جدوى الاستراتيجية المعتمدة في العراق. صب الجنرالان كيسي وأبي زيد خلال العام ٢٠٠٦ معظم تركيزهما على نقل المسؤوليات الأمنية إلى العراقيين، وفي وقت سابق من السنة ذكر كيسي أنه يأمل في تخفيض الوجود الأميركي من خمسة عشر لواءً قتالياً إلى عشرة بنهاية ٢٠٠٦ (معدل عدد الجنود في اللواء القتالي حوالى ثلاثة آلاف وخمسمئة جندي، بالإضافة إلى عدد كبير من قوات الدعم، من ضمنهما الخدمات اللوجستية والإشارة والاستخبارات

والمروحيات). أدى الوضع الأمني المتردّي بعد تفجير سامراء إلى جعل مثل هذه التخفيضات أمراً غير وارد، لكن جزءاً كبيراً من المقاومة العسكرية المستمرة لزيادة الجنود الأميركيين كان مردُّه إلى الاعتقاد أن وجودهم بحدّ ذاته قد يضعف الوضع الأمني كونهم يشكّلون أهدافاً محتملة، ولأن كلما ضاعفت الولايات المتحدة جهودها تقاعس العراقيون أكثر فأكثر. كان القادة جاهزين للتسليم.

في تلك الأثناء في واشنطن، بنهاية الصيف، وعلى الرغم من الخطاب الموحي بالنجاح، كان يتم داخل الإدارة إعداد ثلاث مراجعات بالحد الأدنى حول استراتيجية العراق. قام بالمراجعة الأهم ستيف هادلي وموظّفو مجلس الأمن القومي؛ أما الأخريان فكانت الأولى في وزارة الخارجية، يقوم بها مستشار الوزيرة رايس، فيليب زيليكو، والثانية في البنتاغون، بإشراف رئيس هيئة الأركان المشتركة بيت بيس.

بعد تعييني، وقبل تأدية القسم، تحدثت لأول مرة عما يجول في خاطري خلال جلسة إفطار خاص يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر مع الرئيس وهادلي في غرفة طعام صغيرة متاخمة للمكتب البيضوي. قلت إن على الرئيس أن يبعث برسالة إلى المالكي مفادها أننا وصلنا إلى مرحلة حرجة وحاسمة بالنسبة إلى قادة كلِا البلدين: «لقد حان الوقت. أي بلدٍ تريدون؟ هل تريدون بلداً؟ البديل هو الفوضى». قلت إن علينا أن نطرح المسألة في بغداد: هل يستطيع المالكي النجاح، وإن لم يفعلِ فمن يستطيع ذلك؟ وقلت إن رجالنا في بغداد متفائلون جداً؛ فقد ذكروا أن هناك «نوعاً من الانخفاض في وتيرة العنف الطائفي»، لكنه كان كالمد والجزر، يأتي ويذهب ثم يعود من جديد. وسألت: ما هي العواقب اقتصادياً وسياسياً؟ وقلت إن علينا إفهام سورية وإيران أن هناك ثمناً عليهما دفعه لمساعدة أعدائنا في العراق. واقترحت أن على السعوديين دِخول اللعبة أيضاً، فهم يعربون عن قلقهم لكنهم لا يحرّكون ساكناً. أخيراً، سألت ما الذي يمكن أن يحدث إذا أخفقت عملية زيادة القوات؛ «ما هو الفصل الثاني؟».

كما ناقشنا متى يمكن لبوش الإعلان بخطاب عن قرار تغيير الاستراتيجية وإصدار أمرٍ بزيادة القوات. لكن بوش قرر التريّث إلى ما بعد أدائي القسم وتمكني من الذهاب إلى العراق بصفة وزير والعودة حاملاً توصياتي. وشدّدت على ألّا يسمح للأحداث أن تؤثر في تاريخ الإعلان. فإن لم يكن مستعداً، فإن عليه التأجيل. قلت: «تأخير تكتيكي أفضل من خطأ استراتيجي».

حضر الرئيس إلى البنتاغون في ١٣ كانون الأول/ديسمبر للقاء أعضاء هيئة الأركان المشتركة في غرفة اجتماعاتهم، المعروفة منذ زمن «بالتانك» (The Tank)، وكنا أنا ونائب الرئيس ودونالد رامسفيلد هناك. لم أتكلّم كثيراً في الاجتماع لأن رامسفيلد كان لا يزال وزيراً وتحدث عن وزارة الدفاع، لكن الاجتماع أتاح لي الفرصة لمعرفة مدى الانسجام في الغرفة بين اللاعبين الأساسيين، وكيف يدير الرئيس الاجتماعات. كما أتاحت لي الجلسة فرصة مراقبة الرؤساء وتفاعلهم مع بوش وتشيني. أثار بوش مسألة تدفّق مزيد من القوات إلى العراق، فأمطره القادة بأسئلة لا تتعلّق فقط بفائدة القوّات الإضافية، بل تعبّر عن قلقهم من تأثير ذلك في الجيش إذا طُلِبَ منه إرسال آلافٍ من الجنود الإضافيين. كانوا قلقين من «إضعاف القوات» من خلال الانتشار المتكرر وتأثير ذلك في عائلات العسكريين، وأشاروا إلى وجوب إطالة مدة الخدمة في العراق للمحافظة على ديمومة أكبر في القوات.

صُعِقت في الاجتماع من نفور قادة التشكيلات الواضح من الحروب التي كنا نخوضها وتركيزهم على الاحتمالات المستقبلية والتشديد على القوات. لم ينطق أحد بعبارة واحدة عن حاجتنا إلى النصر في العراق. كانت تلك لمحة أولية عن أحد أكبر التحديات التي سأواجهها خلال الفترة التي أمضيتها وزيراً: دفع موظفي البنتاغون إلى إعطاء الأولوية لحروب ما وراء البحار. أصغى إليهم بوش باحترام لكنه قال ببساطة في النهاية: «إن أسهل طريقة لإضعاف القوات هي أن نُهزم في العراق». سيتحتم عليَّ التعامل مع كل المسائل المشروعة التي أثارها الرؤساء في ذلك اليوم، لكنني وافقت الرئيس بالكامل.

لم أتمكن من تفادي التفكير في رسالة إلكترونية كنت قد قرأتها قبل عام تقريباً في جامعة تكساس A&M أرسلها إلي خريج كان في العراق، فقد كتب أنه، بكل تأكيد، يرغب هو وزملاؤه في العودة إلى الوطن، لكن ليس قبل إنهاء المهمة والتأكد من أن تضحيات أصدقائهم لم تذهب سدى. شعرت أن ذلك الضابط الشاب كان ليوافق الرئيس أيضاً.

تحدثنا أنا وهادلي بعد ذلك مطولاً بالهاتف يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر تمهيداً لرحلتي إلى العراق، فقال إن عليَّ أن أقدم تقريري عن الرحلة إلى الرئيس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وسيجتمع بعدها فريق الأمن القومي في المزرعة في

كروفورد يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر لتحديد مسارنا المستقبلي. ناقشنا جدول الأعمال المقترح في اجتماع كروفورد. كانت المسألة برمتها تتعلق بزيادة القوات، وبالاستراتيجية المعتمدة في بغداد. هل كان كيسي يملك الموارد اللازمة لتوفير حماية مستدامة للعراقيين في بغداد؟ وهل يدرك أن زيادة القوات «وسيلة لشراء الوقت والمجال ريثما تقف الحكومة العراقية على قدميها»؟ وهل يمكننا أن نشن هجوماً على كلّ من محافظة الأنبار ـ حيث كان مشايخ السنة قد بدأوا ينتفضون في وجه القاعدة والمتمردين بسبب وحشيتهم المتمادية ـ وفي بغداد، أو هل يمكننا التعامل مع الأنبار بواسطة القوات الخاصة والعشائر السنية الراغبة في التعاون معنا؟ كيف ستكون استراتيجية التسليم الأشمل: هل عبر توفير الأمن أم التدريب أم كليهما؟ إذا دمجنا قواتنا مع الوحدات العراقية، فهل سيؤدي ذلك إلى إنقاص عدد القوات الأميركية في القتال؟

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، في اليوم الذي تلا أدائي القسم، تحدثت إلى ديفيد بتريوس، فقد أردت الحصول على رأي أرفع خبير في الجيش حول مكافحة التمرد، كما أردت أن أكون أكثر اطلاعاً حول المرشح الأبرز الذي سيخلف جورج كيسي. سألته ما الذي يفترض بي البحث عنه في العراق، وما الأسئلة التي يجب أن أطرحها؟ جوهرياً، كما قال، السؤال المطروح هو ما إذا كانت أولويتنا هي توفير الأمن للشعب العراقي أم تسليم المهمة لقوات الأمن العراقية. ربما لن نتمكن من القيام بالثانية قبل أن نتمكّن من تحسين الأولى.

بعد بضع ساعات أقلعت في أول رحلة لي إلى العراق بصفة وزير، وقد رافقني بيت بيس وإريك إيدلمان، وكيل وزارة الدفاع للشؤون الاستراتيجية. كان الذهاب إلى العراق كوزير دفاع مختلفاً جداً عن الذهاب كعضو في مجموعة الدراسة. ولدواع أمنية سافرت على متن طائرة شحن عسكرية، لكن داخل المكان الواسع المخصص للحمولة كان هناك ما يشبه مقطورة إيرستريم فضية ضخمة ـ مقصورة يطلق عليها اسم «الرصاصة الفضية» ـ لي ولبضعة أشخاص آخرين، وكانت ثمة مقصورة صغيرة لي تحوي مكتباً وكنبة قابلة للطي لتصبح سريراً. كان الحمام صغيراً جداً إلى درجة أن لم يكن بالإمكان استخدامه إلا إذا كان الباب مفتوحاً. كان هناك قسم في الوسط فيه مكتب ومقعد لموظف وثلاجة صغيرة، وقسم آخر يمكن لشخصين أو ثلاثة إضافيين

الجلوس فيه. كانت المساحة ضيقة لرحلة مدتها اثنتا عشرة ساعة لكنها كانت أفضل كثيراً من مساحة مقصورة الشحن، وأخف ضجيجاً أيضاً. ومع ذلك، وبسبب عدم وجود نوافذ في الطائرة، فقد كانت تماماً كأنها شحنة مرسلة في «فيدكس» لتعبر نصف الطريق حول العالم.

عند وصولي إلى بغداد استقبلني الجنرال أبي زيد والجنرال كيسي وحلقنا بالمروحية إلى معسكر «فيكتوري»، وهو مجمع ضخم كان يضم قصر الفاو، مقرّنا العسكري، ومكتب الزيارات المشترك (الخاص بترتيب جميع الزيارات لكل الشخصيات العسكرية والمدنية JVB). كان مكتب الزيارات المشترك قصراً آخر من قصور صدام وكان يعكس بذخ ما أطلقت عليه «الديكتاتور البدائي»، ويحوي أثاثاً ضخماً وكثيراً من الصفائح الذهبية. كانت غرفة نومي بحجم ملعب كرة السلة تقريباً وقد علقت فيها ثريا ضخمة، وكان الحمام مزداناً بما يشير إلى البذخ أيضاً، لكن الصرف الصحي كان سيئاً. نزلت في مكتب الزيارات المشترك عدة مرات، وبعد أن تولى الحرس الوطني إدارته تحسّنت الظروف المعيشية فيه. ومع ذلك، فالرخاء النسبي أشعرني بعدم الارتياح لأنني كنت أعلم مدى قسوة الظروف التي يعانيها جنودنا. لم يكن عندي أو عند موظفي مكتبي أي سبب للتذمر على الإطلاق.

أمضيت معظم وقت زيارتي إلى العراق الذي امتد ليومين ونصف اليوم مع قادتنا. التقيت خلال هذه الرحلة لأول مرة كثيراً من جنرالات الجيش المحاربين الذين صرت أعرفهم وأحترمهم، وسأتولّى ترقيتهم في السنوات اللاحقة، بمن فيهم الفريق راي أوديرنو والفريق ستان مكريستال والفريق مارتي ديمبسي.

جالست المسؤولين الحكوميين العراقيين كافة، في اجتماعات مطوّلة أو دعواتٍ إلى غداء أو عشاء. كانت هذه المحادثات أكثر فاعليةً مما اختبرته عندما أتيت كعضوٍ في مجموعة الدراسة، ولم يكن أمراً مفاجئاً، نظراً إلى ما أصبحت عليه من الأهمية بالنسبة إلى مستقبلهم.

اعتمدت في هذه الرحلة الأولى لي تقليداً سيستمرّ في جميع رحلاتي المستقبلية إلى العراق وأفغانستان، وأيضاً في كل منشأة ووحدة عسكرية أزورها بصفتي وزيراً، بأن أتناول الطعام مع عشرةٍ من الجنود أو أكثر، غالباً ما يكونون إما ضباطاً شباناً (ملازمين ونقباء)، وإما من صغار المجندين، وإما ضباط صف من الرتبة المتوسطة.

كانوا صريحين معي بشكل مدهش ـ لأنني لم أكن أدع أيّاً من قادتهم يدخل الغرفةـ وكنت أعرف الكثير من الأمور في كل مرة.

في الوقت الذي كنت أستعدّ فيه للطيران من بغداد إلى الموصل، عقدت أول مؤتمر صحافي لي في العراق، في الهواء الطلق أمام مكتب الزيارات المشترك. ما قلته ربما ترك تأثيراً أقل على الصحافيين من الجلبة التي كان يحدثها تبادل إطلاق النار في الخلفية.

في رحلة العودة إلى واشنطن حضّرت نفسي للاجتماع بالرئيس صباح اليوم التالي في كامب ديفيد. أخبرته حينها أنني وعدت مجلس الشيوخ بالإصغاء في هذه الرحلة إلى كبار قادتنا، وقد فعلت. كان توجههم الرئيسي ما زال متمثلاً في نقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، فقلت إنني أعتقد أننا نعيش «مرحلةً مصيرية» في العراق، حيث بدت الخطة العراقية الناشئة التي وضعها كيسي وكأنها نقطة تحول بخصوص إرادة العراقيين تسلم زمام القيادة الأمنية بدعم أميركي قوي. من خلال المحادثات الموسعة مع القادة، قلت، كان جلياً بالنسبة إلي أن هناك اتفاقاً واسعاً بدءاً من أبي زيد نزولاً إلى من هم أدنى مرتبةً حول «زيادة محددة الهدف إلى حد بعيد ومتواضعة في القوات» بحدود لواءين على الأكثر لدعم العمليات في بغداد، توازيها زيادة متناسبة في الدعم المدني والاقتصادي. ستكون الزيادة الإضافية مصممة لإطالة عمليات «السيطرة» إلى أن يتمكن العراقيون من نشر تسعة ألوية إضافية في بغداد ويبدأوا باستعادة زمام الأمور على الأرض.

فيما يتعلق بمحافظة الأنبار، حيث دخل المشايخ على الخط، أفدت أن قادتنا متيقنون من أنهم قد أحرزوا تقدماً مهماً. فقد أخبرني أبي زيد أن قائد البحرية اللواء ريك زيلمر «يلقن القاعدة درساً تلو آخر» هناك. كان كلٌّ من أوديرنو وزيلمر يعتقدان أن كتيبتي بحرية إضافيتين في الأنبار ستخولانهما إحراز النجاح. غير أن كيسي، كما أفدت، لم يكن مقتنعاً بالحاجة إلى زيادة القوات في الأنبار، ويبدو أن المحافظة لم تكن ذات أهمية للمالكي. كانت وجهة نظر كيسي تقول إن مواصلة النجاح تتطلب مزيداً من قوات الأمن العراقية وحضوراً للحكومة العراقية، وذكر أنه سيستمر في العمل على المسألة مع أوديرنو.

كان المالكي مشكلةً أساسية، كما أبلغت الرئيس. ففي محادثتي الخاصة معه

كان «مشمئزاً جداً» تجاه أي زيادة في عدد القوات، وحذرني من أن تدفق القوات الأميركية يبدو مغايراً لتطلعات العراقيين بإنقاص عدد القوات وسيجعل قوات الائتلاف هدفاً سهلاً للإرهابيين. كان كيسي وأوديرنو يعتقدان أن باستطاعتهما إقناع المالكي، وربما يوافق على لواءٍ إضافي بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير لدعم العمليات الأمنية في بغداد، يُتوّجُه لواء آخر إلى الكويت بحلول ١٥ شباط/فبراير لإعادة تشكيل قوة احتياط أميركية. اقترحت على الرئيس أن المفتاح لكسر ممانعة المالكي يتمثل في تلبية رغبته القوية في جعل العراقيين يمسكون زمام الأمور مع ضرورة عدم الإخفاق. كان قادتنا قلقين من أن العراقيين، الذين كانوا متحمسين للقيادة، ربما لن يكونوا قادرين على تنفيذ العملية بنجاح. كما أن أوديرنو، المتشائم أكثر من كيسي بالتأكيد بشأن الأداء العراقي المحتمل، حذرني بخصوص خطة كيسي قائلاً: «ليس هناك ما يضمن نجاحها»، وأن مواصلة عمليات التطهير خلال فترة «سيطرة» مطولة وفعالة أمر ضروري، مع تحريك فوري للدعم الاقتصادي عبر خلق فرص عمل.

كررت قولي بأن كيسي وأبي زيد لا يريدان أكثر من عشرة آلاف جندي إضافي تقريباً، وفي استعادةٍ لقولهما ذكرت أن من الصعب التوصل إلى أكثر من ذلك نظراً للضغوط والقيود المفروضة على القوات، ولا ينبغي فرض هذه الزيادة على الحكومة العراقية التي ترفض بشكل واضح رؤية زيادة ضخمة للقوات الأميركية في العراق؛ فالقيام بذلك كان يعني تقويض كثير مما تم إنجازه خلال السنتين الأخيرتين.

أعتقد أن كبار مستشاري الرئيس يدينون له دائماً بكل ما أُتيح لهم من الخيارات ويقع عليهم واجب البحث عما يمكن عمله إذا ما فشلت خطة ما. لذا أخبرت الرئيس بوش أن «الحيطة تُحتّم علينا تقديم بعض الأفكار لك عن الخطة البديلة، إذا لم يحقق مسعى بغداد نجاحاً كبيراً». كنت قد طلبتُ من بيت بيس العمل مع كيسي لتطوير خطة كهذه، يمكن أن تتضمن الاستفادة من القوات الأميركية الموجودة في العراق لأهداف متعددة، منها على سبيل المثال إعادة إحياء بعض عمليات مكريستال الخاصة لاستهداف قادة فرق الموت في بغداد. فإعادة انتشار القوات الأميركية الموجودة أصلاً في العراق، في حال ثبتت إمكانية تنفيذها، قد تخفّف من ثقل الوجود الأميركي، كما أنها بلا شك أكثر قبولاً لدى حكومة المالكي.

خرجت بخلاصة مفادها: «في المحصلة، نعتقد أنا وبيت بيس وجون أبي

زيد وجورج كيسي أن لدينا ربما ما يكفي من القوات الأميركية والقدرات العراقية الموجودة لكي نتجنب كارثة. ففي أسوأ الأحوال سنستمر بإحراز تقدم بطيء جداً. وإذا كانت تلك هي النتيجة، عندها علينا أن نفكر في خيارات أكثر تطرفاً لمنع إخفاقنا المتواصل في العراق».

بالنظر إلى الوراء، أنا متأكد من أن الرئيس قد أصيب بخيبة أمل من تقريري، وإن لم يقل ذلك. كنت فقط أردّد ما كان أبي زيد وكيسي يخبرانه به منذ أشهر على الرغم من أنهما قبلا على مضض زيادة متواضعة للقوات الأميركية. كان الرئيس متوجهاً بشكل واضح نحو زيادة كبيرة في القوات الأميركية. على الرغم من أنني طرحت على الطاولة فكرة تدفق أكبر للقوات عندما زرت بغداد في أيلول/سبتمبر، وذكرت ذلك لبوش في مقابلتي للوظيفة، إلا أنني عندما تحدثت إلى الرئيس ذلك السبت لم أذكر له توصيتي لبيكر وهاملتون بأن نرسل عدداً يراوح ما بين خمسة وعشرين ألف جندي وأربعين ألفاً. كنت في الوظيفة منذ أقل من أسبوع، ولم أكن مستعداً بعد لتحدي القائد الميداني أو جنرالات رفيعين غيره. لكن ذلك سيتغير عما قريب.

كان عليّ أن أتعلم شيئاً واحداً، وبسرعة، وهو الماضي المشترك لكبار الضباط في التشكيلات العسكرية ـ إذ تعود علاقاتهم في الغالب عقوداً إلى الوراء أو حتى إلى أيام الأكاديمية العسكرية الأميركية أو أنابوليس ـ الأمر الذي كان يؤثر في أحكام بعضهم على بعضهم وفي مقترحات الآخر وأفكاره. كان عليَّ أن أتعلّم سريعاً كيف أقرأ ما بين السطور عند الاستماع إلى قادة الجيش ومساعديهم، وتحديداً لأفك رموزاً أو عبارات أو «تعليمات» ستجعلني أعرف ما إذا كان هؤلاء الرجال يظهرون لي أنهم موافقون، بينما هم في الواقع يعارضون بشدة. التقطت نفحة تعارض بين كيسي وأوديرنو في بغداد، لكن، كما ذكرت، اتضح في وقت لاحق أن راي يختلف مع رئيسه بشدة حول المضي قدُماً، خصوصاً بشأن تدفّق القوات وزيادتها. سأعتمد بشدة في هذه الرؤى المتبصرة على رئيس هيئة الأركان المشتركة، أولاً بيت بيس ومن ثم على الأدميرال مايك مولن، بالإضافة إلى كبار المساعِدين العسكريين لديّ.

كانت آرائي حول كيفية تغيير الوضع في العراق نحو الأفضل تتطور بسرعة. كنت أعلم بكل تأكيد أن الإخفاق غير جائز في هذه المرحلة، بغضّ النظر عما يعتقده الناس حيال قرار غزو العراق. فهزيمة الجيش الأميركي وانجرار العراق إلى حرب

أهلية بغيضة من المرجح أن يورّطا دولاً أخرى في المنطقة بشكل كارثي، ما قد يشعل المنطقة ويعطي زخماً لحكومة إيران ونفوذها بشكل دراماتيكي. خلال أشهر الانتقادات الساخطة لزيادة القوات التي أقرّها بوش، لم أسمع الناقدين يتحدثون بتاتاً عن خطر أن مقاربتهم المفضلة بانسحاب متهور لقواتنا قد توصلنا في الواقع إلى هذه العواقب كلها.

نصحت الرئيس أن يحل الفريق ديفيد بتريوس محل جورج كيسي، الذي كان في العراق منذ ثلاثين شهراً والذي لم يعد بوش يؤيد استراتيجيته. كل من سألتهم، بمن فيهم كيسي، كانوا يرون أن بتريوس هو الرجل المناسب. قبل أسبوعين، وصلني تأييد جليّ له من مصدر غير متوقع، من سَلَـفي الذي سبقني في منصب رئيس جامعة تكساس A&M، راي بوين. كان راي قد التقى بتريوس خلال رحلة إلى الموصل في آب/أغسطس ٢٠٠٣ ولاحظ أنه قد تعلم كيف يحوز ثقة الشعب العراقي وأنه أبدى «تفهماً استثنائياً» للعراق وشعبه والمسائل الدائرة حول الوجود الأميركي. ومن الواضح أن الرئيس كان قد سمع أموراً جيدة عن بتريوس ـ كما أوضح لي خلال مقابلتي للوظيفة في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ـ لذا وافق على الفور.

كما ناقشنا مسألة من يجب أن يكون رئيس أركان الجيش المقبل. تم إعادة الجنرال بيت شوميكر من التقاعد لتولي المنصب وكان على أتم الاستعداد للتقاعد من جديد. قال الرئيس إنه لا يريد لكيسي، بعد كل الخدمات التي قدمها للبلد، أن يغادر مغتمّاً بسبب الوضع في العراق، فاتفقنا على الطلب من جورج أن يصبح رئيساً للأركان.

لكن بعض أعضاء مجلس الشيوخ في عملية التعيين القادمة، وفي طليعتهم جون ماكين، لن يكونوا بكرم الرئيس مع كيسي. وبالفعل، خلال رحلتي الأولى إلى العراق كوزير، وصلتني رسالة تقول إن ماكين يريد التحدث إلي بصورة مستعجلة. أخيراً حصل الاتصال الهاتفي خلال عشاء أقامه كيسي على شرفي. تلقيت المكالمة من غرفة نومه في بغداد ورحت أستمع إلى ماكين، في تلك اللحظة السريالية، وهو يعرب لي فحسب عن معارضته الشديدة لتعيين كيسي رئيساً لأركان الجيش.

استحضر اجتماع فريق الأمن القومي مع الرئيس في المزرعة قرب كروفورد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر كل المسائل التي تخطر بالبال تقريباً. تعهّدت الولايات

المتحدة بإرسال خمسة ألوية قتالية إضافية، أو حوالى واحد وعشرين ألفاً وخمسمئة جندي، نصفهم في منتصف شباط/فبراير والبقية بمعدل ثلاثة آلاف وخمسمئة جندي تباعاً كل شهر. وفي حين كان أبي زيد وكيسي لا يزالان يتحدثان عن إرسال لواءين مع الباقين للاستعانة بهما لاحقاً عندما تدعو الحاجة، كان كلٌّ من بتريوس وأوديرنو يريد الالتزام بإرسال الألوية الخمسة بكاملها. وافقت على توصيات القادة الجدد (ناقضاً تأييدي السابق لمقاربة كيسي)، بعد أن ركنت إلى الحجة بأنك إذا أرسلت لواءين، ثم أتبعتهم بالباقين لاحقاً، فسيبدو وكأن الاستراتيجية تخفق، لذا كان من الضروري إرسال التعزيزات، إذ يفضل أن نضع كامل ثقلنا في البداية. لم أتوهّم يوماً أنني خبير عسكري على مستوى العمليات. وفي هذه المناسبة، كما في وقت لاحق، عندما سمعت توصيات القادة الميدانيين واقتنعت بالمنطق الذي يؤيدهم، كنت مستعداً لإرسال كل ما يحتاجون إليه.

إن قلة إدراكي للعدد الفعلي للجنود المطلوبين في زيادة قواتٍ من خمسة ألوية دفعتني إلى التقليل من شأن الحجم الكلي للقوات الإضافية خلال مناقشاتي مع الرئيس. فقد كان العدد واحد وعشرين ألفاً وخمسمئة يمثل فقط الألوية القتالية لكن من دون ما يُعرف بعناصر الإسناد، أي طواقم المروحيات والإجلاء الطبي والخدمات اللوجستية والاستخبارات وغيرها، ما أضاف ثمانية آلاف وخمسمئة جندي إضافي، في زيادة إجمالية تقدَّر بحوالى ثلاثين ألفاً (لن أنسى عناصر الإسناد إطلاقاً بعد الآن). عندما أبلِغتُ في البداية بالعدد الأكبر، قلت: «سيجعلنا هذا نبدو كالأغبياء. كيف يمكن للخبراء العسكرين أن يفوتهم ذلك؟» ثم أرسلت مذكرة عاجلة إلى نائب الوزير إنجلند وبيت بيس سائلاً إن كنا الآن واثقين في تقويمنا لقوات الدعم المطلوبة: «سيكون من العسير تفسير زيادة قوات عملية تحرير العراق الأخيرة والتمويل المرافق لها. لا يمكننا ببساطة تحمّل مفاجأة أخرى في الأسابيع القادمة... لا أريد أن يفاجئني طلب آخر خلال الأسابيع الثلاثة القادمة». كانت هذه الحال بمثابة حلقةٍ دراسية مكثفة في إثبات نفسي أمام كبار الضباط. اتفقنا في كروفورد على أن يتولى العراقيون مسؤولية إخماد العنف الطائفي، لكننا سنعارض سماح الحكومة للجيش بتنفيذ عمليات بطريقة طائفية ـ على سبيل المثال، لن يحاول السياسيون (أعني المالكي) إطلاق سراح «الأفراد المحميين» سياسياً، وسنقوم بدعم القوات العراقية

حتى عند الاستمرار بشن عمليات هجومية ضد القاعدة في العراق، وفرق الموت الشيعية من جيش المهدي، والتمرد السني. تم توضيح مسألة أن معظم الإصابات التي كنا نتكبدها لم تكن ناجمة عن العنف الطائفي بل عن عبوات ناسفة زرعتها هذه المجموعات. كما ناقشنا زيادة في حجم الجيش وفيلق البحرية. لكن لم يكن قد تم اتخاذ أي قرار عندما غادرنا كروفورد.

اتصلت ببتريوس على هاتف سيارته في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ فيما كان على الطريق السريع في لوس أنجلس، فتوقف في موقف سيارات لتلقي المكالمة. سألته إن كان يقبل العمل كقائد في العراق، فلم يتردد ووافق على الفور. مثلما حدث لي، لا أعتقد أنه كان يملك أدنى فكرة عن مدى صعوبة الطريق أمامه، في العراق وواشنطن على حدّ سواء.

التقيت الرئيس في ٣ كانون الثاني/يناير لمناقشة مسألتين جوهريتين تتعلقان بالموظفين. أردته أن يعرف أن من المرجّح أن يتعرض كيسي للكثير من الانتقاد خلال عملية تعيينه، على الرغم من أنني كنت أعتقد أنه قد ينجح إذا وقفنا جميعاً وقفةً قوية معه. كما أثرت السؤال عمن يجب أن يخلف أبي زيد الذي كان يتجه للتقاعد. قلت إننا بحاجة إلى منظور جديد في القيادة المركزية وطرحتُ ثلاثة أسماء: الجنرال جاك كين، نائب رئيس أركان القوات البرية (داعم أساسي لزيادة القوات)؛ والجنرال في البحرية جيم جونز، الذي تقاعد لتوّه بصفته رئيساً للقيادة الأوروبية والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا؛ والأدميرال وليام «فوكس» فالون، رئيس قيادة الهادئ. أعلمته أن بيس وآخرين غيره قد أخبروني أن فالون ربما أفضل مفكر استراتيجي في الجيش. لاحظت أن البحرية تلعب دوراً كبيراً في التعامل مع كثير من تحديات القيادة المركزية ـ إيران والقرن الإفريقي وغيرهما. كما أشرت أيضاً إلى أن رئيس القيادة المركزية سيكون رئيس بتريوس، وأنني أعتقد أننا سنحتاج إلى ضابط بأربع نجوم يكون قوياً وخبيراً للنجاح في ذلك. ستكون القيادة المركزية المنصب الثالث الذي يشغله فالون كضابط بأربع نجوم، وسيكون فالون أيضاً أول أدميرال على الإطلاق يخدم هناك، وقد أحببت ذلك لأنني كنت أعتقد أن ما من قيادة «تنتمي» لهذا التشكيل أو ذاك. وافق الرئيس على توصيتي، التي تضمنت اقتران فالون بالفريق في القوات البرية مارتي ديمبسي، الذي كان قد

عاد لتوّه من العراق، كنائب قائد. أراد الرئيس أيضاً تسريع الإعلان عن التغييرات في القيادة في بغداد والقيادة المركزية على السواء إلى ٥ كانون الثاني/يناير ليتمكن من توصيل الرسالة بأن الفريق الذي يتعامل مع العراق قد تغيّر بالكامل (بالإضافة إلى سفير جديد).

أخبرت الرئيس أيضاً في ذلك الاجتماع أنني أعمل على اقتراح لزيادة سبعة وعشرين ألفاً على عديد فيلق البحرية ليصبح مئتي ألف وألفين، إضافةً إلى زيادة خمسة وستين ألفاً على الجيش ليصبح عدده ٥٤٧ ٠٠٠. ستُوزَّع الزيادة على بضع سنوات، بكلفة تبلغ في السنة الأولى ما بين سبعة عشر مليار دولار إلى عشرين ملياراً وكلفة على مدى خمس سنوات تراوح ما بين تسعين مليار دولار ومئة مليار. كما أفدت أنني أدرس سياساتنا فيما يتعلق بقوات الحرس الوطني والاحتياط، خصوصاً لضمان أن يكون انتشارها لمدة محدودة ـ ربما سنة ـ ومن حصول أفرادها على فرصةٍ يقضونها في الوطن بين كلّ انتشارٍ وآخر. فطلب مني على الفور أن أواصل العمل على ذلك.

عقد الرئيس اجتماعاً أخيراً لمجلس الأمن القومي حول الاستراتيجية الجديدة في العراق يوم ٨ كانون الثاني/يناير. لخَّصتُ في خطابي كم أصبح الوضع مزرياً: «لم يتحسن الوضع في بغداد، بالرغم من التعديلات التكتيكية. وضع الشرطة بقي على حاله أو غدا أسوأ. عدد الجنود في بغداد غير كافٍ لبسط الأمن في المدينة، كما تضاءل تأييد العراقيين للائتلاف بشكل كبير، جزئياً بسبب إخفاقه في بسط الأمن خلال السنة الماضية. إننا في موقع الدفاع الاستراتيجي والعدو [المتمردون السنّة والميليشيات الشيعية] يملك زمام المبادرة. كنا مضطرين لمواجهة أربع حقائق: (١) كان التحدي الأهم هو المتشددون من المجتمعات كافة؛ وكان المركز ينهار والطائفية تنخر المجتمع (فقد تغيّرت الحال ولم يعد التمرّد الأساسي سنّياً كما في السابق)؛ (٢) كان النمو السياسي والاقتصادي في العراق يفتقر إلى الحد الأدنى من الأمان (٣) كان القادة العراقيون يقدمون أجنداتهم الطائفية على أنها استراتيجيات مُحكَمة، سعياً وراء مصالح ضيقة ووفاءً للماضي البعيد؛ (٤) كان صبر الشعب الأميركي بخصوص المسعى في العراق قد بدأ ينفد (وهو تصريحٌ لم يكن يصدر في العلن إلا بشكلٍ مخفّفٍ جداً). أعتقد أن الاجتماع كان، نوعاً ما، اختباراً أخيراً

للشجاعة، لكل من كان جالساً إلى الطاولة، حول ضرورة تبني زيادة القوات وتغيير مهمتنا العسكرية الأساسية لتصبح حماية الشعب العراقي بدلاً من التحضير لنقل السلطة. كان الرئيس يريد أن يتأكد من بقاء الفريق متماسكاً خلال المرحلة القادمة التي ستكون قاسية جداً لا محالة.

أعلن الرئيس عن قراراته بخصوص زيادة القوات في خطاب تلفزيوني وطني يوم ١٠ كانون الثاني/يناير، حيث قال إنه سيرسل خمسة ألوية إلى بغداد وكتيبتين من مشاة البحرية إلى الأنبار، وأن كوندي رايس ستزيد الموارد المدنية، كما يطلب القادة، وأن المالكي قدّم ضمانات بأن قواتنا تستطيع التحرك بحرية وأنه سيعلن ذلك. كما تمّ تبني الزيادات التي أوصيت بها فيما يتعلق بالقوات البرية والبحرية.

حينئذٍ قامت الدنيا ولم تقعد.

على مدى خمسة وأربعين عاماً، خدمت خلالها ثمانية رؤساء، يمكنني أن أتذكر ثلاث حالات قام فيها رئيس بالمخاطرة بسمعته وصورته العامة وصدقيته واتهامه بالإفلاس السياسي وحكم التاريخ بسبب قرار وحيد كان يؤمن أنه الصواب لبلدنا: عفو جيرالد فورد عن نيكسون، وموافقة جورج بوش الأب على اتفاق بشأن موازنة العام ١٩٩٢، وقرار جورج دبليو بوش بزيادة القوات في العراق. في أول حالتين، أعتقد أن بإمكان المرء القول بثقة إن القرارات كانت جيدة للبلد لكنها حرمت هذين الرئيسين من إعادة انتخابهما؛ أما في الحالة الأخيرة، فقد جنَّب القرار الولايات المتحدة هزيمة عسكرية كارثية محتملة.

قبل اتخاذ قرار زيادة القوات استمع بوش عن كثب إلى قائده العسكري في الميدان وقائد القيادة المركزية وهيئة الأركان المشتركة بأكملها، ومنحهم فرصاً وفيرة للتعبير عن آرائهم. بعدها رفض نصيحتهم، ثم غيَّر وزير دفاعه والقادة الميدانيين ورمى كل الثقل وراء الفريق الجديد والاستراتيجية الجديدة، وعلى غرار بعض أسلافه المبجّلين، في هذه الحالة على الأقل، وثق بحكمه الخاص أكثر من حكم أرفع مستشاريه العسكريين المحترفين مكانة.

وجَّه البعض انتقادات إلى بوش، خصوصاً من داخل حزبه، لتأخره في التصرف وتغيير المسار في العراق حتى نهاية السنة. إن رأيي الخاص هو أن تغيير الاستراتيجيات في مطلع ٢٠٠٦ كان أكثر صعوبةً، نظراً للمعارضة القوية التي تولّاها أرفع القادة

العسكريين وغيرهم في الحكومة حتى اتخاذه قراره في كانون الأول/ ديسمبر، ولكون الرئيس كان في استراحةٍ رئاسية. إنني لست في موقع يخولني الحكم في أن سبب الامتناع عن التصرف سابقاً هو الانتخابات النصفية القادمة، لكنني أعرف أن بوش لا ينظر إلى الوراء إطلاقاً أو يعاود التفكير في قرارٍ اتخذه.

معركة واشنطن

بعد تأسيس شراكة مع ديف بتريوس استمرت حوالى أربعة أعوام ونصف العام في حربين، كنت أخبره معظم الأحيان أن العراق معركته وواشنطن معركتي. كان كلانا يعرف عدوّه. وعدوّي كان الوقت. «فساعة» واشنطن و«ساعة» بغداد كانتا تعملان بسرعاتٍ مختلفة تماماً. كانت قواتنا بحاجة إلى الوقت لإنجاح تدفّق القوات وخطتنا الشاملة، وكان العراقيون بحاجة إلى الوقت من أجل المصالحة السياسية، لكن غالبية الكونغرس وغالبية الإعلام وغالبية متنامية من الأميركيين كان صبرهم قد نفد بسبب الحرب في العراق. كانت الأسابيع والأشهر التالية في واشنطن أسيرة معارضي الحرب الذين يحاولون فرض مهل على العراقيين وجداول زمنية علينا لسحب جنودنا. وكان دوري يقضي بأن أكتشف كيف أكسب الوقت، وكيف أبطِئ ساعة واشنطن، وكيف أسرّع ساعة بغداد. أخبرت بتريوس مراراً عن اعتقادي أنه يملك الاستراتيجية الصحيحة، لذا «سأحصل لك على كل ما يمكنني من الجنود طوال الوقت المتوفر لي».

طوال شهر كانون الأول/ديسمبر، احتدم النقاش في واشنطن حول زيادة محتملة للقوات، في الإعلام بشكل أساسي، لأن الكونغرس كان في إجازة برلمانية. وقد تسربت بالطبع معارضة هيئة الأركان وكيسي لزيادة الجنود، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمناقشات داخل الإدارة، وبشكل خاص داخل وزارة الدفاع. ركزت الفكرة الرئيسية من التغطية الصحافية لزيارتي الأولى إلى العراق كوزير في المخاوف التي نقلها إليّ القادة وحتى صغار الضباط بخصوص تدفق القوات ـ حول حجم الوجود العسكري الأميركي، وحول تخفيف الضغط على العراقيين لكي يتولوا المسؤولية عن الأمن ـ وهي مخاوف صرّحت بها علناً. أصبح واضحاً أكثر فأكثر أن المدنيين في إدارة بوش يؤيدون زيادة القوات وغالبية العسكريين يعارضونها. وكان السؤال المطروح الآن هو

ما إذا كان بإمكاني رأب هذا الصدع نوعاً ما. كانت الانتقادات التي وُجّهت في كانون الأول/ديسمبر مجرد تحمية مقارنةً بما سيأتي بعده.

كنا نعلم أننا في موقف لا نُحسَد عليه مع الكونغرس. كل شيء كان يعتمد على الأقلية من الجمهوريين في مجلس الشيوخ المتمسكين باستخدام قواعد تلك الهيئة لمنع صدور تشريع من الكونغرس الخاضع لسيطرة الديمقراطيين لفرض مهل وجداول زمنية من شأنها أن تُقيّد الرئيس، إذ يمكن أن تكون الارتدادات الجمهورية قاتلة للاستراتيجية الجديدة.

لكسب الوقت، طوّرت استراتيجية في كانون الثاني/يناير للتعامل مع الكونغرس الذي كان يثير، في بعض الأوقات، امتعاض البيت الأبيض وديف بتريوس على حدٍّ سواء. كانت مقاربة من ثلاثة أجزاء. كان الجزء الأول يتمثل بإعطاء الأمل أنّ بمقدورنا البدء بسحب القوات في أواخر ٢٠٠٧ إذا ما نجحت الاستراتيجية الشاملة ـ سنعرف ذلك خلال أشهر. هذا ما حمل عدداً من أشد المدافعين عن زيادة القوات، داخل الإدارة وخارجها على السواء، للسؤال عما إذا كنت مع هذه الزيادة قلباً وقالباً أم أنني أدرك أنها بحاجة إلى الوقت كي تنجح. كانوا يرون معركة العراق فقط، ولا يرون معركة واشنطن. كنت مؤمناً أن الطريقة الوحيدة لكسب الوقت لزيادة القوات تكمن ـ يا للغرابة! ـ في إعطاء الأمل في البدء بإنهائه.

الجزء الثاني من خطتي كان يقضي بالدعوة إلى إجراء مراجعةٍ ووضع تقريرٍ في أيلول/سبتمبر من قبل بتريوس حول تقدمنا في العراق ونتائج زيادة القوات. فقد اعتبرت أن بإمكاني مواجهة دعوات الكونغرس بتغيير فوري في المسار بالحجة المنطقية جداً والملائمة كما أعتقد، بأنه يجب السماح لنا بإرسال قوات الإمداد الإضافية كافة إلى العراق والتحقق بعد ذلك بأسابيع مما إذا كانت تحدث فرقاً. كان من شأن ذلك أن يمهلنا حتى أيلول/سبتمبر على الأقل. فإن لم تحقق زيادة القوات نجاحاً حتى ذلك الوقت، فالإدارة ستكون مضطرة لإعادة تقويم الاستراتيجية بشتى الأحوال. استهلك تقرير أيلول/سبتمبر حياةً بكاملها وأصبح نقطة خلاف حقيقية. (إن تكتيك الاستعانة بآراء من مستوى رفيع لكسب الوقت سأستخدمه دائماً بصفتي وزيراً).

وركز العنصر الثالث في الإعلام وفي الكونغرس نفسه، فقد بقيت أُعامل

منتقدي زيادة القوات واستراتيجيتنا في العراق باحترام، وأتعامل مع كثير من مخاوفهم ـ خصوصاً فيما يتعلق بالعراقيين ـ على أنها مشروعة. لذا عندما يطلب بعض النواب أن يقوم العراقيون بالمزيد، إن عسكرياً أو على صعيد الأعمال التشريعية الأساسية لإظهار حدوث المصالحة، سأقول في شهادتي أو أدلي للصحافة إنني موافق. ففي النهاية، هذا بالضبط ما طالبت به في بريدي الإلكترونيّ بيكر وهاملتون منتصف تشرين الأول/أكتوبر. علاوةً على ذلك، سأضفي مشروعية على انتقاداتهم بالقول إن ضغوطهم مفيدة في إيصال صدى نفاد صبر الشعب الأميركي إلى الحكومة العراقية، على الرغم من أنني كنت أعارض بحزم تشريع أي مهلٍ خاصة باعتبارها «خطأً شنيعاً». كنت دائما أحاول التخفيف من حماوة الجدال.

يمكنني تقسيم الجدال حول العراق خلال السنتين الأخيرتين من إدارة بوش إلى مرحلتين. استمرت الأولى من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وكانت تدور حول الحرب نفسها، وفي الطليعة زيادة القوات، وما إذا كان منطقياً، وكانت مرحلة مريرة وبشعة. وفي المرحلة الثانية، التي استمرت من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ حتى نهاية العام ٢٠٠٨، غيَّرتُ أسلوب عملي، فجعلت مادة الجدال تنصب على سرعة سحب القوات بحيث يتم التمديد لقوات الإمداد قدر المستطاع وفي محاولةٍ أيضاً لتحييد الجدال العراقي عن كونه مسألة أساسية في الانتخابات الرئاسية. أقرَّ معظم المرشحين الرئاسيين الديمقراطيين، ضمنياً على الأقل، بالحاجة إلى وجود أميركي طويل الأمد في العراق، لاسيما إذا ما تم تخفيضه بشكل كبير. كنت آمل أن تتدخل الحكومة الأميركية الجديدة بشكل متعمد ـ أي بعيداً عن الضغط للقيام بعمل حاسم أو متهور فيما يتعلق بالانسحابات ـ لحماية المصالح الأميركية الطويلة المدى في كل من العراق والمنطقة.

نجحت الاستراتيجية في الغالب لأسباب عدة، تعتمد كلها على عمل الآخرين والتزامهم. كان الأول هو نشر حركة «الصحوة» التي كان يقودها الشيخ عبد الستار أبو ريشة وجماعته السنّة في الأنبار، بالتلازم مع تمكن بتريوس وقواتنا من البدء بتحسين الظروف الميدانية بشكلٍ سريع في العراق، وقد أصبح ذلك جلياً بعد أشهر قليلة. بدأنا نلتقط الإشارات أن زيادة القوات كانت ناجحة في مطلع تموز/يوليو. وكان السبب الثاني هو ثبات الرئيس وقوته المستمدة من الفيتو. أما الثالث فكان وقوف الأقلية

الجمهورية في مجلس الشيوخ، بمعظمها، إلى جانبنا ومنعها إقرار التشريع الذي يحدد جداول زمنية ومهلاً نهائية لسحب قواتنا. وكان الرابع هو أن الكونغرس، في مسائل الأمن القومي، كان يتفادى تحدّي الرئيس مباشرةً، كي لا يتحمّل المسؤولية المباشرة والكاملة إذا ما تفاقمت الأمور. أخيراً، حدّدت المفاوضات مع العراقيين خلال عام ٢٠٠٨ حول اتفاقية التعاون الاستراتيجي تاريخاً نهائياً لوجود قواتنا في العراق، وكان ذلك حاسماً في إزاحة مسألة سحب القوات من الانتخابات عام ٢٠٠٨ الرئاسية، وشراء مزيد من الوقت.

لكن ذلك كله كان لا يزال بعيد المنال إلى حدّ ما، إذ أدلت كوندي، بتاريخ ١١ و١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بشهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ حول زيادة القوات، وأدلينا أنا وبيت بيس بشهادتينا أمام لجنتَي القوات المسلحة. على الرغم من أننا استُجوِبنا جميعاً بقسوة، لكنني أعتقد أن كوندي واجهت أصعب جلسة - بشكل أساسي، بحسب اعتقادي، لأنها كانت في الإدارة وقت اتخاذ قرار زيادة القوات في العراق، ولذلك استهدفها إحباط الأعضاء من مسار الحرب بأكمله. وأظن أن سبباً آخر كان وراء مواجهتها وقتاً عصيباً هو أن أربعة أعضاء على الأقل من لجنة العلاقات الخارجية كانوا ينوون الترشح للانتخابات الرئاسية ورأوا في الجلسة برنامجاً انتخابياً. فعضو مجلس الشيوخ عن كونيتيكت كريس دود اتهم الإدارة باستخدام جنودنا «وقوداً للمدافع»، وذكر عضو مجلس الشيوخ عن ديلاور جو بايدن أن الاستراتيجية الجديدة «خطأ مأساوي» و«من المرجح أن تعقّد الأمور أكثر»، وقال عضو مجلس الشيوخ عن إلينوي باراك أوباما: «إن السؤال الأساسي الذي يجب على الشعب الأميركي - إضافةً في اعتقادي إلى كل أعضاء مجلس الشيوخ في هذه اللجنة، أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين - مواجهته الآن هو: في أي مرحلة يجب أن نقول «كفى»؟» لم يكن الجمهوريون أكثر تأييداً بدورهم. وبالفعل، فعضو مجلس الشيوخ عن نبراسكا تشاك هيغل قال إن زيادة القوات ستكون «السقطة الكبرى في سياستنا الخارجية والأكثر خطورةً على بلادنا منذ حرب فيتنام».

أما أنا وبيس فكانت تجربتنا مختلفة بعض الشيء، لأن الجمهوريين في لجنتي القوات المسلحة كانوا نسبياً أكثر تأييداً لسياسات الرئيس حول الحرب، وبشكل

خاص جون ماكين. كانت لا تزال هناك انتقادات كثيرة من الديمقراطيين وأسئلة قاسية من الجمهوريين. وقد يكون السبب في أن جلستي كانت أكثر سهولةً أنها كانت جلسة استماعي الأولى بعد تعييني، وأنني كنت مختلفاً عن سلفي. كما أنني كسبت تأييداً واسعاً عندما أعلنت اقتراحي بزيادة عديد القوات البرية والبحرية خلال الجلسات. وأعتقد أنني داهمتهم (بالإضافة إلى البيت الأبيض وبتريوس وغيرهم) على حين غرة عندما أشرت إلى أنني آمل أن نبدأ تخفيض أعداد الجنود هناك بنهاية السنة.

على جري العادة، لم يكن بين أسئلة الأعضاء سوى أسئلة قليلة لم نكن قد طرحناها على أنفسنا. كان هناك تشكيك واسع بإيفاء المالكي والقادة العراقيين الآخرين بوعودهم هذه المرة، بعكس ما كانت عليه الحال سابقاً؛ وتعجبنا لذلك نحن أيضاً. ولم يزد التشكيك إلا بعد التأييد الفاتر تماماً للخطة من قبل المالكي والقادة العراقيين الآخرين في تصريحاتهم العلنية. ولدى سؤالي عن مدة بقاء قوات الإمداد في العراق، أقحمت نفسي في ورطة بالإجابة: «أشهر، لا سنوات». واجهنا أنا وبيس معاً أسئلة حول معارضة قادتنا العسكريين الواضحة للخطة.

لم يتوقع أحد ممن أدلوا بشهاداتهم أجواء ودية، لكننا، أنا ورايس وبيس- والبيت الأبيض -، فوجئنا برد الفعل العنيف والانتقادات. ولم يكن الوضع ليتحسّن قريباً، فقد كانت هناك مساعٍ لا تُعد ولا تُحصى لتمرير قرارات ملزمة وغير ملزمة لمعارضة زيادة القوات، ولربطِ حجم وجود القوات الأميركية بسنّ تشريعات من قِبل العراقيين، ولاستخدام مشروعات قوانين التمويل للحد مما يمكن للرئيس فعله أو تقييد حريته. وقد باءت كل تلك المساعي بالفشل، لكنها سببت لنا في الإدارة كثيراً من القلق وتخفيضات ضخمة للموازنة في البنتاغون لأن الكونغرس كان يقطّر لنا التمويل اللازم للحرب مرة كلّ بضعة أشهر على مدار السنة.

كانت المسألة التي اختبرت صبري بحق هي تركيز أعضاء مجلس الشيوخ على المعايير، ومطالباتهم بأن يقوم مجلس النواب العراقي بسن التشريعات، خلال مهل محددة، في مسائل جوهرية مثل اجتثاث البعث ومشاركة العوائد النفطية وانتخابات مجالس المحافظات. هذه المقاربة سبق أن أوصيت بها بيكر وهاملتون، لكنني لم أكن أفهم تماماً حينذاك كم ستكون هذه الأعمال صعبة على العراقيين، تحديداً

كونهم سيضعون الأساس لمسار البلد السياسي والاقتصادي المستقبلي. لا تنسوا أنهم لم يقوموا بأي تسوية منذ آلاف السنين. وبالفعل، فالسياسة في العراق تعمل وفق مبدأ «إما قاتل وإما مقتول» منذ زمن سحيق. كنت أستمع والغضب يتملكني إلى نفاق أعضاء مجلس الشيوخ وبلادتهم وهم يفرضون كل هذه المطالب على المشرعين العراقيين في حين أنهم هم أنفسهم لم يستطيعوا حتى إقرار الموازنات أو قوانين الاعتمادات المالية، ناهيك عن التعامل مع تحديات صعبة كعجز الموازنة والضمان الاجتماعي وتصحيح الأجور. أردت أكثر من مرة أن أقفز من مقعدي على منصة الشهود وأصيح: «إنكم تمارسون هذا العمل منذ أكثر من مئتي عام وتعجزون عن إقرار تشريع روتيني، فكيف يمكنكم أن تكونوا بهذا الإلحاح على مجموعة من البرلمانيين لم تتجاوز خبرتهم السنة بعد أربعة آلاف سنة من الديكتاتورية؟» كان ضبط النفس الذي يحتّم عليّ التزام الصمت يصيبني بالإرهاق بعد انتهاء كل جلسة.

بعد إعلان الرئيس في ١٠ كانون الثاني/يناير عن زيادة القوات بوقت قصير، شرع أعضاء الكونغرس الجمهوريون والديمقراطيون بالبحث عن أساليب لإبطاله أو التعبير عن رفضهم له على الأقل.

أما في مجلس الشيوخ فقد طرح الجمهوري جون وارنر قراراً تبنّاه الحزبان يعارض زيادة القوات لكنه يؤيد إبقاء القوات التي تطارد القاعدة في محافظة الأنبار. أيدت قيادة الديمقراطيين قرار وارنر غير الملزم، باعتبار أنهم إذا تمكنوا من تمرير هذا القرار، فسيمكنهم أيضاً تحقيق خطوات أقوى، مثل فرض شروط على الإنفاق على الحرب. لكن وارنر لم يتمكن من الحصول على الأصوات الستين المطلوبة لتمرير القرار من دون معوّقات، فلم يبصر القرار النور. لم يستطع أعضاء كثر في مجلس الشيوخ دعم مشروع قانون يهدف إلى تقليص القوات.

أما في مجلس النواب فكان الديمقراطي جاك ميرثا، رئيس اللجنة الفرعية للدفاع التابعة للجنة الاعتمادات، أكثر حذاقة. فقد اقترح أن تتوفّر في الوحدات معايير جهوزية قتالية صارمة قبل الانتشار، وهي مناورة تصدينا لها أنا وبيس، في جلسة يوم ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، معتبرين أنها ستؤدي إلى تقييد حركتنا وتخفيض عدد القوات الأميركية في العراق بنحو الثلث. كانت خطة ميرثا تقضي باقتراح تعديل لطلبنا اعتمادات تكميلية في زمن الحرب بقيمة ثلاثة وتسعين مليار دولار،

وهو طلب كان حينها في الكابيتول هيل بانتظار تمريره بحلول نيسان/أبريل لتفادي أي تعطيل. تصدينا لاقتراح ميرثا ومشتقاته طوال الربيع، بينما حوّل الديمقراطيون انتباههم إلى مشروع قانون الإنفاق لإظهار معارضتهم لزيادة القوات.

بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، كان ترشيحا كيسي ليصبح رئيس أركان الجيش وبتريوس ليصبح قائد القوات في العراق قد وصلا إلى مجلس الشيوخ. كما كان متوقعاً، كانت هناك اعتراضات على كيسي، معظمها من الجمهوريين. كان ماكين من أشد المعارضين، معتبراً أن كيسي غير ملائم للمنصب. وكان وارنر متردّداً. كما لم تؤيّد عضوة مجلس الشيوخ عن ماين سوزان كولينز اختيار كيسي مضيفةً أنه كان منعزلاً جداً عن الجيش وأنها لم ترَ أي شيء إيجابي في سجله كقائد في العراق. أما السيناتور عن جورجيا سكسبي تشامبلس فتحول من مؤيدٍ إلى مُعارِض. ولم يعتقد حتى بعض أولئك الذين كانوا مستعدّين للتصويت لكيسي أنه المرشح الأفضل. ورغم إدراكي أنني لن أتمكن أبداً من إقناع ماكين بتغيير رأيه، إلا أنه أخبرني أنه لن يحاول حشد معارضة ضد كيسي. كما تحدثت إلى وارنر وآخرين. كان هذا مخيّباً لجورج بالطبع بعد كل سني خدمته. في ٢٠ كانون الثاني/يناير اقترحت على الرئيس أن يعرب عن دعمه المتواصل لكيسي، ففعل على الفور. كنت قلقاً بخصوص معنويات كيسي، خصوصاً وأن بتريوس كان يسير بسرعة نحو التعيين في مجلس الشيوخ. أخبرت كيسي عن ردود الفعل السلبية لكنني شرحت قائلاً: «أنت المسؤول في العراق، وهم يكرهون ما يجري هناك»، وأكدت له أن الرئيس «بحدَّة فجل الخيل الريفي (*)» في مساندته، وأنا وبيس كذلك، وقلت إنني آمل أن يتم تعيينه بحلول ٩ أو ١٠ شباط/فبراير. ذكر قائد الأغلبية هاري ريد أنه سيعمل على تعيين كيسي، فحدث ذلك، في ٨ شباط/فبراير. مع ذلك، صوَّت أربعة عشر عضواً من مجلس الشيوخ ضده. ولم يكن هناك أي صوت ضد بتريوس.

ارتكب الرئيس خطأً حينذاك، كما أعتقد. فقد وجَّه نقداً لاذعاً للديمقراطيين أمام الجمهوريين بدايةً، وفي العلن من ثم، متسائلاً كيف استطاعوا أن يُجمِعوا على دعم بتريوس في حين أنهم يعارضون خطته والموارد المطلوبة لتنفيذها. كان تساؤلاً منطقياً لكنه خلق استياءً عارماً لدى الديمقراطيين، فقد جعلهم أشد حذراً

(*) في إشارةٍ إلى قوة المساندة وثباتها. نبتة فجل الخيل الريفي لها طعم قوي للغاية.

بكثير عند تعيين كبار الضباط في الأشهر التالية خوفاً من استعمال مثل هذه الحجة ضدهم.

تكثفت مناورات الكونغرس باستعمال مشروع قانون تمويل الحرب لفرض تغيير في الاستراتيجية أواخر شباط/فبراير وآذار/مارس. في ١٥ آذار/مارس، حددت لجنة مورثا الفرعية جدولاً زمنياً لسحب القوات الأميركية من العراق بنهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨. وكما ألمح مورثا، فقد فُرضت متطلبات لجهوزية الوحدات ومدة الانتشار. وفي اليوم نفسه صوَّتَ مجلس الشيوخ بنسبة ٥٠ ـ ٤٨ صوتاً ضد قرار ملزم برعاية هاري ريد يطلب بدء إعادة الانتشار في العراق خلال مئة وعشرين يوماً من إقرار مشروع القانون، كما حدد مهلة لإنهاء سحب معظم القوات بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، وحصر مهمة القوات المتبقية بالتدريب وعمليات مكافحة التمرد وحماية الممتلكات الأميركية. عارضت ذلك بكل قوة للمرة الأولى خلال الاجتماعات الخاصة مع أعضاء الكونغرس وفي الصحافة في ٢٢ آذار/مارس، موجِزاً العواقب، على مسعى الحرب وعلى قواتنا، الناجمة عن المناورات التشريعية المتمثّلة في استعمال فيتو رئاسي وبالتالي تأخير التمويل لأسابيع. بالرغم من تحذيراتي، صوّت مجلس النواب اليوم التالي، ٢٣ آذار/مارس، بنسبة ٢١٨- ٢٠٨ على تمويل الحرب، لكنه حدد مهلة لانسحاب القوات الأميركية من العراق في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي السادس والعشرين من الشهر أقرَّ مجلس الشيوخ مشروع قانون تمويل الحرب وحدد مهلة لإنهاء سحب القوات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨. في ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل صادق مجلس النواب ومجلس الشيوخ، تباعاً، على تقرير المؤتمر الذي يدعو للبدء بسحب القوات بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وإنجازه بعد مئة وثمانين يوماً. استخدم الرئيس الفيتو على مشروع القانون في ١ أيار/مايو. وقد تسلمنا في النهاية تمويل الحرب بتاريخ ٢٥ أيار/مايو من دون أي قيود، لكن مساعي الكونغرس لتغيير الاستراتيجية استمرت، كما استمرت الالتواءات في الموازنة الناجمة عن التأخير في التمويل. أخبرت أعضاء في الكونغرس أنني أحاول توجيه أضخم سفينة في العالم عبر مياه مجهولة، وأنهم يتوقعون مني أن أناور بها كأنها زورق صغير.

حاولت ألا أسمح للمناورات في كابيتول هيل أن تمنعني عن السير قدماً في خططي المتعلقة بالعراق، وبشكل أساسي تمديد زيادة القوات قدر المستطاع خلال

العام ٢٠٠٨. في ٩ آذار/مارس، أخبرت موظفي مكتبي أننا إذا لم نحسّن موقعنا في العراق بحلول تشرين الأول/أكتوبر، فعلى الاستراتيجية أن تتغير. في ٢٠ آذار/مارس، وخلال مؤتمر عبر الفيديو مع بتريوس، ذكرت أنني، عندما زرت بغداد منتصف نيسان/أبريل، أردت أن أناقش تعريفه للنجاح فيما يتعلّق بتدفق القوات. وقد أعرب في هذا الشأن عن اعتقاده أن على تدفق القوات أن يستمر على الأقل حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أي سنةً على الأقل بعد بدئه.

أخبرت بيس في ٢٦ آذار/مارس أنني أريد الاجتماع بالرئيس شخصياً قبل الذهاب إلى العراق في نيسان/أبريل للتأكد «من أنني أعرف ماذا يدور في باله بخصوص تاريخ تشرين الأول/أكتوبر». أخبرت بيت أنني أعتقد بضرورة بقاء قواتنا في العراق لأمد طويل، وأن السبيل إلى ذلك هو «تحييد العراق سياسياً عن المسرح المركزي بحلول منتصف الخريف» في الولايات المتحدة. كان ذلك يعني، بدوره، ضرورة أن يتحسّن الوضع الأمني بحيث يتمكن بتريوس من تأكيد أننا نحرز تقدماً وأن بإمكانه البدء بسحب كل لواء على حدة بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر، ما سيتيح تمديد تدفق القوات حتى شباط/فبراير. وأعرب بيس عن اعتقاده المحق بأن ديف ليس الوحيد الذي يحدّد نجاحنا؛ فعلى بتريوس أن يخبرنا بوجهة نظره، لكن علينا أنا والرئيس أن نتخذ القرار النهائي.

عند الدخول إلى المكتب البيضاوي تجد على يمين مكتب الرئيس ـ وهو هدية من الملكة فكتوريا للرئيس روثرفورد ب. هايز عام ١٨٨٠، مصنوع من خشب أسطول السفن البريطاني ريزولوت ـ مدخلاً يؤدي إلى مخدع الرئيس الخاص، وهو «الخلوة الداخلية» الأكثر حصرية في واشنطن. وهناك حمام (أطلق عليه بوش الأب اسم موظّفٍ لم يكن يحبّه) إلى الجهة اليمنى من الممر، ومكتب صغير جداً إلى الجهة اليسرى، وفي الصدر غرفة طعام متوسطة الحجم مع مطبخ صغير يقوم مضيفو البيت الأبيض بتحضير القهوة والشاي ومشروبات أخرى فيه. وثمة باب في إحدى جهات غرفة الطعام يؤدي إلى الرواق الواقع بين المكتب البيضاوي ومكتب نائب الرئيس، وفي الجهة الأخرى بابان فرنسيان(*) يؤديان إلى فناء صغير، حيث يمكن للرئيس أن يجلس خارجاً وحده. دخلت غرفة الطعام هذه في عدة مناسبات عندما

(*) الباب الفرنسي مصنوعٌ بغالبيته من ألواح زجاجية.

كنت أعمل لدى بوش الأب؛ ففيها جلسنا نشاهد انطلاق الحرب الجوية ضد العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ على التلفاز. لم أرَ أيّاً من الرئيسين بوش في المكتب البيضاوي أو حتى في هذه الغرف المجاورة من دون سترة وربطة عنق. في المناسبات العديدة التي تناولت فيها الإفطار مع بوش الابن في غرفة الطعام تلك، كنت أريد دائماً أن أحصل على إفطار «حقيقي»: لحم خنزير مقدّد، بيض، خبز محمص. لكن بوش كان يتناول إفطاراً صحياً مؤلفاً من الحبوب والفاكهة، لذا كنت ألجم شهيتي للطعام المدهن وأكتفي بكعكة إنكليزية.

التقيت الرئيس على انفراد في غرفة الطعام تلك يوم ٣٠ آذار/مارس وأبلغته اعتقادي بأن علينا تخطي الأزمة في العراق بحلول الخريف بطريقة أو بأخرى. قلت إن علينا تحويل مسألة العراق عن الواجهة السياسية قبيل الانتخابات التمهيدية الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بحيث لا يقيّد المرشحون الديمقراطيون أنفسهم بمواقف علنية يمكن أن تحجب دعمهم لاستدامة وجود عسكري كبير في العراق «على مدى السنوات القادمة»، وهو وجودٌ كنت أراه ضرورياً للمحافظة على الاستقرار هناك. وأخبرته أنني على تواصل مع بتريوس وهيئة الأركان المشتركة، وأننا جميعاً نعتقد أن بإمكاننا بدء سحب القوات في تشرين الأول/أكتوبر، على أن يتم هذا الانسحاب بوتيرةٍ تمكّن بتريوس من الإبقاء على معظم القوات حتى نهاية ربيع عام ٢٠٠٨. وأكدت من جديد على ضرورة تغيير استراتيجيّتنا، سواء أثبتت فاعليتها بحلول تشرين الأول/أكتوبر أم لا، وذلك لتحقيق هدفنا المتمثّل بوجود عسكري أميركي مستدام في العراق.

أجاب الرئيس أنه يوافقني الرأي، وذكر أيضاً أنه لا يعلم إلى متى يمكنه حمل الجمهوريين على تقبل الفيتو. كان على بتريوس أن يتّخذ المبادرة تجاه الانسحاب، وسأل الرئيس: «كيف سيقوم بتريوس بتعريف النجاح؟»

ثم قال الرئيس بعدها، بطريقة دفاعية نوعاً ما، إنه لم يكن ليستثني تشيني أو هادلي من هذه المناقشة، لكنه أكّد حاجتنا إلى لقاءاتٍ خاصة من حين إلى آخر. قال أيضاً إنه لن يثير مسألة الانسحاب من جديد، وإن باستطاعتي مقابلته أو الاتصال به ساعة أشاء.

تركت الإفطار وأنا مقتنع بأننا قد اتفقنا على الحاجة إلى البدء بالانسحاب في

تشرين الأول/أكتوبر وأن المبادرة يجب أن تأتي من بتريوس. كان التحدي الذي يواجهني هو إقناع ديف بالموافقة على ذلك.

تمديد تدفق القوات

قبل أن أتمكن من السعي باتجاه تحقيق استراتيجية تمديد تدفق القوات إلى ما بعد تشرين الأول/أكتوبر، كان عليَّ مواجهة واقع مؤلم. ففي كانون الثاني/يناير كنت قد أعلنت عن مبادرات عدة لإعطاء عناصر الحرس الوطني والاحتياط قدرة أكبر على توقّع انتشارهم، فهم سينتشرون من الآن فصاعداً كوحدات ـ كان كثيرون قد انتشروا سابقاً كأفراد في وحدات تم تجميعها عشوائياً ـ على ألا تتم تعبئتهم لمدة تزيد عن سنة واحدة. وقد لاقت هذه القرارات استحساناً لدى قادة الحرس الوطني والاحتياط والجنود أنفسهم والكونغرس. في الوقت نفسه كنت أدرك أننا نواجه تحدياً فيما يتعلّق بوضع أهداف استراتيجية واضحة وواقعية وطويلة الأمد لإعادة نشر قوات الخدمة الفعلية، ولاسيما القوات البرية. كنت قد سألت روبرت رينجل وأرفع مساعديَّ العسكريين، الفريق في سلاح الجو جين رينوار، منذ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، عن حسنات ومساوئ طلب وحداتٍ تكون مدة خدمتها في الوطن أقصر مما هي عليه في الاستراتيجية الحالية. وحفاظاً على المعنويات (والإعلان القادم عن زيادة القوات) سألت ما إذا كان من الأفضل القيام بهذه الاستدعاءات المبكرة لكتائب الهندسة فقط (المطلوبة خصيصاً كجزء من جهود تفكيك العبوات الناسفة) «لمرة واحدة»، أم أن علينا تغيير السياسة المتعلقة بالقوات كلها في مقابل تغيير السياسة المعتمدة على مستوى كامل القوات في العراق طالما أن عديدها لم يتقلص بعد. كما تساءلت عن الأبعاد السياسية الداخلية لمثل هذا التغيير وتلك المتعلقة بالكونغرس. وقد أبلِغتُ أنه ما لم يتم تغيير السياسات القائمة فإن القوات المنتشرة في العراق وأفغانستان ستكون بحاجة إلى وحدات خدمة فعلية لتعيد الانتشار قبل مرور اثني عشر شهراً كاملاً عليها في الوطن. كان هذا عاملاً أساسياً أدّى إلى توصيتي بزيادة كبيرة تتناسب مع حجم فرق القوات البرية والبحرية. كان هذا حتى قبل أن يأمر الرئيس بزيادة القوات، فقد كنّا على شفير الأزمة.

قدّمت القوات البرية خيارين فقط: إما تمديد انتشار القوات من اثني عشر شهراً

إلى خمسة عشر، وإما تقصير فترة بقاء الجنود في الوطن لأقل من سنة. كان هذا هو القرار الأصعب الذي اتخذته خلال ولايتي كلها كوزير، لأنني كنت أعلم مدى صعوبة الانتشار ولو لسنة واحدة، ليس فقط بسبب الغياب عن العائلة، بل أيضاً لأن القتال وإرهاق المعارك كانا متواصلين بالنسبة إلى الذين في الوحدات المقاتلة في العراق (وأفغانستان). لم يكن هناك متنفس من الظروف المعيشية البدائية والحر وبسبب عدم القدرة على التنبؤ بما يمكن أن تخبئه كل لحظة من خطر وإصابات ووفيات. إن تفويت ذكرى زواج واحدة أو عيد مولد طفل أو عطلة أعياد أمر مؤلم بما يكفي. فقد أخبرني مساعدي العسكري الحديث السن، الرائد حينذاك ستيف سميث، أن زميلاً ضابطاً من رتبة متوسطة قال إن مناوبة لخمسة عشر شهراً هي أكثر من مجرد اثني عشر شهراً مضافاً إليها ثلاثة أشهر. كما ذكرني ستيف أن المناوبات التي تمتد خمسة عشر شهراً تحمل عبء «قانون المثنى» ـ يمكن أن يفوّت الجنود الآن عيدَي ميلاد ومناسبتي ذكرى زواج ومناسبتي ذكرى مولد. مع ذلك، فقد أخبرني بيت تشياريللي، الذي أصبح كبير مستشاريَّ العسكريين في آذار/مارس، أن الجنود كانوا يتوقعون هذا القرار ـ مناوبة الخمسة عشر شهراً ـ، وبصراحة لم أعهدها من قبل تابع قائلاً: «وهم يعتقدون أنك أحمق لعدم تغيير ذلك».

وصلتني مرة رسالة من ابنة مراهقة لجندي طالت خدمته خمسة عشر شهراً. كتبت:

> أولاً، خمسة عشر شهراً مدة طويلة. إنها طويلة بما يكفي بحيث أن عودة الفرد من العائلة تشعرك بشيء من الحرج، بل بحرج فعلي. هناك أشياء كثيرة قد فاتتهم وثمة أمور كثيرة عليهم القيام بها. ثانياً، إنهم لا يكونون فعلاً في «الديار» لمدة عام. بالطبع، هم في الولايات المتحدة [كذا]، لكنهم ليسوا في ديارهم. فقد كان والدي غائباً يخضع للتدريب طوال الصيف. لذا لم أتمكن فعلاً من رؤيته كثيراً. وهذا ليس أسوأ ما في الأمر [كذا]، فالأسوأ [كذا] هو عندما يفترض به أن يكون في وطنه فيتم استدعاؤه للقيام بأمرٍ ما في اللحظة الأخيرة... أشكرك على وقتك وأتمنى أن تأخذ كل ما قلته بالحسبان عند اتخاذ القرارات المستقبلية بخصوص الانتشار.
>
> ميغان، المعروفة باسم شقية الجيش

لا أعلم إن كان والد ميغان قد عرف أنها راسلتني، ولكن إن كان قد عرف فإني آمل أن يفخر بها. أنا كنت فخوراً بالتأكيد. فبالنهاية، ليس هناك الكثير من المراهقين ممن يجعلون وزير الدفاع يشعر بالتقصير. لكن رسالتها، ورسائل أخرى مثلها، كانت مهمة جداً لأنها كانت تستمر بتذكيري بتأثير قراراتي على أرض الواقع وبالثمن الذي تدفعه عائلات جنودنا.

بعد التشاور مع هيئة الأركان ومع الرئيس، أعلنتُ بتاريخ ١١ نيسان/أبريل تمديد الانتشار. تم تمديد كل مناوبات القوات المقاتلة في العراق وأفغانستان والقرن الإفريقي لمدة خمسة عشر شهراً، ولم تكن لديّ فكرة متى بإمكاننا العودة إلى مناوبات الاثني عشر شهراً. انتقد الجمهوريون والديمقراطيون على السواء هذا القرار لأنه كان يعني لهم إخفاق حرب الرئيس في العراق وزيادة تكاليفها.

ستثبت التجربة أن خمسة عشر شهراً من الانتشار في العراق أو أفغانستان كانت أسوأ كثيراً على الجنود وعائلاتهم مما كنت أتوقع. ففي حين أنني لم أستطع إثبات ذلك إحصائياً، إلا أنني أعتقد أن تلك المناوبات الطويلة قد زادت الضغط النفسي الذي يتبع الصدمة وساهم في تزايد حالات الانتحار، وهو اعتقاد أكدته لي تعليقات صرح لي بها جنود وزوجاتهم على حد سواء. بالرغم من أنني منحتهم سنة كاملة يقضونها في ديارهم، إلا أن ذلك لم يكن كافياً.

بينما كان الجنود ينتظرون القرار، أعرب عدد من الجنود وعائلاتهم للمراسلين الصحافيين عن إحباطهم وغضبهم. لم أستطع لومهم، فهم الذين يوشكون أن يتضرّروا من العواقب الناجمة عن «قانون المثنى».

بلوغ أيلول/سبتمبر

كان تمديد تدفق القوات إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (عندما سيقدّم بتريوس تقريره حول التقدم) أقل صعوبةً من تمديده إلى ربيع العام ٢٠٠٨، وقد أكّدته الخطب الصادرة عن كلٍّ من الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس. إن العبارة التي تستعمل دائماً «نحن ندعم القوات» مقرونةً مع «لكننا لا نوافق مطلقاً على مهمتهم» لم تكسر الجليد مع من هم بالزي العسكري. كان فتياننا في الصفوف الأمامية يتمتعون بذكاء عالٍ؛ وكانوا يسألونني لماذا لا يفهم السياسيون أن دعمهم ودعم

مهمتهم مرتبطان أحدهما بالآخر. لكن التعليقات التي كانت تغضبني بشدة كانت تلك المفعمة بالانهزامية؛ تلك التي تبعث برسالة إلى الجنود باستحالة انتصارهم والتي تعني، ضمنياً، أننا نعرّض حياتهم للخطر من أجل لا شيء. وقد صدر الأسوأ من بين تلك التعليقات في منتصف نيسان/أبريل من زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، هاري ريد، الذي قال في مؤتمر صحافي: «إن هذه الحرب حرب خاسرة» و«لن تحقق زيادة القوات شيئاً». شعرت بالغضب، وذكرت لبعض موظفي مكتبي قولاً لأبراهام لينكولن كنت قد دوَّنته منذ وقتٍ طويل: «إن أعضاء الكونغرس الذين يقدمون عمداً على أفعال خلال زمن الحرب من شأنها أن تضعف المعنويات وتقوّض الجيش مخربون ويجب اعتقالهم أو نفيهم أو شنقهم». لا داعي للقول أنني لم أجاهر علناً بأيٍّ من تلك المشاعر، لكنها مشاعر كنت أكنّها.

التقى الرئيس أرفع أعضاء فريقه في العراق في ١٦ نيسان/أبريل، فالون وبتريوس وسفيرنا الجديد في العراق، ريان كروكر، الذي شارك في اللقاء عبر الفيديو. كان كروكر دبلوماسياً عظيماً، متحمساً دائماً لتولي أصعب المهمات: في لبنان، وباكستان، والعراق، وأفغانستان، وقد حاز ثقة الرئيس بسرعة، على الرغم من أن واقعيته الثابتة دفعت بوش لممازحته بأنه رجل «نصف الكوب الفارغ» وأن يدعوه ساخراً «صَن شاين». وكان كروكر قد أسس علاقة متينة جداً مع بتريوس. وصف السفير التأثير التخريبي للتفجير الأخير لمبنى مجلس النواب العراقي، وآفاق التقدم في قانون اجتثاث البعث الذي أدخل عليه بنوداً للتو للعفو عن بعض أعضاء حزب البعث، وكذلك إلى قانون توزيع العوائد النفطية، وهما معياران رئيسان، كما ذكرت، لكلٍّ من الإدارة والكونغرس فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية.

طلب الرئيس من كروكر أن يوضّح للعراقيين أن «عليهم أن يُرونا شيئاً»، قائلاً إن بعثات الكونغرس ستعود من العراق لتقول أنْ ليس هناك أي تقدم سياسي، وأن الجيش لم يتمكن من القيام بعمله، وتدعو لسحب القوات. وقال الرئيس: «يجب أن تفهم النخبة السياسية أن عليها التصرف في هذا الشأن. إن على النخبة السياسية أن تدعهم وشأنهم. نحن لسنا بحاجة إلى قوانين مثالية، لكننا بحاجة إلى قوانين. نحتاج إلى شيء ما يردع المنتقدين».

أفاد بتريوس أن جنودنا يحرزون تقدماً بطيئاً وثابتاً، على الرغم من استمرار

هجمات المتشدّدين التي تحظى بترويج إعلامي كبير، وأن الأسبوع السابق سجل أدنى مستوىً للجرائم الطائفية منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. وحذر من أننا نتجه نحو أسبوع عصيب كون القوات الأميركية قد تحركت إلى مناطق لم يكن لنا فيها وجود في السابق. وعرض خططه القاضية بنشر القوات المتبقية وقوات مشاة البحرية القادمة إلى العراق. وفي نهاية تقريره صرّح بتريوس أنه يثمّن الإعلان عن تمديد المناوبات إلى خمسة عشر شهراً، قائلاً: «سيمنحنا هذا الأمر مرونةً أكبر. لقد كان الخيار الصائب ولم يكن مفاجِئاً لمعظم الوحدات».

قبل ذهابي إلى العراق مباشرةً التقيت بيت بيس للبحث في كيفية طرح الموضوع على بتريوس. أخبرته أنني لا أريد أن يخرج بتريوس من اجتماعنا وهو يقول في سرّه: «لقد أُبلِغتُ أن علي أن أنهي هذا الأمر بحلول تشرين الأول/أكتوبر، وأن عليَّ أن أوصي بانسحاب مستعجل بحلول تشرين الأول/أكتوبر». لقد اتفقنا على أنّ علينا البقاء طويلاً في العراق وأننا بحاجة إلى تهيئة الظروف لذلك.

وصلت إلى بغداد عصر ١٩ نيسان/أبريل. استقبلني بيس وفالون وبتريوس جميعهم أمام الطائرة، فقفزنا إلى مروحيات على الفور وطرنا إلى الفلوجة. كان الوضع الأمني لا يزال هشّاً بالنسبة إلي للذهاب إلى داخل المدينة، لذا قُدّم إلي تقرير في مقرنا العسكري حول التقدم في محافظة الأنبار، وكان مطـَمْـئِناً للغاية. ولدى مغادرتي صافحتُ عدداً من الجنود والتقطتُ معهم صوراً تذكارية، بمن فيهم مجموعة من الضباط، تحمل علم «تكساس A&M». كنت ألتقي طلاباً من جامعة تكساس A&M في ساحات المعارك طوال الوقت، وكان دائماً أمراً مميزاً بالنسبة إلي، على الرغم من أن اللقاء في مناطق المعارك مع أولئك الذين سلمتهم شهاداتهم كان مؤلماً دائماً.

عدنا إلى مقر بتريوس وانكببنا على مسائل استراتيجية الحرب، وتحديداً كيف نحدُّ من معدل العنف ونشتري الوقت لأجل المصالحة السياسية الداخلية. وقد اتفقنا جميعاً على أن إنجاز تلك الأهداف يتطلب تمديد تدفق القوات إلى ما بعد أيلول/ سبتمبر. تناولت عشاءً خاصاً مع بيس وفالون وبتريوس وتشياريللي لمدة ساعتين، ثم تِلت جلسة لساعتين في اليوم التالي مع المجموعة عينها. وقد تطرقنا إلى ثلاثة أسئلة: كيف ندعم سياسياً بقاء عدد كبير من الجنود في الوطن لمدة سنة؛

وكيف نزيد من احتمال إبقاء عدد كبير من القوات في العراق خلال السنوات القادمة؛ وكيف نبني علاقة أمنية واستراتيجية طويلة الأمد مع العراق. كانت الإجابات عن هذه الأسئلة الثلاثة تفرض أن يؤخذ بالحسبان الواقعان المتشابهان حول المعارضة المتزايدة في الكونغرس الأميركي، والرغبة المتزايدة للغالبية الشيعية المسيطرة في العراق ـ خصوصاً أولئك الذين في الحكومة بمن فيهم المالكي نفسه ـ في التخلص من «المحتلين». سيكون المفتاح تقويم كروكر وبتريوس للنجاح في أيلول/سبتمبر.

أكدت لديف أن توصياته يجب أن تصدر عنه، لا أن أمليها أنا أو أي شخص آخر عليه، لكن بما يقرّ إبقاء قواتنا في العراق نحو سنة أو أكثر ويسمح بوجود أميركي مستدام. قال بتريوس إنه يوصي على الأرجح بسحب لواء في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر أو مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وسحب لواء ثانٍ ما بين أوائل ومنتصف كانون الثاني/يناير، ومن ثم سحب لواء كل ستة أسابيع أو ما يقرب من ذلك. سيتيح له ذلك الإبقاء على ٨٠ بالمئة من القوات حتى نهاية العام ٢٠٠٧، و٦٠ بالمئة حتى نهاية شباط/فبراير. وهذا سيرسل إشارة إلى الأميركيين والعراقيين على حدٍّ سواء بأنهم قد تجاوزوا الوضع الحرج (بطريقة أو بأخرى) على أملٍ أن يسمح ذلك باتخاذ قرار عقلاني فيما يتعلق بالوجود الطويل الأمد. وقد تبنّى كلٌّ من بيس وفالون هذه المقاربة.

على جري العادة، عندما زرت العراق ـ كانت هذه زيارتي الرابعة خلال أربعة أشهر ـ اجتمعت بكبار المسؤولين في الحكومة العراقية. بلغت الأمور حدَّ أنني كنت قادراً على تدوين ما سيقولونه لهم مسبقاً، من التفاؤل البعيد عن الواقع للرئيس الطالباني ووعوده الفارغة دائماً بمعالجة المشكلات، إلى شكاوى نائب الرئيس السني طارق الهاشمي المستمرة عن تجاهله وإهانته وتهميشه، بالإضافة إلى مخاوفه من توجّه المالكي نحو الديكتاتورية. لكن الجديد في هذه الزيارة كان أنّ رئيس الوزراء المالكي رفع، في اجتماع خاص، شكوى ضدي شخصياً، وقد صرح بها «بصفته أخاً وشريكاً». فخلال إعرابه عن تقديره لدعم الرئيس بوش الثابت، ذكر أن تصريحاتي التي تعبر عن خيبة أمل بتقدم الحكومة العراقية نحو المصالحة، وتحديداً قانون النفط واجتثاث البعث، من شأنها أن تشجّع البعثيين على العودة. قال إنه يعلم أن الولايات المتحدة حريصة على مساعدة الحكومة العراقية، لكن الوقائع

قاسية جداً، فهو لم يستطع ملء الفراغات في الحكومة، إضافةً إلى مشكلات أخرى. وتابع قوله إن «المرجعيات تحفّز الإرهابيين وتشجع السوريين والإيرانيين»، واختتم بالقول إن الوضع السياسي هشّ للغاية وعلينا عدم إطلاق تصريحات علنية معيّنة لا تخدم سوى «أعدائنا».

بينما كان ينهي حديثه، كنت أغلي من الغضب. أخبرته أن «الساعة تدقّ» وأن صبرنا حيال انعدام التقدم السياسي قد نفد، وقلت له بغضب إن كل يوم نشتريه لهم لأجل المصالحة تُدفع كلفته من دماء الأميركيين، وإننا نريد رؤية بعض التقدم الحقيقي قريباً. بعد الاجتماع غضبت إلى حدّ الغليان لأنني كنت أدافع عن قضية هذا الرجل منذ أشهر في الكونغرس، محاولاً تفادي المعايير والمهل الإلزامية، وكذلك لكسب الوقت له ولزملائه لكي يحلّوا بعض مشكلاتهم السياسية على الأقل.

على جري العادة، رفعت زيارة جنودنا من معنوياتي. ذهبت إلى منشأة أميركية عراقية مشتركة للجيش والشرطة في بغداد، كان الهدف منها توفير الأمن في الجوار. كان محور استراتيجية بتريوس أن يتم نقل القوات الأميركية من القواعد الضخمة إلى المناطق المحلية مع الشركاء العراقيين. تخيَّلت قسم شرطة مثل ذلك الذي في معظم المدن الأميركية، وسط منطقة متحضرة تعجُّ بالسكان. أما القسم الذي زرته فكان، بدلاً من ذلك، منطقة مفتوحة كبيرة جداً ـ في الحقيقة كان حصناً صغيراً بجدران خارجية إسمنتية تحمي مبنىً ضخماً من الخرسانة في الوسط. كان في المدخل صور للعراقيين الذين قُتِلوا خلال تنفيذ عمليات انطلقت من هذه المنشأة. تمت مرافقتي إلى غرفة اجتماعات متوسطة الحجم تغصّ بضباط جيش وشرطة عراقيين إضافةً إلى جنود وضباط أميركيين، وكانوا جميعاً تقريباً يرتدون الدروع ويحملون الأسلحة. وهناك في وسط منطقة الحرب، التي تشبه «فورت أباتشي»، في بغداد، قدَّم لي الضباط العراقيون تقريراً بشرائح عرض «باور بوينت». قلت في نفسي: «باور بوينت! يا إلهي، ما الذي نفعله بهؤلاء الناس؟»، وبذلت جهداً كبيراً لألجم نفسي عن الانفجار بالضحك. لكن ما كان هؤلاء الرجال ـ العراقيون والأميركيون على السواء ـ يحاولون القيام به، والشجاعة التي يتطلّبها، لم يكن أمراً مثيراً للضحك. عدت والذهول الشديد يتملكني، أقله للظروف المزرية التي كان على جنودنا أن يعملوا خلالها ليلاً ونهاراً.

قدّمت تقريراً عن نتائج اجتماعاتي مع بتريوس إلى الرئيس في كامب ديفيد يوم ٢٧ نيسان/أبريل. وقدمت خلال الشهادة أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ بعد بضعة أسابيع، رداً على أسئلة وُجّهت إلي، بعض الإغراءات حول إمكانية أن يفتح تقويم أيلول/سبتمبر الباب على تخفيض القوات في العراق. ونظراً إلى أن القوات لم تكن قد أصبحت كلها على الأرض بعدُ في العراق، فقد أثار ذلك عاصفةً صغيرة في الصحافة. وقيل إنني كنت على موجة مختلفة عن موجة الرئيس وبقية الإدارة، وإنني مستعد «للإقرار بالهزيمة» إن لم نتمكن من رؤية فاعلية القوات بحلول أيلول/سبتمبر. في الواقع، هذا ما كنا أنا والرئيس وكوندي وستيف هادلي وبيس والقادة نعمل عليه منذ أسابيع. فقد كان توجهه متماشياً مع مقاربتي بتعليق جزرة التخفيض «المحتمل» للقوات بما يتيح لنا اجتياز شهر أيلول/سبتمبر على الأقل، على أمل أن نصل إلى ربيع عام ٢٠٠٨ ومعظم القوات لا تزال في مواقعها. تبين أن معظم المراقبين من الخارج و«الخبراء العسكريين»ـ وحتى نائب الرئيسـ لم تكن لديهم فكرة عن مدى حراجة وضع العملية المتوقفة بكاملها على الكونغرس خلال الربيع والصيف. وكان جورج دبليو بوش يدرك ذلك.

جاء الرئيس مرة أخرى إلى البنتاغون في ١٠ أيار/مايو للاجتماع بي وبهيئة الأركان في «التانك»، التي هي في الواقع غرفة اجتماعات بسيطة وعملية. عندما اجتمعت هيئة الأركان، جلس رئيس الأركان ونائبه على رأس طاولة ضخمة بلون الخشب الفاتح، وجلس قائد القوات البرية والبحرية إلى يسارهما، وقائد القوات البحرية ورئيس أركان القوات الجوية إلى يمينهما. كانت أعلام التشكيلات معلّقة خلف رئيس الأركان، وفي الجهة الأخرى من الغرفة كانت شاشات الفيديو مثبتة، كما عُلّقت على الجدار القائم إلى يسار الرئيس صورة للرئيس لينكولن وجنرالاته، وإلى يمين رئيس الأركان أعلى بدرجة كانت هناك طاولة طويلة وضيقة للموظفين. عندما جاء الرئيس للزيارة جلس هو والمدنيون الآخرون ـ بمن فيهم الوزير ـ وخلفهم صورة لينكولن مع قادة الأركان على رأس الطاولة الآخر.

في ذاك اليوم في غرفة «التانك» كان الرئيس صريحاً وشفافاً جداً، فقد أخبر المجموعة الملتئمة أن: «لدى كثير من الأشخاص أفق بعرض إنش واحد؛ أما عملي فيقتضي أن أمتلك أفقاً بعرض ميل». ثم تابع قائلاً: «إننا نتعامل مع مجموعة من

الجمهوريين لا يريدون إقحام أنفسهم في الموضوع. يعتقدون أن الديمقراطية في الشرق الأوسط أضغاث أحلام. كما ونتعامل مع ديمقراطيين لا يريدون استخدام القوة العسكرية». وذكر أن سيكولوجية الشرق الأوسط «مضطربة»، وأن علينا طمأنة الجميع بأننا باقون. كان قلقاً من أن سحب عشرة ألوية من الفرق المقاتلة في العراق ـ حوالى خمسين ألف جندي ـ قد يكون أمراً مبالغاً فيه، وأن علينا أن ننظر في آثار ذلك قبل أيلول/سبتمبر. لاحظ بوش «أن كثيرين في الكونغرس لا يفقهون الأمور العسكرية».

في اليوم نفسه التقيت عضو مجلس الشيوخ كارل ليفين، رئيس لجنة القوات المسلحة، لنرى إن كان يعارض تمديد ولاية بيس لسنتين إضافيتين كرئيس لهيئة الأركان المشتركة، وهي تاريخياً مسألة روتينية. في حين أن ولاية بيت الأولى لن تنتهي قبل آخر أيلول/سبتمبر، ونظراً لكون ترشيحات كبار العسكريين مسألة معقدة في وزارة الدفاع والبيت الأبيض والكونغرس، لذا حاولنا وضعها في مسارها قبل أشهر من وقوعها. كنت أريد أن يستمر بيس لولاية أخرى. انسجمنا تماماً أحدنا مع الآخر، وكنت أثق برأيه، وكان صريحاً معي على الدوام. كانت شراكتنا مميزة. لكن تبين أن طلبي المساعدة من ليفين لم يكن إجراء روتينياً البتة. فقد أخبرني أنه لن يعلن التزامه دعم بيس وأن إعادة ترشيحه ليست فكرة سديدة، وذكر أن من المرجح أن يكون ثمة معارضة؛ وأنه سيجسّ نبض الديمقراطيين في اللجنة. أصِبتُ بالذهول.

تحدثت في اليوم التالي إلى جون وارنر، وهو جمهوري رفيع الشأن في اللجنة. لم يُبدِ حماسةً كبيرة واعتبر أن إعادة التعيين قد تكون مشكلة؛ وأنه سيجس نبض الجمهوريين. تحدثت في اليوم نفسه إلى جون ماكين، فقال إن هناك حاجة إلى شخص جديد، لكنه لن يقود معركة المعارضة. عاود وارنر الاتصال بي في الخامس عشر ليخبرني أنه تحدث إلى ساكسبي تشامبليس وليندسي غراهام، وقال إن ثلاثتهم يرون أن إعادة تعيين بيس فكرة سيئة. اتصل ليفين في اليوم التالي وأخبرني أن بيت يحظى باحترام شديد على الصعيد الشخصي، لكنه متعلق بشدة بالقرارات القديمة. وأخبرني ليفين أيضاً أن الديمقراطيين استاءوا عندما استعمل الرئيس تعيين بتريوس ضدهم. وبالفعل، فقد عبر ليفين عن رأيه بوضوح حيث قال: «إن التصويت مع بيس أو ضده قد يتحول لاحقاً إلى ركيزة لمعرفة موقفك تجاه التعامل مع الحرب».

تحدثتُ بعد ذلك إلى ميتش ماكونيل، القائد الجمهوري في مجلس الشيوخ، الذي اعتبر أن ترشيح بيس قد يؤدي إلى تراجع تأييد الجمهوريين بشكل أكبر عند التصويت اللاحق لتغيير مسار الأمور في العراق. كان الجمهوريون «الساخطون» يتزايدون أكثر فأكثر لأن بوش كان يسمح للعراق أن «يُغرِق الحكومة بأكملها». كانت خلاصة حديثه: إذا كانت قيادة الجمهوريين للجنة القوات المسلحة تعارض إعادة تعيين بيس، فينبغي الإصغاء إليهم.

بعد مرور أسبوع أبلغني ليندسي غراهام أن جلسة تعيين بيس ستنكأ الجروح القديمة؛ وستصبح بمثابة محاكمة لرامسفيلد وكيسي وأبي زيد وبيس ـ أي مراجعة كل القرارات المتخذة على مدى السنوات الست السابقة. سينصبّ التركيز على الأخطاء التي ارتُكِبت، ومن المحتمل أن تؤدي إلى إضعاف الدعم تجاه زيادة القوات. بإمكان شخص جديد أن يتجنب ذلك كله.

كنت أطلع بيت على كل ما أقوم به وكل ما أسمعه، وكان صبوراً كما كنت أتوقع، لكنني لمست لديه خيبة أمل لاعتقاده أن أشخاصاً في مجلس الشيوخ كانوا أصدقاء ومؤيدين، لكنهم لم يكونوا كذلك في الواقع. (ذكّرته بجملة هاري ترومان القائلة إن كنت تريد صديقاً في واشنطن فاقتنِ كلباً). ومع ذلك أراد أن يناضل. كان ثمة أمران يردعانني عن المضي قدماً. الأول كان يتعلق ببيت شخصياً. فبعد التجربة الشخصية، كنت أعلم أكثر من الجميع كم يمكن أن تسوء الأمور في جلسة التعيين. وانطلاقاً مما كنت أسمعه من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء في اللجنة، كان هناك احتمال ٥٠ بالمئة بأن يخسر بيت ولاية ثانية بعد التشويه المديد والدموي لسمعته. انتابني شعور قوي أن على بيت إنهاء مسيرة مهنية مميزة وراياته ترفرف وسمعته مصانة والبلد يكنّ له الامتنان. وقد تكرس الانقسام في العراق إلى درجة أصبح من المرجّح فيها أن تطيح جلسة التعيين بهذا الرجل النزيه. أما الأمر الثاني فهو أن نشوب نزاع مرير في جلسة التعيين في خضم زيادة القوات قد يهدّد استراتيجيتنا بأسرها، نظراً إلى الدعم الضعيف في كابيتول هيل. كان لتحذير السيناتور ماكونلز آثار قوية.

أبلغت بيت والرئيس بهذا الرأي، فوافقني الأخير على مضض. ففي أحد أصعب القرارات التي اتخذتها، اقترحت على بوش ألّا يعيد ترشيح بيت. واتفقنا أنا وبيت

على أن يكون المرشح الجديد هو الأدميرال مايك مولن، رئيس العمليات البحرية. وفي تصريحي بتاريخ ٨ حزيران/يونيو قلت: «أنا لست بعيداً عن عمليات التعيين المعقّدة، كما أنني لا أتحاشاها، لكنني أظن أن النزاع القائم حول اختيار رئيس الأركان المشتركة التالي، في هذه اللحظة من التاريخ، لن يصب في مصلحة البلد، ولا في مصلحة رجالنا ونسائنا العسكريين أو حتى الجنرال بيس». بالرغم من أنني لم أذكر هذا كله للرئيس بوش أو لأي أحد آخر، إلا أنني كنت أعرف ضمنياً أنني، في الواقع، ضحّيت ببيت بيس في سبيل إنقاذ عملية زيادة القوات في العراق، ولم أكن فخوراً بذلك.

سرت أقاويل لاحقاً بأني طردت بيت ونائب الرئيس، الأدميرال إد غيامبستياني، كما نشرت «وول ستريت جورنال» مقالة افتتاحية عن تنازلي عن منصب الوزير للسيناتور ليفين. لكن في الواقع، كان ضعف تأييد الجمهوريين لِبيس ولزيادة القوات في العراق وللحرب هو ما يقلقني أكثر. كنت قد طلبت من غيامبستياني أن يبقى في منصب نائب رئيس الأركان لسنة أخرى، على اعتبار أن ولاية بيس ستُمدَّد، وعندما اضطررت للتوجه نحو مولن أصبح لزاماً على إد التخلي عن منصبه لأن القانون لا يسمح بأن يكون رئيس الأركان ونائبه من السلاح نفسه. لم أكن سعيداً بخسارة إد من الفريق، فسألته إن كان مهتماً بأن يصبح رئيس القيادة الاستراتيجية، لكنه رفض وآثر التقاعد.

خلال مقابلة العمل التي أجريتها أثرت مع الرئيس الحاجة إلى تنسيق أقوى للجهود المدنية والعسكرية في الحرب، وتخويل أحد ما في واشنطن تحديد العقبات البيروقراطية أمام تلك المساعي والتصرّف بشأنها. وقد رأيت في هذا الشخص منسقاً شاملاً للمسائل المتعلقة بالحرب، شخصاً يمكنه التحدث إلى أمين مجلس الوزراء باسم الرئيس إن لم تستطع وزارته (ها) الوفاء بعهودها. وصرَّحْتُ للصحافة في ١١ نيسان/أبريل قائلاً: «إن هذا اللقب غير الرسمي سخيف نوعاً ما على حد اعتقادي. من الأفضل اعتبار الشخص منسّقاً ومسهّلاً... وهذا عمل ستيف هادلي لو كان ستيف هادلي يملك الوقت، لكنه لا يملك الوقت الكافي للقيام بذلك».

وقد توصّل هادلي إلى الاستنتاج نفسه ووافقني على أن هناك ضرورة لوجود منسق. راودت الرئيس وتشيني ورايس شكوك قوية في البداية، لكن هادلي تمكن

من إزالتها. وقد عرض المنصب على كثير من كبار ضباط الجيش المتقاعدين، لكنهم رفضوا عرضه جميعاً، وصرَّح أحدهم علناً أن البيت الأبيض لا يعرف ما الذي يفعله بالعراق. ثم طلب هادلي مني ومن بيس أن نسلّم المنصب إلى ضابط رفيع في الجيش ما زال في الخدمة الفعلية، فقمت وبيت بالضغط على الملازم دوغ لوت من هيئة الأركان ليتولى المنصب. وقد شعرت أننا مدينون له لأقصى الحدود عندما وافق على مضض، وبرهن دوغ عن مدى أهميته في إدارة بوش (بالرغم من أنه كان مشكلة حقيقية لي ولمولن في إدارة أوباما).

في أواخر أيار/مايو ومطلع حزيران/يونيو بدأ فوكس فالون بإثارة قلاقل. سمعت بشكل غير مباشر أنه وموظفوه يوجّهون انتقادات ويطالبون بتحاليل مفصلة لكثير من الطلبات الواردة من بتريوس. فقد كان فوكس يعتقد أن الانسحاب يمكن أن يحصل أسرع مما اقترح ديف، وارتكب خطأ باصطحابه المراسل مايكل غوردن من «نيويورك تايمز» إلى اجتماع مع المالكي. استهجنت الأمر؛ وأثار سخط كوندي. في ١١ حزيران/يونيو، واجهت «تقطب حاجبَي» الرئيس عندما أثير الموضوع، ولطالما فسّرت هذه الحركة بمعنى: «ما الذي يجري هناك بحق الجحيم؟» كان يريد أن يعرف ما الإجراء الذي اتُّخذ مع فالون. وقد قرأ الرئيس لاحقاً أن فالون يتحدث عن المصالحة في العراق، وهي مسألة كان يعتبرها من اختصاص كروكر كما أخبرني. طلبت من بيس التحدّث إلى فالون وتحذيره. كان بوش وأوباما منفتحين بالكامل على سماع التعليقات الصريحة وحتى الناقدة سراً من كبار الضباط، لكن لم يكن أيٌّ منهما صبوراً جداً على الأدميرالات والجنرالات الذين يتحدثون في العلن، خصوصاً حيال مسائل تتجاوز صلاحياتهم بأشواط. إن سلسلة التصريحات العلنية هذه لضابط رفيع المستوى، التي كانت تستفز البيت الأبيض للرد، هي الأولى من الحلقات الكثيرة التي سأواجهها.

توجّهت إلى العراق مجدداً في أواسط حزيران/يونيو لمناقشة الاستراتيجية مع بتريوس وزيارة الجنود والاجتماع بالقادة العراقيين. استنفرت الجهود مرة أخرى من أجل سن القوانين الأساسية في العراق ودفعت المالكي لعدم السماح لمجلس النواب بالحصول على إجازة لمدة شهر. كنت صريحاً معه أكثر من أي وقت مضى. أخبرت بتريوس خلال تلك الزيارة أنه سيخسر تأييد الجمهوريين المعتدلين في

أيلول/ سبتمبر وأن عليه الانتقال إلى «شيء ما» في تشرين الأول/أكتوبر، فشرح لي بإيجاز الأسباب الجوهريّة العملانيّة للانسحاب: تحقيق الأمن للسكان؛ وإحراز نجاح في الأنبار؛ ورغبة العراقيين في انسحاب الأميركيين؛ وتولي العراقيين مسؤولية أكبر عن الأمن (ثلاث عشرة محافظة من أصل ثماني عشرة)؛ وتحسُّن أداء قوات الأمن العراقية. وطلب مني البدء بسحب اللواء الذي لم ينتشر بعد، فأخبرته أن القرار في ذلك عائد إليه.

أعتقد أن بتريوس كان يعلم ما الذي كنت أحاول القيام به بخصوص كسب مزيد من الوقت لأجل عملية إعادة الانتشار، وقد وافق على ذلك، لكنني ربما ضغطتُ عليه أكثر من اللازم خلال تلك الزيارة. كنا في الإدارة نعلم أن المبادرة في أيلول/ سبتمبر يجب أن تأتي من ديف، ولسببٍ ما شعر أنه مضطر أن يقول لي بضحكة شبه مكتومة: «تعلم أن بإمكاني جعل حياتك بائسة». لكنني كنت أجيد التحكم بملامحي كلاعبي البوكر ـ لما تطلبته كل تلك الساعات من الشهادة أمام الكونغرس ـ لذا لا أظن أن بتريوس عرف كم ذهلت مما اعتبرته تهديداً. في الوقت عينه كنت أدرك أن ثمة مهمة ضخمة ملقاة على عاتقه، وأن الضغط عليه لإحراز النجاح كان هائلاً، وكأي جنرال عظيم غيره أراد أن يحصل على كل القوات التي كان يشعر أنه بحاجة إليها لأقصى وقت يحتاجه. ولحسن حظنا جميعاً أن ديف كان يملك ما يكفي من الواقعية السياسية ليدرك أن عليه أن يظهر بعض المرونة في الخريف أو سيواجه احتمال خسارة كل شيء في مواجهة مجلس شيوخ نفد صبره. لكنه لم يكن مضطراً أن يحب ذلك. لقد أخبرني وحسب بما هو أكثر من اللازم.

زارني فالون في مكتبي في نهاية حزيران/يونيو، ليعرض رؤيته عما يجب أن تكون عليه الخطوات التالية في العراق. وما إن جلس إلى الطاولة المستديرة الصغيرة التي تعود لجفرسون دايفيس عندما كان وزيراً للحرب، وأخذ يعرض شرائحه البيانية، حتى بدا واضحاً أن تفكيره مختلف كلياً عن تفكير بتريوس. أعتقد أنه كان تفكيراً خطيراً جداً على استراتيجيتنا ونجاحنا في العراق، بل وكان خطيراً عليه هو نفسه سياسياً. فقد أفاد أن ليس هناك تقدم في المصالحة رغم الوعود المستمرة؛ وأن الحكومة المركزية عديمة الخبرة وفاسدة ومتواطئة لتدخلها في العمليات الأمنية لمصلحة الفصائل الشيعية؛ وأن دوامة العنف متواصلة بلا هوادة، بمقتل أكثر من

مئة جندي أميركي كل شهر؛ وأن المتمردين والإرهابيين يستهدفون القرار السياسي الأميركي؛ وأن القوات العراقية تنمو ببطء وتعاني نقصاً في التدريب والتجهيزات والاستخبارات؛ وأخيراً، أن الأميركيين باتوا عاجزين عن التصدي للأزمات في كل أنحاء العالم لأن قواتنا البرية منخرطة بالكامل في العراق. واختتم قائلاً إن من الضروري إحداث تغيير جذري في استراتيجيتنا في العراق، «والتصرف حالاً» يمكن أن يوفر جدلاً حامياً في أيلول/سبتمبر، ودعا إلى أن تغير الولايات المتحدة مهمتها إلى التدريب والتمكين، والانسحاب التدريجي للقوات الأميركية من الجبهة. وأوصى فالون بإنقاص فرق ألويتنا القتالية من عشرين إلى خمسة عشر لواءً بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وإلى عشرة ألوية في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فإلى خمسة في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩.

كنت أعلم أن توصياته لن تقنع الرئيس على الإطلاق، وأبلغته أنني أيضاً أخالفه الرأي. لكنني لم أقدر على مخالفة فوكس الرأي بخصوص تقويمه للوضع على الأرض. وفي حين بدأت تسري شائعات حول خلافات بين فوكس وبتريوس، إلا أنني كنت واثقاً جداً بفوكس لحقيقة أن اقتراحاته في ٢٩ حزيران/يونيو لم تتسرب على الإطلاق. فلو تسربت لحدثت عاصفة سياسية في البيت الأبيض وكابيتول هيل على السواء.

انصبت جهودي لبقية الصيف على محاولة استنهاض ما تبقى لنا من دعم الكونغرس ومنعه من تكبيلنا في العراق. لم يثنِ الفيتو الذي مارسه الرئيس على مشروع قانون تمويل الحرب، الذي حدّد مهلة نهائية لسحب القوات، قيادة الديمقراطيين في كلا المجلسين عن مواصلة محاولات وضع تشريع لتغيير استراتيجيتنا في العراق. ومن جديد كانت مقاربتهم تقضي بالتركيز على جهوزية جيشنا والمدة التي يقضيها الجنود في الوطن. وكانت هناك مقاربة أخرى، بدت مغرية للجمهوريين المعتدلين أمثال لامار ألكسندر، تقضي بإضفاء الشرعية على توصيات «مجموعة دراسة العراق»، ومنها إنهاء مهمة القتال والتحول إلى دعم العراقيين وتجهيزهم وتدريبهم خلال سنة. (رأى الرئيس في توصيات مجموعة دراسة العراق استراتيجية للانسحاب من العراق بدلاً من استراتيجية لتحقيق النجاح هناك).

في أوائل تموز/يوليو كانت قدرتنا على مواجهة ضغط الكونغرس قد ضعفت

أكثر من السابق، في ظل الخلافات بين جمهوريي مجلس الشيوخ أمثال بيت دومينيتشي والرئيس. وقد تبلبل الوضع بشدة ما أرغمني على إلغاء رحلة مقررة إلى أميركا الوسطى والجنوبية في تموز/يوليو كي أتمكن من البقاء في واشنطن للاجتماع بأعضاء من الكونغرس والرد على الاتصالات. كانت حجتي الأقوى، لاسيما في مواجهة الجمهوريين، هي ضرورة الانتظار على الأقل حتى يقدم بتريوس وكروكر تقريريهما في أيلول/سبتمبر. وكما كنت آمل في مطلع السنة، منحنا ذلك بعض الوقت. كان من الصعب الاحتجاج، خصوصاً بعد كل ما مررنا به في العراق، أن ليس في وسعنا الانتظار ستة أسابيع إضافية لمعرفة كيف تسير استراتيجية الرئيس. كما وأعربت عن استغرابي من أن منتقدي الحرب، الذين تذمروا بشدة عندما تجاهل بوش نصيحة بعض الجنرالات عند بدء الحرب، أصبحوا الآن، هم أنفسهم، مستعدين لتجاهل ـ أو حتى عدم انتظار ـ نصيحة الجنرالات بخصوص إنهاء الحرب.

كنت منهمكاً ذاك الصيف أيضاً بالإشراف على طريقة إعداد التوصيات من قبل وزارة الدفاع وكيفية إبلاغها للرئيس في أيلول/سبتمبر بخصوص الخطوات المقبلة في العراق، وعلى وجه التحديد سحب القوات. وقد انتابني شعور قوي أن على الرئيس الاستماع وجهاً لوجه لكل قادته العسكريين الرفيعين ومستشاريه، فقد اعتبرت أن من غير المنصف تحميل جنرال واحد بمفرده عبء التوصية ذات العواقب الوخيمة؛ كما أنني لم أكن أريد للرئيس أن يصبح أسير آراء ذاك الشخص. كنت آمل أن تكون العملية التي حضرتها قد ساهمت إيجابياً في تقليص أي خلافات قائمة بين كبار القادة العسكريين، وهي خلافات كنت أعلم أن الكونغرس سيعلم بها ويستغلها.

في خضم ذلك، وكما جرت العادة في واشنطن، كان عليَّ التعامل بشكل مستمر مع الصحافة والأقاويل والشائعات. فعلى سبيل المثال، كتب مراسل، كان معروفاً بأنه يمتلك مصادر معلومات داخل الجيش، أن الرئيس يعدُّ بتريوس ليكون كبش الفداء إذا ما فشلت استراتيجية زيادة عدد القوات. لم يكن هذا صحيحاً على الإطلاق وهو ما أثار غضب الرئيس. ثم تم إبلاغي أن «معشر البيت الأبيض» سمعوا أن فالون يحفر حفرةً لِبتريوس، وأن نائب رئيس أركان الجيش المتقاعد (والداعم القوي لزيادة عدد القوات في العراق) جاك كين ذكر أن فالون «يثرثر» بالسوء على بتريوس أمام قادة الأركان.

في ٢٧ آب/أغسطس، بدأ بتريوس وفالون بتقديم تقارير لي وللأركان حول آرائهما بخصوص المضيّ قدماً في العراق، وهنا ظهرت التحديات. فقد أفاد بتريوس أنه تم إحراز تقدم في مجال الأمن، لكن المصالحة الوطنية تسير بوتيرة أبطأ مما كنا نأمل، وأن الحكومة تفتقر إلى الخبرة وتكافح لتأمين الخدمات الأساسية، وأن الوضع الإقليمي في منتهى التعقيد. ففي تموز/يوليو بلغ عدد الحوادث الأمنية رقماً قياسياً: أكثر من ألف وسبعمئة حادث في الأسبوع. لكن إصابات المدنيين انخفضت عن كانون الأول/ديسمبر السابق بمعدل ١٧ بالمئة، وانخفض مجموع الوفيات بمعدل ٤٨٠ بالمئة، وانخفضت كل الجرائم بمعدل ٦٤ بالمئة. كما انخفضت الهجمات في الأنبار من أكثر من ألف وثلاثمئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ما يقارب المئتين في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

أوصى ديف أن نبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالانتقال من عمليات خفض القوات في العراق إلى تسليم مسؤولية أمن السكان تدريجياً للقوات العراقية. وذكر بتريوس بشكل محدّد أنه يتوقع إعادة نشر القوات الأميركية في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وسحب وحدة النخبة التابعة لمشاة البحرية بحلول ١٦ أيلول/سبتمبر وما مجموعه خمسة ألوية مقاتلة وكتيبتان من كتائب مشاة البحرية بين كانونِ الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتموز/يوليو ٢٠٠٨، وسحب قوات الإسناد والوحدات الميدانية بأسرع ما يمكن. كان هذا سيخفض عدد القوات الأميركية في العراق إلى الألوية المقاتلة الخمسة عشر التي كانت قبل زيادة القوات. ودعا الولايات المتحدة إلى استغلال التقدم الأمني واتخاذ إجراءات صارمة على الجبهات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، واقترح إجراء تقويم آخر عن تقدم المهمة قبل منتصف آذار/مارس ٢٠٠٨، وأوصى بالمزيد من تخفيض القوات بعد تموز/يوليو ٢٠٠٨.

أفاد بتريوس أن القرار المتعلق بتخفيض عدد القوات من خمسة عشر إلى اثني عشر لواءً مقاتلاً يجب أن يُتَّخذ قبل آذار/مارس ٢٠٠٨، ثم تابع قائلاً إن تخفيضات إضافية «ستتم» بعد تموز/يوليو ٢٠٠٨ لكن بوتيرة يحددها تقويم عوامل «مشابهة لتلك التي تمَّت مراعاتها عند وضع التوصيات».

وهو ما حدث. فقد اجتمعت بهيئة الأركان المشتركة في غرفة «التانك» يوم التاسع والعشرين، ثم اجتمعنا أنا وبيس في اليوم التالي بالرئيس ونائبه ورئيس موظفي

البيت الأبيض جوش بولتن وستيف هادلي ودوغ لوت في المكتب البيضاوي. قدم بيس خطة بتريوس، بالإضافة إلى آراء فالون وقادة الأركان، وقال إن قادة ومستشاري الجيش وافقوا بالإجماع على توصيات بتريوس، مشيراً بعناية إلى أن قادة الأركان وفالون يميلون نحو مزيد من التركيز على الإسراع بتسليم مهمة حفظ الأمن لقوات الأمن العراقية في حين كان بتريوس لا يزال يميل أكثر باتجاه تشديد أكبر على أن يقوم الجيش الأميركي بتوفير الأمن للعراقيين.

عقدت اجتماعاً «لتهيئة الأرضية» لاجتماعات الرئيس مع بتريوس وفالون وغيرهما في اليوم التالي. أردته أن يعرف مسبقاً ما سيسمعه كيلا يضطر إلى الارتجال؛ فحيال مسألة بمثل هذه الأهمية تحديداً لا يفترض بأي رئيس أن يقوم بذلك إلا في حالات الضرورة القصوى. أردت أيضاً أن يكون الرئيس قادراً على طرح الأسئلة، بما فيها السياسية، التي قد يكون من المزعج (أو غير الملائم) طرحها في الاجتماع الأشمل في اليوم التالي. وغالباً ما كانت لديه أسئلة كثيرة، مثل: هل تم فرض تلك التوصيات على القوات؟ هل يُعتبر هذا تغييراً في مهمتها؟ لم يكن الرئيس راضياً جداً عن ممارسة الضغوط التي تُدعى «الإرغام على الفعل» على العراقيين الذين اعتبروا أنهم قد «يُساقون» نحو المصالحة، وهي تدابير يُقصد منها ممارسة ضغط على العراقيين للموافقة على إصدار قوانين كنا نحن (والكونغرس) نعتقد أنها ضرورية للمصالحة بين الشيعة والكرد والسنة. كان الرئيس يعتقد أن تخفيضات القوات يجب أن تكون بالأحرى «رهناً بالظروف»، وكان يرى أن تغيير الاستراتيجية بات ممكناً بعد نجاح نشر القوات والظروف الميدانية، لا بسبب ضغط الكونغرس، ولا بسبب الضغط الواقع على القوات الميدانية، وليس كمسعىً للضغط على الحكومة العراقية. وقد ذكرتُ أن الوضع المتبدل على الأرض أتاح البدء بسحب القوات، وأشرتُ إلى أن ألوية الاحتياط لن تكون أول من يخرج، فالانسحاب يجب أن يبدأ من المناطق التي أصبح الوضع الأمني فيها أفضل حالاً، وسيُصار إلى تمديد نشر القوات حول بغداد لبضعة أشهر. سأل نائب الرئيس عما إذا كانت هذه الخطوات ستقودنا إلى مسار حيث قد نخفق. ردّ بيس: «كلا. بل ستقودنا إلى النجاح». في النهاية، كان الرئيس مطمئناً إلى توصيات بتريوس. أعتقد أن تشيني وافق لكن على مضض؛ ولا أعتقد أنه كان سيوافق على توصيات الجنرال لو أنه كان الرئيس.

كان على كوندي وفالون أن ينضما في ٣١ آب/أغسطس إلى المجموعة نفسها التي اجتمعت في اليوم السابق في البيت الأبيض. كانت هناك مطبات قبيل الاجتماع، فقد تلقينا أنا وبيس اتصالات من البيت الأبيض قرابة الساعة السادسة والنصف صباحاً تعرب عن السخط الشديد على شرائح فالون البيانية، التي سبق له أن عرضها والتي أفادت أن حضورنا في العراق يشكّل جزءاً كبيراً من المشكلة الأمنية هناك ويخلق المزيد من العدائية تجاهنا في المنطقة. كان فالون يركز بشدة في تسليم مهمة حفظ الأمن إلى العراقيين. اتصل بيس بفالون وأخبره أن بعض شرائحه البيانية ليست منسجمة مع وجهات نظره التي أعرب لنا عنها في السابق. أزال فالون شريحتين، فهدأت العاصفة، وانعقد الاجتماع في الساعة ٨:٣٥.

أمضى بوش حوالى ساعتين في مؤتمر فيديوِ في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض مع كروكر وبتريوس في بغداد، حيث قدم بتريوس من جديد تقويمه الشامل للوضع، بما في ذلك عدد من التطورات السياسية والاقتصادية المشجعة التي لم تتمكن من منع إخفاق العراقيين في إصدار تشريع ضروري للسير قدماً بالمصالحة الداخلية. اطّلع الرئيس على توصياته، واعترض مجدداً على ما أسماه «الإرغام على الفعل»، وقال إنه لا يعتقد أن بإمكان الولايات المتحدة أن ترغم العراقيين على تسوية أحقادهم الداخلية المتجذرة منذ زمن. كان هناك الكثير من الأخذ والرد الصريح، وقد خالف كلٌّ من كروكر وبتريوس وفالون الرئيس هذا الرأي بشكل مباشر، قائلين إن العراقيين «عاجزين عن الفعل» من دون ضغط الولايات المتحدة؛ إذ ليس هناك ما يكفي من الثقة أو الصدقية أو الخبرة. قلت إن ثمة فارقاً بين المصالحة الحقيقية وبين إحراز تقدم. كنت أعتقد أن دورنا أشبه بدور الوسيط بين نقابة وشركة ـ كان بإمكاننا مساعدتهم على التعامل مع المسائل والتوصل إلى اتفاق؛ ولم نكن نحتاج منهم أن يحب بعضهم بعضاً. على مستوى القوات، وبشكل خاص عمليات سحبها بين كانون الأول/ديسمبر وتموز/يوليو، أراد الرئيس أن يتأكد من أننا أطلعنا الجنود على ما «نتوقع» أن يحدث مقابل ما «سوف» يحدث، وأن قراراتنا يجب أن تُبنى على الظروف الميدانية. كان يريد مواصلة الأمر بحذر. المفارقة أنه كان مستعداً أن يكون أكثر اندفاعاً بالانسحاب بعد تموز/يوليو. كانت ملاحظات فالون مفيدة له، كما تبنّى توصيات بتريوس.

اجتمع الرئيس بهيئة الأركان المشتركة عصر ذلك اليوم. استعرض بيس تقويم هيئة الأركان لتسعة خيارات مختلفة عن الوضع المستقبلي في العراق، بدءاً من زيادة إضافية في القوات وصولاً إلى القيام بانسحاب عاجل. وأخبر بيت الرئيس أن قادة الأركان خلصوا إلى النتيجة نفسها التي خلص إليها بتريوس وفالون.

سأل الرئيس قادة الأركان ما إذا كانوا قد اضطروا إلى تلك التوصيات بسبب القيود على القوات، التي احتلت حيزاً لا بأس به من النقاشات، فأجاب بيس بالنفي، مشيراً إلى أن التوصيات «اعتمدت على هذه المعلومات» لكنها «لم تَنقد لها». سأل بوش: «لماذا ينضم الناس إلى الجيش إن لم يكونوا راغبين في القتال والدفاع عن الوطن؟»، وأيّد نائب الرئيس ذلك قائلاً: «هل وصلنا إلى زمن بات علينا فيه الاختيار ما بين النصر في العراق وهزيمة قواتنا؟»، وقال الرئيس: «ينبغي على أحدهم أن يحجم عن المجازفة في هذه العملية، ويفضل أن تكون أنت، لأنني أعلم أنني لست كذلك». في النهاية، قال الرئيس: «سأفعل ما أوصى به بتريوس».

أدلى الرئيس بتصريح مقتضب للصحافة عقب الاجتماع. كنت قد تحدثت إلى هادلي وإد غيليسبي، مستشار الرئيس والأستاذ في التواصل، واقترحت أن اللهجة الأقل حدةً من العادة وسياسة اليد الممدودة حيال المنتقدين يمكن أن تكونا وسيلة أنجع خلال جلسات الكونغرس القادمة. وافقا وصاغا بياناً بهذا الشأن، لكن الرئيس انجرّ إلى تلاوة بيان بغاية الشدة، خاطب فيه منتقديه. استدرت بعدها نحو هادلي وغيليسبي وسألت: «أهذا هو وجهه السعيد إذاً؟».

جرت عملية زيادة القوات في العراق تماماً كما كنت قد خططت لها ـ وكما كنت آمل ـ في وقت مبكر من السنة وكما ناقشناها أنا والرئيس على انفراد قبل أشهر. لن ننتهي من سحب القوات الزائدة حتى صيف العام ٢٠٠٨. استمر الرئيس في الحديث عن «الفوز». وكنت راضياً لتراجع احتمالات إخفاقنا والانسحاب المذلّ إلى حدّ بعيد. فبعد كل الأغلاط والحسابات الخاطئة، ربما أمكننا إنهاء اللعبة بشكل صحيح في النهاية.

سافر الرئيس وكوندي بعد ذلك بيومين، في ٢ أيلول/سبتمبر، سراً إلى قاعدة الأسد الجوية غربي العراق للاجتماع ببتريوس وكروكر وكبار المسؤولين في الحكومة العراقية وبعدد من المشايخ السنّة الذين كان لهم دور بارز في تنظيم المقاومة ضد

القاعدة والمتمردين في محافظة الأنبار. وذهب بيس بطائرته، وطرت أنا بطائرة بوينغ سي ١٧ مصطحباً فالون.

علقت في ذهني محادثتان بارزتان بالنسبة إليّ في قاعدة الأسد. كانت الأولى بين كروكر والرئيس. فقد أدلى الرئيس بتعليق مفاده أن الصراع العراقي يشبه ما مررنا به خلال الحرب الأهلية (شممت تأثير كوندي في هذا التشبيه)، ثم قال لكروكر: «أين ذهب تفكيرك؟». أوضح رايان أنه يرى العراق مختلفاً كلياً وأسوأ حالاً بكثير مقارنةً بصراعنا خلال الحرب الأهلية، وقال إن من الضروري أن نعي ما فعلته خمسة وثلاثون عاماً من حكم صدام للعراق: لقد «دمّرها». كان بلداً وشعباً يعيشان أسيرَي مخاوفهما، وكانت تسوده الطائفية. تطلب هذا كثيراً من الوقت، وكان ينبغي كسر «دوامة الخوف». فالغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ لم يكن تغييراً للنظام، كما أفاد رايان. «لقد كان أبعد من هذا بكثير... لم يكن ثمة نيلسون مانديلا في العراق لأن صدام قضى عليهم جميعاً». «النصر ممكن»، على حد قوله، «لكنه يتطلب من الولايات المتحدة التزاماً ووقتاً طويلاً». قال رايان إن ثمة نجاحات أُحرزت، لكن «لو أدرنا ظهرنا فستحدث كارثة إنسانية شبيهة بكارثة رواندا، وهذا سيفتح الطريق أمام القاعدة لتعود إلى المناطق التي خارج سيطرة الدولة، كما سيفتح الطريق أمام إيران مع ما يحمله ذلك من عواقب على كل الدول العربية». كان كروكر حازماً وصريحاً مع الرئيس إلى أقصى الحدود.

أما المحادثة الأخرى فكانت مع المشايخ والمحافظ. كانت المسألة برمتها تتعلق برغبة السكان المحليين في الحصول على المال من العاصمة لمشاريعهم المفضّلة، وكأنهم أعضاء في الكونغرس.

كانت العناوين الرئيسة حول الرحلة هي تصريح الرئيس للصحافة حيث قال: «لقد أخبرني الجنرال بتريوس والسفير كروكر أن النجاح الذي نشهده الآن لو استمر، فمن الممكن أن نحافظ على المستوى نفسه من الأمن بعدد أقل من القوات الأميركية».

أما الحادثة المؤسفة التي تلت اجتماع الأسد فكانت اغتيال الشيخ عبد الستار أبو ريشة بعد ذلك ببضعة أيام، وهو الذي قاد «صحوة» الأنبار التي أدّت دوراً مهماً في نجاح إعادة الانتشار.

كانت العقبة الأخيرة أمام كروكر وبتريوس تكمن في مواجهة التحدي في كابيتول هيل يومَي ١٠ و١١ أيلول/سبتمبر. فقد أدليا بشهادتيهما على مدى يومين مطولين،

وكانت في الخلفية متظاهرات صاخبات، يُعرفن بسيدات كود بينك ليديز (Code Pink Ladies)، وهنّ مجموعة نساء مناهضات للحرب يرتدين زياً وردياً، حيث اضطر الأمر لإقصاء بعضهنّ من غرف جلسات الاستماع. كان كروكر وبتريوس يعرفان الوقائع جيداً، وكانا صادقين إلى أقصى الحدود حيال التحديات في العراق. وقد أعطى حذرهما وصراحتهما مادة دسمة للمشككين والمنتقدين لكي يلوكوها، وقد فعلوا ذلك. كانت هناك بعض العبارات التي لا تُنسى. فقد صرح كروكر، رداً على سؤال من السيناتور ماكين عما إذا كان العراقيون سيقومون بما نطلبه منهم، قائلاً: «أشك في ذلك». قالت السيناتور كلينتون لبتريوس: «إن التقارير التي تقدمها لنا تتطلب القابلية لتصديق المستحيل». «نشتري الوقت؟ لأجل ماذا؟» سأل السيناتور هيغل. كان الديمقراطيون مستائين كما كان متوقعاً، لأن التقدم على الجبهة السياسية في العراق كان لا يُذكر. وكان كثير من الجمهوريين، الذين أمِلوا بشهادة أكثر إيجابية أو مؤشرات عن تغيُّر جذري في الاستراتيجية، انتقاديين أيضاً. دعا بعض أولئك الذين سبق وكانوا مؤيدين بشدة لسياسات الرئيس الحربية، أمثال السيناتور إليزابيث دول، إلى اتخاذ تدابير «الإرغام على الفعل»، في حين دعا آخرون إلى تغيير جذري في المهمة.

كان لكفاءة وصدقية كلّ من كروكر وبتريوس تأثير بارز، خصوصاً أنهما خضعا لمساءلة عدائية إلى أقصى الحدود، في مجلس الشيوخ على وجه التحديد، كما سبق ذكره. وقد أعلنت قيادة الجمهوريين في مجلس الشيوخ تجديد تأكيدها بعد الجلسات بأنها ستكون قادرة على منع تمرير تشريع ديمقراطي حول الحرب. في تلك الأثناء اتّهم إعلان يحتل صفحة كاملة لمجموعة MoveOn.org المناهضة للحرب بتريوس بتشويه الحقائق لإرضاء البيت الأبيض وكان مُعنوَناً: «الجنرال بتريوس أم الجنرال الخائن؟»(*) وقد وجدتُه مهيناً وذكرتُ ذلك. لقد أثار هذا الهجوم على رجلٍ كرَّس حياته للذود عن البلد سخط الجمهوريين وأحرج الديمقراطيين، وهذا، برأيي، صعَّب على المنتقدين دعم قضيتهم. وفي نهاية يومي الاستجواب بدا جلياً أنه في حين كان بعض أعضاء الكونغرس سُعداء، فإنّ الديمقراطيين لم يحصلوا على الأصوات الكافية لتغيير استراتيجية الحرب. في هذا الصدد كانت شهادتي وشهادة

(*) ثمة جناس لفظي هنا بين اسم بتريوس "Petraeus" وعبارة "Betray us" التي تعني: الذي خاننا.

بيس في الثاني عشر من الشهر، وخطاب الرئيس في الثالث عشر منه الذي أعلن أن الانسحابات ـ «عوائد النجاح» ـ مخيبة للآمال.

تعمدت طوال السنة على التصرف بحذر عند اتخاذ القرارات. وكما سبق أن كتب أحد الصحافيين في آب/أغسطس: «حتى في اجتماعاته الخاصة مع المشرّعين وكبار المساعدين وكبار قادته الشخصيين... كان يتجنّب كشف أوراقه... فهو... المسؤول في الإدارة الذي تُعتبر آراؤه الأكثر غموضاً». كنت مؤمناً أن باستطاعتي الحفاظ على الفاعلية القصوى في العملية، خصوصاً مع الكونغرس، مادام بقية اللاعبين لا يعرفون المقاربة التي أدعمها. كان الشخص الوحيد الذي يعرفها، خارج دائرة موظفي مكتبي المباشرين وبيس، هو الرئيس. وقد أعلنت كل ذلك خلال مؤتمر صحافي في ١٤ أيلول/سبتمبر: «فيما استمر الجدل هنا في واشنطن في الأشهر الأخيرة، والأهم من ذلك بينما كنا نبحث في السلوك المستقبلي للولايات المتحدة في العراق، بقيت بعيداً عن الأضواء إيماناً مني أنني أستطيع أن أكون أكثر فاعلية داخل البنتاغون، في العمل مع زملائي من مجلس الأمن القومي وفي تقديم النصح للرئيس وفي التعاطي مع الكونغرس».

ثم أعلنت وجهة نظري بخصوص الأهداف المتعددة التي يجب السعي لتحقيقها في العراق. كان علينا، قبل كل شيء، أن نزيد من الفرص التي تقدمها لنا زيادة القوات لتحقيق أهدافنا البعيدة المدى وتجنّب مجرّد طيف الإخفاق أو الهزيمة الأميركية في العراق. وكان علينا أن نؤكد مجدداً لأصدقائنا وحلفائنا في المنطقة ـ ونلمّح للخصوم المحتملين ـ أننا سنبقى القوة الأجنبية الأشدّ تأثيراً هناك على المدى البعيد. كما كان علينا أن نؤكد للعراقيين أن عليهم تولي المسؤولية الأعظم عن حكمهم وأمنهم الخاصين. وفي الوطن، كان علينا العمل باتجاه الفوز بدعم واسع من الحزبين لاستراتيجية أميركية مستدامة في العراق تحمي المصالح القومية الأميركية البعيدة المدى هناك وفي المنطقة. وكان أمامنا هدف آخر: الحفاظ على المكاسب التي تحققت على أيدي رجالنا ونسائنا الذين يرتدون الزي العسكري، وبالتالي إعادة التأكيد لهم أن خدمتهم وتضحيتهم محل تقدير كبير.

اختتمت حديثي قائلاً: «يقول بعضهم إن استراتيجية بتريوس تقضي بسحب قواتنا ببطء شديد، وإننا يجب أن نسرّع الانسحاب. بالرغم من آراء البعض حول

كيفية وصولنا إلى الوضع الحالي في العراق، أعتقد أن قيامنا بالجزء الثاني بشكل سليم ـ وإدراك عواقب القيام به بشكل خاطئ ـ في غاية الأهمية لأميركا. أعتقد أن قادتنا العسكريين، بمن فيهم القائد الميداني الفذّ، في غاية القدرة والجدارة لمساعدتنا على القيام بالأمر بشكل سليم».

ولأنني كنت أعلم أن المواجهة القادمة ستتم في آذار/مارس، فقد قررت في ذلك المؤتمر الصحافي أن ألوّح بجزرةٍ أخرى فقلت إنني «آمل» أن يتمكن بتريوس من التصريح في آذار/مارس «أنه يعتقد أن وتيرة الانسحابات يمكن أن تستمر بالمعدل نفسه في النصف الثاني من السنة كما في النصف الأول منها». أردت التأكيد أن اتجاه سحب القوات سيبقى نزولاً، وأن أدفع بالجدل في ٢٠٠٨، كما كنت آمل في مطلع ٢٠٠٧، ليكون حول وتيرة الانسحابات والعلاقة الأمنية البعيدة المدى مع العراق بدل أن يكون حول الحرب نفسها أو حول الاستراتيجية. كنت مؤمناً أن هذه المقاربة ستكون على المدى البعيد من مصلحة الولايات المتحدة، كما كنت آمل أن تنعكس على الحملة الرئاسية.

أتت المحاولة الأخيرة من أولئك الذين يريدون تغيير الاستراتيجية في منتصف أيلول/سبتمبر، مع اهتمام متجدد بتشريع مقترَح من السيناتور جيم ويب يجعل الجنود يمضون وقتاً في الوطن مثل الوقت الذي كانوا يمضونه في تشكيلاتهم الأخيرة في ما وراء البحار قبل انتشارهم. كانت تلك طريقة أخرى لحمل الرئيس على تسريع سحب القوات. على الصعيد العملي، وكون التعديل قد ركّز على الجنود الأفراد بدلاً من الوحدات، فإن إمكانية إنجاحه في الواقع كانت معدومة تقريباً. وقد صرّحتُ في مؤتمري الصحافي بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر أن مثل هذا التعديل قد يتطلب التمديد لتشكيلات الوحدات الموجودة مسبقاً في العراق واستدعاء قوات إضافية من الحرس الوطني والاحتياط، وقد يزيد الضغط على القوات ويحدّ من فاعليتها القتالية. وأشرنا أنا وبيس إلى أن التعديل قد يتطلب منا أن ندقق في سجل خدمة كل جندي على حدة للتأكد من أنه (ها) قد مكث في الوطن مدة كافية، ومن شأن هذا أن يُحدث انقساماً في الوحدات بين الجنود الذين أتموا المدة المحددة والذين لم يتمّوها. وقد نال هذا التعديل ستة وخمسين صوتاً في مجلس الشيوخ في تموز/يوليو، وكان يحتاج إلى أربعة أصوات إضافية لكي يمرّ. أجريت اتصالاتي الهاتفية جاهداً، وعقدت

العزم على حل هذه المسألة مثل كل المسائل الأخرى التي استلمتها منذ أن أصبحت وزيراً. بعد أن ألقيت خطاباً في ويليامزبرغ، فرجينيا، يوم السابع عشر من الشهر، عرضت على السيناتور جون وارنر توصيلة بالمروحية في طريق العودة إلى واشنطن، مستغلًّا الوقت الذي أمضيناه معاً لأشرح لقائد سلاح البحرية السابق استحالة تحقيق ما اقترحه ويب، فوافق على عدم تأييد ذلك، وكان ذلك مهماً نظراً لأقدمية وارنر في لجنة القوات المسلحة وكونه شريك ويب في مجلس الشيوخ كممثل عن فرجينيا. وفي اليوم نفسه أخبرت بعض الصحافيين أن منتقدي الحرب يرمون الكرة في ملعب الرئيس: كانوا يطلبون سحب القوات وهذا يحدث الآن؛ وكانوا يطلبون تحديد تاريخ لبدء الانسحاب، والآن لديهم واحد؛ وكانوا يريدون جدولاً زمنيا للانسحاب المستمر، فقدم بتريوس جدولاً؛ وأرادوا تغييراً في المهمة، وقد أعلن الرئيس التغيير. قلت إنني أعتقد أن من مصلحة المنتقدين أن يتيحوا للرئيس أن يوصل الوضع في العراق إلى أفضل حالٍ ممكنة لكي لا يتسلم الرئيس الجديد الفوضى الموجودة هناك. لكن لم يؤخذ برأيي.

دعتني رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى الفطور يوم الثامن عشر، وقبل ذلك بخمسة أيام كانت قد أصدرت بياناً صحافياً قالت فيه: «لقد أخفقت استراتيجية الرئيس في العراق، وأمامنا الآن أن نختار بين خطة ديمقراطية لإعادة انتشار مسؤول وبين خطة الرئيس لحرب أبدية في العراق». في ظل هذه التعليقات في الخلفية، طالبتها خلال الفطور بتمرير مشروع قانون الاعتمادات المالية للدفاع قبل تشرين الأول/أكتوبر وتمرير قانون تمويل الحرب الإضافي بأكمله، وألّا تقوم بتجزئته على أسابيع أو أشهر. ذكّرتها أن الرئيس قد وافق على توصيات بتريوس المتعلقة بتغيير المهمة في كانون الأول/ديسمبر، وأخبرتها أن بتريوس وكروكر كانا قد أوصيا بمسار مستدام للمستقبل يستحق تأييداً واسعاً من كلا الحزبين. أوضحت بتهذيب أنها غير مهتمة بالأمر. لم أتفاجأ بذلك، ففي النهاية لا أحد يريد للحقائق والواقع ـ ناهيك عن المصلحة الوطنية ـ أن تؤثر في السياسات الحزبية. هل ثمة من يريد ذلك؟

كنت قد انتهيت من صراع شاق على مدى ثمانية أشهر مع الكونغرس، وكنت «أرتجل وأنا على شفير الهاوية»، معيداً صياغة ما قاله المؤرخ جوزيف إيليس.

لكنني حصلت على ما أردت، ففي ٢١ أيلول/سبتمبر فشل الكونغرس في تمرير أي تعديل من تعديلات تغيير استراتيجيتنا.

كنا، أنا وبيس، سنشهد معاً للمرة الأخيرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ. قبل جلسة الاستماع عصر ذلك اليوم، تناولت الفطور مع رئيس الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، ستيني هوير، وعدد من الأعضاء الديمقراطيين. ثم تناولت الغداء مع فريق الحزب الديمقراطي للشؤون الاستراتيجية في مجلس الشيوخ، التي يرأسها زعيم الأغلبية هاري ريد. كانت الأجواء ودية وجدية ورصينة في كلتا الجلستين.

كان الاختلاف مع جلسة الاستماع عصر ذلك اليوم دراماتيكياً إلى حد لا يوصف، فقد كانت أقسى جلسة استماع مررت بها طوال حياتي المهنية. كانت سيدات «كود بينك ليديز» وغيرهن في الخارج يقمن بعملهن على أكمل وجه، وكانت غرفة الجلسة الهائلة تضجّ بالصخب. كان السيناتور الهَرِم والسهل الانقياد روبرت بايرد يرأس الجلسة. كانت الجلسة، التي يفترض بها أن تكون عن موازنة الدفاع، جوهرياً فرصة إضافية للديمقراطيين لاتخاذ إجراء احترازي حيال العراق، وقد أوصلها بايرد إلى مستوى جديد كلياً. فعلى طريقة الدعاة والمبشرين، لعب دوراً أمام الحشود، وأشركها، واستثارها، مشجعاً المحتجين عملياً على مقاطعتنا أنا وبيت. كان بايرد يصيح بأسئلة خطابية مثل: «هل نسعى فعلاً لإحراز تقدم نحو عراق مستقر وآمن؟» وكان الحشد يرد بصوت واحد: «كلا!» وعندما أشار إلى «الحرب الشائنة والجهنمية في العراق» صاح المحتجون مرددين: «شكراً لك. شكراً لك». كان يختار عباراته ليترك أثراً دراماتيكياً: لقد بلغت كلفة الحرب «تريليون» دولار، وهكذا دواليك.

شعر الديمقراطيون الذين في اللجنة بعدم الارتياح حيال قلة اللياقة، فتحدث اثنان منهم عن ضرورة فرض النظام في القاعة. ثم سأل السيناتور توم هاركين بيت عن آرائه «المهينة» حيال المثليين في الجيش (كان بيت قد أفصح خلال مقابلة في آذار/مارس الماضي عن رأيه بأن السلوك المثلي سلوك غير أخلاقي). كرّر بيس مؤكداً على وجهة نظره، فقد كانت، في النهاية، جلسته الأخيرة، ولم يكن لديه ما يخسره. وقد فعل ذلك فعله، فثارت القاعة كلياً. فقد بايرد السيطرة بالكامل على

الجلسة وقد أدرك ذلك، فطرق بمطرقته بقوة شديدة، حتى ظننت أنه سينهار، ثم قال إن الجلسة قد رُفِعت، فذكّره مساعدوه على عجل «بتعليقها»، ثم أمر بإخلاء القاعة من كل الحضور. وفي الوقت الذي كانت فيه شرطة الكابيتول تقوم بعملها، غادر السيناتور الجمهوري جود غريغ وهو يقول لهاركين: «ينبغي أن تخجل من نفسك»، فقفز هاركين عن كرسيه وردّ صائحاً: «لست بحاجة إلى محاضراتك».

وجدت أن الأمر كله كان هزلياً ـ «ساترداي نايت لايف» يجتمع مع الكونغرس. لم أتجرأ على الالتفات إلى الوراء للنظر إلى الحشد، وإلا لكنت انفجرت ضاحكاً. سياسياً، انتشر الخبر بسرعة قصوى، فقد كانت نسخة مجلس الشيوخ من إعلان في صحيفة MoveOn.org. أخبرت موظفي مكتبي في اليوم التالي أنها كانت «جلسة استماع مدنية... بمعزل عن الشغب». بدت الجلسة وكأنها فرصة ذهبية لمعركتي في ٢٠٠٧ مع الكونغرس حول حرب العراق. للأسف، أحد الضحايا السياسيين لكلتا الحربين كان يجلس بجانبي للمرة الأخيرة على منصة الشهود.



الفصل الثالث

ترميم الأسوار والبحث عن حلفاء

لم أتمكن من إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية العراقية من دون إخماد ـ أو على الأقل السيطرة على ـ عدد من الحرائق السياسية والبيروقراطية: مع كبار قادة الجيش والكونغرس والإعلام ووكالات أخرى، بما فيها وزارة الخارجية ومجتمع الاستخبارات. لكن كيفية القيام بذلك تطلبت كثيراً من الوقت والجهد خلال الأشهر الأولى لي كوزير. كما تعلمون، كنت عازماً أيضاً على إقامة علاقة متينة مع جنودنا، خصوصاً الذين في الخطوط الأمامية. لكن كيف يسعني أن أتواصل معهم وأمنحهم الثقة بأن وزير الدفاع شخصياً يدعمهم وأنه محاميهم وحاميهم في البنتاغون وفي واشنطن؟

في واشنطن، كان كل يوم تقريباً يبدأ بمؤتمر على الهاتف عند الساعة ٦:٤٥ صباحاً مع هادلي ورايس. بعد ذلك كنت أقضي عادةً وقتاً طويلاً جداً في الاجتماعات. ففي البيت الأبيض كانت هناك اجتماعات مع ستيف وكوندي فقط؛ واجتماعات مع كليهما وتشيني؛ واجتماعات مع ذلك الفريق إضافةً إلى مدير الاستخبارات الوطنية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس هيئة الأركان؛ واجتماعات «المدراء» مع فريق مكون من آلاف الموظفين، وجميعهم يدوّنون ملاحظات (كنت في العادة أميل للصمت في تلك الاجتماعات)؛ بالإضافة إلى اجتماعات مع الرئيس. كانت كل تلك الاجتماعات تتعلق بالأعمال الروتينية. إن كانت هناك أزمة، كان يضاف مزيد من الاجتماعات. كنا نبحث المسألة نفسها مرات عديدة، ونستهلك فترات طويلة من الوقت سعياً للحصول على إجماع حول رأي ما، وكان ذلك محبطاً. كانت بعض

الجلسات مضيعة للوقت؛ أضف إلى ذلك أن الرئيس لم يكن يعلم أن الاتفاق يخفي خلفه تبايناً كبيراً في الآراء. وكما سبق وذكرت مراراً، كنا نجترُّ المسائل لدرجة أنها كانت تفقد كل نكهة لها. كنت أشرب كمية كبيرة من القهوة، وكان العزاء الوحيد في اجتماعات ما بعد الظهر في البيت الأبيض هو رقائق تورتيلا من صنع منزلي مع غموس من الجبنة والصلصة. ومع ذلك، كنت في معظم الأحيان أشعر بالملل الشديد ونفاد الصبر.

كانت «مشكلتي» أكبر مع الاجتماعات في البنتاغون. كنت أبدأ أيامي هناك مع «تقرير يومي» في مكتبي لإطلاعي على المستجدات التي حدثت خلال الليل والتحديات البيروقراطية التي بانتظاري في ذلك اليوم؛ ويُختَم النهار مع خلاصة سريعة على طاولة جيفرسون دايفيس المستديرة نفسها، حيث نقوم بتحديد أضرار المعركة البيروقراطية في اليوم كله. كانت تلك الطاولة واحدة من ثلاث قطع أثرية في المكتب (كنت أمازح الزوار بقولي: ثمة أربع قطع، والرابعة هي أنا). كانت هناك طاولة مستطيلة أيضاً منحوتة بإتقان خلف مكتبي تعود ليوليسيس جرانت. كان مكتب زملائي الضخم يعود للجنرال جون برشينغ، وقد نقله خلسةً من مبنى مكتب أيزنهاور التنفيذي المجاور للبيت الأبيض إلى البنتاغون ثاني وزير للدفاع، وهو سياسي مبتذل اسمه لويس جونسون. أما بقية المكتب فكان على الطراز «الحكومي الجديد»، أي كراسٍ جلدية باللون البني وكنبة بارزة بشكل رائع جراء مصابيح الفلورسنت القوية، ولوحتا بورتريه معلّقتان على الجدار خلف مكتبي تمثلان بطلَي المفضّلين: الجنرال جورج مارشال والجنرال دوايت أيزنهاور.

كان روبرت رينجل يتولّى اجتماعات الصباح والمساء على السواء، وكانت تضمّنا نحن الاثنين فقط بالإضافة إلى كبير مساعديَّ العسكريين. لم أصادف في حياتي وجهاً أكثر جموداً من وجه رينجل، عندما يبدأ الكلام لم أكن أعلم إن كان سينقل إلي أخباراً سارة (وكان هذا نادراً) أم سيضرم النار في رأسي بمصيبة ما (كما جرت العادة). كانت بقية اليوم ممتلئة بمؤتمرات فيديو مع القادة في بغداد وأفغانستان؛ واجتماعات مع نظرائي الأجانب (بعض الأحيان مع اثنين أو ثلاثة في اليوم)؛ اجتماعات حول الموازنة أو برامج أسلحة مختلفة؛ اجتماعات حول الموظفين المدنيين والعسكريين؛ اجتماعات حول مسائل يهمني أمرها بشكل خاص؛

اجتماعات حول مسائل تحظى باهتمام خاص من قِبلي وكنت أريد متابعتها عن كثب (كانت تتعلق في الغالب بالقوات في الميدان). كنت أتناول الغداء وحدي معظم الأحيان كي يتسنى لي أن أرتاح من التحدث إلى الآخرين لخمس وأربعين دقيقة على الأقل خلال اليوم. اعتدت أن أريح ذهني بحل الكلمات المتقاطعة اليومية في صحيفة «نيويورك تايمز» وأنا أتناول شطيرتي. كما كان يتخلّل نهاري عدد كبير من الاتصالات واللقاءات مع أعضاء مجلس الشيوخ إضافةً إلى جلسات الاستماع. كان يرافقني بيس ومن بعده مايك مولن في كثير من تلك الاجتماعات، إن لم يكن معظمها. كانت عروض «باور بوينت» أكثر ما يغيظني في اجتماعات البنتاغون؛ فقد بدت وكأنّ أحداً لا يستطيع الحديث من دونها. وبصفتي مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، استطعت منع شرائح العروض في الاجتماعات في ما عدا الخرائط أو الجداول البيانية؛ أما بصفتي وزيراً فقد فشلت فشلاً ذريعاً حتى في إنقاص عدد شرائح العروض في الاجتماعات. كنت في وكالة الاستخبارات المركزية قادراً في أغلب الأيام أن أجد ساعة أو أكثر في اليوم للعمل منفرداً على استراتيجياتي الخاصة بالتغيير والتطوير، ولم تُتح لي هذه الفرصة في وزارة الدفاع. كان تكتيك البيروقراطيين الوحيد يقضي بملء وقت المدراء والرؤساء بالاجتماعات بحيث لا يتوفر لهم وقت للتدخل في شؤون أولئك البيروقراطيين أو خلق مشكلات لهم. أشعر برغبة في القول إن طاقم البنتاغون نجح في ذلك، فيما عدا أن كثيراً من اجتماعاتي كانت تلك التي ألححت عليها لكي تتسنى لي متابعة التقدم حول الأمور المهمة لي أو ممارسة ضغط على كبار القادة كي يكثفوا جهودهم لإنجاز أولوياتي.

في الواقع، ليس هناك ما يمكنه تهيئتك لتكون وزيراً للدفاع، لاسيما في زمن الحرب. فحجم المكان وموازنته يقزّمان كل شيء آخر في الحكومة. وكما أدركت سريعاً من خلال خمسمئة وخمسة وثلاثين عضواً في الكونغرس، كانت مشاريع الوزارة والمبالغ المنفقة عليها تطال بقوة كل الولايات وكل المجتمعات تقريباً. كانت صناعات كثيرة وكثير من أنظمة الاقتصاد المحلية تعتمد على قرارات يتم اتخاذها في البنتاغون كل يوم، فوزير الدفاع هو التالي مباشرةً بعد الرئيس في هرمية الجيش (نائب الرئيس ورئيس هيئة الأركان المشتركة ليسا في التراتبية الهرمية أساساً)، وأي أمر يُعطى للقوات الأميركية في جميع أنحاء العالم يمر من الرئيس إلى وزير الدفاع مباشرةً وصولاً إلى

القادة الميدانيين (على الرغم من أنني، كي أكون عملياً ومن باب الاحترام، كنت أطلب عادةً من رئيس هيئة الأركان أن ينقل هذه الأوامر). والأهم من كل الاجتماعات أن الوزير يتخذ قرارات مصيرية كل يوم، وهي لا تتعلق بالقوات المسلحة الأميركية فقط. فمنذ ٩/١١ منح الرئيس الوزير صلاحية إطلاق النار على أي طائرة تجارية يرى الوزير أنها تشكل تهديداً للولايات المتحدة. يمكن للوزير أيضاً أن يأمر بإطلاق الصواريخ على أي صاروخ قادم، كما بإمكانه تحريك القاذفات وحاملات الطائرات والجنود، وهو يتخذ القرارات كل أسبوع بخصوص أي وحدات سوف تنتشر على جبهة الحرب وحول العالم. إنه منصب يتمتع بصلاحيات لا يمكن تصورها.

وفي الوقت نفسه يجب ألا ينسى أي وزير للدفاع يريد الاستمرار في عمله أنه يعمل لدى الرئيس وينفذ فقط ما يرتئيه الرئيس. ولكي يكون ناجحاً، على الوزير أن يؤسس علاقة متينة مبنية على الثقة المتبادلة معه ومع رئيس موظفي البيت الأبيض وأعضاء آخرين من كبار الموظفين التنفيذيين، وبشكل خاص مع مدير مكتب الإدارة والموازنة.

كما أن وزير الدفاع هو جزء من فريق الأمن القومي الموسع، نائب الرئيس ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي ومدير الاستخبارات الوطنية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية من ضمنهم، ويمكن أن يكون للدور الذي يؤديه في ذلك الفريق تأثير كبير في نجاح الدولة والرئيس. كذلك، فإن الأموال تغذي ماكينة الدفاع، ولأن وزير الدفاع لا يمكنه إنفاق قرش واحد دون موافقة الكونغرس فإن عليه التمتع بالفطنة والمهارة السياسية للفوز بتأييد أعضاء الكونغرس والتغلب على مصالحهم الضيقة من أجل الصالح العام للبلد.

بالرغم من النفوذ الهائل لوزير الدفاع، فإن عليه باختصار أن يتعامل مع مصالح متضاربة داخل البنتاغون وخارجه على حدّ سواء، ويعمل مع عدة دوائر انتخابية لا يمكن تحقيق النجاح من دون دعمها. فهو يكافح باستمرار على جبهات عدة، ويهدر جزءاً كبيراً من كل يوم في وضع استراتيجيات للفوز بمعارك كبيرة وصغيرة، واختيار أي المعارك يجب تفاديها أو التنازل عنها. كان التحدي يكمن في الفوز بالمعارك المهمة على العلاقات وحتى تمتينها، في حين يتم إنقاص عدد الأعداء وزيادة عدد الحلفاء.

إحلال السلام في الوطن

قبل أن أصبح وزيراً كنت قد سمعت وقرأت عن أن علاقة وزارة الدفاع بالكونغرس والإعلام - وفريق الأمن القومي - ووكالات حكومية أخرى في مأزق، وسمعت شائعات عن وجود مشكلات جدية بين القيادة المدنية وكبار ضباط الجيش. وحين وصلت إلى واشنطن لإتمام إجراءات تعييني سمعت كلاماً كثيراً عن مدى سوء الأمور من أعضاء الكونغرس من الحزبين، ومن مراسلين صحافيين أعرفهم منذ زمن، ومن أصدقاء في الحكومة، ومن عدد من الزملاء القدامى الذين تربطهم علاقات متينة بكثيرين في البنتاغون، مدنيين وعسكريين على السواء. لم أعرف حتى هذا اليوم إن كانت هذه الثرثرة ببساطة من باب العداء لرامسفيلد، أم أنها كانت من قبيل التذمّر المؤسسي، أم كانت تملّقاً للرجل الجديد عبر تشويه صورة سلفه (وهي عادة قديمة ومهارة شديدة اللباقة في واشنطن). لكنني كنت أعلم أيضاً أن ما نراه هو الحقيقة في واشنطن، وأن علي معالجة واقع أن وزارة الدفاع قد أقصت الجميع تقريباً وأن هناك الكثير من الخلافات التي علي تسويتها. كان النجاح في العراق أمراً بالغ الأهمية. وقد بدأت في أقرب مكان إلى الوطن، في الأروقة التنفيذية للبنتاغون نفسه، حلقة «إي رينغ» (E-Ring)، الرواق الخارجي في المبنى وقصر أرفع المسؤولين العسكريين والمدنيين. بعد ساعة من تأديتي اليمين الدستورية، في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، عقدت أول اجتماع للموظفين مع القيادة المدنية للموظفين وهيئة الأركان المشتركة. أردتهم أن يعرفوا على الفور كيف أنوي العمل، وهذا جزء مما قلته:

أولاً: خلافاً للشائعات التي وردت في الإعلام، لا نية لدي لإحداث أي تغييرات بين الموظفين ولن آتي بأي شخص معي. لدي كل الثقة بكم وبمهنيتكم. إن آخر ما يريده أي شخص، في السنة السابعة للإدارة وفي خضم حربين، هو مجموعة من المبتدئين يحيطون بوزير مبتدئ.

ثانياً: سأقوم بإشراككم في عملية صنع القرار، وسأصغي إليكم. أتوقع منكم الصراحة، وأريد حين تختلفون فيما بينكم أو معي أن تبلغوني بذلك. أريد أن أعرف إن كنتم تعتقدون أنني على وشك أن أرتكب غلطة، أو إذا أخطأت فعلياً. أفضّل أن يتم تحذيري من وجود ألغام بدل أن أدوس على واحدٍ منها. والأهم

هو أنني أحترم ما أنجزه كلٌّ منكم بالإضافة إلى خبرتكم. سوف أحتاج إلى مساعدتكم لأنني أتوقع أن يكون العامان قاسيين.

ثالثاً: في القضايا الحساسة، لست مهتماً جداً بالإجماع. أريد أن أرى الاعتراضات بشكل واضح كي يتاح لي اتخاذ القرارات في المسائل الحقيقية لا في المسائل غير الجوهرية أو البيروقراطية. لا أخشى اتخاذ القرارات، وبالتأكيد الرئيس أيضاً لا يخشى ذلك.

رابعاً: من حيث الأسلوب، ستجدونني بعيداً عن التعاطي الرسمي والجدية إلى حدّ ما. أفضّل الحديث على عروض «باور بوينت» المميتة. آمل أن تجدوا لي فرصاً للتواصل مع الجنود ومشاة البحرية والطيارين، وفرصاً كي أقوم بواجبي في الإعراب عن اعتزازنا بهم وامتناننا لخدمتهم.

خامساً: إن نجاحنا أو فشلنا مرهونان بما إن كنا سنعمل كفريق موحد أم كإقطاعيات مشرذمة. سوف أعمل بوتيرة منفتحة وشفافة، ولن أتخذ أي قرار يؤثر في نطاق صلاحياتكم من دون أن أتيح لكم الفرصة القصوى للمشاركة فيه. لكن علينا أن نتحدث بصوت واحد أمام الكونغرس والإعلام والعالم الخارجي بمجرد أن يتم اتخاذ القرارات.

سادساً: لا يمكن لأي سياسة أن تدوم من دون دعم الحزبين في الكونغرس. سيكون هذا تحدياً مع تغيّر الحزب الحائز على الأغلبية. لكنني أريد لهذه الوزارة أن تبدو متحمسة للعمل مع الكونغرس وسريعة الاستجابة لما يطلبه قدر الإمكان. الإعلام هو قناتنا للتواصل مع الشعب الأميركي والعالم، لذا علينا التعامل معه بطريقة غير عدائية وغير استفزازية (مهما يكن الأمر مؤلماً في بعض الأوقات).

سابعاً: إن أولوياتي واضحة: العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب والتغيير. ثمة أمور كثيرة أخرى تحدث. أريد الاستمرار في تقاسم العمل مع نائب الوزير [غوردن] إنجلند، الذي عمل مع الوزير رامسفيلد: في ظل كل المصاعب التي تواجه غوردن! سنكون أنا وهو متلازمين، وأتوقع أن تكون علاقتنا متينة كما هي مع رئيس الأركان.

ثم أخبرتهم أنني والجنرال بيس ووكيل الوزارة للشؤون الاستراتيجية إريك

إيدلمان سنغادر في اليوم التالي، في التاسع عشر من الشهر، إلى العراق، ونعود في الثاني والعشرين منه، ونقدم تقريرنا إلى الرئيس في الثالث والعشرين. كان من الأسباب المهمة التي دفعتني لأخذ بيس وإيدلمان معي هو الإيحاء للمدنيين والعسكريين على السواء في البنتاغون أن رئيس الأركان سيكون شريكاً مقرّباً لوزارة الدفاع خلال قيادتي لها، وأن القوات المسلحة يجب أن تعلم أن كبار موظفي مكتبي المدنيين سيؤدون دوراً أساسياً أيضاً.

كررت حديثي عن تلك النقاط بإسهاب خلال اجتماع مع كل قادة الجيش، المدنيين والعسكريين، بمن في ذلك القادة الميدانيون حول العالم، في ٢٤ كانون الثاني/ يناير. أخبرتهم أنني ممتن لأن غوردن قرر البقاء في منصبه كنائب وزير، وأنه سيكون مدير عمليات الوزارة، وأوضحت لكبار ضباط الجيش أن إريك سيؤدي دوراً أساسياً في التعبير عن اهتماماتهم في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات وفي البيت الأبيض وأن عليهم اعتباره ثروة والعمل معه عن كثب.

كما أكدت لهم أنني، خلال التعاطي مع الكونغرس، لا أرغب في مفاجأة لجان المراقبة التابعة لنا على الإطلاق، وأنني أريد اختيار نزاعاتنا مع كابيتول هيل بعناية، والمحافظة على ذخيرتنا لأجل النزاعات الجوهرية. وشجعت الجميع في الوزارة، ممن يملكون علاقات مميزة أو صداقات مع أعضاء في الكونغرس، على تمتينها. شعرت أن ذلك في مصلحتنا جميعاً.

ثم قلت إن الاجتماعات والمؤتمرات يجب أن تكون تفاعلية أكثر، وأن الاجتماع يجب أن يكون منطلقاً للنقاش وليس استعراضاً لوجهة نظر واحدة. ورجوتهم، إن كان عليهم استعمال عرض «باوربوينت»، أن يقدموه بإيجاز، لمجرد البدء بمناقشة أو توضيح نقطة ما. وطلبت من زملائي الجدد أن يسألوا أنفسهم عند صياغة توجيه ما كيف سيدفعنا للمضي قُدُماً، وما هي الخطوة التي يجب القيام بها للمتابعة. (أقول مرة أخرى، إن تغيير طريقة البنتاغون في عقد الاجتماعات كان الفشل الوحيد من ناحيتي. لم أُهزم فحسب، بل دُحرت).

أخبرتهم أنني قررت أن أجري تغييراً في عملية اختيار قادة الألوية: الجنرالات والأدميرالات. كان رامسفيلد قد حصر هذا بمكتب الوزير. قلت إنني سأواصل مراجعة كل المناصب والترقيات برتبة أربع نجوم والبعض منها برتبة ثلاث نجوم، وإلا سأترك

هذا الأمر للتشكيلات وهيئة الأركان. وقلت إنني ما زلت أريد الأشياء نفسها التي سعى إليها رامسفيلد: خبرة في التشكيلات مشتركة، وخبرة عملية، وضباطاً يافعين لامعين، وأولئك الراغبين بإعادة تجريب الأساليب القديمة، وإنني سأتفقد الواجبات المنزلية للتشكيلات.

قررت أن أتبنى مع قيادة الجيش الاستراتيجية نفسها التي استعملتها سابقاً مع أعضاء هيئة التدريس في تكساس A&M، ومع خبراء الاستخبارات عندما كنت أدير وكالة الاستخبارات المركزية: كنت أعاملهم بالاحترام الذي يستحقه المحترفون، وكنت أقترح القرارات من خلال الاستماع إلى أفكارهم وآرائهم وعبر إيلائهم اهتماماً حقيقياً، وبأن أكون منفتحاً وشفافاً. كان بإمكان الجميع الاطّلاع على الخيارات المطروحة، وكان متاحاً للجميع الإدلاء بوجهات نظرهم (أكثر من مرة إن رأوا ذلك مهماً)، لكنني كنت في الغالب أكتم آرائي حتى نهاية عملية صنع القرار. لم أوهم نفسي قط بالاعتقاد أنني أذكى شخص في الغرفة. فكما أخبرت كولن باول، أنا مستمع جيد جداً ولم يكن في مقدوري معالجة المسائل المعقدة ومحاولة اتخاذ أفضل قرار ممكن لولا صراحة مستشاريَ المدنيين والعسكريين وصدقهم. سعيت في كل شيء فعلته كوزير للحصول على نصيحة الآخرين ـ حتى وإن لم آخذها بالحسبان دائماًـ واعتمدت على الآخرين لتنفيذ قراراتي بشكل فعّال.

كانت الحجج الجيدة تدفعني لتغيير رأيي. كان عليَّ في وقت سابق أن أتخذ قراراً بتعيين قائد جديد للقوات الأميركية في كوريا، وكان يشغل المنصب لحوالي ستّين عاماً جنرالات من القوات البرية، فارتأيت أن الوقت قد حان لتسليم هذا المنصب لتشكيل عسكري آخر. ولأن قواتنا الجوية والبحرية ستؤدّي دوراً أساسياً في أي نزاع في شبه الجزيرة الكورية، فقد قررت أن أعيّن ضابطاً من سلاح الجو في هذا المنصب. تدخل رئيس أركان الجيش جورج كيسي وقدم حجة قوية بأن التوقيت ليس مناسباً للتغيير، خصوصاً وأننا كنا نتفاوض مع الكوريين الجنوبيين بخصوص تسليمهم قيادة عمليات تلك القوات. كان محقاً، لذا أوصيت بأن يعين الرئيس جنرالاً آخر من القوات البرية.

كما أشرت خلال أول اجتماع لموظفي مكتبي، فقد عملت جاهداً منذ البداية لأجعل رئيس هيئة الأركان المشتركة شريكي ضمن تراتبية القيادة، مستعيناً بمشورته

في كل الأمور عملياً، ومؤكداً، من خلاله، أن يعلم رؤساء أركان جميع التشكيلات والقادة أنني أريد وأتوقع منهم الصراحة وأفضل نصائح لديهم.

كنت مؤمناً منذ وقت طويل أن للّفتات الرمزية فوائد مؤكدة وحقيقية: «الفن المسرحي لفن الحكم» كما عبر جورج ويل مرة حسبما أعتقد. لم يجتمع رامسفيلد بالأركان في غرفة «التانك» إلا نادراً، بل كان يجتمع بهم في غرفةٍ اجتماعاته. لذا قررت أن أجتمع بهم بشكل معتاد في مكان عملهم، وانتهى بي المطاف إلى الاجتماع بهم على نحوٍ شبه أسبوعي. حتى عندما لم يكن لدي جدول أعمال، كنت أريد أن أعرف ما الذي يدور في أخلادهم. وبدلاً من استدعاء القادة الميدانيين الإقليميين والعسكريين (القيادة الأوروبية وقيادة الهادئ والقيادة الاستراتيجية وقيادة النقل والآخرين جميعاً) إلى البنتاغون لتقديم تقارير تعريفية حول مؤسساتهم، كنت أسافر إلى مقارّ عملهم كبادرة احترام. وقد أفادني ذلك أيضاً في التعرّف إلى مختلف ضباط غرف العمليات وفي إتاحة الفرصة للحديث إلى عدد من الموظفين الذين لم أكن لألتقيهم لولا ذلك. ارتأيت أن بإمكاني الانضمام إلى احتفالات تغيير القادة الميدانيين، كتقدير رمزي لدورهم المهم وللثقافة المؤسّسيّة.

تركت مقاربتي في التعاطي مع القيادة العسكرية تأثيراً إيجابياً أكبر بكثير مما كنت أتوقّع. كانت مشكلاتي مع التحايل في كابيتول هيل والتسريبات أقل بكثير من مشكلات أسلافي. وبالطبع، مع الوقت، لم يكن تصريحي بأنني أرغب في طرد أشخاص عند الحاجة مؤذياً أيضاً على الأرجح.

أما بالنسبة إلى الكونغرس فكان أكثر شخصين مهمين لدي في كابيتول هيل هما رئيس لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ، كارل ليفين، والعضو الجمهوري في اللجنة حتى العام ٢٠٠٩ جون وارنر، كما رأينا سابقاً. في حين كانت لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب ورئيسها، آيك سكيلتون، ولجنتا الاعتمادات ذوات أهمية أيضاً، فقد كان لدي عمل أكثر بكثير مع لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، إن كان لشيء فلأنها كانت تتولى كل تعيينات القادة المدنيين والعسكريين في وزارتي. وضعتني جلسات تعييني على المسار الصحيح مع ليفين ووارنر، وحاولت أن أبقيهما على اطلاع على ما أقوم به وأخطط له، خصوصاً فيما يتعلق بالموظفين. كان ليفين خصماً صعباً فيما خصَّ العراق، لكن استعدادي للإعلان عن صوابية بعض مخاوفه

في العلن ـ مثل إخفاق العراقيين في تحقيق المصالحة السياسية ـ وحتى الاعتراف بأن انتقاداته كانت مفيدة في ممارسة ضغط على العراقيين، أسهما في منع تحول خلافاتنا إلى خلافات شخصية أو أن تعيق قيام علاقة طيبة فيما بيننا. كان ليفين حزبياً متشدّداً، وكنت أعتقد أن بعض تحرياته كانت محاولات لجعل سلفي كبش فداء بالإضافة إلى آخرين غيره. لكنه عاملني دائماً بإنصاف وصراحة، ولم ينكث بوعوده على الإطلاق. كان إذا وعد بأمر ما وفى به فعلاً. كان التعامل مع وارنر ممتعاً دائماً، وإن كان في بعض الأحيان ميّالاً أكثر من اللازم للمساومة حول العراق. كان الجمهوري البارز الآخر هو جون ماكين، ومن المفارقات أن التعامل معه كان شائكاً كما رأينا، على الرغم من أننا كنا متفقَين على معظم المسائل، خصوصاً العراق. ففي جلسة يكون مفرطاً في الثناء، وفي جلسة أخرى يؤنبني بسبب مسألة ما. لكنني حاولت دائماً أن أكون محترماً ومتجاوباً قدر الإمكان مع كل أعضاء اللجنة، بالرغم من صعوبة ذلك كما تبين في بعض الأحيان. لم أكن أنفّس عن غضبي إلا في مكتبي.

تعاملت مع كثير من أعضاء الكونغرس أيضاً. فقد اختلفت في الرأي مع رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي عملياً حول كل الأمور، لكننا حافظنا على علاقتنا الودية. كنت ألتقي أيضاً من وقت إلى آخر زعيم الأغلبية في مجلس النواب هويير وديمقراطيين آخرين كانوا يلتفّون حوله. بدت مقاربتي للكونغرس وكأنها تلقى تأييداً عندما تحدث توم لانتوس، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، خلال فطور دعا إليه هويير، فاستهل كلامه بعبارة فرنسية وجّهها إلي وترجمها كالتالي: «النغمة هي التي تصنع الموسيقى. أنت تُقرّب الناس بعضهم إلى بعض بنغمتك»، على حد قوله. «الحمد للّه. إن مساهمتك الأساسية سوف ترسي نبرة جديدة قائمة على احترام مختلف وجهات النظر في كابيتول هيل وفي كل أنحاء البلد».

بوجود كل المسائل الأساسية التي كان علينا التعامل معها، كانت اتصالاتي الشخصية مع زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ريد في الغالب استجابة لاتصالاته بخصوص معارضة القوات الجوية لبناء مزرعة مع طاحونة في نيفادا بسبب تأثيرها في راداراتهم. كما أنه اتصل بي مرة ليطلب من وزارة الدفاع الاستثمار في الأبحاث المتعلقة بمتلازمة القولون العصبي. في ظل حربين قائمتين وكل ما يتعلق بالموازنة ومسائل أخرى، لم أدرِ هل أضحك أم أبكي!

أوشكت أن أعتقد عملياً أن كل أعضاء الكونغرس يحملون ما أسميته «لائحة محفظة الجيب»، وهي لائحة كانوا يحملونها في كل الأوقات، حتى إذا صادفوني أو تحدثوا إليّ عبر الهاتف تكون لائحتهم للمشاريع والبرامج المحلية التي يريدون تعجيلها جاهزة. وبتّ قادراً على التكهّن ببعضها. فإن كان المتصل هو السيناتور ماكونيل من كينتاكي، فربما لأنه يريد التأكد إن تم تمويل منشأة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في ولايته تمويلاً كاملاً. كل من يُنتخب من ماين أو ميسيسيبي يتصل بخصوص حوض لبناء السفن. كاليفورنيا، طائرات شحن بوينغ سي ١٧؛ كانساس أو واشنطن أو ألاباما، حاملة طائرات سلاح الجو الجديدة؛ تكساس، متى ستعود الألوية من أوروبا وهل ستذهب إلى فورت بليس؟

كان أعضاء الكونغرس في عزلة مكاتبهم يميلون إلى الهدوء والرصانة، وكانوا في بعض الأحيان متبصّرين وأذكياء في مناقشة الأمور. لكن ما إن يذهبوا إلى جلسة استماع مفتوحة، وما إن يُضاء الزر الأحمر أعلى كاميرا التلفزيون، حتى يحدث أثر القمر المكتمل في المستذئب. كان كثيرون منهم يجلسون باسترخاء ويعظون، بمحاضرات مطولة وبلغة نقدية قاسية؛ وبعضهم يصبح مجنوناً مهتاجاً. كان يصعب عليَّ الجلوس هناك من دون أن أصعّر خدي. لكنني عرفت من قراءة كثير من كتب التاريخ أن مثل هذا التصرف يعود إلى بدايات الجمهورية. وعلى قدر ما كان الأعضاء مسلّين أو مغيظين في بعض الأحيان، لم أنسَ قط أهمية أدوارهم. لم يعاملني أحد منهم معاملة حسنة سوى قلة قليلة طوال المدة التي كنت فيها وزيراً.

لم أتعامل كثيراً مع الإعلام عندما كنت في وكالة الاستخبارات المركزية أو رئيساً لجامعة تكساس A&M، لذا كانت المؤتمرات الصحافية الاعتيادية والاحتكاك الروتيني مع الصحافيين أمراً جديداً عليّ. ولكسر العادة المتبعة في البنتاغون أردت ناطقاً رسمياً سبق أن كان صحافياً متمرساً ومن دون أن يشغل منصب إدارة عملية الشؤون العامة في وزارة الدفاع. وقد أعرب مارلين فيتزووتر، سكرتير بوش الأب الإعلامي، للرئيس أنه لا يستطيع القيام بعمله إن لم يشارك في كثير من اجتماعات الرئيس أو إن كانت الصحافة لا تثق بأنه يعرف ما يفكر فيه الرئيس. رأيت أن مارلين كان على حق، وقد تبنّيت وجهة نظره في وزارة الدفاع، فاستعنت بجيوف موريل،

الذي كان يعمل معه في قناة «إي بي سي نيوز» وكان مطّلعاً على ما يجري في البيت الأبيض في عهد بوش، فأصبح عضواً أساسياً في فريقي.

واصلت عادة الظهور في المؤتمرات الصحافية مع رئيس الأركان. كان كلانا يجلس خلف طاولة، وهذا ما اعتقدته أكثر عفوية (وأكثر راحة). تخليت عن هذه العادة بضع مرات في السابق، عندما كنت أدلي بتصريح جوهري يتعلق بالموظفين (خصوصاً بالإقالة)، وفي هذه الحالة كنت أظهر وحدي وأستخدم منصة. وقد أصبحت مزحة معروفة لدى الطاقم الإعلامي في البنتاغون أنه إذا كانت المنصة على الحلبة، فلا بد أن أحداً سيُطرد. وقد فكرت في إيهامهم بذلك مرات عدة لكنني عدلت عن الفكرة.

ثمة عادة اعتمدتها في الحديث إلى مجموعات التلامذة وآخرين في تكساس A&M، وهي ألّا أستخفّ بالسائل أبداً، وألا أشكك بالسؤال. وقد اتَّبعت الأسلوب نفسه مع الصحافيين. ولحسن حظ البنتاغون أن لديه، بالمجمل، مجموعة خبيرة وقديرة من الصحافيين، ومعظمهم مهتم بالمواضيع لا بالشخصيات. لم أواجه مشكلة حقيقية معهم على الإطلاق. بالتأكيد، كنت أشعر بخيبة أمل أحياناً، وربما ليس بالقدر نفسه الذي كانوا يشعرون به: ففي حين كنت صريحاً ومباشراً معظم الوقت، لم يتمكنوا من حملي على التحدث عن شيء لم أكن أرغب في الحديث عنه.

كنت أكره التسريبات. قلّما لمت الصحافيين على نشر التسريبات، غير أنني كنت أوفر سخطي لأولئك المؤتمنين في الحكومة على حفظ الأسرار وخانوا الأمانة. فعندما قررت تمديد مناوبات الجيش في منطقة القيادة المركزية من اثني عشر شهراً إلى خمسة عشر، كان عليّ المسارعة إلى الإعلان عن ذلك بسبب التسريب. كنت مستاءً لأننا كنا قد حضَّرنا القرار بشكل يعطي القادة أربعاً وعشرين ساعة ليقوموا بشرحه لقواتهم. أخبرت الصحافة في ذلك اليوم: «لا أستطيع أن أخبركم كم يُغضب كثيرين منا أن بإمكان فردٍ واحدٍ خلق متاعب كبيرة، لا لرجالنا ونسائنا الذين في الخدمة فقط، بل أيضاً لعائلاتهم، بمفاجأتهم بمثل هذا الخبر من خلال الصحف».

كانت آرائي بخصوص دور الكونغرس والإعلام خارجة عن المألوف بعض الشيء بالنسبة إلى مسؤول رفيع في الحكومة الفيدرالية، وكنت أعرب عن هذه الآراء كلما سنحت الفرصة، لاسيما في الأكاديميات العسكرية. في خطابي الذي ألقيته

في الأكاديمية البحرية يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ توجهت إلى من يوشكون أن يصبحوا ضباط خفر سواحل وملازمين بالقول:

أريد اليوم أن أشجعكم دائماً على تذكُّر أهمية ركيزتي حريتنا في ظل الدستور: الكونغرس والصحافة. يحاول كلاهما بالطبع اختبار صبرنا من وقتٍ إلى آخر، لكنهما يشكلان الضمانتين الأساسيتين لحرية الشعب الأميركي. فالكونغرس هو مؤسسة موازية للحكومة قادرة في ظل الدستور على حشد الجيوش وتوفير القوات البحرية. إن أعضاء كلا الحزبين اللذين يشغلان الكونغرس حالياً كانا منذ زمن من أشد الداعمين لوزارة الدفاع ولرجالنا ونسائنا الذين يرتدون الزي العسكري. بصفتكم ضباطاً، تترتب عليكم تجاه مرؤوسيكم مسؤولية إبلاغهم أن الجيش الأميركي يجب أن يكون غير مسيَّس وأن تدركوا التزامنا تجاه الكونغرس الصدق والصراحة عند تقديمنا تقارير إليه، خصوصاً إذا كانت تتعلق باعتراف بالخطأ أو بمشكلة ما.

ثم تابعت لأشرح عن الإعلام:

الأمر نفسه ينطبق على الصحافة، التي أعتقد أنها ضمانة مهمة لحريتنا. فعندما تُحدَّد مشكلة ما... فإن من واجب كبار القادة التأكد من مدى صحة الادعاءات... والاعتراف بذلك إن كانت صحيحة، ومن ثم التحرك لمعالجة المشكلة. وإن لم تكن صحيحة، فإن عليهم إثبات ذلك. الصحافة ليست عدواً، ويعتبر معاملتها كعدو تدميراً للذات.

قرأ كثير من أعضاء الكونغرس ومن الإعلام هذه الملاحظات، وكانت، برأيي، أساس «علاقة» لا مثيل لها امتدت أربع سنوات ونصف السنة مع كلتا المؤسستين.

كانت آخر العلاقات التي عليَّ إصلاحها هي العلاقة مع الوكالات، خصوصاً مع وزارة الخارجية ومجتمع الاستخبارات ومستشار الأمن القومي، وكان هذا من أسهل الأمور بالنسبة إليّ. كنت قد عملت في البداية مع ستيف هادلي ضمن موظفي مجلس الأمن القومي عام ١٩٧٤، كما عملنا، أنا وكوندي رايس، في ذلك الفريق خلال ولاية بوش الرئاسية، كما ذكرت سابقاً. خلال معظم المدة التي قضيتها لاحظت أن العلاقة نادراً ما كانت طيبة بين وزيري الخارجية والدفاع، ولم يخدم ذلك مصلحةَ البلد

كثيراً. سبق أن تعرفت إلى مدير الاستخبارات الوطنية، مايك ماكونيل، عندما كان رئيس قسم الاستخبارات في الأركان المشتركة. وبعد تسع سنوات من العمل مع طاقم مجلس الأمن القومي أدركت مدى أهمية إعادة جمع الفريق بالنسبة إلى الرئيس. وقد سارت الأمور بشكل جيد في إدارة بوش الأب، وكان عليها أن تكون كذلك في إدارة بوش الابن. تنازلت بإرادتي لوزيرة الخارجية كي تكون هي الناطق الأساسي باسم الولايات المتحدة، وكنت أعلم أن سير الأمور جيداً بيني وبينها سينعكس على وزارتينا وعلى مجمل الحكومة. كانت الرمزية السياسية مهمة. فعندما كنا نجتمع أنا وكوندي معاً بقادة من الشرق الأوسط أو روسيا أو آسيا كنا نرسل رسالة قوية، ليس فقط إلى دوائرنا الخاصة بل إلى الدول الأخرى أيضاً، مفادها أن أي محاولة للإيقاع فيما بيننا لن تفلح على الأرجح.

كان ثمة عامل آخر طمأنني أكثر لتولي دور أقل علانيةً. سبق أن كتبت عن عدم التوازن بين سلطة وزير الدفاع وبين الموارد المتوفرة له. يضمن ذلك نوعاً من الواقعية في العلاقة بين الوكالات بعضها ببعض: لم يكن على الوزير أن يبذل جهداً ليحصل على دوره على الطاولة. يمكن للوزير أن يكون في الخلفية، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل غوريلا بوزن ثمانمئة رطل في الغرفة.

كانت العلاقة العاصفة بين وزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية بحاجة إلى إصلاح أيضاً. أخذنا أنا ووكيل وزارة الدفاع للاستخبارات جيم كلابر؛ وماكونيل، مدير الاستخبارات الوطنية؛ والجنرال مايك هايدن، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، على عاتقنا أن نجد طريقة لمعالجة عيوب قانون عام ٢٠٠٤ لإصلاح الاستخبارات وتقريب مجتمع الاستخبارات بعضه من بعض. كانت عملية صعبة ـ أكثر مما يفترض بها أن تكون ـ نظراً لكثرة الفساد والعداوات بين مختلف الإدارات. كان هذا أحد الأمثلة النادرة، حيث أتاحت لنا مجموعة فريدة من العلاقات الشخصية التي استمرت لعقود أن نخفّف بشكل جدي من العداوة البيروقراطية المستعصية. كما أنه تذكير آخر بأنه عندما يتعلق الأمر بالحكومة، بغض النظر إن كانت ناجحة أم لا، فإنها تعتمد عادةً على العلاقات الشخصية.

إذا كانت هناك أي شكوك في أن العلاقات بين الوكالات قد تحسنت منذ

وصولي، فقد زالت تلك الشكوك بالكامل بعد الخطاب الذي ألقيته في جامعة ولاية كنساس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حيث طالبت جدياً بموارد أكثر للدبلوماسية والتنمية، لوزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية. لم يسبق أن رأى أحد وزير دفاع يطالب بزيادة موازنة وزارة الخارجية. في ظل التنسيق القائم بيني وبين رايس وهادلي تحسّن التعاون بشكل كبير بين الوكالات والوزارات. وبالفعل، في مطلع شباط/ فبراير ٢٠٠٧ أخبرني ستيف أنني ساهمت مساهمةً ضخمة، كوني «مهدت الطريق للرئيس» ولتأثيري الفعلي في الوزارات الأخرى وفي العلاقة ما بين الوكالات. كان رد فعلي غير المعلن أن لدي ما يكفي من الصراعات بين يدي ولا أبحث عن مزيد.

فريق بوش

انضممت إلى إدارة بوش في نهاية عامها السادس. لم يكن الرئيس ولا نائب الرئيس سيترشحان مجدداً على الإطلاق للمنصب العام، وكان لتلك الواقعة تأثير كبير في مناخ البيت الأبيض وجوهره. كان المستشارون السياسيون العدوانيون والمنظرون المتشدّدون الذين امتلكوا نفوذاً خلال الولاية الأولى قد غادروا تقريباً، وكانت كل الأنظار موجّهة الآن نحو الإرث والتاريخ والأعمال غير المنجزة، وفي طليعتها العراق.

في كل الكتب والمقالات التي قرأتها عن إدارة بوش لم أجد سوى قليل منها أولى أهمية للتأثير الشخصي لأحداث ٩/١١ على الرئيس وكبار مستشاريه. لست بصدد وضع بوش أو أي شخص آخر «تحت المجهر» لتحليل مشاعرهم أو ردود أفعالهم، لكن آرائي مبنية على الكثير من المحادثات الخاصة مع شخصيات ذات نفوذ بعد الانضمام إلى الإدارة، وعلى ملاحظاتي المباشرة.

أعتقد أن شعوراً قوياً، أعمق من أثر الصدمة الناجم عن الهجوم نفسه، ساد بين كبار أعضاء الإدارة بأنهم قد خذلوا البلاد، وأنهم أتاحوا لهجوم مدمر أن يطال أميركا أثناء ولايتهم. كما وكانوا يجهلون إن كانت ثمة هجمات أخرى وشيكة الحدوث بعد ٩/١١، على الرغم من أنهم توقعوا الأسوأ. بسبب تخوّف القيادة العليا من وجود أخطاء ما في مجمل جهاز الاستخبارات الأميركي، فقد أُزيلت كل المرشحات التي كانت تغربل تقارير الاستخبارات وفقاً لصدقيتها وموثوقيتها، ما جعل البيت الأبيض في الأيام والأسابيع التي تلت ٩/١١ يغصّ بتقارير لا تُعدّ ولا تُحصى حول هجمات

وشيكة، ومن بينها تخطيط الإرهابيين لاستعمال أسلحة نووية في نيويورك وواشنطن. غذّى ذلك كله الخوف والتأهّب، ما أدى، بدوره، إلى شحّ المعلومات، وقلة الفهم، حول تنظيم القاعدة ومجموعات متشددة أخرى بخصوص أعدادها أو قدراتها أو قياداتها أو غير ذلك. سرعان ما أصبح ملء الثغرات في تلك المعلومات وحماية البلد من هجوم آخر الهم الأوحد للرئيس وفريقه الرفيع. كان يجب تذليل أي عقبة ـ قانونية أو بيروقراطية أو مالية أو دولية ـ تقف في طريق تحقيق تلك الأهداف.

كان بإمكان هؤلاء الذين سينتقدون بعد سنوات بعض تلك التصرفات، بما فيها معتقل غوانتانامو وتقنيات الاستجواب، الاستفادة من وجهة نظر أفضل تتعلق بالخوف وضرورة حماية البلد: الخوف نفسه تجاه استمرارية الوطن الذي قاد لينكولن إلى انتهاك الحريات الشخصية، ودفع فرانكلين روزفلت لاعتقال اليابانيين الأميركيين. كان السؤال الجوهري بالنسبة إليّ، بعد بضع سنوات من ٩/١١ وبعد ملء الكثير من الثغرات في المعلومات وتحسين دفاعات البلد إلى حد بعيد، لماذا لا تحدث مراجعة شاملة للسياسات والصلاحيات من خلال منظار يصفّي تلك التي تتعارض تعارضاً كبيراً مع عاداتنا وثقافتنا وتاريخنا كإصدار الأحكام «والاستجوابات المحسّنة».

طرحت هذا السؤال على كوندي ذات مرة فأقرت أنْ ربما كان عليهم إجراء مثل هذه المراجعة بعد انتخابات ٢٠٠٤، لكن ذلك لم يحدث. وأخبرني هادلي لاحقاً أن ثمة مراجعة جرت بعد الانتخابات، وقد تم التخلي عن بعض تقنيات الاستجواب المثيرة للجدل، وأنه أُبلغ الكونغرس بالتغييرات. لكني، مثل كثير من الأميركيين، لم أسمع بها.

كان معظم الأعضاء في فريق بوش الذي انضممت إليه قد تعرضوا لتشويه صورهم، بشكل أو بآخر، من خلال أساليب إما منافية لقناعاتي وإما مبسطة للغاية. أما الرئيس بوش فقد وجدته متصالحاً مع نفسه ومطمئناً للخيارات التي اختارها، وكان يعلم أنه قد تجاوز مرحلة تغيير وجهات النظر المعاصرة تجاه رئاسته، وأنه سبق أن هيَّأ منذ وقتٍ طويل مرقده الرئاسي الذي يريد أن يذكر التاريخ أنه قد رقد فيه. لم يتردّد على الإطلاق بخصوص العراق، بما في ذلك القرار باجتياحه. آمن بأهمية «النصر» في العراق بكل جوارحه وكان يتحيّن أي فرصة للحديث في العلن عن الحرب. رأى في العراق أهمية كبرى تضاف إلى إرثه، لكن أفغانستان كانت أقل أهمية، وكان

يشمئز من التلميح إلى أن الحرب في العراق قد حرمت مسعانا في أفغانستان من الموارد الكافية. كان بوش يعتمد كثيراً على غرائزه، وكانت أيام تسمية الأشخاص بألقاب قصيرة طريفة واختبار تدريبهم الروتيني قد ولّت منذ زمن حين انضممت إلى الفريق. كان قائداً ناضجاً مشى في طريقٍ وعر مدة خمس سنوات.

كان بوش يملك فضولاً فكرياً أكثر مما كان ظهوره العلني يوحي به. كان متعطشاً بشكل دائم للقراءة، ويتحدث دائماً عن الكتاب الذي يقرأه حالياً ويسأل الآخرين عمّا يقرأون. حتى في آخر عامين له كرئيس كان يحافظ عادةً على ما أسماه «الغوص العميق» ـ في الاجتماعات والنقاشات المعمَّقة ـ مع محللي الاستخبارات وغيرهم في مسائل الأمن القومي وتحدياته. قلما تمكّن محلّل أو محاضِر من إكمال بضع جُملٍ خلال الاجتماعات قبل أن يمطره بوش بوابلٍ من الأسئلة. كانت أسئلة صعبة ومطروحة بأسلوب هجومي، ويمكنني الشعور بمدى خوف البعض من هذه التجربة. ورأى بعضهم الآخر أن الأخذ والرد مع الرئيس كان منعشاً. في الوقت نفسه، كانت للرئيس قناعات راسخة حيال بعض المسائل، مثل العراق، وكانت محاولة إقناعه بعكس ذلك تعتبر خطأً فادحاً. كان بالكاد يتحمل الملل، وكان نافد الصبر حيال الاجتماعات المنظمة (أو المطوَّلة). كان يريد من الأشخاص أن يصلوا مباشرةً إلى المبتغى، ولم يكن من النوع الذي يحبذ النقاشات الموسعة أو الفلسفية أو الافتراضية. بعد ست سنوات له في الرئاسة، كان واثقاً بمعرفته الخاصة، ونادراً ما شكّك في رأيه الخاص.

كان بوش يحترم الجيش ويثق به مع أنه، على الأقل خلال ولايتي، لم يكن يتردّد في الاعتراض على كبار قادته، خصوصاً بعدما اتضح في منتصف ٢٠٠٦ أن استراتيجيتهم في العراق لم تكن ناجحة. كان يزور البنتاغون بشكل معتاد رغبةً منه في الاجتماع بقادة الأركان قدر الإمكان كي يمنحهم فرصة لعرض آرائهم والتحدث إليه. كان يرحب بالصراحة، وفي حين أنه كان يردّ على أمور أتوا على ذكرها أو يدحضها، غير أنني لم أسمعه يوماً يجيب بفظاظة أو وقاحة أو بطريقة قد تجعلهم غير صريحين في المستقبل. في الوقت عينه لم يكن صبوراً جداً على كبار الضباط الذين يدلون بتصريحات علنية تتعلق بمسائل حساسة. سواء كان مدير الاستخبارات الوطنية، الأدميرال مايك مكونيل، وهو يطلب من خلال مقالة في مجلة «نيويوركر»

وقف بعض تقنيات التعذيب خلال الاستجواب، أو فوكس فالون وهو يشرح عن تجنّب الصراع مع إيران، أو مايك مولن وهو يسبح في عدة مناسبات عكس التيار فيما يتعلق بكلّ من العراق وأفغانستان، كان الرئيس يستدير نحوي ويقول: «ما مشكلة هؤلاء الأدميرالات؟».

لم نكن أنا والرئيس مقربين على الصعيد الشخصي، لكنني كنت أشعر أن علاقة مهنية متينة تربط أحدنا بالآخر. تلقينا أنا وبيكي دعوة إلى كامب ديفيد في مناسبات عدة، لكننا لم نتمكن من تلبيتها إما بسبب أسفاري إلى الخارج وإما لأن بيكي كانت في شمال غرب المحيط الهادئ. أصبح الاعتذار عن تلبية الدعوات مصدر إحراج بالنسبة إليّ، خصوصاً بعدما توقفت. كنت قلقاً دائماً من أن يعتقد الرئيس أننا نتجنّب ما كان يمكن أن يشرفنا، بينما في الواقع كان مجرد خطأ في التوقيت.

كانت النقطة الوحيدة الحساسة بيننا ـ التي لم يسبق أن ناقشناها بشكل مباشر ـ هي علاقتي المتينة بوالد الرئيس. عندما كان بوش الأب في واشنطن أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وأراد أن يزور البنتاغون لرؤيتي ومقابلة بعض قادة الجيش، تلقيت اتصالاً من جوش بولتن بأن بوش الابن يرى أن من شأن هذه الزيارة أن تصبح مادة إخبارية وأنه لا يريد حدوث ذلك، طالباً مني أن ألغي الزيارة، فأجبت أنني سأنزل عند رغبة بوش الابن. لذا تناولت مع بوش الأب الفطور في اليوم التالي في البيت الأبيض بدلاً من ذلك. كنت عائداً من اجتماع في البيت الأبيض بعد بضعة أسابيع عندما اتصلت سكرتيرتي لتخبرني أن بوش الابن في طريقه إلى البنتاغون. وصلت بالكاد على الوقت لأستقبله، فجالَ في المبنى وهو يصافح الموظفين ويتحدث إلى فريق مكتبي المباشر. بقي هناك حوالى خمس عشرة دقيقة أو عشرين فقط، ولكني أظن أنه أراد إثبات استقلاليته.

كانت مشكلتي الوحيدة مع البيت الأبيض في حكم بوش تتعلق بمستشاري الإعلام والعلاقات العامة، فقد كانوا يحاولون دائماً حملي على المشاركة في البرامج التلفزيونية أيام الآحاد وكتابة مقالات الرأي وإجراء المقابلات. كنت أعتبر وجهة نظرهم ـ ووجهة نظر مستشاري أوباما ـ تكتيكية جداً، تتعامل دائماً مع مسألة قائمة شديدة الحساسية وحزبية في الغالب. أؤمن أن الأقل يعني الأكثر عادةً عندما يتعلق الأمر بالإعلام، بمعنى أن الشخص الذي لا يظهر كثيراً في وسائل الإعلام يوليه

الناس اهتماماً أكبر عندما يظهر. كان مستشارو بوش يحاولون في بعض الأحيان توريطي بالمشاركة في هجمات البيت الأبيض على منتقدي الرئيس، ولم أكن أستجيب على الإطلاق. عندما ألقى الرئيس خطاباً في الكنيست الإسرائيلي صيف عام ٢٠٠٨ أوشك أن يصف منتقديه بالمتخاذلين، وأراد مني الفريق الإعلامي في البيت الأبيض أن أتبنّى الخطاب، فأعطيت توجيهاتي لموظفي مكتبي بإبلاغهم أن يذهبوا إلى الجحيم (نقلها الموظفون إليهم بشكل لائق). فعندما يتعلق الأمر باختيار الصراعات كنت أفضّل أن أتخذ هذه القرارات بنفسي، لا أن يتّخذها عني موظف ما في البيت الأبيض.

كان الرئيس بوش يدعم توصياتي وقراراتي دائماً، بما فيها تلك التي أخبره فيها أنني أريد طرد أحد أرفع الموظفين المعيَّنين من قبله في وزارة الدفاع. كان يجد الوقت لمقابلتي كلما طلبت ذلك، وكنا على الموجة ذاتها في ما خص الاستراتيجية حول العراق وإيران ومسائل مهمة أخرى ما حمل بعض من في الإدارة والصحافة والكونغرس على الاعتقاد أحياناً أنني أتصرف من رأسي. كنت أبقيه دائماً على اطلاع على كل ما أقوم به وما أنوي قوله علناً.

استمتعت بالعمل لدى الرئيس بوش ومعه. كان رجلاً ذا شخصية مميزة، ورجل مواقف وأفعال. فكما قال هو نفسه، الوقت وحده كفيل بإظهار مدى نجاحه كرئيس. لكن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تتعرض لهجوم ناجح من المتشددين الإرهابيين طيلة سنوات ولايته الرئاسية السبع، وبعدها، ينبغي أن تعني شيئاً.

التقيت ديك تشيني في منتصف الثمانينيات عندما كان عضواً في اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس النواب. كنت موظفاً صغيراً في مجلس الأمن القومي خلال إدارة فورد، عندما كان تشيني نائب رئيس الأركان في البيت الأبيض، ومن ثم رئيساً للأركان؛ كنت لا أزال غرّاً وبعيداً جداً عن القيام بأي تواصل معه. لا يمكن لأحد برأيي أن يفهم تشيني ما لم يكن في البيت الأبيض خلال ولاية فورد، فقد كانت مرحلة الحضيض للرئاسة الأميركية المعاصرة، حيث كان الرئيس يحصد ثمار كلّ من فيتنام وواترغيت. الحدّ من صلاحيات الرئيس في الحروب، وعدم الوفاء بوعد منح الأسلحة لفيتنام الجنوبية، ووقف المساعدات لمناهضة الاتحاد السوفيتي وللمقاومة ضد كوبا في أنغولا ـ كان الكونغرس يتخذ قراراً تلو آخر للحد

من صلاحيات الرئيس. وقد رأى تشيني كل ذلك من المكتب البيضاوي. أعتقد أن إصراره الكبير على صلاحيات الرئاسة بعد ٩/١١ مردُّه إلى تجربته خلال ولاية فورد وتصميمه على استعادة تلك الصلاحيات، التي فقدها الرئيس قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، من الكونغرس.

كان ديك شخصاً رصيناً ومتحدثاً هادئاً، وأعتقد أن كثيراً من الناس لم يعجبهم ذلك. عام ١٩٩٠، وخلال التحضير لحرب الخليج، برز سؤال عما إذا سيتم السعي لنيل موافقة الكونغرس ومجلس الأمن القومي لشنّ حرب على صدام حسين. جادل تشيني، الذي كان وزير الدفاع آنذاك، أن الحصول على أيٍّ من الموافقتين ليس ضرورياً، لكنه تماشى مع قرارات الرئيس المنافية لذلك. عندما كان الاتحاد السوفيتي ينهار في أواخر العام ١٩٩١، لم يرد ديك أن يرى تفكّك الاتحاد السوفيتي والإمبراطورية الروسية فحسب بل تفكك روسيا نفسها بحيث يستحيل عليها أن تشكل تهديداً لبقية العالم بعد ذلك.

كانت تربط بيننا دائماً علاقة ودية. عندما كنت مدير الاستخبارات المركزية بالوكالة في مطلع ١٩٨٧، التقيت تشيني طالباً منه النصح حول كيفية التعامل مع البيت الأبيض والكونغرس؛ وكان العضو الوحيد في الكونغرس الذي استشرته. وقد انسجمنا تماماً خلال إدارة بوش الأب، وتشاركنا القلق ـ وكان قلقنا مبرراً كما تبين لاحقاً ـ حول احتمالات نجاة غورباتشوف، وكنا متفقين على ضرورة الوصول إلى الإصلاحيين الآخرين، بمن فيهم بوريس يلتسين. بعد ذلك بمدة طويلة، ربما في ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٥، انضممنا أنا وبيكي إلى عائلة تشيني ضيوفاً على السفيرة الأميركية السابقة في المملكة المتحدة آن أرمسترونغ وزوجها، توبين، في مزرعتهما الضخمة والأثرية الواقعة جنوب تكساس، لصيد الطيور. لم نكن أنا وبيكي من هواة الصيد، لكننا ذهبنا مع المجموعة ورحنا نشاهد صيد العصافير والصيد عن بعد. اختلطنا جميعاً قبل الوجبات وأثناءها وبعدها وقضينا وقتاً ممتعاً. (دُعينا لاحقاً مع عائلة تشيني للمشاركة في رحلة صيد في نهاية أسبوع مشابه في مزرعة أرمسترونغ بعد نحو سنة. كنت ملتزماً إلقاء خطاب في لوس أنجلوس فكان علينا رفض الدعوة. وتعرض محامٍ من أوستن دُعي بدلاً منا لحادثة صيد متعلقة بنائب الرئيس).

في الوقت الذي انضممت فيه إلى الإدارة، كان قلق ديك يتزايد من الأعمال

غير المنجزة فيما يتعلق بإيران تحديداً، وكان متحمساً لمعالجتها لأن الرئيس المقبل، برأيه، قد لا يكون حازماً بما يكفي للقيام بهذا. كان مؤيداً قوياً لغزو العراق وفتح المجال أمام أشد الأصوات المدافعة عن الغزو من خارج الحكومة، بما في ذلك الجنرال المتقاعد جاك كين، خصوصاً عندما اعتقد أن آخرين في الحكومة (أنا ورايس ومولن وفالون بشكل أساسي) لم يكونوا متحمسين لذلك بما فيه الكفاية. لم يتردّد تشيني في دعم «تقنيات الاستجواب المُحسَّنة» أو أهمية معتقل غوانتانامو وقيمته المستمرتين. حول هذه الأمور وغيرها، كان يزداد انعزالاً ضمن المراتب العليا للإدارة، وهي حقيقة أقرّ بها بنوع من المزاح والطرافة. وقد وصل إلى مرحلة حيث صار يستهل ملاحظاته دائماً بعبارة «أعرف أنني سأُهزم في هذا النقاش» أو «أعلم أن أحداً لا يوافقني الرأي».

إن سلوك تشيني في الدوائر الداخلية للحكومة كان يدحض صورة «الشرير» التي أسهم في خلقها من خلال خطاباته ومواقفه العلنية. لم يسبق لي أن سمعته يصيح غاضباً؛ بل كان يعرض وجهة نظره بوضوح وهدوء. كان يطرح أسئلة عميقة على الخبراء ومحترفي الاستخبارات، وكان أقل هجوميةً في أسئلته من الرئيس. انطلاقاً مما سمعته من بعض الأشخاص في وزارة الدفاع، أعتقد أن نائب الرئيس دفع بعض موظفيه ليكونوا «أتباعه الأشرار» في العمل ما بين الوكالات بدلاً من أداء هذا الدور بنفسه. مجدداً، استنتجت ملاحظاتي في السنتين الأخيرتين عبر مسيرتي التي استمرت ثماني سنوات. لا أدري ببساطة إلى أي مدىً تغير سلوكه بعد أن أصبحت كوندي وزيرة للخارجية وهادلي مستشاراً للأمن القومي (كان هادلي قد عمل لدى ديك في وزارة الدفاع خلال إدارة بوش الأب)، ومرة أخرى بعد أن خلفتُ رامسفيلد (كانا مقربين بشكل استثنائي). ما كان واضحاً أن نائب الرئيس ظلّ ملتزماً إلى أقصى الحدود في الأمور المهمة، ورغم سلوكه الهادىء إلا أنه لم يكن مستعداً للتراجع عن أيّ من سياسات إدارة بوش المثيرة للجدل. لكن رغم توافقنا على عدد من مسائل الأمن القومي المهمة ـ في طليعتها العراق وأفغانستان ـ إلا أنني تصديت له عندما اعتقدت أنه يتجهّز للمخاطرة بالتزام عسكري جديد، تماماً كما سأفعل في إدارة أوباما.

كنت أعلم أنني وكوندي رايس سننسجم معاً (أصبحنا أنا وكوندي وهادلي

شركاء استشاريين). في عهد بوش الأب، عندما كنت نائب مستشار الأمن القومي، كانت كوندي خبيرة الشؤون السوفيتية في مجلس الأمن القومي، وكان كلانا حائزاً دكتوراه في الدراسات الروسية والسوفيتية (كانت لا تزال تستطيع التحدث بالروسية، بعكسي) وقد اتّفقنا تقريباً على كل ما يتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتي من ١٩٨٩ حتى ١٩٩١، عندما عادت إلى ستانفورد. وبالفعل، عندما كلّفني بوش الأب صيف العام ١٩٨٩ بتشكيل مجموعة صغيرة سرية للغاية للبدء بالتخطيط لانهيار الاتحاد السوفيتي، كلّفت كوندي بقيادة هذا المسعى.

تجيد كوندي فعلاً كل ما تقوم به تقريباً، وتشكل مصدر إزعاج للذين لا يملكون أي مواهب رياضية أو لغوية أو موسيقية، مثلي، لكننا طورنا معاً وبسرعة علاقة عمل متينة انعكست إيجاباً على الإدارة الخاصة بكلٍّ منا، كما سبق أن ذكرت. كنا نخرج معاً لتناول العشاء كل بضعة أشهر، وكان ذلك دائماً في مطعمها المفضل في مبنى ووترغيت. كنا متفقين كثيراً على معظم المسائل عملياً خلال إدارة بوش، وحول كوريا الشمالية، حيث كنت متشائماً أكثر بكثير منها أو من المفاوضين التابعين لها حيال أي محاولة لنزع الأسلحة النووية. لم أجد مانعاً من المحاولة، بعكس نائب الرئيس الذي كان يعارض أي محادثات.

كانت رايس صعبة المراس وقوية جداً، فهي سليطة اللسان وقلّما تتساهل مع من يتجاوزها. في إحدى المناسبات، خلال لقاء جمعني وإياها ونائب الرئيس وهادلي، علـّق ديك على ضرورة حماية قاعدة الجمهوريين في مجلس الشيوخ، فأطلقت كوندي نيرانها قائلةً: «ما هذا! ستة أعضاء مجلس الشيوخ؟» ومرة أخرى، عندما كانت القيادة العليا للحكومة مجتمعة في غرفة روزفلت في البيت الأبيض لمناقشة إغلاق معتقل غوانتانامو (كنا أنا وكوندي المدافعَين الوحيدَين تقريباً على الطاولة)، قال النائب العام مايك موكاسي إن علينا أن نترك الأمر كلّه يأخذ مجراه في المحاكم، فقالت كوندي من دون أي تردّد: «مايك، إنك تخسر كل مرة تذهب فيها إلى المحاكم». كانت مشكّكة أيضاً بالعناوين العريضة للاستجواب التي كانت لا تزال تسمح بالتعذيب بواسطة التعرية، بالإضافة إلى تقنيات أخرى رأت أنها موضع مساءلة.

أدلينا أنا وكوندي بشهادتينا معاً في عدد من المناسبات، كان الأسوأ بينها الماراثون الذي امتد أربع جلسات والذي كان علينا تحمّله مباشرةً عقب اتخاذ

الرئيس قراره بزيادة عدد القوات في العراق. كان عددٌ من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب وقحين وفظين وأغبياء خلال العملية، ما جعل أعضاء لجان القوات المسلحة يبدون وكأنهم خبيرون بشؤون الدولة. كنت ساخطاً بسبب فظاظة أعضاء لجنة الشؤون الخارجية ولهجتهم العدائية بحيث أنني لم أعد قادراً على المتابعة قبيل انتهاء الجلسة بحوالى نصف ساعة، وقد أوضحت لهم أنني انتهيت من محاولة الإجابة عن أسئلتهم، لكن كوندي استمرت، وانحنت إلى الأمام في مقعدها وانقضت عليهم بشدة ومنطق (من الواضح أنها كانت تمتلك خبرة أكبر في التعامل مع هذا الحشد). لكن المنطق لا ينفع كثيراً بالطبع مع منتقدين ينبحون على القمر.

كانت كوندي شرسة للغاية في الدفاع عن صلاحيات وزارة الخارجية وامتيازاتها، وكانت تنتصب واقفةً بسرعة عند أي تلميح بأن الخارجية لم تضع كل ثقلها في حربي العراق وأفغانستان. تلقيت أكثر من مرة توبيخاً قاسياً لأن جنرالاً أو أدميرالاً اشتكى علناً من نقص في دعم المدنيين لمساعي الحرب. كان الشعور الذي لمسته من قادتنا العسكريين في العراق وأفغانستان أن الخبراء المدنيين قد أحدثوا فرقاً حقيقياً؛ وكان عددهم ضئيلاً جداً. حين باشرت مهامي وصلتني مذكرة من وزارة الخارجية تطلب ضباطاً عسكريين لملء ما يُفترض أن يكون مناصب مدنية في العراق. ونظراً لما كان يُطلب من جماعتنا القيام به هناك، لم أكن مسروراً وقلت ذلك علناً. مع ذلك، لم ندع، أنا وهي، تلك المشاحنات تؤثر في تعاوننا. ولحسن حظي أن كانت بجانبي امرأتان عظيمتان - كوندي وهيلاري كلينتون - تشغلان منصب وزير الخارجية خلال حقبتي كوزير للدفاع. ففي المسائل المثيرة للجدل خلال إدارتي بوش وأوباما، عملت جاهداً أن تكون كوندي وهيلاري بجانبي، والعكس صحيح.

بدأنا أنا وستيف هادلي العمل معاً أول مرة ضمن موظفي مجلس الأمن القومي عام ١٩٧٤. كان هادلي يعمل بكد كبير، وأعتقد أنه أدار تنظيم العلاقة بين الوكالات بحيث خدمت الرئيس بشكل جيد واعتبرها بقيتنا عادلة ومنصفة. كان وفياً جداً لبوش الابن، وعلى طريقة المحامي اللامع كان دقيقاً جداً حيال كل التفاصيل. عندما انضممت إلى الحكومة، في أواخر العام ٢٠٠٦، اعتقدت أن ستيف مرهق ومنهك القوى، لكنه استمر في العمل معتمداً على الشاي الأخضر. بصفتي وزيراً، كنت أكنّ له احتراماً كبيراً، رغم أنه هو من كان يعقّد كل تلك الاجتماعات اللعينة.

كان العضو البارز الآخر في فريق الأمن القومي وأكثر من سأعمل معه عن كثب هو رئيس هيئة الأركان المشتركة. وكما ذكرت، فقد عملت مع بيس تسعة أشهر ونصف الشهر ومع مايك مولن ثلاث سنوات وتسعة أشهر. كانت لهما خلفيتان مختلفتان جداً (الأول كان من مشاة البحرية، والثاني بحاراً) وشخصيتان مختلفتان جداً. كان كلاهما من الروم الكاثوليك المتدينين، ويتمتعان بنزاهة وشرف لا مثيل لهما، وكلاهما يملك حس الفكاهة. كانت آراؤهما بخصوص المثليين في القوات المسلحة متعارضة تماماً: كان بيس ضد ذلك بعناد، ومولن أصبح مدافعاً تاريخياً عنهم. كان كلاهما مستشاراً رائعاً بالنسبة إليّ وإلى الرؤساء الذين قدّما خدماتهما لهم.

حصلت على مولن ليخلف بيس عندما أخبرني بيت تشياريللي، مستشاري العسكري الجديد، أنه أجرى اتصالاً ودياً مع مولن وسأله عن أكثر أمر يقلقه بخصوص قواتنا، فأجاب بصفته رئيس العمليات البحرية: «وضع القوات البرية». كانت معرفتي بمولن أقوى لقضائنا وقتاً أطول معاً، كما جمعت بيننا خلوات أكثر. وبالرغم من العقبات التي واجهتها علاقتنا، لا يمكنني أن أتخيل رئيس أركان أقوى وأفضل أو شريكاً أروع.

تبنّى مايك في بداية ولايته مسائل عدة كنت متفقاً معه بشأنها، لكن لإصراري على تجنب المشكلات التي أنا بغنىً عنها رأيت أنه سيستهلك رأسماله السياسي ويخسر في النهاية. أعتقد أن مايك شعر أن دور رئيس الأركان قد تراجع خلال بضع سنوات، وكان مصمماً على تقويته وجعل رئيس الأركان قائداً عسكرياً رفيعاً له ظهور علني أبرز، وقد التزم في الحال أجندة علنية مزدحمة من الخطابات والبرامج التلفزيونية وبرامج أخرى، وأصبح بعض موظفي مكتبي وبعض من هم في البيت الأبيض في حالة اضطراب جراء هذا وأوصوني أن ألجمه. وفي حين كان برنامجه العلني يرهقني في بعض الأحيان، لكنني كنت أثق به وأشعر أن ثمة شراكة قوية تجمعنا، وقررت ألا أعقّد المسألة. اعترض مايك بقوة على دور جاك كين الاستشاري في العراق، تحديداً أمام بتريوس، وأرسل وراء كين ليبلغه أن لم يعد بإمكانه الذهاب إلى العراق. اشتكى كين إلى نائب الرئيس، فاتصل بي تشيني هاتفياً على الفور وسألني لماذا يُسمَح لكل منتقدي الإدارة أن يذهبوا إلى العراق ويُمنع واحد من المدافعين الأساسيين عنها.

في النهاية تركت المسألة لبتريوس: إذا كان يمكنه الاستعانة بكين وكانت زياراته مفيدة، فيمكن للأخير حينها أن يتابع. كان مايك يعارض أن يؤدي ضباط الجيش المتقاعدين دوراً فاعلاً في السياسة وكان ينتقد ذلك بشدة علناً. كما أنه أراد أن يلغي استخدام مصطلح «الحرب العالمية على الإرهاب» من قِبل الجيش في بداية ولايته، ربما ليؤكد استقلاليته عن البيت الأبيض. ومرة أخرى لم أعترض فعلاً، لكنني كنت أعلم أن ذلك سيثير السخط في الإدارة ويخلق توتراً نحن بغنىً عنه. بخلاف ما قيل، خلال أربع سنوات تقريباً، كانت المسائل أو القرارات التي اختلفنا حولها قليلة.

كان لدى مايك كثير من مكامن القوة. فقد قدم لي نصيحة قيمة بخصوص التعيينات العسكرية وتلك العلاقات الشخصية بين كبار الضباط البالغة الأهمية. كان يدعم المساءل بشكل قوي، خصوصاً بعد إخفاق ما، وبالتالي كان حليفاً مهماً عندما كان من الضروري طرد كبار الضباط أو تغييرهم. كان أحد أعظم مكامن القوة لديه هو قدرته على جمع أركان الخدمة معاً في جبهة موحدة عندما كان علينا التعامل مع مسائل شائكة مثل الموازنة، وبالتالي تجنب النزاعات الداخلية بين الوحدات في الغالب. كما كان يحرص على منحهم الفرصة لعرض آرائهم عليَّ مباشرةً، وعلى الرئيس نفسه عندما تدعو الحاجة. كان يملك موهبة تعزيز الوحدة، وأعتقد أن هذا قدم خدمةً كبيرة للجيش والرئيسين والبلد ولي.

ربما كانت تلك المرة الأولى التي يسكن فيها رئيس الأركان ووزير الدفاع أحدهما بجوار الآخر. ولأني كنت متأكداً من بقائي في واشنطن مدة عامين فقط، فقد استأجرت منزلاً بمبلغ كبير من المال في مجمع البحرية بجوار المكان الذي يسكنه مولن بصفته قائد العمليات البحرية، وقد بقي هناك حين أصبح رئيساً للأركان، على الرغم من أن ثمة منزلاً كبيراً جداً في فورت ماير، فرجينيا، بمحاذاة نهر بوتوماك في واشنطن العاصمة، مخصَّص قانوناً لرئيس الأركان فقط. بالمحصّلة، كنا أنا ومايك نتمشى معظم الأحيان في عطلة نهاية الأسبوع واحدنا إلى شرفة الآخر لمناقشة مسألة حساسة أو أزمة ما أو جدول أعمالنا. لا بد أنه كان مشهداً غريباً لمن يعملون في المجمع خلال عطلة نهاية الأسبوع أن يروا رئيس هيئة الأركان المشتركة مُرتدياً قميصاً قطنياً وبنطالاً قصيراً وصندلاً وهو جالس على الشرفة يتحدث إلى وزير الدفاع الذي يرتدي بنطال جينز وقميصاً رياضياً ويدخن سيجاراً.

كانت هناك مشكلة صغيرة وهي أن مايك، بصفته رئيساً للأركان، كان يعمل ضباط صف كثر في منزله في الطبخ والتنظيف وهلم جرّا. أما أنا، وبالرغم من كوني وزير الدفاع ورئيسه، فقد كنت مدنياً، وبالتاليَ لا يحق لي تلقي المساعدات المنزلية مثل كبار الجنرالات والأدميرالات، وقد تناولنا الموقف بكثير من المزاح فيما بيننا. كنت أرى مايك يخرج في عطلة نهاية الأسبوع، في حين أنني، كما أخبرت موظفي مكتبي، «كنت أبقى هناك خارجاً لريّ أزهاري اللعينة». وفي إحدى الليالي كانت هناك عاصفة هوجاء وأمطار غزيرة، فسقط فرع شجرة كبير في حديقتي، وبقي هناك بضعة أيام، فأخبرت أحد ضباطي الأمنيين: «بعد حلول الظلام، ارمِ هذا الشيء في حديقة مولن وسترى أنه سيختفي في غضون ساعة». وبالطبع، هذَا ما حدث. في احتفال وداعي ألمح مايك إلى أنني كنت أنفخ أوراق الشجر إلى حديقته، لكن هذا غير صحيح، وذلك لأنني ببساطة لم أكن أملك منفاخاً لأوراق الشجر.

أما ضابط الجيش الرفيع الآخر الذي كان أكثر من عملت معه عن قرب فهو الجنرال في البحرية جيمس («هوس») كارترايت. فخلال الأشهر الأولى لي في العمل كنت مندهشاً إلى حد بعيد بـ«هوس»، رئيس القيادة الاستراتيجية في ذلك الحين (المسؤول عن القوات الأميركية النووية وعن الحرب الإلكترونية في ذلك الوقت). عندما قرر الرئيس تعيين مايك رئيساً للأركان، وقع اختياري على هوس ليكون نائباً له، فقد كان يملك خبرة تقنية استثنائية وقدرة نادرة على شرح المسائل العالية التقنية بطريقة واضحة ومباشرة للشخص غير المتخصص. كان رأيي قد رسا على هوس قبل استشارة مايك، الذي كانت لديه تحفظات حوله. أخبرته أنني قد حسمت قراري وطلبت منه العمل على إنجاح ذلك. على مدى أربع سنوات كان كلاهما فائق المهنية، وقد نجحت العلاقة بينهما بشكل أو بآخر، بالرغم من أنهما لم ينسجما كثيراً في البداية بل كانت علاقتهما تتدهور. وقد أولى كلٌّ من بوش الابن والرئيس أوباما هوس اهتماماً كبيراً. كان هوس يمثل القادة في الاجتماعات على مستوى «نوّابهم» في البيت الأبيض، وكان مضطراً لقضاء وقت مطول جداً هناك كل يوم إلى جانب وكيل وزارة الدفاع للشؤون الاستراتيجية، الذي كان يمثلني. كانت هذه المجموعة، التي أنشأناها أنا وبرينت سكوكروفت عام ١٩٨٩ وترأّستُها بصفتي نائب مستشار الأمن القومي في عهد بوش الأب، تناقش الخيارات الاستراتيجية

تحضيراً لاجتماعات رؤسائهم التي تلعب دوراً أساسياً في إدارة الأزمات. كان أداء كارترايت استثنائياً في ذلك المنتدى، بالإضافة إلى مهامه الأخرى كثاني أعلى ضابط أميركي رتبة، ومنها المشتريات ومسائل الموازنة وغيرها من الأمور الإدارية الحساسة. كان أسلوبه مختلفاً كلياً عن أسلوب مايك، كما أن حملِ هيئة الأركان المشتركة على الانفتاح والعمل يداً بيد مع نظرائها المدنيين في الوزارة كان يشكل تحدياً مستمراً (وهو شيء أظن أنه لم يكن ظاهرة جديدة في وزارة الدفاع). أثناء سفر مايك، كان هوس يرافقني إلى الاجتماعات في البيت الأبيض كلّها، بما فيها اجتماعاتي الخاصة مع الرئيس. كان فطِناً جداً ويتمتع بكثير من حس المنطق وحس الفكاهة. لقد احترمته واحترمت مساهمته طوال مدة عملنا معاً، بالرغم من اختلافاتنا في ولاية الرئيس أوباما.

كيف أصبحت «وزير الجنود»

بصفتي رئيس جامعة تكساس A&M، كنت قد كرَّستُ كثيراً من الوقت والجهد للاهتمام بمشاغل الطلبة. غالباً ما كانوا يرسلون شكاواهم لي عبر البريد الإلكتروني، وكلما كانت شكواهم محقة، وهكذا كانت غالباً، كنت أحرص على استجابة الجامعة لمطالبهم. كما كنت أدعو دائماً رئيس هيئة الطلاب للمشاركة في اجتماعات الموظفين التنفيذيين، وقد شاركت في مناسبات طلابية لا تُعد ولا تُحصى. في كثير من الجامعات الكبرى، الرئيس هو مجرد لقب بالنسبة إلى الطلاب؛ ولهذا أردت أن يروني محامياً عنهم في تلك المؤسسة الهائلة، وقد نجحت في تأسيس ذلك النوع من العلاقة والسمعة. وكما ذكرت سابقاً، فقد تجمع نحو عشرة آلاف طالب لوداعي في يومي الأخير هناك.

أردت إقامة علاقة من هذا القبيل مع جنودنا. في جامعة تكساس A&M، كنت أجول في الحرم الجامعي طوال الوقت وأرى شباناً تراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين يرتدون قمصاناً قطنية وسراويل قصيرة وعلى ظهورهم حقائب. وأصبحت الآن فجأةً في العراق وأفغانستان وأرى رجالاً ونساءً في السن نفسها بكامل عتادهم ودروعهم ويحملون بندقيات ويعيشون في ظروف مزرية. كان لهذا الاختلاف بين المشهدين تأثير كبير بي. ولأني كنت رئيساً للجامعة فقد كانت

مسألة انتقالي إلى وزارة الدفاع صعبة من الناحية العاطفية، وستستمر في التأثير بي طوال فترة وجودي في العمل، خصوصاً وأن مجموعة من الشبان قد تخلّوا عن أحلامهم وقدموا التضحيات وهم يخاطرون بحياتهم لحماية أحلام مجموعة أخرى في سنّهم، وخدمتنا جميعاً في الوقت عينه.

كان تأسيس علاقة شخصية مع مليوني جندي يتطلب الابتكار. عندما اقترحت تخصيص حساب بريد إلكتروني لكلّ جندي لكي يتاح له التواصل معي مباشرةً، كما كان يفعل الطلبة في جامعة تكساس A&M، رمقني روبرت رينجل بنظرة كأنه يسألني إنْ كنت قد فقدت صوابي. مليونا بريد إلكتروني! وانتهى الأمر عند هذا الحد.

لم تكن هناك طرق مختصرة لما كنت أرغب في تحقيقه. فالشبان يشككون بطبيعتهم، بل يسخرون، بخطابات المسنّين ومن هم في السلطة، لأنها لا تتوافق عادةً مع قناعاتهم. وكانت السخرية مضاعفة في الجيش. كانت الطريقة الوحيدة التي يمكنني التأثير بها في الجنود وتغيير لامبالاتهم حول هوية وزير الدفاع هي من خلال الإظهار لهم مدى اكتراثي لأمرهم.

للمصادفة، كانت هناك قرارات كثيرة كان من الضروري اتخاذها أيضاً لمساعدة القوات على النجاح في حملاتنا العسكرية. إن فرضيتنا الخاطئة والمتعنتة منذ البداية، القائلة إن حرب العراق ستكون قصيرة، سببت الكثير من المشكلات على الأرض وللقوات. وفيما امتدت الشهور لتصبح سنوات، تشبث أصحاب المراكز العليا بفرضيتهم الأصلية وبدوا غير راغبين في استثمار مزيد من الأموال الضرورية لتزويد الجنود بكل ما يحتاجون إليه لحمايتهم ونجاح مهمتهم، وإعادتهم إلى الوطن سالمين معافين، وتقديم أفضل رعاية ممكنة لهم إذا أصيبوا بجروح. فمن يريد أن ينفق الأموال الطائلة على تجهيز جنود اليوم، الذين سيصبحون فائضين عن الحاجة بعد حرب العراق؟ لذا، وعلى مدى سنوات في العراق، كان جنودنا يتنقلون بعربات خفيفة مثل عربات الهامفي (النسخة العصرية لسيارة الجيب)، لدرجة أنها، بالرغم من كونها مصفحة، كانت عرضة لأسلحة مثل العبوات الناسفة والآر بي جي والعبوات الخارقة. فهذه العربات يمكن نسفها بسهولة لتصبح محرقة لجنودنا. وفي حين كانت تـنفق الأموال على الطائرات الموجهة عن بعد (من دون طيار)، لم تكن ثمة برامج طارئة لزيادة عددها أو تنويع قدرات الاستخبارات والمسح والاستطلاع للقادة. وهنا

في الوطن، حيث كانت جودة الرعاية الصحية العسكرية هي الأفضل في العالم من دون منازع، كانت العيادات الخارجية وعلاج ما بعد المستشفى للجرحى وأسرهم فضيحة وشيكة الوقوع. لم يكترث سوى عدد ضئيل جداً من المسؤولين عن قرارات التدريب والتجهيز والانتشار لمصالح الجنود كأفراد. كانت هذه الأشياء هماً أساسياً بالنسبة إليّ طيلة مدة ولايتي.

في الأشهر الأولى لي كوزير، أوليت تلك المسائل اهتماماً خاصاً. وكما سبق أن ذكرت، فقد أوصيت بزيادة عدد القوات البرية والبحرية خمسة وستين ألفاً وسبعة وعشرين ألفاً تباعاً. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وافقت على زيادة إضافية مؤقتة للقوات بمقدار اثنين وعشرين ألف جندي. ثم وقّعت في ١٩ كانون الثاني/يناير على توجيهات بأن ينتشر الحرس الوطني بعد ذلك على شكل وحدات (بدلاً من أفراد يتم تشكيلهم لملء الشواغر في وحدات من ولايات أخرى) على ألا تتجاوز مدة الانتشار السنة. كانت حماية المدة المقرّرة تحدياً، وفي كل مرة أرادت هيئة الأركان أن تتجاوزها كنت أعيدها إلى نقطة الصفر مرة أخرى. كنت أكرر قولي: «لقد وعدتهم أنهم لن يذهبوا لأكثر من سنة. كيف أتوقع منهم أن يصدّقوني بعد الآن إذا نكثت بوعدي هذا لهم؟» وبما يخص نشر القوات ضمن وحدات كنت أجادل بأنني لو كنت خبير تفكيك قنابل لكنت رغبت في الذهاب إلى الحرب مع الفريق الذي تدربت معه وخبرته ووثقت به، وليس مع مجموعة من الغرباء الذين التقيتهم للتو.

في مناسبات قليلة أرغمني الواقع المرير على الإخلال بالتزامي مهلة السنة للمناوبة، لكن فقط في ظل ظروف استثنائية. وعلى قدر ما كان قرار تمديد المناوبات في العراق وأفغانستان إلى خمسة عشر شهراً صعباً، كان عزائي الوحيد هو أن هؤلاء الجنود قد ضمنوا، على الأقل، قضاء سنة في الوطن وأصبحت لديهم قدرة على التنبّؤ بتوقيت مغادرتهم. أردت إنهاء العمل بتقليد تمديد مدة الخدمة، وهو تقليد في الجيش يقضي بتمديد خدمة الجنود بشكل قسري. كانت الغالبية العظمى ممن مُدّدت خدمتهم ضباط صف، وكانت خدمتهم الإضافية تُعدُّ أساسية لتماسك الوحدة. كان تمديد الخدمة يُطبق منذ بعض الوقت، لكن الأعداد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً نتيجة زيادة عدد القوات في العراق، وخلال ولايتي وصلت إلى أعلى مستوياتها مع أربعة عشر ألف جندي. اعتبرت هذا التقليد موازياً للعبودية وزعزعة الإيمان بالنسبة إلى

الذين يطالهم، وعقدت العزم على إلغائه. قبل بضعة أشهر من تقاعدي، لم يبقَ أي جندي خاضعاً لتمديد الخدمة.

كما ذكرت سابقاً، لقد تعلمت كثيراً من الجنود الشبان الذين حرصت على قضاء الوقت معهم. أسهمت الأحاديث التي أجريتها مع ضباط صف مسؤولين عن الصيانة على متن السفن أو في قواعد سلاح الجو، وما سمعته عن نقص في اليد العاملة «لإنجاز العمل بالشكل الصحيح»، في أداء دور كبير بقراري عدم القيام بأي تخفيضات إضافية في كلٍّ من سلاح الجو وموظفي البحرية. خلال زيارتي قاعدة كريتش الجوية في نيفادا، حيث يتم التحكّم في كثير من طائراتنا التي تعمل من دون طيار في الخارج، علمت أن أفراد الطواقم يمضون أكثر من ساعة على الطريق من أو إلى منازلهم في قاعدة نيليس الجوية في كريتش، وأن الخدمات ـ أماكن لتناول الطعام وممارسة الرياضة ـ شبه معدومة. وقد لاقت تلك المشكلات حلولاً. وفي مخيم بندلتون، لاحظت أن مشاة البحرية يتدربون في مجسم لبلدة عراقية قبل انتشارهم، وعرفت أن القادة قد أجروا كل تدريباتهم على كيفية استخدام الطائرات من دون طيار عن طريق محاكاة الواقع لأنها لم تتوفر لهم في الواقع. وقد قمنا بتصحيح ذلك إلى حد بعيد، بالرغم من استهلاكه وقتاً طويلاً.

حاولت التقاء عائلات الجنود وزوجاتهم كلما سنحت الفرصة لذلك، وكانت معظم تلك اللقاءات مرهقة عاطفياً. زرت فورت كامبل، كنتاكي، بعد بضعة أسابيع من تعييني وزيراً. كان هناك جنود من الوحدة إيربورن ١٠١ يتهيَّأون للانتشار، وقد التقيت زوجات بعضهم، اللاتي أظهرت دموعهن أنهن مررن بهذه المعاناة من قبل ويشعرن بالضغط النفسي جراء الانتشارات المتكررة. كانت بعض الزوجات يافعات جداً وفي سن المراهقة، ولبعضهن طفل أو طفلان. كانت معظم النسوة خائفات ومثقلات بالمشكلات التي أضافت هماً إلى هم، مثل الرعاية الصحية المهمشة في المخفر، أو انتظار المواعيد فترات طويلة، أو الحاجة إلى القيادة مسافة ستين ميلاً للحصول على معاينة من أخصائي طب الأطفال.

لطالما كانت أعظم كلمات الثناء أهميةً ـ حتى تاريخ مغادرة منصبي كوزير ـ هي تلك التي وردت على لسان الجنود وعائلاتهم.

كان الجزء الأصعب من عملي كوزير هو زيارة الجرحى في المستشفيات، وهو

ما كنت أفعله دائماً، وكان يزداد صعوبةً مع الوقت. في البداية لم أكن واثقاً بقدرتي على التحمل. كان الناس يطلبون مني ألا أقلق ويؤكدون لي «إنهم سيرفعون من معنوياتك» لما يتمتعون به من شجاعة وعزيمة ومرونة. لكنني كنت أفكر، بخاصة مع مرور الوقت، «أنهم كذلك فعلاً، لكن هناك فارقاً وحيداً بينكم ـ أعضاء الكونغرس أو ضباط الجيش أو أياً يكن ـ وبيني، وهو أنني أنا من يرسلهم إلى الخطر». كنت أعتصر ألماً عند رؤيتي شباناً رياضيين وقد فقدوا أحد أطرافهم، وعانوا جراحاً جراء الإصابة بالرصاص، وعاشوا شتى أنواع الصدمات جسداً وعقلاً من جراح ظاهرة وغير ظاهرة على حدٍّ سواء. كان بعضهم في غيبوبة أو فاقداً الوعي، وكانت عائلات كثير منهم هناك، وتضم دائماً زوجة يافعة وأطفالاً صغاراً، وهي عائلات تغيّرت حياتها إلى الأبد. اقتربت من غرفة أحد الجنود فظهر طبيب لينصحني ألا أدخل الغرفة لأن الشاب مصاب بجرح مفتوح وكبير في رجله ويرفض أن يغطيها حين أزوره، فتحليت بالقوة ودخلت الغرفة، فلم أجده مكابراً ولا مثيراً للشفقة. وزرت جندياً شاباً في ولتر ريد كان أول أبتر لأربعة أعضاء، بعد أن فقد كلتا قدميه من فوق مستوى الركبة وكِلا ذراعيه من تحت المرفق. قال إنه يريد فقط أن يقود سيارة من جديد. وقال لي والده: «لقد مررنا بأدنى درجات اليأس وأعلى مستويات الأمل»، وطلب مني أن أحرص على أن يحصل ابنه على أكثر الأطراف الاصطناعية تقدماً، ووعدته أنه سيحصل على ذلك. التقيت جندياً من جامعة تكساس A&M كان قد أصيب في حنجرته، فحشرج قائلاً لي إنه تمكن من اختيار الموسيقى التي يريدها في غرفة العمليات أثناء جراحته، وجعلهم يشغّلون «نشيد الحرب» مراراً وتكراراً، فمازحته قائلاً إنه كان عليه التأكد من أن طبيبه الجراح لم يكن من جامعة تكساس A&M لونغهورن المنافسة.

في أيار/مايو، قمت بأول زيارة إلى مركز بروك للطبابة العسكرية في سان أنطونيو، حيث تقع أفضل منشأة لعلاج الحروق. كان يفترض بي زيارة مركز البواسل، وهي منشأة جديدة لإعادة تأهيل من فقدوا أطرافهم، وقد تم تمويلها من تبرعات خاصة، بالإضافة إلى مركز معالجة الحروق. أخبرت بيت تشياريللي أنني لست واثقاً أنني أملك الشجاعة الكافية لزيارة قسم الحروق. لزم الصمت، فسألته: «هل يعلم الفتيان في قسم الحروق أنني قادم؟» فقال: نعم، فأغلقت عيني وقلت له: «حسناً، عليّ أن أقوم بذلك إذاً».

دخلت قسم الحروق في مركز إعادة التأهيل، وإذا بالملازم الأول في البحرية دان موران واقفاً أمامي، وكان يرتدي قميص فيلق طلاب ضباط جامعة تكساس A&M ويحمل صورة تخرجه وأنا أقوم بتسليمه شهادة تخرجه. كانت زوجته وطفله البالغ أربعة أسابيع من العمر معه في الغرفة أيضاً. طلب إليّ أن أوقّع له على صورة التخرج ثم سألني إن كان بإمكاني أن أقدم إليه ميدالية التميّز في البحرية مع الحرف «ب» إشارةً إلى البسالة في وقت ما في جامعة تكساس A&M، فأجبت: بكل تأكيد (في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر قلدنا أنا وبوش الأب دان ميداليته في استراحة ما بين الشوطين خلال مباراة كرة قدم في الجامعة، بوجود خمسة وثمانين مشاهداً يهتفون بأعلى حناجرهم لهذا البطل الشاب. ليت كان بالإمكان تقديم أوسمة إلى كل الجرحى وقدامى المحاربين).

كان قسم الحروق ممتلئاً تقريباً. كان ثمة جندي شاب يقبع هناك منذ نحو عامين ويعاني من جروح مرعبة؛ فتصافحنا بقبضتينا لأن أصابعه كانت مبتورة. بعد صراع طويل وبطولي وافته المنية بعد بضعة أشهر. وقمت بزيارة رقيب في غرفة منعزلة، وكان قد أصيب بحروق بالغة وفقد أطرافه وكان في حالة غيبوبة. كان هناك آخرون يستطيعون السير ويتمتعون بكامل وعيهم، ممن خضعوا لعشرات العمليات الجراحية في الأشهر والسنوات التي تلت.

ليست هناك كلمات يمكن أن تصف شجاعتهم. لأن مستشفى بروك ليس في واشنطن أو على الساحل، لم يكن يأتي للزيارة أشخاص مرموقون كثر من أي مجال من مجالات الحياة، وكان المرضى يحكون عن ندرة زيارات المسؤولين لهم. عقب زيارتي، أخبر أحد رقباء الجيش الصحافة أن «يزورهم أحدٌ ما شخصياً» يعني لهم الكثير، وأضاف: «لست بحاجة إلى المزيد من الميداليات أو النقود، بل أحتاج إلى من يعبر عن الامتنان فقط».

ما كنتُ لأسامح نفسي على الإطلاق لو أنني وقعت في حبائل تردّدي ولم أزُر قسم الحروق. وقد ذهبت للزيارة بعدها في عدة مناسبات. تعجز الكلمات عن وصف مدى تعاطف العاملين والتزامهم ومهارتهم في بروك ـ وفي كل مستشفياتنا العسكرية ـ في الاعتناء بأبنائنا وبناتنا.

ثم زرت بعد ذلك مباشرةً المستشفى العسكري الأميركي في لندشتول، ألمانيا، حيث يُعالج كل جرحى العراق وأفغانستان تقريباً قبل عودتهم إلى الولايات المتحدة.

قيل لي إنني وزير الدفاع الوحيد الذي يزور ذلك المستشفى منذ بداية حربَي العراق وأفغانستان. وقد منحتُ هناك، للمرة الأولى، ستة من أوسمة القلب الأرجواني، أحدها إلى جندي شاب كان فاقد الوعي، وكانت أول تجربة لي مع والدة تبكي بين ذراعيَّ. وكان في المرة الثانية التي رأيته فيها، بعد بضعة أشهر، جالساً على كرسي ويتناول الغداء خلال مناسبة في البنتاغون للمحاربين الجرحى، فقال لي بنوع من اللامبالاة: «أراهن أنك لا تذكرني!».

شعرت بمسؤولية شخصية حيال أولئك الفتيان القابعين في المستشفيات، وكانت عبئاً يثقل كاهلي أكثر فأكثر. ومع ذلك لم يكن الأمل مقطوعاً في المستشفيات، لا بالنسبة إلى من قتِلوا، ولا إلى عائلاتهم.

كانت تصلني كل صباح، قبل أي شيء، بلاغات خطية عن رجالنا ونسائنا في الخدمة الذين قتلوا أو جُرِحوا في المعارك خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة. لم تكن هناك أسماء، بل وصف لما حدث والأعداد الحقيقية فحسب. بعد تسلمي مكتبي مباشرةً شرعت بتوقيع رسائل التعزية إلى ذوي الذين يُقتلون في المعارك أو زوجاتهم أو أبنائهم. لم يمضِ وقتٌ طويل حتى أصبح التوقيع غير كافٍ، فبدأت في المساء أكتب ملاحظات خطية في أسفل كل رسالة. وفيما زاد عدد القوات في العراق، وجدت أنني سرعان ما صرت أوقّع ما يزيد عن مئة رسالة في الشهر. بعد فترة حتى الملاحظات أصبحت غير كافية بالنسبة إليّ. كنت مصمماً على عدم السماح بأن يصبح هؤلاء الرجال والنساء مجرد أرقام بالنسبة إليّ، لذا كنت أطلب صورة لكل واحد منهم، والتقارير الإخبارية في مسقط رأسهم عن حياة أبطالهم المحليين وموتهم. كنت أنظر إلى صورهم وأقرأ إفادات العائلة والأصدقاء والمدربين والمعلمين حول مدى عشقهم للمرح، وتعلّقهم بصيد الأسماك والطيور، وتميُّزهم في الرياضة، واستعدادهم لمساعدة الآخرين، أو كنت أعرف كيف كانوا هائمين على وجوههم حتى انضموا إلى الجيش، حيث وجدوا هدف حياتهم وغايتها. لذا كنت كل مساء، وعلى مدى أربعة أعوام ونصف العام، أكتب رسائل التعزية وأقرأ عن هؤلاء النساء والرجال اليافعين بمعظمهم، وأذرف الدمع.

كان ذلك يحدث سراً، لكن بعد بضعة أشهر فقط على تولي منصب الوزير بدأت مشاعري حيال تضحيات أولئك الرجال والنساء العسكريين المتميزين تفضحني في

العلن بعض الأحيان. كانت المرة الأولى أثناء خطاب في مأدبة غداء أقامتها رابطة سلاح البحرية في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٧. كنت أبلي حسناً حتى اقتربت من نهاية الخطاب، عندما بدأت بالحديث عن قائد إحدى سرايا البحرية، النقيب دوغلاس زامبيك، وما قام به في حرب الفلوجة الأولى (العراق) في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. قال إن رجاله «قاتلوا مثل الأسُود»، وقد أُطلق عليه لاحقاً لقب «أسد الفلوجة». تحدثت عن تطوعه للعودة إلى العراق في مطلع ٢٠٠٧، لكنه «هذه المرة، لن يعود إلى بلده أو زوجته، باميلا، وابنته البالغة من العمر سنة واحدة». بدأت أشعر بالارتباك في تلك اللحظة، على الرغم من أنني كنت أستطيع القول إن أكثر من ألف شخص - بمن فيهم كثير من مجندي مشاة البحرية - قد حضروا جنازته في أرلنغتون، حيث ذكر ضابط لمراسل صحافي: «على رجالك أن يتبعوا أوامرك؛ لكنهم غير مجبرين على الذهاب إلى جنازتك». لم أعد قادراً على المتابعة ببساطة. وذكرت التقارير الصحافية أنْ كان جلياً أنني أمرُّ بحالة صراع ومعاناة، وكنت كذلك بالفعل، لكنني استجمعت قواي في النهاية وختمت بهذه العبارات: «أكتب كل مساء رسائل إلى عائلات الشبان الأميركيين أمثال دوغ زامبيك. بالنسبة إليكم وإليّ، إنهم ليسوا مجرد أسماء وردت في تقرير صحافي، أو أعداد يتم تحديثها على صفحة إلكترونية. إنهم أبناء بلدنا وبناته».

كان ذلك هو وجه الحرب الحقيقي. لم يسبق لي أن تحدثت إلى أحد عن الضريبة العاطفية التي أدفعها جراء زيارة الخطوط الأمامية والمستشفيات والمقابر، وإرسال الفتيان إلى المخاطرَ والمتاعب، وهو عبء ما انفك يثقل عليّ طوال أربع سنوات ونصف السنة. كنت أقوم بواجبي، وأبذل كل ما باستطاعتي لكي ننتصر في العراق وأفغانستان، لكنني كنت أعرف الكلفة الحقيقية، وقد غيّرتني تلك المعرفة.

ولتر ريد

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» في ١٨ و١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مقالاً من جزءين للصحافيتين دانا بريست وآن هال حول الكابوس الإداري والظروف المعيشية المزرية التي يعيشها المحاربون الجرحى في مركز ولتر رِيد الطبي العسكري في واشنطن العاصمة. قدم التقرير وثائق عن المتاهة البيروقراطية التي يواجهها الجنود

الذي كانوا في مرحلة التعافي، أو يطلبون علاجاً إضافياً أو يحسمون قرارهم إن كان بمقدورهم البقاء في الجيش بالرغم من إصاباتهم. وصفت الصحافيتان بإسهاب المبنى ١٨، الذي كان يؤوي عدداً من الجنود المتعافين، أنه ممتلئ بالعفن والقذارة وتسرب المياه والسجاد المتسخ والقوارض والصراصير وأنه مُهمَل بشكل عام. كان من الواضح أن ليس هناك ما يكفي من المساعدين لإعانة المرضى الخارجيين، وأن ثمة خللاً في مساعدة المرضى الخارجيين وعائلاتهم وتوجيههم داخل مبنى المستشفى الضخم أو المعاملات الورقية الضخمة والمربكة. أصابتني الظروف التي وصفتها المقالة بالذهول، وأعلنت خلال اجتماعي الصباحي بالموظفين في ٢٠ شباط/فبراير أننا نواجه مشكلةً كبيرة، ألا وهي الإخفاق في تقديم الرعاية اللازمة لمحاربينا الجرحى وعائلاتهم. كان يجب معالجة المشكلة فوراً.

خلال اليومين التاليين، علمت ما يكفي للتأكد من صحة معظم ما ورد في «واشنطن بوست» ولتحضير كيفية الرد على ذلك. في ٢٣ شباط/فبراير، التقيت الرئيس في التاسعة صباحاً لأؤكد له مدى جدية الظروف في ولتر ريد وأخبره عن نيتي في ذلك اليوم إعلان تشكيل مجموعة خارجية برئاسة توغو وست، أمين عام الجيش وأمين عام شؤون قدامى المحاربين في ولاية الرئيس كلينتون، وجاك مارش، أمين عام الجيش في ولاية الرئيس ريغان، لمعاينة الأوضاع عن كثب واقتراح سبل لمعالجة المشكلة. وقد منحتهما مهلة خمسة وأربعين يوماً لتقديم تقرير عن مشاهداتهما. وأبلغت الرئيس أنني أنوي أن أضع المسؤولين عن ذلك قيد المساءلة وأن ذلك قد يؤدي إلى إقالة بعض كبار المسؤولين. أعرب الرئيس عن دعمه الكبير لي. توجهت بعدها من البيت الأبيض إلى ولتر ريد، حيث جلتُ في المبنى ١٨. منذ تاريخ نشر المقالات كان قد تم تنظيف المكان بعض الشيء، لكنه كان لا يزال يسبّب الكآبة. وقد حصلت حينها على تقرير حول العناية بالمرضى الخارجيين والتحديات والعقبات الناجمة عن البيروقراطية التي أدّت إلى الظروف التي تناولتها الصحف.

عقدت مؤتمراً صحافياً في ولتر ريد، حيث ذكرت أنني أشعر بالخزي لأن بعض جنودنا الجرحى لم يحصلوا على أفضل علاج ممكن في كل مراحل شفائهم، خصوصاً في العناية بالمرضى الخارجيين، وقلت: «هذا غير مقبول، ولن يستمر على هذا النحو». ولعدم وجود مسؤول حكومي رفيع، قلت أيضاً: «أنا ممتن للصحافيين

لأنهم لفتوا انتباهنا لهذه المشكلة، لكنني أشعر بخيبة أمل لأننا لم نكتشفها بأنفسنا». وفي سياق الحديث عن محاربينا الجرحى أكدت أنهم «لا يجدر أن يُعالَجوا في مأوى دون المستوى المطلوب، ولا أن يُطلب منهم إنهاء أكوام من المعاملات الورقية والإجراءات البيروقراطية خلال هذا الوقت العصيب عليهم وعلى عائلاتهم. لقد خاضوا معارك ضد أعدائنا الغرباء؛ وهم بغنى عن خوض معارك مع البيروقراطية الأميركية»، وأوضحت أن المشكلة لا تتعلق بالرعاية الطبية بمستوى عالمي بل بمنشآت المرضى الخارجيين وإدارتها. ثم عيَّنت بعدها أعضاء مجموعة المتابعة وقلت إنهم مخوّلون التحري عن الظروف، ليس في «ولتر ريد» فقط بل في مركز «بيثيستا» الطبي الوطني التابع للبحرية في ماريلاند وفي أي مراكز أخرى يرغبون في التحري عنها. وأكدت أن «إيماني الراسخ أن المؤسسة في ظل المسؤوليات الهائلة لوزارة الدفاع يجب أن تقوم بالكامل على مبدأ المساءلة على المستويات كافة. استناداً إلى ذلك، بعد أن تنجلي الحقائق، سوف يحاسَبُ المسؤولون عن تفاقم هذا الوضع غير المقبول». وذكرت لاحقاً أن كثيراً من أولئك الضباط وضباط الصف قد أعفاهم الجيش من خدماتهم، وأن «آخرين على مستوى رفيع في سلسلة القيادة يخضعون للتقويم».

ردَّ كبار ضباط الجيش بطرائق مختلفة، فقد قال نائب رئيس الأركان، الجنرال ديك كودي: «لقد خاب أملنا كثيراً بسبب وضع الغرف ووجدنا أن التأخير وقلة الاهتمام بالتفاصيل حول إصلاحات المبنى أمر غير مقبول». ومنذ ذلك الحين جعل كودي مشكلات محاربينا الجرحى أولوية عنده، وفي ظل قيادته بدأ الجيش بالتحرك في الاتجاه الصحيح. للأسف، كان ثمة من اتخذ موقفاً دفاعياً وبدا غير مكترث للمشكلة. فقد وصف أرفع ضابط طبي في الجيش، الفريق كيفين كايلي، التقارير الصحافية أنها «تمثل طرفاً واحداً» وبدا مشككاً بالأسلوب أكثر من الوقائع. استفزني ردّه هذا إلى أبعد حد، لكنه لم يكن شيئاً مقارنةً بتعليقات أمين عام الجيش فران هارفي، الذي نُقل عنه قوله: «كان عندنا بعض ضباط الصف الذين لم يقوموا بعملهم على أكمل وجه، وهذا كل ما في الأمر». برأيي، كان إلقاء اللوم على «بعض ضباط الصف» في تفاقم مشكلات المرضى الخارجيين في «ولتر ريد» تصرفاً في غاية القسوة.

بدأت أسعى لإجراء تغيير في ولتر ريد، وأمام الضغوط التي مارستها كانت الخطوة الأولى التي قام بها الجيش، في ١ آذار/مارس، هي إقالة رئيس المستشفى، اللواء جورج ويتمان. لم يكن قد مر على وجود ويتمان في منصبه أكثر من ستة أشهر، لكنه تقبّل الأمر برحابة صدر، وأقر بالمشكلات علناً واعتذر من العائلات. وقد ارتكب الأمين العام هارفي حينها ما اعتبرته خطأً فادحاً، فقد عيَّن كايلي رئيساً مؤقتاً للمستشفى، وخلال معاينتنا للوضع خلال الأيام السابقة وفي جلسات الكونغرس ذلك الأسبوع تبيّن بجلاء أن القائمين على مستشفى ولتر ريد كانوا قد أبلغوا كايلي بهذه المشكلات وأن بعضاً منها قد يكون سببها قيادته. كان تعيينه قد استُقبل بهلع من قبل المحاربين الجرحى وعائلاتهم. لم يحرك ساكناً لمعالجة الوضع، كما استمرت تصريحاته العلنية بالإيحاء أنه ما زال مستهتراً بالمشكلة. وبالفعل، فقد أدلى هارفي للصحافة أنه تلقى اتصالاً من كايلي ينتقد فيه مقالات «واشنطن بوست» قائلاً: «أرغب في الدفاع عن نفسي... أريد أن أحظى بفرصة للدفاع عن نفسي، فما قيل ليس صحيحاً. إنها صحافة صفراء في أسوأ حالاتها، وأنا أخطط للقيام بذلك. ثِق بي». أكّد لي تعيين كايلي، إلى جانب إلقاء هارفي اللوم على بعض ضباط الصف، أن أمين عام الجيش لم يكن يعي حجم المشكلة وغير قادر على قيادة المسعى الهادف إلى حلّها. وفي ٢ آذار/مارس، وبعد التشاور مع الرئيس، استدعيت هارفي وطلبت منه تقديم استقالته، مفسّراً له أن تعيين كايلي كان القشة التي قصمت ظهر البعير. أُصيب بالذهول ومن المؤكد أنه أحس أنه كبش الفداء إرضاءً للإعلام والكونغرس. تسلّمت كتاب استقالته عصر ذلك اليوم. كان فران هارفي رجلاً صالحاً قدّم خدمة مميّزة للوطن، لكنني طردته لأنه حين أُبلغ بالوضع في ولتر ريد لم يتعامل مع المشكلة بشكل جدي، وقد صرَّحت بهذا أمام الصحافيين أيضاً.

عقدت مؤتمراً صحافياً بتاريخ ٣ آذار/مارس لأعلن أنني أصدرت توجيهاتي للجيش ـ كان بِيت غرين هو قائد الجيش بالوكالة ـ لتعيين رئيس جديد في ولتر ريد في اليوم نفسه، وإقالة كايلي. ثم تابعت قائلاً: «أشعر بخيبة أمل كون بعض من هم في الجيش لم يقدّروا بالشكل الكافي جدية الموقف المتعلق بالعناية بالمرضى الخارجيين في ولتر ريد. وقد أظهر بعضهم موقفاً دفاعياً متصلباً بدل أن يصبوا تركيزهم الكامل على التحري عن المشكلات ومعالجتها. كنت قلقاً لأن بعضهم لم يفهم تماماً

ضرورة إيصال رسالة إلى المرضى وعائلاتهم مفادها أن الاهتمام بهم يأتي على رأس سلم أولوياتنا، وأن تبديد مخاوفهم حول معاناتهم مع خدمة المرضى الخارجيين هو أمر في غاية الأهمية». وأعدت التأكيد على ثقتي الكاملة بأطباء ولتر ريد وممرّضيه وموظّفيه، الذين وصفتهم بأنهم «من بين الأفضل والأكثر اهتماماً في العالم».

بناءً على اقتراحي شكّل الرئيس لجنة من الحزبين لمعاينة كل أنواع العلاج المقدَّمة للمحاربين الجرحى من قبل وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، وعيّن زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ بوب دول، وهو نفسه محارب قديم مُصاب من الحرب العالمية الثانية، ووزيرة الصحة والخدمات الإنسانية السابقة دونا شلالا رئيسين للجنة. وبناءً على اقتراح جورج كيسي طلبت من الرئيس أن يضم إلى عضوية اللجنة جندياً مصاباً شاباً وأرملة أحد جنودنا القتلى.

خلال اجتماعي بكبار موظفي مكتبي بتاريخ ٥ آذار/مارس أعدت قول التعليقات ذاتها التي قلتها في أول يوم لي، ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وكررتها من جديد لكبار القادة المدنيين والعسكريين في منتصف كانون الثاني/يناير. وقد أعدت التأكيد على أنّ علينا، عندما يوجه الكونغرس أو الصحافة اتهاماً، التحقّق منه وألّا نتخذ موقفاً دفاعياً. كما ذكرت أنني لن أسمح أن يكون الضباط ذوو الرتب الدنيا أو المتوسطة أو ضباط الصف كباش فداء لمشكلات النظام، وقلت: «يجب أن توجّهوا اهتمامكم نحو أمور أخرى، مثل تجهيز الجنود». ثم تابعت قائلاً إن من المرجح أن وزارة شؤون قدامى المحاربين تعاني الكثير من المشكلات بما أن ولتر ريد يعاني تلك المشكلات. وأخبرت الموظفين أن فكرة لجنة البيت الأبيض لبحث مشكلة المحاربين الجرحى كانت فكرتي، وأنني أتوقع منهم تعاوناً كاملاً. ثم أضفت قائلاً إن الرعاية المؤقتة في ولتر ريد هي الأفضل في العالم، وإن المشكلة تكمن في العناية بالمرضى الخارجيين، وقلت: «إن أسهل ما يمكن إصلاحه في العالم هو المنشأة؛ أما أكبر قضيتين فهما البيروقراطية والموارد، لكننا سنحرص على حلّ مسألة الموارد. سوف نحصل على الموارد».

كانت هناك مسألة عالقة واحدة، هي مسألة الفريق كايلي. أخبرت مساعدي رينجل بتاريخ ٦ آذار/مارس أنني أريد أن يجتمع الجنرال كودي واللواء إريك شوميكر

(الرئيس الجديد في ولتر ريد) ورئيس هيئة الأركان المشتركة وقائد الجيش غيرين لتقرير مصير كايلي، وقلت إنه ينبغي أن يكون قراراً صادراً عن الجَيش، لكنني لم أكن أشعر أنه يساعد الجيش. تقاعد كايلي بعد ذلك مباشرة.

بعثت برسالة في ٩ آذار/مارس إلى كل الرجال والنساء في الخدمة عبر العالم وأبلغتهم ردَّ فعلي حول الوضع في ولتر ريد، واصفاً الخطوات التصحيحية التي تم اتخاذها، ومتعهّداً لهم أن: «عدا عن الحربين، ليست لدي أولوية تهمني أكثر من الاعتناء بمحاربينا الجرحى».

لم تكن مشكلة المرضى الخارجيين في ولتر ريد سوى أحد مكامن الضعف والإخفاقات الأبرز لدينا في العناية بمحاربينا الجرحى وعائلاتهم. لم يتوقع أحد حرباً طويلة أو أعداداً كبيرة من الجرحى، ولذلك لم يكن أحد قد خطّط للموارد الضرورية أو خصّصها لجهة موظفي الرعاية الاجتماعية، أو بنى منشآت في المخافر والقواعد للعناية بالجرحى، أو ردم الهوة البيروقراطية بين وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، وغيرها. خلال أول اجتماع لي مع مجلس الوزراء، عرَّف وزير شؤون قدامى المحاربين بنفسه، فعرضت عليه كل أشكال المساعدة، عارفاً أن وزارته تتعرّض لضغط كبير لكثرة عدد قدامى المحاربين الجرحى الذين دخلوا نظامها نتيجة حربين. أُصبت بالدهشة حين ذكر أن وزارته في أحسن حالاتها ولا تعاني أي مشكلات. كانت خبرتي الواسعة تسمح لي بمعرفة الأمر الآتي: عندما يقول وزير ما إن وزارته خالية من المشكلات، فهو إما كاذب وإما واهم. كنت أعرف أن الوزير لم يكن كاذباً، ففضيحة ولتر ريد سببها إخفاق الإدارة، لكن ظروف المرضى الخارجيين هناك كانت أيضاً وليدة تخفيضات في الموازنة والموظفين، وعدم الاستعداد لإنفاق أموال على مجمع مستشفى محكوم بالإغلاق، وتسليمه لمقاولين خاصين. كما سبق أن أنذرت موظفي مكتبي، فقد تبين أن إصلاح المشكلات البيروقراطية أصعب بكثير من مجرّد الحصول على الموارد اللازمة.

تلقيت الكثير من الإطراء من قبل الإعلام والكونغرس لتصرّفي بهذا الحسم. لكن، كالعادة، كان أكثر ما أثار اهتمامي هو تجاوب أحد الجنود، حين تلقيت بريداً إلكترونياً، بعد بضعة أسابيع من تلك الأحداث، من شخص سبق له أن جلس بجانب أحد المسعفين في الجيش خلال رحلة بالطائرة. وقد نُقِل عن المسعف قوله إنه هو

وزملاؤه «معجبون ومتفائلون بغيتس لأنه تدخل لوضع حد للفوضى في مستشفى ولتر ريد. عند تعيين مدير جديد [كايلي]، بدا وكأن شيئاً لم يتبدل. كان طرد غيتس للرجل خلال أقل من أربع وعشرين ساعة أمراً مهماً جداً بالنسبة إليهم». كان المسعف «في غاية الامتنان لمساعي غيتس الهادفة إلى وضع حد للفوضى في المستشفى، فقد منحه غيتس الأمل».

بذلت كثيراً من الوقت والجهد خلال الأشهر الأولى لي محاولاً ترميم الأوضاع واستنهاض الحلفاء. وقد تلقيت الثناء بسبب هدوئي وأسلوبي الرصين عند قيامي بالأعمال والتعامل مع الناس، ولفض النزاعات في أنحاء واشنطن كافة. لكن فضيحة ولتر ريد قدمت لي فرصة غير متوقعة لأُظهر قبل الأوان أن بإمكاني التحلّي بالشدة، وأن هذا ما سأفعله، حين يتعلّق الأمر بعدم الكفاءة أو الإهمال أو أي شيء قد يؤثر سلباً في جنودنا وجندياتنا. كانت تلك القساوة مطلوبة عندما قررت، في مطلع ربيع ٢٠٠٧، أن أحمل كبار القادة المدنيين والعسكريين في البنتاغون مسؤولية على تحويل أنظارهم عن الحروب المستقبلية المُحتمَلة والتخلي عن السياسات اليومية والرتابة البيروقراطية للتركيز في الحربين القائمتين في العراق وأفغانستان. كان شن الحرب على أعدائنا بشكل فاعل في ميادين القتال تلك بحاجة إلى حرب ناجحة على البنتاغون نفسه.

الفصل الرابع

شن الحرب على البنتاغون

كان لدي قائد جديد متوجه إلى العراق، واستراتيجية جديدة، وثلاثون ألف جندي إضافي اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. كان نجاحهم يعتمد على الالتزام المطلق في وزارة الدفاع، وصعقتُ حين اكتشفت أنه لم يكن موجوداً. يمكن للبلد ومعظم كوادر السلطة التنفيذية في الحكومة ألا يشعروا بضرورة التورّط في الحرب، أما بالنسبة إلى وزارة الدفاع (وزارة الحرب) فكان هذا أمراً غير مقبول.

بالرغم من أن البلد كان يخوض حربين، ولم يكن قد حقق النصر في أيٍّ منهما، فقد كانت الحياة في البنتاغون كالعادة عبارة عن صفقات بشكل عام حين وصلت إليها. لم أجد أحداً يعبّر عن الاهتمام، أو المثابرة، أو الحماسة حيال الأوضاع الصعبة. فلم يأتِ ضباط أو موظفون مدنيون رفيعو المستوى إليّ مزمجرين بخصوص تدهور مساعينا المدنية والعسكرية في الحربين، أو عن الحاجة إلى تجهيزات مختلفة أو مزيدٍ من الجنود، أو إلى استراتيجيات وتكتيكات جديدة. كان واضحاً لماذا كنا في مأزق في كلٍّ من العراق وأفغانستان: فبعد الإنجازات العسكرية الأولية في كلا البلدين، حين بدأ الوضع بالتدهور في كليهما، لم يدرك الرئيس وكبار مستشاريه المدنيين وقادته العسكريين مدى عدم صحة معظم الفرضيات التي انطلق منها التخطيط العسكري سابقاً، ولم يقم أحد بالإصلاحات الضرورية. كانت الفرضية الخاطئة الأساسية هي أن الحربين ستكونان قصيرتين وأن بالإمكان تسليم مسؤولية الأمن للقوات العراقية والأفغانية سريعاً. فمنذ صيف ٢٠٠٣ في العراق و٢٠٠٥ في أفغانستان، وبعد أشهر، وربما سنوات، من التوقعات المتفائلة إلى حد مفرط،

حتى منتصف ٢٠٠٦، لم يُفصَل أي مدني أو جنرال، ولم يحدث أي تغيير مهم في الاستراتيجية، ولم يقم أحد من أصحاب النفوذ في الإدارة بقرع جرس الإنذار بأننا نحرز تقدماً ضئيلاً في أحسن الأحوال في الحربين معاً، والواقع أن كل المؤشرات كانت تظهر أن الأمور تتجه إلى التدهور (نُقل إليّ في وقت لاحق أن بعض موظفي مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية قد عالجوا هذه القضية لكن من دون أي جدوى).

كتب المؤرخ ماكس هاستينغز في كتابه «الجحيم»: «معروف في كل النزاعات الأمر الآتي: إذا لم يبدأ الأعداء بإطلاق النار وتغرق السفن، وإذا لم يبدأ الأحبة ـ أو على الأقل الرفاق ـ بالسقوط صرعى، فحتى المحاربون المخضرمون قد تنقصهم العجلة والشدة». في نهاية العام ٢٠٠٦ كنا نخوض الحرب في أفغانستان منذ أكثر من خمس سنوات وفي العراق منذ حوالى أربع سنوات، وكان العدو يطلق النار على جنودنا منذ وقتٍ طويل، وسقط الكثير منهم، ومع ذلك كان قادتنا العسكريون والمدنيون يفتقرون إلى «العجلة والشدة». لذا رأيت أن من واجبي القيام بشيء حيال ذلك.

رمزياً، لم يكن ثمة أحد على مستوى رفيع في وزارة الدفاع تقضي مهمته التأكد من أن القادة والجنود في الميدان يحصلون على ما يريدون. كان رئيس هيئة الأركان المشتركة من حصة القوات المسلحة، وكان المستشار العسكري الأعلى من حصة الرئيس، لكنه لم يكن يملك سلطة على القوات المسلحة أو على العناصر المدنية، ولا المال، وكان أعلى نوابي المدنيين في مكتب وزير الدفاع، وكلاء الوزارة، يؤدّون دوراً استشارياً، ولديهم سلطة مباشرة ضمن نطاق صلاحياتهم فقط. كان حجم الوزارة الضخم وتركيبتها عبئاً ثقيلاً، إن لم يكن يسبّب الشلل، فقد كانت هناك الكثير من المؤسسات المختلفة التي كانت تتدخل حتى في أصغر القرارات، وكانت فكرة السرعة والرشاقة لدعم العمليات العسكرية الجارية أمراً غير مألوف على الإطلاق في المبنى. وتبين على الفور أنني الوحيد، بصفتي وزيراً، القادر على تغيير ذلك. فإذا كانت بيروقراطية المتاهة العملاقة تلك ستدعم المقاتلين بشكل فاعل وبسرعة، فعلى المبادرة أن تأتي من الأعلى. وبشكل أكثر اعتياداً من السابق كان ذلك يعني تجاوز البيروقراطية والإجراءات المعتادة، وإدارة الجهود من مكتبي مباشرة. وقد استحوذ ذلك المسعى الشخصي لدعم القادة والقوات عليَّ طوال مدة ولايتي كوزير.

كانت تركيبة وزارة الدفاع مبنية على التخطيط والتحضير للحرب لكنها لم تكن مؤهلة لخوض الحروب. كان وكلاء الوزارة وكبار قادة القوات البرية والبحرية والجوية العسكريين مسؤولين عن تنظيم قواتهم وتدريبها وتجهيزها. كان الأقل شأناً بين هذه الأعمال الرتيبة هو الحصول على أنظمة الأسلحة والسفن والشاحنات والطائرات والأعتدة الأخرى التي قد تحتاجها القوات في المستقبل، وهو أمر بعيد كل البعد عن حاجة قائد ميداني حالي إلى حلول «مؤقتة» أو «جيدة بما يكفي» خلال أسابيع أو أشهر. تبني أقسام الجيش موازناتها على قاعدة الخمس سنوات، وتحتاج برامج المشتريات سنوات عدة ـ إن لم تكن عقوداً ـ من تاريخ القرار حتى التسليم. نتيجةً لذلك، فإن الموازنات والبرامج تبقى عالقة لسنوات، وتسعى كل الحيل البيروقراطية لكل قسم من أقسام الجيش للحفاظ على تلك البرامج سليمة وممولة. وقد جمعتهم في تلك المساعي الشركات التي تصنع المعدات، وجماعات واشنطن الضاغطة التي تستخدمها تلك الشركات وأعضاء الكونغرس الذين تقع تلك المصانع في مقاطعاتهم أو ولاياتهم. وأي تهديد لتلك البرامج الطويلة الأمد غير مرحَّب به، وإن كنا في حالة حرب.

كانت احتياجات القادة الميدانيين وقواتهم في حربي العراق وأفغانستان تُحال كطلبات إلى القائد الإقليمي (القيادة المركزية)، الذي كان يراجعها، فإذا وافق عليها يدفع بها إلى البنتاغون. على كل طلب بعد ذلك أن يمر عبر مصفاة هيئة الأركان المشتركة وقسم الجيش وقسم الرقابة المالية وتدقيق بيروقراطي متعدد في المشتريات، ومصافٍ أخرى عادةً، يمكن لأيٍّ منها أن يؤخر الحصول على المعدات المطلوبة أو يمنع ذلك. كان يُصار إلى قياس تلك الطلبات مع الخطط الطويلة الأمد والبرامج والموازنات المتوفرة القائمة، وكانت تنتهي في غالب الأحيان باعتبارها أقل أولويةً من كل شيء آخر تقريباً، ما يعني أنها تختفي في ثقب أسود في البنتاغون.

كان هناك خط مباشر لأكثر حاجات المقاتلين إلحاحاً، وهي عملية تنظر في «الحاجات العملانية الطارئة المشتركة». يتم تقويم هذه الطلبات على مستوىً رفيع جداً، بمشاركة نائب وزير الدفاع ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، وتُحال الطلبات التي نالت الموافقة إلى التشكيلات العسكرية المعنية، التي يُطلب منها الحصول على الأموال، وهذا ثقب أسود آخر. إذا تمت الموافقة على التمويل، فغالباً

ما يطول الأمر أشهراً أو سنوات بعد تقديم الطلب «المستعجل». الأسوأ أنهم، حتى في خضم حربين، يقومون بحماية الاحتياجات المستقبلية وبالمماطلة البيروقراطية والتخاذل في تحدي الكونغرس حول البرامج المفضّلة على غيرها وعقلية حالة السلم والقيادة الضعيفة في الحكم على المعارك من خلال من يجب أن ينفق المال على العتاد الذي يقرّ الجميع أنه ضروري. كل ذلك أدى إلى عدم الإتيان بأي تصرف، حتى ولو كان عندنا شبان يُقتلون في ميادين المعارك بسبب عدم توفير تلك الاحتياجات. كل ذلك كان غير مقبول بالنسبة إلي.

بالرغم من أنني كنت أمتلك عقوداً من الخبرة في مجال الأمن القومي، إلا أنني لم أزعم أنني خبير استراتيجي عسكري أو أنوي إصلاح وزارة الدفاع. غير أنني، وكما ذكرت سابقاً، ترأست وأدرتُ مؤسسات ضخمة بنجاح، وقد تم استدعائي لتغيير مجريات الحرب. كان صراعي للمحافظة على الحد الأدنى من دعم الكونغرس، ليتسنى للقوات الوقت لإنجاز ذلك التغيير، صعباً بما فيه الكفاية، لكنني سرعان ما أدركت أن عليَّ خوض صراع مع البنتاغون نفسه أيضاً. قررت أنّ علي أن أكون المدافع الرئيسي عن القادة والجنود. كان علي أن أكون «عازماً» و«قاسياً» معاً.

لزيادة الأمور تعقيداً، كانت كل التشكيلات العسكرية تعتبر أن حروب مكافحة التمرد في العراق وأفغانستان هي انحرافات عسكرية غير مرحَّب بها، ونوع من الصراع الذي لن نخوضه مجدداً على الإطلاق، تماماً مثلما شعروا بعد فيتنام. كانت كل التشكيلات ترغب في الرجوع إلى تدريب قواتنا وتجهيزها لأنواع الصراعات المستقبلية التي كثيراً ما خططت لها: بالنسبة إلى القوات البرية، صراعات «جيش ـ ضد ـ جيش» تقليدية أو ضد دول مع تشكيلات ضخمة على الأرض؛ وإلى فيلق مشاة البحرية، قوة خفيفة متنقلة تعمل من السفن وتركّز في العمليات البرمائية؛ وإلى سلاح البحرية، عمليات بحرية تقليدية في أعالي البحار مرتكزة على حاملات الطائرات؛ أما بالنسبة إلى سلاح الجو، فمعارك جوية عالية التقنية وقصف استراتيجي ضد دول كبرى.

كنت موافقاً على ضرورة التهيؤ لذلك النوع من الصراعات، لكنني كنت مقتنعاً أنها مستبعدة كثيراً مقارنةً بالمساعي العسكرية الفوضوية والصغيرة وغير التقليدية. وكنت مقتنعاً أيضاً، انطلاقاً من الأحداث التاريخية ومن خبرتي الشخصية، أننا

عاجزون تماماً عن التنبؤ بأنواع الصراعات المستقبلية التي سنواجهها. في الواقع، بعد فيتنام، عندما استعملنا جيشنا ـ في غرينادا ولبنان وليبيا (مرتين) وبنما وهايتي والبلقان وكل مكان آخر ـ كان في العادة على نطاق مصغر نسبياً لكنه كان قتالاً فوضوياً. المرة الوحيدة التي استخدمنا فيها تشكيلات تقليدية ضخمة ضد أهداف محددة ـ ضد العراق لتحرير الكويت عام ١٩٩١ ـ انتهت فيها الحرب في غضون مئة ساعة. لم تكن الحرب في أفغانستان، منذ بدايتها عام ٢٠٠١، صراعاً تقليدياً، كما أن الحرب الثانية على العراق بدأت بهجوم تقليدي سريع سرعان ما تحول إلى حملة حفظ استقرار وإعادة إعمار ومكافحة تمرد، أي إلى «بناء الدولة» المرعب الذي أقسمت إدارة بوش اليمين على تلافيه. لم نتوقع في أيٍّ من تلك الصراعات حتى قبل ستة أشهر من خوضها أننا سننخرط عسكرياً في تلك الأماكن.

كان لدي شعور قوي أننا بحاجة إلى تحضير قواتنا في المستقبل، على صعيدي التدريب والتجهيز معاً، لخوض كل أنواع الصراعات، من مكافحة التمرد إلى مواجهة المجموعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة (مثل حزب الله) إلى خوض الحرب التقليدية ضد دول. كان تطوير هذا النطاق الواسع من القدرات يعني اقتطاع بعض الوقت والموارد من التحضيرات لمهمات مستقبلية راقية كانت التشكيلات العسكرية تفضّلها. كنت لأخوض هذا الصراع في منتصف ٢٠٠٨، لكن في ٢٠٠٧ ومطلع ٢٠٠٨ كان تركيزي منصباً على إعطاء القوات في العراق وأفغانستان المعدات والدعم اللذين كانت بحاجة إليهما.

العربات المضادة للألغام والكمائن

في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أثناء زيارة رسمية إلى إسرائيل، لفتتني في ملخص الصحافة اليومية للبنتاغون، «الطير المبكر»، مقالة للكاتب توم فاندن بروك في «يو إس إيه توداي» تقول مقدمتها: «خلال أكثر من ثلاثمئة هجوم منذ السنة الماضية لم يُقتل أي جندي من مشاة البحرية أثناء ركوبهم العربات الجديدة المحصّنة والمدرّعة التي يأمل البنتاغون أن يرسلها سريعاً إلى بغداد بأعداد ضخمة هذه السنة، كما أفاد قائد مشاة بحرية رفيع المستوى في محافظة الأنبار». استخدم الكاتب مصطلح «عبوات ناسفة» لوصف هياكل العربة المحصّنة والمصنّعة على شكل الحرف "V"

التي غيّرت مسار دفع الانفجارات الناتجة عن العبوات المنزلية الصنع المزروعة في الطرقات. وقد نقلت المقالة عن العميد في البحرية جون ألن قوله إن هذه العربات تعرّضت لألف ومئة هجوم خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية، مع معدل أقل من عنصر بحرية جريح واحد لكل هجوم. سافرت إلى العراق عصر ذلك اليوم لمدة أربع وعشرين ساعة لأجل الاجتماع المهم مع ديفيد بتريوس بخصوص سحب القوات في الخريف، وعدت إلى البلد لمدة ست وثلاثين ساعة، انطلقت إثرها، يوم الثاني والعشرين، بجولة إلى روسيا وبولندا وألمانيا. لكنني لم أتوقف عن التفكير في هذا النوع الجديد من العربات وطلبت تقديم تقرير عنها فور عودتي إلى واشنطن.

كانت العبوات الناسفة تعد مشكلة في العراق منذ الأيام الأولى للحرب، ومع مرور الوقت أصبحت العبوات أكبر وأصبح المتمردون أكثر مهارةً في زرعها وتمويهها وتفجيرها. فمع انتهاء العام ٢٠٠٦ كانت العبوات الناسفة التي استُخدمت من قبل أعدائنا في العراق مسؤولة عن ٨٠ بالمئة من الخسائر في صفوف الجنود. ولزيادة الأمور تعقيداً، كانت إيران تزود أعوانها في العراق «بعبوات خارقة»، وهي رؤوس حربية بالغة التعقيد، تتحول لدى إطلاقها إلى كتلة من الحديد المصهور قادرة على اختراق دروع أثقل العربات لدينا، بما فيها دبابات أبرامز. وبهدف وضع تدابير وقائية ضد العبوات الناسفة والخروج بحلول، والتدرّب، في الميدان مباشرةً، أنشأ الجيش فريق عمل تغيرت تركيبته مرات عدة، لكن في النهاية، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بناءً على توجيهات الوزير رامسفيلد، أطلق على الفريق اسم «الهيئة المشتركة لهزم العبوات الناسفة»، وهي تسمية غير لائقة لكنها مهمة للغاية. وقد تلقت الهيئة مليارات الدولارات لتطوير برامج مسح وتشويش لدحر شبكات صنع العبوات الناسفة والتحرّي عنها وتعطيلها ثم تفجيرها. كانت الهيئة مثلاً أولياً عن كيفية توصّل وزير الدفاع ونائبه إلى أن عليهم الخروج على الهيكلية البيروقراطية العادية لإنجاز مهمة قتالية حساسة.

على الرغم من هذه الجهود كان المزيد من جنودنا يُحرقون ويُشوَّهون ويقتلون بالعبوات الناسفة، وكثيرٌ منهم في عربات هامفي. كان يمكن تصفيح هامفي بدرع على الجانبين، لكن لم تكن هناك خيارات عملية كثيرة لتصفيح الجزء السفلي للعربة، وقد اضطر الجنود لوضع أكياس رمل على أرضية هامفي لحماية أنفسهم، لكن هذه

الطريقة لم تساعد كثيراً، فقد تحولت كثير من عربات هامفي إلى محرقة لجنودنا، وقد رأيت بعضاً ممن نجا من الضحايا في قسم الحروق التابع لمركز بروك للطبابة العسكرية في مستشفى سان أنطونيو. كان يتم تعزيز تصفيح جانبي هامفي مع الوقت، كحماية إضافية من هجمات بالصواريخ والقنابل وأسلحة أخرى، لكنها مع ذلك لم توفر الحماية كثيراً أو حتى قليلاً من العبوات التي تنفجر تحت العربة.

تسلّمت أول تقرير لي عن العربة المدرعة التي قرأت عنها في «يو إس إيه توداي» بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. إن غرفة اجتماعات وزير الدفاع ليست كبيرة حسب معايير واشنطن (والبنتاغون)، وهي شبه خالية تقريباً، وقد ناسبني هذا تماماً. كنت أحاول دوماً أن أخلق جواً بعيداً عن الرسميات ليشعر الناس بالراحة ويقولوا ما يريدون؛ ولا أذكر أنني ارتديت سترة رسمية في يوم من الأيام خلال اجتماع لمسؤولي وزارة الدفاع في تلك الغرفة. كان عدد المقاعد حول الطاولة حوالى عشرين مقعداً، بالإضافة إلى نحو اثني عشر مقعداً بمحاذاة الجدار. وكانت هناك شاشة لمختلف شرائح عرض «باور بوينت»، وصور المعارك معلقة على الجدران، بما فيها واحدة لدوغ زامبيك، «أسد الفلوجة»، الذي جعلتني قصته أشعر بالغصة أمام الجمنيع خلال العشاء السنوي لرابطة مشاة البحرية. كانت هناك أيضاً آلة لإعداد القهوة، وكانت ضرورية لإبقائي يقظاً ومنضبطاً. لسبب ما، ساعدني وجود فنجان القهوة بيدي ألا أفقد صوابي خلال الاجتماعات التي كانت في الغالب مثيرة للإحباط والجنون. كان هناك دائماً نزاع خلف الكواليس يشترك فيه عدد كبير من الناس الذين يتدافعون لحضور الاجتماعات التي كنت أعقدها، وكان يعود لاثنين من كبار المساعدين لديّ أخذ القرار حول من يمكنه الحضور ومن لا يمكنه. أعتقد أن الناس كانوا بحاجة إلى حضور الاجتماعات ليظهروا للآخرين أنهم أشخاص مهمون أو لحماية أسهم قطاعاتهم. ولسوء الحظ، نادراً ما قدَّم إليّ من هم في الغرفة تفاصيل - لاسيما حول الصراع الداخلي البيروقراطي - عن خلفية المسألة التي نناقشها، وهو ما كان يمكن أن يساعد على فهم كيفية وصول المشكلة إلى مكتبي.

كانت المسألة إذاً تتعلق بالعربات المدرعة. سمعت خلفية القصة المشابهة تماماً لما سمعته عن العربات منذ البداية: من الصحيفة. بعد شهرين ونصف الشهر من تقريري قرأت في «يو إس إيه توداي» أن البنتاغون اختبر العربات المدرعة

لأول مرة عام ٢٠٠٠ وأن فيلق مشاة البحرية طلب أول سبع وعشرين عربة منها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ لفرق نزع الألغام. بنهاية العام ٢٠٠٤ طرحت القوات البرية أفكاراً لعربة مدرعة أفضل، لبيعها للعراقيين وليس لاستعمال الأميركيين. وقد جرى تسليم العراقيين أولى تلك العربات، المطابقة تقريباً للعربات المدرعة، بنهاية صيف ٢٠٠٦. في تلك الأثناء، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وقّع العميد في البحرية دينيس هجليك في محافظة الأنبار على طلب لأكثر من ألف عربة من الطراز نفسه لرجاله. استناداً إلى الصحيفة، بقي طلب هجليك في الأدراج؛ وبعدها بخمسة عشر شهراً حصل طلبٌ ثانٍ على موافقة البنتاغون. وصلت أولى العربات إلى الأنبار في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بعد عامين من الطلب الأصلي.

قُدّمت ذرائع كثيرة لتبرير التأخير في إرسال العربات المدرعة إلى العراق، كان أبرزها أن أحداً من القيادات العليا لم يرد إنفاق المال لشرائها. لم تكن لجنة الخدمات العسكرية تريد أن تنفق المال على عربة غير تلك التي تم تصميمها في القوات البرية وفيلق البحرية لتحل محل هامفي: العربة الخفيفة التكتيكية المتعددة المهام. فقد اعتقد معظم الناس أن العربات المدرعة ستكون مجرد عبء بعد الحرب، التي اعتقد كثيرون أيضاً أنها على وشك أن تنتهي. وجادل بعضهم أن العبوات الناسفة تزداد خطورةً، وأن جنودنا يواجهون منذ العام ٢٠٠٦ العبوات الخارقة التي يمكنها اختراق أكثر دروعنا تحصيناً. وزعم آخرون أن فقط منذ العام ٢٠٠٦ أصبحت العبوات المزروعة على الطرقات تشكل الخطر الأبرز، وهذا الكلام يتجاهل حقيقة أن في صيف العام ٢٠٠٤ انفجر ما يزيد على ألف عبوة ناسفة في مدينة الصدر وحدها، بالإضافة إلى تفكيك ألف ومئتين غيرها. ويمكن أن يكون السبب في تأخير شراء العربات المدرعة الثقيلة أنها بدت منافية لرغبة الوزير رامسفيلد الذي كان يطالب بعربات أخف وأكثر رشاقة. كانت هناك شكوك حول قدرة المصانع على إنتاج عربات مدرعة بأعداد كبيرة وتسليمها في الموعد المطلوب. أخيراً، عارض كثيرون الحصول على عربات مدرعة لأنهم اعتقدوا ببساطة أن العربات كانت تبذيراً للأموال؛ فالعدو سيعمد إلى صنع عبوات ناسفة أكبر حجماً.

أياً يكن السبب، لم تكن هناك أي عربات مدرعة تقريباً في العراق عند تقديم التقرير إلي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لكنني كنت أعلم جيداً أن جنودنا كانوا يُحرقون

ويُنسَفون في عربات هامفي قبل أن أصبح وزيراً بوقت طويل، وأنهم لو كانوا في عربات مدرّعة لما تعرّض كثيرٌ من الجنود للإصابة أو القتل.

قدّم التقرير إلي في ٢٧ نيسان/أبريل مساعد قائد فيلق البحرية الجنرال بوب ماغنس (كان فيلق البحرية في طليعة مطوّري العربات المدرّعة). في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قدّم الفيلق اقتراحات لعربة مصفّحة توفّر الحماية من العبوات المزروعة على جوانب الطرقات، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ منحت تسع شركات عقوداً لتطوير نماذج. شرح ماغنس أهمية العربات وذكر أن فيلق البحرية طلب ثلاثة آلاف وسبعمئة عربة وأن القوات البرية طلبت ألفين وثلاثمئة، لكن لم تكن هناك أموال لشرائها. كان المقاول سيصنع ألفاً وثلاثمئة عربة فقط عام ٢٠٠٧. كالعادة، هكذا تجري الأعمال.

في ٢ أيار/مايو، التقيت الأمناء العامين للقوات البرية والبحرية ونائب الوزير إنجلند وبيس وغيرهم لمناقشة ضرورة زيادة تمويل شراء العربات المدرّعة وزيادة حجمها وسرعتها بشكل كبير. لم أكن أنفعل عادةً في الاجتماعات، لكنني سلطت الضوء في هذا الاجتماع على ما أكدته مراراً وتكراراً بخصوص العربات المدرّعة: «كل يوم تأخير يكلف واحداً أو أكثر من فتياننا أطرافه أو حياته». ولخيبة أملي، لم يدعم أي مسؤول رفيع، مدني أو عسكري، اقتراحي الداعي إلى شراء الآلاف من هذه العربات. على الرغم من قلة الدعم، أمرت في اليوم نفسه بجعل برنامج العربات المدرّعة في أعلى أولويات برامج الشراء في وزارة الدفاع وأصدرت الأمر بأن «كل الخيارات لتسريع إنتاج هذه الآلية وإرسالها إلى مسرح الحرب يجب أن تُحدّد وتُقوَّم وتُطبَّق كلما أمكن ذلك». أطلق هذا الأمر دفعاً شاملاً لإنتاج العربات المدرّعة، وسيصبح هذا المسعى أول برنامج شراء ضخم يُحال من القرار إلى التصنيع الكامل خلال أقل من سنة منذ الحرب العالمية الثانية.

دعم الكونغرس البرنامج بالكامل. قبل أكثر من شهر على قراري قدّم السيناتور جوزف بايدن بتاريخ ٢٨ آذار/مارس تعديلاً، أُقِرَّ بالإجماع في مجلس الشيوخ، يقدم مليارًا ونصف المليار دولار أميركي إضافي للعربات المدرعة ويقتطع من السنة المالية ٢٠٠٨ لينقلها إلى ٢٠٠٧. بنهاية نيسان/أبريل وافق الكونغرس على تخصيص ثلاثة مليارات دولار لشراء العربات المدرعة خلال الأشهر الستة التالية، وأضافت

اللجنة الفرعية للقوات المسلحة في مجلس النواب أربعة مليارات غيرها إلى السنة المالية ٢٠٠٨. أعطانا الكونغرس كل قرش طلبناه. وبالفعل، نظراً لضخامة حجم شراء العربات المدرّعة والرقم النهائي الذي وصلت إليه، لولا استعداد الكونغرس لزيادة تمويل شراء العربات لما تم تصنيعها أساساً، أقلّه ليس بالكمية التي اشتريناها. فمن دون هذا الدعم من الكونغرس كان سيتم تمويل العربات المدرّعة من موازنات التشكيلات العسكرية المعتادة، ما كان سيؤدي إلى حمام دم بيروقراطي وسياسي. كانت قلة الانضباط المالي المعتادة للكونغرس نعمة في هذه اللحظة.

لقد شاهدت يوم السبت الواقع في ١٩ أيار/مايو، في حقل تجارب أبردين في ماريلاند، تلك العربات الضخمة بأم العين. كان هناك عدد من النماذج المختلفة لمصنّعين مختلفين تتم تجربتها. شاهدت ـ وأنا أحبس أنفاسي ـ كيف تم تفجير عبوة ناسفة كبيرة بأحد النماذج وبقيت مقصورة الركاب سليمة من دون أضرار. لو كان الجنود في الداخل لما أصابهم أي ضرر. كان الخبراء في أبردين يحدّدون نقاط الضعف والقوة للنماذج المختلفة لإفادة مدراء البرنامج، الذين يحدّدون ما سيتم شراؤه، ولإبداء الرأي للمصنّعين بخصوص عرباتهم. لم يعد لديّ ما أقوله سوى تكرار موعظتي المعتادة: «عليكم بالإسراع! فالجنود يموتون».

بنهاية أيار/مايو وافقتُ على وضع برنامج العربات المدرّعة ضمن فئة خاصة وصغيرة جداً من مشتريات الدفاع، تتخطى بفاعلية كثيراً من العقبات البيروقراطية المعتادة في برامج الجيش. وقد منحتُ الأولوية القانونية لبرنامج العربات المدرّعة قبل برامج التصنيع العسكرية والمدنية الأخرى للقيام بتصنيع مكوناتها الأساسية مثل الفولاذ الخاص والإطارات والمحاور. كما أصدرت توجيهاتي بتأسيس فريق عمل للعربات المدرّعة في الوزارة وطلبت منه تقديم تقرير إلي كل أسبوعين. كما شدّدت على ضرورة إرسال العربات المدرّعة إلى العراق بأسرع ما يمكن. كان الجميع يعلمون أن السرعة والنماذج المتعدّدة يعنيان أننا سنواجه مشكلات مع قطع الغيار والصيانة والتدريب وغيرها، فذكرت أننا سنتعامل مع هذه المشكلات وقت حدوثها، وأن علينا مصارحة الرئيس والكونغرس بأن تلك المشكلات المحتملة مخاطر حضّرنا أنفسنا لمواجهتها بغية توفير حماية أفضل لجنودنا في أسرع وقت. كما ذكّرنا الجميع بأن العربات المدرّعة ليست محصّنة في مواجهة هجوم ناجح،

وأن العدو سيطور تقنياته تجاه العربة الجديدة، لكنها ستؤمن حماية أفضل من أي شيء آخر نملكه.

بدا حجم التحدي واضحاً خلال أول اجتماع لي بفريق العمل في ٨ حزيران/ يونيو. الطلب الأولي الذي تمت الموافقة عليه للعربات المدرعة من كل النماذج في ذلك الوقت بلغ سبعة آلاف وسبعمئة وأربعاً وسبعين عربة، لكن خلال أقل من أسبوعين فقط زاد الطلب بشكل قياسي حتى وصل إلى ثلاثة وعشرين ألفاً وأربع وأربعين عربة بكلفة أكثر بقليل من خمسة وعشرين مليار دولار؛ أعتقد أن القادة الميدانيين اكتشفوا على الفور قيمة العربة المدرّعة وأدركوا أن العربات كانت في الواقع قيد التصنيع. لكن كيف سيتم تصنيع الكميات الضخمة من المواد الضرورية للعربات، بدءاً من الفولاذ الباليستي الخاص وصولاً إلى الإطارات؟ كيف سيتم إيصال العربات المدرّعة إلى العراق؟ في أي قواعد ستوضع؟ كيف ستتم صيانتها؟ وقع على عاتق فريق العمل الذي كان يقوده مدير الأبحاث والهندسة في وزارة الدفاع (والذي سيصبح بعد ذلك وكيل الوزارة للمشتريات والتكنولوجيا والدعم اللوجستي)، جون يونغ، إيجاد إجابات لهذه الأسئلة، والتأكد من حلّها.

خلال رحلة إلى الشرق الأوسط، أواخر صيف ٢٠٠٧، شهدت تأكيداً مؤلماً عن حاجتنا إلى العربات المدرّعة. فلدى زيارتي معسكر عريفجان في الكويت، وهو مركز لوجيستي ضخم لإسناد العمليات الحربية في العراق، عند المغيب تقريباً، تم أخذي إلى «المقبرة»، وهي مساحة تمتد لبضعة فدادين تحتوي على البقايا المدمرة من آلاف الدبابات والشاحنات وعربات الهامفي والعربات الأميركية الأخرى، وقد تم تدميرها كلها تقريباً خلال هجمات شنّها العدو في العراق. افترقت عن المجموعة قليلاً وسرت وسط الصفوف اللامنتهية من المعدات، حيث تشهد كل عربة على المعاناة والخسائر التي مرّ بها جنودنا. تخيّلت صيحاتهم وأجسادهم المهشمة، وأدركت لدى مغادرتي أنَ أوان مساعدتهم قد فات، لكن قسماً بالله، سأقلب الأرض رأساً على عقب للعمل على إنقاذ أرواح رفاقهم.

في النهاية، ابتعنا حوالى سبعة وعشرين ألف عربة مدرّعة، بما فيها الآلاف من نسخة جديدة مناسبة لكل التضاريس مخصصة لأفغانستان، بكلفة بلغت ٤٠ مليار دولار تقريباً. أنقذ هذا الاستثمار أعداداً كبيرة من الأرواح والأطراف، فمع الوقت

انخفضت معدلات الخسائر في العربات المدرّعة بحوالى ٧٥ بالمئة عما كانت عليه في عربات هامفي، وأقل من النصف عن تلك التي في دبابات أبرامز وإم ٢ برادلي وعربات سترايكر المدرّعة. وتواصل إدخال التحسينات، فعلى سبيل المثال كانت لتفجيرات باطن العربة قوة موجّهة إلى الأعلى كانت تؤدي إلى إصابة الجنود الموجودين في العربة المدرّعة معظم الأحيان بكسور كبيرة في الرجلين والحوض، لذا أعيد تصميم الأرضيات والمقاعد.

في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ زرت مركز نُظُم الحرب البحرية والفضاء في تشارلستون، جنوب كارولاينا، حيث كانت توضع اللمسات الأخيرة على العربات المدرّعة قبل شحنها إلى العراق. جلت في المصنع وتحدثت إلى العمال، وكان كثير منهم محاربين قدامى. كان هؤلاء الرجال والنساء وطنيين جديرين بالاحترام وذوي مهارة عالية، وكانوا متحمسين جداً حيال ما يقومون به. كان كل واحد ممن تحدثت إليهم يعرف أن العربة التي يعمل عليها ستنقذ على الأرجح أرواح جنودنا. دعاني أحدهم، وكان رجلاً ملتحياً ممتلئ الجسم يرتدي بنطال جينز وقميصاً مربع النقش، للجلوس في مقعد سائق العربة المدرعة التي كان يضع آخر لمساته عليها، ثم فتح صندوق القفازات وأخرج بطاقة من الصفيح سترافق العربة إلى العراق، كانت تحمل تواقيع أعضاء الفريق الذي عمل على تلك العربة، وذكر أنه يدرك أن هناك أرواحاً تعتمد على جودة عملهم، وأنهم أرادوا أن يعلم الجنود الذين يستقلون هذه العربة أن كل عضو في ذلك الفريق قد أخذ على عاتقه مسؤولية شخصية عن تلك العربة المدرّعة تحديداً، وقال إن مثل هذه البطاقة رافقت كل عربة مدرعة.

منذ أواخر العام ٢٠٠٧، كلما كنت أزور العراق كانت الوحدات تريني بفخر عرباتها المدرّعة. وقد أحبها قادة الوحدات على وجه الخصوص لأنهم رأوا جنودهم ينجون من هجمات كانت يمكن أن تكون فتاكة في السابق. علمت من الجنود أن ركوبها لم يكن مريحاً على الإطلاق، وأن العربات ثقيلة جداً (تراوح وزن العربة ما بين أربعة عشر طناً تقريباً إلى نحو ثلاثين طناً، حسب النموذج) وأنها لم تكن مفيدة جداً في الطرقات الوعرة، وأن انقلابها كان خطراً داهماً، فقد كانت مرتفعة جداً بحيث أنها عندما تمر في البلدات يعلق الهوائي في الأسلاك الكهربائية، فارتجل جنودنا المبتكرون ببساطة واستخدموا قطعاً طويلة من الأنابيب البلاستيكية لرفع

الأسلاك الكهربائية أثناء المرور تحتها. كانت هناك أيضاً سيارات إسعاف مصنوعة على عجل من العربات المدرعة، وكان أحد قادة الألوية يضع مكتباً في إحداها لاستخدامها كمخفر قيادة متنقل، لكنها كانت في الغالب تنقل جنوداً من مكان إلى آخر بأمان أكبر بكثير من السابق. أرشدني القادة مراراً وتكراراً إلى عربة مدرّعة تم تدميرها، وكان يقف بجانبها جنديان أو ثلاثة ليخبروني كيف نجوا من هجوم على تلك العربة. أرسل أحد الصحافيين إلي قصة عن عقيد كان يشاهد نقل فيديو حي يظهر إحدى عربات وحدته منقلبة والنار مشتعلة بها بعد هجوم بعبوة ناسفة وهو يبتهل بصوت عالٍ: «رجاءً، أنقذ ولو واحداً من رجالي»، ومن ثم شاهد مذهولاً كيف خرج الرجال الثلاثة جميعهم الذين كانوا في الداخل جرحى لكن أحياء: لقد كانوا في عربة مدرّعة.

قرابة منتصف ٢٠٠٨ تحولت أنظارنا إلى ضرورة الحصول على عربات مدرّعة في أفغانستان نظراً لتزايد تهديد العبوات الناسفة هناك، في الوقت الذي بدأنا فيه شحن أعداد متزايدة من العربات. ولكونها مصممة للتضاريس والطرقات المسطحة نسبياً في العراق، فقد تبيّن، مع الزمن، أن العربات الثقيلة والصعبة القيادة لم تكن ملائمة للاستعمال في الطرقات الوعرة أو لأفغانستان الصخرية والجبلية. ومن جديد استجاب فريق عمل العربات المدرّعة والمصانع بسرعة عبر تصميم عربة أخف وقيادتها أسهل وتمكّن من صنع العربة المدرّعة للتضاريس المتعددة (عربة لكل التضاريس).

ثمة كثير من الأبطال في قصة العربات المدرعة، بدءاً من عناصر مشاة البحرية الذين لم يتوقفوا منذ سنوات عن الضغط للحصول على العربات المدرّعة، وصولاً إلى مدير البرنامج العميد البحري مايك بورغن وفريقه، وجون يونغ وكل من عمل معه في فريق عمل العربة المدرّعة، وموظفي مكتبي، خصوصاً تشياريللي الذي كان متلهفاً لتوفير المزيد من الحماية للجنود، وكان يذكّر الجميع يومياً أنني أراقب مثل الصقر، وشركائنا المصنعين، وكل أولئك الأشخاص الرائعين في تشارلستون، والكونغرس الذي قام على غير عادته بالعمل الصحيح بسرعة. في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، كتبت رسائل إلى كل المساهمين الرئيسيين أشكرهم فيها على الإنجاز العظيم. كتبت بخط يدي: «إن جهودكم ـ وجهود فريقكم ـ قد أنقذت أرواحاً وأطرافاً. بالنيابة عن كل من عاد إلى دياره حياً وسليماً بفضل جهودكم أقدم لكم فائق امتناني».

وكما هي العادة في النظم البيروقراطية الضخمة، فإن الأشرار في معظم الأحيان مجهولو الاسم والشكل بالإضافة إلى زعمائهم، المتشبثين بخططهم وبرامجهم وأفكارهم، الرافضين تغيير أساليبهم مهما تكن الظروف. كانت التركيبة البيروقراطية العنيدة والبليدة التي تستخدمها وزارة الدفاع للحصول على معدات تؤدي عملها بشكل سيىء في زمن السلم. وكما رأيت، فقد كان أداؤها رائعاً في زمن الحرب. وكما سبق أن ذكرت، كانت هناك عقلية زمن السلم غير المفهومة للوزارة في زمن الحرب، وكان دوري يقضي بإزاحة كل هذه العقبات جانباً لكي يتاح لضباط كبار مثل جون يونغ العمل بشكل فوري لإنقاذ الأرواح.

أما الذين اشتكوا آنذاك وما زالوا يشتكون حتى الآن من أن العربات المدرعة لم تكن ضرورية، وأنها باهظة التكلفة وأحادية البعد والاستعمال، وصرفت الأنظار عن أولويات أخرى وأكثر أهمية على المدى الطويل، فإنني أكتفي بالرد التالي عليهم: قولوا هذا للجنود الذين لا يُحصون ممن نجوا من العبوات الناسفة لأنهم كانوا يستقلون عربات مدرّعة.

الاستخبارات والمسح والاستطلاع

كان عليّ التعامل مراراً وتكراراً مع عقلية زمن السلم الملعونة تلك داخل البنتاغون. بحلول خريف العام ٢٠٠٧ كان صبري قد بدأ ينفد. دُعيت في ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى اجتماع يضم كل كبار المسؤولين في الوزارة ـ مدنيين وعسكريين ـ لأتلو عليهم قانون مكافحة التمرّد. أخبرتهم أن، بالنسبة إلى قادتنا الميدانيين وجنودنا المنخرطين في المعارك، «الفرق شاسع بين الحصول على قرار غداً أو تسليم آلية الأسبوع القادم بدلاً من الشهر القادم. إن هذه الوزارة في حالة حرب منذ أكثر من ست سنوات، ومع ذلك ما زلنا نستخدم الآليات التي كانت بالكاد كافية في زمن السلم وتكلّف ثمناً باهظاً في زمن الحرب». قلت لهم أن لا فرق سواء كانت المسألة تتعلق بمعدلات إرسال العربات المدرّعة أم بزيادة الاستخبارات والمسح والاستطلاع أم بتصحيح مناوبات الجنود، فقد كان واضحاً لي أن قطّاع الأعمال (البيزنس) كالعادة «نادراً ما يلبي حاجات جنودنا في الميدان»، وشجعتهم على اللجوء إلى حسّ الضرورة والاستعداد «لخرق الشكليات» إذا استوجب الأمر الحصول على شيء لتسريع القتال

أو بكميات أكبر. «ثمة فرق هائل بين تأمين حاجات قواتنا المقاتلة الشهر القادم وتأمينها السنة القادمة... علينا أن نكون جميعاً في كل يوم حاضرين للنظر في كل قرار ومخطط له تأثير في سير معاركنا من منظار كيفية قيامنا به بشكل أسرع وأكثر فاعلية، ومدى تأثيره».

بعد شهر أخبرت قادة أقسام الجيش الثلاثة: «أحتاج منكم ومن فريقكم أن تستمروا في الضغط على النظام التقليدي واستنهاضه واستثارته إن كان ذلك ثمن دعم فتياننا في الميدان».

أرسلت إلى مايك مولن في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ملاحظة شديدة اللهجة استعرضت فيها بضعة أمثلة: «لقد استغرق طلب رسمي موجّه إلي عدة أشهر (في إحدى الحالات أكثر من ستة أشهر) ليشق طريقه عبر القيادة المركزية/ موظفي الأركان المشتركة قبل وصوله إلي لإجراء اللازم». وأمرته بوضع وتنفيذ آلية يمكنني من خلالها أخذ العلم فوراً بكل طلب موجّه إليّ، تحديداً من قادتنا في العراق وأفغانستان.

كانت المشكلة العاجلة التي استثارت مؤشرات نفاد الصبر تلك هي الصعوبة التي كنا نواجهها في تلبية حاجة قادتنا الميدانيين إلى قدرات الاستخبارات والمسح والاستطلاع: طائرات من دون طيار، وطائرات استطلاع، ومحلّلون ولغويون، وقدرات دمج البيانات التي تجمع معلومات مهمة عن ميدان المعركة ـ بما في ذلك اعتراض المكالمات الهاتفية للقادة الإرهابيين وبث فيديو حي لزرع الإرهابيين عبوات ناسفة ـ وتقديمها إلى قادة الجيش، الذين يمكنهم عندها التصرف من هذا المنطلق.

فيما يتعلق بالعربات المدرّعة، كان تسريع وتيرة الإنتاج والتسليم منذ البداية مسألة صلاحية وإيجاد التمويل. أما فيما يتعلق بطائرات الاستطلاع فقد واجهت تراخياً ونقصاً في الحماسة في القوات الجوية، حيث خدمت سابقاً.

أحدث دمج قدرات الاستخبارات التقنية الاستثنائية مع العمليات العسكرية في وقت حدوثها، وعبر الدعم المباشر للوحدات الصغيرة في كلّ من العراق وأفغانستان، ثورة حقيقية في الحرب والمعارك. في حين يعود تاريخ الدعم الاستخباري الجوي للقادة على الأرض إلى الحرب الأهلية بأقل تقدير وكذلك استخدام المناطيد، فإن

هذا الدعم قد اتخذ شكلاً جديداً بالكامل خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. شهدت مثالاً أولياً لهذا حين كنت نائباً في وكالة الاستخبارات المركزية ربيع عام ١٩٨٦، عندما تمكنا من تزويد الطيارين الذين كانوا يشنون الهجمات على طرابلس بمعلومات أقمار اصطناعية حول تحركات الدفاع الجوي الليبي. كانت تلك تقنية بالية مقارنةً بما تم القيام به في العراق وأفغانستان.

عندما كنت مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٩٢ حاولت إقناع القوات الجوية بإقامة شراكة معنا لصنع طائرات من دون طيار متطورة تقنياً، بسبب قدرتها على التحويم فوق هدف ساعات عدة، وبذلك تقدم تغطية استخبارية عبر التصوير المتواصل واعتراض الاتصالات. لم تكن القوات الجوية مهتمة، كما نُقِل إلي، لأن الناس ينضمون للقوات الجوية كي يقودوا الطائرات وليس هناك طيار في طائرات الاستطلاع. وعندما عدت إلى الحكومة، أواخر العام ٢٠٠٦، كانت الطائرة من دون طيار قد أصبحت تعبيراً مألوفاً، خصوصاً لدى أعدائنا، وإن كانت عقلية القوات الجوية لم تتغير. في العراق، كان الجيش قد حوَّل طائرات مروحية بمحركين صغيرين إلى منصات جمع استخبارات يمكنها تزويد تغطية فيديو حية ـ «فيديو الحركة الكاملة» ـ عن منطقة معينة لفترة مطوّلة. أصبحت هذه القدرة، وحدة أودين [ODIN (Observe, Detect, Identify, and Neutralize) (للمراقبة، والتحقق، والتحديد، والتحييد)]، مساهماً رئيسياً ليس فقط في الكشف عن أفراد يزرعون عبوات ناسفة، بل أيضاً في تمكين المحللين من ملاحقة الأشخاص والمركبات وبالتالي تحديد الشبكات التي تنتج المتفجرات وتزرعها. كانت رائعة مشاهدة فيديو مباشر لمتمرد يزرع عبوة ناسفة، أو مشاهدة تحليل فيديو يتعقب شاحنة متمرد صغيرة من موقع التفخيخ إلى موقع الهجوم. كما كان أكثر روعةً ـ ومتعة ـ مشاهدة مفجّر عبوة ناسفة وشاحنة صغيرة يتم تفجيرهما بفضل هذا الدمج غير المسبوق بين أجهزة الاستشعار والرُّماة.

كما تم تطوير عدد من منصات جمع الاستخبارات الأخرى: مختلف أنواع الطائرات مع طيار والبالونات (المناطيد) والكاميرات الثابتة وكثير من أجهزة الاستشعار الأخرى. في البداية استُخدمت هذه المجموعة المتكاملة من المنصات أساساً من قِبل القوات الخاصة في عملياتها، ومع الوقت، لمّا رأى القادة الآخرون

بأعينهم قدرات الطائرات من دون طيار، زاد الطلب على مزيدٍ منها لعمليات القتال العادية ولحماية القوات أضعافاً مضاعفة.

كانت هناك عوائق أمام تلبية الحاجة، تمثّل أحدها في قدرة الإنتاج المحدودة للشركة الوحيدة التي كانت تصنع الطائرات الاستطلاعية والمحطات الأرضية المطلوبة لفرز المعلومات المجموعة. وكانت المشكلة الأخرى تكمن في الحاجة إلى مزيدٍ من اللغويين لترجمة الاتصالات المجموعة. أما الثالثة فكانت العدد المحدود وإمكانية توفُّر الأنواع الأخرى من قدرات جمع المعلومات. فعلى سبيل المثال، كانت هناك منصة فاعلة جداً هي لوكهيد بي ٣ أوريون، المصمّمة أساساً لملاحقة غواصات العدو. لو كنا حرمنا أنفسنا منذ البداية من تلك القدرات في قيادة المحيط الهادئ وبقية الأماكن لتوفر عدد قليل فقط من تلك الطائرات للعراق وأفغانستان. كما أنها أصبحت قديمة جداً، ما يحدّ من عدد ساعات الطيران.

كان العدد الضئيل للطواقم المدربة المتوفرة للتحكُّم في الطائرات من دون طيار، خصوصاً في القوات الجوية، مشكلة كبيرة أخرى. أطلقت القوات البرية نسختها من الطائرة من دون طيار ـ المسماة المحارب «Warrior» ـ على أيدي المعاونين وضباط الصف، لكن القوات الجوية حرصت على الحصول على طيارين مؤهلين للطيران ـ كلهم برتبة ضابط ـ لإطلاق طائراتها الاستطلاعية. كانت القوات الجوية توضح لطياريها أن إطلاق طائرة من دون طيار من الأرض بجهاز تحكّم عن بعد لن يؤدي إلى التقدم مهنياً مثل الطيران بطائرة في السماء الزرقاء الفسيحة، لذا لم يكن مفاجئاً أن الضباط الصغار لم يكونوا متحرّقين لإطلاق طائرات من دون طيار. عندما حوّلت انتباهي إلى مشكلة الطائرة من دون طيار، منتصف العام ٢٠٠٧، كانت القوات الجوية تزوّد ثماني «فرق» بطائرات من دون طيار، وكانت كل فرقة تتكون من ستة طواقم (نحو ثمانين شخصاً) وثلاث طائرات من دون طيار، توفر تغطية لمدة أربع وعشرين ساعة. لم تكن لدى القوات الجوية نية لزيادة تلك الأعداد؛ وكنت مصمّماً على تغيير ذلك.

كان ثمة نزاع غير ملائم في عالم الطائرات من دون طيار حول ما إذا كان يجب على القوات الجوية أن تتحكم في كل البرامج والعمليات الحربية للطائرات من دون طيار، حيث عارضت القوات البرية، ووقفتُ إلى جانبها؛ فقد كانت القوات الجوية تطمح للسيطرة المطلقة على سلاح لا تملك حماسةً كبيراً تجاهه في المقام الأول.

كنت مستاءً للغاية من هذا النوع من النزاعات، خصوصاً في خضم حرب قائمة، ومصمماً على أن القوات الجوية لن تحصل على السيطرة.

في مجال الطائرات من دون طيار كان كل تشكيل عسكري يسعى وراء برامجه الخاصة، ولم يكن هناك تنسيق في الشراء، ولم يكن ثمة شخص واحد مسؤول لضمان التوافق في ظروف المعارك. كان كل من وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات ووكالة الاستخبارات المركزية مع طائراتها الاستطلاعية (يتم إطلاقها عادةً من قبل القوات البرية) ومدير الاستخبارات الوطنية منهمكاً بجدول أعماله الخاص. كانت فوضى عارمة.

مهما تكن المضاعفات فقد احتاج غزو العراق والمصاعب المتزايدة في أفغانستان إلى زيادة عدد الطائرات من دون طيار. وبالفعل، ففي كل اجتماع تقريباً من اجتماعات الفيديو التي عقدتها مع ديف بتريوس، أولاً في العراق وبعدها في أفغانستان، كان يثير مسألة الحاجة إلى مزيد من الطائرات من دون طيار. طلبت من رايان ماكارثي، وهو من موظفي مكتبي وجوّال سابق في الجيش ومقاتل سابق في أفغانستان، أن يكون عينيَّ وأذنيَّ في هذا المسعى ومستنهِض فريقي عند الضرورة.

كان همّي الأول خلال صيف ٢٠٠٧ هو تمشيط العالم بحثاً عن قدرة إضافية. كنت مستعداً لتعرية كل قيادة مقاتلة تقريباً من طائراتها الاستطلاعية لتوفير المزيد منها لبتريوس. كل إقليم في العالم كان يحظى بمقر قائد إقليمي بأربع نجوم، ويمكن تشبيه هؤلاء القادة في بعض الأحيان بالمندوبين السامين في الإمبراطورية الرومانية لأنهم يكرهون التخلي عن أي ممتلكات عسكرية مخصصة لهم. غير أننا جمعنا كل الطائرات الاستطلاعية التي وجدناها، ما لم تكن في الأصل مستَخدَمة في العراق، وجمعنا طائرات لوكهيد بي ٣ أوريون (p-3) من حول العالم لإرسالها إلى العراق وأفغانستان. وكانت هناك طائرة استطلاعية بقدرات أعلى حتى من الطائرة من دون طيار هي ابنة عمها الكبرى إم كيو ٩ ريبر (MQ-9 Reaper)، وقد عملنا على زيادة إنتاجها ونشرها في الميدان أيضاً. في الوقت عينه كان علينا أن نكثّف الإنتاج الجديد وتسريع تدريب الطواقم الجديدة. أصدرت توجيهاتي للقوات الجوية لزيادة قدرة الطائرة من دون طيار من ثماني قذائف إلى ثماني عشرة، وأبلغت قادتها أنني أريد خطتهم بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

أكدت لي تطورات عدة في أواخر ذلك الخريف أن قيادة القوات الجوية لم تكن موافقة على ضرورة الحاجة إلى طائرات من دون طيار «لعلو منخفض»، أو الحاجة إلى اجتراح الحلول بغية الحصول على مزيدٍ منها. كان هذا مثيراً لاستغرابي بشكل خاص لأن القوات الجوية كانت تقدم مساهمة قيّمة للمجهود الحربي بتوفير الدعم الجوي على علو منخفض للقوات البرية التي تتعرض لإطلاق نار وخلال إجلاءات الفرق الطبية وفي نقل كميات ضخمة من العتاد في كلّ من العراق وأفغانستان على حد سواء. في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أصدر رئيس أركان القوات الجوية مايك «باز» موزلي توجيهات لإجراء دراسة حول الوسيلة التي يمكن للقوات الجوية بها أن تصل إلى ثماني عشرة فرقة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وكان هذا بطيئاً جداً برأيي. وبينما كنا نحاول توظيف كل منصة استخبارية متاحة في الحرب، اقترحت القوات الجوية وقف كل التمويل لطائرة التجسس العظيمة لوكهيد يو-٢ (U-2) بنهاية صيف ٢٠٠٨. كانت يو-٢، وهي من نوع طائرة التجسس التي كان يقودها فرانسيس غاري باورز وأُسقِطت من قِبَل السوفيت عام ١٩٦٠، ما زالت توفر معلومات استخبارية مهمة، وكنت أعتقد أن حظر طيرانها في هذه النقطة المفصلية جنون واضح. بعدها، وفي كل مرة تقريباً كان يأتي موزلي وقائد القوات الجوية مايك وين لرؤيتي، كان الأمر يتعلق بقاذفة قنابل جديدة أو مزيدٍ من طائرات إف-٢٢ (F-22). كانت كلتاهما تقدم قدرات مهمة للمستقبل، لكن لم تكن أيٌّ منهما ستؤدي دوراً في الحربين اللتين كنا نخوضهما.

وجدت بعض التحديات عندما زرت قاعدة كريتش الجوية في نيفادا في وقت مبكر جداً من العام ٢٠٠٨. كريتش هي المقر الرئيسي لجناح الاستطلاع ٤٣٢ وسربَي الاستطلاع ١٥ و١٧، وكانت مركز التحكّم الذي كان الطيارون يتحكّمون فيه بالطائرات من دون طيار الموجودة في العراق وأفغانستان. تتركز القاعدة في مكان ناءٍ جداً، وعندما زرتها للمرة الأولى كانت بسيطة للغاية. في مبنى العمليات كانت هناك عدة مقصورات، في كل واحدة طيار من القوات الجوية أمام محطة عمل. كان المشروع بأكمله يشبه لعبة فيديو معقّدة للغاية، مع فارق أن هؤلاء الرجال والنساء كانوا يلعبون بشكل جدي، وعلى الشاشات الموجودة أمامهم كان بإمكان الطيارين في نيفادا أن يروا بالتحديد وبالتزامن ما تراه طائرة «بريداتور» أو «ريبر» في العراق

أو أفغانستان. كان كل طيار يملك جهاز تحكّم عن بعد ولوحة أجهزة قياس للتحكّم في مركبة تبعد آلاف الأميال. كان أحد أكثر العروض المذهلة ـ والقاتلة ـ للبراعة التكنولوجية التي شهدتها يوماً.

تم أخذي إلى حظيرة للطائرات لأرى بريداتور وريبر معاً. كانت كلتاهما تبدو كحشرة عملاقة، ذات أرجل طويلة ورفيعة، ومسافة واسعة بين الجناحين، وجهاز كاميرا يشبه مقلة عين ضخمة ومنتفخة. كانت ريبر أكبر قليلاً من بريداتور، وعند تجهيزها بالأسلحة يمكنها حمل كمية من الأسلحة تناهز الكمية التي تحملها بعض طائراتنا المقاتلة. بعد رؤية تلك الطائرات لم أستطع أن أفهم لماذا كنت عاجزاً عن إقناع قيادة القوات الجوية بأن هذه «المركبات التي يتم التحكّم فيها عن بعد» تشكل جزءاً لا يتجزأ من مستقبل القوات الجوية ويجب أن تصبح جزءاً مهماً وثابتاً من قدرتها القتالية.

أمضيت بعض الوقت مع طياري الطائرة من دون طيار، الذين كانت لديهم بعض الشكاوى، فقد كانوا يمضون ساعتين على الطريق كل يوم من منازلهم في قاعدة نيليس الجوية بعد يوم مضنٍ من التحكّم في طائرات متعدّدة المهمات. لم يكن هناك مكان لتناول الطّعام في كريتش، ولم يكن هناك مركز لياقة بدنية. كما أن المسار المهني لم يكن واعداً جداً للطيارين الذين يتحكّمون في الطائرات من دون طيار ولا يعودون مجدداً لقيادة الطائرات، فهم لم يحصلوا على ترقيات، ولم يكونوا مؤهلين لنوع التقدير والميداليات المخصّصة للقتال الجوي والتي كان بإمكان قادة الطائرات أن يتلقوها. خلال أشهر من زيارتي مدّدت القوات الجوية ساعات العمل لمركز العناية بالأطفال في نيليس، وموَّلت عيادة طبية وعناية بالأسنان في كريتش، وبدأت بناء سوق مطاعم جديدة وصالة طعام.

وفي الوقت الذي استمرت فيه الحاجة إلى مزيد من الطائرات من دون طيار بالارتفاع خلال شتاء العام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، كان واضحاً أن محاضراتي لم تكن مجدية. أرسلت في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مذكرة إلى الأدميرال مولن، وهو داعم قوي وحليف مهم في ما كنت أحاول عمله بخصوص الاستطلاع، أعربت فيها عن عزمي للضغط بقوة على كل الجبهات الضرورية بغية توفير دعم للاستطلاع في العراق وأفغانستان، وطلبت منه تقريراً عن المبادرات الجارية وعن أفكاره حول أي فرص

إضافية لزيادة دعم الاستطلاع خلال الثلاثين يوماً إلى التسعين يوماً القادمة. بعد عشرة أيام أخبرت مولن أننا بحاجة إلى مقاربة أشمل لمعالجة كيفية زيادة القدرات على المدى القصير.

أنشأت على الفور وحدة الاستطلاع، وقد ترأسها مدير تقويم البرامج براد بيركسون والجنرال البحري إيمو غاردنر. طلبت منهما وضع خيارات لزيادة قدرات الاستطلاع على مراحل كل ثلاثين وستين وتسعين ومئة وعشرين يوماً. إن كل مكوّن من مكوّنات الدفاع ذي مصلحة بالنتيجة المرتقبة سيكون له ممثلٌ رفيعٌ في فريق العمل، وهذا الممثّل سيقدّم تقريره إليّ مباشرةً مرّة كلّ شهر، على أن يبدأ العمل بذلك بعد أسبوعين من اليوم.

اتفقنا أنا ومولن ووكيل الوزارة للاستخبارات كلابر وبيركسون على أننا بحاجة إلى إيجاد مزيدٍ من مصادر تمويل الاستطلاع في الولايات المتحدة وفي القيادات الأخرى ـ على سبيل المثال، هل كنا نحتاج إلى هذا الكم من الطيارين والطائرات الاستطلاعية لبرنامج التدريب بدلاً من نشره في ميدان الحرب؟ ـ وأن علينا التحقق مما إذا كانت القيادات في العراق وأفغانستان تستطيع أن تستعمل مصادر الاستطلاع الموجودة لديها أصلاً بشكل أكثر فاعلية. بالنسبة إليّ، كانت تلك الصراعات البيروقراطية دائماً شغلي الشاغل لحماية الجنود الموجودين حالياً في أرض المعركة والقيام بذلك بشكل عاجل.

التقرير الأول الذي وصلني من فريق العمل بسرعة بعد ذلك أبرز المشكلة وزاد من إحباطي. فمن بين أربعة آلاف وخمسمئة طائرة استطلاعية أميركية حول العالم كان قرابة النصف تقريباً فقط في العراق وأفغانستان، وكان علينا تغيير ذلك. كنا بحاجة أيضاً إلى زيادة عدد المترجمين للاتصالات التي يتم اعتراضها، وإلى أجهزة استشعار أرضية تطلق إنذاراً مسبقاً عن اقتراب المتمردين، وأشخاص وأجهزة لفرز المعلومات التي جمعناها بسرعة وتقديمها إلى القادة والجنود الذين يحتاجون إليها. في آب/أغسطس وافقت على ثلاثٍ وسبعين مبادرة جديدة بكلفة مليارين وستمئة مليون دولار. في بعض الأحيان كنت أطلب المستحيل. فعندما تم إبلاغي خلال مناقشة أحد التقارير أننا سنحصل فوراً على أربع وعشرين «فرقة» (كل واحدة مع ما يكفي من الطائرات الاستطلاعية والطواقم القادرة على تأمين تغطية لمدة أربعٍ

وعشرين ساعة) سألت إذا كان مسرح العمليات يحتمل وجود اثنتين وتسعين فرقة، فجاءالرد: «كلا، فمن شأن ذلك أن يحجب نور الشمس».

نزل بيركسون وماكارثي إلى الميدان خلال الصيف وزارا كريتش بالإضافة إلى العراق وأفغانستان. لم يكن مُرحَّباً بهما. في الوقت الذي كانا يحصيان عدد طائرات بريداتور في حظائر الطائرات في كريتش، اشتكى هناك أحد ضباط سلاح الجو لدى البنتاغون من المدراء التفصيليين التابعين لي الذين راحوا يخبرونه عمّا يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه. لكن بيركسون وماكارثي وجدا خلال زيارتهما إلى كريتش فرقتين إلى ثلاث فرق تملك هذا السلاح وأفادا أن الطيارين هناك «يطيرون» ستين ساعة فقط في الشهر. كان بإمكانهم القيام بالمزيد وقد فعلوا ذلك في وقت لاحق. ولم تكن الهيئات القيادية في كابول أقل استياءً من قدوم شخص ما من واشنطن «لتقويم عملها». لكن المهم هو أنهما وجدا مزيداً من المعدات.

لم تكن لجان الاعتمادات في الكونغرس متساهلة مع وحدة الاستطلاع التي لم يكن تمويلها يمرّ عبر الإجراءات التقليدية. كانوا يوافقون دائماً في النهاية، لكن الموافقة كانت تستهلك كثيراً من الوقت، وقد استمروا بالضغط لحل فريق العمل والعودة إلى الإجراءات العادية. غيّرت تشكيلة فريق العمل مرتين ـ وأعدت تسميتها في إدارة أوباما ـ حيث بلغت حد التلاعب بمجلس النواب لأكثر من ثلاث سنوات، للتأكد من أنني أملك آلية غبّ الطلب في واشنطن يمكنها أن تخدم القادة بشكل جدي في الميدان.

ركّزنا على الحصول على مزيدٍ من قدرات الاستطلاع في العراق وأفغانستان في ما تبقى من ولايتي. بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٨ تمكنت القوات الجوية من إبلاغي أنها زادت حجم الدوريات بالطائرات الاستطلاعية المسلحة إلى حد بعيد. وفي الشهر التالي وافقت على تخصيص مليار ومئتي مليون دولار لشراء خمسين طائرة إم سي ١٢ (MC-12) ـ يطلق عليها اسم طائرة «ليبرتي» ـ مجهزة لتقديم فيديو الحركة الكاملة وجمع معلومات استخبارية أخرى، في أفغانستان بشكل أساسي. كانت تلك الطائرات ذات المروحة المزدوجة والمنخفضة الكلفة والتقنية نسبياً ـ النوع الذي تكرهه القوات الجوية منذ زمن ـ قادرة أكثر مما توقعنا على إنجاز العمل المطلوب. وكان توزيع الطائرات الاستطلاعية المتوفرة بين العراق وأفغانستان

يشكل تحدياً مستمراً للقيادة المركزية، لكن حقيقة بسيطة ساعدت في اتخاذ القرارات: كانت طائرات بريداتور تطارد الأشخاص، في حين كانت طائرة ليبرتي كنزاً ثميناً في عالم مكافحة العبوات الناسفة. كنا نصنع ونرسل أنواعاً كثيرة أخرى من الكاميرات والمنصات، المحمولة جواً والمنصوبة في مواقع ثابتة على الأرض، لتقديم معلومات استخبارية لجنودنا لدعم العمليات القتالية، الأمر الذي كان يحمي أيضاً قواعدهم ومخافرهم، خصوصاً في أفغانستان. كانت هناك حوالى ستين وحدة طائرات استطلاعية عندما غادرت الوزارة.

تركتِ الصعوبة في دفع البنتاغون للتركيز في الحربين اللتين كنا نخوضهما ودعم الجنود والقادة الموجودين في الميدان مرارةً شديدةً لديّ. كان الأشخاص الموجودون في مراكز أدنى يملكون أفكاراً جيدة، لكن كانت أمامهم مهمة مستحيلة في اختراق حاجز البيروقراطية وإيجاد آذان صاغية وأخذهم على محمل الجد، فغالباً ما قمع الجيش الضباط الصغار، وفي بعض الأحيان قمع ضباطاً كباراً، لتحديهم الممارسات القائمة. وفي خطاب ألقيته أمام أفراد القوات الجوية بعد بضعة أيام من إنشاء فريق عمل الاستطلاع أوضحت أنني أشجع التغيير الثقافي في التشكيلات والتفكير غير التقليدي والمعارضة الرصينة. تحدثت عن المصلحين القدامى في القوات الجوية والعداوة المؤسّسيّة والمقاومة البيروقراطية التي كان عليهم مواجهتها، وطلبت من الضباط المتوسطي الرتبة بين الحضور إعادة التفكير في ما إذا كانت خدمتهم منظمة ووافية من حيث الأفراد والمعدات، وكرّرت قلقي من أن «أجهزتنا لا تتحرك بالسرعة المطلوبة في زمن الحرب لتوفير الموارد المطلوبة الآن في ميدان المعركة». وفي سطر عن الاستطلاع أضفته بقلم رصاص وأنا في طريقي لإلقاء الخطاب قلت: «إنه لأمر مزعج للغاية أن الناس عالقون في الأساليب القديمة لإتمام الأعمال».

في اليوم نفسه ألقيت في الأكاديمية العسكرية الأميركية محاضرة أمام فيلق الطلاب الضباط كله ضمّنتها رسالة مشابهة حول القيادة العسكرية، مدركاً أن ملاحظاتي هناك ستتم قراءتها في كل أقسام الجيش. قلت للطلاب الضباط:

> لكي تنجحوا في ميادين معارك القرن الحادي والعشرين ـ وهي بيئة القتال التي ستسود في العقود القادمة حسب اعتقادي ـ سيكون جيشنا بحاجة إلى قادة يتمتعون بخفة حركة ودهاء ومخيّلة مميّزة؛ إلى قادة لديهم في آنٍ الرغبة

والقدرةُ على التفكير والتصرف بإبداع وتصميم في نمط مختلف من العالم، ونمط مختلف من النزاعات عما هيَّأنا أنفسنا له طوال العقود الستة الماضية... ما زلنا بحاجة إلى رجالٍ ونساء بالزي العسكري ليسمُّوا الأمور بأسمائها كما يرونها ويخبروا مرؤوسيهم ورؤساءهم على حدّ سواء بما يحتاجون إلى سماعه لا بما يرغبون في سماعه... إذا لم تقم كضابط ـ اسمعوني جيداً ـ إذا لم تقم كضابط بقول الحقيقة كما هي أو تخلق بيئة تحضُّ على الصراحة فستكون قد أنزلت الضرر بنفسك وبالمؤسسة العسكرية.

ولعلمي بمقالة نشرها سابقاً مقدم في الجيش انتقد فيها بشدة ضباطاً رفيعي المستوى، أضفت: «أشجعكم على تبنّي المعارضة الجريئة والرصينة والوفية إذا تطلّب الوضع ذلك».

وبسبب مسألة الاستطلاع ومخاوف أخرى كانت لديّ حيال القوات الجوية (المزيد لاحقاً)، فُسّر خطابي لها على أنه تهجّم على قيادتها. وخلال مؤتمر صحافي بعد ذلك مباشرةً سُئلت عما إذا كانت تلك نيتي فأجبت أن خطابي كان فيه كثيرٌ من الثناء على القوات الجوية وأنني انتقدت بيروقراطية الجيش بشكل عام، خصوصاً فيما يتعلق بالحصول على مزيدٍ من الدعم للذين يخوضون الحرب الآن.

أدرك الجميع أن كلا الخطابين كانا يمثلان إعلاني الأول بأن دعم الحربين اللتين كنا نخوضهما وأولئك الذين يقاتلون في تينك الحربين، بالإضافة إلى التهيُّؤ للنزاعات المستقبلية، يتطلّب تغييراً ثقافياً في كل التشكيلات العسكرية. لم تكن هذه سوى تحية الافتتاح.

المحاربون الجرحى

أعتقد أن انكشاف المشكلات الفاضحة في العلاج الخارجي للجنود الجرحى في مركز «ولتر ريد» للطبابة العسكرية أحرج القيادة العسكرية العليا للتشكيلات العسكرية ووزارة الدفاع برمّتها. كنت على اقتناع دائم أنهم لم يكونوا واعين للكابوس البيروقراطي والإداري الذي غالباً ما واجهه جرحانا الخارجيون، بالإضافة إلى المصاعب التنظيمية والمالية المتعلقة بظروف المعيشة التي كان يواجهها جنودنا الجرحى وعائلاتهم. عجّلت الفضيحة في ظهور عدد من المراجعات والدراسات

حول معاناة المحارب الجريح بأكملها، في حين بدأت الوزارة والتشكيلات العسكرية في الوقت نفسه بتطبيق تدابير إصلاحية.

خلال ولايتي كلها لم يسبق لي أن رأيت إدارة الخدمات العسكرية ـ في الهيئة بكاملها ـ تواجه مشكلة بهذه الحميّة والحماسة والعجلة بمجرد معرفة أن هؤلاء الرجال والنساء الذين ضحوا بالغالي والنفيس لا يلقون المعاملة الملائمة بعد مغادرتهم المستشفى. وقد تدخّل جنرالات وأدميرالات رفيعون في المشكلة، ولا أعتقد أن ذلك كان بسبب طردي أشخاصاً رفيعي المستوى. لطالما كنت مقتنعاً أن القيادة العسكرية، بمجرد أن تعرف أنها قد خذلت هؤلاء الأبطال، سوف تصمّم على إصلاح الأمور. أما البيروقراطيات القائمة، العسكرية والمدنية، في وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، فكانت قصة مختلفة.

إن القوات البرية ومشاة البحرية هما الجهتان اللتان تكبدتا الغالبية العظمى من الإصابات، الجسدية والنفسية، في حروب ما بعد ٩/١١. اجتمعت برئيس أركان الجيش في مطلع آذار/مارس وطلبت منه ألّا ينتظر التقارير والدراسات بل أن يعمل على الفور على إصلاح «ولتر ريد» ويبقي عينيه مفتوحتين على جودة بقية أنواع الرعاية الطبية في الجيش للمحاربين الجرحى. بالنسبة إلى تقويم الجنود فيما خص الإعاقة قلت له: «عندما تكون في شك، أخطئ لمصلحة الجندي». هبّ كيسي ونائب رئيس الأركان ديك كودي لإصلاح المشكلة من دون ضغوط إضافية مني. في ٨ آذار/مارس، أُرسل تقرير إلي حول خطة عمل الجيش. كانت قد جرت بعض التغييرات في الملاك الوظيفي بالفعل في «ولتر ريد» تحت إشراف كودي، فتمَّ إنشاء اللواء المتنقّل للمحارب الجريح (لمنح الجنود الجرحى وحدة مؤسساتية للاهتمام بشؤونهم وهم في وضع المرضى الخارجيين)، وتأسس «المركز الشامل لمساعدة الجنود وعائلاتهم»، وتم نقل كل الجنود المرضى الخارجيين إلى أماكن ملائمة. كما عملت القوات البرية على إنشاء خط ساخن للمحاربين الجرحى وعائلاتهم، وتنظيم فرق لتقصي الأحوال في اثني عشر مركزاً طبياً رئيسياً للقوات البرية، والنظر في كيفية تحسين نظام تقويم الإعاقة الجسدية في القوات البرية. وتولى الجنرال كيسي زمام المبادرة في مجابهة مشكلة الإصابة الدماغية الرضحية واضطراب ما بعد الصدمة. ففي حزيران/يونيو أوجز لي كيسي برنامجاً لتدريب كل الجنود في الجيش

حول أسباب وأعراض اضطراب ما بعد الصدمة في مسعىً لا يهدف لمساعدتهم على التأقلم فحسب بل يبدأ أيضاً بإزالة وصمة المرض النفسي، وكما أخبرني: «علينا أن نتخلص من العقلية التي تعتبر أنك مؤهل لأداء الواجب ما دام ليست فيك ثقوب». ولم تكن التشكيلات الأخرى بعيدة جداً عن مبادرة القوات البرية.

في ٩ آذار/مارس، أرسلت رسالة إلى كل الرجال والنساء في القوات المسلحة الأميركية حول وضع «ولتر ريد» وصفتُ فيها الإجراءات المتخذة حتى تلك اللحظة، بما في ذلك تأسيس لجنتي الكشف الخارجيتين، وأخبرتهم أننا لن ننتظر تلك التقارير كي نعالج المشكلات. كما أبلغتهم أنني أصدرت تعليماتي بإجراء مراجعة شاملة على صعيد الوزارة لبرامج الرعاية الطبية العسكرية ومنشآتها وإجراءاتها، وأنني أخبرت القيادتين المدنية والعسكرية الرفيعتين أن «المال لن يكون مشكلة» في مواجهة هذا التحدي، وتابعت: «بعد الحرب نفسها، ليست لدينا أولوية أهم من الاعتناء بجرحانا العناية اللازمة». هذا الشعور والتذكير سأكررهما كثيراً خلال السنوات الأربع التي تلت.

بعد ذلك بفترة قصيرة أنشأت وحدة المحارب الجريح، المسؤولة عن تقديم تقرير إلي كل أسبوعين حول الإجراءات التي تم اتخاذها في كل أقسام وزارة الدفاع لتلبية احتياجات المحاربين الجرحى وعائلاتهم. كانت أهداف الوحدة طموحة: (١) إعادة تصميم نظام الإعاقة بالكامل؛ (٢) التركيز في الإصابة الدماغية الرضحية واضطراب ما بعد الصدمة؛ (٣) إصلاح العيوب في إدارة قضايا المحاربين الجرحى ودعمهم؛ (٤) تسريع عملية تبادل المعلومات بين وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين؛ (٥) التأكد من وجود منشآت ملائمة للمحاربين الجرحى؛ (٦) إعادة النظر في مجمل عملية نقل المحاربين الجرحى إلى وزارة شؤون قدامى المحاربين. كانت تلك أيضاً مسائل أساسية حدّدتها مراجعة ويست ـ مارش المستقلة التي كنت طلبتها وكذلك لجنة دُوْل ـ شَلالا الرئاسية. كنت مستعجلاً ولم أكن قلقاً بشأن المساعي الثلاثة المتشابكة؛ فقد كان لكل منها اختصاص مختلف بعض الشيء عن الأخرى.

كنت أريد التأكد مما إذا كانت الأفكار الحسنة تُنشر عبر التشكيلات وفي أنحاء وزارة الدفاع. وكما في مسألة العربات المدرّعة والطائرات من دون طيار، كنت أقصد أن أوضح من خلال تجربتي الأولوية التي أعطيتها لهذا المسعى وأنني أريد

التأكد من أن كل شخص ينبري باندفاع لحل أي مشكلة نواجهها. كما أعدنا أنا وغوردن إنجلند تفعيل مجموعة إشراف مشتركة بين وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين- لجنة العمليات العليا- برئاسة مشتركة ممثلة بنائب وزير كل وزارة ضمن مسعىً لإحداث تحسينات جوهرية في عملية الانتقال من الخدمة الفعلية إلى حالة التقاعد أو قدامى المحاربين.

أعتقد أنّ لا وزارة الدفاع ولا وزارة شؤون قدامى المحاربين توقعتا يوماً، عند بداية الحربين في أفغانستان والعراق، هذا العدد الهائل من الجرحى الشبان والشابات (عدد الشبان يفوق التصور) الذين سيتدفقون إلى النظام على مدى السنوات التي تلت، ولا كانتا خططتا لذلك. لم يكن كثير من جنودنا ليتعافوا من جراحهم في الحروب السابقة، لكن التقدم الطبي الاستثنائي ومهارات أولئك الذين يعالجون المصابين كان يعني أن عدداً كبيراً ممن يعانون من إصابات خطيرة - بما فيها الإصابة بصدمات دماغية وبتر أعضاء عدة - خضعوا لعلاج مطول، أو سنوات من إعادة التأهيل، أو أصيبوا بإعاقة دائمة. بدت بيروقراطيتا وزارة الدفاع ووزارة شؤون قدامى المحاربين، المتعوّدتان على التعامل مع محاربين قدامى من فيتنام وحروب سابقة أو المتقاعدين بخصوص كل المشكلات العادية الناجمة عن التقدم في السن، غير قادرتين على ضبط نشاطهما لظروف زمن الحرب، مثل بقية وزارة الدفاع وبقية مؤسسات الحكومة. كانت هناك ثلاثة مفاصل حاربتُ فيها البيروقراطية العسكرية والمدنية بالنيابة عن الجرحى، وقد برزت الأمكنة الثلاثة كلها انطلاقاً من إيماني القوي بأن أولئك الذين يُصابون في المعارك أو التدريب على المعارك يجب أن يعاملوا كمجموعة قائمة بذاتها ويحصلوا على ما أسميته علاجاً «استثنائياً» فيما يتعلق بأولوية المواعيد والمأوى والمساعدة الإدارية وكل شيء آخر. كنت أريدهم أن يحصلوا على موظفين إداريين يكونون بالنسبة إليهم «زبائنهم» الوحيدين. لم تكن بيروقراطيتا وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين قادرتين على التمييز بين من أُصيبوا في المعارك وبين سائر من يحتاجون إلى عناية.

سوف يتمّ إنشاء وحدات متنقلة للمحاربين الجرحى من قبل جميع التشكيلات في مخافر وقواعد على امتداد الولايات المتحدة بحيث تصبح للجرحى وحدة في منطقة كلٍّ منهم للاهتمام بهم. وكان الخلاف الأول يتعلق بمن سيُسمَح له

بالاستفادة من خدماتها. وقد ذُهِلت لدى معرفتي أن وحدات القوات البرية من هذا النوع كانت ممتلئة تقريباً حسب حجم استيعابها. كنت أنوي من خلال الموافقة على هذه الوحدات أن تبقى مخصصة لأولئك الذين جُرِحوا أو أصيبوا في المعركة أو التدريب، لكن القوات البرية كانت تسمح أيضاً بتقديم الرعاية الصحية لمن أُصيبوا بجروح في غير أرض المعركة. لذا كان من الممكن أن يُمنح سرير في الوحدة المتنقلة، الذي كنت آمل أن يُخصّص لجندي جُرح في العراق، لجندي أصيب بكسر في ساقه إثر حادث دراجة نارية في الولايات المتحدة بدلاً من ذلك. لا شك أنني كنت أريد للأخير أن يحصل على خدمة من الدرجة الأولى، لكن لم يكن هذا هو سبب إنشاء هذه الوحدات. وعند الحديث إلى المحاربين الجرحى في مخافر الجيش المختلفة في أنحاء البلاد تم إبلاغي أن الوحدات المنتشرة غالباً ما تحيل جنوداً لديهم مشكلات في السلوك أو تعاطي المخدرات إلى هذه الوحدات. في النهاية أقنعت قائد القوات البرية الجديد، بيت غيرين، أن يلتزم أكثر بنيتي الأساسية، لكننا اتفقنا على أن يتم معالجة الوضع تدريجياً بحيث لا يُرغم أي جندي على مغادرة الوحدة المتنقلة.

كان النزاع الثاني يدور حول التأخيرات البيروقراطية في اتخاذ القرارت بشأن الإعاقة. لم تكن هناك حاجة، بالنسبة إلى الذين كانت جراحهم خطيرة وكارثية، إلى الانتظار لأشهر قبل تحديد ما إذا كانوا مخولين بالحصول على كامل المساعدات المخصصة للإعاقة. وفي السياق نفسه، لم يكن القرار بنقل جنود جرحى غير قادرين على البقاء في الخدمة الفعلية إلى خانة قدامى المحاربين يحتاج إلى الوقت الذي كان يستهلكه فعلياً. وقد أسميت هذه المقاربة بـ«التصنيف». كان الرئيس بوش يساند منح المحاربين الجرحى مساعدة مبنية على مصلحة الجندي أولاً في حال الشك في تقويمات الإعاقة، ومن ثم إجراء تعديلات لاحقاً إذا تطلب الأمر. ولأن عدد المحاربين الجرحى في النظام كان يشكل فرعاً صغيراً من كل أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية طبية وتقويم، كنت أؤمن بقوة أكبر أن من الواجب قلب النظام لمصلحتهم. «علينا أن ننظر إلى ذلك من منظار الجندي، لا من منظار الحكومة»، كما صرحت أمام مجموعة من الطلاب الضباط في أيلول/سبتمبر. كنا قادرين على الحصول على برنامج تجريبي يُستخدم في منطقة واشنطن العاصمة لتسريع عملية تقويم الإعاقة،

لكنه كان يصطدم دائماً بالتشريع والبيروقراطية. دفعت باتجاه إحداث هذه التغييرات لسنوات، لكن المعارضة الموحدة للبيروقراطيتين العسكرية والمدنية ـ وضعف تأييد المساعي التي كنت أسير بها من قبل قادتهما ـ أفشلتني إلى حد بعيد. أي مقاربة جديدة وأي شيء مختلف عما كانوا يقومون به دائماً وأي شيء يمكن أن يتطلب موافقة الكونغرس وأي تمييز بين الجنود الذين أصيبوا في المعارك وبين غيرهم من المرضى والجرحى كان أمراً مستهجناً بالنسبة إلى غالبية المسؤولين في وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين.

أما النزاع الثالث فكان حول نظام تقويم الإعاقة نفسه. لكي يستحق المحارب الجريح تقاعداً بسبب الإعاقة كان عليه أن يحصل على تقويم إعاقة بنسبة ٣٠ بالمئة. بدت لي هذه الدقة أمراً سخيفاً، فكيف يمكنك أن تحدد ما إذا كان لدى أحدهم إعاقة بنسبة ٢٨ بالمئة أو ٣٢ بالمئة؟ كنت أعلم أن ثمة قواعد وإرشادات، وأن هناك محاربين قدامى يحاولون قدر استطاعتهم أن يتلاعبوا بالنظام للحصول على مزيد من الأموال، لكن عندما يتعلق الأمر بالمحاربين الجرحى، وعندما تكون الحالة طارئة أو ثمة شك، كنت أريد أن أخطئ لمصلحة الجندي، وبسخاء. جادلت في أن باستطاعتنا أن نقوم بعملية مراجعة تستمر خمس سنوات لإعادة تقويم مستوى الإعاقة وتصحيح أي أخطاء فادحة حدثت في البداية، لكنني لم أوفق.

ضغطت أيضاً باتجاه الحصول على مزيد من الدعم لعائلات الذين سقطوا في الحرب والمصابين بجروح بالغة، بالإضافة إلى تطوير عناية طبية من أحدث طراز للإصابات الناجمة عن النزاعات الحالية ـ اضطراب ما بعد الصدمة والإصابة الدماغية الرضحية والأعضاء المبتورة ومشكلات العين واستعادة النظر. وقد توقعت أن هذه الإصابات «ستبقى التحدي الطبي العسكري الأبرز الذي سيواجه الوزارة في السنوات القادمة».

في منتصف تموز/يوليو، وخلال اجتماع مع كبار القادة المدنيين والعسكريين، أوجزت لي الإحصاءات التي رأيت أنها تثبت وجهة نظري بخصوص التصنيف. فقد أُبلِغت أن حتى ذلك التاريخ كان هناك مليون وسبعمئة وأربعة وخمسون ألف جندي يحاربون في العراق وأفغانستان، وقد أصيب اثنان وثلاثون ألفاً في المعارك، عاود

نصفهم الخدمة خلال اثنتين وسبعين ساعة، وتم إجلاء عشرة آلاف جندي من العراق وأفغانستان، ولم تكن إصاباتهم جميعاً ناجمة عن المعارك، وما مجموعه (اعتباراً من ١٥ تموز/يوليو) ألفان وثلاثمئة وثلاثة وثلاثون جراحهم بالغة. باختصار، إن عدد الجنود الذين جُرحوا جراء المعارك في ذلك الوقت في الحربين كان يمثّل جزءاً صغيراً جداً من بين كل هؤلاء الذين خضعوا للعلاج.

شعرت بحاجة ماسة إلى معالجة تلك المسائل، خصوصاً وأني ظننت أن لم يتبقَّ لي سوى ستة أشهر كوزير. كنت أعلم أنني إن لم أحرز تقدماً في هذه المسائل، وإن لم يكن خلَفي ملتزماً مثلي بإصلاح هذه المشكلات، فلن يطرأ أي تغيير يُذكر. وكنت أعلم أن إحدى أبرز العقبات أمام تقديم العلاج المناسب للجنود الجرحى وقدامى المحاربين كانت الهيمنة البيروقراطية لوزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين على حدّ سواء. كان الجندي الجريح يخضع لتقويمين منفصلين للإعاقة، وكان إرسال السجلات الطبية من وزارة إلى أخرى يشكل عقبة دائماً. كان وزيرا شؤون قدامى المحاربين اللذان عملت معهما خلال معظم إدارتَي بوش وأوباما (جيمس بيك وإريك شينسيكي على التوالي) قد تعهّدا بإصلاح تلك المشكلات. لكن للأسف، فلئن كانت هناك وزارة في واشنطن أكثر تصلّباً من وزارة الدفاع فهي وزارة شؤون قدامى المحاربين. لم يحدث أي تقدم يُذكر حتى قمنا أنا ووزير شؤون قدامى المحاربين شخصياً بإحراز نتيجة ما. وإن لم يكن من سيخلفنا من الوزراء مصمّماً على التغيير، فسيذهب كل تقدم أحرزناه سدىً. ومن جديد، كان أكثر ما يقلقني هو أن جزءاً كبيراً من المشكلة كان يكمن في عدم استعداد النظام للتمييز في العملية بين شخص جُرِح في المعارك وشخص تقاعد بسببَ مشكلات في السمع أو البواسير.

كان المحاربون الجرحى وعائلاتهم يتحدثون دائماً عن صعوبة الحصول على معلومات حول الخدمات المتوفرة لهم. وعندما أثرت هذا الموضوع في البنتاغون تم إرسال لائحة من صفحتين إلى مواقع إلكترونية يمكن للمحاربين الجرحى زيارتها لإيجاد كل ما يريدون معرفته عن الدعم والمساعدات. لكن الجهد المطلوب للدخول إلى تلك المواقع وقراءة كل تلك المواد ـ وفرضية أن عائلة كل جندي جريح تملك جهاز كمبيوتر، خصوصاً عند إحالة الجنود إلى منشآت طبية بعيدة عن الوطن ـ كل ذلك بدا لي وكأنه يعكس الخلل القائم في النظام. طلبت من هيئة الموظفين والجهوزية

في البنتاغون، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أن تعدّ كتيّباً مطبوعاً للمحاربين الجرحى يمكن أن يشكّل مرجعاً جاهزاً حول المساعدات والرعاية. وصلني الرد بعد شهر على شكل نشرات وكتيّبات متعددة ولائحة بمزيد من المواقع الإلكترونية والخطوط الساخنة، وكل ذلك تم تأسيسه لتلبية احتياجات مجتمع المحاربين الجرحى، فكتبت رداً على ذلك: «هذه هي المشكلة بالضبط. نريد دليلاً شاملاً سهل القراءة ومحدّداً ومفهرساً، كالذي طلبته في الأصل منذ أشهر». بعد أسبوعين تسلمت مذكرة تحدّد مخطّط الكتيّب وكل ما سيشمله، وتم إبلاغي أنه سيكون جاهزاً في ١ تشرين الأول/أكتوبر، فجنّ جنوني. كتبت على المذكرة من جديد: «يبدو لي أننا أمام مشكلة أكبر بكثير مما أعتقد إذا كان هذا يتطلب ستة أشهر لإنهائه». وبالفعل كنا في مشكلة.

كان كثير من هذه المسائل يقع ضمن اختصاص وكيل وزارة الدفاع لهيئة الموظفين والجهوزية. فيما يختص بذلك المكتب، يبدو أن الوضع الراهن كان مقبولاً. عملياً كانت كل مشكلة أريد معالجتها تتعلق بالشؤون الصحية (بما في ذلك المشكلات في «تراي كير»، برنامج التأمين الصحي العسكري الذي كنت أسمع عنه باستمرار من العسكريين من كل المستويات) والمحاربين الجرحى وتقويمات الإعاقة تلقى معارضة حادة أو مقاومة شديدة أو مجرد تعنت بيروقراطي واضح من هيئة الموظفين والجهوزية. وهذا يثير غضبي حتى في الوقت الراهن. ستكون لإخفاقي في إصلاح هذه الهيئة الكسولة والضخمة والمهمة جداً في آن، كما أخشى، تبعات طويلة المدى على الجنود وعائلاتهم.

فضلاً عن بيروقراطيتي وزارتي الدفاع وشؤون قدامى المحاربين كانت هناك عقبتان أخريان تعترضان سبيل إصلاح نظام الإعاقة للمحاربين الجرحى. كانت الأولى تتمثل بالكونغرس، الذي كان على مر السنوات يدير تفصيلياً أي شيء يتعلق بالمحاربين ويستجيب بموثوقية بافلوفية للضغط الذي تمارسه عليه هيئات خدمة قدامى المحاربين (بما في ذلك قدامى محاربي الحروب الأجنبية والفيلق الأميركي). كان أي تغيير تقريباً في التبعات يتطلب قانوناً جديداً وتحدياً هائلاً. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أصدرت توجيهاتي بوضع اقتراح تشريعي «قائم بذاته» يمنحنا الصلاحية بإنشاء ممر سريع للمحاربين المصابين بجروح بالغة وكارثية.

في كانون الأول/ديسمبر اجتمعنا أنا وومولن مجدداً بمن يتولون في وزارة الدفاع

مشكلة المحاربين الجرحى لمناقشة أي مبادرات يمكننا أن نقترح على الإدارة الرئاسية الجديدة. ذكرت أنني فاتحت في الأمر وزير شؤون قدامى المحاربين الجديد، إريك شينسيكي، الذي كان متحمساً للعمل معنا على مسألة تقويم الإعاقة. كان هناك خياران: إما أن تعمد وزارتا الدفاع وشؤون قدامى المحاربين لحل هذه المشكلة معاً وإما أن نتبع المسار التشريعي. أشار مولن إلى أننا بحاجة إلى تحسين دعمنا لعائلات الجرحى، فأجبت أن الحصول على مساندة تشريعية أمر ضروري بالنسبة إلينا لتخفيف العبء المالي الملقى على عاتقهم. أخيراً، قلت إن علينا التأكد من أن الحرس الوطني والاحتياط سيستفيدان من أي تشريع صادر. كنا على علم بأن المسار التشريعي شاق بسبب هيئات قدامى المحاربين.

لا أخفي إعجابي الشديد بهيئات خدمة قدامى المحاربين لعملهم بالنيابة عن قدامى المحاربين، ولجهودهم الوطنية والتثقيفية، ولمساعيهم الاستثنائية في مساعدة عائلات العسكريين. مع ذلك، وكما جرت العادة، كانت هناك مجدداً مشكلة جوهرية كلما حاولت القيام بشيء لمساعدة هؤلاء الذين ما زالوا في الخدمة الفعلية. على سبيل المثال، محاولتي إحداث تغييرات في نظام تقويم الإعاقة كما تم تفصيلها سابقاً. صبَّت المنظمات كل تركيزها على القيام بكل ما هو متاح لجلب منفعة لقدامى المحاربين إلى درجة أن أولئك الذين كانوا لا يزالون في الخدمة الفعلية بدوا وكأنهم في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، خصوصاً إذا كانت أي منافع أو إجراءات جديدة ستؤثر في قدامى المحاربين. كان خير مثال على هذا معارضتهم لتشريع ينفّذ بعض التوصيات الممتازة للجنة دُوْل ـ شلالا. كان ذلك لا يُغتفر.

مثال آخر: صاغ عضو مجلس الشيوخ جيم ويب مشروع قانون جديداً للجيش وكان سخيّاً إلى حد بعيد في توزيع منحه التعليمية على قدامى المحاربين. شعرت أن المنافع كانت سخيّة للغاية بحيث أنها يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في الاحتفاظ بأولئك الذين في الخدمة الفعلية. كنت أريد من الكونغرس أن يطلب خمس سنوات خدمة كشرط للحصول على المنافع بحيث يخدم الجنود دورتَي تجنيد على الأقل قبل ترك الخدمة. عندما اتصلت برئيسة مجلس النواب بيلوسي كي تضغط لإحداث هذا التغيير أجابتني: «في مسائل كهذه، نحن نحيل الأمر دائماً إلى هيئات خدمة

قدامى المحاربين». (عندما زرت فورت هود خريف العام ٢٠٠٧، اقترحت زوجة جندي عليَّ أن على عنصر الخدمة أن يكون قادراً على مشاركة منحه (ها) التعليمية المذكورة في مشروع قانون الجيش مع الزوج أو الأطفال. رأيت أنها فكرة رائعة واقترحتها على الرئيس بوش، الذي أدخلها في خطابه حول حالة الاتحاد الذي تلاه عام ٢٠٠٨. كان هناك قليل من الحماسة تجاهها في كابيتول هيل، لكننا تمكنا في النهاية من إدخالها في مشروع قانون الجيش النهائي، وهي منفعة رأيت أنها تعوّض نوعاً ما عجزنا عن اشتراط خمس سنوات خدمة ليكون الجندي مؤهلاً للحصول على المنح التعليمية).

وجدت الحصول على معلومات دقيقة (وموثوقة) من داخل وزارة الدفاع حول ما إذا كنا نحرز تقدماً في مساعدة المحاربين الجرحى وعائلاتهم أمراً صعباً للغاية. كان البيروقراطيون في مكتب هيئة الموظفين والجهوزية يخبرونني دوماً كم كنا نبلي حسناً وكم كان جنودنا وعائلاتهم راضين عن الوضع. في الوقت عينه كنت أسمع العكس مباشرةً من الجرحى، فأصررت على الحصول على ردود فعل أكثر شمولية ودقة من الجرحى والجنود الآخرين والزوجات والأهل. «أريد تقويماً مستقلاً من الجنود والعائلات ولائحة بالبرامج التي تحتاجون فيها إلى مال»، كما ذكرت.

لم أفلح في كسر التعنّت والمقاومة لتغيير بيروقراطية الموظفين والرعاية الطبية للوزارة، العسكرية منها والمدنية. كان ذلك من أكبر إخفاقاتي كوزير.

الحرب حول الحرب

في ربيع العام ٢٠٠٨ كانت المسألة الحيوية المتعلقة بانهماك التشكيلات العسكرية بالتخطيط والتجهيز والتدريب للحروب المستقبلية الكبرى مع دول أخرى، مع إيلاء النزاعات الحالية وكل أشكال النزاع الأخرى، مثل الحروب غير النظامية أو غير المتكافئة، أهمية أقل، قد وصلت إلى ذروتها، وقد دخلت في صميم كل نزاع آخر خضته مع البنتاغون. خلال السنوات الأربع لي كوزير كان هذا الموضوع واحداً من الموضوعات التي جعلتُ رئيس الأركان وهيئة الأركان المشتركة بأكملها يشتغلون بها.

بدا لي أن مقاربتهم تتجاهل حقيقة أن كل استعمال أميركي للقوات المسلحة

عملياً منذ فيتنام ـ مع الاستثناءات الوحيدة لحرب الخليج والأسابيع الأولى في حرب العراق ـ قد شمل نزاعات غير تقليدية ضد دول صغرى أو كيانات غير حكومية كالقاعدة أو حزب الله. كانت مقاربة الجيش على ما يبدو أن المرء إذا تدرب وتجهز للتغلب على دول كبرى، فبإمكانه التغلّب على أي تهديد أصغر.

كنت أرى أن عجزنا عن النجاح في مواجهة التمرد العراقي بعد ٢٠٠٣ قد دحض ذلك المفهوم. لم أعترض على أهمية التهيُّؤ للحرب مع دول أخرى. ففي حين أن ذلك النوع من الصراع كان مستبعداً جداً، فمن الممكن أن تنجم عنه تبعات جوهرية إن لم نكن متحضرين لها. لكنني كنت أرى أيضاً أننا بحاجة ماسة إلى التمويل والتدريب والتجهيز لمواجهة نطاق واسع من الخصوم المُحتمَلين الآخرين. لم تكن نيتي قط إسقاط الحروب ضد دول والأسلحة المتطورة لمحاربتها إلى الدرجة الثانية في ظل الحروب التي نخوضها حالياً، بل التأكد من أننا نحافظ على قدراتنا غير التقليدية بدلاً من ذلك. كنت أريد لهذه القدرات أن تحصل على حيز في الموازنة وفي ثقافة وزارة الدفاع لم يسبق لها أن حصلت عليه سابقاً.

باختصار، كنت أسعى لإقامة توازن في قدراتنا، وكنت أريد تعميم الدروس التي تعلمناها والقدرات التي طورناها في العراق وأفغانستان. لم أكن أريد للجيش، بشكل خاص، أن ينسى كيفية القيام بمكافحة التمرد، كما سبق أن فعل عقب حرب فيتنام، ولم أكن أريد أن ننسى كيف أحدثنا ثورة في العمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد من خلال دمج غير مسبوق للاستخبارات والعمليات القتالية، ولم أكن أريد أن ننسى أن تدريب قوات الأمن وتجهيزها في دول أخرى، بخاصة في الدول النامية، يمكن أن يكونا وسيلةً ناجعة لتجنب نشر قوات بلدنا. دفعتني نزاعاتي مع البنتاغون طوال العام ٢٠٠٧ حول العربات المدرّعة والاستطلاع والمحاربين الجرحى وغيرها إلى إدراك القوة الاستثنائية لخارطة الحرب التقليدية الجينية في التشكيلات العسكرية، والقوة البيروقراطية والسياسية لأولئك الذين في الجيش والصناعة والكونغرس الذين يريدون المحافظة على برامج المشتريات الكبيرة التي بدأت خلال الحرب الباردة، بالإضافة إلى هيمنة مفهوم «الحرب الكبرى».

استناداً إلى نص قانون العام ١٩٨٦ ينبغي للرئيس وضع استراتيجية للأمن

القومي، وهي وثيقة تصف العالم كما يراه الرئيس وأهدافه وأولوياته في الشؤون الخارجية والأمن القومي: يقوم وزير الدفاع بعدها بتحضير استراتيجية الدفاع الوطني، التي توضح كيفية قيام وزارة الدفاع بتحقيق أهداف الرئيس من خلال برامجه. تقدم استراتيجية الدفاع الوطني إطاراً لتخطيط الحملة والطوارئ وتطوير الجيش والاستخبارات. وبالاستعانة بمصادر محدودة، تعالج استراتيجية الدفاع الوطني كيف تقوّم وزارة الدفاع الخطر وتحدّ منه وتردّ عليه، الخطر المحدّد حسب «احتمال وقوع ضرر على الأمن القومي مقروناً باحتمال حدوثه وتقدير التبعات إذا لم يتم استدراك الخطر الداهم». أخيراً، يقوم رئيس هيئة الأركان المشتركة بتحضير وثيقته الخاصة، الاستراتيجية الوطنية العسكرية، انطلاقاً من استراتيجية الدفاع الوطني، يحدّد فيها توجيهات أكثر تفصيلاً للتشكيلات العسكرية والقادة المقاتلين فيما يتعلق بتحقيق أهداف الرئيس.

كانت كتابة كل وثيقة من هذه الوثائق الثلاث تحتاج إلى بضعة أشهر، جزئياً لتضمن أن كل عنصر ذي صلة بالحكومة ووزارة الدفاع يمكنه الإعراب عن وجهات نظره حول المسودات. كان هناك تشديد قوي على تحقيق الإجماع، وكانت ساعات طويلة جداً تنقضي في الجدال على النصوص. نادراً ما كانت الخلافات موضوعية حقاً، بل كانت تعكس في معظم الأحيان مساعي كل هيئة بيروقراطية للتأكد من عدم المساس بأولوياتها وبرامجها. من المفارقات، وبشكل معتاد، أن الأثر العملي لمحتوى هذه الوثائق كان محصوراً في أعلى مستويات الحكومة. ففيما يخصّني، لا أذكر بتاتاً أنني قرأت استراتيجية الرئيس للأمن القومي عندما كنت أتهيَّأ لأصبح وزيراً للدفاع، كما أنني لم أقرأ أياً من وثائق استراتيجية الدفاع الوطني السابقة عندما أصبحت وزيراً. ولم أشعر قط بالأمّية لعدم قراءتي تلك الوثائق.

أصبحت استراتيجية الدفاع الوطني مهمة بالنسبة إليّ في ربيع العام ٢٠٠٨، بشكل جزئي لأن اسمي سيرد فيها، لكنني أردت أيضاً أن أنقل آرائي التي كنت مقتنعاً بها حول أهمية تحقيق توازن أكبر بين الحرب التقليدية وغير التقليدية في تخطيطنا وبرامجنا. كانت الفقرة الرئيسية في المسوّدة تدور حول تقويم المخاطر:

> إن تفوق الولايات المتحدة في الحروب التقليدية لا يخلو من التحديات، لكنه مستدام على المدى المتوسط في ظل الاتجاهات الحالية... سوف نواصل تركيز

استثماراتنا في بناء القدرات لمعالجة هذه التحديات الأخرى [غير التقليدية]. وسوف يتطلب هذا قدراً معيناً من المخاطرة الإضافية والمقبولة في المجال التقليدي [التشديد إضافي]. إننا لا نتوقع أن يؤدي هذا إلى فقدان الهيمنة أو إضعاف شديد لهذه القدرات.

أدت هذه الفقرة، لاسيما الجملة المشار إليها بخط مائل، إلى التمرد؛ وقد رفض رئيس هيئة الأركان المشتركة وقادة سلاح البحر وسلاح الجو ورئيس أركان القوات البرية جميعهم الموافقة على تلك اللهجة، وذكروا في معرض جدالهم أنْ ليس هناك «مجال لقبول مخاطرة إضافية بالقدرات التقليدية للاستثمار في مجالات القدرات الأخرى».

اجتمعت بهيئة الأركان المشتركة والقادة الميدانيين في منتصف أيار/مايو، وسألتهم كيف يميّزون بين «المخاطرة» المرتبطة بالحروب الحالية و«المخاطرة» المرتبطة بقدرتنا على الرد على التهديدات المستقبلية؟ كما سألتهم: «لماذا تفترضون أن خصوم البلد سيعتمدون على القدرات التقليدية لكي يتحدونا؟» لم أختلف معهم حول ضرورة التحضير لصراع دولة ضد دولة على نطاق واسع، لكنني لم أكن أتحدث عن نقل مصادر كبيرة من القدرات التقليدية المستقبلية، بل كنت أريد فقط أن تعترف موازنة وزارة الدفاع والتشكيلات رسمياً بالحاجة إلى دعم القدرات غير التقليدية والتأكد من أن المصادر الضرورية لخوض الصراعات التي من المرجح أن نخوضها أكثر من غيرها تقع ضمن موازنتنا وتخطيطنا وتدريبنا ومشترياتنا. كنت أرفع السقف رويداً رويداً، لكن حتى ذلك كان مستهجناً، نظراً للتهديد الذي تفرضه على أولويات التحديث المؤسساتي في الجيش.

في النهاية، وافقت على التخفيف من حدة لهجتي في استراتيجية الدفاع الوطني، لكنني واصلت الدفاع علناً عن تحقيق توازن أكبر في التخطيط والمشتريات الخاصين بالدفاع. قد يبدو هذا مبهماً، وكأنه صراع بيروقراطي داخلي مبتذل، لكن هذه المسائل، التي نادراً ما يُشرك فيها الرأي العام، لها تبعات جدية للغاية على رجالنا ونسائنا العسكريين وعلى أمننا القومي، خصوصاً عندما تكون الموازنات محدودة ويجب اتخاذ قرارات صعبة.

في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ قدمت في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن

العاصمة ملخصاً عن المسائل والمخاوف التي أدت إلى تجذر خلافي مع البنتاغون لنحو سنتين.

كان التوازن الذي نسعى لإقامته هو:

- بين القيام بكل شيء ممكن لتحقيق الغلبة في النزاعاتَ التي نخوضها حالياً، وبين التهيُّؤ لحالات طارئة أخرى يمكن أن تظهر في أماكن أخرى، أو في المستقبل؛
- بين إضفاء الطابع المؤسساتي على عمليات مكافحة التمرد وترسيخ الأمن، بالإضافة إلى مساعدة الشركاء في بناء القدرات، وبين المحافظة على تفوقنا التقليدي، وفي الطليعة التفوق التكنولوجي، في مواجهة القوات المسلحة للدول الأخرى.

لا أريد أن أترك الانطباع بأنني خضت حروبي داخل وزارة الدفاع وحدي. فباستثناء استراتيجية الدفاع الوطني ومسألتين أخريين، كان مايك مولن حليفاً ثابتاً. وكان واضحاً أن معظم القادة المقاتلين وجميع القادة الميدانيين في العراق وأفغانستان كانوا داعمين. وفي كثير من المسائل، خصوصاً المتعلقة بالمحاربين الجرحى، كانت القيادة العسكرية العليا إما إلى جانبي وإما تسبقني بأشواط، فور الانتهاء من تحديد المشكلات. قدم مدنيون رفيعون في الوزارة، أمثال إيدلمان ويونغ وكلابر ومن يعمل لديهم، دعماً وريادة أساسيين. كان خصومي أولئك الذين يملكون عقلية تقليدية، المعارضون لأي فكرة «لم يتم ابتكارها هنا»، أولئك الخائفون من أن ما أحاول القيام به يشكل تهديداً لبرامجهم ومشترياتهم القائمة. علاوةً على ذلك، جعل حجم الوزارة نفسها وتعقيدها القيام بأي شيء بشكل مختلف عما كان يتم به سابقاً تحدياً ضخماً. فقد كانت صراعاتي خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تهدف إلى معالجة المشكلات والقصور في دعم أولئك الذين كانوا يقاتلون في العراق وأفغانستان داخل البنتاغون. وقد عالجت المسائل الأشمل والأكبر خطابياً فقط، لكن عندما وجدت أنني سأبقى وزيراً في ولاية الرئيس أوباما شرعت بالتخطيط لكيفية المباشرة فعلاً بتطبيق أفكاري حول الموازنة. فعلى حد تعبير غوردن إنجلند، «نحن نقوم بما نخصص له التمويل». وقد أخذت هذه المهمة على عاتقي، للمرة الأولى.

لعبة تبادل اللوم

في واشنطن، يسعى الجميع للتشفي عندما لا تسير الأموز بشكل جيد، لكن، في الواقع، ليست هناك إجابة مبسّطة لتحديد الجهة المسؤولة عن هذا الإخفاق لكي يُصار إلى التحرك سريعاً ومعالجة المسائل التي طرحتها على بساط البحث. فعندما سعيت لحلّ المشكلات التي تحدثت عنها أدركت أن في كل حالة كانت هناك كثير من الهيئات المستقلة المشارِكة فيها، ولم تكن أي واحدة منها ـ سواء من الجيش أم هيئة الأركان المشتركة أم وكيل الوزارة للمشتريات أم المراقب المالي ـ تملك صلاحية إلزام الآخرين بالتصرف. كان القادة الميدانيون يتحدثون عن سحب القوات من العراق خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. لو كانت الحال كذلك، لماذا كان قادة القوات البرية المدنيون والعسكريون سيقتطعون من البرامج المستقبلية لشراء نوع جديد من العربات المدرّعة لاستعمالها في حرب يُفترض أنها منتهية؟ ولم يطمئن سلاح الجو يوماً إلى فكرة الطائرة من دون طيار: لماذا نستثمر بهذا الحجم الكبير على حساب برامج أخرى؟ لم يتوقع أحد تدفق هذا العدد الكبير من الجنود ومشاة البحرية ممن جراحهم خطيرة، ولا مناوبات الخدمة المتكررة في العراق وأفغانستان التي تلحق خسائر بأجسادهم وعقولهم وعائلاتهم. كان مقرراً إغلاق مستشفى «ولتر ريد» كجزء من عملية إعادة هيكلته وإغلاقه. لماذا إذاً إنفاق الأموال على الصيانة وإنشاء العيادات الخارجية أو زيادة الموظفين الإداريين للعمل هناك؟

لم يحدث يوماً أن كان هناك إهمال متعمّد للجنود ولسبل راحتهم، بل كان هناك مزيج سام من الفرضيات المغلوطة حول الحروب نفسها؛ وبيروقراطية تتجنّب المخاطر؛ وقرارات متعلقة بالموازنة تم اتخاذها بمعزل عن ميدان المعركة؛ وتركيز القوات البرية والبحرية وسلاح الجو في واشنطن على عملية الموازنة الروتينية وحماية دولارات البرامج المستقبلية؛ وكان البيت الأبيض لا يعي احتياجات الجنود وغير عابئ بالإنصات إلى عدد من أعضاء الكونغرس الذين أشاروا إلى هذه الاحتياجات؛ وكان الكونغرس منهمكاً بالكامل بسياسات الحرب في العراق وغافلاً أو كان يجبن ببساطة عندما يتعلق الأمر باحتياجات الجنود. وقد أدى المناخ «البوليسي» في واشنطن الذي أرسته لجان التحقيق، والمفتشون العامون المتعددون وهيئات التدقيق، والتعطش إلى الفضائح بالإضافة إلى التخاذل البيروقراطي والحذر لدى القادة، أدى

ذلك كله إلى نظام بليد وغير متجاوب، مناقض للابتكار والرشاقة والسرعة المطلوبة لدعم الجنود في الحرب.

أظن أن توزيع اللوم بإنصاف على الإخفاق في دعم الجنود يجب أن يطال من هم في المراكز العليا من المسؤولية الذين لم يشتكوا جهاراً من تلك المشكلات، وأولئك الذين يملكون الصلاحية لكنهم لم يتصرّفوا.

يجب التطلع في الفئة الأولى إلى القادة الميدانيين وقادة التشكيلات ورؤساء الأركان الذين كانت قواتهم في دائرة الخطر؛ ورئيس هيئة الأركان المشتركة ونائبه؛ والسياسيين المدنيين الموظفين من كل الدرجات في وزارة الدفاع؛ ولجان القوات المسلحة في مجلسي الكونغرس على السواء.

أما في الفئة الثانية فيجب التطلع بشكل أساسي إلى وزراء الدفاع ونوابهم، فهم الوحيدون الذين كانت لديهم صلاحية تجاهل كل العوائق المؤسسية والاعتبارات الضيقة للموازنة والتصرف بشكل حاسم، وهم الوحيدون الذين كانوا قادرين، من خلال أخذ المشكلات على عاتقهم، على إزالة الخطر عن الأفراد والمنظمات. هم الوحيدون الذين كانوا قادرين على إزالة معظم الحواجز البيروقراطية ومعاملات المشتريات المملّة بجرة قلم وإعادة توجيه موارد الموازنة. وقد نجح الوزير رامسفيلد في هذه المسألة حين أنشأ المنظمة المشتركة لهزم العبوات الناسفة، وهي منظمة لمكافحة العبوات الناسفة، ولم يتحرك حيال المسائل الأخرى التي وجدتها مهمة للغاية. أخفقتُ في بعض الجوانب الرئيسية للمساعي التي بذلتها لتحسين العناية بالمحاربين الجرحى، خصوصاً في توفير دعم إداري ومالي أفضل وأهم من ذاك المقدَّم للعسكريين الآخرين، وإصلاح نظام تقويم الإعاقة البالي والمعقّد والمبهم. وأنا متأكد من أنني قصّرت في جوانب أخرى أيضاً.

من القصص الشهيرة أن الوزير رامسفيلد قال لأحد الجنود مرة إنه يذهب إلى الحرب بالجيش الذي يملكه، وهذا صحيح تماماً، لكنني كنت لأضيف أن عليك التحرك فوراً بكل ما أوتيت من قوة للحصول على الجيش الذي تريده. كان ذلك جوهر صراعي مع البنتاغون.



الفصل الخامس

أبعد من العراق: عالم معقّد

لم يحظَ أي رئيس، حتى في زمن الحرب، بترف القدرة على حصر اهتمامه بمشكلة واحدة فقط. ولم يكن بوش الابن بمنأىً عن ذلك. وبالفعل، فخلال السنتين الأخيرتين من إدارته، وبينما كان يخوض حربين كبريين، واجهنا تحديات خطيرة مع روسيا وسورية وإيران وإسرائيل وباكستان والصين وكوريا الشمالية والناتو وأوروبا الشرقية وجورجيا، وفوق ذلك كله القرصنة. كانت هذه المشكلات مجتمعةً تستهلك من وقت الرئيس ووقت فريق الأمن القومي الأعلى التابع له القدر نفسه الذي تستهلكه حربا العراق وأفغانستان، إن لم يكن أكثر، وكان كثيرٌ منها يثير خلافات حادة بيننا.

تغير العالم بشكل دراماتيكي منذ العام ١٩٩٣، عندما تقاعدت من منصبي كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية. في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة قد دحرت جيش صدام حسين ـ رابع أكبر جيش في العالم آنذاك ـ في أقل من مئة ساعة خلال حرب الخليج، وكان قد تمّ تحرير أوروبا الشرقية، وإعادة توحيد ألمانيا، وكان الاتحاد السوفيتي قد انهار مؤخراً، وكانت الصين هاجعة، فقد كان قادتها يوجّهون تركيزهم باتجاه النمو الاقتصادي وتطوير التجارة. بخروجها منتصرة من الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المتفوقة الوحيدة المتبقية، وتتمتع بعظمة سياسية وعسكرية واقتصادية.

ما لم ندركه حينذاك أن بذور المشكلة المستقبلية قد بدأت تفرّخ وتنمو فسائلها مسبقاً، فقد كانت هناك تحركات مبكرة للتنافس والتماس بين اثنتين من القوى

العظمى. ففي روسيا كان الاستياء والمرارة يتجذّران نتيجة الفوضى الاقتصادية والفساد الذي تبع تفكّك الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى دمج جزء كبير من حلف وارسو مع الناتو بحلول العام ٢٠٠٠. لم يكن ثمة روسي أشد سخطاً من فلاديمير بوتين جراء هذا التحوّل في الأحداث، وقد قال في وقت لاحق إن انهيار الاتحاد السوفيتي كان أسوأ حدث جيوسياسي شهده القرن العشرون. أما الصين، وبعد أن شهدت انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى بسالة الجيش الأميركي في حرب الخليج، فقد قررت أن تعزّز قوتها العسكرية. نفّذت القاعدة أول هجوم لها على مركز التجارة العالمي في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٣، وتبعته هجمات أخرى خلال التسعينيات. في تلك الأثناء كان سخط الدول الأخرى يتزايد حيال هيمنتنا المنفردة وميلنا المتنامي للإملاء على الآخرين كيف يتصرفون، داخل البلد وخارجه. كما أدى زوال تهديد الاتحاد السوفيتي إلى زوال الأسباب التي كانت تمنع كثيراً من الدول عن الاصطفاف تلقائياً مع الولايات المتحدة أو أن نعرض عليها حمايتنا. سعت دول أخرى لإيجاد فرص كي تحدّ مما بدا لها حريتنا المطلقة وتصميمنا على رسم العالم بالشكل الذي نراه مناسباً. باختصار، لقد سبّب استفرادنا بالساحة، والغطرسة التي انتابتنا في التسعينيات وما بعدها بصفتنا القوة العظمى الوحيدة المتبقية، حالة استياء عارم. حين انهار مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ رحّبت الكثير من الحكومات والشعوب ـ بعضها علناً، وأغلبها في السر ـ بالكارثة التي ألمّت بالولايات المتحدة. فمن منظورها، هناك عملاق متعجرف ومتسلّط استحق أن يتحجّم.

أعتقد أن الاستياء العارم من الولايات المتحدة، الذي خمد لفترة وجيزة بعد الآثار الفورية لهجمات ٩/١١، عاد فاستعر وتفاقم جراء استراتيجية الرئيس بوش، «أنتم إما معنا وإما ضدنا»، يوم أعلنَّا الحرب على الإرهاب. وقد أدى غزو العراق وما رافقته من شائعات عن عمليات الإجلاء القسري، والانتهاكات في سجن «أبو غريب» ومعتقل غوانتانامو و«تقنيات الاستجواب المحسَّنة»، إلى تغذية شعور العداء لأميركا. أعتقد أن هذه العداوة بدأت بالتراجع بحلول العام ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، بخاصة في أوروبا، بعد رحيل القادة الذين كانوا يكنّون العداء للولايات المتحدة وسياستنا تجاه العراق. فقد حلّ مكان المستشار غيرهارد شرودر في ألمانيا المحافظة

أنجيلا ميركل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وحل محل الرئيس جاك شيراك في فرنسا الرئيس الأكثر انفتاحاً على الولايات المتحدة نيكولا ساركوزي في أيار/مايو ٢٠٠٧. وفي الوقت الذي عدتُ فيه إلى الحكومة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت العلاقة العامة مع معظم الدول الأوروبية - وغيرها - تشهد ازدهاراً، على الرغم مما بقي من آثار المرارة جراء الاستعداد لغزو العراق. ومع ذلك، فقد كانت علاقاتنا مع كثير من الدول أسوأ مما كانت عليه عندما غادرت الحكومة مع الرئيس بوش الأب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

أدى مرور أربعة عشر عاماً إلى تغيير جوهري آخر في المناخ الدولي. وقد أخبرت بوش الابن وكوندي رايس في أكثر من مناسبة أن المشكلات والأزمات، عندما كنت في الحكومة سابقاً، كانت تحدث أكثر مما تحدث الآن، وكان يتم التعامل معها ثم تزول. كانت «حرب أكتوبر»، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أزمةً جدية هدّدت بمواجهة مع الاتحاد السوفيتي، وقد انتهت في غضون أيام. حتى أزمة الرهائن الأميركيين في إيران، وبمعزل عما رافقها من ألم ومماطلة، انتهت في ٤٤٤ يوماً. والآن من النادر أن يُصار إلى حل مسألة أو مشكلة ووضعها جانباً؛ بل تتكدس بدلاً من ذلك. وفي حين كان جهاز الأمن القومي الذي يتعامل مع مثل هذه المشكلات بالغ الضخامة، لكن في النهاية لم يكن يقرّر في شأنها سوى ثمانية أشخاص: الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات الوطنية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ومستشار الأمن القومي.

معظم الوقت الذي قضيناه معاً قضيناه في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، الذي لا يشبه بأي شكل «غرف الأوضاع» المتطورة والمبهرجة التي تصورها الأفلام السينمائية والتلفاز. في الواقع، هناك كثير من القادة العسكريين بأربع نجوم - بالإضافة إلى وكالة الاستخبارات المركزية - يملكون غرف أوضاع متطورة تقنياً أكثر منها بكثير ومراكز عمليات فيها أدوات وتقنيات أكثر تطوراً. عندما غادرت عام ١٩٩٣ كانت غرفة الأوضاع غرفة اجتماعات بسيطة من دون نوافذ، فيها بضع شاشات للتلفاز أو لعرض الخرائط، لكن في الغالب كان الأشخاص يستعملون لوحاً محمولاً واحداً فقط للمخططات البيانية لأن الشاشات لم تكن سهلة الاستعمال بتاتاً. كانت الطاولة

عادةً تضم عشرة مقاعد، أربعة في كل جانب وواحداً في كل طرف، وكان الرئيس يجلس في أحد الطرفين، وعلى الجدار خلفه يوجد الختم الرئاسي.

أُجريت بعض التحسينات على مجمع غرفة الأوضاع خلال عهد بوش الابن، فقد تم نقله وأصبح للغرفة نافذتان، كنت أراهما عديمتي الفائدة بسبب تغطيتهما دائماً لأسباب أمنية. كان التحسين الأكبر يكمن في تجهيزات مؤتمر الفيديو: أصبح بإمكان الرئيس أن يعقد مؤتمرات وجهاً لوجه مع زملاء أو نظراء في النصف الآخر من العالم. وقد استخدم الرئيس مؤتمر الفيديو بشكل معتاد لإجراء حوارات مع قادتنا وسفرائنا في العراق وأفغانستان. وصارت شاشات الخرائط أفضل مما كانت عليه في السابق، كما أصبحت طاولة الاجتماعات الجديدة تستوعب أربعة عشر مقعداً، بالإضافة إلى حوالى عشرين مقعداً بمحاذاة الحائط للموظفين وغيرهم. كانت المساحة ضيقة، وكان الجالسون على المقاعد الخلفية معرّضين للأذى إذا ما عمد أحد المدراء الجالسين إلى الطاولة بدفع مقعده إلى الخلف بسرعة. كان العدد المتزايد لهؤلاء الحاضرين وقوفاً كافة الاجتماعات وأكثرها حساسية (وجميعهم كانوا يسجلون ملاحظات) تغييراً غير مرحَّب به من قِبل آخر حكومة خدمتُ فيها، بخاصة لجهة منع التسريبات، وقد سبّب ذلك مزيداً من المشكلات خلال إدارة أوباما، لاسيما في مناقشاتنا حول حرب أفغانستان. كان ترتيب الجلوس يتم دائماً حسب التصنيف البروتوكولي في كلٍّ من حكومتي بوش وأوباما، فكان الرئيس يجلس في رأس الطاولة، ونائبه عن يمينه ووزير الخارجية عن يساره. خلال إدارة بوش كنت أجلس إلى جانب الوزيرة رايس؛ وخلال عهد أوباما كنت في الجهة الأخرى من الطاولة أجلس إلى جانب نائب الرئيس بايدن، وكان هذا غريباً نظراً لما كنا عليه من خلاف.

كانت الطاولة تحوي أجهزة اتصالات إلكترونية مخفية أسفل محطة الحواسيب المحمولة والتجهيزات الأخرى، لكن لم يسبق لي أن رأيت أحداً يستخدمها. كان أكثر ما يقلقنا أن نريق قهوتنا داخل الأدوات الإلكترونية فنخرق كل شيء ـ وربما كل شخص ـ على الطاولة. وصرت أتوجس من ساعات الجلوس الطويلة هناك: اجتماعات لا تنتهي وجدالات متكررة وضغط إمضاء كثير من الوقت في محاولة إيجاد أقل الحلول سوءاً لمشكلة ما (لم يسبق قط تقريباً أن كانت هناك خيارات «جيدة»). بعد بضعة أشهر من إدارة أوباما اقترحت إضافة مشرب إلى جلسات أول

المساء، فأومأت رؤوس كثيرة بالموافقة، لكن كان من الحكمة أن ذلك لم يحدث. في تلك الأثناء قام أحد المغامرين بوضع ستائر على النوافذ المغطاة، فأتى أوباما وسأل بشكل اتهامي: «من فعل ذلك؟» وأُزيلت الستائر في اليوم التالي. تبقى غرفة الأوضاع مكاناً بسيطاً، وربما مناسباً، نظراً إلى القرارات المصيرية وقرارات الحرب والسلم التي تم اتخاذها فيها.

أمضيت وقتاً طويلاً في الطائرات. كانت الطائرة التي استخدمتها في جميع أسفاري الدولية تقريباً من طراز بوينغ ٧٤٧ مرت عليها بضعة عقود، تم تعديلها إلى بوينغ إي ـ ٤ (E - 4B) لتصبح مركز عمليات سلاح الجو الوطني: غرفة قيادة حربية طائرة. لم تكن للطائرة نوافذ، كونها مُصفَّحة ضد كل أشكال التشويش الإلكتروني، وكان بالإمكان إعادة تعبئة خزان الوقود في الجو. لذا كنتُ، ما لم تحدث مشكلة في الصيانة، أطير دائماً دون توقف أينما توجهت: ثماني عشرة ساعة إلى سنغافورة من واشنطن، أربع عشرة إلى بغداد، سبع عشرة إلى كابول. كان لديّ مكتب ـ غرفة نوم (أسِرَّة طبقية) ـ واسع في مقدم الطائرة، له منافع جمة، وبالطبع كانت تتوفّر اتصالات هاتفية سرية إلى أي مكان في العالم. كان الجانب المقلق الوحيد في مقري أن أنابيب فتحة التزوُّد بالوقود في الجو موجودة في السقف، فكنت أسمع صوت تدفق آلاف اللترات من وقود الطائرات، وآمل ألا يحدث تسرب. وكانت هناك غرفة اجتماعات جميلة، يشغلها كبار موظفي مكتبي أثناء سفرهم؛ ومقصورة كبيرة لكنها كانت تعجّ غالباً بالصحافة، تليها مقصورة تلو الأخرى من المحطات الإلكترونية، يشغلها الموظفون الآخرون. وبالإضافة إلى طواقم الطيران كانت الطائرة تحمل فريقاً كاملاً من المتخصّصين التقنيين لإبقاء الطائر المسن محلقاً في الجو وجهازاً أمنياً لحمايتها عندما تكون على الأرض. لم يكن وجودي على متن الطائرة مختلفاً عن وجودي في المكتب في جوانب كثيرة، فكان يمكن دائماً الاتصال بي هاتفياً، ومن عجائب الإلكترونيات المتطورة أن بريد مكتبي الوارد كان يجد سبيله إلى الطائرة، وكان أصغر المعاونين العسكريين في مكتبي على متن الطائرة يحضر لي عادةً كمية كبيرة من الأعمال المكتبية بمجرد أن أجلس لقراءة كتاب أو للاستلقاء قليلاً. لم يكن الجنرالات والأدميرالات يتفهمون مدى تململي بخصوص تدفق العمل من دون توقف.

كنت قد سافرت على الطائرة طوال أكثر من عام حين اكتشفت أن بإمكاني اختيار الوجبات التي نتناولها. لكن على مدى السنوات العديدة التالية كان كل شخص على متن الطائرة مجبراً على مشاركتي خيارات التغذية غير الصحية الخاصة بي: أولاً شطيرة لحم الخنزير مع الجبن، وساندويش روبن، والشواء. في الواقع، أطلق الطاقم على الطائرة تسمية «شواء لحم الصدر الكبير»، فخلال أربع سنوات ونصف سافرت إلى ١٠٩ دول، وأمضيت ما يقارب خمسة وثلاثين أسبوع عمل على متن الطائرة (٢٥٠ يوم سفر)، وتناولت شخصياً ستة عشر رطلاً من لحم الصدر. كان سلاح الجو يحتفظ بمعلومات حول أمور مهمة كتلك.

كنت فخوراً بأن أحلّق في تلك الطائرة، فعندما كانت الطائرة الضخمة ذات اللون الأزرق والأبيض، مع عبارة «الولايات المتحدة الأميركية» المنقوشة على الجانب وعلم أميركي كبير على الذيل، تهبط في أي مكان كنت أشعر أنها تعلن عن الهيبة والجبروت الأميركيين. وقد سجّلتْ نقطة لصالحي عندما كنا في ميونيخ ورصدنا ملاحي الرئيس بوتين في مقصورة الملاحة التابعة لطائرته يلتقطون صوراً لطائرتنا.

روسيا

كانت إحدى أولى رحلاتي في تلك الطائرة في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٧، إلى إشبيلية، إسبانيا، حيث كان يعقد اجتماع لوزراء دفاع الناتو، ومن بعدها إلى مؤتمر الأمن في ميونيخ. حين كنت في إشبيلية اجتمعت بسيرغي إيفانوف، الذي كان وزير الدفاع الروسي منذ حوالى ست سنوات وكان يوشك أن يصبح النائب الأول لرئيس الوزراء. كان إيفانوف في إشبيلية لحضور اجتماع لمجلس الناتو ـ روسيا، وهو شخص كوزموبوليتي (عالمي الأفق) وسلس جداً وضليع باللغة الإنكليزية وأكثر صراحةً من معظم المسؤولين الروس. خلال اجتماعنا أخبرني إيفانوف أن روسيا تريد أن تنسحب من معاهدة حظر الأسلحة النووية المتوسطة المدى الموقعة خلال إدارة ريغان، التي حظرت على الاتحاد السوفيتي (لاحقاً روسيا) نشر الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى (يراوح مداها بين ٣٠٠ ميل و٣٤٠٠ ميل). كان إيفانوف يرى أن من المثير للسخرية أن تكون الولايات المتحدة وروسيا الدولتين الوحيدتين في العالم الممنوعتين من نشر هذه الأنواع من الصواريخ، وقال إن روسيا لن تقوم بنشرها

في الغرب بل تريد نصبها في الجنوب والشرق، لمواجهة إيران وباكستان والصين. أجبت أن روسيا إذا كانت تريد أن تفسخ المعاهدة «فأنتم وحدكم في هذا. لن تؤيّد الولايات المتحدة أي تخلّ عن معاهدة حظر الأسلحة النووية المتوسطة المدى». وقد اتفقنا على عدم الاتفاق حول الدفاع الصاروخي في أوروبا ـ على الرغم من أنه وافق على إرسال خبراء روس إلى واشنطن لمتابعة الحوار حول المسألة ـ وحول بيع الأسلحة الروسية إلى الصين وإيران وفنزويلا. كما اتفقنا على إبقاء قنوات الاتصال بيننا مفتوحة، ثم دعاني لزيارة روسيا.

يجتمع كبار المسؤولين الحكوميين وشخصيات سياسية وأكاديميون وخبراء أمنيون من الولايات المتحدة وأوروبا وأماكن أخرى كل سنة في مؤتمر ميونيخ الأمني لإقامة شبكات تواصل وتبادل الأفكار والاستماع إلى خطابات، وبشكل عام يمكن اعتباره تعارفاً بين أشخاص نافذين. كان «الرفاق الثلاثة» في مجلس الشيوخ الأميركي ـ جون ماكين وليندسي غراهام وجو ليبرمان ـ دائماً هناك. كنت أرى الاجتماع مملاً إلى أقصى الدرجات، وبعد المرة الثانية لي امتنعت عن الذهاب مجدداً. لكنني في العام ٢٠٠٧ كنت لا أزال حديث العهد في وظيفتي وشعرت أنني مجبر على الذهاب. في غرفة الاجتماعات الكبيرة في الفندق القديم جلس كبار المسؤولين الحكوميين إلى طاولات طويلة ضيقة مرتبة ضمن صفوف أفقية مع ممر في الوسط، وكان هناك خلف صفوف الطاولات عشرون أو خمسة وعشرون صفاً من الكراسي للمشاركين الآخرين، الذين يستطيعون رؤية المنصة بشكل جيد، ورؤية ظهورنا جميعاً نحن الجالسين حول الطاولات. كنت أجلس بجانب الممر في الصف الأول، وقبالتي مباشرةً كان يجلس بالترتيب: الرئيس الروسي بوتين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الأوكراني فيكتور يوشتشينكو. كان يوشتشينكو، الذي كان يريد بشدة أن يُبعد أوكرانيا عن روسيا وينضم للناتو، مريضاً جداً وكان وجهه ممتلئاً بالبثور، ويعود ذلك، كما أعتقد بشدة، إلى محاولة الاستخبارات الروسية قتله بالسم. حين توجّهت ميركل إلى المنصة لافتتاح المؤتمر تركت كرسياً واحداً فقط فاصلاً بين يوشتشينكو وبوتين، ومن مكاني على بعد أقدام كنت قادراً على رؤية يوشتشينكو وهو يحملق في بوتين بكراهية ظاهرة. وأنا واثق أن الشعور كان متبادلاً.

تحدث بوتين بعدها، وفاجأ الجميع بشنّ هجوم عنيف على الولايات المتحدة، فقد زعم أن الولايات المتحدة استخدمت قوتها العسكرية التي لا تُقهر لخلق عالم «أحادي القطب» واستغلاله، وأن استقرار العالم، نظراً لهيمنة الولايات المتحدة، أصبح مزعزعاً أكثر حيث يشهد «مزيداً من الحروب والصراعات الإقليمية»، وذكر أن «الاستخدام المفرط للقوة من دون قيد تقريباً» من قبل الولايات المتحدة وتجاهلها المبادئ الأساسية للقانون الدولي فاقما السباق نحو التسلح بسبب عودة الدول المضطربة إلى التسلّح للحفاظ على أمنها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. وسأل بوتين: لماذا تنشئ الولايات المتحدة قواعد أمامية فيها أكثر من خمسة آلاف جندي عند الحدود الروسية؟ ولماذا يتوسّع الناتو باتجاه روسيا التي لا تشكّل أي تهديد؟ ولماذا تم نشر نظام الدفاع الصاروخي في بولندا القريبة من الحدود الروسية؟ وختم بالقول إن روسيا «بتاريخها الممتد لآلاف السنين» ليست بحاجة إلى نصائح حول كيفية تصرفها في المشهد الدولي. وفي رد على أحد الأسئلة تراجع قليلاً حين وصف الرئيس بوش بالرجل النزيه الذي يمكنه العمل معه. مع ذلك، فإن التأثير العام لملاحظات بوتين، لاسيما حيال المشاركين الأوروبيين، كان كحمام ماء بارد. من الواضح أنه كان يحاول أن يدق إسفيناً بين الأوروبيين والولايات المتحدة من خلال تعليقاته المناهضة لأميركا، لكن كل الأسئلة التي طرحها كانت عدوانية في نبرتها ومضمونها. لقد أساء فهم جمهوره. وبينما كان بوتين يعود إلى مقعده توجه نحوي وابتسم وصافحني وهو يكرر دعوة إيفانوف إياي لزيارة روسيا.

شعرت أن حدّة ملاحظاته قد أعطتني فرصة الرد، لذا عندما كان يتحدث بدأت أعيد صياغة افتتاحية ملاحظاتي التي كنت قد حضَّرتها كي أتلوها في اليوم التالي. كان خطابي عبارة عن أول ظهور علني لي في الخارج كوزير للدفاع، وكان الحضور يترقب بشدة ردي على بوتين، لأني كنت معروفاً بتشدّدي في الحرب الباردة. انتاب بعض المسؤولين الأميركيين هناك، بمن فيهم البعض من وزارة الخارجية، إحساس شديد بأنني سأردّ بشكل قاسٍ.

بعد التشاور مع معاوني في أوروبا، دان فاتا، الذي كنت أثق به، قرّرت ألا أردّ بالمثل على بوتين بل أن ألجأ إلى الفكاهة كسلاح بديل، فقلت:

بالحديث عن مسائل يعود تاريخها إلى سنوات، بصفتي محارباً قديماً في الحرب

الباردة، كان أحد خطابات الأمس على وشك أن يغمرني بالحنين إلى زمن أقل تعقيداً.

لدى كثير منكم خلفيات في الدبلوماسية أو السياسة. وعلى غرار المتحدث الآخر البارحة [بوتين]، لدي خلفية مغايرة تماماً: سيرة مهنية في مجال التجسس. وأعتقد أن الجواسيس السابقين لديهم عادة التحدث بشكل فظ.

بيد أنني كنت في معسكر لإعادة التأهيل، بعد أن قضيت أربع سنوات ونصف السنة كرئيس جامعة تعاملت خلالها مع أعضاء الهيئة التعليمية. وكما أدرك عدد لا بأس به من رؤساء الجامعات في السنوات الأخيرة، عندما يتعلق الأمر بالهيئة التعليمية إما أن تكون «لطيفاً» وإما «ارحل».

إن العالم الحقيقي الذي نعيش فيه مختلف وأكثر تعقيداً بكثير عما كان عليه قبل عشرين أو ثلاثين عاماً. إننا جميعاً نواجه كثيراً من المشكلات والتحديات المشتركة التي تتطلب المعالجة بالشراكة مع دول أخرى، بما فيها روسيا. لهذا السبب قبلت هذا الأسبوع دعوة كلٍّ من الرئيس بوتين ووزير الدفاع لزيارة روسيا.

حرب باردة واحدة كانت كافية.

حين رأيت إيماءات الرؤوس والابتسامات تملأ القاعة أدركت أنني اتخذت المسار الصحيح. وشددت في القسم المتبقي من خطابي على الناتو وعلى عدد من المشكلات حول العالم، بما في ذلك الحاجة إلى أعضاء حلفاء للاستثمار أكثر في الدفاع والقيام بالمزيد في أفغانستان. كما قدّمت غصن زيتون إلى أقدم حلفائنا. عبّر الوزير رامسفيلد مرة عن الفوارق بين «أوروبا القديمة» (حلفائنا الأصليين في الناتو) و«أوروبا الجديدة» (الدول القديمة في حلف وارسو التي انضمت إلى الناتو)، معلناً بوضوح عن تفضيل أميركا للأخيرة، فقررت تنقية الأجواء حيال ذاك التمييز، لكنني أوصلت رسالة حيال التحالف سأوصلها معظم الأحيان طوال عهدي كوزير:

على مدى السنوات السابقة حاول أشخاص تصنيف الدول الأوروبية وتلك التي في التحالف إلى خانات مختلفة: «العالم الحر» في مواجهة «من هم وراء الستارة الحديدية»؛ «الشمال» في مواجهة «الجنوب»؛ «الشرق» في مواجهة «الغرب»؛ وسمعت أن بعضهم قد تحدث حتى عن أوروبا «القديمة» في

مواجهة «الجديدة». كل هذه التصنيفات قد أصبحت من التاريخ، فالتصنيف الذي سأستخدمه عملي جداً: ربما وجهة نظر شخص «واقعي»: إنه التمييز بين أعضاء تحالف يبذلون كل ما في وسعهم لتحقيق الالتزامات الجماعية، وبين أولئك الذين لا يفعلون ذلك. الناتو ليس «عضوية على الورق» أو «نادياً اجتماعياً» أو «لقاءً اجتماعياً للحديث في الأعمال»؛ إنه تحالف عسكري تترتب عليه التزامات واقعية في غاية الجدية.

كان ردّ الفعل في أوروبا وفي الوطن على خطابي بالقدر نفسه من الإيجابية. تلقيت رسالة موجزة من السير تشارلز باول، الذي كان مستشار الأمن القومي لرئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، كانت تعبر عن المزاج العام، حيث كتب قائلاً: «لقد أدليت من دون شك بالملاحظة الصحيحة عبر المزاح الخبيث لسحق بوتين ووضعه عند حده».

عندما أفدت الرئيس بمأخذي على مؤتمر ميونيخ أبلغته عن اعتقادي أن الغرب، منذ العام ١٩٩٣ وما بعد، استخف كثيراً، وخصوصاً الولايات المتحدة، بحجم شعور الروس بالذل لخسارة الحرب الباردة وانحلال الاتحاد السوفيتي من ثم، ما أدّى إلى انهيار الإمبراطورية الروسية التي استمرت لقرون. فبعد الانهيار أدت غطرسة المسؤولين الحكوميين والأكاديميين ورجال الأعمال والسياسيين الأميركيين في الإملاء على الروس حول كيفية إقامة علاقاتهم المحلية والدولية (ناهيك بالتأثير النفسي الداخلي لسقوطهم المدوي من مكانة القوة العظمى) إلى ضغينة ومرارة عميقتين ومديدتين.

ما لم أخبر الرئيس به كان اعتقادي بأن العلاقة مع روسيا قد تم التعامل معها بشكل سيىء بعد أن غادر بوش الأب سدة الرئاسة عام ١٩٩٣. كان حمل غورباتشوف على الاعتراف بألمانيا الاتحادية عضواً في الناتو إنجازاً مهماً، لكن التحرك بسرعة فائقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لدمج كثير من دولها المضطهدة سابقاً في الناتو كان غلطة. كان ضم دول البلطيق وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بسرعة هو التصرف الصحيح، لكنني أعتقد أن العملية كانت يجب أن تسير بشكل أبطأ لاحقاً. فقد كانت اتفاقيات الولايات المتحدة مع الحكومتين الرومانية والبلغارية لإقامة قواعد عسكرية أميركية في تلك الدول استفزازاً لا داعي له (خصوصاً أننا عملياً لم

نقم على الإطلاق بنشر خمسة آلاف جندي في أيّ من البلدين). تربط الروس روابط تاريخية قديمة مع صربيا، وقد تجاهلناها بالكامل. وكانت محاولة إدخال جورجيا وأوكرانيا في الناتو مبالغة فعلية، ذلك أن جذور الإمبراطورية الروسية تعود تاريخياً إلى كييف في القرن التاسع، لذا فقد كان ذلك استفزازاً ضخماً بشكل خاص. فهل كان الأوروبيون، ناهيكم بالأميركيين، يرغبون في إرسال أبنائهم وبناتهم للدفاع عن أوكرانيا أو جورجيا؟ هيهات. لذا فقد كان تمدّد الناتو تصرفاً سياسياً، وليس التزاماً عسكرياً مدروساً بعناية، وبالتالي يقوّض هدف التحالف متجاهلاً بتهوّر ما اعتبره الروس مصالحهم القومية الحيوية. في السياق نفسه كان كره بوتين لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (التي تحدد العدد والموقع المسموح بهما للقوات العسكرية غير النووية التابعة لروسيا والناتو في أوروبا) مبرراً، فقد بُحثت المعاهدة عندما كانت روسيا ضعيفة، ومنعت القوانين روسيا من حرية نقل القوات من مكان إلى آخر على أراضيها. وكما أخبرت بوتين مباشرةً في وقت لاحق، لم أكن لأسمح بتقييد حريتي في إعادة نشر القوات من تكساس إلى كاليفورنيا.

طوال سنوات خدمتي، كما ذكرت، كنت معروفاً بأني متشدد تجاه الاتحاد السوفيتي. أقرّ بذلك. لقد نتجت مشكلات كثيرة بين روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عن مساعي القادة الروس للحصول على مكاسب سياسية محلية من خلال تصوير أن الولايات المتحدة والناتو والغرب بشكل عام يشكّلون تهديداً مستمراً لروسيا؛ وهؤلاء القادة يتنمّرون على جيرانهم، خصوصاً أولئك الذين كانوا في السابق جزءاً من الاتحاد السوفيتي؛ ويلجأون لإمدادات النفط والغاز كوسائل للضغط السياسي وابتزاز الأموال من الدول المحيطة ومن أوروبا؛ ويعتدون بشكل سافر على حقوق الإنسان والحقوق السياسية في البلد؛ ويستمرون في دعم عدد من الأنظمة المارقة حول العالم. لكن خلال الحرب الباردة كان علينا أن نأخذ المصالح السوفيتية بالحسبان تفادياً لوقوع نزاع عسكري بيننا، والمناورة بحذر كلما تأثرت تلك المصالح. بينما عندما باتت روسيا ضعيفة في التسعينيات وما بعدها لم نعد نأخذ المصالح الروسية على محمل الجد، ولم نؤدّ عملنا جيداً بالنظر إلى العالم من منظارهم، وبإدارة العلاقة على المدى الطويل. بالرغم من كل ما قيل، كنت حينها وزير دفاع الرئيس بوش، وقد دعمت مسعى إدخال جورجيا وأوكرانيا إلى

الناتو بإخلاص (مع قليل من تأنيب الضمير، لأن بحلول العام ٢٠٠٧ بدا واضحاً أن الفرنسيين والألمان لن يسمحوا بذلك). أما بخصوص الدفاع الصاروخي فقد بحثت عن سبل لاستيعاب المصالح الروسية وإقناع الروس بأن يصبحوا شركاء. مع ذلك، كنت واضحاً دائماً في أننا سنمضي قدماً، معهم أو من دونهم.

كانت العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا خلال ولايتي كوزير في إدارة جورج دبليو بوش محكومة بقرار الرئيس القاضي بنشر منظومة دفاع صاروخي ضد إيران في أوروبا الشرقية، وبمساعي الولايات المتحدة لتوسيع الناتو كي يشمل جورجيا وأوكرانيا، ومواجهة الغزو الروسي لجورجيا. كما هيمن التزامنا منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا على العلاقات الأميركية الروسية خلال ولاية أوباما الأولى.

إن معارضة روسيا لتطوير الولايات المتحدة قدرات دفاع صاروخية لها جذور تاريخية. فخلال المحادثات الأولى للحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية في عهد الرئيس نيكسون سعى السوفيت في النهاية لحظر مجرد تطوير ونشر الصواريخ الدفاعية التي اعتقدوا أن الولايات المتحدة قادرة على صناعتها في حين أنهم غير قادرين على ذلك، وبالتالي فقد قدموا إلينا منفعةً كبيرة في العلاقة النووية الاستراتيجية. كانت النتيجة المعاهدة المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة عام ١٩٧٢، بموازاة اتفاقية الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية، خصوصاً ما يتعلق بالبرامج التي سبق أن وضعها كلا البلدين. وقد أثارت مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI)، التي أعلن عنها الرئيس ريغان عام ١٩٨٣ وتدعو لنصب منظومة دفاع صاروخي في كل أنحاء الدولة تُستخدم فيها تكنولوجيا معقّدة للغاية، غضب السوفيت وخوفهم معاً، كما أعتقد. وكما قلت ممازحاً حينها، فقد تبين أن هناك شخصين فقط على الكوكب كانا يعتقدان أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي ستنجح: رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف. كان السوفيت يرزحون تحت ضغط اقتصادي هائل في ذلك الوقت وكانوا يعلمون أنهم لا يستطيعون منافسة مثل هذا النظام.

كان إلغاء الرئيس بوش عام ٢٠٠٢ المعاهدة المضادة للصواريخ الباليستية (التي أتاحت للولايات المتحدة تطوير النوع الذي تريد من الصواريخ الدفاعية)، بالتزامن مع تطويرنا أجهزة الاعتراض والرادارات في آلاسكا وكاليفورنيا، ومساعينا الهادفة لإدخال جورجيا وأوكرانيا إلى الناتو، ودعمنا استقلال كوسوفو (الذي كان الروس

يعارضونه تماماً)، بالإضافة إلى معارضة الروس وجود الولايات المتحدة في العراق وغيره من البلدان، كل ذلك أوصل العلاقة الثنائية إلى درجة من السوء دفعت بوتين إلى إلقاء خطبته العصماء في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في ميونيخ. لكن العلاقة الشخصية بين بوش وبوتين بقيت حضارية.

لقد جعلتُ الوضع الحرج أصلاً مع روسيا أشدّ سوءاً بتوقيعي - في اليوم التالي لتأديتي القسم كوزير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ - توصيةً للرئيس بأن تقوم الولايات المتحدة بنصب عشرة أجهزة دفاع اعتراضية للصواريخ بعيدة المدى في بولندا ونصب رادار في الجمهورية التشيكية. كنا نأمل أن نباشر بتشييد المنصات في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، وكان النظام سيوفر حماية هائلة من الصواريخ الإيرانية المصوّبة نحو الولايات المتحدة وكثير من حلفائنا الأوروبيين، بالرغم من أنني أعلنت أن المفاوضات يمكن أن تكون صعبة: كانت بولندا ستحتاج إلى دعم عسكري أكبر بكثير، فضلاً عن أن الحكومة التشيكية لم تكن محل ثقة تماماً. رأى الروس أن هذا الاقتراح يعرّض منظومتهم للردع النووي للخطر وخطوة إضافية لتطويق بلدهم. وافق الرئيس على توصيتي بعد بضعة أسابيع.

قبلت الدعوة لزيارة روسيا وهبطت في مطار شيريميتيفو الدولي في موسكو صبيحة يوم اثنين من شهر نيسان/أبريل. كان اجتماعي الأول بوزير الدفاع الروسي الجديد، أناتولي سيرديوكوف، الذي كان يعمل في تجارة المفروشات، وسبق أن أدار الخدمات الضريبية الروسية وكانت لديه علاقات قوية على الصعيدين الشخصي والسياسي. انعقد الاجتماع في مبنى وزارة الدفاع الروسية، وهو مبنى ضخم يخلو تماماً من سمات فن العمارة السوفيتي، وكانت غرفة الاجتماعات من دون معالم بارزة أيضاً. كان سيرديوكوف يعرف قليلاً عن مسائل الدفاع وقد جيء به للقيام بإصلاح الجيش الروسي، وهو أمر مهول، بل حتى خطير. خلال اجتماعاتنا كان يلقّنه ويشرف عليه بإحكام رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الجنرال يوري بالوييفسكي. ركز اجتماعنا، على غرار الاجتماعات الأخرى التي حضرتها في موسكو، بمعظمه على مسألة الدفاع الصاروخي.

قال سيرديوكوف على الفور وهو يقرأ من نص إن برنامجنا المقترح سيُضعِف ردع روسيا النووي ويؤثر سلباً في السلم العالمي. سبق أن قلنا إن البرنامج كان

لمواجهة إيران وكوريا الشمالية. لكنه أكد أن كلا البلدين لا يملكان صواريخ قادرة على الوصول إلى أوروبا أو الولايات المتحدة؛ وأن ذلك غير مرجّح على المدى المنظور، وقال إن روسيا قلقة جداً من أن منظومتنا يمكن أن تعترض صواريخ روسيا الباليستية، فأجبت أن مخاوف كلا الجانبين يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وأن فرص التعاون بيننا لم يسبق لها مثيل، وأن علينا معاً أن نفكر لعشر سنوات أو عشرين سنة إلى الأمام. وأكد وكيل وزارتي للشؤون الاستراتيجية، إريك إيدلمان، مجدداً للروس أن الرادار في الجمهورية التشيكية سيكون قريباً جداً بحيث لن يؤثر في الصواريخ التي تطلق من روسيا؛ وأن منظومتنا لا قدرة لها على اعتراض الصواريخ الباليستية الروسية العابرة للقارات؛ وأن حطام الصواريخ سيحترق في الجو. بدا الخبراء العسكريون الروس متشوقين ومهتمين بشكل متزايد. قمنا بمراجعة لائحة طويلة من مجالات التعاون سبق ذكرها للروس، بما فيها العمل سوياً على الأبحاث والتطوير، ومشاركة المعلومات المجموعة من نظام الرادار، والتشارك في اختبار مكونات المنظومة، وإمكانية استخدام رادار من الحقبة السوفيتية في أذربيجان. دعوت الروس لزيارة مواقع دفاعنا الصاروخي في آلاسكا وكاليفورنيا، وقلت إن الروس سيُسمح لهم، بموافقة الحكومتين البولندية والتشيكية، أن يجروا كشفاً دورياً على نصب الدفاع الصاروخي في تينك الدولتين. كان ما طرحته على الطاولة مغرياً أكثر من أي عرض قُدّم للروس في السابق. من الواضح أن قلق الروس الحقيقي لم يكن يتعلق بالمنظومة الحالية التي نتحدث عنها بل باحتمال أن نعززها، في لحظة ما في المستقبل، بقدرات جديدة تهدد قوة ردعهم. على الرغم من بقاء سيرديوكوف وبالوييفسكي متصلبين إلا أنهما وافقا على إجراء محادثات إضافية بين الخبراء التقنيين من كلا الجانبين.

ثم انتقلت بعدها إلى الكرملين للاجتماع ببوتين. كنت قد دخلت الكرملين للمرة الأخيرة عام ١٩٩٢ كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية، وكان شعوري وأنا أعبر البوابة آنذاك، بسيارة الليموزين الخاصة بالسفير الأميركي والأعلام الأميركية ترفرف على مقدم السيارة، أشبه بشعور السائر في موكب النصر. لكن بحلول العام ٢٠٠٧ كان العالم قد تغير، ومعه أنا أيضاً. جلسنا أنا وبوتين أحدنا قبالة الآخر إلى طاولة في مكتبه المزخرف والضخم مع كثير من الأوراق الذهبية والثريات الفاخرة، وكان ذلك كله بفضل مجاملة القياصرة وجهود المحافظة عليها من قِبل الشيوعيين.

كما أفدت الرئيس بوش، كان الاجتماع مع بوتين ودياً، واللهجة مختلفة تماماً عنها في ميونيخ، فقد رحّب بفكرة اجتماع الخبراء بخصوص الدفاع الصاروخي ودعاني لزيارة روسيا مجدداً، ثم استعرض سلسلة من المشكلات التي تعاني منها روسيا، وألقى اللوم في ذلك على الغرب. كانت نقاط حديثه متوقعة: لدينا وجهة نظر متشابهة تجاه التهديدات والتحديات؛ وكثيرون في الولايات المتحدة يعتقدون أن روسيا ليست شريكاً؛ لماذا تبنون قواعد بالقرب من حدودنا؟ لن تمتلك كوريا الشمالية وإيران صواريخ تشكل تهديداً على المدى المنظور؛ لماذا تدعم الولايات المتحدة «الانفصاليين» في جورجيا؟ التوترات ليست مفاجئة، لأننا «نتبادل النظرات من خلال برميل بارود»؛ نريد أن نكون شركاء، بل حلفاء استراتيجيين. كانت المسألة التي لم يستطع هضمها هي معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، التي دعاها «المعاهدة الاستعمارية المفروضة على روسيا». حاولت أن أضفي جواً إيجابياً على إمكانية العمل معاً.

قبل خمس عشرة دقيقة من انتهاء الاجتماع دخل أحد المساعدين وهمس شيئاً في أذن بوتين، فأُنهي الاجتماع على الفور، لكن بلباقة، وتمت مرافقتي إلى خارج المكتب. لقد توفي الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين.

في وقت لاحق عصر ذلك اليوم التقيت مجدداً سيرغي إيفانوف في مكتبه الجديد كنائب رئيس الوزراء في البيت الأبيض الروسي، وقمنا بمناقشة المسائل عينها تقريباً، على الرغم من أن إيفانوف كان صريحاً أكثر بخصوص إيران. «إنك تعلم أن الإيرانيين ليسوا بحاجة إلى صاروخ لإدخال سلاح نووي إلى روسيا»، على حد قوله، مبدياً استعداداً واضحاً لزيادة ضغط العقوبات على إيران إن لم توقف طهران تخصيب اليورانيوم.

في حين أفادت الصحافة أنني حظيت باستقبال «بارد» في موسكو، أبلغت الرئيس بوش أن اجتماعاتي كانت ودية ومثمرة وبنّاءة إلى حد مذهل. يمكنني الآن أن أرى أن كلّاً من بلدينا كان يرمي المشكلة في ملعب الآخر بخصوص الدفاع الصاروخي، لشراء الوقت. فقد أدرك الروس أنهم قد وُضعوا تحت الأمر الواقع، وأن عروضنا بالتعاون أقرب إلى: اقبلوها أو ارفضوها. كانوا يأملون أن يتمكنوا من خلق معارضة كافية في أوروبا لوقف المشروع، وكنا نتطلع إلى مشاركة الروس، لكننا لم

نكن لنترك معارضتهم تبطئ مخططاتنا، بالرغم من أنني أمضيت أربع سنوات إضافية في العمل على هذه المشكلة.

في طريق عودتي إلى الوطن توقفت في كلٍّ من وارسو وبرلين لأوجز لحكومتي البلدين فحوى اجتماعاتي في موسكو. فأوضح الرئيس ليخ كاتشينسكي في وارسو أنه يريد التحرك بسرعة بخصوص الدفاع الصاروخي، وإنهاء المفاوضات قبل وقت يسير من انتخابات عام ٢٠٠٩ الرئاسية في بولندا، وأبدى وزير دفاعه ألكسندر شيتشيغلو تحفّظه معلناً أن الاقتراح الأميركي (لنصب عشرة صواريخ اعتراضية بعيدة المدى في بولندا) يجب أن «يُدرَس بعناية» وأننا يجب ألا «نحكم مسبقاً على المفاوضات»، وفي معرض الرفض الذي سمعته مراراً على مدى سنوات أفاد أن الموافقة على أي خطة يجب أن تسهم في تعزيز أمن بولندا.

بعد الرحلة أفدت الرئيس أن لدى كلٍّ من بولندا وتشيكيا مشكلات سياسية محلية حيال المنظومة المقترحة، في ظل اعتراض حزبين من ائتلاف الأحزاب الحاكمة على الدفاع الصاروخي في بولندا، ومواجهة الجمهورية التشيكية برلماناً معلّقاً وانتخابات وشيكة. أظهرت استطلاعات الرأي أن أكثر من نصف التشيك يعارضون نصب رادار الدفاع الصاروخي على أرضهم، وفي بولندا أظهر الاستطلاع أن ٥٧ بالمئة معارضون. وقد أكّدت الوزيرة رايس في موسكو، في منتصف أيار/مايو، قرار الولايات المتحدة بالمضي قُدُماً في الأمر. كذلك فعل الرئيس عقب تأكيدها، وهو في مزرعته في كروفورد، وخلال زيارته إلى بولندا والجمهورية التشيكية. في تلك الأثناء عرض بوتين مشاركة بيانات الرادار الروسي المنصوب في أذربيجان كخيار بديل. وفي اجتماع لوزراء دفاع الناتو في بروكسل في حزيران/يونيو، وبحضور وزير الدفاع الروسي سيرديوكوف، أعلنتُ صراحةً أننا سنمضي قُدُماً في مشروع الدفاع الصاروخي بالرغم من عرض بوتين.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ اجتمعنا أنا وكوندي بنظيرينا في موسكو ـ اجتماع «اثنين مع اثنين» ـ بالإضافة إلى بوتين. جئنا حاملين اقتراحات أكثر إغراءً للروس من تلك التي سبق وقدمتها في نيسان/أبريل السابق، وتتضمن إمكانية عدم تشغيل أجهزة الاعتراض إلا إذا أعلنت إيران عن تمكنها من بناء صواريخ باليستية نووية.

دعانا بوتين إلى منزله الريفي خارج موسكو، وفي طريقنا مررنا ببعض العقارات الجديدة الفاخرة جداً والمراكز التجارية، وفيها متاجر كالتي في المراكز التجارية الراقية لإحدى الضواحي الأميركية الموسرة أو في منطقة مترفة في لندن أو باريس أو روما. من الواضح أن المعيشة كانت جيدة لبعض الروس، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يعيشون في جوار بوتين. كان منزله الريفي ضخماً وفي غاية الروعة، لكنه بدا لي عملياً جداً وأشبه بمضافة للأعمال التجارية. بقينا بانتظاره حوالى عشرين دقيقة، ما اعتبرته الصحافة الأميركية تقليلاً من شأن كلينا، وعندما حضر قدم اعتذاره وقال إنه ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت كانا يتحدثان عبر الهاتف عن التهديد النووي الإيراني.

اجتمعنا في غرفة اجتماعات عادية متوسطة الحجم، تحتل الجزء الأكبر منها طاولة كبيرة الشكل، وكان أمام كل واحد منا مياه معدنية وقهوة وطبق صغير من المعجنات، وكان برفقتنا أنا وكوندي سفيرنا القدير بيل بيرنز ومترجم فوري. انضم إلى بوتين وزير الخارجية، سيرغي لافروف؛ ووزير الدفاع، سيرديوكوف؛ ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الجنرال بالوييفسكي؛ ومترجم فوري. ما إن جلسنا في مقاعدنا حتى غصَّت الغرفة بالصحافيين، وراحوا يتزاحمون ويتدافعون. ولما احتل حشد بوتين الصحافي مكانه، حاضر بنا لنحو عشر دقائق، بشكل أساسي حول الدفاع الصاروخي، وقال متهكّماً: «قد نقرر ذات يوم أن ننصب أنظمة دفاع صاروخي على القمر، لكن قبل أن نصل إلى ذلك يمكن أن نخسر فرصة للاتفاق لأنكم تنفذون مخططاتكم الخاصة»، وحذرنا من «فرض اتفاقياتكم السابقة مع دول أوروبا الشرقية». لم يسرّنا أنا وكوندي أن نُستخدم كدمىً متحركة لكننا حافظنا على ضبط النفس، وفي لحظة تقديم الملخص أُعطِيَت لنا الفرصة للرد، قبل طرد الصحافة، ومحاولة إضفاء جو إيجابي على فرص التعاون. بعد مغادرة الصحافة نظرنا أنا ووزيرة الخارجية أحدنا إلى الآخر واكتفينا بالنظر في ما حولنا، فقد كان منزل بوتين الريفي، واستعراض بوتين.

عندما وصلنا إلى شق العمل أعاد بوتين التشديد على أن خططنا تستهدف روسيا لأن إيران لا تشكل تهديداً على المدى المنظور لا للولايات المتحدة ولا لأوروبا، وأرانا خارطة عليها دوائر تظهر مدى الصواريخ الإيرانية المختلفة والدول القليلة التي

يمكن أن تبلغها، وذكر أن الدوائر، التي بدت مرسومة بخط اليد باستخدام فرجار مدرسي وأقلام رصاص ملونة، تمثل أفضل تخمينات الاستخبارات الروسية. أخبرته باستهزاء أنه بحاجة إلى جهاز استخبارات جديد، فلم يعجبه ما قلت. كما تم التخطيط له مسبقاً مع كونديي، قمت بعدها بطرح عروضنا الجديدة، الهادفة لإقناع الروس بأن المواقع البولندية والتشيكية لا تشكل تهديداً لهم، ولحملهم على التعاون معنا. وقدمنا اقتراحاً جديداً للتعاون المشترك في تطوير هندسة للدفاع الصاروخي ستحمي الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا؛ ووافقنا على اقتراح بوتين التشارك في معلومات الرادار، مع رؤيا لإنشاء قيادة وتحكّم متكاملين للدفاعات الصاروخية للولايات المتحدة وروسيا؛ واقترحنا تدابير للشفافية، بما في ذلك تبادل الموظفين، تسمح للروس بمراقبة نظامنا وتسمح لنا بالمشاركة في برنامجهم. وكما ذكرت، اقترحت إمكانية ربط نشر دفاعاتنا الصاروخية في أوروبا بمدى تطور التهديد الصاروخي الإيراني، بما في ذلك المراقبة المشتركة لتطور البرنامج الصاروخي الإيراني والالتزام بتفعيل نظامنا فقط في حال ظهور تهديد مُحتمَل. بدا بوتين مهتماً حقاً بهذه الأفكار وأعلن أننا قدمنا اقتراحات مثيرة للاهتمام. وبالفعل، بدا كل المسؤولين الروس، ما عدا الجنرال بالوييفسكي، مقتنعين أن الولايات المتحدة مهتمة فعلاً بالتعاون مع روسيا، واتفقنا على أن يلتقي الخبراء لبلورة أفكارنا.

خلال الاجتماع ببوتين كتبت ملاحظة إلى كوندي بأن بالوييفسكي ذكّرني «بأيام الزمن الماضي الجميلة»، فكتبت رداً علي: «كان يعتبر في وقت من الأوقات ميالاً للاعتدال. هذا يظهر أن كثيراً من التغيير قد حدث». بعد بضع ساعات من الاجتماع بنظيرينا؛ وفي وقت لاحق من اليوم نفسه كتبت إلى كوندي ملاحظة أخرى: «ليس لدي كثير من الصبر حيال الدبلوماسية. لقد نسيت كم أبغض هؤلاء الأشخاص فعلاً». بعدها بقليل استضافنا أنا وكوندي والسفير بيرنز وزوجته سيرغي إيفانوف وزوجته على العشاء. بعد العشاء قلت لكوندي: «حسناً، أنا أحب بعضاً منهم في الواقع».

في صباح اليوم التالي ألقيت خطاباً في أكاديمية هيئة الأركان العامة، وهي معلم آخر من معالم فن العمارة الستاليني، أمام المئات من الضباط الروس. فور دخولي إلى القاعة أدركت أنها ستكون مناسبة قاسية، فقد كان الجنرال المسؤول

شخصاً جلفاً من الرعيل الأساسي في الجيش الأحمر، وكانت وجوه الحضور الشاحبة والمتجهمة تفيض بالتشكيك والبغض. تحدثت عن جهود الإصلاح الجارية في كِلا جيشينا وعن فرص التعاون في المستقبل. لم يستسغ هؤلاء الضباط ما قلته، فقد كانوا مشكّكين إلى حد بعيد بي وبالولايات المتحدة وبجيشنا، وربما كانوا يكرهون مساعي الإصلاح في جيشهم. خلال فسحة الأسئلة والإجابات سألني أحد العقداء لماذا تريد الولايات المتحدة احتلال سيبيريا؟! بعد سنوات من التعامل مع أسئلة أعضاء الكونغرس السخيفة اعتقدت أنني أصبحت سريع البديهة، لكن السؤال أصابني بصدمة حقيقية، لذا قلت ببساطة إن تلك الفكرة غير صحيحة على الإطلاق. أخبرني بيل بيرنز لاحقاً أن مادلين أولبرايت كانت قد ألقت خطاباً قبل بضعة أسابيع طرحت خلاله سؤالاً مفاده: كيف يمكن لروسيا أن تطوّر سيبيريا وقد أصبحت خالية من سكانها؟ مضيفةً أن عدد سكان روسيا بشكل عام قد بدأ يتراجع. لذلك كان توصل العقيد وآخرون لهذه الخلاصة انطلاقاً من سؤالها، بالنسبة إلي، دليلاً على حجم الارتياب الروسي.

على طريقة سيزيف الذي كان يحاول دحرجة صخرة إلى أعلى التلة، بقينا نراوح مكاننا مع الروس حول الدفاع الصاروخي عام ٢٠٠٨. أحس الروس أن الصيغة المكتوبة لما اقترحناه أنا وكوندي في منزل بوتين الريفي «ميّعت» ما قلناه هناك. كان التغيير الوحيد الذي أضفناه إلى الصيغة المكتوبة هو أن حضور الضباط الروس إلى مواقعنا في بولندا وتشيكيا يتطلب، بالطبع، موافقة الحكومتين. بيد أني أخبرت إيفانوف في مؤتمر ميونيخ الأمني في شباط/فبراير أننا نفكر في كيفية تحقيق تقدم حول الدفاع الصاروخي والتحكّم في الأسلحة الاستراتيجية قبل انتهاء ولاية الرئيس بوش. إذا كان هناك إطار لاتفاق حول هذه المسائل يمكن إنجازه، كما ذكرت، فسنكون أنا وكوندي مستعدين للانتقال إلى اجتماع «اثنين مع اثنين» والمجيء إلى موسكو مجدداً. تحادث الرئيسان بعد ذلك، وفي ١٢ آذار/مارس أرسل بوش رسالة إلى بوتين يستعرض فيها فرص الاتفاق على تطوير العلاقات الثنائية قبل انتهاء ولايته. كانت ورقتنا الرابحة أن بوتين كان يريد أن يزور بوش مدينة سوتشي بشدة، الموقع المستقبلي للألعاب الأولمبية، بعد قمة الناتو في بوخارست في مطلع نيسان/ أبريل. لم يقدّم بوش أي وعود، بانتظار أن يرى سلوك بوتين في بوخارست.

توجهنا أنا وكوندي إلى موسكو في ١٧ آذار/مارس واجتمعنا في وقت لاحق من ذلك اليوم بالرئيس المنتخَب ديميتري ميدفيديف وبعدها بشكل منفصل ببوتين. كانت الأجواء خلال الزيارة أفضل حتى من أجواء تشرين الأول/أكتوبر السابق، فقد كان الروس مهتمين بمواصلة السير قُدُماً مع قرب انتهاء ولاية إدارة بوش وتولي ميدفيديف سدة الرئاسة في روسيا. مع ذلك، أبلغت موظفي مكتبي مسبقاً أنني أعتقد أن حظوظ إحراز تقدم حول اتفاقية عمل استراتيجية في هذه الرحلة تعادل واحداً بالمئة، وأن العقبات في مسار التقدم مع روسيا بخصوص عضوية جورجيا وأوكرانيا في الناتو بالإضافة إلى استقلال كوسوفو ضخمة إلى درجة لا يمكن تخطيها.

أصابتني الدهشة لمدى ضآلة حجم ميدفيديف، فهو بطول قامتي تقريباً ـ خمس أقدام وثماني بوصات ـ لكنه أخف وزناً بنحو ثلاثين رطلاً. كان قمة في الأداء خلال خطابه الموجز، ملماً ولافتاً، لكنني كنت واثقاً أن بوتين هو من يدير الدفّة.

اجتمعنا ببوتين في الكرملين، في قاعة بيضوية جميلة ذات جدران عالية باللونين الأخضر الفاتح والأبيض ومزيدٍ من الأوراق الذهبية. كانت جلستنا مقررة لساعة من الزمن لكنها استمرت ساعتين. قال بوتين إنه قام بدراسة رسالة الرئيس بعناية، وأن هناك كثيراً من المسائل المطروحة للمناقشة. سلّمت كوندي بوتين خلال الاجتماع مسوّدة إعلان إطار عمل استراتيجي تحتوي حوالى عشرين اقتراحاً للتعاون أو الاتفاق حول أربعة مجالات: إشاعة الأمن (بما في ذلك الحد من الأسلحة الاستراتيجية والدفاع الصاروخي)؛ ومنع استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ ومكافحة الإرهاب العالمي؛ وتوثيق التعاون الاقتصادي. وقد تمكنًا من توضيح بعض الاقتراحات المتعلقة بالدفاع الصاروخي التي سبق أن أصبحت ملتبسة منذ اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك الحضور الروسي في المواقع في بولندا وجمهورية تشيكيا، وناقشنا الخطوات التالية للتفاوض حول مزيدٍ من الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية. بالنسبة إلى المسألة الأخيرة، قلت إننا جاهزون للتفكير في معاهدة ملزمة قانونياً لكنها يجب أن تكون قصيرة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة، وذكرت أنني سبق لي أن شاركت في معاهدة الأسلحة الاستراتيجية الأولى عام ١٩٧٢ وأن آخر ما نريده هو اتفاقية بحجم دليل الهاتف. أجاب بوتين رداً على ذلك: «لقد كبرت في السن فعلاً»، فضحكت وأومأت برأسي موافقاً.

في اليوم التالي اجتمعنا بنظيرينا، وزير الخارجية لافروف ووزير الدفاع سيرديوكوف. تحدث لافروف بلسان الروس جميعاً، وكل ما يمكنني قوله هو أن الجيد في الأمركان تعامل كوندي معه، فصبري ومهاراتي الدبلوماسية المحدودة كانا سيخونانني. وقد أعدنا صياغة مسائل الدفاع الصاروخي واقتراحاتنا لشراكة أعظم مراراً وتكراراً، واختصر لافروف الطريق عندما علّق قائلاً: «نحن نعتبره تحصيلَ حاصلٍ أنكم ستبنون الموقع الثالث [في بولندا وجمهورية التشيك؛ فالموقع الأول كان في كاليفورنيا، والثاني في آلاسكا]، لكنني أريد التأكد من أنه لن يتم استخدامه وتوجيهه ضد روسيا». بعد بضع دقائق أوضح بصراحة ما يختلج في صدور الروس: «لن أعتبر عدم تمكننا من منعكم من إنشاء موقع ثالث تطوراً إيجابياً حتى لو كنا نراه يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. موقفنا عملي، لكنه ليس إيجابياً».

خلال مؤتمر صحافي مشترك بعد الاجتماع حاول كلا الطرفين إعطاء انطباع جيد عن الاجتماع، مسمّياً المحادثات بأنها «مثمرة» وإيجابية. في الوقع، كان المجالان الوحيدان اللذان تم إحراز تقدم في شأنهما هما إعلان إطار العمل، الذي كان الروس يريدونه بشدّة موقَّعاً من بوش وبوتين في سوتشي بعد قمة الناتو، والمتابعة بشأن اتفاقية الأسلحة الاستراتيجية. قال لافروف ببساطة إن دعوة جورجيا وأوكرانيا للانضمام إلى الناتو «سيقضي على العلاقات الثنائية بين بلدَينا»، أما عن استقلال كوسوفو فقال إنه «سيكون خرقاً للقانون الدولي». في حين أن الرئيس سيذهب إلى سوتشي لتوقيع اتفاقية إعلان إطار العمل، كان من الواضح حتى الآن أن إدارة بوش لن تحرز تقدماً إضافياً مع روسيا.

كنت مقتنعاً أن الروس لن يرضوا بأي نوع من الدفاع الصاروخي في أوروبا لأنهم يرون أنه تهديد محتمل لهم وحسب. ما لم أحسب حسابه كان المعارضة السياسية للدفاع الصاروخي في بولندا وجمهورية التشيك. بحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ أوضحت حكومة يمين الوسط البولندية بقيادة رئيس الوزراء دونالد تاسك أنها لن تفكر في استضافة أجهزة الاعتراض إلا إذا وافقت الولايات المتحدة على حزمة دفاع مرافقة لها من الصواريخ الدفاعية القصيرة المدى لبولندا وتقديم تعهدات بالتدخل لمساعدة بولندا أكبر من تلك المنصوص عليها في ميثاق الناتو. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ أخبرني وزير الدفاع البولندي بوغدان كليتش أن، لإنهاء

المفاوضات، «من الضروري أن يقوم الرئيس بوش بتقديم إعلان سياسي وتعهد بمساعدة بولندا كما فعلت الولايات المتحدة مع الأردن وباكستان». بالنسبة إلى الشق المتعلق بهم كان التشيك يطالبون بالاشتراك في مزايدات عقودنا المرافقة لبناء الموقع وإفهامنا أن الشركات والمواطنين الأميركيين المشاركين في المشروع سيخضعون لنظام الضرائب التشيكي. كان شركاؤنا الافتراضيون في منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا يضعون العراقيل أمامنا.

جورجيا

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي ينهار وجورجيا (دولة قديمة في القوقاز كانت ملحقة بروسيا في القرن التاسع عشر) تعلن استقلالها، قام إقليمان مواليان لروسيا، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بإعلان استقلالهما. وقد تبع ذلك نزاع دموي استمر حتى العام ١٩٩٤، حيث تمكنت روسيا في النهاية من التوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار برعاية قوات حفظ سلام روسية في كلا الإقليمين. استمر السلام الهش حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عندما تم انتخاب قومي جورجي عدواني ومتهور، ميخائيل ساكاشفيلي، رئيساً. في صيف العام ٢٠٠٤ أرسل ساكاشفيلي قوات وزارة الداخلية إلى أوسيتيا الجنوبية بحجة القضاء على «قطاع الطرق» واستعادة السيطرة الجورجية. وقد تم إجبار الجورجيين على الانسحاب بشكل مذلّ، لكن خرقهم للوضع القائم أثار سخط الروس. عندما أرسل ساكاشفيلي القوات إلى إقليم ثالث ينحو نحو الانفصال صيف العام ٢٠٠٦ كان ذلك مؤشراً على أنه مستعد للقتال لاستعادة الإقليمين الانفصاليين الموالين لروسيا. وقد وصل كره الروس لساكاشفيلي ذروته عندما ذهب عام ٢٠٠٧ إلى حدود أبخازيا ووعد الموالين هناك بأنهم سيعودون إلى «الوطن» خلال سنة.

استخدم الروس إعلان كوسوفو استقلالها (كانت جزءاً من يوغوسلافيا وتربطها علاقات تاريخية وثيقة مع صربيا) في شباط/فبراير ٢٠٠٨، الذي أيدته الولايات المتحدة والأوروبيون وعارضته روسيا الموالية للصرب، ذريعةً للتصعيد في جورجيا. كان يجب تطبيق منطق الغرب في دعم استقلال كوسوفو، على حد قول الروس، على أبخازيا وجنوب أوسيتيا أيضاً. قال بوتين في نيسان/أبريل إن روسيا يمكن أن

تعترف باستقلال الإقليمين. وفي ٢١ نيسان/أبريل اتصل ساكاشفيلي هاتفياً ببوتين ليطلب عودة روسيا عن اعترافها مشيراً إلى تصريحات من حكومات غربية تعارض ذلك. استخدم بوتين لغة سوقية جداً ليخبر ساكاشفيلي أين يمكنه وضع التصريحات الغربية. بعد ذلك مباشرةً قامت جورجيا بتحريك قواتها، فأرسلت روسيا رداً على ذلك ٤٠٠ مظلي وبطارية هاوتزر إلى مناطق إطلاق قريبة من خط وقف إطلاق النار. ارتفعت وتيرة العنف في كلا الإقليمين خلال الصيف، وفي ٧ آب/أغسطس نفّذت جورجيا قصفاً مدفعياً واسع النطاق وتوغّلاً لاستعادة تسيخنفالي عاصمة أوسيتيا الجنوبية.

في اليوم التالي تدفقت القوات الروسية إلى أوسيتيا الجنوبية، فدحرت الجورجيين وتوغلت داخل الأراضي الجورجية، في هجوم تأديبي بهدف تدمير البنى التحتية للجيش الجورجي، حيث هاجم الروس المنشآت العسكرية ـ خصوصاً الهجمات التي تم توثيقها من قبل الناتو ـ ودمروا زوارق خفر السواحل والمعدات العسكرية والاتصالات وعدداً من القرى. وصرح نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية في ذلك الوقت أن المهمة الروسية تهدف لإضعاف الجيش الجورجي، لكن الروس كانوا يرسلون تحذيراً أيضاً لحكومات أخرى في آسيا الوسطى (وأوكرانيا) حول مخاطر محاولة الانضمام للناتو.

كان الروس قد ألقوا الطعم في الفخ، ومشى ساكاشفيلي المتهور إليه بقدميه. أراد الروس، وبوتين تحديداً، استعادة مجال نفوذ روسيا التقليدي، بما في ذلك القوقاز. سألني مراسل صحافي إذا كنت أثق بفلاديمير بوتين «بعد الآن»؟ فأجبت: «إن عبارة 'بعد الآن' مثيرة للاهتمام. لم أكن مؤمناً يوماً من الأيام أن في وسع أحد تأسيس سياسة أمن قومي انطلاقاً من الثقة. أعتقد أن سياسة الأمن القومي تُبنى انطلاقاً من المصالح والوقائع». بعد اجتماعه ببوتين عام ٢٠٠١ ذكر الرئيس بوش أنه نظر في عينيه «وأدرك كنهه في العمق». قلت أمام بعض زملائي سراً إنني نظرت في عيني بوتين، وكما توقعت، وجدت قاتلاً متحجّر القلب.

حين بدأت عملية الاجتياح كنا، أنا والرئيس بوش وكوندي وستيف هادلي والأدميرال مولن، جميعنا على الهاتف مع نظرائنا في كلٍّ من روسيا وجورجيا ـ نصرّ على الروس للتوقف والتراجع إلى خطوط وقف إطلاق النار، وعلى الجورجيين ألا

يقوموا بأي تصرف أحمق واستفزازي آخر. عندما تحدثت إلى سيرديوكوف في ٨ آب/أغسطس أعربت له عن قلقنا من تصاعد الأعمال العدائية وأصررت عليه «بأشد العبارات على وقف تقدم قواتكم ووقف الغارات الجوية الصاروخية داخل جورجيا»، وسألته بشكل مباشر إن كانوا ينوون احتلال كامل جورجيا، فأجاب بالنفي. وكنت على القدر نفسه من الصراحة مع نظيري الجورجي، فقد قلت له: «يجب ألّا تدخل جورجيا في صراع لا يمكنها الفوز فيه مع روسيا» وإن على القوات الجورجية وقف الأعمال العدائية والانسحاب إلى مواقع دفاعية، والأهم من ذلك كله تجنّب الاحتكاك المباشر بين القوات الجورجية والقوات الروسية، وأكدت له أننا نضغط على الروس كيلا يأتوا بمزيدٍ من القوات إلى جورجيا واحترام سلامة الأراضي الجورجية. وقد استمرت هذه الدعوات خلال الأيام القليلة التالية.

طلب الجورجيون عودة ١٨٠٠ جندي جورجي إلى الوطن من العراق فوراً، وكان قد تم إرسالهم في السابق إلى هناك لمساعدتنا. كنا قد اتفقنا سابقاً على أن جورجيا اذا أرادت أن تعيد هؤلاء الجنود إلى الوطن فإننا لن نمانع في ذلك. في الوقت نفسه كنا قلقين للغاية من أن الروس يمكن أن يعرقلوا نقلنا جواً هؤلاء الجنود الجورجيين والمساعدات الإنسانية اللاحقة لجورجيا. كان آخر ما نريده مواجهة عسكرية مع الروس، أو ندعهم يستهدفون إحدى وسائل نقلنا. لذلك كان الأدميرال مولن على اتصال مباشر مع نظيره العسكري الروسي، الجنرال نيكولاي ماكاروف في الوقت الحالي، وكان موظفو سفارتنا في جورجيا يتواصلون مع الروس على الأرض لتزويدهم بمعلومات دقيقة حول الوقت الذي ستدخل فيه كل طائرة من طائراتنا مجال جورجيا الجوي، والإعراب عن أملنا أن يدعوها وشأنها، وقدّمنا ضمانات بأننا لن نزوّد الجورجيين بقدرات عسكرية إضافية لمهاجمة الروس. بدأ نقل القوات الجورجية جواً في ١٠ آب/أغسطس وانتهى في اليوم التالي، وفي ١٣ آب/أغسطس أصدرت توجيهاتي بأن تبدأ المساعدات الإنسانية. لم يكن هناك تدخل من قِبل الروس.

تدخّل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للتفاوض بشأن وقفٍ لإطلاق النار كان يفترض أن يبدأ في ١٢ آب/أغسطس، وذكر ميدفيديف في ذلك الوقت أن الروس كانوا يستجيبون، ولم يكن ذلك صحيحاً. ففي ١٧ آب/أغسطس تعهدت

روسيا ببدء سحب قواتها في اليوم التالي، وفي ذلك الوقت كانت القوات الروسية على بعد ٣٠ ميلاً غرب العاصمة الجورجية تبليسي، ويحتلون مناطق واسعة من البلد، ولم ينسحب الروس حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر. في تلك الأثناء اعترفت روسيا في أيلول/ سبتمبر باستقلال كلّ من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وانضم إليها في ذلك فقط نيكاراغوا والمنظمة الإرهابية الفلسطينية حماس[1]. قامت رايس في وقت لاحق بتوبيخ لافروف على هذا «النصر» للدبلوماسية الروسية.

في حين كان هناك اتفاق شامل بين حكومتنا وحكومات أخرى على أن عدوانية ساكاشفيلي وتهوّره قد أعطيا الروس فرصة لمعاقبة جورجيا، فقد فتح اتّساع مدى العنف والعمليات العسكرية (والإلكترونية) الروسية أعين كثيرين. وقد ذكرتُ في مؤتمر صحافي في ١٤ آب/أغسطس أن «سلوك روسيا خلال الأسبوع الماضي طرح للمساءلة فرضية حوارنا [الاستراتيجي] برمّتها ورتّب تبعات مهمة على المضي قُدُماً في علاقتنا الأمنية ـ الثنائية منها وتلك التي مع الناتو»، ثم تابعت قائلاً: «أعتقد أن دول أوروبا كلها باتت تنظر إلى روسيا بمنظار مختلف». وفيما يتعلّق بإبراز التحديات التي واجهناها مع كلّ من روسيا وجورجيا قلتُ بسخرية: «لقد كان كلا الطرفين غير صادق تماماً في التعامل معنا».

أدرك الرئيس بوش وسائر كبار مستشاريه أننا إذا قمنا بعمل سياسي واقتصادي حازم أحادي الجانب ضد روسيا فسوف نخاطر بعزل الولايات المتحدة، بدلاً من الروس، فيما يتعلق بالغزو. كان تصريح الاتحاد الأوروبي الذي انتقد الغزو فاتراً بشكل متوقع. لذا فعلى قدر ما كان معظمنا يريد القيام بعمل صارم ضد روسيا، فقد تمالكنا أنفسنا وقررنا مسايرة حلفائنا في الناتو (ذكّرني ذلك بأزمتي الأولى في الحكومة، خلال الأسبوع الأول لي في العمل مع وكالة الاستخبارات المركزية في آب/أغسطس ١٩٦٨، عندما أقدم السوفيت على غزو تشيكوسلوفاكيا. فعلى الرغم من قول الأوروبيين بأنهم خائفون من الغزو الوحشي، إلا أن كل شيء عاد إلى سابق عهده بينهم وبين السوفيت خلال ثلاثة أو أربعة أشهر).

لم تعد إدارة بوش تملك الكثير من الوقت والطاقة والصبر للعمل على إعادة العلاقة مع روسيا إلى حالتها السابقة. فبعد أن بقي أقل من خمسة أشهر على ولاية

(١) حسب التصنيف الأميركي للمنظمات التي تناضل في سبيل التحرّر والاستقلال. (المترجم)

هذه الإدارة، لم يعد أحد مهتم بذلك فعلاً. كان هناك نصر لاحق ومتواضع بعد الغزو الروسي: بعد ستة أيام وقّع البولنديون اتفاقاً معنا يسمح بنصب عشر منصات صاروخية اعتراضية في بلدهم.

سورية

كانت سورية تعد مشكلةً للولايات المتحدة على مدى العقدين الأخيرين من الحرب الباردة. فقد خاض النظام السوري، الذي تسيطر عليه عائلة الأسد، حروباً عدة مع إسرائيل، وانتهك سيادة الأردن، وتحالف مع إيران، ودعم عدداً من المجموعات الإرهابية[1] والميليشيات مسبّباً مشكلة في الشرق الأوسط. في ربيع العام ٢٠٠٧ قدّم الإسرائيليون لنا دليلاً دامغاً على أن كوريا الشمالية قد أنشأت مفاعلاً نووياً في سورية. انقسمت الإدارة حول كيفية الرد، وكانت خياراتنا مقيّدة بواقع أن الإسرائيليين هم من أبلغونا بهذا التطور المفاجئ وعليه فقد كانوا في موقع للتأثير فينا بشكل فعال ـ إن لم يكن الإملاء علينا ـ حول ما يمكن إعلانه والوقت المناسب لذلك. كانت مسألة وجود المفاعل ودور كوريا الشمالية في إنشائه مبنيين بشكل كبير على معلومات الاستخبارات الإسرائيلية. كانت نقاشاتنا خلال الأشهر التي تلت حول ما إذا كان علينا القيام بعمل عسكري أم لا، وحول مدى أهمية العمل عن كثب مع الإسرائيليين فيما يتعلق بسورية، لكنها استبقت أيضاً في نواحٍ عدة المناقشات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني عام ٢٠٠٨ وما بعده.

يُعتقد أن الاتصالات بين الهيئات النووية في كوريا الشمالية والقادة السوريين الرفيعي المستوى قد بدأت منذ العام ١٩٩٧. لقد كشفنا في العام ٢٠٠٥ مبنىً ضخماً قيد الإنشاء شرق سورية، واتضح الهدف منه بمجرد رؤية صور المبنى من الداخل التي قدمها الإسرائيليون عام ٢٠٠٧. كان التصميم مشابهاً جداً لمفاعل يونغبيون في كوريا الشمالية، واستنتج محلّلونا أن المفاعل سيكون قادراً على إنتاج البلوتونيوم للأسلحة النووية.

كانت سورية على مدى سنوات تشكل هدفاً استخبارياً شديد الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كل ما يتعلّق بالتطوير المحتمل لأسلحة الدمار

(١) حسب التصنيف الأميركي، كما ذكرنا سابقاً. (المترجم)

الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية. كان الكشف المبكر عن مفاعل نووي ضخم قيد الإنشاء في مكان مثل سورية هو عملياً نوع من جمع المعلومات الاستخبارية الذي تؤديه الولايات المتحدة بحرفية عالية جداً. ومع ذلك، ففي الوقت الذي أبلغنا فيه الإسرائيليون عن الموقع كان إنشاء المفاعل قد بات في مراحل متقدمة بالفعل. كان هذا فشلاً ذريعاً لوكالة الاستخبارات الأميركية، وقد سألت الرئيس: «كيف يمكننا أن نركن إلى التخمينات المتعلقة بنطاق برامج كوريا الشمالية أو إيران أو أي برامج أخرى محتملة» بعد هذا الفشل؟ المثير للاستغراب أن لا الرئيس ولا الكونغرس أقدم على أي تصرف حيال ذلك. نظراً إلى حجم المخاطر، كان ينبغي عليهما ذلك.

فيما كان فريق بوش للأمن القومي يناقش ما عليه أن يفعل بشأن المفاعل، طلبت من الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس القيادة المركزية بالوكالة، تزويدنا بعدد من الخيارات العسكرية وبلائحة أهداف لكل خيار. ثم أرسلت تقرير ديمبسي إلى مستشار الأمن القومي ستيف هادلي في ١٥ أيار/مايو لكي يُطلع الرئيس عليه. ركّز التقرير أيضاً في كيفية وقف الدعم السوري لحزب الله في لبنان، وتحديداً كيف يمكننا منع حزب الله من إسقاط الحكومة اللبنانية الضعيفة انتقاماً لضربة عسكرية موجّهة إلى سورية. كان لجم حزب الله بشكل ناجح يتطلب استخدام قوات أميركية برية، وذلك ما لم يكن الرئيس ليفعله. أخبرت هادلي أن هناك عدداً من الاعتبارات الأخرى التي يجب أخذها في الحسبان أيضاً بما في ذلك تأثير توجيه ضربة عسكرية إلى سورية على الشرق الأوسط بشكل عام، ففي النهاية كنا نخوض حربين في المنطقة أو بالقرب منها. كان علينا أن نأخذ في الاعتبار أيضاً ما إذا كان ملكا السعودية والأردن سيؤيدان الضربة علناً. ثم ماذا عن الخطر المحدق بالأميركيين السبعة آلاف الموجودين في سورية؟

ناقشنا، أنا وتشيني ورايس وهادلي، على مدى الأسابيع التالية بشكل متكرر خياراتنا في سورية. كان تشيني يرى أن علينا مهاجمة المنشأة، وأن من الأفضل أن نقوم بذلك سريعاً، وكان يعتقد أيضاً أننا بذلك لن نقوم فقط بمنع سورية من حيازة أسلحة نووية، بل إن من شأن ضربة عسكرية أن ترسل تحذيراً قوياً للإيرانيين كي يتخلوا عن طموحاتهم النووية. كما يمكننا أيضاً، على حد قوله، أن نضرب

مستودعات أسلحة حزب الله في سورية في الوقت عينه لكي نضعفه، الأمر الذي كان دائماً أولوية قصوى للإسرائيليين. كما ويحتمل حتى أن نتمكن، عبر هذا الهجوم، من ترويع الأسد بما يكفي لقطع علاقته الوثيقة بإيران، وبهذا نعزل الإيرانيين أكثر. كان تشيني يطرح دائماً السؤال حول مدى تأثير أعمالنا، أو تراخينا، في علاقتنا مع الإسرائيليين وقراراتهم الخاصة حول ما يجب عمله. وكالعادة، كان ديك يطرح آراءه بشكل منطقي وتحليلي. فقد كنا أنا وهو ورايس وهادلي ـ وينضم إلينا في الغالب مايك مولن ومدير الاستخبارات الوطنية مايك ماكونيل ومدير وكالة الاستخبارات المركزية مايك هايدن ـ نجلس حول طاولة الاجتماعات في مكتب هادلي في البيت الأبيض، نبحث في الخيارات التي يواجهها الرئيس، وكان تشيني يعلم أنه الوحيد، من بيننا نحن الأربعة، الذي يعتقد أن الخيار العسكري هو الخيار الأول والوحيد، لكنه كان قادراً ربما على إقناع الرئيس.

عقدنا أول اجتماع مطول لنا كمجموعة مع الرئيس مساء ١٧ حزيران/يونيو، وانضم إلينا، أنا وتشيني ورايس وهادلي، كلٌّ من مولن ورئيس موظفي البيت الأبيض جوش بولتن وعددٌ من أعضاء موظفي مجلس الأمن القومي. كانت وجهة نظري حينها، وعلى مدى السنوات الأربع التالية، خاضعة لعدة اعتبارات جوهرية: كنا نخوض بالفعل حربين في بلدين إسلاميين، وكان جيشنا منتشراً على نطاق واسع، وكنا بنظر معظم الدول متسرّعين جداً باللجوء إلى القوة العسكرية، وكان آخر ما تريده أميركا هو مهاجمة بلد عربي آخر. كنت أعتقد أيضاً أننا نملك كلا الوقت والخيارات البديلة عن ضربة عسكرية فورية، لذا لجأت إلى الملاحظات وتحدثت بشكل مباشر:

- من دون دليل محدد عن نية دولة ما القيام بعمل عدائي ضد الأميركيين (ليبيا ـ ١٩٨٦؛ بنما ـ ١٩٨٩؛ أفغانستان ـ ٢٠٠١)، حسب علمي لم يسبق أن شنّت أميركا هجوماً مباغتاً ضد دولة سيادية. إننا لا نقوم بأعمال مثل «بيرل هاربر». تذكروا أن الرئيس ريغان أدان الهجوم الإسرائيلي على مفاعل أوزيراك النووي العراقي فيما عُرف بعملية «أوبرا» عام ١٩٨١.
- إن صدقية الولايات المتحدة بخصوص أسلحة الدمار الشامل مشكوك فيها إلى حد بعيد في البلد وفي الخارج نتيجة للإرث العراقي.
- إن صدقية إسرائيل محلّ شك بالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر، في الشرق الأوسط

وأوروبا، وربما لدى المؤثرين في الرأي العام الأميركي. إن شن حرب انطلاقاً من معلومات مقدّمة من طرف ثالث بشكل أساسي هو مخاطرة إلى أقصى الحدود، فالمصالح الأميركية والإسرائيلية ليست متماثلة دائماً.

- إن أي تصرف إسرائيلي سيُعتبر استفزازياً ويهدف إلى استعادة صدقيتهم وقوة ردعهم بعد حربهم غير الحاسمة مع حزب الله [عام ٢٠٠٦] ولتعويم حكومة إسرائيلية ضعيفة. من الممكن أن يؤدي التصرف الإسرائيلي إلى حرب جديدة مع سورية.
- من شأن أي هجوم وقائي وعلني تشنّه الولايات المتحدة أن يؤدي إلى عاصفة في الشرق الأوسط وأوروبا، وسوف تبوء كل مساعي الولايات المتحدة لإثبات قضيتنا ضد سورية وكوريا الشمالية، انطلاقاً من المعلومات الاستخبارية المتوفرة حالياً، بالفشل أو تغدو عرضةً لشكّ عميق. سيُعتبر العمل العسكري الأميركي تصرفاً أخرق من قِبل الإدارة المتسرّعة باللجوء إلى العنف وقد يعرّض جهودنا في العراق وأفغانستان للخطر، بما في ذلك جهودنا المتعلقة بدفاعنا الصاروخي في أوروبا، وسيُنظر إليه على أنه مسعىً لتحويل الأنظار عن إخفاقاتنا في العراق.

أخبرت المجموعة أنني موافق على أن المفاعلَ يجب ألا يعمل، لكننا يجب ألا نستخدمه ذريعةً لمحاولة حل كل مشكلاتنا مع سورية وإرضاء إسرائيل من خلال ضرب أهداف أخرى كما اقترح تشيني. يجب أن نركز على المفاعل فقط. قلت إن مقاربتي المفضلة تقضي بالبدء بالدبلوماسية وإبقاء الضربة العسكرية خياراً أخيراً. يجب أن نفضح ما قام به السوريون والكوريون الشماليون والتركيز في خروقاتهم لقرارات مجلس الأمن ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وغير ذلك. في الأمم المتحدة، يجب أن نطلب تجميداً فورياً لعمل المنشأة وتسريع عملية التفتيش من قبل ممثلين عن الدوَل الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين). علينا أن نكون واضحين في القول بأن الولايات المتحدة لن تسمح أن يصل المفاعل إلى مرحلة التشغيل، وأن نتوجّه إلى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفاوض حول تدميره أو تجميده بشكل دائم. وقلت إن هذه المقاربة ستحتاج من الرئيس السوري بشار حافظ الأسد إما أن يستجيب لذلك وإما أن يبرهن أن المنشأة لم تكن ستستخدم للأغراض التي ذكرناها.

إذا اختار الخيار الثاني فسنلجأ إلى الدبلوماسية لحل الأزمة؛ أما إذا لم يستطع، كما نعتقد، فبإمكاننا أن نحمل حكومات أخرى على التدخل، للحث على حظر انتشار الأسلحة النووية أو السكوت. كما أخبرت الرئيس لاحقاً أن خيار تأخير مرحلة تشغيل المفاعل من خلال تدمير محطة الضخ (فمن دون إمداد المياه لن يدخل المفاعل حيّز التشغيل) أو عبر تدمير المفاعل نفسه يبقى خياراً قائماً بالنسبة إلينا في أثناء العملية الدبلوماسية. ختمت ملاحظاتي قائلاً: «لا أعتقد أن أحداً في العالم يشك في رغبة الإدارة في اللجوء إلى القوة، لكن من الأفضل أن نلجأ إليها كخيار أخير لا كخطوة أولى». في اليوم التالي، بعد مؤتمر فيديو مع بتريوس وسفيرنا في العراق رايان كروكر، أخذني الرئيس جانباً وشكرني على تعليقاتي التي أدليت بها في الليلة السابقة. لقد علم أنني وهادلي ورايس ناقشنا «خيار توجو» ـ في إشارة إلى رئيس الوزراء الياباني الذي أصدر الأمر بالهجوم المباغت على بيرل هاربر ـ في وقت سابق من صباح ذلك اليوم وقال ببساطة: «لن أقوم بذلك».

تصاعدت حدة الجدال في النصف الأخير من حزيران/يونيو، بعدما ضغط الإسرائيليون علينا للتصرف أو مساعدتهم في ذلك. كان الرئيس موالياً جداً لإسرائيل ـ كما كان تشيني ـ وكان معجباً بشدة برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، وكنت قلقاً جداً من احتمال أن يقرر الرئيس السماح للإسرائيليين بتولي أمر المفاعل، والتخلّي عن أي منفعة من المقاربة التدريجية، فضلاً عن جعل الولايات المتحدة تتحمل تبعات هجوم ما. استطلع كبار قادة الإدارة من جديد مواقفنا خلال اجتماع مع الرئيس في ٢٠ حزيران/يونيو. قال تشيني إن علينا توجيه ضربة للمفاعل على الفور، في حين أنني ورايس دافعنا عن القيام بمقاربة تدريجية، تبدأ بالدبلوماسية، لكن إذا أخفق ذلك سيكون علينا حينها القيام بعمل عسكري. دعم الجنرال بيس تلك المقاربة مشيراً إلى أنها «تقدم لنا فرصتين للفوز»، وأشار هادلي إلى أننا إذا أعطينا الأسد الكثير من الوقت فسيحشد العالم العربي ضدنا. ونبّهت الرئيس إلى أن أولمرت يحاول الضغط عليه.

في مطلع تموز/يوليو أوصلت وجهة نظري إلى الرئيس بشكل سري. أخبرته أنني قرأت مؤخراً تصريحات مختلفة حول استعمال القوة لوزيري الدفاع السابقين كاب واينبرغر ودونالد رامسفيلد، بالإضافة إلى كولن باول وطوني بلير، وأن الأمر

الوحيد الذي اتفقوا عليه جميعاً هو أن استخدام القوة يجب أن يكون الخيار الأخير بعد إخفاق التدابير الأخرى كلها، وحذرت من أن توجيه ضربة استباقية لتدمير المفاعل سيؤدي إلى «رد فعل سلبي هائل» في البلد وخارجه، وأننا بذلك نخاطر بفقدان ما تبقى من دعم لمساعينا في العراق، وأن دعم ائتلافنا هناك يمكن أن يتلاشى. في الوقت نفسه، إذا تركنا الإسرائيليين يهتمون بالمشكلة فمن الممكن أن نُعتبر متواطئين ومتآمرين. وهذا الخيار يحمل خطر إشعال حرب أشمل في الشرق الأوسط ورد فعل غير متوقّع في العراق. أصررت على بوش أن «يبلغ رئيس الوزراء أولمرت أننا لن نسمح أن يدخل المفاعل حيز التشغيل، لكن على الإسرائيليين أن يدعونا نهتم بهذه المسألة على طريقتنا، فإن لم يفعلوا فسيجدون أنفسهم وحدهم. لن نقدم لهم المساعدة». بالإضافة إلى ذلك، أخبرت الرئيس أن عليه أن يبلغ أولمرت بشكل مباشر جداً أنه، إذا هاجمت إسرائيل بجيشها، يعرّض كل علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة للخطر.

تحدث الرئيس إلى إولمرت في ١٣ تموز/يوليو، وفي حين رفض أن يبلغه بالأمر بالطريقة نفسها التي أصررت عليها، فقد ضغط على رئيس الوزراء بشدة «بأن يتركنا نهتم بهذه المسألة». أجاب أولمرت أن المفاعل يشكّل تهديداً وجودياً لإسرائيل بحيث أنها لا تستطيع أن تعتمد على الدبلوماسية لإصلاح هذا الوضع، حتى وإن كان المسعى يتم بقيادة الولايات المتحدة. وفي سياق المحادثة تعهّد الرئيس بعدم الكشف عن العلم بالمفاعل إلى العلن من دون موافقة إسرائيل.

اجتمع كل أعضاء فريق الرئيس للأمن القومي صباح اليوم التالي، وكان التركيز في الإسرائيليين. كنت حانقاً، وقلت إن أولمرت يطلب مساعدتنا فيما يخص المفاعل لكنه أعطانا خياراً وحيداً: أن نقوم بتدميره. وإن لم نقم تماماً بما يريد فإن إسرائيل ستتصرف ولا يمكننا القيام بشيء حيال ذلك، فالولايات المتحدة كانت أسيرة صنع القرار الإسرائيلي. إن حدث هجوم سري فإن التركيز بأسره سينصبّ على ما فعله الإسرائيليون، لا على ما قامت به سورية وكوريا الشمالية. وحذرت من الأمر الآتي: إذا اندلعت حرب شاملة بعد الهجوم، فسيقع اللوم على الولايات المتحدة لعدم لجم الإسرائيليين. «إن اقتراحنا [بأن تكون الخطوة الأولى دبلوماسية / سياسية] سوف يظهر للعلن ويجعل المسألة تبدو وكأن حكومة الولايات المتحدة قد أوكلت مصلحتها

الاستراتيجية لحكومة إسرائيلية ضعيفة سبق لها أن أخفقت فعلاً في صراع في المنطقة [ضد حزب الله عام ٢٠٠٦] وأننا لسنا راغبين في مواجهة الإسرائيليين أو استفزازهم».

كنت دائماً، وما زلت، مؤيداً لإسرائيل، ذلك أنني، انطلاقاً من حتمية أخلاقية وتاريخية، أؤمن بدولة يهودية آمنة وحيوية وتملك حق الدفاع عن نفسها. لكن مصالحنا ليست دائماً هي نفسها، وسبق أن قلت إنني لست مستعداً للمخاطرة بمصالح أميركية استراتيجية وحيوية لتبني وجهات نظر سياسيين إسرائيليين متشدّدين. قال الرئيس إنه أُعجب «برباطة جأش» أولمرت ولم يرغب في استباقه من خلال مبادرة دبلوماسية أو حتى ممارسة ضغط كبير عليه. اتصلت بي رايس في وقت متأخر من عصر ذلك اليوم للإعراب عن قلقها الشديد من الوضع، فقلت لها إنني ربما أكلّم الرئيس مجدداً، فقالت: «تحدث باسمي واعتبرني موجودة».

اجتمعنا، أنا وهادلي ورايس ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كارترايت وماكونيل وهايدن وبولتن، يوم الاثنين في السادس عشر من الشهر. سأل بولتن إن كان الرئيس في «الجانب الصحيح» بخصوص مسألة المفاعل وإسرائيل، فأكّدت له بشدة أن «لا» وقلت إنه يضع مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في العراق والشرق الأوسط ومع حلفائنا الآخرين بيد الإسرائيليين، وإن عليه أن يشدّد على أولمرت بأن يترك الولايات المتحدة تتولى مشكلة سورية. يجب إبلاغ أولمرت أن ثمة مصالح أميركية حيوية على المحك، كما أكّدت سابقاً، وإذا دعت الحاجة فسيتم التعامل مع المشكلة، بشكل أو بآخر، قبل مغادرة بوش منصبه. وكررت ما قلته سابقاً بأن أولمرت يحشرنا في الزاوية. على الرغم من ذلك كان واضحاً أن نائب الرئيس وإليوت أبرامز، من موظفي مجلس الأمن القومي، وزميلي إريك إيديلمان ومستشار كوندي إليوت كوهين وآخرين كانوا جميعاً مع السماح لإسرائيل بالقيام بما تريده. كنت أميل إلى اعتبار الرئيس نفسه متعاطفاً مع وجهة النظر تلك، ربما لأنه كان في الأساس متعاطفاً مع وجهة نظر أولمرت القائله إن المفاعل يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، على الرغم من أنني لم أسمعه يقول ذلك مطلقاً. بسبب عدم مواجهة أولمرت انتقل بوش فعلياً إلى جهة تشيني، وبعدم إعطائه الإسرائيليين ضوءاً أحمر، فقد أعطاهم الضوء الأخضر.

هاجم الإسرائيليون المفاعل في ٦ أيلول/سبتمبر ودمّروه، وقد أصروا على إبقاء

مسألة وجود المفاعل سرية اعتقاداً منهم ـ وكانوا مصيبين كما تبين لاحقاً ـ أن عدم الكشف علناً عن المفاعل والحرج من جراء تدميره يمكن أن يدفعا الأسد إلى عدم الرد عسكرياً. لكنني وكوندي أُصبنا بخيبة أمل لأن سورية وكوريا الشمالية قامتا بمغامرة وقحة وخطيرة عبر خرق الكثير من قرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية من أجل بناء قدرة نووية سرية في سورية، قد تشمل مواقع ومختبرات أخرى، من دون أي تبعات سياسية جرّاء ذلك. كما لم يعد بإمكاننا استثمار مناورتهما لمصلحتنا في فك الارتباط القائم بين سورية وإيران أو في فرض عقوبات أقسى على إيران.

في غضون أسبوع بدأ السوريون بمجهود ضخم لتدمير المفاعل المتضرّر وإزالة كل المعدات المتعلقة بالنشاط النووي والمنشآت التي تدينهم، وكانوا يعملون أثناء الليل أو تحت غطاء من القماش المشمع لتمويه ما كانوا يفعلون. وكما أصر الإسرائيليون، فقد التزمنا الصمت بينما كنا نشاهد السوريين وهم يعملون. أخيراً، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما قرر الإسرائيليون أن خطر ضربة عسكرية سورية قد تراجع إلى حدٍّ بعيد، أبرزنا للعلن ما كنا نملكه من صور ومعلومات استخبارية حول المفاعل النووي. في ذلك الحين كانت كل فرصة فعلية لاستغلال ما قام به السوريون والكوريون الشماليون لأهداف سياسية ولحظر انتشار الأسلحة النووية أوسع قد ضاعت بكل معنى الكلمة. أدى غياب أي رد فعل سوري على الهجوم الإسرائيلي ـ بعد غياب رد الفعل العراقي على ضرب إسرائيل لمفاعلهم ضمن عملية أوزيراك عام ١٩٨١ ـ إلى تعزيز وجهات نظر أولئك الإسرائيليين الذين كانوا واثقين بأن أي هجوم على مواقع نووية إيرانية سيؤدي، على أبعد تقدير، إلى مجرد ردّ محدود.

من جهتنا، نشب جدال مباشر حول تحدّ أمني غاية في الخطورة والصعوبة من دون أي مواربة. استمع الرئيس مباشرةً إلى كبار مستشاريه في مناسبات عدة واتخذ قراراً قاسياً انطلاقاً مما سمعه ومن حدسه الشخصي. كما لم تحدث تسريبات. على الرغم من أنني لم أكن سعيداً بالمسار الذي اتخذناه إلا أنني أخبرت هادلي أن الحادثة كانت نموذجاً عن صنع قرار الأمن القومي. في النهاية، تم حل مشكلة كبيرة ولم تتحقق أيٌّ من مخاوفي. من الصعب انتقاد النجاح، لكننا تغاضينا عن اللجوء إلى السلاح قبل أن نسخّر الدبلوماسية، كما تغاضينا عن عمل عسكري وقائي آخر. وقد أثار ذلك خشيتي أكثر من مشكلة أمن قومي أكبر كانت تلوح في الأفق.

إيران

خلقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشكلات لكل الرؤساء الأميركيين منذ خلع الشاه في شباط/فبراير ١٩٧٩. فقد ساهمت الأحداث في إيران في خسارة جيمي كارتر محاولة إعادة انتخابه عام ١٩٨٠، وكادت أن تضع رونالد ريغان موضع المساءلة عام ١٩٨٧. حاول كل الرؤساء بعد كارتر التواصل بطريقة أو بأخرى مع القيادة في طهران لتحسين العلاقات، وقد أخفقوا جميعاً في الحصول على رد واضح.

لقد شاركت في أول تلك المساعي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ مثّل مستشار كارتر للأمن القومي، زبغينيو بريجينسكي، الولايات المتحدة في الجزائر خلال الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للثورة الجزائرية، فرافقته بصفة مساعده الخاص، وقد وصله تلميح بأن البعثة الإيرانية ـ رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ـ تريد الاجتماع به. أخذ بريجينسكي الموافقة من واشنطن واجتمع بالإيرانيين في جناح أحد الفنادق، وكنت أنا من دوّن الملاحظات. عرض بريجينسكي عليهم الأعتراف بنظام الثورة، وعرض العمل معهم، وحتى عرض أن يبيعهم أسلحة كنا قد تعاقدنا على بيعها للشاه؛ فقد كان لدينا عدو مشترك في شمال إيران، هو الاتحاد السوفيتي. لم يبدِ الإيرانيون أي اهتمام بذلك وطلبوا أن تعيد الولايات المتحدة الشاه، الذي كان يتلقى حينها العلاج الطبي في أميركا، إلى طهران. بعد أخذ ورد من كلا الطرفين حول نقاط النقاش نفسها نهض بريجينسكي وأخبر الإيرانيين أن إعادة الشاه إليهم «يتنافى مع شرفنا الوطني»، وأنهى ذلك الاجتماع. بعد ثلاثة أيام تمت مداهمة سفارتنا في إيران واحتجاز خمسين أميركياً كرهائن، وبعد بضعة أسابيع أقيل المسؤولون الإيرانيون الثلاثة الذين اجتمعنا بهم من مناصبهم.

في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٠ حاولت الولايات المتحدة القيام بعملية عسكرية نوعية لإنقاذ أولئك الرهائن. بصفتي مساعداً تنفيذياً لمدير وكالة الاستخبارات المركزية، الأدميرال ستانسفيلد تيرنر، كنت عارفاً بالتخطيط وكنت معه في البيت الأبيض ليلة تنفيذ المهمة. انتهت المهمة بكارثة كبيرة في صحراء شرقي إيران، حيث قُتل ثمانية أميركيين عندما اصطدمت مروحية بطائرة نقل من طراز «لوكهيد سي ١٣٠» على الأرض. كانت المهمة فشلاً ذريعاً، وكان الأمر الوحيد الجيد الناجم عنها

أن تلك المأساة أدّت مباشرةً إلى خلق قيادة العمليات الخاصة المشتركة والقدرات العسكرية الخارقة ـ على صعيد الأشخاص والعتاد ـ التي أدت إلى قتل أسامة بن لادن بعد إحدى وثلاثين سنة.

شهد العام ١٩٨٠ أيضاً اندلاع حرب امتدت ثماني سنوات بين العراق وإيران، بدأت في أيلول/سبتمبر بهجوم شنّه العراقيون. كانت مقاربة الولايات المتحدة خلال إدارة ريغان واقعية جداً ـ لم نكن نريد أن يحقّق أيٌّ من الطرفين نصراً كاملاً؛ وبين الحين والآخر كنا نؤمّن دعماً سرياً متواضعاً لكليهما. وقد خرج هذا المسعى عن مساره بعد بيع صواريخ مضادة للدروع سراً للإيرانيين، وتسريب الأرباح سراً لمساعدة حركة كونترا المعادية للشيوعية في نيكاراغوا. كان هذا جوهر فضيحة إيران ـ كونترا، التي برزت إلى العلن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، فكادت أن تطيح بإدارة ريغان، وعرقلت ترشيحي لأصبح مدير الاستخبارات المركزية في مطلع العام ١٩٨٧. علّمني ذلك أن أكون حذراً جداً في التعاطي مع إيران.

خلال السنتين الأخيرتين من إدارة ريغان حدثت بالفعل مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران في الخليج العربي، عندما قدمنا الحماية البحرية لناقلات النفط الكويتية. أصيبت عدة سفن من سفننا بالألغام الإيرانية، فقمنا بالرد بضربات انتقامية، وفي حادثة مفجعة أسقطت سفينة أميركية تابعة لسلاح البحرية طائرة ركاب إيرانية.

منذ مطلع الثمانينيات، أسهمت حقيقة أن إيران هي الداعم الخارجي الرئيسي لمنظمة حزب الله الإرهابية[1]، وأنها مصدر التمويل والاستخبارات والأسلحة والتدريب والتوجيه في العمليات لمقاتليها ـ بما في ذلك الانتحاريون الذين فجّروا السفارة الأميركية وثكنات مشاة البحرية في بيروت خلال مطلع الثمانينيات ـ في تسميم الأجواء أكثر فأكثر بين البلدين. وحتى تاريخ مهاجمة الولايات المتحدة من قِبل تنظيم القاعدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان حزب الله قد قتل من الأميركيين أكثر من أي منظمة في التاريخ.

في العام ٢٠٠٤ طُلِب مني ومن بريجينسكي أن نرأس معاً فريق عمل للسياسة

(١) حسب التصنيف الأميركي، كما ذكرنا سابقاً. (المترجم)

الأميركية تجاه إيران تحت إشراف مجلس العلاقات الخارجية. كان أحد أسباب انتقالي من شمال غرب الهادئ بعد تقاعدي من إدارة وكالة الاستخبارات المركزية هو تجنّب التورّط في مشاريع كهذه، لكن نظراً للاحترام الذي كنت أكنّه لبريجينسكي ورئيس المجلس ريتشارد هاس، وللصداقة التي تربطني بهما، وافقت.

أصدر فريق العمل تقريره في تموز/يوليو ٢٠٠٤، مُقرّاً بإخفاق المساعي المتكررة على مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة للتعامل مع طهران، لكنه عبّر عن وجهة نظر مفادها أن تدخل الجيش الأميركي في كلّ من أفغانستان والعراق، على حدود إيران الشرقية والغربية، تباعاً، قد غيّر «المشهد الجيوسياسي» ومن المحتمل أن تقدم محفزات جديدة لحوار متبادل بنّاء. أوصى التقرير بتعامل دبلوماسي محدّد كوسيلة لمعالجة مسائل مثل برنامج إيران النووي، كما اقترح الرجوع عن اعتراضات الولايات المتحدة على البرنامج النووي الإيراني المدني مقابل ضمانات صارمة؛ واستعمال العلاقات الاقتصادية كرافعة إيجابية في التعامل مع إيران؛ وأوصى أن تعلن أميركا عن تأييدها للديمقراطية في إيران «مع عدم التعويل على خطاب تغيير النظام». وأقرت التوصيات باحتمال أن يحُول التعنّت الإيراني دون إحراز تقدم.

بقدوم الرئيس «الإصلاحي» حجة الإسلام محمد خاتمي ـ الذي سبق أن دعا عام ١٩٩٨ إلى «حوار مع الشعب الأميركي» ـ وإحراز «الإصلاحيين» فوزاً ساحقاً في الانتخابات الإيرانية العامة سنة ٢٠٠٠، لم تبدُ التوصيات في التقرير متشدّدة كثيراً، على الرغم من أن إيران استمرت بدعم الميليشيات المعادية لإسرائيل. بيد أنني، نظراً للأحداث التي مرت خلال السنتين السابقتين بما فيها انتخاب رئيس متشدّد في إيران والدعم الإيراني للمتطرفين الشيعة الذين يقتلون جنودنا في العراق، عندما عدت إلى الحكومة أواخر عام ٢٠٠٦ كنت قد تخليت عن دعمي لمعظم التوصيات الواردة في التقرير، الذي سرعان ما طواه النسيان، حتى إن أحدهم، بعد ترشيحي لأصبح وزيراً، سأل ستيف هادلي إن كانت الإدارة على علم بالمواقف التي سجلتها في التقرير تجاه إيران، وقد أُبلِغت أن ستيف بدا مصدوماً وسأل: «أي تقرير؟».

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أي بعد خمسة أيام على تسلّمي منصب

وزير الدفاع، صوّت مجلس الأمن على فرض عقوبات محدودة على إيران، وبالتالي تدويل بعض العقوبات الاقتصادية التي كانت الولايات المتحدة قد فرضتها على طهران خلال إدارة كلينتون والأعوام الأولى لإدارة بوش. في خطابه الذي ألقاه في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الذي أعلن فيه تغيير الاستراتيجية وزيادة عدد القوات في العراق، ذكر بوش أيضاً أن القوات الأميركية سوف تستهدف من الآن فصاعداً أي عملاء إيرانيين داخل العراق قدموا لمساعدة المتمردين؛ والأهم من ذلك أنه أعلن عن إرساله حاملة طائرات ثانية إلى الخليج العربي ونشر بطاريات باتريوت للدفاع الصاروخي في المنطقة أيضاً. خلال اجتماع في البيت الأبيض في ٢١ كانون الثاني/ يناير مرّرت رايس لي ملاحظة تقول فيها: «إن الإيرانيين يفقدون أعصابهم. الآن هو الوقت المناسب للإبقاء على الغليان».

كانت المشكلة أن الإيرانيين لم يكونوا وحدهم في حالة توتر. فقد أعرب عدد من أعضاء الكونغرس والمعلقين عن قلقهم علناً مما إذا كانت إدارة بوش تستعد لخوض حرب أخرى، وهو قلق كان يتفاقم أكثر في كل مرة كنا نعلن فيها عن ارتكاب الإيرانيين عملاً شنيعاً جديداً. حاولت وضع الأمور في نصابها خلال مؤتمر صحافي في ٢ شباط/ فبراير، معلناً أن النية من إرسال حاملة الطائرات الثانية هي زيادة الضغط على الإيرانيين رداً على تدريبهم للمتطرفين الشيعة وتسليحهم لمحاربة الولايات المتحدة في العراق (كنا نعتقد أن الإيرانيين إما قتلوا وإما دربوا قاتلي ـ المجرمين في الواقع ـ خمسة جنود أميركيين في كربلاء في ٢٠ كانون الثاني/يناير)، بالإضافة إلى أنها تشكّل رداً على أنشطتهم النووية المستمرة، وشدّدت على أننا «لا نخطّط لخوض حرب مع إيران». في ١٥ شباط/فبراير، قلت: «للمرة المليون، إننا لا نبحث عن ذريعة لخوض حرب مع إيران». لم يساعد تأكيد تشيني ـ الذي كان موقف الإدارة ـ بعد بضعة أيام بأن «كل الخيارات ما زالت مطروحة على الطاولة» كثيراً على إخماد التكهنات.

كان آية الله خامنئي، قائد إيران «الأعلى»، قد حذّر بحزم في ٨ شباط/ فبراير من أن إيران سوف تستهدف مصالحنا إذا ما تعرّضت لهجوم من قِبل الولايات المتحدة. في الوقت نفسه أعلن قائد بحرية الحرس الثوري الإيراني عن اختبار إطلاق صاروخ مضاد للسفن «قادر على إغراق سفينة حربية كبيرة». في محاولة للتقليل من أهمية

الأمر أخبرت الصحافة خلال اجتماع لوزراء دفاع الناتو في إشبيلية أننا شاهدنا الاختبار، «وعدا عن ذلك، فأنا أعتقد أنه مجرد يوم آخر في الخليج العربي».

في الوقت نفسه تقريباً قدمت الإدارة علناً دليلاً على أن الإيرانيين يزوّدون العراقيين الذين يحاولون قتل جنودنا بمواد لصنع عبوات ناسفة معقّدة. لم نتمكن من إثبات معرفة أرفع القادة الإيرانيين بهذا، لكنني لا أظن أن من الممكن تخيل أنهم لم يكونوا يعرفون: كنت متلهفاً إلى أن نكون أكثر شراسةً في العثور على عملائهم - أو قتلهم - في العراق. ارتفعت حدة التوتر مع إيران أكثر في آذار/مارس ٢٠٠٨، عندما أوقفت بحرية الحرس الثوري الإيراني خمسة عشر بحاراً وجندي بحرية بريطانيين اتهمتهم بالدخول إلى المياه الإقليمية الإيرانية (أصدرت توجيهاتي على الفور بمنع البحارة ومشاة البحرية الأميركيين من التجول والتنقل بقوارب أخرى في الخليج من دون مواكبة من المروحيات الحربية أو خارج مدى نيران البوارج الأميركية. لم أكن بوارد المخاطرة بأسر أيّ من بحارتنا أو مشاتنا البحريين من قِبل الإيرانيين). بعد أربعة أيام بدأت الولايات المتحدة تدريباً بحرياً في الخليج شمل حاملتي طائرات وحوالى اثنتي عشرة سفينة حربية أخرى. كانت المرة الأولى التي تنفذ فيها حاملتا طائرات تدريباً مشتركاً في الخليج منذ ٢٠٠٣.

استدعت هذه النشاطات جولة أخرى من التحسّب بأن الرئيس بوش يهيىء الأرضية لمهاجمة إيران. ورأت «الإيكونوميست» أن بوش «قد لا يكون مستعداً لمغادرة مكتبه قبل حل المسألة الإيرانية»، وفي إحدى افتتاحياتها شرحت المجلة لماذا قد يتحرك بوش:

> أولاً، عزم إيران الواضح على صنع أسلحة نووية، والتخوف من بلوغها مرحلة يستحيل معها وقف برنامجها النووي. ثانياً، وصول محمود أحمدي نجاد، وهو رئيس شعبوي لا يعترف بالهولوكوست ويدعو علناً إلى تدمير إسرائيل: لقد أقنعت خطاباته المروعة كثيراً من الناس في إسرائيل وأميركا بأن العالم يواجه هتلر جديداً يحمل نوايا الإبادة الجماعية. أما ثالثاً فهو ميْل جديد داخل إدارة بوش لإلقاء اللوم على إيران في العديد من مشكلات أميركا، ليس فقط في العراق بل في جميع أنحاء الشرق الأوسط... نظراً لاستعداده [بوش] المفرط لإلقاء اللوم على إيران في الوقوف في وجه أهداف أميركا النبيلة في الشرق الأوسط، من الممكن

أن يرى أن هجوماً وقائياً على برنامجها النووي طريقة مناسبة للفوز بولاية رئاسية ثانية.

بصراحة، كنت أشاطر «الإيكونوميست» بعض مخاوفها. سلكتُ نهجاً طيلة مدة ولايتي كوزير مصمماً على تجنّب أي حروب جديدة في الوقت الذي كنا لا نزال فيه متورّطين في العراق وأفغانستان. هل تذكرون المثل القديم القائل «عندما تجد نفسك في حفرة، فإن أول ما ينبغي أن تفعله هو التوقف عن الحفر»؟ ما بين العراق وأفغانستان أعتقد أن الولايات المتحدة كانت في حفرة عميقة جداً. إن كنا في مواجهة تهديد عسكري خطير للمصالح الحيوية الأميركية فسأكون أول من يصر على رد عسكري ساحق، لكن في غياب مثل هذا التهديد لا حاجة للذهاب والبحث عن حرب أخرى. احتفظت بقول لونستون تشرشل يعود للعام ١٩٤٢ في درج مكتبي ليذكّرني كل يوم بحقائق معينة: «لا تظنّن على الإطلاق أن أي حرب ستكون سلسة وسهلة، أو أن أي شخص يبدأ هذه الرحلة الغريبة يمكنه أن يعرف المد والجزر والأعاصير التي سيواجهها. على رجل الدولة الذي يستسلم لحمّى الحرب أن يدرك أنه، بمجرد أن تُعطى الإشارة، لن يعود مسيطراً على السياسة وسيصبح رهينة الأحداث الخارجة عن التوقعات وعن السيطرة».

لذلك عارضت العمل العسكري كخيار أول أو مفضّل للتعامل مع المفاعل النووي السوري، والبرنامج النووي الإيراني، والتدخل في ليبيا لاحقاً. كنت مقتنعاً أن الأميركيين قد تعبوا من الحرب، وكنت أعلم من دون أن يخبرني أحد كم كان جنودنا يتحملون فوق طاقتهم وكم كانوا يتعرضون للضغط النفسي. كان هناك أشخاص في إدارة بوش، وعلى رأسهم تشيني، يتحدثون علناً عن محاولة حل المشكلات ـ كمشكلتنا مع إيران ـ عن طريق القوة العسكرية قبل انتهاء ولاية بوش. وقد تم إبلاغي أن بعض من هم في الدولة كانوا يرون أن من المرجح أن تشتعل الحرب في المنطقة إذا ما نفذ الإسرائيليون ضربة عسكرية ضد إيران، وهو احتمال قائم دائماً، وأن علينا لهذا السبب «أن نقوم بها» بأنفسنا. لحسن الحظ أن بوش كان يعارض مثل هذه الأعمال، لكنني لم أكن أعرف موقفه بالكامل في ذلك الحين، لذلك عارضت بشدة كل ما قد يجرنا إلى صراع جديد.

خلال المدة التي أمضيتها في إدارة بوش كنت قلقاً من تأثير الإسرائيليين

والسعوديين في البيت الأبيض، خصوصاً رئيس الوزراء أولمرت والملك عبد الله، ورغبتهما المشتركة في «الاهتمام» بمشكلات مثل إيران في الوقت الذي كان بوش لا يزال رئيساً. كان تشيني على علاقة متينة مع كلا الرجلين، لذلك كان لديهما اتصال مباشر مع البيت الأبيض. وكما ذكرت، كان الرئيس يولي أولمرت اهتماماً شديداً بالإضافة إلى علاقته الشخصية الجيدة مع الملك. أجريت بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٧ محادثات صريحة للغاية مع ذينك الزعيمين الأجنبيين على السواء.

ذهبت إلى إسرائيل في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، واجتمعت بكلٍّ من وزير الدفاع ووزير الخارجية في تل أبيب ثم توجهت في اليوم التالي إلى القدس للاجتماع بأولمرت. لطالما سحرتني هذه الطريق، بجزء كبير منها لأن المرء، خلال مروره بالهضاب، يمكنه أن يرى حطام الآليات العسكرية التي تم الاحتفاظ بها منذ حرب ١٩٤٨، تذكيراً بالتهديد الأمني الذي واجهته إسرائيل في تاريخها المعاصر بأكمله. كما أن الرحلة تذكرك بمدى صغر مساحة إسرائيل. كنت أجتمع بأولمرت على انفراد (بوجود مساعد واحد مع كلّ منا) في مكتبه البسيط معظم الوقت الذي أمضيناه معاً. كان هذا لقاؤنا الأول، وكان ودوداً جداً. بالنسبة إلى إيران، اتفقنا على أهمية الاستمرار بتبادل المعلومات الاستخبارية حول برنامجها النووي وراجعنا تأثير العقوبات والتدابير الأخرى لتأخيره. لم يدع أولمرت مجالاً للشك بأن إسرائيل ترى أن إيران الحائزة على أسلحة نووية تشكل تهديداً وجودياً لها ـ كما كان مفاعل سورية ـ وأنها لن تسمح بنجاح البرنامج، ووافق على أنَّ المجال لا يزال مُتاحاً كي تؤتي العقوبات والضغوط الأخرى على إيران أُكُلُها، لكنه أصرّ على أن تبقى الخيارات كلها مطروحة على الطاولة. وافقت على ذلك، لكننا لم نناقش الخطط أو الخيارات العسكرية.

تحدثنا مطولاً عن أمن إسرائيل، وتعهدت أن تضمن الولايات المتحدة محافظة إسرائيل على تفوقها العسكري النوعي في مواجهة أي خصوم إقليميين محتملين من خلال تزويدها ببعض أكثر تجهيزاتنا العسكرية تطوراً، بما في ذلك الطائرات التكتيكية والأسلحة والدفاعات الصاروخية، واتفقنا على وضع آلية للنظر في مخاوف إسرائيل من فقدان تفوقها العسكري النوعي. وطلبت من أولمرت ألا يعترض على بيع التجهيزات العسكرية، بما فيها الأسلحة، للسعودية. ضمن حجج سأستعملها في

السنوات الأربع التالية أصررت عليه أن يوسع تفكيره الاستراتيجي حول المنطقة؛ وأن السعودية تركز في تهديد إيران، لا في بناء القدرات لتهديد إسرائيل. عندما غادرت القدس أدركت حقاً أن ثمة ساعات تتكتك بتسارعات مختلفة بخصوص البرنامج النووي الإيراني. كان التحدي يكمن في كيفية إبطاء ساعتي كلّ من البرنامج النووي الإيراني والضربة العسكرية الإسرائيلية، وتسريع ساعة العقوبات والضغط.

جاءت فرصتي للتصارح مع الملك عبد الله بعد ثلاثة أشهر. في رحلة مشتركة نادرة، إن لم تكن الوحيدة، لوزيرة الخارجية ووزير الدفاع، التقينا أنا وكوندي في شرم الشيخ، بمصر، في ٣١ تموز/يوليو للاجتماع بالرئيس حسني مبارك ومسؤولين مصريين آخرين، ثم الاجتماع بنظرائنا من مجلس التعاون الخليجي (وهو اتحاد سياسي واقتصادي يتألف من السعودية والبحرين والكويت وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى ممثلين من مصر والأردن. كان القصد من لقائنا المشتركة إرسال عدة رسائل في مقدمها أهمية أن تعمل كل الحكومات المعنية معاً لدعم الحكومة العراقية ومعارضة الأنشطة الإيرانية في المنطقة. كنا نعلم أن عدداً من الحكومات الحاضرة في اللقاء كانت في غاية القلق من انسحاب الولايات المتحدة من العراق بسرعة، وكان علينا تقديم ضمانات جديدة حول تلك المسألة. كما أردنا أن يوصل ظهورنا المشترك إلى الوطن رسالة مفادها أن وزارتَي الخارجية والدفاع الأميركيتين تعملان معاً على الأجندة عينها. تمّ الإعداد للرحلة أثناء الإعلان في واشنطن قبل الاجتماع بيوم واحد أن إدارة بوش سوف تقترح عرض مساعدة عسكرية لعشر سنوات بقيمة ٢٠ مليار دولار أميركي للسعودية و١٣ مليار دولار لمصر و٣٠ مليار دولار لإسرائيل. كانت هناك عاقبة غير مقصودة للزيارة المشتركة غير العادية للغاية لوزيري الدفاع والخارجية إلى المنطقة تقريباً وهي أن الكل اعتقدوا أننا قد جئنا لإبلاغهم أننا سنهاجم إيران. كل الحكومات ما عدا واحدة ـ ستتضح أيّها بعد قليل ـ اطمأنت عندما أوضحنا أن الحال ليست كذلك.

بعد اللقاءات في شرم الشيخ سافرنا أنا وكوندي على متن طائرتي إلى جدة، بالسعودية، للقاء الملك. سبقت اجتماعنا بالملك في قصره مأدبة فاخرة. كانت الغرفة التي تناولنا فيها الطعام بحجم خمسة أو ستة ملاعب كرة سلة، بالإضافة إلى بركة سباحة بحجم برك السباحة الأولمبية، وكان البوفيه يحوي ما يزيد عن خمسين صنفاً

من الطعام، لكن أبرز ما في الغرفة كان حوض سمك يمتد من الأرض إلى السقف، بعرض حوالى ٥٠ إلى ٧٥ قدماً وارتفاع ٣٠ قدماً، وكان يشكل الجدار الذي كان خلفنا أثناء تناول الطعام. كان من بين أصناف السمك في الحوض عدد من أسماك القرش الكبيرة، فسألت أحد السعوديين كيف يمنعون أسماك القرش من التهام الأسماك الأخرى، فأجابني أن ذلك يستدعي إطعامها حسب برنامج دقيق.

جرت العادة أن يبدأ الملك الاجتماعات بوجود بعثة كبيرة على الجانبين، ثم يطلب الزائر أو الزوار الاجتماع به على انفراد. وقد فعلنا أنا وكوندي ذلك وعقدنا اجتماعاً مطولاً مع الملك، بحضور مترجم فوري فقط، وكان أحد أكثر الاجتماعات التي علقت في ذاكرتي خلال ولايتي كوزير، فقد كانت المواجهة الوحيدة مع قائد أجنبي التي أفقد فيها أعصابي. كان الملك عبد اللَّه رجلاً ممتلئ الجسم في الثمانينات من عمره وكان سجله الصحي حافلاً بالمشكلات الصحية، وكان في غاية الذكاء ولم يكن ينتقي كلماته بينما كان يدخن سيجارة تلو أخرى. كان يريد هجوماً عسكرياً شاملاً على أهداف إيرانية عسكرية، وليس فقط على المواقع النووية، وحذر من أننا إن لم نشن هجوماً فالسعوديون «سيلجأون إلى أسلوبهم الخاص لحماية مصالحهم». بدا لي أنه يطلب من الولايات المتحدة أن ترسل أبناءها وبناتها إلى الحرب مع إيران لحماية موقع السعودية في الخليج وفي المنطقة، وكأننا نوع من المرتزقة. كان يطلب منا أن نبذل الدماء الأميركية، لكنه لم يلمّح في أي لحظة إلى أن الدم السعودي يجب أن يسيل، واستفاض في الحديث عن الولايات المتحدة وكيف صار يُنظَر إليها من قِبل حكومات المنطقة على أنها ضعيفة. كلما أطال الحديث كان صبري ينفد أكثر فأكثر، فقمت بالرد بشكل غير دبلوماسي على الإطلاق وأخبرته الآتي: إذا لم تُستهدَف القوات الأميركية أو حلفاؤنا بهجوم عسكري إيراني، فإن قيام الرئيس بشبه حرب وقائية أخرى في الشرق الأوسط يصبح موضع مساءلة على الأرجح. وأخبرته أيضاً أننا متورطون بالكامل في العراق؛ وأن الرئيس سيلجأ إلى القوة العسكرية فقط لحماية المصالح الحيوية الأميركية؛ وأن ما يعتبره ضعف أميركا الأكبر ـ بإظهارها ضبط النفس ـ هو في الواقع قوة هائلة لأن بإمكاننا سحق أي خصم، وقلت له إنه لا يفترض به أو بأي أحد أن يقلل من شأن قوة الولايات المتحدة وبأسها، فأولئك الذين فعلوا ذلك ـ ألمانيا الإمبراطورية وألمانيا

النازية واليابان الإمبراطورية والاتحاد السوفيتي ـ قد أصبحوا جميعاً الآن في مزبلة التاريخ. لقد جُرِحت في الصميم. بعد ذلك أنهينا اجتماعنا.

بعد حوالى أربع سنوات، وفي آخر اجتماع لي كوزير مع الملك، أشار ـ وهو يبتسم ـ إلى النقاش الذي جرى في جدة على أنه كان الليلة «التي قلبت فيها الطاولة»، وأخبرني أنه كان يتوخى الوضوح من الولايات المتحدة حيال ما كان مرجحاً القيام به بخصوص إيران ولم يوفق في ذلك إلا تلك الليلة، وقال إن صراحتي قد برهنت له أن بإمكانه الركون إلى ما قلت.

تلقّت مساعينا خلال الصيف والخريف للحصول على موافقة لمزيد من العقوبات الدولية ـ والضغوط ـ على إيران وإقناع الصين وروسيا، من ضمن الآخرين، للحد من تعاملهم مع إيران، ضربةً متعمّدة وقوية في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧. فقد أصدرت وكالات الاستخبارات الأميركية في ذلك التاريخ تقويماً للاستخبارات الوطنية بعنوان «إيران: النوايا النووية والقدرات»، وكانت الجملة الأولى من الاستنتاجات الأساسية تعبر عن كل شيء: «نؤكد بكل ثقة أن إيران قد أوقفت في خريف العام ٢٠٠٣ برنامج أسلحتها النووية». ثم تابع التقويم بأن إيران قد أبقت الخيار مفتوحاً لتطوير أسلحة نووية، وأنها لم تعاود العمل على برنامج الأسلحة النووية منذ منتصف ٢٠٠٧، «لكننا لا نعلم ما إذا كانت تنوي حالياً تطوير أسلحة نووية». ولأنني كنت أعتقد أن التقويم سيتم تسريبه ويُحرف عن مساره، فقد أوصيت، بعد موافقة الرئيس، أن نصدر نسخة غير سرية للاستنتاجات الأساسية. فخلال مهنتي كلها في الاستخبارات، أعتقد أن لم يكن هناك أي تقويم سبب الضرر لمصالح الولايات المتحدة الأمنية ومساعيها الدبلوماسية أكثر من هذا التقويم. إن أجهزة الاستخبارات في كل دول العالم عملياً تعمل لدى الحكومة التي في السلطة ويُتوقع منها أن تسير على النهج الرسمي، لذا فإن استقلالية مجتمعنا الاستخباري في تحضير التقويمات لا يمكن فهمها على الإطلاق. لذلك تساءلت معظم الحكومات عما تخطط له إدارة بوش ـ بحق الجحيم ـ في إصدار تقرير استخباري يناقض بشكل صريح المواقف التي تم اتخاذها دبلوماسياً. وقد عبّر نظيري الفرنسي، وزير الدفاع إيرف موران، عن الموقف أفضل تعبير عندما أخبرني أن تقويم الاستخبارات كان «كشعرة في طبق الحساء».

في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اقتربت مجموعة من خمسة زوارق إيرانية سريعة

مدجّجة بالأسلحة من ثلاث سفن حربية أميركية في الخليج بسرعة كبيرة. كانت قواعد اشتباك سفن بحريتنا في الخليج واضحة: عدم القيام بما يمكن اعتباره عملاً استفزازياً من قِبل الإيرانيين، لكن أن يكونوا على استعداد للقيام بكل ما يلزم لحماية سفنهم، فإذا ما اقترب الإيرانيون ضمن نطاق يعتبر أنه يشكل تهديداً فإن للبحرية الحرية الكاملة بإطلاق النار. كان قبطان إحدى سفننا يوشك خلال ثوانٍ على إعطاء الأمر بإطلاق النار عندما استدارت الزوارق وابتعدت. بعد أخذ ورد مع البيت الأبيض أصدرنا شريط فيديو عن الحادثة برمتها بعد يومين من حدوثها. في ذلك اليوم نفسه كنت أتحدث إلى الرئيس على الهاتف عن عدد من الأمور حين سألني عما أوصي به إذا ما قام زورق إيراني سريعٍ، محمّل بالمتفجرات، بإغراق سفينة حربية أميركية، فأعطيته رداً أولياً ـ ما زال سرياً للغاية لأنه يبقى خياراً متاحاً ـ واتفقنا على مناقشته بشكل موسع.

بمجرد أن كنت أبدأ بالتساؤل عن الخطأ الذي قد يحدث أيضاً كان شيء ما يحدث دائماً. بعد قرابة أسبوع اجتمعت بالرئيس لمراجعة مسائل كبار الموظفين العسكريين والتعيينات خلال نهاية عهد الإدارة. كان واضحاً أن ثمة أمراً يزعج بوش، وذلك عندما سألني: «ما خطب هؤلاء الأدميرالات؟». كما مرَّ ذكره، كنت أعلم أنه لم يكن سعيداً مع الأدميرال مايك ماكونيل، مدير الاستخبارات الوطنية، بسبب مقابلة أجراها مع صحيفة «النيويوركر» وصف خلال الإيهام بالغرق بأنه تعذيب، وكان ذلك دائماً مسألة حساسة لبوش. ثم أعرب الرئيس عن قلقه مما إذا كان رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأدميرال مولن، وقائد القيادة المركزية، الأدميرال فالون، سيواصلان دعم ما كان يحاول إنجازه في العراق بعد انتخاب رئيس جديد. وفي حال عدم تأييدهما، فهل ينبغي عليه استبدالهما ما دام قادراً على ذلك؟ كان بوش منزعجاً من بعض الأمور التي صرّح بها فالون حول أن الولايات المتحدة لا يُفترَض بها خوض حرب مع إيران، وكذلك مما كان يصرح به مولن من أن الحرب في العراق تمنعنا من تأمين الموارد الكافية للحرب في أفغانستان. في اليوم التالي فاجأني الرئيس عندما أخبرني أنه سأل بتريوس عما إذا كان يرغب في تولي القيادة المركزية، وأن بتريوس أجاب بالنفي، لأنه كان يريد الذهاب إلى أوروبا بالإضافة إلى أنه لم يكن يريد إخراج أحد من منصبه قبل أوانه.

تلقيت بعدها مباشرةً اتصالاً من هادلي، ومرة أخرى كان يتعلق «برجال البحرية»، فسألت ستيف عما إذا كان ثمة أحد في مجلس الأمن القومي «يطلق النار على» فالون، فأجاب: «الرئيس ونائبه قلقان للغاية». سألته إن كان ذلك بسبب تصريحاته المزعومة حول إيران، فقال ستيف: «نعم، بشكل أساسي».

بعد أسابيع قليلة اتصل فالون عصراً لينبهني إلى أن مجلة «إسكواير» ستنشر مقالة عنه في الأيام القليلة التالية يرجح أن تسبب نوعاً من الاستياء. كان توصيف الصحافة للمقالة ـ وهو أكثر أهميةً عادةً في واشنطن من المقالة نفسها ـ بشكل أساسي أن فوكس فالون فقط هو من يمنع بوش من مهاجمة إيران. لقد سببت المقالة فعلاً استياءً أخذ يضعف بعد ذلك، بشكل أساسي لأن هذا الكلام لم يكن صحيحاً. لكن كان جلياً أن الرئيس قد فقد الثقة بفالون، نظراً للتأثير التراكمي لعدد من التصريحات الصحافية التي بدت مجتمعةً أنها تصوّر قائداً على خلاف مع قائده العام في كلّ من مسألتي العراق وإيران.

بعد ثلاثة أيام، في ٦ آذار/مارس، اجتمعنا أنا ومولن بالرئيس، الذي سأل: «هل نحن أمام مشكلة كمشكلة ماكآرثر؟ هل يتحدى فالون القائد الأعلى للقوات المسلحة؟» وقال لي: «أعلم ماذا كنت ستفعل لو أنه تحداك»، فأخبرت بوش أن ليست هناك «مشكلة كمشكلة ماكآرثر»، وأن فالون يريد أن يحضر ويعتذر منه، فأجاب الرئيس: «كلا، لا أريد إذلال الرجل، لكنه وضعني في موقف محرج نوعاً ما». عندما ذكر مولن إن كان على فالون أن يبادر بالاستقالة أجاب بوش: «لكن من دون تلميحات، ولا نصائح. إذا قام بذلك فيجب أن يكون من دون ضغط أو تلميح، بل بمبادرة شخصية منه. فقد قدم كثيراً من الخدمات المميزة لهذا البلد»، وختم قائلاً: «فلندع الأمور تسير بشكل طبيعي ولنتابع التفكير في هذا الشأن». في اليوم التالي كان لديّ رأي مغاير لرأي الرئيس بخصوص فالون. فقد قال الرئيس إنه قرر عدم القيام بأي تصرف والانتظار لمعرفة ما إذا كان فالون سيقوم «بالتصرف الصحيح»، فأجبت: «في مرحلة ما ربما ينبغي عليَّ أنا التصرف، إذ لا يمكنني القبول بوجود قائد عسكري لا يحوز ثقة الرئيس»، فقال بوش: «لم أقل إنني فقدت الثقة به»، فقلت: «حسناً. سأقول إنني أنا من فقد الثقة به»، واتفقنا على عدم القيام بأي تصرف في الوقت الحالي.

في الواقع، كانت تصرفات فالون كقائد متطابقة بالكامل مع سياسة الإدارة، لكن تعامله مع الصحافة ترك أثراً مختلفاً، ومرفوضاً. تلقيت رسالة اعتذار بخط اليد في غاية اللياقة من «الثعلب» في ٧ آذار/مارس هي أيضاً أوضحت أنه يأمل الاحتفاظ بمنصبه. بيد أن الأدميرال فالون، ربما بإيحاء من مولن، أرسل في ١١ آذار/مارس إلي وإلى رئيس الأركان يطلب فيها الموافقة على تنحّيه من منصبه كرئيس للقيادة المركزية، وقد كتب: «إن الموقف الحالي المحرج والوعي العام للاختلافات بين وجهات نظري وسياسة الإدارة والارتباك الذي سبَّبه للمهمة، كل هذا يجعل من هذا التصرف التصرف الصحيح الذي يجب القيام به». تولى فالون منصبه لمدة سنة إلا خمسة أيام. خلال مؤتمر صحافي في وقت لاحق من اليوم نفسه أثنيت على خدمته لأكثر من أربعين سنة وختمت قائلاً، ربما بشيء من المبالغة، إن «الأدميرال فالون وصل إلى هذا القرار الصعب بنفسه من دون أي تدخل. أعتقد أنه قام بالأمر الصائب بالرغم من أنني لا أعتقد أن هناك، في الواقع، خلافات جوهرية بين وجهات نظره وسياسة الإدارة». لقد قام فالون، بكلِ روح رياضية، بالتصرف الصائب.

مرة أخرى لم يرتقِ قادة الحزبين في الكونغرس إلى مستوى توقعاتي، حيث استغلوا استقالة فالون لمهاجمة الإدارة. فقد وصف هاري ريد الاستقالة أنها «مثال آخر عن أن الاستقلالية والمجاهرة الصريحة والعلنية بآراء الخبراء أمر غير مرحَّب به في هذه الإدارة»، وقالت نانسي بيلوسي إن استقالة فالون «خسارة للبلد، وإذا كان قد تم الترتيب لها من قبل الإدارة بسبب الخلافات حول السياسة فتلك خسارة أكبر».

يتوقع الرؤساء والكونغرس أن يقدم كبار القادة العسكريين آراءهم العسكرية الشخصية والمهنية بصراحة وصدقية، وليس المطلوب منهم أن يقوموا بذلك عبر وسائل الإعلام. لم يكن الأدميرال ويليام فالون آخر ضابط رفيع يخسر عمله خلال عهدي جراء متاعب جلبها لنفسه مع الصحافة.

كنا بحاجة إلى رئيس جديد للقيادة المركزية، واتفقنا أنا ومولن فوراً على وجوب أن يكون ديفيد بتريوس. كانت المشكلة في إجراء تغييرات غير متوقعة في القيادة العسكرية العليا أن هناك دائماً تأثيراً تسلسلياً متعاقباً يشمل مناصبهم. على سبيل المثال، من سيحل محل بتريوس في العراق؟ كنت قلقاً جداً من أن نفقد الزخم

هناك، وكان يعني ذلك أن القائد الجديد يجب أن يكون شخصاً يمتلك حالياً خبرة ومعرفة ليس فقط بخطة الحملة بل أيضاً باللاعبين العراقيين. بدا أن راي أوديرنو، الذي كان قد عاد حديثاً من مهمته كقائد فيلق في العراق وكان يتولى العمليات اليومية وتم ترشيحه أصلاً ليصبح نائب رئيس أركان الجيش، هو الخيار الأفضل. بعد مناقشة الوضع مع الرئيس أعلنتُ في ٢٣ نيسان/أبريل أنني أوصي بتعيين بتريوس لتولي القيادة المركزية وإعادة راي إلى بغداد. كانت تضحية كبيرة جداً من قبل راي - وعائلته - بأن يعود إلى العراق بعد ستة أشهر فقط من مغادرته، لكنه لم يتردد. كوننا كنا نريد بتريوس في العراق لأطول وقت ممكن، فقد أخرنا تغيير القيادة حتى مطلع الخريف. كان الجنرال مارتن ديمبسي يقوم بعمل ممتاز بصفته رئيس القيادة المركزية بالوكالة، وكنا على ثقة بأنه يستطيع تحمل عبء القيادة ذاك وحده خلال شغور المنصب.

خلال الشهرين اللاحقين تغيرت القيادة على الرغم من ذلك، وكانت إيران في مقدمة جدول أعمالي وصلبه. في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ اجتمعت برئيس الأركان، ديمبسي، ووكيل الوزارة للشؤون الاستراتيجية، إريك إيدلمان، بخصوص خطواتنا المقبلة. أبديت ملاحظة مفادها أن في حين تتجه معظم الثورات إلى فقدان حدّتها في التشدّد مع مرور الوقت والانحدار باتجاه ديكتاتوريات بالية، فإن إيران، مع انتخاب أحمدي نجاد رئيساً وتولي الطلبة المتشددين المسؤولين عن احتلال سفارتنا عام ١٩٧٩ مناصب قيادية، تستعيد حدتها الثورية. قال ديمبسي إن القيادة المركزية لديها استراتيجية «احتواء» لإيران دمجت كل التخطيط العسكري السابق، وإنه يريد أن تقوم هيئة الأركان بمراجعتها، فقلت إنه سيكون صعباً جداً «على هذه الإدارة» تبني استراتيجية احتواء تتطلب من الولايات المتحدة التعايش مع إيران التي تملك سلاحاً نووياً. بعد أسبوعين أشار علي مايك مولن أن القيادة المركزية وهيئة الأركان المشتركة كانتا تخططان لمسارات أعمال عسكرية محتملة، من بين خيارات عديدة أخرى، في الوقت الذي كانت الحكومة الإيرانية تمارس «نفوذاً فتاكاً وخبيثاً في العراق». في تلك الأثناء أصدر الرئيس توجيهاته لوكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع لدفع المساعي باتجاه وضع مجموعة من الخيارات تراوح بين الدبلوماسية التقليدية والقوة العسكرية التقليدية لوقف البرنامج النووي الإيراني.

احتدم الجدال بشكل ملحوظ في أيار/مايو، في ظل ضغط كثير من الطلبات

العسكرية الإسرائيلية، التي إذا ما تمت تلبيتها فستحسّن تحسيناً كبيراً قدرتهم على ضرب المواقع النووية الإيرانية. خلال اجتماع مع هيئة الأركان المشتركة في ١٠ أيار/مايو، وفي خضم الحديث حول أفغانستان، سأل الرئيس فجأةً إن كان ثمة أحد يفكر في القيام بعمل عسكري ضد إيران، وأضاف بسرعة أن الهدف بالطبع هو منع إيران من الحصول على سلاح نووي وأنه «يريدكم فقط أن تفكروا في هذا الأمر، لا استدعاء الجيش».

بعد يومين اجتمع فريق الأمن القومي بالرئيس في غرفة طعامه الخاصة الملاصقة للمكتب البيضوي، وكان الحضور هم تشيني ورايس ومولن وبولتن وهادلي ونائب هادلي جيم جيفري وأنا. طرحنا سؤالين: بمَ نجيب الإسرائيليين؟ وماذا سنفعل بخصوص البرنامج النووي الإيراني؟ كان ذلك، في جوانب كثيرة، تكراراً للجدال حول المفاعل النووي السوري قبل ذلك بسنة. طلب مني هادلي أن أتولى الحديث. عندما كنت أعرب عن وجهة نظري للرئيس في مسألة جوهرية كهذه، فقد كنت أكتب دائماً النقاط التي أريد طرحها سلفاً، لأنني لم أكن أريد إغفال شيء مهم. نظراً للضوء الأخضر الذي أعطاه بوش لأولمرت حول المفاعل النووي السوري، فقد كنت قلقاً جداً حين بدأ الاجتماع.

أوصيت برفض طلبات الإسرائيليين كلها، فإعطاؤهم أي طلب موجود في لائحتهم الجديدة سوف يوحي بدعم الولايات المتحدة لهم في الهجوم على إيران بشكل منفرد: «عندها سوف نفقد القدرة على التحكم في مصيرنا الخاص في المنطقة برمتها». قلت إننا سنكون قد سلمنا المبادرة فيما يتعلق بمصالح وطنية حيوية للولايات المتحدة إلى قوة أجنبية، وهي حكومة عندما طلبنا منها ألا تهاجم سورية نفذت الهجوم على الرغم من ذلك. وتابعت قائلاً: ينبغي أن نعرض التعاون عن كثب مع إسرائيل، عبر القيام بالمزيد بخصوص الدفاع الصاروخي وقدرات أخرى، «لكن يجب إبلاغ أولمرت بأقصى درجات الحزم ألّا يتصرف بشكل منفرد». لم تكن الولايات المتحدة متصالحة مع مسألة حيازة إيران أسلحة نووية، لكننا كنا بحاجة إلى حل طويل الأمد، لا مجرد تأخير لمدة سنة إلى ثلاث سنوات. وتابعت قائلاً إن من شأن أي ضربة تقوم بها الولايات المتحدة أو إسرائيل أن تنهي الانقسامات داخل الحكومة الإيرانية، وأن تعزز موقع العناصر الأكثر تشدّداً، وتوحّد

البلد خلف الحكومة في كرههم لنا، وتثبت لكل الإيرانيين ضرورة تطوير أسلحة نووية. وحذرت من أن إيران ليست سورية، فسوف تنتقم، وتهدّد استقرار كلّ من العراق ولبنان وإمدادات النفط من الخليج (ما سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في أسعار النفط)، وتقوّض عملية السلام، بالإضافة إلى زيادة ترجيح شنّ حزب الله حرباً على إسرائيل. وبالحديث عما كنت أعرفه من رغبة تشيني في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني قبل انتهاء عهد بوش، عقّبت بأن مساعينا الحالية الهادفة لعزل إيران وزيادة مشكلاتها الاقتصادية وتأخير برنامجها النووي قد لا تحدث تغييراً في سياسة طهران خلال ولاية بوش الرئاسية لكنها ستترك لخلفه مجموعة قوية من الأدوات التي يمكن استعمالها للضغط عليها. في النهاية أشرت إلى الأمر الآتي: إذا لم تتحقق شروط الرئيس الخاصة لشن حرب استباقية، فسيتم استخدام تخميناتنا الاستخبارية الخاصة ضدنا وسنصبح نحن في عزلة لا إيران.

تحدّث تشيني بعدي، وكنت أعلم ماذا سيقول، فقال بكل صراحة إنه يخالفني في كل ما قلت، وإن على الولايات المتحدة أن تقدم لإسرائيل كل ما تريد. لا يمكننا السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية. فإن كنا لن نتحرك، كما ذكر، عندها ينبغي علينا تكليف الإسرائيليين بذلك. وحاجج قائلاً: بعد عشرين سنة، إذا تمكنت إيران من امتلاك سلاح نووي، فسيقول الناس إن حكومة بوش كانت قادرة على منعها. فقاطعته قائلاً إن الناس، بعد عشرين سنة، سيقولون أيضاً إننا لم نخفق في منعهم فحسب من الحصول على الأسلحة النووية بل جعلناها أمراً لا مفر منه. كنت على ثقة تامة بأن كوندي لم تكن ترغب في تلبية طلبات الإسرائيليين، لكن الطريقة التي عبرت بها عن مخاوفها من أن يهتز تحالفنا أو أن نصبح معزولين دفعتنا أنا ومولن للقلق بعد الاجتماع من احتمال أن تغير رأيها. تحدث مولن عن مدى صعوبة شن هجوم ناجح، وبقي هادلي صامتاً. في النهاية، كان الرئيس مرتبكاً، ومثبط العزيمة بشكل واضح لعدم توفر خيارات جيدة للتعامل مع إيران. وكان كثيرون في الغرفة يشاطرونه هذا الشعور.

طرت عصر ذلك اليوم إلى كولورادو سبرينغز للاحتفال بالذكرى الخمسين لقيادة الدفاع الفضائي الأميركية الشمالية. وأنا على متن الطائرة انتابني قلق متزايد من احتمال أن يقنع تشيني وأولمرت الرئيس بالتصرف أو تكليف الإسرائيليين بالتصرف،

خصوصاً وأن موقف كوندي كان يلين، فقررت أن أتواصل مرة أخرى مع بوش بشكل سري. قلت:

> علينا ألا ندع مصالحنا الحيوية في كل أنحاء الشرق الأوسط والخليج العربي وجنوب غرب آسيا مرهونة بقرارات دولة أخرى، بمعزل عن مدى قوة التحالف. والأهم من ذلك كله علينا ألا نغامر بالمكاسب التي أحرزناها في العراق أو بأرواح جنودنا هناك بسبب رهان عسكري إسرائيلي في إيران. فلأولمرت أجندته الخاصة، وسوف يسعى لتحقيقها من دون اكتراث بمصالحنا... سنتفرج بحياد على الأعمال التي تؤثر فينا بشكل مباشر ودراماتيكي... الخيار العسكري يبقى قائماً ربما لسنوات عدة... أي هجوم عسكري من قِبل إسرائيل أو الولايات المتحدة سيدفع الإيرانيين من دون شك كما أعتقد ـ كوني أراقب هؤلاء الرجال منذ العام ١٩٧٩ ـ إلى القيام بتطوير أسلحة نووية والسعي وراء الانتقام... فالهجوم المباغت على إيران دون التشاور مع الكونغرس أو معرفة الشعب الأميركي المسبقة من شأنه أن يخلق صراعاً في الخليج مع ما يجره من تبعات محتملة، وهذا يبدو لي خطيراً جداً، وليس فقط لاستمرار مساعينا في الخليج.

في النهاية، أغفل الرئيس المطالب الإسرائيلية لكنه أوعز في الوقت نفسه بتكثيف تشاركنا وتعاوننا الاستخباري الثنائي بشكل كبير بهدف إبطاء البرنامج الإيراني. وقد أشرفت بحماس في السنوات التالية على توسيع تعاوننا العسكري مع إسرائيل إلى حدّ كبير، وأصدرت توجيهاتي بتكثيف مساعي تخطيطنا العسكري حيال إيران، وزدنا من القدرات العسكرية الأميركية في الخليج زيادةً كبيرة. مهما كانت خلافاتنا داخلياً أو مع إسرائيل حول ما سنقوم به بخصوص البرنامج النووي الإيراني، لم يكن هناك خلاف أن ذلك أحبط تهديداً كبيراً للاستقرار في المنطقة بأسرها.

ربما لم تكن مصادفة أن ينفّذ الإسرائيليون بعد أسابيع قليلة، في منتصف حزيران/ يونيو، مناورة عسكرية كانوا يعلمون أنها ستكون محط أنظار الكثير من الدول. ففيما بدا أنه تدريب على توجيه ضربة لإيران، حلّقت مئة طائرة حربية إسرائيلية من طراز إف ١٥ وإف ١٦ من إسرائيل فوق شرقي المتوسط إلى اليونان وقفلت عائدة، وقد

تضمّنت المناورة نشر مروحيات الإنقاذ الإسرائيلية واستخدام طائرات إعادة التزود بالوقود. كما تم التدريب على تكتيكات الطيران وعناصر أخرى لضربة محتملة. بلغت المسافة التي قطعتها المقاتلات ٨٦٢ ميلاً بحرياً، وتبلغ المسافة من المدرج الإسرائيلي إلى منشأة تخصيب اليورانيوم الإيرانية في نطنز ٨٦٠ ميلاً بحرياً. أرادت إسرائيل أن ترسل إشارة مفادها أنها تتحضّر لتوجيه ضربة وأنها قادرة على ذلك.

أعتقد أن أكثر حججي تأثيراً، والتي دفعت حتى نائب الرئيس للإقرار بصوابها على مضض، هي أن هجوماً إسرائيلياً يتجاوز العراق يمكن أن يعرّض للخطر كل ما أحرزناه هناك من حيث نشر القوات. وبالفعل، فالحكومة العراقية قد تطلب منا أن نغادر البلد على الفور. ناقشت هذا مع الرئيس خلال اجتماع في ١٨ حزيران/يونيو، فقال جازماً إنه لن يجازف بمكاسبنا في العراق، فقلت إن عليه إبلاغ الإسرائيليين بذلك.

نظراً للنفوذ الذي كان يملكه الإسرائيليون في البيت الأبيض في عهد بوش، فقد علموا على الفور بما لي من دور في مناقشة السياسات، فكثفوا الحوار بيني وبين وزير الدفاع إيهود باراك ليروا إن كان بإمكانه تغيير وجهة نظري. عرفت إيهود مذ كنت مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية وكان هو قائد جيش الدفاع الإسرائيلي قبل خمسة عشر عاماً. كنت أحبه وأحترمه وأرحب باجتماعاتنا دائماً أو، لنقل، معظم الأحيان. كان أول لقاء لنا بعد مناقشة استراتيجيتنا حيال إيران في ٢٨ تموز/يوليو، حيث قمنا على إثر ذلك بإجراء بعض التحسينات الجوهرية للأمن الإسرائيلي، بما في ذلك إرسال نظام رادار «إكس باند» للدفاع الصاروخي أميركي الصنع والمساهمة في وضع كثير من الدفاعات الصاروخية الإسرائيلية، ربما أهمها كان ما يُسمى القبة الحديدية للحماية من الصواريخ القصيرة المدى. وقد استمر الحوار بيني وبين باراك، بالإضافة إلى الصداقة والتعاون، طوال ما بقي من عهدي كوزير.

لقد وضعت إيران أكثر من ضابط عسكري رفيع المستوى في موقف محرج مع الرئيس بوش. ففي مطلع تموز/يوليو، بدا أن الأدميرال مولن قد أخبر الصحافيين أن الجيش الأميركي، في الواقع، منهك جداً بحيث أنه عاجز عن مهاجمة إيران. وقد أزعج هذا الرئيس إلى حد بعيد، كما أخبرني هادلي، فاتصلت بمولن ونصحته

«بالتروي» حيال إيران، ولم أخبره بقول الرئيس «يبدو أن مولن يقوم بتجربة أداء لمنصب بإمرة القائد الأعلى للقوات المسلحة التالي وهو ما زال يعمل لدى القائد الحالي!» لم أستطع قط فهم قلة الوعي السياسي لدى كبار الضباط بخصوص تأثير تصريحاتهم الصحافية في البيت الأبيض.

المسافر الدائم

سافرت إلى كثير من البلدان خلال فترة السنتين ونصف السنة من العمل مع بوش الابن، فقد قمت بنحو خمس عشرة زيارة للمشاركة في اجتماعات مختلفة للناتو، ركّزتُ في معظمها على ثلاثة مواضيع: ضرورة زيادة الإنفاق الأوروبي على الدفاع، وضرورة بذل الأوروبين جهداً أكبر في أفغانستان، وحاجة الناتو إلى إصلاح هيكلياته وأسلوبه في إنجاز الأعمال. فعلى مدى عقد تقريباً تعهدت الدول الأعضاء بإنفاق ٢ بالمئة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي على شؤون الدفاع (بعد إقرار تخفيضها من ٣ بالمئة). بحلول ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ كان هناك خمسة أعضاء فقط من أصل ثمانية وعشرين عضواً التزموا تعهداتهم، من بينهم اليونان وكرواتيا؛ بينما أنفق الباقون جميعاً أقل من ذلك. في ظل الأزمة الاقتصادية خلال هذه المرحلة، لم يكن ثمة جدوى من إخبار الأوروبيين بضرورة زيادة إنفاقهم على الدفاع، كمن يصيح في واد.

كنت أجد اجتماعات الناتو مملة إلى أبعد حد، ففي كل موضوع كان باستطاعة ممثلي الدول الثماني والعشرين كلهم التعبير عن الجزء المتعلق بهم، عبر تلاوة نص محضّر مسبقاً. وتم إفشاء سر بقائي يقظاً خلال أحد الاجتماعات من قبل وزير الدفاع الفرنسي، الذي كان يتشدّق حول مدى الملل في الاجتماعات، حيث أقرّ بقيامه بالخربشة لتمرير الوقت، ثم كشف عن قيامي بحل الكلمات المتقاطعة.

في قمة الناتو في بوخارست، رومانيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، صمد الرئيس بوش على طاولة الاجتماعات أكثر من معظم نظرائه ـ خمس ساعات على الأقل ـ لكنه بحلول العصر كان متشوقاً للحصول على استراحة قصيرة قبل العشاء الرسمي المطول والتسلية «الشعبية». كنا أنا وكوندي نجلس خلفه، وكنا أيضاً نريد المغادرة، لكن من كان سيبقى ويمثل الولايات المتحدة حتى النهاية المريرة؟ فعرضت على

كوندي والرئيس اتفاقاً؛ وهو أن أبقى جالساً إلى الطاولة حتى انتهاء الاجتماع مقابل ألا أضطر لحضور العشاء الرسمي، فوافقا فوراً. مع مرور الوقت عقدت صداقات جيدة مع زملائي الوزراء، وبقيت أقدّر التحالف تقديراً كبيراً، لكنني لم أكن صبوراً على تلك الاجتماعات المطولة.

قمت بثلاث رحلات إلى آسيا خلال الأشهر الأربعة عشرة الأولى لي كوزير. كانت الأولى، مطلع حزيران/يونيو ٢٠٠٧، إلى سنغافورة لحضور قمة «شانغريلا» لأمن آسيا، وسُمّيت بذلك الاسم على اسم الفندق الذي كانت تُعقد فيه كل سنة. ركّز خطابي الأول في آسيا على الإصرار على الصينيين لكي يوضحوا الهدف من بنائهم قدرات عسكرية كبيرة، لكنني حاولت أيضاً التخفيف من حدة العلاقة مع الصين بدعوتها إلى حوار ثنائي حول جملة من المسائل.

قمت خلال هذه الرحلة بزيارة الجنود مجدداً في أفغانستان. ففي بيشكك، قرغيزستان، حيث أصبح مدرج مطار مَناس مرفقاً حيوياً للإمداد الجوي لقواتنا في أفغانستان وتحركات القوات إليه، رأت حكومة كرمان بيك باكييف، الفاسدة إلى حد لا يوصف، حاجتنا المستمرة إلى المدرج كمصدر غني للأرباح أو، كما أسميتها، للابتزاز. كان القرغيزيون يتحدثون مرة عن إغلاق مَناس في وجوهنا، وكنا بحاجة إلى إبقائه مفتوحاً، لذا كان علي أن أقابل باكييف وأدعه يستولي على ما في جيوبنا من جديد. كان هو ومسؤولوه وجنرالاته يشبهون السوفيت القدامى ويتصرفون تماماً مثل الذين كانوا أتباعهم. استعرض باكييف لائحة بالمناطق التي نتجاهل فيها السيادة القرغيزية والشعب القرغيزي، وكيف أننا «نخدعهم» بخصوص الأرباح. وفي أحطّ أنواع الإهانة في ذلك الجزء من العالم لم يقدم لي ذاك المحتال الكبير حتى كوباً من الشاي. كان باكييف، من دون شك، أكثر قائد أجنبي مزعج اضطررت للتعامل معه خلال سنواتي كوزير، وقد احتفلت عندما خُلع في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

انتهت رحلتي في المقبرة الأميركية في النورماندي في ٦ حزيران/يونيو، في الذكرى السنوية الثالثة والستين لإنزال النورماندي، حيث ترأسنا أنا ووزير الدفاع الفرنسي موران مراسم الاحتفال. كان يوماً ماطراً وعاصفاً وبارداً، تماماً مثل ذلك اليوم التاريخي عام ١٩٤٤. بعد الاحتفال، مشيت وحدي بين الصفوف التي لا

تُحصى من الصلبان البيض، متأثراً بشدة بالتضحية التي ترمز إليها، لكنني أيضاً كنت أتصور الأضرحة الجديدة التي تقام في البلد فوق رفات الشبان والشابات الذين كنت أرسلهم إلى حتوفهم، مقدمين تضحياتهم الخاصة لبلادنا، تماماً مثلما فعل المقاتلون في النورماندي. لقد كان يوماً عضيباً.

ذهبت إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في رحلتي الثانية إلى آسيا. كان الرئيس بوش والرئيس الصيني هو جينتاو قد اتفقا على أن العلاقات العسكرية بين بلدينا بحاجة إلى تمتين، ولهذا كنت قد قمت بزيارتي الأولى إلى بكين منذ أكثر من خمسة عشر سنة. كانت رحلتي الأولى كضابط في وكالة الاستخبارات المركزية بنهاية العام ١٩٨٠، عندما كانت الدراجات الهوائية لا تزال تحتل شوارع العاصمة بقوة. الآن أصبحت زحمة السير مريعة، وجعل الاكتظاظ السكاني الهواء غير صالح للتنفس. كان الصينيون يتحضّرون لاستضافة الألعاب الأولمبية في السنة التالية، وكان واضحاً أن أمامهم الكثير من العمل لكي لا يضطر جميع الزوار إلى ارتداء الأقنعة الواقية. في اجتماعاتي كلها كانت تتم مناقشة المواضيع الثلاثة عينها: مسائل الأمن الدولية والإقليمية وقضائي وقتاً طويلاً في مناقشة مسألة إيران؛ والعلاقة المتبادلة بين حكومتي بلدينا؛ ومسائل محددة في العلاقة العسكرية. كان بوش وهُو جينتاو قد اتفقا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على إجراء مناقشات ثنائية للاستراتيجية النووية، لكن كان واضحاً جداً أن جيش التحرير الشعبي لم يكن قد تلقّى المذكرة. مع ذلك ضغطت لبدء «حوار استراتيجي» لمساعدتنا على فهم النوايا والبرامج العسكرية لكلّ منا من قِبل الآخر بشكل أفضل.

كانت رحلتي الثالثة إلى آسيا، في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٨، رحلةً قصيرة حول العالم شملت أستراليا وأندونيسيا والهند وتركيا. وقد صعّبت هذه الرحلة الحقيقة المؤلمة أنني، قبل أسبوع من مغادرتنا، زلّت قدمي على الجليد أمام منزلي في واشنطن العاصمة، وكسرت كتفي في ثلاثة مواضع. كنت محظوظاً كون العظام لم تخرج من مكانها، لذلك لم أحتج إلى جراحة أو ضمادة واكتفيت برباط مثبت. سببت ذراعي بعض اللحظات الشاقة خلال الرحلة. خلال عشاء ممتع جداً أقامه على شرفي رئيس الوزراء الأسترالي كيفن راد، كنت أبلي حسناً في الحديث على الطاولة حتى بدأ راد مناجاةً طويلة عن تاريخ أستراليا. تمكنت من الوصول إلى الحرب

العالمية الأولى عندما دفعني مزيج تأثير الدواء المسكن واضطراب الرحلة الجوية وكأس النبيذ إلى الاستسلام للنوم، مما دفع زملائي الأميركيين حول الطاولة إلى القيام بمحاولات لإيقاظي، لم تكن خافية كثيراً. كان راد لبقاً جداً حيال الأمر برمته؛ لكن أعضاء فريقي لم يكونوا كذلك، لأنهم ضحكوا كثيراً ساخرين من شخيري غير الدبلوماسي. أصبت بصدمة عندما نهضت من فراشي صباح اليوم التالي لأجد أن الجزء الأعلى من جسمي مغطّى بالكامل ببقع سود وزرق وصفر. استدعى طبيب سلاح الجو الأميركي، الذي كان يرافقني، اثنين من الأطباء الأستراليين، واستغرب الجميع ظهور الكدمات بعد أسبوع من سقوطي، لكنهم قالوا، بالطريقة الأسترالية المعهودة والتشجيع الحسن، إنها ستشفى من تلقاء ذاتها. كانت بقية الرحلة هادئة، وإن كانت طويلة.

معظم رحلاتي الأخرى الكثيرة إلى الخارج خلال عهد بوش، باستثناء الزيارات المعتادة إلى العراق وأفغانستان، كانت تقع في خانة «البستنة» حسب تسمية وزير الخارجية السابق جورج شولتز: تعزيز العلاقات مع الأصدقاء والحلفاء وغيرهم ورعايتها. كان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إلي دائماً هو الجلوس والتحدث إلى رجالنا ونسائنا العسكريين حول العالم. كانوا في كل مقابلة كأنما ينقلون إلي طاقة ومثالية كنت في حاجة ماسة إليهما، كما كنت في حاجة إليهما عندما كنت أعود إلى واشنطن.



الفصل السادس

حرب جيدة، وحرب سيئة

بحلول خريف العام ٢٠٠٧، كانت الحرب غير المرغوب فيها في العراق «الحرب السيئة»، «الحرب الاختيارية»، تسير بشكل أفضل، في حين أن الحرب في أفغانستان، «الحرب الجيدة»، «الحرب الضرورية»، التي استمرت بالحصول على دعم قوي من الحزبين في واشنطن، كانت تسوء على الأرض. كانت السياسات المتعلقة بالحربين في واشنطن تثير إحباط الرئيس بوش وغضبه معاً. خلال اجتماع بي وبهيئة الأركان المشتركة في غرفة «التانك»، بتاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، قال الرئيس: «كثيرون في الكونغرس لا يفهمون الجيش. أفغانستان جيدة. العراق سيئ. هذا هراء».

بدأت الحرب لإطاحة طالبان من السلطة في أفغانستان بعد أقل من شهر على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت الولايات المتحدة، وفي غضون أسابيع كانت طالبان قد هُزِمت وفرَّ قادتها ومعهم القاعدة إلى المناطق الحدودية في أفغانستان. في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تم اختيار حامد كرزاي من قبل مجموعة غير رسمية من زعماء العشائر الأفغانية والقادة السياسيين لتولّي منصب رئيس «الإدارة المؤقتة» مدة ستة أشهر، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٢ تم اختياره من قِبَل المجلس الأعلى للعشائر (اللويا جيرغا) رئيساً مؤقتاً لمدة سنتين، ثم جرى انتخابه لولاية مدتها خمس سنوات كاملة في تشرين الأول/أكتوبر التالي. منذ البداية كان كرزاي يحظى بتأييد قوي من قِبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الذي هبّ لمساعدته هو وحكومته على بسط سلطتهما وإنشاء حكومة وطنية فاعلة تتجاوز كابول. عندما أصبحت وزيراً كان لدى الولايات المتحدة نحو واحد وعشرين ألف

جندي في أفغانستان، بينما كان الناتو وشركاء الائتلاف معاً يشاركون بنحو ثمانية عشر ألف جندي.

عندما أجريت مقابلة مع بوش في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أخبرته أنني، انطلاقاً مما قرأته، أعتقد أن الحرب في أفغانستان لا تلقى اهتماماً. كما قلت إن هناك تركيزاً كبيراً في إنشاء حكومة مركزية قوية في بلد لم يسبق له عملياً أن كانت فيه حكومة، وتركيزاً بسيطاً جداً في تحسين الحكم والأمن والخدمات على صعيد المحافظة والقضاء، بما في ذلك الاستفادة أكثر من زعماء العشائر الأفغانية المحلية ومجالسها. في رحلتي الأولى إلى أفغانستان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدركتُ على الفور أننا، كما فعلنا في العراق، قد استخففنا منذ البداية بثبات خصومنا وتصميمهم، وأننا أخفقنا في تعديل استراتيجيتنا ومواردنا في الوقت الذي كان الوضع على الأرض يتفاقم أكثر فأكثر. وبينما كنا منهمكين في العراق، بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، أعادت طالبان رصَّ صفوفها في غرب باكستان وجنوب أفغانستان وشرقها. من خلال مقراتها وغرف عملياتها في المدن الباكستانية، ومنها بيشاور وكويتا، ومن دون تدخل عملي من الحكومة الباكستانية، انتفضت طالبان من هزيمتها الكارثية وأصبحت من جديد قوة قتالية خطيرة. وقد تلقّت مساعدة لا تقدر بثمن، وإن عن غير قصد، من قِبل ممثلي الحكومة خارج كابول ـ كان كرزاي معروفاً بمحافظ كابول ـ وفساد كثير من المسؤولين الحكوميين وعدم كفاءتهم على كل المستويات في المحافظات.

حدثت المواجهة الأميركية الخطيرة الأولى مع طالبان المتجدّدة شرق أفغانستان في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، حين تعرض أربعة جنود من مشاة البحرية لكمين محكم، كما تم إسقاط مروحية تحمل تعزيزات من البحرية والقوات الخاصة في الجيش لمساعدتهم، حيث قُتل ثلاثة جنود من مشاة البحرية الموجودين على الأرض، بالإضافة إلى ستة عشر جندياً أميركياً على متن المروحية. تم تقليد أحد جنود البحرية الثلاثة على الأرض، الملازم البحري مايكل مورفي، ميدالية الشرف الكونغرسية بعد وفاته لبطولته. كانت الخسائر الأميركية في ذلك اليوم هي الأسوأ حتى تاريخه في معركة واحدة في الحرب الأفغانية وإنذاراً بأن طالبان قد عادت. في الربيع التالي، ٢٠٠٦، زادت طالبان من معدل هجماتها في كلّ من جنوب أفغانستان وشرقها. وقد زاد من إمكاناتها اتفاق

عقده الرئيس الباكستاني برويز مشرَف في الوقت نفسه تقريباً مع العشائر على الحدود تعهد فيه بإبقاء القوات الباكستانية خارج مناطقها العشائرية طالما تمنع العشائر القاعدة وطالبان من إدارة عملياتهما من هذه الأراضي. قدّم ذلك الاتفاق الأخرق خدمةً لطالبان كي تتخذ من تلك المناطق ملاذاً آمناً. وقد اتسم «هجوم الربيع» الذي شنّته طالبان بالاغتيالات وقتل المعلمين وإحراق المدارس وإطلاق النار على عمال إنشاء الطرقات وأعمال أخرى من العنف المقصود. كما شاركت طالبان في أعمال السلب مجموعات متطرفة أخرى، الأبرز منها تلك التي كان يقودها قلب الدين حكمتيار (الذي سبق أن زودناه بالأسلحة عندما كان يقاتل السوفيت) وجلال الدين حقاني.

في نهاية العام ٢٠٠٦ صرّح القادة الأميركيون في أفغانستان للصحافة أن عدد هجمات طالبان قد ارتفع بنسبة ٢٠٠ بالمئة في كانون الثاني/ديسمبر عما كان عليه في السنة السابقة، وأن عدد الهجمات في المنطقة الحدودية قد ارتفع بنسبة ٣٠٠ بالمئة منذ سريان اتفاق مشرّف مع العشائر في مطلع أيلول/ سبتمبر. وأفادت التقارير العسكرية أن الهجمات الانتحارية قد ارتفعت من ٢٧ هجمة عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٩ عام ٢٠٠٦؛ وازداد عدد العبوات المزروعة على الطرقات في الفترة نفسها من ٧٨٣ عبوة إلى ١٦٧٧؛ كما قفز عدد الهجمات المباشرة باستعمال أسلحة خفيفة وقنابل يدوية وأسلحة أخرى من ١٥٥٨ إلى ٤٥٤٢. كان عام ٢٠٠٦ من أكثر الأعوام دموية منذ ٢٠٠١.

عندما أصبحتُ وزيراً كانت الحرب في أفغانستان، كما في العراق، تسير بوضوح نحو وجهة خاطئة. نظراً لعلمه بالتدهور، مباشرةً قبل أن أصبح وزيراً، أصدر الرئيس أمراً بزيادة عدد الجنود الأميركيين من واحد وعشرين ألفاً إلى واحد وثلاثين ألفاً خلال سنتين، وقد أسماه «نشر القوات الصامت»، كما ضاعف التمويل للبناء، وزاد عدد الفرق العسكرية ـ المدنية (فرق إعادة الإعمار في المحافظات) التي كانت تنفذ مشاريع لتحسين المعيشة اليومية للأفغان، وسمح بزيادة حجم الجيش الأفغاني، وأرسل بطلب مزيدٍ من الخبراء المدنيين إلى أفغانستان لمساعدة الوزارات في كابول على أن تصبح أكثر فاعليةً (وأقل فساداً). كما حثّ بوش حلفاءنا على القيام بالمزيد في هذه الميادين كلها، والتخلي عن «المحاذير الوطنية» التي كانت تحد من فاعلية قواتهم القتالية.

على هذه الخلفية قمتُ بزيارتي الأولى إلى أفغانستان في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، بعد أقل من شهر على أدائي اليمين. وكما في رحلتي الأولى إلى العراق، رافقني الجنرال بيس. كان الوقت قرابة منتصف الليل حين هبطنا وسرنا في موكب من العربات المدرعة إلى القاعدة الأميركية الرئيسية في كابول، كامب إيغرز. كان كل شيء مكسواً بالثلج والجليد، وكانت الحرارة حوالى ست درجات مئوية تحت الصفر. كان مكان إقامتي في بدر هاوس مؤلفاً من غرفة نوم صغيرة في الطبقة الثانية مع إضاءة خافتة وسرير وكنبة وكرسي مريح ومكتب وستائر كانت تبدو كلها كأنها أُحضرت من سكن جامعي قديم، وتشارك الموظفون غرفة واحدة بأربعة أسرَّة طابقية. كنا نعلم جميعاً أننا «مرفّهون» مقارنةً بجنودنا، فلم يتذمّر أحد.

اجتمعت صباح اليوم الأول بسفيرنا رونالد نيومان؛ القائد الأميركي الأعلى حينها؛ وبقادة أميركيين آخرين بعد ذلك؛ وأخيراً بقائد إيساف (التابع للناتو)، والجنرال البريطاني ديفيد ريتشاردز. سمعت رسالة موحدة من الجميع: إن تمرد طالبان يتمدد، وملاذها الآمن في باكستان يعتبر مشكلة كبيرة، وربيع ٢٠٠٧ سيكون أكثر عنفاً من السنة السابقة، وثمة حاجة إلى مزيد من الجنود. نُقِل إليّ أن دول الناتو لم تقدم ثلاثة آلاف وخمسمئة مدرّب عسكري كما وعدت، وطلب إيكنبيري ـ الذي كان قد حان الوقت لإنهاء خدمته هناك بعد أقل من أسبوع على زيارتي ـ تمديد انتشار كتيبة الفرقة الجبلية العاشرة (حوالى ألف ومئتي جندي) لتبقى فترة هجوم الربيع.

أخبرت إيكنبيري الأمر الآتي: إذا كنت ترى أن هناك حاجة إلى مزيد من الجنود، فإنني مستعد لتوصية الرئيس بهذه الخطوة. وفي الوقت عينه أوضح بيس أن من شأن زيادة عدد الجنود في أفغانستان أن يزيد من القيود على الجيش الأميركي، على الأقل في المدى المنظور. حين ذكرتُ أنني أريد الحفاظ على زمام المبادرة وعدم السماح لطالبان بإعادة رصّ صفوفها، أشار بيس إلى وجود مشكلة ضخمة. ففي ظل إعادة نشر القوات في العراق ووجود مئة وستين ألف جندي هناك، لم تكن لدى القوات البرية والبحرية قوات احتياطية. كانت نيتي عندما أصبحت وزيراً أن أمنح قادتنا في العراق وأفغانستان كل شيء يحتاجونه للنجاح؛ وقد أدركت في هذه الزيارة الأولية إلى أفغانستان أنني لا أستطيع تلبية حاجات الطرفين معاً.

ذهبنا عصر ذلك اليوم شرقاً باتجاه الجبال المغطاة بالثلوج إلى قاعدة عمليات

تيلمان المتقدمة، على ارتفاع حوالى ستة آلاف قدم إلى الشرق من أفغانستان، على بعد أميال قليلة من الحدود الباكستانية وبالقرب من المعبر الذي يتسلل منه عناصر طالبان. أثناء نزولنا الجبل لم أستطع منع نفسي من التذكر بأنني قبل أكثر من عشرين سنة كنت، بصفتي نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، على الجانب الباكستاني من الحدود أنظر إلى أفغانستان وأنجز صفقة مع بعض الأشخاص الذين نحاربهم الآن. كان ذلك تذكيراً قاسياً لي بقدرتنا المحدودة على التنبؤ بالمستقبل أو استشراف التبعات غير المقصودة لأفعالنا. كان ذلك ما جعلني حذراً للغاية حيال إرسال القوات المسلحة إلى أماكن جديدة.

استقبلني النقيب سكوت هوريغان، قائد قاعدة عمليات تيلمان المتقدمة، وأخذني بجولة في المكان. كان جنوده يتشاركون هذا المخفر المحصن في الجبال مع حوالى مئة جندي أفغاني، وقد سُمّي بهذا الاسم تيمناً بالعريف باتريك دانييل تيلمان، وهو لاعب كرة قدم محترف تطوع في الجيش وقُتل في أفغانستان بنيران صديقة مؤسفة عام ٢٠٠٤. هذه الجولة التي خضتها سيراً على الأقدام عبر الثلوج والصخور والوحل جعلتني أدرك كم نحمّل ضباطنا وجنودنا من مسؤوليات في هذه المواقع المنعزلة. كان النقيب هوريغان يشرف على إنشاء الطرق والتفاوض مع مجالس القبائل المحلية وتدريب الجنود الأفغان وقتال طالبان، وكانت قاعدته تتعرض لهجوم بنيران الصواريخ وقذائف الهاون مرة على الأقل أسبوعياً. إن حجم مسؤولياته والطريقة الواقعية التي وصفها بها وكيفية تدبّره أموره حبست أنفاسي. قلت في نفسي إن المسؤوليات الملقاة على عاتق هذا النقيب الشاب والسلطة والاستقلالية اللتين يتمتع بهما من الممكن أن تجعل عودته إلى حياة جنود الحاميات ـ ناهيك بالعالم المتحضر ـ صعبة للغاية. لقد أعطتني الكفاءة العالية والمهارة والشجاعة التي كان هو ورقيبه الأول ورجالهما يتمتعون بها الثقة أكثر من أي تقرير من تقارير القيادة بأن في إمكاننا تحقيق النصر إن توفرت لنا الاستراتيجية الصحيحة والموارد المناسبة.

في تحول درامي للأوضاع والظروف اجتمعت في تلك الليلة بالرئيس كرزاي للمرة الأولى في القصر الرئاسي في كابول. كان كرزاي يدين بمنصبه ـ وبحياته ـ للدعم الأميركي، رغم أنه كان زعيماً بشتونياً وأفغانياً وطنياً إلى حدّ بعيد. لذلك كان عدم

الثقة والبغض تجاه البريطانيين، الذين أخفقوا في إرساء السلم في أفغانستان في القرن التاسع عشر، مطبوعين في جيناته الموروثة. اجتمعت به مرات عدة خلال الأربع سنوات ونصف السنة اللاحقة، وحدنا معظم الأحيان في كل زياراتي التالية. كنا، أنا وإياه، قادرين على التحدث بصراحة أحدنا إلى الآخر. كانت زوجته قد أنجبت صبيّاً قبل بضعة أيام من زيارتي الأولى، وكنت أسأل دائماً في اجتماعاتنا التي تلت عن الصبي، الذي كان كرزاي فخوراً به جداً. في حين يمكن أن يكون التعامل مع كرزاي متعباً ويدفع إلى الجنون، خصوصاً بالنسبة إلى الذين كان عليهم ذلك بشكل شبه يومي، إلا أنني سرعان ما أدركت أهمية الإصغاء فعلاً إليه ـ وهو أمر كان كثير من زملائي الأميركيين، بمن فيهم جميع سفرائنا خلال عهدي كوزير، نادراً ما يطبقونه ـ لأنه كان صريحاً جداً حيال مخاوفه. قبل أن تتحول مسائل من قبيل الخسائر بين صفوف المدنيين وتصرفات مقاولي الأمن الخاص والمداهمات الليلية واستعمال الكلاب في الدوريات لتصبح نزاعاً بين كرزاي والائتلاف الدولي، كان قد أثار هذه المسائل كلها في الاجتماعات الخاصة. كنا بطيئين جداً في التقاط هذه الإشارات وفي التصرف. كان كرزاي يعلم أنه بحاجة إلى الائتلاف ولكن كانت لديه حساسية أيضاً تجاه التصرفات التي قد تثير سخط الشعب الأفغاني وتستنفد صبره على وجود قوات أجنبية في بلده، والتي تنعكس عليه سلباً بنظر أبناء بلده. «أعلم أن لديّ أخطاء كثيرة»، أخبرني كرزاي مرة، «لكنني أعرف شعبي جيداً».

نظراً لاعتماده الكامل على سخاء الحكومات وحمايتها، وعلى الجنود الأجانب، فقد كان كرزاي ذا حساسية مفرطة حيال أي تصرف أو تصريح أجنبي يقلل من احترام السيادة الأفغانية أو المواطنين الأفغان أو من احترامه هو. وكانت لديه حساسية خاصة تجاه الانتقادات الأجنبية له ولعائلته، وتحديداً في مسألة الفساد. كان يتابع الصحافة الأجنبية بخماسة (أو كان موظفوه يفعلون) وأراني في إحدى المرات مقالة تنتقده في «آيريش تايمز». قلت في نفسي: «من يقرأ آيريش تايمز خارج إيرلندا بحق الجحيم؟» لكن في معظم الأحيان، في إدارتَي بوش وأوباما على السواء، لم يستطع المسؤولون الأميركيون ضبط انتقاداتهم لأقوال كرزاي، ومدى تكرارها، وفي أي مستوى، وإن كان قد قالها علناً أو سراً. كانت النتيجة أن أصبحت العلاقة المحفوفة بالتحديات أكثر صعوبةً مما كان يُفترض بها أن تكون.

عدت من رحلة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مصمماً على إرسال مزيدٍ من الجنود الأميركيين، ومحاولة إقناع حلفائنا في الناتو أيضاً بإرسال مزيدٍ من الجنود، والبحث في ما إذا كان بإمكاننا الحصول على تعاون أفضل من الباكستانيين على الحدود. لم أكن متفائلاً حيال فرصي بالنجاح.

شكّل الحصول على مزيدٍ من الجنود الأميركيين تحدياً. فمع نشر القوات في العراق، كانت قواتنا البرية متناثرة على امتداد البلاد. كان التعبير الذي سمعته كثيراً من كبار الضباط عند مناقشة هذا «لقد نفدَت منا البيرة»، أي لم يعد هناك المزيد. لاعتقادي أن إضعاف هجوم طالبان في ربيع العام ٢٠٠٧ أمر في غاية الأهمية، فقد أوصيت بعد أيام من عودتي إلى واشنطن، بعد موافقة الرئيس، بتمديد انتشار الكتيبة الجبلية العاشرة مدة مئة وعشرين يوماً إضافياً، كما طلب إيكنبيري، وطلبت من الرئيس أن يوافق على تسريع انتشار وحدات من فرقة إيربورن ٨٢. كل ذلك مجتمعاً وفّر نحو ثلاثة آلاف ومئتي جندي أميركي إضافي، فوصل عدد جنودنا إلى حوالى خمسة وعشرين ألفاً، وهو أعلى معدل وصل إليه في الحرب. لم يكن بإمكاني إرسال مزيدٍ من الجنود لبقية العام ٢٠٠٧، نظراً لالتزاماتنا في العراق، فوجّه القادة طلباً استثنائياً للناتو بإرسال ثلاثة آلاف ومئتي مدرّب إضافي للجيش والشرطة الأفغانيين.

كان الرئيس بوش حساساً تجاه اتهامه بأن الحرب في العراق ونشر القوات يعرقلاننا ويحولان انتباهنا عن أفغانستان. كان هذا مصدر انزعاجه من مايك مولن، الذي كانت تصريحاته العلنية تلمّح إلى ذلك تلميحاً. في أواخر أيلول/سبتمبر أعرب لي الرئيس عن استيائه من تصريح أدلى به مولن خلال مقابلة مفادها أن الحرب في العراق هي «لتحويل الأنظار». كما كان مستاءً من توصيفه المتكرر أمام الكونغرس بأننا «في العراق نقوم بما يجب علينا القيام به، بينما في أفغانستان نقوم بما يمكننا القيام به». كان مايك يصف واقعاً، وإن كان مزعجاً سياسياً، لكنني أعتقد أن مثل هذه التصريحات العلنية دفعت الرئيس إلى التساؤل عما إذا كان مولن سيستمر بدعم المسعى في العراق في ظل قائد أعلى جديد للقوات المسلحة.

كنا بحاجة إلى إقناع حلفائنا في الناتو ببذل جهود أكبر. وكما ذكرت سابقاً، فقد حضرت أول اجتماع لوزراء دفاع الناتو في إشبيلية مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٧،

حيث طالبت الأوروبيين بتقديم الجنود المقاتلين والمدرّبين والمروحيات التي سبق أن تعهّدوا بتقديمها، وضغطت عليهم لرفع القيود عن طبيعة المهمات التي يمكن لقواتهم أن تتولاها، وأخبرتهم أن من المهم أن تكون حملة الربيع في أفغانستان «حملة التحالف». ردَّ كثيرٌ من الوزراء، بمن فيهم زميلي الألماني فرانز جوزف جانغ، بضرورة وجود مقاربة أكثر «اتزاناً وشمولية» وأن التحالف يجب أن يركز على المساعي الاقتصادية وإعادة الإعمار أكثر من زيادة القوات. هذا الرد سأسمعه بشكل دائم في المستقبل، لكن المقاربة التي كان يفضلها الأوروبيون بدت أكثر وكأنها إعمار البلد، وهو عمل يستغرق عقوداً في أفغانستان وليس نوع المهمة التي يمكن إنجازها في خضم الحرب. كان الأوروبيون ـ خصوصاً المنتشرون في غرب أفغانستان وشماله الأكثر أماناً ـ يريدون التركيز على مهمة موسّعة جداً لأمدٍ طويل، في الوقت الذي كان يتضاعف فيه الشعور لدى إدارة بوش وبعدها إدارة أوباما بأن علينا حصر أهدافنا بتلك التي يمكن تحقيقها واقعياً خلال الوقت الذي يمنحه لنا الشعب الأميركي الفاقد الصبر والمنهك من الحرب أكثر فأكثر. لم يركز أحد صراحةً على الإطلاق على هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحلفائنا في الناتو لا في اجتماعاتنا ولا علناً، لكنها كانت سبباً أساسياً للانقسام والإحباط.

حين وافق الأوروبيون غلى اجتياح أفغانستان كمهمة للناتو عام ٢٠٠٦ كانوا يعتقدون أنهم يشاركون في شيء مشابه لحفظ السلام المسلح، كالذي قام به الناتو في البوسنة، وليس في عملية مكافحة تمرد متكاملة. لم تكن شعوبهم تريد الدخول في حرب وكانت بالكاد تحتمل الخسائر، وواجهت معظم الحكومات معارضة سياسية شديدة في بلدانها بسبب انخراطها العسكري. في حين كنت أتذمر وأصر على الأوروبيين طوال سنوات أن يقوموا بالمزيد، كنت متفاجئاً في الواقع من صمودهم في دعم المهمة في ظل سياساتهم المحلية، خصوصاً في الدول التي كانت الحكومات الائتلافية تمسك بالسلطة فيها بشكل هزيل. كان القتال الأشرس والتضحيات الأعظم هي التي لحقت بتلك الدول المنتشرة في الجنوب والشرق (الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدنمارك وهولندا وأستراليا وإستونيا ورومانيا)، لكن الفرنسيين والألمان والإيطاليين والإسبان ساهموا بآلاف الجنود في بقية الأماكن في أفغانستان، بيد أن حمْل كثير من هؤلاء الجنود على المغامرة خارج

معسكراتهم المحصنة كان يشكل تحدياً مستمراً. خفَّت المحاذير الوطنية مع مرور الوقت، وارتفعت أعداد الجنود الحلفاء تدريجاً، ولم يغادر أحد.

كنت أريد حمل الباكستانيين على القيام بأكثر من ذلك لإزالة الملاذات الآمنة ووقف تسلل طالبان من جهتهم الحدودية. على الرغم من أهمية باكستان بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في أفغانستان والمنطقة، إلا أنني سافرت إلى هناك مرتين فقط بعدما أدركت على الفور أن نظيري المدني لا يملك أي نفوذ في مسائل الدفاع (كان يهيمن عليها رئيس أركان الجيش). كانت زيارتي الأولى والوحيدة المؤثرة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بعد حوالى ثلاثة أسابيع من رحلتي الأولى إلى أفغانستان. كان الهدف هو الاجتماع بالرئيس مشرف، الذي كان لا يزال وقتذاك أيضاً رئيس أركان الجيش، لأرى إن كان سيستنفر جهود باكستان العسكرية على طول الحدود الأفغانية، خصوصاً في ظل توقع هجوم طالبان في الربيع. تحدثت عن حاجة الولايات المتحدة والناتو وأفغانستان وباكستان إلى بذل مزيدٍ من الجهد، فكان ردّه مثيراً للغثيان. تصور وسائل الإعلام العالمية وبعض القادة الأجانب كافة المشكلات في أفغانستان على أن مصدرها باكستان، على حد قوله، في حين أن علينا محاربة عناصر طالبان في المكان الذي يأتون منه ويديرون عملياتهم فيه، أي في أفغانستان. ثم تابع قائلاً إن أجهزة الاستخبارات الباكستانية وحدها تقبض على كبار قادة طالبان والقاعدة، وإن «باكستان ضحية تصدير طالبان الأفغانية».

بعد أن استعرض مشرّف خططه للسيطرة على الحدود ومخيمات اللاجئين والعمل العسكري في وزيرستان (شمال غرب باكستان، عند الحدود الأفغانية) توجّهنا إلى غرفة صغيرة لعقد اجتماع خاص، حيث أعطيته لائحة بأعمال محددة نريد من باكستان القيام بها، منها ما كان باستطاعتنا القيام به سوياً، وأخرى كانت الولايات المتحدة متحضرة للقيام بها وحدها. أقرّ مشرّف سراً بالإخفاقات الباكستانية وبالمشكلات على الحدود، لكنه سألني عما يمكن لحارس حدود باكستاني وحيد القيام به إذا رأى ثلاثين إلى أربعين عنصراً من طالبان يتحركون باتجاه الحدود الأفغانية، فأجبت: «عليك أن تعطي الإذن للحرس بأن ينبهنا، ونحن سننصب كميناً لطالبان»، فقال: «أنا أحب الكمائن، ينبغي أن ننصبها يومياً». أتمنى ذلك، قلت في سرّي، ثم أكملت لائحتنا المحددة من المطالب: اعتقال ثلاثة قادة معروفين من طالبان ومن المتشددين؛

إعطاء الولايات المتحدة صلاحيات موسعة للتصرف ضد قادة محددين من طالبان والقاعدة وأهداف محددة في باكستان؛ إزالة مخيمات المتمردين والإرهابيين؛ إغلاق مقرات طالبان في كويتا وبيشاور؛ إغلاق ممرات تسلل رئيسية ومحددة عبر الحدود؛ تحسين التعاون الاستخباري ومرونة صنع القرار الباكستاني بخصوص الاستهداف؛ السماح بطلعات استخبارات ومراقبة واستطلاع موسعة فوق باكستان؛ إنشاء مراكز مراقبة أمنية مشتركة على الحدود يقوم بحراستها باكستانيون وأفغان وقوات التحالف؛ وتعزيز التعاون في مجال التخطيط العسكري والعمليات العسكرية في باكستان. كان وجه مشرّف خالياً من التعابير وادّعى أنه يأخذ هذا كله على محمل الجد. في حين قام الباكستانيون في النهاية بنشر مئة وأربعين ألف جندي على حدودهم مع أفغانستان وتحمل خسائر فادحة جراء القتال هناك، وفي حين كان هناك تقدم متواضع في مراكز العمليات المشتركة وأقسام الأمن الحدودية، إلا أننا سنستمر عملياً بطلب القيام بالأعمال نفسها بعد سنوات.

السلطة الفعلية في باكستان هي الجيش، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ سلّم مشرّف قيادة الجيش للجنرال أشفق برويز كياني. في تلك المرحلة سلّمت الملف الباكستاني لمايك مولن الذي كان يسافر إلى باكستان بشكل دوري للحديث إلى كياني.

أصبح واضحاً لي أن مساعينا في أفغانستان خلال العام ٢٠٠٧ قد عُرقلت عرقلة كبيرة، ليس فقط جرّاء الأهداف المبالغ بطموحها بل أيضاً بسبب الارتباك الحاصل في بنية القيادة العسكرية، والارتباك في جهود المساعدة الاقتصادية والمدنية، والارتباك المتعلق بالحرب الفعلية.

كانت مشكلة القيادة العسكرية مشكلةً قديمة جداً بخصوص إمساك كثير من الجنرالات الرفيعي المستوى بزمام الأمور. كان الجنرال في الجيش الأميركي دان ماكنيل قد حل محل الجنرال البريطاني ريتشاردز في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، كقائد لإيساف (قوات المساعدة الأمنية الدولية) في كابول. كان ماكنيل أول قائد أميركي بأربع نجوم مكرس لأفغانستان، وكان يتولى هناك قيادة جميع قوات الائتلاف، التي كانت تشمل حوالى ثلثي القوات الأميركية في البلاد. ولأن قيادته كانت تابعة للناتو فقد كان ماكنيل تحت قيادة الجنرال في الجيش الأميركي جون كرادوك، بصفته القائد الأعلى لقوات التحالف في أوروبا في حلف الناتو. كان ماكنيل يقود

حوالى ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف جندي أميركي إضافي فقط وجنوداً من قوات التحالف المفرزين لأفغانستان، وكانوا يعملون تحت عنوان عملية «الحرية الدائمة» (Enduring Freedom)، ويتبعون قيادة مستقلة لجنرال أميركي بثلاث نجوم، وكان هذا الأخير بدوره تابعاً لرئيس القيادة المركزية في تامبا ذي النجوم الأربع، وكانت نسبة كبيرة من القوات الخاصة العاملة في أفغانستان تتبع قائداً آخر، موجوداً أيضاً في تامبا.

كان الاتفاق الذي تم على عجل يخالف مبادئ وحدة القيادة كلها، ولتزيد الأمور سوءاً لم يكن كرادوك وماكنيل متفقين أحدهما مع الآخر. كان كرادوك يحمي ميدان الناتو الذي يقوده بشراسة؛ فكلما كنت أريد من قائد إيساف أن يقدم تقريراً لوزراء الدفاع خلال اجتماعاتنا كان كرادوك يعاند إلا إذا أصررت عليه. لا تخطر في بالي إلا حادثة واحدة خلال سنواتي كوزير عندما رفضت على الفور قرار ضابط عسكري رفيع. كان ذلك مباشرةً بعد تعيين الجنرال ستان مكريستال لقيادة إيساف؛ ففي طريقه إلى كابول كنت أريده أن ينضم إليّ في اجتماع لوزراء دفاع الناتو، الذي كان هو سيتولى رئاسته، ويقول بضع كلمات، وأوعزت إليه أن يحرص على حدوث ذلك. كنا نجلس جنباً إلى جنب في غداء رسمي، فمرّر لي ملاحظة يحتج فيها رسمياً على ظهور مكريستال أمام الوزراء، مبرراً قوله أنه يعتقد أن هذا يؤسس لسابقة ليست جيدة، فخربشت له على قصاصته: «وصلت الرسالة. والآن احرص على حدوث هذا».

سمعت بمشكلة القيادة والسيطرة في البنتاغون من وكيل الوزارة إريك إيدلمان وأمين السر المساعد ماري بيث لونغ ومن دوغ لوت في مجلس الأمن القومي، خلال زياراتي إلى الناتو وأفغانستان. طلبت من بيت بيس أن يوصي بكيفية إصلاح ذلك، فعاد إليّ محبطاً من تعقيدات السياسة. كانت المشكلة الظاهرة أن عملية «الحرية الدائمة» لم تكن تشمل مهمة تدريب الأفغان وتجهيزهم فقط، بل أيضاً القيام بعمليات خاصة سرية («قذرة»). وقد وصف الأوروبيون، لاسيما الألمان، اهتمامنا بحصر كل شيء بيد قائد أميركي واحد بأنه استدراج لهم إلى أفغانستان ضمن مشروع التحالف ثم الرغبة في السيطرة عليه من جديد، واعتبروا ذلك مسعىً لتوريط الناتو في عمليات خاصة قذرة لا يمكن لشعوبهم أن تؤيدها. خلص بيس إلى

أن القيادة والسيطرة، على حد تعبير كرادوك، «أمر بشع، لكنه ينجح على الأرض». في الواقع لم ينجح، وهذه المشكلة لن يصار إلى حلها بالكامل حتى صيف العام ٢٠١٠، بعد حوالى تسع سنوات من اندلاع الحرب.

كانت مساعي المساعدات المدنية وإعادة الإعمار الدولية في حالة فوضى أيضاً. كانت عشرات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية منخرطة في محاولة مساعدة الأفغان على تأسيس حكومة فاعلة وتحسين البنى التحتية وتقوية الاقتصاد والقيام بمشاريع إنسانية، وكان ذلك ـ وما زال ـ مسعىً ضخماً زاد من صعوبته بشكل كبير أن أحداً لم يكن يدري ماذا يفعل، فقد كانت كل دولة وكل منظمة تعمل بشكل حازم ضمن قطاعها الخاص ومشاريعها الخاصة. كان تبادل المعلومات حول ما كان ينجح أو لا ينجح شحيحاً جداً، والتعاون ضعيفاً، ومن دون هيكلية عملياً. ولتزيد الأمور سوءاً كان الغرباء في معظم الأحيان يخفون عن الحكومة الأفغانية ما يقومون به، أو على الأقل سؤال الأفغان عن المشاريع التي يرغبون فيها. بمعنى أدق، لم تكن هذه المسؤوليات من ضمن مسؤولياتي كوزير للدفاع، على الرغم من أن الجيش الأميركي تاريخياً، وضمن إطار موارده وتنظيمه، قد تولى كثيراً من المهمات المدنية تقليدياً في مناطق الحروب. لكن الحرب كانت مسؤوليتي بالتأكيد، وإن لم نتمكن من القيام بالشق المدني بشكل صحيح فإن فرصنا في تحقيق أهداف الرئيس سوف تتضاءل، إن لم تنعدم.

كانت هناك حاجة إلى منسق مدني رفيع المستوى، شخص لديه تفويض دولي واسع للإشراف على كل مشاريع التنمية الاقتصادية والحكم والمشاريع الإنسانية وغيرها الجارية في أفغانستان، ومن ثم العمل مع الرئيس كرزاي وحكومته لوضع هيكلية أفضل لتلك المساعي وتحقيق الانسجام والتعاون فيما بينها، مع انخراط أفغاني فاعل. وقد ناقشنا هذا الأمر أولاً في اجتماع وزراء دفاع الناتو في إشبيلية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ثم على مدى أشهر بعدها. كنت على يقين بأن المنسق يجب أن يكون أوروبياً ومفوَّضاً، إن كان ذلك ممكناً، من الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي، وبالتالي من كل المنظمات الدولية والدول التي لديها مشاريع في أفغانستان. وقد نجح توجيه المسعى على مدى أشهر بدفعة بريطانية قوية من بادي آشداون، وهو عضو في البرلمان منذ زمن، خدم مندوباً سامياً للبوسنة والهرسك من

العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠٠٦. كانت الولايات المتحدة والحلفاء الآخرون جاهزين للتعاون، جوهرياً لأن البريطانيين شعروا بقوة كبيرة جراء هذا التعيين. المشكلة أن كرزاي كان مطّلعاً على دور آشداون في يوغسلافيا السابقة، وقد أخبرني خلال زيارتي إلى كابول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن حكومته قد رفضت آشداون بالإجماع كمنسق مدني رفيع المستوى لأن أفغانستان «ليست مهتمة بقائمقام للتنمية»، وقال إنه حذر من آشداون بسبب تقارير حول غطرسته في البلقان. قال كرزاي إنه يريد أن يكون نطاق دور المنسق وصلاحياته محدداً بوضوح وأن تقتصر مهمته على جعل الدعم الدولي أكثر تناغماً والضغط للحصول على مساعدة أكبر.

في آذار/مارس ٢٠٠٨ عُيّن الدبلوماسي النروجي كاي إيد منسقاً مدنياً رفيع المستوى بموجب تفويض من الأمم المتحدة. كان إيد ـ الذي أنشأ علاقة طيبة مع كرزاي وكان قادراً على التحدث إليه بصراحة في أمور حساسة، وغالباً ما كانت الأمور تنتهي بشكل إيجابي ـ يقدم تقويمه للوضع القائم في أفغانستان في كل اجتماع لوزراء دفاع الناتو، وكان صريحاً بشأن التحديات لكنه كان متفائلاً إلى حد ما من مجرى الأمور. كنت أعرفه جيداً وأدعم دوره بشدة، لذلك كان صادقاً جداً معي. نظراً لبيروقراطية الأمم المتحدة فقد كان حصول كاي على مزيدٍ من الموظفين يستغرق شهوراً، ناهيك بإنجاز المهمة الموكلة إليه. وبالرغم من بذله كل ما في وسعه، فإن التنسيق المنظم للمساعدات الدولية الذي كنت أطمح إليه لم يتحقق قط، تماماً مثل أي شيء آخر في أفغانستان بما فيها الحكومات المتوالية.

لم يكن هناك ما هو أشد إرباكاً أكثر من تحديد ما إذا كنا نحرز تقدماً في أفغانستان. كنت أشعر بإحباط شديد من وجهات النظر المتناقضة بين المحللين الاستخباريين في واشنطن، الذين كانوا متشائمين جداً وباستمرار، وبين وجهات نظر المدنيين والعسكريين الموجودين على الأرض في أفغانستان، وهؤلاء كانوا أكثر تفاؤلاً بأشواط. خلال السنوات التي أمضيتها في وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي شاهدت هذا الفِلم مرات عدة: في فيتنام، وفي أفغانستان في الثمانينيات، وخلال حرب الخليج، على سبيل المثال لا الحصر. كان من الصعب تحديد ما إذا كان المحلّلون الميدانيون أكثر دقةً أم محلّلو واشنطن، لكنني كنت أميل قليلاً إلى الخبراء في واشنطن (ربما عكس هذا تحيّزي لأنني كنت محللاً

في واشنطن). جعلتني خبرتي أشك في أن محلّلي الاستخبارات، خلافاً للحكمة التقليدية، يفضلون بكل تأكيد إظهار أن صناع القرار لا يعرفون ما يفعلون، عوضاً عن دعمهم، خصوصاً عندما يكون باستطاعتهم الإدلاء بشهاداتهم عن ذلك أمام الكونغرس.

بعد أشهر من قراءة التحليلات المتضاربة والاستماع إليها نفد صبري أثناء مؤتمر فيديو في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مع مكنيل في كابول وكاردوك في بروكسل وآخرين في واشنطن، فنفّست عن غضبي على خلفية الهوة بين التقويمات الاستخبارية من واشنطن العاصمة وبين «معطيات الأشخاص الموجودين في الميدان»، وقلت إنني لا أعرف كيف أحصل على التقويم الأكثر دقةً للوضع على الأرض، وأقررت أنني «حائر ومتأكد بأن ثمة آخرين أيضاً في حالة حيرة». طلبت من جيم كلابر، وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات، أن يبتّ في مسألة التضارب في التحاليل بين تلك التي في أفغانستان وتلك التي في واشنطن، فأرسل تقريره إلي بعد يومين، وقال فيه إن التعارض أسوأ مما اعتقدنا؛ فقد كانت هناك اختلافات في التقويم بين مقر قيادة الجنرال مكنيل والقيادة المركزية والناتو ومحللي كلّ من وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات العسكرية في واشنطن. وهذا وضع غير سليم في خضم الحرب.

أفاد كلابر في منتصف تشرين الأول/أكتوبر أن ثمة حواراً «نشيطاً» يجري بين هيئات التحليلات المختلفة كافة فيما يتعلق «بالوضع الفعلي» في أفغانستان، وقال إن محللين من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات أخرى قد ذهبوا إلى أفغانستان، وبعد العمل مع الخبراء هناك توصلوا إلى خمسة وأربعين سؤالاً إلى خمسين، لمحاولة توضيح نقاط الخلاف وما يمكنهم الاتفاق عليه. كان رأيي أن رجال الاستخبارات قد فاتهم الأمر الجوهري. كانت الكثير من التقارير تكتيكية ـ تقارير يومية عن القتال ـ وسردية قصصية؛ فالجميع كانوا مطّلعين المعطيات نفسها، لكن تحليلها كان متبايناً جداً. فما هي الصورة الأشمل؟

في منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٨ أعربت عن إحباطي مجدداً خلال مؤتمر فيديو مع الجنرالات في كابول وبروكسل وقيادة البنتاغون العليا في واشنطن قائلاً: «أنتم أيها الرجال [في كابول] تبدون في حال جيدة جداً، ثم أتلقى تقارير استخبارية توحي بأن الأمور تسير نحو الهاوية. لا علم لي مطلقاً بمجريات القتال! وأعتقد أن الرئيس

أيضاً ليست لديه فكرة واضحة حول وضعنا الحالي بالضبط في أفغانستان». كانت الخلافات في الآراء ووجهات النظر حقيقية، ومع ذلك...

زاد عدم الوضوح قلقي من أن الأمور ليست على ما يرام. الأعداد غير الكافية من الجنود والمدربين القتاليين، والأعداد غير الكافية من الخبراء المدنيين، والقيادة والسيطرة العسكرية المبلبلة، وضعف التنسيق بين الدول بخصوص الشق المدني، واختلال التنسيق المدني ـ العسكري، أضف إلى ذلك بعض المسائل في الجانب الأفغاني: الفساد على المستويات كافة، وكرزاي المتقلب، وندرة الوزراء والموظفين الحكوميين الكفوئين، والمشكلات بين العاصمة والأقاليم. أخبرني إريك إيدلمان بجوانب الضعف الأفغانية تلك منذ منتصف آذار/مارس ٢٠٠٧، وذكر أيضاً أن وزارة الداخلية ربما كانت متورّطة في تجارة المخدرات، وأن كرزاي يمضي وقتاً طويلاً جداً في قصره ولا يمضي وقتاً كافياً في إظهار ولائه للبلد: وختم إيدلمان، الذي كان دبلوماسياً، ترتيلته بجملة ربما صُمّمت لامتصاص إحباطي الشديد: «لم تضعف عزيمتي، لكن ثمة مشكلات».

بعد أسبوعين اجتمعنا أنا ورايس وهادلي في واشنطن بالأمين العام للناتو جاب دي هوب شيفر. كانت رسالته مألوفة: «أعتقد أن بإمكاننا 'احتواء' طالبان، لكن لا يمكننا 'الانتصار' عليها»، وتساءل عن مدى استمرارية التزام الناتو، وأخبرنا أن الحلف بحاجة إلى تنسيق أفضل، ودمج أفضل لقواتنا، وتدريب أفضل للجيش الأفغاني، وتطابق أكبر بين التصريحات العلنية للناتو والحكومات المشاركة في الحرب، وأضاف أن ثمة حاجة إلى شخص لديه نفوذ حقيقي يمكنه التحدث إلى كرزاي بالنيابة عن كل الدول المشاركة في أفغانستان، شخص «باستطاعته أن يخبره بالحقيقة». وافقناه على كل ما قال، وسأل هادلي عما إذا كنا فعلاً بحاجة إلى ثلاثة مندوبين سامين في كابول، واحد من كلٍّ من الناتو والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كما هو الوضع حالياً. وسألت إذا كان ينبغي أن يقوم الناتو بالمهمة كلها، فقاطعتني رايس قائلةً: «يمكنك القيام بذلك بحكم القانون أو بحكم الواقع، لكن اجعل مندوب الناتو في موقع الأقوى».

خلال زيارتي الثانية إلى أفغانستان، في مطلع حزيران/يونيو ٢٠٠٧، بقيت قلقاً لأننا كنا استراتيجياً في المكان نفسه، بشكل أو بآخر، الذي كنا فيه في العراق عام

٢٠٠٦، أو في أفضل الأحوال كنا أمام طريق مسدود. في تعليقاتي للصحافة قلت: «أعتقد أن الأمور في الواقع تسير بشكل بطيء وحذر في الاتجاه الصحيح، وأنا مهتم بإبقائها تتحرك في هذا الاتجاه». في الواقع، كنت مهتماً جداً. خلال اجتماع في ٢٦ تموز/ يوليو مع القيادة العليا المدنية والعسكرية في البنتاغون قلت إننا نفقد القوات الأوروبية لأنها تفتقر إلى الرغبة في القتال؛ وإننا نبلي حسناً ضد طالبان حسب المفهوم العسكري التقليدي، لكن وتيرة العنف ترتفع؛ وإن على الرئيس الجديد للولايات المتحدة أن يقرر إنْ كان سيرسل مزيداً من القوات إلى أفغانستان في ظل قلة دعم الناتو؛ وإن الباكستانيين لا يدفعون القاعدة وطالبان من جانبهم على الحدود لكي يتسنى لنا تولي أمرهم في أفغانستان، كما أنهم لا يسمحون لنا بملاحقتهم وحدنا في باكستان. كان بصيص الأمل الوحيد نسبياً هو الجيش الأفغاني الذي كان، بالرغم من مشكلاته كلها، أكثر كفاءةً وهيبةً بأشواط من أي مؤسسة حكومية أفغانية.

تم استعراض المشكلات التي واجهتها مع الشخصيات القيادية، بالإضافة إلى تصور ما الذي يجري في أفغانستان، خلال مؤتمر فيديو في ١٣ أيلول/سبتمبر. أكد لي نائب قائد لواء إيربورن ٨٢، العميد جو فوتيل، أننا لا نزال نملك المبادرة في شرقي أفغانستان، لكنه تابع وصفه للوضع هناك بأنه يتدهور في ظل زيادة طالبان وحلفائها من العمليات الانتحارية وخطف النساء وقطع الرؤوس ونقل قواعد الدعم التابعة لها إلى مقربة من كابول، وأفاد أن هناك أعداداً متزايدة للعدو عبر الحدود في باكستان؛ وأن الهجمات في الشرق قد ارتفعت بنسبة ٧٥ بالمئة عن السنة السابقة؛ وأن التواطؤ بين مجموعات المتمردين المتباينة ينمو باطّراد. شكّك الجنرال «بالتقويم الرهيب» لفوتيل وأكد «أننا لسنا في الحضيض هنا، وطالبان لا تملك اليد الطولى. إننا نقضي على أعداد كبيرة منهم، ونقبض على أعداد كافية من قادتهم ونمارس ضغطاً كبيراً. أعتقد أننا في وضع جيد جداً فيما يتعلق بطالبان». قلتُ في نفسي: «رائع، هذا أمر عظيم! حتى القادة العسكريون على الأرض غير متفقين على كيفية أدائنا». ثم أضاف الأدميرال فالون: «أنا أؤيد دان [مكنيل] فيما يتعلق بأفغانستان، فالوضع ليس بالسوء الذي يصوّره لكم بعض الأشخاص».

وصلتُ إلى كابول في ٤ كانون الأول/ديسمبر وأقلتني مروحية إلى إقليم خوست

شرق أفغانستان. كانت وحدة إيربورن ٨٢، في الواقع، قد قامت بعمل جبار هناك عبر مكافحة تمرد مؤثرة، وبالرغم من تزايد العنف كان واضحاً، كما ذكر فوتيل سابقاً، أننا لا نزال نملك المبادرة. عندما كنت في خوست انتقلت إلى قرية صغيرة للقاء مجموعة من مسؤولي المحافظة وزعماء العشائر. حطت مروحيتنا في حقل خارج القرية، ولم يكن يبدو أن هناك أي أثر للنباتات في مرمى النظر. كان كل شيء بنّياً. وكما كان يحدث لدى زيارتي أغلب الأحيان مثل هذه الأماكن النائية في أفغانستان، سألت نفسي: «لِمَ يتصارع الناس على هذه المنطقة البائسة؟» كان المسؤولون والزعماء مجتمعين في بناء مفتوح من إحدى الجهات لكنه مسقوف، وتكرّموا علينا بإحضار كراسيّ لنجلس عليها. كانت هناك بعض اللحى المثيرة للذهول في الغرفة، كثير منها كانت بيضاء ومخضّبة بالحناء. كان المشهد شبيهاً بمشهدٍ من القرن الثامن عشر، حتى أخبرني أحد الزعماء أنه قرأ محاضرتي الأخيرة في جامعة كنساس حول القوة الناعمة على الإنترنت. كان ذلك تذكيراً مفيداً بأن التقاليد والأعراف لا تُقارن بالتخلف التكنولوجي، وكان أيضاً درساً ينبغي تذكّره عند التعامل مع طالبان. عدت من خوست وأنا متفاجئ بالشراكة الفاعلة بين الجهود العسكرية والخبراء المدنيين الحكوميين ومنظمات الإغاثة ووزارة الزراعة. كانت بالفعل مكافحة تمرد شاملة، تمزج بين العمليات العسكرية ومساعي إعادة الإعمار الناشطة، بمشاركة الأفغان بالكامل. كانت خوست في ذلك الوقت نموذجاً فريداً من نوعه: قادة منفتحون وبارعون من الجيش الأميركي، وأعداد كافية من الخبراء المدنيين الأميركيين، ومشاركة أفغانية، وحاكم أفغاني كفؤ.

كانت كل التقارير التي وردتني في كابول من مختلف القادة الإقليميين إيجابية، فقد أفادوا أن الوضع بشكل عام ليس «أسوأ» من السابق «بل مختلف فقط». وذكر القائد الذي في الجنوب أن قواته هناك «تمر بعام أفضل مما تصوّره وسائل الإعلام ومما تعتقده العواصم الأوروبية». ووُصِف الوضع في الغرب بأنه جيد جداً، والشمال «لا تمرد فيه، ولكن التهديد الأكبر للأمن يأتي من الجريمة المنظمة وأمراء الحرب». أما في الشرق «فقد استمرت استراتيجية مكافحة التمرد تحرز تقدماً». وعبّر القادة جميعاً عن خيبة الأمل من أن العنف المتزايد ـ بسبب عمليات التحالف الأكثر شراسةً لاقتلاع طالبان ـ يُصوَّر في واشنطن بوصفه دليلاً على الإخفاق، وكان

القادة كلهم يطلبون المزيد من الجنود، وقال مكنيل: تنقصني أربع كتائب، بالإضافة إلى المدربين.

اجتمعت بعدها بكرزاي على انفراد، وقلت له: ربما لديك ما يكفي من الأشخاص الذين يضغطون عليك وإنني حضرت لأصغي إليك. تحدث عن تدخل الروس والإيرانيين والباكستانيين جميعاً في أفغانستان (كل ذلك كان صحيحاً من دون شك) وأنهم هم وحلف الشمال الأفغاني يعملون ضده. ولأنه كان يعاني حالة ذهنية تآمرية بعض الشيء فقد تحدث كيف أن «الشمولية» (تعني العمل مع حلف الشمال) تعرّض البلد للخطر وأن هؤلاء الرجال ـ «خلفاء بوتين» ـ يقتلون أعضاء البرلمان وحتى الأطفال، و«هذا لا تقوم به طالبان أو القاعدة بل الخبثاء من شعبنا»، وأن حكومته بحاجة «إلى التشاور مع الولايات المتحدة حول كيفية المواجهة». ولأن غالبية عمليات طالبان كانت تحدث في جنوب أفغانستان، كما ذكر، فإن أعباء الحرب تقع على عاتق البشتون، الذين يشعرون أننا نستهدفهم. وقال إن معالجة هذا الوضع تحتم عليه العمل عن قرب أكثر مع العشائر. كان هذا حديث كرزاي المعهود: مبالغٌ ومرتابٌ لكن ليس بالضرورة أن يكون مخطئاً.

أخبرت الرئيس لدى عودتي بوجود تقدم فعلي في أفغانستان، لكنه بطيء جداً، وقلت إن القادة الإقليميين متفائلون نسبياً، لكن تقاريرهم ليست مطمئنة، فالجميع يطلبون مني أن أقوم بتوفير احتياجاتهم من القدرات العسكرية والعتاد التي لم يوفرها الناتو، وأن علينا أن نكون مهيَّأين لمواصلة الإنفاق بسخاء على تدريب قوات الأمن الأفغانية وتجهيزها، خصوصاً الجيش، وأن هناك حاجة إلى مزيد من المدربين والمستشارين ـ وهي مجالات كان الناتو مقصراً فيها إلى حد كبير. وأوجزت قائلاً: لا يعرف الناتو كيف يقوم بمكافحة تمرد، وفرق التحالف للاستشارة والاتصال لا تجيد عملها، ويتم استغلال الوجود الضعيف لطالبان في الشمال من قبل أمراء الحرب كسبب لإعادة إنشاء ميليشياتهم، وفي الغرب من الأفضل ألا يكون الإيطاليون هناك، والجنوب فوضى عارمة. كان مغزى حديثي لبوش: في الأماكن التي ضمن نطاق مسؤوليتنا، وكان كرزاي قد عيَّن فيها قادة كفؤين ونزيهين، كنا نبلي حسناً. كل شيء آخر كان مجرد عملية سيطرة. كان علينا التحول من الإعمار الشامل للبلد، الذي كان يفضله الأوروبيون، إلى مكافحة تمرد أكثر تركيزاً، بغضّ النظر عن مدى استياء الأوروبيين منها. إن كان هناك

درس قد تعلمناه من غزو العراق فهو أن علينا أن نقدم للشعب شيئاً من الأمان لكي ينجح أي شيء آخر.

حين كنا على مشارف العام ٢٠٠٨ كنت متشوقاً لحمل قمة الناتو في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ على تقديم استراتيجية أطول أمداً في أفغانستان، بدافع الضرورة. على مدى أكثر من سنة كنا، نحن وزراء دفاع الدول التي تحارب في القيادة الإقليمية ـ الجنوبية (القيادة الإقليمية ـ الجنوبية تضم: الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا والدنمارك وهولندا وإستونيا ورومانيا)، نجتمع معاً لتنسيق جهود بلادنا بشكل أفضل. اجتمعنا مجدداً في ١٣- ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في إدينبرغ. وقد حضر هذا الاجتماع وزراء خارجية للمرة الأولى، وناب عن كوندي وكيل وزارتها للشؤون السياسية، نيك بيرنز، الذي تعرفت إليه عندما كان من موظفي مجلس الأمن القومي مع كوندي في عهد بوش الأب.

اقترحت على الوزراء أن يحضّر التحالف خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات إلى خمس، تدمج ما بين العمليات العسكرية وبرامج التنمية المدنية، وقلت إن من شأن هذه الخطة أن تجذب أنظار الحلفاء نحو طريق الخروج بنهاية العام ٢٠٠٨ والتركيز على واقع أن النجاح في أفغانستان بحاجة إلى بعض الوقت. يجب أن يوضح التمهيد لمثل هذه الخطة سبب مجيئنا إلى أفغانستان وما الذي حققناه، عبر بناء قضية بطريقة غير مسبوقة في أوروبا وتوفير غطاء سياسي أساسي وذخيرة سياسية للحكومات. واقترحت وضع مؤشرات أداء وأهداف لكي نعرف إذا ما كنا نحرز تقدماً أم لا، وتطوعت باسم الولايات المتحدة لإعداد مسوّدة أولية وتقديمها إلى شركائنا في القيادة الإقليمية ـ الجنوبية، ومن بعدها إلى قيادة التحالف، وأخيراً إلى مؤتمر قمة الناتو في بوخارست في نيسان/أبريل للمصادقة عليها. كما اقترحت أن يحضّر البريطانيون خطة مماثلة من ثلاث إلى خمس سنوات للجنوب فقط، تشمل أقاليم هلمند وأوروزغان وقندهار، والتي يجب أن نراجعها خلال اجتماع في كندا في أواخر كانون الثاني/يناير. كان هناك تأييد واسع لكلتا المبادرتين، مع عدد من الاقتراحات المفيدة من نيك بيرنز ووزراء آخرين. لم تكن المبادرة لتنجح بتاتاً لولا مساعدة كبيرة من زملائي المدنيين والعسكريين في البنتاغون وفي الدولة. كنا نتجه للخروج بتصريح إيجابي ومفيد حول أفغانستان في القمة.

عندما كنت في البلد أثناء عطلة الميلاد فكرت في حقيقة أننا، بالرغم من مشكلاتنا كلها، قد حصلنا على جولة مجانية من الكونغرس بخصوص أفغانستان. فقد أمضى الديمقراطيون في الكونغرس سنة كاملة وهم يقرعون طبول الفشل في العراق ويحاولون تغيير استراتيجية الرئيس بوش هناك؛ وكان الأمر الأساسي في مقاربتهم ربطها بالحرب في أفغانستان، التي كانوا يدعمونها بقوة، جزئياً لإثبات أنهم ليسوا ضعفاء حيال الأمن القومي. لم أسمع في أي جلسة من جلسات الكونغرس طوال السنة انتقاداً، أو قلقاً على الأقل، بخصوص دور الولايات المتحدة أو تصرفاتها في أفغانستان. كنت أسمع باستمرار تأييداً للحرب من قِبل الديمقراطيين والجمهوريين على السواء ودعوات لحلفائنا كي يقوموا بإرسال المزيد من الجنود ورفع القيود المتعلقة باستخدامهم. كانت المفارقة أن الحرب في العراق، بنهاية العام ٢٠٠٧، أصبحت تجري بشكل أفضل، فيما الوضع في أفغانستان كان يزداد سوءاً. لم يرضَ كثيرون في الكونغرس الاعتراف بأيّ من تلك الحقائق، وتماشياً مع مقاربة الديمقراطيين كانوا يتحدثون أكثر فأكثر عن الحاجة إلى تسريع سحب القوات من العراق لكي يتسنى لنا إرسال المزيد إلى أفغانستان.

في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أعلنت أننا سنرسل ٣٢٠٠ عنصر من مشاة البحرية ضمن «انتشار لمرة واحدة» إلى أفغانستان في نيسان/أبريل، ما يجعل عدد جنودنا الإجمالي يصل إلى حوالى واحد وثلاثين ألف جندي. في الوقت عينه أرسلت كتاباً إلى زملائي الوزراء من الدول التي كنا نعتقد أن بإمكانها إرسال جنود أكثر إلى أفغانستان وأخبرتهم أن مشاة البحرية قوة مؤقتة لإيصالنا إلى الخريف، وأن إخفاق الحلفاء في الانتقال إلى موقع المواجهة سيضع التحالف بأكمله في خطر.

خلقتُ مشكلة للمسعى الهادف إلى الخروج ببيان قمة يدعم المهمة الأفغانية بشدة عندما خرجت عن طوري خلال مقابلة مع بيتر شبيغل من صحيفة «لوس أنجلس تايمز»، نُشرت في ١٦ كانون الثاني/يناير. سأل شبيغل عن مسعى مكافحة التمرد، فأخبرته بالضبط ما كنت أفكر فيه: «أنا قلق لأننا ننشر [مستشارين عسكريين] ليسوا مدربين بشكل ملائم، ولأن عندنا بعض القوات العسكرية التي لا تجيد القيام بعمليات مكافحة تمرد... فمعظم القوات الأوروبية وقوات الناتو لم تخضع لتدريب

مكافحة تمرد؛ وإنما هي مدرّبة فقط على عمليات مثل صدع فولدا(*)»، تلك المنطقة من ألمانيا حيث كان من المرجح أن ينطلق منها اجتياح سوفيتي لأوروبا الغربية.

من أقوالي المفضلة «لا تُفوّت أبداً فرصة جيدة للصمت»، لكنني نسفت تلك الفرصة في هذه المقابلة، ولا داعي للقول أن أبواب جهنم قد أطبقت على التحالف. أخبرني إيدلمان أن الحلفاء مستاءون للغاية، وأن دولاً محددة تعتقد أن انتقاداتي تستهدفها بشكل محدد. اتصل إريك بنظرائه في بريطانيا وكندا وهولندا، بالإضافة إلى الأمين العام، وكانوا جميعاً قلقين من تأثير ما تفوهت به. في اليوم التالي، خلال مؤتمر صحافي، قلت إن تعليقاتي كانت تتعلق بمشكلة عامة، وإنني لم أكن أجري مقارنات حسودة بين قواتنا والقوات الأخرى، وإنما كنت آمل أن يستفيد الحلفاء من فرص التدريب على مكافحة التمرد، مضيفاً أن الولايات المتحدة كانت قد نسيت كيف تنفذ عمليات مكافحة تمرد بعد فيتنام، وأننا تعلمنا مجدداً بعد كلفة باهظة في العراق وأفغانستان.

كانت جولتي في أوروبا مطلع شباط/ فبراير كفيلة بإصلاح العلاقات، لكنني لم أكفّ عن التحدث علناً عن التحديات التي تواجه التحالف، وعن مخاوف صادقة نابعة من إيماني بأهميته. في اليوم الذي سبق مغادرتي أدلينا، أنا ومايك مولن، بشهادتينا أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، ونبهت في شهادتي إلى أن الحلف الأطلسي يغامر بتحوله إلى منظمة من قطبين، مقسمة بين بعض الحلفاء المستعدين للقتال والموت لحماية أمن الشعب وآخرين ليسوا كذلك، وأن ذلك قد وضع المنظمة في وضع حرج. في الوقت نفسه تقريباً قامت كوندي رايس بزيارة مفاجئة إلى أفغانستان حضّت خلالها الحلفاء على القيام بالمزيد.

خلال اجتماع وزراء دفاع الناتو في فيلنوس، ليتوانيا، بتاريخ ٧- ٨ شباط/ فبراير، أدركت أن شدتي تعطي نتيجة عكسية لذا لطفت من لهجتي، لكنني حافظت على رسالتي. في نهاية الاجتماع أشارت دول عدة إلى أنها تراجع حساباتها بخصوص زيادة موازنة قواتها، من ضمنها فرنسا. عدت إلى مؤتمر ميونيخ الأمني في ٩ شباط/ فبراير ووجهت ملاحظاتي إلى الشعوب الأوروبية، لا بل إلى حكوماتها. لقد

(*) صدع فولدا (أو كوريدور فولد): خطة عسكرية طوّرها حلف الناتو إبان الحرب الباردة لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وتقوم أساساً على حرب المدرّعات.

كان مستغرباً إلى أبعد حد أن يخاطب وزير دفاع أميركي الجماهير الأجنبية، لكننا، أنا والرئيس ورايس وهادلي، كنا نعتقد أن من المفيد شرح سبب ضرورة النجاح في أفغانستان للأوروبيين، خصوصاً أن حكوماتهم بدت عازمة عن القيام بذلك. ذكّرت الحضور بعدد الهجمات الناجحة والفاشلة التي شنّها الإسلاميون المتشددون في أوروبا وقلت إن المهمة التي أمام الولايات المتحدة وحلفائها «هي أن تسحق هذه الحركة وتدمرها... لشل قدرتها إلى الأبد على شنّ هجمات عالمية وكارثية، بالتزامن مع تذرية عقيدتها... إن أفضل فرصة للقيام بذلك هي في أفغانستان».

شعرت أن النتيجة حول أفغانستان كانت جيدة خلال قمة الناتو في نيسان/ أبريل، فقد تبنى الحلفاء بالإجماع «بيان المنظور الاستراتيجي» الذي التزم فيه الحلف بالبقاء في أفغانستان لمدة أطول بغية تحسين الحكم من خلال تدريب المسؤولين الأفغان، خصوصاً الشرطة. على الرغم من القلق المتزايد في واشنطن بخصوص إعمار البلد، فقد رضخت الولايات المتحدة لإظهار دعمها في البيان «للمقاربة الشاملة» التي تتضمن القتال وإعادة إنعاش الاقتصاد.

تعهد الرئيس بوش أن ترسل الولايات المتحدة قوات إضافية أساسية إلى أفغانستان عام ٢٠٠٩، لكنه احتفظ بالرقم سراً بناءً على اقتراحي. كنا نأمل أن يحمل الالتزام الدول الأخرى على زيادة قواتها. في الواقع تعهّد بعض الحلفاء فعلاً بإرسال قوات إضافية؛ ففرنسا وعدت بإرسال ٧٠٠ جندي آخر على الأقل. كنتيجة للقمة والبيان تراجع خطر انشقاق الحلف الجدّي كثيراً بنهاية عام ٢٠٠٨. الأمر المذهل بالنسبة إلي، بصفتي محارباً سابقاً في الحرب الباردة، هو أن الروس وافقوا في بوخارست حتى على السماح لمعدات الحلف العسكرية غير الفتاكة بعبور روسيا. بالرغم من كل ما قيل، فقد كانت التزامات القوات الجديدة خجولة أو غامضة أو كلتيهما معاً. وقد ألزمتنا «المقاربة الشاملة» بتوسيع الأهداف الطموحة التي كنا، أنا ومسؤولون أميركيون آخرون، نرى أكثر فأكثر أن ليس بالإمكان تحقيقها في زمن الحرب.

بقي معدل القوات الأميركية في أفغانستان يشكل قلقاً أساسياً لي لبقية العام ٢٠٠٨. فخلال سنتي الأولى في منصبي ارتفع عدد الجنود من واحد وعشرين ألفاً إلى واحد وثلاثين. وكان الجنرال مكنيل يطلب منذ أشهر مزيداً من الجنود، لكن

بعد أن وصلنا إلى قمة نيسان/أبريل ارتفع طلبه من سبعة آلاف وخمسمئة جندي إلى عشرة آلاف جندي. كانت الولايات المتحدة هي المصدر الوحيد المتاح. على الرغم من دعم الكونغرس الشامل للحرب في أفغانستان، فقد تساءل بعضهم كيف يمكن للرئيس بوش أن يقيّد الولايات المتحدة بإرسال مزيدٍ من الجنود عام ٢٠٠٩، في حين أن رئيساً أميركياً جديداً سيكون قد تسلّم المنصب. «أعتقد أنّ الرئيس المنتخب الجديد، بغضّ النظر عمَّن سيكون، سيرغب بلا شك أن ينجح في أفغانستان»، قلت في مرحلة ما. «لذلك أعتقد أنه مطمئن جداً من هذه الناحية». وكما أخبرت زملاء لي، بمجرد أن ننسحب من العراق ستدرس الولايات المتحدة مسألة إرسال من ثلاثة إلى خمسة ألوية إضافية، أي من خمسة عشر ألف جندي إلى ثلاثين ألفاً، إلى أفغانستان في ٢٠٠٩، لكن حتى تاريخ انتهاء ولايتي (التي كنت أتوقع أن تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) «لا يمكنني القيام بأي شيء على الإطلاق».

كان علينا في ما تبقّى من العام ٢٠٠٨ أن نلعب «على المدى القصير»، كأن نجد بضع مروحيات إضافية في مكان ما، وكتيبة كنا نحتاج إليها في مكان آخر، وخبراء للتخلص من الذخائر، ووحدات استخبارات ومراقبة واستطلاع في مكان آخر أيضاً. أبلغني الرئيس أنه لا يريد «زيادة عدد القوات في أفغانستان»، فأجبته أن ليس بمقدورنا القيام بذلك حتى لو أردنا ذلك. في أواخر تموز/يوليو، وبينما كنا نبحث في الخيارات لتلبية حاجات القادة في أفغانستان خلال تشرين الثاني/نوفمبر، حدثت جملة من التسريبات لتوصيات هيئة الأركان المشتركة، فاتصلت بمايك مولن لأبلغه باستيائي من ذلك. كان عليّ أن أخبر مولن، مرة أخرى، أنه قد أثار سخط الرئيس. فقد قال في برنامج إخباري تلفزيوني إن بوش طلب منه أن يركز على العراق ومن ثم على أفغانستان. كما ألحّ علي الرئيس أننا بحاجة إلى قيام حلفائنا الذين لا يسهمون بالجنود ـ اليابان على سبيل المثال ـ بالمزيد من ناحية تمويل تدريب القوات الأفغانية وتجهيزها. جاءت النتائج هزيلة.

كانت مهمة الجنرال دان مكنيل كقائد لإيساف ستنتهي في مطلع حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، واستباقاً لهذا التغيير أوصى رئيس أركان الجيش الجنرال كيسي ومايك مولن بتعيين الجنرال في القوات البرية ديفيد مكيرنان خلفاً لمكنيل. في عام ٢٠٠٣، تولى مكيرنان قيادة كل قوات الائتلاف والقوات البرية الأميركية في غزو

العراق، كما جرى تعيينه عام ٢٠٠٥ قائداً لقوات الجيش الأميركي في أوروبا، وقد قام بعمل جبار هناك. كان عسكرياً صالحاً. في ظل دعم كيسي ومولن لمكيرنان (ومعارضة نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كارترايت)، لم أجد سبباً يدعو للاعتراض على تعيينه. وللاستفادة من التجارب السابقة كان علي أن أسأل ما إذا كان مكيرنان القادم من القوات التقليدية ملائماً لأفغانستان. كان ذلك خطأ من طرفي.

كان قد مضى على وجود مكيرنان على الأرض في أفغانستان أقل من ثلاثة أشهر عندما التقيته في كابول. أخبرني أننا إذا استطعنا الاهتمام بالملاذات الآمنة في باكستان «فبإمكاننا بسط الأمن في أفغانستان خلال ستة أشهر». سألته إن كان يظن أننا ننتصر، فقال: «ثمة أماكن فيها حكم، وأخرى تزدهر، وبعضها الأمن فيها مستتب، لكن القليل من الناس يتمتعون بالثلاثة معاً. ونحن نحقق النصر في بعض الأماكن بشكل أبطأ من غيرها»، وأبلغني أنه بحاجة إلى ثلاثة ألوية قتالية إضافية مع الفرقة الجبلية العاشرة، على أن تصل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مع قوات إسناد، أي ما مجموعه خمسة عشر ألف جندي إلى عشرين ألفاً (سرعان ما سيطلب أيضاً لواء طيران قتالي، وهو زيادة ضخمة في المروحيات). قال مكيرنان إنه قادر على التصدي «لمقولة أطبقت السماء على الأرض»، وقد علّق بشكل واضح على تصريح مولن أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب في ١٠ أيلول/سبتمبر أنه لا يستطيع القول إننا نفوز في أفغانستان، مثيراً سخط البيت الأبيض من جديد، وسخط القائد الميداني فيما يبدو.

بحلول منتصف صيف ٢٠٠٨، وحتى قبل أن يطلب مكيرنان زيادة ضخمة في عدد الجنود، بدأت تساورني الشكوك في تزايد القوات الأجنبية في أفغانستان إلى الحد الذي بدأ الأفغان معه يعتبروننا «محتلين» بدلاً من أن نكون حلفاء. لكني، أكثر من أي شخص آخر يحتل منصباً رفيعاً في إدارة بوش الابن، كنت مضطلعاً في أفغانستان وباكستان خلال الثمانينيات، وشاهدت السوفيت وهم يُهزمون على الرغم من وجود مئة وعشرين ألف جندي تقريباً هناك: ضخامة قواتهم (وتكتيكهم الوحشي) قلب الأفغان عليهم.

لم تكن أفغانستان، تاريخياً، ودودة حيال الجيوش الأجنبية. لذا بدأت أعرب

عن قلقي جهراً حيال ضرورة إحداث تغيير من جهة عدد الجنود الأجانب والتصرف انطلاقاً من ذلك القلق. في ٢٩ تموز/يوليو طلبتُ تحليلاً عن التبعات السياسية والأمنية لزيادة عدد الجنود، وبعد ذلك بعشرة أيام طلبت تفقّد مدارج المطارات والطرق والبنى التحتية الأخرى الأفغانية لتحديد ما إذا كانت قادرة على استيعاب القوات الإضافية المفترضة، والمقدّرة بأكثر من عشرين ألف جندي إضافي.

في نهاية الصيف كنت قلقاً للغاية من «بصماتنا» ونظرة الأفغان إلينا. فعلى الرغم من أننا كنا حريصين أشد الحرص على تجنب وقوع خسائر من المدنيين ـ وأعتقد أن هذا نادر في تاريخ الحروب ـ لكنها وقعت بالفعل. بالطبع كان مقاتلو طالبان يختبئون بين الناس، ويستخدمون المدنيين دروعاً بشرية، ويقتلون كل شخص يعارضهم وآخرين كثر ممن يحاولون أن يتجنبوا المشاركة مع أيّ من الطرفين. مع ذلك كنا مرتبكين ومتباطئين في الحوادث التي سببنا فيها خسائر للمدنيين، وكانت كل واحدة منها مأساة بحد ذاتها. كانت إجراءاتنا عند الإفادة عن وقوع حوادث تقضي بالتحري لتحديد الوقائع، ومن ثم، إذا ثبت ضلوعنا في الواقع، تقديم «واجبات العزاء» لعائلات الضحايا (كانت التقارير الأولية غالباً ما تبالغ في أعداد القتلى والجرحى، كما كانت تظهر تحقيقاتنا).

قمت بزيارة أفغانستان مجدداً في منتصف أيلول/سبتمبر، لأقدّم «عزائي الحار والأسف الشخصي بسبب الخسارة الأخيرة للأبرياء نتيجة غارات قوات التحالف الجوية». ونُقل المؤتمر الصحافي الذي ذكرت فيه تلك العبارات عبر شاشات التلفزة في جميع أنحاء أفغانستان، وأبلغني قادتنا أن الرسالة كان لها أثر مفيد بالرغم من أنني شعرت أنه مؤقت. أخبرت مكيرنان أن علينا تغيير مقاربتنا، فإذا اعتقدنا أن هناك احتمال أن نكون المسؤولين عن الخسائر في صفوف المدنيين فيجب أن نقدم واجبات العزاء على الفور ثم التقصّي لتحديد الوقائع. لم يوافق بعض الضباط على مقاربتي، لكنني كنت أعتقد أننا حتى لو دفعنا كلفة إضافية فستكون كلفة زهيدة مقارنةً بالسمعة السيئة التي تحيق بنا. اتفقت مع وزير الدفاع الأفغاني على تأسيس مجموعة تحرّ مشتركة تجتمع بشكل مستمر حول هذا الشأن. كما دعوت وسائل الإعلام الأفغانية (بالإضافة إلى الولايات المتحدة) إلى نشر بيان موجز كنت قد تلقيته حول الإجراءات التي يخضع لها طيارونا لتجنب الخسائر بين المدنيين. وعلى الرغم من بذل كل جهودنا

والتوجيهات المتكررة من مكيرنان ومكريستال وبتريوس لقواتنا بأن تتجنب إيقاع الخسائر بين المدنيين، فقد استمرت المشكلة تلازمنا.

في اجتماعي الخاص بكرزاي شرحت له باستفاضة التدابير التي اتخذناها للحد من الخسائر بين المدنيين، وأخبرته أن ولعه بالظهور علناً وهو يحمل معلومات ـ غير دقيقة معظم الأحيان ـ يضع حلفاءه في أسوأ موقف ممكن ويسبب ضرراً حقيقياً، وكنت مصرّاً عليه ألا يتحدث علناً عن حوادث الخسائر بين المدنيين حتى يتبيّن الحقائق. كما ذكّرته أن حركة طالبان تقتل عمداً أعداداً هائلة من المدنيين الأفغان، ناهيك بوضعهم قصداً في درب الخطر، وأن عليه التحدث علناً عن ذلك. لم أكن متفائلاً من كوني تركت أي تأثير فيه.

كانت هناك جوانب أخرى من عملياتنا خلّفت مشكلات مع المدنيين، وبالتالي مع كرزاي. فالمداهمات الليلية لاعتقال قادة طالبان أو قتلهم (وتجنب الخسائر بين المدنيين)، رغم أنها كانت فعالة جداً عسكرياً، إلا أنها كانت تثير حفيظة الأفغان العاديين إلى حد بعيد. كما أغضبهم استخدام الكلاب في الدوريات وخصوصاً في تفتيش المنازل، كما ذكرت سابقاً، الأمر الذي كان مهيناً حسب التقاليد الأفغانية، وهذا ما اشتكى منه كرزاي إلي بشكل متكرر. لم تكن قواتنا دائماً تعامل الأفغان بالقدر نفسه من الاحترام الذي كان عليها مراعاته، بما في ذلك مرور عرباتنا على الطرقات بسرعة فائقة مسببةً الرعب للمشاة والحيوانات. وقد سمعتُ، من خلال الروايات المتناقَلة، عن رجل أفغاني مسنّ جاء إلى بوابة قاعدة قوات التحالف الرئيسية في قندهار للشكوى من إهانة تعرضت لها عائلته من قبل الجنود، حيث تم تجاهله ثلاثة أيام، فعاد إلى منزله وانضم بعدها أبناؤه الثلاثة إلى طالبان. في حين لم يكن عليّ التعامل مع حوادث استفزازية كتبوّل الجنود على أحد قتلى حركة طالبان أو التقاط الصور مع الأشلاء أو إحراق القرآن، فقد كان هناك ما يكفي من الحوادث لتزيد من شكوكي حول أي زيادة جوهرية للقوات الأجنبية في البلد. بغض النظر عن مدى المهارة والحرفية اللتين يتمتع بهما الجيش الأميركي، كنت أعلم أن قيام الجنود ببعض التصرفات المذلة والمهينة هو أمر محتوم. نظراً لتاريخ أفغانستان، إذا وصل الشعب إلى مرحلة اعتبارنا غزاة أو محتلين، أو حتى عديمي الاحترام، فالأرجح أن نخسر الحرب حسب اعتقادي.

كانت هناك ضريبة صحية لكل رحلاتي إلى الخارج. بالرغم من أنني كنت أصغر سناً ببضع سنوات من سلفي وخلفي كليهما، فقد كنت مع ذلك في أواخر الستينات من عمري، وكنت أحتاج إلى حوالى أسبوع للتعافي من مشاق الرحلات الجوية الطويلة، لكي أطير مجدداً. كنت أشدّد على الاجتماع بالجنود وتناول الطعام معهم في كل رحلة من رحلاتي، كما ذكرت، وكنت أرى في كل مرة كلفة انتشارهم، في وجوههم؛ فلم تكن هناك كثير من الابتسامات. كان الجنود جميعهم يحملون الأسلحة، وعلمت لاحقاً، للأسف، أن عليهم تفريغ أسلحتهم من الذخيرة قبل لقائي. أعتقد أنني كنت أدرك أهمية الاحتياطات الأمنية ـ فلا بد من وجود كثير من الحانقين لأنني أرسلتهم إلى مثل هذه الأماكن الخطيرة والجهنمية ـ لكن، على الرغم من ذلك، لم تعجبني رسالة عدم الثقة هذه.

أصبحت زياراتي للجنود أشقّ علي مع الوقت، لأنني كلما نظرت في وجه أيّ منهم كنت أتساءل عمن سألتقي من هؤلاء الرجال مرة أخرى يا ترى في المستشفى في لاندشتول أو ولتر ريد أو بيثيسدا أو على لائحة الدفن في مقبرة أرلنغتون. بالنسبة إلى الذين على الخطوط الأمامية، وكانوا يتناولون الطعام معي، كنت أدرك أنها ربما كانت أول وجبة ساخنة أو حمام ساخن لهم منذ أيام إن لم يكن أسابيع. كان لدى كل وحدة متقدمة زرتها ما يبدو نصبها التذكاري المؤقت في خيمة صغيرة أو غرفة ملتصقة ببناء مخصصة لأولئك الذين سقطوا: صورهم وتذكاراتهم وميدالياتهم. كنت أذهب دائماً وحدي. على الرغم من أن معنويات الجنود ورؤسائهم من ضباط الصف والضباط كانت تبدو مرتفعة دائماً، فقد كانت مشاعر اليأس والخطر والفقد تحيط بي في كل زيارة أقوم بها. كنت أعود إلى البلد وقلبي يعتصر من الألم على الجنود وعائلاتهم البعيدة. مع كل زيارة كان صبري ينفد أكثر وأغضب أكثر فأكثر كلما قارنت تفانيهم وتضحياتهم بتعجرف السياسيين المتعطشين للسلطة وآخرين في بغداد وكابول وواشنطن وأنانيتهم. سألني جندي شاب في أفغانستان عما يؤرقني في الليل، فقلت: «أنتم». فمع كل رحلة إلى مناطق الحرب، ومع انقضاء كل يوم في البلد، أصبحت المحافظة على هدوئي وانضباطي الظاهري، وكبت غضبي واحتقاري لكثير من لاعبي السلطة التافهين، أمراً في غاية الصعوبة، فقد كانت مشاهد الجنود تثقل كاهلي باستمرار.

لم أكن اختلط بالمجتمع في واشنطن، ففي كل يوم كنت أخوض معركة من هذا النوع أو ذاك ـ في العادة عدة أنواع ـ وكنت أنتظر كل مساء لحظة عودتي إلى البيت بفارغ الصبر، وإتمام واجباتي المتعلقة بالعمل، وكتابة رسائل التعزية إلى عائلات من سقطوا، ثم أحتسي شراباً قوياً وألتهم عشاءً بارداً أو وجبة جاهزة (عندما كانت بيكي في الشمال الغربي)، وأقرأ شيئاً لا علاقة له بحياتي الوظيفية بأي شكل من الأشكال، ومن ثم أطفئ الأنوار.

كنت أستيقظ في الخامسة كل صباح لأمارس رياضة الجري مسافة ميلين حول المركز التجاري في واشنطن، مروراً بالنُصُب التذكارية للحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الفيتنامية، لأبلغ نصب لينكولن التذكاري. وكل يوم قبل الفجر كنت أرفع بصري بإجلال طقوسي إلى تمثال لينكولن الأبيض الرائع ذاك، وألقي عليه تحية الصباح، وأسأله بأسى: «كيف استطعت أن تفعلها؟».

تحدّثت عن مخاوفي حيال أفغانستان في العلن للمرة الأولى خلال جلسة لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بعد خمسة أيام من زيارتي البلد، وكان يرافقني الجنرال كارترايت. كنت أعتقد كالجميع أنها ستكون جلستي الأخيرة كوزير للدفاع، لذلك استهلّ معظم أعضاء مجلس الشيوخ استجواباتهم بعبارات لطيفة عن المدة التي قضيتها في الوزارة، وبعد انتهاء الثناء عدنا إلى العمل. سألني ليفين لماذا لم نكن نستجيب بسرعة لطلب القائد جنوداً إضافيين في أفغانستان. أجبت أن الطلبات كانت تتغير، وذكرت طلب مكيرنان في الأسبوع السابق فقط عندما كنت في أفغانستان، لكنني تابعت قائلاً: «علينا أن نفكر في حجم الوجود العسكري الأميركي الذي يجب أن يكون لدينا في أفغانستان، وهل سنكون أفضل حالاً إذا قمنا بتوجيه الموارد لبناء القدرات الأفغانية؟» وأضفت أننا، من دون تمديد المناوبات ومواعيد نشر القوات من جديد، لن تتوفر لدينا القوات، علماً أننا سنتمكن من تلبية حاجات القوات في ربيع العام ٢٠٠٩ أو صيفه.

ثم سأل ليفين سؤالاً مشحوناً سياسياً: هل يمكننا تلبية الحاجات الأفغانية بشكل أسرع من خلال تخفيض القوات في العراق بشكل أسرع؟ فقال الجنرال كارترايت إننا سنحتاج إلى هيكلية دعم إضافي في أفغانستان، وإلى إعادة هيكلة نشر القوات ودورات التدريب فيما يتعلق بأفغانستان، لأن كلا الأمرين حالياً في غاية الأهمية

مقارنةً بالألوية القتالية الثقيلة في العراق، وأن القوات التي نحتاج إليها في أفغانستان ستكون مختلفة. وسأل عضو مجلس الشيوخ عن ألاباما جيف سيشنز إن كنا بحاجة إلى التواضع «أكثر مما كنا عليه» بخصوص حجم التغيير الذي يمكننا تحقيقه في أفغانستان؟ نفذ السؤال إلى صميم كثير من مخاوفي. أخبرته: «ينبغي أن نستمع أكثر إلى ما تقوله القيادة الأفغانية. إذا نظر الشعب الأفغاني إلى الأجانب على أنهم محتلون، فلن تفلح الأمور أبداً. علينا أن نحرص على أن تكون اهتماماتنا متماشية مع اهتمامات الشعب الأفغاني».

بحلول خريف العام ٢٠٠٨ أدرك الرئيس أيضاً أن الحرب في أفغانستان لم تكن تسير كما يجب وأصدر توجيهاته إلى مجلس الأمن القومي بإجراء مراجعة للحرب بإشراف دوغ لوت. في ٢٤ أيلول/سبتمبر، اجتمعت بكارترايت (كان مولن خارج البلد) وإيدلمان ومساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة والنزاعات المحدودة مايك فيكرز (ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية كنت قد عملت معه على أفغانستان في الثمانينيات، وقد اشتهر بفضل كتاب «حرب تشارلي ولسون» الذي حُوّل إلى فِلم سينمائي بالاسم نفسه) وآخرين للبحث في مساهمة وزارة الدفاع في المراجعة. كانت القيادة المركزية قد نبهتنا إلى أنها لن تتمكن من توفير القوات التي طلبها مكيرنان قبل حزيران/يونيو وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. كان المطلوب قوات أخف من الألوية لتحل لاحقاً في تشكيلات الانتشار (دبابات ومدرعات أقل، من بين أشياء أخرى)؛ وكانت هناك منشآت يجب تشييدها: وثكنات ومدارج طيران ومواقف للطائرات والمروحيات؛ والبنى التحتية اللازمة لآلاف الجنود الإضافيين.

كان مجتمع الاستخبارات على وشك إنهاء التقويم الاستخباري القومي ـ أعلى مستوى رسمي من التحليل ـ يصور الوضع في أفغانستان بأنه قاتم جداً. حتى قبل نشر التقويم كان الرأي الذي بات مألوفاً في واشنطن هو أن الحكومة الأفغانية «حكومة عاجزة وغير كفؤة وفاسدة»؛ وأن التحالف يراوح مكانه؛ وأن هجمات طالبان على البلدات، حتى عندما تُصدّ، تقوّض أجواء الأمن والثقة بالتحالف والحكومة؛ وأن المتمردين يقتربون أكثر من كابول. بقدر ما كنت قلقاً من مسار الحملة الأفغانية، فقد اشتكيت في اجتماع أيلول/سبتمبر ذاك من التأثير الارتدادي للتشاؤم ملاحظاً

أن الوضع، فيما يتعلق بالتصورات، «قد تحول من الغروب إلى الظلام في غضون ستة أسابيع إلى ثمانية».

لتغيير كلّ من مسار الأحداث على الأرض في أفغانستان والتصورات في البلد قمنا بمراجعة عدد من الخيارات: تسريع حاسم في زيادة حجم الجيش الأفغاني؛ والسعي لإشراك العشائر مع تجنّب نشوء أمراء حرب وميليشيات ومنع تقويض الحكومة المركزية وانهيار الجيش؛ والاستفادة من الحكام المحليين الأكفاء؛ والعمل على تنمية الجانب الباكستاني من الحدود؛ وإنشاء علاقات تجارية وعلاقات أخرى بين البشتون في كلا الجانبين من الحدود؛ وتركيز قواتنا في المناطق الأكثر أهميةً من الناحية الاستراتيجية، أي في الجنوب والشرق؛ والتخطيط لالتزام أكبر ولفترة أطول للقوات الأميركية.

كما في العام ٢٠٠٦ تماماً، عندما اعتبر الرئيس أن الأمور ليست على ما يرام في العراق، وصلتنا مراجعات من ثلاث مؤسسات مختلفة على الأقل داخل الإدارة حول ما يجب القيام به في أفغانستان: إحداها كانت تتعلق بالدولة طلبتها كوندي، وكثير من تلك المراجعات كانت تتعلق بوزارة الدفاع (هيئة الأركان المشتركة، ووحدة إريك إيدلمان للتخطيط المدني التابعة لمكتبي، والقيادة المركزية، وربما غيرها مما لم أعلم به). كذلك وصلنا تقرير مجلس الأمن القومي برئاسة دوغ لوت. كان العمل الرئيسي يجري في مجلس الأمن القومي، وبدت التوصيات مطابقة كثيراً لما ناقشته مع زملائي في وزارة الدفاع في أواخر أيلول/سبتمبر: وصف الرئيس بوش النتيجة في مذكراته بأنها «مجهود جبّار لمكافحة التمرد، ويشمل جنوداً أكثر وموارد مدنية أكبر في أفغانستان وتعاوناً أمتن مع باكستان لمطاردة المتطرفين». وقد أشرف لوت على مراجعة مماثلة بعد سنة في عهد أوباما وتوصل إلى استنتاجات مختلفة كلياً.

بالنظر إلى أن الإدارة كان قد بقي من عمرها فعلياً بضعة أسابيع، فقد رحنا نبحث في ما إذا كان علينا نشر التقرير علناً. انطلاقاً من تجارب الماضي، رأيت أن أي شيء مرتبط علناً بإدارة بوش المنتهية سيتم التخلي عنه فوراً من قبل إدارة جديدة. وافق الجميع على أن من الأفضل تمريره بهدوء شديد. لذا، فبوجود ثلاثة وثلاثين ألف جندي أميركي في البلد، وبضعة آلاف إضافيين على الطريق، وحوالى

واحد وثلاثين ألفاً من قوات التحالف هناك، وطلب القائد المعلق لنحو عشرين ألف جندي إضافي، كان سيجري تسليم الرئيس الجديد حرباً مضطربة في أفغانستان. في كانون الأول/ديسمبر كان بوش مستعداً للموافقة على إرسال عشرين ألف جندي إضافي، وسأل ستيف هادلي مستشار أوباما للأمن القومي جيم جونز عما إذا كانت الإدارة الجديدة تفضل أن يتخذ بوش القرار المتعلق بالقوات (وتحمل المسؤولية) أم التريث، فاختار الفريق الجديد الخيار الثاني.

قمت بما كان مخططاً له في الأساس أن يكون زيارة وداعية للجنود في أفغانستان في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. في تعليقات للصحافة حول الرحلة نبهتُ الإدارة القادمة إلى أن تأخذ حذرها عند إرسالها تعزيزات كبيرة إلى بلد لم تكن تجربة الجيوش الأجنبية فيه «تجربة سعيدة... أعتقد أن ما يقلق الأفغان هو أننا نخبرهم نوعاً ما بما سنقوم به، بدلاً من عرض اقتراحات عليهم، واستجلاء آرائهم، ومن ثم التخطيط معهم... هذا بلدهم، وحربهم، ومستقبلهم». كان هذا يغيب عن بالنا أغلب الأحيان وقد عانينا من تبعاته.

نهاية لعبة بوش في العراق

على الرغم من فشل كثير من المساعي التشريعية الديمقراطية المختلفة لتغيير استراتيجية بوش في العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فإن انتقاد العراقيين للحرب لم يهدأ؛ ولم تفلح مساعيهم لإيجاد سبل جديدة لإخراجنا من هناك بشكل أسرع. كان هناك الآن ضغط مستمر لتسريع سحب القوات، واتهامات بأن الحرب ما زالت فاشلة، على الرغم من التحسن الملحوظ للوضع الأمني، لأن العراقيين لم يكونوا يشرّعون القوانين الضرورية لتقدم التسوية السياسية. ما إن بدأت أزمتنا الاقتصادية حتى أخذت الأصوات تتعالى في الكونغرس بأن العراقيين يدفعون ما هو أكثر من كلفة الحرب. في أيلول/سبتمبر لم يقدّم إلينا الكونغرس من الأموال إلا ما يكفي لمواصلة الحرب مدة شهرين، وفي تشرين الأول/أكتوبر بدأ عضوا مجلس الشيوخ ليفين وريد مسعىً لحمل لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ على إدخال بند في مشروع قانون التمويل التالي يدعو إلى سحب معظم الجنود الأميركيين المقاتلين من العراق خلال تسعة أشهر من نشر التشريع ومنحنا تمويلاً لستة أشهر فقط. استمرت

مثل هذه المناورات التشريعية معظم السنة التالية، لكنني كنت أشعر بمزيدٍ من الثقة بعدم إقرار أي تشريع يعطل استراتيجيتنا في الكونغرس ما دام بوش هو الرئيس.

خلال أشهر الخريف التي تلت إعلان الرئيس عن سحب القوات في أيلول/ سبتمبر، وفي ظل استمرار تحسن الوضع الأمني، واجهنا عدداً من المشكلات المتعلقة بالعراق في كلٍّ من بغداد وواشنطن، كانت إحداها تصاعد الجدل حول المقاولين الأمنيين الخاصين. ففي حين زاد عدد المقاولين الأمنيين في العراق بعد الاجتياح الأول، لم تكن هناك خطة ولا هيكلية ولا رقابة ولا تنسيق. وقد نما دور المقاولين بشتى الأحوال لأن كل وزارة أو وكالة أميركية تعاقدت معهم على انفراد، حتى بلغ عددهم في النهاية حوالى مئة وخمسين ألفاً، ومن بين نحو سبعة آلاف وثلاثمئة مقاول أمني تم استئجارهم للعمليات القتالية كان قرابة ستة آلاف منهم يقومون بنوع من نوبات الحراسة الثابتة.

بيد أن وزارة الخارجية استخدمت عدداً ضخماً منهم لتوفير مواكبة أمنية للدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين والزوار الخاصين وبعض المدنيين الآخرين، وهؤلاء هم الذين جلبوا لنا معظم المشكلات، وقد وصفهم بتريوس خلال أحد مؤتمرات الفيديو الخاصة بنا أنهم «يتصرفون كالضفدع في 'الريح في الصفصاف'(*): ابتعدوا عن طريقي!» كان سلوك بعض هؤلاء الرجال فظيعاً للغاية، من قتل المدنيين العراقيين في حوادث على الطرقات إلى معاملة المدنيين بقساوة. من الواضح أن سلوكهم كان يقوض مساعينا لكسب ثقة العراقيين. أخبرت بتريوس أنني أشعر أن كل من يحمل بندقية بالوكالة عنا في العراق يجب أن يكون تحت إمرته، أو أن عليه، في الحد الأدنى، أن يعرف ما الذي يفعلونه.

بعد بضعة أحداث فظيعة، بشكل خاص في صيف وخريف عام ٢٠٠٧، زاد إلحاح العراقيين والكونغرس (تطلب ذلك كثيراً من الجهد ليتفق الطرفان على مسألة ما) لوضع هؤلاء المقاولين تحت رقابة وزارتي الخارجية والدفاع وإشرافهما. وقد شمل هذا نقاشاً حول ما إذا كانوا سيخضعون لنظام القضاء العسكري أم لنظام وزارة العدل. جعلت مشكلات حدود الصلاحيات بين وزارتي الخارجية والدفاع، والتي زاد من تعقيدها تدخل الكونغرس العنيف، حل المسألة أصعب مما يجب أن

(*) يقصد الضفدع الذي في رواية كينيث غراهام «الريح في الصفصاف».

تكون، وكان علينا أنا والوزيرة رايس في أغلب المناسبات أن نفك عُقد البيروقراطية. استمرت المفاوضات حول هذه المسألة أشهراً، وتوصلنا أخيراً إلى اتفاق يتضمن رقابة أشد من قِبل الخارجية والدفاع على المقاولين، وتنسيق أنشطتهم، ووضعهم تحت السلطة القضائية لقائد الجيش، فتحسن الوضع.

كان علينا أن نعالج أيضاً مشكلة المتمردين الأكراد في شمال العراق الذين يعبرون الحدود ويقتلون المسؤولين والجنود وعناصر الشرطة الأتراك. فقد طالب الأتراك الحكومة العراقية بمنع هذا التسلل، حتى وإن كانت بغداد عاجزة عن ذلك من دون التعاون الحيوي مع قادة كردستان العراق. شن الأتراك سلسلة من الهجمات البرية والجوية عبر الحدود، وكان الوضع على شفا الخروج عن السيطرة. عمل بتريوس جاهداً لحمل الأتراك على تحذيرنا مسبقاً على الأقل لكي نضمن ألا تشتبك القوات التركية والأميركية من دون قصد، لكن التنبيهات التركية كانت اعتباطية وغالباً بعد وقوع الواقعة. كانت بعض الغارات الجوية التركية قريبة جداً من الحدود الإيرانية، وفي أكثر من مناسبة جهز الإيرانيون المقاتلين للرد، وكان أحد مخاوفنا أنهم من الممكن ألا يستطيعوا التمييز بين الطائرات التركية والأميركية.

استمرت هذه الغارات بضعة أشهر وشملت عملية برية عبر الحدود بنهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٨، بدأت قبل زيارتي إلى أنقرة مباشرةً. كانت الحكومة التركية تتعرض لانتقادات محلية لأنها لم تكن أكثر حزماً. رغم ذلك، كانت رسالتي هي وقف العملية الحالية، مع المخاطر المرافقة لها، وتراجع القوات التركية إلى ما وراء الحدود. عندما سألني المراسلون الأميركيون الذين كانوا برفقتي إن كنت أعتقد أن الأتراك قد فهموا رسالتي، قلت: «نعم، لأنهم سمعوها أربع مرات». أدت عدم قدرتنا على مساعدة الأتراك في التعامل مع المتمردين الأكراد، بالإضافة إلى قضايا ثنائية أخرى، إلى تدهور العلاقات التي لم تتحسن إلا عندما قدمنا بعض معطيات الاستخبارات والمسح والاستطلاع لمساعدتهم على مراقبة الحدود واستهداف أولئك المتمردين بدقة أكبر بكثير؛ وعندما أقنعنا القيادة في كردستان أن تتعاون بشكل أفضل مع الأتراك؛ وعندما وضع الرئيس بوش خطة لتعاونٍ أوسع مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

كانت المشكلة التي تسببت بنزاع ضمن الإدارة في خريف العام ٢٠٠٧ تتعلق

بما يجب أن نفعل بالضباط الإيرانيين الخمسة في فيلق القدس الذين اعتقلناهم في العراق في آذار/مارس السابق. فيلق القدس هو وحدة خاصة في الحرس الثوري الإيراني مسؤولة عن «العمليات خارج الإقليم»، وتتلقى أوامرها من آية الله خامنئي مباشرةً. كان قائد المجموعة التي اعتقلناها، قيس الخزعلي، رجلاً شريراً بكل معنى الكلمة ويعتبر مسؤولاً عن تهريب «العبوات الخارقة» الفتاكة وأسلحة أخرى إلى العراق، وتدريب الميليشيات الشيعية المتشددة، وتشكيل فرق الموت، وإذكاء العنف الطائفي، وتنفيذ عمليات خطف واغتيال، كما خطط أيضاً لهجوم في كربلاء، بالعراق، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قُتل خلاله خمسة جنود أميركيين بدم بارد. من الواضح أن الإيرانيين كانوا يريدون بشدة استعادة ضباط فيلق القدس الخمسة هؤلاء، فمارسوا ضغطاً هائلاً على الحكومة العراقية. بل حتى ضمن إدارة بوش كان بعض الأشخاص يؤيدون إعادتهم، وقد فاجأني كثيراً أن من بين هؤلاء الأدميرال فالون، الذي أخبرني أنه يعتقد أن علينا إطلاق سراح «الرهائن الإيرانيين» إن كنا نستطيع الحصول على شيء مقابل ذلك. أخبرته أن السويسريين قد تواصلوا معنا لإبرام اتفاق، لكنني «لا أؤيده».

أخبرت بتريوس في أحد مؤتمرات الفيديو المعتادة أن مسألة إطلاق سراح الضباط الإيرانيين تناقش على نار حامية في واشنطن. من الواضح أن الإيرانيين كانوا قد قدموا نوعاً من التعهد لوقف تدفق «الأسلحة غير المشروعة» عبر الحدود، وكان هادلي ولوت يخططان لإيصال مسألة إطلاق سراح ضباط فيلق القدس إلى الرئيس. أخبرت بتريوس أن هناك انقساماً في الإدارة: رايس وهادلي كانا يريدان «انتزاع كل ما لديهم» من معلومات ومن ثم إطلاق سراحهم؛ بينما أنا وتشيني كنا نريد احتجازهم إلى أجل غير مسمى. كانت المشكلة تبرز من وقت إلى آخر، وفي حين تم إطلاق سراح ثلاثة من خمسة خلال إدارة بوش، لم يُطلق سراح قيس الخزعلي حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عندما تمت مبادلته ببيتر مور، وهو مستشار معلوماتية بريطاني في العراق تم اختطافه من قبل فيلق القدس. بعد ما ارتكبه الخزعلي ضد جنودنا في كربلاء، لم أكن لأسمح بإطلاق سراحه على الإطلاق.

مرت لحظة من أكثر لحظاتي إحراجاً خلال خريف العام ٢٠٠٧، عندما وعد الرئيس رئيسة مجلس النواب بيلوسي بإعطائها نسخة من خطة جملة بتريوس

وكروكر المشتركة في العراق، وكان علي أن أجد طريقة للتملص من التزامه. كبرت المسألة إثر تقدّم عضو مجلس الشيوخ كلينتون في أيار/مايو السابق بطلب عن خططنا للانسحاب من العراق. رفض إيريك إيدلمان الطلب، ما حمل الديمقراطيين في الكونغرس على الالتفاف حول طلب عن خططنا العسكرية في العراق، وكان هذا الطلب يناقض تماماً رفض وزارة الدفاع الراسخ تقديم الخطط العسكرية والعملانية إلى الكونغرس. كانت تلك محاولة أخرى لإجبار الإدارة على الالتزام بخطط انسحاب محددة، بغض النظر عن الظروف على الأرض، وكانت محاولة غير مسؤولة في اعتقادي. تم عرض التشريع على مجلس النواب في منتصف تموز/يوليو وعلى مجلس الشيوخ في مطلع تشرين الأول/أكتوبر طالباً من وزارة الدفاع تقديم إفادة دورية عن وضع خطط سحب قواتنا من العراق. في اليوم التالي لجلسة مجلس الشيوخ التشريعية تلقيت رسالة من رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، إيك سكيلتون، يحثني فيها على البدء بالتخطيط؛ أراد أن يعرف، من بين أمور أخرى، ما سيكون عليه «حجم قواتنا» في العراق بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وأصر على الحصول على بيانات مفصّلة.

أخبرت هادلي أن ليس في وسعنا تنفيذ وعد الرئيس بتقديم خطة الحملة المشتركة إلى الكونغرس حتى لا يغدو الأمر سنّةً متّبعة. بعد أسابيع من المفاوضات الطويلة والمعقدة مع كابيتول هيل توصلنا أخيراً إلى تسوية مفادها أن أقوم بإرسال ضباط رفيعي المستوى لإفادة قادة الكونغرس بالمسائل الرئيسية التي سنعالجها بينما نخطط للانسحاب.

في أيلول/سبتمبر، وبناءً على توصية بتريوس، أعلن الرئيس أن كل القوات الاحتياطية سيتم سحبها من العراق في منتصف صيف ٢٠٠٨، على قدر ما تسمح الظروف على الأرض، أي تخفيض خمسة ألوية قتالية، وهو ما يعيدنا إلى مرحلة ما قبل نشر القوات عندما كان عدد قواتنا خمسة عشر لواء. تجنباً لأي ضغط باتجاه انسحاب أسرع وأكبر تبنيت اقتراح بتريوس بقوة بأن تكون المراجعة الثانية في آذار/مارس، حيث يقدم توصياته في تلك المرحلة لانسحاب إضافي خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٨. كما أنني ألقيت طُعماً في اليوم الذي تلا خطاب الرئيس في أيلول/سبتمبر، فقلت إنني آمل من بتريوس «أن يتمكن من القول إنه يعتقد أن وتيرة

الانسحاب قد تستمر على ما هي عليه في النصف الثاني من العام كما في النصف الأول منه» وهو، في الواقع، اقتراح انسحاب إضافي لعشرة ألوية قتالية، أو حوالى مئة ألف جندي أميركي، بنهاية العام ٢٠٠٨. كانت استراتيجيتي تقضي بمواصلة تخفيض قواتنا المقاتلة في العراق بدقة متناهية، في محاولة لمنع تحول العراق إلى مشكلة أساسية في الانتخابات الرئاسية، كما أنها ستوفر للرئيس الجديد غطاءً سياسياً لبقاء قواتنا في العراق لوقت أطول ولدورٍ أميركي مستدام في مستقبل العراق على المدى البعيد. كنت أريد تركيز النقاش في موضوع العراق على وتيرة الانسحاب، وهو نقاش اعتقدت أن الجنرالات يفوزون فيه كل مرة لأنه يتمحور حول الظروف الميدانية للمعركة والوضع على الأرض.

كنت أؤيد بشدة وجود طويل الأجل للقوات الأميركية في العراق لأسباب عدة. يمكن أن يستمر وجودنا بتأدية دور مهم في منع اشتعال الصراع الطائفي مجدداً؛ وكنا كثيراً ما نقوم بجهود الوساطة، لاسيما بين العرب والكرد، وكان جنودنا أيضاً يحولون دون التدخل الإيراني، وفي هذا السياق سيكون الوجود العسكري الأميركي في العراق مطمئناً أيضاً لأصدقائنا في المنطقة. كانت هناك حاجة مستمرة إلى المشاركة الأميركية في مهمة مكافحة التمرد وفي تدريب العراقيين. كما أنني لم أكن أريد أن أعرّض للخطر كل ما سبق أن أنجزناه بكلفة باهظة في الأرواح من خلال ترك حكومة عراقية حديثة الولادة تحت رحمة جيرانها وانقساماتها الداخلية. كنا بحاجة إلى مزيد من الوقت.

بعد التسريبات في الخريف اجتمعت ببتريوس في بغداد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ لمناقشة تقرير مراجعة آذار/مارس والانسحاب الإضافي. قلت إننا على صعيد الجنود نسعى إلى الغاية نفسها لكن وجهات نظرنا مختلفة في التوقيت: كان يريد أقصى عدد ممكن من الجنود في العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩. «لا أعلم إن كنت أستطيع الحصول على عشرة ألوية قتالية [مئة ألف جندي] بنهاية العام ٢٠٠٨»، على حد قوله. كان تفكيري يذهب أبعد من ذلك، فقد كنت أعتقد أن تخفيضاً تدريجياً ومتواصلاً في عدد القوات خلال العام ٢٠٠٨ ضروري للحصول على دعم سياسي في البلد لوجود أطول أمداً: «إذا استطعنا الإبقاء على ثلاثة عشر إلى خمسة عشر لواءً قتالياً في العراق بنهاية العام ٢٠٠٨، فإني أخشى أن يأمر الرئيس التالي بسحب

كل القوات أو معظمها في جدول زمني قصير جداً، الأمر الذي سيهدّد الاستقرار تهديداً كبيراً وربما يكون كارثياً». أخبرته أنني لاحظت أنه «سينجز» الانسحاب في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ (فابتسم ابتسامةً عريضة وخجولة)، ما يعني أنه قد حدد معظم الانسحابات في أواخر فترة الستة أشهر بدلاً من توزيعها بالتساوي، وسألته إن كان قادراً على القيام بالأمر نفسه في النصف الثاني، حتى وإن أوصى في آذار/مارس بمواصلة الانسحاب. أخبرته أنني أسعى وراء عملية صنع قرار على غرار تلك التي جرت في أيلول/سبتمبر: سيقدم هو توصياته، وهو ما ستفعله أيضاً القيادة المركزية وهيئة الأركان المشتركة ورئيس الهيئة بالإضافة إلي، وسيكون أمراً عظيماً لو استطعنا القول مجدداً إن كبار القادة في الجيش بأسرهم قد وافقوا على التوصيات؛ وإن لم يفعلوا فسيقرر الرئيس وتيرة الانسحاب.

أخبرت بتريوس خلال اجتماعنا أن الرئيس يريد منه البقاء في منصبه حتى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فقال إنه يفضل المغادرة في صيف ٢٠٠٨ ليصبح رئيس القيادة الأوروبية (والقائد الأعلى للتحالف في أوروبا). قلت إنني سأحاول الاتفاق مع الرئيس ليتم اعتماده من قِبل مجلس الشيوخ للمنصب الأوروبي في الصيف إن بقي في العراق حتى تشرين الثاني/نوفمبر.

عندما تحدثت إلى الرئيس حول اجتماعي ببتريوس قال إن علينا ربما الحفاظ على معدل القوات عند خمسة عشر لواءً، لكننا سنعلن عن تخفيضات إضافية بعد الانتخابات «لإجبار الإدارة الجديدة على اتباع جدولنا الزمني».

مُقرّاً أنها ستكون «هدية غير مرحب بها» إذا ما تم انتخاب رئيس ديمقراطي، قال بوش: «لن تصدق ما تركه كلينتون لنا». لسوف أسمع هذه اللازمة نفسها عن بوش طيلة عهدي في إدارة أوباما.

اجتمع الرئيس ببتريوس في الكويت في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، طالباً منه أن تكون توصياته في آذار/مارس «نابعة من الظروف» بالكامل. وأفادني بتريوس أن الرئيس أعرب عن خشيته من إنهاك القوات لكنه عاد وأوضح حجته بأن الضربة القاضية للجيش ستكون الخسارة في العراق، وذكر أن الرئيس أخبره أنه سيكون في وضع جيد إذا بقيت القوات الأميركية بمعدل خمسة عشر لواءً قتالياً «لبعض الوقت»، وهي نقطة أوضحها الرئيس للصحافة في وقت لاحق.

في ٢٩ كانون الثاني/يناير اجتمعت بالرئيس على انفراد خلال إفطار لمناقشة الانسحاب من العراق. أخبرته أنني أركّز في «تحضير الطاولة» في كلّ من العراق وواشنطن وأحاول أن أفكر في المستقبل لمدة سنة على الأقل. كان السؤال الخطير هو كيف نحافظ على مكاسبنا في العراق ونوسعها في حين نقوم بزيادة الدعم لجهودنا في الوطن لأقصى حد من أجل حضور مستدام وطويل الأمد هناك. كان التحدي أن الخطوات التي سيتم اتخاذها ستؤثر في الأخرى، فكيف نحافظ على التوازن الصحيح؟ قلت إن مكاسبنا في العراق حقيقية لكنها هشة، وإنني أعتقد أن تواصل الانسحاب في النصف الثاني من السنة بالوتيرة نفسها كما في البداية ـ الأمل الذي عبرت عنه في أيلول/سبتمبر السابق ـ «قد يكون تحدياً كبيراً». في الوقت نفسه، فإن الاستعداد لبقية السنة بمعدل خمسة عشر لواءً قتالياً سيكون مخاطرة كبيرة، وسيكون مؤشراً على أن الوضع في العراق لم يعد يتجه نحو التجسن، وسيوصل رسالة خاطئة لكلّ من العراقيين والأميركيين، وقد يترك أثراً كبيراً على مناقشة الحملة في الولايات المتحدة والقرارات التي سوف تتّخذ بعد ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، التي من شأنها أن تخفف الضغط العسكري والسياسي عن العراقيين. في الوقت نفسه، فإن وجودنا كمحتلين من شأنه أن يصعّب التفاوض على اتفاقية التعاون الاستراتيجي وعلى الوضع القانوني للاتفاقية العسكرية الأميركية العراقية (ستضع الأولى حجر الأساس لمستقبل التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني الأميركي العراقي؛ والثانية ستؤمن الأساس القانوني للوجود العسكري الأميركي في العراق على المدى الطويل). أخيراً، لن تؤدي أي انسحابات إضافية على الأرجح إلى خفض أعداد الجنود بشكل حاد في ٢٠ كانون الثاني/ يناير إذا ما تم انتخاب رئيس ديمقراطي. لا أعتقد أن الرئيس قد جسب حساباً لهذه المخاطر.

حسب توصيات بتريوس المنتظرة، كما ذكرت، قد يعلن الرئيس في نيسان/أبريل أن بإمكاننا سحب «بضعة» ألوية قتالية إضافية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد كنت مصرّاً أن يأخذ بالحسبان سحب لواء في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر واثنين إضافيين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ـ مطلع كانون الأول/ديسمبر، فهذا كان سيتيح لنا الحفاظ على أربعة عشر لواءً قتالياً في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٨ تقريباً، وسيكون أمام الرئيس الجديد اثنا عشر لواءً في العراق يوم القسم الرئاسي. سيكون هذا

مؤشراً بأن الأمور تتجه نحو التحسن في العراق ومن الممكن أن يمنع حدوث انسحاب سريع في عهد رئيس ديمقراطي.

ذكر الرئيس أنه سيفكر في ما قلته له، ثم أثار ذهولي عقب انتهاء الإفطار بقوله إنه تمنى لو استطاع تغيير وزير الدفاع «قبل عامين من ذلك». كان ذلك الانتقاد الوحيد الذي سمعته منه، حتى بشكل غير مباشر، تجاه رامسفيلد.

قبل السفر إلى العراق لإكمال الحوار مع بتريوس حول سحب الجنود احتملت جلسةً أخرى مع لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، كانت امتداداً لتجربتي المتواصلة على مدى سنة كاملة مع كابيتول هيل من دون أن يأتي أي عضو ديمقراطي على ذكر أي شيء إيجابي عن الحرب في العراق، حتى بعد اعتراف ليفين علناً بنجاح عملياتنا العسكرية. كان ليفين الآن يردد فكرة بيلوسي ـ ريد بأن زيادة القوات قد أخفقت لأنها لم تحقق المصالحة بين مكونات الشعب العراقي، وهي وجهة نظر ردّدها للأسف عضو مجلس الشيوخ وارنر، العضو الجمهوري في اللجنة.

دار مزيد من النقاش حول تشريع محتمل يطلب وقتاً إضافياً للقوات في البلد، وهي استراتيجية سياسية بديلة لخفض عدد الجنود الذي حاول الديمقراطيون القيام به وتصدى لهم أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون الخريف الماضي. كان أعضاء مجلس الشيوخ يريدون التأكد من أن الاتفاقيات التي نناقشها مع العراقيين لا تميل إلى مصلحتهم، وضغط عضو مجلس الشيوخ كينيدي باتجاه الحصول على مصادقة الكونغرس على أي اتفاقية. بعد الجلسة، استغلت رئيسة مجلس النواب بيلوسي تعليق مولن بأن الجيش الأميركي يعرض نفسه لمخاطرة كبيرة بنشره كثيراً من الجنود في العراق وأفغانستان، مشيرةً إلى أن شهادته «تؤكد تحذيرنا من أن الحرب في العراق قد أدت إلى تقويض جيشنا الوطني وجهوزيته بشكل خطير» وأننا بحاجة إلى «قيادة جديدة». لم تأتِ على ذكر أفغانستان، وكانت وقحة ومتحزبة بلا هوادة حيال حرب العراق. في الواقع، كان من المستحيل إجراء أي نقاش حساس مع الديمقراطيين في الكونغرس حول أي شيء يتصل بالعراق بحضور كاميرات التلفزة. لم أحب الإدلاء بالشهادة يوماً؛ والآن بدأت أكرهها بالفعل، ففي كل مرة كان يوجه فيها أحد الحاضرين في الجلسة انتقاداً حول المصالحة بين مكونات الشعب العراقي، كنت أودّ لو أقترح على أعضاء اللجنة أخذ مرآة وإلقاء نظرة مطولة وعميقة على

أنفسهم وربما يحاولون إجراء مصالحة بسيطة أقرب إلى البلد. كان الموقف والالتزام الحزبي يتطلبان مني أن أبذل جهداً مضاعفاً لأكون محترماً وحيادياً ومتزناً. بدا ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعيد المنال.

في ١١ شباط/فبراير، قضيت نحو ساعتين مع بتريوس في بغداد. وافقت على أن تخفيض القوات إلى حدّ عشرة ألوية قبل نهاية العام كان قراراً غير حكيم عسكرياً، كما أن «التوقف» من أجل «التقويم والدمج» بعد مغادرة لواء الاحتياط الأخير في تموز/يوليو كان له أثر، واتفقنا على أن على الرئيس أن يعلن عن التوقف في نيسان/أبريل، وبعد ذلك، إذا سنحت الظروف، يستأنف الانسحاب في الخريف، مقدّماً لبتريوس أربعة عشر لواءً حتى نهاية العام. قلت إنني سأدعم الحفاظ على قلة «انسيابية» عمليات سحب القوات قدر الإمكان ولكن علينا أن نواصل الانسحاب. أطلعت ديف على اعتقادي بأن معظم الأميركيين يرون أن الحرب كانت غلطة فادحة وأن التخفيض المستمر للقوات هو الحل، وكررت أنشودتي بضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من دعم الشعب والكونغرس لأهدافنا البعيدة المدى في العراق. أعتقد أنني وبتريوس كنا نفكر بالاتجاه نفسه.

خلال رحلة العودة إلى البلد أخبرت الصحافيين على الطائرة باعتقادي أن «فكرة مدة وجيزة من أجل الدمج والتقويم ربما كانت في محلها». كنت أفكر في مدة خمسة وأربعين يوماً. أثارت تعليقاتي جنون الجميع فيما يبدو. فالبيت الأبيض كان يفكر في التوقف لمسألة أشهر بدلاً من أسابيع. وذكرت هيلاري كلينتون أنها شعرت «بخيبة أمل» لما قلته ودعت الرئيس إلى «إنهاء الحرب التي بدأها». قال أوباما إنه مانع بشدة خطط التوقف خلال «الانسحاب المفترض إنجازه منذ وقت طويل لألويتنا القتالية من العراق». ولم يكن قادة الأركان مسرورين أيضاً من موافقتي على التوقف. من جهة أخرى، نشرت «واشنطن بوست» في افتتاحيتها: «أخيراً، هناك وزير دفاع في إدارة بوش يصغي لقادة الجيش». ولاحظت «يو إس إيه تودي» أن «نجاح نشر القوات يطغى على مسألة العراق في الانتخابات».

في اليوم الذي أعقب وصولي من العراق مرّرت للرئيس ما اعتقدته توصية بتريوس، التي كنت أوافقه فيها: إعلان من الرئيس في مطلع نيسان/أبريل عن توقف الدمج والتقويم، واستئناف الانسحاب انطلاقاً من الظروف المحيطة في الخريف.

كانت الخطة تقضي بالإعلان في ١ أيلول/سبتمبر عن أن لواءً قتالياً آخر سيغادر، وبعدها في لحظة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ومطلع كانون الأول/ديسمبر الإعلان عن أن لواءً أو اثنين سيغادران.

في تلك الليلة نفسها تزحلقت على الجليد وكسرت كتفي، كما ذكرت سابقاً. كان يفترض بي أن أحضر جلسة الكونغرس صباح اليوم التالي، وهو ما لم أستطع القيام به. كنت قد اشتكيت كثيراً من الجلسات حتى أن أحد الزملاء قال لي ممازحاً إنني تعمدت السقوط كي أتحاشى مواجهة أخرى «عن قرب» مع الكونغرس. تلقيت ملحوظة جميلة جداً من تيد كينيدي يتمنى لي فيها الشفاء العاجل «لأننا بحاجة إليك يا صديقي».

بعد أكثر من أسبوع بقليل من توبيخ أعضاء مجلس الشيوخ للعراقيين لتراخيهم في سنّ التشريعات الأساسية (طبيب يداوي الناس وهو عليل) مرّر مجلس النواب العراقي ثلاثة أقسام مهمة من التشريع: الموازنة، وقانون حل حزب البعث/العفو، وقانون صلاحيات المحافظة. بعد أشهر من انسداد الأفق تم التوصل إلى مفاوضات مهمة تحمل شيئاً لكل الأطراف الرئيسيين. كانت تلك خطوة حيوية إلى الأمام للعراقيين ولمساعينا باستمرار دعم الولايات المتحدة. في شباط/فبراير أيضاً حل الجنرال لويد أوستن محل راي أوديرنو كقائد للقوات الأميركية في العراق. كان بتريوس هو المهندس الأول للاستراتيجية الجديدة في العراق، لكن راي أسهم في إنجاحها على الأرض وكان له فضل كبير في نجاحها. خلال أسبوع واحد من ذلك الشهر سجلت قرابة خمسمئة حادثة عنف في العراق للمرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وفي آذار/مارس سجلت القيادة أقل رابع معدّل للحوادث في أسبوع منذ العام ٢٠٠٤. كانت لا تزال أمامنا أيام سيئة للغاية ـ في ١٠ آذار/مارس قُتل خمسة جنود بعبوة ناسفة مزروعة عميقاً، وقتل انتحاري ثلاثة آخرين ـ لكن بتريوس كان مقتنعاً بأن المتمردين يحاولون افتعال العنف استباقاً لشهادته في الكونغرس مع السفير كروكر في نيسان/أبريل.

حين اقتربنا من مرحلة اتخاذ القرار في نيسان/أبريل كنا، أنا وبتريوس ورئيس الأركان، نتحدث كل أسبوع، أكثر من المعتاد. استعرض لنا ديف توصياته خلال مؤتمر فيديو في ٢٠ آذار/مارس، حيث قال إن مهمة ما بعد نشر القوات ستبقى

«الأمن أثناء الفترة الانتقالية»، وتحدث عن مدة خمسة وأربعين يوماً من الدمج والتقويم تبدأ في منتصف تموز/ يوليو؛ وسحب لواءين بنهاية العام؛ وسحب ثالث بعد القسم الرئاسي مباشرة.

أخبرت ديف أنني أعتقد أن سحب اللواء الإضافي الأول يجب أن يتم حين تسمح الظروف المحيطة بالعملية بذلك، وأن علينا التصريح أننا سنعود إلى الانتشار لمدة اثني عشر شهراً، وقلت: «إن ما يهم هو مجريات الأحداث والانطباعات». علينا أن نوضح أيضاً أن «التقويم» عملية مستمرة؛ ما يعني أننا لن نقوم بسحب الألوية إن صار الوضع في العراق كارثياً.

قبل بضعة أسابيع فقط من مثول بتريوس وكروكر أمام الكونغرس قام رئيس الوزراء نوري المالكي، بعد شعوره بالإحباط وسخطه على أعمال المتطرفين الشيعة المدعومين من إيران في البصرة، بإصدار أمر لوحدات الجيش العراقي في المدينة باستعادة زمام الأمور. أُصيب القادة الأميركيون بالذعر لأن المالكي اتخذ مثل هذه المخاطرة من دون التحضير الملائم فسارعوا لتوفير الخدمات اللوجستية والتخطيط والمشورة العسكرية لدعم جهود المالكي؛ فمن دون هذه المساعدة ربما كان سيُمنى بالخسارة، لكنه لم يخسر وبالتالي حاز احتراماً كبيراً في جميع أنحاء العراق لتصرفه كقائد «وطني» بمحاربة إخوانه الشيعة. قال الرئيس لهيئة الأركان: «علينا أن نحيي المالكي للتدخل في البصرة ومطاردة المتشددين». وقد وصف بوش ذلك بأنه «حدث بارز». «ابتدأ المالكي عاجزاً، والآن أصبح يتولى المسؤولية». كان بوش محقاً.

في الاجتماع نفسه، الذي عبر فيه عن رأيه، أجرى بوش حواراً موسعاً مع رئاسة الأركان حول أفغانستان، وبشكل منفصل حول مدى عافية قواتنا. علّق مولن أن النجاح في العراق سيسمح بإعادة توزيع قواتنا لتلبية المطالب ذات الأولوية، وفي طليعتها أفغانستان. «هل يتسبب العراق بإخفاقنا في أفغانستان يا ترى»؟ تساءل بوش من دون انتظار ـ ولا الحصول على ـ إجابة. سأل الرئيس عن اضطراب ما بعد الصدمة، وتحدث الجنرال كيسي عن المساعي الجارية «لمعالجتها بدءاً بالقادة ونزولاً». ختم بوش قائلاً: «إن أسوأ شيء للمعنويات هو عندما يكون لديك رئيس يميل للاعتذار عمّا فعل ولا يثق بأنه قد قام بالتصرف السليم».

كان رد الكونغرس على شهادة بتريوس وكروكر في ٨ و٩ نيسان/أبريل مختلفاً

للغاية في الأسلوب والمضمون عن أيلول/سبتمبر السابق. تحدث بتريوس عن هشاشة المكاسب الأمنية في العراق وذكر أنه، بعد عودة آخر لواء احتياطي إلى البلد خلال الصيف، كان قد طلب مهلة خمسة وأربعين يوماً للتقويم، تليها فترة «تقويم» غير محددة قبل تقديم توصية بانسحاب إضافي للجنود. في ١٠ نيسان/أبريل تحدث الرئيس إلى مجموعة من المحاربين القدامى، بالإضافة إلى القيادتين المدنية والعسكرية لوزارة الدفاع وآخرين، في قاعة الصليب (التقاء البهو الشمالي بالرواق الذي يصل القاعة الشرقية بقاعة الطعام) في البيت الأبيض، وقد أكد موافقته على سحب ألوية الاحتياط الخمسة الأخيرة من العراق بحلول تموز/يوليو، وأعرب عن تأييده الشديد لطلب بتريوس وقف التخفيضات الإضافية إلى ما بعد مهلة التقويم. قال الرئيس: «لقد أخبرته [بتريوس] أن لديه كل الوقت الذي يريده»، وقال إن الحرب ليست «أبدية»، وأعلن أن كل الوحدات التي انتشرت بعد ١ آب/أغسطس ستبقى هناك اثني عشر شهراً لا خمسة عشر.

أدلينا أنا ومولن بشهادتينا أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بعد ساعات قليلة من بيان الرئيس. أراد بتريوس بطبيعة الحال توخي الحذر فيما يتعلق بموضوع زيادة تقليص وجودنا العسكري في العراق وأن يدعمه الرئيس في ذلك. أما أنا فقد وصفت توقف سحب القوات بأنه «توقف مؤقت». «لا أتوقع أن تطول مدة المراجعة هذه، وشددت على أننا نأمل، وحسب الظروف على الأرض، في تقليص وجودنا أكثر هذا الخريف»، وقلت إن بتريوس سوف يقدم توصياته في هذا الشأن في أيلول/سبتمبر. ذُهِل أعضاء مجلس الشيوخ بسبب الفارق بين مهلة بتريوس المفتوحة أكثر لإجراء التقويم وتوصيفي، وقد أجبت: «إحدى حسنات كوني وزيراً للدفاع، كما أعتقد، هي أنني يُسمح لي أن أعلق الآمال أكثر مما هو مسموح للقائد الميداني». وقد تم تصوير تعليقاتي على أنها لا تتفق - وحتى تتناقض - مع تصريحات الرئيس وبتريوس على حدٍّ سواء. الحقيقة أنها كانت كذلك، على الأقل من ناحية اللهجة، فقد كنت مقتنعاً بأننا بحاجة إلى الحفاظ على جزرة الانسحاب معلقةً لامتصاص الحرارة السياسية.

لكن دوافعي في المراهنة على موقع أكثر تقدماً كانت أكبر من ذلك. كما ذكرت، كنت مقتنعاً بأن وجوداً عسكرياً أميركياً في العراق يصب في مصلحتنا الوطنية، وكنت

مؤمناً بأن الانسحاب المتواصل عام ٢٠٠٨ كان مهماً لجعل تلك النتيجة ممكنة سياسياً بعد انتخاباتنا. كان ذلك يعني إبقاء الضغط على الرئيس وبتريوس لمتابعة الانسحاب بالتزامن مع مجابهة مساعي الديمقراطيين لتغيير الاستراتيجية، حتى وإن ضغطت عليهما لتأييد مقاربة طويلة الأجل. كنت أعلم أنني في وضع سياسي دقيق للغاية.

ختمت تصريحي المحضّر في الجلسة بتصريح شخصي جداً:

بقيت لي ثمانية أشهر في هذا المنصب. ما زلنا نجد أنفسنا منقسمين حول المسار المستقبلي في العراق... كنت آمل منذ ستة عشر شهراً أن أتمكن من المساعدة في العثور على مسار مستقبلي للحزبين في سياستنا حول العراق التي يمكن أن تحافظ على معدل التزام أخف تدريجياً ـ لكنه كافٍ وضروري ـ إلى ما بعد هذه الإدارة في العراق [و] ذلك ما سيضمن أن يغدو [العراق] حليفاً ضد المتطرفين و[قادراً] على بسط سيطرته والدفاع عن نفسه بنفسه. والآن أخاف من الإحباط المبرر وخيبة الأمل فيما يتعلق بالتقدم البطيء، لأن التضحيات التي تم تقديمها يمكن أن تؤثر في القرارات التي تثلج الصدر على المدى القصير ولكنها مكلفة جداً لنا على المدى البعيد.

لقد تعرضنا لهجوم في عقر دارنا عام ٢٠٠١ شنّته أفغانستان، واليوم نخوض حرباً مع أفغانستان بشكل موسع بسبب الأخطاء التي ارتكبناها ـ وهي أخطاء ارتكبتها أنا من بين آخرين ـ في ختام الحرب ضد السوفيت هناك. لذا إن أنهينا اللعبة بشكل خاطئ في العراق فإنني أعتقد أن العواقب ستكون أفظع بكثير.

على الرغم من تعليقاتي، لم يكن الحفاظ على الحرارة منخفضة يعني أن العراق قد اختفى كقضية في الحملة الانتخابية. بعدما تحدث الرئيس وأدلينا أنا وبتريوس وكروكر ومولن بشهاداتنا، قال أوباما: «ليس هناك أفق في ظل سياسة بوش. لقد حان الوقت لإنهاء هذه الحرب في العراق». وشددت هيلاري كلينتون قائلةً: «لقد حان الوقت للرئيس كي يجيب عن السؤال الموجّه إليه: في ظل إخفاق الغزو، ما هي المرحلة الختامية في العراق؟».

كان العنصر المهم في «المرحلة الختامية» هو بحث اتفاقية الشراكة الاستراتيجية

العراقية الأميركية واتفاقية الوضع القانوني للقوات مع الحكومة العراقية. كان التوصل إلى اتفاقية حول الوضع القانوني للقوات الأميركية في العراق ـ المنطلق القانوني لوجود قوات أميركية مستمر ـ ضرورياً خلال العام ٢٠٠٨، لأن قرار مجلس الأمن الذي كان يغطي وجودنا العسكري هناك كان سينتهي في نهاية العام. لم يكن العراقيون مهتمون بالتمديد للقرار أو «الالتفاف حوله». كان يقود فريقنا المفاوِض رايس وكروكر وبريت مكغورك من موظفي مجلس الأمن القومي، وديفيد ساترفيلد من وزارة الخارجية، وكانت الخارجية ممثلة في الفريق، وكان هناك تنسيق عن كثب مع كلّ من الوزارة وبتريوس وموظفيه، وكان من دواعي سرور الجيش أن يقوم المدنيون ووزارة الخارجية بتحمل عبء المفاوضات، فقد كان عبئاً ثقيلاً بالفعل. كانت العقبات في درب النجاح مرهِقة، جوهرياً بسبب المجتمع السياسي العراقي والمعارضة الشديدة لأي وجود أميركي مستمر من قِبل أطرافٍ عدة، في طليعتها الشيعة المدعومون من إيران. أدرك الجميع سريعاً أن خطة توقيع الاتفاقيات في ٣١ تموز/يوليو بعيدة كل البعد عن الواقعية.

كان جلياً أن اتفاقية وضع القوات القانوني تمثّل المشكلة الكبرى، واقترحت أنها كلما كانت شبيهة بالاتفاقيات التي عقدناها مع دول أخرى كانت مقبولة أكثر لدى العراقيين، لذا عرضت أن نطلب من العراقيين التحدث إلى الكوريين الجنوبيين واليابانيين عن تجاربهم مع اتفاقيات وضع القوات التي عقدناها معهم، لكنها كانت فكرة سيئة لا تُنسى. فقد تشارك ممثلو تلك الدول في إحباطهم من خرق القوات الأميركية للقوانين المحلية. كان استحصال حصانات قانونية للمقاولين أمراً صعباً نظراً لتجربة العراقيين السيئة معهم. في مؤتمر فيديو بتاريخ ٥ شباط/فبراير، مع مولن وبتريوس وفالون وإيدلمان وآخرين، حددتُ أولويات وزارة الدفاع في المفاوضات. كان أكثر ما يهم هو حرية التصرف العملانية (بما في ذلك الحماية القانونية لقواتنا) والاحتفاظ بالمعتقلين (المجرمين المتشددين الذين كنا نعتقد أن العراقيين سيطلقون سراحهم). «يمكننا إجراء تسوية حول» المقاولين. في اليوم التالي نقل إيدلمان عن كروكر قوله، بالنسبة إلى حماية المقاولين، «هذا أمر حساس للغاية وسينسف اتفاقية وضع القوات القانوني».

في مطلع الصيف بدت كل مسارات بقاء قواتنا في العراق محفوفة بالخطر.

سمعت مراراً أن اتفاقية وضع القوات «لن يتم التوصّل إليها هذا العام»، فقد كان العراقيون يكرهون قرارات سلطة التحالف المؤقتة منذ العام ٢٠٠٣، كما كانوا يكرهون قرارات مجلس الأمن. إن لم نحصل على ثلث الأصوات فلن يكون لدينا مسوّغ قانوني لبقاء جيشنا في العراق بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. على الرغم من المشكلات كلها، بحلول تموز/يوليو ٢٠٠٨ أقرّ الطرفان أننا على وشك توقيع الاتفاقية. كانت الاتفاقية تتطلب منا أن نسحب قواتنا القتالية من المدن العراقية بحلول منتصف ٢٠٠٩، على أن يتم التباحث في زمن الانسحاب الكامل بين المالكي والرئيس. قال لي إيدلمان: «هذا أفضل ما استطعنا الحصول عليه»، وقال أوديرونو: «هذا يكفي كي ننجز بالعمل».

في أيلول/سبتمبر أصبح القانون المطبق على العسكريين الأميركيين الذين يخرقون القوانين العراقية مشكلة، وحاولنا أن نجد التوازن بين التأكيد لجنودنا أنهم لن يجدوا أنفسهم أبداً تحت رحمة المحاكم العراقية والتأكيد للعراقيين على أن إذا اقترف أحد جنودنا جريمةً مروعة فيمكن محاكمته في العراق. في آخر مؤتمر فيديو لي مع بتريوس كقائد في العراق، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر، أخبرته أن محاميّ وزارة الدفاع «يسخرون» من التسوية التي كانت متوقعة وقلقون من إمكانية تأثيرها في اتفاقيات وضع قواتنا القانوني في سائر البلدان الأخرى. هنا أيضاً وجدنا تسوية يمكننا التعايش معها.

أخبرني بتريوس أن عميداً إيرانياً تم توقيفه في العراق لرشوته مشرّعَين بمبلغ مئتين وخمسين ألف دولار أميركي لكلّ منهما للتصويت ضد اتفاقية القوات. بعدها، في الخريف، علمنا أن قائد فيلق القدس الإيراني، اللواء قاسم سليماني، كان قد أبلغ الرئيس طالباني أن على العراق عدم توقيع أي اتفاقية مع بوش.

في اليوم نفسه الذي تحدثت فيه إلى بتريوس، في ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس أن ثمانية آلاف جندي إضافي سيعودون إلى الوطن بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩ بفضل الانخفاض المتواصل لوتيرة العنف. في اليوم التالي أدلينا أنا ومايك مولن بشهادتينا أمام الكونغرس. قلت إننا قد بلغنا المرحلة الختامية في العراق ومن الضروري أن نفهم ذلك بشكل سليم، وكنت مصرّاً على قادتنا السياسيين أن يكونوا حذرين ومرنين ويأخذوا بالحسبان نصيحة كبار قادتنا والقادة العسكريين. قلت: «يجب التفكير

في أن علينا أن نتوقع الانخراط في العراق للسنوات القادمة، وإن بأساليب متغيرة ومحدودة أكثر فأكثر»؛

في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ حلّ راي أوديرنو محل بتريوس كقائد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. قبل حفل تغيير القيادة مباشرةً قمت بترقية راي لرتبة جنرال، وقد جرى الحفل في غرفة مؤتمر فيديو في مقر القيادة في قصر «الفاو» في بغداد لكي تتمكن زوجته وعائلته من مشاهدة الحفل من البنتاغون في منتصف الليل. قمت بتثبيت كتافية الأربع نجوم على زيه العسكري الرسمي من الأمام، ومن ثم لمحته بطرف عيني وهو يزيل الكتافية خفيةً ويعيد تثبيتها أعلى قليلاً.

عندما كنت في العراق لتغيير القيادة اجتمعت بالمالكي، فأعرب عن خشيته من أننا إذا لم نستطع التوصل إلى تفاهم حول اتفاقية وضع القوات قبل مغادرة القوات الأميركية «فسيصبح الوضع هنا معقداً للغاية. نحن بحاجة إلى قوات أميركية هنا، لمدة وجيزة على الأقل. إن غادرت القوات فسوف تضيع كل نجاحاتنا وإنجازاتنا»، وقال إن من مصلحة العراق تواجد قوات أميركية فيه «وأن تكون هناك علاقة طويلة الأمد فيما بيننا». في الواقع، كان كل القادة العراقيين الكبار يريدون إبرام الاتفاقيات؛ كانت المسألة فقط أن أياً منهم لم يرد أن يكون أول من يتحدث عنها علناً.

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في اليوم السابق للانتخابات الرئاسية الأميركية، حضرت اجتماعاً في البيت الأبيض لمحاولة إنهاء مسألة الاتفاقيتين. كان العراقيون قد أجروا ١٢٠ اقتراحاً للتغيير، من بينها ثلاث مسائل مهمة أو أربع فأجرينا بعض التعديلات وبعد أيام قليلة أرسلنا الاتفاقيتين إلى العراقيين للمرة الأخيرة. كانت عملية التفاوض قد بلغت منتهاها بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلى حدّ ما. تم توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي واتفاقية وضع القوات في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، من قِبل السفير كروكر ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في بغداد. كانت اتفاقية وضع القوات تنصّ على انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من كل المدن والقرى العراقية بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وسحب كل القوات الأميركية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد وقع الرئيس بوش ورئيس الوزراء المالكي الاتفاقيتين في بغداد بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

عندما كنت أشاهد حفل التوقيع على التلفاز شعرت براحة كبيرة. فنظراً للظروف

الرهيبة التي واجهناها في العراق بنهاية العام ٢٠٠٦، كنا قد قطعنا شوطاً كبيراً، فقد تحسن الوضع الأمني في العراق بشكل كبير، وفي حين كانت الفوضى تعمّ السياسة العراقية، وستبقى كذلك، فإن الأطراف المتنازعة تتناقش حول خلافاتها بدلاً من أن تطلق النار بعضها على بعض. كان سبيل إنهاء التدخل العسكري الأميركي في العراق قد تحدد، لكن بفضل الاتفاقيات كانت أمامنا ثلاث سنوات إضافية للمساعدة على تحقيق استقرار البلد والتعاون مع جيشه. لم ينتهِ العمل العسكري الأميركي في العراق بالفشل الذريع أو الهزيمة بل بنقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً مع جيش مدرب تدريباً أميركياً. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وما بعده كنت أعتقد أن علينا الإبقاء على وجود عسكري في العراق بعد نهاية العام ٢٠١١ للشراكة مع العراقيين في مكافحة الإرهاب وفي تدريب قواتهم، حتى وإن تطلّب ذلك إضافة ملحق إلى الاتفاقية مع العراقيين، وهو ما حدث.

نظراً لمدى صعوبة المفاوضات حول اتفاقية وضع القوات عام ٢٠٠٨، والإخفاق الوشيك للسلطة التشريعية العراقية حينها في إبرامها، كان علي أن أكون أكثر واقعيةً أمام التحديات التي سنواجهها في جعل الحكومة العراقية توافق على وجود عسكري أميركي بعد ٢٠١١. فبالنسبة إلى كثير من العراقيين سوف نظهر دائماً كغزاة ومحتلين، لا كمحرّرين. لكن سواء أحبونا أم لا، فقد قدمنا لهم مستقبلاً مختلفاً، ومشرقاً أكثر، وإن بكلفة مرتفعة جداً بالنسبة إلى العراقيين والأميركيين على حدّ سواء.

كما كنت فخوراً في سريرتي بما تم تحقيقه في ميدان المعركة الذي كانته واشنطن العاصمة، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. فقد كان بتريوس قد أخبرني أن تدفّق القوات يجب أن يستمر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ وكانت آخر قوات الاحتياط قد غادرت العراق في تموز/يوليو ٢٠٠٨، وباءت كل مساعي الكونغرس لعكس تدفق القوات أو الحد منه، أو تسريع معدل الانسحاب، أو فرض شروط على العراقيين (وعلى الرئيس)، بالفشل.

يقول المثل: «للنجاح آباءٌ كثر»، وقد أثبت التحول في العراق في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ صحة هذا المثل تماماً، وكان من بينهم الرئيس، لشجاعته في تغيير موقفه من الاستراتيجية وزيادة القوات؛ وقادتنا العسكريون وجنودنا، الذين جعلت مهارتهم وبسالتهم وتضحياتهم النجاح ممكناً؛ والمسؤولون الأميركيون المدنيون، وفي

طليعتهم السفير رايان كروكر؛ والأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، التي قاومت بشدة كل المحاولات لعرقلة ما كنا نحاول القيام به؛ ومشايخ الأنبار وعراقيون آخرون كثر عملوا في ظل مخاطرة كبيرة وتضحية لتأمين مستقبل أفضل لبلدهم.

لن يواجه الرئيس الجديد مشكلات كبيرة في العراق، على الأقل لبضع سنوات، لكنه سيواجه حرباً منتكسة في أفغانستان. وكما قال مايك مولن في شهادته في ١٠ أيلول/سبتمبر، إننا لا ننتصر في أفغانستان، «لكنني مقتنع أن بإمكاننا ذلك». تسلم باراك أوباما الرئاسة وهو يتعهد علناً أنه لن يقوم بغير ذلك.



الفصل السابع

شيء لعين تلو آخر

في خضم حربين كبيرتين وكم هائل من التحديات الأمنية كان عليّ التعامل أيضاً مع مشكلات مؤسساتية لا تُحصى في وزارة الدفاع، بعضها كان خطيراً للغاية ويحتاج إلى إجراءات جذرية؛ وبعضها مزعجاً؛ وبعضها الآخر كان مسلياً بأقل تقدير، وكانت لكثيرٍ منها تداعيات سياسية هائلة.

سلاح الجو

خلال إدارة بوش كان سلاح الجو، ذلك الفرع من الجيش الذي خدمت فيه مدة وجيزة ضابطاً برتبة دنيا، إحدى أكبر المشكلات بالنسبة إليّ. أعتقد أن سلاح الجو قد قام بعمل جبار في العراق وأفغانستان بتأمين الدعم الجوي العاجل والإجلاء الطبي والنقل، بالإضافة إلى التخلص من العبوات الناسفة والقيام بمهمات أخرى مهمة وخطيرة غالباً على الأرض. تحدثت سابقاً عن قنوطي من محاولة جعل قيادة سلاح الجو تؤمّن مزيداً من الطائرات من دون طيار للاستخدام في الاستخبارات والمسح والاستطلاع خلال الحرب، لكن كانت هناك مشكلات أخرى أيضاً.

كانت المشكلة الأهم تتعلق بمسؤولية سلاح الجو عن قاذفاتنا المجهزة بأسلحة نووية والصواريخ الباليستية العابرة للقارات. في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ أقلعت طائرة «بي ٥٢» من قاعدة مينوت الجوية في شمال داكوتا في الساعة ٨:٤٠ صباحاً، وهي تحمل ستة صواريخ «كروز»، كل منها مزوّد برأس نووي بقوة تدميرية أكبر بعشر مرات من القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما. حطت الطائرة في قاعدة

باركسديل الجوية في لويزيانا عند الساعة ١١:٢٣ قبل الظهر، وقبعت هناك من دون أيٍّ من التدابير الأمنية المشددة المطلوبة لمثل هذه الأسلحة. وعند الساعة العاشرة من ذلك المساء اكتشف عنصر من طاقم الذخيرة في باركسديل أن الرؤوس الحربية ليست ذخائر خُلـَّبية بل أسلحة نووية حقيقية تم تحميلها عن طريق الخطأ. عندها فقط تم إبلاغ المركز الوطني للقيادة العسكرية بالحادثة على أنها حادثة «رمح ملوي»: «حادثة تتعلق بالأسلحة النووية ومكونات الرؤوس الحربية أو المركبات التي تنقل مواد نووية ذات أهمية قصوى». رفع لي رئيس أركان سلاح الجو الجنرال مايك موزلي تقريراً بالحادثة في ٣١ آب/أغسطس، وكنت ميالاً إلى الشك في مثل هذا الخطأ الفادح. اتصلت بهادلي والرئيس على الفور لإبلاغهما بالأمر، فطلب مني بوش، بلهجة حادة مبررة، التحرّي عن أساس هذه المشكلة وإطلاعه على كل جديد. أفاد التقرير الأولي للمركز الوطني للقيادة العسكرية أن «من غير المتوقع اهتمام الإعلام بالأمر». كان هذا خاطئاً.

أجرى سلاح الجو على الفور جردة للتأكد من أن سائر أسلحته النووية في أماكنها، ثم أطلق تحقيقاً. في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن أمين سر سلاح الجو مايكل واين النتائج، كان من بينها: «حدث إخلال في الالتزام بمعايير تولي الأسلحة في قاعدة مينوت الجوية وقاعدة باركسديل الجوية». قام سلاح الجو بعزل ثلاثة عقداء وأربعة ضباط صف كبار من قياداتهم أو مناصبهم. وكما حدث في فضيحة العلاج الخارجي في ولتر ريد، تساءلت: لماذا تستهدف التدابير المسلكية ضباط الرتب المتوسطة فقط؟ ألا تقع المسؤولية النهائية عن ذلك «الخلل» على عاتق المراتب العليا في سلسلة القيادة؟ لذلك طلبت من رئيس أركان سلاح الجو السابق الجنرال لاري ويلش (متقاعد)، وهو عضو في مجلس علوم الدفاع (مجلس استشاري يعينه الرئيس)، أن يرأس لجنة من المجلس لدراسة الحادثة كجزء من دراسة أشمل للإجراءات والأنظمة المتعلقة بالعناية بالأسلحة النووية، فقدم ملخصاً عن استنتاجاته إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مفاده: «لا يجري تفقد الوحدات العسكرية المسؤولة عن العناية بالقنابل بالشكل الملائم، ونتيجةً لذلك من الممكن ألا تكون مهيَّأة للقيام بمهماتها... عند معاينة كل المساحات المتوفرة وكل طرائقنا لتخزين هذه الأسلحة والعناية بها كي تكون قادرة على أداء مهماتها نجد أنها

تتطلب موارد أكثر واهتماماً أكبر مما نوليها إياه». لقد أدت التغييرات الهيكلية في الجمع بين الهيئات النووية وغير النووية «إلى إضعاف مستويات القيادة التي كانت تعنى يومياً بالمشروع النووي بشكل ملحوظ وإلى ضعف عام في المهمة النووية ولدى أولئك الذين يؤدونها». لم يواجه الشعب في أي وقت خطراً من هذه الأسلحة ـ حتى لو انفجرت الطائرة ـ لكن استنتاجات ويلش أشارت إلى مشكلات جدية في إدارة سلاح الجو لمسؤولياتها النووية.

سمحت لسلاح الجو أن يحدد الإجراءات المسلكية والتغييرات التنظيمية المطلوبة نتيجة لهذه الحادثة، فقد كان عليّ التصرف بحزم أكبر عندما تلقيت تقرير ويلش.

في ٢١ آذار/مارس، بعد خمسة أسابيع من شهادة ويلش، أُبلغت أن ضابطاً عسكرياً تايوانياً أبلغ المسؤول عن المبيعات العسكرية الأجنبية، قبل يومين، بالعثور على أربعة رؤوس حربية لصواريخ باليستية عابرة للقارات في شحنة تسلمها التايوانيون في وقت ما في السابق. تحرى ممثلو الجيش الأميركي فوراً عن الشحنة ووجدوا أربعة صواريخ مينيتمان باليستية عابرة للقارات («تجميع متقدم») مع الأجهزة الإلكترونية المرتبطة بها، وحجزوا المستوعب (لم تكن هناك أسلحة نووية في الشحنة). كان قد حدث التباس في تصنيف الشحنة التي تحمل رقم صنف بطاريات. في آب/أغسطس ٢٠٠٦ كان التايوانيون قد تقدموا بطلب بطاريات لمروحيات عسكرية أميركية، وعندما وصلت الشحنة تم تخزينها من دون معاينتها، وعندما فتحها التايوانيون بعد حوالى سنتين اكتشفوا الرؤوس الصاروخية وأبلغوا السلطات الأميركية.

عقب حادثة «الرمح الملوي» كان من الواضح أن أبواب الجحيم ستفتح على مصراعيها. عمل موظفو مكتبي ومختلف الهيئات المعنية في البنتاغون خلال عطل نهاية الأسبوع للبتّ في ما جرى. اتصلت بقادة التشكيلات العسكرية ولجان الاعتمادات في الرابع والعشرين لإبلاغهم بالأمر، وأطلعت وزارة الدفاع السفير الصيني على الوضع عند الخامسة فجراً من اليوم نفسه. كنا قلقين جداً من احتمال أن يسيء الصينيون فهم خطئنا أو يسيئوا تفسيره، وأردت القيام بكل ما هو ممكن لإثبات أنه كان مجرد خطأ وليس برنامجاً سرياً لتزويد تايوان بأسلحة نووية. كنت أريد شفافية مطلقة طوال الوقت.

لم أتعقّب مخاوف الجنرال ويلش بشكل حازم في البداية، ولم أكن لأرتكب ذلك الخطأ مرةً أخرى. ولأن كل قاذفات القنابل لدينا التي تحمل أسلحة نووية وكل صواريخنا الباليستية العابرة للقارات هي مسؤولية سلاح الجو فقد أردت ضابطاً مستقلاً من خارج سلاح الجو ليتولى التحقيق، لذلك طلبت من الأدميرال كيركلاند دونالد، رئيس البرامج النووية للبحرية، أن «يجري تحقيقاً حول الوقائع والظروف المحيطة بالمسؤولية عن مكونات الصاروخ الخطرة وشحنها للحكومة التايوانية في آب/أغسطس ٢٠٠٦». منحت الأدميرال تفويضاً مطلقاً في التحقيق وطلبت منه توصيات ليس من جهة التحسينات في الأنظمة والإجراءات فحسب بل أيضاً من جهة تحميل «المسؤولية لأي شخص أخفق في أداء واجباته ومسؤولياته بالشكل السليم، مهما كانت رتبته»، وطلبت أن يقدم تقريره بأسرع ما يمكن على ألا تتجاوز المدة ستين يوماً. في اليوم نفسه أصدرت توجيهاتي لأمناء سر سلاح الجو والبحرية ومدير هيئة الإمداد والتموين في وزارة الدفاع (قسم الدعم والإسناد الذي كان مسؤولاً عن الشحنة إلى تايوان) لإجراء جردة على كل المواد النووية والمتعلقة بها التي تنفذها الإدارات التابعة لهم.

قدم إلي الأدميرال دونالد تقريره الأولي في ١٥ نيسان/أبريل، مفيداً أنه لم يتبين حدوث أي أمر فظيع وأن ليس هناك أي دليل على أن التايوانيين قد فككوا الرؤوس الحربية أو عبثوا بها. سألته عما إذا كانت معايير المسؤولية قد تراخت مع الزمن. أصغى إليّ بهدوء، حين أرجعته بالذاكرة إلى أنني أمضيت مدة، وإن كانت قصيرة، في القيادة الأستراتيجية لسلاح الجو في الستينيات - القيادة الاستراتيجية لسلاح الجو في عهد الجنرال كرتيس لوماي - عندما كانت معايير الانضباط والمساءلة مرتفعة للغاية. ففي أي قاعدة لقاذفات القنابل أو الصواريخ تابعة للقيادة الاستراتيجية لسلاح الجو في أي وقت من تلك الأيام كان من الممكن أن يصل حِمل طائرة من المفتشين من مقر القيادة الاستراتيجية لسلاح الجو في أوماها من دون إنذار مسبق ويتولوا معاينة الوحدة قسماً تلو آخر. كان الإخفاق في تجاوز إحدى عمليات التحري عن الجهوزية العملانية هذه يؤدي غالباً إلى إقالة قائد الوحدة، وبدا لي أن تلك المعايير لم تعد تستخدم في مهمة سلاح الجو النووية. قدمت تقريراً إلى الرئيس، برفقة الجنرال كارترايت، عن استنتاجات دونالد الأولية في اليوم التالي.

أكدت استنتاجات دونالد النهائية أن سلامة ترسانتنا النووية وأمنها وموثوقيتها صلبة، لكن تقريره، كما ذكرت في مؤتمر صحافي بعدها بمدة قصيرة، أوضح أن ثمة «تراجعاً عاماً في إشراف سلاح الجو على الأسلحة النووية، وهي مشكلة... لم يصر إلى معالجتها بشكل فاعل منذ أكثر من عقد. كان لكلٍّ من حادثتي مينوت ـ باركسديل بنقل أسلحة نووية وخطأ الشحنة التايوانية... السبب نفسه: الانحلال التدريجي للمعايير النووية وضعف في الإشراف المناسب من قِبل قيادة سلاح الجو».

يجب أن تضمن وزارة الدفاع وكذلك سلاحها الجو والبحرية السلامة المطلقة وتأمين الإشراف على ترسانة الدولة النووية. ليس هناك مجال للخطأ. بالنسبة إلى الشعب الأميركي والحلفاء والخصوم المحتملين، كانت فاعلية الردع بأسرها تعتمد على الأداء المثالي في عملية الإشراف تلك. كان تقرير دونالد واستنتاجاته الواقعية يتطلبان القيام بتصرف فوري وحاسم لإيضاح أن أوجه القصور التي حددها لن يتم التساهل معها وأن تصحيحها سيصبح أولوية لدى قيادة سلاح الجو ووزارة الدفاع. كان دونالد قد حدد تسعة جنرالات (سبعة من سلاح الجو واثنان من القوات البرية) وثمانية عقداء كان يرى وجوب تحميلهم المسؤولية.

أمام مشكلة من هذا الحجم قررت أن أتوجه للأعلى وصرف أمين السر واين والجنرال موزلي، فتشاورت مع الأدميرال مولن وغوردن إنجلند والجنرال كارترايت. أرسل مولن إلي رسالة إلكترونية في ٢ حزيران/يونيو قال فيها: «إن تدهور المهمة النووية في سلاح الجو يؤشر إلى تدهور أكبر، حيث يمكنني أن أربط المسؤولية مباشرةً بأعلى قائدين مرتبةً... أرى أن قيادتنا في سلاح الجو يجب أن تتحمل المسؤولية». وقد وافقه في ذلك كارترايت، الذي كانت لديه خبرات خاصة في هذا المجال بسبب قيادته السابقة للقيادة الاستراتيجية، وكذلك الرئيس.

كنت مؤمناً دائماً بأن صرف أحدهم أو الطلب منه تقديم استقالته يجب أن يحدث وجهاً لوجه مع الشخص الذي يتخذ القرار (الرئيسان الوحيدان اللذان عملت معهما وكانا يرغبان في القيام بذلك هما فورد وكارتر). كان عليَّ أن أخرق هذا المبدأ للمرة الأولى ـ والوحيدة ـ في حالة واين وموزلي بسبب حدوث تسريب. كان كلاهما في مؤتمر لسلاح الجو في قاعدة رايت ـ باترسون الجوية في أوهايو، فطلبت من غوردن إنجلند، الذي كان سيسافر غرباً في ذلك اليوم، التوقف هناك والتحدث

إلى واين، وطلبت من مايك مولن التحدث إلى موزلي. لم أكن مسروراً بقرار الفصل، فقد استمتعت بالعمل مع كلا الرجلين، لكنني لا أعتقد أنهما قد أدركا فعلاً حجم المشكلة أو مدى خطورتها.

تسببت إقالة كلٍّ من أمين سر سلاح الجو وقائده في الوقت نفسه بصدمة متوقعة لسلاح الجو وسائر الوزارة وواشنطن، لكن لم تكن هناك تداعيات وخيمة. ظهرت فقط ادعاءات لاحقاً بأنني أقلتهما بسبب ممانعتهما للاستخبارات والمسح والاستطلاع أو، الأكثر شيوعاً، بسبب خلافنا على صنع مزيد من طائرات إف ٢٢ المقاتلة، أو بسبب تحديثات أخرى. لكن تقرير دونالد وحده هو ما حدد مصيرهما.

أعلنت خلال مؤتمر صحافي أنني طلبت من وزير الدفاع والطاقة السابق ومدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق جيم شليزنغر أن يرأس فريق عمل رفيع المستوى للتوصية بتحسينات تضمن أن «تتحقق أعلى درجات المسؤولية والسيطرة في إدارة وتشغيل الأسلحة النووية والمواد المتعلقة بها والأنظمة في سائر أقسام وزارة الدفاع». حددت لجنة شليزنغر مشكلات إضافية، بما فيها وجود إهمال في مكتب وزير الدفاع. أعتقد أن سلاح الجو كان قد أعطى للمشكلات النووية أولوية متدنية، فقد كان يخوض حرباً جوية في العراق منذ سبع عشرة سنة وفي أفغانستان منذ سبع سنوات. عقب انتهاء الحرب الباردة، أعتقد أن المهمة النووية أصبحت تأتي تالياً من حيث الأولوية في سلاح الجو، ومسألة هامشية متعطشة للموارد المناسبة والأشخاص الأكثر تميزاً، وقد أدى التركيز على حربي العراق وأفغانستان إلى تفاقم المشكلة، وسيكون من الضروري أن يقوم الوزير ورئيس الأركان الجديدان بتصحيح ذلك.

بعد أن أعلنت عن التبديلات الموصى بها في ذينك المنصبين غادرت واشنطن لزيارة ثلاث قواعد جوية، حيث أردت أن أفسر قراراتي للطيارين ومنحهم الفرصة لطرح الأسئلة أو لمجرد التنفيس. كنت أشعر دائماً، بعد اتخاذ قرار صعب أو بشكل أدق قرار مثير للجدل، بأهمية الالتقاء وجهاً لوجه بالأكثر تأثّراً به. في قاعدة لانغلي الجوية في فرجينيا، المقر الرئيسي لقيادة سلاح الجو، كان الطيارون وملاحو الطائرات المقاتلة وأولئك الذين يدعمونهم محترمين لكن فاترين. كانت أسئلتهم عميقة: ما الفرق بين التهديدات الحالية والمستقبلية؟ كم طائرة من دون طيار تنوون شراءها؟ وسأل قائد جناح مقاتل عن شراء مزيدٍ من طائرات إف ٢٢ وعما إذا كانت

ثمة مبالغة بشأن التركيز في «التهديدات القائمة هنا والآن في مقابل التهديدات المستقبلية»؟ ولماذا لم يكن معلوماً بشكل أكبر ما يقوم به سلاح الجو في الحروب الجارية؟ وما هي الأولويات الأخرى التي ينبغي لقيادة سلاح الجو الجديدة التأكد من أنها «تؤديها بالإضافة إلى الأولويات الأخرى التي ترغبون فيها»؟ والأهم من ذلك كله هو أن الاجتماع بمئات الطيارين منحني الفرصة لشرح الإقالات مباشرة. يقول وودي ألن إن٩٠ بالمئة من الحياة هي مجرد حضور. وقد شعرت أن مجرد حضوري في لانغلي أكد احترامي لأولئك الذين كانوا ربما يرفضون بشدة قراري بخصوص واين وموزلي.

كان الاستقبال في قاعدة بيترسون الجوية في كولورادو سبرينغس وفي المقر الرئيسي للقيادة الفضائية للقوات الجوية أفضل. لكن الاستقبال الأكثر حفاوةً كان في قاعدة سكوت الجوية في إيلينوي، المقر الرئيسي لقيادة النقل الجوي وقيادة المواصلات، وكان يترأس قيادة النقل الجنرال نورتون شوارتز، الذي أعلنتُ أنه سيكون مرشحاً لمنصب رئيس الأركان الجديد لسلاح الجو. كان هؤلاء هم الطيارون الذين ينقلون الجنود والمعدات إلى كل أنحاء العالم، وكان شوارتز أحدهم. عندما ذكرت اسمه علا تصفيقٌ حار. من جهة أخرى، في القواعد الثلاث جميعها كانت معظم الأسئلة تتمحور حول الأولويات الحالية والمستقبلية. بعكس ما كانت عليه الحال في واشنطن، كان اهتمامهم منصباً على المهمة لا على الشخصيات.

أدت إقالة موزلي وواين إلى إحدى أكثر اللحظات إحراجاً في حياتي. تلقيت دعوة من واين لحضور حفل وداعه عند النصب التذكاري لسلاح الجو في ٢٠ حزيران/ يونيو، فسعيت للتأكد من أن مايك يريدني فعلاً أن أحضر؛ وأنه لا يتبع البروتوكول فحسب. بالرغم من معرفتي أن الوضع لن يكون مريحاً، إلا أنني وافقت على الحضور وإلقاء كلمة. لدى وصولي حيّاني موزلي وواين وزوجتاهما. كانت تجربتي تؤكد دائماً أن الزوجات يتلقّفن تصرفات مثل تصرفاتي بشكل أقسى من أزواجهن، وقد ثبت بشكل قاطع أن هذا ما كانت عليه الحال هنا. كان الجميع محترماً، لكن لو كانت النظرات تقتل لكنت أصبحت جثةً هامدة. سرنا أنا وواين وموزلي خارجاً نحو ثلاثة مقاعد جلدية كبيرة قبالة المدرّج الغاص بعائلة واين وأصدقائه. كان هناك كثيرٌ من الهمس الخفيف حول ما الذي أفعله هناك «بحق الجحيم»، وكنت أشعر بالخناجر

المصوَّبة نحوي. وبينما استؤنف الحفل، بقيت أنتظر طفلاً ما ليأتي إليّ ويركلني ركلةً قوية في ذقني ويسأل إن كنت أنا هو النذل الذي طرد جده. أقسمت ألا أضع نفسي في ذلك الموقف مجدداً.

لدهشتي، تبيّن أننا سنواجه صعوبة شديدة مع الكونغرس بخصوص ترشيح شوارتز. فقد اتصل عضو مجلس الشيوخ عن ميتشيغان مايك روجرز بشوارتز ليعرب عن اعتقاده أن الجنرال قد قام بتضليله في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ كمدير لهيئة الأركان المشتركة حينها عندما اشتكى روجرز من مخابئ الأسلحة غير المحمية في العراق، وقال إنه ينوي أن يُعلم بذلك البيت الأبيض وزملاءه في الكونغرس. بعدها بأسابيع أخبرني أن علينا أن نجتمع في مطلع الأسبوع التالي لمناقشة ترشيح شوارتز، فوافقت على الفور.

عُقد الاجتماع في مكتبي في ٢٨ تموز/يوليو وضمّ عضوَي مجلس الشيوخ ليفين ووارنر بالإضافة إلى مايك مولن. كان قدوم أعضاء مجلس الشيوخ إلى البنتاغون لمناقشة ترشيح أحدهم أمراً غير مألوف على الإطلاق، إن لم يكن غير مسبوق، على الأقل حسب خبرتي، وخلال أحوال واشنطن المأساوية. قالوا إن هناك خشية حول صدقية شوارتز. على وجه التحديد، خلال جلسة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلن الجنرال إريك شينسيكي، رئيس أركان القوات البرية، في شهادته أننا سنحتاج إلى مئات الآلاف من الجنود بعد غزو العراق. وذكر شوارتز، الذي كان حينها جنرالاً بثلاث نجوم تم تعيينه في هيئة الأركان المشتركة، في شهادته في اليوم التالي أن عدد الجنود سيكون رهناً بالظروف: على سبيل المثال، ما إذا كان الجيش العراقي ما بعد صدام سيكون مفيداً، ولم يذكر أن رامسفيلد قد أعطى تعليماته بشكل محدد بألا يتكهّن كل من يدلي بشهادته بأعداد الجنود.

أخبرني ليفين أنه لاحظ مراوغةً في إجابة شوارتز، ثم تابع قائلاً إن عضو مجلس الشيوخ عن فلوريدا بيل نلسون كان قلقاً من صدقية شوارتز في مناسبات عدة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ثم أضاف أن عضو مجلس الشيوخ ساكسبي تشامبلس يعتقد أن شوارتز ليس شديداً بما يكفي لتولي المنصب، وهو رأي أعرب عنه آخرون أيضاً، وقال إن شوارتز يجب أن يأتي ويدلي بشهادته مجدداً في اليوم التالي وأن علينا، أنا ومولن، أن نعقد اجتماعاً تنفيذياً مع اللجنة في وقت

لاحق من اليوم نفسه. لم يسبق أن جرى مثل هذا الاجتماع حسبما يذكر كل من كان حاضراً. في التاسع والعشرين، قبل تلك الجلسة، اجتمع ليفين ووارنر بشينسيكي لمناقشة الخلاف حول عدد الجنود عام ٢٠٠٣، الذي قال الجنرال إنه كان «في حالة فوضى عارمة»، كما أخبر عضوَي مجلس الشيوخ بهدوء أن شوارتز يصلح أن يكون رئيس أركان سلاح الجو. واتصل بي وارنر ليخبرني عن الاجتماع.

بدأ الاجتماع التنفيذي قرابة الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر في غرفة اجتماعات كبيرة منظمة على غرار غرفة جلسات الاستماع المعتادة، حيث يجلس أعضاء مجلس الشيوخ إلى طاولة بشكل قوس، ونجلس أنا ومايك إلى طاولة صغيرة على مسافة منها. كان هناك خمسة عشر أو ستة عشر عضواً من مجلس الشيوخ وعدد قليل من الموظفين، من دون صحافيين. بدأ ليفين بقراءة نص مطول من شهادة شوارتز عام ٢٠٠٣ وأثار مسألة الصدقية، وتحدث وارنر عن الاجتماع مع شينسيكي، من دون ذكر تأييد الجنرال المتقاعد لشوارتز، ثم طلب منا ليفين أن نعلّق.

كنت أغلي من الداخل لأنني لم ألحظ أن شوارتز قد حاول تضليل أحد عام ٢٠٠٣، وشعرت أن أعضاء مجلس الشيوخ، خصوصاً ليفين، في ذلك الوقت قد وضعوه في موقف محرج للغاية، محتجين في الجوهر على تقديم ضابط أركان رأياً حول مسألة ليست له فيها صلاحية اتخاذ قرار بعد أن تلقى تعليمات محدّدة بألا يتكهّن، وذلك بهدف تسجيل نقاط ضد رامسفيلد والرئيس. كظمت غيظي من أجل مصلحة شوارتز، وبكل صراحة توليت الدفاع عنه. قدمت لأعضاء مجلس الشيوخ ضمانتي الشخصية بأن أحداً لن يكون أكثر حماسة وصدقية معهم من شوارتز، وأخبرتهم أنني سبق لي أن ترأست كثيراً من المؤسسات الضخمة ووظفت وطردت كثيراً من الأشخاص، وأنني أثق بحكمي على الأشخاص، وواثق بأن شوارتز هو أفضل رجل للمنصب، وأضفت أن عدم تعيينه سيكون كارثة على سلاح الجو، وأن الخيارات قليلة جداً وليس هناك بديل لا غبار عليه. وحول سؤال المراوغة عام ٢٠٠٣ قلت إن عليهم أخذ السياق الزمني في الاعتبار، وحقيقة أن أعداد الجنود كانت تتغير باستمرار ولم يكن هناك قرار نهائي لا من الوزير ولا من الرئيس. كان الأدميرال مولن حازماً أيضاً في دفاعه عن نزاهة شوارتز، معززاً تعليقاتي. ختمت الجلسة بعد انقضاء ساعتين، وأخبرني ليفين أن ترشيح شوارتز كان سيسقط لولا الاجتماع.

تم تعيين شوارتز، ومايك دونلي أميناً للسر، والجنرال دنكن مكناب رئيساً لقيادة النقل الجوي في ١ آب/أغسطس. بعد بضعة أيام تلقيت مذكرة من عضو مجلس الشيوخ وارنر يثني فيها على جهودي وجهود مولن بالنيابة عن شوارتز. لكن القضية بأسرها سببت لي امتعاضاً، فقد أخضِع شوارتز، الرجل النزيه، من دون داعٍ لاستجوابٍ صارم. كان حريّاً بأعضاء مجلس الشيوخ الذين يملكون دوافع سياسيةً الخضوع للاستجواب، وليس شوارتز.

كان ثمة فصلان آخران يتعلقان بسلاح الجو استغرقا كثيراً من وقتي خلال العام ٢٠٠٨، وكان الأكثر صعوبةً هو العمل على اختيار المقاول لصنع طائرة نقل جديدة لسلاح الجو. كانت الشركتان المتنافستان هما بوينغ وشراكة بين نورثروب غرومان والشركة الأوروبية للفضاء والدفاع الجوي ـ إيرباص، وكان لكل كل منهما فريق دعم في الكونغرس من الولايات التي ستُصنع فيها الطائرات. كان فريق بوينغ يتألف من أعضاء وفود الكونغرس من واشنطن وكانساس وبمعدل أدنى من ميسوري؛ وكان فريق إيرباص بشكل أساسي من ألاباما. كان العقد ينص على صنع ١٧٩ طائرة نقل بقيمة ٣٥ مليار دولار أميركي، وكانت هذه المشتريات أولوية قصوى لسلاح الجو. وكان العقد قد تم تلزيمه في الأصل لشركة بوينغ ضمن عملية تأجير غير مألوفة، لكن المخالفات أدت إلى مراجعة القرار. تقدم كلٌّ من الرئيس التنفيذي والمدير المالي لشركة بوينغ باستقالتهما ودخل على الأقل مسؤول مدني رفيع المستوى في سلاح الجو إلى السجن لتولي مناقصة العقد بالتزامن مع سعيه لوظيفة في بوينغ. لقد انكشفت هذه الفضائح الصارخة جرّاء تحقيق في الفساد أصر عليه عضو مجلس الشيوخ ماكين، الذي كان قد قرر فتح جبهة ضد سلاح الجو. في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حتى قبل جلسة تعييني، سألني ماكين أن أشرح له كيف أضمن أن تجري المنافسة على طائرات النقل «بكامل تفاصيلها وبإنصاف وشفافية». بعدما تم تلزيم العقد أخيراً لفريق نورثروب ـ إيرباص في شباط/فبراير ٢٠٠٨، احتجّت عليه بوينغ، وأصدر ديوان المحاسبة تقريراً في منتصف حزيران/يونيو يحدد مئة وإحدى عشرة مشكلة صغيرة وكبيرة في عملية التعاقد، وكانت حوالى ست مشكلات منها بالغة الخطورة. بعد ستة أيام تلقيت مذكرة بخط اليد من جاك مورثا، رئيس لجنة الدفاع الفرعية للاعتمادات، قال فيها صراحةً: «عليك التخلص من فريق مشتريات سلاح الجو».

في ٩ تموز/يوليو، أعلنت عن إعادة مناقصة محدودة لعقد ناقلات الجند لا يشرف عليه سلاح الجو بل وكيل وزارة الدفاع للمشتريات والإمداد والتموين والتكنولوجيا، جون يونغ. بعد شهرين، في ١٠ أيلول/سبتمبر، أبلغت الكونغرس أنني بصدد إلغاء المناقصة المعاد فتحها لأنه «أصبح واضحاً أن التلزيم لن يحدث قبل كانون الثاني/ يناير. لذا أعتقد أن علينا ترك عملية الشراء هذه للفريق التالي بدلاً من تسليم الإدارة المقبلة عمليةً غير مكتملة وربما متنازعاً عليها».

رأيت أن ليس من الملائم أو المنطقي محاولة تلزيم عقد بهذا الحجم والحساسية في الأيام الأخيرة لإدارة منتهية، لاسيما أن العقد قد أصبح من أكثر المشتريات المتفجرة والمثيرة للعواطف سياسياً مما لم أشهد له مثيلاً. فقد اشترت كل شركة صفحات كاملة لنشر إعلاناتها لمحاولة إقناع الوزارة والكونغرس أن عليهما تلزيمها العقد، وهي إعلانات بدأت أشك في أننا قد ندفع تكاليفها كجزء من النفقات العامة في المنافسة. وكان أعضاء الكونغرس فظيعين في ادعاءاتهم وضغوطهم. في ظل ضغط داعمي بوينغ لإصدار تشريع «اشتروا ما هو أميركي»- حتى وإن كانت معظم طائرات إيرباص في النهاية ستُصنع في ألاباما بأيدي عمال أميركيين- والإشارة إلى أفضلية إيرباص غير العادلة بسبب المنح المالية التي تتلقاها من الحكومات الأوروبية. اتهمت إيرباص بوينغ بممارسات غير منصفة في إخفاق أول تلزيمين للعقد. في إحدى الجلسات كان أحد موظفي مكتبي يمشي خلف عضوة مجلس الشيوخ عن واشنطن باتي موري ولاحظ أن أحداً لم يتكلف عناء إزالة ترويسة بوينغ من نقاط حديثها. كانت الشركتان ومن يدعمهما من الكونغرس جميعاً برأيي مسؤولين عن التكتيكات والمراوغات التي مارسوها لحمل وزارة الدفاع على اتخاذ قرار يصبّ في مصلحتهم. كان هناك غليان كبير وبصيص أمل صغير في الجدال، وأدركت أن فترة من الهدوء ستكون مفيدة، لذلك أحلت القرار حول العقد إلى من سيخلفني. لهلعي الشديد، أُحيل الأمر إلي ثانيةً.

ظهر نمط مختلف كلياً من المسائل المتعلقة بسلاح الجو في ربيع ٢٠٠٨، في وقت كنت منهمكاً بالانسحاب من العراق، والخلاف مع الأركان حول الاستراتيجية العسكرية الوطنية و«حمى الحرب المقبلة»، والقلق المتزايد حول أفغانستان، وممانعة سلاح الجو توسيع مساعيه في الاستخبارات والمسح والاستطلاع بشكل أكبر.

عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع جثامين العسكريين الأميركيين من الرجال والنساء الذي قتلوا في المعارك فإن أكثر الأماكن حساسيةً وقدسية هو المشرحة في قاعدة دوف الجوية ومقبرة أرلنغتون الوطنية. كان الكمال في الأداء مطلوباً في كلتيهما، وقد تورطت كلتاهما في أخطاء غير مبررة وهفوات في الأحكام. كانت أولى هذه الهفوات التي أذكرها في دوفر. فقد كانت جثامين العسكريين الأميركيين الذين يموتون في الخارج تُنقل جواً إلى قاعدة دوفر الجوية في ديلاور، حيث يُجري سلاح الجو تشريحاً لكل الجثث ويُجهزها كي تُرسل إلى حيث توارى الثرى. إنها مسؤولية مهيبة.

صباح يوم ٩ أيار/مايو تلقى مساعدي العسكري الأعلى، بيت تشياريللي، رسالة إلكترونية من مقدم في الجيش كان قد استقبل جثمان جندي في تابوت ـ تلبيةً لطلب زوجة الجندي المتوفى ـ عندما وصل إلى دوفر. كتب تشياريللي أن النقل من الطائرة لم يكن مشرّفاً كثيراً، وأنه لحق حينها بعربة النقل التي تحمل رفات الجندي إلى محرقة خارج القاعدة كان جلياً أنها محرقة للحيوانات الأليفة، وفي حين ذكر أن هناك منشأتين منفصلتين لجثث الحيوانات الأليفة والبشر، لم يكن هناك ما يدل على ذلك من الجهة الخارجية للمبنى. علم تشياريللي على الفور أن موظفي المشرحة في دوفر كانوا قد تعاقدوا مع شركة تدير محرقة محلية للحيوانات الأليفة لحرق رفات حوالى خمسة وسبعين جندياً. لم يحدث قط أن تم الدمج بين جثث البشر والحيوانات.

كان علينا التحرك سريعاً لإصلاح هذه المشكلة لمنع حدوث احتجاج شعبي كبير. فضلاً عن مسألة المنشآت، عندما كان يتم إيصال عدد من الجثامين إلى المحرقة لم يكن هناك أي موظف عسكري أميركي يشرف على الأمر ليتأكد من أن ذلك يتم بإجلال، وهذا كان منافياً للنظام. أوقف الحرق في تلك المنشأة على الفور، وتم توقيع عقود جديدة مع مشارح مدنية في المنطقة، وفي كل حالة كان مرافق عسكري يشرف على عملية حرق الجثث، وقرر سلاح الجو بناء محرقته الخاصة في القاعدة. أبلغنا الصحافة بما حدث في ليلة اليوم نفسه الذي علمنا فيه بذلك، بالإضافة إلى التدابير المتخذة لإصلاح الأمر، وتمّ الثناء على شفافيتنا. للأسف، لم تكن هذه المشكلة هي الأخيرة في دوفر.

تحديات أخرى

في شتاء العام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ كنت أتعامل مع مناطق حساسة حول العالم: العراق وإيران وأفغانستان وباكستان وكوريا الشمالية وروسيا والصين وفنزويلا والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كانت أيامي متخمة بمشكلات من شتى الأنواع. على سبيل المثال، فيما كنت منهمكاً ما بين زيارتي إلى روسيا والاجتماعات مع وزيري الدفاع الإسرائيلي والأفغاني، انطلق صاروخ باتريوت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عن طريق الخطأ من القاعدة الأميركية في قطر وسقط على مسافة بضعة أميال، في الفناء الخلفي لمنزل وزير الدفاع القطري، وهو جنرال كان في غاية اللطف مع الجنود الأميركيين، واضعاً مزرعته في خدمتهم ليستجمّوا فيها. لحسن الحظ أن أحداً لم يصب بأذى. «كيف ينطلق ـ بحق الجحيم ـ صاروخ باتريوت؟» سألت موظفي مكتبي بحدية أكثر، وقلت إن جميع الأسئلة يجب أن توجَّه للقيادة المركزية.

نقل إلي مايك مولن تحدياً أكثر خطورةً في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عندما أبلغني أن ثمة قمراً صناعياً أميركياً يسقط. في حين كان احتمال سقوطه في منطقة مأهولة ١٠ بالمئة أو أقل، فقد كان يحمل وقوداً ساماً (هيدرازين) يشكّل خطراً على البشر. خلال الأسابيع القليلة التالية كانت القيادة الاستراتيجية، بقيادة الجنرال كيفن تشيلتون، قد وضعت خيارات لإطلاق النار على القمر الصناعي بسبب الهيدرازين، وقدم تشيلتون تقريراً إلى بوش عن الخطط. فإذا أطلقنا صاروخاً واحداً من طراز SM-3 من مدمرة إيجيس فإن احتمالات النجاح تبلغ ٧٩ بالمئة؛ أما إذا تم إطلاق صاروخين فإن احتمالات النجاح هي ٩١ بالمئة. وافق الرئيس على إطلاق النار على القمر الصناعي (أطلق على العملية اسم «بيرنت فورست») وفوضني اتخاذ القرار وتحديد التوقيت. كان اليوم الأنسب للإطلاق هو ٢٠ شباط/فبراير، عندما كنت على متن طائرة بوينغ إي-٤ (E-4B) متوجهاً إلى آسيا. أجريت محادثة أخيرة مع الجنرالين كارترايت وتشيلتون من الطائرة حوالى الساعة ١:٤٠ بعد الظهر، وبعد مناقشة الأحوال الجوية وقرار عدم الإعلان عن أي شيء إلى حين إتمام العملية أعطيت الضوء الأخضر. أُطلق الصاروخ بعد ساعتين ونصف الساعة، وتم تدمير القمر الصناعي المتهاوي. قدم الجنرال كارترايت التفاصيل للصحافة؛ لم يتجاوز حجم أي قطعة من الحطام حجم كرة قدم، والأرجح أن خزان الوقود الذي تم تدميره كان

«جيداً جداً». كان بالفعل عرضاً مذهلاً لقدرة صاروخ SM-3، وهو عنصر أساسي في منظومة دفاعنا الصاروخي. عندما هبطتُ في كانبيرا قال لي نظيري الأسترالي: «كانت ضربة موفقة يا بوب».

كرست وقتاً طويلاً خلال إدارة بوش لمحاولة إيجاد طريقة لإغلاق معتقل غوانتانامو، وقد اتخذت أول قرار مهم لي يتعلق بالمنشأة بعد أن أصبحت وزيراً بفترة قصيرة. في العام ٢٠٠٦ كان البنتاغون قد طلب موافقة الكونغرس لإنفاق ١٠٢ مليون دولار أميركي على مجمع محاكم في قاعدة غوانتانامو لمحاكمة المعتقلين. كان المعتقل سيضم قاعتَي محكمة ومنشأتين للمؤتمرات والاجتماعات ومأوى لألف ومئتي شخص. أصدرت توجيهاتي بإلغاء المشروع والتخطيط لمنشأة مؤقتة بكلفة تبلغ حوالى عُشر الكلفة الأصلية.

بحلول العام ٢٠٠٧ كان المعتقل قد أصبح مرفهاً تقريباً، بوجود معدات تمرين تشمل مدربين متخفين، وغرف لمشاهدة التلفاز، وغرف للقراءة تضم كتباً أدبية ومجلات باللغة العربية ولغات أخرى، وحراس سجن في غاية الحرفية ومدربين تدريباً جيداً. لكن نظراً للصور التي انتشرت كثيراً عن الظروف القاسية في البداية والتقارير عن الاستجوابات التعسفية لكثير من المعتقلين الخطرين خلال السنة الأولى من العمل، ظل غوانتانامو يعطي انطباعاً سلبياً هائلاً على الصعيد السياسي حول العالم. وقد ذكر كلٌّ من الرئيس بوش وكوندي رايس أنهما يرغبان في رؤيته مغلقاً، وكنت أرغب في ذلك أيضاً.

كان التحدي الدائم هو أن بعض المساجين في غوانتانامو قد أُعلِنوا أعداء للولايات المتحدة وأوضحوا أنهم إذا أُطلق سراحهم فسيكون من دواعي سرورهم قتل المزيد من الأميركيين، لذلك لم يكن إطلاق سراحهم ممكناً. فإلى أين نرسلهم إذا ما تم إغلاق غوانتانامو؟ أصررنا أنا والوزيرة رايس، في محادثات مع كلّ من الرئيس والنائب العام ألبرتو غونزاليس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على إغلاق السجن، واقترحت أن بالإمكان ربما نقل المساجين إلى منشآت عسكرية في الولايات المتحدة، حيث يبقون في عهدة الجيش ويخضعون للإجراءات القضائية العسكرية. لم يحبّذ تشيني وغونزاليس تلك الفكرة، بالإضافة إلى احتجاج المحامين الحكوميين بأن إحضار المساجين إلى الولايات المتحدة قد يعطيهم حقوقاً إضافية كبيرة في ظل

الدستور. لم تصل مبادرتنا أنا ورايس إلى أي مكان. لم أطلع زملائي في إدارة بوش على رسالة الثناء بشأن هذه المساعي التي وصلتني من المدير التنفيذي للاتحاد الأميركي للحريات المدنية. كما أن بوش الأب قال: لن يكون من الحكمة القيام بذلك.

خلال جلسة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ طلبت مني عضوة مجلس الشيوخ دايان فينستاين تقريراً بخصوص التقدم في غوانتانامو فقلت: «الجواب الأكثر صراحةً هو أننا عالقون في طرق عدة». كان بعض المعتقلين جاهزين ليُرسَلوا إلى بلادهم، لكن حكوماتهم لم تكن تريدهم أو أنها لم تكن قادرة على ضمان الاحتجاز الآمن (أحد المعتقلين قام بعملية انتحارية في الموصل بعد إطلاق سراحه). أما في الكونغرس فكانت تسود عقلية «ليس في فناء منزلي الخلفي» فيما يتعلق بنقل أسوأ المساجين على الإطلاق إلى السجون العسكرية أو المدنية في الولايات المتحدة.

كان آخر مسعىً ضمن إدارة بوش لإغلاق غوانتانامو خلال صيف العام ٢٠٠٨، بعد أن وجّه قرارٌ للمحكمة العليا ضربةً قاضية للإدارة فيما يتعلق بحقوق المعتقلين، ومنها حرمانهم من مذكرة الجلب. عُقد اجتماعان في النصف الأخير من حزيران/يونيو في قاعة روزفلت في البيت الأبيض، وهي غرفة اجتماعات الرئيس اليومية، وتحتوي بضع لوحات تصوّر كلّاً من فرانكلين وتيودور روزفلت وميدالية جائزة نوبل للسلام للأخير، بالإضافة إلى أعلام التشكيلات العسكرية ورايات حرب تاريخية تعود إلى زمن الثورة. ترأس رئيس الأركان جوش بولتن الاجتماعين، اللذين حضرهما كلٌّ من رايس والنائب العام مايك موكاسي (الذي حلّ محلّ غونزاليس في تشرين الثاني/نوفمبر السابق) وأنا ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي وعدد من موظفي البيت الأبيض، بمن فيهم بعض الأشخاص من مكتب نائب الرئيس، ومحامون أكثر مما أستطيع إحصاءه. تناقشنا كثيراً حول تبعات قرار المحكمة العليا، والمضاعفات القانونية لإحضار الموقوفين إلى الولايات المتحدة، وعدم تأثير الإدارة في المحاكم، والحيثيات السياسية للقضية. كنا أنا ورايس وحدنا في الاجتماعات نناضل من أجل مسعى فاعل للحصول على تشريع يسمح لنا بإغلاق السجن. وكان بعض موظفي البيت الأبيض، أمثال مدير الاتصالات إد جيليسبي، قلقين من رد فعل قاعدة الحزب الجمهوري، وسأل: كيف يمكننا أن نحمي الشعب الأميركي إذا أغلقنا

قاعدة غوانتانامو؟ أجبت أن عليهم نسيان مسائل السياسة وترك الرئيس يقوم بمبادرة تاريخية.

خسرنا أنا وكوندي النقاش، وانتقلت مشكلة إغلاق معتقل غوانتانامو إلى الرئيس التالي، الذي سوف يواجه تحدياً مخيفاً. في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أوعزت إلى البنتاغون المباشرة بوضع خطة طوارئ لإغلاق قاعدة غوانتانامو إذا أمر الرئيس الجديد بذلك حال توليه سدة الرئاسة في كانون الثاني/يناير، وقلت إن الخطة يجب أن تشتمل على إصلاحات تشريعية للمخاطر المنبثقة عن إغلاق المنشأة، ومعاينة سجن البحرية في تشارلستون في جنوب كارولاينا كبديل، وتحديد اثنين أو ثلاثة من تدابير الحماية التي سنحتاجها في التشريع ما إن نعلم ما سنفعله بالمعتقلين.

استهلكت القرصنة وجهود حظر الذخائر العنقودية (أسلحة تطلق قنابل مركّبة صغيرة مصممة لقتل الجنود أو تدمير العربات) وقتاً طويلاً خلال الأشهر الأخيرة من إدارة بوش. استُعملت هذه الذخائر على نطاق واسع من قبل السوفيت في أفغانستان، والقوات الأميركية على طول المنطقة المنزوعة السلاح في كوريا، والإسرائيليين ضد حزب الله عام ٢٠٠٦. زادت عزلة الولايات المتحدة دولياً أكثر فأكثر بسبب الذخائر العنقودية لرفضها التوقيع على اتفاقية حظرها دولياً. في نهاية حزيران/يونيو، رأى البيت الأبيض أن هناك مشكلة علاقات عامة متفاقمة وأراد مني التحدث للدفاع عن الذخائر ولماذا تعتبر ذات أهمية. قلت في أحد الاجتماعات: «إذاً تريدون أن أكون فتى الملصق الإعلاني للذخائر العنقودية؟» فأجاب تشيني وعلى شفتيه طيف ابتسامة: «نعم، تماماً مثلما كنت أنا فيما يتعلق بمسألة التعذيب وهادلي في مسألة الألغام الأرضية!» أخبرني ستيف أنه يريد أن يتمكن من إخبار الرئيس أنني قد تحققت شخصياً من هذا الأمر وأنني أرى أن هذه الذخائر مهمة للغاية.

تشاورت مع كبار القادة في البنتاغون. قال مايك مولن إن الذخائر العنقودية أسلحة مهمة وفاعلة جداً، وقال إريك إيدلمان إن هناك إجماعاً واسعاً على أن الذخائر مفيدة وأن ٩٠ بالمئة من الإصابات بالذخائر غير المنفجرة ناجمة عن القنابل التقليدية. كان حظر القنابل العنقودية إذاً سيزيد من خطر الخسائر في صفوف المدنيين لأننا سنحتاج إلى استخدام مزيدٍ من القنابل التقليدية. أشار قائد سلاح البحرية، الجنرال

جيمس ت. كونوي، إلى أن كوريا الشمالية وروسيا وإيران والهند كلها تملك ذخائر عنقودية ولم يوقع أيٌّ من هذه الدول اتفاقية حظرها. كان قرارنا هو أن نطور ذخائر عنقودية يبطل مفعولها تلقائياً بعد وقت معين، وتعهدنا بإبدال ٩٩ بالمئة من ذخائرنا العنقودية خلال مدة عشر سنوات.

أما بالنسبة إلى القرصنة فقد كانت مشكلة متفاقمة لسنوات في مضيق ملقة، بين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، حيث تعبر نسبة ضخمة من البضائع العالمية المنقولة بحراً. كنا قد عملنا مع هذه الحكومات الثلاث، ومع مرور الوقت قلّت عمليات القرصنة إلى حدٍّ بعيد. لكن القراصنة الذين كانوا يمارسون نشاطهم من الصومال أصبحوا أكثر جسارةً بعدما واجهوا مقاومة بسيطة إما من السفن التي أوقفوها واحتجزوها مقابل فدية مالية وإما من القوات المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى أنهم كانوا يعيشون ويتجنّدون في مناطق من الصومال خارج سيطرة الدولة، ولم ترسل أي دولة أجنبية ـ لاسيما الولايات المتحدة ـ قوات عسكرية لتنظيف تلك الأوكار. وفيما قضينا مزيداً من الوقت في غرفة الأوضاع محاولين تصور كيفية حلّ المشكلة، تساءلت كوندي بتعجب في لحظة ما: «قراصنة؟ قراصنة؟ حباً بالله، آخر وزير أميركي تعامل مع مشكلة قراصنة كان توماس جيفرسون!» مع مرور الوقت حشد المجتمع الدولي، بقيادة الناتو، قوة بحرية أساسية في المنطقة، بما فيها سفن البحرية الصينية والروسية، وبدأ أصحاب السفن يلجأون إلى تقنيات أشد شراسةً لمنع القراصنة من الصعود إلى متن السفن، كإزالة السلالم واستخدام خراطيم المياه وتسليح الطواقم ووضع فرق أمن على متن السفن. أدت هذه التدابير إلى الحد من الخطر لكنها لم تقضِ عليه. بالنسبة إلى الصوماليين الفقراء، تلاشت مخاطر أَسْرهم أو قتلهم مقارنةً بما يمكنهم جنيُه من الأموال.

أما المثالان الأخيران على التحديات غير المتوقعة والتي استهلكت كمّاً هائلاً من الجهد والوقت، فكانا يتعلقان بعسكريين اثنين ينتظر أحدهما مستقبلٌ لامع لكن مثقل، والآخر كان رقيباً باسلاً في مشاة البحرية.

كان الفريق ستان مكريستال رئيس قيادة العمليات الخاصة المشتركة منذ ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٨، وبهذه الصفة قاد القوات الخاصة الأميركية في كلّ من العراق وأفغانستان لتنفيذ عمليات سرية لاعتقال عناصر من القاعدة أو قادة التمرد أو قتلهم. كانت عملياته ناجحة بشكل لافت، بما فيها اعتقال صدام حسين وقتل أبي مصعب

الزرقاوي، زعيم القاعدة في العراق، وأدى دوراً أساسياً في نجاح اجتياح العراق ومكافحة التمرد في أفغانستان. تعرفت إلى مكريستال خلال عامي الأول كوزير، وشعرت نحوه بالاحترام، وأيقنت أنه ربما كان من أشد المحاربين وقادة الرجال في المعارك الذين عرفتهم سابقاً. كنت عازماً على ترقيته، لكنني كنت أعتقد أن هناك بعض المصاعب تواجه ترقية ستان وتنصيبه في منصب أعلى. سبق لستان أن كان «رأس حربة» لحوالى خمس سنوات في ساحتَي حرب، ونظراً إلى أن العراق أصبح مثار جدل، وإلى خبرة كلّ من بيت بيس وجورج كيسي، رأيت أنني أواجه مشكلة. كان مكريستال أيضاً من بين الذين خضعوا للتحقيق في مقتل العريف بات تيلمان بنيران صديقة، لأنه رشّح تيلمان لنيل ميدالية النجمة الفضية للشجاعة من دون أن يأتي على ذكر أنه قُتل بنيران صديقة. وقد أوصى تحقيق البنتاغون في القضية بمعاقبة ثمانية ضباط، من بينهم مكريستال، لكن الجيش رفض التوصية ولم يتخذ أي إجراء بحقه.

فوق هذا كله كان عضو مجلس الشيوخ ليفين يقوم بتحقيق معمّق حول معاملة المعتقلين (أظن أنه كان يستهدف رامسفيلد) وأبدى خشيته من إساءة معاملة المعتقلين في أفغانستان من قِبَل جنود تحت إمرة مكريستال. أخبرني ليفين أن هناك خمسة وأربعين ادعاءً عن سوء السلوك في قيادته، وأنه ينوي إحضار مكريستال إلى جلسة استماع. تحريت عن تصرفات مكريستال في قضية تيلمان والادعاءات بإساءة معاملة الجنود، وبعد مناقشات مكثفة مع مولن وآخرين عزمت على المضي قدماً في ترقيته.

سرت شائعات مفادها أن مكريستال مرشح لمناصب عدة بأربع نجوم، من ضمنها رئيس قيادة العمليات الخاصة، والحلول محل بتريوس في العراق، ورئيس القيادة المركزية. بيد أنني اعتقدت أن علي أولاً أن أحصل على تعيين مجلس الشيوخ لمكريستال في منصب غير بارز وغير مثير للجدل، الأمر الذي سيبيّض صفحته في الواقع. ثم أعدت التفكير بأنني إذا دفعتُ به إلى منصب بارز ومنحته نجمة رابعة فسيكون من الصعب على مجلس الشيوخ أن يعترض عليه من دون الإشارة إلى أنهم قد قصروا في اختبارهم السابق له. لذا دعمت بحماس توصية مولن بترشيح ستان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، وهو منصب مهم لكنه يعمل على مرأى ومسمع واشنطن، وتدرّج فيه معظم القادة الحاليين قبل حصولهم على نجمة رابعة.

في شباط/فبراير ٢٠٠٨ باشرنا هذه الخطة. اعترض عضو مجلس الشيوخ ماكين في البداية على مكريستال بسبب قضية تيلمان، وكذلك فعل ليفين بسبب قضية المعتقلين، وصممت لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ على محاربة ترشيح مكريستال. أخبرت الرئيس أن «مكريستال هو أحد الشخصيات الرئيسية في هذه الحروب، وإن لم نقف ونحارب من أجله، فمن سيفعل؟» لذلك حاربنا. يمكن لحرب تعيين قذرة أن تدمّر حتى رجلاً شجاعاً، فاتصلت بستان في مطلع حزيران/ يونيو لإعلامه، انطلاقاً من تجربتي الشخصية، أن هذا كله يتعلق بالسياسة، وأن أي ضابط رفيع قاتل في العراق وأفغانستان من المرجح أن يواجه التحدي نفسه، وأن هذا واقع مخزٍ، وأخبرته أنني والرئيس مستعدان للمحاربة من أجله. في جلسة استماع للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، وهي جلسة نادراً جداً ما تُعقد من أجل مرشح لمنصب بثلاثة نجوم، أبلى مكريستال بلاءً حسناً في الإجابة عن أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ، وفي آب/أغسطس أصبح مدير هيئة الأركان المشتركة. كان المسار واضحاً نحو قيادة أعلى ونجمة رابعة، وهو ما سيحدث بعد أقل من سنة.

من بين ما يقدَّر بأربعين مليون رجل وامرأة خدموا في القوات المسلحة منذ الحرب الأهلية تلقى أقل من ثلاثة آلاف وخمسمئة منهم ميدالية الشرف، وهي أرفع وسام يمكن للولايات المتحدة أن تمنحه، وحوالى ٦٠ بالمئة تقريباً بعد الوفاة. قليلون جداً حصلوا على جوائز في حربَي العراق وأفغانستان، اللتين اجتُرحت فيهما الكثير من الأعمال البطولية والفدائية. أعتقد أن الرئيس بوش لطالما شعر بخيبة أمل لأنه لم يتمكن من تقديم ميدالية الشرف لعسكري حي واحد. سألت تشاريللي مرةً لماذا حصلت قلة قليلة من العسكريين على توصية بمنحهم ميداليات، فأجاب قائلاً: بالنظر إلى منح الميداليات بإسراف في فيتنام، فقد صمم الضباط المتعاقبون على رفع المستوى. كان رأيي أنهم قد رفعوه كثيراً.

كان أمراً عظيماً عندما كانت ترِدُ توصية لنيل ميدالية الشرف إلى مكتبي. كان كل واحد من الموظفين يقرأ الملف وتأخذه الرهبة. فسواء كان المستفيد الموصى به حياً أو ميتاً، كانت المستندات تأتي أكواماً، مع كثير من إفادات الشهود والخرائط والصور ونتائج كثير من التحقيقات والمراجعات. كان معيار المستفيد مرتفعاً بشكل خارج عن المألوف: «يجب ألّا يكون هناك أدنى شك أو احتمال الخطأ في منح هذا

الشرف»، وكانت هناك مراحل متعددة للموافقة. لم تكن ترد أي توصية إلى مكتبي، تقريباً من دون استثناء، إلا بعد الإجابة عن الأسئلة كلها وبعد أن تكون الشكوك كلها قد أزيحت جانباً.

وصل استثناء وحيد إلى مكتبي في منتصف العام ٢٠٠٨، وهو التوصية بمنح الرقيب في فيلق البحرية الأميركية رافاييل بيرالتا ميدالية الشرف لبطولته وتضحيته بنفسه في الحرب الثانية في الفلوجة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. كان بيرالتا قد تطوع لمهمة تطهير البيوت، ولدى دخوله البيت الرابع وما إن فتح الباب حتى تلقى عدة طلقات نارية من رشاش إيه كيه ٤٧ (AK-47)، ولمّا دخل عنصران آخران من البحرية خلفه ألقى متمرد قنبلة يدوية كانت ستقتلهم بالتأكيد لو لم يسحب بيرالتا، حسب شهود عيان، القنبلة ويضعها تحت جسده، ممتصاً الانفجار، فقتل؛ ونجا عنصرا البحرية الآخران. كانت التوصية بالميدالية مصدّقة حسب الأصول، من قِبل أمين سر البحرية ورئيس هيئة الأركان المشتركة، بيد أن المستندات تضمنت أيضاً آراء معارِضة من مجتمع الطب الشرعي ووكيل الوزارة للموظفين والجهوزية. بالمحصلة، قابلت شخصياً كثيراً من كبار الضباط في سلسلة قيادة بيرالتا، وفي ضوء إجماع القيادة بالكامل صدّقت التوصية، وكنت مسروراً لأن الرقيب بيرالتا يستوفي كل المعايير ويستحق ميدالية الشرف. بعد أن رفعت التوصية إلى الرئيس تم إبلاغي أن ثمة شكوى قُدّمت إلى المحقق العام في الوزارة بأن بيرالتا لم يكن قادراً بشكل واعٍ على القيام بالتصرف المسند إليه والمتمثّل في إنقاذ حياة عنصرَي البحرية، وعليه فإنه لا يستوفي المعايير المطلوبة للجائزة. كان المحقق العام ينوي أن يفتح تحقيقاً ما لم أقم بمعالجة الشكوى. بعد التشاور مع عدد من كبار القادة، من ضمنهم مايك مولن، رأيت أن الطريقة الوحيدة لتصفية الأجواء بهدوء هي أن نطلب من لجنة خاصة النظر في الادعاء. ترأس اللجنة جنرال متقاعد وقائد سابق للفرقة المتعددة الجنسيات في العراق، وضمت متقاعداً حائزاً ميدالية الشرف وطبيبَين شرعيين. مُنحت اللجنة حق الاطلاع على كل المعلومات الموجودة، بما فيها التقارير الطبية المفصلة؛ وقابلت عدداً كبيراً من الخبراء في الموضوع، الذين أعادوا تمثيل الحدث؛ وتحقّقوا من الدليل المتوفر. خلصت اللجنة بالإجماع إلى أن بيرالتا، بسبب الجراح التي أصيب بها، لم يكن ليتمكن، وهو بوعيه، من أن يضع القنبلة تحت جسده. لذا

لم يكن أمامي خيار سوى الرجوع عن موافقتي. ربما يوماً ما، إذا ما ظهرت أدلة وتحاليل إضافية، سيُصار إلى اعتبار معايير الجائزة مستوفاة، وسيحصل الرقيب بيرالتا على ميدالية الشرف. بمعزل عن هذا، لا شك في أنه كان بطلاً.

كل يوم، وعلى مدى أربعة أعوام ونصف العام، كانت تردني مسائل كهذه لاتخاذ القرار أو الفصل فيها أو حلها. كلها تقريباً، بشكل أو بآخر، أثرت في حياة الرجال والنساء الذين قدّموا خدمةً كبيرة لبلدنا ولسيرهم المهنية. بعض القرارات كانت مؤلمة، وبعضها الآخر كان سارّاً، لي وللمعنيين بتلك القرارات. في المساء، عندما كانت زوجتي تسألني: كيف سار يومك؟ كنت أكتفي بالإجابة: «شيء لعين تلو آخر».



الفصل الثامن

الانتقال

لم أكن أجد متعةً في كوني وزيراً للدفاع. بتعبير الجنود، كان هناك الكثير من الصخور في حقيبة الظهر خاصتي: حروب خارجية وحرب مع الكونغرس وحرب مع وزارتي وأزمة تلو أخرى. فوق ذلك كله، كان علي وضع الشبان والشابات في درب الخطر، وزيارتهم في الصفوف الأمامية ورؤية الظروف المزرية التي يعيشونها، ورؤيتهم في المستشفيات، وكتابة رسائل العزاء إلى عائلاتهم، والذهاب إلى مآتمهم... كل ذلك كان يسبّب لي كثيراً من الألم. كتبت دوريس كيرنز غودوين في كتابها «فريق من المنافسين» عن وزير الحرب في عهد الرئيس لينكولن، إدوين ستانتون، الذي عُثِر عليه، بعد اتخاذه قراراً أدّى إلى مقتل أحد الجنود، «منحنياً على مكتبه ووجهه مدفون بين يديه، وجسده الثقيل يهتز مع تنهيداته، وهو يردّد بحزن ناحباً بصوتٍ خافت: ساعدني يا رب لكي أقوم بعملي. ساعدني يا رب لكي أقوم بعملي»، فكتبتُ ذلك المقطع واحتفظت به في درج مكتبي.

كتبت سابقاً أن عهدي كوزير كان يتمحور حول موضوعين: الحرب والحب. وكان الحب يعبر عن مشاعري حيال الجنود. في وقت من أوقات العام ٢٠٠٨ بدأت إخبار الجنود في مناطق الحرب وكل الأماكن الأخرى أنني أشعر بنوع من المسؤولية تجاههم كأنهم أبنائي وبناتي شخصياً، ولم أكن أبالغ. لم يكن يحرك مشاعري شيء كعبارة «شكراً» من جندي، ولم يكن شيء يغضبني أكثر من معرفتي أن واحداً منهم يُعامل معاملةً سيئة من قبل رؤسائه أو من بيروقراطية البنتاغون. أمضى كبار مساعديّ العسكريين وقتاً طويلاً في مساعدة الشبان والشابات العسكريين الذين كانوا يلقون

إهمالاً أو قلة اكتراث عند مواجهتهم مشكلة ما؛ وكنت أعلم عادةً بمثل هذه الأمور عبر رسالة يتم إرسالها إلي، أو مشاهدة شيء في وسائل الإعلام، أو سماع شيء خلال اجتماع مع الجنود.

ما من مشكلة تافهة، سواء أكانت الحصول على غسالات جديدة لقاعدة عمليات متقدمة نائية في أفغانستان أم مساعدة شاب من البحرية يعاني من اضطراب ما بعد الصدمة على التعامل مع البيروقراطية. كنت أريد أن يعرف أولئك الجنود أنني سأفعل أي شيء لمساعدتهم، وكنت آمل أن يشيع هذا الخبر، وكنت أريد أيضاً أن أضرب مثلاً: فإذا استطعت تخصيص وقت لمحاولة مساعدة جندي واحد، إذاً ـ بحق الله ـ يمكن لكل من في السلطة القيام بذلك. كنت أعلم أن حبي الغامر للجنود وشعوري بالمسؤولية تجاههم، بالإضافة إلى ثقتي العميقة بأننا سننتصر في هاتين الحربين، ستؤدي بي إلى الاستمرار كوزير إذا ما طلب مني الرئيس الجديد ذلك.

بعد أشهري الأولى في المنصب أعطاني غوردون إنجلند-ساعة ميقاتية صغيرة، تحسب الأيام والساعات والثواني حتى تاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث سيكون بإمكاني وضع واجباتي جانباً والعودة إلى المنزل بشكل دائم: كان الملصق على الساعة يشير إلى «العودة إلى واشنطن الحقيقية»، في إشارة إلى منزلي في ولاية واشنطن. كان الصحافيون وأعضاء الكونغرس يتفاجأون دائماً حين أخبرهم بالضبط بعدد الأيام المتبقية لي كوزير؛ كنت أحمل هذه الساعة في حقيبتي وأرجع إليها معظم الوقت.

مع انتخابات العام ٢٠٠٨ كنا نواجه أول انتقال رئاسي في زمن الحرب منذ العام ١٩٦٨. كنت مصمماً على تقليص أي فرصة للعرقلة وبدأت التخطيط لعملية الانتقال منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عندما طلبت من إريك إيدلمان أن يبلغ مجلس سياسات الدفاع، الذي كان يرأسه نائب وزير الدفاع السابق جون هامر، أنني أريدهم أن يكرسوا اجتماعهم في صيف العام ٢٠٠٨ لبحث مسائل الفترة الانتقالية فقط. أحياناً كانت الإدارة التي تشرف ولايتها على الانتهاء تستسلم لإغراء محاولة حل كل المشكلات قبل يوم القسم الرئاسي، لكن هذا سيكون الانتقال الرئاسي السابع الذي أشهده، ولم أشهد حتى الآن إدارة جديدة لم ترِث مشكلات.

أظهرت تكهنات صحافية في مطلع العام ٢٠٠٨ أنني قد يُطلب مني البقاء

كوزير لمدة قصيرة على الأقل لضمان تسليم قيادة الحربين بسلاسة، بغض النظر عمن سيُنتخب رئيساً. بنهاية آذار/مارس، عندما حضرت حفل عيد مولد زبغينيو بريجينسكي الثمانين، قال إنه أبلغ القائمين على حملة أوباما أن عليهم إبقائي في منصبي إذا ما فاز أوباما، فرمقت زبغ وقلت له: «كنت أظنك صديقي». كثرت التحقيقات الصحافية حول بقائي في منصبي من عدمه إذا طُلِب مني ذلك طوال فصل الربيع، وكنت عادةً أخرِج ساعتي الميقاتية وأُري السائل كم تبقّى لي من الوقت. كرّست وقتاً وجهداً لا بأس بهما لإسكات مثل هذه التكهنات عبر القول عادةً: «لقد تعلمت منذ وقت طويل ألا أنفي أي شيء على الإطلاق، لكن الظروف التي يمكن أن أخرق فيها هذا المبدأ ليست واضحة بالنسبة إليّ». كنت أصرّح خلال تلك الأشهر في السر وفي العلن أنني لا أريد البقاء وزيراً، ولا أنوي محاولة البقاء، بل أريد فقط أن أذهب إلى المنزل بنهاية إدارة بوش.

كانت استراتيجيتي تقضي أن أكون حازماً في عدم رغبتي في البقاء طالما لم يطلب أحد ذلك مني، لأنني كنت أعلم أنني إذا سُئلت فسأجيب بالطريقة نفسها التي أجبت بها الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦: «مادام هناك فتيان يقومون بواجبهم فيقاتلون ويموتون في حربين، فكيف يمكنني ألا أقوم بواجبي؟». حافظت على ردود منضبطة ومتطابقة وسلبية على الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع خلال الحملة الرئاسية، باستثناء زلّة واحدة. خلال مراسلة عبر البريد الإلكتروني في مطلع نيسان/أبريل مع صديقي القديم ونائب وزير الخارجية السابق في عهد بوش الابن، ريتشارد أرميتاج، أوقعت نفسي في ورطة حين قلت: «الجزء الأفضل في المنصب [وزير دفاع] هو نفسه كما في جامعة تكساس A&M: الفتيان. فهم يؤثرون بي إلى أبعد حد، كما يدفعونني إلى البكاء. إنهم في غاية الروعة. هم فقط يمكنهم حملي على البقاء». ثم انتبهت لنفسي وأضفت: «حسناً، هذا سري للغاية بصراحة. لأن بيكي ستقتلني إن رأت الرسالة».

حتى وإن كنت أحاول بناء جدار يحول دون الطلب مني أن أبقى، فقد كنت عارفاً الثرثرة والشائعات التي تُنسج حولي، وحول مايك مولن. فقد علم الناطق الإعلامي لدي، جيوف موريل، في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٨، من معارفه أن حملة أوباما قد «تفهمت وتقبلت» محاججة مولن بأن حربَي العراق وأفغانستان ببساطة لن

تسمحا بامتداد فترة الشغور الرئاسي أشهراً. تم إبلاغ موريل أن أوباما يريد تشكيل حكومة مؤلفة من الحزبين وأن بقائي في منصبي سيظهر للأجانب أن قرار الولايات المتحدة ثابت؛ كما أنه سيؤكد للجمهور المحلي أن أوباما مصدر ثقة لجهة الأمن القومي. كان هناك بعض الانتقاد حول موظفي مكتبي الخاصين، ومن جديد حول «حملة» مولن «الشرسة» المتعلقة بالسلطة التشريعية والعلاقات العامة. كنت أرى أن النظر إليه بكونه ذا رأي مستقل حول الأمور سيكون مفيداً في تغيير الإدارتين، لأنه، وبتريوس أيضاً، سيكون حينها أكثر قدرةً على التصدي للرئيس الجديد إن أراد القيام بعمل جذري في العراق. وكما أخبرت أحد كبار المساعدين لدي: «إن الأدميرال مايك مولن في الواقع في المكان المناسب فيما يتعلق بالعراق وأفغانستان». من الواضح أن الرئيس بوش لم يكن واثقاً بقدري بخصوص آراء مولن حول العراق، فقد سمعتُ مراراً خلال الأشهر التي تلت من أشخاص مختلفين في البيت الأبيض بخشيتهم من أن يكون رئيس الأركان قد بدأ «يهيئ» نفسه للرئيس الجديد.

في منتصف حزيران/يونيو نُشر كثيرٌ من المقالات الصحافية حول جهودي لتنظيم انتقال سلس، وكثرت التكهنات حول الطلب مني أن أبقى في منصبي لمدة من الوقت. كنا، أنا ومولن، نتساءل دائماً عن كيفية القيام بعملية التسليم، لذا أسست مجموعة توجيه عليا للفترة الانتقالية، برئاسة رئيس موظفي مكتبي، روبرت رينجل. قمت بذلك للتأكد من أن التحضيرات الموسعة التي تقوم بها وزارة الدفاع بشكل روتيني متماسكة ومنسّقة، وأن زمامها لن يفلت من يدي. وكانت مشاركة مولن مهمة لأنه يمكن أن يبقى في منصبه مع إدارة جديدة ويكون محور الاستمرارية والانتقال السلس. كان على كبار موظفي البنتاغون المدنيين البقاء في مكاتبهم بعد يوم القسم الرئاسي كيلا يجلس وزير جديد في مكتبه عملياً لوحده؛ فهذا ما حدث مع الوزير رامسفيلد عام ٢٠٠١ فيما كان ينتظر تعيين الآخرين. في تلك الأثناء نُقِل عن أحد مستشاري حملة أوباما، ريتشارد دانزيغ، قوله في مقالة: «إن موقفي الشخصي هو أن غيتس وزير دفاع جيد جداً وسيكون ممتازاً في إدارة أوباما». في المقالة نفسها ذكر مستشار ماكين أن من المرجح أن يطلب الأخير مني البقاء بضعة أشهر لضمان سلاسة الانتقال في زمن الحرب.

في ١٨ حزيران/يونيو حدث ما يشبه الكارثة، فقد طلب أوباما من جو كلاين،

وهو صحافي في مجلة «تايم»، أن يبلغني أنه «يريد التحدث إلى غيتس بخصوص الانضمام إلى إدارته»، فأخبر كلاين الناطق الإعلامي باسمي، جيوف موريل، بذلك، وموريل أخبرني. شعرت بالأسى العميق، وأخبرت جيوف أن نشر مثل هذا الخبر من شأنه أن يجعلني دونما جدوى أو فاعلية طوال الأشهر الستة المتبقية من إدارة بوش، وأبلغته أن يكتفي بإبلاغ كلاين بهذا، وأنني، إذا نشر الخبر، سأدلي بتصريح لتوضيح الالتباس أذكر فيه أن الظروف ليست مواتية للبقاء لمدة تتجاوز ولاية بوش. وافق كلاين على عدم نشر الخبر لأنه، كما أخبر موريل، لم يكن يريد التأثير سلباً في احتمالية بقائي. في نهاية المطاف، ذكرت مقالة «تايم» أن كلاين سأل أوباما إن كان يريد تعييني وزيراً فأجاب أوباما: «لن أسمح لك بإحراجي، لكنني مهتم بالتأكيد بنمط الأشخاص الذين خدموا في إدارة بوش الأول [بوش الأب]».

في الوقت نفسه تقريباً سمعت من جون هامر أن الأوان قد فات بالنسبة إلي كي «أتجنب وجودي على قائمة المرشحين النهائية لمنصب وزير الدفاع سواء فاز أوباما أم ماكين»، فأرسلت إليه رسالة إلكترونية يوم الأحد الموافق ٢٢ حزيران/ يونيو قلت فيها:

> ما لا يفهمه المقربون هو أنهما [ماكين وأوباما] ليسا على لائحتي النهائية، أو على أي لائحة من لوائحي. لا يعرف الناس فعلاً كم أبغض هذا العمل وحصيلة الأسى الناجمة عن الرسائل التي أكتبها [إلى أحبة الجنود الذين يسقطون في المعارك] كل يوم. أن يكون المرء وزيراً للدفاع عندما نكون منخرطين في حروب عدة يختلف عنه في زمن آخر... فكل الشبان في العراق وأفغانستان اليوم هناك بناءً على أوامري. كي لا أهوّل كثيراً، سأقوم بواجبي، لكنني أنتظر بفارغ الصبر اليوم الذي ألقي فيه هذا العبء عن كاهلي.

في خضم كل هذه التكهنات الصحافية والقيل والقال، حدثت أكثر الأحداث غرابةً في اليوم الأخير من حزيران/يونيو، عندما تلقيت اتصالاً هاتفياً من زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد، الذي أخبرني أنه هو من أقنع أوباما بالترشح للرئاسة (ادّعى كثير من الأشخاص ذلك) لكن لم يكن هناك مرشح لمنصب نائب الرئيس، وقال إنه يفكر بي، وإن هذا هو سبب اتصاله بي. تمالكت نفسي بشدة حتى لا أنفجر

ضاحكاً. ثم سألني إن كنت قد صرّحت بموقفي علناً من الإجهاض؛ فضحكت مجيباً بالنفي. وسألني إن كنت جمهورياً منذ وقت طويل، فقلت: بصراحة لا؛ لم أكن منتسباً إلى أي من الحزبين منذ بضع سنوات. وسألني كم مضى علي في سلك التعليم، وطلب أن نبقي كل هذا في غاية السرية بيننا. «ربما لن يُفشى أي شيء من هذا»، على حد قوله. لم أستطع معرفة ما إن كان جدياً، أم كان مجرد إطراءٍ فارغ، أم أنه كان واهماً. كان الأمر غريباً جداً، ولم أخبر أحداً، لأسباب عدة منها لأنني اعتقدت أن أحداً لن يصدقني.

تتحول واشنطن العاصمة دائماً إلى مكان بشع ومتوتر في الأشهر التي تسبق الانتخابات الرئاسية والأسابيع التي تليها. فالأشخاص الذين هم خارج الحكومة ويريدون الدخول إليها يتسابقون على المناصب في الإدارة الجديدة، والذين في الداخل يناورون للبقاء في مناصبهم أو يبدأون بالبحث عن فرص جديدة خارج الإدارة، وتعمّ المناكفات والملاسنات كل مكان. كما تسري الثرثرة والشائعات دونما ضوابط، مثل المشروبات الكحولية في حفل استقبال عضو في المجموعات الضاغطة. حتى كبار المسؤولين المهنيين والموظفين المدنيين يصبحون في حالة توتر، لمعرفتهم أنهم سيبدأون العمل قريباً مع وجوه جديدة وجداول أعمال جديدة وسيضطرون لإثبات أنفسهم من جديد لأشخاص سيشككون بهم لأنهم خدموا في الإدارة السابقة.

في ١٥- ١٦ تموز/يوليو ترأست آخر مؤتمر لكبار قادة الدفاع في إدارة بوش، وهو اجتماع لرؤساء التشكيلات والقادة الميدانيين وكبار القادة المدنيين في الوزارة. أمضينا وقتاً طويلاً في الإعداد للانتقال المرتقب. قلت إن الإرهابيين قد اختبروا الإدارتين السابقتين مبكراً ـ جاء الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ بعد شهر من تأدية كلينتون القسم الرئاسي، وهجمات ٩/١١ بعد أقل من ثمانية أشهر على تولي بوش سدة الرئاسة ـ لذا كان من المهم أن يكون الدفاع يقظاً في مطلع ٢٠٠٩. وحذرت من عدم وجود فريق قيادة مدنية كامل لبعض الوقت بعد القسم، وقلت إنني سأحاول إقناع بوش الابن بالسماح لنا بتقديم تقاريرنا لكِلا المرشحَين بعد الانتخابات التمهيدية. وتحدث رئيس الأركان وآخرون عن محاولة فتح قنوات تواصل مع القائمين على الحملات الانتخابية. أعدت تذكيرهم بالأمر الآتي: في الانتقالات السابقة، جرت العادة مع الرؤساء الحاليين بحصر كل التواصل

في الحملتين إما من خلال مستشار الأمن القومي وإما من خلال رئيس موظفي البيت الأبيض، وأن الهيئة الوحيدة المخولة برفع التقارير للمرشحين قبل الانتخابات هي وكالة الاستخبارات المركزية. بالرغم من ذلك، كانت هذه الحملة الرئاسية أكثر تعقيداً بالنسبة إلينا، لأن كِلا المرشحين كان عضواً في مجلس الشيوخ ويمتلك تصاريح أمنية، وموظفو مجلس الشيوخ مخولون بطلب التقارير. كان ماكين في لجنة القوات المسلحة، وكان كلٌّ من أوباما وكلينتون في لجنة العلاقات الخارجية. قلت إن علينا أن نكون حذرين للغاية في الاستجابة لطلبات مكاتبهما، على الأقل حتى نتجاوز الحد الفاصل بين حاجاتهما المشروعة كعضوين في مجلس الشيوخ وبين رغباتهما كمرشحين. كانت مجموعة رانجل التوجيهية العليا للعملية الانتقالية هي نقطة التواصل الوحيدة.

برز مثال على هذه التبعات بعد أقل من أسبوعين. كان أوباما متوجهاً إلى العراق، وخلال رحلة عودته أبلغنا أحد موظفيه، وهو لواء متقاعد في سلاح الجو اسمه سكوت غراتيون، أن أوباما يريد زيارة المستشفى العسكري الأميركي في لندشتول، ألمانيا. كان جميع الجرحى الأميركيين ـ وكثير من شركائنا في التحالف ـ في كل من العراق وأفغانستان يُنقلون جواً إلى لندشتول لتلقي العلاج ريثما يستقر وضعهم ثم يُنقلون مجدداً إلى الوطن. أفاد غراتيون أن عنصرين من موظفي الحملة سيرافقان أوباما إلى المستشفى، فتم إبلاغه أن، بناءً على توجيهات وزارة الدفاع، زيارة عضو مجلس الشيوخ للمستشفى مع موظفي مجلس الشيوخ الخاصين أو موظفي اللجنة مرحّب بها، لكن لن يُسمح لموظفي الحملة بمرافقته. جرت مشاحنة مع غراتيون، الذي أعتقد أنه كان يحاول فقط أن يُقحم نفسه في زيارة عضو مجلس الشيوخ ولم يكن في الواقع يتحدث باسمه. في كل الأحوال، قرر أوباما في النهاية ألا يزور المستشفى لأنه لم يرِد مطلقاً أن يفهم الآخرون أنه يستغل الجنود ـ خصوصاً الجرحى منهم ـ لغايات سياسية.

في الوقت نفسه تقريباً حضرت شريكة ماكين في السباق الرئاسي، سارة بالين، مناسبة للحرس الوطني في ألاسكا. سألت الصحافة موريل لماذا سُمح لها أن تقوم بذلك، فأشار إلى أنها، بصفتها حاكم ألاسكا، القائد الأعلى لحرس الولاية الوطني.

كان كل يوم بمثابة حقل ألغام سياسي، وأسهمت الشائعات حول بقائي في تأزيم الوضع. كانت تغذي هذه الشائعات أحداث مثل لقاء أوباما كتلة الديمقراطيين في

مجلس النواب خلال الأسبوع الأخير من تموز/يوليو، حيث سأله النائب آدم شيف عما إذا كان يفكر في إبقائي لبضعة أشهر على الأقل. حسب مجلة «رول كول» كان هناك «بعض الشكاوى والامتعاض» من الديمقراطيين الحاضرين، الذين أخافتهم فيما يبدو فكرة الإبقاء على شخص من إدارة بوش. في مطلع أيلول/سبتمبر ألمحت الصحيفة نفسها إلى أن ماكين قد يبقيني في منصبي.

في أيلول/سبتمبر، أوشك مايك مولن من دون قصد على تفجير قنبلة سياسية كانت، برأيي، ستؤدي إلى تدميره هو والجيش ووزارة الدفاع. كتبت سابقاً أن واحداً من بين بضعة خلافات كبيرة بيني وبين مولن وقادة الأركان كان عدم موافقتهم على استراتيجيتي للدفاع الوطني، وتحديداً وجهة نظري بأننا ربما نقوم بمخاطرة إضافية فيما يتعلق بمستقبل القوات التقليدية لمصلحة القوات العصرية الأخرى لكي ننتصر في الحروب التي كنا نخوضها بالفعل. جرت العادة، بمجرد صدور استراتيجية الدفاع الوطني، أن يعمد رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى إصدار وثيقته الخاصة المسماة «استراتيجية الجيش الوطني»، التي القصد منها أن تصف كيف تترجم التشكيلات العسكرية استراتيجية الرئيس للأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني إلى التخطيط العسكري والموارد الضرورية. قرأت مسوّدة استراتيجية الجيش الوطني عن كثب واستطعت أن أرى بوضوح أن مايك ينأى بنفسه وبالأركان عن عدة عناصر أساسية في استراتيجية بوش للأمن القومي. كان المكون الرئيسي لتلك الاستراتيجية على مدى سنوات هو «الانتصار في الحرب الطويلة الأمد»، وهو تعبير يدل على الحرب على الإرهاب وحربَي العراق وأفغانستان. لكن مايك لم يأتِ على ذكره، وألمحت المسوّدة، عوضاً عن ذلك، إلى أن قواتنا ليست قادرة على مواجهة طوارئ عسكرية متعددة، بخلاف ما سبق أن قلناه ـ أنا وهو ـ للكونغرس. كما أغفل مايك أي ذكر لنشر الديمقراطية، متغاضياً عن «أجندة الحرية» الخاصة ببوش. وقد أخبرني أنه أراد إصدار استراتيجية الجيش الوطني في مطلع تشرين الأول/أكتوبر أو منتصفه.

بالنسبة إلي، كان توقيته سيئاً للغاية، وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر بعثت إليه رسالة بخط اليد أذكر فيها أسبابي:

أعتقد أنها ستكون غلطة فادحة أن يصدر هذا النوع من الوثائق في الأسابيع الأخيرة

للانتخابات الرئاسية. فاستراتيجية الجيش الوطني تجاوزت المهلة الممنوحة لها بحوالى سبعة أشهر، وفي مثل هذا الوقت أعتقد أنك تقوم بمخاطرة كبيرة لجهة اتهامك بمحاولة التأثير في نتيجة الانتخابات. إن إصدار بيان أساسي عن المخاطر التي تواجه الأمة والقوة العسكرية المطلوبة للتعامل معها في الأسابيع الأخيرة للحملة يمكن اعتباره مسعىً من الجيش لتحويل الجدال مجدداً إلى مسائل الأمن القومي [بمواجهة الاقتصاد]، وبذلك فإنك تساعد عضو مجلس الشيوخ ماكين.

لطالما رأيت دائماً كم تصبح الحملات ارتيابية كلما اقترب يوم الانتخابات، وأي مفاجأة أو تطور غير متوقع يدفعها للجنون، وتفكّر في أن أسوأ الاحتمالات... من المفارقة بالطبع أنك قمت بجهد هائل لإبقاء الجيش خارج السياسة. إن إصدار استراتيجية الجيش الوطني الآن، خصوصاً في ظل استبعاد كثير من جوانب استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني، سيضعك مباشرةً في خضم الحملة.

بشكل عام، أنا قلق من أن إصدارها الآن ـ بدلاً من إصدارها بعد أسبوع تقريباً من انتهاء الانتخابات ـ سيطرح أسئلة في أذهان الناس حول دوافع الجيش، من مثل: لماذا الآن في الأيام الأخيرة للحملة؟ علاوةً على ذلك، سيتساءل بعض الأشخاص: لماذا تؤكد القيادة العسكرية العليا استقلالها عن القيادة المدنية ـ عن الوزير والرئيس كليهما ـ قبل الانتخابات مباشرةً؟ وإلامَ يشير ذلك بخصوص مستقبل العلاقة المدنية العسكرية؟ إن التأثير في كِلا المرشحَين يمكن أن يكون سلبياً جداً. في حين أن التسريبات ممكنة دائماً (وتسليط الضوء على المزالق غير الخافية التي تريد من خلالها أن تنأى بنفسك عن الإدارة الحالية هي فتات تسريبات مغرية بالفعل)، إلا أنها ليست مثل إصدار وثيقة بشكل رسمي ونشرها.

في المحصلة، يا مايك، أنا مقتنع أن إصدار استراتيجية الدفاع الوطني بهذه السرعة قبل الانتخابات سيبدو أن وراءه دوافع سياسية وسيكون غلطة كبيرة، لذا فإنني أعارض بشدة إصدارها قبل الانتخابات. ثمة مخاطرة كبيرة جداً في خلق تصورات خاطئة لدى قواتنا وقادتنا السياسيين في الحزبين ولدى الشعب، بالإضافة إلى مشكلات لك أنت بمعزل عن نتيجة الانتخابات.

فيما يختص بموضوع استراتيجية الجيش الوطني، كنت أعارض بشدة حذف

أي إشارة إلى نشر الديمقراطية. أعتقد أن «أجندة الحرية» الخاصة ببوش، كما أُعلن عنها من قِبل الإدارة، كانت واضحة جداً في أن الحرية والديمقراطية الحقيقيتين والدائمتين يجب أن تقوما على المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والمجتمع المدني، وكلها تتطلب عمل عقود من الزمن. كما في حملة جيمي كارتر لحقوق الإنسان، كانت الدول الوحيدة التي نستطيع الضغط عليها للإصلاح هي دول صديقة وحليفة؛ أما أسوأ الجناة، ومنهم إيران وسورية والصين، فتجاهلوا خطابنا. لكنني ذكَّرت مولن أن نشر الديمقراطية حول العالم كان مبدأً أساسياً في السياسة الخارجية الأميركية منذ نشأة الجمهورية، وكتبت: «إن الذي تبدّل هو كيف ننجز هذا الهدف أو نسعى إليه، وربما تقاربه إدارة جديدة بشكل مختلف [عن] الإدارة الحالية، لكنها لن تتخلى عن الهدف»، وختمت بأن حذف الهدف من استراتيجية الدفاع الوطني بالكامل ـ وبطريقة لا يخفى أن المقصود منها هو لفت الأنظار ـ «يبدو بالنسبة إلي تجاوزاً للحدود المسموح بها».

أجرى مايك بعض التعديلات المتواضعة في وثيقة استراتيجية الجيش ووافق على تأخيرها إلى ما بعد الانتخابات.

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس بوش بزيارته الأخيرة إلى البنتاغون للاجتماع بي وبرؤساء الأركان في غرفة «التانك». كانت جلسة عميقة في ظل حديث كل رؤساء الأركان عن كيفية تغيّر خدمتهم خلال رئاسة بوش. استهل مولن حديثه قائلاً إن الحقبة مثّلت أعظم تغيير في الجيش الأميركي منذ الحرب العالمية الثانية، وإننا نملك الآن القوات الأكثر تمرساً في الحرب والخبرة والاستطلاع في تاريخنا، وإذا تمكنّا من المحافظة على قادتنا الشبّان فسنكون جاهزين للمستقبل. وقال إن قواتنا أكثر توازناً وابتكاراً ورشاقةً وتكاملاً وتنظيماً من أي وقت مضى. قاطعته قائلاً إن الخطر الأكبر على الجيش في الإدارة المقبلة سيكون ضغط الكونغرس لتخفيض عدد الجنود بهدف شراء العتاد. وتحدث جورج كيسي عن تحول الجيش من قوة مدربة لخوض حرب باردة من طراز المعارك المتفق عليها مسبقاً إلى «ألوية نموذجية» قادرة على التحرك بمرونة أكبر؛ كما تحدث أيضاً عن تغييرات في العتاد الحربي. عندما قال كيسي إن الجيش قد تدرج من ثماني طائرات من دون طيار

عام ٢٠٠٣ إلى ألف وسبعمئة طائرة في العراق عام ٢٠٠٨، تساءل الرئيس بتعجب: «أحقاً؟ لا بد أنك تمزح».

أبلغ الأدميرال غاري روغهيد بوش أن البحرية عام ٢٠٠١ كانت قادرة على نشر ربع حاملات الطائرات في البحر دفعةً واحدة، لكننا الآن نستطيع أن ننشر نصفها، ولخص مساهمات البحرية في العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى النجاح في تطوير دفاعات صواريخ باليستية محمولة بحراً. سأل تشيني عن تهديد الصواريخ الصينية لحاملات طائراتنا، فأجاب روغهيد: «إننا نحرز تقدماً». قال الجنرال كونواي إن فيلق البحرية رحّب بالزيادة التي أوصيت بها في القدرات ووافق عليها الرئيس، وقال إن الفيلق سيحرز السقف الجديد خلال ثلاث سنوات بدلاً من التقديرات السابقة بخمس سنوات، مضيفاً أن البحرية لا مشكلة لديها في المعدات، وأفاد عن النجاح في طائرة أوسبري (برنامج حاول تشيني أن يلغيه بسبب ارتفاع التكاليف ومشكلات في التطوير في مطلع التسعينيات عندما كان وزيراً). وتمنى نائب الرئيس، بابتسامة صغيرة، للقوات البحرية الأفضل معها. أخيراً، أفاد الجنرال شوارتز أن سلاح الجو سيزداد من ثلاثمئة قائد طائرة من دون طيار إلى ألف ومئة، مشدداً على أن القوات قد تبنت أخيراً الدور المستقبلي للطائرات من دون طيار، وختم بدعوته الرئيس ونائب الرئيس لزيارة قاعدة قاذفات قنابل أو صواريخ، قبل انتهاء ولايتيهما، لإلقاء خطاب عن أهمية الردع النووي. أخيراً تحدث الأدميرال إريك أولسون عن قيادة العمليات الخاصة (المسؤولة عن تدريب القوات غير التقليدية وتجهيزها، مثل القوات الخاصة البحرية وقوة دلتا لجميع التشكيلات العسكرية) وقال إنها مع بلوغها ٥٥٠٠٠ عنصر باتت أكبر بنسبة ٣٠ بالمئة عما كانت عليه عام ٢٠٠١، وقال إن عناصر القوات الخاصة استفاقوا ذلك الصباح في واحد وستين بلداً لأداء واجبهم. علّق كلٌّ من الرئيس وأولسون بالقول إن هذه الوحدات من النخب قد تكبدت معدل خسائر مرتفعاً (كان سَلف أولسون قد أخبرني قبل ثمانية عشر شهراً أن قوة دلتا تكبدت ٥٠ بالمئة من الخسائر من الجرحى والقتلى).

قبل أن يختم بوش الاجتماع قال إنه يعتقد أن الاستراتيجية الحالية المتمثلة في القدرة على خوض صراعين إقليميين كبيرين في الوقت نفسه لا تزال مفيدة «لأننا

لن نكون مضطرين إلى ذلك»، وتابع قائلاً: «إذا كان ذلك هو معيار الجهوزية، فلن نكون جاهزين على الإطلاق»، وقال أيضاً إننا بحاجة إلى التركيز في «بناء الدولة» حيث أننا «دمرنا البلد ونتحمل مسؤولية ذلك، لكنني سأكون قلقاً للغاية بخصوصها في مناحٍ أخرى، ألا وهي مقاومة المجموعة الثانية التي تريد القيام بهذا. إنها مسؤولية وزارة الخارجية، حتى وإن كنتم [الجيش] قد تفعلون ذلك بشكل أفضل».

لم يكن أحد في غرفة «التانك» ذلك اليوم يعلم أن فرص استمراري بقيادة أولئك الضباط الرفيعين عينهم في عهد رئيس جديد كانت تتزايد، فقد كانت حملة أوباما تتواصل معي بشكل سري. في ٢٤ تموز/يوليو أخبرني العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ عن رود آيلند جاك ريد أنه سيغادر قريباً إلى العراق مع أوباما، وأنه سيمضي معه وقتاً طويلاً، وأراد أن يعرف إن كنت مهتماً بالبقاء في وزارة الدفاع في حال عرض علي أوباما ذلك. أخبرت جاك، وهو أحد الأعضاء القلائل في الكونغرس الذين أحترمهم كثيراً، أنه «إذا كان يعتقد أن الدولة تحتاج إلي لكي أبقى فسأكون مسروراً بإجراء هذه المحادثة». وجرى اتصال ثانٍ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، حيث سألني ريد إن كنت أرغب في الاجتماع بأوباما، فأخبرته أنني أعتقد أن من غير اللائق بي أن نلتقي قبل الانتخابات، لكنني أرغب في الاجتماع به بعد ذلك. في تلك الأثناء أخبرت ريد أنني سأجهز بعض الأسئلة للتركيز فيها خلال محادثة ما بعد الانتخابات المحتملة.

بعد الاتصال بريد طلبت من ستيف أن يبلغ الرئيس بوش أنني تلقيت تلميحاً من أوباما للبقاء. عاود ستيف الاتصال بي ليخبرني أن الرئيس كان مسروراً وأمل مني، إذا طُلِب مني ذلك، أن أبقى لأن ذلك يصب في مصلحة البلد. اتصلت بريد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر للاتفاق على إيصال أسئلتي، وبعد بضعة أيام أوصلها روبرت رينجل إليه في مغلف مختوم.

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أخبرني ريد أن الأسئلة تركت انطباعاً إيجابياً جداً واهتماماً أكبر، من جهة أوباما، بإجراء محادثة معي، وقال إن أوباما سأل ما إذا كنت أريد الإجابات كتابةً، أم أريده أن يلخّص لريد الذي سيلخّص لي بدوره، أم إذا كانت الأسئلة تؤسس لمحادثة. قلت: إنها الأخيرة. أجاب ريد أن أوباما «سوف يرغب في التحدث إلي بعد الانتخابات». كلما فكرت في تلك الاتصالات أدركت أكثر كم

كانت غير عادية، وغير مسبوقة فعلاً. ربما كان الجانب الأكثر خروجاً عن المألوف هو إرسال وزير محتمل إلى رئيس منتخب محتمل لائحة بأسئلة للإجابة عنها. كان المرشحون المحتملون لمنصب نائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء والمرشحون المحتملون الآخرون هم دائماً من كان عليهم الإجابة عن أسئلة الرئيس المنتخب أو الأسئلة التي يحضّرها مساعدوه.

ربما كانت أسئلتي تبدو جريئة إلى حد ما، إن لم تكن وقحة، لكننا، أنا وأوباما، كنا نبحر في مياه مجهولة في خضم حربين. لم يسبق أن حدث، منذ تأسيس وزارة الدفاع عام ١٩٤٧، أن بقي وزير حالي في إدارة منتخبة حديثاً، حتى وإن بقي الحزب نفسه مهيمناً على البيت الأبيض. بينما كنا نتأمل في مثل هذه الخطوة التاريخية، كتبت إلى أوباما: «أعتقد أنها ستكون أكثر تعقيداً مما تبدو. الأسئلة... كان المقصود منها مساعدة كل منا على الإحاطة بكل الجوانب». إن كانت هذه العلاقة ستنجح وتفيد البلد، فقد كنا بحاجة إلى أن يفهم واحدنا الآخر بشكل واضح منذ البداية. كنت بحاجة إلى معرفة أن بإمكاني توجيه أسئلة صعبة والحصول على إجابات مباشرة، وأن الحديث بشكل مباشر وصريح مرحّب به. وبصراحة، لأنني لم أكن أريد البقاء في منصبي، فقد شعرت بحرية في الضغط عليه بخصوص دوري والمواضيع الصعبة التي ستواجهنا. فما الذي كنت سأخسره؟

بعد بضعة أيام من الانتخابات تم إعطائي رقم هاتف مارك ليبرت، أحد مساعدي أوباما، لكي نتمكن من ترتيب اجتماع مع الرئيس المنتخب، فاتصلت به وطلبت منه العمل مع رينجل بخصوص الترتيبات. على غرار مقابلتي مع بوش كان يفترض بهذا الاجتماع أن يكون سرياً للغاية. اتفقنا على الاجتماع في محطة الإطفاء بالقرب من محطة الطيران العامة في مطار ريغان الوطني في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

كان أوباما متوجهاً في ذلك اليوم إلى شيكاغو، وكانت طائرته في مدرج المطار. كان موظفو مكتبي قد أُبلِغوا أنني في اجتماع سري «خلف أبواب مغلقة» عندما نزلت بمصعد مكتبي الخاص إلى موقف السيارات في الطبقة السفلية، وصعدت وحدي إلى المقعد الخلفي لسيارة سابيربان مصفحة، وتوجهت إلى المطار. كان الاجتماع مقرراً عند الثالثة والنصف بعد الظهر، وقد وصلت مبكراً قليلاً، وكانت كل شاحنات الإطفاء قد أُخرِجت من المحطة لكي يتسنى لموكبَينا الدخول. بعد أن

دخلنا، أُقفِلت الأبواب. بدت محطة الإطفاء المتناهية النظافة واسعة جداً. رافقني أحدهم إلى غرفة اجتماعات صغيرة تم تحضيرها بعناية من قبل أحد مساعدي أوباما. كان هناك علم أميركي في إحدى الزوايا، وكانت على الطاولة عبوات ماء ولوز وموزتان وتفاحتان وعبوة شاي «التنين الأخضر». جلست إلى طاولة الاجتماعات أفكر في المسار الذي سأسلكه في هذا الاجتماع. كانت لدي فكرة واضحة حول كيفية انتهائه، جزئياً لأنني كنت أعلم أنه إذا طلب مني البقاء فسأوافق. كنت قد أرسلت بريداً إلكترونياً إلى عائلتي في اليوم التالي بعد الانتخابات حدستُ فيه ما سيحدث: «بمعزل عن ميول المرء السياسية، كان البارحة يوماً عظيماً بالنسبة إلى أميركا، في الوطن وحول العالم. المكان الذي تصبح فيه الأحلام حقيقة، حيث يمكن أن يصبح شخص إفريقي ـ أميركي رئيساً، وحيث أصبح طفل من كنساس كان جده قد توجّه غرباً حين كان طفلاً في عربة مغلقة... وزير دفاع أقوى دولة في التاريخ. ثمة قرار كبير سيُتّخذ في لحظة ما خلال الأيام القليلة المقبلة، لذا صلُّوا كي يكون القرار الصائب. لكن هناك دَيناً للمؤسسين يجب أن يُسدّد».

وصل أوباما متأخراً حوالى خمسٍ وعشرين دقيقة. سمعت جلبة في الخارج، ومن ثم أصبح في الغرفة. كان أول اجتماع لنا. تصافحنا، وخلع سترته، وخلعت أنا أيضاً سترتي، ودخل في صلب الموضوع مباشرةً، وهو يخرج من جيب بدلته نسخته من الأسئلة التي كنت قد أرسلتها. كان السؤال الأول بسيطاً جداً: «لماذا تريدني أن أبقى؟» فقال في المقام الأول، بسبب التميز في أدائي كوزير، وثانياً، لأن عليه التركيز خلال الأشهر الستة المقبلة تقريباً على الاقتصاد وبالتالي فهو بحاجة إلى الاستمرارية والاستقرار في مسائل الدفاع. وكان سؤالي الثاني: «كم تريدني أن أبقى؟» وقد أضفت بين قوسين أنني أعتقد أن «حوالى السنة» ستكون كافية لتعيين كل أعضاء فريق أوباما في الدفاع ـ وفي كل المجالات الأخرى في حقل الأمن القومي ـ الذين سيعرفون تماماً ما يقومون به. لم يكن ذكر «حوالى سنة» لينتقص مني لكن لم يكن سيحرج أياً منا. أجاب أوباما: فلندعها مفتوحة بالكامل في العلن، مع إدراكنا في السر أنها حوالى سنة. كان سؤالي الثالث: «إننا لا نعرف واحدنا الآخر، فهل أنت مستعد لتثق بي منذ اليوم الأول وتشملني في مجالسك السرية حول مسائل الأمن القومي؟»، فأجاب: «لم أكن لأطلب منك أن تبقى لو لم

أكن أثق بك. ستكون مشمولاً في كل المسائل والقرارات الأساسية، والثانوية أيضاً إن كنت تريد ذلك».

أما سؤالي الرابع فكان: من هم بقية فريق الأمن القومي؟ (لطالما اعتقدت أن على الرؤساء، فيما يتعلق بجبهة الأمن القومي، رؤية المناصب الأساسية كسلة متكاملة ـ هل سيكون فريقاً جيداً؟ لقد عايشت إدارات كثيرة حيث كان القادة الأساسيون ـ خصوصاً وزيرا الخارجية والدفاع ـ على خلاف أو لا يستطيعان العمل سوياً). أعتقد أنه كان صريحاً جداً معي، فقد قال إنه لا يستطيع تعيين تشاك هيغل (عضو مجلس شيوخ سابق عن نبراسكا) في منصب رفيع إذا بقيت، لذا كان يفكر في جيم جونز (جنرال متقاعد في البحرية وقائد أعلى متقاعد للتحالف في أوروبا) لمنصب مستشار الأمن القومي أو وزير الخارجية. كما ذكر هيلاري كلينتون لوزارة الخارجية، مشيراً إلى أنها تحترمني، لكن التزامات زوجها المختلفة قد تكون عقبة. أخبرته باعتقادي أن جونز قد يكون أفضل في مجلس الأمن القومي من الخارجية لأن تعيين جنرال متقاعد هناك قد يعكس صورة عسكرة السياسة الخارجية (كنت مخطئاً حيال هذه المسألة، فهناك جنرالان أصبحا وزيري خارجية: جورج مارشال وكولن باول، الأول هو بطلي، والثاني صديق حميم لي لسنوات عدة، ولم يُنظَر إليهما قط على أنهما أقدما على «عسكرة» السياسة الخارجية؛ بل على العكس من ذلك تماماً)، وقلت إن مدير الاستخبارات الوطنية يجب أن يكون شخصاً يثق به ثقةً عمياء، شخصاً لا يملك أجندة سياسية.

كان السؤال الخامس حول كيفية تجنب عزلتي (كوزير محتفظ بمنصبه) في الإدارة وفي وزارة الدفاع. وفي الطليعة، ما دوري في تعيين الموظفين في وزارة الدفاع؟ في الأسئلة التي أرسلتها إلى أوباما كنت قد كتبت أنني لا أدري كيف يمكنني فرض المساءلة ما لم يعرف المعيَّنون أن لي دوراً في اختيارهم وأن بإمكاني طردهم. ثم أضفت أنني أعلم أن القيادة المدنية ينبغي أن تكون فريق أوباما الخاص وأنني سأكون منفتحاً على توصيات مستشاريه، لكنني سأحتاج إلى حرية رفض المرشحين. كما أنني طلبت، كوننا في حالة حرب وبحاجة إلى استمرار الوزارة في عملها بشكل سلس، إن كان بإمكاني إبقاء عدد من الموظفين الحاليين في مناصبهم إلى أن يتم تعيين مرشحي أوباما، فأجاب أن ذلك ممكن.

كان السؤال السادس يتعلق بنائب وزير الدفاع ودوره. أوصيت بتعيين جون هامر، رئيس مجلس سياسات الدفاع، الذي شغل منصب نائب وزير في إدارة كلينتون، وأخبرت الرئيس المنتخب أنني لا أعتقد أن هامر سيقبل منصب نائب الوزير مرةً أخرى من دون فرصة جدية ليخلفني كوزير، وقلت: «إن في طليعة أولوياتي لأي مرشح بديل الخبرة في الإدارة، ويفضل أن تكون في مشروع ضخم». قال أوباما إنه سيبحث في شأن تعيين هامر وذكر ريتشارد دانزيغ (وزير البحرية في عهد كلينتون) لكنه أضاف أنه سيستشيرني عن كثب في جميع الأحوال، وقال إنه يود تعيين جاك ريد، لكن رود آيلند كان فيها حاكم جمهوري سيقوم بتعيين خلفه في مجلس الشيوخ. ثم تابع: «كيف انتهى المطاف برود آيلند مع حاكم جمهوري؟ لقد فزت في تلك الولاية بنسبة خمسة وستين بالمئة من الأصوات».

كان السؤال السابع حول ما إذا كان بإمكاني الاحتفاظ باثنين أو ثلاثة من الموظفين الحاليين، على الأقل خلال مدة ولايتي، وذكرت بيت جيرين، أمين سر القوات البرية؛ وجيم كلابر، وكيل الوزارة للاستخبارات؛ وجون يونغ، وكيل الوزارة للمشتريات والتكنولوجيا والتموين. قال أوباما إن كل شيء بدا للوهلة الأولى مفاجئاً، وإنه سيبحث في الأمر. كما أعربت عن رغبتي في الاحتفاظ بموظفي مكتبي المباشرين الحاليين وبالناطق الإعلامي.

كان السؤال الثامن: «هل تتوقع أي تغيير جذري في معدل موازنة الدفاع في السنة الأولى من إدارتك؟» فأجاب أنه أطلق الحملة على أساس موازنة قوية للدفاع، لكن ذلك كان قبل الأزمة الاقتصادية: «لا يمكنني أن أقوم بخيارات حول الوكالات المحلية ـ واستعداء مناصريّ ـ وترك الدفاع من دون المساس به». ذكّرته بالتخفيضات الحادة في موازنة الدفاع بعد كل صراع يعود لقرن من الزمن، وأن التعافي من تلك الاقتطاعات كان فقط بكلفة باهظة من الدماء وأموال الخزينة. كما ذكرت ما سبق وأخبرت به بوش الابن من أن هناك تحركات في الكونغرس لخفض أعداد الجنود وحماية الوظائف في البلد جنباً إلى جنب مع شراء المعدات والأسلحة، وأن هذا غلطة كبيرة، برأيي. أكد لي أوباما أن لن تكون هناك تخفيضات كبيرة، لكن الدفاع بحاجة إلى إظهار الانضباط واتخاذ قرارات صعبة.

بيَّن السؤال الموضوعي الأخير الذي سألته أن كلانا كان «على الموجة نفسها»

بخصوص أفغانستان، لكنني كنت بحاجة إلى معرفة «إن كانت هناك بعض المرونة حول كيفية تحقيق أهدافنا في العراق لكي نحافظ على مكاسب الأشهر الثمانية عشر بالشكل الأفضل بحيث لا يتدهور وضع العراق في ٢٠٠٩- ٢٠١٠». قال أوباما إنه مستعد للتعاطي مع الأمر بمرونة. سألته إن كان يرى أن من الضروري أن يلاحق المتشددين المجرمين «في عقر دارهم وليس في عقر دارنا»، فأجاب أوباما: «نعم، فأنا لست داعية سلام».

كنا قد بدأنا بالحديث منذ حوالى خمسين دقيقة. في النهاية قلت له: «إن كنت تريد مني البقاء قرابة سنة فسأفعل ذلك»، فابتسم وفرك يديه وأجاب: «أريد ذلك».

في نهاية الأسئلة المكتوبة كنت قد قدمت إليه بعض الضمانات: «لقد سألتك بعض الأسئلة الشاملة. بدوري، أريدك أن تعلم أن ليس عليك، إذا بقيت، أن تقلق أبداً بخصوص إدخالي أجندة مستقلة أو مختلفة. وكما فعلت مع الرؤساء الآخرين، سوف أقدم إليك أفضل نصائحي وأكثرها صراحة. وإذا ما قررت اتخاذ مسار مغاير فسوف أدعمك أو أنسحب. لن أكون عديم الوفاء»، وكررت هذا الوعد في نهاية الاجتماع، وحافظت عليه طوال مدة العامين ونيّف التالية.

كانت الأسابيع الثلاثة التالية غريبة، على أقل تقدير. أخبرت الرئيس بوش على الفور تقريباً أن أوباما طُلِب مني البقاء. كنت قلقاً من أن يظن بي ظناً سيئاً لرغبتي في العمل مع شخص كانت حملته بأكملها قد ركزت على مهاجمته ومهاجمة كل شيء قام به على صعيدَي الشؤون المحلية والخارجية. على العكس من ذلك، كان بوش مسروراً جداً، وأظن أنه تصوَّر أن فرص المحافظة على ما سبق تحقيقه من مكاسب بتلك الكلفة الباهظة في العراق ستكون أفضل إذا بقيت أنا وزيراً للدفاع. كنت قد أخبرت ثلاثة أشخاص فقط عن الاجتماع (بالإضافة إلى بيكي): رينجل والفريق ديفيد «رود» رودريغز (الذي خلف تشياريللي كمساعدي العسكري الأعلى في تموز/يوليو) ومساعدي الخاص ديلوني هنري. ظننت أن أحداً لا يعلم بالاجتماع، لكنني لم آخذ بالحسبان المهارات التحليلية للمساعدَين العسكريَّين الآخرين لي، اللذين قاما، لدى مشاهدتهما موكب الرئيس المنتخب على التلفاز يصل إلى المطار ومن ثم ينحرف بعيداً عن طائرته إلى داخل مبنى، باختلاس النظر من ثقب باب مكتبي، ووجدا المكتب خالياً بعد أن تجاوز اجتماعي السري المزعوم مدته بوقت

طويل، واستنتجا أنني تسللت للاجتماع بأوباما. لحسن الحظ أنهما احتفظا بتحليلهما من دون إفشاء. عقب الاجتماع بأوباما، أخبرت رينجل والناطق الرسمي جيوف موريل وهنري أنني أريد منهم البقاء معي، إن كانوا يرغبون في ذلك. كان رينجل جمهورياً عنيداً سبق أن كان رئيس موظفي لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب عندما كان الجمهوريون أكثرية، لكنه وافق، هو وأعضاء آخرون من موظفي المكاتب الأمامية الأساسية بمن فيهم رايان ماكارثي وكريستيان مارون، على البقاء معي. كانوا أوفياء للرئيس الجديد وأعضاء فريق جيد ضمن الإدارة، لكن ذلك لا يعني أن لم يكن هناك غمز ولمز سريّان مستمران «ضمن العائلة» حول بعض الموظفين والسياسة والسياسات المحلية والهجوم التعسفي على بوش وغيرها من الأمور المستجدة في البيت الأبيض، من قبل الذين سبق لهم أن دعموه وخدموه بإخلاص. عندما أخبرت مايك مولن أنني سأبقى بدا مسروراً ومرتاحاً في الوقت نفسه.

بدأ الإحراج في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما حضر قادة فريق أوباما الانتقالي إلى البنتاغون لتولي الأعمال. كنت مسافراً إلى الخارج حينها. بمعزل عن مدى التنظيم وحسن النوايا والودّ مما يتّصف به الفريق، كان وصوله إلى الوزارة بعد الانتخابات يحمل دائماً هالة التسلم العدائي: «نحن في الداخل وأنتم في الخارج. سنقوم الآن بإصلاح كل شيء أفسدتموه خلال السنوات الأربع أو الثماني الماضية». كانت الابتسامات تخفي تعجرفاً ظاهراً أغلب الأحيان. ولحسن الحظ كان قائدا أوباما الانتقاليان في وزارة الدفاع هما ميشيل فلورنوي وجون ب. وايت اللذان خدما خلال إدارة كلينتون وكانا واسعي الاطلاع ويتمتعان بالنزاهة في الوقت نفسه. ما لم يكونا يعرفانه هو أن أوباما قد طلب مني البقاء، ولهذا لن يكون الانتقال كأي انتقال آخر في تاريخ وزارة الدفاع. أخبرهما رينجل أن الدفاع سيدعم مساعيهما، وقال إن وزارتنا تريد التركيز في حاجاتهما وأنها أفردت الموظفين والمكاتب لدعمهما، بالإضافة إلى المواد التي ستساعد الفريق الجديد خلال الأشهر الأولى له في الوزارة. كما أخبرهما أيضاً أن عدداً من الموظفين مستعدون للبقاء في مناصبهم ريثما يتم تعيين موظفي إدارة أوباما الأساسيين، على الرغم من أن ذلك كان يعود تقديره بالكامل للإدارة الجديدة، واقترح عليهما أن يقوما بتعيين موظف رفيع المستوى للانضمام إلى مكتبنا التنفيذي بحيث يكون قادراً على التعجيل في إنهاء الأمور

والأزمات التي نتعامل معها، ومراقبة عملية صنع القرار، وبذلك يكون قادراً على تكوين فهم أشمل للأوضاع حول العالم التي سيرثها أوباما في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

التقيت فلورنوي ووايت بعد عودتي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. بعدها أرسلت فلورنوي إلى رينجل لائحة بالأسئلة المتعلقة بالعمليات الجارية وحالات الطوارئ المحتملة. كانت الإدارة الجديدة تريد تكوين فكرة عامة عن العمليات العسكرية الجارية على مستوى العالم؛ وكيف نوازن بين المخاطر في العراق وأفغانستان وتحديات أخرى حول العالم؛ وعن استراتيجيتنا وعملياتنا لمكافحة الإرهاب؛ والطوارئ المستقبلية التي يجب أن يعرف بها أوباما قبل ٢٠ كانون الثاني/يناير؛ والتهديد الإلكتروني؛ وخيارات التعاطي مع إيران؛ وخيارات التعاطي مع روسيا؛ والتغييرات المخطط لها في الموقع العسكري العالمي للولايات المتحدة. طلبت فلورنوي أن نواصل المناقشات بين أفراد الملاك الوظيفي على المستوى «السري»، الأمر الذي سيسمح بمناقشات مستنيرة لمعظم الأمور، باستثناء المسائل الشديدة الحساسية. كان التحدي بالنسبة إليّ وإلى موظفي مكتبي، في هذه المرحلة، هو أننا لم نكن نملك أدنى فكرة حول مَن مِن الفريق الانتقالي سيتسنّم المناصب العليا في وزارة الدفاع؛ ولم تكن لدي النية برفع تقارير عن حالات الطوارىء أو العمليات العسكرية الحساسة لأشخاص أتوا إلى مبنى الوزارة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر وسيغادرونه قبل ٢٠ كانون الثاني/يناير. كما ستكون هناك حاجة إلى الحصول على الموافقات الأمنية العليا. كان بوش وستيف هادلي في غاية الوضوح بخصوص عدم فتح الباب للفريق الانتقالي حول مكافحة التمرد الجارية والاستخبارات والعمليات المتعلقة بإيران وباكستان.

وافقت على طلب فلورنوي مع بعض المحاذير: لم أكن أريد إطلاع الفريق الانتقالي على مراجعات السياسة والاستراتيجية الأميركيتين في أفغانستان التي ما زالت قائمة؛ وسنطلب من هيئة الأركان لائحة بالعمليات التي يمكن أن تُناقش على مستوى سري؛ وسنحدد خططاً عملانية رئيسية ـ من دون الغوص في التفاصيل ـ من شأن الفريق الجديد أن يضعها على قائمة أولوياته. وأخبرت رينجل أن يُعلِم فلورنوي أن أي مناقشة بخصوص خياراتنا حول إيران «ستكون غير مكتملة» من حيث مستوى السرية.

بيد أن أهم رسالة أرسلتها خلال المرحلة الانتقالية كانت الرسالة الإلكترونية المطولة التي أرسلتها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى جون بوديستا، الرئيس العام لفريق أوباما الانتقالي، بخصوص تحديات الفترة الانتقالية العملية المترافقة مع بقائي. أولاً، أخبرته أن على الفريق الانتقالي، بمجرد أن يتم تعييني، أن يرفع تقاريره له ولي على حدّ سواء، لكي أتمكن من معرفة المسائل والخيارات والتوصيات التي يعملون عليها وأحصل على فرصة تصور ما يقومون به أو إيصال أفكاري إلى الرئيس المنتخب. قلت إنني أعي أن هذه ستكون وزارة دفاع أوباما، وإن المسؤول الرفيع الوحيد الذي أريد محاولة إقناعه بالبقاء، فضلاً عن موظفي مكتبي التنفيذيين وصائغي الخطابات والمتحدثين الإعلاميين والبقية، هو جيم كلابر، وقلت إن معياري الوحيد للموظفين المحتملين هو الكفاءة في أداء العمل. كنت أريد مقابلة الذين هم قيد الدرس لكي أقدم توصياتي للرئيس المنتخب ليتخذ قراره. كما سبق وأخبرت أوباما خلال اجتماعنا في محطة الإطفاء، «إذا كنت سأقود الوزارة وأقوم بمساءلة الأشخاص، فعلى المسؤولين في أعلى المراتب أن يعلموا أنني قد رشّحتهم... لمناصبهم»، واقترحت، كما سبق أن ذكرت، أن أكون مخولاً بالطلب من الموظفين الحاليين أن يبقوا في وظائفهم حتى يتم تعيين خلفائهم (الذي قد يتأخر أشهراً). كانت تلك خطوة نادرة إن لم تكن غير مسبوقة. عملياً، كان يُتوقع دائماً أن على الموظفين المعيّنين من قِبل الرئيس السابق أن يغادروا في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

تلقيت رداً من بوديستا خلال ساعات قليلة. رأى أن لن تكون هناك مشكلة في نظام التقرير المشترك للفريق الانتقالي، وبالنسبة إلى الموظفين قال إن العملية التي اقترحتها جيدة، ووعد بقرار حول كلابر خلال بضعة أيام. وقال إنهم ربما يريدون التعامل مع الموظفين الحاليين من منطلق كل حالة على حدة وربما يفضلون تعيين بعض الأشخاص كموظفين «بالوكالة». المنصب الوحيد الذي تردد حوله قليلاً كان الناطق الإعلامي، وقال إنه سيُعلمني لاحقاً، لأن «فريق أوباما مهووس بالسيطرة» حين يتعلق الأمر بالتعامل مع الصحافة. أجبته أن موريل ليس مسيَّساً «وأنني اتخذت قراري بإبقائه»، وكتبت إليه: «أعتقد أنني كنت متساهلاً جداً فيما يتعلق بالموظفين، لكنني أعوّل على هذا الرجل ليفعل ويقول ما أريد، وأريده أن يبقى». أجاب بوديستا على الفور: «سوف أمهّد الطريق». أردت بقاء موريل ليس فقط بسبب كفاءته في

عمله وشبكته العظيمة من الأصدقاء الصحافيين وآخرين في واشنطن، الذين كانوا يخبرونه بما يقال في الأحاديث السرية التي يسمعونها من زملائهم ومن المسؤولين الحكوميين، بل لأنه كان من الأشخاص القلائل الذين يمكنني أن أعوّل عليهم في انتقادي وجهاً لوجه، لإخباري حين أجيب بشكل سيىء عن سؤال ما، ولاختبار صبري (أو عدم صبري) مع الآخرين في البنتاغون، ومساءلة قرار ما. كان أيضاً من بين القلائل من حولي الذين أطلق لنفسي العنان في حضورهم وأكون على سجيتي، وأبوح بما يعتمل في صدري من دون أن أقلق من التسريبات، وأسترخي وحسب. كان قادراً على إضحاكي أيضاً. بصراحة، لم أستطع تصور الاستمرار في منصبي من دونه هو ورينجل وهنري.

في اجتماع محطة الإطفاء أخبرني أوباما بنيّته تسمية فريقه الاقتصادي أولاً، لكنه كان يأمل أن يسمي فريق الأمن القومي قبل عيد الشكر. كما تبين لاحقاً، فقد تم تحديد الإعلان صباح يوم الاثنين، ١ كانون الأول/ ديسمبر، في شيكاغو. أمضينا أنا وبيكي عيد الشكر في المنزل في الشمال الغربي وطرنا إلى شيكاغو يوم الأحد. في صباح اليوم التالي قدنا باتجاه هيلتون شيكاغو واجتمعنا بالفريق الجديد للمرة الأولى: هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية ـ معيَّنة؛ والجنرال جيم جونز، مستشار الأمن القومي ـ معيَّن؛ وجانيت نابوليتانو، وزيرة الأمن الداخلي ـ معيَّنة؛ وإريك هولدر، النائب العام ـ معيَّن؛ وسوزان رايس، مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ـ معيَّنة. كان الوحيد الذي أعرفه هو جونز.

بدأ الرئيس الكلام، ثم أُعطِيَت دقيقة لكلّ منا للحديث. كنت الوحيد الذي تحدث أقل من دقيقة وقد أعربت في كلمتي عن أعمق مشاعري:

> أنا في غاية الاعتزاز لأن الرئيس المنتخب طلب مني البقاء وزيراً للدفاع.
>
> كوني أعي أننا منخرطون في حربين ونواجه تحديات أخرى جدية في البلاد وحول العالم، ولشعوري العميق بالمسؤولية الشخصية تجاه رجالنا ونسائنا العسكريين وعائلاتهم، علي أن أقوم بواجبي، كما يقومون هم بواجبهم. وكيف لي ألا أفعل؟
>
> كان شغلي لهذا المنصب حوالى سنتين ـ لاسيما فرصة قيادة جنودنا وبحارتنا وطيارينا ومشاة بحريتنا ومدنيي الدفاع الشجعان والمتفانين ـ من أكثر التجارب

متعةً في حياتي، ويشرّفني الاستمرار في خدمتهم وخدمة بلدنا، وسأكون فخوراً بخدمة الرئيس المنتخب أوباما.

غادرت شيكاغو فورِ انتهاء المؤتمر الصحافي وطرت إلى قاعدة مينوت الجوية في شمال داكوتا، موطن صواريخ مينيتمان الباليستية العابرة للقارات وقاذفات القنابل B-52، لإيصال رسالة معدّة مسبقاً للطيارين حول أهمية عملهم. كانت قاعدة مينوت جزءاً من المشكلة التي دفعتني إلى طرد أمين سر سلاح الجو ورئيس أركانه. أردت أن ألقي على الطيارين خطبةً حماسية، وكانت الزيارة بمثابة جرعة طاقة بالنسبة إليّ. فرؤية رجالنا ونسائنا العسكريين بعد المؤتمر الصحافي فوراً كانت تذكيراً حياً لي بسبب موافقتي على البقاء.

عقدت مؤتمري الصحافي في اليوم التالي لأوضح أنني لا أنوي أن أصبح «وزير تصريف أعمال». سألتني ليتا بالدور من «أسوشييتد برس» سؤالاً لم يسبق لأحد أن سألني إياه علناً: هل أنت عضو في الحزب الجمهوري؟ أدركتِ على الفور أنني سأغضب اثنين من الرؤساء إن قلت إنني مستقل، الرئيس الذي عيَّنني أولاً بوصفي جمهورياً والرئيس الجديد الذي يريد جمهورياً في فريقه للأمن القومي ويظنني ذلك الشخص، فأجبت أنني لست عضواً في الحزب الجمهوري لكنني لطالما اعتبرت نفسي كذلك. ثم سألت إنِ كنت قد أعدت ضبط ساعتي الميقاتية، فأجبتها أنني رميت ذلك الشيء البغيض لأنه بلا جدوى، وقلت إنني والرئيس المنتخب أبقينا السؤال حول مدة بقائي في الخدمة مفتوحاً. أراد مراسل آخر معرفة كم يمكنني أن أكون فاعلاً في العمل مع فريق جديد من المدنيين جميعهم غرباء بالنسبة إليّ، فذكّرته أنني أتيت إلى البنتاغون عام ٢٠٠٦ للعمل مع مجموعة من الغرباء، وأن ذلك بدا ناجحاً، وقلت إنني ذُهلت برغبة الرئيس المنتخب في مفاتحة مايك مولن وأيضاً برغبة ميشيل أوباما في العمل مع عائلات الجنود.

اجتمعت في معظم ما تبقّى من ذلك الأسبوع من وقت بالموظفين الأساسيين الذين يعملون على خطة الدفاع «Gates 2.0» وكيف يجب أن تكون، الأمر الذي سيكون من أولوياتي خلال الأشهر الثمانية عشر التالية تقريباً (كنت أفكر في هذه المصطلحات حينها)، وقلت إنني لا أريد ارتكاب خطأ جيمي كارتر بحمل أولويات

كثيرة: العربات المدرعة يمكن أن تُحذف من مشروعي الآن، لكن ليس الاستخبارات والمسح والاستطلاع، وبالطبع ليس المسعى الهادف لخدمة المحاربين الجرحى على أكمل وجه، والذي اعتبرت أنه ما زال في حالة فوضى.

كانت لدي مخاوف عميقة من شراء المعدات، الذي كنت أعتقد أنه «أزمة فعلية»، وكانت لدينا استراتيجية بناء سفن بدت أنها تتغير كلما تغير أمين سر البحرية أو رئيس العمليات البحرية. كان يجب إنشاء خدمة مشتركة لشراء المعدات لتجنب أولويات الموازنة المتنافسة أو التكرار، وكنا بحاجة إلى موازنة لتطوير التكنولوجيا مع القدرة على شراء أعداد أكبر من السفن والطائرات والمعدات الأخرى. ونبّهت إلى أن علينا نحن الإشراف على عمليات الشراء، لأننا إن لم نفعل «فسينسف الكونغرس العملية برمتها». لم نكن بحاجة إلى مزيد من الدراسات حول كيفية القيام بعمليات الشراء بشكل أكثر فاعلية، فقد كانت لدينا غرف ممتلئة بها دونما جدوى. ما كنا بحاجة إليه، كما قلت، هو التركيز في صنع القرار والتنفيذ ومهارات التفاوض. قلت إن علينا أن نظهر للإدارة الجديدة أننا نمضي قدماً في إغلاق غوانتانامو لأن، حسب وجهة نظري، كان ثمة تقليل من شأن «التعقيدات القانونية والسياسية لنقل المعتقلين إلى ولايات معينة». كان ذلك يتطلب تشريعاً؛ بالإضافة إلى أن «إنفاذ القانون الصرف ليس هو الطريقة الناجحة».

أما بخصوص العملية الانتقالية نفسها فقد كنت بحاجة إلى مساعدة فيما يتعلق بالتعامل مع مجموعة مختلفة كلياً من اللاعبين في مجال الأمن القومي، ومعرفة آرائهم حيال مسائل مثل غوانتانامو، والمشتريات، والموازنة. ضحكنا أنا وموظفي مكتبي من الكيفية التي سأتعامل بها مع المسائل الكبيرة التي أقحمت نفسي فيها. كنت أريد من أعضاء الفريق الانتقالي أن يعملوا معي بالإضافة إلى الرئيس المنتخب، وأردت التأكد من أن بصماتي ستكون على تقريرهم الأخير له، بدلاً من الاكتفاء بتذييله بملحوظة. لذا عيّنت رايان مكارثي من مكتبي للانضمام إلى الفريق الانتقالي لكي يضمن حدوث ذلك.

مساء يوم الجمعة، ٥ كانون الأول/ديسمبر، خلال جلسة رافقها احتساء المارتيني والنبيذ الأحمر وتناول شرائح اللحم، وهي تركيبة أثبتت فاعليتها في التفكير العميق، اتفقنا أنا وفريقي الأساسي على التقليل من أسفاري إلى الخارج خلال أول تسعين

يوماً من عمر الإدارة لكي أتمكن من التعرّف إلى فريق الأمن القومي الجديد وتأسيس علاقات معه والتركيز على موازنة ٢٠١٠.

قلت إن نائب وزير الدفاع السابق جون هامر كان قد سمع من بول فولكر أن أوباما سيحافظ على موازنة الدفاع عند مستوى مرتفع في السنتين الأوليين ومن ثم سيتم إعمال فأس الحدّ من الموازنة (وهو تكهّن متبصّر، كما تبين لاحقاً)، لذا نويت قضاء مزيد من الوقت في العمل على الموازنة والانخراط أكثر في عملية صنع القرار. أردت أن يكون لي القول الفصل في المسائل الكبيرة مثل إنتاج الطائرات المقاتلة إف ٢٢ وطائرة الشحن سي ١٧. كما كنت أريد من قادة التشكيلات أن يتقمّصوا دورين: أن يقوموا بدورهم التقليدي كمدافعين عن تشكيلاتهم، وأن يتذكروا أيضاً أنهم يعملون لديّ ولدى الرئيس وأن عليهم إبداء الدعم لما هو أفضل للوزارة وللبلد. أعربت عن اعتقادي أن أهدافنا في أفغانستان كانت «طموحة جداً بحيث أننا لا نستطيع تحقيقها»، واقترحت أن نركز على إنشاء حكومة أفغانية يمكنها منع القاعدة والآخرين من مهاجمتنا مرةً أخرى من ملاذ آمن في أفغانستان، وترك أهداف الحكم والتطوير الأكثر طموحاً للمدى الطويل. كنا بحاجة إلى التركيز في جنوب أفغانستان وشرقها، وهي المناطق التي كانت حركة طالبان أقوى فيها من غيرها من المناطق. أعتقد أننا جميعاً كنا متفقين على أنني يجب أن أستمر في الضغط بخصوص العناية بالمحاربين الجرحى، وبشكل أشمل بالرعاية الصحية لكل الجرحى وعائلات العسكريين وقدامى المحاربين. أخيراً، ناقشنا ضرورة التعجيل في إغلاق غوانتانامو.

في اليوم التالي برزت طبيعة حياتي الفصامية خلال تلك الأسابيع عندما حضرت لعبة كرة قدم بين الجيش والبحرية في فيلادلفيا. فقد صعدت المنبر مع الرئيس المنتخَب أوباما يوم الاثنين السابق، ويوم السبت كنت أسير مع جورج دبليو بوش حول ملعب كرة القدم وهو يلوح لعشرات الآلاف من المشجعين والجنود والعائلات الهاتفين. خلال تلك المرحلة سألني أحد الصحافيين إن كان يصعب علي العمل مع قائدين عامين للقوات المسلحة، فأجبت أن هناك قائداً عاماً واحداً فقط في كل مرة، لكن الاستعداد لإظهار الولاء للرئيسين الحالي واللاحق يشوبه بعض الإحراج فيما يتعلق بحضور لقاءات ينظمها كلٌّ منهم.

في الأسبوع التالي ذهبنا أنا ومايك مولن لأخذ دروس عن باراك أوباما. كنت

أريد أن أعرف كيف يقارب مسألة صنع القرار، وكيف يتعامل مع المستشارين، وكيف ينظر إلى العالم. أمضينا وقتاً مع بعض الأشخاص الذين زعموا على الأقل أن لديهم بعض الرؤى حول الرئيس الجديد. أطلقنا على الحصص تسمية «أوباما ١٠١»، وكان أساتذتنا هم سكوت غراتيون (الجنرال المتقاعد في سلاح الجو الذي كان مساعداً في حملة أوباما)، وريتشارد دانزيغ (قائد سلاح البحرية في عهد كلينتون)، وروبرت سول (أيضاً من إدارة كلينتون)، وفلورنوي. قالوا إن أوباما «يتجاوز حدود المألوف» فيما يتعلق بالسياق الأشمل للسياسة الخارجية: كيف يتناغم كل هذا بعضه مع بعض؟ ما الذي يحققه هذا؟ ماذا قد يكلفني ذاك؟ أخبرونا أنه منفتح على تعدد الآراء، وألحّ علينا الجميع أن نقرأ كتابه «أحلام والدي»، وذكروا أنه مستمع جيد ويعطي أهمية كبرى للمساءلة، وأفادوا أنه متشكك بخصوص الدفاع الصاروخي، وأنه «يسبقكم بخطوات» بخصوص غوانتانامو. وأشار دانزيغ إلى قدرة أوباما على الفوز بدوائر انتخابية أجنبية، وسأل عما إذا كان عليه التحدث إلى العالم الإسلامي.

باعتبار أنهم من مستشاري الرئيس، فقد أصررت على ألا يذهبوا إلى القاسم المشترك الأدنى خلال المناقشات مع الرئيس بل أن يفرضوا عليه مناقشتهم. فإذا اتفق كل مستشاريه فسيكون من الصعب عليه ألا يوافق، واقترحت عليهم أن يستعينوا بعملية التعاون ما بين الوكالات العائدة لمجلس الأمن القومي، وغربلة المسائل للوصول إلى المسائل الحقيقية والقيام بنقاش مثمر. عندما قال غراتيون إن الرئيس يريد التراجع عن «حظر تداول أمور المثليين في الجيش»، ذكر مولن أنه سمع العكس، فقلت إننا يجب أن نتطرق إلى الأمر لكن من الأفضل للرئيس التعامل معه عندما لا تكون قواتنا تحت تأثير ضغط كبير. بخصوص غوانتانامو، قلت بشكل مباشر إن إغلاقه لن يكون سهلاً كما يظنون. في نهاية الاجتماع، أخبرت المجموعة أننا، فيما يتعلق بالرئيس المنتخب، «سننخرط كلياً في سبيل نجاحه».

تسلّمت نسخة عن تقرير الفريق الانتقالي في ١١ كانون الأول/ديسمبر. كان هناك ملخص تنفيذي من صفحتين ونصف الصفحة للرئيس المنتخب وتقرير من إحدى وسبعين صفحة لوزير الدفاع. كانت أمامنا أربع وعشرون ساعة للتعليق على المسوّدة، وقررت ألا أدلي بأي تعليق. من بين أمور أخرى كان هناك عدد من التصريحات

السلبية في التقرير حول إدارة بوش ـ على سبيل المثال: «استعادة قيادة رئاسية حكيمة ومسؤولة وجديرة بالثقة في مسائل الأمن القومي» ـ وقد طلبت حذف هذه الفقرة لكي أصدّق على التقرير. أقرّ كلٌّ من فلورنوي ووايت أن التقرير ليس بذي قيمة كبيرة بالنسبة إلي ـ إلا بوصفه بياناً لأولويات إدارة أوباما ـ لكنه قد يشكل كتيب إرشاد لكبار الموظفين الجدد. قلت في سرّي: «حسناً، في الواقع سأكون أنا كتيب إرشاد للموظفين الجدد». وقد وجدت الملخصات مفيدة للاستنارة حول آراء فريق أوباما حول مسائل الدفاع.

تسلّمت دراسة إضافية قارنت مواقفي المعلنة حول مسائل محددة بمواقف الرئيس المنتخب. كنا متقاربين فيما يتعلق بالعراق بعد توقيع اتفاقية وضع القوات القانوني، وعلى تناغم فيما يتعلق بأفغانستان، وزيادة تمويل وزارة الخارجية، ومساعي مكافحة التمرد، وزيادة حجم القوات البرية والبحرية، واستخدام الحرس الوطني والاحتياط، ومساعدة المحاربين الجرحى، والمشتريات، وإلى درجة كبيرة حول موازنة وزارة الدفاع. نقطة خلافنا الوحيدة كانت حول الحاجة إلى رأس حربي نووي جديد (بالفعل، كنت قد ألقيت خطاباً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في معهد كارنيغي للسلام حول حاجتنا إلى الأسلحة النووية وتحديث أسلحتنا؛ وقد سمع أحد موظفي مكتبي الذي بقي بعدها بالمصادفة بعض موظفي كارنيغي يقولون إنني ضمنت ألا يطلب مني أوباما البقاء)، ومن الواضح أنه لم يكن أكثر تشكيكاً مني حول الدفاع الصاروخي.

انعقد الاجتماع الأول لفريق الأمن القومي الجديد في مقر الفريق الانتقالي في شيكاغو بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر. كانت فسحة الاجتماع مثل أي مبنى مكاتب متعدد الطبقات: كثير من الحجيرات وغرفة اجتماعات متواضعة. عندما دخلت ورأيت القهوة والفطائر المحلاة اعتقدت أنني سأنسجم جيداً مع هؤلاء الأشخاص. كانت زحمة السير في الطريق القادمة من مطار ميدواي خانقة، لذا فقد تأخرت هيلاري كلينتون. كانت قد استغنت عن مواكبة شرطة كاملة مع الأضواء وصفارات الإنذار، ومن الواضح أنها كانت لديها حساسية المسؤول من الاستعراض أمام الجميع على الطريق. لم تكن عندي تلك الحساسية وكنت من أوائل الواصلين. بالإضافة إلى أولئك الذين كانوا حاضرين خلال احتفال التنصيب

ـ أوباما وبايدن وكلينتون وهولدر ونابوليتانو وجونز ورايس وأنا ـ انضم إلينا مايك مولن، ومدير الاستخبارات الوطنية مايك مكونيل، ورام إيمانويل (رئيس موظفي البيت الأبيض الجديد)، وبوديستا، وطوني بلينكن (مستشار جو بايدن للأمن القومي)، و غريغ كريغ (مستشار البيت الأبيض الجديد)، ومونا ساتفن (نائب رئيس الموظفين الجديد)، وتوم دونيلون (نائب جونز الجديد)، وجيم شتاينبرغ (النائب العام الجديد)، ومارك ليبرت ودينيس مكدونو (وكلاهما كان معيناً حديثاً في مجلس الأمن القومي).

فكرت ملياً في كيفية التصرّف مع هذا الاجتماع والاجتماعات اللاحقة. لقد شهدت ما يكفي من العهود الرئاسية لأدرك أن أسوأ ما يمكن عمله في الأيام الأولى، فيما يتعلق بكل من بقي في منصبه، هو الإكثار من الحديث ولاسيما الإعراب عن التشكيك في الأفكار أو المبادرات الجديدة («لن ينجح ذلك، فقد تمت تجربته سابقاً وباءت المحاولة بالفشل»). الخبير «العارف بكل الأمور» هو فعلاً كالغراب الأبيض في سرب الغربان، لذلك كنت نادراً ما أتكلم، في الغالب للإجابة عن أسئلة تتعلق بواقعة ما، وفقط عندما يوَجَّه لي السؤال. جلسنا إلى طاولات منظمة بشكل صندوق مفتوح، وجلسنا أنا ومولن معاً قبالة الرئيس المنتخب. كان كل الرجال يرتدون سترات وربطات عنق.

استهل أوباما الحديث حول كيف يريد أن تجري المناقشات وأسلوبه في تحرّي المعلومات وتقصّي الآراء. حثّ بايدن الجميع على أن يكونوا مستعدين لكل الاحتمالات. كان الفريق الانتقالي قد جهّز أوراق عمل ـ تم إرسالها مسبقاً ـ حول معظم الأمور التي ستُناقش، وتعرض ملخصاً صغيراً عن كلّ منها، وعن الوعود التي أطلقتها الحملة الانتخابية، ومسائل جوهرية أخرى. وجدت أن أوراق العمل كانت عالية الجودة، في الواقع، وبعيدة عن خطابة الحملة. في وقت لاحق، كان البند المتعلق بأفغانستان تحديداً مثيراً للاهتمام، حيث أشار إلى أن درسين قد تم تعلمهما: الحاجة إلى مزيد من الموارد العسكرية والمدنية؛ والدور المركزي الذي تلعبه باكستان هناك. لقد حددت الورقة نسبة الجنود وأعدادهم، وهو قرارٌ أساسيٌّ مبكرٌ للرئيس الجديد. في ضوء التطورات الأخيرة، كانت العبارة الختامية في الورقة التي قدّمها الفريق الانتقالي حول أفغانستان لافتة: «منذ بداية عهد الإدارة الجديدة،

على الرئيس وكبار مستشاريه الإشارة بحزم إلى أن الولايات المتحدة تخوض هذه الحرب لكي تنتصر فيها وأنها تملك الصبر والعزيمة لخوضها».

بالعودة إلى جدول الأعمال، قدَّم جونز بحثاً عن مجلس الأمن القومي وعملية ما بين الوكالات، تلته ساعة من النقاش حول العراق، ثم أمضينا ساعة في الحديث حول أفغانستان وباكستان والهند. وُصِف الوضع في باكستان بأنه «الأشدّ خطورةً». خلال الغداء أمضينا ساعة في مناقشة أوضاع الشرق الأوسط، وختمنا بمناقشة حول الأعمال الأولى التي ينبغي القيام بها، بما فيها السفر إلى الخارج، والاجتماعات الأولى مع القادة الأجانب، ومواضيع الأمن القومي التي يجب أن ترد في القسم، والقرارات التنفيذية الجديدة، وغوانتانامو (المسألة التي احتلت الحيز الأكبر من الوقت)، وتحديد المبعوثين الخاصين والمفاوضين، ومسائل الموازنة الأولية. كان أوباما يريد التحرك فوراً لإغلاق غوانتانامو وتوقيع القرارات التنفيذية بخصوص وسائل الاستجواب وإنفاذ الأحكام القضائية وما شابه، لإعطاء انطباع عن تحوّله الشديد عن سياسات إدارة بوش. ألمح غريغ كريغ، الذي سيصبح المستشار القانوني للبيت الأبيض، إلى ضرورة أن نكون متعمقين ومتنبهين حيال القرارات الإدارية، مشيراً إلى أن أكثر من ثلث القرارات التي صدرت في بداية عهد كلينتون احتيج إلى مراجعتها بسبب الأخطاء. جرى نقاش مطوّل عما إذا كان يجب تحديد مهلة لإغلاق غوانتانامو. جادلت لصالح تحديد مهلة نهائية مدتها سنة واحدة، لأن المهلة الحازمة، كما تعلمت في وزارة الدفاع، ضرورية لتحريك البيروقراطية.

بالمجمل، وجدت الاجتماع الأول مثمراً، فقد كان التكلف في أدنى مستوياته من قبل الأشخاص الجدد وهم يحاولون لفت أنظار الرئيس الجديد (أو أنظار بعضهم بعضاً)، وكان النقاش في معظمه واقعياً وعملياً. توجّب عليّ أن أتغاضى عن كل السخرية من بوش وفريقه، التي لم تتراجع كثيراً مع الوقت، وعن التعليقات حول الوضع المزري الذي كان عليه الأمن القومي والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة. كنت أعلم أن فريقاً جديداً آخر، خلال أربع سنوات أو ثمانٍ، سيقول الأمور ذاتها عن هؤلاء الأشخاص، وكنت أعلم أيضاً من خلال التجربة أن كل ما يُقال ويُفعل سوف يدوم أكثر مما يدرك الفريق الجديد في أيامه الأولى المتهورة.

انعقد الاجتماع التالي لفريق الأمن القومي عصر يوم ٩ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٩، في واشنطن، وقد تناولنا فيه، من بين أمور أخرى، الشرق الأوسط وإيران وروسيا، وجرى على النحو ذاته الذي جرى فيه اجتماع شيكاغو، حيث قدم مكونيل ومولن تقريرين خلال عشر دقائق تلاهما نقاش. جرى كثير من النقاش عن أوجه القصور في سياسات إدارة بوش، لاسيما المتعلقة بإيران وروسيا، والحاجة إلى سياسة جديدة للتعامل مع البلدين.

طلب بايدن أن يختلي بي على انفراد بعد الاجتماع، فاجتمعنا في غرفة اجتماعات صغيرة، وسألني عن أفكاري حول دوره في مجال الأمن القومي. قلت إن هناك نموذجين مختلفين جداً: جورج بوش الأب وديك تشيني. كان طاقم موظفي بوش يحضر كل اجتماعات وكالات الأمن القومي، بما فيها اجتماعات لجنة المدراء، ويبقيه على اطلاع دائم، لكنه غالباً ما كان يشاطر الرئيس فقط وجهات نظره. تشيني، في المقابل، لم يكن يدفع موظفيه لحضور كل اجتماعات الوكالات الأدنى مستوى فحسب، بل كان يحضر شخصياً بشكل معتاد اجتماعات لجنة المدراء واجتماعات المدراء مع مستشار الأمن القومي، وكان منفتحاً على ما يتعلق بآرائه ويجادل فيها بحزم، كما كان يفعل موظفوه ذلك في اجتماعات أخرى. أخبرت بايدن أنني سأوصي بنموذج بوش لأنه يتلاءم أكثر مع مقام نائب الرئيس بصفته ثاني أرفع مسؤول منتخَب في البلد؛ ولكونه عملياً أكثر في واشنطن، لأنه إن لم يعلم أحد بما يشير على الرئيس فلن يعلم أحد أيضاً إذا ما كان سيفوز في المجادلات أم سيُهزم. ولو شارك في كل الاجتماعات الأدنى من تلك التي يترأسها الرئيس، عندها سيكون مجرد لاعب آخر لا يميزه سوى المعرفة العامة. أصغى باهتمام وشكرني، ثم قام بالضبط بعكس ما أشرت به عليه، متَّبِعاً نموذج تشيني بحذافيره.

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر انضمت هيلاري كلينتون إليّ على غداء في مكتبي في البنتاغون. رأيت أن من المهم أن نتدارس الأمور بشكل أفضل، فوافقت مبدئياً استعدادها. تناولنا الطعام على الطاولة المستديرة الصغيرة التي تعود إلى جيفرسون دايفيس. أخبرتها عن تاريخ العلاقات البشع بين وزيرَي الخارجية والدفاع والتأثير السلبي الذي كانت تتركه في الحكومة والرؤساء، وأنني وكوندي رايس نمّينا شراكة متينة، وأن ذلك انعكس ليس فقط على وزارتَينا بل في كل مجالات الأمن القومي، وقلت إنني لن أحاول أن أنافس أحداً، كما فعل عدد ممن سبقوني، بصفتي متحدثاً

أساسياً في السياسة الخارجية الأميركية، وأنني سوف أستمر بالضغط للحصول على موارد أكبر لوزارة الخارجية كما كنت أفعل في عهد بوش. كنت آمل أن نتمكن من إقامة النمط نفسه من الشراكة الذي كان يجمع بيني وبين كوندي. لقد أمضت هيلاري ما يكفي من الوقت في كلٍّ من البيت الأبيض ومجلس الشيوخ لتدرك ما أقصده بالضبط، ووافقت بسهولة على أهمية العمل معاً. وبالفعل أقمنا شراكة متينة جداً يعود جزءٌ منها إلى أننا كنا متفقين حيال كل المسائل المهمة تقريباً.

في منتصف كانون الأول/ديسمبر ومطلع كانون الثاني/يناير تسلّمت إشعاراً حول مَن سيغادر مِمن عيَّنهم بوش في ٢٠ كانون الثاني/يناير ومن سيُطلب منه البقاء حتى تعيين خلف له، ومن سيُطلب منه البقاء كشخص معيَّن من قِبل أوباما. أراد الفريق الانتقالي إبعاد جوردون إنجلند بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير. سعينا أنا والرئيس المنتخب جاهدين كي نقنع جون هامر بتولي منصب نائب الوزير، بما في ذلك محاولة إشعاره بعقدة ذنب خطيرة إن رفض، لكنه كان مرتبطاً بالتزامات قال إنه لا يستطيع ببساطة الانحلال منها. لذا تم اختيار بيل لين، العضو في السلطة التنفيذية مع رايثون والمسؤول الرفيع في وزارة الدفاع خلال إدارة كلينتون، ليحل محل إنجلند. وكان إيدلمان قد أُعلم مسبقاً بأن عليه المغادرة، وتم اختيار فلورنوي لتخلفه كوكيل الوزارة للشؤون الاستراتيجية. وتم اختيار بوب هيل مفتّشاً مالياً (المدير المالي)، وجيه جونسون مستشاراً عاماً. سرعان ما شعرت بالاحترام الشديد تجاه فلورنوي وهيل وجونسون، وقد عملنا معاً عن كثب. أثبت جونسون، وهو محامٍ ناجح في نيويورك، أنه أفضل محامٍ عملت معه في الحكومة، فهو رجل صريح ومباشر ونزيه جداً، كما أنه لاذع اللسانً بالفطرة ويتمتع بحس فكاهة جميل. كما وبرهنت فلورنوي تماماً أنها على القدر نفسه من التفكير السليم والصلابة مثل إيدلمان، الذي هو معيار عالٍ من وجهة نظري. لقد ربطت بيني وبين لين علاقة ودية، لكن كانت هناك حلقة مفقودة في الانسجام فيما بيننا. أعتقد أن تجربة بيل السابقة في وزارة الدفاع جعلته مشككاً جداً حيال المبادرات الجريئة، ولم أشعر قط أنه يؤيد كثيراً أجندتي المتعلقة بتغيير الأسلوب الذي كانت الوزارة تنجز به أعمالها أو يؤمن بها.

فيما عدا تلك المناصب، تمّ إعطائي الضوء الأخضر للطلب من معظم الموظفين المعيَّنين من قِبل بوش أن يبقوا في مراكزهم حتى يتم تعيين بدلاء لهم. لم أستطع

تذكر حدوث شيء من هذا القبيل فيما مضى، وكان هذا دليلاً، برأيي، على أن الإدارة الجديدة لم تكن تريد ترك فراغ قد يتبيّن لاحقاً أنه خطير في وقت كنا فيه منخرطين في حربين. طُلِب من ثلاثة من المعيَّنين من قِبل بوش البقاء إلى أجل غير مسمى: كلابر بصفة وكيل الوزارة للاستخبارات، ومايك دونلي بصفة قائد سلاح الجو، ومايك فيكرز بصفة مساعد الوزير للعمليات الخاصة والنزاعات المتدنية الشدة.

في ١٩ كانون الثاني/يناير، اليوم الأخير لبوش في المكتب، اجتمع فريقا الأمن القومي الأساسيان لكِلا الرئيسين في غرفة الأوضاع لكي يقدم الفريق القديم ملخصاً للفريق الجديد حول أكثر برامج الحكومة الأميركية أهميةً بخصوص التعامل مع الإرهاب، وكوريا الشمالية، وإيران وخصوم آخرين فعليين أو محتملين. بعد شيءٍ من المزاح المتعلق بالجهة التي يجب أن أجلس فيها، كان بقية الاجتماع كئيباً. أعتقد، بشكل عام، لم تكن هناك مفاجآت كثيرة لفريق أوباما، بالرغم من أن بعض التفاصيل كانت تدعو للدهشة. لم يسبق لي أن سمعت بمثل هذه المحادثة بين الإدارات في العمليات الانتقالية السابقة ـ بالرغم من أن الرؤساء الجدد كانوا يتسلّمون تقارير كهذه ـ وأعتقد أنها كانت أحد المؤشرات إلى تصميم بوش على سلاسة العملية الانتقالية وإلى استجابة الرئيس الجديد لمثل هذا الاجتماع. لم يكن مثل هذا الود شائعاً.

خلال التحضيرات لأداء القَسَم أصبحتُ شوكة في خاصرة أولئك الذين يخططون للحدث العظيم. كانت أمام إدارة الشرطة السرية مسؤولية شاملة عن الأمن، لتنسيق جهود واشنطن العاصمة وشرطة العاصمة وإدارة شرطة المتنزهات الوطنية والحرس الوطني. وفيما اقترب موعد القسم، وارتفعت التكهنات بأن أكثر من أربعة ملايين شخص يمكن أن يحضروا إلى المركز التجاري، بدا لي أن عدد الشرطة والحرس الوطني الذي تم حشده ـ حوالى خمسة عشر ألفاً بالمجمل كما أذكر ـ قليل جداً فيما لو وقع مكروه. إن أي حدث، ناهيكم بالهجوم الإرهابي، قد يسبّب الهلع، وبوجود جسرين أو ثلاثة على نهر بوتوماك، من الممكن أن تقع كارثة. إن حدث مكروه فسوف تغصُّ الجسور بالذين يحاولون النجاة، مانعين التعزيزات العسكرية من دخول المدينة. واصلت الضغط باتجاه استدعاء عدد أكبر بكثير من الحرس الوطني

ليكونوا على أهبة الاستعداد في المنشآت العسكرية التي داخل المدينة. ظلّ أولئك المسؤولون يخبرونني أن بإمكانهم استدعاء تعزيزات ضخمة خلال ساعات من مواقع أبعد؛ وواصلت إخبارهم أنهم، إذا وقع مكروه، سيكونون بحاجة إلى أشخاص على مسافة خمس عشرة إلى ثلاثين دقيقة. وافق المنظمون في النهاية على زيادة عدد الحرس على مقربة من المكان. لحسن الحظ، بالطبع، لم يحدث أي شيء.

أصبحت خدمة إدارتين في الوقت عينه أكثر غرابةً خلال الأسبوعين السابقين لتسلّم الرئيس الجديد مهامه. ففي ٦ كانون الثاني/يناير أجرت القوات المسلحة مراسم وداعية تكريماً للرئيس بوش في فورت ماير، وهو موقع تابع للقوات البرية على الضفة المقابلة لنهر بوتوماك من واشنطن. بهذه المناسبة أثنيت على إنجازات بوش في مجالي الدفاع والقوات المسلحة، وهو سجل اعتبره رئيسي الجديد سلسلة لا نهاية لها من الكوارث. في العاشر من الشهر اجتمعت عشيرة بوش برمّتها ـ وآلاف آخرين من أمثالنا ـ في نيوبورت نيوز، فرجينيا، من أجل الاختبار النهائي لحاملة الطائرات جورج بوش الأب. كان يوماً رائعاً ومناسبة حلوة ومرة لأنها كانت آخر احتفال علني سيحضره بوش الابن بصفة رئيس.

كانت كل المناسبات المترافقة مع كلّ من الإدارتين القديمة والجديدة مرهقة بالنسبة إليّ بسبب واقعة إصابتي الجدية في الذراع اليسرى. ففي يومي الأول في البيت في الشمال الغربي، خلال عطلة عيد الميلاد، هبّت عاصفة ثلجية، وكنت قد اشتقت للعمل في الخارج، لذا تحزّمت وتهيَّأت لتركيب شفرة كاسحة الثلج على جرّاري الخاص بجزّ العشب لإزالة الثلوج عن ممر سياراتنا الطويل والمنحدر. كانت الشفرة ثقيلة، وما إن حملت جزءاً منها حتى سمعت فرقعة. كنت في الخامسة والستين، وكان أي مجهود جسدي يترافق مع فرقعة، لكن هناك فرقعات مألوفة وأخرى غير مألوفة كثيراً. عرفت أن هذه الفرقعة كانت من النوع الثاني، لكن بعد دقيقتين زال الألم وتابعت ما كنت أقوم به. كنت قادراً على تحريك ذراعي ولم تكن تؤلمني، وبالرغم من أنني لم أكن قادراً على حمل الكثير إلا أنني قررت عدم إفساد عطلتي بتشخيص طبي مزعج، لذا أجّلت مراجعة الطبيب إلى حين عودتي إلى واشنطن العاصمة. علمت هناك أنني قد مزّقت وتر العضلة ذات الرأسين الموجودة في مقدم ذراعي وأن الجراحة ضرورية، فراجعت روزنامتي وقلت ربما استطعت

إجراءها في شباط/فبراير. قال الطبيب: ماذا عن الغد؟ فاتفقنا على يوم الجمعة لما بعد أداء القسم الرئاسي.

كما ذكرت سابقاً، كان باراك أوباما الرئيس الثامن الذي عملت معه، ولم يسبق لي أن حضرت قسماً رئاسياً، ونويت إبقاء سجلي نظيفاً. في كل المناسبات التي يكون فيها مجلس الوزراء بأكمله مجتمعاً يتم اختيار أحد الوزراء كي يتغيب ليضمن استمرارية الحكومة في حال حدوث كارثة. استطعت إقناع رئيسَي موظفي كلّ من بوش وأوباما أنني الشخص الوحيد منطقياً لأداء ذلك الدور خلال أداء القسم، ففي النهاية كنت أمثّل استمرارية كاملة: شخص معيَّن من قِبل بوش لا يزال على رأس عمله صباح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير والموظف الوحيد المعيّن من قِبل أوباما وهو الآن في مكتبه.

بدأت العمل بإمرة رئيس جديد يوم الاثنين التالي، وكنت أرتدي حمالة كتف.



الفصل التاسع

فريق جديد، وجدول أعمال جديد، ووزير قديم

كان قد مضى أكثر من عامين عليَّ كوزير في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لكنني أصبحت الدخيل من جديد في ذلك اليوم. كان سبق لي أن التقيت بعضاً من موظفي إدارة أوباما الأكبر سناً خلال سنوات حياتي، لكنني لم أكن أعرف جيداً أي شخص من الإدارة الجديدة، وبالتأكيد لم يكن هناك مَن أعتبره صديقاً، باستثناء المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا. في الإدارة الجديدة، كانت هناك شبكة من العلاقات القائمة منذ فترة طويلة ـ بين سياسيي الحزب الديمقراطي وإدارة الرئيس كلينتون ـ لم أكن أعلم عنها شيئاً. كانت المنافسة بين هيلاري كلينتون وأوباما على الترشّح عن الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية قد عكرت المشهد في نظري، لوجود مرشحين من إدارة كلينتون سبق أن دعموا أوباما وبذلك خلقوا عداوة مع جمهور كلينتون، وعلى أقل تقدير كانت هناك ضغائن مبيتة لدى القائمين على حملة أوباما تجاه هيلاري وأولئك الذين دعموها. كان التعامل بين فريقي «المتنافسين» أفضل بكثير على المستوى الرفيع منه على المستوى الأدنى.

بالإضافة إلى كوني دخيلاً، كنت أيضاً رجلاً مسناً غريباً في الإدارة. ففي حين كنت أكبُر بوش بثلاث سنوات فقط، كان أوباما أصغر مني بحوالى عشرين سنة. كان كثير من الموظفين النافذين على المستوى الأدنى من التراتبية الهرمية في الإدارة الجديدة، خصوصاً في البيت الأبيض، تلامذة أو ربما في الثانوية العامة عندما كنت مدير وكالة الاستخبارات المركزية. لذا لا غرابة في أن لقبي في البيت الأبيض كان

«يودا»، معلم «الجيداي» العريق في سلسلة «حرب النجوم» (Star Wars). كان أولئك الموظفون، المختارون بمعظمهم من بين صفوف العاملين في الكونغرس، يتمتعون بالذكاء، ويعملون بكد لا نظير له، ومخلصين للرئيس إلى حدّ الهيام. ما كان ينقصهم هو الخبرة العملية حول كيفية حكم العالم الواقعي.

نظراً للفارق في السن والخبرة فقد كانت لدينا أطر مرجعية مختلفة للغاية. كانت تجاربي المتراكمة هي حرب فيتنام، والصراع، الوجودي تقريباً، مع الاتحاد السوفيتي، والحرب العالمية الباردة. أما تجاربهم فكانت سطوة أميركا التي لا نظير لها في التسعينيات، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحربي العراق وأفغانستان. كان التعاون بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في مسألة الأمن القومي أمراً جوهرياً في تجربتي لكنه لم يكن كذلك في تجربتهم.

كان هناك عدد من الموظفين الجدد، في مناصب عليا ودنيا، بدوا كأنهم يفتقرون إلى الدراية بالعالم الذي دخلوه للتو. أحد الأمثلة على ذلك: لاحظت في اجتماعنا الأول في غرفة الأوضاع أن نصف المشاركين تركوا هواتفهم الخليوية مفتوحة خلال الاجتماع، وربما يتم بث كل ما قيل للمتنصتين الإلكترونيين لدى الاستخبارات الأجنبية. وقد ذكرت ذلك أمام جيم جونز، مستشار الأمن القومي الجديد، بعد الاجتماع، ولم تتكرر المشكلة بعد ذلك. لكن حين عدنا أنا ومولن إلى البنتاغون في ذلك اليوم ذكرت عبارتي المفضلة من فيلم «السلاح الفتّاك» (Lethal Weapon): «لقد تقدمت في السن كثيراً على هذا الهراء».

أما الأعضاء الرفيعون في الفريق فكنت قد التقيت نائب الرئيس بايدن بضع مرات في كابيتول هيل ولا أذكر أنني أدليت بشهادتي أمامه أو تعاملت معه. يكبرني بايدن بعام واحد وقد ذهب إلى واشنطن بعد حوالى ست سنوات من ذهابي، عندما تم انتخابه عضواً في مجلس شيوخ عام ١٩٧٢. جو، ببساطة، شخص يستحيل ألا تحبه، فهو متواضع ومسلّ ومتهكم ومدرك بكياسة لإفراطه في الكلام. لم تكن قد مضت سوى بضعة اجتماعات في غرفة الأوضاع حين بدأ الرئيس بمقاطعة حديث بايدن بفارغ الصبر. وجو رجل مستقيم ولا يستطيع إخفاء ما يفكر فيه فعلاً، وأحد أولئك الأشخاص القلائل الذين تعلم أن بإمكانك اللجوء إليهم لطلب المساعدة في الأزمات الشخصية. مع ذلك، أعتقد أنه كان على خطأ في

كل مسائل السياسة الخارجية والأمن القومي الجوهرية تقريباً خلال العقود الأربعة الماضية. بعد أحد الاجتماعات في البيت الأبيض، وبينما كنا أنا ومولن عائدين إلى البنتاغون معاً، التفت مايك إلي وقال: «هل تعلم أنك وافقت نائب الرئيس اليوم؟» فقلت إنني أدركت ذلك ولذا كنت أعيد النظر في موقفي. اختلفنا أنا وجو حول كثير من المسائل خلال عامين ونصف العام، خصوصاً حول أفغانستان، لكن علاقتنا الشخصية كانت ودية دائماً. وفي حين كان بايدن في الكونغرس قبل نائب الرئيس تشيني بكثير، فقد كان كلاهما سياسياً محنكاً، وكنت أستغرب أن كليهما كان يخطئ دائماً في معرفة ما سيفعله الكونغرس أو ما لن يفعله. سنتحدث عن هذا الموضوع أكثر لاحقاً.

بعد أن تناولنا الغداء معاً في كانون الثاني/ديسمبر، كنت على يقين من أنني وهيلاري سنستطيع العمل معاً عن كثب. وبالفعل، لم يمضِ وقت طويل حتى لاحظ المعلقون أن في الإدارة، حيث السلطة كلها وعملية صنع القرار تدور في فلك البيت الأبيض، كنا أنا وكلينتون نمثل «مركز القوة» المستقل الوحيد، لأسباب مختلفة كثيراً ليس أقلها أن كلينا كان يُنظَر إليه بأنه «لا يمكن طرده». بيد أن قراراً إدارياً صدر عن الرئيس سرعان ما عقّد حياتنا نحن الاثنين.

كان الرئيس يريد أن يصبح جيم شتاينبرغ، الذي كان نائب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كلينتون، نائباً لوزير الخارجية. ولأنني كنت نائب وزير مرتين فقد ظننت أن جيم لم يكن يريد العودة إلى الحكومة كنائب لأي شيء (كان نائبي في وزارة الدفاع في عهد بوش، غوردون إنجلند، قائد سلاح البحرية قبل ذلك، وقد قال لي ذات مرة: «أن تكون وزير أي شيء أفضل من أن تكون نائب وزير كل شيء). ولكي يُقنع شتاينبرغ بقبول العرض وافق أوباما على طلبه بأن يجعله عضواً في لجنة المدراء وأن يحظى بمقعد في اجتماعات مجلس الأمن القومي بالإضافة إلى مقعد في لجنة نواب الوزراء. على حد علمي، لم يسبق أن حظي أي نائب وزير بمقعد مستقل على طاولة المدراء.

أعطى حضور شتاينبرغ في لجنة المديرين صوتين لوزارة الخارجية على الطاولة: صوتان كانا دائماً على خلاف. كان شتاينبرغ يؤيد دائماً موقفاً في لجنة المديرين يتناقض مع ما هيلاري مقتنعة به، ثم يعرب عن ذلك الموقف في اجتماعات المديرين

وحتى مع الرئيس. فلنقل وحسب إن وجود موقفين لوزارة الخارجية حول مسألة ما كان مجرد تعقيد لا فائدة منه في عملية صنع القرار، وأظن أن هذا الترتيب أدّى إلى إحباط هيلاري كثيراً، لاسيما أنها لم تختر شتاينبرغ نائباً لها ـ حسب علمي ـ على الرغم من أنه كان في إدارة زوجها. كانت هيلاري قد وُعدت أنها ستكون حرة في اختيار مرؤوسيها في وزارة الخارجية، لكن ذلك الوعد لم يوفَ به كلياً، وقد شكل ذلك مصدراً مستمراً للتوتر بينها وبين موظفي البيت الأبيض، خصوصاً الساسة.

(أولئك الذين امتعضوا من موظفي الأمن القومي لأن وزارة الدفاع تملك مقعدين على الطاولة نسوا أن قانون الأمن القومي للعام ١٩٤٧ الذي أنشئ بموجبه مجلس الأمن القومي سمَّى بالتحديد وزير الدفاع عضواً ورئيس هيئة الأركان المشتركة مستشاراً، ولم يأتِ على ذكر نائب وزير الخارجية).

أظهرت تجربتي بالعمل مع هيلاري، مرةً أخرى، أن المرء لا يكبر أبداً على تعلم درس في الحياة. قبل أن تنضم إلى إدارة أوباما لم أكن قد تعرفت إليها شخصياً، وكانت وجهات نظري التي كونتها عنها نابعة كلها مما قرأته في الصحف وشاهدته على التلفاز. أدركت فوراً أنني ضُللت بشكل كبير، فقد وجدتها ذكية، ومثالية لكن واقعية، وصعبة المراس، ولا تعرف الكلل، وظريفة، وزميلة لا تقدر بثمن، وممثلة ممتازة للولايات المتحدة في كل أنحاء العالم. لذا قررت ألا أحاول أبداً من جديد تكوين رأي حاسم حول شخص لا أعرفه.

كنت أعرف جيم جونز، مستشار الأمن القومي، لكن فقط من خلال بعض المكالمات الهاتفية وربما لقاءين. بعد أن رفضت منصب مدير الاستخبارات الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، طُلِب مني أن أتصل بجونز ـ وهو قائد سابق بأربع نجوم لسلاح البحرية، كان حينها رئيس القيادة الأوروبية والقائد الأعلى للتحالف في أوروبا ـ لمحاولة إقناعه بتولّي المنصب (وقد صدمني ذلك لغرابته). تمكنت من الحديث معه على هاتفه الخليوي وهو في مطعم في نابولي. كان لبقاً لكنه لم يُبدِ اهتماماً بالمنصب. بعد أن تقاعد في خريف العام ٢٠٠٦، وأصبحت وزيراً بعد ذلك ببضعة أشهر، أجرى مراجعة عن قوات الأمن الأفغانية وكتب تقريراً حولها بناءً على طلب الكونغرس، ومن بعدها عمل بدوام جزئي مع إدارة بوش لتعزيز قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وتعزيز تعاونها مع الإسرائيليين. لم يعجبني تقريره

حول أفغانستان كثيراً، ومطالبه بمشاة بحرية من الخدمة الفعلية لدعمه في المشروع الفلسطيني كانت جشعة.

مع ذلك، كنت مطمئناً إلى تعيين جونز مستشاراً للأمن القومي، إذ لم يسبق أن كان أي شخص آخر رفيع المستوى في البيت الأبيض في الجيش أو يعرف كثيراً عن الجيش، ولم يسبق أن كان أحد من الأشخاص الرفيعي المستوى في البيت الأبيض، باستثناء نائب جونز في مجلس الأمن القومي توم دونيلون، ذا خبرة تنفيذية في شؤون الأمن القومي، فيما عدا ربما الموظفين من المستوى المتوسط في إدارة كلينتون. لم تمضِ سوى بضعة أسابيع حتى صار جيم معزولاً في البيت الأبيض، فهو، بخلاف كثيرين هناك، لم يكن جزءاً من الحملة ولم يكن صديقاً قديماً للرئيس. أما رئيس موظفي مجلس الأمن القومي، مارك ليبرت، من ناحية أخرى، فكان قد عمل عند أوباما عندما كان الأخير عضواً في مجلس الشيوخ، وكان مساعده الأوحد للسياسة الخارجية عند بدء الحملة الرئاسية. وكان دينيس مكدونو، رئيس الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي، قد عمل أيضاً لصالح أوباما في كابيتول هيل ومن ثم أصبح مستشاره الأعلى للسياسة الخارجية خلال الحملة الرئاسية. كانت تربط مكدونو وليبرت بالرئيس الجديد علاقة خاصة وحميمة لم يكن جونز ليحلم بها، وقد فتح أوباما لهما الأبواب، جاعلاً موقف جونز أكثر صعوبة.

في وقت سابق، وعقب أحد اجتماعاتي الأسبوعية مع أوباما، اشتكى لي جونز أن المذكرة الموجزة التي استخدمها الرئيس من أجل اجتماعي أعدّها ليبرت من دون علم جونز مع موظفي مجلس الأمن القومي في عهد هنري كيسينجر وبرينت سكوكروفت وزبغنيو بريجينسكي. كان مثل هذا الخرق للبروتوكول والعملية مخالفةً تستحق الطرد. كان بإمكاني أن أتصور وحسب شعور جونز، بعد عمر أمضاه في سلاح البحرية ـ أكثر المؤسسات التزاماً للتراتبية الهرمية على الإطلاق ـ، تجاه المخالفات المتكررة لسلسلة القيادة. في هذه الأثناء كانت تربط دونيلون علاقة وثيقة بنائب الرئيس، وكان هو ورئيس الموظفين رام إيمانويل صديقين منذ وقت طويل. كان على جونز أيضاً أن يتعامل مع عدد من الأشخاص من كبار موظفي البيت الأبيض ـ إيمانويل، والمستشارين الرئاسيين فاليري جاريت وديفيد أكسيلرود، والمتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس وآخرين ـ ممن يتمتعون باستقلالية

التصرف أمام الرئيس أوباما فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية. ربما كان أكثر من عشرة أشخاص، من بينهم مرؤوسو جونز الخاصون، يستطيعون الوصول إلى الرئيس أكثر منه وكانت تتم دعوتهم لإبداء الآراء حول مسائل الأمن القومي، معظم الأحيان بغيابه. وبالفعل، فقد نُقِل عن مسؤول في البيت الأبيض في صحيفة «فايننشال تايمز» قوله: «إن سألتني من هو المستشار الحقيقي لمجلس الأمن القومي فسأقول إن هناك ثلاثة أو أربعة، أحدهم إيمانويل رام، ومن بينهم الجنرال جونز الذي ربما يعتبر الأقل أهمية».

بدأت الأمور بالغليان خلال رحلة الرئيس الأولى إلى الخارج لحضور اجتماع مجموعة العشرين في لندن في ٢ نيسان/أبريل وقمة الناتو في ستراسبورغ وكيهل (مدينتان حدوديتان في فرنسا وألمانيا) في ٣-٤ نيسان/أبريل. ذكر جيم لي ولهيلاري بعد بضعة أيام أن كلا اجتماعَي القمة كان فيهما آخرون من البيت الأبيض- لم يُسمّ أحداً- يقدمون المشورة إلى الرئيس حول مسائل السياسة الخارجية التي لم يكونوا يعرفون عنها شيئاً، ووصف بازدراء كيف قام أحد موظفي البيت الأبيض الأغبياء في حفل استقبال قمة الناتو بإقناع الرئيس أن يطوّق وزيري الخارجية التركي والأرمني معاً لحملهما على حل مشكلاتهما على مرأى من الجميع. ولأن البلدين لديهما أحد أكثر الخصومات مرارةً وتصلباً وديمومةً في العالم، فقد كان المسعى فاشلاً ومحرِجاً كما هو متوقع. صرّح جونز قائلاً إنه أخبر توم دونيلون أن يعود إلى واشنطن بعد اجتماع مجموعة العشرين، لكن موظفاً رفيعاً آخر في البيت الأبيض طلب من دونيلون مرافقة الرئيس طيلة الرحلة، ولم يكتشف جونز ذلك إلا بعد أن شاهد دونيلون في رواق الفندق؛ حيث انعقدت قمة الناتو. قال جيم إن اتخاذ قرارات حول تحديد جدول رحلة الرئيس كان صعباً وإن دونيلون وليبرت وآخرين في البيت الأبيض كانوا يقومون «بحيل» للالتفاف حوله.

في صباح اليوم التالي اتصل بي مايك مولن ليخبرني أنه قد تحدث إلى جونز، الذي كان مستعداً للاستقالة. عندما أخبرت هيلاري بذلك أبدت خشيتها من أن يستقيل جونز فعلاً.

عندما رأيت جونز على انفراد في وقت متأخر من عصر ذلك اليوم قال: «نعم، لا يمكن أن يستمر الوضع على هذا النحو»، واشتكى من أنه ليس على علاقة قوية

بالرئيس، ربما عُزي ذلك إلى فارق السن، وتحدث عن المصاعب التي تواجهه في البيت الأبيض، وأفاد أنه التقى الرئيس على انفراد مرة واحدة فقط منذ يوم أداء القسم، واشتكى مجدداً من ليبرت ودونيلون، وأخبرني أنه طلب من ليبرت القيام بعمل، لكن ليبرت، الذي كان ملازماً في احتياط البحرية، تجاهل كثيراً رئيسه الجنرال المتقاعد بأربع نجوم. إنه «تمرد على التراتبية»، حسب تعبير جونز. قال جونز إن الرئيس أخبره أنه سيكون صاحب القول الفصل في مسائل الأمن القومي، لكن ذلك لم يحدث: «هناك كثير من الطباخين، ولا يمكنني المتابعة». أخبرت جيم أنه الغراء الذي يبقي فريق الأمن القومي متماسكاً، والشخص الوحيد في البيت الأبيض في مجال الأمن القومي، فيما عدا الرئيس ونائب الرئيس، الذي يتمتع بالوقار وبسمعة دولية. سوف تكون «ضربة قاتلة» بالنسبة إليه إذا غادر. أخبرته أنني مستعد للتحدث إلى الرئيس لو لزم الأمر: «لا يمكننا أن نخسرك». اتصل بي جيم في اليوم التالي ليقول إنه قد أمضى بعض الوقت على انفراد مع الرئيس، وإنه يعتقد أن الأمور ستسير بشكل جيد. بدا متفائلاً، وشكرني على حديثنا، وقال إنه ساعده كثيراً. بعد هذه الأزمة صار عمل الأمن القومي في البيت الأبيض أكثر تنظيماً وانضباطاً نوعاً ما. استطاع جيم البقاء في البيت الأبيض حوالى سنتين، على الرغم من أنه لم يكن مرتاحاً قط هناك.

كان من أكثر اللاعبين الأساسيين مرونةً في فريق الأمن القومي مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا ومدير الاستخبارات الوطنية دينيس بلير. تعارفنا، أنا وبانيتا، كعضوين في مجموعة دراسة العراق. كان هناك شيء من الاستغراب حيال تعيين ليون نظراً لقلة خبرته في الأمن القومي وعدم إلمامه بأمور الاستخبارات، فيما عدا عمله مديراً لمكتب الإدارة والموازنة. انطلاقاً مما سمعت عنه في مجموعة دراسة العراق، لم تكن لدي مشكلة مع تعيينه. كنت أعلم أن معظم مديري وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن لديهم خبرة سابقة في هذا المجال ـ في الواقع، حتى ذلك التاريخ كان ثلاثة ضباط فقط من المحترفين في هذا المجال قد تولوا منصب مدير الاستخبارات المركزية في تاريخها (ريتشارد هيلمز وويليام كولبي وأنا). ما كان يهم هو أن ليون كان ذكياً وقوياً، وسبق أن أدار مؤسسات حكومية ضخمة، والأهم من ذلك كله هو أنه كان يعلم أن الكونغرس يمثل علة دائمة ومتكررة بالنسبة إلى

وكالة الاستخبارات المركزية، وكان من الواضح أنه حاز ثقة الرئيس الجديد وصداقة طويلة الأجل مع وزير الخارجية. كان ليون من حين إلى آخر يضع خبرته في وكالة الاستخبارات المركزية جانباً ويقدم للرئيس بعض النصائح السياسية العملية حول مسائل الأمن القومي المثيرة للجدل؛ وأعتقد أنه كان بعيد النظر في الحقائق السياسية في واشنطن أكثر من أي شخص على الطاولة، بمن فيهم أوباما وبايدن. وكان حريصاً جداً على التمييز بين متى يتحدث بصفته الشخصية ومتى يحدث بصفته مدير وكالة الاستخبارات المركزية. لقد جعله احترامه لموظفي وكالة الاستخبارات المركزية المحترفين وسرعة بديهته وسهولة إضحاكه وحكمته ومنطقه السليم شخصاً محبوباً.

التقيت بلير لأول مرة في منتصف السبعينيات عندما كان ضابطاً يافعاً في البحرية في مهمة كمنتدب من البيت الأبيض، وكنت أنا من ضمن موظفي مجلس الأمن القومي. كان حائزاً منحة رودس، ووُصِف لي حينها أنه أحد أذكى الضباط العسكريين. لم نحتكّ ببعضنا كثيراً إلى أن التقينا في إدارة أوباما. كان ديني أدميرالاً متقاعداً بأربع نجوم، وآخر منصب شغله كان رئيس قيادة أسطول الهادئ، حيث كان مسؤولاً عن عمليات عسكرية تغطي نصف الكرة الأرضية تقريباً ـ أي أقرب ما يمكن أن يصل إليه ليكون حاكماً إمبراطورياً في الجيش الأميركي المعاصر. انسجمنا أنا ومايك مولن وإياه، لكن علاقاته مع آخرين في الفريق وفي مجتمع الاستخبارات كانت شائكة منذ البداية. كان يعتقد فعلاً أنه رئيس مجتمع الاستخبارات الأميركي ويملك سلطة على معظم مكوناته، إن لم يكن كلها، بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية. في الواقع، بالرغم من التفاهمات والتسويات التي توصلنا إليها عام ٢٠٠٨، أنا ووكيل وزارة الدفاع للاستخبارات جيم كلابر والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية مايك هايدن ومدير الاستخبارات الوطنية السابق مايك مكونيل، كان مدير الاستخبارات الوطنية لا يزال يفتقر إلى الأساس القانوني أو النفوذ السياسي لتأكيد سلطته الكاملة على الآخرين في مجتمع الاستخبارات. إذا كان موظفو الأمن القومي المنفلتون في البيت الأبيض يشكلون مصدر إزعاج لجيم جونز، فإن جهاز الاستخبارات الوطنية كان كابوساً لشخص سبق أن كان أدميرالاً بأربع نجوم وقائداً ميدانياً. لطالما أشرت إلى أن وظيفة مدير الاستخبارات الوطنية أقرب إلى مدير مكتب تنفيذي منه إلى رئيس ذي نفوذ في لجنة تابعة للكونغرس ـ إنه يتمتع ببعض

الصلاحيات الملازمة لمنصبه، لكن عليه في الغالب أن يقنع الناس بمجاراته. لكن ديني لم يكن يهوى الإقناع كثيراً.

لسوء الحظ، حدث النزاع الكبير الأول مع بانيتا، الذي كان سياسياً وبيروقراطياً محنكاً ومصمماً على إثبات ولائه لوكالة الاستخبارات المركزية. قدم بلير الفرصة وحسب لنشوب هذا النزاع. ذلك أن الاقتراح الذي سبق لمدير الاستخبارات الوطنية أن قدّمه والقاضي بتعيين ضابط الاستخبارات الأعلى في العواصم الخارجية ـ «رئيس محطة» وكالة الاستخبارات المركزية ـ ممثلاً أيضاً لمدير الاستخبارات الوطنية قد خفت الحديث في شأنه بعد سنة في وكالة الاستخبارات المركزية كما كان متوقعاً. كانت وكالة الاستخبارات المركزية تملأ هذا المنصب دائماً، وتضمّن الاقتراح فكرة أن يتم تعيين رؤساء المحطة من قبل مدير الاستخبارات الوطنية ويمكن أن يكونوا ـ أو لا يكونوا ـ من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية. في ربيع العام ٢٠٠٩ أصدر بلير بشكل منفرد أمراً على مستوى العالم بتنفيذ هذا الاقتراح ببساطة (بصفتي مديراً سابقاً للاستخبارات المركزية، فكرت أن ديني قد جُنّ حتى يشن هجوماً مباشراً على الوكالة ومديرها الجديد). بعث بانيتا على الفور برقية بإلغاء أمر مدير الاستخبارات الوطنية، فأرسل بلير رسالة إلى بانيتا يأمره فيها بسحب برقيته. وهكذا، العلاقة التي بدأت هشة تحولت لتصبح سامة. وقد كسب ليون، موضحاً للجميع أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية يملك نفوذاً أكبر في البيت الأبيض من مدير الاستخبارات الوطنية.

لم يكن بلير ينسجم كثيراً مع الرئيس وأعضاء آخرين في فريق الأمن القومي، فقد كان ينزع إلى طرح آرائه في الاجتماعات بقوة وبصورة قاطعة، بما فيها أمور السياسة التي لم يكن عليه اتخاذ موقف بشأنها في المقام الأول، وكان ذلك يغضب الرئيس. بالنسبة إلى جونز وآخرين، لم يكن أوباما أيضاً يحب الطريقة التي يحشر فيها ديني نفسه في تقارير الاستخبارات الصباحية، التي كان يقحم فيها غالباً آراءه الخاصة. كنت أستطيع قراءة لغة الجسد في غرفة الأوضاع عندما كان يتحدث، وكان واضحاً أن أصدقاءه الوحيدين في الغرفة هم أنا ومولن وهيلاري.

أمضيت وقتاً طويلاً مع اثنين آخرين من الموظفين المعيَّنين من قِبل أوباما في البيت الأبيض. لم يكن قد سبق لي أن التقيت رام إيمانويل، رئيس الموظفين الجديد،

الذي كان جحيماً متنقلاً وأصبح معروفاً بإرهابه للجميع، حتى موظفي مجلس الوزراء. متسلحاً بمعين لا ينضب من «اللعنات والشتائم»، كان يدور حول نفسه كدرويش مولوي حريص على فرض النظام. أخبرني جونز ذات مرة أن رام حين تخطر له فكرةٌ في العاشرة صباحاً فإنه يتوقع تنفيذها في الرابعة بعد الظهر، بغضّ النظر عن مدى تعقيدها. أمضيت وقتاً ممتعاً مع رام، وكثيراً ما أضحكني. كان حيواناً سياسياً في الصميم، وفي الغالب كان حُجةً ورائياً جديراً بالاعتبار في السياسة والكونغرس. كما كان مختلفاً جداً عن المتفاصح السابق الذي عملت معه في البيت الأبيض. كانت لدي بعض الخلافات الخطيرة جداً مع إيمانويل بخصوص قاعدة «لا تسأل، لا تُخبر» (القانون المتعلق بالمثليين في الجيش) وحول الموازنة وأفغانستان، لكننا كنا منسجمين على الصعيد الشخصي. بعد أن كِلْتُ له بعضاً من «شتائمي ولعناتي» خلال نقاش محتدم، قال بإعجاب إنه لم يكن يعلم أن بإمكاني التحدث على هذا النحو، وشعرت أنه بدأ يعاملني بمزيد من الاحترام. في الواقع، كان هو ـ وكل من كانوا في البيت الأبيض مع أوباما ـ يعاملونني بلطف شديد وحتى باحترام.

اللاعب الآخر في البيت الأبيض الذي أريد ذكره هو جون برنان، الذي عينه أوباما مساعداً للرئيس ونائب مستشار الأمن القومي للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب. كان برنان ضابطاً مهنياً في وكالة الاستخبارات المركزية وواحداً من القلائل الذين خدموا في مناصب عليا في كلّ من قسمي التحليل والعمليات في الوكالة. لا أذكر أنني التقيته في وكالة الاستخبارات المركزية، مع أنه يجب أن يكون قد عمل لدي خلال سنواته الأولى كمحلل. كان أوباما يريد ترشيحه ليكون مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لكن دوره في وكالة الاستخبارات المركزية في عهد بوش أدى إلى نفور كابيتول هيل منه بقوة، لذلك انتهى به الأمر بأن تمّ تعيينه من قِبل البيت الأبيض، الأمر الذي لم يكن بحاجة إلى تصديق مجلس الشيوخ. في اجتماعات البيت الأبيض التي حضرتها لم يكن برنان يعرب عن رأيه إلا حين يطلب جونز أو الرئيس منه ذلك، وكان له تأثير كبير في البيت الأبيض في عهد أوباما، وأفضل ما يمكنني قوله أنه كان فاعلاً في عمله، حيث أدّى دوراً مركزياً في الضرر الكبير الذي أُلحِق بالقاعدة. (أصبح برنان مدير وكالة الاستخبارات المركزية في ولاية أوباما الثانية).

كانت الظاهرة الجديدة بالنسبة إليّ هي تعيين «مبعوثين خاصين» للعمل على مشكلات إقليمية مهمة: السفير ريتشارد هولبروك في أفغانستان وباكستان، عضو مجلس الشيوخ السابق جورج ميتشل من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط، واللواء المتقاعد من سلاح الجو سكوت غراتيون للسودان. كانت إدارة كلينتون قد استعملت المبعوثين الخاصين أو «الممثلين» للتعامل مع المسائل المعقّدة والتي تستهلك الوقت مثل البلقان، حيث كان هولبروك قد أدى خدمة ناجحة في اتفاق الوساطة (اتفاقية دايتون) الذي حقق السلام، وإن كان محفوفاً بالمصاعب. شخصياً، أعتقد أن فكرة الشخصيات المرموقة التي تعمل على قضايا حساسة خارج القنوات التقليدية غلطة لأنها تؤدي إلى نزاع بيروقراطي في واشنطن وارتباكاً في الخارج حول من ينوب عن الرئيس.

كان نجاح هولبروك في البلقان خلال التسعينيات من النجاحات التي لا تتكرر نظراً للمزيج الفريد لطبيعة ذلك النزاع، والقادة المشاركين، وشخصية ريتشارد ومهاراته، وكلتاهما كانت ملائمة في البلقان. بدا أن مقاربته «الصريحة والمباشرة» لا تنجح على الأرجح في دول مثل باكستان وأفغانستان، حيث القيادات والعادات والظروف السياسية لم تكن لديها قابلية للتأثر بأسلوب هولبروك. حين جرى تعيينه بالكاد قبل نشوب النزاع مع موظفي الأمن القومي (لأن مجلس الأمن القومي قد أعيد تنظيم هيكليته وتسميته لكي يُعطى بالتالي نطاقاً أوسع من المسؤوليات، بما فيها الأمن الداخلي) كان هولبروك يتمتع بدعم هيلاري الراسخ، وأظهرت فظاظة الرئيس في التحدث إلى ريتشارد بشكل واضح أنه لم يكن مفضلاً لدى أوباما، الأمر الذي حدّ من تأثيره وفاعليته. نفر هولبروك على الفور من كِلا الزعيمين الباكستاني والأفغاني وأصبح مشاركاً هامشياً في النقاشات حول الحرب، على الرغم من تبصّراته القيّمة وفريقه القوي.

تسنّم ميتشل منصبه الجديد إثر النجاح الذي أحرزه كوسيط في إيرلندا الشمالية، وهو إنجاز لا يُستهان به، لكن حظوظه لتحقيق السلام في الشرق الأوسط كانت ضعيفة. كما رأينا في اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، التي أدت إلى معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية التي تم توقيعها في مطلع العام ١٩٧٩، فقط عندما يكون كلّ من الإسرائيليين ومحاوريهم العرب نافذين سياسياً في بلدانهم تحرز الرغبة في التسوية

تقدماً باتجاه السلام إلمحتمل. وفي مطلع العام ٢٠٠٩ لم تكن تلك الظروف مؤاتية، فقد كانت هناك حكومة فلسطينية ضعيفة في الضفة الغربية مكونة من سياسيين عمليين إلى حد معقول، في حين كان متشدّدو حماس في غزة مصممين على تدمير إسرائيل، وكان على الحكومة الإسرائيلية أن تتعامل مع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، الذي كان يترأس حكومة من ائتلاف جناح اليمين الذي لم يكن راغباً في القيام بخطوات ذات جدوى باتجاه حلّ الدولتين. حدث انقسام في فريق أوباما بين فريق عمل الشرق الأوسط القديم، الذي كان يشمل دينيس روس، الذي كان يرى أن علينا مواصلة العملية خطوة بخطوة بحذر شديد، وبين من هم من أمثالي وأمثال جيم جونز، الذين كانوا يفضّلون مقاربةً أكثر جرأةً حيث تقوم الولايات المتحدة بالتحضير للكيفية التي يمكن أن تكون بها الاتفاقية الشاملة ويمكن لكِلا الطرفين تقويم تنازلاتهما المحتملة وما يحتمل تحقيقه من مكاسب. رجحت كفة الميزان لمصلحة الفريق القديم، وتنقل جورج بلا هوادة جيئةً وذهاباً من المنطقة وإليها، من دون إحراز أي نتائج. وواجه سكوت غراتيون وضعاً مستعصياً في السودان، وانقساماً في حكومتنا حول كيفية التعامل مع النظام هناك، لكنه ساعد فعلاً على إجراء استفتاء سلمي أدّى إلى قيام دولة جنوب السودان.

كان هناك فريق أساسي جديد، ثم كان هناك الرئيس نفسه. كان الإعلاميون يطلبون مني بإصرار أن أجري مقارنة بين العمل مع بوش والعمل مع أوباما، وكيف باستطاعتي العمل لدى رجلين مختلفين تماماً. أودّ التنويه للناس أن أوباما كان الرئيس الثامن الذي أعمل لديه، وكان كلٌّ منهم مختلفاً تماماً عن الآخرين. لقد تعلم المسؤولون المحترفون، على الأقل غير الملتزمين منهم أجندة حزبية، التكيف مع أساليب وشخصيات رئاسية مختلفة. لم تكن لدي مشكلة في الانتقال من بوش إلى أوباما.

أصبحت علاقتي بأوباما متينة جداً، لكنها كانت دائماً علاقة عمل. هذا ينطبق أيضاً على العلاقة مع بوش، على الرغم من أنه، كما ذكرت سابقاً، سبق أن دعاني أنا وبيكي إلى كامب ديفيد في مناسبات عدة، ولم نقم بتلبية أيٍّ منها. كان أوباما يذكر أحياناً أن علينا الخروج معاً لاحتساء المارتيني، لكن ذلك لم يحدث قط، ولم نختلط اجتماعياً حتى ليلتي الأخيرة في واشنطن كوزير، عندما أقام هو وميشيل

حفل عشاء وداعياً صغيراً لنا في مقر العائلة في البيت الأبيض. كما أنني لم أكن مهتماً كثيراً بركوب الدراجات الجبلية فضيّعت على نفسي فرصة عشرة بوش، فقد كنت أقصر من المعدل بحوالي قدم، ولا أملك مؤهلات رياضية، وكنت متقدماً جداً في السن على التفكير في ضمّي إلى فريق أوباما الرئاسي لكرة السلة، كما أنني لم أكن ألعب الغولف. لذلك أمضينا العامين ونصف العام معاً بشكل حصري تقريباً في المكتب البيضاوي وفي غرفة الأوضاع في البيت الأبيض.

على الرغم من أن أوباما، برأيي، ديمقراطي ليبرالي، وأنا أعتبر نفسي جمهورياً محافظاً باعتدال، إلا أننا في السنتين الأوليين كنا نتفق إلى حد بعيد حول مسائل الأمن القومي، كما كانت الحال مع معظم الرؤساء السابقين. فقد كانت هناك استمرارية لا بأس بها في هذا المجال بين السنوات الأخيرة من إدارة بوش والسنوات الأولى لرئاسة أوباما، رغم أن كلا الحزبين كانا (وما زالا) مشمئزين من الاعتراف بذلك. كان المسار المستقبلي في العراق قد تمت تسويته بمعظمه من خلال اتفاقية الشراكة الاستراتيجية عام ٢٠٠٨ مع العراقيين، وقد اتّبع أوباما في البداية النهج الذي خطّه بوش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، منهياً الحرب بشكل «مسؤول»، حسب وصفه. فقد أطلق أوباما حملته حول الحاجة إلى مزيد من الموارد في أفغانستان، ومن الواضح أنه كان يعدّ العدّة لملاحقة القاعدة بشراسة. في السنة الأولى التي عملنا فيها معاً كان داعماً لتمويل وزارة الدفاع بقوة، وكان عندنا أساس قوي لشراكة مثمرة. أما بخصوص بعض المسائل الأقل أهميةً، التي سأبحثها لاحقاً، فقد كنت مستعداً أن أرضخ أو أؤيد حتى لو لم أكن موافقاً، كما كنت أفعل في إدارة بوش. لا أحد في واشنطن يكسب في المسائل كلها، وما دمت مرتاحاً بخصوص الأمور الكبيرة، فقد كنت لاعب فريق في مسائل أخرى. لا أذكر أنني وأوباما ناقشنا سياساته المحلية، وربما كان ذلك ما ينبغي أن يكون.

وجدت الرئيس واقعياً جداً حول الأمن القومي ومنفتحاً على التسوية حول معظم المسائل أو، لوصفها بشكل أدق، على عقد اتفاق حولها. وفيما يتعلق ببعض المسائل الجوهرية المثيرة للجدل، كما سأشرح لاحقاً، كنت أحتفظ بأوراقي ومن ثم أحاول إيجاد اللحظة المناسبة لطرح اقتراحاتي على الطاولة والتي يمكن أن تقدم إليه حلاً يمكن لكل منا دعمه. في العادة، كما كنت أفعل مع بوش، كنت أعرض أفكاري

على الرئيس على انفراد؛ وكنت على ثقة معظم الوقت أنه سيوافق في النهاية على اقتراحي. سأقرأ لاحقاً أن بعضاً من موظفي الأمن القومي كانوا منزعجين بسبب إحجامي عن إبداء آرائي خلال الاجتماعات، لكنني كنت أعلم أن توصياتي ستكون أكثر أهميةً على الطاولة إذا اخترت الوقت المناسب للإدلاء بها، على الرغم من أنني كنت ألتزم الصمت في بعض المناسبات لأنني كنت متردداً حيال مسألة ما وأردت الإصغاء ببساطة كي أتمكن من تحديد موقفي. كنت أتحدث عادةً إلى كلينتون وجونز وآخرين قبل الذهاب إلى الاجتماع، لذا كانتِ لدي فكرة واضحة عمّا سيقولون. لم يكن الاجتماع في غرفة الأوضاع كأي اجتماع آخر على الإطلاق بالنسبة إلي، فقد كانت النتائج مهمة، وكانت لدي دائماً استراتيجية أتّبعها. بتكرار يفيض عما كنت أرغب فيه، كان هناك اجتماعان أو ثلاثة من هذا النوع في اليوم، وكان كل ذلك الجهد لوضع استراتيجيات يتطلب كثيراً من الطاقة.

ثمة ميزة واحدة افتقدتها في أوباما هي الحماسة، خصوصاً عندما كان الأمر يتعلق بالحربين. في حضوري، لم يكن بوش عاطفياً على الإطلاق، بخلاف والده، لكنه كان متحمساً للحرب في العراق: في بعض الأحيان، خلال حفل تقليد ميدالية شرف أو ما شابه، كنت أرى عينيه مغرورقتين بالدموع. عملت لدى أوباما مدة أطول من مدة عملي مع بوش، ولم أرَ عينيه تدمعان. كان أوباما قادراً على إظهار غضبه، وقد رأيته يفعل (نادراً ما سمعته يشتم، وكان ذلك مؤثراً جداً عندما يفعل)، لكن الموضوع العسكري الوحيد، باستثناء التسريبات، الذي لمست دائماً حماسة عميقة تجاهه لديه كان «حظر أمور المثليين في الجيش». بالنسبة إليه بدا تغيير ذلك القانون وكأنه الخطوة المقبلة التي لا مفر منها في حركة الحقوق المدنية. وربما كان متحمساً أيضاً لقانون إصلاحات الرعاية الصحية، لكنني لم أحضر تلك المناقشات.

كان أكثر ما يهمني بخصوص ضعف الحماسة هذا هو أفغانستان، فعندما يجازف الجنود بحياتهم فإنهم بحاجة إلى معرفة أن القائد العام الذي وضعهم في طريق الخطر يؤمن بمهمتهم، وأن يسمعوه يتحدث دائماً إليهم وإلى الشعب، ليس فقط لتقديم الشكر على خدماتهم وتضحياتهم بل أيضاً لشرح سبب أهمية تضحياتهم والإقرار به، ولماذا قتالهم عمل نبيل، ولماذا قضيتهم عادلة، ولماذا يجب عليهم أن ينتصروا. لم يسبق أن قام الرئيس أوباما بذلك، فهو نادراً ما كان يتحدث عن الحرب في أفغانستان إلا

حين كان يدلي ببيان حول زيادة القوات أو سحبها أو إعلان تغيير في الاستراتيجية. إن تصريحات البيت الأبيض حول «مسارات الخروج»، و«الانسحاب»، و«إنهاء الحروب بمسؤولية» تجاوزت بكثير التصريحات حول «النجاح» أو حتى «إنجاز المهمة». نظراً للبيانات التي أطلقتها حملته حول أفغانستان، توقّعت شخصياً، وكذلك قادتنا وجنودنا، مزيداً من الالتزام بالقضية ومزيداً من الحماسة تجاهها من طرفه.

أما وقد قلت ذلك فإني أعتقد أن الرئيس كان مهتماً كثيراً بالجنود وعائلاتهم، فقد كان، هو والسيدة أوباما، منذ اللحظة التي تم انتخابه فيها، ملتزمين مساعدة رجالنا ونسائنا العسكريين، وكرّست ميشيل بالتحديد، إلى جانب جيل بايدن، زوجة نائب الرئيس، وقتاً وجهداً هائلين لمساعدة الجنود العائدين على إيجاد عمل ومساعدة عائلاتهم. كان أوباما يزور المستشفيات العسكرية ويشجع الجرحى ويشارك عائلاتهم المشاعر ويعزّى أولئك الذين فقدوا ابناً أو زوجاً في المعارك، وكان يحرص على تدفق موارد إضافية مهمة إلى وزارة شؤون قدامى المحاربين وعلى حمايتها من التخفيضات في الموازنة. لم يكن لدي شك بدعم أوباما للجنود، وبدعم مهمتهم.

كان أوباما أكثر الرؤساء تأنّياً ممن عملت معهم، وقد ذكّرني نهجه في حل المشكلات بتعليق لينكولن حول أسلوبه في اتخاذ القرارات: «أنا لا أرتاح على الإطلاق حين أفكر في أمر ما، إلى أن أحدّده شمالاً وأحدّده جنوباً وأحدّده شرقاً وأحدّده غرباً». وكما أخبرني أوباما في أكثر من مناسبة: «لا أستطيع الدفاع عن قضية إن لم أفهمها». نادراً ما رأيته يتسرّع في اتخاذ قرار ما دامت الظروف تمنحه الوقت لجمع المعلومات والتحليل والتفكير ملياً. كان يتعرض للانتقاد أحياناً بسبب «تلكؤه» في اتخاذ القرار، لكنني كنت أجد الأمر مريحاً ومطمئناً، خصوصاً لأن كثيراً من المتثاقفين والنقاد كانوا يعتقدون أن مشكلة تم اكتشافها في الصباح يجب أن يُصار إلى حلها في المساء. وكوني كنت مشاركاً في عملية صنع القرار فقد كنت أشعر دائماً بمزيد من الثقة بخصوص النتيجة بعد المداولة المعمقة. ولكن حين كانت الظروف تتطلب ذلك كان بإمكان أوباما اتخاذ قرار كبير ـ قرار مصيري ـ بسرعة كبيرة. لقد أخبرني ذات مرة أن ما دفعه للترشّح للرئاسة هو أنه سئم بشدة مجلس الشيوخ. لم يسبق لي أن رأيت أحداً لم يكن في السابق في السلطة التنفيذية ـ وخصوصاً إن كان في السلطة التشريعية ـ يتخذ القرار بشكل سريع وسهل جداً وهو

مستمتع جداً بممارسة السلطة. وعلى غرار بوش، كان أوباما إذا قام باتخاذ قرار صعب فإنه لا يعيد التفكير أو النظر فيه.

كنت أرى أوباما دائماً «رئاسياً»، فقد كان يعامل منصب الرئاسة باحترام، ونادراً ما رأيته في المكتب البيضاوي من دون سترة وربطة عنق، وكان يتّخذ دائماً سيماء الوقار، وكان رجلاً يتمتع بنزاهة خاصة، وفي سلوكه الشخصي ـ على الأقل حسبما لاحظت ـ كان يشكل قدوةً ممتازة. كانت علاقتنا مريحة، وكنت أمازحه بعض الأحيان بسؤالي إياه، عندما كانت تنهكه المشاكل الكبيرة، «أخبرني مجدداً، لماذا أردت هذا المنصب؟» كانت ابتسامته العريضة معروفة جيداً، وكنت أراها معظم الأحيان؛ لكن ما لم يكن معروفاً جداً هو كيف كانت تزول بسرعة، فتفسح المجال أمام نظرة باردة. خطر لي فجأةً في أحد الأيام أن الشخص الوحيد الذي عملت معه وكان يغير تعابير وجهه بشكل دراماتيكي وبسرعة هو مارغريت تاتشر. لم يكن ممتعاً أن تكون الطرف المتلقي في مثل هذا التغيير من أيّ منهما (على غرار الجميع، كنت أرى نظرات باردة على وجه تاتشر أكثر من الابتسامات). كنت أتمنى دائماً أن يكون كلٌّ من بوش وأوباما أقل تحزّباً، لكن كان من الواضح أن العالم السياسي قد تغير منذ أن تقاعدت في المرة الأولى عام ١٩٩٣. أعتقد أن أوباما كان يحتل الدرجة الأولى من حيث الذكاء وسرعة البديهة، ولست مضطراً للموافقة على كل سياساته للإقرار بذلك.

بعد أقل من أسبوعين على خطاب القسم، وفي نهاية اجتماعه الأسبوعي بي وبمولن، طلب مني الرئيس البقاء للتحدث إلي على انفراد. سألني إن كان كل شيء يسير على ما يرام، فأخبرته أنني أعتقد أن الفريق قد بدأ بدايةً جيدة، وأن الانسجام يسير حسناً، وأن المديرين يعملون بشكل جيد فيما بينهم (لم تكن المشكلات التي تحدثت عنها سابقاً قد طفت على السطح بعد). وكما فعل أوباما في عدة مناسبات مع كل المديرين، كان يشجعني دائماً على التحدث وأن أحرص على إخباره بالأخبار السيئة أو إبداء اعتراضي (كأنني كنت بحاجة إلى التشجيع). وقد ختم اللقاء بما اعتبرته ملاحظة تنم عن بصيرة بعد اثني عشر يوماً من توليه الرئاسة، حيث قال: «ما أعرفه يهمني. وما لا أعرفه يهمني أكثر. ما لا يخبرني به الناس يقلقني إلى أقصى الحدود». هناك كثير من المسؤولين في واشنطن يحتاجون إلى سنوات لإدراك ذلك؛ وبعضهم لا يدركونه على الإطلاق.

بعد بضعة أشهر من أداء القسم دعا الرئيس مجلس الوزراء وكبار موظفي البيت الأبيض إلى «مراجعة» خلال عطلة نهاية الأسبوع في البيت الأبيض للتحدث عن كيفية تحقيق أهدافه. طُلِب مني المشاركة في لجنة مهمتها «العمل بشكل أكثر فاعلية لإنجاز أولويات الإدارة». كان بإمكاني رؤية رئيس البيت الأبيض وموظفيه، كالكثيرين ممن سبقوهم، يسعون وراء السيطرة الكاملة ويحاولون حصر كامل السلطة ـ وشرف كل الإنجازات ـ في البيت الأبيض. لذا قررت طرح هذا الموضوع بشكل صريح والحصول على بعض التسلية. أبلغت الوزراء وكبار موظفي البيت الأبيض أن هناك حقيقتين يجب أخذهما في الاعتبار. أولاً، ليس بمقدور أحد في البيت الأبيض عدا الرئيس تنفيذ أي سياسة أو إجراء؛ فالوزارات أو الوكالات فقط قادرة على ذلك. كان مدى فهم موظفي البيت الأبيض لهذا هو ما سيحدد ما إذا كان سيتم إنجاز الأمور حقاً، سواء بوجود الحماسة والسرعة أم بغيابهما. إن لم يحترم موظفو الرئيس دور الوزراء ولم يشركوهم في رسم السياسات، فالتنفيذ سيواجه كثيراً من العقبات. ثانياً، باستثناء مكتب الإدارة والموازنة، لا يحق لأحد في البيت الأبيض أن يشهد أمام الكونغرس حول السياسات أو الموازنات. كان على الوزراء ورؤساء الوكالات أن «يمتلكوا» سياسات الرئيس عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الكونغرس، وقد تجاهل موظفو البيت الأبيض هذا على الرغم من خطورته. هل يجب أن تكون شهادة الوزير حماسية أم فاترة؟ «يمكنك أن تصبح معزولاً للغاية في هذا المبنى إن لم تكن واقعياً».

ثم تحدثت عن كيفية تعامل البيت الأبيض مع مجلس الوزراء يومياً فقلت إن الوزراء يتلقون اتصالات عادةً من شخص يخبرهم أن «البيت الأبيض يريد» هذا أو ذاك، وأنني شخصياً أعتقد أن الاتصالات تأتي عادةً من موظف صغير وجديد يملك بطاقة مرور جديدة إلى البيت الأبيض وربما يطلب من سكرتيرته الاتصال بالمصبغة والقول «نتصل بكم من البيت الأبيض»؛ وكنت أشير إلى هؤلاء الأشخاص بأنهم «يتمسّحون بذيل السلطة»، وأخبرت مجلس الوزراء وموظفي البيت الأبيض المجتمعين أنني حين يبلغني موظفو مكتبي أن ثمة اتصالاً من البيت الأبيض ويريدون أمراً فإنني أتجاهله، إذ ليس بإمكان مبنى أن يجري اتصالات هاتفية، وقلت إنني، بصفتي وزيراً، أتوقع أن يتواصل معي شخص رفيع جداً في البيت الأبيض.

أخيراً، تلقيت تحذيرين من زملائي في مجلس الوزراء. أولاً، هناك كثير من الموظفين المساعدين الذين يعتقدون أن التقدم في مسارهم المهني يتحقق عبر صدع رؤوس رؤسائهم بقصص صارخة عن التعديات أو التجاوزات التي تقوم بها الوزارات الأخرى أو موظفو البيت الأبيض. قلت إن الطريقة الوحيدة لتخفيف حدة هذا النوع من التناحر المهلك للجانبين هي أن يعمد كبار المسؤولين إلى التعارف وبناء الثقة فيما بينهم، وإن على الوزراء وكبار موظفي البيت الأبيض الذين يعملون على المواضيع نفسها التواصل فيما بينهم شخصياً وإقامة علاقات، وعندها سرعان ما يدرك الموظفون أن محاولة إقحام رؤسائهم في نزاعات بيروقراطية لا تؤدي إلى تقدمهم الوظيفي. أما التحذير الثاني فكان أن ثمة شخصاً أو أكثر، في تلك اللحظة بالذات، في كل وزارة أو مؤسسة تابعة لها يقوم بعمل غير مشروع أو غير مناسب أو يقوم بسلوك يكرهه زملائي الوزراء ورؤساؤه. قلت إن الحل يقضي بوضع آليات موضع التنفيذ للعثور على مثل هؤلاء الأشخاص قبل أن يتسببوا بأضرار جسيمة. أخبرني زميلان من الوزراء لاحقاً أن هذا التحذير قد دفعهم فعلاً إلى الإصغاء وتدوين الملاحظات.

حين تفحصت الموظفين الجدد في البيت الأبيض منتصف العام ٢٠٠٩ صُعقت بمدى تنوعهم ـ على غرار أسلافهم ـ لجهة دوافعهم في الانضمام إلى الحكومة. بعض أولئك كانوا مساعدين يؤلّهون الرئيس الجديد، وبذلوا جهوداً مضنية لانتخابه، وكرسوا أنفسهم له على المستوى الشخصي، وكانوا مستعدين للتضحية بأعوام من حياتهم وهم يحاولون مساعدته على النجاح. وكان آخرون أصحاب «قضية» وسبق أن عملوا لديه وكانوا مستعدين للعمل معه الآن بسبب مسألة محددة ـ أو أجندته ككل ـ ويرون فيه وفي عملهم وسيلة لتحقيق السياسات التي يؤمنون بها. كما كان هناك آخرون ناجحون في مهنهم ورأوا فرصةً لرد الجميل للبلد من خلال العمل لدى رجل يدعمونه، أو أنهم أرادوا ببساطة أن يقوموا بأمر مختلف لفترة ما. كما كانت هناك مجموعة أخرى ممن ليسوا سوى «مدمني» سياسة؛ ويعشقون الحياة السياسية، وكان العمل في السلطة التنفيذية بعد ثماني سنوات أمضوها في كابيتول هيل أو في «البراري» (خارج الحكومة) بمثابة متنفّس جديد بالنسبة إليهم. وكان هناك أيضاً عدد ضئيل اضطروا الرئيس شخصياً إلى ليّ أذرعهم لإجبارهم على التخلي عن

رفاهية الحياة الخاصة مقابل الساعات المرهِقة والفرصة لسلخ جلودهم جميعاً في معظم الأحيان شخصياً وسياسياً في كابيتول هيل وفي الإعلام.

لقد حالفني الحظ مادياً عندما دخلت من جديد إلى الحكومة في أواخر العام ٢٠٠٦. فحسب القواعد الأخلاقية كان عليَّ أن أبيع كل الأسهم التي كنت أملكها في مطلع العام ٢٠٠٧ بأعلى سعر في السوق. بيد أن أولئك الذين انضموا إلى إدارة أوباما في مطلع العام ٢٠٠٩، ممن يملكون الأسهم، وكان عددهم قليلاً، فقد اضطروا إلى البيع بأدنى سعر، وتعرض عدد منهم لخسائر جسيمة شملت أموالهم الشخصية، وقد احترمتهم بسبب وطنيتهم واستعدادهم للقيام بتضحية كبيرة لكي يخدموا بلادهم. اختلفت مع كثير من هؤلاء الموظفين في السنوات التي تلت، لكنني لم أشكك يوماً بحبهم للبلد (بالرغم من أن، وكما في كل إدارة، كان هناك حبٌّ جمٌّ للذات).

كانت أكثر لحظاتي إحراجاً في أيامي الأولى في العمل لدى الرئيس أوباما بعد حوالى ثلاثة أسابيع من أداء القسم. فقد اتصلت بالرئيس بوش الابن لأخبره أننا حققنا نجاحاً باهراً في برنامج سري كان يهمه كثيراً. كانت هناك كثير من مشاعر العداء لبوش في الإدارة، وتخيلت أن أحداً لن يخبره سواي. وخلال محادثتنا الموجزة سأل عن كيفية سير الأمور، فقلت إنها تسير جيداً. ختم بوش بالقول: «من المهم أن يكون [أوباما] ناجحاً»، فقلت: «آمين». ولسوء حظي وإحراجي الكبير أن أوباما أخبرني في اليوم التالي أنه سيتصل ببوش لإخباره بنجاح البرنامج السري. شعرت بارتباك شديد وأخبرته أنها فكرة عظيمة، وبمجرد أن أنهيت المكالمة مع أوباما اتصلت ببوش لأخبره أن أوباما سيتصل به وأنني آمل ألا يذكر أنني سبق واتصلت. أدركت أنني كان عليَّ أن أعطي أوباما مجالاً للاتصال، ولم أتصل بعدها ببوش نهائياً بشأن أعمال الحكومة.

أجندتي الجديدة في الدفاع

بحلول العام ٢٠٠٩ أيقنت أن نماذج كلّ من الحرب التقليدية وغير التقليدية لم تعد كافية، لأن معظم الصراعات المستقبلية المحتملة ستكون في مكان بين الاثنتين، مع اتّساع مداها من حيث شموليتها ووحشيتها. فقد بات بإمكان الميليشيات والمتمرّدين امتلاك أسلحة مطوّرة ومعقّدة. كما أن تحديث الجيوش،

من ضمنها الجيش الصيني، سيستخدم وسائل «غير متماثلة» لإحباط الأفضلية الأميركية التقليدية في الجو والبحر. كما ستستخدم الدول المارقة مثل إيران وكوريا الشمالية على الأرجح مزيجاً من التكتيكات. لذا أيقنت أن استراتيجيتنا للحرب ما بعد الباردة، القاضية بالتهيُّؤ لخوض صراعين إقليميين كبيرين في الوقت نفسه، يقيّدان معظم هيكلية قواتنا المسلحة، التي عفّى عليها الزمن. كنا بحاجة إلى تعزيز استراتيجيتنا وقدراتنا التقليدية وتحديثها، لكننا كنا بحاجة أيضاً إلى التدريب والتجهيز من أجل طوارئ أخرى.

خلال العمل لدى أوباما عزمت على استعمال الوقت الإضافي الذي أمامي لتكييف القوات والموازنات والبرامج وفق تلك الخطوط. وفيما اتضح أن البلاد تعاني أزمة اقتصادية شاملة، كنت أعلم أن موازنة الدفاع هدف أضخم بكثير من أن يتجاهله الكونغرس والرئيس، فقررت أن أحاول استباق وضع اليد الفظ والضار وربما الخطير على دولارات وزارة الدفاع من خلال إظهار أننا قادرون على الاهتمام بمساحتنا المتعلقة بالموازنة والبرامج. كنت آمل أنه إذا تمكن البنتاغون من إبداء استعداده لتخفيض النفقات والهدر البيروقراطي أثناء تحسين القدرات العسكرية، فمن الممكن أن نتكبّد خسارة عابرة من حطام قطار الموازنة القادم. لقد كنت متفائلاً أكثر من اللازم، كما يُقال.

كانت أولوياتي واضحة: مواصلة الاعتناء بالجنود وعائلاتهم؛ تحقيق توازن أكبر بين التحضير للصراعات المستقبلية الواسعة النطاق ودعم الحروب التي كنا نخوضها والتي يرجح كثيراً أن نواجهها في السنوات القادمة، مستخدمين عملية الموازنة للتأثير في إعادة التوازن تلك؛ معالجة مشكلات عملية المشتريات العسكرية والتخلص من الاستحقاقات المتأخرة كثيراً والبرامج التي تتجاوز الموازنة وتلك التي لم تعد ضرورية؛ القيام بكل ما أستطيع لتحسين فرصنا في النجاح في أفغانستان. كانت الأولويات الثلاث الأولى تعني مواصلة الحرب على البنتاغون نفسه، والثانية والثالثة كانتا تعنيان مزيداً من الحرب مع الكونغرس، والرابعة كانت تشمل الحرب مع البيت الأبيض. كان واضحاً أن كل يوم من ولايتي كلها كوزير سيتضمّن صراعاً على جبهات عدة. لم أكن قادراً على القيام بها بشكل آخر. على غرار كلّ من أوباما وبوش، كنت أشعر بالملل بسرعة.

فيما يتعلق بالاهتمام بالجنود، سمعت خلال خريف العام ٢٠٠٨ عن اختلاف كبير في الوقت المطلوب للإجلاء الطبي من ميادين المعارك في العراق وأفغانستان. كان المعدل في العراق ساعة واحدة، وفي أفغانستان ساعتين. أثناء معالجة المسألة علمت أن مروحيات الناتو غير الأميركية للإجلاء الطبي لم تكن تحلّق عندما تكون «الرؤية خافتة»ـ غبار أو ظلام ـ أو في الظروف المناخية السيئة في مناطق الهبوط «غير الآمنة». وبالطبع كانت تلك من أكثر الأوقات والأماكن والظروف التي تستدعي الحاجة القصوى للإجلاء الطبي. ومن باب التنكيد علمت بوجوب الحصول على إذن من قائد رفيع عندما تستدعي الحاجة طلب مروحيات سلاح الجو الأميركي في أفغانستان للإجلاء الطبي، ما يسبب تأخيراً إضافياً في الوقت الذي كانت فيه كل دقيقة مهمة جداً.

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر أرسلت إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة مذكرة أطلب منه فيها «جهوداً متضافرة» لتخفيض معدّل زمن الإجلاء الطبي في أفغانستان إلى ساعة واحدة، والاهتمام بهذا «الواجب بنوع من العجلة والأولوية». لدهشتي الشديدة أن مايك مولن وهيئة الأركان المشتركة وبيروقراطيي الخدمات الطبية المدنيين والعسكريين رفضوا هذا الأمر بشدة بدعوى عدم الحاجة إلى ذلك. فنظراً إلى أن معدل نجاة الجرحى كان يتجاوز ٩٥ بالمئة وأن نسبة الوفيات في كلّ من العراق وأفغانستان كانت نفسها، أي من ٤ إلى ٥ بالمئة، رأوا أن لا حاجة إلى اتخاذ تدابير لتسريع عمليات الإجلاء الطبي في أفغانستان. وجادل جراح هيئة الأركان المشتركة، وهو أدميرال بنجمة واحدة، أن معدل الساعتين، مع التحسينات في الطبابة الميدانية، كافٍ، وقد أيّده رئيس هيئة الأركان. كما اعترض سلاح الجو على معدل الستين دقيقة؛ وكانت البحرية مترددة، ولم يدعم التغيير الذي اقترحته إلا القوات البرية وموظفو مكتبي. لقد سحق البيروقراطيون الأرقام، وانتهى الأمر.

لقد أغضبني ردهم فعلاً. أخبرت كبار الضباط العسكريين والمدنيين خلال اجتماع أنني لست مهتماً كثيراً بما أظهرته إحصاءاتهم، وأنني إذا كنت جندياً مصاباً بطلق ناري أو بانفجار فإنني كنت لأرغب أن أرى مروحية الإجلاء الطبي بأسرع ما يمكن. أخبرتهم بالأمر الآتي: إذا كان هناك جندي متمركز في العراق فمن المتوقَّع أن يجري إنقاذه خلال ساعة في حال إصابته، فلماذا عليه أن يرضى بأقل من ذلك في

أفغانستان؟ وقلت إن مشكلة الإجلاء الطبي هذه تتعلق بتوقعات الجنود ومعنوياتهم، وأقسمت بالله أن نقوم بتسوية هذه المشكلة.

كان الحل المؤقت يقضي بإضافة عشر مروحيات فوراً وثلاثة مستشفيات جراحية متقدمة في الأجزاء الجنوبية والشرقية من أفغانستان، حيث كانت قواتنا تخوض أشرس المعارك. وبحلول أواخر الربيع تمت إضافة خمس عشرة مروحية أخرى وثلاثة مستشفيات إضافية. في يناير ٢٠٠٩ تجاوزت ٧٦ بالمئة من مهمات الإجلاء الطبي في أفغانستان مدة الساعة؛ وبحلول تموز/يوليو انخفضت تلك النسبة إلى ١٨ بالمئة.

في أيار/مايو ٢٠٠٩، تفقدت المستشفى الجراحي ووحدة مروحيات الإجلاء الطبي في قاعدة باستيون المتقدمة في محافظة هلمند جنوب أفغانستان. أخبرني أحد الجراحين هناك أنهم، قبل المعدّات الطبية الإضافية، لم يكونوا قادرين معظم الأحيان على إنقاذ حياة جندي أو عنصر في البحرية فقد كلتا رجليه؛ وأنهم الآن يقومون بذلك بشكل معتاد. أولئك الأطباء أشخاص مميزون فعلاً، وطواقم الخدمات الطبية أبطال منسيُّون كانوا يطيرون إلى أماكن وفي ظروف تخطف الأنفاس لإنقاذ رفاقهم في السلاح. كنا فقط بحاجة إلى حرب صغيرة أخرى في البنتاغون لمنحهم المعدات اللازمة لقيامهم بعملهم بشكل أكثر فاعلية.

في الوقت نفسه تقريباً، الذي ظهرت فيه مشكلة الإجلاء الطبي، كانت الحاجة إلى عربات مثل العربات المدرعة المصمّمة لظروف فريدة مثل أفغانستان قد أصبحت واضحة. بوجود معدل خسائر أقل من النصف مقارنةً بدبابات إم ١ أبرامز وحوالى الربع مقارنةً بعربات هامفي، أثبتت عربات MRAP المدرعة قيمتها في التضاريس المسطحة والطرقات اللائقة نسبياً في العراق. لكن هذه العربات كانت ثقيلة جداً، ومن الصعب المناورة بها في التضاريس الوعرة ـ لم تكن لديهم عملياً آليات للتضاريس الوعرة ـ وكانت عريضة جداً للطرقات الضيقة والبدائية عادةً في أفغانستان. لذا، من جديد، وتحت الضغط المتواصل من مكتبي (ومني)، قام فريق عمل العربات المدرعة ـ والمصانع ـ على الفور بتصميم عربة أخف وزناً وأقدر على المناورة؛ عربة MRAP-ATV المدرعة المصمّمة لكل أنواع التضاريس. وقّعنا عقد الإنتاج المبدئي بنهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وتم تسليم أولى هذه العربات المدرعة للجنود في أفغانستان في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. لم تكن السرعة التي حدث فيها ذلك ـ

أقل من سنة ـ، كما في العربات المدرعة الأصلية، لتتحقق ببساطة من خلال العملية البيروقراطية العادية. ومن جديد أمّن الكونغرس الأموال اللازمة.

برزت مسألة مثيرة للجدل تطال الجنود وعائلاتهم في بداية عهد أوباما. فمنذ حرب الخليج الأولى، عام ١٩٩١، مُنعت الصحافة من التواجد وتصوير نعوش العسكريين، الملفوفة بالأعلام، الذين سقطوا في الخارج عند وصولها إلى المشرحة العسكرية في قاعدة دوفر التابعة لسلاح الجو في دوفر في ديلاور، فقد كان لدى قادة التشكيلات العسكرية شعور قوي جداً بأن عمليات «النقل المشرّفة» تلك يجب أن تحظى بخصوصية، بل إنهم حتى لم يكونوا يشجعون العائلات على الذهاب إلى دوفر لحضور المراسم. اعتبرت بعض وسائل الإعلام، من جهة أخرى، أن هذا النهج كان مسعىً سياسياً لمنع الشعب الأميركي من معرفة «الكلفة الحقيقية» لحروبنا في الخارج. وجادل آخرون أن هؤلاء الأبطال الوافدين يجب الاعتراف بهم وتكريمهم علناً. لم أكن موافقاً على سياسة حظر الإعلام، لكنني حين سعيت لتغييرها في مطلع العام ٢٠٠٨ كانت المعارضة داخل البنتاغون من العسكريين والمدنيين قوية جداً، فتخليت عن الفكرة.

في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، خلال مؤتمر صحافي، ذكر الرئيس الجديد أنه يريد إجراء مراجعة للموضوع. في اليوم التالي، وبعد قراءة ما قاله، أصدرت توجيهاتي مجدداً لإجراء مراجعة لدخول الإعلام إلى مكان نقل العسكريين الذين سقطوا في دوفر، وذكرت خلال مؤتمر صحافي عقدتُه أنني فعلت ذلك، وقلت إنني أعتقد أن هذا التغيير منطقي إذا كان يلبّي حاجات العائلات ويطمئن المخاوف المتعلقة بالسرية، وحددت مهلة أسبوعين للمراجعة.

تلقّت المراجعة ردوداً واسعة النطاق. فقد عارضت مجموعات كثيرة تمثل عائلات العسكريين وعائلات الجنود الذين سقطوا أي تغيير في السياسة، ربما خوفاً من حدوث تهريج إعلامي. وعارض سلاح البحرية بشدة أي تغيير. أما سلاح الجو ووكيل وزارة الدفاع للموظفين والجهوزية ـ القسم المدني في الوزارة المسؤول عن مثل هذه الأمور ـ فاعتقدا بوجوب عدم القيام بأي تصرف حتى يتم استقصاء آراء العائلات والعسكريين. أيدت القوات البرية والبحرية التغيير لكن مع احترام كامل لرغبات العائلات: فإن كانت عائلة ما لا تريد تغطية إعلامية فيجب منعها قطعاً؛

لكن في حال الموافقة فسيتم السماح بذلك ضمن حدود المقبول. أعتقد أن أولٰئك المعارضين للتغيير كانوا صادقين في قلقهم بأن سؤال العائلات عن التغطية الإعلامية يضيف وحسب قراراً صعباً آخر في لحظة صعبة للغاية من حياتهم. قضت التوصية الرسمية التي وردتني في ١٩ شباط/ فبراير، والتي عكست «إجماعاً عالمياً»، بتأجيل أي قرار حتى يتم الاستماع إلى العسكريين وعائلاتهم ومجموعات الدعم والأطراف الأخرى المعنية، فأعطيتهم مهلة أسبوع للقيام بذلك.

كان فقهاء السياسة والمؤرخون والمراسلون الصحافيون في الغالب غير مدركين بالكامل للأحداث أو التجارب البعيدة عن أعين العامة والتي تؤثر في القرارات المهمة. كنت أذكّر زملائي معظم الأحيان بأن الرؤساء وكبار المسؤولين الآخرين يستمعون إلى شريحة واسعة من الأصوات غير تلك التي في القنوات الحكومية الرسمية. ففي حالة قراري بخصوص دوفر كان ثمة فيلم سينمائي على قناة HBO، بعنوان «الحصول على فرصة» (Taking Chance)، عُرض في شباط/فبراير ذاك، وكان له أثر مهم. تتحدث القصة عن مقدم في البحرية (يؤدي دوره كيفين باكون) يرافق رفات العريف في البحرية تشانس فيلبس من دوفر إلى مسقط رأسه في وايومنغ، وكان هناك مواطنون أميركيون من عامة الشعب يُعربون عن احترامهم لذلك طوال الطريق. بعد مشاهدة الفيلم قررت أنّ علينا أن نكرّم علناً وقدر المستطاع مقاتلينا الذين يسقطون، انطلاقاً من دوفر.

قدّمنا أنا ومولن، في ٢٤ شباط/فبراير، تقريراً للرئيس حول نتائج المراجعة والتوعية، وفي ضوء دعمه القوي أعلنت بعد يومين خلال مؤتمر صحافي أنني، بعد الاستماع إلى التشكيلات العسكرية والمنظمات التي تمثل عائلات العسكريين، أصدرت توجيهاتي بأن «القرار المتعلق بالتغطية الإعلامية لعملية النقل في دوفر يجب أن يُتّخذ من قِبل أولئك الذين تطالهم بشكل مباشر، على صعيد فردي من قِبل عائلات الذين سقطوا، ولا ينبغي لنا اتخاذ ذلك القرار بالنيابة عنهم». بالنسبة إلى العائلات التي تريد تغطية إعلامية، سيكون ذلك مسموحاً ضمن حدود الاحترام. وبالنسبة إلى العائلات الأخرى، يجب أن يكون النقل سرياً. كان الشخص المحدد من قبل العسكري الذي يسقط كونه أقرب الأقرباء يتحدث بالنيابة عن العائلة، على الرغم من أن خطتنا البعيدة المدى كانت تقضي بإعطاء الفرصة للعسكريين

كي يختاروا بأنفسهم ما إذا كانوا يريدون وجود الإعلام لدى عودتهم إذا ما قُتِلوا. كان نقل رقيب الموظفين في سلاح الجو فيليب مايرز من هوبويل، فرجينيا، في ٦ نيسان/أبريل، أول عملية نقل صوَّرها الإعلام في ظل السياسة الجديدة. وقد شاركت في مأتم مايرز في أرلنغتون في ٢٧ نيسان/أبريل.

شعرت أن بعض العائلات تريد أن تحيّي الذين سقطوا من أولادهم أو أزواجهم ما إن يطأوا الأراضي الأميركية في دوفر، وكانت سياسة وزارة الدفاع تقضي بعدم تشجيع العائلات على القيام بذلك، بالرغم من أن بعض العائلات توجهت إلى دوفر في كل الأحوال، ودفعت ثمن تذاكر سفرها وإقامتها في الفندق. لذا قررت أننا يجب أن نقوم بالترتيبات وتحمّل تكاليف سفر العائلات التي ترغب في ذلك، وقد تفوق سلاح الجو على نفسه في تطبيق هذا القرار. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تم افتتاح مركز جديد لعائلات القتلى، على مساحة ستة آلاف قدم مربعة في بيئة مريحة وهادئة، في دوفر. بدأت في ذلك الربيع أعمال إنشاء فندق صغير أيضاً ومركز للتأمل وحديقة مجاورة للمركز للعائلات. وبحلول العام ٢٠١٠ كان حوالى ٧٥ بالمئة من ذوي العسكريين القتلى يذهبون إلى دوفر ليكونوا موجودين لدى وصول أبطالهم إلى أميركا، وحوالى ٥٥ بالمئة منهم سمحوا بالتغطية الإعلامية.

قمت بزيارتي الأولى إلى دوفر في ١٦ آذار/مارس، في خضم عملية اتخاذ القرار. كما جرت العادة، كانت طائرة البوينغ ٧٤٧ التي تحمل رفات العسكريين قد وصلت في المساء، وبينما كنا ننتظر عملية النقل سألت موظفي مكتبي كيف قُتِل العسكريون الأربعة. كنت منفعلاً في تلك الليلة، وعندما أخبروني أن الجنود كانوا في عربة هامفي تعرضت لعبوة ناسفة استدرت نحو موظفي مكتبي وطلبت وأسناني تصطك غضباً: «اعرفوا لماذا لم يحصلوا على عرباتهم المدرعة اللعينة بعد».

سار بجانبنا حرس الشرف في سلاح الجو الذي سيحمل النعوش، بالزي العسكري والقفازات البيض، ومشينا بمحاذاتهم وعلى إيقاعهم للانتقال إلى الطائرة. كانت الليلة باردة وعاصفة وماطرة، وكانت الأضواء الكاشفة مسلطة على الطائرة كلها، وكان باب الشحن الجانبي مفتوحاً للأعلى، متيحاً لنا أن نلمح أول نعشين من الألومينيوم العادي الملفوف بعلم. كنت قد طلبت من موظفي مكتبي إجراء الترتيبات كي أكون وحدي مع الأربعة، فتسلقت أدراج الطائرة الأمامية وتمت مرافقتي إلى

ساحة الشحن الخلفية حيث العسكريين القتلى الأربعة، وكانوا: الرقيب في القوات البرية كريستوفر أبيتا، والعريف روبرت وينر، والجندي نورمان كين، وكانوا جميعاً من فوج المشاة ١٧٨، ورقيب الموظفين في سلاح الجو تيموثي بولز من قاعدة إلميندورف لسلاح الجو، ألاسكا. حين صرت وحيداً معهم، شعرت بالأسى الشديد. جثوت أمام كل واحدٍ منهم للحظة، واضعاً يدي على العلم الذي يغطي كل نعش، وفاضت الدموع من عيني. لم أكن أريد تركهم، لكنني شعرت أخيراً بحركة الكاهن خلفي، فنهضت وعدت إلى المدرج، وأديت التحية. قام حرس الشرف بنقل كل نعش من النعوش إلى عربة منتظرة، واحداً تلو آخر، بدقة واحترام وعناية ـ وحتى بحنان ـ لا مثيل لها. ساد صمت مطبق على الطائرة خلال العودة إلى واشنطن.

بعد أسبوع، زرت الجرحى في ولتر ريد. دخلت غرفةً كان يجلس فيها جندي شاب على سريره وهو يحمل نسخة من صحيفة «واشنطن بوست» لذلك اليوم وفيها خبرٌ عن زيارتي في شهر آذار/مارس إلى دوفر، ويرد فيها سؤالي بغضب: «لماذا لم يكن هؤلاء الجنود الأربعة في عربة مدرعة؟» قرأ بصوت عالٍ ما كنت قد طلبته من موظفي مكتبي، ثم شرع في البكاء وهو يقول لي: «لقد أنقذت عربتك المدرعة حياتي». تمكنت بالكاد من المحافظة على رباطة جأشي. لم أكن أدرك حينها حجم الضرر العاطفي الذي تسبّبه لي واجباتي.

حاولت حل مسألة أخرى في بداية عهدي وهي تمديد الخدمة وإبقاء الجنود في الخدمة الفعلية بعد انتهاء مدة خدمتهم المقررة. كنت أعلم أن هذا التطبيق كان مسموحاً حسب العقود التي وقع عليها الجنود، لكنني اعتبرت ذلك خيانةً للأمانة. من الواضح أن تمديد الخدمة لم يكن مرغوباً على نطاق الجنود، لكنه لم يكن مرغوباً في الكونغرس أيضاً. ضغط جاك مورثا، رئيس اللجنة الفرعية للدفاع التابعة للجنة الاعتمادات في مجلس النواب، باتجاه تشريع جديد يقدّم تعويضاً خاصاً بقيمة خمسمئة دِولار أميركي شهرياً على الوقت الذي تم تمديد خدمة الجندي على أساسه، بمفعول رجعي منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. في النهاية قدَّرنا أنّ هناك ١٧٤٠٠٠ مستحقّ للتعويض من بين مقدّمي الطلبات، وخصّص الكونغرس أكثر من خمسمئة مليون دولار أميركي للمدفوعات ذات الأثر الرجعي.

كان عدد الذين احتُفظ بهم من الرقباء ضخماً، وجادل كبار ضباط الجيش أن

تسريحهم سيحرم الوحدات من القيادات الخبيرة المجنّدة. تم تمديد خدمة أربعة عشر ألف جندي دفعةً واحدة، وجعل زيادة القوات في العراق إنهاء هذا التطبيق مستحيلاً عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، لكنه بقي على لائحة واجباتي. عدت إلى المسألة في أوائل إدارة أوباما. بفضل الانسحاب من العراق وضع رئيس أركان الجيش الجنرال جورج كيسي وبيت تشياريللي خطة لإنهاء تمديد الخدمة، وأُعلن عنها في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، بعد يومين من زيارتي إلى دوفر. وهكذا بدأت وحدات من القوات البرية الاحتياطية التعبئة والانتشار من دون اللجوء إلى تمديد الخدمة في آب/أغسطس، والحرس الوطني في أيلول/سبتمبر، ووحدات الخدمة الميدانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كان الهدف يقضي بتخفيض عدد أولئك الذين تم تمديد خدمتهم بمعدل ٤٠ بالمئة بحلول آذار/مارس ٢٠١٠، و٥٠ بالمئة بحلول حزيران/يونيو، وإنهاء تمديد الخدمة بالكامل بحلول آذار ٢٠١١. لقد حقق الجيش هذه الأهداف، وكنت فخوراً بذلك.

بقي عدد من الأمور الأخرى التي تؤثر في العسكريين والعسكريات وعائلاتهم على رأس لائحة أولوياتي. كان علينا أن نعمل بشكل أفضل على نقل المعدات المطلوبة إلى الميدان بسرعة أكبر؛ وكان على اللائحة دائماً مزيد من الاستخبارات والمسح والاستطلاع. كنا بحاجة إلى مواصلة تحسين أداء الوحدات الخاصة في المواقع والقواعد الميدانية ـ وحدات نقل المقاتلين ـ التي أنشِئت لتوفير مأوى للجنود المصابين أثناء تعافيهم قبل العودة إلى وحداتهم أو مغادرتها. كان التركيز ضرورياً أكثر من أي وقت مضى على اضطراب ما بعد الصدمة والارتفاع المريع في معدل الانتحار، وكنا بحاجة إلى تمديد واستدامة برامج العناية بالطفل واستشارات العائلة وغيرها لمساعدة العائلات. كما كنا بحاجة إلى بذل جهد أكبر بكثير للتقليل من الاعتداءات الجنسية، وهو فعل جرمي كان يدمّر الثقة والمعنويات وتماسك الوحدات والحياة.

في بعض الأحيان، وفي خضم مسائل ومشكلات كثيرة تؤثر في جنودنا وترهقني، كان يمر حدث، أو لحظة، يدفعني إلى الضحك أو يرفع معنوياتي. وقد مرّ حدثان من هذا النوع في الأشهر القليلة الأولى من إدارة أوباما. ففي صباح أحد الأيام في أيار/مايو، وعلى الصفحة الأولى لصحيفة «نيويورك تايمز»، كانت هناك

صورة لجندي يطلق النار من بندقيته على مهاجمين من طالبان من متراس مخفره الأمامي «رستريبو» في أفغانستان. كان صحافي من «أسوشييتد برس» قد التقط صورة للعريف زاكاري بويد وهو يدافع عن دشمته مرتدياً خوذة ودرعاً وخفين وبنطالاً قصيراً وردي اللون عليه قلوب حمراء صغيرة مطبوع فيها «أنا أحب نيويورك». انفجرت ضاحكاً. «إن أي جندي يذهب لقتال طالبان مرتدياً بنطالاً قصيراً وردياً وينتعل خفين يملك نوعاً خاصاً من الشجاعة»، كما صرحت علناً. «يا له من ابتكار رائع في الحرب النفسية!» أحببت تلك الصورة كثيراً إلى درجة أن صورة مكبرة عنها عُلّقت على الجدار خارج مكتبي طوال السنتين التاليتين.

لرفع المعنويات، كنت أشير مراراً وتكراراً إلى الملازم جيسون «جاي» ريدمان، وهو مغوار بحري تعرض لإطلاق نار سبع مرات وخضع لأكثر من عشرين عملية جراحية. كان قد علق لافتة بخط اليد على باب غرفته في مستشفى «بستيسدا» البحري، وكانت تنص على التالي:

> انتباه. لكل الذين يدخلون إلى هنا. إذا كنتم ستدخلون هذه الغرفة حزانى أو مشفقين بسبب جروحي، فاذهبوا إلى مكان آخر. لقد حصلت على الجروح التي أصبت بها في عمل أحبه، وأقوم به من أجل أشخاص أحبهم، دعماً لحرية بلد أحبه بحرارة. أنا صلب إلى أقصى الحدود وسوف أشفى بالكامل. ماذا يعني بالكامل؟ أي قدرة جسدي البدنية المطلقة على التماثل للشفاء، أضف إلى ذلك حوالى ٢٠ بالمئة من خلال المثابرة العقلية المحضة. إن هذه الغرفة التي توشكون على دخولها هي غرفة للتسلية والتفاؤل وإعادة النمو المكثف والسريع. إن لم تكن مستعداً لذلك، فاذهب إلى مكان آخر. من: الإدارة.

التقيت جاي وعائلته في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٩، عندما عاد إلى واشنطن للتبرع بِشارته للمستشفى. لقد لمست قوة عظيمة لدى الشاب جاي ريدمان ولدى كثيرين مثله التقيتهم، وقد ساعدني المثال الذي قدموه لي على الصمود.

تحدثت سابقاً عن حاجتنا إلى التجهّز لصراعات مستقبلية محتملة على نطاق واسع في مواجهة قوانا العسكرية الحديثة أثناء تحضيرنا وخوضنا الصراعات التي نخوضها أو التي سنواجهها، على الأرجح، في السنوات التالية: محاربة المتمردين والإرهابيين والدول الصغيرة المارقة أو المجموعات التي تستغل حالة الفوضى في

الدول المنكوبة والكوارث الإنسانية. كان هذا جوهر اختلافي مع هيئة الأركان المشتركة بخصوص استراتيجية الدفاع الوطني.

استأنفت الحوار بخصوص هذه المواضيع مع القيادة العليا العسكرية والمدنية في الوزارة في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قبل تنصيب أوباما. كان الاجتماع الأخير لفريق وزارة الدفاع في إدارة بوش، وفي الليلة التي سبقت انطلاقنا دعا الرئيس والسيدة بوش رؤساء الأركان وقادة التشكيلات وزوجاتهم، بالإضافة إلى بعض المحاربين الجرحى، إلى البيت الأبيض لعشاء وداعي رائع، وإن كان مؤثراً. في صباح اليوم التالي شرعنا في العمل. كان الموضوع المقرّر قراءته هو الكلمة التي ألقيتها في جامعة الدفاع الوطني - التي تم تبنيها لاحقاً ونشرها في مجلة «الشؤون الخارجية» - حيث طرحت وجهات نظري. بدأت اجتماعنا بالقول إنني «مصمم... على 'تفعيل' المسائل الاستراتيجية التي كنت أتحدث عنها على مدى السنتين الماضيتين»، وحذرت من أن البيئة الاستراتيجية التي تواجهنا قد تغيرت بشكل كبير مع التغير في الإدارات، والأزمات المالية، المحلية والعالمية، والدعم الشعبي المتراجع للإنفاق المتزايد على الدفاع، والانتقال الاستراتيجي من العراق إلى أفغانستان، وسبع سنوات من عمليات القتال المتواصلة والضغط النفسي المرافق لها على القوات، وقرار الكونغرس والإدارة الجديدة «لتصحيح» مشتريات الدفاع.

كانت الظروف قد وضعتنا أمام تحدّ بيروقراطي صعب. ففي ٢٠٠٩ كان علينا أن نجري أربعة تقويمات دورية صعبة مطلوبة من الكونغرس (مراجعة الدفاع الرباعية، ومراجعة الوضع النووي، ومراجعة الفضاء، ومراجعة الصواريخ الباليستية)، ويُقصد منها جميعاً هيكلة تخطيط وموازنات الدفاع.

كما كان علينا تنفيذ موازنة السنة المالية ٢٠٠٩، والحصول على ملحق الحرب للسنة المالية ٢٠٠٩، ووضع موازنة السنة المالية ٢٠١٠ والملحق خلال أسابيع، وتخطيط موازنة السنة المالية ٢٠١١. بالنسبة إلى بيروقراطية مملة كبيروقراطيتنا وأوقات المتابعة الطويلة لإنهاء كلّ من هذه المساعي، كان ذلك جدول أعمال مربكاً. أخبرت القيادة العليا العسكرية والمدنية للوزارة أننا لا نملك الوقت للقيام بكل تلك الأمور بالتتابع، لذا فحتى عندما تُصاغ المراجعات التي طلبها الكونغرس فإننا بحاجة إلى استخدامها للمساعدة على تخطيط الموازنات، وأوضحت أن ذلك يمنحنا

الفرصة لاستخدام هذه العمليات الموازية لتسريع التغييرات الاستراتيجية والبرامجية التي يجب القيام بها. ثم طلبت آراءهم وأفكارهم حول كيفية المتابعة، وطرحت بعض الأسئلة الصعبة:

- هل فهمت الأمر بشكل خاطئ في جامعة الدفاع الوطني؟ «لا بد أنكم تعرفونني جيداً الآن لتعرفوا أنني أرحّب بالنقاش الحقيقي حول هذه المسائل الجوهرية».
- ما هي تبعات عدم قدرتنا على توقع المكان الذي سنستخدم فيه قواتنا المسلحة بعد ذلك؟
- كيف نحقق إعادة التوازن التي دعوت إليها للتعامل مع الصراعات الهجينة التي تستدعي استخدام طيف واسع من الأسلحة، من البدائية إلى المتطورة جداً، وفي الوقت نفسه أن نكون جاهزين للرد على التهديدات المستقبلية من «النظراء القريبين» (الصين مثلاً)؟ وما مدى تداخل تلك القدرات العسكرية؟
- كيف يجب علينا تقويم المخاطرة الحقيقية، وكيف يمكن لذلك أن يحدّد عملية الإنفاق؟
- كيف ينبغي أن ننظر إلى التشكيلات في تقويم المخاطرة؟ على سبيل المثال، هل يمكننا تخفيف المخاطرة عبر اختزال برنامج ما في تشكيل ما من خلال بذل المزيد على عتاد تكميلي في تشكيل عسكري آخر؟

إن فرصتي الأولى لترجمة بعض تلك الأفكار إلى أفعال قد أتت في الواقع في خريف العام ٢٠٠٨ عند التحضير لموازنة السنة المالية ٢٠١٠. كان أعضاء من الكونغرس من كلا الحزبين قد اشتكوا بشكل متكرر من الحروب الممولة من خلال إصلاحات «تكميلية»، خارج الموازنة «الأساسية» لوزارة الدفاع. ومر وقت طويل قبل أن أدرك أن هذا كان هراءً سياسياً. كان معظم أعضاء الكونغرس يحبون الملاحق، إذ كان بإمكانهم على نحو غير مسؤول تعليق كل أشكال النفقات الضيقة والسخيفة غالباً وغير الضرورية عسكرياً على مشاريع القوانين تلك ـ مخصصات لمقاطعاتهم وولاياتهم ـ من دون أي اعتبار للانضباط المالي. والأسوأ من ذلك أن الأعضاء كانوا يحذفون معظم الأحيان بنوداً كنا قد طلبناها في الملاحق لخوض الحروب ويضعون مكانها مشاريعهم الخاصة. لم يكن البنتاغون بمنأىً عن هذا

أيضاً، لأن اتفاقاً جيداً حول الإنفاق على الدفاع، كان يجب أن يدخل بشكل بديهي في الموازنة الأساسية ـ من إعادة تنظيم الجيش إلى مقاتلات إف ٣٥ إضافية ـ، كان قد حُذف من طلب تمويل الحرب، ما سيجعل فطام الجيش عن التمويل التكميلي أكثر ألماً في المستقبل.

في شتى الأحوال، ونظراً لانتقاد الحزبين للملاحق، رأيت أن علينا البدء بنقل تكاليف معينة تتعلق بالحرب كنا نعلم أنها ستستمر بعد الحروب ـ بما فيها، على سبيل المثال، زيادة القوات الخاصة وبرامج مساعدة عائلات الجيش ـ إلى موازنة الدفاع العادية. ولأننا كنا نتوقع أن ننشر قرابة بضعة ألوية في مناطق ساخنة مختلفة حول العالم للسنوات التالية، لكل شيء بدءاً من صراعات ضيّقة النطاق إلى مهمات تدريب ومساعدة، فقد أضفنا على سبيل التجربة ٢٥ مليار دولار إلى الموازنة العادية لتمويل مثل هذه العمليات، مقلصين بذلك الحاجة إلى إصلاحات الملاحق المستقبلية. وفي اجتماعهم الأخير بالرئيس بوش أعرب رؤساء الأركان عن خشيتهم فيما يتعلق بالموازنة، فحثّهم الرئيس على إجراء موازنة وزارة الدفاع الأخيرة في عهده بحيث تميل بشدة إلى تحديث قواتنا وإعادة تجهيزها بعد الحربين وتمويل «الطوارئ غيرالمخطط لها». لم يؤدّ تشجيعه إلا إلى بروز التطبيق التقليدي لإدارة مغادِرة تاركةً خلفها موازنة سيتم التخلي عنها فوراً من قِبل الفريق الجديد. الفارق الوحيد، بالطبع، هو أنني كنت أنا «الفريق الجديد».

بعد أن فرغنا من وضع موازنة السنة المالية ٢٠١٠ التي دمجت ما ناقشه رؤساء الأركان مع بوش، ومن اتفاق جيد للإنفاق مسبقاً تغطيه ملاحق، قفزت الموازنة إلى ٥٨١ مليار دولار أميركي، أي ٥٧ مليار دولار أكثر من الموازنة المقترحة من قبل للسنة المالية ٢٠١٠. أدركت فوراً أن هذا لن يتحقق. ما لم آخذه بالحسبان هو أن المسعى الذي اعتبرته توضيحياً وعلى سبيل التجربة بالنسبة إلى البيت الأبيض والكونغرس قد تم تبنيه على الفوركتوجيه مالي صارم من قبل رؤساء الأركان وآخرين. كان كل قسم من البنتاغون قد وضع موازنته حتى آخر قرش على قاعدة طلب ٥٨١ مليار دولار. وعندما كان علينا أن نضع الموازنة الفعلية أقل بعشرات مليارات الدولارات، علت كل أشكال الصراخ والصياح في البنتاغون بخصوص هذا التخفيض الكبير. ليس هناك داعٍ للقول إن كثيرين من جماعة أوباما في الوقت الذي كان يحدث فيه هذا

كله اعتقدوا ـ وهذا مبرّر نسبياً ـ أن إدارة بوش قد حاصرتهم، سعياً وراء جعل أوباما يبدو ضعيفاً في مجال الدفاع، كونه سيعمد بشكل حتمي إلى تخفيض الموازنة تدريجياً. لقد نسفت محاولة البدء بالتخلي عن الملاحق كل ما كنت أقوم به. كما أدركت أن عليّ أن أوقف الزيادات التي كان بوش يدعمها. هاتان كانتا غلطتَي. بعد كل تلك السنوات في الكونغرس وفي مبنى وزارتي، كنت ساذجاً في الاثنتين، وقد ضايقني ذلك وأحرجني بشدة.

بعد وضع هذا الإخفاق وراء ظهري قررت أن أعيد وضع موازنة العام ٢٠١٠. خلال اجتماع بالرئيس في ٢ شباط/فبراير اعترفت بضرورة الحد من زيادة الإنفاق على الدفاع، لكني قلت، كلازمة كنت أعيدها مراراً وتكراراً، إن التخفيضات يجب أن تكون «مبنية على استراتيجية، لا وفق ما يرتئيه المحاسب»، وإن علينا القيام بما هو الأفضل للبلد وعدم القلق بخصوص السياسة، فوافق الرئيس. كانت الأرقام التي قمنا بتسويتها في مطلع شباط/فبراير (٥٣٣,٨ مليار دولار أميركي لأساس موازنة العام ٢٠١٠ و١٣٠ مليار دولار لملحق الحرب) أقل مما أردت لكنها كانت أكثر مما أراد مكتب الإدارة والموازنة.

أجريت محادثة خاصة مطولة مع الرئيس في ١١ شباط/فبراير أخبرته خلالها أنني «آمل وأتوقع» أن أرسل إليه موازنة جديدة ألغي فيها برامج كثيرة وأعيد صياغة الإنفاق لتحقيق توازن أكبر بين الحاجات الحالية والمستقبلية. قلت إن هذا سيتطلب اتخاذ قرارات صعبة للغاية، وسيكون مثيراً للجدل في كابيتول هيل. إذا انتظرنا ريثما يُطرح الموضوع علناً، حتى تحيل الإدارة رسمياً موازنتها الكاملة للكونغرس في نيسان/أبريل، فمن المحتمل أن يتم تسريب القرارات الجوهرية كلها، الأمر الذي يوفّر للصناعة والمجموعات الضاغطة والأعضاء الوقت الكافي لحشد الدعم من أجل استمرارية كل البرامج الجوهرية الخاصة.

اقترحت استراتيجية سياسية غير مألوفة على الإطلاق، إن لم تكن غير مسبوقة. قلت له: «أقترح أن نراجع العناصر الأساسية للرزمة معك ومع بيتر [أورسزاغ، مدير مكتب الإدارة والموازنة] قبل أن أرسلها حتى إلى مكتب الإدارة والموازنة، وسأظهر بعدها علناً وأعرض موجزاً عن الأعمال الموصى بها بكاملها: رزمة إصلاحات شاملة ومتماسكة. سيكون من الأصعب انتقاء المصالح الضيقة إذا نُظر إلى الرزمة بشكل

شامل يخدم الأمة. بإمكاننا احتلال أرضية سياسية عالية». أخبرته أن هناك حسنة أخرى، وهي أنه ومكتب الإدارة والموازنة يمكنهما قياس رد الفعل، وإذا اضطر الأمر يمكنهما حذف واحدة أو أكثر من توصياتي. كان الرئيس داعماً جداً لكنه أراد أن يكون أورسزاغ في المجلس، فاستغللت دعم أوباما لضمان حدوث ذلك.

منحتني إعادة وضع موازنة ٢٠١٠ الفرصة ليس فقط لجعل «إعادة التوازن» ذات مغزى بل وللتخلص من فائض الموازنة أيضاً أو المستحقات أو البرامج غير المبررة وتحويل انتباهي إلى مهمة إصلاح عملية مشتريات الدفاع الشاقة جداً. إن تاريخ إلغاء برامج الدفاع، خصوصاً الكبيرة منها، تاريخ حافل. فعندما كان ديك تشيني وزيراً للدفاع في مطلع التسعينيات حاول إلغاء برنامجين هما الطائرة الهجومية A-12 التابعة للبحرية وفيلق مشاة البحرية (الملقبة «دوريتو الطائرة» لشكلها المثلث) ومروحية «أوسبري» التابعة لفيلق البحرية، وهي مزيج من المروحية والطائرة. كانت مسألة طائرة A-12 لا تزال موضع نزاع بعد عشرين سنة، وتجاوز الكونغرس تشيني لإبقاء «أوسبري» في الخدمة. عندما حاول وزراء آخرون إلغاء البرامج كانت التشكيلات تعمل خلف الكواليس مع أعضاء متعاطفين من الكونغرس لإبقاء البرامج في الخدمة والحفاظ على وظائفهم. عندما كانت التشكيلات تريد إلغاء برنامج ما كان الكونغرس يتجاوزها عادةً ويمول المشتريات من دون الإصغاء لاعتراضاتها. بالنسبة إلى معظم أعضاء الكونغرس كانت موازنة الدفاع هي البقرة الحلوب من الأموال لتوفير الوظائف في مقاطعاتهم وولاياتهم. لذا، حتى في تلك اللحظات النادرة عندما كان البنتاغون يحاول أن يظهر بعض الانضباط في المشتريات، كان الكونغرس يصعّب الأمور، إن لم يجعلها مستحيلة. ولتجاوز النظام كنت بحاجة إلى استراتيجية سياسية مختلفة بالكامل، والتي أخبرت الرئيس عنها.

انكببتُ على عملية وضع الموازنة. خلال شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩ ترأست حوالى أربعين اجتماعاً فيما كنا نتجادل حول البرامج التي يجب أن تحصل على كمية أكبر من المال وأيها مرشحة للإلغاء أو وقف الإنتاج. كانت فترة مرهقة، في جزء منها بسبب حجم العمل الذي يجب إنجازه، وفي جزء آخر لأن الجميع كانوا يعلمون أن مئات مليارات الدولارات في البرامج في خطر. كانت معظم اجتماعاتي

مع ما كنا نطلق عليه تسمية «المجموعة الصغيرة» المؤلفة من: نائب الوزير بيل لين (بعد تثبيته في ١١ شباط/فبراير)؛ ورئيس هيئة الأركان المشتركة ونائبه، مايك مولن وهوس كارترايت؛ ومدير تقويم البرنامج براد بيركسون، ونائبه، اللواء إمو غاردنر؛ والمحاسب بالوكالة مايك مكورد، والمحاسب (بعد تعيينه) بوب هيل؛ ووكيل الوزارة للمشتريات والتكنولوجيا والتموين جون يونغ (محتفظ بمنصبه من عهد بوش)؛ ووكيل الوزارة للسياسة ميشيل فلورنوي؛ وروبرت رينجل ورايان ماكارثي من موظفي مكتبي. كان غاردنر العمود الفقري الحقيقي في معظم المسعى، وكنا كل بضعة أيام نعقد اجتماعات موسّعة («المجموعة الكبيرة») تضم قادة التشكيلات والأركان ومدنيين رفيعين آخرين. وقد أحضرنا مرتين قيادة الدفاع العليا بأسرها، بمن فيهم القادة الميدانيون. كانت هناك نقطة أساسية لم أتوقف عن تكرارها، خصوصاً للعسكريين، وهي أن هذا لم يكن مبنياً على تخفيض الموازنة العامة. فالأموال التي كان يتم توفيرها في بعض البنود كانت ستُستثمَر في برامج ذات قيمة أعلى.

كانت كل تلك الاجتماعات جزءاً أساسياً من استراتيجيتي. كان أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الوزراء السابقين ـ منذ روبرت مكنمارا ـ يخفقون في حمل الكونغرس على مواكبة تغييرات البرامج التي أوصوا بها هو استثناؤهم التشكيلات العسكرية من عملية صنع القرار والمعارضة الناتجة عنها من قبل الأركان لمبادراتهم. كنت أريد أن تكون التشكيلات منخرطة بشكل وثيق في العملية، وكنت مستعداً لإعطاء قائد كل تشكيل وأمين سره كل الوقت اللازم لشرح وجهات نظرهم. لمعرفتي أن قادة التشكيلات كانوا معظم الأحيان يشملون برامج لا يريدونها في موازناتهم لكونهم كانوا متأكدين من أن الكونغرس سيصرّ عليها، فقد أخبرت رؤساء الأركان أنهم في هذه المرة يجب أن يشملوا فقط البرامج التي يريدونها فعلاً «وترك الشأن السياسي لي». التقيت على الأقل أربع مرات رئيس أركان الجيش جورج كيسي والتقيت مرات عدة رؤساء أركان آخرين. حصل كلٌّ منهم على فرصة المشاركة، ليس فقط في برنامجه الخاص بل في برامج الآخرين أيضاً. أردت أن يكون هذا المسعى هو مسعى الفريق، لأنني، عندما ننتهي، كنت أتوقع من الرؤساء، بشكل خاص، أن يدعموا أي قرار أتخذه.

كما أخبرت الرئيس، فإن الجهود السابقة لإلغاء البرامج كان يتم تسريبها عادةً

للكونغرس والصحافة في بداية العملية من قبل التشكيل العسكري الذي يكون برنامجه في خطر. لذا ففي مراحل حساسة من النقاشات كنت أمنع تداول سجلات الملخصات وأنشأت بدلاً من ذلك غرف قراءة حيث كان على كبار مسؤولي الدفاع أن يذهبوا للتحضير للاجتماعات، وتم استثناء العدد الهائل من الموظفين الذين كانوا يشاركون في العملية سابقاً، وبناءً على اقتراح مايك مولن جعلت الجميع يوقّعون على اتفاقية عدم إفشاء. وقد وقّعت على الاتفاقية وفي النهاية وقّع الجميع، بعد قليل من الامتعاض. في مؤسسات أخرى لم تكن تلك الاتفاقيات تعني الكثير، لكننا، أنا ومايك، كنا ندرك ما يعنيه القسم والشرف للرجال والنساء العسكريين. لم يتم تسريب برنامج واحد خلال العملية برمتها، ولم أكن أخبر أحداً باستثناء مجموعة صغيرة أساسية بأي قرار من قراراتي النهائية حتى اليوم الذي أعلنه فيه على الملأ. كل ذلك كان يدفع الإعلام والكونغرس إلى الجنون، واشتكى أعضاء الكونغرس لاحقاً من اللجوء إلى «قرارات تعسفية» وانعدام «الشفافية»، فأجبت أن «الشفافية» السابقة كانت نتيجة كم هائل من التسريبات، لا تقارير رسمية.

على قدر ما يبدو الأمر مبالغاً فيه، كان حجم العمل الذي نويت القيام به غير مسبوق. وقد حاول وزراء آخرون إلغاء عدد من برامج الدفاع أو الحد منها. كنا نبحث في أكثر من ستين احتمالاً.

في النهاية استقرّ رأيي على أكثر من ثلاثين برنامجاً أساسياً، إذا ما تم تنفيذها فستبلغ تكلفتها النهائية حوالى ٣٣٠ مليار دولار أميركي. نظراً لاستراتيجيتي القاضية بالإعلان، في الوقت نفسه، عن كل التغييرات التي كانت ببالي قبل إقرار الموازنة العادية، فقد حالفنا الحظ في أن الكونغرس بحلول الوقت الذي كنت أتهيّأ للإعلان عنها كان في إجازة. (على أمل الحصول على الحيادية، إن لم يكن الدعم، من رئاسة لجان القوات المسلحة والاعتمادات، قدمنا للكونغرس تقريراً قبل بضعة أيام من الإعلان عن السياق الاستراتيجي الموسع بالإضافة إلى التفاصيل، وقد دعم كل أولئك القادة معظم توصياتي). كنت على يقين بأن ردود غالبية وسائل الإعلام والنقاد ستكون إيجابية، لذا عندما يلتئم الكونغرس مجدداً سيكون أولئك الأعضاء الذين يهاجمون قراراتي في موقف دفاعي. ورأيت أن إعلان التغييرات كلها دفعةً واحدة سيؤدي إلى «انقسام ودحر» الأعضاء في كابيتول هيل. عندما كانت تُطرَح

بضعة برامج فقط للإلغاء في السابق، كان الأعضاء المتضررون قادرين على تشكيل تكتلات معارِضة عبر تقديم وعود لأولئك الذين لم يمسهم الضرر بإعطائهم أصواتهم حول مسألة أخرى في المقابل، لكن ملاحقة العشرات من البرامج جعلت تلك التكتلات أكثر صعوبة.

أما كبرى شركات صناعة الأسلحة فكانت معظمها متعاقدة مع وزارة الدفاع بعقود عدة، وفي الوقت الذي يخسر فيه كثيرون في بعض الجوانب، فسوف يكسبون في الجوانب التي نزيد فيها الاستثمارات، وقد قلّص هذا إلى حد بعيد من معارضة المقاولين لقراراتي.

كان من المهم أن نضمن أن الرئيس لم يكن فقط داعماً في المبدأ، بل وسيحميني باللجوء إلى الفيتو إذا لزم الأمر. في ٣٠ آذار/مارس أبلغت الرئيس ورام إيمانويل وجيم جونز ومدير مكتب الإدارة والموازنة بيتر أورسزاغ عن كل توصية من التوصيات الأساسية، فوافق الرئيس عليها كلها. طلب رام، الذي كان يفكر في التحدي السياسي المنتظر، لائحة بالولايات والمقاطعات التي ستتأثر بالقدر الأكبر جرّاء التخفيضات وكم عدد الوظائف التي ستتأثر بكل قرار. كان مكسب الرئيس من كل هذا هو أن التوصيات تتلاءم بشكل جيد مع فكرته في إصلاح الدفاع، وإذا ساءت الأمور فبإمكانه أن يرفض واحداً أو أكثر من اقتراحاتي.

ظهرت علناً في ٦ نيسان/أبريل، وتحدثت عن أولويات إعادة الهيكلة بالنسبة إلى وزارة الدفاع فيما يتعلق بفوائدها، لا لتحقيق التوازن في السجلات، وأعلنت أننا سننفق أحد عشر مليار دولار أميركي لتعزيز القوات البرية والبحرية وتمويلها ووقف تخفيضات اليد العاملة في سلاحَي الجو والبحرية؛ أضف إلى ذلك أربعمئة مليون دولار للبحوث الطبية والتنمية؛ ومأسسة الموازنة وزيادة التمويل في أساسها بمعدل ٢,١ مليار دولار لبرامج العناية بالجرحى وأولئك الذين يعانون من الإصابة الدماغية الرضحية واضطراب ما بعد الصدمة؛ وزيادة التمويل بمعدل ٢٠٠ مليون دولار أميركي للتحسينات في العناية بالأطفال، ودعم الأسر، والمأوى، والتعليم. في المجمل، ازداد تمويل العناية بجنودنا وعائلاتهم ثلاثة مليارات دولار أميركي.

قلت إننا سنزيد تمويل أساس موازنة الاستخبارات والمسح والاستطلاع بمبلغ ملياري دولار أميركي لنشر خمسين طائرة من دون طيار، وزيادة عدد طائرات الدفع

التوربيني «ليبرتي» لتتبع شبكات العبوات الناسفة، وتمويل عدد من محسّنات الاستخبارات والمسح والاستطلاع والمنصات المتطورة «تعد الأمثل لميادين المعارك الحالية»؛ و٥٠٠ مليون دولار أميركي إضافية للحصول على مروحيات وطواقم وصيانتها «وهي ضرورة عاجلة في أفغانستان»؛ و٥٠٠ مليون دولار أميركي إضافية لتمويل الجيوش الأجنبية وتدريبها على عمليات مكافحة التمرد وتحقيق الاستقرار؛ فضلاً عن مزيد من الأموال لتعزيز قدرات عملياتنا الخاصة على صعيدَي الأفراد والمعدات المتخصصة؛ ومزيد من الأموال لزيادة عدد السفن الحربية الساحلية، وهي قدرة أساسية للتمركز والاستقرار وعمليات مكافحة التمرد في الأقاليم الساحلية.

فيما يتعلّق بالقوات التقليدية والاستراتيجية قلت إننا سنُسرّع شراء مقاتلات الشبح إف ٣٥ الجيل الخامس وشراء مزيدٍ من الطائرات الحربية إف/إيه-١٨ (F/A-18) لإبقاء أجنحة حاملة الطائرات التابعة للبحرية مجهزة بالكامل حتى تصبح طائرات إف ٣٥ جاهزة؛ وزيادة سبعمئة مليون دولار أميركي لاستيعاب مزيد من أقوى أنظمة دفاعنا الصاروخي في الميدان؛ وزيادة مئتي مليون دولار أميركي لتمويل تعديل ست سفن إيجيس إضافية لتحسين قدرات الدفاع الصاروخي الباليستي؛ وتمويل مدمرات DDG-51 «أرلي بوركي»، وهي سفن تم تصنيعها أول مرة في عهد ريغان لكنها، بعد تحديثها، لا تزال الأفضل من نوعها وزيادة الإنفاق من أجل زيادة عدد التلاميذ في مدارسنا الخاصة بالحرب الإلكترونية ثلاثة أضعاف؛ واستئناف إنتاج الجيل التالي من حاملة طائرات سلاح الجو؛ والبدء ببرنامج استبدال غواصاتنا المجهزة بالصواريخ الباليستية. وقلت إننا يجب أن نتحقق أيضاً من الحاجة إلى طائرة قاذفة لسلاح الجو.

وفيما يتعلّق بالصحافة وغيرها فقد كنت أدرك أن هذه الأمور مضجِرة في الغالب. أما العناوين الحقيقية فكانت حول البرامج الأساسية التي سيتم إلغاؤها أو تحديد سقف لها. أما الأكثر أهميةً فربما كان قراري بوضع سقف للطائرة المقاتلة الشبح إف ٢٢ بمقدار ١٨٧ طائرة. ومن سخرية القدر أن ألصِق بي أنني أنا من «ألغى» مقاتلات الشبح إف ٢٢، لكن البرنامج كان يتدهور منذ زمنٍ طويل، منذ الاقتراح الأساسي في العام ١٩٨٦ بشراء حوالى ٧٥٠ طائرة. بعد أكثر من حوالى خمسة وعشرين عاماً كان برنامج إف ٢٢ قد تعرض لتخفيضات كثيرة على أيادٍ

بقدر الأيادي التي طعنت يوليوس قيصر. عملياً، كل وزراء الدفاع غرزوا سكاكينهم في جسد البرنامج ما عداي. كان مصنّعو الطائرة في غاية الذكاء؛ فالطائرة كان لها مورّدون في أربع وأربعين ولاية، ما جعلها مهمة لثمانية وثمانين عضواً في مجلس الشيوخ، الأمر الذي جعل تحديد سقف عددها معركةً ملكية.

بعيداً عن الكلفة، كانت لدي مشكلات أخرى مع طائرة إف ٢٢، التي كانت طائرة مميزة صُمّمت في الأساس للانتصار على طائرات أخرى من الجيل الخامس (كالطائرات الصينية مثلاً) في المعارك الجوية واختراق الدفاعات الجوية المتطورة وتعطيل فاعليتها. لكننا كنا نخوض الحرب منذ عشر سنوات، ولم تكن هذه الطائرة قد قامت بمهمة قتالية واحدة. كنت أسأل المدافعين عن طائرة إف ٢٢: حتى في حال نزاع مع الصين، أين سنقيم قاعدة لطائرة قصيرة المدى مثل طائرة إف ٢٢؟ هل كان يعلم المدافعون عنها أن الصينيين لن يدمروا القواعد في اليابان وأي مكان آخر تنطلق منه طائرات حربية أميركية ضدهم؟ بالرغم من كل ما قيل، لا يمكن لأحد أن يجادل في قول الطيارين أنها أفضل طائرة مقاتلة في العالم. بعد صراع شرس، وفي ظل تهديد فيتو رئاسي، صوَّت مجلس الشيوخ بنسبة ٥٨ ـ ٤٠ صوتاً في تموز/يوليو بالموافقة على اقتراحنا بوقف الإنتاج عند ١٨٧ طائرة، وفي النهاية وافق مجلس النواب.

لفت إلغائي للمروحية الرئاسية VH-71 الانتباه بشكل ملحوظ. كان هذا البرنامج بمثابة طفل الملصق الإعلاني للمشتريات المحلّق خارج السرب. على مر السنوات أضاف البيت الأبيض مزيداً من المتطلبات المهمة ـ مثل قدرة أكبر على الصمود والمدى وحمولة المسافرين ـ لكن كانت هناك مطالب تافهة أيضاً مثل أن يكون علوّ المدخل الأمامي أكثر من ستة أقدام كي لا يضطر الرئيس إلى الانحناء لدى دخوله، ومطبخ صغير مع ماكروويف لتسخين الطعام، وكانت إدارة المشتريات في البحرية قد أدخلت بعض التعديلات الهندسية المكلفة التي أبعدت الطائرة عن التصميم التجاري الذي أُريد من خلاله إبقاء التكاليف محدودة. كان برنامج تطوير المروحية قد تأخر مدة ست سنوات عما كان مقرراً، وتضاعفت الكلفة لتصبح ثلاثة عشر مليار دولار أميركي. كان عقد الشراء الأولي ينصّ على أن تكون المروحيات الخمس بنصف الحجم الذي أراده البيت الأبيض وأكبر بقليل من النصف من المروحيات

الموجودة. أخبرت الرئيس أوباما أنه يوشك أن يشتري مروحية لا تضاهي جودتها في جوانب كثيرة منها جودة المروحية التي يملكها، وأن كل واحدة منها ستكلف ما بين خمسمئة مليون ومليار دولار أميركي ـ لكنه سيتمكّن أيضاً من تناول وجبة محضّرة بالمايكروويف على متنها في خضم هجوم نووي. وكما توقعت، فقد اعتقد أن الأمر برمته كان فكرة سيئة. كان التخوف في كابيتول هيل من الإلغاء ـ خصوصاً من قِبل جاك مورثا وبيل يونغ ـ هو مبلغ الثلاثة مليارات ونصف المليار دولار أميركي الذي أنفقناه من أموال دافعي الضرائب، والذي سيذهب كله هدراً، وكانوا على حق. كانت الملامة تقع على عاتق البيت الأبيض ووزارة الدفاع والبحرية (التي أشرفت على العقد) والمقاول.

كما أنني ألغيت جزءين كبيرين من برنامج الدفاع الصاروخي لم يتمكنا ببساطة من اجتياز اختبار مدى الجدية، وأعتقد أنهما قد استمرا حتى ذلك الوقت لأن كل دولار يُنفق على الدفاع الصاروخي لا يُعدُّ هدراً بالنسبة إلى بعض الأعضاء في الكونغرس. كان الأول «معترض الطاقة الحركية»، الهادف لإسقاط صواريخ العدو (على سبيل المثال، من الصين وروسيا) بعد الإطلاق مباشرةً، وكان قد تم إلغاؤه قبل سنة من قِبَل مكتب تطوير الصواريخ الباليستية لكن أعيد إحياؤه من قبل الكونغرس. كما أن برنامج التطوير المحدد بخمس سنوات كان قد طال ليصبح أربع عشرة سنة، ولم تحدث اختبارات طيران، وكان هناك القليل من العمل في المرحلة الثالثة وليس ثمة أحد على مركبة القتل نفسها. كان يجب نشر السلاح في مكان قريب جداً من مواقع إطلاق العدو، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة إلى دول مثل روسيا والصين وحتى إيران. كما كان الصاروخ ضخماً وثقيلاً، لذا كان يجب نشره إما في سفينة مستقبلية مصمّمة له أو على منصة إطلاق أرضية. وكانت تكلفة البرنامج قد ارتفعت من ٤,٦ مليارات دولار أميركي إلى ٨,٩ مليارات دولار أميركي. وقد تمكنت من إلغاء البرنامج برمته.

كما لاقى ما يسمّى الليزر المحمول جواً، والمصمم لإسقاط الصواريخ الباليستية بعد الإطلاق مباشرةً، المصير نفسه. كان هذا الليزر الكيميائي سيُنشَر على متن طائرة بوينغ ٧٤٧، لكن مداه المجدي كان حوالى خمسين ميلاً فقط، لذا كانت الطائرة بحاجة إلى الدوران قريباً من مواقع إطلاق العدو (عادةً في عمق منطقته)، فتصبح

بالتالي هدفاً سهلاً وحيداً لأنظمة الدفاع الجوي. للمحافظة على تغطية متواصلة كانت هناك حاجة إلى أسطول من حوالى عشر إلى عشرين طائرة بكلفة مليار ونصف مليار دولار لكل طائرة، بالإضافة إلى كلفة تشغيل سنوية تقدَّر بحوالي ١٠٠ مليون دولار أميركي لكل طائرة.

كما أنني ألغيت برنامج القوات البرية للمعارك المستقبلية، وهو مزيج متطور جداً من المركبات والإلكترونيات ووسائل الاتصال بكلفة مقترحة تتراوح ما بين مئة مليار دولار أميركي ومئتي مليار دولار. كان البرنامج، على غرار الكثير من البرامج الأخرى، مصمماً لحرب جيوش تقليدية، وطموحاً للغاية تقنياً، وكانت هناك شكوك جدية في أن يكون ذا جدوى بكلفة مقبولة. لكن خشيتي الأساسية كانت أن تصميم المركبة لم يأخذ بالحسبان كل ما تعلمناه في العراق وأفغانستان عن العبوات الناسفة والتهديدات الأخرى، فألغيت القسم المتعلق بالمركبة من البرنامج سعياً وراء مقاربة جديدة، وكانت القوات البرية قادرة على استخدام عدد من وسائل التكنولوجيا الأخرى التي تم تطويرها.

كان الجنرال كارترايت جالساً بجانبي طوال العرض التوضيحي في قاعة الصحافة في البنتاغون، وأدلى بتعليقاته المؤيّدة، ثم ساعدني في الإجابة عن الأسئلة. كان فهمه التقني للمسائل والمشكلات التي تؤثر في كثير من البرامج لا يقدَّر بثمن في تلك اللحظة، كما كان في عملية صنع القرار نفسها.

في الأيام التي تلت مؤتمري الصحافي ذهبت إلى الكليات الحربية لكلّ من التشكيلات العسكرية الأربعة ـ كوانتيكو، فرجينيا، التابعة لمشاة البحرية؛ وماكسويل إيه أف بي، ألاباما، التابعة لسلاح الجو؛ وثكنات كارلايل في بنسلفانيا العائدة للجيش؛ ونيوبورت، رود آيلند، التابعة للبحرية ـ للتحدث عما أحاول القيام به ولمناقشة القرارات الخاصة بكل تشكيل. كان ضباط الرتب المتوسطة هم مستقبل كل تشكيل، وكنت آمل أن أتمكن من إشراكهم مباشرةً في غرس بعض الأفكار ووجهات النظر التي سيكون لها تأثير طويل الأمد، وسوف نرى.

قاتلنا الكونغرس طوال صيف وخريف العام ٢٠٠٩ حول موازنة العام ٢٠١٠ وحول كل تغييرات البرامج التي كنت قد أوصيت بها وتبنّاها الرئيس. من أجل البقاء في موقع هجومي اقترح جيوف موريل، الناطق الإعلامي باسمي، أن ألقي

كلمة مطوّلة أمام نادي شيكاغو الاقتصادي في منتصف تموز/يوليو، وكان رام إيمانويل قد رتّب لهذا الأمر بمساعدة وليام دالي، العضو في هيئة إدارة النادي (وخليفة رام التالي كرئيس موظفي أوباما). نظراً إلى أن الوقت كان منتصف الصيف، فقد ذُهلت لحجم الحشد الذي حشدوه وتجاوبه الحماسي مع ما كنا نحاول القيام به، والتغطية الإعلامية الواسعة التي حظينا بها. كان الحدث تعبيراً عن دعم البيت الأبيض الكامل.

عندما راجعت مع الرئيس في نهاية آذار/مارس تفاصيل ما سأقترحه، قال كلٌّ من بايدن وإيمانويل إننا سنكون محظوظين لو حصلنا على نصف ما نريد أو ٦٠ بالمئة منه. بعدما انجلى الغبار، من بين ثلاثة وثلاثين تغييراً كبيراً في البرامج كنت قد أوصيت بها للرئيس رضخ الكونغرس في النهاية، عام ٢٠٠٩، ووافق عليها جميعها ما عدا اثنين. بعد عام نجحنا في إيجاد سبيل بخصوصهما، وكان ذلك سابقة.

تعرضت لانتقاد لاذع من بعض القيادات العسكرية. فقد قال جنرال متقاعد إنني «مزقت قلب مستقبل القوات البرية»، وقال آخرون إنني نسفت منظومة الدفاع الصاروخي، وقال جنرال متقاعد في سلاح الجو إنني «قضيت على سلاح الجو المستقبلي»، وكتب أمين سلاح الجو السابق مايك وين، الذي لم يكن عضواً في نادي مشجعيّ، «أنا متأكد... من أن الإيرانيين يرتعدون من الخوف جراء تهديد قواتنا لحفظ الاستقرار. لقد انحصرت مصالحنا الوطنية بحيث أصبحنا الحرس المسلح لدولتين، أفغانستان والعراق». في الوقت نفسه كان هناك عدد كبير من الأعضاء الداعمين من كِلا الحزبين في الكونغرس، وكذلك معظم وسائل الإعلام، التي كانت مذهولة لتمكّن وزير الدفاع من إلغاء ولو برنامج عسكري واحد لا ثلاثين أو ما شابه. واستمرت تلك النزاعات طوال عهدي كوزير إلى ما بعده. في تلك الأثناء كان الرئيس الجديد وفريقه يركزون في مسائل أخرى ذات زخم سياسي أكبر كالرعاية الصحية والسياسة الخارجية، وشمل هذا معالجة رابعة أولوياتي، وهي وضع مسألة أفغانستان على المسار الصحيح.

أجندة الرئيس

كما ذكرت سابقاً، كنت بحاجة إلى كثيرٍ من ضبط النفس في الأشهر القليلة

الأولى من عهد أوباما للجلوس بصمت إلى الطاولة، لأن الجميع بدءاً من الرئيس ونزولاً كانوا يوجهون سهامهم نحو بوش وفريقه. عند الجلوس هناك، كنت أقول لنفسي دائماً: «هل أنا غير مرئي؟» خلال عملية سلخ الجلد تلك، لم يكن هناك أي تقدير بأنني كنت جزءاً أساسياً من ذلك الفريق السابق.

ما كان يحزّ في نفسي بشكل خاص هو عندما كان الآخرون يتحدثون عن أن علاقاتنا مع كثير من الدول حول العالم في غاية السوء، وكيف أن سمعتنا كبلد قد بلغت أسوأ حالاتها، وأن وضعنا قد بلغ هذا المستوى من الانحدار، وعن حجم الإصلاحات اللازمة. على الرغم من إقراري أن الحرب في العراق، بشكل خاص، قد أضرت بكثير من علاقاتنا، إلا أن العالم الذي وصفوه لم يكن العالم الذي صادفته خلال زياراتي كوزير للدفاع في إدارة بوش. بدلاً من ذلك، وجدت معظم الدول في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ متحمسة لتمتين علاقاتها معنا، ورأيت أن شراكاتنا في أوروبا وأفريقيا والصين تسير بشكل جيد، وحالة العلاقات الفاترة بعض الشيء مع روسيا كانت تعود في الغالب لسلوكها السيىء ـ بما في ذلك غزو جورجيا ـ أكثر منها لعثرات الولايات المتحدة. من جهة أخرى، كان القادة الآسيويون قد أعربوا لي عن شعورهم بالإهمال من قبل إدارة بوش، ومن الواضح أننا كنا لا نزال في مأزق كبير مع الشرق الأوسط.

لم تكن نقاشاتنا في غرفة الأوضاع تسمح بالتحليلات المتحاملة: أن كل شيء كان سيئاً، وأن أوباما وفريقه قد وصلوا في الوقت المناسب لإنقاذ الموقف. في أثناء عودتنا إلى البنتاغون، بعد اجتماعات البيت الأبيض، كنا أنا ومايك مولن نناقش في الطريق كيف يبدو الجميع غافلين عن احتمال أن كلينا قد يشعر بالإهانة من بعض الأشياء التي تُقال، كأنما لم يكونوا مكترثين وحسب. كان ذلك هو ثمن بقائنا، لكننا لم نكن مضطرين إلى قبوله.

لم يمتلك أي رئيس رفاهية التركيز في بضعة أمور فقط، لكن يصعب التفكير في رئيس دخل المكتب وهو يواجه تحديات تاريخية كالتي واجهها أوباما. كان الانهيار الاقتصادي واحتمال حدوث كساد كبير آخر في الوقت الذي كنا نخوض فيه حربين على رأس اللائحة، لكن كانت هناك جملة من المشكلات الأخرى الملحة أيضاً، من ضمنها البرنامج النووي الإيراني والاحتمال المتنامي المرتبط بها المتمثل باندلاع

حرب جديدة في الشرق الأوسط؛ وكوريا الشمالية المسلحة نووياً؛ والأزمة الاقتصادية الأوروبية؛ والسياسات القومية المتزايدة في كلّ من روسيا والصين؛ وباكستان التي تملك العشرات من الأسلحة النووية والتي يتنامى فيها الخلل يوماً بعد يوم. ثم كانت هناك مبادرات أوباما الخاصة، كإعادة هيكلة الموازنة الفيدرالية وإصلاحات الرعاية الصحية البعيدة المدى. خلال الأشهر الأربعة الأولى لولايته كان على أوباما التعامل أيضاً مع إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً بعيد المدى فوق اليابان في ٥ نيسان/أبريل، الذي فشل لحسن الحظ؛ ومقتل ثلاثة قراصنة صوماليين، وإنقاذ قائد سفينة من قبل مغاوير البحر في ١٢ نيسان/أبريل؛ وتجربة نووية كورية شمالية (والتي فشلت فيما يبدو) في ٢٥ أيار/مايو؛ والعمل مع الكنديين لإنقاذ اثنين من مبعوثيهم العاملين في الأمم المتحدة كانا قد اختُطفا في مالي من قبل القاعدة. هذه الأحداث وأحداث أخرى غير متوقعة جعلت كل يوم مثيراً، لكنها كانت تتطلب كثيراً من وقت الرئيس، وبالتالي من وقت فريقه الأعلى للأمن القومي.

بناءً على الوعود التي أطلقها الرئيس أثناء الانتخابات الرئاسية كان يجب أن يكون العراق على رأس أجندته بوصفه مسألة عاجلة. عندما أعلن أوباما ترشّحه تعهد بسحب القوات الأميركية المقاتلة من العراق خلال ستة عشر شهراً، وسحب كل القوات الأميركية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كما ورد في اتفاقية الإطار الاستراتيجي. كان الجنرال راي أوديرنو، القائد في العراق، قد بدأ البحث في خيارات متعددة لسحب قواته قبل تسلّم أوباما منصبه بفترة، وكالعادة تم تسريب معلومات ـ على الأرجح من البنتاغون ـ ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقالاً في ١٥ كانون الثاني/يناير يتحدث عن مساعي راي. جاء في المقال أن ثمة اختلافاً بالفعل في وجهات النظر بين أوباما والجيش، ولم يكن هذا عاملاً مساعداً. تحدث جيوف موريل إلى مستشار أوباما ديفيد أكسيلرود والناطق الإعلامي المعيَّن حديثاً روبرت جيبس، اللذين كانا في غاية القلق من ظهور أوباما في موقع خلاف مع الجيش «لدى تسلّمه الرئاسة مباشرةً»، كما حدث مع الرئيس كلينتون، واتفقا على أن يخبر موريل الصحافة أن مناقشاتنا أنا ومولن مع أوباما «كانت شاملة بطبيعتها ولن يبدأوا عملية تقديم خيارات محددة للمستقبل في العراق وأفغانستان إلا بعد أداء القسم».

في الأشهر التالية برزت مشكلات حقيقية، لا مجرد توهّمات، بين البيت الأبيض والجيش.

خلال مؤتمر فيديو، أخبرني أوديرنو عن اعتقاده أن الزيارة التي قام بها بايدن وعضو مجلس الشيوخ ليندسي غراهام إلى العراق قبل أداء القسم مباشرةً قد سارت بشكل جيد، وكان يأمل أن يقنع الرئيس، إذا كان هناك تقدم مستمر في المجالين الأمني والسياسي، أن يكون متساهلاً بخصوص مهلته المحددة بستة عشر شهراً. وقال إن بايدن أخبره أن أوباما لن يتواصل بشكل مباشر مع رئيس الوزراء المالكي عن كثب بقدر ما كان بوش يفعل. أخبرت أوديرنو أنني آمل أن أعقد جلستين مع أوباما حول موضوع الانسحاب، إحداهما في مؤتمر فيديو معه ومع بتريوس، والثانية في البنتاغون برفقة رئيس الأركان وهيئة الأركان. وحذّرت أوديرنو ـ وآخرين ـ من أن من المرجح ألا يأخذ أوباما قراراً «آنياً»، كما كان يفعل بوش معظم الأحيان، وأن من المحتمل أن يرغب في التشاور مع مستشارين آخرين أولاً.

كان العراق محور أول اجتماع عقده أوباما لمجلس الأمن القومي في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. قال الرئيس إنه يريد سحب القوات بطريقة «تحافظ على المنحى الأمني الإيجابي وتحمي الموظفين الأميركيين»، وطلب طرح ثلاثة خيارات على الأقل، أحدها يجب أن تكون مهلته محددة بستة عشر شهراً. خلال مؤتمر صحافي في اليوم التالي سألني أحد الصحافيين عمّا يجب أن يستوحوا من حقيقة أن تصريح البيت الأبيض بعد اجتماع مجلس الأمن القومي لم يأتِ على ذكر مهلة الستة عشر شهراً، فأجبت: «لما استوحيت منه أي شيء».

في مطلع شباط/فبراير، قدم السفير الأميركي في العراق رايان كروكر وأوديرنو ثلاثة خيارات: (١) مهلة انسحاب مدتها ثلاثة وعشرون شهراً، تقضي بسحب القوات وحصر وجودها بالتدريب والاستشارة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قائلين إن هذا الخيار يقدم أدنى مستوى من المخاطرة وأعلى إمكانية لتحقيق أهدافنا؛ (٢) مهلة انسحاب مدتها تسعة عشر شهراً، وصولاً إلى الاكتفاء، بحلول آب/أغسطس ٢٠١٠، ببقاء قوات يمكنها أن تلبي معظم، وليس كل، متطلبات تطوير قوات الأمن العراقية؛ (٣) مهلة انسحاب مدتها ستة عشر شهراً، ويمكن إنجازها في أيار/مايو ٢٠١٠، وهو خيار، كما قالوا، يُعرّض إنجاز المهمة بأكملها «لمخاطرة كبيرة جداً».

وأوصى كروكر وأوديرنو بالإبقاء على قوة مؤلفة من خمسين ألف جندي إلى خمسة وخمسين ألفاً، يعاد تشكيلها إلى ستة ألوية للاستشارات والمساعدة، مع المهمة الأساسية المتمثلة بتدريب القوات العراقية وتقديم المشورة لها، وردع التهديدات الخارجية، وتنفيذ عمليات مكافحة التمرد، وحماية أنفسهم والمدنيين الأميركيين. وكما ورد في اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراقيين، ستغادر كل القوات الأميركية بلدهم بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

كنت قد ناقشت الخيارات بالتفصيل مع أوديرنو في كانون الثاني/يناير وكنت أعلم ما الذي يمكن أن يتقبله. كنت أعلم أيضاً أن أوباما لن يرضى بمهلة انسحاب مدتها ثلاثة وعشرين شهراً. لذا، في اجتماع على انفراد مع الرئيس في ٢٦ كانون الثاني/يناير، أوصيت بشدة بخيار الانسحاب ضمن مهلة تسعة عشر شهراً. كانت هذه المهلة أقل بـ ٩٠ يوماً من المهلة التي اقترحها الرئيس، وبـ ١٢٠ يوماً من المهلة التي اقترحها أوديرنو. أخبرته أن هذا الخيار سيُظهر أنه لم يقدّم هذا الوعد أثناء حملته الانتخابية بصورة عمياء، وأنه يُصغي إلى قادته ويعدّل مقاربته، وأن ذلك سيحدد تاريخ الانتقال إلى مهمة «الاستشارة والدعم»، وأن من شأن هذا أيضاً أن يوفر قوة عسكرية أميركية قصوى خلال الانتخابات العراقية في آذار/مارس ٢٠١٠. وختمت قائلاً: «لن تكون أسير حملتك ولا قادتك»، فأجاب باختصار: «لا مشكلة لدي مع ذلك، وهو جيد سياسياً». كنا أنا وأوباما قد اتفقنا بشكل غير رسمي على مهلة الانسحاب من العراق بعد ستة أيام من أدائه القسم.

من دون العلم بالمحادثة التي جرت بيني وبين الرئيس، اجتمعت لجنتا النواب والمديرين في عدة مناسبات خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شباط/فبراير لمناقشة الخيارات. في ٢٦ شباط/فبراير اجتمع الرئيس بأكثر من عشرين زعيماً ديمقراطياً وجمهورياً من الكونغرس في قاعة الطعام الرسمية في البيت الأبيض من أجل «المشاورات» حول قرار الانسحاب. كما كان يحدث عملياً مع كل رئيس عملت لديه، لم تكن تلك مناسبة للمشاورات مع الكونغرس بقدر ما كانت عرضاً لما ينوي الرئيس القيام به، ثم الاستماع إليهم. كان جميع كبار مستشاري الرئيس هناك، بمن فيهم أنا ومايك مولن، وقد جلس الجميع إلى طاولة ضخمة.

سياسياً، لم تكن ليلة جيدة جداً للرئيس. كان الجمهوريون مؤيدين بالإجماع

تقريباً، بمن فيهم جون ماكين، في حين لم تكن القيادة الديمقراطية مصدومة من المهلة بقدر ما كانت مصدومة من حقيقة أن حوالى خمسين ألف جندي سيبقون في العراق حتى نهاية العام ٢٠١١ تقريباً. كنت جالساً مقابل رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وكانت تبدو بين الحين والآخر كأنها ابتلعت ليمونة أو أنها ستنفجر ببساطة، وكانت تنقر على الطاولة بأصابعها وتشد بقوة على قلمها وهي تستشيط غضباً. قالت إنها عاجزة عن فهم دواعي الإبقاء على هذا العدد الكبير من الجنود. من بين الديمقراطيين هناك، لم يؤيد خطة الرئيس سوى عضو مجلس الشيوخ ديك ديربن، وهو حليف قريب من أوباما.

طار الرئيس إلى قاعدة مشاة البحرية في معسكر لوجون، شمال كارولاينا، في اليوم التالي لإعلان قراراته ووضعهم في إطار إقليمي أوسع، ورافقناه أنا ومايك مولن وجيم جونز. لاقت إشاراته إلى تضحيات الجنود وشجاعتهم تصفيقاً حاراً، لكنه حصل على أقوى جولة من التصفيق عندما أخبر مشاة البحرية أنه سيزيد رواتبهم. في ذلك اليوم، ٢٧ شباط/فبراير، أرسل الجنرال أوديرنو رسالة إلى قواته قال فيها: «بعد مشاورات مكثفة مع العراقيين، وسلسلة قيادة الجيش الأميركي، والقادة المدنيين، أعلن الرئيس عن خطته حول الانسحاب المسؤول للقوات الأميركية في العراق... وأصدر الرئيس أمراً واضحاً بخصوص التغيير في مهمة قواتنا، وخطته تقدم مرونة كبيرة لقادة الجيش على الأرض لتنفيذ هذا الأمر».

عند بدء زيادة القوات في العراق عام ٢٠٠٧، كما سبق أن رأينا، كنت قد أخبرت بتريوس أنني سأحصل له على أكبر عدد ممكن من الجنود لأطول مدة ممكنة. في حالة أوديرنو كنت أحاول أن أضمن أن يتمكّن من الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الجنود لأطول مدة ممكنة. في حين أنه لم يكن مطمئناً بالكامل للعرض الذي قدمته له، إلا أنه سيكون قادراً على الحفاظ على عدد كبير من الجنود إلى ما بعد الانتخابات العراقية في آذار/مارس ٢٠١٠. وقد تدبّر الأمر بشكل مذهل.

تحرك الرئيس سريعاً باتجاه كثير من مبادرات السياسة الخارجية التي كان قد تحدث عنها خلال حملته الرئاسية، ولإثبات أنه مهتم بأوروبا أرسل بايدن وجونز وهولبروك ونائب وزير الخارجية ستاينبيرغ إلى مؤتمر ميونيخ الأمني في مطلع شباط/ فبراير. كانت نبرتهم، خصوصاً فيما يتعلق ببايدن، توحي أن البشر

البدائيين لم يعودوا هم الحكّام في واشنطن وأن «الأشخاص الطيبين» قد عادوا. في مقابل مزيد من المشاورات وتعزيز العلاقات والمنظمات الدولية، قال بايدن إن إدارة أوباما تأمل بانتقاد أقل وبمزيد من الأفكار البنَّاءة؛ والمساعدة على تعزيز قواعد المنظمات الدولية؛ واستعداد أكبر للتفكير في استخدام القوة عندما تكون ضرورية جداً؛ وبمساهمات واقعية، حتى وإن لم تكن عسكرية. ترك هو وكبار القادة الأميركيين الآخرين انطباعاً إيجابياً لدى عدد من القادة الأوروبيين في المؤتمر. كنت سعيداً أن لم يكن عليّ الذهاب، فقد حضرت ذلك المؤتمر مرتين في عهد الرئيس بوش وكان ذلك كافياً. (في رحلتي الثانية إلى ميونيخ طلبت من موظفي مكتبي أن ينقذوني من العشاء الرسمي اللعين قبل تناول الحلوى بحجة ورود اتصال من البيت الأبيض. ثم عدت وطلبت منهم أن ينتشلوني بمجرد تقديم الطبق الرئيسي. أخيراً، وقبل الذهاب إلى العشاء مباشرةً، قلت لهم أن يأتوا إلي بعد تقديم السلطة. ما إن غادرت حتى داخت الرؤوس متساءلةً أي نوع من الأزمات قد دفعتني لترك مثل هذه المناسبة الرائعة باكراً. جعلني بيت تشياريللي أتوقف عند غرفتي في الفندق «لتلقي الاتصال» قبل أن نتوجه مباشرةً إلى حانة الفندق لتناول الجعة والنقانق).

نظراً لإدراك الأميركيين تجاهلهم لآسيا، كنت متفاجئاً ومسروراً بأن رحلة هيلاري كلينتون الأولى كوزيرة خارجية كانت إلى آسيا، بدءاً من أندونيسيا، ورأيت أن ذلك يوصل رسالة مهمة.

من أكثر مبادرات أوباما المبكرة إثارةً للجدل كانت جهوده للتواصل مع دول تدرجت فيها علاقاتنا من السوء إلى العداء الكامل، من أبرزها روسيا وإيران. في هذه المسائل، أدّى الرئيس وكلينتون الدور الرئيسي، بالرغم من أننا أمضينا وقتاً هائلاً في مناقشة المواضيع كلها في غرفة الأوضاع. كانت لدي كثير من الذكريات السيئة المتعلقة بإيران من تجربتي السابقة في الحكومة. فقد زرت طهران في أواخر عام ١٩٧٧ ضمن زيارة رسمية للرئيس كارتر، وهي مدينة اعتقدتُ حينها ـ قبل أكثر من سنة على نشوب الثورة الإسلامية ـ أنها أكثر المدن التي شهدتها توتراً؛ وكنت حاضراً كمدوّن ملاحظات في خريف العام ١٩٧٩ في الجزائر، عندما قام مستشار كارتر للأمن القومي، زبغنيو بريجنسكي، بأول محاولة أميركية (فاشلة) للتواصل مع القيادة

الإيرانية (تم احتلال سفارتنا في طهران بعد أيام)؛ وكنت في البيت الأبيض مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية ستانسفيلد تيرنر عشية محاولتنا الفاشلة لإنقاذ رهائن سفارتنا في ربيع العام ١٩٨٠؛ وشهدت كارثة إيران ـ كونترا عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧؛ وكنت حاضراً في غرفة الأوضاع خلال المواجهات البحرية الأميركية الإيرانية في الخليج العربي عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، وإسقاط طائرة مدنية إيرانية بواسطة سفينة حربية أميركية عام ١٩٨٨. قمت بتذكير الرئيس والمديرين بأن كل الرؤساء منذ كارتر حاولوا التواصل مع الإيرانيين، وأن كل يد أميركية مُدّت لهم صُفعت، وأن الرئيسين كارتر وريغان دفعا ثمناً سياسياً باهظاً جرّاء ذلك.

جرى حوالى مرتين تبادل للرسائل بين أوباما والمرشد الإيراني علي خامنئي في ربيع عام ٢٠٠٩، وسجل أوباما رسالة إلى الشعب الإيراني في ٢٠ آذار/مارس بمناسبة رأس السنة الإيرانية، ردّت عليها طهران برسائل هجائية لاذعة. كان هناك كثير من النقد، خصوصاً من قِبل المحافظين، بخصوص التواصل مع إيران. لكني لم أمانع لأنني اعتقدت أنها حين تفشل ـ الأمر الذي كنت واثقاً منه ـ فسنكون في موقف أقوى بكثير لنيل الموافقة على فرض عقوبات اقتصادية أقسى بكثير على إيران في مجلس الأمن، وهو ما حدث. فقد كنت مقتنعاً بأن تلك العقوبات تشكل السبيل الوحيد المتاح لوقف البرنامج النووي الإيراني، اختصاراً للحرب. لكني قللت من شأن رد فعل الإسرائيليين وأصدقائنا العرب على المبادرة، حيث خشي كلا الطرفين أن تقوم الولايات المتحدة في مرحلة ما بعقد «مساومة كبيرة» مع الإيرانيين تضع كلاًّ من الإسرائيليين والعرب في موقع الدفاع عن أنفسهم ضد طهران.

تلاشى معظم الدعم داخل الإدارة للتواصل مع النظام الإيراني بعد تزوير النظام الإيراني نتائج انتخابات ٩ حزيران/يونيو والقمع الوحشي العنيف للمتظاهرين الذي تبع ذلك التزوير، على الرغم من أن الإدارة لم تتخلَّ عن الفكرة كلياً حتى الخريف. وتعرض الرئيس لانتقادات لاذعة حينها وبعد ذلك لعدم إعرابه عن تأييده بوضوح أكبر «للثورة الخضراء». في ذلك الوقت أقنعني خبراء وزارة الخارجية ومحللو وكالة الاستخبارات المركزية، الذين قدموا لنا تقريراً في غرفة الأوضاع، أن الدفاع الشديد عن المتظاهرين يمكن أن يقدم مبرراً للنظام لاتهام حركة الاحتجاج بأنها أداة بيد الولايات المتحدة

ووكالة الاستخبارات المركزية، وبالتالي استخدام ذلك ضدهم. في المقابل، أعتقد أن كان بإمكاننا القيام بالمزيد وكان ينبغي لنا ذلك، خطابياً على الأقل.

واجهنا مشكلة إيرانية أخرى تعود جذورها إلى الأيام الأخيرة من ولاية بوش. في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بينما كنت أهمُّ بالخروج من مكتبي للاحتفال مع زوجتي التي لا حدود لصبرها بالذكرى السنوية الثانية والأربعين لزواجنا، سمعت جيوف موريل يتحدث إلى رئيس موظفي مكتبي، روبرت رينجل، أمام باب مكتبي مباشرةً. كان جيوف قد تلقى اتصالاً من مراسل «نيويورك تايمز» ديفيد سانغر عصر ذلك اليوم ينبهه فيه إلى أنه سيكتب مقالة يقول فيها إن إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة في مطلع العام ٢٠٠٨ قنابل مخترقة للملاجئ وإذناً بالتحليق فوق العراق لضرب موقع التخصيب النووي الإيراني في نطنز. زعم سانغر أن الولايات المتحدة رفضت كِلا الطلبين اعتقاداً منها أن الإسرائيليين لن يتمكنوا سوى من تأخير البرنامج الإيراني لفترة قصيرة لكنهم سيعرّضون حياة مئة وخمسين ألف جندي أميركي في العراق للخطر. كما أشار إلى برنامج سري يرمي إلى تأخير البرنامج النووي الإيراني. أراد سانغر أن يسألني موريل بمَ سأردّ على كل ذلك. استشطت غضباً، واتصلت بمستشار بوش للأمن القومي، ستيف هادلي، لأفيده بما أخبرني به موريل لتوّه، واقترحت عليه أن يتصل بالمدير التنفيذي لصحيفة «نيويورك تايمز»، بيل كيلير، لمحاولة منع نشر المقالة. اعتقد هادلي أن ذلك لن ينجح أبداً، فاقترحت، بناءً على طلب رينجل، الاستعانة بجيم جونز ومن ثم أن يتصل هادلي وجونز معاً بكيلير. أعتقد أن ذلك لم يحدث على الإطلاق، ونُشِرت مقالة سانغر في ١١ كانون الثاني/يناير. بعد مرور شهر كان أوباما لا يزال غاضباً بخصوص التسريبات إلى سانغر إلى حد إبلاغي أنه يريد إجراء تحقيق جنائي.

لم أستطع، طوال وجودي في واشنطن، أن أفهم على الإطلاق لماذا قد يسرّب أحدهم معلومات عن البرامج التي كانت بديلاً للحرب. لكن التسريبات استمرت. لم أعلم إن كان التسريب يتم من قِبل الإدارة أم الإسرائيليين أم الاثنين معاً. ما أعرفه فقط أنها كانت مؤذية جداً لآفاق التعاطي غير العسكري مع إيران، وأن ذلك كان لا يُغتفر.

بصفتي عضواً في «فريق روسيا» القديم، لم يكن لدي اعتراض على تواصل

أوباما مع موسكو ما دام الأمر من دون تنازلات أحادية الجانب. وقد جرى تأكيد ذلك لي بقوة خلال اجتماعي بهيلاري الذي قالت فيه إنها لا تنوي «على الإطلاق» القيام بشيء من دون مقابل. وقد أرسلت إلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ملاحظة خطية في ٢٩ كانون الثاني/يناير أحدّد فيها عدداً من المجالات التي يمكن للطرفين العمل عليها معاً بشكل بنّاء، بما فيها متابعة اتفاقية الأسلحة الاستراتيجية والتحديات الاقتصادية العالمية والسلام في الشرق الأوسط وإيران وكوريا الشمالية وأفغانستان. تلت ذلك رسالة في مطلع شباط/فبراير تقريباً من أوباما إلى الرئيس الروسي ميدفيديف يحدّد فيها أجندة مشابهة، مضيفاً أن كلّاً منهما رئيس شاب ويتمتع بعقلية مختلفة عن عقلية أولئك الذين عاصروا الحرب الباردة (أتساءل من قصد بكلامه هذا). وكما أفيد علناً بعد أسابيع عدة، فقد كتب أوباما إلى ميدفيديف أنهما إذا تمكنا من حل المشكلة النووية الإيرانية بشكل مُرضٍ، فلن تعود هناك حاجة إلى منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا. تسبب ذلك بالذعر في بعض الدوائر المحافظة في الولايات المتحدة لكنه كان في الواقع قريباً جداً لما كنا، أنا وكوندي رايس، قد أبلغنا به بوتين خلال إدارة بوش. بالرغم من أن الإدارة سعت وراء مجموعة واسعة من الخيارات للتعاون في الأشهر التي تلت، لكن التركيز في تعاملاتنا مع روسيا، كما كان منذ زمن طويل، انحصر في الأساس بالحد من انتشار الأسلحة ومسألة الدفاع الصاروخي. تكلّل الأول بالنجاح، والثانية بالإخفاق والضغينة.

على الرغم من أنه لم يكن من اللائق سياسياً بحلول عام ٢٠٠٩ وصف كلّ من إيران وكوريا الشمالية «بالدولة المارقة» أو «محور الشر»، لكنهما كانتا لا تزالان تتصرّفان على هذا الأساس، حتى في المسائل الصغيرة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٩ تم اعتقال صحافيتين أميركيتين كانتا قد عبَرتا سيراً على الأقدام من الصين إلى كوريا الشمالية بتهمة التجسس. وبعد بضعة أشهر، في تموز/يوليو، عبر ثلاثة مسافرين جوّالين، هم رجلان وامرأة، الحدود من العراق إلى إيران، فاعتُقلوا. بصراحة، لم أشعر بالتعاطف مع أيّ منهم؛ إذ ما من إنسان عاقل يذهب للتنزه قرب حدود كوريا الشمالية أو إيران، لكن كان علينا، رغم ذلك، العمل على إخراجهم.

أفادت حكومة كوريا الشمالية أنها لن تفرج عن الصحافيتين إلا إذا جاء رئيس أميركي سابق لتسلمهما. التقينا أنا وهيلاري وجيم جونز وآخرون كُثُر في

مكتب جونز في مطلع آب/أغسطس لمناقشة ما سنفعله. كانت هيلاري قد طلبت من الرئيس كارتر أن يذهب، لكنه أوضح أنه إذا ذهب فسوف يناقش قضايا أشمل من العلاقة بين أميركا وكوريا الشمالية ـ كما في السابق، الصواريخ غير الموجّهة ـ بالإضافة إلى مناقشة شروط الإفراج عنهما. عندما أخبر كلينتون كارتر أنه لا يستطيع الذهاب قبل تأكيدات مسبقة عن إطلاق الصحافيتين من قِبل الكوريين الشماليين أجاب الرئيس السابق: «لا يمكنك أن تملي الشروط، إنها دولة ذات سيادة!». كنت أعارض ذهاب كارتر أو الرئيس السابق كلينتون، ولم يكن لدي اعتراض على ذهاب مبعوثين أدنى مرتبةً كان قد تم اقتراحهم، أمثال وزير الدفاع السابق بيل بيري، ووزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، أو حاكم نيو مكسيكو بيل ريتشاردسون، لكنني كنت أعارض بشدة إعطاء الكوريين الشماليين الفرصة لإذلال رئيس أميركي سابق أو السماح لبيونغ يونغ بإملاء شروطها عليه. لا أذكر من الذي أفاد أن الصحافيتين لديهما علاقات إعلامية كثيرة وأن عائلتيهما قد تخرجان إلى العلن، في تلميح إلى أن الإدارة قد تخلت عن فرصة لاسترجاع الصحافيتين. كنت مستاءً لأن الآخرين بدوا أكثر حساسيةً حول التداعيات الأميركية المحلية لعدم تنفيذ مطالب كوريا الشمالية بدلاً من تبعات ذلك على السياسة الخارجية. في النهاية قام الرئيس كلينتون بالزيارة وضمن الإفراج عن الصحافيتين. وأفرج الإيرانيون عن المرأة بعد حوالى سنة، لكنهم لم يفرجوا عن الرجلين إلا بعد حوالى ثلاث سنوات، وقد تطلب كل ذلك الكثير من الوقت والجهد.

أراد الرئيس التواصل مع العالم الإسلامي بشدة وأخذ يتحين الفرصة للقيام بذلك. كان هناك إجماع على أنه يجب أن يلقي خطاباً مهماً في الشرق الأوسط، لكن جرى نقاش مطول حول المكان الأمثل للقيام بذلك. في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قبل ثمانية عشر شهراً من الربيع العربي، اعتلى الرئيس منصة قاعة ضخمة في جامعة القاهرة وألقى أحد أفضل خطاباته، حيث تحدث صراحةً عن التوترات بين المسلمين والولايات المتحدة حول العالم، وعن المبادئ المشتركة، وعن التهديد الذي يشكّله كل المتشددين المجرمين، والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي، والبرنامج النووي الإيراني، والالتزام الأميركي تجاه الحكومات التي تستجيب لتطلعات شعوبها إلى الديمقراطية. أظن أنه حبك الأمور جيداً فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق

الإنسان والحقوق السياسية مع عدم تجاهل أهمية العلاقة الأميركية مع مبارك في المنطقة. وقد لاقى خطابه ترحيباً واسعاً في معظم الدول الإسلامية وعزز موقفنا لدى العرب، لكن لم تلقَ كلماته كثيراً من الترحيب في إسرائيل، وتعرض للانتقاد من قِبل المحافظين الجدد الشرسين في الولايات المتحدة، الذين اتّهموا الرئيس بالاعتذار عن سياسات بلده. بالنسبة إلي، لم يكن الجانب السيىء من الخطاب يكمن في اعترافه بالأخطاء ـ فالدول الحرة والواثقة تفعل ذلك ـ بل في تقديم آمال عالية إلى كثير من العرب بأن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ستُرغم إسرائيل على وقف بناء المستوطنات والقبول بدولة فلسطينية مستقلة. لم يمضِ وقت طويل حتى عاد يُنظر إلينا نظرة الشك وقلة الثقة اللذين كانا من قبل.

في الأشهر الأولى لإدارة أوباما كان هناك بند آخر متعلق بالدفاع على رأس أولويات الرئيس هو إلغاء قانون «حظر أمور المثليين في الجيش». في بدايات ولايته ضغط الرئيس كلينتون كثيراً للسماح للمثليات والمثليين بالخدمة بحرية في القوات المسلحة الأميركية لكنه واجه معارضة في الكونغرس وجداراً من المعارضة من قبل القيادة العسكرية العليا. كانت النتيجة تسويةً لم ترضِ الجميع: في الجوهر، يمكن للمثليين الاستمرار في الخدمة ما داموا لا يجاهرون بذلك ويبقون ميولهم الجنسية سراً، أي ما داموا لا يمارسون «سلوكاً» مثلياً. بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٩ تمّ تسريح حوالى ثلاثة عشر ألف رجل وامرأة من الجيش بسبب ميولهم المثلية، إما لأنهم اعترفوا بذلك أو لأن أحدهم رفع فيهم تقريراً. كان أوباما مصمماً على السماح للمثليين بالخدمة بحرية لكنه أراد التريُّث قليلاً، إذ لم يكن يريد تكرار تجربة كلينتون عام ١٩٩٣ بمواجهة هيئة الأركان المشتركة مبكراً في ولايته، وقد ناسبني ذلك جداً. أعتقد أننا جميعاً في وزارة الدفاع، مدنيين وعسكريين، كنا نعلم أن تغييراً في القانون سيأتي لا محالة في مرحلة ما، لكن في ظل انخراط جيشنا في حربين وتعرضه لضغط نفسي هائل كانت النظرة الشائعة أن الانتظار هو التصرف السليم.

كنت في حيرة من أمري. فبصفتي مدير الاستخبارات المركزية عام ١٩٩٢، كنت قد رفعت كل الضوابط والممارسات التي كانت تمنع المثليين سابقاً من الالتحاق بالخدمة في وكالة الاستخبارات المركزية. فإذا كان شخص ما صريحاً حيال ميوله الجنسية، ولم يكن بالتالي عرضةً للابتزاز، فقد كان مُرحَّباً به بالخدمة ما دام يستوفي

معايير وكالة الاستخبارات المركزية كالموظفين الآخرين. من جهة أخرى، كان موظفو وكالة الاستخبارات المركزية لا يعيشون ويعملون معاً ٧/٢٤، فهم لم يكونوا يتشاركون في حفرهم لأيام في الوقت نفسه أو يعيشون في مهاجع متقاربة جداً كمقصورات السفن الحربية. كان الجيش إذاً مختلفاً عن وكالة الاستخبارات المركزية، وهي وجهة نظر عززتها محادثاتي مع الجنود في العراق وأفغانستان، خصوصاً اليافعين منهم. في غداء مع نحو عشرة من الجنود الشبان سألني أحدهم عن حظر أمور المثليين في الجيش، وأثناء الحديث الذي أعقب ذلك أخبرني أحدهم بصراحة تامة أنه إذا سُمِح للمثليين بالخدمة «فسينجم عنف عن ذلك»، وسألني آخر إذا كان من الممكن إعفاء «وحدات الجيش المقاتلة» التي في الخطوط الأمامية من ذلك. وسمعت تلك التعليقات في أمكنة أخرى أيضاً. في الوقت نفسه كنت أدرك أن هناك عسكريين وعسكريات مثليين يخدمون بشجاعة وشرف ومع ذلك كان مطلوباً منهم أن يعيشوا كذبة وفي خوف مستمر من تسريحهم والقضاء على حياتهم المهنية. مع ذلك، عندما سُئلت عن تغيير القانون، في مقابلة تلفزيونية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أجبت: «أعتقد أنني والرئيس نشعر أننا نواجه الكثير من المشكلات في الوقت الحالي، لذا دعنا نؤجل هذه المشكلة قليلاً».

بيد أننا في ربيع العام ٢٠٠٩ واجهنا خطراً متنامياً مفاده أن المحاكم قد تتولى المسألة وتتخذ قراراً يتطلب إحداث تغيير بين ليلةٍ وضحاها. شعرت أن ذلك أسوأ ما يمكن أن يحدث، الأمر الذي عزز وجهة نظري بضرورة المضي قدماً. كان على الرئيس أن يتخذ قراراً في هذا الشأن لأول مرة في قضية في المحكمة في مطلع نيسان/أبريل. كانت الرائد مرغريت ويت ممرضة محترمة جداً في احتياط سلاح الجو مدة سبعة عشر عاماً، ولم تبح يوماً بميولها الجنسية لأي شخص في الجيش، لكن في العام ٢٠٠٤ بدأ زوج المرأة التي كانت ويت تواعدها يرسل تقارير عنها إلى رائد في سلاح الجو. عندما تم إبلاغها عام ٢٠٠٦ أن سلاح الجو يسعى إلى تسريحها، تقدمت بدعوى. تم ردّ قضيتها في محكمة الصلح، وأقيلت من سلاح الجو في تموز/يوليو ٢٠٠٧. وفي دعوى الاستئناف ردّت محكمة استئناف الدائرة التاسعة في أيار/مايو ٢٠٠٨ جوانب محددة من القضية وأعادتها مجدداً إلى محكمة الصلح. ضغط سلاح الجو في كانون الأول/ديسمبر لتمييز قرار محكمة استئناف الدائرة

التاسعة أمام المحكمة العليا. في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ترأس أوباما اجتماعاً في قاعة روزفلت في الجناح الغربي يناقش ما عليه أن يفعل. كان من الواضح أنه يكره فكرة التمسك بقانون يعتبره مقيتاً، وقال بعض الأشخاص في الاجتماع إن حظر أمور المثليين في الجيش قانون وضعي، وهو كذلك بالفعل. قال الرئيس إنه إذا كان عليه أن يسلك ذاك النهج فسوف يقول علناً إنه سيغير القانون.

بناءً على نصيحة المستشار العام لوزارة الدفاع، المحامي المرموق في نيويورك جيه جونسون، أيقنت أننا يجب ألا نستأنف الحكم أمام محكمة التمييز، وهكذا كان. كان الدافع الأول لجونسون، والذي تبنيته فيما بعد (لأنني كنت أثق به وأحترمه أكثر من أي محام آخر عملت معه)، هو اعتقاده أن قضية الحكومة بدت ضعيفة ومن الممكن جداً أن تخسر التمييز، ما سيؤدي إلى سيناريو يكون كابوساً لي من قِبل المحكمة العليا: تكليف بتغيير قانون حظر أمور المثليين في الجيش بين ليلةٍ وضحاها. أخبرت قيادة الدفاع العليا أن القرار بعدم الاستئناف لا يمثل تغييراً في السياسة وإنما هو قرار قانوني تقني ومنحصر بمعالجة قضية معينة.

شكلت هذه المناقشة خلفية مناقشتنا المعمقة أنا ومولن حول حظر أمور المثليين في الجيش مع أوباما في ١٣ نيسان/أبريل. كنا نتفهم تعهده بتغيير القانون، لكن السؤال كان كيف نحقق ذلك الوعد بطريقة «تحدّ من التبعات السلبية»؟ كنت صريحاً جداً معه وقلت له إن عليه أن يتذكر أن نسبة مرتفعة من رجالنا ونسائنا العسكريين في الغالب من الجنوب، ووسط الغرب، وإقليم الجبال، من البلدات الصغيرة والمناطق القروية، وأنهم من مناطق ذات قيم محافظة، وهم عموماً أكثر تديناً من كثير من الأميركيين، وأنهم، في حين أنهم ينضمون للجيش لأسباب مختلفة، فإنهم ينخرطون عادةً بسبب التشجيع أو على الأقل بفضل دعم آبائهم ومدربيهم ومبشريهم. لم يكن من الممكن تمني تغيير الحقائق الديمغرافية والثقافية في الجيش الأميركي، وكان علينا الاعتراف بها ومعالجتها إن كان سيتم إحراز نجاح في تغيير القانون. ثم تابعت وقلت له إن أحداً في البنتاغون ليست لديه أدنى فكرة عما سيكون تأثير إلغاء قانون حظر أمور المثليين في الجيش على القوات لجهة تماسك الوحدة والانضباط والمعنويات والتجنيد وتمديد الخدمة. لم نكن نعلم مدى السرعة التي

يجب تنفيذ هذه الاستراتيجية بها من دون إحداث خلل في التشكيلات، إذ لم يسبق أن تناقش العسكريون علناً حول انخراط المثليين في الخدمة. فالحوار الوحيد الذي جرى كان، كما أعتقد، في الغالب ضمن مجموعات من الجنود في الثكنات أو بين مجموعات صغيرة بعد احتساء بعض الجعة. إن كان لا بدّ من تغيير السياسة، كما حذرته بأقسى العبارات الممكنة، فيجب ألا يحدث ذلك بقرار رئاسي؛ يجب ألّا ينظر إليه الجيش على أنه ببساطة تحقيق للوعد الذي أطلقه رئيس ليبرالي أثناء حملته الانتخابية. كان حظر أمور المثليين في الجيش مادة قانونية، ويجب أن يأتي أي تغيير من خلال تغيير في ذلك القانون من قبل الممثلين المنتَخبين من قِبل الشعب الأميركي، فذلك، وذلك وحده، ستكون له شرعية. قلت إن بإمكانه الاعتماد على حقيقة أن الجيش سينفذ القانون والسياسة بسرعة وسلاسة إن حدث تغيير، وأعتقد أن الرئيس تقبّل كل ذلك برباطة جأش مدهشة.

اختتمت كلامي قائلاً: «فلنقم به، لكن لِنقم به بالشكل الصحيح»، وأخبرت الرئيس أنني سأشكّل فريق عمل لدراسة تأثير تغيير السياسة وكيفية تنفيذ مثل هذا التغيير بالشكل الأفضل. بعد أسابيع ألحّ علي رام للبدء بتحضيرات في مختلف القوات لإلغاء هذا القانون بسرعة، ولتخفيف الضغط الذي تمارسه «مجموعات مناصرة للقانون»، فرفضت وأخبرته أنني لن أقحم الجيش في أزمة في خضم حربين للتحضير لتغيير مثير للجدل من الممكن أن يحدث أو لا يحدث، وأنني لن أتحرك إلا عندما يذهب الرئيس إلى الكونغرس ويطرح مسألة تغيير القانون.

بالرغم من ذلك كنا أنا ومولن نفكر في كيفية إطلاق حوار داخل الجيش لإجراء مناقشة صريحة للمرة الأولى على الإطلاق بخصوص المثليين الذين يخدمون علناً، للوقوف على التحديات المحتملة وكيفية تلطيفها. طلبت من جيه جونسون إيجاد أساليب يمكنني من خلالها تغيير القوانين ليصبح تسريح المثليين أصعب ولإلقاء المسؤولية في مثل هذا القرار على الأعلى رتبةً في سلسلة القيادة. في نهاية حزيران/ يونيو، ورداً على سؤال، أخبرت فريق البنتاغون الصحافي أنني ومولن نناقش بنشاط تغييراً في قانون حظر أمور المثليين في الجيش مع الرئيس والقيادة العسكرية العليا. من ضمن أمور أخرى، كنا نبحث في كيفية التحضير لإحداث التغيير من دون

التشويش على القوات، وفي المجالات التي يمكن أن تكون فيها مرونة أكثر لناحية كيفية تطبيق القانون. على سبيل المثال، إذا «أُفشِيت» مثلية أحد ما من قبل طرف ثالث، هل يجب أن نتصرف؟ جرت مناقشة تلك المسائل داخلياً في ما تبقّى من العام ٢٠٠٩.

الفصل العاشر

أفغانستان: بيت مقسَّم

ذات يوم جاف ومشمس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ كنت أقف على قمة سلسلة جبلية في شمال غرب باكستان قرب الحدود الأفغانية. كنت نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وكنت أزور معسكراً لتدريب المجاهدين، يرافقني مسؤولون من وكالة الاستخبارات الباكستانية. كان هناك ما بين ثلاثين وأربعين مقاتلاً، يرتدون جميعاً سترات جديدة، وكانوا يتدربون على إطلاق قذائف آر بي جيه، متخذين الصخور البيض عند الجهة الجبلية بالقرب من دبابة T-72 هدفاً لهم. افترضت أن الجميع هناك يعلمون أن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي تموّل حربهم، وأنهم يقدمون استعراضاً ضخماً للرجل الذي يحرّر لهم الشيكات، فالسترات الجديدة والرماة المميزون ومشروب «بيبسي» البارد على الغداء وعبارات الشكر على الذخائر والإمدادت الأخرى، كان كل ذلك خدعة منفّذة بإتقان، ولن تكون الأخيرة التي أشهدها.

خلف الحجاب الخادع عند الحدود الباكستانية في ذلك اليوم كانت ثمة حقائق قاسية. كنت هناك في الأساس لأن وكالة الاستخبارات الباكستانية كانت تماطل في تزويد الطاجيك في وادي بنجشير وآخرين من غير البشتون كانوا يحاربون السوفيت في أفغانستان بصواريخنا الجديدة من طراز ستينغر المضادة للطائرات وبإمدادات أخرى. كان الباكستانيون هم الذين يقررون مَن مِن المجاهدين ـ أي أمراء حرب ـ يجب أن يحصلوا على أسلحتنا. كان بإمكان وكالة الاستخبارات المركزية أن تداهن وتمارس الضغوط، لكن الرئيس محمد ضياء الحق والاستخبارات المركزية الباكستانية هما

من كان «يقرر». في حين كنا نعمل عن كثب مع ضياء لإلحاق الهزيمة بالسوفيت، كان في الوقت نفسه يسنّ القوانين التي تسهم في أسلمة باكستان وتقوية الأصولية الإسلامية. بالتالي كانت كميات كبيرة من الأسلحة الأميركية تذهب إلى الأصوليين الإسلاميين الأفغان. وكانت قلة معرفتنا بأفغانستان، وثقافتها وسياستها القبلية والعرقية وسماسرة النفوذ فيها وعلاقاتهم، عميقة. عندما أصبحت وزيراً للدفاع بعد عشرين عاماً أدركت أن الحكومة الأميركية عندما قررت تغيير النظام في أفغانستان، وكذلك في العراق، عندما كان يُطرَح السؤال «بِمَ؟»، لم تكن لديها أي فكرة عما سيأتي بعد ذلك. لم نكن قد تعلمنا عملياً أي شيء عن المنطقة بعد عشرين عاماً من المساعدة على هزيمة السوفيت هناك.

أدت هذه التجارب ـ هذه الأشباح ـ إلى اقتناعي بقوة، كما ذكرت سابقاً، أن فكرة خلق حكومة مركزية قوية وديمقراطية (كما يمكننا تعريفها) في أفغانستان، عبر تغيير الثقافة وبناء الاقتصاد وتطوير الزراعة، كانت أضغاث أحلام. كان يجب أن يقتصر هدفنا، كما كنت أعتقد، على القضاء على طالبان والمتشددين الآخرين بشكل يحدّ من قدراتهم العسكرية، وبناء جيش أفغاني وقوات أمن محلية يمكّن الأفغان من إبقاء المتشددين تحت السيطرة وقطع الطريق على القاعدة لإقامة ملاذ آمن في أفغانستان في المستقبل. كان علينا التفكير في مدة تبلغ ما بين ثلاث سنوات وخمس، لإنجاز تلك الأهداف الضيقة، لكن كان علينا أيضاً أن نتصور كيف يمكننا المحافظة على وجود مدني وعسكري متواضع لعدة سنوات، وهو أمر ضروري في أفغانستان، على حد اعتقادي، كما في العراق. لم يكن باستطاعتنا المغادرة وحسب مرة أخرى. كلما فكرت في كيفية تحقيق تلك الأهداف كانت ذكرى مئة وعشرين ألف جندي سوفيتي وأكثر من خمسة عشر ألف قتيل منهم تصرخ في ذهني. إن كانت هناك قوات أجنبية كثيرة في البلد، وكانت هناك خسائر من المدنيين وقلّلنا من احترام الأفغان وما يريدونه ويفكرون فيه، فسينظر الأفغان إلينا أيضاً كمحتلين، لا كشركاء، وسوف نُهزم، تماماً كما حدث مع السوفيت. وقد تجلّى تفكيري المطوّل في هذه المسائل باستمرار بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأواخر ٢٠٠٩ في تصريحاتي العلنية، وفي شهاداتي التي أدليت بها أمام الكونغرس، وفي تشكيكي حول زيادة عدد الجنود بشكل كبير هناك.

قبل أداء أوباما القَسَم الرئاسي، زار جو بايدن أفغانستان والعراق، كما ذكرت. بعد حديثه إلى الدبلوماسيين والقادة والجنود الأميركيين في كابول وجد بايدن ارتباكاً على كل المستويات بخصوص استراتيجيتنا وأهدافنا. لم يكن لقاؤه السابق مع الرئيس الأفغاني كرزاي، خلال عشاء في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قد سار بشكل جيد وانتهى بعد أن قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ برمي فوطته والانسحاب من اللقاء مع الرئيس الأفغاني. وخلال عشاء مع كرزاي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ جرت محادثة عاصفة أخرى هاجم بايدن خلالها الرئيس الأفغاني في شأن الحكم والفساد. كانت إحدى رسائل بايدن إلى كرزاي (والمالكي) أن أوباما لن يتواصل معهما بقدر ما كان بوش يفعل. كانت هناك خشية في فريق أوباما من أن موتمرات الفيديو المعتادة لبوش مع كِلا الزعيمين قد أدت إلى اعتماد غير محبّذ على التواصل المباشر مع الرئيس الأميركي وقوّضت قدرة الأميركيين في البلاد على القيام بواجباتهم. كنت أعتقد أن هناك شيئاً من الصحة بخصوص هذا القلق، لكنني كنت حائراً، فقد كان بوش مفيداً كمعلم لكليهما، وعندما كان يطرح المسائل كان كِلا القائدين يدرك أن ليس هناك من يطعن بما يقول. اجتمع بايدن أيضاً بقائد إيساف، الجنرال ديفيد مكيرنان، الذي تبيّن أنه بحاجة إلى ثلاثين ألف جندي إضافي، بشكل خاص لتحسين الأمن قبل الانتخابات الأفغانية في آب/أغسطس. كان بايدن في غاية الانزعاج مما رآه في أفغانستان (سارت الأمور بشكل أفضل خلال زيارته العراق).

كان أوباما قد تعهد خلال حملته الانتخابية بإرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان لمعالجة الموارد غير الكافية للحرب خلال إدارة بوش، التي كانت قد بدأت بنقل تركيزها وأولوياتها إلى العراق بعد أشهر من سقوط طالبان. أعتقد أن جميع كبار مسؤولي الأمن القومي في الإدارة الجديدة أجمعوا على أننا لم نكن نفوز ولم نكن نخسر في أفغانستان، وأننا بحاجة إلى البحث بشكل أدق في ما نفعله هناك. أخبرت الرئيس بوش خلال مقابلة البتّ في مسألة تعييني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن اعتقادي بأن أهدافنا في أفغانستان كانت طموحة جداً، وقد تزايدت مخاوفي فحسب خلال السنتين التاليتين. خلال اجتماعي مع أوباما في ٢٦ كانون الثاني/يناير أخبرته أننا يجب ألّا نتوسّم «آمالاً كبيرة» في أفغانستان؛ وأننا

نريد فقط أن نمنع البلد من أن يصبح مجدداً مصدر تهديد لنا أو لحلفائنا، كما سبق أن كان في أيام طالبان. خلال جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في اليوم التالي كنت أكثر صراحةً فقلت: «إذا كنا ننوي خلق 'فالهالا' (*) آسيوية [في أفغانستان] فسوف نخسر. علينا أن نبقي أهدافنا واقعية ومحدودة، وإلا فلنعدّ أنفسنا للإخفاق».

جرى أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في الإدارة الجديدة حول أفغانستان في ٢٣ كانون الثاني/يناير. كان هناك كثير من النقاش حول الحاجة إلى استراتيجية متماسكة، وضغط كلٌّ من بتريوس ومولن بقوة للموافقة على طلب مكيرنان بإرسال ٣٠٠٠٠ جندي. كنت داعماً لزيادة بعض الجنود لكنني كنت متردداً بخصوص العدد، جزئياً بسبب المبرّر الذي قدّمه الجيش. كان يفترض بالجنود الإضافيين عرقلة هجوم طالبان في الصيف وتوفير الأمن لانتخابات آب/أغسطس، لكن كثيرين منهم لم يتمكنوا من الوصول إلى هناك في الوقت اللازم للقيام بأيّ من ذلك. كما كنت قلقاً من حجم «تمثيلنا» العسكري. وعارض بايدن بشكل منطقي إرسال مزيد من الجنود حتى قبل اتخاذنا قراراً في شأن استراتيجيتنا.

قرر الرئيس النأي عن الحكومة وسؤال بروس رايدل، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط سبق أن كان مستشاراً في حملته الانتخابية، كي يشرف على مراجعة لستين يوماً عن الوضع في أفغانستان ويوصي بتغييرات في الاستراتيجية. ترأس هولبروك ووكيل وزارة الدفاع فلورنوي هذا المسعى، يؤازرهما دوغ لوت وموظفوه في مجلس الأمن القومي. كان ريدل محللاً في وكالة الاستخبارات المركزية منذ وقت طويل، وقد عمل لديّ، وكان من أفضل محلّلي شؤون الشرق الأوسط وأكثرهم واقعية.

كانت المشكلة العاجلة التي يواجهها الرئيس هي التوقيت: فإن كنا نريد آلاف الجنود، مهما كان عددهم بالضبط، المدرّبين والمجهّزين، وفي أفغانستان في الوقت المحدد، للتعامل مع هجوم طالبان في الصيف وقبل الانتخابات، فإننا بحاجة إلى قرار قبل انتهاء تقرير ريدل، وهذا لسوء حظ نائب الرئيس وآخرين في البيت الأبيض. في رحلة عودته من اجتماع ميونيخ الأمني، في مطلع شباط/فبراير، صرّح بايدن للصحافة أنه لن يسمح للجيش «بالتنمّر» على البيت الأبيض بخصوص إرسال

(*) فالهالا: قاعة الولائم في قصر الإله الإسكندنافي أودين تكريماً لأرواح الأبطال.

مزيد من الجنود إلى أفغانستان بسبب «المهل الزمنية المصطنعة». أراد الرئيس إعلان قراراته بخصوص سحب القوات من العراق قبل الإعلان عن زيادة الجنود في أفغانستان، لكن ذلك أيضاً لم يحدث. فيما كانت لجنة النواب، التي كان يرأسها توم دونيلون، تحلّل طلب ثلاثين ألف جندي وتركّز في السؤالين الآتيين: متى يمكنهم الوصول إلى أفغانستان؟ وماذا سيفعلون؟ أصبح واضحاً أن هيئة الأركان المشتركة لم تنجح في تحديد عدد الجنود الذين سيصلون إلى هناك في الصيف، وقد رسا الطلب في النهاية عند حوالى سبعة عشر ألف جندي إضافي.

كان الضغط باتجاه قرار مبكر حول زيادة الجنود في أفغانستان سيؤثّر سلباً في البيت الأبيض عبر خلق شك في أن أوباما «تُلوى ذراعه» من قِبل كبار الضباط العسكريين، خصوصاً مولن وبتريوس، لاتخاذ قرار كبير قبل أوانه. وقد اعتقدت حينها ـ وأعتقد الآن ـ أن عدم الثقة هذا أذكاه بايدن إضافةً إلى دونيلون وإيمانويل وبعض مستشاري أوباما الآخرين الذين انضموا إلى الجوقة، بمن فيهم جيم جونز ودوغ لوت. كما يمكن أن يكون عدم الثقة هذا مرده جزئياً قلة الخبرة في الشؤون العسكرية ـ لاسيما، في هذه الحالة، مهل التدريب والإمدادات ـ على صعيد كبار المسؤولين المدنيين في البيت الأبيض بدءاً بنائب الرئيس ونزولاً. أعتقد أن الجيش لم تكن لديه دوافع مضمرة: فالفشل في إقرار تحريك بعض القوات سريعاً على الأقل، بحدّ ذاته، كان سيحدّ من خيارات الرئيس ويجعله غير قادر على منع هجوم طالبان في الصيف أو تعزيز الأمن قبل الانتخابات الأفغانية. بيد أن الشك سيتفاقم ويتزايد مع الوقت.

لقد أدت أحداث لا تتعلق بأفغانستان إلى تفاقمه. ففي أواخر شباط/فبراير، على سبيل المثال، صرح الأدميرال تيم كيتينغ، قائد القوات الأميركية في الهادئ، خلال مؤتمر صحافي عن قدرة الولايات المتحدة على إسقاط الصاروخ الكوري الشمالي «تاي بودونغ ٢» وأن إطلاقه المحتمل سيكون «اختباراً قاسياً» للإدارة الجديدة. ثار غضب الرئيس مما أسماه «العمل الحر»، بالإضافة إلى أن فرضية الأدميرال بدت كأنها إدانة للرئيس. فبرأيه، سببت ملاحظات كيتينغ مشكلات جدية للإدارة: فإذا أمر الرئيس بإسقاط الصاروخ، فإن كيتينغ قد كشف أوراقنا وجعل من الصعب الحفاظ على النأي بالنفس؛ وإذا قرر الرئيس عدم التحرك فسيتساءل الناس لماذا لم يفعل.

سألنا، أنا ومولن، الرئيس إن كان يريد إقالة كيتينغ، فأجاب بالنفي، وأن كل شخص يستحق فرصة ثانية، لكنه طلب مني أن أقوم بتذكير كيتينغ وتوبيخه. طار كيتينغ من هاواي إلى واشنطن ليجتمع بي مدة عشر دقائق، وأبلغته باستياء الرئيس لكننا جميعاً نريده أن يبقى، وأن يعتبر مما جرى. طلب مني تيم نقل اعتذاره إلى الرئيس وإبلاغه أن مثل هذا التصرف لن يحدث مجدداً. ولم يحدث بالفعل (على الأقل من قِبل كيتينغ). أظهرت هذه الحادثة، بالإضافة إلى مشكلات الرئيس مع مدير الاستخبارات الوطنية غير المتحفظ في تصريحاته، ديني بلير، ومع مايك مولن بشكل متزايد، أن الاستياء الرئاسي من الأدميرالات الذين يعشقون التصريحات العلنية كان شكلاً آخر من أشكال التشابه بين إدارتي بوش وأوباما. منذ أولى بدايات الإدارة أصبح الشك وعدم الثقة بكبار الضباط العسكريين من قبل كبار مسؤولي البيت الأبيض ـ بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس ـ مشكلة كبيرة بالنسبة إلي فيما كنت أحاول أن أضبط العلاقة بين القائد العام للقوات المسلحة وقادته العسكريين.

في ١٣ شباط/فبراير ترأس الرئيس اجتماعاً لمجلس الأمن القومي للبحث فيما إذا كان عليه أن ينتظر إلى ما بعد انتهاء مراجعة ريدل لاتخاذ قرار بشأن إرسال مزيد من القوات، أم إرسال سبعة عشر ألف جندي بأسرع ما يمكن، أم إرسال بعض القوات الآن والبقية في وقت لاحق، أم إرسال ثلاثين ألفاً كان مكيرنان قد طلبهم. دعم ريدل وسائر المديرين ما عدا اثنين ـ بايدن وستينبرغ ـ إرسال سبعة عشر ألفاً دفعةً واحدة.

في ١٦ شباط/فبراير، وخلال اجتماعنا الأسبوعي المعتاد، أخبرنا الرئيس، أنا ومولن، أنه كان يفضل إعلان الانسحاب من العراق أولاً، كما نعلم، لكنه كان قد قرر تكليف سبعة عشر ألف جندي بالمساعدة على تهدئة الوضع في أفغانستان ومنع تدهوره أكثر. قال لي أوباما: «أنا أثق بك وبحكمك». في اليوم التالي أعلن البيت الأبيض القرار في تصريح صحافي مكتوب. على الرغم من أن أوباما وصف القرار أنه من أصعب القرارات التي اتخذها في عهده، لكنه لم يكلف نفسه عناء إعلانه شخصياً.

سوف تُطرح في وقت لاحق أسئلة حول سبب إرسال مزيد من القوات ـ مشاة البحرية ـ إلى ولاية هلمند بتعدادها السكاني القليل. كان القصد من نشر مشاة البحرية في البداية هو الحؤول دون تدهور الوضع الأمني في الجنوب؛ وكان ذلك

أكثر أهميةً من تحقيق الأمن للانتخابات، لكن سبباً مهماً استدعى نشرهم في هلمند. ففي حين كان قائد مشاة البحرية جيم كونواي متحمساً لإخراج مشاة بحريته من خمولهم في غربي العراق وإرسالهم للقتال في أفغانستان، فقد أصرّ على نشرهم جميعاً في «نطاق مسؤولية» واحد ـ ميدان معركة واحد ـ بوجود غطاء جوي وإمدادات من مشاة البحرية، وكانت هلمند فقط تحقق هذه الشروط. كان مشاة البحرية مصممون على الحفاظ على السيطرة العملانية لقواتهم بعيداً عن سلطة القائد الأميركي الأعلى في كابول وتحت قيادة أحد جنرالات مشاة البحرية في القيادة المركزية في تامبا. أدى مشاة البحرية مهامهم بشجاعة وبسالة ونجاح ملحوظ على الأرض، لكن قيادتهم العليا قدَّمت اهتمامات تشكيلهم الضيقة على احتياجات المهمة العامة في أفغانستان. على الرغم من عدة محاولات عبر بيس ومولن، إلا أنني لم أستطع إصلاح هذه المشكلة ومشكلات أخرى في القيادة كلياً حتى العام ٢٠١٠. كان حريًّاً بي تولّي زمام الأمور قبل ذلك بوقت طويل. كانت تلك أكبر أغلاطي في الإشراف على الحروب في العراق وأفغانستان.

كانت المسألة الكبرى التي تمت مناقشتها في اجتماع مجلس الأمن القومي في ١٣ شباط/فبراير هي توقيت الانتخابات الأفغانية. كان الدستور الأفغاني يقضي بإجراء الانتخابات الرئاسية بحلول ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، عند انتهاء ولاية كرزاي قانونياً، لكن الولايات المتحدة وشركاءنا في التحالف كانوا يضغطون بشدة لتأجيل الانتخابات حتى ٢٠ آب/أغسطس. جادل هولبروك قائلاً إن إجراء الانتخابات في أيار/مايو قد يقوّض قدرة المعارضة على المنافسة وقدرة إيساف على توفير الأمن، فأصدر الرئيس توجيهاته إلى هولبروك لإخبار كرزاي أنه، أي أوباما، يدرك المشكلة الدستورية المتعلقة بتأجيل الانتخابات إلى ما بعد أيار/مايو، وأننا سنعمل معه للمساعدة على إيجاد «جسر» إلى انتخابات آب/أغسطس. لم يكن أحدنا، بمن فيهم أنا، فظّاً بما يكفي ليذكّر الإدارة الجديدة، العازمة على إرساء «سيادة القانون» في أفغانستان، أنها قد قررت لتوها مخالفة الدستور الأفغاني والتآمر مع كرزاي لإبقائه في السلطة بشكل غير شرعي لعدة أشهر. ففي أفضل حالاته كان الهدف من القرار إعطاء الوقت للمرشحين الرئاسيين الآخرين كي ينظموا أمورهم بحيث تصبح الانتخابات ممكنة في أفغانستان. بالنسبة إلى هولبروك وآخرين على

الطاولة، كان القرار يمنحنا الوقت الكافي لإيجاد بديل مقبول لكرزاي، الذي كانوا يرون أن عليه أن يغادر. فإذا كان الدستور الأفغاني عقبة في طريق تحقيق هدفه، فليكن الأمر كذلك.

في الوقت عينه تقريباً عادت ميشيل فلورنوي من زيارتها الأولى إلى أفغانستان مع بعض الملاحظات المقلقة:

> لم أجد إلا القليل المقنع لي بأن لدينا خطة شاملة للعمل المشترك بين الوكالات أو تصوراً للعمليات. ما زلت مقتنعة بأن كثيراً من الحملات التنافسية ـ والمتنازعة في الغالب ـ تجري في أفغانستان: مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وجهود إعادة إعمار البلد. إن تخطيط عمل الوكالات المشترك والتنسيق والموارد هي، حتى هذا الوقت، الحلقة الأضعف... يعتقد القادة أن الزيادة الأساسية المخطط لها للقوات الأميركية والعتاد، المترافقة مع تعزيز قوى الأمن الداخلي الأفغانية، ستحسن قدرتهم على «تطهير» بعض المناطق و«السيطرة» عليها. إن هذه القوات وحدها غير كافية «لبناء» ما يكفي للحد من التمرد وتوطيد الاكتفاء الذاتي الأفغاني.

أخبرتني فلورنوي أن فرق المساعدة المدنية ـ العسكرية، أي فرق إعادة الإعمار على صعيد الأقاليم، التي تهدف للمساعدة على تقديم الخدمات وحكم أفضل للمناطق التي طهرها الجيش من المتمردين، تعاني «نقصاً في الموارد يُرثى له». شعرت بالرعب لكنني لم أتفاجأ من تقويمها للعلل من الناحية المدنية، فقد تحدثتُ عن هذه المشكلة منذ نحو سنتين.

أخبرت موظفي مكتبي في مطلع أيار/مايو أن تقرير ريديل، الذي لم يحتوِ على أفكار جديدة، قد خيّب أملي كثيراً. من ضمن أشياء أخرى، دعا تقريره الولايات المتحدة إلى تقديم مؤازرة استشارية أعظم، من دون تقديم أي اقتراحات واقعية حول من ناحية أين يمكن إيجادها. قالت فلورنوي إن مسوّدة التقرير كانت كلها حول ما الذي يجب عمله، من دون ذكر كيفية القيام بذلك. كانت هناك أربعة خيارات قيد المناقشة: (١) مكافحة إرهاب «ضرب الخلد» (*) ـ التي كان يطلق عليها

(*) بمعنى حيثما يظهر، عمليات موضعية.

«جزّ العشب» ـ والابتعاد عن أي أهداف أخرى؛ (٢) مكافحة إرهاب بالإضافة إلى بعض التدريب لقوات الأمن الأفغانية، وعقد الاتفاقات مع أمراء الحروب، ثم الخروج بأسرع ما يمكن؛ (٣) مكافحة تمرد محدودة؛ (٤) مكافحة تمرد أكثر طموحاً، والذهاب أبعد من طلب مكيرنان فيما يتعلّق بعدد الجنود.

خلال أسبوع، في منتصف آذار/مارس، عُقدت ثلاثة اجتماعات لجنة مدراء وجلستان مع الرئيس حول أفغانستان. يوم الجمعة تُلي تقرير ريدل النهائي، الذي أوصى بتمزيق شبكات الإرهاب في أفغانستان، وتطوير قوات الأمن الأفغانية، وإنهاء دعم باكستان للمجموعات الإرهابية والمتمردين، وتعزيز السلطة المدنية في باكستان، والاستعانة بالقنوات الأميركية الدبلوماسية والعسكرية والاستخبارية لتخفيف العداء وعدم الثقة بين باكستان والهند. كان التقرير مدهشاً في طموحه، وكان الموضوع الأكثر أهميةً هو الموضوع المتعلق بالصراعات الآتية بين البيت الأبيض والجيش، حيث ذكر التقرير: «سوف تمكننا حملة مكافحة تمرد كاملة الموارد من استعادة المبادرة والدفاع عن مصالحنا الحيوية». وافق المدراء جميعاً ما عدا بايدن على توصيات التقرير وأيّدوا أيضاً نشراً كاملاً لسبعة عشر ألف جندي كان مقرراً مسبقاً وأربعة آلاف مدرّب لقوات الأمن الأفغانية. إذا استثنينا التركيز في الحاجة إلى التعامل مع أفغانستان ضمن إطار إقليمي، والأهم هو الأهمية الحاسمة لباكستان من حيث تحديد نتيجة الحرب، كان تقرير ريدل يتطابق مع المراجعة التي أشرف عليها لوت في نهاية إدارة بوش، وكانا يشتركان أيضاً في نقطة الضعف التي أشارت إليها فلورنوي: لقد أُولي كثيرٌ من الاهتمام لـ «ما» يجب عمله والقليل لـ «كيف» يمكن إنجازه.

ظل بايدن يجادل أيضاً خلال العملية، وسيواصل الجدال، بأن الحرب غير مرغوب فيها في أميركا سياسياً. أعتقد أنه كان مخطئاً وأن الرئيس إذا ظل على موقفه ولعب أوراقه بعناية فبإمكانه حتى أن يديم حرباً غير مرغوب فيها. لقد فعل بوش ذلك في حرب العراق المستهجنة أكثر بكثير ومع هيمنة الديمقراطيين على كِلا المجلسين في الكونغرس. كان الحل يكمن في إظهار أننا ننتصر عسكرياً، وفي مرحلة معينة إعلان سحب القوات، والقدرة على إظهار أن النهاية قريبة. بعد قرابة سنتين ونصف، عندما غادرت الوزارة، كنا لا نزال نملك مئة ألف جندي في أفغانستان. على عكس توقع بايدن المتشائم عام ٢٠٠٩، تمكن الرئيس من إطالة أمد العملية.

تبنّى الرئيس معظم توصيات ريديل وأعلن بنود استراتيجيته الجديدة حول «أفغانستان وباكستان» في خطاب متلفز بتاريخ ٢٧ أيار/مايو وكبار مستشاريه يقفون خلفه. قال الرئيس إن الهدف هو «تحطيم القاعدة وتفكيكها وهزيمتها في باكستان وأفغانستان ومنع عودتها إلى أيّ من البلدين في المستقبل»، وقال إن سبعة عشر ألف جندي كان قد وافق مسبقاً على إرسالهم «سيذهبون لقتال طالبان في الجنوب والشرق، وسيمنحوننا قدرةً عظيمة على الشراكة مع قوات الأمن الأفغانية ومطاردة المتمردين على طول الحدود». وعلى الرغم من أنه أضاف أنهم سيساعدون أيضاً في بسط الأمن قبل الانتخابات الأفغانية، لكن ملاحظاته كانت توحي ضمناً أن الأولوية هي لقتال طالبان في عقر دارها. وقال إن هناك الآن حوالى ثمانية وستين ألف جندي أميركي في أفغانستان، وبالإضافة إلى ذلك سوف نزيد من تدريب قوات الأمن الأفغانية وحجمها.

كما أنه دعا إلى تعزيز العمل المدني الأميركي بشكل كبير ـ عبر إرسال متخصصين زراعيين ومعلمين ومهندسين ومحامين ـ لتطوير الأمن والفرص والعدالة ومساعدة الحكومة الأفغانية على خدمة شعبها وتنمية اقتصاد لا يعتمد على المخدرات غير الشرعية. كان هذا المركّب المدني أساسياً لأي استراتيجية سياسية للحدّ من نفوذ طالبان. لم يستعمل عبارتي «مكافحة تمرد» أو «مكافحة إرهاب» في الخطاب على الإطلاق، لكن كان واضحاً أن الاستراتيجية التي أعلنها كانت مزيجاً من الاثنتين. بعد يومين من الإعلان أخبرت مذيعاً تلفزيونياً عن اعتقادي أن ليس هناك أي داعٍ للطلب من الرئيس أن يوافق على إرسال مزيد من الجنود إلى أن نرى كيف سيبلي الجنود الذين سيتم إرسالهم قريباً.

كنت مؤيداً تماماً لقرارات الرئيس بالرغم من أنني كنت مشكّكاً إلى أبعد الحدود في عنصرين أساسيين من عناصر الاستراتيجية. انطلاقاً من تجربتنا في العراق، ساورتني شكوك قوية في إمكانية تأمين عدد المستشارين المدنيين المطلوبين من الدولة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة ووكالات أخرى وإرسالهم. وقد تبيّن أن شكوكي كانت مبررة. وكنت أشك أيضاً في أن بإمكاننا إقناع الباكستانيين بتغيير «حساباتهم» ومطاردة طالبان الأفغانية والمتشدّدين الآخرين على جهتهم من الحدود. فعندما شنّ مقاتلو طالبان الباكستانية هجوماً في ذلك الربيع في منطقة تبعد

ستين ميلاً من إسلام آباد، طاردهم الجيش الباكستاني في ولايتي سوات وجنوب وزيرستان الحدوديتين من أجل حماية أنفسهم. كان التساهل المستمر مع طالبان الأفغانية، بما في ذلك إيواء قادتهم في كويتا، استراتيجية وقائية انطلاقاً من عدم الثقة بنا، نظراً لعدم استعدادنا للبقاء منخرطين في أفغانستان في مطلع التسعينيات. سعت إدارة أوباما جاهدةً للتخفيف من قلة الثقة تلك، لكن التاريخ لم يكن يعمل لمصلحتنا.

كان تعريفي للنجاح أضيق من تفسير ريديل أو الرئيس في تلك المرحلة: استخدام العمليات العسكرية ـ مزيج من عمليات مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب النوعية ـ للحدّ من قدرات طالبان إلى أن تصبح قوات الأمن الأفغانية أكبر وأفضل تدريباً بحيث تغدو قادرة على السيطرة على البلد ومنع عودة القاعدة. لسوف أتبنى هذا الموقف طوال مدة ولايتي كوزير، وإن كانت سياسة الرئيس الجديدة الشاملة ستساعد على تحقيق ذلك الهدف. كنت قد أخبرت بتريوس في العراق أن الاعتراف بنقطة الرجحان هو السبيل إلى النجاح: عندما كان العراقيون يقومون بشيء بالكاد كما ينبغي كان ذلك أفضل من قيامنا به بشكل ممتاز. وكنت أعتقد أن المبدأ نفسه ينبغي تطبيقه في أفغانستان، وحتى في إدارة بوش كنت قد أطلقت عليه «الجيد الأفغاني بما فيه الكفاية».

في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، وبناءً على توصية قدمتها إلى الرئيس، أصبح الجنرال ديف مكيرنان قائداً لقوات إيساف في أفغانستان، وهي قوات تحالف مكوّنة من القوات الأميركية وقوات من أكثر من أربعين بلداً آخر. كان جورج كيسي، رئيس أركان الجيش، ومولن يعتقدان أنه الرجل المناسب للمنصب، وكنت أكنّ له كثيراً من التقدير والاحترام، ويعود جزء كبير من ذلك إلى أنه كان قد عمل جيداً مع حلفائنا في أوروبا. بيد أنني، في منتصف الخريف، عبّرت بشكل علني لموظفي مكتبي المباشرين عن قلقي مما إذا كنت قد ارتكبت خطأً. مازال من الصعب عليّ حتى هذا اليوم أن أحدد بالضبط ما الذي كان يقلقني، لكن قلقي تفاقم فحسب في الشتاء. ربما كان السبب، أكثر من أي شيء، هو خبرة السنتين اللتين قضيتهما في مراقبة جنرالات مثل بتريوس ومكريستال وتشياريللي ورودريغز وغيرهم وهم يبدعون من خلال دمجهم عمليات كلّ من مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد، ومراقبة مرونتهم

في تبنّي الأفكار الجديدة واستعدادهم لاختبارها، وقدرتهم على التخلي عن فكرة لم تثبت نجاحها ومحاولة شيء آخر. كان مكيرنان عسكرياً باسلاً لكنه بدا وكأنه يفتقر إلى المرونة في فهم ميدان المعركة المطلوب في وضع معقد مثل أفغانستان. انطلاقاً من خلفيته الأخيرة وتجربته ـ قيادة قوات التحالف البرية خلال المرحلة الأولية لحرب العراق ومن ثم قيادة الجيش الأميركي في أوروبا ـ كنت أتساءل إن كنت قد وضعته في موقف لا يتناسب مع مكامن قوته.

كانت هناك مسائل محددة. في محاولة لحل مشكلة قوات التحالف في أفغانستان، المتعلقة بالقيادة والسيطرة، اتفقنا أنا ومولن على أن أفضل خيار هو تطبيق الهيكلية التي كانت لدينا في العراق ـ قائد بأربع نجوم لكل القوات، مكيرنان، مع قائد مرؤوس بثلاث نجوم لإدارة الحرب على أساس المياومة. قضى مكيرنان، على غرار مكنيل قبله، وقتاً طويلاً مع كرزاي ومسؤولين أفغان آخرين، وسفراء دول التحالف، والمسؤولين الحكوميين الزائرين، وفي العمل على مسائل متعلقة بالناتو: واجبات دبلوماسية وسياسية. كان ذلك الدور مهماً إلى حد بعيد لكنه أبرز الحاجة إلى شخص آخر يصب تركيزه في القتال. عارض مكيرنان بشدة مثل هذا التغيير. كما كنت قلقاً لأننا لم نكن نتحرك بسرعة كافية أو بتصميم كافٍ للتعامل مع مشكلة الخسائر في صفوف المدنيين. وكما ذكرت سابقاً، لا أصدق أن سبق لأي قوة عسكرية أن عملت بالقدر نفسه من الجدية الذي عملنا به لتجنب وقوع ضحايا أبرياء، لكن بدا كأن كل حادثة كانت خسارة استراتيجية، وكان علينا القيام بجهد كبير. بعد بيان الرئيس في آذار/ مارس مباشرةً أخبرت مولن: «فتياني يموتون هناك، وإن لم أكن واثقاً بأنني أملك أفضل قائد ممكن، فلا يمكنني التعايش مع نفسي».

خطرت المسألة ببالي في مطلع نيسان/أبريل عندما عادت ميشيل فلورنوي من أفغانستان وأعربت لي عن قلقها مما إذا كان مكيرنان هو الرجل الأفضل للمهمة. كانت المسائل التي أثارتها تنسجم مع لائحتي الخاصة. فقد أقرّ مولن وبتريوس بالحاجة إلى تغيير، وجادل كيسي بلا هوادة ضد إقالة ديف واصفاً الأمر بأنه تصرف «نتن»، وبعث برسالة إلى الرئيس يعرض فيها آراءه، وقد أطلعني عليها وأوصلتها أنا شخصياً.

كنت قد تحدثت في مناسبات عدة إلى الرئيس على انفراد حول شكوكي، وأبلغته في منتصف نيسان/أبريل اعتقادي أن الوقت قد حان للقيام بتغيير. أوصينا

أنا ومولن وبتريوس بالإجماع أن يحل الجنرال ستانلي مكريستال محل مكيرنان. كان الرئيس يدرك احتمال حدوث فوضى سياسية نتيجة إقالة قائد رفيع في خضم الحرب، لكنه كان يرغب في إحداث التغيير.

كانت إقالة مكيرنان من القيادة أحد أصعب القرارات التي اتخذتها، إذ لم يكن قد ارتكب خطأً فادحاً وكان يحظى باحترام كبير في مستويات الجيش كافة. كان مولن يتحدث إليه ليضعه في الأجواء منذ أسابيع، وفي القسم الأخير من نيسان/أبريل طار إلى أفغانستان لمحاولة إقناعه بالتنحي من تلقاء ذاته. أوضح ديف أنه يريد البقاء في منصبه حتى نهاية نوبته في ربيع العام ٢٠١٠، لكن لم يكن باستطاعتي الانتظار كل هذا الوقت، فسافرت إلى كابول في ٦ أيار/مايو وتوجهت على الفور تقريباً لتناول عشاء خاص مع ديف، وأخبرته بسبب رغبتي في إحداث تغيير بهذه السرعة، فوافق بكرامة ولياقة استثنائيتين.

لم أعلم إلا لاحقاً أنها كانت المرة الأولى التي يُقال فيها قائد في زمن الحرب منذ أن قام ترومان بطرد دوغلاس ماكآرثر عام ١٩٥١. خلال الحرب العالمية الثانية كان الجنرالان جورج مارشال ودوايت أيزنهاور يطردان بشكل معتاد قادة كان كثير منهم عالي الكفاءة، ومن ضمنهم كثير من أصدقائهما الشخصيين. كما أن الجنرال ماثيو ريدجواي فعل مثل ذلك كثيراً في كوريا قبل تسلّم القيادة من ماكآرثر وبعده. كان هذا التصرف شائعاً بما يكفي بحيث أنه لم يكن يقضي على المستقبل المهني للجنرال الذي يطاله ولم يكن يلطخ سمعته أو سمعة الجيش نفسه. لكن في زمن فيتنام لم يكن يشيع الخبر كثيراً في الجيش. كنت آمل أن تؤدي حادثة مكيرنان إلى المساهمة في إعادة مساءلة أداء كبار الضباط في زمن الحرب، بما في ذلك القاعدة الراسخة بأن سوء السلوك الشخصي أو الأخطاء الجدية لا تدعو للطرد.

أعلنت في ١١ أيار/مايو أن مكيرنان قد أقيل من منصبه وأنني أوصي بمكريستال ليخلفه كقائد أعلى، وأن مساعدي العسكري الأعلى، رودريغز، أصبح نائب القائد الميداني المناوب. سألني أحد المراسلين الصحافيين: ما الخطأ الذي ارتكبه مكيرنان؟ فقلت إنه لم يرتكب أي خطأ على الإطلاق، ولكن كل استراتيجية جديدة تتطلب قائداً جديداً. عندما سُئِلت عن سبب اختياري مكريستال ليكون خلفاً قلت إنه ورودريغز أدخلا معاً أساليب فريدة إلى كلّ من مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد.

كان من عادتي مع تعيينات كبار العسكريين في عهدي كلّ من بوش وأوباما أن أحضر الضابط إلى الرئيس لالتقاط صورة تذكارية مباشرةً قبل اجتماعي الأسبوعي في المكتب البيضاوي. كان هدفي الرئيسي هو أن أجعل الرئيس يهنئه ويعرب له عن دعمه وثقته. كان الرئيس على علم بنجاح مكريستال الاستثنائي في إدارة عمليات مكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان. للأسف، لم يكن ستان مرتاحاً أو على طبيعته في الاجتماعات الرسمية، على أقل تقدير. عندما التقى أوباما، وألقى الرئيس نكتة بسيطة، بقي مكريستال جامداً ولم يبتسم. بعد أن غادر ستان ابتسم أوباما وقال: «إنه شديد... التركيز».

لم يكن قد تم تثبيت تعيين مكريستال بعد من قبل مجلس الشيوخ، وكنت أسمع من مولن وآخرين عن الحاجة إلى مزيد من القوات حتى في ظل موافقة الرئيس الأخيرة على واحد وعشرين ألفاً إضافيين. كان مكيرنان لا يزال يلحّ على إرسال عشرة آلاف آخرين، من بين أمور أخرى. بعد أكثر من أسبوع على لقائي بمكيرنان في كابول، حضرت اجتماعاً بخصوص قرارات الانتشار من أجل ملء الشواغر في مقر عمليات رودريغز بموظفين جدد (كنت أجتمع كل أسبوع بالرئيس ونائبه، بالإضافة إلى موظفي مكتبي وهيئة الأركان المشتركة، للبتّ في «طلبات التزويد بالقوات» من قِبل القادة حول العالم: نوع الوحدات، عدد الجنود، وغير ذلك). تم إبلاغي أن هذه القواعد الجديدة في كابول تتطلب بضعة آلاف آخرين من الجنود، ربما أكثر بكثير من الثمانية والستين ألفاً الذين وافق الرئيس على إرسالهم، ففوجئت بالطلب وأخبرت المجموعة أن ليس بإمكاننا تجاوز العدد المصادق عليه من دون مشاورة الرئيس. بمجرد أن أصبح مكريستال في أفغانستان كان عليه فقط تقويم كيف سيتم استخدام هؤلاء الأشخاص. على سبيل المثال، هل هناك جنود ومشاة بحرية يقومون بأعمال البنى التحتية أو الصيانة يمكن إعادة توزيعهم على القواعد الجديدة أو إرسالهم إلى المعارك؟

في ذلك الوقت لم يكن هناك ما يكفي من المستشارين والخبراء المدنيين الأميركيين الذين قيل إنهم ضروريون لتحقيق النجاح في تقرير ريديل. في ٢ أيار/مايو، ترأس بتريوس وهولبروك «مؤتمر تنسيق» مدنياً ـ عسكرياً مع ممثلين من عدد من الوكالات الحكومية. كانت السفارة قد طلبت ٤٢١ شخصاً إضافياً،

لكن هولبروك طالب بإعادة تحليل «غير مقيدة» للحاجة المدنية نزولاً حتى مستوى الولاية والقضاء. من الواضح أن هولبروك كان يشاطرني شكوكي حول مدى قدرة الحكومة على إرسال عدد كبير من المدنيين إلى أفغانستان على وجه السرعة. أبلغت وزارة الخارجية وجهاز الأمن القومي أنني مستعد لتوفير بضع مئات من الخبراء المدنيين من الدفاع ومن احتياط الجيش لملء الشواغر.

خلال اجتماع لجنة النواب في أواخر أيار/مايو أعاد توم دونيلون تأكيد أهمية الكادر المدني وأظهر امتعاضه بوضوح بسبب قلة الإمداد المدني وبطء وتيرته. على الرغم من إخفاق وزارة الخارجية وآخرين في تقديم العدد المطلوب من الخبراء المدنيين، لم يستغل نائب وزير الخارجية جاك ليو (المسؤول عن الإدارة) وآخرون العرض الذي قدمته بإعارتهم (والدفع لأجل) مدنيين من وزارة الدفاع لملء الشواغر. كان الرد الأكثر شيوعاً الذي كنت أسمعه هو أن الأشخاص الذين عرضت إرسالهم ليسوا مناسبين كثيراً للمناصب المطلوبة. شعرت أن لو كان لدى المدني من الدفاع نصف المهارات أو الخلفية التي تبحث عنها الخارجية، فسيمنحنا ذلك إمكانات مدنية أكبر بمعدل ٥٠ بالمئة من التي كانت لدينا الآن. وفي سياق متصل، كنت قلقاً من أن نسبة عالية من المدنيين الأميركيين في أفغانستان كانت متمركزة في كابول، في حين كانت هناك حاجة عظمى إليهم في الولايات والأقضية التي كان جيشنا يحاول تطهيرها من طالبان. وقد بقوا هناك مدة سنة ـ مع بضعة أسابيع إجازة ـ ثم عاد الجميع تقريباً في الصيف، تاركين ثغرات غالباً في الإمكانات المدنية لمدى أشهر وفي بعض الأحيان إلى أجل غير مسمى. ظلّت أعداد الخبراء المدنيين ومكان تمركزهم مصدر إحباط لقادتنا وسائر الآخرين منا في وزارة الدفاع. (لم يكن كثير من المدنيين الذين تم إرسالهم من وزارة الخارجية في النهاية يحوزون المهارات المطلوبة أيضاً؛ وأمضوا هم وكثير من المدنيين الآخرين مدة خدمتهم في أفغانستان بأكملها متحصنين في مجمع الوزارة المنيع).

فكّرت في أن هناك مصدراً محتملاً آخر للخبرات المدنية المتوفرة، وكنت أعلم ببرامج التوعية الدولية لمعظم كليات وجامعات منح الأراضي الأميركية، خصوصاً في مجالات تشمل الزراعة وتربية الماشية والطب البيطري والموارد المائية. قدمت

كليات البحوث والتطبيق التي تسافر عادةً إلى الدول النامية، وتعمل في ظروف بدائية وخطيرة معظم الأحيان، مساهمةً ضخمة. كررت إصراري على هولبروك ومسؤولي الإغاثة للتواصل مع الرئيس الوطني لجمعية جامعات منح الأراضي الأميركية والطلب إليه أن تقدّم بعض هذه الكليات المساعدة. بخلاف كثير من الموظفين الحكوميين، كانوا يتوقعون ويريدون أن ينتشروا في الأرياف لتقديم المساعدة، وكان رئيس تلك الجمعية هو بيتر مكفيرسون، الرئيس السابق لولاية ميشيغان ورئيس وكالة التنمية الدولية منذ العام ١٩٨١ حتى العام ١٩٨٧ في عهد الرئيس ريغان، وكنت واثقاً أنه لن يألوَ جهداً لكي تقوم الجامعات بتقديم المساعدة. مع ذلك، وعلى غرار عرضي للمدنيين العاملين في وزارة الدفاع، لم تثمر الفكرة عن أي شيء. لم يكن هناك اهتمام من قِبل وزارة الخارجية ولا من قِبل وكالة التنمية الدولية.

ما فاقم مشكلة إرسال خبراء مدنيين إلى أفغانستان ظهور مشكلة أخرى. فقد تطوع وزير الزراعة توم فيلساك بإرسال العشرات من المتخصصين إلى أفغانستان لكنه أخبرني أنه لا يملك المال لتغطية التكاليف، سائلاً إن كان بإمكان وزارة الدفاع فعل ذلك؟ كان علي إخباره أننا لا نستطيع ذلك بسبب القيود التي يفرضها الكونغرس على التحويلات المالية ضمن أقسام الحكومة، وأن بإمكاننا إجراء مثل هذه التحويلات فقط لوزارة الخارجية.

اجتمعت بمكريستال ورودريغز ومولن وكارترايت وفلورنوي في ٨ حزيران/ يونيو لمتابعة النقاشات حول هيكلية القيادة الجديدة. حذرت من أننا بحاجة إلى معالجة هذا الموضوع خطوة بخطوة، بسبب حساسيات دول التحالف، وأن علينا أن نبدأ برودريغز وحده بصفته نائب قائد إيساف خلال الخريف، ثم نبحث بخصوص «تسليمه منصبين» بصفة نائب قائد القوات الأميركية في السنة الجديدة. ثم قلت إننا بحاجة إلى نهج أفضل للتعامل مع الخسائر في صفوف المدنيين. أخبرت ستان أنني أريده أن يقوم بمراجعة مدتها ستين يوماً عن الوضع في أفغانستان، ومراجعة عدد الموظفين الذين لدينا الآن والذين قد نحتاج إليهم. بدت المراجعة طلباً منطقياً للغاية وغير ضار بالفعل في ذلك الوقت. قلت إننا بحاجة إلى إجراء المراجعة قبل أن أشاور الرئيس بشأن أي قوات إضافية لأنني لا أستطيع استغلاله حتى الرمق الأخير. أخيراً، حذرته من أن «لديّ إحساساً قوياً بأن وجوداً أميركياً ضخماً [الكثير من

القوات الأميركية] أمر خطير استراتيجياً». تأسفنا أنا والرئيس على اليوم الذي طلبنا فيه تلك المراجعة.

كان اليوم التالي هو يومي الأسوأ حتى تاريخه مع إدارة أوباما. بدأ الاجتماع بالرئيس بمصادقته على خططنا لتنفيذ تغييرات القيادة والسيطرة في أفغانستان، بما في ذلك مقر قيادة رودريغز، فأكدت له أننا سنعدّ الخطط التفصيلية ونعمل على مصادقتها ضمن عملية ما بين الوكالات، ومن ثم نقدمها للحلفاء، ثم أخبرته بطلبي من مكريستال مراجعة مدتها ستين يوماً، تشمل مراجعة لأعداد الجنود والقيام بتحديد جديد للأعداد التي نحتاج إليها خلال نهاية السنة. أي الأمور التي لم نكن قد توقعناها، بحيث أذهب بعدها إلى الرئيس مستعداً لتبرير أي زيادة في أعداد الجنود وبحيث لا أطلب المزيد عام ٢٠٠٩. عمّت الفوضى في الغرفة، وقال الرئيس محتداً أن لن يكون هناك دعم سياسي لأي زيادة إضافية في الجنود، فالديمقراطيون في كابيتول هيل لم يكونوا يريدون ذلك، والجمهوريون سيلعبون فقط في مجال السياسة، ثم روى لنا كيف كان الحصول على موافقة على ملحق السنة المالية ٢٠٠٩ أصعب مما تخيلوا. كنت مدركاً لقناعة بايدن ـ وربما آخرين في الغرفة ـ بأن هذا الطلب وتقويم مكريستال كانا جزءاً من مسرحية مدبلجة من قبل الجيش لحمل الرئيس على المصادقة على مزيد من الجنود، وأعربت عن تحفظاتي حول زيادة كبيرة في أعداد الجنود، لكني لم أفهم لماذا قد يتسبب إرسال ألفين إلى أربعة آلاف جندي بالغضب والعداء.

تركت الاجتماع وأنا محبط من التركيز الكامل في السياسة أكثر من التشكيك بخصوص قوات إضافية. شدّد بايدن خصوصاً على رد فعل القاعدة الديمقراطية (ذكرتني ملاحظاته بتركيز تشيني في قاعدة الحزب الجمهوري عند مناقشة استجوابات المعتقلين وغوانتانامو). لم تُذكر أي عبارة حول القيام بكل ما يمكن القيام به لتحقيق الأهداف التي كان الرئيس قد حددها أو لحماية الجنود. فقد ركّز الرئيس ومستشاروه جميعاً على أن علينا، قبل البحث في أي زيادة للجنود، أن نظهر نجاحنا وقوتنا بالجنود الذين لدينا. كنت مذهولاً، فقد كان الديمقراطيون يتحكمون في كلا المجلسين في الكونغرس، وكان البيت الأبيض يشعر بالهلع. كان باستطاعتي أن أفهم التشكيك؛ أما السياسة فلم أستطع فهمها.

تم تثبيت تعيين مكريستال كقائد ـ ومنحه نجمة رابعة ـ من قبل مجلس الشيوخ في يوم اجتماعي السيىء في البيت الأبيض. حصدت استراتيجيتي السابقة المتمثلة في تثبيت تعيينه رئيساً لهيئة الأركان المشتركة والاهتمام بأي مسائل محتملة قد يطرحها مجلس الشيوخ في ذلك الوقت نتائجها.

لسوء الحظ، بحلول فصل الصيف، حدث انقسام في فريق أوباما للسياسة الخارجية. كان بايدن وموظفوه وإيمانويل وبعض موظفي جهاز الأمن القومي وربما كل مستشاري الرئيس السياسيين في البيت الأبيض على موجة مختلفة عني وعن كلينتون ومولن وبلير فيما يتعلق بأفغانستان. أكرر ثانيةً أن الأشخاص أنفسهم كان تشكيكهم يزداد في أن مولن وبتريوس ومكريستال وغيرهم من كبار ضباط الجيش يحاولون إحراج الرئيس وحتى إجباره على الموافقة على إرسال مزيد من الجنود. كان دونيلون ودينيس مكدونو وآخرون يقولون للناس علناً في وزارة الدفاع إن «البيت الأبيض» ليس راضياً «ولم يرضَ يوماً» عن أداء مولن كرئيس أركان، واشتكوا من مقابلاته المعتادة على التلفاز، حتى وإن كانوا غالباً هم الذين يطلبون منه إجراء مقابلات تلفزيونية. كان مكدونو يشتكي باستمرار إلى جيوف موريل من أن تقويم مكريستال المنتظر حول مدة الستين يوماً هو محض «هراء»، وكان يقول إن الرئيس يجب ألّا يسمع آراء مولن للمرة الأولى من الصحف والتلفاز. كانت تسري شائعات عن عزلة جونز في البيت الأبيض واحتمال استقالته، وكان بايدن ودونيلون ولوت على خلاف متزايد مع هولبروك، كما وفتَرَت العلاقة بين بانيتا وبلير. أخبرني جونز، لدى عودته من زيارة إلى أفغانستان في نهاية حزيران/يونيو، أنه حذّر ستان من أن أي طلب إضافي للجنود سوف يثير جنون الرئيس. خلق النقد الفارغ ونشر الشائعات في أواخر الصيف جواً مضطرباً منع أخذ تقرير مكريستال بعين الاعتبار.

كانت لدي لائحتي الخاصة المتزايدة بالمسائل المثيرة للجنون مع الرئيس وآخرين في الإدارة في ذلك الوقت. فبعد اجتماعي الأسبوعي (برفقة نائب رئيس الأركان كارترايت) بالرئيس في ١٥ تموز/يوليو، طلب الرئيس أن يراني على انفراد، وهو حدث كان يتكرر أكثر، حيث كان ينوي الاجتماع بالجنرال كارترايت على انفراد، والطلب إليه القدوم، إن أمكن، والحلول محل مايك مولن بصفة رئيس هيئة الأركان المشتركة. شعرت بالقلق من تسرّب أي حديث وترتيب من هذا القبيل، ما

يضع مايك في موقف حرج لأكثر من سنتين، إلا إذا كانت نية الرئيس، بالطبع، التسريع بمغادرته. كنت أعلم أن الجميع تقريباً في البيت الأبيض كانوا يفضلون أسلوب كارترايت في تقديم التقارير، الذي كان أكثر وضوحاً من أسلوب مولن. كما كان كارترايت قادراً على شرح مسائل عالية التقنية بوضوح، وكان أسلوبه التحليلي ينسجم أفضل مع أسلوب الرئيس. لكن ملف مولن الشخصي العام واستقلاليته كانا مصدر إزعاج أيضاً. تمنيت على الرئيس ألا يجتمع بكارترايت قبل أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر، ريثما يكون هو ومولن قد تم تثبيتهما من قبل مجلس الشيوخ في منصبيهما لولاية أخرى. عندما عُقد ذلك الاجتماع اقترحت على الرئيس ببساطة أن يسأل كارترايت البقاء سنتين كاملتين في ولايته الثانية (كنت قد اقترحت تقاعده بعد السنة الأولى من ولايته الثانية حتى لا يتزامن ذلك مع نهاية ولايتي رئيس الأركان ونائبه). لم تكن لدي مشكلة مع فكرة حلول كارترايت محل مولن كرئيس أركان حينها.

أجريت في مطلع آب/أغسطس حديثاً مطولاً ومباشراً مع رام إيمانويل في مكتبه في البيت الأبيض حول جملة من الأمور. سبق أن كنت في ذلك المكتب في عهد كثير من رؤساء الأركان السابقين، وكان الديكور لا يزال على حاله في الجوهر، مع تغيير طفيف في الخلفية مما أضفى عليه طابعاً شخصياً بوجود بضع صور للعائلة على خزانة خلف المكتب. سلم عليَّ رام بحرارة بعيداً عن الرسميات كما جرت العادة وقدم لي مشروب كوكا كولا خالياً من السكر. تجاهلنا المقاعد والأريكة الأكثر رسمية أمام موقده، وجلسنا إلى طاولة الاجتماعات. كانت المسألة الأولى التي أثرتها تتعلق بقرار صادر عن النائب العام إريك هولدر مفاده أن وزارة العدل لن تدافع عن ستة ضباط بحرية صغار سبق أن كانوا حراساً في غوانتانامو وكانت تتم مقاضاتهم من قِبل معتقل هناك. لم يكن البحارة قد ارتكبوا أي خطأ، لكن هولدر لم يكن يريد الدفاع عن دستورية احتجاز معتقلين في غوانتانامو. كانت وزارة العدل قد أخبرت البحارة أن الحكومة ستدفع تكاليف الدفاع عنهم من قبل محامين خاصين، لكنني أخبرت رام أن الأمر ليس نفسه فيما لو وضعت الحكومة الأميركية كلها ثقلها لحمايتهم في قاعة المحكمة. كان جميع العسكريين يعرفون ذلك، وقد سبب لهم الإحباط. أخبرت رام أن معاملة الرئيس للجيش منذ يوم انتخابه في غاية الكمال، لكن هذا القرار

يمكن أن يؤثر بقوة وسلبية في معنويات العسكريين وفي رأيهم في القائد العام. كما اشتكيت من أن هولدر قد اتخذ هذا القرار من دون أن يستشيرني، وأخبرته بلغة كنت أعرف أنه سيفهمها أن قراراً من وزارة العدل بعدم الدفاع عن عسكريين أميركيين أبرياء أمر مثير للسخرية و«خطأ لعين هائل».

كما أخبرت إيمانويل أنني غاضب لأن نائب مستشار الأمن القومي جون برينان قد أخبر الرئيس أن مزيداً من طائرات من دون طيار من طراز «ريبر» سوف تُحوَّل من الجيش إلى وكالة الاستخبارات المركزية من دون علمي بأي شيء. وقلت إن الطائرات من ممتلكات وزارة الدفاع ولا يحق لأحد في البيت الأبيض أن يذهب إلى الرئيس بمثل هذه التوصية من دون المرور بإجراءات العمل ما بين الوكالات المرعية. كان هذا جزءاً من عمليات ملاك جهاز الأمن القومي المتزايدة في البيت الأبيض والإدارة التفصيلية للمسائل العسكرية، وهو مزيج كان قد أثبت أنه كارثي في الماضي. قلت لرام: «إنني جزء من فريق، لكنني لست غبياً».

ربما كان الأمر الأهم هو أنني أخبرت إيمانويل أن على الرئيس أن «يتولى مسؤولية الحرب الأفغانية»، سواء فيما يتعلق بقواتنا أم بحلفائنا. لم يكن قلقي الأساسي من تصريحاته العلنية يتعلق بالحاجة إلى استراتيجية لمغادرة أفغانستان بل بما لم يكن يقوله. كان عليه أن يصرّح بأن الحرب قد تستمر سنوات وأنه واثق أننا سننتصر في النهاية، وكان عليه أن يقول علناً لماذا تضحيات الجنود ضرورية. أخبرت إيمانويل أن من المرجح أن أذهب إلى الرئيس في منتصف أيلول/سبتمبر لطلب المزيد من «العوامل المساعدة» ـ مزيد من الجنود لتفكيك العبوات الناسفة، وتفجير الذخائر، وتطهير الطرقات، والاستخبارات، والمسح، والاستطلاع، والفرق الطبية ـ لكنني سأحاول تأخير أي طلب للوحدات القتالية حتى كانون الثاني/يناير. قلت إن الرئيس لن يرغب أن يكون في موقف من يرفض المعدات التي لها دور مباشر في حماية حياة الجنود. لم أكن أحاول «حشر» الرئيس: كنت أعلم بحكم التجربة أن وجود ثمانية وستين ألف جندي إضافي، سيولّد حاجة إلى مزيد من العوامل المساعدة هذه.

جلس إيمانويل يستمع بصبر وهدوء فيما كنت أنفّس عن غضبي؛ ثم قال إنه سيرى ماذا يمكنه أن يفعل. بالرغم من أنني لم أرفع صوتي قط، لكنني أعتقد أنه

لاحظ كم كنت أبدو غاضباً وكم حاولت أن أضبط نفسي. سمعت لاحقاً أن بعض السياسيين في البيت الأبيض كانوا قلقين من استقالتي.

خلال مؤتمر فيديو في ٢٤ حزيران/يونيو أخبرني مكريستال للمرة الأولى أنه وجد الوضع في أفغانستان أسوأ بكثير مما كان يتوقع. ففي الجنوب، كما أفاد، كان المتمردون يسيطرون على خمسة أقضية من أصل ثلاثة عشر قضاءً في ولاية هلمند، وكانت قندهار تتعرض للضغط، وغالبية المنطقة «خارجة عن سيطرتنا». فقد كانت القوات الأفغانية في الجنوب ضمن معدل ٧٠ بالمئة فقط من القوة المطلوبة وتعاني مشكلة سيطرة، وفي الشرق كانت شبكة حقاني توسّع رقعة عملياتها، «لكن رجالنا يسيطرون على الوضع هناك بشكل جيد». بشكل عام، كما قال، كان الحكم سيئاً جداً ويخلق كثيراً من المشكلات: «إنه لا يتمتع بالشرعية». عندما سألته إن كان لديه ما يكفي من الاستخبارات والمسح والاستطلاع أثار ردُّه موجة الابتسام الوحيدة في الجلسة: «سيدي، أنا مصمَّم وراثياً على ألا أقول أبداً إن لديّ ما يكفي».

سمعت في البداية أن مكريستال سيطلب الكثير من القوات الإضافية من مايك مولن مباشرةً فور عودته من أفغانستان في منتصف تموز/يوليو. قال مولن إن مكريستال قد يطلب نحو أربعين ألف جندي إضافي. صُعِقت من هذا العدد. لماذا؟ ما السبب؟ هل يصدق فعلاً أن الرئيس سيوافق على تلك الزيادة الهائلة مباشرةً بعد الموافقة على إرسال واحد وعشرين ألف جندي إضافي؟ ماذا عن حجم وجودنا العسكري وتأثيره في الأفغان؟ كيف يمكنني أن أوفّق بين تصريحاتي العلنية كلها، التي تعبر عن قلقي من حجم وجودنا العسكري، وبين الإعراب عن تأييدي لمكريستال؟ وحتى لو وافقت على تقويم مكريستال وتوصيته، لم تكن لديّ فكرة عن كيفية نيل موافقة الرئيس حتى على جزء صغير من ذلك الرقم. لم أكن بحاجة إلى منجّم ليخبرني أن ثمة فوضى عارمة تلوح في الأفق.

المرة الوحيدة التي ساورني فيها القلق كوزير دفاع هي عندما سمعت بما ينوي مكريستال القيام به. قررت أن ألتقيه بشكل سري في أوروبا في ٢ آب/أغسطس وأن أسمع منه مباشرةً ما لديه ليقوله. قبل الرحلة مباشرةً، شاركت في مداولات الرئيس مع مجلس الوزراء وكبار موظفي البيت الأبيض. ورد في مقالة في «واشنطن بوست» صباح يوم الحادي والثلاثين أن مكريستال ينوي طلب زيادة كبيرة لعدد الجنود في

أفغانستان، وكانت تلك مساعدة فعلية في الوقت الذي كنت أتحضَّر فيه لقضاء أربع وعشرين ساعة في مجادلة موظفي البيت الأبيض.

أقلّتني طائرتي في وقت متأخر من عصر اليوم الأول من الشهر إلى قاعدة شيفر الجوية في بلجيكا، حيث التقيت مكريستال في الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الأحد، وقد طال ذلك الاجتماع لمدة خمس ساعات. كان كل اللاعبين الأساسيين هناك أيضاً: مولن، وبتريوس (بصفته رئيس القيادة المركزية)، والأدميرال جيم ستافريديس (بصفته القائد الأعلى لقوات التحالف، رئيس مكريستال في الناتو)، وميشيل فلورنوي، وورودريغز، وبالطبع عدد من موظفيهم. اجتمعنا في قاعة اجتماعات بسيطة وعملية للغاية في القاعدة الجوية حول طاولة كبيرة بشكل حدوة حصان، ما كان يتيح للجميع رؤية عرض شرائح باور بوينت الأساسية في التقارير العسكرية كلها. بدا العسكريون المجندون الذين يملأون غلّايات القهوة ويقدمون الطعام مرتبكين، ربما عُزي ذلك إلى عدد الأدميرالات والجنرالات ذوي النجوم الأربع في القاعة، وبدوا غافلين عن الرجل القصير القامة ذي الشعر الأبيض الذي يرتدي سترةً زرقاء لا نجوم عليها.

بدأتُ النقاش بتسليط الضوء على ضرورة إبقاء عملية اتخاذ القرار بشأن القوات بأكملها سرية حتى انتهائها، حيث يجب تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات الأفغانية في ٢٠ آب/أغسطس، حتى وإن تجاوز ذلك المهلة التي منحتها لمكريستال لوضع تقويمه والمحددة بستين يوماً. قلت إن هناك أربع نقاط مرهقة سترافق أي زيادة في القوات: البيت الأبيض والمعارضة السياسية في الكونغرس، وتأثير ذلك في عمل قواتنا في العراق، وتوفُّر قوات إضافية ومدى تأثيره في القوات البرية والبحرية التي كانت محبطة أصلاً، والحاجة إلى تمويل ملحق بالموازنة. ثم سألت مكريستال حينها ثمانية أسئلة كنت قد حضّرتها في الطائرة:

- ما نتيجة مراجعتك الموجزة للجنود الأميركيين البالغ عددهم ثمانية وستّين ألفاً الموجودين في أفغانستان أو في طريقهم إليها؟ هل وجدت أي شيء غير ضروري أو ليس أولوية مستعجلة؟
- هل تشمل الاستراتيجيات البديلة التي قوّمتها تركيزاً جغرافياً أو مهلاً أكثر تسلسليةً أو تدرّجاً؟

- ما مخاطر التبديل مع مهل أكثر تدرّجاً [أبطأ]؟
- لماذا يجب علينا توقّع نتائج محتملة لانتخابات ٢٠ آب/أغسطس، وما التأثير الذي ستتركه في استنتاجات التقويم؟
- ما المخاطر السياسية والعسكرية المرتبطة بوجود عسكري أميركي أوسع نطاقاً؟
- إن الزيادة الإضافية الكبيرة في عدد الجنود الأميركيين ستعني أمركة الحرب إلى حدّ كبير. ما التأثير المتوقع لذلك في أفغانستان والناتو وفي الحلفاء الآخرين؟
- لماذا لا ننتظر حتى يصبح الجنود المقرّر إرسالهم والبالغ عددهم ثمانية وستين ألفاً في مواقعهم قبل طلب مزيد من الجنود؟
- هل أخذت في الاعتبار مدى احتمال توفر القوات من عدمه؟

أمضينا معظم وقتنا حول تقويم ستان للوضع، وجدّد لنا اعتقاده أن الوضع «خطير ومتدهور»، كما كان قد أخبرني قبل بضعة أسابيع، وتحدث عن أوجه القصور لدى كرزاي وتلك المتعلقة بالحكم الأفغاني وبشكل أشمل على امتداد البلاد (مع بعض الاستثناءات)، ونقص الشرعية، والفساد الهائل. كما تحدثنا عن الخسائر في صفوف المدنيين وما الذي ينوي عمله حيال ذلك، بالإضافة إلى قوانين جديدة لمعاملة الأفغانيين باحترام. أوضح أنه ينوي تركيز جهودنا العسكرية، كما في السابق، في الجنوب والشرق، لكنه ذكر أنه سيختار حوالى ثمانين قضاءً وبلدة ليركز جهودنا عليها بغية توفير الأمن للسكان، «بقع» على خارطته ستتسع دوائر الأمن فيها إلى أن يتصل بعضها ببعض. كانت الشراكة مع قوات الأمن الأفغانية دقيقة، وكان يجب أن يزداد حجم تلك القوات وتتحسن نوعيتها. وكان واضحاً أن عمليات مكافحة الإرهاب ستتواصل، بالإضافة إلى العمليات الخاصة التي تهدف إلى إزالة قادة طالبان «من ميدان المعركة». كما تحدثنا عن مزيد من الشراكة والتعاون العسكريَّين مع الباكستانيين في مسعى جديد لحملهم على المساعدة في تعقب ملاذات طالبان الآمنة من جهتهم الحدودية (لم أفصح عن تشكيكي في نجاح ذلك؛ فلم يكن هناك ضرر من المحاولة). هذه المسائل ستشكل إطار النقاش داخل الإدارة في الأشهر القادمة. قلت: «إن الأمن في أفغانستان مسألة أساسية. إذا انهارت الحكومة الأفغانية أمام طالبان ـ أو لم تتمكن من مواجهة الإرهابيين العابرين للحدود ـ فمن الممكن

أن تصبح أفغانستان مجدداً قاعدةً للإرهاب، مع تبعات ذلك الواضحة على الاستقرار الإقليمي».

أفاد مكريستال أن هناك حاجة إلى استراتيجية جديدة للحملة، تركز في حماية السكان بدلاً من السيطرة على المناطق أو ضرب قوات المتمردين، وتحدث كثيراً عن تغيير الثقافة العملانية للتفاعل بشكل أقرب مع السكان، وشدّد على حراجة الوضع: «أعتقد أن المعارك القصيرة الأمد ستكون حاسمة. سيؤدي الإخفاق في استعادة زمام المبادرة وفي إدامة زخم قتال المتمردين في... الأشهر الاثني عشر التالية ـ حتى تنضج قدرة الأمن الأفغاني ـ إلى المخاطرة بأن يصبح القضاء على التمرد غير ممكن». قلت في سري إنه محق بخصوص الحاجة إلى تحقيق تغيير ملموس في الزخم على المدى القريب؛ وإلا فسيؤدي الوضع الراهن إلى الفشل. اعتقدت أن بإمكاننا تحقيق تغيير في الزخم، لكن زيادة القوات الأفغانية وتحسينها سيحتاجان إلى مزيد من الوقت.

ثم انتقلنا إلى المسألة التي دفعت الجميع إلى الاستعجال بعقد الاجتماع: مسألة زيادة القوات. كررت ما كنت أقوله على مدى سنة ونصف السنة عن تاريخ الجيوش الأجنبية، والتجربة السوفيتية، وقلقي حيال الوصول إلى «نقطة تحول» نصبح معها «محتلين» نظراً لحجم وجودنا وسلوكنا. كان مكريستال جاهزاً للموضوع، فقد كان يعلم أن فرصه في الحصول على مزيد من القوات معدومة من دون دعمي، لذلك كان يجب أن يهدّىء من مخاوفي. قال إن حجم قواتنا (أو تمثيلنا العسكري) أقل أهميةً مما سنفعل بها. لم يكن هذا بحد ذاته تبصراً خارقاً، فقد جرت نقاشات مشابهة حول عدد الجنود في العراق، لكنني كنت قد راقبت أفغانستان لمدة طويلة من منظار التجربة السوفيتية التي تركت تأثيراً جدياً بي. فإذا استطاع الأفغان رؤية القوات الأجنبية والأفغانية تعمل معاً وتوفر حماية مستدامة تتيح لهم ممارسة حياتهم اليومية من دون خشية عودة طالبان، فسيتقبلون وجودنا. كان إبداء الاحترام للأفغان ولعاداتهم ضرورياً. وتحدث بشكل مطول عن مسألة وجودنا العسكري، وعندما انتهى، وبالرغم من أنني لم أكن قد أيّدت بعد زيادة أعداد الجنود بشكل كبير، كنت قد أصبحت منفتحاً على الأقل لأخذها بعين الاعتبار.

أخبرت مكريستال أنني أريد منه التريث في إرسال التقويم إلى ما بعد الانتخابات

الأفغانية بحيث يمكنه أن يضم على الأقل تقويماً أولياً لتأثيرها. كان عليه التأكد من أن استراتيجية الجيش التي قدمها في تقويمه قد ركّزت حصراً في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة التي أعلنها الرئيس في آذار/مارس: «سيكون هذا مطلوباً لتحقيق الأهداف التي أقرّها أوباما». قلت إن عليه أن يقدم التقويم والتوصيات حول القوات بشكل منفصل، لأنني كنت أتوقع أن يتسرّب الأول وكان علينا الحفاظ على سرية الآخر قدر المستطاع. أردت أن يركّز الناس في التقويم أولاً، وعلى مسار الأمور، وعلى الاستراتيجية، وكان طرح خيارات زيادة القوات على الطاولة نفسها وفي الوقت نفسه سيحوّل النقاش كلياً نحو أعداد الجنود، وسيُصار إلى تجاهل محتوى التقويم.

قدمنا أنا ومولن إلى الرئيس تقريراً حول الاجتماع في المكتب البيضاوي في ٤ آب/أغسطس، وكان بايدن وإيمانويل ودونيلون هناك أيضاً. ركزنا في تقويم ستان وعملية اتخاذ القرار القادمة، وذكّرت الجميع أن زيادة الجنود المصادق عليها في شباط/فبراير كانت قد سبقت قرارات الرئيس حول الاستراتيجية في آذار/ مارس. كان تقويم مكريستال سيصف الوضع كما رآه ومن ثم يصف كيف سيُنفذ القرارات الاستراتيجية التي اتخذها الرئيس في آذار/مارس على الصعيد العملاني، بما في ذلك الموارد المطلوبة.

كررت الآن للرئيس كل ما سبق أن أخبرت به مكريستال. أخبرت الرئيس أن ستان ربما سيحتاج إلى بعض المعدات الإضافية لتدريب الجيش الأفغاني وبعض العوامل المساعدة الأخرى: التخلص من الذخائر، تفكيك العبوات الناسفة، فرق الإجلاء الطبي، المروحيات، لكن «ليس عدداً كبيراً، وسأقدم تبريراً وافياً لذلك». وتابعت قائلاً: «إنني أتفهم أولوياتكم هذا الخريف: حِمل الرعاية الصحية والطاقة والموازنة الثقيل. لذا لن أضع عبئاً إضافياً على عاتقك». قلت إننا في نهاية عام ٢٠٠٩، ومطلع عام ٢٠١٠، سنكون قادرين على تحديد موقفنا، وسيكون بإمكاني تقديم توصيات أهم. أخبرته أنني أتفهم ضرورة تبرير أي زيادة في القوات؛ وأنني لن أضعه في موقف يعطيه مظهر الالتزام المفتوح أو واقعيته. قلت إن مكريستال يعتقد أن بإمكانه تغيير الوضع خلال سنة واحدة إذا حصل على الموارد المناسبة، وأن القوات الأفغانية ستتمكن من بسط الأمن في المدن والبلدات الرئيسية خلال ثلاث سنوات.

ذكر الرئيس أنه يريد خياراً يتمتع بمواصفات واقعية، بحيث لا يشمل فقط قوات مكافحة تمرد مكثفة. قلت: «لن أفعل ذلك على الإطلاق. لكن مهما فعلنا فسوف نحتاج إلى مزيدٍ من المدربين للقوات الأفغانية ومزيدٍ من العوامل المساعدة ـ فلنفعل ذلك في أيلول/سبتمبر، ومن ثم نقوم بمراجعة أساسية في كانون الثاني/ يناير ـ فلنعد إلى 'المبادئ الأساسية'». ثم تابعت قائلاً إن الوحدات القتالية لن تكون جاهزة للانتشار قبل الربيع بأي حال، وإن القرار المطلوب هو ما إذا كان سيصار إلى زيادة الوحدات القتالية أم لا، وإننا في كانون الثاني/يناير سوف نكوّن صورة كاملة عن تأثير الانتخابات، وما إذا كان بإمكاننا تسريع تجنيد الجيش والشرطة الأفغانيين وتدريبهما، وإحراز تقدم في إعادة دمج مقاتلي طالبان.

سأل أوباما إن كان عليه إنفاق مئة مليار دولار أميركي سنوياً في أفغانستان، قائلاً إنه سيفعل ذلك إذا كان ذلك ضرورياً لأمن الولايات المتحدة. لكن هل ذلك ضروري لهزيمة تنظيم القاعدة؟ هل هناك خيارات بديلة؟ ماذا عن باكستان؟ وشارك بايدن برؤيته عن نسبة المعارضة في الكونغرس لأي زيادة إضافية في أعداد الجنود، قائلاً: «الديمقراطيون يكرهون الفكرة، والجمهوريون سيكتفون بالقول: إنكم وحدكم في هذا». ليس ثمة شيء جديد. قال إيمانويل إن كابيتول هيل صوَّت على ملحق الحرب في أيار/مايو السابق خدمةً للرئيس فقط، ولن يفعل ذلك الآن. ختم الرئيس بالسؤال عن «خيارات جدية» وبالقول إنه سيبحث في تقويم مكريستال، وإنه سيبحث بشكل معمق في نهاية السنة أو بعدها مباشرةً عما إذا كنا على المسار الصحيح. في نهاية الجلسة قلت إننا سنعيد تقويم التقدم الحاصل بشكل دوري، وهو ما لم نفعله في العراق أو فيتنام. أجاب الرئيس: في حين لم يسبق أن هاجم شمال فيتنام الولايات المتحدة، لا تزال هناك نقاط خلال الحرب حيث ينبغي التشكيك في المقاربة الأساسية: «كل ما أريده هو ألا يصرّ مكريستال على البقاء في المسار نفسه إن لم يكن مجدياً». كانت الكلمة الأخيرة لمولن: في هذه الحالة «سوف أطلب منكم التوقف».

أعقب تلك المناقشة كثيرٌ من المناقشات التي جرتِ في الأشهر التالية. أعتقد أن الرئيس كان رصيناً ومتوازناً، ولائقاً في تعليقاته وأسئلته. كان ضليعاً في السياسة لكنه، بخلاف بايدن وإيمانويل، لم يكن منقاداً لها. عُقد الاجتماع في ذكرى مولد

الرئيس الثامن والأربعين. بناءً على اقتراح ليون بانيتا، سألت أوباما عما إذا كان يريد مروحية رئاسية بقيمة مليار دولار أم طائرة إف ٢٢ هديةً له، فعارض ذلك.

بعد أسبوع ونصف سألت كارترايت عما إذا كان بإمكان مكريستال أن يضم خياراً يقتصر على مدربين للأفغان وعلى عوامل مساعِدة، ما يصل عدده إلى سبعة آلاف وخمسمئة جندي. يمكننا بعدها أن ندفع بقرار حول القوات المقاتِلة حتى كانون الثاني/يناير، ذلك أننا لا يمكننا تسليمهم المهمة حتى أواخر الربيع بأي حال. باختصار، بحلول منتصف آب/أغسطس تابعت التركيز في زيادة متواضعة في القوات في الخريف وربما المزيد فقط بعد رأس السنة، معتمداً على تقويم مفصّل حول الوضع.

في تلك الأثناء كان هولبروك يفعل ما في وسعه لإلحاق الهزيمة بكرزاي في انتخابات ٢٠ آب/أغسطس. كان ريتشارد يتحدث منذ أشهر عن الحاجة إلى خلق «ساحات لعب متماثلة» لكل المرشحين الرئاسيين في أفغانستان، بما في ذلك ضمان توفير الأمن لهم جميعاً، والولوج إلى الإعلام المستقل، وتنقّل الحملة في أنحاء البلد. ما كان يريده فعلاً هو الحصول على ما يكفي من المرشحين الموثوقين الذين يتسابقون لحجب الأكثرية عن كرزاي في الانتخابات، وبذلك فرض جولة إعادة يمكن أن يخسر خلالها. بخلاف الانتخابات الرئاسية الأفغانية عام ٢٠٠٤، عندما قدمت الولايات المتحدة دعماً مطلقاً لكرزاي، كان موقفنا العلني في الأشهر التي سبقت انتخابات ٢٠٠٩ هو الحياد تجاه المرشحين. لكن هولبروك والسفير الأميركي في أفغانستان كارل إيكنبيري كانا يدعمان المرشحين الآخرين ويجتمعان بهم ويلتقطان معهم الصور، ويحضران مناظراتهم، ويقدمان الاقتراحات. لعل كرزاي لم يكن رئيساً عظيماً، كما كنت أحسب، لكنه من دون شك كان يعلم بما يجري في عاصمته وكان عارفاً مساعي الأميركيين لإزاحته. وبالفعل، كما أخبرنا في وقت لاحق بيتر لافوي، ضابط الاستخبارات الأعلى الذي كان يرفع التقارير إلى الأمن القومي، كان كرزاي يرى أن الولايات المتحدة ـ إدارة أوباما ـ قد تخلت عنه، فاتجه إلى أمراء الحرب وعقد صفقات معهم لكي يُعاد انتخابه.

أفسدت المشكلات الأمنية نتائج الانتخابات بالإضافة إلى التزوير الذي قام به كرزاي على نطاق واسع، وقد أخفق في الحصول على الـ ٥٠ بالمئة السحرية في الجولة

الأولى لكن الأمر انتهى ببقائه لولاية ثانية. كان الأمر برمته بشعاً: شريكنا، رئيس أفغانستان، كان فاسداً، وقد تلطخت أيدينا نحن أيضاً. وقد قام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، السفير كاي إيد، بتقديم تقرير لاحقاً حول الانتخابات إلى وزراء دفاع الناتو بينما كان جالساً بجواري. قبل التحدث علناً همس لي إنه في حين سيقول فقط إن هناك تدخلاً أجنبياً سافراً في الانتخابات، فإنه يريدني أن أعلم أنه يقصد تحديداً الولايات المتحدة وهولبروك. أصبحت تعاملاتنا المستقبلية مع كرزاي دائماً تسبب مشكلات ضخمة، وكانت انتقاداته لنا مفهومة أكثر، على الأقل بسبب انقلابنا الأخرق والفاشل.

لقد حذرت على مدى عامين ونصف العام من مخاطر زيادة القوات الأميركية في أفغانستان بشكل كبير، وقد زاد عديد قواتنا خلال تلك الفترة من حوالى واحدٍ وعشرين ألف جندي إلى ثمانية وستين ألفاً. كنت حائراً بين منظاري التاريخي، الذي كان ينذرني بتوخي الحذر، وإلحاح قادتي بضرورة إنجاز المهمة التي أوكلناها إليهم أنا والرئيس. لقد طلب ثلاثة قادة مختلفين للغاية ـ مكنيل ومكيرنان ومكريستال ـ جميعاً قوات إضافية، وكنا نعتقد، أنا ومايك مولن، أن الحرب في أفغانستان قد تم تجاهلها واستُنفدت مواردها خلال إدارة بوش. لكن كم ينبغي أن يبلغ عدد قواتنا قبل أن يحدث تحول في مواقف الأفغانيين تجاهنا ودعمهم لنا؟ أظهر استطلاع للرأي أجرته سفارتنا في كابول أن في عام ٢٠٠٥ كان حوالى ٨٠ بالمئة من الأفغان ينظرون إلينا بوصفنا حلفاء وشركاء؛ وبحلول صيف ٢٠٠٩، بعد حوالى تسع سنوات من الحرب، انخفضت تلك النسبة إلى ٦٠ بالمئة.

فيما كنت أفكر في نقطة التحول، بدا لي أننا كنا نعاني من عدة نقاط ضعف فيما يتعلق بالسكان الأفغان. كانت إحداها الخسائر في صفوف المدنيين؛ فكل حادثة كانت هزيمة استراتيجية، لمصلحة طالبان التي كانت تستغلها دائماً، ومن ثم يتم تضخيمها من قِبل كرزاي. والثانية هي المعاملة الطائشة للأفغان في التعاملات الروتينية، بما في ذلك العربات العسكرية للولايات المتحدة وقوات التحالف التي كانت تجول في الشوارع فتشتت الماشية وترعب الناس. غالباً ما كنا نقلل من احترام عاداتهم أو الإسلام وأخفقنا في استمالة وُجهائِهم، وكنا نتعاون مع المسؤولين الأفغان الذين كانوا يخدعون المواطنين العاديين. في كابول، وفي كافة أنحاء البلد، كنا نحن

وشركاؤنا في التحالف، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، من يقرر بشكل روتيني المشاريع الإنمائية التي سنقوم بها من دون التشاور مع الأفغان، وبدرجة أقل العمل معهم أو من خلالهم في ما كانوا يريدون ويحتاجون إليه. فهل كان مستغرباً أن يشتكي كرزاي وغيره من أن لا سلطة لهم في بلدهم؟ أو ألّا يحظى حتى المسؤولون الأفغان المستقيمون والأكفاء باحترام إخوانهم المواطنين؟ في ظل كل خشيتنا من الفساد وهستيريانا حولها، بدا كأننا غير مدركين كم كنا نساهم فيه، وعلى نطاق أدى إلى ضمور تجارة المخدرات. كانت عشرات مليارات الدولارات تتدفق إلى أفغانستان من الولايات المتحدة ومن شركائنا، فغضضنا الطرف عن ذهاب بعض الحصص بشكل روتيني إلى المحسوبيات والرشاوى والحسابات المصرفية في دبي أو كنا نجهلها ببساطة. وقد أكّد مفتّشونا نحن مدى سوء الرقابة الحكومية الأميركية، أو انعدامها. من كرزاي ونزولاً كان الأفغان يهزون رؤوسهم حول شكوانا بخصوص فسادهم عندما كان عناصر من الحكومة الأميركية (وعدد من حلفائنا المقربين بالتأكيد) يقدمون لهم ولأقاربهم الرشى كعملاء ولضمان تعاونهم. كنا أنا وهيلاري كلينتون نعترض بشكل دائم على سلوك الولايات المتحدة المتناقض هذا، لكن من دون جدوى.

المحطة المهمة في «رحلة الحاج» التي قمت بها من التشكيك في جدوى زيادة القوات إلى تأييدها كانت مقالة بقلم المؤرخ فريد كاغان أرسل إلي مسودّتها قبل نشرها. كنت أعرف كاغان وأكنّ له الاحترام، وكان مؤيداً بارزاً لزيادة القوات في العراق، وكنا نتحدث من وقت إلى آخر عن كلتا الحربين، بما في ذلك محادثة مطولة في إحدى الأمسيات على شرفة قصر من قصور صدام في بغداد. ذكّرتني مقالته، «نحن لسنا السوفيت في أفغانستان»، التي نُشِرت لاحقاً في مجلة «ويكلي ستاندرد»، بالحقائق القاسية لحربي الأفغانية الأولى. في ذلك الصراع كان الجيش السوفيتي السيئ التدريب والجلف والثمل غالباً قد تحول تدريجاً إلى شنّ حرب ساحقة على الشعب الأفغاني، فقتل مليوناً على الأقل وجعل ما بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين مواطن لاجئين (أشارت إحصاءات أخرى إلى أن العدد وصل إلى نحو سبعة ملايين). حاول السوفيت أن يقلبوا التراث الأفغاني رأساً على عقب من خلال إعادة توزيع الملكية على نطاق واسع وعبر محاولة القضاء على «الركائز

الأساسية» في البنية الاجتماعية للمجتمع الأفغاني. كتب كاغان: «لقد أدى ارتفاع منسوب الإحباط إلى تزايد الوحشية، التي شملت شنّ حملة مقصودة لتشريد سكان الأرياف (مجبرين الناس على التجمُّع في المدن التي اعتقد السوفيت أن بإمكانهم بسط الأمن فيها بشكل أسهل)... واستخدم السوفيت أيضاً الأسلحة الكيميائية والألغام والعبوات التي تهدف إلى شلّ المدنيين وتشويههم». لم يخبرني كاغان أي جديد بخصوص سلوك السوفيت في أفغانستان في الثمانينيات؛ ففي النهاية كنت أتابع تلك الحرب عن كثب عندما كنت في وكالة الاستخبارات المركزية، وكتبت عنها، وبدءاً من العام ١٩٨٦ شاركت فيها مباشرةً جزئياً. ما لم أفعله عن دراية بصفتي وزيراً للدفاع، كما جعلتني مقالة كاغان أدرك، كان نقيض سلوك القوات السوفيتية مقارنةً بسلوكنا. كما كان مكريستال قد ذكر في بلجيكا خلال اجتماعنا، فحجم وجودنا العسكري لن يكون له تأثير كبير بقدر ما سنفعله به. كان هناك سبب لكي أكون حذِراً حيال زيادة القوات، وأن أبقى على حذري، لكنني كنت أنظر إلى تجربتنا الآن بشكل مختلف عن التجربة السوفيتية.

كان تفكيري بخصوص زيادة القوات متأثراً أكثر بخطاب الرئيس أوباما في ١٧ آب/أغسطس أمام قدامى المحاربين في الحروب الخارجية، حيث قال، بالنسبة إلى الحرب في أفغانستان، «لم يحدث التمرد في أفغانستان بين ليلة وضحاها، كما أننا لن نستطيع القضاء عليه بين ليلة وضحاها. لن يحدث هذا بسرعة ولا بسهولة. لكن علينا ألا ننسى أننا لم نختر هذه الحرب بل فُرضت علينا، فأولئك الذين هاجموا أميركا في ٩/١١ ما زالوا يخططون للقيام بذلك مرةً أخرى. فإذا تُرِك الأمر على هذا الشكل، فإن تمرد طالبان سيقدّم للقاعدة ملاذاً آمناً أكبر حتى تخطط انطلاقاً منه لقتل مزيد من الأميركيين. لذا فهذه ليست حرباً ضرورية فحسب، بل أساسية للدفاع عن شعبنا». كانت هذه المرة الأولى التي أراه فيها صريحاً جداً وملتزماً الدفاع عن هذه الحرب لإحراز نتائج ناجحة. لعل التعليق الذي قلته لإيمانويل قبل بضعة أيام عن ضرورة أن يأخذ الرئيس هذه الحرب «على عاتقه» كان قد أعطى نتيجة.

نظراً إلى أن البنتاغون كان متعوداً أسلوب بوش في اتخاذ القرارات أكثر من أسلوب أوباما، فقدكان الجدول الزمني المقترَح من قِبل الجيش لاتخاذ القرار المتعلق

بزيادة القوات بنهاية أيلول/سبتمبر جدولاً ساذجاً. وكما كان مقرَّراً، قدم مكريستال تقويمه إليّ في ٣١ آب/أغسطس. لم يحصل سوى مولن وبتريوس وستافريديس (في الناتو) على نسخ في البداية. تبنى بتريوس التقويم في اليوم التالي، بخلاف الادعاءات اللاحقة، وأيّد تحديداً وجهة نظر ستان حول الحاجة إلى كلٍّ من إعادة دمج مقاتلي طالبان السابقين من المستوى الأدنى في المجتمع الأفغاني وعقد تسوية مع كبار قادة طالبان. تباحثت فلورنوي العملية مع دونيلون، واتفقا على إحالة التقويم إلى مجلس الأمن القومي بعد عيد العمال مباشرةً (٧ أيلول/سبتمبر)، على أن تتم مناقشته حينها في اجتماعات محدودة الحضور لكلٍّ من النواب والمدراء.

لم يكن دونيلون يزيد مهلة نهائية بخصوص القرارات المتعلقة بالموارد؛ بل أحسن اختيار تركيز النقاش أولاً على التقويم ـ كما كنت آمل ـ وأن يتأكد من أن لدينا استراتيجية قبل حديثنا مباشرةً عن أعداد الجنود، وقال إن التقويم يجب ألّا يُناقش في الناتو حتى يطمئن البيت الأبيض. وافق ستافريديس في بروكسل على إبقاء نسخته طي الكتمان، لكننا، أنا وهو، اضطررنا إلى التعامل مع أمين عام الناتو المستاء جداً، الذي كان يتوقع أن يخرج التقويم إلى العلن باكراً، وهو موقف منطقي نظراً إلى أن مكريستال كان قائداً في الناتو.

لم يكن أحد ليبقي باراك أوباما في الظلام لنحو أسبوع حول ما ورد في تقويم مكريستال. لذا التقينا الرئيس، أنا ومولن، في المكتب البيضاوي في ٢ أيلول/ سبتمبر، وكما كان قد أصر قدّمنا له نسخة عن التقرير، وأخبرته أنه لا يمثل استراتيجية جديدة وإنما يركّز في تنفيذ ما كان الرئيس قد وافق عليه في آذار/مارس، وأشرت إلى أنني سأحيل عليه في الأسبوع التالي آراء بتريوس ومولن وهيئة الأركان المشتركة، بالإضافة إلى آرائي، عن المسار المستقبلي، وتعهدت له أن يحصل من مكريستال على مجموعة كاملة من الخيارات للمناقشة، مشيراً إلى أن هناك ثلاثة عناصر لمسألة القوات: الوحدات القتالية والمدربون والعوامل المساعِدة (فرق الإجلاء الطبي ونزع العبوات الناسفة وما شابه).

كما أخبرت الرئيس مجدداً أنني أريد التحرك سريعاً فيما يتعلق بالعوامل المساعدة وأرسل ربما حوالى خمسة آلاف جندي، وقلت إن الرسالة الموجّهة إلى القادة والمتمثلة في تأخير العوامل المساعِدة غير مقبولة مع تزايد الهجمات بالعبوات

الناسفة والخسائر. كنت أتوخى المرونة في الاستجابة لهذه المطالب بمجرد أن تأتي؛ وأخفقت في الاستجابة لبعضها على مدى أسابيع، لأبقى تحت سقف القوات الذي حدّده الرئيس بما لا يزيد على ثمانية وستين. سألته أن يصدر قراراً في هذا الشأن خلال أسبوع، وطلبت إفادة جهاز الأمن القومي أسبوعياً حول أي زيادة في القوات ترسَل ضمن هذه الخانة.

لشدة دهشتي ومفاجأتي أن الرئيس ردّ بغضب على طلبي سائلاً: لماذا تريد مزيداً من العوامل المساعدة؟ لماذا لم يحسب حسابهم ضمن الواحد والعشرين ألف جندي الذين تمت الموافقة عليهم؟ ما الذي تغير؟ هل هذا تغيير تدريجي لأهداف المهمة؟ وقال إن الرأي العام والكونغرس لا يفرّقان بين القوات المقاتلة والعوامل المساعدة. فالزيادة التصاعدية تقود إلى زيادة مفاجِئة في الالتزام، وأي زيادة في القوات ستكون عبئاً ثقيلاً فيما يتعلق بتوفير الأعداد والأموال المطلوبة. تدخل بايدن مكرراً لازمته المألوفة بأن الجمهوريين سيبدأون بتسميتها «حرب أوباما». أخبرتهم أنني تلقيت اتصالاً هاتفياً من عضو مجلس الشيوخ جو ليبرمان يقول إنه هو وجون ماكين وليندسي غراهام يريدون تقديم المساعدة، وأنني أخبرت ليبرمان أن عليهم عدم السماح للجمهوريين بإهمال مسألة جوهرية كهذه من مسائل الأمن القومي. أخبرت الرئيس أنني أتفهم خشيته من التزام مفتوح ومهمة تصاعدية، لكن «الحرب متغيرة، وليست ثابتة. في نهاية العام، ومهما كان عدد الجنود، سنعيد تقويم استراتيجيتنا وتغييرها إن لم تحقّق نجاحاً».

قلت لبايدن ودونيلون خارج المكتب البيضاوي بعد الاجتماع، وأنا مستاء، فيما يتعلق بالعوامل المساعدة، وعددهم خمسة آلاف، «من ناحية أخلاقية وسياسية، لا يمكننا أن نخفق في القيام بما يجب لحماية الجنود».

لقد أزعجني الاجتماع بشدة. فإن لم أستطع القيام بما أراه ضرورياً للاهتمام بالجنود، فإنني لا أدري كيف أستطيع البقاء وزيراً. كنت في مأزق. شاركتُ أوباما مخاوفه من تحول الصراع إلى صراع بلا نهاية، وفيما كنت أريد تلبية طلبات القادة بالحصول على قوات، كنت أعلم أنهم سيطلبون المزيد دائماً، تماماً مثل جميع أسلافهم على مر التاريخ. كيف قمت بتقدير حجم الالتزام وصولاً إلى الهدف؟ كيف قمت بقياس المخاطرة؟ لكنني كنت مستاءً جداً من عدم تقدير البيت الأبيض

- من الرأس ونزولاً - اللايقين والعجز عن التنبؤ الملازمين للحرب. «بدا الجميع وكأنهم يظنونها مسألة علمية معقدة»، كتبت في ملاحظة شخصية. كنت على وشك تقديم استقالتي ذلك اليوم أكثر من أي وقت مضى في عهدي، بالرغم من أن أحداً لم يعلم بذلك.

خلال المداولات حول أفغانستان في الأسابيع التالية ذكّرتني الأحداث مجدداً، كما جرت العادة، بتضحيات جنودنا وبإعاقات كثير منهم في البلد. وقد وقع أحد الحوادث بعد يومين من استلامي تقويم مكريستال. ففي ذلك اليوم تعرّض العريف البحري البالغ إحدى وعشرين سنة جوشوا م. برنارد لكمين وأصيب بجروح قاتلة جراء قذيفة آر بي جي. التقط مصور من «أسوشييتد برس» صوراً لجندي مشاة البحرية وهو يحتضر، ويلازمه اثنان من رفاقه، وظهرت جراحه في الصورة. بعد دفن برنارد بعشرة أيام أرسلت «أسوشييتد برس» مراسلاً للتحدث إلى عائلته وإبلاغها أنهم سينشرون الصورة. طلب والد برنارد ألا يتم إرسال الصورة إلى القنوات الإخبارية لنشرها قائلاً إنها ستسبب مزيداً من الأذى للعائلة وحسب. علمت بنية «أسوشييتد برس» نشر الصورة في ٣ أيلول/سبتمبر، وأشعرتني قسوتها تجاه العائلة بالغثيان والغضب. منذ بدايات عهدي وأنا على علاقة طيبة مع الصحافة وقد تحدثت علناً وفي الغالب أمام حشود عسكرية عن أهميتها في الحفاظ على حريتنا (وعن المشكلات التي يجب إصلاحها)، لكني رأيت أن نشر هذه الصورة سيكون انتهاكاً سافراً.

اتصلت بتوم كيرلي، رئيس وكالة «أسوشييتد برس» ومديرها التنفيذي، وطلبت منه، احتراماً لرغبة الوالد، ألا ينشر الصورة، وقلت في مرحلة ما في المحادثة: «أنا وزير الدفاع، وأتوسل إليك ألا تنشر تلك الصورة». لم يسبق لي أن توسلت أحداً لأي شيء، لكن تضحية هذا الجندي البحري ولوعة عائلته تحوّلتا فجأةً إلى مسألة شخصية جداً بالنسبة إلي. قال لي كيرلي إنه سيراجع القرار مع محرريه، لكنه لم يأمل كثيراً أن يرجعوا عن قرارهم. أتبعت المحادثة برسالة كتبت فيها: «إن الشعب الأميركي يدرك أن الموت أمر فظيع ولا مفر منه في الحرب»، لكن نشر الصورة سيكون «ابتعاداً غير مقبول عن التحفظ الذي أظهره معظم الصحافيين الذين يغطون العمليات العسكرية منذ ١١ أيلول/سبتمبر»، ووصفت القرار «بالمروّع» قائلاً إن المسألة لا تتعلق بشرعيته أو دستوريته بل «بالحصافة والآداب العامة». كانت

«أسوشييتد برس» بعيدة كل البعد عن الآداب العامة في ذلك اليوم ونشرت الصورة على قنوات التلفزة. لحسن الحظ أن معظم الصحف وووسائل الإعلام الأخرى كان حكمها أفضل من حكم «أسوشييتد برس» وامتنعت عن نشر الصورة. ظل انعدام الإحساس المستمر لدى «أسوشييتد برس» يثير غضبي.

أرسلت تقويم مكريستال رسمياً إلى الرئيس عن طريق جيم جونز في ١٠ أيلول/ سبتمبر، بالإضافة إلى ورقة منفصلة من مكريستال تفسر سبب اعتقاده أن استراتيجية مكافحة التمرد وحدها لن تنجح في أفغانستان. في تلك المرحلة كان مكريستال يكاد يكون من دون شك المحترف الأكثر فتكاً ونجاحاً في العالم في مجال مكافحة التمرد، فقد كانت نجاحات القوات الأميركية التي تحت قيادته في كل من العراق وأفغانستان هائلة وخيالية، وكانت الورقة التي قدمتها للرئيس غربلة لسنين من الخبرة في ملاحقة الأشرار. كتب مكريستال أن عمليات مكافحة التمرد، على الرغم من أنها فاعلة جداً في تحطيم الإرهابيين، غير أنها لا تقضي على المجموعات الإرهابية نهائياً. «إن عمليات مكافحة التمرد ضرورية لتدمير ملاذ ما، لكن للقضاء على مجموعة إرهابية يجب تنمية قدرة الدولة المضيفة على بسط أمن مستدام... من دون الاحتكاك المباشر تصبح أساليب العثور على الإرهابيين والقضاء عليهم غير مجدية تقريباً... فهجمات الطائرات من دون طيار تكون مجدية عندما تكمّل قدرات أجهزة أمن الدولة، لا أن تحل محلها، إذ لا قيمة لها في غياب البنية التحتية الأساسية والاستخبارات والتواجد الفعلي على الأرض». نظراً لمؤهلات مكريستال في مكافحة التمرد، شعرت بالدهشة والسخرية في الوقت نفسه خلال الأسابيع التالية حين اعتبر جو بايدن؛ ومستشاره للأمن القومي، كوني بلينكن؛ ودوغ لوت وآخرون أنهم يعرفون كيف يجعلون عمليات مكافحة التمرد أفضل مما يفعل ستان.

بالإضافة إلى التقويم، أعطيت الرئيس تأكيدات وتعليقات مكتوبة من قِبل بتريوس وهيئة الأركان المشتركة ومايك مولن، وقلت إنهم «جميعاً متفقون جوهرياً على أن مكريستال هو الرجل المناسب، وأن لديه المقاربة العسكرية السليمة لإنجاز الأهداف المحددة في قراراتك الصادرة في ٢٧ آذار/مارس، ويجب تزويده بالموارد الملائمة لتنفيذ خططه. كما أنهم مقتنعون جميعاً، مع اختلافٍ طفيف فيما بينهم،

أن أي استراتيجية لن تنجح ما دام الفساد المستشري ونهب السكان يميّز الحكم في أفغانستان». لم يخطر لي آنذاك أن مقاربتي التي تقضي بجعل الرئيس يستمع مباشرةً إلى كل القادة في هرمية القيادة ربما عزّزت شكوك أوباما وبايدن بوجود «تكتل عسكري» عازم على إحراج القائد العام (بسبب إجماع كبار القادة العسكريين على تأييد توصيات مكريستال).

في اليوم نفسه، الذي أعطيت جونز فيه تقويم مكريستال، قدمت للرئيس أيضاً مذكرة طويلة «بالشكل فقط» أذكر فيها رأيي الشخصي، استهللتها بالقول إنني، مع القوات الإضافية التي كان قد صادق عليها في شباط/فبراير وآذار/مارس، آمل أن يكون أمامنا متسعٌ من الوقت حتى مطلع ٢٠١٠ للتأكد مما إذا كانت مقاربة مكريستال قد أدّت إلى تغيير الزخم في أفغانستان، وإذا حدث ذلك فإننا سنكون قادرين على استعمال ذلك لتبرير الدعم المتواصل وربما المتزايد. في ظل الوضع المتردي الذي تحدث عنه الجنرال، وتصريحات المسؤولين الأميركيين المعبّرة عن خشيتهم الحقيقية من جهة أخرى، «فالنقاش والقرارات ـ بما فيها المتعلقة بزيادة الموارد ـ التي كنت آمل تأخيرها حتى مطلع العام القادم في الوقت الذي يمكننا فيه أن نظهر بعض التقدم، لسوء الحظ، علينا البتّ فيها الآن. في الواقع، لقد تآمرت الظروف لتضعنا على مفترق طرق تاريخي خلال الأسابيع القليلة التالية»، مضيفاً أن الخيارات كلها «كالعادة» بغيضة.

شعرت أن البديل الأساسي لتوصيات مكريستال سيكون استراتيجية بايدن المسمّاة «تعزيز مكافحة التمرد». أخبرت الرئيس أنني أعتقد أن تلك الاستراتيجية تشتمل على كل مساوئ استراتيجية مكافحة التمرد ولا تشتمل على إمكانيات كافية لجني أي منفعة من منافع استراتيجية مكافحة التمرد؛ «كما أنني لا أعرف كيف أشرح مثل هذه الاستراتيجية لأيّ كان».

كتبت بوقاحة أن أي قرار جديد يدفعه للتخلي عن قراراته في آذار/مارس أو النكوث بالوعد الذي قطعه لقدامى محاربي الحروب الخارجية في آب/أغسطس سيُنظَر إليه على أنه انسحاب من أفغانستان، مع كل الرسائل الضمنية التي سيرسلها ذلك إلى الأفغان والباكستانيين وحلفائنا العرب وفي الناتو وإلى إيران وكوريا الشمالية وآخرين عن الإرادة الأميركية وعن استمرار أميركا كقوة عظمى: «ينبغي أن نعطيها

[استراتيجية آذار/مارس] فرصة». من معرفتي لهذا الرئيس أدركت أن لديه، على غراري، عدداً من الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها قبل اتخاذ أي قرار، وقد أعددت بعضاً منها:

- كيف نربط بشكل أكثر وضوحاً وإقناعاً مقاربة مكريستال بهدف تدمير القاعدة وتفكيكها وهزيمتها؟
- كيف نعالج واقع أن الحكومة الأفغانية الفاسدة والجشعة ـ وغير الكفؤة ـ ستسيء بشكل كبير إلى كل ما نحققه من الناحيتين العسكرية والمدنية؟
- كيف نغير المهمة من «بناء الدولة» مع كل ما يتبع ذلك إلى هدف بناء القدرات الأقل طموحاً، خصوصاً في مجالات الاستخبارات والأمن وتعزيز القانون؟
- ما العمل حيال عدم استعداد الباكستانيين للقضاء على طالبان الأفغانية داخل حدودهم؟
- كيف يمكننا قطع تمويل دول الخليج لحركة طالبان؟
- كيف يمكننا دفع حلفائنا وشركائنا إلى القيام بالمزيد في المنحيين العسكري والمدني؟
- إننا ندين لكم بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمواقع تمركز قواتنا الحالية: ما نسبة من يعملون فعلاً كل يوم من خلال نظرائهم الأفغان أو معهم، وما نسبة من يدافعون عن المناطق من دون ترك قواعدهم المتقدمة، وما نسبة من يركزون في تدعيم الداخل مثل إعادة الإعمار وقوى الأمن؟
- إذا كنت توافق على زيادة القوات، فكيف نمنع أعداد القوات من التنامي بشكل متواصل، وصولاً إلى النوع نفسه من الزيادات اللامنتهية التي شهدناها في فيتنام؟ وكيف يمكننا إعادة التأكيد للأميركيين أن بإمكاننا الوفاء بهذا الالتزام على صعيدي القوات والوقت؟ وكيف تلتزم هذه الحكومة الإقرار بالإخفاق في حال حدوث ذلك وأن تقوم بتغيير نهجها؟ وكيف يمكننا إقناع الكونغرس والأميركيين أن بإمكاننا القيام بذلك وأننا سنقوم به؟

كانت الأولوية، كما قلت، هي وجوب تعزيز قوات الأمن الأفغانية بأقصى سرعة ممكنة. يجب اعتبار القوات الأميركية والحليفة الإضافية «جسراً» لتدريب أولئك الأفغان عبر منع تدهور الوضع على الأرض بشكل أكبر، على الأقل حتى يتمكن الأفغان من حماية بلادهم وردع طالبان والقاعدة. قلت أيضاً إننا بحاجة إلى استراتيجية أوضح لإعادة دمج طالبان، وقلت: «إنني واثق من أن استراتيجيتكم ـ التي تركز على تأهيل الأمن الأفغاني ـ تمنحنا الفرصة للنجاح؛ أما البدائل المحدودة أكثر فلا تفعل»، وختمت بملاحظة شخصية جداً:

> سيدي الرئيس، أنت وأنا ـ أكثر من أي مدني آخر ـ نتحمل عبء المسؤولية عن رجالنا ونسائنا المنخرطين في الحرب. اسمح لي أن أخبرك أن كل يوم تأخير يزيد من صعوبة تحمل هذا العبء. لكنني أؤمن أن قواتنا ملتزمة بهذه المهمة وتريد أن تنجح في تنفيذها. والأهم من ذلك هو أن جنودنا لا يريدون الانسحاب، أو الهزيمة، أو أن تذهب تضحياتهم ـ وتضحيات رفاقهم ـ سدى. إن ما ندين لهم به ليس الدعم فقط، بل استراتيجية واضحة وأهداف قابلة للتحقيق. أعتقد أن قراراتك في آذار/مارس تحقق ذلك، لكن علينا توضيحها بشكل أفضل، لهم وللشعب الأميركي. وكيفية قيامنا بذلك من أبرز تحدياتنا. ما زلت أحمل ندوباً حية من المعركة الداخلية حول العراق في السنتين الأوليين لي في هذا المنصب؛ وأنا مشمئز من خوض معركة أخرى من أجل أفغانستان. لكنني أنفر أكثر من التفكير في أن تنتصر طالبان/القاعدة وفي عواقب ذلك علينا حول العالم إذا ما نُظر إلينا بأننا نتقهقر.

خلال أيلول/سبتمبر قضت بضعة أحداث على ما تبقى من الثقة بين كبار القادة العسكريين وبين الرئيس وموظفيه. ففي ٤ أيلول/سبتمبر نشر كاتب أحد الأعمدة في «واشنطن بوست»، مايكل غيرسون، مقابلة مع بتريوس أفاد فيها الجنرال بالآتي: إذا لم تكن هناك ضمانة بأن زيادة القوات ستؤدي إلى الانتصار في أفغانستان، فإن فكرة «أنها لن تنجح إن لم نفعل» سوف تؤدي إلى أشياء أخرى كثيرة، معلناً رفضه لاستراتيجية «تعزيز مكافحة التمرد» كونها غير كافية، ومشيراً إلى أنها قد تمت تجربتها سابقاً وأن الطريقة لاستهداف الإرهابيين تكون عن طريق «الاستخبارات

على الأرض»، التي «تحتاج إلى بنى تحتية هائلة». وأيّد بتريوس مقاربة مكريستال تماماً خلال المقابلة داعياً إلى «حملة كاملة الموارد، ومكافحة تمرد شاملة». عملياً، نظر كل الذين في إدارة البيت الأبيض مع أوباما إلى هذا على أنه ضغط واضح مِصمم لإجبار الرئيس على الموافقة على زيادة القوات. إن شكوكهم حول بتريوس وطموحه السياسي لم تهدّئها حقيقة أن غيرسون كان كاتب خطابات جورج دبليو بوش، وهو أمر أنكر بتريوس معرفته به.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ترأس الرئيس أول اجتماع من تسعة ـ استناداً لحساباتي ـ اجتماعات مطولة جداً (من ساعتين إلى ثلاث) حول تقويم مكريستال والاستراتيجية الأميركية في أفغانستان. بعد يومين عقدت لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ جلسة لإبقاء مايك مولن في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة لولاية ثانية، حيث ضغط خلالها للحصول على مزيد من القوات في أفغانستان، وانتقد ضمنياً آراء نائب الرئيس قائلاً إننا لا نستطيع هزيمة القاعدة ومنع أفغانستان من أن تصبح مرةً أخرى ملاذاً آمناً «انطلاقاً من خارج الحدود... يجب عليكم أن تكونوا هناك، فالناس بحاجة إليكم هناك، ريثما يتمكنون من توفير أمنهم بأنفسهم». امتعض الرئيس، وكل من في البيت الأبيض، من هذه الشهادة التي اعتبروها مسعىً آخر من قِبل مولن والجيش لليّ ذراع القائد العام للجيش والقوات المسلحة. أخبرني رام أن الرئيس «استخدم كلماتي» عندما سمع ما قاله مولن. في مسعىً لتهدئة الأمور، وخلال مؤتمر صحافي أعقب ذلك مباشرةً، قلت إن الرئيس يملك الحق في درس تقويم مكريستال والحصول على إجابات عن أسئلته، وإن ذلك يمسّ بعض أكثر قراراته الرئاسية أهميةً، لذا يجب عدم استعجاله، واقترحت أن «الجميع يجب أن يأخذ نفساً عميقاً فحسب».

جاءت الضربة القاضية يوم الاثنين، ٢١ أيلول/سبتمبر، عندما نشرت «واشنطن بوست» قصة مفصلة لبوب وودورد حول تقويم مكريستال، مرتكزةً كلياً على نسخة مسرَّبة، حيث قال العنوان الذي بلغ عرضه أربعة أعمدة: «مكريستال: مزيد من القوات أو إخفاق المهمة». كانت «واشنطن بوست» قد أنذرتنا مسبقاً بأنها ستنشر القصة، وتفاوض خلال عطلة نهاية الأسبوع كلٌّ من كارترايت وفلورنوي وجيوف موريل مع وودورد وآخرين من «واشنطن بوست» من أجل عدم ذكر الأرقام الحساسة،

أو الإشارة إلى الثغرات الاستخبارية، أو تعيينات وحدة القوات الخاصة، وما شابه، وقد حققوا بعض النجاح، لكنهم لم يتمكنوا من تلطيف القنبلة السياسية التي كانت تمثلها القصة. وختمت القصة باقتباس من التقويم: «إن الفشل في توفير المصادر الكافية يهدد أيضاً بصراع أطول، وخسائر أكبر، وتكاليف أعلى، وفي النهاية خسارة حاسمة للدعم السياسي. إن أياً من هذه المخاطر، بدورها، من المرجح أن تتسبب في إخفاق المهمة». عندما غادرت المكتب فوجئت بسماعي أحداً من الداخل أثق به يقول إن موظفي مكريستال قد سرَّبوا التقويم بسبب نفاد صبرهم من البنتاغون والبيت الأبيض على حدّ سواء. إن كان الأمر كذلك، فسيفاجئني جداً علم ستان بذلك.

تزايد الغضب والشك بعد ستة أيام عندما بثّ برنامج تلفزيون «سي بي إس» «٦٠ دقيقة» مقابلة مع مكريستال تحدث فيها بالتفصيل عن مدى سوء الوضع في أفغانستان وعمّا يجب القيام به. تم تصوير المقابلة في أواخر الصيف، قبل حدوث الجدال بوقت طويل في الإدارة، لكن توقيت بثّه كان سيئاً للغاية. كان مكريستال قد دُعِي قبل أسابيع لإلقاء خطاب في ١ تشرين الأول/أكتوبر في لندن، وقد سأل مولن عما إذا كان عليه القيام بذلك، بسبب الاحتجاج الذي أحاط بالتقويم المسرَّب، فشجَّعه مايك، ولم أعترض. كان يجب أن أفعل. كان خطاب ستان جيداً بما فيه الكفاية، لكنه، رداً على سؤال بعد الخطاب، استبعد بالكامل الخيار الذي كان يدعمه بايدن.

تناقشنا أنا والرئيس الغاضب ومولن مرات عدة في ما اعتبره ضغطاً عسكرياً عليه. سألنا أوباما في ١٦ أيلول/سبتمبر عن سبب مناقشة ذلك كله في العلن. «هل هو تقليل احترام لي؟ هل يحاولون [كان يقصد بتريوس ومكريستال ومولن] ليّ ذراعي؟ لقد حاولت خلق بيئة يمكن فيها للجميع التعبير عن آرائهم وإجراء نقاش سليم، وأنا مستعد لتكريس ما يتطلبه ذلك من وقت، وإن استغرق الكثير من الساعات والأيام، فما الذي يجري؟ هل يتعلق الأمر بأسلوبي؟ هل يشككون في سياستي؟ هل يكرهون فكرة أنني لم يسبق لي أن خدمت في الجيش؟ هل يعتقدون أنني لا أرى ما يقومون به لأني صغير السن؟» أكد له مايك أن ليس هناك قلة احترام، وقلت إن علينا إسكات الجميع حتى انتهاء العملية.

ثم تحدثنا أنا والرئيس على انفراد، فأخبرته أن مولن كان قد اتصل بكلّ من

بتريوس ومكريستال بعد الأحداث واعتقد أنه قد سيطر على الوضع، وقلت إن شهادة مايك شكلت مفاجأةً لي، خصوصاً وأننا كنا قد راجعنا المواضيع الساخنة المحتملة قبل الجلسة.

كررت مجدداً محاولة إقناع أوباما بعدم وجود خطة أو مسعى منسَّق من قِبل العسكريين الثلاثة لليّ ذراعه، وقلت إن كانت هناك استراتيجية للقيام بذلك فلا بد أنهم لن يكونوا بهذا الوضوح، وذكرته بأن مكريستال لم يسبق له أن احتكّ بالشأن العام كحاله الآن، وأنه يفتقر إلى الخبرة وساذج في التعامل مع الصحافة والسياسة. وقلت له إن مولن وبتريوس كليهما في فريقه ويريدان أن يخدماه بشكل جيد؛ لكن تحديداً خلال الشهادة، أو حتى أثناء التحدث إلى الصحافيين، أحس كلاهما أنه مرغم أخلاقياً على قول ما يفكر فيه، بالرغم من أنه كان تصرفاً أخرق سياسياً. وأخبرت الرئيس أن استقلالية مايك كانت تزعج بوش أيضاً. لم تلقَ طمأناتي آذاناً صاغية، وهو ما وجدته أمراً محبِطاً ومزعجاً جداً.

كانت الصحافة تنشر وقائع الحملة التي يشنها الجيش لفرض الموافقة على توصيات مكريستال، وقد أخبرني إيمانويل، استناداً إلى الصحافيين، أن هناك أربعة مصادر مختلفة تقول إن مكريستال سوف يقدم استقالته إن لم ينل الموافقة على توصياته. كانت الهوة بين الجيش والبيت الأبيض تزداد اتساعاً، وكان هذا الوضع سيئاً، وحتى خطيراً على البلاد، لذا كان عليَّ إصلاحه. خلال مؤتمر فيديو مع مكريستال وبتريوس في ٢٣ أيلول/سبتمبر أخبرتهما أن القرار الذي يواجهه الرئيس ربما يكون الأكثر أهميةً خلال ولايته. فقد كان الخبراء والسياسيون في واشنطن منقسمين حيال ما يجب القيام به في أفغانستان، وكان الرئيس متروياً جداً وتحليلياً جداً وسيأخذ كل الوقت الضروري لاتخاذ قراره، فإذا وافق على توفير زيادة كبيرة في القوات فسيقوم بكل ما في وسعه للقيام بذلك، بالرغم من أنها ستكون حملاً سياسياً ثقيلاً جداً في البلد. وقلت إنني أصدرت توجيهاتي إلى مكريستال لتقديم مذكرته حول الخيارات المتعلقة بالقوات إلي فقط، وإلى رئيس هيئة الأركان، وبتريوس، وستافريديس في الناتو، وأمين عام الناتو، وقلت إن عليه عدم إعطاء الموظفين أو أي شخص آخر نسخاً عنها، وإن التسريب قد يكون مدمراً لقضية ستان. وأكدت لهما أن الرئيس لا يشكك في ستان أو توصياته حول الموارد الإضافية، بل حول ما إذا كانت الظروف المتغيرة

على الأرض تتطلب مراجعة الاستراتيجية التي أقرّها في آذار/مارس. وأنهيت الاتصال بالتشديد على أن علينا دحض الرأي السائد في الصحافة، والذي تبناه بعض أعضاء الكونغرس، بأن الرئيس والجيش يحرّض أحدهما ضد الآخر.

بعد أربعة أيام من هفوة مكريستال في لندن ألقيت خطاباً أمام جمعية الجيش الأميركي ذكرت فيه التسريبات، فقلت إن من الضروري التروّي في اتخاذ القرار الصحيح حول أفغانستان، «ومن المهم جداً خلال هذه العملية أن يقوم كلٌّ منا، نحن الذين نشارك في هذه المداولات ـ مدنيين وعسكريين ـ، بتقديم أفضل المشورة للرئيس بكل صراحة لكن بسرية». اعتبر معظم المعلقين أن كلامي كان موجهاً لمكريستال، لكن هدفي كان أوسع بكثير. كنا نسمع بشكل معتاد من العاملين في الصحافة أن بايدن وجونز ودونيلون ومكدونو ولوت وإيمانويل وأكسيلرود «يفشون كل ما لديهم من معلومات» بشكل دوري ـ وباستخفاف ـ للصحافيين حول كبار القادة العسكريين وأفغانستان وعملية اتخاذ القرار، وأُبلِغتُ أن صحيفة «نيويورك تايمز» تغصُّ بمصادر غير مخوَّلة من البيت الأبيض بتقديم آراءها. كنت أعلم أن البنتاغون يسرّب معلومات، لكن كلما اشتكيت من تسريبات البيت الأبيض كانت تصدر احتجاجات تافهة من هناك بالبراءة. لم يُقرّ أحد غير الرئيس لي أن لديه مشكلة مع التسريبات في البيت الأبيض.

على الرغم مما كنت أشعر بنفاد الصبر والإحباط في مراحل مختلفة، ناهيك بالملل من التسمُّر في غرفة الأوضاع ساعةً بعد ساعة ويوماً بعد يوم، إلا أنني أعتقد أن العملية حول أفغانستان كانت عملية مهمة ومفيدة. فخلال سيرتي المهنية كلها، لا يمكنني أن أتذكر أي مسألة أو مشكلة استهلكت هذا القدر من وقت الرئيس والمدراء وجهودهم خلال هذه المدة القصيرة، إذ لم تُترك زاوية أو نقطة جوهرية لم تُدرس بشكل مكثف. فإذا كان ثمة خطأ في العملية فهو أننا أولينا كل جانب من جوانب المجهود الحربي اهتماماً أكبر بكثير ـ على الرغم من جهود دونيلون وهولبروك الكبيرة ـ من الاهتمام بالتحدي الشامل المتمثل في التعامل مع الشق السياسي والمدني للمعادلة بشكل صحيح. لقد أولينا قلة كفاءة المستشارين والخبراء المدنيين اهتماماً ضئيلاً جداً: لتحديد عددِ الأشخاص اللازمين الذين يملكون الكفاءات الملائمة، وللعثور على مثل هؤلاء الأشخاص، ولمعالجة انعدام التوازن

بين عدد المدنيين الأميركيين في كابول وفي بقية المناطق في البلد. كما أننا لم نركز في الجفاء القائم بين سفرائنا وقادتنا في أفغانستان، خصوصاً بين إيكنبيري ومكريستال. خلال عهدي كوزير مرَّ ثلاثة سفراء أميركيين في كابول؛ ولم يكن أداء أيّ منهم جيداً، برأيي. لا يمكن مقارنة أيّ منهم بزلماي خليل زاد الأفغاني الأصل، السفير الأميركي في كابول من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٥، لجهة التدريب والإرشاد والعمل مع كرزاي، أو باثنين من رؤساء محطة وكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان. حتى الوزيرة كلينتون كانت تتحدث عن تمرد إيكنبيري، بحيث أنه لم يكن ينفّذ ما تصدره له من توجيهات. وعلى الرغم من أننا، أنا وكلينتون، كنا نريد تغيير إيكنبيري، لأن علاقته مع كرزاي لم تعد قابلة للإصلاح وبسبب سوء علاقاته مع كلّ من وزارتي الدفاع والخارجية، وقد أخبرت جونز مراراً وتكراراً بذلك، إلا أن السفير محمياً من البيت الأبيض.

من أيلول/سبتمبر وحتى تشرين الثاني/نوفمبر، أعدنا النظر في الأمور كثيراً وتوغلنا في أدغالها، وكانت أكثر مما نحتاج إليه أو من اللازم. بشكل عام، كانت هناك ثلاثة مجالات رئيسية ركزت عليها اجتماعاتنا. كان الأول هو طبيعة التهديد: ما هي طبيعة العلاقات بين طالبان والقاعدة والمجموعات المتشددة الأخرى في المنطقة الحدودية الأفغانية الباكستانية؟ هل القضاء على طالبان يعدّ أمراً أساسياً للقضاء على القاعدة؟ إذا استعادت طالبان السلطة، فهل ستعود القاعدة إلى أفغانستان؟ هل سيؤدي مزيد من الاستقرار في أفغانستان إلى تغيير حسابات باكستان الاستراتيجية؟ أما المسألة الثانية فكانت تحديد الاستراتيجية الأكثر تأثيراً وفاعلية للتعامل مع التهديد: مكافحة تمرد أم مكافحة إرهاب موسَّعة. كان السؤال الرئيسي حول مكافحة التمرد هو إذا ما كان هناك نموذج أفغاني للحكم «جيد بما فيه الكفاية» يستطيع تحقيق أهدافنا. هل تملك الحكومة شرعية كافية في نظر شعبها كي تسمح لاستراتيجيتنا بالنجاح؟ في حال تعزيز مكافحة الإرهاب، هل ستنجح إذا كانت الولايات المتحدة تفتقر إلى الموارد على الأرض لحماية السكان ومن دون الاستخبارات الكافية لتكون فعالة في هجماتها على المتمردين؟ ثالثاً، إذا رسونا على استراتيجية الرئيس لآذار/مارس، فكيف سنعرف إذا ما أصبح الوقت مناسباً لتغيير المسار ومتى؟

ظلت باكستان عاملاً مهماً بالفعل في مناقشاتنا. سأل بايدن: إن كانت باكستان

مهمة جداً لنجاح استراتيجيتنا، فلماذا ننفق ثلاثين دولاراً في أفغانستان مقابل كل دولار ننفقه في باكستان؟ وجرى نقاش مطول حول زيادة الدعم العسكري والمدني للباكستانيين. كان الجيش الباكستاني يرتاب في النوايا الأميركية في باكستان، معتقداً أن أي مسعىً لزيادة قواتنا هناك كان مخططاً خبيثاً للسيطرة على أسلحتهم النووية. لقد رحبوا بأموالنا وعتادنا لكن ليس برجالنا. كما أنهم لم يكونوا مهتمين كثيراً بأن نعلّمهم كيف يطاردون أهدافاً في بلدهم. أما بالنسبة إلى الدعم المدني، فقد أسهم ارتيابهم وحماقاتنا معاً برفضه. بعد كثير من الجهود السياسية، وبزعامة عضوَي مجلس الشيوخ جون كيري وديك لوغار والنائب هاورد برمان، أقرّ الكونغرس مساعدة بقيمة سبعة مليارات ونصف مليار دولار لباكستان. كان ذلك إنجازاً كبيراً ومطلوباً تماماً، خصوصاً من ناحية أن المساعدة كانت لسنوات عدة مما يظهر التزامنا على المدى الطويل. ثم أضاف أخرقٌ ما في مجلس النواب بنداً إلى مشروع القانون ينص على أن المساعدة مشروطة بعدم تدخل الجيش الباكستاني في شؤون الحكومة المدنية. لذا لم يكن مفاجئاً أنه أثار السخط في باكستان، خصوصاً وسط القوات المسلحة. وبلمح البصر تبخّر كل حسن النوايا الفعلي والمحتمل الناتج عن التشريع. كنت أعلم أن شيئاً لن يغير استراتيجية باكستان الحذرة؛ وأن أي اعتقاد غير ذلك مجرد وهم، لكننا كنا بحاجة إلى حد معين من التعاون من قبلهم.

استمر الرئيس بالعودة أيضاً إلى مسألة التكلفة، فقد لاحظ أن تكلفة القوات الإضافية التي طلبها مكريستال تبلغ حوالى ثلاثين مليار دولار؛ وأنه حتى لو جمَّد الإنفاق التقديري المحلي كله فسيوفر فقط خمسة مليارات دولار، وإذا اقتطع من المبلغ نفسه ٥ بالمئة فسيوفر فقط عشرة مليارات دولار. قال: إذا استمرت الحرب «ثماني أو عشر سنوات أخرى فستبلغ كلفتها ثمانمئة مليار دولار»، وإن البلد لا يستطيع تحمل ذلك بسبب الحاجات المحلية. كان دحض حجته صعباً، فقد كانت تكاليف الحرب هائلة.

في الاجتماع الخامس لمجلس الأمن القومي، يوم الجمعة الموافق ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، بدأت بعض المسائل الأساسية تتضح شيئاً فشيئاً. هيَّأ بانيتا الأجواء بملاحظة بسيطة: «لا يمكننا المغادرة، ولا يمكننا قبول الوضع الراهن». قال الرئيس إنه يعتقد أننا توصلنا إلى اتفاق «قاسٍ» حول ذلك، لكن أيضاً حول ما

كان ممكن التحقيق فيما يتعلق بالقضاء على طالبان؛ وإن ربط أمن السكان بالتقليل من عدد مقاتلي طالبان فيما يتعلق بمكافحة التمرد كان أمراً منطقياً؛ وإن استراتيجية «لطخة الحبر» الأساسية قد أعطت مفعولها ـ لم نتمكن من توفير الموارد اللازمة لمكافحة التمرد في أنحاء البلد، لذا كان علينا منع طالبان من إحكام سيطرتها على مناطق رئيسية.

ثم طرح المجموعة التالية من الأسئلة: هل تتلاقى مصالح الحكومة الأفغانية ومصالحنا؟ كيف يمكننا تكثيف تدريب القوات الأفغانية لكي نتمكن من المغادرة خلال مدة معقولة؟ كيف ننتقل من تطهير منطقة ما من طالبان إلى تسليم الأفغان مسؤولية الأمن فيها؟ هل لدينا استراتيجية لإعادة دمج مقاتلي طالبان؟ ما هي الجداول الزمنية الموضوعة، وكيف ستجري العملية؟ إن لم نرسل ما يكفي من الجنود لمكافحة التمرد على امتداد البلد، فكيف نختار ما الذي سنحميه؟ كيف سنتعامل مع المعارضة الباكستانية لقواتنا المتزايدة؟ أعتقد أن هذه الأسئلة بحد ذاتها كانت تعكس تقدماً في مناقشاتنا. ظن بايدن فيما يبدو أن الرئيس يميل باتجاه الموافقة على زيادة كبيرة في القوات، فسأل رداً على ذلك: «ماذا لو أن هذا لم ينجح بعد سنة من الآن؟ ما كنتم لتفعلوا حينها؟ ألن تفاقموا بذلك تبعات الفشل؟».

عند الساعة الثامنة تقريباً من يوم الجمعة ذاك نفسه، وفيما كنت أتناول عشائي المؤلف من دجاج كنتاكي في المنزل، اتصل الرئيس وقال: «إنني فعلاً مهتم بسماع وجهة نظرك بخصوص كيفية السير قدماً في أفغانستان. إنني أعوّل عليك». في وقت سابق من ذلك الأسبوع مال بايدن علي في غرفة الأوضاع وهمس لي: «كن حذِراً جداً في ما تقترحه على الرئيس لأنه سيفعل ما تقول». أمضيت عطلة نهاية الأسبوع في تقرير ما سأقوله للرئيس.

عندما التقيت الرئيس على انفراد في المكتب البيضاوي في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر أخبرته أنني فكرت ملياً في اتصاله وأعددت مذكرةً له أعرض فيها أفكاري حول ما الذي عليه القيام به، فابتسم ابتسامةً عريضة، ومدّ يده ليهز وعاء التفاح على طاولة القهوة، وقال: «ألديك حل؟» لم أكن متأكداً من هذا الأمر، لكنه، في هذه الحالة، اتخذ أحد أكثر القرارات أهميةً خلال ولايته بناءً على التوصيات المذكورة في ورقتي إلى حدّ بعيد.

كتبت أن طالبان الأفغانية والقاعدة أصبحتا تعاضد إحداهما الأخرى، «تستفيد كلٌّ منهما من نجاح الأخرى وأساطيرها، داخل أفغانستان وخارجها على حدٍّ سواء. من الواضح أن القاعدة كانت تعتقد أن انتصار طالبان على الولايات المتحدة في أفغانستان ستكون له فوائد استراتيجية هائلة لها.

> حيث إن القاعدة تتعرض لضغط كبير الآن وتعتمد بالكامل على مجموعات أخرى متشددة لكي تستمر، فإن نجاح تلك المجموعات ـ وفي مقدمها طالبان ـ سيعزز بشكل كبير رسالتها الموجهة إلى العالم الإسلامي وأن اللَّه يقف في صف هذه المجموعات (ومن ضمنها القاعدة) وأنها تقف في الجانب الرابح من التاريخ. إن ما يميز أفغانستان والمنطقة الحدودية مع باكستان عن الصومال أو اليمن أو ملاذات آمنة أخرى محتملة هو أن الأولى كانت مركز ثقل الجهاد المتشدّد ـ المنطقة التي هزم فيها السكان الأصليون والمسلمون الأجانب قوةً عظمى، وتسببوا، برأيهم، بانهيارها في بلدها...
>
> إن نجاح طالبان في الاستيلاء على أجزاء من أفغانستان والسيطرة عليها في مواجهة القوات المشتركة التي تتضمن كثيراً من الجيوش الغربية الحديثة (وفي مقدمها الولايات المتحدة) ـ وهو الاتجاه الحالي للأحداث ـ سوف يعزز إلى حد بعيد أسطورة المسلم المتشدّد والإدراك الشائع حول من يفوز ومن يخسر.

كتبت أن خيارات المهمة الثلاثة كلها التي ناقشناها قد «مُنِيَت بالفشل أو توشك أن تُمنى به». إن مكافحة التمرد الموجّهة ضد القاعدة فقط لا يمكنها أن تنجح من دون وجود أميركي بري في أفغانستان ومن دون إمكانية جمع المعلومات الاستخبارية الذي يمكن أن يقدّمه لنا ذلك. «لقد حاولنا مكافحة التمرد بالتحكم عن بعد في التسعينيات، الأمر الذي جلب علينا تفجيرات ٩/١١». إن «مكافحة إرهاب مفرطة»، أو «مكافحة تمرد واهنة»، هو ما نقوم به منذ العام ٢٠٠٤، «ويبدو أن الجميع يقر بأن ذلك أيضاً لا ينفع». إن مكافحة تمرد كاملة الموارد «تبدو إلى حدٍّ بعيد كأنها إعادة بناء بلد في أحسن حالاته» وسوف تتطلب كمّاً من القوات والوقت والمال قلة من الناس في الولايات المتحدة أو في الغرب مستعدون لتوفيره.

وكتبت أن الأهداف والأولويات الجوهرية التي قررها أوباما في آذار/مارس الفائت ما زالت قائمة ويجب إعادة تأكيدها، غير أننا بحاجة إلى «تضييق» المهمة

وإيصال ما نحاول القيام به بشكل أفضل. لم نكن قادرين واقعياً على التطلّع إلى القضاء على عناصر طالبان؛ فقد كانوا الآن جزءاً من النسيج السياسي في أفغانستان، لكننا كنا قادرين واقعياً على ردع زخمهم العسكري، ومنعهم من الاستيلاء على مدن وبلدات كبيرة أو السيطرة عليها، والضغط عليهم على طول الحدود الباكستانية. يجب أن نكون قادرين على الحد من مستوى نشاطهم وعنفهم الذي كان عام ٢٠٠٤ أو قريباً منه. أوصيت بحشد قواتنا العسكرية في الجنوب والشرق وتفويض حلفائنا بالسيطرة على الشمال والغرب، وقلت إن علينا تركيز جهودنا العسكرية على جعل الوضع مستقراً في أفغانستان لكسب الوقت اللازم لتعزيز قوات الأمن الأفغانية وتدريبها، والتي، على الرغم من أوجه القصور الكثيرة، تضم مقاتلين شجعان؛ كثير منهم مستعد للموت ـ وبعضهم مات فعلاً ـ خلال قتال طالبان. ينبغي «أن نتخلى بهدوء عن محاولة تطوير حكومة مركزية قوية وفاعلة في أفغانستان»، فما نحن بحاجة إليه، كما كتبت، هو تمتع الحكومة المركزية ببعض الكفاءات في بعض الوزارات الأساسية ـ الدفاع والداخلية والمال والثقافة وتنمية الريف. يجب علينا المساعدة في التوسط لتشكيل نوع من حكومة «وحدة وطنية» أو وسائل أخرى لإعطاء حكومة كرزاي على الأقل بعض الشرعية لدى الشعب الأفغاني. كما أن علينا معالجة الفساد، «فأولادنا ليسوا مضطرين للموت كي يتاح للمسؤولين الأفغان الفاسدين ملء جيوبهم».

كل ذلك سيعطينا مهمة يمكن للشعب والسياسيين أن يفهموها بسهولة: «تجريد حركة طالبان من زخمها وهيمنتها، وتسهيل إعادة دمج مقاتليها، وبناء قدرة الحكومة بشكل انتقائي، وزيادة قوات الأمن الأفغانية وتسليمها المسؤوليات الأمنية، ودحر القاعدة».

دعمت مطالبة مكريستال بأربعين ألف جندي، لكنني اقترحت أن يكون عددهم حوالى ثلاثين ألفاً، وأصررت على أوباما ألا يضع سقفاً ثابتاً لأعداد الجنود لأنها دائماً مجرد تقديرات، وهناك دائماً حاجات غير مخطّط لها. كون فريق اللواء القتالي الرابع الذي طلبه مكريستال (رافعاً عدده إلى حوالى أربعين ألف جندي) كان مطلوباً للحلول محل الكنديين والهولنديين، الذين سيغادرون الجنوب في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، فقد اقترحت أن يسير بالتزامنا الجديد لحمل الحلفاء على توفير جنود بدلاء للحلول محل هؤلاء.

لطمأنة الأميركيين أن هذا ليس التزاماً مفتوحاً يضعهم في مأزق مع زيادة أعداد الجنود باستمرار في السنوات القادمة. قلت إنني أعتقد أن من المهم التعهد بأننا سنراجع التقدم الحاصل بنهاية العام ٢٠١٠، و«ضبط مقاربتنا أو تغييرها» إن كان ذلك ضرورياً. كما كتبت أن، في حين أن عملية التداول «كانت مفيدة جداً لكم، إلا أننا لا نستطيع الانتظار شهراً أو اثنين للحصول على قرار. إن الشك في ما يخصّ المستقبل بدأ يؤثر سلباً في الأفغان والباكستانيين وحلفائنا وقواتنا».

> في المحصلة، سيدي الرئيس، هذه لحظة مصيرية في ولايتك الرئاسية. من أفغانستان إلى باكستان، ومن العالم الإسلامي إلى كوريا الشمالية فالصين فروسيا، حكومات هذه البلدان تراقب بحذر شديد. إذا اخترت عدم الموافقة على توصيات الجنرال مكريستال (أو على اقتراحي)، فإنني أهيب بك أن تقوم بتغيير حاسم وجذري في المهمة [في] الاتجاه الآخر. إذ إن المراوحة في المكان، والتردد في اتخاذ قرار والسير خبط عشواء، ليست هي المسار الصحيح إلى الأمام وتعرض أولادنا للخطر من أجل هدف لا جدوى منه.

بعد أسبوعين تقريباً، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، دعانا الرئيس، أنا وهيلاري كلينتون، لمناقشة الخيارات. كنا الدخيلين الوحيدين في الجلسة، وكان يفوقنا عدداً بشكل ملحوظ موظفو البيت الأبيض بمن فيهم بايدن وإيمانويل وجيم جونز ودونيلون وجون برينان. قال أوباما في البداية لي ولهيلاري: «لقد حان الوقت لطرح أوراقنا على الطاولة. بوب، ما رأيك؟» كررت عدداً من النقاط الأساسية التي أثرتها في مذكرتي إليه. وافقت هيلاري على اقتراحي العام لكنها أصرت على الرئيس أن يفكّر في الموافقة على فريق اللواء القتالي الرابع إن لم يسهم الحلفاء بالقوات.

كان هذا التحوّل الذي حدث لاحقاً جديراً بالملاحظة. معربةً عن تأييدها بقوة لزيادة القوات في أفغانستان أخبرت هيلاري الرئيس أن معارضتها لزيادة القوات في العراق كانت سياسية لأنها كانت تواجهه في الانتخابات التمهيدية في آيوا، ثم تابعت قائلةً: «إن زيادة القوات في العراق أثمرت». أقر الرئيس بتكتم أن معارضة زيادة القوات في العراق كانت سياسية. كان سماع كليهما يعترفان بذلك، وأمامي أنا، مفاجئاً بقدر ما كان مربكاً.

اتّهم رام الجيش مجدداً بأنه يشن حملة لتحديد خيارات الرئيس بما يريده مكريستال. تجاهلته وأنا أغلي في داخلي، وانتقلت إلى سؤال كنت أعلم أنه يجول في خاطر الرئيس ـ لماذا الحاجة إلى أربعين ألف جندي إضافي إذا كنا نضيق المهمة؟ ـ فقلت إن المرحلة المبكرة لأي خيار آخر غير مكافحة تمرد صرف ستحدّ من زخم مقاتلي طالبان وتحطّ من قدراتهم (لا يمكن لاستراتيجية مكافحة تمرد وحدها تحقيق ذلك). علّق الرئيس قائلاً إن مكتب الإدارة والموازنة أخبره أن أربعين ألف جندي إضافي سيزيدون الكلفة خمسين مليار دولار أو أكثر في السنة، ما يجعل كلفة العملية ككل حوالى تريليون دولار على مدى عشر سنوات. ثم سأل: ما تبعات ذلك على الأمن القومي فيما يتعلق بالعجز في الموازنة ونفقات الدفاع وغيرها؟ وختم الاجتماع قائلاً إنه يريد اتخاذ قرار قبل رحلته إلى آسيا (التي كانت ستبدأ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر).

اتصل رام بعد الاجتماع للاعتذار عن تعليقه بخصوص «الحملة»، لكنه قال مجدداً إن الرئيس يشعر أنه محاصر من كل المقالات الصحافية، بما في ذلك واحدة في ذلك اليوم نفسه عن لعبة الحرب التي تلعبها وزارة الدفاع، افترضت أن خيار نائب الرئيس لن ينجح. أخبرت رام أن الجيش، حتى تاريخ تلك القصة، التزم الصمت منذ تحذيري العلني بتقديم المشورة سراً فقط، لكن البيت الأبيض لم يفعل ذلك، فاعترف قائلاً: «أعرف، أعرف».

جاء جونز ليقابلني في ذلك اليوم نفسه ليشاطرني مخاوفه حول خطط مكريستال. لقد كان صامتاً جداً خلال الاجتماعات في غرفة الأوضاع. قال: «إن فكرة وجود مئة ألف جندي أميركي في القيادة الإقليمية الجنوبية والقيادة الإقليمية الشرقية تثير جنوني. هناك حلقة مفقودة، والغراء هو ما يبقي كل شيء متماسكاً معاً. أين هي خطة أفغانستان الشاملة، بما في ذلك دور الناتو؟» كان قلقاً أيضاً بخصوص عدم مرونة الجيش ـ إما أربعون ألف جندي وإما لا شيء. قال جيم إن مولن يبدو المسؤول عن إثارة المشكلات «ولديه مشكلات جدية مع بعض من هم في البيت الأبيض»، وإن لم يكن مع الرئيس بالضرورة. أعدت تكرار تعليقاتي المعتادة مجدداً، وقلت إن فكرة أن هناك نوعاً من الحملة المنظمة فكرة سخيفة، وإن تصريح مكريستال في لندن لم يكن إجابة محضّرة على سؤال، وإن مايك أقر أن

تصريحه في جلسة الاستماع إليه كان هفوة. وقلت إن الجو في البيت الأبيض يوشك أن يصبح مسموماً، خصوصاً من طرف دونيلون، الذي سبق أن وصف مولن والجيش «بالتمرّد» و«الثورة»، وإن أكثر ما أغضبني هو أن شخصاً لم يسبق له أن كان في الجيش أو ذهب إلى أفغانستان كان يخمّن بالنيابة عن القادة في الميدان فيما يتعلق بأشياء مثل: لماذا هناك مروحيات في أماكن معينة. أقر جونز أن عليه «إعادة توم إلى حجمه الطبيعي».

في اليوم التالي ظهرت أزمة جديدة في مكان آخر. قبل ثلاثة أسابيع تقريباً كان الرئيس قد أخبرني أنه يريد التحدث على انفراد إلى نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة كارترايت لمعرفة وجهة نظره الشخصية حول ما ينبغي عمله في أفغانستان. أخبرته أن مولن سيشعر أنه قد تمّ تخطيه إذا انتشر الخبر، ونصحته ألا يخبر أحداً آخر، واقترحت أن يلتقي كارترايت في يوم سبت في المسكن الرئاسي. عُقد الاجتماع يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما كنت في اليابان، وكان كثير من الأشخاص في البيت الأبيض يعرفون بشأنه. أما مولن فلم يكن يعرف. بعد أسبوع من الواقعة أخبر جونز مايك عن الاجتماع.

جاء مايك لمقابلتي عصر ذلك اليوم، وهو يشعر أنه قد تعرّض للخيانة من قبل جونز وكارترايت وربما من قبلي، فقد أحس أن الاجتماع أظهر قلة ثقة الرئيس به. سأل لماذا لم يخبره الرئيس وحسب برغبته في لقاء كارترايت (الذي كان قد أقسم على إبقاء الأمر سراً). قال مايك إن كارترايت يشعر أنه الآن كالبضاعة التالفة ويتساءل كيف يمكنه البقاء مدة طويلة. اعتقدت أن مايك ربما يستقيل، وفكّرت في دوافع الاجتماع ومخاوفي، وأقررت أنني ربما ارتكبت خطأً بنصحي الرئيس، وكان حرياً بي أن أخبره بمصارحة مايك. ثم سأل مولن كيف سيعمل معي بعد ذلك، فأخبرته أنني لا أريد أن أستمر كوزير إن لم يكن هو شريكي، وأن لدي مطلق الثقة به، وأنني أشعر بالسوء حيال الحادثة كلها. ثم أضفت أن الرئيس قد وضعنا نحن الثلاثة ـ أنا ومولن وكارترايت ـ في موقف سيئ جداً، واتفقنا أنا ومولن على أن كلًّا منا يجب أن يكلّم الرئيس على انفراد.

كان مايك يريد استجلاء مسألة «الحملة» المتصورة من قبل الجيش، وثقة الرئيس به، ونظرة البيت الأبيض بشكل عام إلى الجيش. قبل بضعة أسابيع كان

الرئيس قد «صبّ جام غضبه علينا»، على حد تعبير مولن، بسبب تصريحات الجيش العلنية. كان أوباما قد قال: «فيما يتعلق بأفغانستان، سيؤيدني الرأي العام بشكل أقوى إذا عالجت المسألة مع الجيش بخصوص سياستنا في أفغانستان». من الواضح أن ذلك أزعج مايك (كما أزعجني) لأنه ألمح إلى أننا في فريقين مختلفين. بعد اجتماعنا اتصلت برام وطلبت خمس عشرة دقيقة على انفراد مع الرئيس في اليوم التالي، وقلت إن الأمر يتعلق بمسألة خاصة بالموظفين لكن ليس موظفي مكتبي. سأل رام: «مايك؟» فقلت: نعم.

أخبرت أوباما عن الحديث الذي جرى بيني وبين مولن وعن قلقه من أن الرئيس قد فقد الثقة به، وأخبرته أيضاً أن كارترايت يشعر أن من الصعب عليه البقاء في منصبه الآن، واعترفت للرئيس أنني قدمت له نصيحةً سيئة قائلاً: «كان عليَّ أن أقول لك أن تمضي لمقابلة كارترايت لكن بعد الاتصال بمايك أولاً». قال الرئيس إنه كان بإمكانه تولي المسألة بشكل أفضل أيضاً، وربما لم يكن حريصاً بما يكفي على بروتوكول الجيش لأنه لم يسبق له أن خدم فيه، «لكنني أشعر أنني قادر على التحدث إلى أي شخص من الجيش بصفتي القائد العام»، كما قال. أخبرته أنني إنما أفعل ذلك بالضبط في كل مخفر وقاعدة من دون الالتفات إلى سلسلة القيادة، وقلت له إن مايك يريد أن يتخلّف لكي يتحدث إليه على انفراد بعد اجتماعنا المعتاد عصر ذلك اليوم، فقال أوباما إنه سيمنح مايك كامل ثقته لكنه سيكرر اعتقاده بأن تعليقات الجيش قيّدت يديه فيما يتعلق بأفغانستان. أخبرني مايك لاحقاً أنهما أجريا محادثة جيدة وقاما بتنقية الأجواء.

كانت هذه الحادثة مفيدة للتذكير بأن أولئك الذين يحتلون أعلى المناصب في الحكومة والأشخاص الثابتين والمتمرسين الذين ألفوا المطبات الصعبة في الحياة السياسية في أعلى المستويات في واشنطن ما زالوا بشراً. كلنا لدينا نقاط ضعف ومخاوف وحساسيات، وإن بدرجات متفاوتة، وكلنا نكره قصص الصحافة الانتقادية التي تشكك في دوافعنا أو نزاهتنا أو كفاءتنا. كلنا، بمن في ذلك كبار الضباط العسكريين الأشداء ووزراء الدفاع، نحتاج إلى تربيتة عَرَضية على الكتف أو إشارة إلى الدعم، ومهما كنا مستقلين وأقوياء فإننا بحاجة إلى التأكد من أننا نحوز ثقة رئيسنا، خصوصاً عندما يكون رئيس الولايات المتحدة.

في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ركزنا في ثلاثة خيارات: عشرون ألف جندي إضافي (نصفهم لمكافحة التمرد والنصف الآخر لتدريب القوات الأفغانية)، وهو اقتراح نائب الرئيس؛ والخيار ٢، اقتراح مكريستال: أربعون ألف جندي إضافي؛ «والخيار ٢ أ»، وهو اقتراحي: ثلاثون ألفاً مع الضغط على الحلفاء لإضافة خمسة آلاف إلى سبعة آلاف. سيُصار إلى كتابة الكثير لاحقاً عن الضغينة في البنتاغون بخصوص مساعدة كارترايت لبايدن وموظفيه على استخراج خطة بديلة من رحم خطة مكريستال. بالنسبة إلى مولن وبتريوس ومكريستال وآخرين، ربما كان هذا صحيحاً، ولم تكن لدي مشكلة مع ذلك. كان الأمر الوحيد الذي يقلقني هو أن كارترايت، على جري عادته، لم يفصح كثيراً عما يقوم به لا لكبار المدنيين (بمن فيهم أنا في بعض الأحيان) ولا للجيش في البنتاغون، وهو ما لم يكن عاملاً مساعداً كثيراً.

في وقت متأخر من مداولاتنا تناولنا السؤال المهم حول مدى سرعة إرسال القوات الإضافية إلى أفغانستان. كانت الخطة العسكرية الأساسية تقضي بتوزيع انتشار القوات على مدى أكثر من سنة. أشار الرئيس محقاً إلى أن هذا بالكاد يمكن وصفه بأنه «تدفق للقوات» لاستعادة الزخم، ثم سأل بتريوس: كم استغرق زيادة القوات في العراق؟ فأجاب بتريوس: حوالى ستة أشهر. قرر أوباما وجوب تسريع وصول القوات إلى أفغانستان بشكل كبير، ووافقت القيادة العسكرية في النهاية على إرسال معظم القوات إلى هناك بنهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، وهو كابوس لوجيستي، لكنهم تدبروا أمره.

كم ستبقى قوات الإسناد هذه؟ قال قادة القوات البرية إن المناطق التي تم تطهيرها من طالبان ستكون جاهزة لتسليم المسؤولية الأمنية فيها إلى الحكومة الأفغانية خلال سنتين. وحيث أن أولى قوات مشاة البحرية كانت قد وصلت إلى هلمند في صيف العام ٢٠٠٩ للقضاء على طالبان، فقد أراد الرئيس أن يبدأ بإعادة قوات الإسناد في تموز/يوليو ٢٠١١. كنت قد عارضت أي نوع من المهل في العراق، لكنني أيدت جدول الرئيس الزمني في أفغانستان لأنني شعرت أن نوعاً من التصرف الحاسم كان مطلوباً لحمل كرزاي والحكومة الأفغانية على قبول تولي أمن بلدهم. كما أنني وافقت قادة القوات البرية على مهلة السنتين المتوقّعة. كنت أعلم جيداً أننا لم نكن نتحدث عن تحوّل على مستوى البلد في تموز/يوليو ٢٠١١، بل عن بداية

عملية ستتم في قضاء تلو قضاء أو ولاية تلو ولاية. لذلك كان تاريخ «تبعاً للظروف» للبدء بسحب قوات الإسناد مقبولاً بالنسبة إلي. ولأولئك الذين كانوا يقولون إننا نبقي طالبان في حالة تخدير ريثما نغادر كنت أقول إن ذلك سيمنحنا فرصة إضافية وحسب لتحقيق أهدافنا.

من الناحية العملية، إن وضع تاريخ محدد للبدء بالانسحاب أعطى أوباما شيئاً يعينه على طمأنة كلٍّ من الرأي العام والكونغرس إلى أنه ليس ملتزماً بحرب لا يُعرف متى تنتهي في أفغانستان. كان معظم الديمقراطيين وعدد متزايد من الجمهوريين في الكونغرس قد أصبحوا في حالة شك متزايد تجاه الحرب وكلفتها، على صعيدَي الأرواح والأموال. كانت سياسة زيادة القوات عبئاً كبيراً بالفعل، تماماً كما كانت الحال في العراق في مطلع العام ٢٠٠٧.

وصلت الأمور إلى خواتيمها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر مع برقية عاجلة إلى كلينتون والبيت الأبيض من السفير إيكنبيري في كابول، وقد سُرِّبت على الفور تقريباً. كان إيكنبيري متصلباً حيال استراتيجية مكافحة التمرد وإرسال عدد كبير من القوات الأميركية، وقال إن زيادة القوات تتعارض مع «أفغنة» المهمة و«مدننتها». لم يكن كرزاي شريكاً استراتيجياً مناسباً بالنسبة إليه، وقال إننا علقنا آمالاً أكبر على قدرة القوات الأفغانية على تولي الأمن، وإن زيادة القوات ستضاعف اعتماد القوات الأفغانية علينا، واشتكى من عدم وجود نظير مدني لقائد إيساف (مكريستال)، وقال إن عليه هو تولي هذا الدور بدلاً من أن يقوم بذلك كبار ممثلي الأمم المتحدة أو الناتو، وأوصى أن ندرس الوضع بضعة أشهر أخرى عند استئناف مشاريع التنمية.

أعتقد أن توصياته كانت سخيفة. تحليل لمدى أربعة أشهر إضافية؟ كيف تقوم بمشاريع إنمائية من دون أمن؟ قطعت البرقية العلاقة بين مكريستال (والقيادة العسكرية العليا) وبين إيكنبيري إلى الأبد، بسبب المضمون ولأن إيكنبيري لم يذكر أي شيء عن آرائه ولا عن برقيته إلى مكريستال.

في عيد المحاربين القدامى، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، تباحثنا الخيارات مراراً وتكراراً، وفي اليوم التالي اتصل بي الرئيس من سلاح الجو واحد [الطائرة الرئاسية] وهو في طريقه إلى سنغافورة وقال إنه يفكّر في إرسال فرقتي ألوية قتالية وإنه لن

يرسل فرقة ثالثة حتى صيف العام ٢٠١٠، إلى أن يتبيّن ما سيفعله كرزاي وكيفية أدائنا. كنت مُصرّاً عليه أن يوافق على إرسال الألوية الثلاثة بأكملها لإظهار عزمنا ولتيسير التخطيط العسكري، وقلت إن بإمكانه «إخراج» الثالث حينها انطلاقاً من سلوك كرزاي، فقال إنه سيفكر في الأمر، ثم سأل: هل أرسلنا الجنود البالغ عددهم سبعة عشر ألفاً في الدفعة الأولى من قوات الإمداد لأنهم كانوا مطلوبين لدعم القوات الإضافية المؤلفة من أربعين ألف جندي؟ هل بالإمكان إقحام بعض القوات من اللواء الثالث لشد أزر الثاني؟ ما هي معايير التقدم؟ هل بإمكاننا تسريع كلٍّ من الزيادة والانسحاب؟ كيف ينبغي لنا التعامل مع العناصر المدنية والعسكرية معاً؟ ثم قال إنه قد طرح هذه الأسئلة على جهاز الأمن القومي.

لما همَّ بإنهاء المحادثة سألني كيف يضبط ساعته الفيزيولوجية في رحلته إلى آسيا، فقلت: «اتّبع الأسلوب القديم: الكحول وأدوية علاج الأرق»، فضحك وقال إنه سيفتح زجاجة جوني ووكر.

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دعوت إيمانويل ودينيس مكدونو إلى مكتبي لمراجعة أسئلة الرئيس وللتأكد من أن وزارة الدفاع وجهاز الأمن القومي قد فهما الأسئلة بالطريقة نفسها، فأحضرا لوت معهما، وانضم إليّ مولن. أخبرني رام أن ملاحظاتي حول إرسال ثلاثة ألوية قتالية قد لفتت انتباه الرئيس، فقلت إن إرسال لواءين سيبدو كأن الرئيس قد قسّم الفارق ببساطة بين صفر وأربعة، وأن هذا القرار سيوصف بعد شهرين من المداولات بأنه كان قراراً «جباناً». كنت متأكداً من أن كبار القادة العسكريين عندما يسألهم الكونغرس أن يُدلوا برأيهم الخاص والمهني فسوف يقولون إن لواءين ليسا كافيين.

إنني لا أترك المسائل الكبيرة للمصادفة، لذا اتصلت في الرابع عشر من الشهر بهيلاري كلينتون في سنغافورة وأخبرتها عن محادثتي الهاتفية مع الرئيس، وشرحت لها ما قلت عن الألوية القتالية الثلاثة، وسألتها ما إذا كانت لا تزال تدعم ذلك، فأكدت دعمها الراسخ وسألت: «ما رأي جونز في ذلك؟» فقلت إنني لا أعلم، وإنه متردّد في هذه المسألة كلها، فوافقتني. أخبرتها أنني اتصلت لأن الرئيس قد يتخذ قراراً أثناء رحلته وأنها ستكون الصوت القوي الوحيد الحاضر، فضحكت وقالت إنها ستفعل ما بوسعها.

كان اجتماعنا الأخير في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، من الساعة الثامنة مساءً إلى العاشرة. طُرحت على طاولة النقاش ورقتان متعارضتان. أوصت ورقة موظفي الأمن القومي أن يوافق الرئيس على إرسال لواءين قتاليين (حوالى عشرين ألف جندي، اقتراح بايدن) والاحتفاظ بالقرار حول اللواء الثالث حتى تموز/يوليو ٢٠١٠. في المقابل، كتب مولن مذكرة إلى الرئيس، أرسلها إلى جونز، أكّد في العبارة الأولى فيها على الحاجة إلى أربعين ألف جندي؛ وكان مكريستال على القدر نفسه من التعنّت. أغضبت آراؤهما المتصلبة بايدن وجونز وجهاز الأمن القومي وأنذرت بحدوث قطيعة بين الرئيس والجيش. كان مولن في أوروبا، وعندما لحقت به قلت له إنني اعتقدت أنه وبتريوس ومكريستال كانوا موافقين على أن اقتراحي القاضي بإرسال ثلاثين ألف جندي بالإضافة إلى مزيدٍ من قوات التحالف كان ممكناً، فقرر مايك إعادة صياغة مذكرته. لحسن الحظ أنني كنت قد أخبرت جونز ألّا يسلم مذكرة مولن الأصلية إلى الرئيس.

كان الاجتماع في تلك الليلة صريحاً وشفافاً. كان مولن وبتريوس ومكريستال صريحين في آرائهم لكنهم كانوا مرنين، وأكّدوا دعمهم لأي قرار يتخذه الرئيس. كانت هيلاري تؤيد بشدة مقاربة مكريستال، بالإضافة إلى تأييد سفيرة الأمم المتحدة سوزان رايس، ونائب وزير الخارجية ستاينبرغ، ومولن، وكارترايت، ومكريستال لخيار «الضغط الأقصى» (خياري البديل)، وعارضه كلٌّ من بايدن ودونيلون وبرينان. كان إيكنبيري يؤيد فكرة إرسال مزيدٍ من القوات لكنه كان يشكك في نجاح مكافحة التمرد بسبب أوجه القصور في الحكومة الأفغانية. تحدث إيمانويل بشكل أساسي عن التحدي السياسي المتمثل في الحصول على التمويل اللازم لزيادة القوات، وتأثير ذلك في الرأي العام، والرعاية الصحية، وخلل الموازنة، وبرامج أخرى، وقال إن نيل موافقة الكونغرس سيكون صعباً.

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في اليوم التالي لعيد الشكر، اتصل بي الرئيس في المنزل في الشمال الغربي وأجرينا محادثة مطولة. كان راضياً بخيار إرسال ثلاثين ألف جندي مع مرونة «بحدود ١٠ بالمئة» فيما يتعلق بالعناصر المساعدة الأخرى، لكنه قال إنه لن يوافق على طلب أربعة آلاف وخمسمئة من عناصر المساعدة التي لا تتعلق بالانتشار الجديد الذي كان مجمّداً على مكتبي منذ أكثر من شهرين، قائلاً إن

ذلك سيرفع العدد الإجمالي إلى سبعة وثلاثين ألفاً ما سيجعل إقناع الكونغرس أمراً صعباً، وكان قريباً جداً من رقم مكريستال لكي يدرك الجنرال أنه يُعطى رقماً مختلفاً ومهمة مختلفة. «لقد تعبت من التفاوض مع الجيش»، كما قال. وعندما أعربت له عن خيبة أملي قائلاً إنني أجلت هذا الأمر أشهراً بانتظار قراره والآن يفترض بي توفير عناصر المساعدة تلك «في الخفاء»، أجاب أن مكريستال يجب أن يكون قادراً على إيجاد القوات المطلوبة: «دوغ لوت يخبرني أن هناك كثيراً من الموظفين مقارنةً بعدد الجنود [جنود في أدوار دعم مقارنةً بالجنود المقاتلين] في أفغانستان»، وطلب مني العودة إلى واشنطن مبكراً للاجتماع به وبمولن وكارترايت وبتريوس للتأكد من أنهم موافقون: «إن لم يكونوا موافقين فسأعود إلى خيار مكريستال القاضي بإرسال حوالى عشرة آلاف مدرب على الأكثر»، فاتفقنا على الاجتماع في الساعة الخامسة من يوم الأحد.

بغية التحضير لذلك الاجتماع عقدت مؤتمر فيديو مع مولن وكارترايت صباح يوم السبت وطلبت منهما الاستعجال، وقلت إن «على ستان أن يفهم أن هناك تغييراً في المهمة»، وأعدت تكرار تلويح الرئيس بالعودة إلى خيار مكريستال القاضي بإرسال أقل عدد من الجنود، وأنهيت اجتماع الفيديو معتقداً أن كل شيء على ما يرام، لكنني كنت قلقاً مع ذلك مما قد يقوله مكريستال في اليوم التالي.

اشتكيت إلى جونز عصر ذلك اليوم من أن ورقة جهاز الأمن القومي المقدَّمة إلى الرئيس تحاول أن تحدد سقفاً دقيقاً لأعداد القوات، خصوصاً فيما يتعلق بنسبة الـ ١٠ بالمئة التي كان الرئيس قد منحني إياها، وأخبرته أنهم يجب أن يكتبوها تماماً كما اتفقنا أنا والرئيس. ثم أضفت عناصر المساعدة البالغ عدد قواتها أربعة آلاف وخمسمئة جندي، وهو ما كنت قد ناقشته مع الرئيس. قال جونز إنه يعتقد أن الرئيس كان قد نسي أمرهم عندما التقى «المساعدين» يوم الجمعة، ثم تابع قائلاً إن «أولئك الرجال ـ إيمانويل وأكسيلرود ودونيلون ومكدونو ـ كانوا مشاركين بقوة حقاً في تحريك القِدْر»، وقال إنه نُحّي جانباً في الاجتماعات.

تلقيت خبراً عصر ذلك اليوم نفسه مفاده أن اجتماع الأحد مع الرئيس قد تغير موعده إلى الساعة التاسعة والنصف صباحاً، ما يتطلب مني السفر طوال الليل من الساحل الغربي للوصول في الوقت المحدد. لمست تدخلاً من موظفي الأمن القومي

في هذا وأخبرت موظفي مكتبي: «قولوا لهم أن يذهبوا إلى الجحيم، فقد اتفقنا أنا والرئيس على الساعة الخامسة وسأكون هناك في هذا الموعد فقط. فإذا اجتمعوا بالرئيس في التاسعة والنصف فسيحدث ذلك من دون وزير الدفاع»، فتغيّر موعد الاجتماع مجدداً إلى الساعة الخامسة.

كان الاجتماع مغايراً لكل الاجتماعات التي سبق أن حضرتها في المكتب البيضاوي، وقد حضره أوباما وبايدن ومولن وكارترايت وبتريوس وإيمانويل وجونز وأنا. قال أوباما إنه دعا المجموعة في الأساس لمناقشة قراراته مرة أخيرة لمعرفة ما إذا كان مولن وبتريوس موافقين عليها وملتزمين بها بالكامل، وقال إن لم يكن الأمر كذلك فسوف يعود إلى خيار مكريستال القاضي بإرسال عشرة آلاف جندي، الخيار المفضل لدى معظم المستشارين المدنيين في البيت الأبيض، ثم طلب من كل من في القاعة الإدلاء بآرائهم. قال مولن وبتريوس ما كان الرئيس يريد سماعه، وشدّد إيمانويل ـ كما كان متوقعاً ـ على الصعوبة السياسية في كابيتول هيل محذراً من حدوث أي جفاء بين الرئيس والجيش. جونز وكارترايت كانا مؤيدين. وأنا، بالطبع، كنت مسروراً بتبنّي اقتراحي.

ثم حدثت مجادلة انحفرت في ذاكرتي. قال جو بايدن إنه كان يحاجج للحصول على مقاربة مختلفة وإنه مستعد للمضي قدماً، لكن على الجيش «أن يعتبر قرار الرئيس أمراً». «إنني أصدر أمراً بالفعل»، أجاب أوباما بسرعة، فذهلت. لم يسبق لي أن سمعت رئيساً يعتبر قراراً ما صراحةً أمراً مباشراً، فمع الجيش الأميركي لا داعي لذلك على الإطلاق. فبصفتي وزيراً للدفاع، لم يسبق لي أن أصدرت «أمراً» للحصول على شيء ما؛ ولم يسبق أن سمعت أي قائد يفعل ذلك. يقول الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة كولن باول في كتابه «نجح الأمر معي» (It Worked for Me): «خلال سنوات خدمتي الخمس والثلاثين لم يسبق لي قط أن قلت لأحد: هذا أمر. والآن حين أفكر في ذلك، لا أعتقد أن سبق لي أن سمعت أي شخص آخر يقولها». أظهر «أمر» أوباما، بتحريض من بايدن، حسب اعتقادي، عدم إلمام كلا الرجلين المطلق بثقافة الجيش الأميركي. كان ذلك الأمر غير ضروري ومهيناً، ودليلاً دامغاً على انعدام ثقة البيت الأبيض في عهد أوباما إلى حد بعيد بالقيادة العسكرية للبلد.

أعلن الرئيس عن زيادة القوات في الأكاديمية العسكرية الأميركية في ١ كانون الأول/ديسمبر، وكنا أنا وكلينتون ومولن وجونز برفقته.

في النهاية شعرت أن هذا النقاش الكبير حول الأمن القومي كان موجّهاً من قِبَل موظفي البيت الأبيض والسياسات المحلية أكثر من أي نقاش شهدته خلال تجربتي بأسرها. أراد شركاء الرئيس السياسيون التأكد من أن الجميع يعلمون أن على البنتاغون ألا يتصرّف حسب هواه. كان جونز قد أخبرني أن ديفيد أكسيلرود كان يدفع الصحافة بهذا الاتجاه. أعتقد أن أوباما قد قام بما هو صائب بخصوص الأمن القومي، لكن كل شيء بدا كأنه كان محسوباً سياسياً.

بعد إعلان الرئيس كتبت ملاحظة لنفسي: «أشعر بالغثيان فعلاً من هذه العملية، وقد مللت من تغلب السياسة على المصلحة الوطنية، وتغلّب موظفي البيت الأبيض على فريق الأمن القومي وعلى الإدارة المصغّرة لجهاز الأمن القومي (دونيلون ولوت). إن أيار/مايو ٢٠١٠ يبدو أنسب بكثير على الأرجح من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ [فيما يتعلق بالوقت الذي سأغادر فيه]. لقد سئمت». عندما كتبت ذلك كنت محبطاً من عملية قيّمة استغرقت وقتاً طويلاً جداً.

للإنصاف، لقد تغلبت المصلحة الوطنية على السياسة عندما اتخذ الرئيس قراراً صعباً كان مخالفاً لمشورة كل مستشاريه السياسيين وبكل تأكيد كان تقريباً الأقل شعبيةً بين الخيارات المعاكسة له فيما يتعلق بمقوماته السياسية.

بعد تفكّر عميق، أعتقد أننا جميعاً من أعلى المستويات لم نخدم الرئيس جيداً في هذه العملية، فقد سمح «فريقنا من المتنافسين» للمشاعر الشخصية وانعدام الثقة أن يعكّرا صفو إدراكنا وتوصياتنا. أعتقد، على سبيل المثال، أن وجهة نظري حيال مكافحة تمرد محدودة جغرافياً، ممزوجة بمكافحة تمرد قوي وهجمات قوات خاصة مدمرة على قادة طالبان، مع التشديد على تعزيز قوات الأمن الأفغانية وتدريبها، كانت في الواقع قريبة جداً مما كان يجول في بال بايدن. كان الفرق بين توصيته بزيادة القوات وتوصيتي هو أنني طلبتُ زيادتها إلى عدد يراوح بين ثلاثة وثمانين ألف جندي وخمسة وثمانين ألفاً، في حين أنه طلب زيادتها إلى ثمانية وتسعين ألفاً. كان العدد الذي اقترحه أكبر بكثير مما كان مطلوباً لمكافحة الإرهاب، في حين كان العدد الذي اقترحته أقل بكثير مما يلزم لاستراتيجية مكافحة تمرد كاملة الموارد.

لقد ساهمت المساءلة العدائية والمشكّكة، والمتغطرسة والمهينة أحياناً، لقادتنا العسكريين، لاسيما من قِبل دونيلون ولوت وغيرهما من البيت الأبيض، في اتخاذهم موقفاً دفاعياً متصلباً، متشبثين بعدم استعدادهم لقبول الحلول الوسطية. أدّت قلة ثقة البيت الأبيض بهولبروك وكرهه له، وانشغال لوت بالجانب العسكري من المعادلة، إلى عدم الالتفات بما يكفي للمركّب المدني في المسعى الأفغاني. لقد قدمت الفرق المتنافسة إلى الرئيس خيارات متردّدة أكثر منها مضمونة. كان حرياً بعملية أكثر ودية، عملية تحاول تحديد نقاط الاتفاق بدلاً من زيادة الخلافات، أن تصل إلى نتيجة أكثر تناغماً وتجلب ضرراً أقل على العلاقة بين الجيش والقائد العام.

كانت المسؤولية في إيجاد أرضية مشتركة ووضع إطار للمداولات استناداً إلى ذلك تقع بشكل طبيعي على عاتق مستشار الأمن القومي، جيم جونز، وكان يفترض بجهاز الأمن القومي أن يكون «وسيطاً نزيهاً» في عملية وضع الاستراتيجية، ولم تكن هذه هي الحال في الجدال حول أفغانستان. إن آراء جونز، والآراء الأقوى حتى لنائبه، دونيلون، ولوت، جعلت جهاز الأمن القومي أقرب إلى محامي دفاع منه إلى طرفٍ محايد، وشريكاً في انقسام الحكومة بشكل مدمّر، في ظل وجود البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي في طرف ووزارتي الدفاع والخارجية في الطرف الآخر.

لقد قادني غضبي وخيبة أملي من موظفي البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي خلال العملية إلى أن أصبح دفاعياً أكثر عن الجيش والدفاع عن موقفه بقوة أكبر مما كان يفترض بي. في وقت لاحق، كان بإمكاني بذل المزيد لتبديد الخلافات. في بدايات العملية، بعد أن تحدثتُ عن مهمة أفغانية أصغر في اجتماع المديرين، كتب بايدن ملاحظة لي على الطاولة تقول: «إن العناوين الرئيسية التي طرحتها هي ما كنت أحاول قوله». تناولنا وجبة الفطور معاً مرة في منزله لمناقشة الأمور، لكنني كنت قادراً على الجلوس معه على انفراد بشكل متكرر بحثاً عن أرضية مشتركة. لا أعتقد أننا كنا لنتفق على عدد الجنود الإضافيين، لكنني أعتقد أننا كان بإمكاننا أن نصل إلى رأي متقارب حول الاستراتيجية؛ كان من شأن ذلك وحده أن يسهم في تجنّب الجدال المرير.

ظل الشرخ حول سياستنا في أفغانستان قائماً حتى آخر عهدي كوزير. فقد كان

بايدن ولوت وآخرون في البيت الأبيض ممن عارضوا القرار يجمعون كل المعلومات التفصيلية السلبية حول التطورات في أفغانستان ويستخدمونها في محاولة إقناع الرئيس أنهم على حق وأن الجيش على خطأ. لقد بدأ ذلك قبل أن تطأ قدم أي جندي من قوات الإمداد أرض أفغانستان.

في خضم نقاشاتنا حول أفغانستان وقعت مأساة في البلد لتكون تذكيراً حياً بالمخاطر المعقدة التي كنا نواجهها. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر انقلب الرائد في الجيش نضال مالك حسن على رفاقه الجنود وقتل ثلاثة عشر منهم وجرح تسعة وعشرين آخرين في فورة إطلاق نار في قاعدة فورت هود، تكساس. كان ذلك هو الهجوم الأسوأ من هذا النوع على الإطلاق على قاعدة عسكرية في الولايات المتحدة. كان حسن قد أعرب عن آرائه الإسلامية المتشددة وكان على اتصال بالشيخ أنور العولقي، وهو متطرف كان يدعو إلى العنف ويقيم في اليمن. كان هجوم حسن على رفاقه الجنود إنذاراً للجيش للنظر عن قرب في صفوفه ولاسيما التساؤل عن سبب قلة التدقيق في الآراء المتشددة التي كان حسن يدلي بها. تحدث الرئيس بشكل بليغ في الحفل التأبيني في فورت هود.

قبل التأبين، اجتمعت بكل عائلة من العائلات على حدة للتعبير عن تعاطفي وتعازيَّ. دعاني والد أحد الضحايا، العريف فريدريك غرين، لحضور جنازة ابنه في ماونتن سيتي، تينيسي. كنت أودّ حضور جنازات الأبطال الذين يسقطون في مسقط رأس كلٍّ منهم ما إن أصبحت وزيراً، لكني لم أفعل ذلك حتى لا يلفت حضوري الأنظار فأكون دخيلاً على خصوصية العائلات، لكنني قررت قبول دعوة السيد غرين. ماونتن سيتي بلدة يسكنها حوالى ألفين وأربعمئة نسمة، وتقع في أقصى الشمال الشرقي للولاية، وأقرب مطار إليها يقع بالقرب من بريستول، تينيسي، الذي يبعد حوالى ساعة طيران من واشنطن. سافرت إلى هناك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر مع مساعدَين عسكريين (والفريق الأمني الحاضر دائماً)، ولم أصطحب موظفين، ولا صحافة. قدنا عبر ثلاث سلاسل جبلية للوصول إلى البلدة البعيدة. بدت الأعلام متدلية من كل المباني، وكانت هناك كثير من اليافطات التي تثني على حياة العريف غرين وتضحيته. قدنا عبر ماونتن سيتي إلى طرف البلدة حيث كنيسة بيكرز غاب المعمدانية، وهي كنيسة ريفية بسيطة لكنها لافتة. كان يوماً عاصفاً وبارداً وماطراً،

وكان التأبين في مقبرة البلدة عند تلة محاذية. التقيت العائلة على انفراد في الكنيسة ثم جلست في مقعدي عند طرف المقبرة تحت خيمة العزاء، وجلست زوجة فريد غرين وطفلتاه الصغيرتان أمامي مباشرةً. وفيما بدأت مراسم التأبين استطعت أن أتخيل المدافن الأخرى في البلدات الصغيرة التي لا تُحصى في أنحاء أميركا، حيث دفنت العائلات والأصدقاء أبناء بلداتهم الذين ضحوا بكل شيء وخسروا كل شيء. عندما انتهى التأبين صافحت عناصر حرس الشرف في الجيش وقفلت عائداً في رحلة السيارة الطويلة إلى المطار.

بعد حوالى أسبوعين، وبعد أن وقعت على قرار إرسال أول سبعة عشر ألف جندي من قوات الإمداد إلى أفغانستان، عادت بي أفكاري إلى تلك التلة الحزينة في ماونتن سيتي.

الفصل الحادي عشر

أعداء مشاكسون، وأصدقاء مشاكسون

بقدر ما يبدو غريباً، لم تكن أفغانستان مسألة تستهلك وقت الرئيس والإدارة كله في القسم الأخير من العام ٢٠٠٩؛ بدت كذلك لنا فقط، نحن العاملين في مجال الأمن القومي. أوباما، الذي كان منشغلاً في البلد بمبادرة الرعاية الصحية المعقدة سياسياً وبالأزمة الاقتصادية المتواصلة، كان يواجه تحديات أيضاً مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية والشرق الأوسط العربي وإسرائيل والإرهاب، وخصوصاً إيران. بخلاف أفغانستان، لم تكن هناك بشكل عام انقسامات داخل الإدارة حول هذه المسائل خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

بحلول العام ٢٠٠٩ أصبحت إيران نوعاً من الثقب الأسود للأمن القومي، تدور في فلكه بشكل مباشر أو غير مباشر علاقاتنا مع أوروبا وروسيا والصين وإسرائيل ودول الخليج العربي. كانت كل مسألة أساسية تتعلق ببرنامج إيران النووي ـ منع التخصيب والتسلح النووي، وفرض عقوبات لإنجاز ذلك الهدف، واستخدام الدفاع الصاروخي لمواجهة قدراتها المحتملة ـ تؤثر في دول كثيرة بأشكال مختلفة. كانت مثل شبكة هائلة؛ ما إن نلمس جزءاً واحداً من المحيط حتى تحصل ترددات في أجزاء أخرى.

لم يسبق أن كانت هناك مخاطر أكبر. كان قادة إسرائيل يتحرقون لشن هجوم عسكري على منشآت إيران التحتية النووية، وكنا على يقين تقريباً من أننا، إن قاموا بذلك، سننجر لإنهاء العمل أو التعامل مع الهجمات الإيرانية الثأرية ضد إسرائيل، صديقتنا في المنطقة، وربما ضد الولايات المتحدة أيضاً. كانت طبول الحرب تُقرع

من جديد، ومن المرجح أن الطريقة الوحيدة لمنع وقوع حرب ثالثة في المنطقة خلال عقد ـ وهي حرب ربما كانت أكثر انتشاراً وفظاعةً من تلك التي في العراق وأفغانستان ـ كانت بممارسة ما يكفي من الضغط الاقتصادي لكي يتخلى القادة الإيرانيون عن طموحاتهم النووية.

ما من علاقة أهم لإسرائيل من علاقتها برئيس الولايات المتحدة وقادة الكونغرس. لذا فإن تواصل أوباما مع كلّ من إيران والعالم الإسلامي بشكل عام، في بداية ولايته، أثار هلع الإسرائيليين. في ٢٠ شباط/فبراير، أصبح بنيامين «بيبي» نتانياهو رئيساً للحكومة الإسرائيلية مرةً أخرى، يقود ائتلاف اليمين. التقيت نتانياهو أول مرة خلال عهد بوش الأب، عندما كنت نائب مستشار الأمن القومي، وعرج «بيبي» الذي كان نائب وزير خارجية إسرائيل عليَّ في مكتبي الصغير في الجناح الغربي. شعرت بالإهانة من مراوغته وانتقاداته للسياسة الأميركية ـ ناهيك بغطرسته وطموحه الهمجي ـ وأخبرت مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت بوجوب عدم السماح بأن يطأ «بيبي» أرض البيت الأبيض مجدداً.

بعد أن أصبحت مدير وكالة الاستخبارات المركزية مباشرةً، عام ١٩٩١، التقيت إيهود باراك، وكان حينها جنرالاً في الجيش ورئيس الأركان العامة في إسرائيل. بعد خمسٍ وثلاثين سنة قضاها في الجيش الإسرائيلي دخل باراك معترك السياسة، وأصبح رئيس الوزراء الإسرائيلي لبعض الوقت في نهاية التسعينيات، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٧ أصبح وزيراً للدفاع في حكومة رئيس الوزراء إيهود أولمرت. استعاد باراك موقعه عندما أصبح نتانياهو رئيساً للوزراء في مطلع العام ٢٠٠٩، لذا كان كلانا وزيراً محتفظاً بمنصبه. بحلول الوقت الذي تولى فيه «بيبي» رئاسة الحكومة، كانت معرفتي لباراك، التي استمرت قرابة العشرين عاماً، قد أصبحت جيدة جداً، بل حتى متينة. كنا نلتقي ونتحدث معظم الوقت خلال عهدي كوزير دفاع في إدارة بوش، وقد فعلنا ذلك أكثر حتى في إدارة الرئيس أوباما. كان باراك يسافر إلى واشنطن للقائي كل شهرين تقريباً. لذا لم تكن مصادفة أن العلاقة بين وزارتي الدفاع الأميركية والإسرائيلية ظلت قوية وبلغت مستويات غير مسبوقة من التعاون على كل الأصعدة بالرغم من جمود العلاقات السياسية والدبلوماسية بين إدارة أوباما ونتانياهو بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٢.

شملت زيارة نتانياهو الأولى إلى واشنطن في أواخر عهده كرئيس للوزراء، في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٩، اجتماعاً وغداءً في البيت الأبيض وغداء عمل معي في البنتاغون. ركزنا، أنا وهو، على التعاون العسكري وأجرينا مناقشة موسعة حول إيران وبرنامجها النووي. جرى أول نقاش صريح لنا حول إيران خلال زيارتي إلى إسرائيل في أواخر تموز/يوليو، عندما كانت مشاهد الانتخابات الإيرانية المزورة وقمع الثورة الخضراء اللاحق لها في حزيران/يونيو لا تزال حديثة العهد. كان نتانياهو مقتنعاً بأن النظام الإيراني هش جداً وأن هجوماً على منشآت إيران النووية من المرجح أن يؤدي إلى قلب النظام من قِبل الشعب الإيراني. لكنني كنت أخالفه الرأي بشدة، لاقتناعي بأن من شأن الهجوم العسكري الأجنبي أن يجعل الشعب الإيراني يلتفّ حول حكومته. كان نتانياهو يعتقد أيضاً أن الرد الإيراني بعد الضربة سيكون شكلياً، ربما إطلاق العشرات من الصواريخ على إسرائيل وإطلاق حزب الله اللبناني وابل من الصواريخ. كانت حجته أن الإيرانيين واقعيون ولن يعمدوا إلى استجرار هجوم عسكريّ كبير من الولايات المتحدة من خلال ضرب أهداف أميركية ـ خصوصاً بوارجنا في الخليج ـ أو مهاجمة منشآت الدول الأخرى النفطية، وأن وقف صادرات نفط الخليج سيضيق الخناق على الاقتصاد الإيراني. عدت وخالفته الرأي مجدداً وأخبرته أنه مضلل بسكوت العراقيين عن تدمير مفاعلهم أوزيراك عام ١٩٨١ من قِبل إسرائيل، وبغياب أي رد فعل سوري على تدمير مفاعلهم عام ٢٠٠٧، وقلت إن الإيرانيين ـ الفرس ـ مختلفون جداً عن العراقيين والسوريين. كان متفائلاً جداً في توقع رد فعل إيراني خفيف، فقلت له إنه إذا كان مخطئاً فإن من شأن الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية أن يُشعل حرباً في المنطقة.

هيمن خطّا النقاش هذان على الحوار الأميركي الإسرائيلي حول إيران في ما تبقى من عهدي كوزير، بالرغم من عدم وجود اختلاف كبير في تقويماتنا الاستخبارية حول المرحلة التي وصل إليها الإيرانيون في برنامجهم النووي، ولا في وجهات نظرنا حول تبعات حصول إيران على الأسلحة النووية. هل سنتحرك عسكرياً (ومتى)، وماذا ستكون تبعات الهجوم؟ سيبقى ذلك مثار جدل.

كان الرمق الأخير في استراتيجية أوباما للتواصل مع إيران عبارة عن مُقترح حاذق قدّمته الولايات المتحدة، بالتشاور مع حلفائنا، في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٩، بأن تشحن إيران حوالى ٨٠ بالمئة من كمية اليورانيوم القليل التخصيب المعلومة والمقدّرة بطن ونصف طن متري إلى روسيا، حيث سيتم تخصيبها ثم يعاد إرسالها إلى فرنسا لتحويلها إلى وقود نووي، وترسل إلى إيران أخيراً لاستخدامها في البحث الطبي في مفاعل الأبحاث النووية في طهران. استناداً إلى الخبراء، بمجرد أن يُستخدم اليورانيوم في مفاعل الأبحاث يغدو من الصعب جداً تحويله لاستخدامه لغايات أخرى مثل الأسلحة النووية. نُظر إلى الاقتراح على أنه طريقة لإخراج معظم اليوانيوم القليل التخصيب من البلد ليصبح غير صالح لإنتاج الأسلحة، وفي الوقت نفسه الإقرار بحق إيران في استخدام المفاعل النووي لأهداف سلمية. أيّدت فرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الاقتراح، وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي مع المفاوضين الإيرانيين في أوروبا بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، لكن إيران تراجعت في اليوم التالي، لترددها في تقديم ورقة مساومتها الكبرى ـ اليورانيوم القليل التخصيب ـ من دون الحصول، برأيهم، على أي مكاسب استراتيجية. نظراً لكره الرئيس الفرنسي ساركوزي العلني للنظام الإيراني، أعتقد أن الإيرانيين أيضاً لم يكونوا راغبين في وضع اليورانيوم الذي يملكونه في أيدي الفرنسيين.

كان الإخفاق في التوصل إلى اتفاق ستكون له تبعات دولية كبيرة. فقد رأت إدارة أوباما، بمن فيها أنا، الاتفاق وسيلةً لإخراج اليورانيوم القليل التخصيب من إيران، وبالتالي كسب مزيدٍ من الوقت ريثما يتم التوصل إلى اتفاق طويل الأمد. المفارقة، وما توقعت حدوثه، أن المسعى الدبلوماسي للتواصل مع إيران كان مهماً لنجاحنا في إيجاد مزيدٍ من الشركاء الراغبين في اتباع مقاربة جديدة أقسى.

كان ضرورياً للمقاربة الجديدة أن يكون هناك توافق عالمي حولها. اجتمعت لجنة النواب مرات عدة في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ووافقت على أن تسعى الولايات المتحدة أولاً للحصول على قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، ومن ثم توسيع نطاق الضغط. ترأس الرئيس اجتماعاً لمجلس الأمن القومي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ـ تماماً قبل جلسة مجلس الأمن القومي المهمة بشأن أفغانستان ـ للبحث في الخطوات المقبلة، حيث قال إن علينا التحوُّل من التواصل إلى الضغط نتيجة للرفض الإيراني لمبادرة مفاعل أبحاث طهران، وعدم

تعاون الإيرانيين التام مع كشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشأة تخصيب اليورانيوم في قم (منشأة سرية، وقد أعلنًا عن وجودها لوضع إيران في موقف حرج وحشد الدعم لفرض مزيد من العقوبات)، وعدم إستعدادهم للتفاوض مع القوى الست العظمى (فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة).

لم تكن السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، سوزان رايس، تعتقد أننا سنتمكن من الحصول على قرار قوي جديد من مجلس الأمن. قلت إن الوقت يداهمنا بخصوص تقدم البرنامج النووي الإيراني من جهة، وصبر الإسرائيليين من جهة أخرى. كنا بحاجة إلى قرار جديد كأساس لعقوبات أشد، ولأننا لم نكن نتوقع شيئاً كثيراً فقد رأيت أن علينا القبول بقرار مخفف إذا كنا نستطيع إقراره بسرعة، ويمكننا بعد ذلك وضع عقوبات إضافية وإجراءات جزائية أخرى تتجاوز شروط القرار القاسية. عسكرياً، رأيت أن علينا توقع هجوم إسرائيلي محتمل، والاستعداد لرد فعل إيران، وتصور طريقة لاستخدام إجراءاتنا لإرسال رسالة إلى الإيرانيين بموازاة الضغوط الاقتصادية.

كنت آمل أن تقوم الأمم المتحدة بإجراء ما في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير؛ فصدر القرار في حزيران/يونيو ٢٠١٠. كان القرار أفضل من لا شيء، لكنه أظهر أن روسيا والصين بقيتا مترددتين حيال الضغط بقوة على طهران. كانت الصين قلقة من حرمانها من كمية النفط الهائلة التي تشتريها من إيران، وفي مطلق الأحوال لم تكن في وارد القيام بأي شيء يساعد الولايات المتحدة قليلاً بعدما أعلنًا عن بيع تايوان أسلحة بمبلغ ستة مليارات ونصف مليار دولار في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. أما روسيا فأعتقد أنها كانت لا تزال تعلق آمالاً على التأثير الاقتصادي والسياسي في إيران.

صرّح بوش وأوباما علناً أن الخيار العسكري لوقف برنامج إيران النووي مطروح على الطاولة، وكان علينا في البنتاغون أن نقوم بالتخطيط والتحضير لإثبات أنه ليس مجرد تهديد فارغ. كان قلق القادة العسكريين الأميركيين يتزايد من احتمال قيام الإسرائيليين أو الإيرانيين بعمل عسكري ما، بعد إنذار بسيط أو من دون سابق إنذار، الأمر الذي يتطلب رداً فورياً من القوات الأميركية في الخليج. لن يكون هناك وقت للاجتماعات المطولة في واشنطن أو أن يستشير الرئيس أحداً غيري، الشخص الثاني

في سلسلة القيادة. ما عدا الرد الأميركي على هجوم محدود النطاق قد تشنّه إيران باستخدام «زوارق سريعة» على بوارج بحريتنا، لم يسبق أن جرى نقاش لا في إدارة بوش ولا في إدارة أوباما ـ ما خلا محادثات خاصة كنت قد أجريتها مع كل رئيس على حدة ـ حول القرارات الخطيرة التي قد تكون مطلوبة خلال دقائق إذا اندلعت حرب جدية في الخليج. كنت أرى أن مثل هذا النقاش قد تم تأجيله كثيراً.

وفقاً لذلك أرسلت، في ٤ كانون الثاني/يناير، مذكرة إلى جيم جونز اقترحت فيها عقد اجتماع مصغر جداً للمدراء لمناقشة احتمال وقوع صراع مع إيران بعد إنذار بسيط أو من دون سابق إنذار. أردت مناقشة التدابير التي يجب أن نتخذها لتعزيز وضعنا العسكري في الخليج حيال التهديدات المتعلقة بإيران، بالإضافة إلى الأعمال العسكرية التي يجب أن نفكر فيها ـ الأخف من استخدام القوة ـ لإبقاء الضغط قائماً. طرحت في المذكرة الأسئلة التالية: إذا هاجمت إسرائيل إيران، فهل سنساعد إسرائيل، أم سنمنعها، أم سنقف على الحياد، أم سنقوم بعمليات رديفة (خصوصاً إذا فشلت إسرائيل في تدمير المواقع النووية)؟ إذا قامت إيران بالرد على إسرائيل، فهل سنعمد للدفاع عن إسرائيل؟ إذا قامت إيران بضرب القوات أو المنشآت أو المصالح الأميركية رداً على الهجوم الإسرائيلي، فكيف سنقوم بالرد؟ ما هي التدابير التي سنتخذها لردع الأعمال العسكرية الإيرانية، للحفاظ على «الهيمنة التصاعدية» (للتفوق على أي عمل عسكري إيراني ومحاولة منع خروج الوضع عن السيطرة)؟ هل يجب علينا نشر القوات مسبقاً؟ كيف سنرد على إغلاق الخليج والإرهاب والتحكم في أسعار النفط والردود الإيرانية الأخرى؟ كان قد تم تحديد كثير من هذه الأسئلة والأمور لي من قِبل مساعد نائب وزير الدفاع، كولن كال، وفريقه، الذي كنت أكن له احتراماً كبيراً وأعتمد عليه بشدة. لم تتم مناقشة الأسئلة التي طرحتها والإجابات عنها ـ جزئياً، كما أعتقد، لأن تبعات أي تسريب كانت ستكون كارثية، عملياً ونظرياً.

بعد ثلاثة أشهر بقليل، في ١٨ نيسان/أبريل، نشرت «نيويورك تايمز» قصة على الغلاف تؤكد أنني حذّرت في مذكرتي في كانون الثاني/يناير من أن «الولايات المتحدة لا تملك سياسة فاعلة بعيدة المدى للتعامل مع تقدم إيران المتواصل باتجاه امتلاك قدرات نووية». وقد وصف مصدر قيل إنه «مسؤول رفيع» المذكرة بأنها «إنذار جدي». بدا واضحاً أن مصدر الكاتبَين (ديفيد سانغر وتوم شانكر) لم

يزودهما بأيّ من الأسئلة التي كنت قد طرحتها، لكنه وصف المذكرة بأنها تتناول الخيارات السياسية والاستراتيجية والعسكرية.

قدم جيوف موريل إلى رئيس موظفي مجلس الأمن القومي دينيس مكدونو رؤوس أقلام عن القصة قبل أن تُنشر، وليس هناك داع للقول إنه هو ودونيلون وبن رودس (مدير الإعلام الاستراتيجي لمجلس الأمن القّومي) وآخرين في البيت الأبيض قد تحمسوا كثيراً لقصة تلمّح إلى أن البيت الأبيض لم يكن مهيَّأً بالشكل الملائم للتعامل مع إيران. اعتقدت أن من السخف إنكار وجود المذكرة، وبعد التشاور مع موريل وروبرت رينجل ومكدونو اتفقنا على إصدار بيان يوضح الهدف من المذكرة. أعطت الصحافة الوطنية لقصة «تايمز» تغطيةً بارزة، للأسف، وأولت قليلاً من الاهتمام لتصريحي بأن المذكرة لم تكن تهدف إلى إطلاق (أو الإيحاء بـ) إنذار جدي بل «حددت الخطوات التالية في عملية تخطيط دفاعنا حيث ستكون هناك حاجة إلى مزيد من النقاش في ما بين الوكالات وإلى قرارات استراتيجية... وقدمت عدداً من الأسئلة والاقتراحات التي كان القصد منها المساهمة في عملية صنع قرار منظم وفي الوقت المناسب». (بعد مدة طويلة افترض آخرون أن المذكرة دعت إلى «احتواء» إيران بدلاً من منعها من الحصول على السلاح النووي. كان هذا الافتراض مغلوطاً أيضاً). كانت قصة «تايمز» دقيقة بشكل عام، لكنها أساءت إبراز قصدي، ولحسن الحظ أنها لم تتعامل مع المخاوف العسكرية الحساسة التي أثرتها.

بعد ثلاثة أيام، بحثت كثيراً من تلك المخاوف في المكتب البيضاوي مع الرئيس. كان بايدن وملن وجونز ودونيلون وبرينان وطوني بلينكن، مستشار نائب الرئيس للأمن القومي، حاضرين. أخبرت أوباما أن عليه التفكير في تداعيات هجوم إسرائيلي أو استفزاز إيراني من دون إنذار مسبق، حيث يحتاج كل منهما على الأرجح إلى رد عسكري أميركي خلال دقائق أو ساعات. قلت إن المدراء لم يكونوا قد «فكروا ملياً» في هذه الأمور، وأن عليهم ذلك. أخبرت أوباما أنني، بغية التهيؤ بشكل أفضل لأي احتمال في الخليج، أريد اتخاذ بضع خطوات عسكرية بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك نشر حاملة طائرات ثانية هناك، وإضافة دفاع صاروخي ورادارات أفضل، وإرسال بارجة إيجيس ثالثة، ووضع أعتدة أخرى في مواقع متقدمة، وطلبت أن تتم معالجة المسائل الاستراتيجية وزيادة القوات التي أوصيت بها بشكل

فوري، خصوصاً أن التحركات العسكرية تتطلب وقتاً طويلاً للمتابعة. قال أوباما إن علينا التفكير في خيارات، وإنه لن يتخذ أي قرارات محددة حالياً.

تمّ تجاهلي إلى أن أنهى أوباما الاجتماع، وذكر لأقرب مستشاريه: «لأخذ العلم، ولمن يكتبون مذكراتهم منكم، لن أتخذ أي قرارات بشأن إسرائيل أو إيران. اشهد على ذلك يا جو». شعرت بالإهانة من شكه بأن أياً منا يمكن أن يكتب عن مثل هذه الأمور الحساسة.

في نهاية أيار/مايو، ناقشنا تداعيات هجوم إسرائيل على إيران، بالرغم من أن النقاش لم يكن بالمستوى الذي كنت أتوخاه. من جهة أخرى، بادرت الإدارة بشكل سريع لمعالجة المسائل المهمة المطروحة في مذكرتي، حيث عمدت إلى تعزيز علاقاتنا العسكرية مع دول أساسية في المنطقة من خلال تزويدها بقدرات صاروخية محسَّنة وأسلحة متطورة (أو بيعها إياها)، واقترحت تعزيز التعاون العسكري. في مطلع شباط/ فبراير، سافرت إلى تركيا، حيث التقيت رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وأجرينا حديثاً مطوَّلاً حول إيران، ذكر خلاله أنه يجب عدم إنكار حق أي دولة في التكنولوجيا النووية لأهداف سلمية؛ وقال إنه شجع الإيرانيين على أن يكونوا أكثر شفافية وعلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كان مشككاً بأهمية العقوبات الإضافية ويعتقد أن اقتراح مفاعل الأبحاث النووية في طهران كان لا يزال نهجاً ممكناً. وافقته على الحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية «شرط أن تكون آمنة كما ينبغي»، لكنني، بأسلوبي الدبلوماسي المعهود، حذرته من أن انتشار الأسلحة النووية في المنطقة سيكون أمراً محتوماً إذا استمر الإيرانيون بطموحاتهم للحصول عليها، وأن من المرجح قيام إسرائيل بعمل عسكري، وأن الحرب قد تندلع على حدود بلاده، وأخبرته أن من الضروري الاستمرار بالعقوبات لإعادة إيران مجدداً إلى طاولة المفاوضات. كان أردوغان مهتماً بالدفاعات الصاروخية التي ستوفر غطاءً لتركيا، لكنه أراد التأكد من ديمومة أي مبادرة لجهة «الأمن المشترك» بين الحلفاء وليس انطلاقاً من تهديد محدد (مثل إيران). شعرت أنني أحرزت تقدماً بسيطاً مع أردوغان؛ فقد كان حذراً من كل ما من شأنه أن يستفز الإيرانيين.

كان واضحاً أن الحال لم تكن كذلك في محطتي التالية، حيث ذهبت للقاء

الرئيس نيكولا ساركوزي في فرنسا. ذكّرني ساركوزي برام إيمانويل، فهو رشيق وقصير القامة ومفعم بالحيوية، وكلاهما يملأ الغرفة صخباً. دخل ساركوزي في صلب الموضوع مباشرةً: «الإيرانيون كاذبون وكانوا يكذبون منذ البداية»، فاليد الأميركية الممدودة، كما قال، قد تم تفسيرها في إيران كمؤشر ضعف، وأدت إلى «إضاعة كثير من الوقت»، وأعرب عن أسفه لعدم تطبيق العقوبات الجديدة في الخريف السابق مؤكداً «أننا ضعفاء، ولسوف ينتهي هذا بشكل سيئ».

رنّ جرس هاتف ساركوزي الشخصي، ونحن في خضم اجتماعنا، فردّ على الاتصال، وهو يحمل هاتفه ويغطي فمه بيده بينما يتحدث إلى زوجته، المغنية وعارضة الأزياء السابقة كارلا بروني. لم يسبق لي أن سمعت أو قابلت رئيس جمهورية يقاطع اجتماعه لتلقي اتصال شخصي. لكنني أعترف أن الحادثة أثارت بعض التعليقات المسلية لاحقاً في تلك الليلة بيني وبين موظفي مكتبي.

استأنفت جولتي التحريضية ضد إيران في مطلع آذار/مارس، فزرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. التقيت في «مزرعة» الملك خارج الرياض ولي العهد ونائب رئيس الوزراء بالإضافة إلى الملك عبد اللّه. لقد ترعرعت في كنساس، لكني لم أرَ مزرعةً كهذه في حياتي. تناولنا العشاء داخل خيمة ـ مع ثريات كريستال ـ تتسع لسيرك الإخوة رنجلنج وأكثر. كان يجلس إلى الطاولة الضخمة التي على شكل حدوة حصان حوالى مئة شخص على الأقل، وكما في عشائي أنا وكوندي رايس مع الملك قبل بضع سنوات في جدة، كان هناك حوالى أربعين أو خمسين صنفاً من الطعام على الأقل في البوفيه، ناهيك بعشرات الأنواع من الحلوى. جلسنا أنا والملك على رأس الطاولة، ولم يجلس أحد بجانبنا، لكن تلفازاً ضخماً أمامنا مباشرةً كان يبثّ برنامجاً إخبارياً عربياً. رأيت أن وجود تلفاز خلال العشاء أمر غريب بعض الشيء، إلى أن أدركت أن الرجل المسنّ المراوغ كان يريد تشويشاً في الخلفية لكي يتسنى لنا التحدث من دون أن يسترق أحد السمع.

بعد العشاء، تحدثنا على انفراد وقتاً طويلاً عن إيران، فشرحت له انتقال الرئيس من التواصل إلى ممارسة الضغط، وهو ما رحّب به الملك بحرارة كونه كان يعارض أي نوع من التواصل منذ البداية. وأثناء حديثنا عن العقوبات شجعته على التفكير في تقديم اقتراح للصينيين بأن يحدّوا من مشترياتهم من النفط الإيراني بشكل كبير،

بحيث تعمل المملكة العربية السعودية على ملء هذا الفراغ، لكني لم أتقدم بأي طلب رسمي، ولم يقدم هو أي التزام. وناقشنا أيضاً مسألة تحديث أنظمة باتريوت للدفاع الصاروخي السعودي، واتفقنا على التباحث لاحقاً بخصوص شرائهم دفاعات صاروخية أخرى أكثر تطوراً، وتعهدت بإرسال رئيس وكالة الدفاع الصاروخي إلى المملكة العربية السعودية بسرعة لتقديم ملخص للملك ووزرائه عن تلك القدرات، ما سيجعل الدفاع الصاروخي السعودي أيضاً قابلاً للتشغيل المتبادل مع دفاعنا ومع دول أخرى في الخليج، كما ناقشنا مسألة تحديث البحرية السعودية.

تعهّد الملك في ذلك الاجتماع الخاص بشراء أسلحة بقيمة ٦٠ مليار دولار تشمل أربعاً وثمانين طائرة إف ١٥، وتحديث سبعين طائرة إف ١٥ سبق أن كانت ضمن ملاك سلاح الجو السعودي، وأربعاً وعشرين مروحية أباتشي، واثنتين وسبعين مروحية بلاك هوك. كان وزراؤه وجنرالاته يضغطون عليه بقوة لشراء مقاتلات روسية أو فرنسية، لكنني أعتقد أنه كان يشك في أن بعض الأموال ستذهب إلى جيوبهم. كان يريد إنفاق المال السعودي كله على تجهيز الجيش، لا أن يرسله إلى حسابات مصرفية في سويسرا، لذلك أراد أن يشتري منا. أخبرني الملك بشكل صريح أنه يرى في عملية الشراء الضخمة استثماراً في علاقة استراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة سترتبط بين جيشينا لعقود طويلة قادمة. في الوقت نفسه، كان الملك عبد الله حذراً حيال أي نوع من التعاون العسكري أو التخطيط المكشوف مع الولايات المتحدة قد يعتبره الإيرانيون تحضيراً للحرب.

توجهت بعدها إلى أبو ظبي، حيث التقيت ولي العهد الأمير محمد بن زايد. كان محمد بن زايد من أذكى الأشخاص الذين التقيتهم وأدهاهم، فهو متحدث لبق جداً ومتأنّ في كلامه، وكانت آراؤه المتبصرة حول دول الخليج الأخرى وإيران مفيدة دائماً. اجتمعنا مع مجموعة أكبر لبضع دقائق ومن ثم خرجنا معاً إلى باحته لنجتمع على انفراد لنحو ساعة، حيث تحدثنا عن تحول استراتيجية أوباما بخصوص إيران من التواصل إلى الضغط، وجعل العقوبات أكثر فاعلية (كثير من الصفقات الإيرانية كانت تتم في الإمارات العربية المتحدة)، وحول تزويد الإمارات بالدفاع الصاروخي وقدرات عسكرية أخرى.

كانت أي صفقة أسلحة متطورة نسبياً ـ خصوصاً الطائرات المقاتلة والصواريخ

ـ مع دولة عربية تلقى معارضة في إسرائيل. ففي حالة صفقة الأسلحة الضخمة التي عقدتها مع الملك عبد الله، امتعض الإسرائيليون بشكل خاص، لاسيما أنها جاءت في وقت كانت العلاقة فيما بيننا سيئة. فقد ضغطت الإدارة الأميركية كثيراً على نتانياهو في صيف العام ٢٠٠٩ لإرغامه على تجميد بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية مدة عشرة أشهر، بهدف إحضار الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. في هذه الأثناء تواصل بناء المستوطنات في القدس الشرقية، التي يعتبرها الإسرائيليون ملكاً لهم، ونتيجةً لذلك رفض الفلسطينيون التفاوض. في آذار/مارس ٢٠١٠ ـ وبينما كنت أتحدث إلى الملك عبد الله ـ أعلن الإسرائيليون أنهم سيواصلون بناء المستوطنات في القدس الشرقية، الأمر الذي كان صفعةً علنية للإدارة، وما جعل الأمر مهيناً أكثر هو أن بايدن كان يزور إسرائيل في ذلك الوقت. أرسلت الوزيرة كلينتون إنذاراً لإسرائيل بعدها مباشرةً، وطلبت من بين أشياء أخرى تجميداً لكل أعمال بناء المستوطنات. أدى ذلك إلى اجتماع عُرِفَ بحدته بين أوباما ونتانياهو في البيت الأبيض بتاريخ ٢٦ آذار/مارس، انسحب خلاله الرئيس لتناول العشاء مع عائلته، مبقياً «بيبي» بانتظاره في الأسفل.

فيما كانت هذه التوترات تغلي، جاء إيهود باراك في ٢٧ نيسان/أبريل في شأن صفقة الأسلحة السعودية. وعلى جري ما كان قد أصبح عرفاً بيننا استقبلت سيارته المترفة عند رصيف البنتاغون، ورافقته مع بعثته إلى أعلى وصولاً إلى غرفة طعامي الرسمية، ومن ثم سرت وإياه مباشرةً إلى الباب المؤدي إلى مكتبي، حيث اجتمعنا على انفراد، وتركنا بعثتينا للتحدث معظم الوقت الذي استغرقه الاجتماع. كجزء من علاقتنا مع إسرائيل كانت الولايات المتحدة قد تعهدت منذ وقتٍ طويل بألا تقوّض صفقات الأسلحة مع الدول العربية «التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي». كان باراك يشعر أن الصفقة مع المملكة العربية السعودية تهدد تفوق إسرائيل العسكري النوعي، فأخبرته أنني أعتقد أن إسرائيل والمملكة العربية السعودية لديهما الآن عدو مشترك هو إيران، وأن إسرائيل يجب أن ترحّب بتحسين القدرات العسكرية السعودية. كما أشرت أيضاً إلى أن المملكة العربية السعودية لم يسبق لها أن أطلقت رصاصة واحدة في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل، وشددت على أن إسرائيل، إذا لم تكن قادرة على أن ترى في المملكة

العربية السعودية حليفاً محتملاً ضد إيران، فعليها أن تقرَّ تكتيكياً على الأقل بأن عداء المملكة لإيران يصبّ في مصلحة إسرائيل. عملياً، حذرت من أن السعوديين، إذا لم يتمكنوا من شراء طائرات مقاتلة متطورة منا، فسوف يشترونها بالتأكيد من الفرنسيين أو الروس، ولا شك في أن الإسرائيليين يعرفون جيداً أن تلك الدول لن تفكر لحظةً واحدة في «التفوق العسكري النوعي» لإسرائيل.

اتفقنا على إيجاد مجموعة عمل مشتركة أميركية ـ إسرائيلية للتأكد من عدم المساس بتفوق إسرائيل العسكري النوعي جراء بيع المملكة العربية السعودية طائرات إف ١٥ ولتحديد الأسلحة المحسَّنة التي يمكننا تزويد إسرائيل بها لتحقيق ذلك الهدف. وكررت تأكيدي لباراك، كما سبق أن تعهدت لرئيس الوزراء أولمرت منذ سنتين، أننا سنبيع إسرائيل نفس نموذج طائرات إف ٣٥ لايتنينج التي سنقدمها لحلفائنا في الناتو. عاد باراك إلى واشنطن في أواخر حزيران/يونيو لمراجعة تقدم فريق العمل فبدا راضياً بالمجمل عن أن المصالح الإسرائيلية ستكون مصانة من خلال التدابير التي كنا نبحثها.

أما نتانياهو فكانت لديه وجهة نظر مغايرة. اجتمعت به في بلير هاوس، قصر الضيافة في جادة بنسلفانيا الذي كان يستخدمه الرئيس لاستضافة القادة الأجانب، في ٧ تموز/يوليو، وأخبرته أنني تلقيت أوامر من الرئيس للمضي في الأمر قدماً، وأن الجنرال كارترايت سيقود فريقاً أميركياً رفيعاً إلى إسرائيل في الأسبوع التالي للتحدث عن التعاون العسكري ويحتاج إلى الحصول على «تفاصيل حول ما تريدون ومدى السرعة التي تريدونه بها». أخبرت نتانياهو أننا ننوي إبلاغ الكونغرس فوراً بخصوص بيع المملكة العربية السعودية طائرات إف ١٥، وأننا عالجنا مسائل التفوق العسكري النوعي مع خبراء وزارة الدفاع الإسرائيلية، وأن «من المفيد لإسرائيل القول إن ثمة جهداً غير مسبوق لأخذ مخاوف إسرائيل بعين الاعتبار، وأنهم لا يعارضون الصفقة». عندما اشتكى من عدد طائرات إف ١٥ التي سيشتريها السعوديون، أو يحدّثوها، سألته بحدة: «متى سبق أن هاجمت المملكة العربية السعودية إسرائيل؟ كم ستستمر هذه الطائرات بالعمل من دون دعم أميركي؟ عليك التحدث إلى إيهود [باراك] حول ما قمنا به لمعالجة مخاوفك!» وعندما سأل نتانياهو كيف سيفسر للإسرائيليين مثل هذه الصفقة الكبيرة من الأسلحة مع السعوديين، استخدمت التعبير

المعروف القائل إن عدو عدوي صديقي، فأجاب باستهزاء: «في الشرق الأوسط، عدو عدوي ’عديقي‘».

«وماذا عن استثمار موازٍ في جيشنا؟» سألني. «كيف نعوّض على الجانب الإسرائيلي؟» فأجبته بغضب أن ما من إدارة أميركية قدمت بصورة مواظبة وراسخة لدفاع إسرائيل الاستراتيجي أكثر مما قدمت إدارة أوباما، وذكرت نظم الدفاع الصاروخي المختلفة التي قدّمناها لهم أو أسهمنا في تمويلها، بالإضافة إلى تمركز بارجة إيجيس المزودة بقدرات الدفاع الصاروخي شرقي البحر الأبيض المتوسط. تريد المزيد من التعويضات؟ «إنك تحصل أصلاً على تعاون في الدفاع الجوي والصاروخي بالإضافة إلى مقاتلات إف ٣٥. لقد تباحثنا في هذا كله من قبل. هذا ليس بجديد، فقد بذلنا جهداً جباراً للمحافظة على تفوقكم العسكري النوعي. تحدث إلى وزير دفاعك!» كنت غاضباً بعد الاجتماع وأصدرت توجيهاتي إلى فلورنوي للاتصال بباراك وتوبيخه لعدم إعلامه «بيبي» بالشكل الكافي بكل ما فعلناه لمعالجة مخاوف إسرائيل. تحدث باراك إلى نتانياهو، وبحلول نهاية تموز/يوليو وافق «بيبي» على عدم الاعتراض على بيع الأسلحة للسعوديين مقابل تزويد إسرائيل بمزيد من العتاد العسكري، بما في ذلك عشرون طائرة إف ٣٥ إضافية.

تعيش إسرائيل في جوار خطير تقطنه مجموعات مختلفة ودول ليست فقط عدوها اللدود بل تتعهد بمحوها من الوجود، فقد خاضت أربع حروب ضد هؤلاء الجيران، ثلاث منها ـ في ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ ـ كانت حروب وجود. وفي حين وجدت بعض الحكومات، من بينها مصر والأردن، أن من مصلحتها إقامة سلام مع إسرائيل، فإن الشعوب العربية ـ بما في ذلك شعبا ذينك البلدين ـ تكنّ العداء لإسرائيل أكثر من حكوماتها. أعتقد أن موقع إسرائيل الاستراتيجي يزداد سوءاً، وأن تصرفاتها تسهم في عزلتها هذه. فقد كان اغتيال الإسرائيليين لقائدٍ من حماس في دبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بالرغم من أنه كان مبرّراً معنوياً، غباءً استراتيجياً لأن العملية المنفذة بشكل غير احترافي انكشفت على الفور وتم توجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل، الأمر الذي كلفها فقدان التعاون الإماراتي في مجال الأمن. في الإطار نفسه، أدى الهجوم الإسرائيلي في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ على سفينة تركية تحمل ناشطين متوجهين إلى غزة وقتل ثمانية أتراك نتيجة ذلك على

متنها، بالإضافة إلى رد إسرائيل المتصلب لاحقاً، إلى قطيعة مع تركيا، التي كانت قد طورت علاقة تعاون عسكري جيدة مع إسرائيل. ربما كانت هذه الحوادث، وأخرى على شاكلتها، مطلوبة تكتيكياً، وحتى ضرورية، لكن كانت لها تداعيات استراتيجية سلبية. فبينما يواصل جيران إسرائيل الحصول على أسلحة أكثر تطوراً وتتجه شعوبهم إلى مزيد من العداء، أعتقد، بصفتي صديقاً مقرباً جداً ومؤيداً لإسرائيل، أن على تل أبيب تغيير نظرتها إلى محيطها الاستراتيجي، وذلك يتطلب خلق علاقات أمتن مع حكومات، وإن لم تكن حليفة، تشارك إسرائيل مخاوفها في المنطقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بإيران والنفوذ السياسي المتزايد للإسلاميين في ظل صحوة الربيع العربي. (اعتذر نتانياهو أخيراً عن قتل الأتراك عام ٢٠١٣، مفسحاً المجال لاستعادة العلاقات مع الأتراك). نظراً إلى معدل ولادات الفلسطينيين الذي يتخطى بأضعاف معدل ولادات الإسرائيليين اليهود، والتحولات السياسية في المنطقة، الوقت ليس لمصلحة إسرائيل.

الدفاع الصاروخي في مواجهة إيران

بدأت الولايات المتحدة العمل على أنظمة دفاع ضد الصواريخ الباليستية في الستينيات. كانت قيود قاسية قد فُرِضت على تطوير الدفاعات الصاروخية ونشرها في معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية التي وقعناها مع الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فقد تلقى مسعى الدفاع الصاروخي دفعةً كبيرة عام ١٩٨٣ مع إعلان الرئيس ريغان مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التي تهدف نظرياً إلى توفير «درع» للولايات المتحدة ضد هجوم سوفيتي شامل. بشكل عام، في السنوات اللاحقة لخطاب ريغان، الذي طرح فيه مبادرة الدفاع الاستراتيجي (أو «حروب النجوم»)، أيّد معظم الجمهوريين عملياً كل برامج الدفاع الصاروخي وعارضها معظم الديمقراطيين بحجة أنها غير عملية ومكلفة جداً في الوقت نفسه. في العام ٢٠٠٢، كما رأينا، سحب الرئيس بوش الولايات المتحدة من معاهدة العام ١٩٧٢، مزيلاً بذلك أي قيود على قيامنا بتطوير دفاعات صاروخية ونشرها. وحين أصبحت وزيراً للدفاع كان معظم أعضاء الكونغرس يؤيدون ـ بدرجات متباينة جداً من الحماسة ـ نشر قدرة محدودة جداً تهدف إلى صدّ أي هجوم أو بضع صواريخ تطلقها عرضياً دولة «مارقة» مثل كوريا الشمالية أو إيران. كان قليلون في كِلا الحزبين

يؤيدون مسعى إقامة نظام كبير أو متطور بما يكفي للحماية من هجوم نووي ضخم قد تشنّه كلٌّ من روسيا أو الصين، وهو مسعىً يمكن أن يخلق تحدياً تكنولوجياً وكلفته باهظة جداً ويزعزع الاستقرار الاستراتيجي في آن.

في نهاية العام ٢٠٠٨ كانت دفاعاتنا الصاروخية الاستراتيجية تتألف من ثلاث وعشرين منظومة اعتراض أرضية منشورة في فورت غريلي، ألاسكا، وأربع إضافية في قاعدة فاندنبرغ الجوية في كاليفورنيا. في نهاية السنة المالية للعام ٢٠١٠ كان يفترض نشر ثلاثين منظومة اعتراض مشابهة. كان أولئك المنخرطون في البرنامج على ثقة مبررة بأن الصواريخ يمكن أن تؤدي المهمة المحدودة بإسقاط صاروخ أو أكثر من الصواريخ الموجهة ضد الولايات المتحدة. عندما أصبحت وزيراً للدفاع منحني الرئيس، كما كان قد فعل مع الوزير رامسفيلد، صلاحية إطلاق أجهزة الاعتراض هذه ضد صواريخ قادمة إن لم يسمح الوقت بالحصول على موافقته.

كانت هذه هي الحال عندما اقترحت على بوش، بعد بضعة أيام من تسلم منصبي، أن نتواصل مع البولنديين والتشيك لإقامة موقع «ثالث» لأجهزة اعتراض أرضية على أرضهم ـ رادار في جمهورية التشيك وعشرة أجهزة اعتراض أرضية في بولندا. أبدت كلتا الدولتين اهتمامها بوجود عناصر من نظام الدفاع الصاروخي على أرضها. وكان هدفنا الرئيسي من هذه المبادرة هو الدفاع بشكل أفضل عن الولايات المتحدة (ومناطق محدودة من أوروبا) ضد الصورايخ الباليستية الإيرانية التي كان تهديدها يتزايد.

كما كتبت سابقاً، في نهاية العام ٢٠٠٨ بدا من المؤكد أكثر أن المعارضة السياسية للرادار في جمهورية التشيك ستمنع نصبه هناك، وكانت بولندا قد وافقت على قبول أجهزة الاعتراض مباشرةً عقب الغزو الروسي لجورجيا بعد مماطلتها أكثر من سنة، لكن طلبات البولنديين المتزايدة للضمانات الأمنية الأميركية التي تتجاوز التزامنا في الناتو، بالإضافة إلى خلافات أخرى، أوقفت المفاوضات. لما تسلّم أوباما الرئاسة كان واضحاً جداً أن مبادرتنا لا أفق سياسياً لها، لا في بولندا ولا في جمهورية التشيك، وحتى لو استؤنفت بشكل ما فسوف تؤخر المشاحنة السياسية إمكانية تفعيلها عدة سنوات.

ظهرت مقاربة دفاع صاروخي بديلة في أوروبا، مفيدة تقنياً، في منتصف العام

٢٠٠٩ في البنتاغون (وليس في البيت الأبيض كما زُعِم لاحقاً). فقد دفعنا نشر تقويم استخباري جديد عن البرنامج الصاروخي الإيراني في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى التفكير في وزارة الدفاع بأولوياتنا. فقد ذكر التقويم أن تهديد الصواريخ الإيرانية البعيدة المدى لم يكن قد نضج بعد كما كان متوقعاً، لكن تهديد الصواريخ الإيرانية القصيرة والمتوسطة المدى، التي يمكنها أن تستهدف جنودنا ومنشآتنا في أوروبا والشرق الأوسط، تطور بشكل أسرع مما كان متوقعاً، وأصبح أولوية بالنسبة إلى الحكومة الإيرانية. كان الإيرانيون يفكّرون الآن في أن يصبحوا قادرين على إطلاق ما بين خمسين وسبعين صاروخاً من هذه الصواريخ الأقصر مدىً في الوقت نفسه. لقد أثارت هذه الاستنتاجات أسئلة جدية حول الاستراتيجية القائمة، التي تم تطويرها في البداية لتوفير دفاعات مطوَّرة للأمن الداخلي الأميركي - وليس لأوروبا - في مواجهة الصواريخ الإيرانية البعيدة المدى التي يمكن إطلاق واحدٍ أو اثنين منها في الوقت نفسه. لكن الإيرانيين لم يبدوا مهتمين بعد ذلك ببناء الصواريخ البالستية العابرة للقارات، على الأقل في المدى المنظور. كما أن عشرة أجهزة اعتراض في بولندا يمكنها أن تعترض بضعةِ صواريخ إيرانية فقط، في حين يمكن إمطار الموقع بسهولة بوابل من عشرات الصواريخ القصيرة المدى.

في ربيع العام ٢٠٠٩ قدم إلي الجنرال كارترايت تقريراً عن التطور التكنولوجي الحاصل خلال السنتين الماضيتين بخصوص صواريخ ستاندرد ميسايل ٣ (SM-3) التي تُطلق من البحر، واحتمال استخدامها كدفاع صاروخي بديل لأجهزة الاعتراض الأرضية. كما كان يتم تصميم نسخة معدلة من صواريخ SM-3 جديدة في الأساس للدفاع عن سفننا في مواجهة الطائرات المعادية والصواريخ الباليستية الأقصر مدى، لنصبها في البوارج الأميركية المتنامي عددها، وكانت قد أثبتت نجاحها في تدمير القمر الصناعي الأميركي الذي سقط خلال عهد بوش. كان نموذج صاروخ SM-3 الجديد هذا لا يزال قيد التطوير، لكن كانت قد أُجريت ثماني تجارب ناجحة، واعتُبِرت فعالة ضد الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى مثل أجهزة الاعتراض الأرضية، وكان من الممكن تشغيلها بالكامل قبل سنوات. كان بالإمكان إنتاج صاروخ SM-3 ونشره بأعداد كبيرة نظراً لكلفته الأقل بكثير من كلفة أجهزة الاعتراض الأرضية.

كما تم تطوير أجهزة الاستشعار المحمولة جواً، المنصوبة في الفضاء، والمنصوبة على الأرض التي تجاوزت كثيراً بأدائها رادار الموقع الثابت الذي كان يُراد نصبه بدايةً في جمهورية التشيك. إن أجهزة الاستشعار لن يقتصر عملها على مكاملة نظامنا مع أنظمة إنذار الدول الحليفة فحسب، بل ستتيح المجال للاستفادة بشكل أكبر من الرادارات المنصوبة أصلاً حول العالم، بما في ذلك رادارات حقبة الحرب الباردة المحدثة. كان كارترايت، القائد السابق للقيادة الاستراتيجية، مدافعاً قوياً وقديماً عن تبني نهج جديد، وقد تمّ إقراره في الاستنتاجات المبكرة لمراجعة الدفاع الصاروخي الباليستي التي أشرف عليها البنتاغون، وبوشر به في آذار/مارس ٢٠٠٩.

استناداً إلى كلّ المعلومات المتوفرة، توصّلت قيادة الأمن القومي الأميركية، العسكرية والمدنية، إلى أن أولوياتنا تقتضي العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز بنى الردع الإقليمي، عبر مواصلة «التكيف المرحلي»، أو «التطوري»، للدفاع الصاروخي داخل كل منطقة، المصمّم خصّيصاً لمواجهة التهديدات والظروف الخاصة بتلك المنطقة. ونظراً لإمكانية تجاوز الطلب العالمي على أصول الدفاع الصاروخي لحساب العرض خلال العقد التالي، يجب جعلها قابلة للنقل بحيث يمكن نقلها من منطقة إلى أخرى حسبما تتطلب الظروف.

بمعزل عن هذه الاستنتاجات والتقويمات قررت، عند إعداد موازنة السنة المالية ٢٠١٠، إلغاء بضعة برامج ضخمة ومكلفة وفاشلة من برامج الدفاع الصاروخي، مثل الليزر المحمول جواً وأجهزة الاعتراض العاملة بالطاقة الحركية، كما تم وصفه سابقاً. في الوقت نفسه قررت الإبقاء على ثلاثين جهازاً من أجهزة الاعتراض الأرضية، تحت الأرض في ألاسكا وكاليفورنيا، بدلاً من توسيع النشر إلى أربعة وأربعين جهازاً، وأعطيت الإذن بمتابعة بحث دفاعاتنا وتطويرها واختبارها في مواجهة تهديد الصواريخ الكورية الشمالية والإيرانية البعيدة المدى (كما أوقفت العمل على استكمال حقل ثانٍ من القواعد التحت ـ أرضية لأجهزة الاعتراض الصاروخي في فورت غريلي. لكن عندما ذهبت إلى هناك بعد بضعة أشهر ورأيت مدى قربهم من الانتهاء عدلت عن رأيي ووافقت على استكمال بناء الحقل الثاني. لم أكن خبيراً لكنني كنت دائماً مستعداً للإصغاء إلى الخبراء). في هذه الأثناء، ولإظهار عزمنا مرة أخرى في مسألة الدفاع الصاروخي الإقليمي، خصصت مبلغاً كبيراً من أموال

الموازنة لتسريع عمل جردة لصواريخ SM-3 الاعتراضية، بالإضافة إلى أنظمة دفاع صاروخي إقليمية أخرى. كما وافقت على تمويل قدرة الدفاع الصاروخي المُحسَّنة فيما يتعلق بست مدمّرات أخرى.

كنت عازماً على زيادة قدرتنا العسكرية بأسرع ما يمكن لحماية قواتنا وقوات حلفائنا المنتشرة. قدمنا تقارير إلى الكونغرس حول هذه التغييرات في عدة مناسبات في الفترة الممتدة بين أيار/مايو وتموز/يوليو، وكان الرد إيجابياً بشكل عام. ركز الاعتراض الوحيد في إلغائي بعضاً من برامج التطوير الكبيرة... والفاشلة.

أولئك الذين سيتّهمون أوباما لاحقاً بأنه قد تخلى عن الموقع الثالث في أوروبا لإرضاء الروس بدوا غير مدركين للمعارضة البولندية والتشيكية المتزايدة للموقع، والأهم من ذلك لواقع أن وزارة الدفاع كانت تعيد تنظيم أولويات دفاعها الصاروخي للتركيز في التهديد المباشر للصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى. وفي حين أن كان هناك بالتأكيد، في وزارة الخارجية والبيت الأبيض، بعضٌ ممن يعتقد أن الموقع الثالث في أوروبا كان يتعارض مع «إعادة التموضع» الروسي، إلا أننا في الدفاع لم نكن في وارد ذلك، ولم يكن إرضاء الروس على جدول أعمالي تحديداً.

في آب/أغسطس، طلب موظفو الأمن القومي من وزارة الدفاع إعداد ورقة حول المتغيرات لإصدار توجيه جديد للدفاع الصاروخي في أوروبا، فقمنا بإعدادها. اجتمع المدراء في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، واتفقوا على رفع توصية إلى الرئيس بالموافقة على اعتماد التكيف المرحلي للدفاع الصاروخي في أوروبا، أثناء موافقته على اقتراحيَ بالحماية من التهديد الطويل الأمد، من خلال إبقاء الخيار مفتوحاً أمام نشر رادار وأجهزة اعتراض أرضية في أوروبا في النهاية. اعترض بعض الموظفين المعيَّنين من قِبل أوباما في وزارة الخارجية وجهاز الأمن القومي على الإنفاق المستمر على أجهزة الاعتراض الأرضية. اتفقنا على مواصلة البحث عن فرص للتعاون مع روسيا، بما في ذلك التكامل المحتمل مع أحد راداراتهم الذي يمكن أن يقدم معلومات تقصّ مفيدة. قدمت مقاربة التكيف المرحلي رسمياً في مذكرة إلى الرئيس في ١١ أيلول/سبتمبر، بعد حوالى ثلاث سنوات من اقتراح الموقع الثالث على الرئيس بوش. لقد تغير الوقت والتكنولوجيا والتهديدات، وكان علينا نحن أيضاً أن نتغير.

وكما كان يحدث معظم الأحيان، فقد جعلنا تسريبٌ ما نبدو كأننا مجموعة من الأغبياء الذين لا يدركون حساسيات حلفائهم. حتى تاريخه، لم يكن هناك أيٌّ من الاستشارات الملزمة مع الكونغرس أو حلفائنا حول ما يجب أن يكون التغيير الأول الكبير في سياسة بوش للأمن القومي وتغيراً كبيراً في استراتيجية الدفاع الصاروخي الأميركي في أوروبا. عندما علمنا في ١٦ أيلول/سبتمبر أن التفاصيل حول مقاربة الدفاع الصاروخي الجديدة باتت في متناول الصحافة، كان علينا التحرك سريعاً لتدارك ذلك. أرسلت هيلاري في تلك الليلة فريقاً من المسؤولين من كلٍّ من وزارتي الخارجية والدفاع لتقديم تقرير للحكومات الأوروبية والناتو. اتصل الرئيس برئيسي وزراء كلّ من بولندا وجمهورية التشيك لإعلامهما بقراره وتعهّد بأنه سيرسل مسؤولين من الإدارة على الفور إلى وارسو وبراغ لتقديم ملخص لهما.

أعلن الرئيس عن النهج الجديد صباح يوم السابع عشر. وفي واحدة من تلك المصادفات غير المتوقعة والمؤسفة، صادف ذلك الشهر الذكرى السبعين للغزو النازي لبولندا. أكدت بعض القصص الإخبارية أن بولندا تتعرض «للخيانة» مجدداً، وألمح كثيرون إلى أن توقيتنا قد نثر الملح على جرح البولنديين. كان واضحاً أن الرئيس ومستشاريه المحليين أرادوني في الواجهة للدفاع عن هذه الاستراتيجية الجديدة؛ وكنت قد اقترحت النهج السابق على بوش وكنت موضع ثقة لتبرير اتّباع نهج مختلف في عهد أوباما. لم تكن المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي يتم استغلالي فيها خلال عهد أوباما لتوفير غطاء سياسي، لكن كان لا بأس بذلك في هذه الحالة لأنني كنت مقتنعاً حقاً أن البرنامج الجديد أفضل: أكثر تناغماً مع الوقائع السياسية في أوروبا وأكثر فاعليةً في مواجهة التهديد الإيراني الناشئ. كما نجحت في الحفاظ على خيار أجهزة الاعتراض الأرضية البديل، على الأقل في الوقت الراهن.

بينما كنا، أنا والجنرال كارترايت، متوجهين إلى قاعة الصحافة للتحدث عن البرنامج الجديد، أخذ الجمهوريون في الكونغرس ومسؤولو إدارة بوش السابقون يصرخون بصوتٍ واحد منتقدين بشراسة «خيانة» حلفائنا هذه إرضاءً للروس. كما وصف عضو مجلس الشيوخ ماكين الخطوة بأنها «خاطئة كلياً». أخبرت الصحافة عما دفعنا لإجراء إعادة تقييم وشرحت تفاصيل النظام المصمّم. ورداً على سؤال قلت

إن على الروس أن يقرّوا بضرورة وجود نظام دفاع صاروخي في أوروبا، وإننا نأمل أن يشاركوا فيه، لكننا سنمضي فيه قدماً بمعزل عن ذلك.

كان الضرر من التسريب تحت السيطرة في أوروبا. رأيت أن الحكومتين البولندية والتشيكية ربما شعرتا بالارتياح لقدرتهما على تجنب صراع مع مجلسيهما النيابيين؛ وإلا كانت الخطة ستفشل بالتأكيد في براغ وربما في وارسو. قلت خلال اتصالاتي مع وزيرَي دفاع البلدين في الثامن عشر من الشهر إننا لا نزال نريدهم أن يكونوا مشمولين بالدفاع الصاروخي في أوروبا.

في ظل خطتَي الدفاع الصاروخي لكلّ من بوش وأوباما، أعتقد أن أهدافنا وأهداف القادة البولنديين والتشيك كانت مختلفة كلياً، بالرغم من أن أحداً لم يكن يملك الجرأة على قول ذلك علناً أو حتى سراً. كانت أهدافهم سياسية، لأنهم لم يكن لديهم أي شأن مع إيران في حين كانت لديهم كل الشؤون مع روسيا: سيكون الانتشار الأميركي على أرضهم تجسيداً صلباً للضمانات الأمنية الأميركية في مواجهة روسيا بما يتجاوز التزاماتنا ضمن معاهدة الناتو. أما نحن فكانت أهدافنا في ظل الخطتين عسكرية في الأصل: التعامل مع التهديد الصاروخي الإيراني المتنامي سريعاً، كما أوضحنا مراراً لهم وللروس. وبالفعل، أخبرنا أنا ورايس بوتين أن الحاجة إلى الدفاعات الصاروخية في أوروبا ستنتفي إذا أُلغي البرنامج الصاروخي الإيراني. لذلك عرضت على بوتين عام ٢٠٠٨ تأخير تشغيل المواقع إلى أن يختبر الإيرانيون صاروخاً قد يبلغ أوروبا. ستُفتح على أوباما أبواب الجحيم لأنه قال الشيء نفسه تقريباً للرئيس الروسي ميدفيديف.

لخصت صحيفة «نيويورك تايمز» هذا كله بعنوان «أوباما يعيد تكييف الدرع الصاروخية لتطويع طهران»، وكان العنوان الفرعي في «واشنطن بوست» هو «خطة جديدة مصمّمة لمواجهة قدرات إيران بشكل مباشر أكثر». لم أفهم سبب غضب النقاد الأميركيين. شغَّلت الخطة الجديدة الدفاعات في أوروبا ولقواتنا البالغ عددها ثمانين ألفاً هناك قبل سنوات من مقاربة بوش، بالتزامن مع تقدمنا في تطوير أجهزة الاعتراض الأرضية للدفاع الداخلي. ولسوف ينتقد أوباما «إلغاء» الدفاع الصاروخي في أوروبا خلال انتخابات ٢٠١٢.

أدت خطة أوباما الجديدة للدفاع الصاروخي إلى نتيجة غير مقصودة، لكن

حميدة. فللمرة الأولى منذ خطاب ريغان حول «حرب النجوم» يحوز بناء دفاع صاروخي أميركي محدود دعم الحزبين في الكونغرس، ولم يكن ذلك بالقليل.

روسيا

أوصلت رغبة إدارة أوباما في «إعادة ضبط» العلاقة مع روسيا إلى بداية محرجة. عُقد أول اجتماع بين هيلاري ووزير الخارجية الروسي لافروف في جنيف بتاريخ ٦ آذار/ مارس، وكان ثمة من أقنعها بأن تقدّم له زرّاً أحمر كبيراً مع عبارة «إعادة ضبط» مطبوعة في الأعلى بالروسية. لسوء الحظ، كانت العبارة الروسية على الزرّ تعني «ثمن باهظ». وقد أكد هذا وجهة نظري الثابتة بأن وسائل التحايل في السياسة الخارجية عامةً ترتدّ سلباً. إنها أشبه بالسخرية من الرؤساء، وهو ما يطبع صوراً في مخيلتك لا تُمحى أبداً.

كان الروس عامَي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مترددين فيما يتعلق بإيران. ففي مرحلةٍ ما في السابق كان ميدفيديف قد أقرّ أمام أوباما أن الولايات المتحدة محقة بشأن طموحات إيران النووية والصاروخية (وهي عبارات لم يكن بوتين ليقولها على الإطلاق)، وأن الروس لن يعارضوا فرض عقوبات جديدة على إيران من قِبل الأمم المتحدة، وإن كانوا سيواصِلون مساعيهم لتلطيفها. فقد امتنعوا عن تسليم الإيرانيين نظام دفاع صاروخي متطوراً جداً ـ إس ٣٠٠- كان سيجعل أي هجوم على منشآت إيران النووية أصعب بأشواط. كان بوتين قد وعد بوش أنه لن يسلّم إيران هذه المنظومة، وبعد أن أصبح أوباما رئيساً فسخ العقد فعلاً مع الإيرانيين.

لكن عندما وصل الأمر إلى الدفاع الصاروخي في أوروبا أدرك الروس فوراً تقريباً أن النهج الجديد الذي أعلنه أوباما من المحتمل أن يشكّل مشكلةً أكبر لهم مما كانت عليه خطة بوش. كانوا قلقين من احتمال التعديلات المستقبلية على الأنظمة، والتي يمكن، في الواقع، أن تمنح الأميركيين قدرات ضد الصواريخ الروسية الباليستية العابرة للقارات. فقد اعتقدوا أن النشر المحتمل لمئات من صواريخ SM-3 المتطورة التي خططنا لنشرها بين العامين ٢٠١٨ و٢٠٢٠ يشكل تهديداً أكبر لهم من أجهزة الاعتراض الأرضية. من تلك اللحظة ـ بعد أسابيع من إعلان أيلول/سبتمبر ـ بدأ الروس شنّ حملة أقوى بعد ضد المقاربة الجديدة عن تلك التي شنوها على القديمة،

واستمروا بها طوال المدة التي قضيتها وزيراً وفيما بعد أيضاً. واصل الطرفان النقاش عن الشراكة المحتملة حول الدفاع الصاروخي لأهداف سياسية، لكن، في الواقع، كانت الفرصة الضعيفة قد تبخّرت كلياً. كما استمر الدفاع الصاروخي الموضوع الروسي الأول في اجتماعات مجلس الناتو ـ روسيا وفي الاجتماعات الثنائية مع كبار المسؤولين الأميركيين. لم يتقدم التهديد الإيراني ببساطة على مخاوف الروس حول أمنهم الخاص على المدى البعيد. كم هو مثير للسخرية تصوير المنتقدين الأميركيين للمقاربة الجديدة بأنها تسوية كبيرة مع الروس! لكان أمراً رائعاً أن تسمع منتقداً في واشنطن ـ ولو لمرة واحدة خلال ولايتي ـ يقول: حسناً، لقد أخطأت فهم ذلك.

ثمة استثناء وحيد، هو أنني أدّيت دوراً ثانوياً في العلاقة الروسية الأميركية خلال المدة التي قضيتها في عهد أوباما. ففي حين سافرنا أنا وكوندي رايس إلى روسيا في مناسبات عدة لعقد اجتماعات «اثنين مقابل اثنين» مع نظرائنا وللقاء بوتين وميدفيديف، فإنني لم أزر روسيا إلا مرة واحدة خلال السنتين ونصف السنة من المدة التي قضيتها مع أوباما، وكان ذلك قبل نهاية ولايتي عام ٢٠١١. لم نعقد أياً من اجتماعات «اثنين مقابل اثنين» خلال تلك الفترة. أجريت نقاشات ثنائية عادية مع وزير الدفاع الروسي سيرديوكوف في جلسات الناتو عندما كان يجتمع مجلس الناتو ـ روسيا، لكن تلك الجلسات نادراً ما كانت تطول أكثر من نصف ساعة، مع الترجمة، الأمر الذي لم يتح لنا إلا القليل لإجراء حوار جدي؛ وكان يملك عادةً وقتاً كافياً لجلدي بشدة حول مسألة الدفاع الصاروخي.

كان الاستثناء الوحيد هو التفاوض حول معاهدة جديدة تفرض مزيداً من التخفيضات حول أنظمة نشر الأسلحة النووية الاستراتيجية لكِلا البلدين. كان سجلي الشخصي في هذا المسعى يمتد عقوداً، فقد كنت مستشار استخبارات حديثاً ضمن الوفد الأميركي الذي عقد أول معاهدة من هذا النوع مع السوفيت في مطلع السبعينيات (محادثات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية ـ سالت ١)، وعضواً حديثاً في الوفد الأميركي إلى فيينا عندما وقع الرئيس كارتر المعاهدة الثانية من هذا النوع عام ١٩٧٩ (محادثات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية ـ سالت ٢)، التي لم يصادق عليها مجلس الشيوخ الأميركي بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. تواصلت المفاوضات لوضع قيود إضافية على الترسانة

النووية لكِلا الجانبين خلال الثمانينيات والتسعينيات (محادثات معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ـ ستارت)، لكن لم يتم تحقيق الكثير. وفي عهد بوش الابن تم توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (تعرف أيضاً بمعاهدة موسكو ـ سورت)، التي قلّصت الترسانتان النوويتان لكِلا البلدين بنحو ١٧٠٠، أي إلى ٢٢٠٠ رأس نووي منتشر صالح للاستخدام، عام ٢٠٠٢، على أن تنتهي صلاحيتها بنهاية العام ٢٠١٢ إن لم تحل محلها استراتيجية جديدة.

في مطلع العام ٢٠٠٩ أفسحت سالت وستارت وسورت ـ يا له من جحيم مصطلحات! ـ المجال أمام «بداية جديدة»، وأمام مسعىً من إدارة أوباما للتفاوض بشأن المعاهدة الثانية للحد من استعمال الأسلحة الاستراتيجية، التي وقّعها ميدفيديف في الربيع. وجد كل الرؤساء الذين عملت معهم، ما عدا كارتر، تفاصيل مفاوضات الحد من الأسلحة مضجرة ومملة جداً. كان يقوم بمعظم العمل الشاق المفاوضون وخبراء على مستوى الوزارة الفرعي في واشنطن، وكانت لا تُعرض على المسؤولين إلا المسائل الجوهرية والعقبات. تبلورت العناوين العريضة للاتفاق خلال أسابيع، فحدَّدت عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنتشرة بألف وخمسمئة وخمسين وعدد منصات وقاذفات الصواريخ الاستراتيجية بثمانمئة، وتضمنت الاتفاقية بنوداً مهمة جداً للمراقبة عن بعد من القمر الصناعي ـ للمرة الأولى، أجهزة مراقبة ستقوم بمراقبة كل قاذفة وصاروخ ـ وعلى إجراء ثمانية عشر كشفاً على الصواريخ في مواقعها كل سنة. كانت هيئة الأركان المشتركة ورئيس القيادة الاستراتيجية مؤيدين لهذه البنود، كما كنت أنا. كان الجنرال كارترايت وجيم ميلر، النائب الأول لوكيل وزارة الدفاع للشؤون الاستراتيجية، خبيرين في العالم الاستراتيجي النووي ولعبا دوراً بارزاً في صياغة وجهات نظر كبار القادة في البنتاغون، ومن ضمنها وجهة نظري.

تم التوصل إلى اتفاق حول بنود المعاهدة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، ووقّعها الرئيسان أوباما وميدفيديف في براغ بتاريخ ٨ نيسان/أبريل. أبلغت الرئيس بعد بضعة أيام أن الجيش الروسي، في الوقت الذي كان يجري فيه احتفال التوقيع، كان ينفذ مناورة هجوم نووي ضد الولايات المتحدة. إنها لمسة ذكية من بوتين، قلت لنفسي.

لم يضيع منتقدو المعاهدة في الولايات المتحدة لحظة في الحديث عن عيوبها المحتملة. قيل إن المعاهدة ستحدُّ من قدرتنا على نشر الدفاعات الصاروخية،

وعلى تحديث أنظمتنا الاستراتيجية، وتطوير أسلحتنا لشنّ هجوم عالمي تقليدي (مستخدمين الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مع الرؤوس النووية التقليدية التي تصيب أهدافاً دقيقة بعيدة المدى). . .

بما أن المعاهدة حددت عدد الرؤوس النووية الأميركية والروسية، فقد أصبحت جدوى رؤوسنا النووية ومنشآت الإنتاج القديمة تشكل قلقاً متزايداً خلال عملية المصادقة على الاتفاق (كان عدد من منشآت إنتاج أسلحتنا النووية قد شُيّد لمشروع منهاتن خلال الحرب العالمية الثانية). التقى المدراء في عدة مناسبات لمناقشة تحديث الأسلحة، لا صنع أسلحة جديدة، فكلفة الاستبدال وتحديث المنشآت ستكون هائلة: ثمانون مليار دولار خلال عشر سنوات. انطلاقاً من هدف أوباما النهائي المتمثل بالتخلص من الأسلحة النووية بالكامل، فقد جوبهت فكرة التحديث بمقاومة صلبة على مستوى مجلس الوزراء الفرعي والبيت الأبيض وجهاز الأمن القومي.

كان أوباما الرئيس الرابع الذي أعمل معه والذي يقول بشكل صريح إنه يريد تدمير كل الأسلحة النووية (كان الآخرون هم كارتر وريغان وبوش الأب). كما كان وزيرا الخارجية السابقان هنري كيسنجر وجورج شولتز ووزير الدفاع السابق بيل بيري وعضو مجلس الشيوخ السابق سام نان قد دعوا أيضاً إلى «تدمير الأسلحة النووية». كانت المشكلة الوحيدة، برأيي، هي أنني لم يسبق لي أن سمعت قادة أي دولة نووية أخرى ـ بريطانيا أو فرنسا أو روسيا أو الصين أو الهند أو باكستان ـ أعربوا عن النية نفسها. وما دمنا نمتلك أسلحة نووية، فعلينا التأكد فعلاً من أنها تعمل وأنها في مأمن من الإرهابيين والحوادث، ويعني ذلك إدخال تصاميم وتكنولوجيات جديدة.

قضيت معظم حياتي المهنية أتعامل مع دور الأسلحة النووية في الدفاع الوطني: بدءاً من تعييني كملازم ثانٍ في سلاح الجو إلى القيادة الجوية الاستراتيجية. على مر العقود أصبحت النقاشات المتعلقة بالظروف التي يجب استخدامها فيها وكم عدد الأسلحة المطلوبة مشحونة وغامضة جداً. كانت النقاشات في بعض الأحيان تذكرني بعلماء اللاهوت في القرون الوسطى الذين كانوا يتجادلون حول عدد الملائكة الذين يمكنهم أن يرقصوا على رأس دبوس. لم أعتقد يوماً أن الأسلحة النووية قد تُستخدم

ضمن نطاق ضيق في حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما كان يعتقد آخرون. كنت مدافعاً شرساً عن إنقاص العدد الهائل من الأسلحة النووية في ترسانتنا على قاعدة اتفاقيات متبادلة مع السوفيت ولاحقاً مع الروس، لكنني كنت أعتقد أن ليس علينا أن نخفض من قوانا النووية بشكل أحادي. كما كنت أعتقد أن التخفيض إلى معدلات منخفضة جداً من الأسلحة النووية ـ أقل من ألف إلى ألف وخمسمئة ـ قد يغري الدول الكبرى الأخرى بتجاوز تلك الأعداد وتعريضنا للخطر، نظرياً على الأقل. إنها مسألة سياسة عالمية وردع عسكري في آن.

بقيادة عضو مجلس الشيوخ جون كايل من أريزونا، صرّح عدد من أعضاء مجلس الشيوخ أنهم لن يقوموا بالتصويت لصالح «معاهدة البداية الجديدة» أو المصادقة عليها ما لم تخصص الإدارة أموالاً كافية في الموازنة للدفاع لتحديث منشآتنا النووية وتحديث أسلحتنا، فتعهدت الإدارة بالتمويل ووافقت على تخصيص معظمه من موازنة الدفاع (صوّت كايل ضد المعاهدة بالرغم من ذلك).

خلال عملية المصادقة وجلساتها وُضعتُ في الواجهة (بالإضافة إلى مايك مولن) من قِبل الإدارة للدفاع عن المعاهدة. قدمنا، أنا وكلينتون ومولن، تقريراً لأعضاء مجلس الشيوخ جميعاً في ٦ أيار/مايو، ومن ثم أدلينا بشهاداتنا أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ١٨ أيار/مايو. مرة أخرى تم دفع الصقر الجمهوري ـ أنا ـ لتأمين الغطاء السياسي لرئيس ديمقراطي، لكن، كما في مسألة الدفاع الصاروخي، لم تكن لديّ مشكلة في ذلك لأنني كنت أعتقد أن المعاهدة تصبّ في مصلحتنا الوطنية. كان السؤال الأساسي حول المعاهدة الجديدة، كما قلت، هو السؤال نفسه المطروح خلال أربعين سنة من مراقبة الأسلحة الاستراتيجية: هل البلد سيكون أفضل حالاً مع المعاهدة أم من دونها؟ خلال تلك الفترة أشرت إلى أن كل الرؤساء كانوا يشعرون أننا سنكون أفضل حالاً بوجود معاهدة. فبوجود معاهدة كان بإمكاننا الحفاظ على صواريخ باليستية قوية عابرة للقارات، وغواصات تحمل صواريخ باليستية، وقاذفات قنابل رادعة، وكانت بنود المعاهدة ممكن التحقق منها. لم تقيّد المعاهدة برامج دفاعنا الصاروخي؛ فقد كانت مدعّمة بخطة تحديث موثوقة لمخزون أسلحتنا النووية، وللبنى التحتية التي تدعمها، وللتمويل الضروري لتنفيذ هذه الخطط؛ ولم تكن تحدّ من قدرتنا على القيام بالأبحاث الضرورية لتحديث

قواتنا الاستراتيجية، بما في ذلك نظم التوصيل، والأسلحة النووية نفسها، والبنى التحتية الداعمة.

تحدثت هيلاري عن الجوانب السياسية للمعاهدة والتبعات الناجمة عن عدم المصادقة عليها، وتحدث مولن عن أثرها في الجيش، فضلاً عن التبني القوي لها من قبل هيئة الأركان المشتركة. كانت المساءلة مدنية بطبيعة الحال، وكان النقد سطحياً، ما عدا أن عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن جنوب كارولاينا جيم دي منت كان يريد إعادة العمل بخطة ريغان للدرع الصاروخية. أدلينا نحن الثلاثة بشهاداتنا مجدداً أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في منتصف حزيران/ يونيو. قبل الجلسات، كتبت مقالة رأي في «مجلة وول ستريت» دافعت فيها عن المعاهدة، ومن ثم كتبنا أنا وهيلاري مقالة رأي أخرى في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر في «واشنطن بوست». كان كلانا، سوياً أو على حدة، قد أمضى كثيراً من الوقت «النوعي» مع أعضاء مجلس شيوخ منفردين خلال الصيف والخريف. تم التصديق على المعاهدة من قبل مجلس الشيوخ في جلسة اللحظة الأخيرة للكونغرس مباشرةً قبل عيد ميلاد سنة ٢٠١٠، وقد أُقرت بفارق أربعة أصوات.

ظهرت بوادر أزمة جدية في العلاقات الأميركية الروسية، لم تكن تتعلق بالأسلحة النووية أو إيران، عندما كانت المعاهدة قيد البحث. في ١٦ حزيران/يونيو، أمسك بي جوت برينان بعد الاجتماع وأسرَّ لي أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد اخترق برنامجاً روسياً لتجنيد «المهاجرين غير الشرعيين» في الولايات المتحدة (المهاجرون غير الشرعيين، المعروفون أيضاً بالخلايا النائمة، هم جواسيس مدربون يتم إرسالهم إلى دولة أخرى، حيث يمضون سنوات في تأسيس حياة ومهن محترمة لكي يتم تشغيلهم في النهاية كعملاء يملكون نفوذاً جيداً لجمع المعلومات أو التأثير في القرارات). بعد سنوات، حدّد مكتب التحقيقات الفيدرالي أربعة أزواج من المهاجرين غير الشرعيين في نيويورك ونيوجيرسي وفرجينيا. كان سبعة أو ثمانية من الراشدين ضباطاً في الاستخبارات العسكرية الروسية (GRU). كانت المشكلة المباشرة، بالنسبة إلى برينان، هي أن المصدر في موسكو، الذي أعطى مكتب التحقيقات الفيدرالي أسماء المهاجرين غير الشرعيين، كان يجب إخراجه من روسيا فوراً. أخبرني برينان أن الخطة الحالية تقضي باعتقال المهاجرين غير الشرعيين، الذين سيجري استجوابهم

ومحاكمتهم واحتجازهم من أجل تبادل محتمل للجواسيس. كان المقلق في الأمر هو أن هذا كان سيحدث في الوقت الذي سيجتمع فيه الرئيس مع ميدفيديف، في البيت الأبيض يوم الرابع والعشرين، وفي اجتماع مجموعة الثماني في كندا بتاريخ ٢٥ ـ ٢٦ حزيران/يونيو، وكان احتمال حدوث بلبلة كبيرة يكاد يكون مؤكداً. قال بريتان إن اجتماعاً سيعقد مع الرئيس للبحث في المسألة برمتها بعد ظهر يوم الجمعة، ١٨ حزيران/يونيو، وعليَّ أن أكون هناك.

أبلغني مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا بالتفاصيل المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين. كان ليون مهتماً جداً بإخراج المصدر من روسيا بأمان، وبصفتي مديراً سابقاً للاستخبارات المركزية لم أكن بحاجة إلى إقناع؛ فنحن ملتزمون بالقيام بكل مما في وسعنا لحماية مصادرنا وإنقاذها.

فيما كنا نتخذ أماكننا المخصصة في غرفة الأوضاع بعد ظهر اليوم التالي، كان هناكِ توتر يخيم على الأجواء. كما كان يحدث غالباً خلال الحرب الباردة، كانت ثمة قضية تجسس تهدّد بتقويض خطوة سياسية إلى الأمام في العلاقات الأميركية الروسية. دخل اللاعبون السياسيون والدبلوماسيون الغرفة وهم محبطون وغاضبون بشأن قضية التجسس التي يحتمل أن تقضي على أهدافهم مع موسكو؛ ودخل مسؤولو وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي وهم مصمّمون على إنقاذ المصدر ومحاكمة العملاء الأجانب. أبلغ بانيتا ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي بوب مولر الرئيس بمسألة تهريب المصدر والاعتقالات. كان المهاجرون غير الشرعيين يقيمون في أميركا بهويات مزورة، لكن أياً منهم لم يكن قد قام بعمل تجسسي حسب علمنا. بدا الرئيس غاضباً من مولر لرغبته في اعتقال المهاجرين غير الشرعيين ومن بانيتا لرغبته في تهريب المصدر من موسكو بقدر غضبه من الروس: «بمجرد أن أصبحنا على المسار الصحيح مع الروس، يحدث هذا؟ إنها رِدّة إلى الحرب الباردة. هذا أسلوب جون لو كاريه الروائي. ما إن ضغطنا على زر التشغيل حتى أصبحت إيران والعلاقة مع روسيا بأكملها في خطر بسبب شيء من هذا القبيل؟» كان بايدن مصراً على أن من الأفضل ألا يصار إلى القيام بأي شيء على الإطلاق خدمةً لمصالح الأمن القومي الأميركي، فقد كان مقتنعاً بقوة أن «حماية مصالح أمننا القومي تفرض بشدة ألا نخلق بلبلة» قد «تقضي على علاقتنا بالروس».

وافقه جونز وسأل إن كان بإمكاننا الانتظار بشأن تهريب المصدر حتى أيلول/سبتمبر. قال الرئيس، مبدياً استهزاءً (وواقعية) مهيناً جداً لكلٍّ من مولر وبانيتا، إنه يعلم أنه إذا سمح بعودة المهاجرين غير الشرعيين إلى روسيا، فسيثور غضب مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية، وربما قاما بتسريب ذلك. «لن يرحمني الجمهوريون عندها، لكن عليّ النظر بشكل أشمل إلى المصلحة الوطنية. فهل هناك من حل ملطّف أكثر؟»

ربما لا ميدفيديف يعلم بشأن هذا البرنامج ـ قلت ـ لكن بوتين يعلم بالتأكيد. فإذا اعتقلنا المهاجرين غير الشرعيين عندما يكون ميدفيديف هنا أو بعد مغادرته مباشرةً، فسيكون في موقف محرج وضعيف في بلده، وقلت: «ربما هناك طريقة لقلب الأمر على بوتين». في هذه الأثناء «ينبغي عليك إخراج المصدر حسب الموعد المحدد»، قلت للرئيس. اقترحت أن يلتقي أوباما ميدفيديف على انفراد في كندا ويقدم له لائحة بأسماء المهاجرين الروس غير الشرعيين في الولايات المتحدة مع أسمائهم الروسية الحقيقية ورتبهم في مديرية الاستخبارات الروسية، ويسأل إن كانت هذه المسألة من ضمن «إعادة ضبط العلاقات»، ويطلب استعادتهم جميعاً إلى روسيا خلال ثمانٍ وأربعين ساعة وإلا فسيتم ترحيلهم بشكل مفضوح. كان هذا يقضي بعودة أطفال المهاجرين غير الشرعيين إلى روسيا أيضاً. وقلت إن هذا قد يعطي ميدفيديف ورقة رابحة في مواجهة بوتين: «لماذا فعل هذا؟ لماذا لم يقم بإخباره؟» وقلت إن من المرجح ألا نحصل على شيء من الاستجوابات؛ فقد تم عزل المهاجرين غير الشرعيين بعضهم عن بعض، وكنا نعلم الكثير عن المخطط من المصدر. انطلاقاً من تجارب سابقة، عملية التبادل قد تأخذ سنة من التفاوض.

قال الرئيس إنه موافق على مقاربتي. لكن على الرغم من ذلك، بعد أن ترك الاجتماع، تناقش المدراء أكثر وتوصلوا إلى أن توصيتي ستضع ميدفيديف أيضاً في موقف محرج، واتفقوا ـ بعد موافقتي ـ على اقتراح أن يقوم الرئيس بإخراج مصدرنا من روسيا ومن ثم نبعد المهاجرين غير الشرعيين. سيكون هذا تصرفاً حاسماً لكنه لن يضع ميدفيديف في موقف محرج محتمل، فوافق بانيتا ومولر على ذلك، وأضاف بانيتا: «لقد فهم نائب الرئيس المسألة برمتها بشكل خاطئ: إن بدا الرئيس أنه لم يأخذ مخطط المهاجرين الروس غير الشرعيين على محمل الجد، فإن ذلك

يعرّض 'البداية الجديدة' وما هو أكثر من ذلك للخطر»، وقال إن قصة التجسس ستتسرب من دون شك، ولن يصادق الجمهوريون على معاهدة «البداية الجديدة» قط إذا تجاهل أوباما مسألة المهاجرين الروس غير الشرعيين، فوافقت ليون على ما قاله.

تم اعتقال المهاجرين غير الشرعيين في ٢٧ حزيران/يونيو، ولدهشتي الشديدة تم ترتيب تبادل بسرعة فائقة: المهاجرون غير الشرعيين مقابل أربعة روس في السجن بسبب تجسّسهم لصالح الغرب. انتهت الحادثة ـ برأيي ـ من دون التسبب بضرر سياسي للرئيس أو الإضرار بالعلاقة الثنائية مع روسيا، وذلك بفضل الذكاء الفطري للرئيس ونائبه اللذين قررا إنهاء الأمر برمته تحت الطاولة، الأمر الذي جعلنا نسلك مساراً أكثر حكمةً، ولأن مستشاري أوباما الآخرين رفضوا اقتراحي الأولي. احترمت الرئيس لتجاوزه غضبه وخيبة أمله واتخاذه قراراً سليماً.

بالرغم من أنني لم أذهب إلى روسيا طوال الأشهر الستة والعشرين الأولى من إدارة أوباما، فقد كنت ألتقي بشكل دوري نظيري، وزير الدفاع أناتولي سيرديوكوف، في الناتو. كان بوتين وميدفيديف قد أصدرا توجيهاتهما له بإصلاح الجيش الروسي ـ وتقليصه ـ؛ لتغيير وحش الحرب الباردة الأخرق والثقيل جداً إلى قوة رشيقة وحديثة؛ وأُسنِدَت إليه مهمة تسريح مئتي ألف ضابط وحوالى مئتي جنرال وتخفيض عدد موظفي مقرات القيادة المركزية بنحو ٦٠ بالمئة. نظراً إلى أنه تعهّد بتأمين مساكن للضباط الروس المتقاعدين، فقد كان عليه أيضاً إيجاد شقق لكل أولئك الضباط أو بنائها.

لم يكن سيرديوكوف يملك خبرة في مجال الأمن، فقد وصل إلى منصبه الجديد بعد التجارة في الأثاث وخدمة الضرائب الروسية الفيدرالية. لكن حماه، فيكتور زوبكوف، كان النائب الأول لرئيس الوزراء ومقرباً من بوتين، وكلما كان يطول بقاء سيرديوكوف في منصبه، وكانت إصلاحاته تصبح مثار جدل، كان يتضح أكثر كم كان محميّاً من بوتين وميدفيديف على حدّ سواء (تورّط سيرديوكوف لاحقاً في فضيحة فساد أدت إلى طرده من منصبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

كلما تقدمت في إصلاحاتي الداخلية وإعادة توزيع المخصصات داخل البنتاغون، كان يتملّكني فضول زائد حول أحوال سيرديوكوف، لذلك دعوته إلى

واشنطن، وكانت الزيارة الأولى لوزير دفاع روسي منذ ست سنوات، فوصل إلى وزارة الدفاع في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبذلت كل ما في وسعي لجعله يشعر أنه مرحّب به، حيث استقبلته بالمراسم والمارش العسكري (ربما فعلت ذلك لحوالى خمسة أشخاص فقط طوال أربع سنوات ونصف السنة)، وخصصت اليوم كله للاجتماع به، حيث قضينا الصباح ونحن نتحدث حول إصلاحات الدفاع الداخلية التي يقوم بها كلٌّ منا والتحديات التي نواجهها. إبان الحرب الباردة، لم أكن أتخيل قط أن من الممكن أن تجري مثل هذه المحادثة الصريحة للغاية حول الأمور والمشكلات الداخلية بين بلدينا. بالرغم من أن سيرديوكوف، كما كتبت سابقاً، لم يبدُ لاعباً بارزاً في روسيا فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية، إلا أنني احترمت في ذلك اليوم من أيلول/سبتمبر شجاعته ومهارته وطموحه في محاولة إصلاح جيشه. نُقِل عن أحد المحللين في موسكو في «نيويورك تايمز» قوله: «إن ما يحاول سيرديوكوف القيام به يشكل تحدياً لثقافة الجيش الروسي ككل، الثقافة المبنية على فكرة جيش التعبئة الشاملة التي بدأت مع بطرس الأكبر». لم يكن هناك شك في أنه أصبح رجلاً ممقوتاً بين كبار ضباط الجيش الروسي.

لم تغير مشاعرنا الودية شيئاً في المسألة الكبرى التي تباعد بيننا أكثر من أي شيء آخر: الدفاع الصاروخي. واصلتُ إزعاج بوتين. فبعد زيارة سيرديوكوف مباشرةً أخبرت نظيري الفرنسي، آلان جوبيه، أن الديمقراطية تلاشت في روسيا في عهد بوتين، وأن الحكومة تتجاوز الأوليغارشية بقليل في ظل سيطرة أجهزة الأمن الروسية، وأن بوتين هو الذي يتخذ القرارات بالرغم من أن ميدفيديف هو الرئيس. تم تسريب المحادثة، وبالطبع شعر بوتين بالإهانة، وفي مقابلة مع لاري كينغ في قناة سي إن إن (CNN) بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر قال إنني أحاول «الحطّ من قدره» أو قدر ميدفيديف، ووصفني بأنني «مرتبك للغاية» ولم أُعنَ قط بصقل مهاراتي الدبلوماسية.

طوال العام ٢٠١٠، وفي خضمّ المشكلات الهائلة التي كانت تتدفق من كل حدبٍ وصوب في العالم، كان علينا نحن الثمانية فقط، الذين نخضع لبيروقراطيات كبيرة، أن نتعامل مع كل واحدة من هذه المشكلات. كان التحدي الذي يواجه المؤرخين والصحافيين ـ وكتَبَة المذكرات ـ هو كيفية نقل التأثير المدمر للتعامل اليومي مع مشكلات متعدّدة، والانتقال بسرعة كل بضع دقائق من مسألة إلى أخرى،

واستيعاب تقارير من مصادر متعددة حول كل مشكلة سريعاً، ثم اتخاذ قرارات، ودائماً في وقت قصير جداً وفي ظل معلومات غامضة للغاية. من الناحية المثالية، أفترض أن هناك طريقة لهيكلة جهاز أمننا القومي، حيث تجري إحالة المسائل اليومية إلى دوائر أدنى بينما يركز الرئيس وكبار مستشاريه في الصورة الواسعة ووضع استراتيجية كبيرة بشكل مدروس. لكن الأمر ليس على هذا النحو في عالم السياسة والاستراتيجية الواقعي. وفيما يصبح العالم أكثر تعقيداً وأكثر اضطراباً، فإن هذه مشكلة بحد ذاتها: الأشخاص المرهقون لا يتخذون أفضل القرارات.

آسيا

في كل سنة من السنوات الثلاث الأولى لي في الوزارة، سافرت إلى الشرق الأقصى مرتين، بما في ذلك زيارتي إلى الصين خريف العام ٢٠٠٧. لكني قمت بتلك الرحلة الطويلة من واشنطن في العام ٢٠١٠ في خمس مناسبات منفصلة.

في كل زيارة إلى آسيا، حتى لو لم تكن الصين على مسار رحلتي، فإنها تكون على جدول أعمالي. كان تحسين العلاقة العسكرية المتبادلة مع بكين من أهم أولوياتي. وكنت قد سافرت إلى الصين في نهاية العام ١٩٨٠، برفقة مدير وكالة الاستخبارات المركزية ستانسفيلد ترنر، لتنفيذ اتفاقية العام ١٩٧٩ بين جيمي كارتر ودينج شياو بينج من أجل بدء تعاون استخباري تقني في مواجهة الاتحاد السوفيتي (لإيجاد مواقع بديلة لمواقع الرادار في شمال إيران التي فقدتها وكالة الاستخبارات المركزية بعد ثورة ١٩٧٩). استمرت العلاقة الاستثنائية بلا انقطاع على مر العقود خلال صعود العلاقة السياسية وهبوطها بين البلدين. بصفتي وزيراً للدفاع أردت بناء علاقة مشابهة، أي علاقة منيعة جداً، حيال التباينات السياسية، في المجال العسكري، وفي الطليعة أردت فتح حوار حول المسائل الحساسة مثل الاستراتيجية النووية بالإضافة إلى التخطيط الطارئ فيما يتعلق بكوريا الشمالية. كنت مقتنعاً أن الحوار المطول بين واشنطن وموسكو خلال السنوات الكثيرة التي قضيناها في مفاوضات الحد من انتشار الأسلحة جعلنا نفهم نوايا بعضنا بعضاً فيما يتعلق بالمسائل النووية؛ وأعتقد أن الحوار ساعد على منع حدوث سوء فهم وسوء تقدير كان يمكن أن يوصلانا إلى مواجهة. في زيارتي إلى الصين، عام ٢٠٠٧، حاولت تهيئة أرضية لمثل هذه العلاقة،

وقررنا، أنا والمضيفون الصينيون، في ذلك الوقت، البناء على التعاونات المتبادلة السابقة عبر لائحة طموحة إلى حد معقول من المبادرات، من تبادل الضباط بين مؤسساتنا الأكاديمية العسكرية إلى فتح خط هاتفي مباشر بين وزيري الدفاع والبدء بحوار استراتيجي موسّع. بيد أن كان واضحاً أن القادة العسكريين الصينيين حذرين حيال إجراء «حوار» جدي.

لم يتم إحراز كثير من التقدم خلال السنة الأخيرة من إدارة بوش، فقد تدهورت العلاقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عندما أعلن بوش الابن عن بيعه أسلحة بعدة مليارات من الدولارات إلى تايوان، وتفاقمت الأمور في آذار/مارس ٢٠٠٩ حين تعرضت سفينة البحرية الأميركية إمبيكابل، وهي سفينة استطلاع في المحيط، لاعتداء سافر من قِبل زوارق صينية في بحر الصين الجنوبي. كانت حادثة جدية وربما خطيرة، نظراً للتصرفات الصينية ولأن الصينيين كانوا يؤكدون من خلال تلك الأفعال أننا لا نملك الحق في التواجد في تلك المياه. علمنا لاحقاً أن هذا التصرف قام به جيش التحرير الشعبي من دون علم القيادة المدنية في بكين؛ وكان قد راودنا شك على النحو ذاته في اختبارهم سلاحاً مضاداً للأقمار الصناعية قبل ذلك بمدة. كان كلاهما مقلقاً بسبب السلوك المستقل الواضح لجيش التحرير الشعبي. غير أن، الزيارات والتبادلات العسكرية والمدنية الأدنى مستوىً تواصلت، في معظم الأحوال، عام ٢٠٠٩ كما كان مخططاً لها. كان مُحاورنا الأساسي هو الجنرال في سلاح الجو في جيش التحرير الشعبي، ما شياوتيان، ونائب رئيس الأركان العامة، أو كما كنا نسمّيه «مدير البرابرة»، وقد التقيته مراراً على مرّ السنوات.

خلال زيارتي عام ٢٠٠٧ دعوت مسؤولين عسكريين صينيين رفيعين لزيارة أميركا. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قام الجنرال شو كايهو، نائب رئيس المفوضية العسكرية المركزية، أخيراً بتلبية الدعوة. استقبلته مع بعثته على العشاء في بيت ريفي صيفي كان يستخدمه الرئيس لينكولن على بعد بضعة أميال من وسط مدينة واشنطن. كانت القاعة مزدحمة، وأتاح لي ترتيب المقاعد فرصتي الوحيدة للتحدث إلى شو على انفراد، حيث أثرت موضوع كوريا الشمالية، ودخلت في بعض التفاصيل حول مخاطر تزعزع الاستقرار هناك وتداعيات ذلك على كلّ من الصين وكوريا الجنوبية، وقلت إن لنا مصلحة مشتركة في الحوار الصريح حول ما سنفعله

معاً في مثل هذه الظروف، بما في ذلك كيفية التأكد من أن الأسلحة والمواد النووية ستكون في مأمن. كان واضحاً أنني ابتعدت بشو كثيراً عن دائرة الأمان الخاصة به حتى في إثارة مثل هذه المواضيع، فاكتفى بالقول: «أشكرك على وجهات نظرك المتعلقة بكوريا الشمالية»، ثم ناقشنا احتمال زيارتي الصين مجدداً عام ٢٠١٠، لكن كما جرت العادة أوضح الصينيون أن كل المراهنات على علاقتنا ستُسحب إذا واصلنا بيع الأسلحة إلى تايوان. مع ذلك، كانت تصريحاتنا العلنية إيجابية للغاية، على الأقل لتأمين مناخ إيجابي لزيارة أوباما إلى الصين في الشهر اللاحق.

أعلنت إدارة أوباما في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بيع تايوان أسلحة بأكثر من ستة مليارات دولار، بما في ذلك صواريخ باتريوت، ومروحيات، وبرامج اتصالات لطائراتهم المقاتلة إف ١٦، وسفن كاسحة للألغام، ومعدات أخرى. كان الجميع يعلمون أن ردّ فعل الصين سيكون قوياً. كما جرى مع فريق بوش، كنا نحاول إيجاد التوازن الأفضل بين تنفيذ التزاماتنا مع تايوان والحفاظ على العلاقة المهمة جداً مع بكين. اعتقدنا أن بإمكاننا تخفيف الضرر على العلاقة مع الصين، طالما أن ما قمنا ببيعه إلى تايوان يمكن وصفه منطقياً بأنه كان «دفاعياً»، وقد فعلنا ذلك، غير أن الصفقة جمّدت العلاقة العسكرية المتبادلة من جديد.

كانت الحادثة الأبرز هي زيارتي إلى الصين. كان الجنرال شو قد دعاني إلى الصين عام ٢٠١٠، لكن بعد الإعلان عن بيعنا أسلحة إلى تايوان أوضحوا لي، بالأسلوب الصيني المعهود، أنني ليس مُرحَّباً بي لكنهم أرادوا مني إعلان إلغاء الزيارة كي يتجنبوا تلقي ضربة دبلوماسية. في شيء من الخبث، كنت أقول من وقت إلى آخر في ذلك الربيع إنني لا أزال أخطط لإجراء الزيارة. أخيراً تلقينا رسالة رسمية من الصين بأن زيارتي في حزيران/يونيو لن تكون ملائمة. احتل هذا «الاستخفاف» وتداعياته على مجمل العلاقة الثنائية الأشمل حيزاً كبيراً في الصحافة.

ذهبت إلى سنغافورة في مطلع حزيران/يونيو لحضور قمة آسيا الأمنية «شانغريلا»، التي يعقدها سنوياً المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومقره لندن. كانت الجلسات مملة، لكن المؤتمر جمع مسؤولين كباراً في الدفاع من كل أنحاء آسيا وقدم فرصةً جيدة للقيام بكثير من الأعمال الثنائية، وأتاح لي فرصة إلقاء كلمة مطولة. كون زيارتي التي ألغيت إلى الصين كانت الخبر الأبرز في المؤتمر، فقد

قررت تناولها ـ والعلاقة الثنائية بشكل عام ـ بشكل مباشر في خطابي. كان نائب رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي يجلس في الصف الأمامي، فذكّرت الحضور، الآسيوي بمعظمه، أن الرئيس أوباما والرئيس «هُو» كانا قد اتفقا في تشرين الثاني/نوفمبر السابق «على تطوير علاقة عسكرية مستدامة وراسخة» بين البلدين. وتابعت قائلاً إن «الكلمتين المفتاحيتين هنا هما 'مستدامة' و'راسخة'، وليست علاقات تقطعها تقلبات المناخ السياسي وتكون خاضعة لها»، وقلت إن قطع الصينيين العلاقة القائمة بين جيشينا بسبب بيع الأسلحة إلى تايوان لم يكن منطقياً بعض الشيء: «أولاً، لأن بيع الأسلحة الأميركية إلى تايوان ليس بالأمر الجديد. ثانياً، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت منذ سنوات بطريقة علنية جداً أنها لا تدعم استقلال تايوان... أخيراً، ولأن تسريع عملية بناء الجيش من قِبل الصين تركّز بشكل كبير على تايوان، فإن بيع الأسلحة الأميركية عنصر مهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في العلاقات عبر المضيق وعلى امتداد المنطقة». كما أشرت إلى أن بيع الأسلحة إلى تايوان لم يقف عقبةً في وجه التقارب الأميركي الصيني على الصعيدين السياسي والاقتصادي، «ولا في المجالات الأمنية ذات الاهتمام المشترك... فقط في مجال التبادل العسكري بات التقدم في المسائل الأمنية الحساسة المشتركة رهينة أمرٍ هو، في الواقع، أخبار قديمة».

في جلسة الأسئلة والأجوبة ألحّ جنرال متقاعد في جيش التحرير الشعبي بشراسة على مسألة بيع الأسلحة إلى تايوان. أجبت أن الصينيين كانوا يعلمون جيداً في ذلك الوقت، عندما قمنا بتطبيع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٩، أن بيع الأسلحة إلى تايوان سوف يستمر، ثم سألت: «لماذا لا تزال الصين تلحّ على هذه المسألة؟» كان رد الجنرال مباشراً بقدر ما كان كشفاً، حيث قال إن الصين وافقت على صفقات الأسلحة مع تايوان عام ١٩٧٩ «لأننا كنا ضعفاء، لكننا أصبحنا أقوياء الآن».

ربما كان أهم اجتماع في سنغافورة هو الذي عقدته مع رئيس كوريا الجنوبية لي ميونغ باك. أحببت لي فعلاً؛ فقد كان حازماً وواقعياً ومؤيداً كبيراً لأميركا (كل ذلك مقارنةً بسلفه، الرئيس روه مو هيون، الذي التقيته في سيول في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ ورأيت أنه معادٍ لأميركا وربما مجنون، فقد أخبرني أن أكبر تهديدين لأمن آسيا هما الولايات المتحدة واليابان). قبل أكثر من شهرين،

وفي ٢٦ آذار/ مارس تحديداً، كان الكوريون الشماليون، وباستفزاز سافر، قد أغرقوا البارجة الحربية الكورية الجنوبية تشيونان. أخبرني لي أنه حذّر رئيس الوزراء الصيني بأن «الشمالية» يجب أن «تدفع الثمن». قلت إن عدم التحرك سيشجع خلف كيم يونغ إيل على أن يُظهر للجيش أنه قوي وأن بإمكانه «التملّص من الأمور». وافقني لي وقال إن الأمم المتحدة يجب أن تفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على كوريا الشمالية، وإن علينا القيام ببعض تجارب استعراض القوة. قلت إننا بالفعل نتحدث عن مزيد من الأفعال، لكن الولايات المتحدة ترغب في التقيد بتوقيتها وطبيعتها. أصرّ لي على استحالة العودة إلى المحادثات السداسية حول برنامج كوريا الشمالية النووي «ما لم يقرّوا بخطئهم ويصحّحوه»، فوافقت قائلاً: «إن استئناف المحادثات السداسية سيبدو كأنه مكافأة. العواقب أولاً، ومن ثم المحادثات».

لطالما فضّلت الصين في نزاعاتها مع جيرانها التعامل مع كل بلد على حدة، إذ من الأسهل ترويعهم بتلك الطريقة. لذا كانت الولايات المتحدة تبحث عن فرص لتشجيع دول المنطقة على الاجتماع معاً، بما فيها الصين، لمعالجة هذه الخلافات. كانت إدارة أوباما بشكل خاص ناشطة في سلوك هذا النهج، بما في ذلك مشاركتنا كلما أمكن ذلك. كانت الوزيرة كلينتون في مقدمة المتحمسين لذلك، وكانت زيارتها الرسمية المخطط لها إلى فيتنام في تموز/يوليو ٢٠١٠ خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الشأن، تلتها على الفور مشاركتها في منتدى آسيان الإقليمي في كمبوديا (حيث فاجأت تعليقاتها حول نزاعات بحر الصين الجنوبي والنقد المتعدد الجوانب لسلوك الصين العدائي بكين وأغضبتها). عندما كنت في سنغافورة، أحضر مؤتمر شانغريلا، دعاني نظيري الفيتنامي لحضور اجتماع في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر لوزراء الدفاع العشر في آسيان، الذي توسّع ليشمل وزراء دفاع كلٍّ من أستراليا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وروسيا والولايات المتحدة. كوني كنت أعلم أن هيلاري ستذهب إلى فيتنام وكمبوديا في تموز/يوليو، فقد افترضت أن واشنطن لن تعترض على ذهابي بعدها خلال السنة، لذا قبلت الدعوة على الفور. كان هذا بالضبط هو نمط المنتديات التي أردنا تشجيعها.

بعد مؤتمر سنغافورة، سافرت إلى أذربيجان للعمل على تعزيز مشاركتها في مسار

مدّ قواتنا في أفغانستان بالإمدادات عبر آسيا الوسطى: شبكة التوزيع الشمالية. لم يسبق لي أن زرت باكو، لكنني كنت أعرف ما يكفي عن تاريخها. كان رئيسها، إلهام علييف، يحكم البلد الغني بالنفط الواقع على بحر قزوين بيدٍ من حديد مثل والده حيدر علييف. حكم حيدر أذربيجان السوفيتية الاشتراكية مدى ثمانية عشر عاماً قبل أن يطرده ميخائيل غورباتشوف بسبب الفساد ويقيله من المكتب السياسي السوفيتي عام ١٩٨٧، فأعاد تكوين نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحكم البلد كرئيس من العام ١٩٩٣ لغاية العام ٢٠٠٣؛ ثم حل ابنه محله. الواقع أن أذربيجان كانت مشروعاً تديره عائلة. اجتمعت بإلهام في قصر ضخم وسلمته رسالة من الرئيس أوباما تسلط الضوء على أهمية العلاقات بين بلدينا بالنسبة إلينا ورغبتنا في تعزيزها. لم تذكر الرسالة ولا أنا حقوق الإنسان. كانت الشكوى الأذربيجانية الوحيدة أننا لا نولي أذربيجان اهتماماً كافياً، لذلك فإن مجرد ذهابي إلى هناك حقق الهدف الرئيس من الزيارة.

بدت باكو كأن فيها شارعاً رئيسياً واحداً، وجادة عريضة جداً مع كثير من الأبنية الجديدة والفخمة والمتاجر المترفة. لكن كانت تقبع وراء هذا الشارع الفخم ببضعة أبنية مدينة قديمة ومغبّرة ومزرية من مدن آسيا الوسطى. تناولنا الطعام في تلك الليلة في مطعم تقليدي يقدم كل أنواع اللحوم المشوية على لوح خشبي طويل. كنا في خضم الاستمتاع بوجبتنا عندما أخبرني أحد موظفيّ الأمنيين أن المطعم يحترق. بدأ عناصر من مجموعتي بعملية الإجلاء، لكن بما أنني لم أرَ ناراً ولا دخاناً فقد واصلت تناول الطعام، مع واحد أو اثنين من رفاقي الأكثر شجاعة. بعد دقائق، عندما سمعت صوت سيارات الإطفاء، أوضح فريقي الأمني أن الخيار لم يعد لي بخصوص البقاء أو المغادرة. لم أخرج من الباب إلا عند وصول أول سيارة إطفاء، إذ لم أشأ حقاً أن أترك الطعام خلفي.

كانت رحلتي الثانية التي تستحق الذكر إلى آسيا في العام ٢٠١٠، في منتصف تموز/يوليو، إلى كوريا الجنوبية وأندونيسيا. كان الهدف الرئيسي من زيارة كوريا هو الاجتماع السنوي المسمّى «اثنين مقابل اثنين» لي وللوزيرة كلينتون مع اثنين من نظرائنا الكوريين. كان هذا الاجتماع ذا أهمية بالغة بسبب إغراق سفينة شيونان. كان الزعيم الكوري الشمالي كيم يونغ إيل مريضاً منذ بعض الوقت، وكانت التكهنات بأن

إغراق السفينة كان من بنان أفكار ابنه، كيم جونغ أون، الذي كان قد تجاوز العشرين من العمر بقليل، ليثبت للجيش الكوري الشمالي، حسب اعتقادي، أنه صلب بما يكفي لخلافة والده. هذا النمط من التفكير أوحى أن استفزازات أخرى قد تحدث، لذلك كان تسليط الضوء على قوة تحالفنا مهماً للغاية.

بعيداً عن الاجتماعات كان هناك جزء رمزي مهم في برنامجنا، أنا وهيلاري، هو زيارة المنطقة المنزوعة السلاح في بانمونجوم. أقلتنا سيارة إلى مخفر مراقبة في أعلى تلة، حيث رحنا ننظر بالمنظار، كما يفعل الجميع عادةً، إلى الجانب الشمالي من المنطقة المنزوعة السلاح (وقد تجنبنا الإحراج الذي حدث سابقاً مع مسؤول أميركي كان ينظر في شغف من خلال عدستَي المنظار من دون أن ينتبه إلى أن غطاء العدستين كان يحجب الرؤية). كانت الأشجار كل ما استطعت رؤيته. في بانمونجوم، دخلنا مبنىً صغيراً يقع على يمين خط المنطقة المنزوعة السلاح، حيث كان يجتمع ممثلون عسكريون من كوريا الشمالية وقيادة الأمم المتحدة. وقد أُبلغنا لاحقاً أن جندياً كورياً شمالياً ضخماً جداً ورهيباً يقف أمام الزجاج ويحدّق إليّ وإلى هيلاري. سعينا جاهدين لإخفاء تعابير وجهينا، وتمكنت من مقاومة إغراء الذهاب إلى النافذة والقيام بشيء غير دبلوماسي على الإطلاق. كانت تلك الأنواع من الأفكار غير المتوقعة تجول دائماً في خاطري في مثل هذه المناسبات؛ ولحسن الحظ أنني كنت أقمعها معظم الوقت.

كانت الرحلة الثالثة المهمة هي الرحلة إلى هانوي في تشرين الأول/أكتوبر لحضور اجتماع وزراء دفاع دول «آسيان». بعيداً عن الطبيعة غير المسبوقة للاجتماع نفسه، كان ثمة تطوران ملحوظان. فقد تحدث ثمانية وزراء مختلفين عن ضرورة حل النزاعات في بحر الصين الجنوبي ومياه دولية أخرى بشكل سلمي ومن خلال المفاوضات، ما شكّل نقداً صريحاً للصين، التي كان وزير دفاعها، الجنرال ليانغ غوانغ لي، حاضراً. اتفق الجميع على الحاجة إلى «مدونة قواعد سلوك» لمثل هذه النزاعات. في العادة، كان يمكن لذلك كله أن يستدعي رد فعل قوياً من الصينيين، لكن كان واضحاً أن ليانغ كان قد تلقى تعليمات بألا يخلق بلبلة، بخلاف ما فعل وزير خارجية الصين في كمبوديا في تموز/يوليو السابق في الظروف نفسها، لذا اكتفى ليانغ، ذو الطبع الانفعالي، بالجلوس وتقبل الأمر. بدا واضحاً أن الصينيين

كانوا قد أدركوا أن سلوكهم العدواني العلني في معالجة المسائل يزيد في عزلتهم، لذلك باتوا حذرين أكثر.

التقينا أنا وليانغ في هانوي. كان الرئيس الصيني «هُوْ» ينوي زيارة واشنطن في كانون الثاني/يناير التالي وكان يريد إظهار كل جوانب العلاقة بشكل إيجابي، لذا كان واضحاً أنه تم إبلاغ جيش التحرير الشعبي وليانغ أن يكونوا لائقين معي. مستشهداً بزيارة هُو القادمة قال ليانغ إن العلاقات الصينية الأميركية جيدة بشكل عام، ثم تابع قائلاً: «حضرة الوزير غيتس، أعتقد أنك تولي العلاقة العسكرية المتبادلة أهميةً كبيرة، وأنا أقدّر ذلك، لكن المدخل إلى ذلك هو في احترام المصالح الجوهرية لكلّ منا وتقدير مخاوفه الكبيرة»، ثم دعاني لزيارة الصين في مطلع العام ٢٠١١ موضحاً أن الصينيين يرغبون في أن أزورهم في كانون الثاني/يناير قبل ذهاب هُوْ إلى الولايات المتحدة.

قبلت الدعوة، وحددت النقاط التي سأتطرق إليها، وقلت بشكل مباشر وصريح: «آمل أن يتاح لنا تحصين علاقتنا العسكرية المتبادلة من المطبات السياسية، تماماً كحال العلاقة الاستخبارية»، وقلت إن الحوار الاستراتيجي حول الأسلحة النووية ضروري لتجنب انعدام الثقة وسوء التقدير، ولا بديل من الحوار المباشر بين الحكومتين حول هذه المسألة، مضيفاً: «فلنكن صريحين بعضنا مع بعض»، ثم أردفت: «إن صفقات الأسلحة التايوانية هي قرارات سياسية ولا يعقدها وزير الدفاع أو وزارة الدفاع، لذا ما دامت العلاقة لا تزال قائمة بين قادتنا السياسيين بالرغم من هذا الخلاف، فإن قطع العلاقة العسكرية المتبادلة يبدو مستغرباً»، وذكّرته أننا كنا قد ناقشنا لائحة طموحة من المجالات التي يمكننا فيها توسيع علاقتنا عندما قمت بزيارة قبل ثلاث سنوات، وأعربت عن أملي بأن نعود إليها قائلاً: «ثمة فرص كثيرة للقيام بذلك». أجاب ليانغ، المتشوق دائماً لقول الكلمة الفصل، «الفرص، نعم، لكن ينبغي للولايات المتحدة أن تأخذ مخاوفنا في الاعتبار بجدية». قلت وأنا على القدر نفسه من الحماس لقول الكلمة الفصل: «كما في كل الأمور، إن احترام المخاوف وتبادل وجهات النظر أمران مترابطان».

حين كنت في هانوي ألقيت خطاباً في جامعة فيتنام الوطنية، لم يكن كأي شيء خبرته سابقاً. كان الخطاب مراجعة عادية لتطور العلاقة العسكرية الأميركية

- الفيتنامية خلال الخمس عشرة سنة السابقة. لكن استقبالي كان استثنائياً، إذ لما دخلت القاعة صدحت الموسيقى الراقصة والصاخبة في المكان، وأخذت الأضواء الملونة تومض، وراح الحضور - كثير من صغار ضباط الجيش لكن أيضاً كثير من الطالبات اليافعات - يصفق ويصفر ويهتف بحماسة. أدركت أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن أحصل بها على استقبال نجم موسيقى الروك هي بناءً على أوامر ديكتاتور.

كوارث

تم استنفار الجيش مرتين خلال العام ٢٠١٠ لتقديم الإغاثة في كوارث كبرى. عند الساعة ٤:٥٣ بعد الظهر حسب التوقيت المحلي، يوم الثلاثاء ١٢ كانون الثاني/ يناير، ضرب زلزال كارثي بقوة ٧ درجات على مقياس ريختر هايتي. كانت الحصيلة تضرر ثلاثة ملايين شخص ومقتل ثلاثمئة وخمسة عشر ألفاً. لمّا تبيّن حجم الموت والدمار أعطى الرئيس أوباما أولوية قصوى لإرسال وحدات من الجيش الأميركي إلى هايتي للمساهمة في عمليات الإنقاذ والإغاثة وحفظ النظام. في حين أنه لم يكن هناك أي شك بأن دافع الرئيس الأول كان إنسانياً، فقد اعتقدت أنه أراد أن يظهر مدى السرعة التي يمكنه بها تحريك الحكومة الأميركية بعد الكارثة (مقارنةً باستجابة بوش خلال إعصار كاترينا) ولتسجيل كل ما يمكنه من نقاط سياسية داخل البلد وخارجه على حدّ سواء. ورد الطلب الأول من البيت الأبيض إلى وزارة الدفاع للمساعدة في كارثة هايتي في ١٣ كانون الثاني/ يناير، وتم إبلاغي أن الرئيس يريد «استجابة قوية وسريعة جداً». قال إن الانتشار ليس من الضروري أن يكون مثالياً، «فقط أرسلهم إلى هناك بأسرع وقت ممكن». أراد مراقبة كم نبلي حسناً، وطلب أيضاً أن نرسل تقارير يومية في الصباح وبعد الظهر عن تقدمنا. كان زورقان تابعان لخفر السواحل الأميركية أول ما وصل من المساعدة الأميركية، وذلك يوم وقوع الكارثة، وفي تلك الليلة هبطت طائرتا سي ١٣٠ (C-30) تابعتان لسلاح الجو الأميركي من العمليات الخاصة مع إمدادات الطوارئ والفرق الطبية وأجهزة الاتصال، ووصل أيضاً فريق مكون من ثلاثين مهندساً عسكرياً، ومُخطّط عمليات، واختصاصي اتصالات في اليوم الأول أيضاً.

أصدرت توجيهاتي على الفور إلى عدة سفن بحرية للتوجه إلى هايتي، ومن بينها حاملة الطائرات كارل فينسن، وتم إرسال موظفين آخرين من سلاح الجو لإعادة فتح المطار الدولي في «بورت ـ او ـ برانس». صادقت على أوامر «تعبئة» لواء من الوحدة إيربورن ٨٢ ليكون جاهزاً للذهاب إلى هايتي، والمؤلف من نحو ثلاثة آلاف جندي. كان هناك ستة وستون موظفاً عسكرياً أميركياً على الجزيرة ساعة حدوث الزلزال، وقد أفادوا أن الميناء لم يعد صالحاً للعمل، وأن ليست هناك مياه للشرب، وأن العناية الطبية مطلوبة بسرعة، وكان مطلوباً الكثير من ضباط التشريح للتعامل مع الوفيات.

أخذنا نجوب الأرض طولاً وعرضاً بحثاً عن سفن وطائرات ومعدات وأشخاص بأقصى سرعة ممكنة، وأخبرت رئيس القيادة الجنوبية، الجنرال دوغ فريزر، أن الرئيس «يعتبر هذا على رأس أولوياتنا، وسوف تحصل على كل ما يلزمك. لا تتردد في الطلب».

كل ذلك لم يكن جيداً بما فيه الكفاية. فعندما قدمنا تقريراً إلى الرئيس في المكتب البيضاوي تلك الليلة عن أعمالنا وخططنا ألحّ هو ودونيلون وآخرون على القيام بالمزيد. حاولنا، أنا ومولن، أن نوضح أن الفوضى تعمّ الجزيرة، والطرقات مغلقة، وحركة الملاحة الجوية في المطار الدولي متوقفة، ومنشآت الميناء مدمّرة بشكل كبير. كانت أولويتنا الأهم إعادة تشغيل المطار لكي يستوعب حجم الملاحة الجوية بشكل أكبر بكثير من قدرة استيعابه السابقة. كان دونيلون شرساً بشكل خاص في التشكيك في قيامنا بمهمتنا بالسرعة اللازمة وبخصوص تأخرنا في إنجاز الأمور، ثم تمادى كثيراً، عندما شكك أمام الرئيس وفي قاعة ممتلئة بالأشخاص في ما إذا كان الجنرال فريزر يتمتع بالكفاءة لتولي هذا المسعى. قلّما ثار غضبي في المكتب البيضاوي أكثر من تلك اللحظة؛ كما لم يسبق لي أن هممت بالخروج من تلك القاعة التاريخية في خضم اجتماع. كان أول ما خطر لي هو أن أغادر القاعة وأخبر الرئيس لدى مغادرتي أنه ليس بحاجة إلى وزيرَي دفاع، لكنني ضبطت نفسي إلى آخر قطرة لكي أبقى جالساً على الأريكة.

بحلول الرابع عشر من الشهر كان فريق سلاح الجو قد أزال الركام من مدرج المطار وبدأ إعداد التحكم في الملاحة الجوية على مدار اليوم. في فجر يوم ١٥

كانون الثاني/يناير حطت خمس طائرات شحن سي ١٧ (C-17) تحمل مزيداً من أجهزة الاتصال ومعدات إدارة الملاحة الجوية، بالإضافة إلى مئة وخمسة عشر موظفاً من سلاح الجو، في المطار الدولي وتولوا مسؤولية استعادة التحكم في الملاحة الجوية وتوسيع قدرة استيعاب مدرج الطيران. من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير هبطت ثلاثمئة وثلاثون طائرة في المطار، وكان هذا أكبر من قدرة استيعاب المطار قبل الزلزال بأضعاف. كانت معظم الطائرات طائرات إغاثة مدنية، وما يزيد عن ثمانين منها كانت من دول أخرى. (تم وصف جهودنا لاحقاً أنها أضخم عملية بناء مدرج في التاريخ، مع أربعة آلاف عملية إقلاع وهبوط ـ طائرة كل خمس دقائق ـ في الأيام الخمسة الأولى بعد الزلزال). وصلت السفينة «فينسون» في الخامس عشر من الشهر، وعلى متنها ستمئة ألف حصة طوارئ غذائية وتسع عشرة مروحية. في اليوم نفسه وصل نائب قائد القيادة الجنوبية، الجنرال كن كين، إلى الجزيرة بصفته رئيس فريق العمل المشترك لتنسيق الجهود العسكرية الأميركية. خلال عطلة نهاية الأسبوع وصلت مزيدٌ من السفن الأميركية الأكثر ضخامةً مع المروحيات وجنود مشاة البحرية. بعد مرور أيام على الزلزال كان قد أصبح لدينا سبع عشرة سفينة وثمانٍ وأربعون مروحية وعشرة آلاف بحار وجندي مشاة بحرية في الجزيرة أو على الساحل. وفي واشنطن، تم تعيين مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، د. راجيف شاه، منسقاً أميركياً عاماً لجهود الإغاثة. في هذا المسعى وفي غيره كان تقويمي لراجيف شاه دائماً عالياً على كفاءته وتعاطفه، كما كان العمل معه سلساً.

من جهة أخرى، وللأسف الشديد، أوفد الرئيس رئيس موظفي جهاز الأمن القومي، دينيس مكدونو، إلى هايتي، فوصل يوم الخامس عشر، يرافقه النقيب في البحرية جون كيربي، الذي كان الناطق الإعلامي لهيئة الأركان المشتركة. بعد أزمة إيران ـ كونترا، صرت أعتبر مساهمة مجلس الأمن القومي ـ أو تدخله ـ لعنةً على المسائل التنفيذية. لم يكن عندي شيء شخصي ضد مكدونو، سوى أن مثل هؤلاء الموظفين غالباً ما كانوا يتجاوزون صلاحياتهم، وتصبح سلسلة القيادة ضبابية عندما يكون ثمة شخص من البيت الأبيض في الميدان يدّعي التحدث بالنيابة عن الرئيس. كانت مهمة مكدونو المفترضة هي تنسيق الاتصالات، لكن حضوره كان يوحي بأكثر من ذلك. فحتى جيم جونز، الذي لم يكن له رأي في القرار بإرسال مرؤوسه، كأنما

أدرك أن هذا كان تمادياً كبيراً، فاتصل بي بعد يوم أو اثنين من وصول مكدونو إلى الجزيرة وسألني لكن بشيء من المزاح: «هل مفك البراغي التابع لنا طويل جداً؟» فأفصحت لموظفي مكتبي أنني أعتقد أن هذا كان مثالاً آخر عن أن البيت الأبيض قد استهلكته الأزمة الحاصلة والإصرار على إدارة التفاصيل والجزئيات: بعد سنة من تولي الرئاسة، ما زال عالقاً في عقلية الحملة الانتخابية.

كانت جهودنا العسكرية لمساعدة هايتي معقدة بسبب التاريخ والوضع في الجزيرة، وكنا موضع ارتياب عميق في هايتي، لسبب منطقي. ففي العام ١٩١٥، وفي خضم فوضى سياسية وستة رؤساء هايتيين خلال أربع سنوات، ناهيك عن هيمنة الإمبراطورية الألمانية على التجارة العالمية للجزيرة، أرسل الرئيس وودرو ولسون ثلاثمئة وثلاثين جندياً من مشاة البحرية لحماية المصالح الأميركية. في الواقع كانت الولايات المتحدة هي الآمر الناهي في هاييتي إلى أن غادر جنود مشاة البحرية عام ١٩٣٤. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ أرسل الرئيس كلينتون عشرين ألف جندي إلى هايتي للإطاحة بالمجلس العسكري الانقلابي وإعادة الرئيس المنتخَب، جين برتران أريستيد، إلى سدة الرئاسة. قبل وصول القوات مباشرةً رتّب جيمي كارتر صفقة سلّم المجلس العسكري بموجبها السلطة وغادر زعيمه البلد، وبعد ذلك بوقت قصير رافقت القوات الأميركية أريستيد إلى العاصمة لإعادته إلى الحكم، وغادرت القوات الأميركية بعد حوالى ستة أشهر. وفي العام ٢٠٠٤، أرسل الرئيس بوش ألف جندي مشاة بحرية بعد الانقلاب على أريستيد (وسط تكهنات بأن الولايات المتحدة هي التي دبرت إطاحته أو على الأقل ساهمت في ذلك)، وسرعان ما انضمت إليهم قوات من فرنسا وتشيلي وكندا.

كان هذا التاريخ يجول في خاطري حين حشدنا بسرعة قوة عسكرية ضخمة لتقديم المساعدة. وتذكر آخرون التاريخ أيضاً. عندما وصلت السفينة «فينسون» إلى الشاطئ، اتّهم «وزير الدولة للتعاون» الفرنسي الولايات المتحدة علناً «باحتلال» هايتي مجدداً، مستشهداً بتحكمنا في الملاحة الجوية؛ واشتكى هو ووزير الخارجية البرازيلي من إيلائنا أهمية أكبر لرحلات المساعدات الأميركية. وكان هناك تدافع وتناحر سياسي دولي آخر حول وجودنا العسكري المتنامي على الجزيرة وسيطرتنا على المطار، وتلميحات أخرى إلى تاريخنا في هايتي، لكن خشيتي الوحيدة كانت

من التأثير السلبي المحتمل لجنود مشاة البحرية الأميركية والعسكريين الذين يجوبون الشوارع وتأدية المهمات الأمنية، في الهايتيين. كنت أعتقد أن جهودنا الإغاثية قد منحتنا الفرصة لتلميع صورة الجيش الأميركي في هايتي التي بقيت ملطخة وقتاً طويلاً، ولم أشأ إهدارها بتولي مهمات قد تشمل استخدام القوة ضد الهايتيين.

كان علينا العمل على منع انهيار الحكومة الهايتية، التي كانت هشة وبالكاد مؤسسة فاعلة حتى قبل الزلزال. كيف نحترم السيادة الهايتية إن لم تكن هناك قيادة هايتية أو شريك هايتي؟ كان كثيرٌ من المسؤولين قد قُتِلوا، كما أن الناجين من الشرطة المحلية كانوا يملكون معدات اتصال قليلة جداً أو لا يملكونها بتاتاً، وكان الرئيس رينيه بريفال معزولاً في البداية ومنقطعاً عن الاتصال تقريباً، وبمجرد أن أعدّ هو وبعض وزرائه مكاتب في مقر الشرطة في المطار حتى طلبوا من الولايات المتحدة رسمياً أن تتولى التحكم في المطار، لكن ساد الارتباك بين القادة الهايتيين، بما في ذلك معرفة من المسؤول عن ماذا. إن أقل ما يمكن أن يقال هو أن ذلك زاد التنسيق صعوبة.

كما أن علاقتنا مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي أيضاً كانت إشكالية. فقد تأسست «بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي» عام ١٩٩٤ بعد الانقلاب على أريستيد، ويبلغ عدد أفرادها حوالى تسعة آلاف عنصر أمن من عشرات الدول تقريباً يرأسها ضباط برازيليون باستمرار. كان قائد القوة في وقت الزلزال هو العميد فلوريانو بيكسوتو فييرا نيتو. عمل كين جاهداً لتأسيس علاقة عمل جيدة مع نيتو، وبعد بضعة أيام متوترة من المراوغة حول الأدوار والمسؤوليات تم التوصل إلى اتفاق في ٢٢ كانون الثاني/يناير على تولّي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية مسؤولية الأمن المحلي، وأن يتولى جيشا الولايات المتحدة وكندا توزيع المساعدات الإنسانية وتوفير الأمن لتوزيع المساعدات. كانت قواتنا مخولة بالدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم، لكنها، في ما عدا ذلك، كانت توفر فقط بيئة آمنة لإيصال إمدادات الإغاثة إلى الناس.

جاء الانتقاد بأن استجابة الجيش الأميركي كانت بطيئة جداً في التوزيع من الصحافة والكونغرس بالإضافة إلى البيت الأبيض. وقد سُئلنا، بالتحديد، لماذا لم نقم فحسب بإلقاء إمدادات الإغاثة من الجو للهايتيين. بدا الجواب واضحاً، على

الأقل بالنسبة إلي. فقد كانت هناك مخاطرة أن يؤدي إلقاء الإمدادات بالقرب من تجمعات الناس إلى إصابة الذين يهرعون ليكونوا أول الحاصلين على الماء والطعام. من دون الأمن والنظام على الأرض كان إلقاء الإمدادات من الجو سيؤدي إلى الشغب وانتشار العنف. كنا نحاول أن نقيم في المنطقة بنية تحتية للإغاثة وسلسلة إمداد لوجيستي يمكن أن تستمر لأسابيع وأشهر. كنا نعلم أن السرعة ضرورية، لكن قلة التنظيم ومزيداً من الفوضى كانا سيضران وحسب بجهود الإغاثة في هايتي. أخبرت الصحافة في ١٥ كانون الثاني/يناير أنني لا أدري كيف كان بإمكان الولايات المتحدة والبنتاغون أن يستجيبا بصورة أسرع من ذلك.

كانت بعض القوات التي نشرناها في هايتي على وشك الذهاب إلى أفغانستان، لذلك كنت متحمساً لإنهاء عمليات الإغاثة بأسرع ما يمكن. كان كل من وزارة الخارجية والبيت الأبيض يريدان إبقاء قواتنا هناك أطول مدة ممكنة، فعملنا على تحقيق ذلك بصورة ودية، من خلال تخفيض أعداد الجنود في مطلع أيار/مايو وإنهاء جهود الإغاثة في حزيران/يونيو. اجتمعت بوزير الدفاع البرازيلي في البنتاغون في مطلع نيسان/أبريل واتفقنا، بعد قليل من «التجاذب»، على تطوير علاقة إيجابية وفاعلة فيما بيننا. كان لكين ـ والجنرال فريزر ـ فضل كبير في ذلك، وكذلك للفاعلية الشاملة في جهودنا الإغاثية. بيد أن مهمة إعادة بناء هايتي المدمرة والفقيرة جداً والخاضعة لحكم سيئ، عند التطلّع إلى الأمام، لم تكن مهمة الجيش.

قدم الجيش الأميركي كذلك مساعدةً كبيرة خلال الفيضان غير المسبوق في باكستان صيف العام ٢٠١٠. ففي أواخر تموز/يوليو غمرت المياه خُمس مساحة باكستان، فتضرر ٢٠ مليون شخص وقُتِل حوالى ألفين. كانت كثيرٌ من الطرقات الضرورية للوصول إلى الضحايا مدمرة أو مغمورة بالماء. بدأت قواتنا المسلحة بتقديم المساعدة في ١-٢ آب/أغسطس مع تقديم الغذاء، وبناء محطات تكرير المياه واثني عشر جسراً مؤقتاً. أصدرت توجيهاتي حينها بإرسال ست مروحيات «تشينوك سي إتش ٤٧» (CH-47 Chinook) إلى باكستان من أفغانستان بتاريخ ١١ آب/أغسطس. وبوصول سفينة «يو إس إس بيليليو» (USS Peleliu) أصبحنا قادرين على توفير ما مجموعه تسع عشرة مروحية إنقاذ وإغاثة. وفي نهاية آب/أغسطس قدمت سفينة «يو إس إس كيرسارج» (USS Kearsarge) للمساعدة أيضاً.

لاقت جهودنا الإغاثية بعد الزلزال الهائل الذي ضرب باكستان عام ٢٠٠٥ ترحيباً كبيراً، وأدى إلى تراجع مشاعر العداء لأميركا بشكل عام هناك، وإن بصورة مؤقتة. لكن خمس سنوات من الحرب في أفغانستان، وغارات الطائرات من دون طيار داخل باكستان، والمشكلات المتفاقمة بين حكومتينا، كل ذلك كان يلقي بظلاله ويضرّ بنا كثيراً. بحلول صيف العام ٢٠١٠ كانت نظرة ٦٨٪ من الباكستانيين سلبية تجاه الولايات المتحدة. لذلك كنت قلقاً جداً على أمن مروحياتنا وطواقمها، فقد كانوا يعملون في شمال غرب باكستان في مناطق تشكل بؤراً للمقاتلين المتشددين ومقاتلي طالبان مثل سوات، وكان القرويون وحتى أفراد الشرطة المحلية والجيش الباكستاني، الذين ألفوا هجمات الطائرات الأميركية من دون طيار يراقبون وصول قواتنا بعين الشك، إن لم يكن بعداء مباشر. كنت مصرّاً أن يرافق ضابط من الجيش الباكستاني كل رحلة من الرحلات ليشرح أننا إنما جئنا لتقديم المساعدة ولتنظيم توزيع حمولة المروحيات من المواد الإغاثية.

أفادت الصحافة الباكستانية أن القرويين الذين كانوا ينتظرون المساعدة لم يظهروا أي حماسة تجاه طواقم مروحياتنا، ولم تكن هناك أي تلويحات أو ابتسامات أو مصافحات. وأفادت طواقمنا عن بعض ردود الفعل الإيجابية من الباكستانيين، لكن بشكل عام كان هناك شك عظيم في دوافعنا، وطُرحت أسئلة مثل: لماذا لا نعمد إلى تقديم مساعدة طويلة الأمد لتحسين طرقاتهم وجسورهم؟ وعلى الرغم من الاستقبال الفظ، قامت طواقمنا الجوية خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من آب/أغسطس بإجلاء حوالى ثمانية آلاف شخص وتوزيع ١,٦ مليون رطل من مواد الإغاثة. وبالرغم من ذلك، فإن معاداة أميركا في باكستان لم تتراجع.

كوارث أخرى

في نهاية تموز/يوليو ٢٠١٠ حدث فيضان آخر، من النوع الذي لا يتطلب جهوداً إغاثية كبيرة. ففي ٢٥ تموز/يوليو نشرت منظمة على الإنترنت تدعى «ويكيليكس»، أسسها جوليان أسانج، حوالى ستّ وسبعين ألف وثيقة مصدرها قاعدة بيانات سرية تعود للقيادة المركزية في العراق وأفغانستان. كانت ويكيليكس، كما علمنا لاحقاً، تقوم بعملياتها من مخدّمات معلوماتية في عدد من الدول وسوّقت نفسها على أنها

تبحث عن «مواد سرية أو خاضعة للرقابة أو محظورة بشكل ما ذات تأثير سياسي أو دبلوماسي أو أخلاقي». أخبرت المراسلين الصحافيين في ٢٩ تموز/يوليو أن هذا الخرق الأمني قد عرَّض حياة بعض الناس للخطر وقضى على ثقة الدول بقدرة الحكومة الأميركية على حماية أسرارها، وقلت إن الوثائق المنشورة قد تكون لها «تداعيات دراماتيكية ومدمّرة إلى حدّ بعيد».

من وجهة نظر عسكرية، كان ضرر نشر هذه الوثائق يتعدى الإحراج بكثير، فقد تضمنت معلومات كثيرة حول تكتيكاتنا وتقنياتنا وعملياتنا العسكرية، بالإضافة إلى أسماء العراقيين والأفغان المتعاونين معنا. وفيما تواصل نشر مئات آلاف الوثائق في تشرين الأول/أكتوبر، تبيّن لنا أن حوالى ستمئة أفغاني كانوا قد ساعدونا في خطر، وأن طالبان تدرس المنشورات لكشف هويات هؤلاء الأشخاص. وكان مقلقاً بالقدر نفسه نشر أربعة وأربعين ألف وثيقة تفضح تكتيكاتنا في التعامل مع العبوات الناسفة ووثائق كثيرة أخرى تصف أساليب جمعنا المعلومات الاستخبارية ومدى معرفتنا للعلاقات بين المتمردين. وكانت هناك وثائق هائلة من العراق تفصّل إساءتنا معاملة المعتقلين، والخسائر من المدنيين، والنفوذ الإيراني. كما نُشِرت كل وثائق الوحدة العسكرية المشتركة في غوانتانامو تقريباً، بما فيها تقويمات المعتقلين.

اتخذ الفيضان منحىً مختلفاً للغاية في تشرين الثاني/نوفمبر عندما حذَّر أسانج أنه سينشر مئات الآلاف من وثائق وبرقيات وزارة الخارجية الواردة من أكثر من مئة سفارة، قائلاً عبر تويتر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر: «ستشهد الأشهر القادمة ولادة عالم جديد، حيث ستتم إعادة كتابة تاريخ العالم»، وقد نفذ تهديده فعلاً. فقد فضحت هذه البرقيات محادثات سرية جرت بين مسؤولين أميركيين وقادة أجانب ومسؤولين آخرين، وتقويمات صريحة إلى حد محرج لهؤلاء القادة (في مقدّمهم الرئيس كرزاي)، بالإضافة إلى أولويات جمع المعلومات الاستخبارية، والعلاقات الاستخبارية الثنائية، والمصادر والأساليب الاستخبارية، ومعلومات تتعلق بمكافحة الإرهاب، وغيرها.

سرعان ما تبيّن أن المسرّب هو الجندي برادلي مانينغ الذي اتُّهم بتحميل الوثائق من حاسوب في القاعدة التي يخدم فيها في العراق وإرسالها إلى ويكيليكس، فقد تبيّن أنه خرق القواعد الأمنية وأدخل أقراصاً مدمجة وموَّهها حتى بدت كأنها أقراص

موسيقية إلى منشأة محظورة، وأمضى ساعات خدمته في تحميل الوثائق من شبكات سرية.

توفّر لمانينغ مجال واسع للوصول إلى قواعد البيانات بسبب توافق الجميع بعد حرب الخليج، وخصوصاً مع حربي العراق وأفغانستان، على توفير أكبر قدر من المعلومات لكل المستويات في القيادة. تم تطوير تجهيزات هائلة للحزمة العريضة في كلٍّ من العراق وأفغانستان، وبالتالي توفرت لكل الرتب العسكرية إمكانية نفاذ واسعة إلى الشبكة. لكننا علمنا، بعد وقوع الواقعة، أن الأمن المادي والعملاني في كثير من مناطق الانتشار المتقدم ضعيف في المنشآت التي تحوي معلومات سرية وحولها، وأن هناك إخفاقاً في منع وصول الأشخاص الذي يعانون مشكلات سلوكية وصحية إلى المعلومات السرية، وأن «تطبيق الوسائل التي تحظر استخدام الشبكة أو مراقبة أنشطتها ضعيف أو معدوم». استناداً إلى ما توصّل إليه وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١:

> من الشائع أن تُخرق القواعد غالباً في منطقة حرب لإنجاز المهمة. قد يكون هذا ضرورياً خارج منطقة العمليات وحيث يكون هناك خطر عمل عدواني مباشر، لكن هذه التصرفات باتت تمارس على نطاق واسع لتشمل المواقع العسكرية في مناطق الانتشار المتقدمة حيث ساهم الملل والرتابة وخيارات الأنشطة المحدودة في تفاقم المشكلة... إن المسألة تتعلق بالالتزام أكثر منها بالاستراتيجية، أي إنها لا تتعلق بما نقوم بتشاركه بقدر ما تتعلق بكيفية قيامنا بذلك. الالتزام عالٍ على المستوى الاستراتيجي والعملاني، لكنه يضمحل كلما اقتربنا من القتال. ففي المواقع المتقدمة إما يجري تجاهل كثير من التطبيقات الإلزامية وإما تنخفض المعايير.

كان أمام الوزيرة كلينتون الكثير لتشرحه للدول حول العالم بسبب مشكلة تسببت بها وزارة الدفاع. وقد لاحظنا، أنا وهي، أن من كانوا يوماً محاورين مباشرين وصريحين حول العالم أصبحوا يصمتون الآن بمجرد أن يروا مسؤولاً أميركياً يخرج قلماً وأوراقاً لتدوين الملاحظات.

حاولت عرض بعض وجهات النظر في مؤتمر صحافي موجز، فأشرت، على سبيل المثال، إلى أن وثائق وزارة الخارجية هذه قد أظهرت للجميع أن ليس ثمة

فرق كبير بين ما يقوله المسؤولون الأميركيون في العلن وما يقولونه في السر. انطلاقاً من تجربتي المريرة على مدى سنوات، قمت بتذكير الناس أيضاً بأن تسريبات الحكومة الأميركية تحب الغربلة ـ «لقد فعلت ذلك دائماً» ـ واستشهدت بشكوى الرئيس جون آدامز حين قال: «لا أدري كيف يمكن لحكومة أن تستمر بعد نشر كل مفاوضاتها مع الدول الأجنبية. يبدو هذا بالنسبة إلي خطيراً ومدمراً بقدر ما هو بدعة جديدة». ذكرت أيضاً أن كثيرين اعتقدوا أن الأجهزة الأمنية الأجنبية ستمتنع عن مشاركتنا المعلومات عندما بدأت رقابة الكونغرس الجدية على وكالة الاستخبارات المركزية في منتصف السبعينيات، لكن ذلك لم يحدث. وقلت إنني أعتقد أن التعابير التي انتشرت مثل «الانهيار» و«تغير قواعد اللعبة» وإلى ما هنالك إنما هي تعبيرات انفعالية وفيها مبالغة.

> تتعامل الحكومات مع الولايات المتحدة لأن ذلك من مصلحتها وليس لأنها تحبنا أو تثق بنا أو بسبب قدرتنا على كتم الأسرار. بعضها يحترمنا، وبعضها يخشانا، والكثير منها يحتاج إلينا. فنحن نملك أكبر اقتصاد وأقوى جيش، ونحن الدولة التي لا غنى عنها في القضايا العالمية، كما يقال. لذلك ستستمر الدول الأخرى بالتعامل معنا. هل هذا محرج؟ أجل. أخرق؟ إلى حدّ ما. لكن التأثير على المدى الطويل متواضع جداً.

كانت هناك كارثة أخرى، على الأقل، كما كنت أعلم، هي رحلتي إلى بوليفيا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى اجتماع قمة وزراء دفاع الأميركتين. كنت أكره هذه الاجتماعات الضخمة، فقد كانت مملة إلى حد لا يوصف، ونادراً ما كانت تخرج بنتائج. ولأنها تشمل كل دولة في شمال أميركا وجنوبها، فيجب على وزير الدفاع أن يذهب لأسباب سياسية ودبلوماسية. كان اجتماعي الأول، عام ٢٠٠٨، مقبولاً لأنه كان بضيافة الكنديين في بلدة بانف الجبلية الرائعة، في ألبرتا. أما الثاني فكان في سانتا كروز، بوليفيا، وكان يوحي أنه سيىء في جوانب متعدّدة. ففي اجتماع تستضيفه حكومة الزعيم اليساري المعادي لأميركا بشدة إيفو موراليس توقعت أن يكون يوماً مليئاً بالانتقادات من مضيفينا البوليفيين ورفاقهم في فنزويلا بزعامة هوغو تشافيز. حين أعلنت أنني أفكر في عدم الحضور، وعد وزيرا دفاع

كلّ من كندا والبرازيل أنهما سيتمنيان على البوليفيين أن يُحسِنوا التصرف، فوافقت معوّلاً على وعدهما وذهبت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

كانت القيادة من المطار في سانتا كروز إلى الفندق هي المرة الوحيدة لي كوزير التي شعرت فيها بالخوف على أمني الشخصي. فقد شعرت بالقلق لمعرفتي أن موراليس لم يكن ليكترث إذا تعرضتُ للقتل، وتصوَّرت أن تلك النظرة كانت تؤيدها مرافقتي من الجيش البوليفي المسلّح بشدة. كانت الطريق بمحاذاة طرقات خلفية ضيقة تعجّ بالأبقار والدجاج والكلاب والناس، وكانت كل ناصية تبدو كميناً محتملاً، كما في رواية توم كلانسي «خطر واضح ومحدق»، وكل مرة كان علينا التوقف أو التمهل كنت أشعر ببعض القلق. ثم وصلنا إلى فندق «كامينو ريال» الذي لم يكن فيه تكييف هوائي، وكان يطل على الشارع. نصحنا الطبيب الذي كان يرافقنا بالانطواء على أنفسنا في السرير في وضع الجنين وعدم لمس أي شيء، قائلاً: «لا تتناولوا الطعام. لا تلمسوا الماء (حتى للاستحمام). لا تخرجوا من الفندق». ووضع الموظفون مروحة في غرفتي كان يبلغ قطرها نحو ثلاثة أقدام وخلقت جواً أشبه بالنوم في الخارج خلال إعصار.

لم يكن اجتماعي بوزير الدفاع البوليفي سيئاً جداً. كان واضحاً أن رسالة الكنديين والبرازيليين قد وصلته، غير أن المؤتمر افتُتح بهجوم على مدى خمس وخمسين دقيقة من قِبل موراليس الذي اتهم سفراء أميركيين سابقين بدعم محاولات انقلاب ضده، كما اتهم القنصلية الأميركية «باستخدام أسلحة رشاشة ضد إدارتي»، قائلاً إن السفارات الأميركية في كل أنحاء العالم تدعم الانقلابات. ثم جعل الأمر شخصياً، فنظر إليّ واتهم وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع بالوقوف وراء كل هذه الأفعال.

كان موراليس يحاول استفزازي للخروج احتجاجاً. بعد تعوّدي احتواء غضبي من النيران الكثيفة التي كان يطلقها عليَّ أعضاء من الكونغرس على مدى سنوات، فقد جلست جامد الملامح خلال أداء موراليس. بعد أن انتهى وغادر، جاء عدد من وزراء أميركا اللاتينية إلي ليعتذروا لأنهم شعروا أن موراليس قد خرق قواعد المنطقة في حسن الضيافة. كنت أريد فقط أن ينتهي الاجتماع اللعين لكي يتسنّى لي الخروج من بوليفيا. كانت رحلة العودة إلى المطار مقلقة ومخيفة بقدر رحلة

القدوم إلى البلد، ولم يسبق لي أن كنت سعيداً بهذا القدر بإقلاع طائرة سلاح الجو من مدرج المطار.

كان على كل إدارة أن تتعامل مع حلفاء صعبين وأعداء صعبين، وأعتقد أن الرئيس أوباما والإدارة في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بشكل عام، قد تولّيا كِلا النوعين من العلاقات بشكل جيد، بالرغم من أنني كنت أخجل من المبالغة الخطابية حول مدى روعة أدائنا، خصوصاً بالمقارنة مع إدارة بوش. لحسن الحظ أن ضغينة الجدل الأفغاني ومرارته في أواخر العام ٢٠٠٩ لم يتطورا ليشملا مجالات أخرى، وعمل أعضاء الفريق معاً أفضل من أي وقت مضى.

حدث تغييران كبيران فقط في الموظفين خلال تلك الفترة. في أيار/مايو ٢٠١٠ طُرد ديني بلير من منصبه كمدير للاستخبارات الوطنية، وحل محله صديقي وزميلي القديم جيم كلابر. لم يسبق أن تمكن بلير من تأسيس علاقات قوية في البيت الأبيض، وأعتقد أن القشة الأخيرة كانت محاولته التفاوض بشكل منفرد حول اتفاقية مع جهاز الاستخبارات الفرنسي تحدّ من الأنشطة في كلا البلدين. لم يكن أحد في الإدارة يؤيد الفكرة، وبصراحة، نُظِرَ إليها باستهجان.

بعد نشر كتاب بوب وودورد «حروب أوباما» في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، غادر جيم جونز الذي كان مستشاراً للأمن القومي. لم يكن جونز يوماً ملائماً في البيت الأبيض في عهد أوباما، كما قلت، وبصراحة فاجأني أنه استمر طيلة هذا الوقت. أعتقد أن توقيت مغادرته تأثر كثيراً بكتاب وودورد، فقد بدا جونز مصدراً أساسياً للكتاب؛ وكانت هناك تعليقات كثيرة تنتقص من بقية موظفي البيت الأبيض وحتى من موظفيه هو، وما كان لها أن تصدر إلا عن جيم. انطلاقاً مما كان يخبرني به طيلة الوقت عن دونيلون، تم اقتباس قولي إن دونيلون سيكون «كارثة حقيقية» كمستشار للأمن القومي. كان يمكن أن يأتي ذلك الاقتباس من جونز فقط، وكان هناك عددٌ من التعليقات الأخرى التي شعرت أنها قد أتت من دوغ لوت، وتحديداً التلميحات السلبية الكثيرة عن مولن وعني بخصوص محاولات الجيش المنظمة لحشر الرئيس في موضوع أفغانستان. بعد بدايته الإيجابية في إدارة بوش، وبالرغم من أنني شعرت بالامتنان له لتوليه دور منسق حرب مجلس الأمن القومي، تغير دوغ ليصبح خيبة أمل حقيقية في إدارة أوباما. في كلّ من إدارتي بوش وأوباما بدا مجلس الأمن القومي/

جهاز الأمن القومي مصدراً غنياً للمعلومات بالنسبة إلى وودورد، وهو مستوى تعاون لم أفهمه على الإطلاق.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعنا أنا والرئيس في المكتب البيضاوي. جلس كالعادة على كرسيّ مجنّح الظهر أمام الموقد، وجلست على الأريكة إلى يساره. التقط تفاحة من طبق موضوع على طاولة القهوة، وقضمها، ثم سألني من دون سابق إنذار عمّن يجب أن يحل محل جونز، وقال إنه يفكر في دونيلون والجنرال كارترايت وسوزان رايس، فقلت: «أرجو ألا يتعدّى ما سأقوله هذه الغرفة، لكنني أعتقد أن هيلاري ستكون لديها مشكلة مع سوزان كمستشار للأمن القومي»، فضحك وقال: «هذا معروف جيداً خارج هذه الغرفة. هيلاري سامحتني، لكن الأشخاص الذين يأتون إلي لم يفعلوا»، ثم قال إنه قرأ تعليقاتي حول دونيلون في كتاب وودورد وسألني لماذا كنت أشعر بهذه السلبية، فأخبرته أنني كنت قد أفضيت بهذه التعليقات لجونز بعد المراجعة الأفغانية وبتعليقات توم المعيبة حول كبار الضباط العسكريين، خصوصاً خلال عملية هايتي. أدرك توم أن لديّ مشكلة معه فاتصل بي؛ والتقينا على انفراد قبل بضعة أشهر ونقّينا الأجواء. قلت: «سأكون بخير مع دونيلون كمستشار للأمن القومي»، وأخبرت الرئيس أن يبلغ توم بما قلت. طوَّرنا أنا ودونيلون علاقة عمل متينة وودية، بالرغم من عدم تراجع شكوكه في البنتاغون والجيش.

كنت أتوقع أن أغادر بدوري في منتصف العام ٢٠١٠. كنا قد اتفقنا أنا والرئيس في الأصل بأنني سأبقى لنحو سنة، وفي أواخر العام ٢٠٠٩، خصوصاً بعد العناء الأفغاني، كنت أريد المغادرة فعلاً في ربيع العام ٢٠١٠. قررت أن أخبر الرئيس بذلك، بعد أن عدت من عطلة عيد الميلاد في الشمال الغربي، فعاجلني بضربة قاضية. استدعاني أوباما إلى المكتب البيضاوي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في اليوم الذي سبق ذهابي إلى الغرب، وبعد أن أغلق الباب قال: «أريد التحدث بشأنك. أودك أن تبقى إلى ما لا نهاية، لكن ذلك ربما يكون طلباً متمادياً بالنسبة إلى عائلتك. لذا أود لو تبقى حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على الأقل». كان كريماً جداً بقوله: «إنني صراحةً لا أعرف من أين أبدأ حتى بالبحث عن بديل، ليس فقط [بسبب] الأسلوب الفعال الذي تدير به وزارة الدفاع بل أيضاً [بسبب] المهارات والخبرات الأخرى التي تقدمها للإدارة». أخبرته أنني أشعر بإطراء كبير

وأنه يحرجني، وقلت إنني عقدت النية في كانون الثاني/يناير على المغادرة بنهاية أيار/مايو ٢٠١٠. كنت أعتقد أننا نمضي قدماً بشكل جيد في العراق، وستكون أفغانستان على المسار الصحيح حينها، وسنكون قد أنهينا سنة ثانية من إصلاحات الموازنة. قلت إنني «سأقوم بكل ما فِي وسعي»، لكنني كنت قد تحدثت إلى بيكي وأخبرتها أنني سأبقى حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في حال قال الرئيس إن من الضروري أن أبقى لوقت أطول، فابتسم ابتسامةً عريضة وقال: «وسنجري تقويماً آخر حينها». اعتقدت أنني أنهيت جملتي بنقطة، لكنه ختم جملته بفاصلة.

أدت «الفاصلة» إلى مزيدٍ من النقاش بيننا، وأخيراً وافقت على البقاء حتى آخر حزيران/يونيو ٢٠١١. من خلال التفكير في المستقبل رأيت أنني إذا لم أتمكن من مساعدته في إيجاد خلف لي فسيتم تمديد خدمتي إلى ما بعد انتخابات ٢٠١٢. لذا في اجتماع ١ تشرين الأول/أكتوبر نفسه، الذي أيّدت فيه حلول دونيلون محل جونز، قلت لأوباما: «لدي بذرة لأزرعها فيما يتعلق بخلَفي: ليون بانيتا»، وقلت إنه ترأس وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب الإدارة والموازنة وكان رئيس موظفي البيت الأبيض، لذلك فإنه يعرف كيف يقود المؤسسات الكبرى؛ وهو على علاقة جيدة مع الكونغرس؛ وكان واضحاً من خلال وكالة الاستخبارات المركزية أنه يهتم لأمر القوات؛ وسيتابع مسعى إصلاح وزارة الدفاع؛ وكان يعمل جيداً مع هيئة الأركان المشتركة؛ وسيسرّع حل المسائل. وقلت إنني تحدثت إلى ليون حول الحلول مكاني، ولم يقل «أبداً، على الإطلاق»، مضيفاً أنني «أعتقد أنه سيكون مستعداً للقيام بذلك لمدة ثمانية عشر شهراً»، فأجاب الرئيس: «هذا مثير للاهتمام للغاية، لم أفكر في ذلك».

لم يكن الحلفاء المشاكسون والأعداء المشاكسون يقتصرون على علاقاتنا في الخارج، فقد كان هناك كثيرون من الاثنين في واشنطن العاصمة أيضاً. بالنسبة إلي، كان العام ٢٠١٠ عام صراع متواصل وخيانتين مهمتين في البيت الأبيض.

الفصل الثاني عشر

في هذه الأثناء، وبالعودة إلى واشنطن

حظر أمور المثليين في الجيش

لم تكن بداية العام ٢٠١٠ بدايةً ميمونة لي مع خطاب حالة الاتحاد، في ٢٧ كانون الثاني/يناير. كنت أكره كثيراً حضور هذه المسرحية السياسية، حيث يقف الرئيس أمام كِلا مجلسَي الكونغرس في كابيتول هيل في ظل حساسيات كبيرة (يغصّ المكان المخصص للسيدة الأولى بأناس يتم اختيارهم بعناية لتسليط الضوء على أجزاء معيّنة من رسالة الرئيس مع وجود دائم لبعض العسكريين الرسميين)، ويخبر الكونغرس والشعب الأميركي أن كل شيء في البلد يسير ـ أو سيسير ـ بسلاسةٍ في عهده كرئيس (أو في أسوأ الحالات ستتم معالجة التحديات «غير المسبوقة» بكل «جرأة»)، ويضع جدول أعماله للسنة التالية. تكون العناصر الأساسية للخطاب حزبية لا محالة، حيث يقف مناصروه في الكونغرس ـ مراراً وتكراراً ـ للتصفيق والهتاف، في حين تجلس المعارضة بصمت ما عدا في لحظات نادرة عندما يذكر الرئيس أمراً يعجبهم أو حين يذكر الإيحاءات اللازمة عن الجيش الأميركي. ويجلس قضاة المحكمة العليا بوقار، لا يبتسمون ولا يصفقون ولا يقفون على الإطلاق تقريباً، إلا عند دخول الرئيس وخروجه، ويتابع أعضاء هيئة الأركان المشتركة حركات الرئيس ليعرفوا ما إذا كان عليهم أن يصفقوا أم يقفوا، فهم يبقون جلوساً في الغالب ولا ينهضون ويصفقون إلا عندما تُذكَر القوات أو يكون هناك إعلان غير مؤذٍ على الإطلاق حول عظمة الولايات المتحدة. من جهة أخرى، كان يتوجّب على مجلس الوزراء أن ينهض بعد كل فقرة وكل استفزاز بهدف إثارة غضب المعارضة. لم أكن

أحب القيام بهذه الانحناءات حتى الركبة خلال إدارتَي كلّ من بوش وأوباما. كان أمراً محرجاً لي أن أكون جزءاً من جماعة سياسية تهتف، لاسيما الوقوف للتصفيق لمبادرات ووجهات نظر وطنية محل جدلٍ كبير. كان يمكن لأي مراقب عن كثب أن يرى كم تكرر مشهد كوني آخر الواقفين وأول الجالسين.

جاءت مثل هذه اللحظة في ٢٧ كانون الثاني/يناير، عندما قال الرئيس قبل نهاية خطابه: «هذه السنة، سأعمل مع الكونغرس وجيشنا أخيراً على إلغاء القانون الذي ينكر على المثليين الأميركيين الحق في خدمة البلد الذي يحبونه بسبب ما هم عليه. إنه الأمر السليم الذي يجب القيام به». كنت قد وافقت سابقاً على أن إلغاء «قانون حظر أمور المثليين في الجيش» هو الأمر السليم الذي يجب القيام به، لكن فيما اعتبرته خرقاً حقيقياً للثقة، غافلنا الرئيس أنا والأدميرال مولن بإعلانه، بعد أن أبلغنا بما ينوي القيام به قبل الخطاب بيوم واحد فقط. وقد رمى هذه القنبلة من دون التشاور مع هيئة الأركان، التي عليها أن تنفذ السياسة الجديدة، ومن دون السماح لي ولمايك بالتشاور مع قادة الأركان بأنفسنا. كان كل ما أمكننا القيام به هو إخبارهم أن الإعلان آتٍ. وكانت القيادة العسكرية الأميركية قد عارضت بتعنُّتٍ خدمة المثليين بشكل علني منذ إصدار قانون «حظر أمور المثليين في الجيش» عام ١٩٩٣، واستمر قادة أركان التشكيلات، وإن لم يعارضوا بشكل مطلق، بالإعراب عن تحفظهم حول توقيت إحداث تغيير في حظر أمور المثليين في الجيش وتنفيذه. الأرجح أن هجوم الرئيس الاستباقي، الذي كان يهدف لمنع التسريبات من البنتاغون قبل خطاب حالة الاتحاد، قد أزعج الجيش ـ وأزعجني ـ بسبب حساسية هذه المبادرة.

كان موقفي، كما قلت سابقاً، واضحاً منذ البداية. شعرت أن مسألة حساسة بقدر حساسية إلغاء حظر أمور المثليين في الجيش، لكي تحظى بشرعية لدى القوات، يجب أن تُسنَّ من خلال تغيير القانون من قِبل أعضاء الكونغرس، الممثلين المنتخبين من الشعب الأميركي، لا من خلال مرسوم رئاسي أو قرار محكمة. كان علينا أيضاً أن نعطي الجنود، من كل الرتب، الفرصة للتعبير عن آرائهم لكي يتسنى لنا أن نفهم بشكل أفضل التحديات التي تواجهنا وإياهم في التنفيذ. وكنا بحاجة إلى الوقت لتدريب كلّ من القادة والجنود لكي يكون التأثير محدوداً، أو معدوماً، في تماسك الوحدات أو انضباطها أو أخلاقياتها، أو في مسألتي التجنيد

والاحتفاظ. لا «يصوّت» الجيش أبداً على ما يجب أن يفعله، ولم أكن أدافع عن أي شيء مثل الاستفتاء، لكن كل المناقشات التي كانت تجري حول ما يشعر به العسكريون من الرجال والنساء، أي حول ما يعتقدونه بخصوص حظر أمور المثليين في الجيش، سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين، لم تكن مبنية على فرضيات ولم تكن مجرّد كلام. كنت أتلقى معظم الأحيان أسئلة عن حظر أمور المثليين في الجيش من الجنود في قاعات البلدات، وكان ردي دائماً هو نفسه: سنقوم بما يطلبه القائد العام والكونغرس، ولكن علينا الإعداد لذلك كما ينبغي.

استجابةً لعدد من الدعاوى المرفوعة على حظر أمور المثليين في الجيش، بدا أن المحاكم تمضي بسرعة وبشكل أكيد باتجاه تغيير القانون، الذي يتطلب تغييراً في السياسة بين ليلة وضحاها، وهو أسوأ ما يمكن أن يحدث، كما قلت سابقاً، لأنه لن يكون هناك وقت لتحضير القوات أو إعدادها. كان التحدي الذي واجهته هو كيف أتعامل مع أقسام الحكومة الثلاثة: حمل الرئيس على الامتناع عن التصرف بشكل استباقي من خلال العمل التنفيذي، وحمل الكونغرس على تغيير التشريع (الذي لم يبدُ مرجحاً مطلع العام ٢٠١٠)، والضغط للتغيير أمام المحاكم الذي لم يترك لنا لا الخيار ولا الوقت.

لحسن الحظ أنني ومولن، كوننا كنا عارفين بالكامل بعزم الرئيس على إلغاء حظر أمور المثليين في الجيش، كنّا قد طلبنا من موظفينا البدء بعمل تحضيري خلال صيف العام ٢٠٠٩. قدمت لنا هيئة الأركان المشتركة في حزيران/يونيو تقريراً شاملاً عن حظر أمور المثليين في الجيش، وقد حدّد التقرير مخاطر تغيير السياسة بالتالي: فقدان السيطرة على التغيير؛ تراجع الجهوزية وتماسك الوحدات والانضباط؛ تنفيذ سياسةٍ القوات ليست مهيَّأة لها؛ واستحالة التنبؤ بنتائج القيام بتغيير استراتيجي مهم في زمن الحرب. من ناحية أخرى، استشهدت هيئة الأركان المشتركة بعدة عوامل تبريرية محتملة، وهي: حقيقة أن الرجال والنساء الذين ينضمون للجيش يتوقعون بعض التقييد للحريات الشخصية فيضبطون سلوكهم بالاستناد إلى ذلك؛ عزيمة الجنود من المثليين والمثليات «على إثبات جدارتهم وقدرتهم»؛ تحضير القوات وتدريبها مع التشديد على القيم المشتركة والتركيز في نقاط التلاقي أكثر من الاختلافات؛ والقيادة الفاعلة على كل المستويات. قدم التقرير مقاربات بديلة

متعددة لإجراء دراسة للقوات ومن الذي يجب أن يشرف على تلك الدراسة. لذا حين فاجأنا الرئيس بخطابه حول حالة الاتحاد، كنا متحضرين جيداً بشكل منطقي لإنفاذ الأمر بسرعة.

كان أمراً جيداً أنني ومولن كنا مهيَّأين، وبعد ستة أيام، في ٢ شباط/فبراير، تم استدعاؤنا معاً من قِبل لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، التي كان يرأسها كارل ليفين، للإدلاء بشهادتينا حول حظر أمور المثليين في الجيش. كنا قد التقينا الرئيس عصر اليوم السابق وحددنا ما ننوي قوله وفعله، وكان مؤيداً. كانت جلسة الاستماع جلسةً تاريخية، وكان الجميع يدرك ذلك. بدأت بالإعلان أنني «أؤيد بالكامل قرار الرئيس»، وقلت إن السؤال الآن لا يتعلق بما إذا كان الجيش سيقوم بهذا التغيير أم لا، بل بكيفية التحضير له. وأعلنت أنني، بالتشاور مع مولن، كنت قد عيَّنت مجموعة عمل عالية المستوى ضمن وزارة الدفاع لتقديم توصيات حول خطة التنفيذ «بنهاية هذا العام»، وتابعت قائلاً إن المبدأ الذي سنعمل على أساسه هو تقليص حدة التنافر والاستقطاب ضمن الرتب، مع إيلاء الذين في الصفوف الأمامية عنايةً خاصة.

قلت إن مجموعة العمل ستتحقق من عدد من أساليب البحث، تسير جميعها بالتزامن بعضها مع بعض:

> أولاً، ستتواصل مجموعة العمل مع القوات لتفهم وجهات نظرها وآراءها بشكل رسمي حول تأثير إلغاء القانون... ثانياً، ستأخذ مجموعة العمل على عاتقها فحص كل التغييرات في أنظمة وقوانين الوزارة التي يجب اتخاذها بشكل دقيق... ثالثاً، ستتحقق مجموعة العمل من التأثيرات المحتملة لتغيير القانون في فاعلية الجيش.

أخبرت أعضاء مجلس الشيوخ أن معظم الجزء الأول من السنة سيكون مخصصاً لإنجاز هذا، لأن الأولوية الأساسية هي «الحصول على هذا الحق والحدّ من تشتت القوات التي كانت تخوض بنجاح حربين وتعمل تحت الضغط على مدى عقد تقريباً من المعارك». لتسليط الضوء على أهمية هذا المسعى قلت إنه سيكون خاضعاً لإشراف مزدوج من قِبل المستشار القانوني لوزارة الدفاع جيه جونسون والجنرال كارتر هام، وهو قائد الجيش الأميركي ذو النجوم الأربع في أوروبا، الذي سبق أن قاد الجنود في العراق. وختمت بالطلب من أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين ومن

الكونغرس برمّته عدم تسييس المسألة.

كانت النقطة المهمة في الجلسة هي تصريح مولن، الذي بدأ بالقول إن أعضاء هيئة الأركان المشتركة يدينون للرئيس بأفضل مشورتهم العسكرية حول تأثير القانون وتنفيذه، وإنه، بصفته رئيساً، تبنى مسار العملية الذي رسمتُه. لقد كتبت عبارات الأدميرال مولن الثلاث التالية التاريخ، بعد سبع عشرة سنة من المعارضة العسكرية العليا بالإجماع تقريباً لخدمة المثليين علناً:

> حضرة رئيس اللجنة، بالتحدث عن نفسي وعن نفسي فقط، أعتقد شخصياً أن السماح للمثليين بالخدمة علناً هو الأمر الصحيح الذي يجب القيام به. بغض النظر عن وجهة نظري حول المسألة، لا يمكنني إخفاء قلقي من حقيقة أننا نطبّق سياسة تجبر الرجال والنساء اليافعين على الكذب بخصوص ما هم عليه لكي يدافعوا عن إخوانهم المواطنين. بالنسبة إلي، فإن المسألة تتعلق بالنزاهة، نزاهتهم كأفراد ونزاهتنا كمؤسسة.

كان اللهاث يُسمع بوضوح في القاعة الممتلئة بينما كان مولن يتفوّه بتلك العبارات. لا أعتقد أن أي شخص توقع مثل هذا التبني الشخصي الحازم والواضح لتغييرٍ في القانون من قِبل رئيس هيئة الأركان. لكن مولن وضع إصبعه على الخلل الجوهري في قانون عام ١٩٩٣، الذي سمح للمثليين بالخدمة في الجيش، وهي مؤسسة تولي النزاهة الشخصية أكبر قيمة ممكنة، لكن عبر المساومة على نزاهتهم فقط. تابع مولن قائلاً إنه في حين يعتقد أن بإمكان الرجال والنساء العسكريين التكيف مع مثل هذا التغيير وأنهم سيفعلون ذلك، فإنه لا يدري كيف سيحدث ذلك «في الواقع». ستقدم المراجعة فرصة لمعالجة ذلك الشك.

حضرنا أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، التي كان يرأسها النائب آيك سكيلتون، في اليوم التالي. في حين كانت هذه الجلسة أساساً حول الموازنة، فقد جرت مناقشة جدية لقانون إلغاء حظر أمور المثليين في الجيش، الذي كان سكيلتون يعارضه. عندما بدأ اثنان من الأعضاء يتناقشان حول المراجعة، تدخلت بسرعة قائلاً إنني سبق أن أدرت ثلاث مؤسسات كبرى ـ وكالة الاستخبارات المركزية وجامعة

تكساس A&M ووزارة الدفاع ـ وسبق أن قمت بتغييرات، وإنني قمت بها بشكل ذكي أحياناً، كما قمت بها بشكل غبي. قمت بها بشكل غبي، في بدايات عملي مع وكالة الاستخبارات المركزية، من خلال محاولة فرض تغيير جوهري على مرسوم رفيع المستوى. أما هذه المراجعة فيتم القيام بها بشكل ذكي، حيث يجري إشراك الجنود وعائلاتهم الذين يشاطروننا آراءهم.

كانت ردود الفعل على شهادتنا في كِلا المجلسين، لسوء الحظ، متوقعة تماماً. المدافعون عن الإلغاء رحّبوا بتغيير وجهات النظر في أعلى مستويات البنتاغون لكنهم أعربوا عن القلق من أننا سنستمر في التباطؤ وتأخير التنفيذ لأعوام عدّة. وعبَّر الخصوم، أمثال جون ماكين، بشكل خبيث، عن «خيبة أمل عميقة» في ما نقول، مضيفاً أن المراجعة اللاحقة ستكون «متحيّزة بوضوح» لأنها ستفترض أن القانون يجب أن يتغيّر. للأسف، فإن مسألة الإلغاء، وعلى غرار الأمور الأخرى في الكونغرس، ستكون قضية حزب واحد في المطلق، بالرغم من أن هناك بعض الاستثناءات في كل حزب. لكن بعد بضعة أيام من شهادتنا كنت واثقاً بأن أمامنا متسعاً من الوقت لإجراء الدراسة بشكل سليم. كان من الواضح أن الديمقراطيين في مجلس الشيوخ لم يحصلوا على الأصوات الستين المطلوبة للتغلّب على مماطلة الجمهوريين، وحتى رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي قالت إنها قد تؤجل التصويت على تغيير القانون إلى ما بعد الانتخابات النصفية في تشرين الثاني/نوفمبر.

بالرغم من تأييدي للمبادرة، إلا أنني كنت أشاطر قادة التشكيلات قلقهم من تأثير إجراء التغيير بينما كنا نخوض حربين، مع كل الضغط النفسي الذي كان يتعرض له الجيش. كنت قلقاً بشكل خاص من تأثير ذلك في سير المعارك وفي تشكيلات الإسناد المباشر التابعة للقوات البرية، وفيلق مشاة البحرية، والقوات الخاصة، وهو جزء صغير نسبياً من الجيش بشكل عام، لكنه الجزء الذي حمل عبء صراعات ما بعد ٩/١١ وحيث كان تماسك الوحدات الصغيرة والصداقة القوية أساسيين في النجاح والنجاة.

كنت أعلم أن العبء الأساسي لإنجاح السياسة الجديدة يقع على عاتق صغار الضباط وضباط الصف أنفسهم، بشكل أساسي، الذين كانوا يتحملون الضغط الأكبر. كنت أريد إشراك القوات من المراتب الدنيا (في العراق وأفغانستان) في المراجعة

بأقل قدر ممكن، وكنت أريد، بدلاً من ذلك، التركيز على الوحدات التي عادت مؤخراً. شخصياً، كنت آمل أن نتمكّن من تجاوز الانتخابات النصفية قبل التصويت، بالرغم من أنني كنت أعلم جيداً بالضغط الذي تمارسه عليَّ المحاكم، وبصراحة لم أكن واثقاً أن الكونغرس سيقر الإلغاء. في حين كنت أريد أن تنتهي الدراسة بسرعة، لكنني لم أكن أريد تكدير الجيش بتغيير كنت أعتقد أنه لن يحدث. وبالطبع، إن حدث فسأبذل قصارى جهدي للإشراف على تطبيق التغيير من دون عراقيل.

أدت شهادة مولن «الشخصية» إلى تعقيد حياة قادة التشكيلات. فقد كانوا جميعاً يجاهرون ـ خصوصاً قائد فيلق مشاة البحرية ـ بمعارضة الإلغاء في أي وقت قريب، وقد أعربوا لي عن مخاوفهم خلال اجتماع في غرفة «التانك» بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير، وكان أكثرهم صراحةً قائد أركان القوات البرية جورج كيسي وقائد سلاح الجو نورتي شوارتز. قال كيسي إنه مطمئن إلى مقاربتي لكنه شدّد على ضرورة التشاور مع الجنود وتجنّب الظهور بمظهر «أن المسألة برمّتها منتهية»، وأضاف أنه يريد صيانة حق تقديم «المشورة العسكرية المطّلعة»، خصوصاً إذا تبيّن بنتيجة المراجعة أن المضي قُدُماً في تغيير حظر أمور المثليين في الجيش فكرة سيئة. «لا يمكنك تغيير الثقافة بهذا الشكل الكبير إلا في الوقت المناسب»، كما قال. وقال شوارتز: «إنه ليس الوقت المناسب لهذا». وأعرب قائد مشاة البحرية جيم آموس عن خشيته على جهوزية الوحدة، ومن ثم سألني عما يجب أن يقوله قادة التشكيلات إذا سُئلوا عن «آرائهم الشخصية»، فقلت صراحةً: «كل ما يمكنكم فعله هو قول الصدق». لكنني قلت لهم أيضاً إن الدراسة تقدّم لهم طريقة لتجنب معارضة مولن أو قائدهم العام، وإن بإمكانهم الاستمرار بالتعبير عن مخاوفهم شرط ألّا يصدروا حكمهم النهائي إلا بعد الانتهاء من المراجعة. كانوا جميعاً واضحين معي حول أمر واحد: إذا تغير القانون، فسوف ينفذونه بحذافيره.

بفضل الجهود الحميدة لجيه جونسون وآخرين تمكّنت في أواخر آذار/ مارس من الإعلان عن عدد من التغييرات، تسري على الفور، لجعل تطبيق السياسة والقانون القائمين أكثر عدلاً، وأعلنت أنني سأرفع رتبة الضابط المخوَّل بالتحقيق في السلوك المثلي أو الفصل من الخدمة بسببه إلى رتبة جنرال أو أدميرال. كما أعدنا النظر في ما يعتبر «معلومات موثوقة» عن مثلية عنصر ما بحيث تتطلب،

على سبيل المثال، أن يكون أداء القسم ضرورياً، وأن الشائعات لن تكون مقبولة. وأعدنا النظر أيضاً في من يُعدُّ «شخصاً موثوقاً» بحيث يمكن الشروع في تحقيق استناداً إلى كلامه، «مع فحص دقيق للأطراف الأخرى التي قد تحرّكها دوافع إيذاء العنصر المعني». كان من شأن ذلك أن يعالج مشكلة العشاق المهجورين والإيحاءات الرومنسية المرفوضة، وهي مواقف كان يلجأ المدعي فيها إلى قانون حظر أمور المثليين في الجيش للثأر من العنصر من خلال «طرده». لم تكن أنواع معينة من المعلومات السرية ستُستخدَم بعد الآن لإثبات التهم، بما في ذلك المعلومات التي يتم تقديمها للمحامين ورجال الدين والمعالجين النفسيين والأطباء، بهدف العلاج، ومسؤولي الصحة العامة. في الواقع، قلّصت هذه التغييرات من التحقيقات حول ميول الجنود الجنسية ومن عمليات فصل الذين «يفضلون» أنفسهم عمداً أو لم يحاولوا قط، أو حاولوا قليلاً، إخفاء ميولهم. لن يستهلك الجيش المزيد من الوقت والموارد لمحاولة التحري عن المثليين والمثليات الذين يحتفظون بميولهم الشخصية طيَّ الكتمان.

وكما عبَّر أحد المراسلين الصحافيين: «لن تكون هناك بعد الآن حماسة للتحري، أو مزاج للادعاء، أو قانون مصمم للبحث عن المثليين في الخدمة. إنها خطوة ليست بكبيرة، لكنها ستساعد على تغيير الثقافة». فمنذ العام ١٩٩٣ طرد أكثر من ١٣٥٠٠ عسكري بسبب السلوك المثلي، لكن هذا العدد سيتراجع الآن.

منذ إدلائنا، أنا ومولن، بشهادتينا كثر الحديث في كابيتول هيل حول الإسراع في إقرار نوع من التشريع لإلغاء حظر أمور المثليين، وكان عضو مجلس الشيوخ ليفين يريد تعليق الإقالات إلى حين تحرك الكونغرس. تساءلت كيف يمكنك إعلان تعليق تطبيق أي قانون؟! لحسن الحظ أن جيه جونسون ساندني في ذلك. وأوضحت للرئيس ولإيمانويل أن أي مسعىً لتشريع قانون حظر أمور المثليين قبل انتهاء المراجعة أمر غير مقبول بالنسبة إلي، إذ سيُنظَر إليه بأنه إهانة مباشرة للرجال والنساء العسكريين الذين تم إبلاغهم للتو أن سيتم الاستماع إلى آرائهم قبل إجراء أي تغيير في السياسة، وأن ذلك سيبعث رسالة مفادها أن لا الرئيس ولا الكونغرس يكترثان لآرائهم. تعهد أوباما وإيمانويل ـ بشكل لا لبس فيه وفي مناسبات كثيرة ـ بمعارضة صدور أي تشريع قبل الانتهاء من المراجعة.

تناهت إلينا في منتصف نيسان/أبريل شائعات حول مناقشة اتفاقات جانبية بين أعضاء من موظفي البيت الأبيض والكونغرس. اجتمعت برام في ٢١ نيسان/أبريل وأخبرته أن هناك إشارات متعدّدة من مجلس الشيوخ أن البيت الأبيض يشجّع بحرارة عضوَي مجلس الشيوخ ليبرمان وليفين على التحرك تشريعياً بخصوص قانون حظر أمور المثليين في الجيش قبل انتهاء مراجعة وزارة الدفاع، وأخبرته أنني بدأت أمتعض من انشغال البيت الأبيض بالرد على ضغط مجموعات الدفاع عن المثليين حول حظر أمور المثليين في الجيش من دون الأخذ بالحسبان مشاعر الجنود بأن لا أحد «هنا» (في البيت الأبيض) يكترث لوجهات نظرهم وآرائهم.

بعد تسعة أيام كررنا أنا ومولن موقفنا رداً على رسالة من آيك سكيلتون حول صوابية التشريع الهادف إلى إلغاء قانون حظر أمور المثليين في الجيش قبل الانتهاء من مراجعة الدفاع، وقلت إنني «أعارض بشدة أي تشريع يسعى لتغيير هذا القانون قبل الانتهاء من عملية التقويم الحيوية هذه». لم تلقَ خشيتنا آذاناً صاغية، واستمر الساسة في البيت الأبيض، بالرغم من تأكيدات البراءة، بالتفاوض مع موظفي الكونغرس والداعمين الخارجيين حول شروط التشريع. كنت أعلم ذلك لأن رام، في مناسبات عدة خلال النصف الأول من أيار/مايو، كان يعرض علي هذه الصيغة أو تلك بصيغة أو بأخرى لعله ينجح في إقناعي. بعد تطمينات الرئيس ورام بأنهما سيعارضان تصرف الكونغرس قبل الانتهاء من المراجعة، شعرت أن البيت الأبيض ينكث بوعده.

في ٢١ أيار/مايو، اجتمع روبرت رينجل وجيه جونسون بنائب رئيس موظفي البيت الأبيض جيم ميسينا ورئيس جهاز الأمن القومي مكدونو وكثيرين غيرهما من البيت الأبيض لمناقشة كيفية المتابعة مع الكونغرس. طرح رينجل موقفي (مجدداً)، فقال ميسينا إن الرئيس لا يستطيع الإعلان عن معارضته لتصرف الكونغرس جهراً الآن، وذكر أنهم تمكنوا من «التحايل» و«المراوغة» حول المسألة خلال الأشهر القليلة الأخيرة، لكن إصرار الكونغرس على التصرف كان بهدف «محاصرته». وشرح جونسون ورينجل لماذا كنا أنا ومولن متحمسين بخصوص الحفاظ على نزاهة عملية المراجعة مؤكدين، بغض النظر عن مدى عقلتنا تغيير الموقف «بدهاء» بطريقة يمكن إقناع واشنطن بها، على أن «ذلك لن يُترجم بشكل جيد للعالم الذي يعيش

فيه الجنود. فبالنسبة إليهم المسألة ببساطة هي أن الكونغرس سيلغي القانون سواء قَبِل نتائج المراجعة أم لم يقبلها».

يوم الأحد، في ٢٣ أيار/مايو، وفيما كان رينجل وجونسون والبيت الأبيض يحاولون التوصل إلى اتفاق حول كيفية المتابعة مع الكونغرس في الأسبوع التالي، انضم مولن إليّ في شرفة منزلي لمناقشة أسلوب اللعب. وفيما كنت أدخّن سيجاراً أخبرت مايك أن إيمانويل يضغط عليّ لقبول نوع من التشريع لإلغاء حظر أمور المثليين في الجيش لكنه سيؤخر التنفيذ إلى ما بعد إنهاء المراجعة والأخذ بالتوصيات، وقلت إن ذلك أيضاً سيرسل الرسالة الخاطئة إلى الجنود، وهي أن الكونغرس لا يكترث لما يفكرون فيه. قال مولن إنه قد «خُدِع» من البيت الأبيض حول المسألة، حيث كان قد أُبعد بالفعل عن مواجهة قادة الأركان. كما كان منزعجاً جداً من كتاب «الوعد» لجوناثان ألتر الذي كان قد صدر حديثاً، والذي أظهر البيت الأبيض والرئيس مشكّكين في القيادة العسكرية. أجبت أنني، أنا أيضاً، محبط ومكدّر، وخربشت بعدها ما مفاده: «إن خشية الديمقراطيين من الخسائر في الخريف ستمنعهم من التصرف بشأن حظر أمور المثليين في الجيش بعد الانتخابات (وبعد المراجعة)»، وقلت إنهم يستمعون فقط إلى مجموعات المثليين، ولا يرغبون في الانتظار للاستماع إلى القوات: «إن الأمر سياسي برمته، وقد سئمت ذلك».

حاولت مرة أخيرة، في ٢٤ أيار/مايو، سراً أن أجعل الرئيس يعدل عن قراره. أخبرته أن قادة هيئة الأركان المشتركة ورئيسها وقفوا جميعاً معاً في العام ١٩٩٣ ضد الرئيس بخصوص خدمة المثليين في الجيش، وقلت إننا، أنا ومايك، بعد سبع عشرة سنة استطعنا استمالة هيئة الأركان المشتركة بوعدها، انطلاقاً من طمأنات أوباما، أن أمامنا متسعاً من الوقت لإنهاء عملية المراجعة وأن أي تغيير لن يحدث قبل ذلك. «إنك توشك على نسف ذلك»، قلت له، و«لا أستطيع التنبؤ بالنتائج». لم أحرز أي تقدم، لذلك آثرت الانسحاب، وأخبرت الرئيس أن بإمكاني التعايش مع لغة التشريع المقترَح كمخرج أخير مقبول بالحد الأدنى.

ألغى الاتفاق مع عضوَي مجلس الشيوخ ليفين وليبرمان قانون عام ١٩٩٣، لكن الإلغاء لن يصبح نافذاً حتى إنهاء مراجعة وزارة الدفاع وتنفيذ توصياتها للتحضير لتغيير بالكامل. وقد صّرح كلٌّ من الرئيس ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة

أن التنفيذ لن يؤثر في جهوزية الجنود أو تجنيدهم أو الاحتفاظ بهم. وأعلنت قائلاً: «ما زلت أعتقد أن مراجعة وزارة الدفاع يجب أن تنتهي قبل سنّ أي تشريع لإلغاء قانون حظر أمور المثليين في الجيش. وفي حال أعلن الكونغرس أن ذلك غير ممكن، فبإمكاني قبول اللغة في التعديل المقترَح». أفاد مراسل «سي إن إن» جون كينغ، في ٢٥ أيار/مايو، أن «غيتس أصدر بياناً يشير فيه إلى تأييده [التعديل]. لكن عجباً، إنه تصريح فاتر جداً جداً». لقد عبر عن ذلك بالشكل الصحيح. في حين تم إقرار مشروع القانون من قبل لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في ذلك الأسبوع، في ١٤ ـ ١٦ من الشهر، إلا أنه تعرض للمماطلة في مجلس الشيوخ. أقرت لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب تشريع الإلغاء في ظل معارضة رئيسها، وصوَّت كامل المجلس مع التشريع بنسبة ١٨٦ صوتاً من أصل ٢٢٩ صوتاً. لكن نظراً إلى معارضة الجمهوريين في مجلس الشيوخ، لم يتم إقرار الإلغاء بالكامل حتى ما قبل عيد الميلاد خلال جلسة الكونغرس الأخيرة، بعد انتهاء المراجعة.

بفضل الإشراف الرائع لكلٍّ من جيه جونسون والجنرال هام عليها احتوت المراجعة على استطلاع آراء ٤٠٠ ألف عسكري (كانت الخطة الأساسية تنص على ٢٠٠ ألف لكنني طلبت إلى الرئيسين مضاعفته)، وتم إرسال استطلاع آخر إلى ١٥٠٠٠٠ من زوجات العسكريين، وشملت اجتماعات مجموعة الدراسة مع جونسون وهام إجراء حوارات مباشرة مع حوالى ٢٥ ألف جندي، وخطاً ساخناً يديره طرف ثالث حيث يمكن للمثليين الإدلاء بوجهات نظرهم بشكل سري. كانت الاستطلاعات هي أكبر استطلاعات أجراها جيشنا على الإطلاق وشكلت المراجعة الأولى، المبنية على التجربة، لآراء العسكريين حول المثليين الذين يخدمون علناً. تسلمت أول تقرير تمهيدي حول نتائج الاستطلاعات في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وكانت النتائج مشجعة: من ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من المستطلَعين قالوا إن الإلغاء سيكون له أثر إيجابي، وقال من ٥٠ إلى ٥٥ غيرهم إن الإلغاء سيكون له تأثير ضعيف أو معدوم على قدرة وحداتهم على تنفيذ المهمات، وكان حوالى الثلث معارضين. كانت نسبة أولئك المعارضين أعلى بصورة ملحوظة في القطعات التي تحوي ذكوراً فقط في القوات البرية، وفي كل قطعات القوات الخاصة، وفي فيلق مشاة البحرية بشكل عام. كان الاستطلاع مفيداً في تحديد مجالات الاهتمام التي تتطلب عنايةً خاصة في تغيير سياساتنا وفي

التدريب السابق لإلغاء القانون. كانت الخلاصة أن معارضة الإلغاء، حتى في التقرير التمهيدي، كانت أقل بكثير مما كنت أتوقع. سيواجه تنفيذ التغيير تحديات، لكن الاستطلاع أكد أن تجاوزها ممكن، كما وشعرت أن التقرير فقط قد يقنع مجلس الشيوخ بإقرار التشريع.

بمجرد أن فكرت في أن الطريق باتت ممهدة أمامنا لإلغاء حظر أمور المثليين في الجيش والتنفيذ الناجح، دفعت المحاكم كل شيء باتجاه الفوضى. فقد أصدرت قاضية المحكمة الجزئية الفيدرالية فرجينيا فيليبس في ٩ أيلول/سبتمبر حكمها في سان دييغو بأن قانون حظر أمور المثليين في الجيش ليس دستورياً. وفي ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر رفضت طلب الإدارة إبقاء القانون نافذاً وأصدرت إنذاراً قضائياً يأمر الجيش بالكفّ عن تطبيق القانون. بذلك تحققت أكبر مخاوفي وقد مثّل ذلك المواجهة الأسوأ حتى ذلك الوقت بيني وبين الرئيس.

كنت في بروكسل لحضور اجتماع لوزراء دفاع الناتو عندما أصدرت القاضية فيليبس إنذارها القضائي، فاتصل بي الرئيس في الثالث عشر وقال إنه مستعد للبحث في وقف تنفيذ قرار القاضية، لكننا كنا بحاجة إلى إيجاد طريقة «لتعليق» تطبيق القانون لفترة طويلة بما يكفي لإعطاء الكونغرس الوقت كي يتصرف، «لوضعه في غيبوبة» حسب تعبيره. قلت إنني أعتقد أننا لا نزال بحاجة إلى إنفاذ القانون إذا تم إيقاف القرار من قبل محاكم الاستئناف، واقترحت أن يجلس جيه جونسون والمستشار القانوني للبيت الأبيض بوب باور وأشخاص من وزارة الدفاع معاً للبتّ في الخيارات المتاحة لنا «في سياق القانون». وافق الرئيس على أن تلك المجموعة يجب أن تجتمع، لكن كان علينا «إيجاد طريقة لخفض حرارة الجدال حول المسألة».

ارتسمت خطوط المعركة للأسبوع القادم بين البيت الأبيض ووزارة الدفاع ـ بيني وبين الرئيس ـ في تلك الليلة نفسها، عندما عُقد اجتماع المحامين الذي اقترحته. اقترح باور أن تتمسّك وزارة العدل بموقفها وتستأنف حكم القاضية فيليبس شرط إبلاغ المحكمة أيضاً بأي متابعات إضافية تتعلق بحظر أمور المثليين في الجيش و/أو الإقالات التي تنتظر حكماً بخصوص الاستئناف من محكمة الدائرة التاسعة (أكثر محكمة ليبرالية في البلد). وقال جونسون ورينجل إن مثل هذه الخطوة غير جائزة قانونياً في ضوء تاريخ وزارة الدفاع الطويل في تطبيق

القانون، وذكّرا باور بأن الإدارة كانت قد رفضت هذا المنطق نفسه في معارضة اقتراح عضو مجلس الشيوخ ليفين تعليق تطبيق القانون في وقت سابق من السنة، مشيرين إلى التأثير السلبي في حال قررت المحكمة فجأةً ألا تضع القانون موضع التنفيذ عن قناعة. كان الطرفان أمام طريق مسدود، فقال فريق البيت الأبيض إنه سيتواصل مجدداً مع الرئيس.

بالرغم من أنني كنت لا أزال في الخارج، فقد تم إجراء الترتيبات لي وللرئيس للتحدث مجدداً عبر الهاتف في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. قبل الاتصال، أخبرني جونسون أن من الواضح من كلام باور أن الرئيس «يريد فعلاً» تعليق الإقالات بشكل مؤقت أثناء استئناف قرار محكمة الدرجة الأدنى: كان قد «فكر طويلاً وكثيراً في هذا الخصوص» خلال اليومين السابقين. أخبر جونسون باور أنني أيضاً لدي شعور قوي أننا لا نزال بعيدين عن حل القضية وأن على الرئيس أن يدرك ذلك.

تحدثت إلى مولن وجونسون ورينجل من طائرتي، وقلت لهم: «إنني مصاب باضطراب رحلة الطيران وبالكاد أسعى للبقاء متماسكاً، فكيف ألعب دور المحامي الدستوري مع رئيس هو محامٍ دستوري؟»، فقال رينجل إنّ علي التساؤل فحسب عن الحكمة من تعليق الإقالات وعن مدى قانونية ذلك لا المجادلة حول فوائد القانون نفسها، فقلت: «يبدو لي أن إبقاء القرار نافذاً يعني تطبيق القانون؛ كل القانون. أعتقد أنها مسألة أسود وأبيض: قانون أو لا قانون».

عندما اتصل الرئيس قال إنه لا يزال يريد تعليق الإقالات بينما كانت محكمة الدائرة التاسعة لا تزال تستمع إلى حيثيات القضية. تحدث باور وجونسون إلى مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل (أحد أقسام الوزارة الذي يخبر الحكومة عما إذا كانت أفعالها قانونية أم لا) عما إذا كان ذلك ممكناً. لكن الرئيس تجاهل اعتراضاتي إلى حدّ بعيد.

اجتمعت بالرئيس مجدداً بشأن المسألة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في البيت الأبيض. قلت: «لدي مشكلة في تطبيق جزء من القانون وليس كله... إما أن هناك قانوناً وإما ليس هناك قانون ـ ما من منطقة رمادية». وافقني مولن، ومال الرئيس إلى الأمام في جلسته وقال بحزم: «أنا أخالفك تماماً. أعتقد أن القانون جائر، وأن المدعين موقفهم أقوى في القضية من موقف الحكومة»، وبغضب بالكاد استطاع

كبته أضاف: «مرت سنتان من ولايتي الرئاسية ولم يُحرِّك أحد ساكناً في هذا الشأن. لا أحد يستطيع اتهامي بالتهور»، وأخبرنا أن نعيد التفكير وأننا سوف نلتقي مجدداً في اليوم التالي؛ فقد كان يجب اتخاذ قرار بخصوص القضية خلال أربع وعشرين إلى ثمانٍ وأربعين ساعة التالية. تحدثت وإياه بعدها على انفراد بضع دقائقٍ، فقال لي إنه يعتقد أن محكمة الدائرة التاسعة، بالرغم من سمعتها الليبرالية، سوف تنقض قرار محكمة الصلح. كان يجب عمل شيء ما «أو أن المجموعات [الناشطين المثليين] سيجنّ جنونها»، وقال إن تعليق الإقالات خلال سيرورة الاستئنافات سيجعله يبدو أنه يفعل ما من شأنه تخفيف حظر أمور المثليين في الجيش إلى أن ينقض التغيير القانون السابق.

في اليوم التالي، بعد اجتماع لمجلس الأمن القومي حول أفغانستان، طلب الرئيس لقاءنا أنا ومولن في المكتب البيضاوي، وسأل عن موقفنا من حظر أمور المثليين في الجيش، فقلت إن موقفنا هو نفسه الذي كان سابقاً، وإنني أُخبرت أن القانون واضح جداً في إقالة الشخص في حال تمّ إثبات ممارسته ما يعتبره القانون «سلوكاً مثلياً». واستناداً إلى جيه جونسون، قلت للرئيس: «إنك تقترح تعليق أكثر شق إلزامي في القانون». حين بات واضحاً أنني لن أتراجع عن موقفي فضفض الرئيس قائلاً: «لن أطلب منك توقيع شيء لا تشعر بالارتياح حياله. أنا زعيم العالم الحر، لكن يبدو أنني لا أستطيع تغيير أي شيء».

كان صوت الرئيس خلال الاجتماع أجشّ، لذا، بينما كنا نتوجه إلى المكتب البيضاوي، سألته بطيش ما إذا كان مصاباً بالزكام، فأومأ نافياً كأنما يقول: «إياك أن تحاول مجرد محاولة أن تكون ودوداً معي لأنني غاضب فعلاً». كان ساخطاً عليّ بشكل غير مسبوق، فقد شعر بشدة أن قانون حظر أمور المثليين في الجيش كان خاطئاً، وكان محبطاً إلى حد بعيد بسبب عجزه عن القيام بأي شيء حيال ذلك. كنت أمثل عقبةً كبيرة أمامه، لكن كان واضحاً أنه لم يكن يريد أن يأمرني بالقيام بشيء أراه خاطئاً.

في اليوم نفسه، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قبلت محكمة الدائرة التاسعة استئناف الحكومة للإبقاء على قرار المحكمة الأدنى درجة، وأعيد العمل بقانون حظر أمور المثليين في الجيش. في اليوم التالي وقّعت على أوامر مفادها أن إقالات العسكريين

لا يجوز المصادقة عليها إلا من قبل أمناء سر التشكيلات العسكرية، بعد التنسيق مع المستشار القانوني ووكيل الوزارة للموظفين والجهوزية. في الواقع كان ذلك تعليقاً للإقالات، لكنه كان يؤكد مبدأ وجوب تطبيق القانون ما دام نافذاً.

أفدنا علناً أنا والأدميرال مولن عن نتائج عملية المراجعة التي قام بها البنتاغون في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد لخصتها بالقول: «بالنسبة إلى قطاعات كثيرة من الجيش، إن إلغاء حظر أمور المثليين في الجيش، بالرغم من احتمال كونه مخلّاً بالنظام على المدى القصير، لن يكون التغيير المؤلم والمؤذي الذي يخشاه ويتوقعه كثيرون... إن مفتاح النجاح، كما في معظم الأمور في الجيش، هو التدريب والتوعية، وفي الطليعة القيادة القوية والمبدئية صعوداً وهبوطاً في سلسلة القيادة».

ختمت بالإصرار بقوة على مجلس الشيوخ لإقرار تشريع الإلغاء وإرساله إلى الرئيس للمصادقة عليه قبل نهاية السنة. الآن، وبعد أن استشرنا القوات، أصبح موقفي من إلغاء قانون حظر أمور المثليين في الجيش متماشياً مع موقف البيت الأبيض، بالإضافة إلى المضي قدماً بالتشريع. وأنهيت بتوجيه تحذير إلى عضو مجلس الشيوخ ماكين ومعارضين آخرين للإلغاء: «إن أولئك الذين اختاروا عدم التحرك تشريعياً يراهنون على أن المحاكم لن تعمد إلى تغيير هذا القانون بغتةً». كان بيت القصيد في تصريح الأدميرال مولن السابق هو أن بإمكاننا القيام بهكذا تغيير في القانون. أدلينا أنا ومايك بشهادتينا أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في ٢ كانون الأول/ ديسمبر حول نتائج المراجعة. جرى النقاش الأكثر حدةً عند سؤالي عما إذا كانت ممارسة الضغط لإلغاء القانون فكرةً سديدة إذا أظهر استطلاع الرأي أن القوات الميدانية تعارضه بشكل جذري. أجبت بشيء من الفظاظة: «لا أستطيع تذكر سابقة واحدة في التاريخ الأميركي تمّ فيها إجراء استفتاء للقوات الأميركية المسلحة حول مسألة قانونية. هل ستسألونهم إذا كانوا يريدون أن تكون مدة النوبات خمسة عشر شهراً؟ وهل ستسألونهم إذا كانوا يريدون أن يكونوا جزءاً من القوات المنتشرة في العراق؟ لم يعمل جيشنا بقيادته المدنية يوماً على هذا النحو على مر تاريخنا».

تأثرت أصوات كثيرين من أعضاء مجلس الشيوخ المترددين بنتائج مراجعة البنتاغون، وبخلاف الكثير من التوقعات، حتى في ذلك الخريف، صوَّت مجلس

الشيوخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر على إلغاء قانون حظر أمور المثليين في الجيش، وصادق عليه الرئيس ليصبح قانوناً في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. بحركة لم تستطع إخفاء غيظهم من تسجيل هدف في مرماهم حرص منظمو المنصة في البيت الأبيض على أن يكون علم فيلق البحرية موضوعاً بشكل بارز خلف الرئيس أثناء توقيعه على القانون.

بدأت عجلات بيروقراطية البنتاغون الضخمة بالتحرك بسرعة غير معهودة لجعل قوانين وزارة الدفاع ونُظُمها تتلاءم مع القانون الجديد ولتحضير مواد التدريب للقوات. بنهاية شباط/فبراير، كان التدريب جارياً للقادة ومن ثم جرى تمديده للمليوني عسكري من الرجال والنساء جميعاً. قاد قادة التشكيلات، بعد كل قلقهم وريبتهم، هذا المجهود الضخم بشكل فاعل وإيجابي. وكان القائد الجديد للقوات البحرية، جيمس آموس، الذي كان، كسَلفه، الأكثر سلبيةً تجاه إلغاء القانون من بين كل قادة التشكيلات، مصمماً بأي ثمن على حصول مشاة البحرية على أول وأفضل تدريب. سار التدريب بشكل سلس، لكن عملية المصادقة لم تنتهِ إلا بعد أن غادرت منصبي. وقع الرئيس على المصادقة الثالثة والأخيرة المطلوبة لإنفاذ الإلغاء ـ كان الوزير ليون بانيتا ورئيس هيئة الأركان مايك مولن قد صادقا عليه في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١١، بعد ثلاثة أسابيع ويومين من تقاعدي. وفقاً لشروط قانون الإلغاء، تم إلغاء قانون حظر أمور المثليين من القوات المسلحة الأميركية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وجرى التغيير بالشكل السلس الذي كان يتمناه الجميع. لقد قلبنا صفحة من صفحات التاريخ من دون أي ارتدادات تذكر.

لبعض الناس أن يجادلوا في أن عملية التغيير جرت بشكل سلس جداً وأننا بالغنا كثيراً في مخاوفنا، وأن التنفيذ كان يمكن أن يتم بشكل أسرع. لكنني سأبقى على اعتقادي دائماً أن تنفيذ القانون تمّ من دون حوادث ومشاكل تُذكَر بفضل التخطيط والتحضير اللذين سبقاه.

الحرب من الداخل (تابع)

ظلّ حصول الجنود على ما يحتاجون إليه في القتال يشكّل تحدياً في العام ٢٠١٠. فقد بدأت العربات المدرّعة المصمّمة لكل التضاريس بالتوافد إلى أفغانستان

في مطلع السنة، موفرةً حمايةً أفضل بكثير ـ وضروريةً جداً ـ للجنود عندما يستقلون العربات. وكنا نُحرز تقدماً جدياً في استقدام مزيدٍ من الطائرات، مع طيار ومن دونه، إلى الميدان لأجل الاستخبارات والمسح والاستطلاع. لكن حين تغيرت استراتيجيتنا إلى التركيز على حماية الشعب الأفغاني أخذ مزيدٌ من الجنود يتحركون في المناطق المعادية سيراً على الأقدام، وازدادت الخسائر جراء العبوات الناسفة وأصبحت الإصابات أكثر خطورة. فعندما كان يدوس جندي على عبوة ناسفة كان في معظم الأحيان يفقد رجليه أو ذراعيه، وكان الضرر الأكبر جرّاء الانفجار يصيب الفخذين والحوض والبطن، وكانت الأوساخ والحطام تدخل هذه الجروح، ما كان يعقّد العلاج الطبي أكثر. وبسبب التحسينات التي أُدخلت على أوقات وصول فرق الإجلاء الطبي والأدوية الميدانية، فإن معظم أولئك الذين أُصيبوا إصابات بليغة ونجوا سيمضون سنوات في العمليات الجراحية وإعادة التأهيل، وسنوات من الصراع والألم.

سبق أن أتيت على ذكر لقائي في ربيع العام ٢٠٠٩ أول شخص فقد أطرافه الأربعة في الحرب، الجندي برندان مروكو، الذي كان قد أُصيب في العراق بعبوة ناسفة. بعد سنة تقريباً التقيت في مستشفى «ولتر ريد» الشخص الثاني الذي فقد أطرافه الأربعة، وهو جندي من مشاة البحرية أصيب بعبوة ناسفة في أفغانستان. كان مروكو حينها، بذراعيه ورجليه الاصطناعية، بطل مشاة البحرية ومثلها الأعلى، وكان يمنحه الأمل أن بإمكانه هو أيضاً أن يستطيع التحرك مرةً أخرى. كنت أنا من وقّع القرارات التي أرسلتهم إلى الحرب، وبالرغم من أن فؤادي كان يعتصر لرؤيتهم بهذا الشكل إلا أن شجاعتهم وتصميمهم على مواصلة الحياة كانا يوصلانني إلى حالة من الذهول.

بعد أشهر اقتربت كلفة الحرب من عائلتي عندما أرسل إلي حفيد شقيقي بريداً إلكترونياً يقول فيه إن صديقاً له في المدرسة الثانوية، هو جوناثان بلانك، من بلدة أوغوستا الصغيرة، في كنساس، قد فقد كلتا رجليه في أفغانستان. قمت بزيارة جوناثان في مستشفى بيثيسدا البحري. كان، على غرار مروكو وكثيرين آخرين ممن التقيتهم، صغيراً جداً في السن، وقابلاً جداً للعطب، وصلباً بصورة مذهلة.

كانت كل زيارة إلى المستشفى تشدّ من عزيمتي لدفع بيروقراطية البنتاغون إلى

بذل المزيد لحماية هؤلاء الفتية. كانت العربات المدرّعة المصمّمة لكل التضاريس ومعدّات الاستخبارات والمسح والاستطلاع مهمة لكنها لم تكن كافية. منذ أن بدأنا بغزو أفغانستان، كانت ٧٥ بالمئة من كل الإصابات سببها العبوات الناسفة، و٩٠ بالمئة منها في الجنوب، وكانت التفجيرات تصبح أكبر. كان معدل حجم العبوة الناسفة عام ٢٠٠٨ يبلغ عشرة كيلوغرامات؛ ومطلع العام ٢٠١٠ أصبحت أكبر من ذلك بثلاثة أضعاف. عام ٢٠٠٨ كانت ١٠ بالمئة فقط من العبوات تزن أكثر من سبعين كيلوغراماً، وقد ارتفع هذا الرقم ثلاثة أضعاف أيضاً في العام ٢٠١٠. كانت نيترات الأمونيا، وهي عبارة عن سماد شائع، هي المادة المتفجرة الأكثر استخداماً في العبوات الناسفة وكانت تأتي من باكستان، وكان علينا إبطاء هذا التدفق.

كانت هناك تقنيات ومعدات كثيرة يمكنها مساعدة الجنود على إيجاد العبوات الناسفة قبل أن تجرح أحداً أو تقتله، بالإضافة إلى توفير حماية أفضل لأكثر مخافرنا عرضةً للهجوم، من بينها أجهزة محمولة لكشف الألغام والعبوات الناسفة، ومناطيد ضخمة مربوطة توفر مراقبة جوية للمخافر والعمليات القتالية. كان هذا التنوع الكبير للمعدات يعني أن عدة مؤسسات ومراحل بيروقراطية سوف تتدخل في عمليتي الشراء والتوصيل، وهذا يستغرق وقتاً. كنت أريد نشر هذه المعدات الإضافية بسرعة كافية بالتوازي مع نشر ٣٠ ألف جندي إضافي ذاهبين إلى أفغانستان في ربيع العام ٢٠١٠.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تم إطلاعي على المشكلات التي تواجهنا: لم تكن لدينا وحدة معالجة مركزية لكل المعدات التي يتم الدفع بها إلى الميدان؛ ولم يكن تحليلنا الاستخباري يركز بما يكفي على تكتيكات وتقنيات العبوات الناسفة لدى العدو ولا على مقاربتنا الخاصة لتعطيل شبكات العبوات الناسفة وتدميرها. كان علينا أن نضع تصوراً لكيفية استخدام عشرات الطائرات الاستطلاعية من طراز «ليبرتي» التي كنا نملكها في أفغانستان بشكل أفضل، وخصوصاً تقرير ما إذا كنا سنستخدمها لجمع المعلومات عن شبكات العبوات الناسفة أم لتوفير غطاء لحماية الطرقات والجنود. كنا بحاجة إلى دمج فرق عمل البنتاغون كلها للتركيز على الأولويات القصوى؛ وإلى مزيد من المحللين لكي يقوموا بتحديد الأهداف بشكل أسرع؛ وكان يجب المشاركة في المعلومات حول كشف العبوات الناسفة بشكل أكثر فاعلية بين مختلف القادة الإقليميين في أفغانستان؛ ونقل معدات

مكافحة العبوات الناسفة بشكل أسرع من العراق إلى أفغانستان. تبيّن من التقرير، مرةً أخرى، أن البنتاغون لم يكن مهيكلاً كما ينبغي للتعامل مع ميدان معركة متغير باستمرار أو لقتال عدو رشيق ومتكيّف.

خرجتُ مرةً أخرى على البيروقراطية المعهودة لمعالجة هذه المسائل، وللقيام بذلك بشكل عاجل. في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنشأتُ فريق عمل مكافحة العبوات الناسفة، برئاسة كلٍّ من وكيل وزارة الدفاع للمشتريات والتكنولوجيا والإمداد، آش كارتر، والفريق في مشاة البحرية جاي باكستون، مدير عمليات هيئة الأركان المشتركة. وعلى غرار فريقي عمل العربات المدرعة والاستخبارات والمسح والاستطلاع، كان هذا الفريق سيركز على ما يمكن إيصاله إلى الميدان خلال أسابيع وأشهر، وقد انتهز كارتر وباكستون الفرصة بحماسة بالغة.

من جهة أخرى كان آخرون بحاجة إلى استنهاض حماستهم. اجتمعت بقادة المنظمة المشتركة لهزم العبوات الناسفة ـ المنظمة التي تم تشكيلها عام ٢٠٠٤ لقيادة جهود التعامل مع العبوات الناسفة على مستوى الوزارة ـ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وقلت لهم: «لقد فقدت وكالتكم قدرتها على استشعار الطوارئ. الأموال ليست مشكلة. أخبروني بما تحتاجونه». كنا لا نزال نخوض حربين، وتوشك إحداهما أن يتّسع مداها بشكل أكبر بكثير. بعد ثلاث سنوات في الوظيفة لا أستطيع أن أتخيل فحسب لِمَ لا يزال عليّ وعظ الناس حول أولوية الاهتمام بجنودنا.

في نهاية كانون الثاني/يناير كان كارتر وباكستون قد وضعا خططاً لتحطيم سلسلة إمداد السماد ـ الذي بات يُعرف الآن بالعبوات المنزلية الصنع ـ بما في ذلك نشر حوالى ٩٠ ألف جهاز محمول لكشف المتفجرات، واقترحا زيادة عدد المناطيد من ثلاثين إلى أربعة وستين بحلول أيلول/سبتمبر، وزيادة عدد أجهزة الاستشعار المنصوبة على أبراج قواعدنا المتقدمة من ٣٠٠ إلى ٤٢٠، وتسريع إنتاج العربات المدرعة المصمّمة لكل التضاريس، ونشر كاشفات الألغام والرادارات الخارقة للأرض؛ كما وضعا خططاً لتحقيق التزاماتي تجاه حلفائنا بأننا سنقدم لهم التدريب على إبطال العبوات الناسفة والمعدات اللازمة لذلك. ولأن نوع الكواشف المطلوبة للدوريات يمكن أن يتغير حسب طبيعة المهمة، وبدلاً من حصول كل وحدة على مجموعة

محددة من المعدات، فكرت في أننا يجبُ أن ننشئ نوعاً من المخزن على المستوى المحلي يحوي كل أنواع المعدات المضادة للعبوات الناسفة المتوفرة بحيث يمكن للجنود حمل أيٍّ من أجهزة الكشف أو الحماية بما يناسب مهمة ذلك اليوم أو بيئة الوحدة العملانية. وقد توصل كارتر وباكستون إلى طريقة للقيام بذلك أيضاً.

في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، تمت الترتيبات لشراء مزيد من الروبوتات الصغيرة، وأجهزة الكشف المحمولة ذات التحكّم السلكي، ومعدات الحرب الإلكترونية، وكاسحات الألغام، وأجهزة استشعار العبوات الناسفة. لم تكن هناك فكرة عن تكنولوجيا جديدة أو تقنية أو وسيلة إلا تم الالتفات إليها، ومن بين كل أنواع التكنولوجيا كان هناك إجماع على أن جهاز الاستشعار الأفضل لكشف العبوات الناسفة هو: أنف الكلب، لذا أصبح اقتناء المزيد من الكلاب وتدريبها أولويةً قصوى. كانت المعدات الجديدة لمكافحة العبوات الناسفة من شتى الأنواع لقوات الإمداد فقط ستكلف ٣,٥ مليارات دولار، وأكثر من ذلك بكثير للقوات كلها المنتشرة في أفغانستان، لكنني كنت أعتقد أنها تستحق كل قرش. تابع فريق العمل مساعيه عام ٢٠١١، مطوراً وناشراً كل المعدات التي قد توفر كشفاً أفضل للعبوات الناسفة والتحذير منها، وأيضاً حمايةً شخصية أفضل للجنود، بما في ذلك تطوير ثياب داخلية مدرعة لتخفيف الأضرار التي تلحقها العبوات الناسفة بأعلى الفخذ والأعضاء التناسلية والبطن.

بالرغم من إنجازات هذا الفريق وفرق العمل الأخرى التي أسستها كنت لا أزال قلقاً لأنها كلها كانت ظرفية. لم أكن أصلح المشكلة البيروقراطية، بل كنت أتجاوزها للإسراع في إرسال العتاد إلى الميدان. ناقشنا أنا وآش كارتر هذا الأمر مراراً، وطلبت منه أن يفكر في كيفية مأسسة ما كنا نقوم به. فإذا لم يعمد خلفائي إلى اختراق الجدار البيروقراطي، فكيف يمكننا أن نضمن حصول مقاتلي حروب المستقبل على ما يريدون بسرعة؟ كنا بحاجة إلى «خط سريع» للمشتريات على مستوى الوزارة لضمان تلبية الحاجات الطارئة. كانت المشكلة الأكبر مع النظام القائم ـ عملية تأمين الحاجات العملانية الطارئة المشتركة ـ هي إيجاد التمويل لتلك الحاجات. فبعد المصادقة عليها كان يتم إرسال أي «حاجة» من هذا النوع إلى التشكيل العسكري الأنسب، حيث كان يُطلب منه دفع ثمن ذلك. كانت كل التشكيلات تفتقر

معظم الأحيان إلى المال أو تقرر أن أولوياتها هي الأكثر أهميةً ثم تعجز عن إيجاد التمويل. كنا بحاجة إلى نظام يمكن من خلاله لفت انتباه الوزير أو نائب الوزير إلى حاجات الميدان التي تفتقر إلى التمويل، بحيث يمكنه حينها إصدار التوجيهات لتأمين التمويل من أي مصدر داخل الوزارة كلها. لم نكن قد وضعنا تصوراً لهذه المقاربة عندما تقاعدت، لكنني غادرت وأنا على ثقة بأن كارتر، الذي كان يشاطرني حماستي لحماية الجنود، سيعمل على إنجاح ذلك، خصوصاً بعدما تمت ترقيته لمنصب نائب وزير بعد بضعة أشهر.

في التعامل مع هشاشة أميركا في مواجهة الهجمات الإلكترونية على الحواسيب التي تعد حيوية جداً لبنيتنا التحتية الدقيقة وأعمالنا وحكومتنا، كنا نتخبّط على غير هدى بيروقراطياً وقانونياً. كان هناك انقسام كبير داخل الحكومة ـ في كلّ من السلطتين التنفيذية والتشريعية ـ حول من يجب أن يكون مسؤولاً عن دفاعنا الإلكتروني المحلي: الحكومة أم الشركات، أم وكالة الأمن القومي التابعة لوزارة الدفاع، أم وزارة الداخلية، أم جهة أخرى. كان هناك انقسام بين الذين أولويتهم الأمن القومي والذين أولويتهم حماية الخصوصية والحريات المدنية. كانت النتيجة هي الشلل. بعد تسلّمي منصبي مباشرةً طلبت من نائب المستشار القانوني لوزارة الدفاع إعداد مذكرة حول أنواع الهجوم الإلكتروني ـ منّا أو علينا ـ التي قد تُعتبر بمثابة إعلان حرب وتبرّر الرد النوعي أو الرد العسكري التقليدي. بقيت أنتظر رداً شافياً على ذلك السؤال ثلاث سنوات.

لم تكن وزارة الدفاع منظمة بشكل جيد داخلياً للتعامل مع مسائل الحرب الإلكترونية. كان مدير الاستخبارات الوطنية في عهد الرئيس بوش، مايك مكونيل، قد أصر عليّ عام ٢٠٠٨ لإنشاء قيادة قتالية منفصلة للتعامل مع التهديدات الإلكترونية. كنا حينها ننشئ قيادة إفريقيا، واعتقدت أن الرئيس والكونغرس سيعترضان على قيادة كبيرة أخرى، لكنني كنت قد أجريت بعض التغييرات التنظيمية في خريف عام ٢٠٠٨، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٩ أنشأتُ القيادة الإلكترونية كمكوّن تابع للقيادة الاستراتيجية، وأوصيت أن يرشح الرئيس الفريق في القوات البرية كيث ألكسندر، مدير وكالة الأمن القومي، لإدارة هذه القيادة «الفرعية الموحّدة» أيضاً. كان هدفها هو تنظيم عمليات الدفاع بشكل أفضل في الفضاء الإلكتروني، لضمان حرية دخولنا

إلى الفضاء الإلكتروني وللإشراف على الاستثمارات في الأشخاص والمصادر والتكنولوجيا لمنع تعطيل الخدمة في الجيش.

في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذت الخطوة التي كان مكونيل قد اقترحها قبل سنتين وأسست قيادة إلكترونية مستقلة بقيادة ألكسندر الذي أصبح جنرالاً الآن. (كان أحد دوافعي لإنشاء القيادة المستقلة هو الحصول على نجمة رابعة لألكسندر، الذي اعتبرته من أذكى الضباط الذين التقيتهم وأفضلهم. من دون مثل هذه القيادة والترقية كنت أخشى أن نخسره بسبب التقاعد). كما أنشأتُ مكتباً مدنياً جديداً ليقود تطوير الاستراتيجية ويشرف على القيادة الجديدة. بشكل عام، وبفضل وكالة الأمن القومي والأقسام الأخرى في وزارة الدفاع المكرَّسة للمعلومات والأمن الإلكتروني، ومع هذه التغييرات التنظيمية، شعرت بارتياح مبرر لكون شبكات وزارة الدفاع الإلكترونية باتت محمية، وإن كانت تتعرّض لهجمات القراصنة عدة مرات في اليوم. كما قاد نائب الوزير لين مبادرة مهمة لحمل الصناعات الرئيسية في مجال الدفاع على الدخول بشكل طوعي تحت مظلتنا الإلكترونية للحماية، وقد أحرز نجاحاً ملموساً. أعتقد أننا أحرزنا تقدماً ملحوظاً في منتصف العام ٢٠١٠.

لم يكن الأمر كذلك في بقية أقسام الحكومة. كان دور وكالة الأمن القومي مسألة مهمة، وعلى وجه التحديد كان محامو الخصوصية ودعاة الحريات المدنية مشمئزين من قيام وكالة الاستخبارات العسكرية باستخدام ذلك لحماية الشبكات الإلكترونية في الوطن. كان المعنى الواقعي لموقفهم هو أن ذلك بمثابة إنشاء نوع من النظير المحلي لوكالة الأمن القومي. أعتقد أن هذا كان غباءً كبيراً، وقد حاججت مراراً وتكراراً أن ليس هناك ما يكفي من المال أو الوقت أو المواهب البشرية لخلق نموذج محلي. عندما تلقينا تحذيراً في صيف العام ٢٠١٠ بأن هجوماً إلكترونياً كبيراً يتم التخطيط لشنّه على الولايات المتحدة في الخريف، رأيت الفرصة سانحة للخروج من هذا المأزق.

صمّمتُ أسلوباً خطيراً سياسياً لكنه كان محتمل النجاح لاختراق البيروقراطية بأسرها، بما في ذلك تجاوز موظفي البيت الأبيض، والتقدّم إلى الرئيس بحل. ببساطة أكثر، بصفتي وزيراً للدفاع كنت مسؤولاً عن مسائل الفضاء الإلكتروني المتعلقة بالأمن القومي خارج الولايات المتحدة، وبموجب القانون كانت وزيرة الداخلية

ـ جانيت نابوليتانو ـ هي المسؤولة عن حماية الشبكة داخل الولايات المتحدة، لذا دعوت جانيت إلى الغداء. التقينا في ٧ تموز/يوليو، واقترحتُ أن نكلّف عدداً من موظفينا الرفيعين للعمل معاً بشكل عاجل على خطة لوزارتها لتكون قادرة على استخدام وكالة الأمن القومي للدفاع عن الشبكات الإلكترونية الأميركية المحلية. كانت فكرتي هي أن أقوم بتعيين شخص رفيع من الأمن الداخلي ـ تقترحه نابوليتانو ـ بصفة نائب مدير إضافي لوكالة الأمن القومي، بحيث يتمتع بصلاحية استخدام قدرات الوكالة الفريدة لحماية شبكات الحاسوب المحلية. سيكون لهذا المعيَّن من الأمن الداخلي مستشاره القانوني الخاص داخل وكالة الأمن القومي، ومعاً سنبني جدران حماية للخصوصية والحريات المدنية، لنضمن أن تكون الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها وكالة الأمن القومي للعمل في الخارج محدودةً في البلد.

التقينا مجدداً على الغداء بعد أسبوع لمراجعة اقتراح مسوّدة تمهيدية، فأجرينا بعض التعديلات، وقدم كلانا الاقتراح إلى الرئيس في المكتب البيضاوي بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو (بسرعة غير مسبوقة في واشنطن). كنا قد اخترقنا سائر الآخرين في الحكومة، لكننا أخبرنا الرئيس أننا نحن من سيتحمل المسؤولية العملانية، وأن بإمكاننا إنجاح هذا. أخبرناه أيضاً أن بإمكانه جعل جون برينان يمرّر الاقتراح بسرعة من خلال عملية ما بين الوكالات (خصوصاً وزارة العدل) للتأكد من أننا لم نغفل شيئاً، لكن على أن يتمكن من المصادقة على مذكرة تفاهم بحلول ١٥ آب/أغسطس. التقينا، أنا ونابوليتانو، في ٥ آب/أغسطس برينان في المكتب السفلي للجناح الغربي، وهي قاعة ضخمة لكن سقفها منخفض وتعمها الفوضى. بفضل قيامه بتمرير الاقتراح سريعاً، وخلال ثلاثة أسابيع من اجتماعنا به وقّع الرئيس على الاقتراح.

استطعنا أنا ونابوليتانو في مدة وجيزة ـ وبدعم من الرئيس ـ اجتياز البحر الأحمر البيروقراطي، لكن سرعان ما أخذت المياه المتلاطمة تعيدنا القهقرى من جديد. على الرغم من أننا أنجزنا بسرعة مقبولة القرارات والتغييرات المتعلقة بالتنظيم والموظفين في وكالة الأمن القومي لتنفيذ خطتنا، فقد أخبرني الجنرال ألكسندر بعد أشهر أن الأمن الداخلي لا يستخدم صلاحياته الجديدة كثيراً. لا أدري السبب حتى اليوم. لكن بسبب الفشل في إنجاح هذا المشروع أو أي شيء من هذا القبيل ـ مع استمرار

الشلل السياسي في الكونغرس حول كيفية التعامل مع التحدي الإلكتروني ـ لا يزال البلد هشاً بشكل خطير، كما أشار خليفتي بوضوح في الكلمة التي ألقاها عام ٢٠١٢.

إن العملية التي ينقل بموجبها وزير الدفاع سلطة الرئيس رسمياً إلى القادة الميدانيين ليقوموا باستخدام القوة العسكرية تتمّ من خلال إعداد «قرارات التنفيذ» والمصادقة عليها ثم يقومون باستخدام القوات خارج ميادين الحرب مثل العراق وأفغانستان. هذه القرارات، التي تُدعى قرارات تنفيذية، محدّدة في العادة، لكن كان هناك القليل منها على الورق تبقّت من إدارة بوش، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، تمنح القادة الميدانيين صلاحيات واسعة لبدء العمليات من دون العودة إلى القيادة، خصوصاً عندما تتطلب إصابة هدف قراراً سريعاً للغاية. في كل الأحوال، كان الرئيس قد خوّل بشكل واسع استخدام القوة الفتاكة، لكنني لم أكن مرتاحاً لأي ترتيب يجعل استخدام القوة يفاجىء الرئيس. في عهد الرئيس بوش، أوضحت أنني، مهما يكن ما تنصّ عليه القرارات التنفيذية، أريد إعلامي مسبقاً بأي عملية بحيث يمكنني إعلام الرئيس.

قررت في العام ٢٠١٠ أننا يجب أن نراجع كل القرارات التنفيذية لجعل مضمونها مطابقاً لخبرتي في إعلام الرئيس مسبقاً. لم يراجع أوباما ولا مستشاروه القرارات التنفيذية المصادق عليها من قبل الرئيس بوش بالتفصيل. ما كنت أعتبره عملية آلية جداً لضمان إعلام الرئيس بالشكل المناسب أصبح عملية بيروقراطية معقدة ومضيعةً للوقت يقودها جهاز الأمن القومي المتحمس دائماً لإدارة تفاصيل البنتاغون. كان يقود هذا المسعى من جانبنا ميشيل فلورنوي والأمين العام المساعد للعمليات الخاصة والصراعات المنخفضة الحدّية مايك فيكرز. كان علينا غالباً أن نصدّ البيت الأبيض ووزارة الخارجية بشدة لمنعهما من التدخل كثيراً في أمورنا العسكرية الداخلية، لكن بنهاية عمل استمر سنة قمنا بتحديث القرارات التنفيذية، وأكّدنا على وجوب إعلام الوزير والرئيس بالعمليات قبل مباشرتها، فيما عدا أكثر الظروف استثنائية، وجعلنا إدارة أوباما تقبل بذلك. عندما انتهينا، لم يبدُ أن الأمر كان مرضياً جداً للقادة الميدانيين بخصوص الحد من سلطتهم الأحادية لشنّ عمليات عسكرية.

في مكان بضخامة مبنى وزارة الدفاع يكون هناك دائماً شيء ما لا يسير كما

ينبغي. معظم الوقت كان الأمر يتعلق بسوء تصرف بيروقراطي ليس إلا. لكن عندما يتعلق الأمر بقواتنا النووية فإن هذا يغدو مدعاةً للقلق الشديد. جرت أول حادثين من هذا النوع خلال عهدي، وقد دفعني ذلك إلى طرد كلّ من أمين عام سلاح الجو ورئيس أركانه عام ٢٠٠٨. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في قاعدة إف إي وارن الجوية قرب تشاين، وايومنغ، انقطعت كل الاتصالات مع سرب من خمسين صاروخاً باليستياً عابراً للقارات برؤوس نووية من طراز مينيتمان ٣. وفي حين أُعيد الاتصال البديل سريعاً، لم يقم أحد بإعلام وزير الدفاع أو الرئيس متى فقدنا الاتصال بكبسولة التحكّم في الإطلاق وبالصواريخ الباليستية الخمسين العابرة للقارات. وبالطبع، عندما انقطعت الاتصالات، لم يعرف أحد في القاعدة، أو في مقر قيادتها الأعلى في القيادة الاستراتيجية، في تلك اللحظة كم يمكن أن يستمر انقطاع الاتصال أو ما إذا كان الاتصال قد انقطع بسبب خللٍ تقني أو عمل إرهابي أو تلف أو أي سيناريو مخيف آخر، أو حتى ما إن كان أحد الصواريخ أو أكثر في حالة الخطر. وقد صرّح أوباما، ملمّحاً بحنكةٍ بالغة، أنه كان يجب أن يعلم بالموضوع، وكان ذلك شعوري أيضاً.

بعد تحقيق موسع تبيّن أن ثمة مشكلة تقنية تسببت بذلك وتمت معالجتها على الفور. لم يسبق أن خرجت الصواريخ عن سيطرتنا أو تعرّضت للخطر. أخبرت الرئيس في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أن القواعد التنظيمية الجديدة تفرض، في حال وقوع أي مشكلة تتعلق بالقوة النووية، أن يتم إعلام مركز القيادة العسكري الوطني في البنتاغون خلال عشر دقائق، وإعلام كلّ من رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع خلال خمس عشرة دقيقة من الواقعة، وأن قرار إعلام الرئيس يعود إلي. كنت بكل تأكيد سأجري الاتصال.

مال، مال، مال

بالرغم من الحربين وقانون «حظر أمور المثليين في الجيش»، فقد أمضيتِ وقتاً في العمل على موازنة الدفاع عام ٢٠١٠ أكثر من أي موضوع آخر. بسبب كل ولولات الكونغرس حول إصلاح مشتريات الدفاع وتصغير الإدارة وتخفيض الهدر والحسابات القابلة للتدقيق، ذلك كله جعل إدارة البنتاغون بشكل فاعل مستحيلة

تقريباً. أشرفت على تنفيذ ست موازنات للدفاع أو تحضيرها، ولم يحدث أن أقرّ الكونغرس أياً منها قبل بدء السنة المالية. كان علينا كل سنة الكدّ في العمل ما بين بضعة أشهر إلى حوالى السنة في ظل «حلول متواصلة»، والتي، بغياب لائحة إصلاحات مُقرّة، كانت تعني أن نتسلّم كمية المال نفسها التي تسلّمناها في السنة المالية السابقة، من دون أي صلاحيات للبدء بأي برنامج جديد. كان هذا الجنون يشيع الفوضى والاضطراب في برامج المشتريات. لقد تُركنا في حالة من عدم الاستقرار المالي بشكل متواصل تقريباً.

في مناسبات كثيرة أدت بنا المناكفات السياسية حول جمود القرارات إلى شفير هاوية تعطيل الحكومة. كان يجب إصدار إنذارات بعدم منح المدنيين إجازات طويلة، وكان علينا تعليق برامج ومبادرات لا تُحصى. في ظل هذه الظروف السخيفة، عندما كان يتحتم علينا نقل الأموال من حساب إلى آخر لتغطية العجز الهائل، وبغض النظر عن المبلغ، كان علينا الحصول على موافقة لجاننا في الكونغرس؛ حيث بإمكان موظف واحد عدائي أن يماطل ويؤخر الأعمال لأسابيع. لم تكن لدى الكونغرس مشكلة في التصويت على وجه السرعة لمصلحة «الأسبوع الوطني للمخلّل»، لكن المهمة التي كان عليه القيام بها في ظل الدستور ـ التمويل المناسب في حينه ـ كانت تبدو أنها تتجاوز قدرته. حتى إلغاء البرامج التي فيها هدر للمال أو عفّ عليها الزمن كانت في معظم الأحيان تشكل مهمة سياسية هائلة وشاقة في كابيتول هيل، كما اكتشفت عام ٢٠٠٩. كنا كل عام نحصل على لائحة تكليف الدفاع من لجنة القوات المسلحة مؤلفة من نحو ألف صفحة من التوجيهات والتفاصيل الإدارية والقيود وطلبات التقارير التعجيزية تقريباً. يمكنكم أن تتخيّلوا لماذا كانت شكاوى الكونغرس حول إدارة البنتاغون العديمة الكفاءة تعتبر جوفاء للغاية بالنسبة إلي، فقد أدت السلطة التشريعية دورها في جعلها كذلك.

تحمّلت عدم الكفاءة هذا على مدى ثلاث سنوات بروية وصبر تامّين، لكن صبري كان قد بدأ ينفد. بسبب الجهد الكبير الذي يتطلبه ضبط النفس، كنت أقاوم بشدة الذهاب إلى الكونغرس للإدلاء بشهادة أو حتى للقاء أعضائه. طوال مدة ولايتي كنت أعقد قبل كل جلسة استماع اجتماعات افتراضية مع موظفي مكتبي للإجابة عن الأسئلة التي قد يطرحها بعض أعضاء الكونغرس. في الواقع، كانت الاجتماعات

بالنسبة إلي فرصة للتنفيس وإفراغ كل ما يزعجني، والإجابة عن الأسئلة المتوقعة بالطريقة التي أريدها، والصياح وكيل الشتائم والتنفيس عن غضبي وإحباطي لكي تكون شهادتي العلنية هادئة ومحترمة. كان الأعضاء الجدد من موظفي مكتبي يُصابون بالصدمة أحياناً خلال هذه الجلسات، خشية أن أكرر ما قلته للتو سراً في الجلسة. بحلول العام ٢٠١٠، كانت فاعلية هذه الجلسات تضمحل. مقيّداً ومكبّلاً، وخطواتي تترك أثراً في الردهة، كان يتم جرّي وسحبي إلى السيارة للمثول أمام ممثلي الشعب المنتخبين. على الأقل كان هذا ما أشعر به. وقد نبّه روبرت رينجل عضواً آخر في فريقي قائلاً: «عليك أن تقدم نصيحة قاسية للوزير، وهي إخباره أن يقوم بالأمور التي لا يريد القيام بها». لا بد أنه كان يشير إلى زيارة كابيتول هيل.

خلال الأشهر الأولى من ٢٠١٠، على جري العادة بالنسبة إلى وزير، كنت أتعامل مع ثلاث موازنات سنوية في الوقت نفسه: تنفيذ موازنة السنة المالية ٢٠١٠؛ والدفاع عن موازنة السنة المالية ٢٠١١ المقترَحة، التي عُرِضت في شباط/فبراير؛ والتحضير لموازنة السنة المالية ٢٠١٢. بدءاً ببرنامج التخفيضات وتحديد سقف موازنة ٢٠١٠ الذي أعلنت عنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كنت مصمماً على استخدام ما تبقى لي من وقت في منصبي في محاولة وضع إطار لهذه الموازنات لخلق الجيش المتنوع الذي كنت أعتقد أننا بحاجة إليه. كما كنت أريد البناء على نجاحنا عام ٢٠٠٩ في التقليل من الهدر والبرامج والأنشطة غير الضرورية. بيد أنني كلما كنت أنظر إلى العالم البالغ التعقيد والمسرف في العنف خارج حدودنا، وأتذكر التاريخ، كانت رغبتي في تخفيض موازنة الدفاع تنتفي. إنني أعترف بذلك من دون تردد. عندما كنت أتأمل السنة المالية ٢٠١١ وكذلك ٢٠١٢، كان كل ما أردت القيام به هو تخفيض الرقابة البيروقراطية واستثمار الأموال التي يتم توفيرها من ذلك في بناء قدرات عسكرية إضافية وجديدة. عندما زادت الضغوط لتقليل العجز في الموازنة الفيدرالية، لم ينقطع الأمل لدي أن بإمكاننا، إذا قامت الوزارة بعملها بهذه الطريقة، تجنب نوع التخفيضات الشديدة في الإنفاق الحربي التي تلت حرب فيتنام ونهاية الحرب الباردة.

عندما توصّل الكونغرس إلى إقرار لائحة مخصصات الدفاع للسنة المالية ٢٠١٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (بعد شهرين ونصف الشهر من السنة المالية)، منحونا

موازنة أساسية مقدارها ٥٣٠ مليار دولار، أي أقل بمبلغ ٥ مليارات دولار مما طلب الرئيس، لكن، مع ذلك، بزيادة ٤ بالمئة، إذا ما أخذنا التضخم في الاعتبار (عندما سُئلت في مرحلة ما من قبل أحد المراسلين عما إذا كنت «أخاطر بالدفاع»، أجبت: «في أي عالم تعيش حتى تعتبر زيادة ٤ بالمئة في موازنة الدفاع تخفيضاً؟»).

بالنسبة إلى كل الذين في السلطة التنفيذية، ما عدا الرئيس، يعتبر مكتب الإدارة والموازنة وغداً، فهو الذي يقترح على الرئيس المبلغ الذي يجب تخصيصه لكل وكالة ووزارة، ويكون دائماً أقل من المطلوب، وفي بعض الأحيان أقل بكثير كما في حالة وزارة الخارجية. بالطبع، إذا حصل كل واحد على ما يريد فسنقع في عجز أكبر بكثير من الذي نحن فيه الآن. ولم تكن وزارة الدفاع استثناءً. بينما كنا نعمل على موازنة السنة المالية ٢٠١١، أخبرنا مدير مكتب الإدارة والموازنة بيتر أورسزاغ ألا نخطط لزيادة الموازنة بشكل يتجاوز معدل التضخم للعام ٢٠١١ ولسنوات عديدة بعد ذلك. كنا، أنا ومكتب الإدارة والموازنة، إن جاز القول، على طرفي نقيض.

رويتُ لإيمانويل قصة جرت في عهد ريغان عندما اجتمع كل نواب الوزراء ورؤساء الوكالات على العشاء في وزارة العدل وشهدوا عرضاً حياً لوحدة إنقاذ الرهائن في مكتب التحقيقات الفيدرالي، حيث انطفأت الأنوار وأخذ عناصر الوحدة يسيرون بيننا وهم يطلقون النار على أهداف «إرهابية». أخبرت الجميع حينها باعتقادي أن العرض كان بالإمكان أداؤه كمشهد من رواية أغاثا كريستي «جريمة في قطار الشرق السريع»، بحيث يكون ضحية الجريمة نائب مدير مكتب الإدارة والموازنة لأن كل من في الغرفة سيكون عنده دافع لقتله).

كما خضت جدالات كثيرةً لتبرير زيادة الموازنة التي طلبناها. كنا قد قمنا بالفعل بتخفيضات كبيرة على البرامج عام ٢٠٠٩، أكبر بكثير من أي وقت مضى، متخلين عن برامج ضخمة عديدة كانت ضعيفة، أو فيها هدر، أو لم تكن ضرورية. ولأن أي وزارة أخرى لم تقم بشيء مماثل ـ ولو نسبياً ـ فقد كنا نستحق بعض التعويض لقاء ذلك. علاوةً على ذلك، كانت مصروفاتنا تزداد بلا هوادة. عاماً تلو عام، ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية أربعة مليارات دولار، وارتفعت رواتب العسكريين بكلفة إضافية بلغت ثلاثة مليارات دولار، وزادت كلفة نفقات المحروقات أربعة مليارات دولار أخرى. باختصار، ارتفعت تكاليف النفقات العامة والتشغيل الأساسية للجيش

بنحو ١٣ ـ ١٥ مليار دولار حتى. وإن لم نضِف قرشاً واحداً إلى البرامج القائمة أو الجديدة. مجموعة واسعة من المعدات التي تم شراؤها خلال عهد ريغان ـ وخصوصاً السفن والطائرات ـ لم يتم استبدالها خلال الانكماش في موازنة الدفاع في التسعينيات ومطلع الألفية الثانية، وكانت صلاحية استخدامها قد انتهت. فبعد عشر سنوات من الحرب كانت معظم معداتنا قد تهالكت وأصبحت بحاجة إلى ترميم أو تغيير. حتى التخفيضات الإضافية في النفقات العامة التي كنت أخطط لها لن تكون كافية لتغطية هذه التكاليف.

بدأت مناقشاتي مع أورسزاغ والرئيس حول موازنة السنة المالية ٢٠١١ في منتصف تموز/يوليو ٢٠٠٩. طلبت ٥٥٨ مليار دولار للسنة المالية ٢٠١١، أي ١٦ مليار دولار أكثر مما اقترح مكتب الإدارة والموازنة. مستشهداً بالعوامل الأبعد مدىً المذكورة أعلاه، طلبت أيضاً ٢٠٨ مليارات دولار إضافية للفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥. التقينا أنا وإيمانويل وأورسزاغ على انفراد عدة مرات، من ضمنها مرة على شرفة مكتب رام في الجناح الغربي، حيث حملت سندويشاً بيد وشرائح عرض باور بوينت بأخرى. وبعد اجتماعات لا تُحصى طوال الخريف بين مكتب الإدارة والموازنة وفريق موازنة الدفاع، برئاسة مدير محاسبتنا بوب هيل، وصل الأمر أخيراً إليّ لإبرام الاتفاق النهائي. اجتمعت بإيمانويل وأورسزاغ مجدداً في مكتب رام في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، واتفقنا على زيادة موازنة السنة المالية ٢٠١١ بقدر ٥٥٠ مليار دولار (بزيادة ٨ مليارات عن توصية مكتب الإدارة والموازنة الأصلية وبزيادة ١٠٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات عن رقم مكتب الإدارة والموازنة الأصلي). وقّع الرئيس عليها. كان ذلك أفضل يوم موازنة مرَّ عليّ كوزير، ذلك أن كل شيء سيتدهور بعد ذلك بيني وبين البيت الأبيض عندما يتعلق الأمر بموازنة الدفاع.

إن مراجعة الدفاع الرباعية هي عبارة عن تقرير بتكليف من الكونغرس ـ مهمة أخرى من ابتكار كابيتول هيل تم إدراجها منذ أن تركت الحكومة آخر مرة ـ يتطلب إعادة تمحيص لاستراتيجية الدفاع وأولوياته بشكل دقيق كل أربع سنوات. وهو عمل هائل ضمن الوزارة، ويتطلب من العسكريين والمدنيين ساعات عمل لا تُحصى طوال أشهر. قادت هذا المسعى عام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ ميشيل فلورنوي، مع انتقال

القيادة التدريجي إلى زميلتها كاثلين هيكس. كانت الشكوى الأولية حول مراجعة الدفاع الرباعية ـ بمعزل عن اللياقة التي هي السمة النموذجية للوثائق المبنية على الإجماع البيروقراطي ـ في السنوات السابقة هي أن استنتاجاتها حول الاستراتيجية والأولويات منسلخة عن قرارات الموازنة الفعلية. حاولنا جهدنا لتجنب ذلك المأزق في مراجعة الدفاع الرباعية ٢٠١٠، لكننا لم نوفَّق تماماً.

أعلنتُ موازنة السنة المالية ٢٠١١ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، بالإضافة إلى نتائج كلّ من مراجعة الدفاع الرباعية ومراجعة الدفاع الصاروخي الباليستي، وأعلنت أيضاً أننا سنطلب موازنة أساسية تبلغ ٥٤٩ مليار دولار وملحق موازنة حرب (تدعى مجازياً الآن «عمليات الطوارئ لما وراء البحار») للعراق وأفغانستان تبلغ ١٥٩ مليار دولار. وصل المجموع إلى مبلغ مخيف مقداره ٧٠٨ مليارات دولار.

قلت إن طلبات الموازنة ومراجعات الاستراتيجية تشتمل على مواضيع عديدة، أحدها هو الإصلاح المستمر، أي تغيير الطريقة التي تنجز بها الوزارة أعمالها بشكل جوهري: تحديد الأولويات، وتمويل البرامج، ونوعية الأسلحة، وكيفية شرائها. كما قدّمت «جرعة إنعاش» من الواقعية يتعلق بالمخاطر. لاحظت على مدى سنوات أن تخطيط وزارة الدفاع الأميركية والتجهيزات الحربية مبنيان على التهيُّؤ لخوض حربين تقليديتين كبيرتين في الوقت نفسه. قلت إن هذا النموذج قد تطور مع الأحداث، وعلينا الآن أن نتهيَّأ لنطاق أوسع بكثير من التحديات الأمنية، بدءاً من استخدام الخصم تكنولوجيات جديدة وصولاً إلى منع دخول قواتنا إلى «المشاعات العالمية في البحر والجو والفضاء والفضاء الإلكتروني»، إلى التهديد المفروض من المجموعات غير الخاضعة للدول التي تطور أساليب الهجوم والإرهاب. وأعلنت عن رؤيا سأظل أعبر عنها بشكل متكرر حتى أغادر منصبي:

> لقد تعلّمنا من خلال التجربة المريرة أن الحروب التي نخوضها قلّما تكون الحروب التي نخطّط لها. نتيجةً لذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى سجل واسع من القدرات العسكرية مع مرونة قصوى للتعامل مع أوسع طيف ممكن من الصراعات. هذا الواقع الاستراتيجي... ينبئنا مباشرةً بالبرامج التي يجب أن تشملها الموازنة.

للمرة الأولى، بعثت كلٌّ من الموازنة ومراجعة الدفاع الرباعية برسالة مفادها أن الانتصار في الحرب التي نخوضها يجب أن يكون أولويتنا القصوى. ويعني هذا مزيداً من الأموال للعمليات الخاصة والمروحيات والاستخبارات والمسح والاستطلاع والطائرات من دون طيار. كما كنا سنركز في منع الصراعات المستقبلية وردعها عبر زيادة الاستثمار في الدفاع الصاروخي الإقليمي والداخلي على حدّ سواء، وإنفاق المزيد من المال على قدرتنا على تدريب جيوش الدول الأخرى وتجهيزها، والحفاظ على قوة ردعنا النووي، وتمويل تأسيس القيادة الإلكترونية. كما جهزنا للصراعات المستقبلية المحتملة عبر تطوير الطائرة المقاتلة المتعددة المهام إف ٣٥، وتحسين برنامج بناء السفن وتنميته، وعصرنة قواتنا البرية، وتطوير أسلحة جديدة للهجوم البعيد المدى (بما في ذلك قاذفة قنابل جديدة). كان علينا الحفاظ على كل القوات المؤلفة بأكملها من المتطوعين، وقد تطلب ذلك تخصيص مزيدٍ من الأموال لبرامج المقاتلين الجرحى، وبرامج دعم العائلات، وتقديمات الرعاية الصحية.

ضمن لائحة المبادرات الطويلة، بما في ذلك عدد من التخفيضات الإضافية في البرامج، كانت ثلاث منها مثيرة للجدل.

كما في كل طائرة جديدة في العقود الأخيرة، كانت تكلفة الطائرة المقاتلة المتعددة المهمات إف ٣٥ تفوق الموازنة المخصصة لها وتتطلب وقتاً أطول من الموعد المحدّد. قدّم لي وكيل الوزارة للمشتريات والتكنولوجيا والإمداد، آش كارتر، لائحة طويلة بالتغييرات على البرنامج في مطلع العام ٢٠١٠ لمحاولة إعادته إلى المسار الصحيح، فوافقت على توصياته كلها، بما فيها حجز ٦١٤ مليون دولار كأجور أداء من لوكهيد مارتن، المقاول الرئيسي، وطرد الجنرال بنجمتين الذي كان مدير برنامجنا واستبدال ضابط أعلى رتبةً وكفاءة به. كما خفضنا عدد الطائرات التي ننوي شراءها في المستقبل القريب. أخيراً، للتعويض عن التأخيرات في البرنامج، وافقت على توصية لشراء مزيدٍ من الطائرات المقاتلة إف/إيه-١٨ لأجل القوات البحرية كي لا يحدث نقص في تركيبة حاملات طائراتنا الكاملة من الطائرات.

كان البرنامجان المتبقيان اللذان حظيا بدعم قوي من الكونغرس من ضمن لائحتي للتخفيضات للعام ٢٠٠٩ هما طائرة الشحن سي ١٧ والمحرك البديل لطائرة إف ٣٥. فعلى الرغم من دراسات سلاح الجو المتعددة التي كانت تظهر أن لدينا

كثيراً من طائرات الشحن، استمر الكونغرس بحشر مزيدٍ من طائرات سي ١٧ في الموازنة لكي يحافظ على الوظائف في خط الإنتاج. لم يكن سلاح الجو بحاجة إلى المزيد منها، ولم يكن يريد المزيد، ولم يكن قادراً على تحمل تكاليف إضافية. وافق الرئيس أوباما على مساندتي بالتلويح بالفيتو فيما يتعلق بتحديد سقف عدد طائرات سي ١٧.

وفيما يتعلّق بمحرك طائرة إف ٣٥ البديل، كانت شركة «برات وويتني» قد فازت سابقاً بالمنافسة لصنع المحركات. ليس هناك داعٍ للقول أن الأعضاء الذين كان هناك حضور لجنرال إلكتريك في مقاطعاتهم وولاياتهم لم يكونوا مسرورين بذلك ووضعوا الأموال في الموازنة لتمويل تطوير محرك بديل، يتم إنتاجه بالطبع من قبل جنرال إلكتريك، بالشراكة مع رولز رويس. وفي وقت قياسي كانت وزارة الدفاع تنفق مئات الملايين من الدولارات كل سنة لدعم برنامج كذلك لم نكن نريده ولا نحتاج إليه ولا نستطيع تحمل تكاليفه. لم يكن للوقائع والمنطق دور خلال المناقشات في كابيتول هيل حين تكون الوظائف في الوطن في خطر، لذا تجادلنا أنا والأعضاء كثيراً حول المحرك الإضافي. هنا أيضاً وافق الرئيس على دعم قراري بالفيتو إذا تطلب الأمر. عندما سألني أحد المراسلين الصحافيين إن كنت متأكداً من أن البيت الأبيض سيدعمني بالفيتو، أجبت: «إنني لا أقدم على قطع غصن من دون النظر إلى الوراء لأرى إن كان هناك رجل يحمل منشاراً».

حصلت المواجهة الأولى حول كلتا المسألتين عندما قدّمنا، أنا ومايك مولن، الموازنة إلى مجلس الشيوخ ولجنة القوات المسلحة في مجلس النواب في ٢ و٣ شباط/ فبراير. ضمن الأعضاء الذين كانوا يملكون وجهات نظر قوية بطريقة أو بأخرى، حين كان الأمر يتعلق بمسائل تخصّ برامج الدفاع، كانت اللجنتان (ولجنتا الإصلاح أيضاً) تنقسمان بشكل كبير ليس لأسباب حزبية أو عقائدية، مع بعض الاستثناءات، بل بسبب المصالح الشخصية الضيّقة. أعتقد أن المسألتين انتهتا أيضاً بأن أصبحتا صراع إرادات بين الكونغرس والرئيس حول من الذي يقول الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بمشتريات الدفاع. كان الكونغرس يملك اليد الطولى لوقت طويل، والآن كان يلاقي منافسة. ففي مرحلة معينة ذكر النائب نيل أبيركرومبي، وهو عضو كونغرس ديمقراطي منذ وقت طويل من هاواي، أنّ علينا، أنا والسلطة التنفيذية، أن نعلن أن

الكونغرس هو من يتخذ القرارات النهائية حولِ أمور المشتريات، فأجبت، ربما بقليل من التحدي، «فقط إن كنت تملك سبعة وستين صوتاً» ـ عدد الأصوات اللازم في مجلس الشيوخ للتغلب على فيتو الرئيس.

حين لم تجد من يردعها، أدرجت لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب ٤٨٥ مليون دولار للمحرك الإضافي في مشروع قانونها، بالإضافة إلى مزيد من طائراتِ سي١٧ ـ وإلغاء «حظر أمور المثليين في الجيش»، وهو السيناريو نفسه تماماً الذي كنت قلقاً بشأنه فيما يتعلق بالحصول على الفيتو الرئاسي. كانت لجنة مجلس النواب، التي كان الديمقراطيون فيها أغلبية، مستعدة للقتال بلا هوادة من أجل المحرك الإضافي، لكن بعد أشهر من النقاش والمواجهة ألغى مجلس النواب الجديد ذو الأغلبية الجمهورية ـ بقيادة أعضاء حزب الشاي ـ البرنامج في شباط/ فبراير ٢٠١١، وأفضى التصويت في مجلس الشيوخ إلى النتيجة نفسها. أما أنصار شراء مزيد من طائرات سي ١٧ فقد استسلموا بسهولة أكبر أمام شبح الفيتو. لذا كنت قد فزت بنقطتين إضافيتين في موازنتي، وكنت قد أمنت الآن موافقة الكونغرس على كل تخفيضات البرامج الثلاثة والثلاثين أو حدّدت لها، كما أعلنت في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، سقف رقم قياسي.

إن تاريخ مشتريات وزارة الدفاع وتطوير المشاريع الجديدة غني بتجاوز الكلفة وتجاوز المدة والبرامج المعيبة. كان هناك من الدراسات ما يكفي لملء الغرفة حول كيفية إصلاح المشكلة، وجرت محاولات متكررة للإصلاحات التشريعية، منها ما جرى مؤخراً عام ٢٠٠٩. أمضينا أنا وآش كارتر كثيراً من الوقت ونحن نتحدث عن المشكلة، وتوصّلت إلى أن الإصلاحات الرئيسية واضحة للغاية: التأكد من وجود تنافس على العقود، لكن التنافس الحقيقي وليس النمط الذي يحبه الكونغرس حيث يفوز الجميع (مثل الاقتراحات على كابيتول هيل بقسمة شراء ناقلة النفط بين بوينغ وإيرباص أو لمحرك إف ٣٥ البديل)؛ امتلاك الحكومة مفاوضين خبراء وأشداء، أشخاصاً يملكون خبرة واسعة؛ في البرامج الكبيرة الطويلة الأجل ـ باستثناء حاجات الحرب الحالية ـ صنع، كلما أمكن الأمر، نماذج لمعدات جديدة، وعدم البدء بالإنتاج حتى اكتمال التجارب وحل المشكلات؛ تجميد الاحتياجات في مرحلة مبكرة من العملية (أي شخص سبق له أن أضاف غرفة إلى منزله يعلم أنه إذا

غيّر الخطط بعد بدء البناء فإن ذلك سوف يكلفه ما فوقه وما تحته؛ والأمر نفسه ينطبق على الطائرات الحربية والسفن)؛ مساءلة الطلب ـ كن مستعداً لطرد مدراء أو مدراء مقاولات في مشاريع حكومية إذا خرجت المشاريع عن السكة؛ وأخيراً، يجب على وزير الدفاع أن يغوص في التفاصيل خلال الإشراف على هذا كله، وأن يصبح عارفاً بما يكفي بخصوص المشاريع الكبيرة، والمحافظة على سرعة التقدم ليكون قادراً على معرفة متى يطلق النفير إذا تعقّدت الأمور.

لا يمكن تفويض نائب الوزير مسؤولية الإشراف على المشتريات، كما كان يحدث غالباً في الماضي. لا يتعلق الأمر بالإدارة التفصيلية بل بالمساءلة في القيادة. يعتقد كثيرون من كبار المديرين التنفيذيين في الأعمال والحكومة أن التفاصيل أمر تافه، وغالباً ما تكون النتائج كارثية. بصراحة، لم أقحم نفسي في مسائل المشتريات خلال إدارة بوش، باستثناء حاجات فترة الحرب الطارئة، لكنني غيرت نهجي في مرحلة مبكرة من رئاسة أوباما.

ما إن بدأت التحضير لموازنة السنة المالية ٢٠١٢ في ربيع العام ٢٠١٠ حتى تحوّل شعوري بالسوء حيال مستقبل موازنة الدفاع إلى إنذار عندما استمعت إلى المناقشات في الكونغرس، ثم في الإعلام، وأصغيت إلى أوباما. اعتقدت أن موازنتنا ستبقى على حالها في أفضل الحالات وربما تتقلص. لكي نستطيع تحمل تكاليف برامج الأسلحة والمعدات التي كنت أؤمن بقوة أن علينا شراءها، كان علينا أن نجد الأموال داخلياً. إن موازنة الدفاع الأساسية ـ من دون حساب تمويل الحروب ـ كانت قد تضاعفت تقريباً خلال العقد السابق، وأيقنت أن البنتاغون قد نسي كيف يتخذ قرارات حاسمة ويحدد أولوياته. كان علينا البدء بتغيير الثقافة من الإنفاق إلى التوفير، وكان هذا يتطلب فحصاً جديداً وأكثر صرامةً لكل قسم من أقسام وزارة الدفاع. هكذا بدأت مبادرة «الكفاءات» عام ٢٠١٠.

كنت آمل أن أحدّد الخطوط العريضة لما ننوي القيام به في الكلمة التي ألقيتها في ٨ أيار/مايو في مكتبة دوايت د. أيزنهاور. كان أيزنهاور، أحد أهم أبطالي، قد أخبر البنتاغون أنه يريد تقليصه إلى «قاعدة إسبارطية»، مشيراً إلى «أنني أقول إن الوطني اليوم هو الشخص الذي يمكنه القيام بالعمل بكلفة أقل». وذكرت في خطابي أنني وجدت الأمر مثيراً للعجب أن في عهد أيزنهاور كان يتم انتقاء الخيارات الحقيقية،

وتحديد الأولويات، وفرض القيود، حتى في وجه قوة عظمى معادية كالاتحاد السوفيتي. وحذّرت قائلاً: «إن الإسراف في الإنفاق الحربي بعد ١١/ ٩ قد توقف وسيبقى كذلك لفترة طويلة من الزمن». بناءً عليه، كان على الوزارة أن تتمعّن جيداً في كل المناحي المتعلقة بالتنظيم والتوظيف والتشغيل - في الواقع في كل جوانب كيفية قيامها بالأعمال. واختتمت قائلاً: «إن الهدف هو تخفيض تكاليفنا الزائدة وتحويل تلك المدخرات إلى هيكلية القوات [القدرات العسكرية] والتحديث... ما هو مطلوب ليس المزيد من الدراسة. كما أننا لا نحتاج إلى مزيد من التشريعات. إن ما يجب تغييره ليس لغزاً كبيراً. المطلوب هو الإرادة السياسية والاستعداد للقيام بخيارات حاسمة كما عبَّر أيزنهاور».

بعد ثلاث سنوات ونصف في منصبي أعلنت الحرب مجدداً على البنتاغون: حول إنفاقه الذي تجاوز المعدل بنسبة ٤٠٪، وحول طبقات البيروقراطية التي وضعت ما يصل إلى نحو ثلاثين طبقة من الموظفين بيني وبين الموظف المسؤول، وحول برامج غير ضرورية، وحول العدد الكبير من الجنرالات والأدميرالات مقارنةً بحجم قواتنا، وحول العدد الكبير من الموظفين المدنيين الرفيعين في الوزارة، وحول العدد الكبير من المقاولين.

معظم أسلافي كانوا محاطين بالمشكلات نفسها، لكن معظمهم كانوا يحاولون تخفيض الموازنات، وبعضهم، أمثال روبرت مكنمارا، نفذوا إصلاحاً هائلاً ومبادرات إعادة هيكلة فُرضت بمراسيم رئاسية على التشكيلات العسكرية. وقد لاقت هذه الجهود مقاومةً كبيرة من قِبل الجيش، وهذا غير مستغرب. كانت استراتيجيتي مختلفة. أخبرت قادة التشكيلات العسكرية أن الأموال التي يوفرونها من خلال تغيير أسلوبهم في إنجاز الأعمال والتقليل من التجاوزات سأعيدها إليهم لكي يستثمروها في القدرات العسكرية. وكما في تخفيضات البرامج وتحديد سقف الموازنة عام ٢٠٠٩، انخرطت التشكيلات بقوة في العملية. كان مهماً جداً إجراء اتفاق مسبق مع الرئيس والمدير الجديد لمكتب الإدارة والموازنة، جاك لو، أن بإمكاننا الاحتفاظ بكل المدخرات من هذه المساعي لإعادة استثمارها في القدرات العسكرية. كان كلاهما داعماً.

بين منتصف أيار/مايو ومنتصف كانون الأول/ديسمبر ترأست حوالى ستين اجتماعاً تدرّجت من نصف ساعة إلى حوالى ثماني ساعات حول مبادرة الكفاءات.

تعمّقنا في كل جوانب عمل البنتاغون. كنت أنوي إحداث نقلة ثقافية: «كيف يمكننا جعل هذا المكان أكثر فاعلية، وجعل الموظفين أكثر رشاقة، وتسهيل اتخاذ القرار، وإيلاء تخفيض التكاليف غير الضرورية اهتماماً أكبر». لم أكن أريد أن أنتظر ثمانية عشر شهراً حتى السنة المالية ٢٠١٢ للبدء بتنفيذ هذه التغييرات؛ كنت أريد تحديد أمور يمكننا أنِ نبدأ القيام بها مباشرة.

أعلنت عن التغييرات الأولى في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠. من بين قرارات أخرى، أعلنت أننا سنقوم بـ:

- تخفيض تمويل مقاولي دعم الخدمة بمعدل ١٠ بالمئة في السنة على مدى ثلاث سنوات؛
- تجميد عدد المناصب في مكتب وزير الدفاع، ووكالات الدفاع، وقادة التشكيلات لمدة ثلاث سنوات (ما عدا استخدام متخصصي مشتريات إضافيين)؛
- تجميد عدد المديرين التنفيذيين المدنيين الكبار وعدد العمداء والأدميرالات. بينما قدم أحد فرق العمل توصياته لتخفيض عدد العمداء والأدميرالات بنحو ٥٠ على الأقل والمناصب المدنية التنفيذية بحوالي ١٠٠؛
- فرض تخفيضات كبيرة في تمويل تشكيلة من التقارير والدراسات، بالإضافة إلى المجالس والبعثات الاستشارية الخارجية؛
- تخفيض تمويل عقود استخبارات الدفاع، وتجميد عدد مناصب كبار المدراء التنفيذيين في هيئات استخبارات الدفاع، والقيام بمراجعة «من نقطة الصفر» كل مهمات استخبارات الدفاع وهيئاتها وعلاقاتها وعقودها؛
- إلغاء الهيئات التي تؤدي أدواراً مزدوجة أو تجاوزت الفائدة المتوخاة منها.

لتسليط الضوء على الأهمية التي علقتها على القيام بهذه التغييرات قلت إنني أنوي تحويل كل المبادرات إلى خطط عملانية أو نتائج قابلة للقياس خلال ٩٠ إلى ١٢٠ يوماً، وعيَّنت روبرت رينجل وهوس كارترايت للإشراف على ذلك.

في حين أحدثت هذه التدابير جميعها زلزالاً داخل الوزارة، فإنِ توصيتي بإغلاق

قيادة القوات المشتركة في نورفولك، فرجينيا، هي الوحيدة التي أثارت الجدل في الخارج. كان دور هذه القيادة يقضي بغرس، أو أحياناً الإجبار على، «التضامن» ـ بين الوحدات العسكرية العاملة معاً ـ في كل شيء يقوم به الجيش: تدريب القوات المشتركة، وخلق عقيدة مشتركة، واختبار تلك العقيدة. قلت إن تلك الأهداف ما زالت مهمة، لكن تم إحراز كثير من التقدم منذ إنشاء القيادة، ولم تعد بحاجة إلى قائد مقاتل بأربع نجوم، و٢٨٠٠ موظف عسكري ومدني، و٢٠٠٠ مقاول، وموازنة تبلغ مليار دولار لإنجاز المهمة. استشرس ممثلو فرجينيا في الكونغرس كثيراً، وأصبح اثنان من أعضاء الكونغرس من ألد أعدائي في كابيتول هيل واستمرا كذلك طوال بقائي في الوزارة.

حتى عندما كنا نقوم بابتكار هذه الكفاءات وتنفيذها في ذلك الصيف والخريف، كنا نتفاوض مع مكتب الإدارة والموازنة حول حجم موازنة السنة المالية ٢٠١٢. كان اقتراحي تماماً هو المجموعة نفسها من الأعداد التي كنا قد اتفقنا عليها أنا ومدير مكتب الإدارة والموازنة السابق أورسزاغ ـ وكان قد باركها الرئيس ـ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي عهد المدير الجديد، جاك لو، طرح مكتب الإدارة والموازنة تلك الاتفاقية جانباً واقترح بدلاً منها تخفيضاً بمعدل ٢٠ مليار دولار من طلبنا وأراد تخفيض برنامج الدفاع لخمس سنوات بمعدل ١٤٨ مليار دولار في الإنفاق المقترَح. سرعان ما اتخذت الأمور منحىً قبيحاً.

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت إلى الرئيس مذكّرة مطوّلة تلخّص تقدّمنا في مبادرة الكفاءات منذ إعلاني عنها في آب/أغسطس، مفيداً أن التشكيلات العسكرية قد حصلت بالفعل على ١٠٠ مليار دولار من المدخرات الزائدة لأكثر من خمس سنوات، لكي يتم استخدامها في زيادة كفاءاتنا. كما قلت إننا تحققنا من توفير ٢٠ مليار دولار إضافية من المدخرات على نطاق الوزارة طوال الفترة نفسها، وإننا ننوي استثمارها. كما قدمت إليه تقريراً أكثر تفصيلاً في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بحضور مولن ولو ودونيلون. وفيما يتعلق بالنزاع مع مكتب الإدارة والموازنة حول أرقام الموازنة الحالية والمستقبلية طلب إلي أوباما أن «أعمل على» الرقم مع مكتب الإدارة والموازنة. اجتمعت بِلُو حوالى ساعة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر، وفي حين كان الاجتماع ودياً، إلا أننا لم نحرز أي تقدم.

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أوباما بي وبكارترايت ولو ودونيلون من أجل البتّ في مسألة الموازنة، فاقترحت تخفيض موازنتنا للسنة المالية ٢٠١٢ إلى ٥٥٥ مليار دولار وأن أقوم بتخفيضات إضافية بقيمة ٦٣ مليار خلال السنوات الخمس التالية. رأيت أنها تسوية لا بأس بها مقارنةً باتفاقنا في العام السابق. قال الرئيس إن علينا القيام بأكثر من هذا، وتحدث عن أزمة الموازنة والعجز والتخفيضات التي يجريها على البرامج المحلية، وقال إنه لا يستطيع تخفيض الإنفاق المحلي والسماح بزيادة موازنة الدفاع بشكل كبير. ذكَّرته أنه كان قد وافق على أن بإمكاننا الاحتفاظ بكل المدخرات التي ندّخرها لإعادة استثمارها، وقلت إنني أعي التحديات التي تواجه البلد، لكن يجب الأخذ في الحسبان التخفيضات التي سبق أن أجريناها في موازنة الدفاع.

حينذاك أخبرت أوباما بعصبية أن بإمكاني تقليص وزارة الدفاع، وطرد مئات آلاف الأشخاص من العمل، ونسف البرامج، لكن ذلك لا يصب في مصلحة البلد. فطلب حينها مني ومن لو أن نتابع النقاش.

اتصلت في صباح اليوم التالي بلو وأخبرته أن بإمكاننا تخفيض مليار دولار إضافي (إلى ٥٥٤ مليار دولار) من السنة المالية ٢٠١٢ وما مجموعه ٧٨ مليار دولار خلال السنوات الخمس، وأن «هذا كل ما يمكنني القيام به». اتصل بي الرئيس بعد الغداء، وكان يعتذر نوعاً ما، قائلاً بالنسبة إلى اجتماعنا في اليوم السابق: «على الأقل لم تصرخ في وجهي».

عصر ذلك اليوم نفسه، الخامس عشر من الشهر، كنت أنتظر وحدي في مكتب دونيلون اجتماعي الأسبوعي المعتاد به وبهيلاري (كان كلاهما في الداخل مع أوباما) عندما فُتح الباب وخرج الرئيس يحمل طرداً ملفوفاً بورقة هدية وقدّمه لي، ولمّا فتحته وجدت زجاجة فاخرة من الفودكا ومعها ملاحظة مكتوبة: «عزيزي بوب، أعتذر لحملك على الشرب. باراك أوباما». كان عرض سلام مبتكراً للغاية.

في الحقيقة، كنت غاضباً جداً من الرئيس أوباما عصر يوم الرابع عشر، فقد شعرت أنه نكث بالعهد الذي قطعه لي بخصوص كلٍّ من أرقام الموازنة للسنوات المالية ٢٠١٢- ٢٠١٦ التي كنا أنا وأورسزاغ وإيمانويل قد اتفقنا عليها ـ ووافق عليها أوباما ـ في خريف العام ٢٠٠٩، وأن بإمكان وزارة الدفاع الاحتفاظ بكل

مدخرات الكفاءات لإعادة استثمارها في القدرات العسكرية. شعرت أن كل العمل الذي قمنا به في مسعى الكفاءات لم يحصل على شيء في المقابل، فضلاً عن أنني كنت مرغماً على الإخلال بوعدي للتشكيلات العسكرية. كما حدث في الربيع مع «حظر أمور المثليين في الجيش»، شعرت أن الاتفاقات مع البيت الأبيض في عهد أوباما لا تسري إلا إن كانت مفيدة سياسياً.

في النهاية، حصلنا على كمية الأموال نفسها تقريباً ـ حوالى ٥٣٠ مليار دولار ـ في السنة المالية ٢٠١١ كما في السنة المالية ٢٠١٠. لكن ضغط الموازنة على الدفاع سيزداد فحسب لما تبقى من عهدي كوزير وما بعده.

بيد أننا بقينا نعمل جاهدين على مشروع الكفاءات. في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قدمت تقريراً عن الوضع إلى هيئة البنتاغون الإعلامية مفصّلاً المدّخرات التي وفّرها كل تشكيل من التشكيلات والتي بلغت قرابة ١٠٠ مليار دولار. كما تحققتُ من وجود ٧٨ مليار دولار إضافي في المدّخرات التي نتجت عن تخفيضات على كامل مستوى الوزارة، وبشكل أساسي في المعلوماتية والمقاولات وحجم فرق العمل وعدد العمداء والأدميرالات، وعدد المديرين التنفيذيين المدنيين، وهيئات الاستخبارات. أعلنت عن إلغاء عدد من برامج المشتريات الإضافية، التي كان الأكثر إثارةً للجدل بينها هو قرار سلاح البحرية إلغاء مركبة التدخل السريع المقاتلة، وهي مركبة هجومية برمائية تبيّن أنها مكلفة أكثر بكثير مما كان متوقعاً وكان ذلك سيؤدي إلى تكاليف تشغيل مرتفعة للغاية.

درست بعدها بصورة تفصيلية المجالات التي يمكن للتشكيلات استثمار مدّخراتها الإضافية فيها: قاذفة قنابل جديدة بعيدة المدى لسلاح الجو؛ وتحديث أسطول القوات البرية من العربات المدرعة؛ وسفن إضافية وطائرة إف/إيه ـ ١٨ (F/A-18) وطائرة حربية واستطلاعية من دون طيار لسلاح البحرية. قلت إننا سنقوم بمزيد من الاستثمارات في مجال صواريخ الدفاع الإقليمية والبعيدة المدى. وكما تبين، استطعت عملياً إعادة كامل مبلغ الـ ١٠٠ مليار دولار من المدّخرات إلى التشكيلات من أجل فواتير «يجب تسديدها»، مثل الارتفاع في أسعار الوقود، ومن أجل إعادة الاستثمار. تم استخدام ٧٨ مليار دولار من مدخرات الأقسام لتعويض تدني معدل الموازنة في المستقبل. كان مسعى إعادة تخصيص الأموال خلال مبادرة

الكفاءات ناجحاً، لكنني أدركت، في الواقع، أن تلك المدّخرات ستتطلّب انضباطاً عالياً جداً وحزماً إدارياً على كل المستويات طوال المدة المحدّدة بخمس سنوات. سيكون هذا عقبة كبيرة بالفعل.

لطالما آمنت أن تغيير الثقافة والأداء البيروقراطيين لا يتم من خلال إعادة التنظيم بل من خلال العمليات المؤثرة يوماً بيوم وطرق القيام بالأعمال. عليك أن تدخل في صلب ما يقوم به الناس وتشجعهم أو تحفزهم أو تجبرهم على تغيير سلوكهم. إن جوهر ما كنت أحاول القيام بإنجازه من خلال مسعى الكفاءات كان التمحيص في كل مكونات موازنة الدفاع التي تبلغ مئات مليارات الدولارات، لكن ذلك بالكاد كان شبيهاً بالفحص الدقيق الذي يجري داخل البنتاغون أو من قِبل الكونغرس. كان علينا الإبقاء على ذلك «التدفّق المالي» مستمراً يومياً في المبنى، كما عبر نائبي غوردون إنجلند خلال حقبة بوش بشكل بليغ جداً. كانت البداية جيدة.

وفيما كانت وزارة الدفاع تواصل مواجهة تخفيضات كبيرة في الموازنة، فإن جهود تخفيض التكاليف الإضافية كان يجب تكثيفها؛ وقد تعلّمنا من تدريب «الكفاءات» أن مثل هذه الجهود لا تنجح إلا إذا فُرضت وطُبّقت من الأعلى مع تقديم تقارير دورية ومساءلة صارمة:

استراحة

كان عامي الأخير بأكمله كوزير، ٢٠١٠، هو الأصعب بسبب الجبهات المتعددة التي كنت أقاتل فيها. كان الشيء الوحيد الذي أبقاني صامداً هو الخروج من البنتاغون والبقاء على مقربة من القوات. لم يكن هناك كثير من المرح بخصوص كوني وزيراً للدفاع في زمن الحرب، لكن كانت هناك لحظات كهذه.

طرت بالمروحية في أيار/مايو إلى منطقة منبسطة في قاعدة إيغلين الجوية في فلوريدا، حيث انبثق حوالى مئتي رجل، منهكين وجائعين، كانوا يتدربون ليصبحوا مغاوير في الجيش، من الغابات الكثيفة ليجتمعوا من أجل بضع كلمات أقولها لهم. كان أحد موظفي مكتبي الأساسيين، راين مكارثي، نقيباً في المغاوير، وقد نبّهني إلى أن هؤلاء الرجال لم يتناولوا الطعام ولم يناموا منذ أيام وأنهم متّسخون وبالكاد واعون، وأخبرني أن من البديهي ألا يذكروني أو يذكروا زيارتي، لكنه قال: إذا

أحضرت لهم ألواح حلوى «سنيكرز» المثلجة، فلن ينسوك على الإطلاق. وأضاف أن عليّ أن أجعل الجنود يأكلون فيما أتحدث لأنهم إن لم يفعلوا فسيأخذ منهم مدربوهم الحلوى بعد مغادرتي. لن أنسى أبداً وجوه أولئك الجنود عندما كنا ننزل الثلاجات المملوءة بألواح «سنيكرز» من المروحية لتقديمها لهم.

ظلّ أهالي هؤلاء الجنود وأصدقاؤهم، الذين سمعوا بزيارتي، يتحدثون عنها طوال أشهر بعد ذلك.

كما زرت في آب/أغسطس مركز تجنيد فرقة مشاة البحرية في سان دييغو، وشاهدت المجندين الجدد أثناء التمرين، وخاطبت بضع مئات من مجندي مشاة البحرية الجدد في حفل تخرجهم. أذهلني عدد أهاليهم الحاضرين. زرت بعدها مركز القوات الخاصة التابع للبحرية في سان دييغو، حيث يخضع البحارة لأقسى تدريب يمكن تصوُّره على أمل أن يصبحوا من القوات البحرية الخاصة. لم يتخرّج إلا ٦٧ شخصاً من أصل ١٨٠ من الصف السابق. يعدّ الأسبوع الخامس من التدريب - «أسبوع الجحيم» - هو الأقسى. وصلت في نهاية ذلك الأسبوع وأسعدني أنني أخبرت البحارة أنه قد انتهى وأنهم نجوا لكي يتابعوا تدريبهم. كان هؤلاء البحارة في حالة يُرثى لها، فقد قضوا أياماً من دون طعام أو نوم، وكانت أعينهم غائرة، ويرتجفون من البرد، وبالكاد يقوون على الوقوف. انتظموا في صف على الشاطئ، والرمل يغطيهم من رؤوسهم إلى أخماص أقدامهم، وقد طالت لحاهم، ويسيل لعاب هذا أو ذاك، والمخاط يسيل من أنوفهم. كنت فخوراً بمصافحة يد كل واحد منهم، فهؤلاء الفتيان، على غرار متدربي المغاوير وكثيرين غيرهم من العسكريين، هم أفضل ما يمكن أن ينتجه بلدنا. كانت فرصة تقديم الشكر لهم شخصياً، بالنسبة إلي، أعظم شرف نلته بصفتي وزيراً للدفاع.

في ربيع العام ٢٠١٠ بدأتُ حملة خطابية لأنقل إلى العسكريين الشبان وجهات نظري حول كيف يجب أن يفكروا بخصوص مساراتهم المهنية العسكرية وأي نوع من الضباط يجب أن يصبحوا. كنت أريد إخبارهم عن التحديات العسكرية التي كنت أعتقد أنهم سيواجهونها، وهي التحديات نفسها التي كنت أحاول حمل قادتهم ذوي الأربع نجوم والكونغرس على معالجتها. بدأت في نيسان/أبريل زيارات إلى أكاديمية سلاح الجو في كولورادو سبرينغز، والأكاديمية البحرية في أنابوليس،

والأكاديمية العسكرية الأميركية. كنت أمضي في كل أكاديمية حوالى ساعة في كلّ من الصفين، أتلقى الأسئلة من طلاب الضباط والضباط البحريين وأتحدث عن مستقبلهم.

كنت أنقل رسائلي الرئيسية إلى كل الطلاب من تلامذة الضباط والضباط البحريين عبر المحاضرات التي ألقيها عليهم، وكنت أتحدث في كل أكاديمية عن الضباط العظماء السابقين الذين خدموا في تشكيلهم والذين امتلكوا «الرؤيا والبصيرة ليروا أن العالم والتكنولوجيا قد تغيّرا»، وفهموا تداعيات ذلك التغيير، ومن ثم كنت أؤكد المخاطر التي تكتنف مسيرتهم المهنية في مواجهة «مقاومة المؤسسات الشرسة والرهيبة». حدثتهم عن كيف أن كلاً من هؤلاء الضباط قد بنى سيرته المهنية عبر «قول الحقيقة للسلطة»، وقلت إن عليهم هم أيضاً أن يكونوا مستعدين للقيام بذلك، ونبهتهم إلى أن: «في معظم هذه الحالات كوفئت النزاهة والشجاعة في النهاية احترافياً»، وأضفت: «في عالم مثالي، هذا ما يجب أن يحدث دائماً، لكنه، للأسف، في العالم الواقعي لا يحدث، ولن أدّعي أن ليست هناك مخاطر. سوف تعملون، في مرحلة أو بأخرى، لدى نذلٍ ما. كلنا فعلنا ذلك. لذلك يتطلب التحدث علناً في الغالب شجاعة. لكن ذلك لا يجعل اتخاذ موقف أمراً أقل أهميةً في سبيل خدمة بلدنا».

أخبرت الضباط الشبان الطموحين في الأكاديميات أن تعقيدات ميدان معركة القرن الحادي والعشرين تتطلب قادة بدرجة عالية من المرونة والرشاقة وسعة الحيلة والمخيلة، قادة قادرين على التفكير والتصرف بشكل مبتكر وحاسم في أنواع مختلفة من الصراعات عن تلك التي تحضّرنا لها طوال العقود الست المنصرمة، وبالتحديد الكفاءات التي وجدتها لدى بتريوس وأوديرنو ومكريستال وديمبسي وأوستن ورودريغز وتشياريللي وغيرهم. حثثتهم على نبذ ضيق الأفق والتقليد والوصولية في الخدمة وأن يكونوا، بدلاً من ذلك، «مبدئيين ومبدعين وميالين إلى التجديد» في ميدان المعركة وخارجه.

كنت أعتقد أن التعقيد المتغير دائماً للعالم في السنوات القادمة ورشاقة أعدائنا وتكيّفهم يجعل استعداد فيلق ضباطنا لمواجهة التفكير العقائدي والتقليدي أساسياً للنجاح، وتلك هي الرسالة التي أردت إيصالها إلى الطلاب الضباط والضباط

البحريين. أخبرت الطلاب الضباط والجنرالات على حدّ سواء أن علينا ألا نقمع الضباط وضباط الصف الشبان العائدين من الحروب. لقد أُجبِروا على أن يكونوا خلّاقين ومتكيّفين ومستقلّين ومبادرين وعلى تولّي المسؤولية. إن مستقبلنا يعتمد على إبقائهم في الخدمة وتعزيز المميزات التي نقدرها كثيراً في ميدان المعركة وفي الوطن أيضاً. واصلتُ التبشير بهذه الرسائل كلها إلى أن غادرت منصبي، وحرصت كل الحرص على ضمان أن الضباط الذين اقترحتهم على الرئيس لقيادة الجيش في السنوات التي ستلي قد فهموا وجهات النظر هذه وأنهم يشاطرونني إياها.

في نهاية حديثي كنت أشكر دائماً الشبان الذين سيصبحون ضباطاً على خدمتهم، ثم أقول، وكان صوتي يتقطع كل مرة: «أعتبر نفسي مسؤولاً شخصياً عن كل واحد منكم كما لو أنكم أبنائي وبناتي. وعندما أضعكم في طريق الخطر، كما سأفعل، سأبذل قصارى جهدي للتأكد من أن تحصلوا على ما تحتاجون إليه لإنجاز مهمتكم، والعودة سالمين إلى الوطن».

ربما كان صوتي يتقطع لمعرفتي أنني، لدى عودتي إلى واشنطن، سيتحتّم عليَّ، كالعادة، الالتفات مجدداً إلى الحرب في كلّ من العراق وأفغانستان، وإرسال المزيد من هؤلاء الفتيان إلى التهلكة.



الفصل الثالث عشر

الحرب، والحرب... فالثورة

صادف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ نهاية السنة الثالثة من تمركزي في ميدان حرب واشنطن. بدأ ذلك مع إعلان الرئيس في الأكاديمية العسكرية الأميركية أن الولايات المتحدة سترسل ثلاثين ألف جندي إلى أفغانستان، تلاه قضائي، مع هيلاري ومايك، يومين كاملين من جلسات الاستماع لمناقشة إعلانه أمام مجلسي النواب والشيوخ. لقد أقدم الرئيس على خطوة صعبة فيما يتعلق بأفغانستان عالماً أن جدالاً سياسياً ثقيلاً سوف يحتدم بنتيجة ذلك. كان أي شخص في الكونغرس بالكاد مسروراً بقراراته، فالجمهوريون بقيادة ماكين لم يكونوا مسرورين بالمهل، أي أن سحب القوات سيبدأ في تموز/يوليو ٢٠١١ وأن عملياتنا القتالية ستنتهي بنهاية ٢٠١٤، وكان بعض رفاق الرئيس الديمقراطيين داعمين بحذر، لكن معظمهم كان منتقداً وكان بعضهم معارضاً بشكل قاطع. خلال جلساتنا، كان المحتجون المناهضون للحرب يحشدون كل قواهم، سواء على المنصة أو وسط الحضور. وعلى قدر ما وجدتُ لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب صعبة، فقد كان أعضاؤها رجال دولة نموذجيين مقارنةً بأولئك الذين في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، حيث وجدت عدداً من أعضائها من كِلا الحزبين من جديد وقحين وبغيضين: فيما يتعلق بها كلجنة، كنت أعتقد أن لديها أكثر من حصتها العادلة من المجانين من كِلا الجانبين الأيمن والأيسر. أشفقت على هيلاري التي كان عليها التعامل معهم بصورة روتينية. في اليوم التالي للجلسات، أشار مناهضو الحرب إليّ بالبنان على أنني المسؤول عن قرارات الرئيس وقرروا، وفقاً لمجلة «ذي نايشن»، «أن الوقت قد حان لطرد روبرت غيتس».

كانت نجدة عظيمة أنني سافرت إلى أفغانستان والعراق بعد بضعة أيام. كان معنا فريق كامل من الصحافة على الطائرة، وعلى جري العادة اجتمعت به خلال الرحلة. هناك، للمرة الأولى والوحيدة لي كوزير، قلت، فيما يتعلق بأفغانستان، إننا هناك لكي ننتصر. كنت دائماً حريصاً على تجنب استخدام عبارات كالفوز أو النصر لأنني، في حالة كلتا الحربين، كنت أعلم أن مثل هذه المصطلحات قد أصبحت ملغومة سياسياً، وأن حتى أفضل نتيجة محتملة لن تبدو للأميركيين فوزاً أو نصراً. كنت أفضل استخدام تعابير ذات شحنة سياسية أقل مثل «النجاح» أو «إنجاز المهمة». لن يحدث شيء من قبيل استسلام ألمانيا أو اليابان غير المشروط في نهاية الحرب العالمية الثانية، أو حتى الاستسلام العراقي عام ١٩٩١. لكن في رحلة الطائرة تلك إلى أفغانستان، بعد خطاب الرئيس في الأكاديمية العسكرية الأميركية، شعرت أن الجنود بحاجة إلى سماع أحدهم يقول إنهم لا يبذلون أرواحهم من أجل نوع من «التسوية».

كان سفر وزير الدفاع إلى الخارج، خصوصاً إلى مناطق الحرب، يُخطَّط له عادةً بدقة وإتقان ويُنفَّذ بانضباط عسكري. لم تكن هذه الرحلة كذلك. في أفغانستان، كنت آمل أن أزور لواء مدرعات سترايكر في الجنوب الذي كان قد فقد ثلاثين من جنوده، لكنني بقيت محاصراً في كابول بسبب رداءة الطقس، حيث تناولت طعام الغداء مع عشرة من ضباط الصف الشبان، وذُهِلت من رأي الطيارين الإيجابي في الأفغان الذين يدربونهم وأيضاً من ملاحظتهم أنهم يعانون من مشكلة الفرار من الخدمة كون بعض المتدربين الأفغان كانوا مستائين من ضباطهم الذين يسرقون جزءاً من معاشاتهم. لطالما عرفت «الحقائق الميدانية» الفعلية مثل هذه من جنودنا. ومن ثم، قبل ساعات من اجتماعي الخاص بالرئيس كرزاي، جرت حادثة أخرى تتعلق ظاهرياً بعمليات ائتلافنا وسقوط ضحايا من المدنيين. كان كرزاي يضع استنتاجاته دائماً قبل الاطلاع على الوقائع، لذلك لم تكن الأجواء التي تمّ فيها الاجتماع هي الأفضل. مع ذلك، سار الأمر بيننا بشكل جيد، وأجرينا محادثة جيدة. قلت له إن هناك عنصراً مهماً للاستراتيجية، هو ضرورة قيام الأفغان بتسريع تجنيد مزيدٍ من الشبان ضمن قواتهم الأمنية، ثم أخذت أداعب غروره فقلت إنه أول رئيس لأفغانستان ديمقراطية وإنّه «أب لبلاده» وعليه العمل على تشجيع الشبان باستمرار

على القيام بواجبهم الوطني دفاعاً عن بلدهم. أعلن موافقته إياي بإيماءة قوية، لكن لم يحدث أي تغيير يذكر بعد المحادثة.

كالعادة، كان كرزاي داعماً في السر أكثر منه في العلن، وقد فاجأني خلال ظهورنا الصحافي المشترك بعد الاجتماع مباشرةً بقوله إن أفغانستان لن تكون قادرة على دعم قواتها الأمنية مالياً لمدى «خمسة عشر إلى عشرين عاماً» ـ وهي لم تكن الرسالة التي يريد أي أميركي سماعها. تحايلت على الصحافة كي أتجنب إظهار التباعد الكبير بيننا، قائلاً إننا لن نتخلى عن أفغانستان بعد انتهاء عملياتنا القتالية عام ٢٠١٤ وإنني أتوقع دوام المساعدة. لكن كان واضحاً للجميع أن كرزاي قد صدمني. كانت الصحافية من «نيويورك تايمز» مورين دود معنا في تلك الرحلة، فكتبت بعد بضعة أيام، بأسلوبها اللاذع المعتاد، «لم تعد الدمى كما كانت عادةً فحسب». لم يكن كرزاي دمية، لكن الولايات المتحدة ربما لم يسبق أن كان لها حليف في الحرب أكثر مشاكسةً منه منذ شارل ديغول في الحرب العالمية الثانية، ربما لأن كليهما كان يعتمد بالكامل تقريباً على الولايات المتحدة وكان كلاهما يكرهها بشدة.

أخذت موظفي مكتبي ذلك المساء إلى نادٍ للضباط تابع لوكالة الاستخبارات المركزية، كان يقدم طعاماً أفضل بكثير من الذي يقدمه الجيش، ومشروبات روحية. كان أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية الذي تناول الطعام معنا تلك الليلة امرأة شابة لامعة للغاية، وكانت من بين الأشخاص السبعة من الوكالة الذين قتلوا في كمين لطالبان بعد ثلاثة أسابيع. كان ذلك تذكيراً مأساوياً بأن كثيراً من الأميركيين الذين لا يرتدون الزي العسكري كانوا يعرّضون حياتهم للخطر أيضاً في هذه الحرب.

في اليوم التالي، ١٠ كانون الأول/ديسمبر، كنا في العراق، حيث كان دورنا في الحرب قد بدأ بالتقلّص. كانت هناك انتخابات ناجحة على مستوى المحافظات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بحضور مراقبي انتخابات دوليين في كل الدوائر الانتخابية. بموجب اتفاقية وضع القوات القانوني الموقعة بين بوش والمالكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كانت كل القوات الأميركية المقاتلة قد انسحبت من المدن والبلدات العراقية بنهاية حزيران/يونيو، وكان الجنرال راي أوديرنو يبلي حسناً في التخطيط لانتقال قواتنا المقاتلة إلى ألوية «المساعدة والاستشارة» وسحب نحو ٧٠ ألف جندي أميركي مع معداتهم بنهاية آب/أغسطس ٢٠١٠،

مُواصِلاً مطاردة الإرهابيين طوال الوقت، وتدريب قوات الأمن العراقية، والدعوة إلى المصالحة بين السياسيين العراقيين. كان ذلك التزاماً ضخماً ومعقّداً، وكان أداء راي وفريقه استثنائياً.

كان مقرراً أن ألتقي المالكي عند وصولي مباشرةً، لكنه كان، بدلاً من ذلك، يمضي ست ساعات من الوقت الثمين وهو يتعرّض للانتقاد اللاذع من مجلس النواب ـ البرلمان العراقي ـ بسبب إخفاق حكومته في منع عدة تفجيرات إرهابية مؤخراً. عندما ألغي اجتماعنا، اعتبر المراسلون الذين رافقوني أن المالكي إنما «كان يتخلّص مني»، لكنني كنت أعلم من خلال تجربتي الشخصية أن المالكي يفضل كثيراً الاجتماع بي على أن يتعرض للهجوم اللاذع من المشرّعين.

كان الموضوع الأساسي لاجتماعاتي بالقادة العراقيين هو الانتخابات الوطنية التي ستجري في آذار/مارس المقبل. فبعد مأزق طال أمده كان مجلس النواب العراقي قد أقرَّ قانون الانتخابات في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وكانت الانتخابات ستوصل ٣٢٥ عضواً إلى المجلس، الذي سينتخب بعدها رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء. كان التسييس جارياً على قدم وساق. خلال اجتماعي بالمجلس الرئاسي ـ الرئيس جلال طالباني (كردي)، ونائب الرئيس عادل عبد المهدي (شيعي)، ونائب الرئيس طارق الهاشمي (سني) ـ سألت طالباني إن كان جيران العراق يتدخلون في الانتخابات. أجاب: «نعم، الجميع يتدخّلون، إيران ودول الخليج وسورية وتركيا. وحدها الكويت لا تتدخل». كان الهاشمي نكداً كعادته ويشتكي من أن العنف ليس «مزحة»، وأن الحكومة عاجزة عن القيام بشيء حيال الهجمات، وأن الفريق الأمني بحاجة إلى إعادة تنظيم، وأن الشعب محبط وغاضب. كان الهاشمي شخص كثير الشكوى في العادة، لكن نظراً لكونه الزعيم السني الرفيع الوحيد فقد كانت شكاواه مبررة، وعندما قال إن المالكي قد همّش المجلس الرئاسي كنت متأكداً من أن هناك الكثير من الحقيقة في ذلك.

أعاد المالكي ترتيب الاجتماع معي في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، حيث بحثنا مسألة العنف، وأكد لي أن قوى الأمن تعمل بشكل جيد فيما بينها. كما أكد أن القاعدة لا تشكل «خطراً كبيراً علينا» لكنها تريد تعطيل الانتخابات، «وهي فرصتها الأخيرة». تحدثنا أيضاً عن الخلاف بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم

كردستان حول السيطرة على مدينة كركوك. أخبرت المالكي أنني سأتوجه إلى إربيل، عاصمة إقليم كردستان، عصر ذلك اليوم وأنني سألحُّ على الرئيس مسعود البرزاني لكي يلعب دوراً بنَّاءً.

أُصِبت بالصدمة في أربيل من مؤشرات التقدم، بما في ذلك كثير من المنشآت ذات التمويل الأجنبي. شكرت البرزاني على مساعدته في ابتكار التسويات التي أتاحت إقرار القانون الانتخابي، وأعربت له عن دوام الصداقة بين إقليم كردستان والولايات المتحدة، وأكدت له بحزم أننا ملتزمون المحافظة على أمن إقليم كردستان وازدهاره «ضمن عراق موحد». أجاب البرزاني إن رسائل الدعم مني ومن أوباما وبايدن كانت أولى الرسائل التي وصلته بوضوح (وهو تصريح كنت أعلم أنه غير صحيح منذ عهدي مع بوش)، وأنها هدَّأت المخاوف الطويلة الأمد حول نظرة الولايات المتحدة إلى الأكراد في العراق، وقال إن حكومة إقليم كردستان ستكون دائماً «جزءاً من الحل» و«إننا ملتزمون الوحدة الوطنية إذا التزمت الحكومة في بغداد بالدستور». أكدت له، كما أكدت للمجلس الرئاسي، ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية بأسرع وقت ممكن بعد الانتخابات، فالتأخير لن يساعد سوى أسوأ المتشدّدين في العراق. كما أكدت له أننا يسعدنا القيام بكل ما يمكننا للمساعدة على حل الخلافات الداخلية بين المكونات السياسية. عدت بعدها إلى واشنطن العاصمة، وإلى انقساماتها السياسية.

جرت الانتخابات العراقية في موعدها، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، وكان معدّل العنف ضعيفاً والإقبال جيداً، لكن لم يقترب أي حزب مجرد اقتراب من نيل الأغلبية، فقد حل ائتلاف المالكي في المركز الثاني بتسعة وثمانين مقعداً في مجلس النواب، في حين حل رئيس وزراء الحكومة المؤقتة السابق أياد علاوي في المركز الأول بواحد وتسعين مقعداً. اجتمع البرلمان الجديد في ١٤ حزيران/يونيو للقيام بأولى مهامه والمتمثلة بانتخاب رئيس مجلس وزراء جديد ليشكل الحكومة، لكن لم يكن هناك مرشح قادر على الحصول على أغلبية الأصوات. كان المالكي عازماً على البقاء رئيساً للوزراء حتى يتمكن أحدهم من الحصول على الأغلبية في البرلمان. استمر الجمود ستة أشهر، بالرغم من أقصى الجهود التي بذلها بايدن وأوديرنو والسفير الأميركي كريس هيل لإجراء تسوية. أخيراً حصلت حكومة المالكي على الموافقة

بالإجماع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. كان عدم اندلاع العنف الطائفي من النوع الذي تلا انتخابات العام ٢٠٠٥ دلالة على تحقيق تقدم كبير.

كما كان الرئيس أوباما قد قرر بعد شهر من أدائه القسم، انتهى دور أميركا القتالي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، بعد نحو سبع سنوات ونصف من غزونا العراق. كانت الحرب في العراق قد انتهت أخيراً بالنسبة إلى الأميركيين. ومنذ بدء الغزو، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، قُتل ٤٤٢٧ جندياً أميركياً وجُرِح ٣٤٢٧٥. من بين ٣٥٠٢ الذين قُتِلوا في المعارك، قُتل ١٢٤٠ خلال عهدي؛ ومن بين ٣١٨٩٤ شخصاً جُرِحوا خلال المعارك، جُرح ٩٥٦٨ في الفترة التي كنت فيها وزيراً. خلال السنتين السابقتين سحبنا حوالى مئة ألف جندي، وأغلقنا أو سلمنا العراقيين مئات القواعد، ونقلنا ملايين القطع من المعدات إلى خارج البلد.

أعلن الرئيس انتهاء الحرب، المهمة القتالية المسماة عملية تحرير العراق، بزيارة إلى فورت بليس، تكساس، في الحادي والثلاثين، وبخطاب إلى الشعب الأميركي من المكتب البيضاوي في ذلك المساء، فحيًّا الجنود وتضحياتهم وأشار إلى أن بفضلهم «بات أمام العراق فرصة أن يرسم لنفسه مصيراً جديداً، رغم بقاء بعض التحديات»، وتحدث عن الكلفة الهائلة في الأرواح والأموال التي تكبّدتها أميركا لتضع مستقبل العراقيين بين أيديهم، وعن معارضته الشخصية للحرب، وعن المجادلات التي جرت حولها في الولايات المتحدة. وناقش قضية أفغانستان واستراتيجيته هناك، وختم بآرائه عن الحاجة إلى معالجة كثير من التحديات في الوطن.

لقد دكّ كل القواعد السياسية بملاحظاته، وبالتأكيد لم يكن بالإمكان اتهامه بالتلويح براية «إنجاز المهمة» التي تعلن انتهاء الحرب العراقية.

ألقيت أنا أيضاً خطاباً في ٣١ آب/أغسطس، أمام «الفيلق الأميركي» في ميلووكي، ولم أقم أنا أيضاً بالتلويح بالرايات: «هذا ليس الوقت المناسب لمواكب الانتصار المبتسر أو تهنئة النفس، حتى وإن كنا نشعر بالفخر بما أنجزه جنودنا وشركاؤهم العراقيون. ما زال أمامنا عمل نقوم به ومسؤوليات هناك»، وأشرت إلى أن الفرص التي أُتيحت للعراقيين لرسم مستقبلهم قد تم شراؤها «بكلفة باهظة» من الخسائر والرعب اللذين عاناهما الشعب العراقي «وبعرق الرجال والنساء

الأميركيين الذين يرتدون الزي العسكري ودمائهم ودموعهم». ثم غادرت القاعة وصعدت إلى متن طائرة متوجهة إلى العراق.

هبطت في قاعدة الأسد الجوية الضخمة في غرب العراق، التي كانت يوماً تضمّ اثنين وعشرين ألف جندي مشاة بحرية، وكانت الآن مدينة أشباح، وتستعمل مدرجاتها بشكل أساسي لإعادة الجنود إلى الديار. زرت الجنود الأميركيين بالقرب من الرمادي، حيث جرت إحدى أشد المعارك ضراوةً في الحرب. سأل الصحافيون الذين كانوا يرافقونني ما إذا كانت الحرب «تستحق ذلك»، فأجبت ـ «بملاحظات معادية للنصر بشكل ملحوظ»، كما سيكتبون لاحقاً ـ إن جنودنا قد «أنجزوا شيئاً استثنائياً بالفعل هنا، لكن كيف سيقلب ذلك الموازين، أعتقد أن هذا سيظهر لاحقاً... ذلك أنه يتطلب فعلاً منظار مؤرخ فيما يتعلق بما سيحدث هنا على المدى البعيد»، وأضفت أن الحرب تغطّي عليها دائماً الطريقة التي بدأت بها: الافتراض الخاطئ أن صدام حسين كان يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية وبرنامج أسلحة نووية ناشط. في تباين صارخ مع الأسئلة الكونية التي طرحتها الصحافة، كان الجنود بشكل أساسي مهتمين بتعويضات التقاعد والصحة وكانوا بالكاد يذكرون الحرب.

في وقت لاحق من اليوم نفسه، ١ أيلول/سبتمبر، ترأسنا أنا وبايدن تدشين المهمة التدريبية والاستشارية الأميركية الجديدة في العراق، عملية «الفجر الجديد»، والتغيير في حفل القيادة الذي سلّم فيه راي أوديرنو المسؤولية لخلفه، الجنرال لويد أوستن. أُقيم الاحتفال في قصر الفاو، الذي غصَّ بالقادة الأميركيين والعراقيين وأكثر ما يمكن حشده من جنود في القاعة المزخرفة التي شُيِّدَت لصدام، حيث ألقينا جميعاً خطابات. كان خطاب بايدن أطولها لأنه أثنى على أوديرنو وعائلته والجنود (كان غريباً بعض الشيء الإصغاء إلى نائب الرئيس، مع معرفة أنه كان معارضاً بشدة للغزو العسكري الذي جعل هذا الانتقال السلمي نسبياً ممكناً). ركزت ملاحظاتي بشكل أساسي في إنجازات أوديرنو، مشيراً إلى أن من دون توليه قيادة القوات المتعددة الجنسيات في عهد بتريوس عام ٢٠٠٧ وقدرته على تحويل الخطط إلى نتائج على الأرض «كنا سنواجه وضعاً أكثر شراسةً خارج هذه الجدران اليوم، وبشكل أشمل كارثة استراتيجية على الولايات المتحدة»، وذكرت أنني طلبت إليه أن يعود إلى العراق كقائد عام في خريف ٢٠٠٨؛ وأنه ضيَّق الخناق لاحقاً على القاعدة في العراق ووسَّع

قدرات الجيش والشرطة العراقيين، كل ذلك خلال الإشراف على الانسحاب، وإعادة الهيكلة، وإعادة تموضع القوات الأميركية. كما حيَّيت لويد أوستن. وبالإضافة إلى الثناء على الجنود، دعا كلٌّ من بايدن وأوديرنو الحكومة العراقية إلى حلّ خصوماتها والمضي في تشكيل الحكومة ومعالجة التحديات التي تواجهها البلاد. خلال إلقاء الخطابات لاحظت أن كبار الموظفين المنهكين من الرحلة الطويلة، الذين كانوا يجلسون في الصف الأمامي، قد غطّوا جميعاً في نومٍ هانئ.

بقي خمسون ألف جندي أميركي في العراق، منتشرين في ستة ألوية تدريب «للاستشارة والمساعدة»، مع تحديد جدول لمغادرة كل القوات الأميركية العراق في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ما لم تُعقد اتفاقية جديدة مع العراقيين. خلال المدة المتبقية من عهدي في الوزارة قُتِل ٢٦ أميركياً آخرون في المعارك في العراق، وجُرِح ٢٠٦ آخرون، لكن الحرب التي طلب مني الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المساعدة على إنقاذها، والتي طلب مني الرئيس أوباما بعد سنتين المساعدة على إنهائها، كانت قد انتهت. كان مستقبل العراق قد بات في أيدي العراقيين، وكنت فخوراً، إلى حدّ لا يوصف، بما أنجزه جنودنا وقادتهم على كل الأصعدة، بالرغم من كل الخلافات في الوطن وفي العراق نفسه.

أفغانستان

كما ذكرت، كان الرئيس قد اتخذ قراراً حاسماً بشأن زيادة القوات في أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وكان، في الحقيقة، قد جعلنا أنا ومولن وبتريوس ومكريستال نقسم بالدم على أننا سندعم قراره. لسوء الحظ، يبدو أن بايدن وموظفيه وموظفي البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي لم يكونوا قد أقسموا على الدعم، فمنذ اللحظة التي غادر فيها الرئيس الأكاديمية العسكرية الأميركية راحوا يسعون جاهدين ليظهروا أنه مخطئ، وأن البنتاغون لا يوافقه الرأي، وأن الحرب على الأرض تتجه من سيئ إلى أسوأ. من الواضح أن قرار الرئيس لم ينهِ الضغينة والانقسام حول استراتيجية الحرب داخل الإدارة، أو شكوك البيت الأبيض ـ جهاز الأمن القومي حول القيادة العسكرية العليا ـ وحولي ـ بشأن هذه المسألة. وبالفعل، بدا الشك وكأنه يزداد.

كان يُنظَر إلى كل شيء يقوله ويفعله كل طرف من خلال هذا المنظور المشوَّه. وكانت المسألة المهمة في نقاش خريف العام ٢٠٠٩ هي ضرورة إرسال القوات الأميركية الإضافية البالغة ثلاثين ألف جندي إلى أفغانستان سريعاً، كما حدث في العراق عام ٢٠٠٧. كانت التحديات اللوجستية في أفغانستان أكثر من رهيبة، لكن مولن وبتريوس وخبراء الإمداد اللوجستي في الجيش تمكّنوا من تجاوزها. عندما أبلغت وزارة الدفاع البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير أن بضعة آلاف من آخر الجنود قد لا يصلون حتى مطلع أيلول/سبتمبر، اتُّهمنا أننا قد ضلّلنا الرئيس. لم يكن أيٌّ من النقاد تقريباً في البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي ـ الذين كانت رتبهم تُملأ بشكل أساسي بالموظفين والأكاديميين و الناشطين السياسيين السابقين في كابيتول هيل ـ قد أدار أي شيء، لذا لم يكن لديهم أي فهم للتحديات المتعلقة بما كنا نحاول فعله أو أي تعاطف، بل كانت مجرد فرصة لاتهامنا بالتملّص من تعهداتنا تجاه الرئيس.

ثارت حفيظة بايدن ودونيلون ولوت وغيرهم عندما أشار مكريستال إلى استراتيجيته بأنها «مكافحة تمرّد»، واتهموه بتوسيع المهمة التي كلّفه بها الرئيس. لكن العبارات التي تم تحليلها بعناية في نقاش البيت الأبيض لم تكن كافية لشرح المهمة لمئة ألف من الجنود ومشاة البحرية، وكان جوهر تلك المهمة، في الواقع، مكافحة تمرد، على الرغم من أنها كانت ضمن حدود جغرافية وزمنية مقبولة. كان الجنود الذين يخاطرون بحياتهم بحاجة إلى معرفة أن هدفهم هو «دحر» أولئك الذين يحاولون قتلهم. لكن كان يُنظَر إلى مثل هذه التعابير في البيت الأبيض على أنها تصريحات سياسية تتجاوز حدودها من قبل جنرالات يحاولون توسيع استراتيجية الرئيس. أكد بايدن علناً أن الانسحابات التي بدأت في تموز/يوليو ٢٠١١ ستكون «شديدة الانحدار»، وقلت إنني أعتقد أنها ستكون تدريجية، ويجب أن تكون كذلك. عندما قلت في الشهادة التي أدليت بها في كابيتول هيل إن الرئيس كان يملك دائماً «الحرية لتعديل قراراته» بخصوص توقيت الانسحاب ووتيرته، فُسّر كلامي من قِبَل المشكّكين في الإدارة بأن الانسحاب قد لا يبدأ في تموز/يوليو.

تساءل هؤلاء المشكّكون أنفسهم في الجناح الغربي وجهاز الأمن القومي بخصوص قرار مكريستال بتوفير الأمن في عدة قرى أساسية في هلمند خلال وقت

مبكر من الحملة، مجادلين بأن التجمّع السكاني الكبير في الجنوب هو قندهار. وقد ورد هذا الكلام على لسان المشككين أنفسهم الذين أرادوا تجنب مكافحة التمرّد ـ التي تتركز في التجمعات السكانية ـ حيث طلبوا «إثبات مفهوم» استراتيجيته الشاملة.

أصبح الشرخ بين البيت الأبيض وكبار قادة الدفاع صدعاً، فقد اتّسع مطلع العام ٢٠١٠ بعدما انتقد البيت الأبيض جهود الجيش الأميركي الإغاثية في هايتي، وكان لإلغاء «حظر أمور المثليين في الجيش» دور في ذلك. كما أنني قاومت إجراء تخفيضات كبيرة في موازنة الدفاع للسنة المالية ٢٠١١، وكتبت مذكرتي عن أوجه القصور في تحضيراتنا لصراع مُحتمَل مع إيران. وفي حين كان يتم فحص كل خطوة عسكرية في أفغانستان بالمجهر، وكنا نتعرض لضغط كبير لتسريع زيادة القوات، لم يكن الشق المدني يلقى اهتماماً مماثلاً. وكان القادة في الميدان يطلبون بإلحاح إرسال مزيدٍ من الخبراء المدنيين، مستشهدين بمثالٍ تلو آخر حيث يمكن حتى لعدد صغير من الدبلوماسيين الأميركيين أو خبراء التنمية إحداث فرق كبير في عواصم الأقاليم والقرى والأرياف. كان أحد الأمور القليلة التي اتفق عليها مديرو مجلس الأمن القومي في الخريف السابق هو أن الزيادة الكبيرة في عدد الخبراء المدنيين الأميركيين أمر ضروري للنجاح، لكن أعدادهم كانت تزداد بشكل بطيء جداً. كان دونيلون يثير المشكلة أحياناً مع هيلاري أو نوابها في اجتماعات المدراء، لكن لم ينجم عن ذلك شيء كثير.

لقد أسهمنا نحن أيضاً في وزارة الدفاع في بعض الأحيان بإثارة شكوك البيت الأبيض. على سبيل المثال، أعطت تصريحات متفائلة جداً لمكريستال وآخرين عن النجاح المبكر للعمليات العسكرية في قرية مرجه في هلمند ومحيطها ـ وبشكل خاص الادعاء الجاهز دائماً عن «الحكومة الأفغانية المحاصرة» ـ الذرائع ليس فقط للمشكّكين داخل الحكومة بل للصحافة أيضاً. فكلما أعلن قادتنا عن أي نجاح في الميدان كان جهاز الأمن القومي يبحث عن دليل لإثبات أنهم على خطأ. كان ينبغي علينا القيام بعمل أفضل لشرح ما كنا نقوم به على الأرض بهدف تنفيذ قرارات الرئيس، بالرغم من أن الله يعلم أننا حاولنا، لكن لم يكن أي طرف يصغي.

قمت بزيارتي الثانية والأخيرة إلى باكستان في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كان مايك مولن وريتشارد هولبروك قد كرّسا حيزاً كبيراً من الوقت والجهد لتشجيع الباكستانيين، مؤكدَيْن لهم أننا لن نتخلى عنهم ومحاولَيْن حملهم على التعاون معنا بخصوص الحدود الأفغانية ـ الباكستانية. لم تكرس أي إدارة خلال تاريخي المهني كله وقتاً وجهداً للعمل مع الباكستانيين أكثر مما فعل الرئيس أوباما وكل أعضاء فريقه الرفيع المستوى. في ٢١ ـ ٢٢ كانون الثاني/يناير التقيت الرئيس آصف علي زرداري، ورئيس مجلس النواب يوسف رضا جيلاني، والأكثر أهميةً، رئيس أركان الجيش، الجنرال أشفق برويز كياني.

كانت رسالتي متماسكة، وهي أننا ملتزمون علاقة استراتيجية طويلة الأمد؛ وأن علينا العمل معاً في مواجهة «اتحاد الإرهاب» الذي يشكّل خطراً على أفغانستان وباكستان والهند؛ والقضاء على الملاذات الآمنة على كِلا طرفي الحدود؛ وأن على الباكستانيين التحكم بشكل أفضل بمناهضة أميركا ومضايقة الأميركيين؛ وأن «عمليات القتل اللاشرعية» من قِبل الجيش الباكستاني (الإعدامات) تضع علاقتنا على المحك. في خطاب ألقيته في جامعة الدفاع الوطني في باكستان تطرقت بشكل مباشر إلى نظريات المؤامرة الكثيرة التي تُشاع بخصوصنا، فقلت: «دعوني أقُلْ، بشكل قاطع، أن الولايات المتحدة لا تريد إنشاً واحداً من الأرض الباكستانية، ولا نسعى وراء إقامة قواعد عسكرية ولا رغبة لدينا في السيطرة على أسلحة باكستان النووية».

كانت الزيارة بلا جدوى، فعدت وأنا مقتنع أن باكستان ستعمل مع الولايات المتحدة بطريقة ما ـ مثل توفير خطوط إمداد عبر باكستان، التي كانت أيضاً ذات منفعة كبيرة ـ وفي الوقت نفسه توفير معاقل لطالبان وغيرها من المتشدّدين، بحيث تمتلك باكستان نفوذاً في أفغانستان أياً يكن الطرف المنتصر. فقد كان الباكستانيون ينوون التحكم بأي تسوية محتملة. بالرغم من أنني سأدافع عنهم أمام الكونغرس وفي الصحافة لمنع تدهور العلاقة فيما بيننا ـ وعدم تعريض خط إمدادنا من كاراتشي للخطر ـ إلا أنني كنت أعلم أنهم لم يكونوا حلفاء في الواقع على الإطلاق.

لعلكم تذكرون أنني، في التوصية التي قدمتها إلى الرئيس في الخريف السابق

بإرسال ثلاثين ألف جندي إضافي إلى أفغانستان، كنت أعوّل على شركائنا في التحالف في أفغانستان للمساهمة بقوات إضافية من نحو ستة آلاف إلى سبعة آلاف جندي بحيث نقترب من الأربعين ألف جندي الذين طلبهم مكريستال. وخلال اجتماع وزراء دفاع الناتو في اسطنبول، بتاريخ ٤ ـ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، ضغطت كثيراً على زملائي لإيجاد أربعة آلاف مدرب إضافي لإرسالهم إلى أفغانستان، وأخبرتهم أن التدريب الفعّال لقوات أمن أفغانية ضخمة يشكل استراتيجية إنسحاب لنا جميعاً، وتعهدت لحلفائنا بتدريب إضافي للتعامل مع العبوات الناسفة وعرضت تزويدهم بالتكنولوجيات المضادة للعبوات الناسفة التي طوّرناها. ثم زرت بعدها أنقرة وروما وباريس لحث قادة تلك الحكومات على بذل المزيد. أسهمت الحكومات الأوروبية أخيراً بقوات إضافية من ثمانية آلاف إلى تسعة آلاف، وبالرغم من هذه الزيادة الجديدة بقي لدينا نقص في المدربين الضروريين لبناء الجيش الأفغاني.

ساعد تغييران تنظيميان في أفغانستان مطلع ٢٠١٠ جهود التحالف بشكل ملحوظ. كانت القيادة الأميركية تعتقد لوقت طويل أن حمْل مدني رفيع من الناتو في كابول على الشراكة مع قائد قوات «إيساف» سيكون أمراً مهماً. لم تفلح المساعي السابقة في تحقيق ذلك، لكن في كانون الثاني/يناير تم تعيين السفير البريطاني في أفغانستان، مارك سيدويل، في المنصب المدني الرفيع، وقد أثبت أنه شريك قيّم لقائد إيساف وذو تأثير مفيد في كلٍّ من بروكسل وأفغانستان.

كان التغيير الثاني هو حل مشكلة القيادة والسيطرة الأميركية إلى الأبد، بحيث يتم، في البداية، إخضاع كل القوات الأميركية (من ضمنها العمليات الخاصة ومشاة البحرية) للقائد الميداني الأميركي، وفي النهاية تأسيس «وحدة القيادة». أخبرت مكريستال في اجتماع وزراء الدفاع في شباط/فبراير أنني أريده أن يكون مثل أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية وأن تكون كل القوات في الميدان تحت قيادته المطلقة، وفي نهاية شباط/ فبراير أخبرت مولن وبتريوس الأمر نفسه. لإنجاز هذا، قال بتريوس، فإن إخضاع مشاة البحرية لقيادة مكريستال هو «الكأس المقدسة». بعد تأجيل استمر طويلاً لمضاعفة أصوات القادة العسكريين الداعمة لذلك أو الراضية به، أصدرت توجيهاتي بتغيير القيادة، وفي أواخر الربيع كان كل أميركي يرتدي الزي العسكري في أفغانستان يخضع لقيادة مكريستال. لقد تطلّب بلوغ هذا الهدف وقتاً طويلاً جداً، وكان

ذلك خطأي، فقد كنت طردت كثيراً من كبار الضباط والمسؤولين لأنهم، عند إبلاغهم بمشكلة خطيرة، لم يكونوا يعمدون للتحرك بشكل حاسم لحلها، وقمت بهذا الأمر اللعين نفسه فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة في أفغانستان.

في الوقت الذي حشدنا فيه القوات التي ستتوجّه إلى أفغانستان، وشحذ مكريستال استراتيجيتنا العسكرية، بدأ موظفوه معالجة مشكلة كانت تشغل بالي طوال الوقت، وهي عدم كفاية استخباراتنا على الأرض. وضع رئيس استخبارات مكريستال، اللواء مايكل فلين، تقريراً يفصّل جهلنا بالعلاقات القبلية والاجتماعية والسياسية في المناطق المحلية، وعدم فهمنا لعلاقات النفوذ والروابط العائلية والقبلية. لقد أصاب تحليله الهدف الذي كان يشغلني لوقت طويل، ورأيت أن اقتراحاته لمعالجة الوضع منطقية، بما في ذلك جعل جنودنا على الأرض يفيدون ممّا يتعلمونه عندما يذهبون إلى القرى، ويلتقون زعماء العشائر، ويتوسطون في المصالحات المحلية. كانت خشيتي الوحيدة بخصوص تحليل فلين الاستثنائي أنه نشره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في مجلة يصدرها مركز أبحاث بحيث يمكن للجميع، بمن فيهم أعداؤنا في أفغانستان، الاطلاع على أوجه القصور لدينا. مع ذلك، كان مصيباً فيما يتعلق بجزء كبير من جهودنا.

سافرت مرة أخرى إلى أفغانستان في مطلع آذار/مارس، واجتمعت بكرزاي كالعادة. كان موضوعا المصالحة مع حركة طالبان وإعادة دمج مقاتليها في المجتمع الأفغاني تشغلان بال الجميع، خصوصاً كرزاي، كونه كان قد دعا إلى مؤتمر للسلم الوطني في أواخر نيسان/أبريل. أخبرته أننا ندعم المصالحة لكنها يجب أن تكون حسب شروطه هو وليس حسب شروط زعيم طالبان الملا عمر، وأن عليه التفاوض من موقع القوة، واقترحت عليه أن يقوم بذلك بحلول الخريف القادم، وأبلغته أن طلب الثلاثين مليار دولار الإضافية الضرورية لتمويل زيادة القوات سيكون أمام الكونغرس قبل زيارته الولايات المتحدة في أيار/مايو بوقت قصير، وقلت له: «بإمكانك مساعدة الوزيرة كلينتون ومساعدتي».

على جري العادة ـ وعذراً لاستباق الأحداث ـ كانت الأولوية القصوى للرحلة، رغم ذلك، هي الخروج من كابول للقاء الجنود. أقلّتنا الطائرة إلى قاعدة عمليات فرونتيناك المتقدمة بالقرب من قندهار لزيارة الكتيبة الأولى لفوج المشاة ١٧، وحدة سترايكر التي كانت قد تكبدت خسارة واحدٍ وعشرين جندياً وإصابة اثنين وستين

آخرين خلال حملتها الناجحة. كان حوالى سُبُع عناصر تلك الوحدة قد قتل، وتخليداً لذكرى الذين سقطوا كانوا قد نصبوا خيمة مع رفوف على جانبيها تحوي صور أولئك الذين قُتِلوا، بالإضافة إلى تذكارات وعملات معدنية وضعها الرفاق والزوار أمثالي لتكريمهم. كان، كما أعتقد، ركناً مقدساً، وقد بقيت هناك وحدي بضع دقائق.

ارتفعت معنوياتي بعد تناول الغداء مع عشرة ضباط مجندين حديثاً واجتماعي بعد ذلك مع ١٥٠ من زملائهم. على جري العادة، كانوا صريحين بشكل مذهل. كانوا قلقين من قواعد الاشتباك المتزايدة لمنع الإصابات في صفوف المدنيين. فعلى الرغم من أنهم كانوا يدركون تداعيات إصابة أشخاص أبرياء، إلا أنهم كانوا يريدون أن يكونوا قادرين على إطلاق مزيدٍ من الطلقات التحذيرية، وكانوا يريدون مزيداً من الجنديات للمساعدة في تفتيش المنازل. قالوا إن جنود الجيش الأفغاني «جيدون لكنهم خمولون»، وإن عناصر الشرطة الأفغانية المحلية «فاسدون ومنتشون بالمخدرات معظم الأحيان». كان يداهمني أحدهم دائماً على حين غرة في هذه المحادثات، وفي هذه الحالة قال أحد الجنود إن هناك خللاً في تصميم زي الجنود العسكري ـ كان المنشعب يتمزق بسهولة عند عبور الأسوار، وأضاف قائلاً مع ابتسامة: «هذه ليست مشكلة في الصيف، لكن قد يلفحنا الهواء قليلاً في الشتاء». تساءلت كيف يمكن ألا أكون قد سمعت بهذه المشكلة في البنتاغون (تبين أن الجيش كان يعلم بهذه المشكلة وسبق أن طلب أزياء بديلة). ثم أخذتني طائرة إلى مخفر كفيريتا القتالي في شمال شرق ولاية هلمند للقاء الكتيبة الثالثة في فوج مشاة البحرية الرابع. أخذني النقيب أندي تيريل في جولة عبر بلدة نوزاد، التي كانت ذات يوم تضم ثلاثين ألف نسمة ثم أصبحت معقلاً سابقاً لطالبان ومزروعة بالعبوات الناسفة وغير صالحة للسكن. كان مشاة البحرية قد سيطروا على نوزاد في كانون الأول/ديسمبر السابق وأزالوا معظم الألغام، بكلفة باهظة فيما يتعلق ببتر الأعضاء المزدوج، وأبلِغت أن حوالى ألف من سكانها قد عادوا، وأن الحياة الاقتصادية بدأت تنتعش. وفيما كنت أسير في الطريق الرئيس المغبر رأيت بضعة محال مفتوحة مع بضعة رجال وصبية يقفون قربها. تساءلت، بعدما رأيت العدد الهائل لمشاة البحرية في كل أنحاء البلدة وانتبهتُ إلى ندرة المحال المفتوحة وعدم وجود الماشية، عما إذا كان هذا عرضاً لأجلي، أو ما إذا كانت زيارتي وحضور كثير من جنود مشاة البحرية لحراستي قد دفعا

الناس إلى الاختباء. لم يكن هناك شك في الشجاعة والبسالة اللتين أظهرهما جنود مشاة البحرية في السيطرة على هذه البلدة أو التضحيات التي قدموها. كان السؤال الذي خطر ببالي هو ما إذا كان ذلك يستحق تضحياتهم.

قبل مغادرة أفغانستان زرت مخيم «كامب بلاك هورس» (معسكر الحصان الأسود)، خارج كابول، وهو واحد من أضخم مراكز تدريب الجيش الأفغاني. استقبلني هناك وزير الدفاع الأفغاني عبد الرحيم وردك، وهو يرتدي بذلة من ثلاث قطع، ورافقني خلال عروض تدريب مختلفة. خصصت بِضع دقائق لشكر الجنود الأميركيين الذين كانوا مدربين هناك ومن ثم خاطبت بضع مئات من المتدربين الأفغان من خلال مترجم. أصرّ وردك على أن أختم ملاحظاتي ببضع كلمات تشجيع باللغة البشتونية، وكتبها لي على بطاقة، فبذلت كل ما بوسعي للتلفظ بها، ولا أعتقد أن أيّاً منها كان جيداً بما يكفي، ولغاية هذا اليوم لا أعرف ما قلته لهم. الأرجح أنه لم يكن أمراً سيّئاً لأنهم لم يُظهروا أنهم قد أُهينوا.

لم تكن التعليقات التي أدليت بها للصحافة خلال هذه الرحلة مفعمة بالتفاؤل. أخبرت الذين رافقوني إلى نوزاد أن تلك الزيارة عززت اعتقادي أننا على المسار الصحيح، «لكنه سيأخذ وقتاً طويلاً». «على الناس أن يفهموا أن هناك قتالاً شرساً للغاية، وأياماً صعبة بالانتظار... الإشارات السابقة كانت مشجعة، لكنني كنت قلقاً من أن ينفد صبر الناس ويعتقدوا أن الأمور أفضل مما هي عليه في الواقع». لم يكن باستطاعة أحد اتهامي بأنني كنت متفائلاً حيال أفغانستان. لقد رأيت جنودنا ومشاة بحريتنا وما أنجزوه، لكنني كنت أدرك أيضاً ما ينتظرهم.

قام أوباما بأول زيارة له كرئيس إلى أفغانستان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠، حيث نزل إلى الأرض لمدة ست ساعات، اجتمع خلالها بكرزاي والتقى جنوداً أميركيين في قاعدة بغرام الجوية. أعطى ظهوره دفعاً لكرزاي، رغم أن الرئيس الأميركي أبلغه رسائل قاسية حول الفساد وتهريب المخدرات والحكم، كما تحدثا عن المصالحة مع طالبان. وكان ترحيب الجنود به عاصفاً. أخبرني جونز لاحقاً بغضب أن مسؤولاً رفيعاً في السفارة كان قد أخبر الأفغان مبكراً بالزيارة وأن صاروخاً أصاب مدرج الإقلاع بعد مغادرة طائرة الرئيس كابول على مسافة أقل من ربع ميل من المكان الذي كانت مركونة فيه.

كان الانقسام حول أفغانستان بين وزارتي الخارجية والدفاع من جهة والبيت الأبيض وجهاز الأمن القومي من جهة أخرى يغلي منذ كانون الأول/ديسمبر، واحتدم مجدداً في بداية نيسان/أبريل. عاد مولن وميشيل فلورنوي إلى واشنطن في رحلتين منفصلتين من أفغانستان، وكان كلاهما منزعجاً مما كان قد رآه. جاءت فلورنوي لرؤيتي في ٢ نيسان/أبريل للتعبير عن مخاوفها بشأن تشكيك السفير إيكنبيري باستراتيجية الرئيس، ومعاملته لكرزاي، والصراع بين الخارجية وجهاز الأمن القومي حول من المسؤول عن الشق المدني من مسعى الحرب. وكان مولن يشاطرها تلك المخاوف. بعد بضعة أيام أخبرت هيلاري أنني أريد الاستفادة من اجتماعي الدوري بالرئيس في ذلك الأسبوع لمناقشة هذه المسائل وسألتها إن كانت تريد الانضمام إلي، فردَّت بالإيجاب. سأل جيم جونز إن كان ممكناً أن نجتمع نحن الثلاثة أولاً من دون الرئيس لمراجعة بعض المسائل مسبقاً، فقلت لا بأس.

كنت أناقش في اليوم التالي مسألة حساسة بشأن الموظفين على انفراد مع الرئيس عندما سألني عن أفغانستان. أخبرته أنني اتفقت مع جونز على عدم مناقشة مخاوفي معه ـ مع أوباما ـ حتى نجتمع أنا وجونز وكلينتون، فقال أوباما: «اعتبر ذلك مرفوضاً»، لذا قلت إن إيكنبيري بدا مقتنعاً بأن الاستراتيجية التي أقرّها أوباما ستخفق، وقلت إن على السفير، وآخرين، التعامل بإيجابية أكثر مع كرزاي، خصوصاً في تصريحاتهم العلنية. إنها مسألة سيادة وكرامة بالنسبة إلى الأفغان. وتابعت قائلاً إن وزارة الخارجية والبيت الأبيض/جهاز الأمن القومي يتصارعان على دفة قيادة الشق المدني، وأن هذا سيودي بمسعانا كله إلى الهاوية. كان أوباما متحفظاً جداً في رده وقال إن على المدراء العمل على مسألة الصلاحيات.

بعد بضع دقائق اجتمعنا أنا وكلينتون ومولن ودونيلون بجونز في مكتبه. كررت مخاوفي مع مزيد من الحزم والتفاصيل، وقلت إن سلبية إيكنبيري قد استشرت في السفارة كلها وإنه بات أشبه بقائد يخبر القوات المتوجهة إلى القتال أن الحملة ستفشل، وانتقدت بشدة معاملته ومعاملة البيت الأبيض لكرزاي، مذكّراً الجميع أن كرزاي يعلم أننا تدخلنا في انتخابات الخريف الماضي، ومشيراً إلى أن بيان وزير الإعلام روبرت غيبس في ذلك الصباح ـ الذي ورد فيه أن الولايات المتحدة قد

تسحب الدعوة التي وجهتها إلى كرزاي لزيارة واشنطن في أيار/مايو ـ كان خطأ فظيعاً (كان غيبس يردّ على تصريح كرزاي العلني بأنه سوف ينضم إلى طالبان إن لم يتوقف الأجانب عن التدخل في أفغانستان، بالإضافة إلى كثير من تصريحاته العلنية الطائشة التي سببت إزعاجاً لنا جميعاً). ثم وصفت مشكلة البيت الأبيض ـ وزارة الخارجية كما نراها من وزارة الدفاع. وافقني مولن على ما قلت مضيفاً أننا سنبحث في مسائل سيادة القانون والفساد والحكم خلال أشهر قليلة، ومع ذلك لم تكن لدينا أي خطط، وقال: «إن الشق المدني لا يعمل».

جاءت هيلاري إلى الاجتماع وهي تحتدم بالغضب، وقدمت عدداً من الأمثلة حول تمرد إيكنبيري عليها وعلى نائبها، جاك لو، بما في ذلك رفضه تزويدهما بالمعلومات والخطط، وقالت: «إنه مشكلة كبيرة». وقد وافقتني حول معاملة كرزاي، ثم استدارت إلى جهاز الأمن القومي وموظفي البيت الأبيض، معبرةً عن سخطها من تعاملهم المباشر مع إيكنبيري ومقدمةً عدداً من الأمثلة على ما وصفته بجهلهم ومساعيهم للسيطرة على الشق المدني من مسعى الحرب، ورفضهم تلقي طلبات الاجتماع، ورفضهم العمل مع هولبروك وفريقه. وفيما كانت تتحدث كان غضبها يثور أكثر فأكثر. «إن كانوا يريدونها [السيطرة على الشق المدني للحرب]، فسأسلّمهم إياها بأكملها وأغسل يدي منها. لن أتحمل المسؤولية عن شيء لا أستطيع إدارته بسبب تدخل البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي».

في تلك اللحظة سألت جونز كم يبلغ عدد الذين يعملون مع دوغ لوت في جهاز الأمن القومي. حوالى خمسة وعشرين، قال جونز. قلت بغضب إن موظفي مجلس الأمن القومي المتخصصين بأكملهم في عهد بوش الأب كانوا حوالى خمسين شخصاً، مضيفاً: «عندما يكون لديك ملاك وظيفي بهذه الضخامة في جهاز الأمن القومي فإنك تقوم بالأمور الخاطئة وتبحث عن سبل للبقاء منشغلاً». فموظفو الأمن القومي كانوا قد أصبحوا، في الواقع، هيكلاً وظيفياً له أجندته الخاصة في تعارض مع آلية التعاون، وهذا، بدوره، أدى إلى نشوء إدارة تفصيلية أضخم بكثير من اللازم. وبالفعل، خلال إحدى زياراتي إلى أفغانستان اكتشفت خط هاتف مباشر يربط بين لوت ومركز قيادة العمليات الخاصة في قاعدة بغرام الجوية، فأمرت بإزالته. وفي مناسبة أخرى أخبرت الجنرال جيم ماتيس في القيادة المركزية أن يقول للوت، إذا

اتصل به ولو مرة واحدة بعد للاستفسار عن أي شيء، أن يذهب إلى الجحيم. كنت قد سئمت الإدارة التفصيلية لجهاز الأمن القومي.

لم ينبس أيٌّ من دونيلون وجونز ببنتْ شفة عموماً في وجه انتقاداتنا أنا وهيلاري، بالرغم من أن دونيلون قال إن فريق هولبروك رفض العمل ضمن آلية عمل ما بين الوكالات. وقال جونز: «تريد اجتماعاً، لك ذلك»، ثم أضاف: فضلاً عن أن إيكنبيري «يجب أن يرحل» إن كان وزيرا الخارجية والدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة يرون أن عليه أن يرحل.

كانت تنقية جيدة للأجواء. اتصلت بجونز في اليوم التالي لأسأل إن كنا سنناقش كل هذا مع الرئيس، فقال نعم. لكن بدا واضحاً أن إيكنبيري ولوت، مهما كانت أوجه قصورهما، كانا تحت حماية البيت الأبيض. ففي ظل تمسكنا الشديد أنا وهيلاري برحيل الاثنين، كانت تلك الحماية تأتي فقط من الرئيس. ولأنني لم أستطع تخيل أي رئيس سابق قد يتسامح مع شخص في مركز رفيع يعمل ضد القوانين التي كان قد صادق عليها، فإن التفسير الأرجح هو أن الرئيس نفسه لم يكن يؤمن فعلاً أن الاستراتيجية التي صادق عليها ستنجح.

كان بإمكاني فهم تشكيك الرئيس حتى وإن لم أتفق معه. لم أكن أؤمن أن يغيّر كرزاي توجهاته، أو أن تتوقف باكستان عن حذرها، أو أن يتراجع الفساد بشكل ملحوظ، أو أن يبصر الإمداد المدني الأميركي النور حقاً. وفي السياق نفسه، لو لم أكن مؤمناً بأن الشق العسكري من الاستراتيجية سيؤدي إلى النجاح كما عرَّفته لما استطعت مواصلة التوقيع على قرارات الانتشار.

كانت المفارقة المتكررة المثيرة للسخرية لاجتماعاتنا في مجلس الأمن القومي، على حد اعتقادي، هي أننا كنا نمضي معظم وقتنا في تشريح الجزء الذي يسير جيداً من الاستراتيجية ـ العمليات العسكرية وتدريب قوات الأمن الأفغانية ـ ولم نكن نقوم بالأمر نفسه فيما يتعلق ببحث العناصر التي لم تكن تعمل. كان تشكيك أوباما حيال عدم تنفيذ مكريستال للاستراتيجية واضحاً في كل اجتماع عملياً في ذلك الربيع. فخلال مؤتمر فيديو معي ومع مولن في مطلع أيار/مايو أعرب ستان عن إحباطه من اجتماع مجلس الأمن القومي الذي كان قد عُقد في اليوم السابق، وأخبرنا أنه صُعق من السلبية والارتباك اللذين تجلّيا في الاجتماع بشأن مكافحة التمرّد، وقال

إنه ينوي مراجعة خططه العملانية حول هجوم قندهار مجدداً «بحيث يفهموها بشكل أفضل... أنا قلق من أن الرئيس لا يفهم خطة الحملة» حول قندهار. أجبت أن أولئك الذين يقدمون له المشورة في البيت الأبيض ينظرون إلى عملياتنا «من منظار ضيق جداً» يبدو أنهم يواجهون صعوبة في فهم الصورة الأشمل. بعد قول ذلك أدركت أن الرئيس إن لم يكن يفهم خطة الحملة فإن ذلك خطأنا نحن في وزارة الدفاع، وأخبرت مكريستال أنني سأحاول إتاحة بعض الوقت له مع الرئيس للتحدث عن الخطة.

في تلك الأثناء بدأت الشكاوى الصادرة عني وعن هيلاري حول كيفية معاملة إيكنبيري ومسؤولي البيت الأبيض لكرزاي (خصوصاً في العلن) بإحداث بعض التأثير. لم يكن كرزاي يثق بإيكنبيري أو هولبروك أو بايدن، وكانت علاقته بأوباما فاترة، وكانت علاقة مكريستال به هي الأفضل، نليه أنا وكلينتون. على أي حال، بدأ البيت الأبيض بتخفيف وطأة النقد العلني «لحليفنا» في نيسان/أبريل.

وصل كرزاي وعدد من وزرائه إلى واشنطن في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ لإجراء «حوار استراتيجي»، بدأ بعشاء استضافته هيلاري في تلك الليلة، حيث أظهر الجميع أفضل سلوك لديهم. واجتمع في اليوم التالي عدد من الوزراء من كِلا الجانبين لساعتين في وزارة الخارجية لمناقشة كل جانب من جوانب علاقتنا الثنائية. كما أمضيت تسعين دقيقة أخرى مع وزيرَي الدفاع والداخلية الأفغانيَّين في البنتاغون. كنت قد أسّست شراكة قوية مع وزير الدفاع وردك، وهو من البشتون، وكان زعيماً وطنياً في مقاومة المجاهدين ضد السوفيت خلال الثمانينيات. كان لبقاً في معظم الأحيان، من الطراز القديم، في تعبيره عن امتنانه لمساعينا في أفغانستان، وكان العمل معه سلساً: استطعت إقناعه ذات مرة أن قواته ليست بحاجة إلى طائرات إف ٢٢، لأن واحدة منها فقط ستستهلك موازنته كلها. اجتمع الرئيس بكرزاي في الثاني عشر من الشهر، وبعد أن أدليا بتصريحاتها للصحافة، تناولت البعثتان طعام الغداء في البيت الأبيض.

كان العاملون في البيت الأبيض الذين قاموا بالتحضير للزيارة، بمن فيهم رئيس موظفي جهاز الأمن القومي دينيس مكدونو ونائب مستشار الأمن القومي بن رودس، قلقين جداً خوفاً من إحدى فورانات كرزاي. أعرب كرزاي عن رغبته في زيارة جنودنا

الجرحى في مركز ولتر ريد الطبي العسكري، والذهاب إلى مقبرة أرلنغتون الوطنية، ومن ثم زيارة فورت كامبل، كنتاكي، لشكر الجنود المنتشرين وعائلاتهم. عارض مسؤولو البيت الأبيض الزيارة إلى فورت كامبل قائلين إنهم يريدون تركيز الاهتمام على الشؤون الداخلية بعد ثلاثة أيام متواصلة من الانشغال بكرزاي وأفغانستان، لكني اعتقدت أنهم كانوا متخوفين بشكل أساسي مما يمكن أن يقوله كرزاي في فورت كامبل، فاعترضت، فعادوا عن قرارهم. أدّى كرزاي أفضل أداء له في ولتر ريد وأرلنغتون. اجتمعت به في القسم ٦٠ من أرلنغتون، حيث كان يرقد الكثير من أولئك الذين قُتِلوا في العراق وأفغانستان، وقد تأثر كثيراً عندما مشى بين الأضرحة.

التقيته في اليوم التالي في فورت كامبل. رافقنا اللواء ج. ف. كامبل، قائد الوحدة إيربورن ١٠١، وتوجّهنا إلى حظيرة طائرات حيث كان ١٣٠٠ جندي ينتظرون مع عائلاتهم، ومن على منصة مرتفعة ومحاطة بفواصل حديدية بارتفاع ثلاثة أقدام عبّر كرزاي عن امتنانه لكل ما قامت به الولايات المتحدة لمساعدة أفغانستان منذ العام ٢٠٠١، وأخبر الحشد أن «الدرب لا تزال طويلة، لكننا قطعنا شوطاً كبيراً بفضلكم»، ووعد أن تأتي العائلات الأفغانية يوماً ما إلى فورت كامبل «لتشكركم». ثارت موجة هتاف مطولة وقف خلالها الجنود وأعضاء عائلاتهم. كان كرزاي مشدوهاً، وبحماسة كبيرة ترجل عن المنصة وصافح الأيدي على طول السياج، ثم قفز فوق السياج الفاصل ـ وكاد أن يقع ـ للاختلاط بالحشد والتقاط الصور مع العائلات. كان مشهداً رائعاً. أخذناه أخيراً إلى مبنىً آخر، حيث تحدث بهدوء إلى ٢٠٠ جندي كانوا في طريقهم إلى أفغانستان في ذلك اليوم، قائلاً: «إنني أشكركم لما تقومون به من أجلي ومن أجل بلدي»، ثم صافح الجميع. وفيما غادرت طائرة كرزاي فورت كامبل وانتهت زيارته إلى أميركا، لم يسعني سوى الأمل في أن تستمر المشاعر الإيجابية من الجانبين مدةً طويلة. أعتقد أن زيارته كانت انتصاراً، وقد أخبرته بذلك.

وفي أفغانستان واصل مكريستال تنفيذ خطته لتدمير حركة طالبان في معقلها جنوبي أفغانستان، أولاً في هلمند ومن بعدها في ولاية قندهار. بعد تركيز جهوده في الجنوب، نقل جهده الرئيسي إلى القسم الشرقي من البلد على طول الحدود الباكستانية. بدأت قوات الإمداد بالوصول إلى أفغانستان في أيار/مايو وحزيران/

يونيو، لكن المتشائمين راحوا ينتحبون. كانت الذخيرة وفيرة، وكانت عملية تنظيف قرية «مرجه» والمناطق المحيطة بها من طالبان قد استهلكت وقتاً أكثر مما خطط له الجيش (وأعلنه)، وكانت حملة تطهير قندهار أيضاً تتبلور بشكل أبطأ مما كان متوقعاً (كان مكريستال يتحرك بشكل أبطأ في حملة قندهار مما كان مخططاً له في البداية ليضمن أن يعمل مزيد من الجنود الأفغان معنا وأن تكون السلطات المحلية مهيَّأة بشكل أفضل لتقديم الخدمات بعد تحسن الوضع الأمني؛ وهي دروس تم استقاؤها من مرجه). لم يكن هناك تحسن فعلي في وضع الحكومة الأفغانية خارج كابول، وكان حضور الحكومة المركزية في الولايات والقرى ضعيفاً أو معدوماً، والفساد مستشرياً على كل المستويات، وربما كان أكثر ضرراً من المسؤولين المحليين والشرطة، الذين كانوا يبتزون عامة الأفغان بشكل معتاد. فقد كان التوسط لحل الخلافات المحلية والعائلية، وهو دور أساسي للمسؤولين الأفغان، فرصة للمزيد من الرشاوى، وكانت قلة قليلة من الجنود ورجال الشرطة الأفغان تعمل لبناء شراكة حقيقية. وقد فُسّر إعلان أوباما بأن الولايات المتحدة ستبدأ سحب قواتها في تموز/ يوليو ٢٠١١ على أنه تاريخ نهائي، لذا كان الكثير من الأفغان ينتظرون رحيلنا بفارغ الصبر.

عند اتخاذه قراراته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ذكر الرئيس أن فريقه للأمن القومي سيراجع تقدم الاستراتيجية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.. وكما قلت سابقاً، إن لم نستطع رؤية تقدم حقيقي، حينها ينبغي أن نكون مستعدين لتغيير نهجنا. في مطلع حزيران/يونيو أخذ بايدن وآخرون في البيت الأبيض يضغطون علينا لإعادة التفكير في الاستراتيجية.

نظراً للضغط السياسي المتصاعد في كلّ من واشنطن وأوروبا لإظهار تقدم أمني في أفغانستان خلال قمة الناتو في لشبونة بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر، كنت قلقاً من أن يتفق سفراء الناتو في بروكسل وجهاز الأمن القومي في واشنطن على أن عليهم تحديد أي أجزاء من البلد مهيَّأة لتسليمها إلى الحكومة الأفغانية، لذا كنت فظاً خلال اجتماع الناتو في حزيران/يونيو في بروكسل في المحاججة أن إقرار أي الأقاليم يجب تسليمها إلى السلطات الأفغانية يجب أن يتم فقط بناءً على توصيات مكريستال والممثل الأعلى للناتو السفير مارك سيدويل والحكومة الأفغانية، انطلاقاً من المعايير

والمقاييس التي وضعوها، وقلت إن توقيت الانتقال يجب أن يبقى معتمداً على الأوضاع الأمنية المحلية والقدرة الأفغانية على الحكم، وسألت الوزراء أن يتذكروا أن «الانتقال هو البداية لعملية من دون مهل متوقعة؛ وليس المسارعة للخروج من الباب».

بعد خمسة أيام أدلينا أنا ومولن بشهادتينا أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، ظاهرياً حول موازنة السنة المالية ٢٠١١. ركّزت معظم جلسة الاستماع في أفغانستان، وذكّرتُ أعضاء مجلس الشيوخ أن قوات الإمداد لا تزال تتدفق. وعندما سُئلت عما إذا كان تدفق القوات سينجح أجبت بضجر: «علي أن أخبركم أنني أشعر أن لدي رؤية مسبقة لأنني سبق أن جلست هنا أتلقى الأسئلة نفسها في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ عندما كنا لا نزال نرسل قوات الإمداد إلى العراق». وحذرنا من أن هذا سيكون قتالاً طويلاً وشرساً، لكن مكريستال «مقتنع وواثق أنه سيكون قادراً على إظهار أن لدينا الاستراتيجية الصحيحة، وأننا سنحرز تقدماً بحلول نهاية السنة». وقال مولن إن كل المؤشرات تتحرك بالاتجاه الصحيح «بالرغم من مدى صعوبتها». وسلطنا الضوء على موافقة كرزاي الرسمية على عملية قندهار قبل بضعة أيام فقط. وفي اليوم نفسه أدلى كلٌ من بتريوس وفلورنوي بشهادتيهما أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ حول المسائل نفسها، ومن ثم حضر بتريوس ليوم ثانٍ، كونه أغمي عليه أثناء الجلسة في اليوم السابق. في كلتا الجلستين تمت مناقشة الانسحاب المقرر في تموز/يوليو ٢٠١١ بشراسة، وقال كلانا إن الانسحاب سيبدأ في ذلك التاريخ، وسيتم تحديد الوتيرة «استناداً إلى الظروف على الأرض». بشكل عام، كانت استراتيجية الرئيس في أفغانستان ـ وأداء قائد القوات الأميركية هناك ـ تتعرض لضغط كبير من قِبل موظفيه وبايدن في البيت الأبيض ومن الإعلام في الوقت نفسه. كنا بالكاد قادرين على تحمل الضغط الممارس علينا، فإذا بمصيبة تنزل بنا.

في وقت متأخر من عصر يوم الاثنين، ٢١ حزيران/يونيو، اتصل بي مولن ليخبرني أن مجلة «رولينغ ستون» نشرت مقالة بعنوان «الجنرال المتخاذل» عن مكريستال، ومن المحتمل أن تكون مدمرة، ثم أرسل المقالة إلى مكتبي، وحين قرأتها تساءلت: ما الذي كان يفكر فيه ستان، بحق الجحيم، ليزود هذا المراسل الصحافي بتلك

المعلومات. استشهدت المقالة بوصف أحد المساعدين لاجتماع مكريستال الأول مع أوباما بأنه «التقاط صورة تذكارية خلال ١٠ دقائق... من الواضح أن أوباما لم يكن يعلم عنه شيئاً، ومن يكون. هذا هو الشخص الذي سيدير حربه اللعينة، لكنه لم يبدُ متحمساً. كان الرئيس محبطاً جداً». ونُقِل عن مساعد آخر وصفه جيم جونز «بالمهرج» الذي ما زال «عالقاً في العام ١٩٨٥». الأشنع هو أن المقالة صوَّرت الجنرال وهو يهزأ بنائب الرئيس. «هل تسأل عن نائب الرئيس بايدن؟ قالها مكريستال وهو يضحك. من هذا؟ بايدن؟ يبدو أنه مستشار رفيع. هل قلت: إليك عني؟» كانت المقالة المكتوبة بقلم مايكل هاستينغز تحمل نقداً قاسياً لكامل الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان، وأدركت أن ما قيل عن بايدن والرئيس وجونز سيفجر قنبلة في البيت الأبيض.

قرابة الساعة الخامسة بعد الظهر اتصل بي ستان ليعتذر عن المقالة، وبسبب خوفي الشديد من تأثيرها على الحرب لم أستطع السيطرة على غضبي هذه المرة: «ما الذي كان يجول في بالك بحق الجحيم؟» لم يقدم مكريستال أي تفسير، ولم يقل إنه فُهم هو وموظفوه بشكل خاطئ أو إن المقالة كانت مشوّهة بطريقة ما. أجاب الجنرال ذو الأربع نجوم، تماماً، بما تعلمه كطالب ضابط في الأكاديمية العسكرية الأميركية: «لا أعذار، سيدي».

انفطر قلبي. كنت أعلم أن بإمكان منتقدي مكريستال في البيت الأبيض تعريض قيادته للخطر. اتصل جيم جونز مرتين ذلك المساء ليخبرني أن البيت الأبيض «ساخط جداً» بشأن المقالة، وهي عبارة تقليدية لها دلالاتها.

كان مقرراً أن أجتمع على انفراد عصر اليوم التالي بالرئيس ومولن وكارترايت بخصوص خلفاء محتملين لي. اتصل بي بايدن قبل الاجتماع، وأعتقد أنه بطريقة دفاعية قال: «لم أشأ أن أغضبه [أوباما] ليلة البارحة، وسألته فقط إن كان قد قرأ المقالة». أخبرني بايدن أن مكريستال اتصل به ليعتذر عن التعليقات التي وردت في المقالة.

ذهبت لرؤية الرئيس بعد الساعة الثالثة بعد الظهر بقليل يوم الثاني والعشرين من الشهر. كانت الكلمات الأولى التي تفوَّه بها هي: «أنا أميل إلى إقالة مكريستال»، ثم تابع قائلاً: «جو [بايدن] يبالغ في هذا الشأن» (كانت ضربة كبيرة لصدقية بايدن).

قلت إنني سأذهب لمقابلة ستان صباح اليوم التالي وسأخبره أنني كنت سأقيله بنفسي لو أنه كان في أي منصب آخر غير منصب قائد إيساف، لكنني تابعت قائلاً: «أعتقد أننا إذا خسرنا مكريستال فسنخسر الحرب»، وقلت إنني أخشى أن أي خليفة له سيحتاج من ثلاثة إلى أربعة أشهر لتثبيت تعيينه، والذهاب إلى أفغانستان، واللحاق بالوتيرة السريعة. وقلت إن هذا التراجع في الزخم، في ضوء المهل التي حددها الرئيس، وهشاشة حملة قندهار، وعلاقة ستان المميزة بكرزاي، «سيتعذّر إصلاحه».

أخبرني الرئيس أن مخاوفي في محلها، لكن كان عليه أن يفكر في مقام الرئاسة. قال: «فلنتحدّثْ في الجوهر»، ثم عزز أكبر مخاوفي حيث قال: «أشعر أن الأمور لا تسير جيداً في أفغانستان، فهو [مكريستال] لا يبدو أنه يحرز تقدماً. قد لا تنجح استراتيجيته فعلاً». بسماعي الرئيس وهو يعبر عن الشك في الاستراتيجية التي صادق عليها قبل ستة أشهر، في وقت كانت كثير من قوات الإمداد تصل إلى أفغانستان، وبتعبيره عن قلة ثقته بقائده وبالاستراتيجية، شعرت بالحيرة، فهذه المشاعر لم تأتِ من مقالة المجلة بل كانت دفينة طوال الوقت. أجبت أن المسعى يتجه إلى مزيد من التعقيد ويستهلك وقتاً أطول مما كان متوقعاً، لكن مكريستال كان قد أطلع لتوّه أربعاً وأربعين وزير دفاع من الناتو على التطورات في بروكسل وكلهم أعربوا عن ثقتهم أننا على المسار الصحيح. «إنهم يثقون به، وأعتقد أننا نحرز تقدماً وسنكون قادرين على إثبات أننا على المسار الصحيح في كانون الأول/ ديسمبر».

سأل أوباما عندها: «ماذا لو تولى بتريوس القيادة؟» فأخبرته أن ذلك سيعالج أسوأ مخاوفي. كان بتريوس يعرف خطة الحملة ويعرف كرزاي ويعرف قادة الجيش الأميركي في أفغانستان ويعرف الأوروبيين ويعرف الباكستانيين. لذا قلت إن ذلك، في ظل الظروف الراهنة، سيكون أفضل نتيجة ممكنة. كان بإمكان بتريوس اللحاق بالركب بسرعة قياسية، وكانت سمعته وحدها تضيف طاقة جديدة إلى الحملة.

مع ذلك كنت مصرّاً على الرئيس أن يستمع إلى مكريستال، وقلت إنه سيعرض تقديم استقالته ويؤكد دعمه لسياسة الرئيس، ومصرّاً أن «يقسو عليه» ثم يكون كريماً ويرفض الاستقالة، ويخبره أن أمامه فرصة واحدة أخيرة. بعد ذلك غادرت المكتب البيضاوي وأنا متأكد من أن الرئيس لن يقوم بما اقترحته عليه.

لم يتوقف لطف أوباما الشخصي وثقته اللذان أظهرهما لي باستمرار - في الأوقات الصعبة بيننا غالباً - عن مفاجأتي يوماً. كان اجتماعنا في الأصل مقرراً للحديث عن خطة خلافتي في وزارة الدفاع، وعندما وصلنا إليها أخيراً أخبرته أنني أنوي المغادرة في مطلع العام ٢٠١١.

ربما كنت أكثر وزير مشاكس ومتصلب وعنيد لديه؛ ومع ذلك أخبرني الرئيس حينذاك، في الاجتماع نفسه الذي ذكر فيه أنه على وشك طرد قائد ميداني كنت أنا من أوصاه به، أنه يريدني أن أبقى على الأقل لما تبقى من ولايته الأولى. قال: «أعلم أن هذا غير ممكن. لكن ماذا عن كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؟» فذكّرته أنني، عندما تحدث في الأمر في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قلت إن هذا الوقت لن يكون مناسباً إذ سيكون من الصعب إيجاد شخص كفؤ ليخدم حوالى سنة واحدة. كما قلت إنه يجب ألا يقوم بترشيح وزير دفاع أمام مجلس الشيوخ في بداية الولاية الرئاسية الأولى، حتى لا يقدّم للجمهوريين فرصة لاستغلال الجلسات كي ينقضُّوا على سياساته للأمن القومي. وافق أوباما، ثم اقترح أن أبقى حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١١، وهو توقيت منطقي للمغادرة حين نبدأ نقل السلطة إلى الأفغان في أفغانستان. قلت «حسناً» وأعربت خلال الاجتماع عن تأثري بمعاملة الرئيس الكريمة لي وأنني ربما مدين له بزجاجة من الفودكا.

بعد ذلك الاجتماع نزلت إلى غرفة الأوضاع لحضور اجتماع للمديرين. عند انتهاء الاجتماع أخبرت هيلاري عن اعتقادي أن الرئيس سيقيل مكريستال وأنه يفكر في بتريوس كبديل، فقالت إن تعيين بتريوس فكرة عظيمة.

عندما وصلت إلى البنتاغون تلقيت اتصالاً من كرزاي، الذي كان قد عقد مؤتمر فيديو مع الرئيس. أخذ كرزاي يحثّ على التساهل مع مكريستال قائلاً: «أنا أحبه. فهو يخدم أهدافكم بشكل واضح ودقيق في أفغانستان. لم يسبق لي أن تفاهمت بهذا الوضوح وأقمت علاقة مثمرة أكثر مع أي قائد آخر غيره»، وقال إنه يعلم بمشروعنا المتعلق بالإدارة المدنية، لكنه عبر عن أمله ببقاء «هذا الرجل الشهم الرائع» في أفغانستان. أخبرته أنني سأنقل تعليقاته إلى الرئيس، وأنني أشاطره هذا الاحترام لمكريستال، لكنه «ارتكب خرقاً فاضحاً للانضباط»، وقلت إنني آمل أن تُحلّ المسألة بسرعة لتجنب دوام هذا الالتباس.

عند الثامنة والنصف من صباح اليوم التالي اجتمعنا أنا ومولن بمكريستال، وقلت له مجدداً: «لو كنت في أي منصب آخر غير منصب القائد في أفغانستان لكنت أقلتك بنفسي. كيف يمكنك أن تعرّض مسعى الحرب بأكمله للخطر بمثل هذا القرار الغبي؟» وأخبرته أن الرئيس يميل لإقالته وأن الشيء المناسب الذي يمكنه القيام به هو تقديم استقالته. اكتفى ستان بالقول: «سأفعل ما هو الأفضل للمهمة»، ثم غادر ليقابل أوباما.

بعد الساعة العاشرة صباحاً مباشرةً اتصل بي الرئيس ليخبرني أنه قد أقال مكريستال وطلب مني «الحضور على الفور لمناقشة ماذا سنفعل لاحقاً»، فتوجهنا أنا ومولن بسرعة إلى البيت الأبيض وانضممنا إلى أوباما وبايدن وإيمانويل وجونز ودونيلون في المكتب البيضاوي. راجعنا لائحة بالأسماء لاختيار قائد بديل: الجنرال في سلاح مشاة البحرية جيم ماتيس، رئيس قيادة القوات المشتركة حينها؛ والفريق في القوات البرية ديف رودريغز، الشخص الثاني بعد مكريستال في القيادة؛ والفريق في مشاة البحرية جون ألن، نائب قائد القيادة المركزية؛ والجنرال أوديرنو. أجمع الحاضرون على أن بتريوس وحده قد يفلح، فقلت إن بتريوس في البيت الأبيض، فقال الرئيس: «أحضروه إلى هنا».

في الوقت الذي اجتمع فيه الاثنان ذهبنا نحن الباقين إلى غرفة الأوضاع لانتظار اجتماع مقرر مع الرئيس حول أفغانستان. مرت ثلاثون دقيقة. بدأنا أنا ومولن ودونيلون نتبادل النظرات بتوتر متسائلين عمّا يجري في الاجتماع بين أوباما وبتريوس. عند الساعة ١٠:٥٠ دخل الرئيس وأخبر الفريق الرفيع المجتمِع أن بتريوس أصبح القائد الجديد، وأنه ستكون له الحرية الكاملة بتقديم التوصيات العسكرية. توقع أوباما أن نكون صريحين، وقال إن ديف يؤيد الاستراتيجية الراهنة لكن بإمكانه تقديم التوصيات للتغييرات، التي سيبحث فيها الرئيس، ثم ألقى محاضرة حازمة عن الانقسامات داخل الفريق، والانتقادات، والتسريبات، وطلب أن يكون الجميع حاضراً. أراد الرئيس إعلان التغيير فوراً في «روز غاردن». لقد حدث كل شيء بسرعة بحيث توجّب على بتريوس أن يترك رسالة على الهاتف لزوجته أنه ذاهب إلى ما وراء البحار.

كان لدينا اجتماع مديرين آخر عصراً، لذا بقينا أنا ومولن وكلينتون وبتريوس في

غرفة الأوضاع بعد الاجتماع حول أفغانستان لمناقشة الشق المدني من المعادلة. كان اجتماعاً كئيباً نظراً للمأساة التي كانت قد حدثت للتو. كنا لا نزال نحاول استيعاب التداعيات على الحرب في أفغانستان. اقترحت هيلاري أن يكون رايان كروكر سفيرنا الجديد، ليحل محل إيكنبيري (كان كروكر سفيرنا في العراق وشريكاً حميماً لبتريوس خلال زيادة القوات). اتفقنا جميعاً على أنه سيكون أمراً رائعاً إن أراد القيام بذلك، فقالت هيلاري إنها ستطرح الفكرة على الرئيس عصر ذلك اليوم. أخبرتني هيلاري لاحقاً أن أوباما لا يريد القيام بخطوة حول منصب السفير قبل أن ينجلي الغبار بالنسبة إلى التغييرات العسكرية، لكنه فوضها بالتواصل بشكل سري جداً مع كروكر. بناءً على اقتراح كلينتون اتصل بتريوس بكروكر ذلك المساء وأفادنا أن رايان لم يرفض، لكن لديه بعض الشروط، من ضمنها رحيل هولبروك. لكن إيكنبيري كان لا يزال محمياً من البيت الأبيض، ولن يصبح كروكر سفيراً إلا بعد أكثر من سنة.

كان مكريستال، الذي كان مستشاره الإعلامي المدني قد نصحه بالتواصل مع غير وسائل الإعلام الرئيسية لمناقشة مهمته في أفغانستان، قد أعطى بايدن وخصومه في البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي الفرصة لإزاحته عن القيادة. كان إعطاء معلومات لمراسل يكتب في «رولينغ ستون» ـ المراسل الذي سيكتب لاحقاً أيضاً مقالات نقدية جداً حول كلٍّ من بتريوس والفريق وليام كالدويل، المسؤول عن تدريب قوات الأمن الأفغانية ـ خطأً فادحاً. وقد خلص التحقيق الذي أجراه مفتش عام في الجيش لاحقاً إلى أن ضباط الجيش في فريق مكريستال لم يدلوا بتعليقات مهينة؛ وأن الجنرال لم يسمع مباشرةً التصريحات موضوع المساءلة (علمت لاحقاً أن بعض التعليقات الواردة في المقالة نُسبت إلى أفراد لم يكونوا من ضمن فريق موظفي مكريستال في القوات البرية). راجع المفتش العام لوزارة الدفاع تقرير الجيش، ورغم أنه وجد بعض أوجه القصور في ذلك التحقيق إلا أنه توصّل إلى أن «الوقائع المتعلقة بالموضوع لم تحدث بالطريقة الواردة في المقال». لكن المجلة تمسّكت بكلام مراسلها.

مهما يكن ما حدث أو قيل، فإن رفض مكريستال الدفاع عن نفسه ـ لإعطائي أي ذخيرة يمكنني استخدامها بالنيابة عنه ـ جعل من المستحيل عليَّ إنقاذ وظيفته. لكنني حتى هذا اليوم مازلت أعتقد أنه أُجبر على الاستقالة، أجبره بايدن وموظفو

البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي الذين كانوا يكنُّون كرهاً عميقاً تجاه دفاعه المستميت في الخريف الماضي عن مكافحة التمرد وعن زيادة القوات بشكل كبير في أفغانستان؛ وفسروا تعليقاته العامة حينها بأنها «تحاصر» الرئيس؛ وواصلوا معارضة الاستراتيجية المصادق عليها من قِبل الرئيس والطريقة التي كان مكريستال ينفذها بها. إنني على يقين أن مقالة «رولينغ ستون» قد أعطت الرئيس، بتحريض من المحيطين به في البيت الأبيض وبسبب عدم ثقته بالقيادة العسكرية العليا، الفرصة التي كان ينتظرها لكي يُظهر بكل وضوح ـ للرأي العام والبنتاغون ـ أنه القائد العام وأنه يسيطر بشكل كامل على الجيش. في ظل غياب أي محاولة من مكريستال للشرح أو تقديم تبريرات، أعتقد أن الرئيس لم يجد خياراً غير إقالته. كانت المقالة ببساطة هي الأخيرة من بين عدة زلات علنية من قبل الجنرال في حقل ألغام السياسة، التي هي ساحة صراع خطيرة كانت خبرته القتالية فيها ضئيلة. خلال احتفال تقاعده في أواخر تموز/يوليو قلت للحضور: «بينما ينهي ستان مكريستال الآن رحلة بدأت في ساحة العرض في الأكاديمية العسكرية الأميركية قبل أربعة عقود... فإنه قام بذلك بامتنان للأمة التي قدم الكثير لحمايتها، وحاز احترام الجنود الذين قادهم على كل المستويات، واحتل مكانه كأحد أعظم المحاربين الأميركيين».

لم يغيز رحيل مكريستال ومحاضرة أوباما الحازمة أي شيء للتخفيف من الانقسام في أعلى مستويات الإدارة بشأن أفغانستان. قام بتريوس بحركتين سريعتين كان لهما أثر إيجابي في أرض المعركة. للتقليل من الخسائر بين صفوف المدنيين كان مكريستال قد أصدر توجيهات حول متى يمكن للجنود أن يطلقوا النار ومتى يمكنهم استدعاء الغارات الجوية للدعم. لسوء الحظ، لإثبات أنهم منقادون لإرادته قيّد كل قائد عبر سلسلة القيادة مرؤوسيه بالحد المسموح به من الأخطاء، فكانت النتيجة أن الجنود في الخطوط الأمامية أخذوا يشعرون أنهم مكشوفون وغير محصّنين، وعاجزون عن الدفاع عن أنفسهم بشكل كافٍ. أصدر بتريوس مجموعة جديدة من التوجيهات كانت أقل تقييداً ومنعت صراحةً أي أحد من إضافة مزيدٍ من القيود، وقد ساعد ذلك على رفع المعنويات. وفي حين كان مكريستال يؤيد دائماً استهداف قادة محددين ومسؤولين في طالبان، صعَّد بتريوس بشكل كبير كثافة هذه الهجمات. وفي نهاية آب/أغسطس بدأنا نرى مؤشرات التقدم في مسعى مكافحة التمرد حول قندهار

وتراجعاً كبيراً في نشاط طالبان، بالإضافة إلى تأثير الهجمات المتصاعدة ضد قادة طالبان. كنا نقوم بالأمرين معاً منذ وقت طويل، لكن الزيادة في عدد القوات مكّنتنا من إظهار نتائج أفضل.

بمعزل عما كان يحدث في ميدان المعركة، بدأ النقاش في الوطن حول مدى السرعة الذي يجب أن تنسحب به القوات، يزداد حدةً بدءاً من تموز/يوليو ٢٠١١. كان الديمقراطيون في الكونغرس يلحُّون على القيام بتخفيضات قوية فوراً، وهي وجهة النظر التي كان يتبناها بايدن والمشتبه بهم المعتادون في البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي. ذكّرنا أنا ومولن وبتريوس الجميع أن الدفعة الأخيرة من القوات الإضافية قد وصلت للتو، وأننا بحاجة إلى الوقت لإظهار ما الذي يمكنها إنجازه؛ وأن التخفيضات ستبدأ كما قال الرئيس، لكن ذلك يجب أن يحدث تدريجياً. كما كان يفعل في اللحظات الحرجة في العراق، ظهر بتريوس علناً الآن، ليجري مقابلات مع صحف رئيسية في آب/أغسطس تحدث خلالها عن المكاسب التي تم تحقيقها من ناحية طرد طالبان من المعاقل الرئيسية في الجنوب ومن حيث تدريب القوات الأفغانية، وطلب التحلي بالصبر وبعض الوقت، وهما سلعتان غير متوفرتين كثيراً في واشنطن العاصمة.

زرت أفغانستان مجدداً في مطلع أيلول/سبتمبر، قادماً من حفل تغيير القيادة في بغداد. كانت هناك مسائل حساسة كثيرة ينبغي مناقشتها مع كرزاي، وشرحت له ما حدث مع مكريستال، ثم ناقشنا المرسوم الذي كان يطلب أساساً رحيل كل مقاولي الأمن الخاصين عن أفغانستان، بمن فيهم أولئك الذين يحرسون مشاريع التنمية التي تهدف إلى مساعدة الشعب الأفغاني. كان كرزاي يعرب في السر عن مخاوفه للمسؤولين الأميركيين حول سلوك هؤلاء الأشخاص منذ أشهر عدة، وكما يحدث معظم الأحيان لم نكترث كثيراً حتى انفجر كرزاي ووجدنا أنفسنا في مواجهة أزمة. كما كانت هناك مشكلة ملحّة أخرى هي الفساد، وهذه المرة لم تكن مسألة صغيرة من مسائل الاستيلاء على ممتلكات الأفغان العاديين بل تقارير تفيد أن مدير مصرف كابول وآخرين قد نهبوا من المصرف ما بين ٨٠٠ مليون دولار ومليار دولار. كانت مشكلات المصرف مشكلة إضافية لأن رواتب الأفغان من الجنود والشرطة ومعظم الموظفين المدنيين كانت تُدفع من خلال المصرف، وإذا انهار فسنواجه

مشكلة ضخمة. أكد كرزاي بغضب أنه قام بإجراءات تصحيحية، وأنه أطلع بتريوس وإيكنبيري على الأمر، لكن التسريبات من سفارتنا أدت إلى تفشي الهلع وسحب مبالغ ضخمة. قال كرزاي إن السفارة الأميركية «لا تفهم الشعب الأفغاني» وإنه يكره «استدعاء» المسؤولين الأفغان إلى اجتماعات في السفارة. أكدت له أننا سنعمل معه ومن خلاله وأننا نحترم السيادة الأفغانية. كما أخبرته أن على حكومته اتخاذ تدابير تصحيحية فيما يتعلق بمصرف كابول بحيث ينال ثقة المجتمع الدولي وكونغرسنا.

توجهت في اليوم التالي، ٣ أيلول/سبتمبر، إلى قندهار للاطلاع على الأمور بنفسي. أطلعني العميد نيك كارتر في معسكر نايثان سميث على ما تفعله قواته في مدينة قندهار وحولها، بالإضافة إلى البلدات المحيطة ـ أرغنداب وبنجاوي وزري، وكلها معاقل لطالبان منذ زمن طويل ـ وعلى الخطوات القادمة التي ينوي القيام بها لبسط الأمن في المناطق المأهولة. أمضينا وقتاً طويلاً في مناقشة مسألة الزعيم المحلي أحمد ولي كرزاي، الأخ غير الشقيق للرئيس، الذي كان ذا نفوذٍ واسع ومعروفاً بفساده، لكن كل مرة كنا أنا أو هيلاري نطلب دليلاً لتجريمه، لم يكن لدى المجتمع الاستخباري أي شيء يقدمه. كان كارتر يدرك التحديات القريبة المدى جيداً، كما أعتقد، وقال إننا سنجد أنفسنا في القريب العاجل أمام أحد خيارين: إما سلطة دينية تديرها طالبان وإما «سلطة قطاع طرق» يديرها أمثال أحمد ولي كرزاي. وقال إن العمل مع أحمد ولي كرزاي أظهر أنه الطريقة المثلى لتحقيق نتائج سريعة ضد طالبان. قلت لكارتر: «إذا كان العمل مع أحمد ولي كرزاي يساعد على إبقاء جنودنا أحياء وناجحين في مهمتهم، فلا داعي للتردد».

أمضيت ساعة في مخفر سنجراي الأمامي، على بعد اثني عشر ميلاً غربي قندهار، أتناول الغداء مع عشرة مجندين حديثين. أخبرني جندي أول يدعى براين أن زوجته داست على مسمار في الوطن، لكن مستشفى البحرية القريب، في تشاينا ليك، رفض معالجتها رغم وجود بطاقة عسكرية لأنها لم تكن تحمل بوليصة «تريكير» (برنامج تأمين عسكري) الصحيحة، وقيل لها إن بإمكانها الذهاب إلى الجهة الأخرى من القاعة والتسجيل للحصول على البوليصة الصحيحة. لكن إنجاز الوثائق يستغرق شهراً، لذا استسلمت وقصدت طبيباً خاصاً للمعالجة، حيث أبلغها أنها محظوظة لأنها

لم تُصب بتسمّم في الدم. كان هذا بالضبط نوع الهراء البيروقراطي الذي كان يثير جنوني. أخبرت براين أن يرسل بريداً إلكترونياً إلى المقدم في مشاة البحرية كريس ستيلينغز، وهو أحد موظفي مكتبي كان يدون الملاحظات على الغداء. عندما راسله ستيلينغز مجدداً قائلاً إنني سأحصل له على إجابات، ردّ الجندي: «بالرغم من أنني مجرد جندي في هذا العالم العسكري الفسيح، من الجميل أن أرى أنك ووزير الدفاع ستهتمان دائماً بالرجل المغلوب على أمره». تأثّرت كثيراً بتذلّله، فأرسلت إليه رسالة إلكترونية، وكانت تلك المرة الوحيدة التي راسلت فيها جندياً، قلت فيها:

> براين، لقد أطلعني المقدم ستيلينغز على البريد الإلكتروني المتبادل بينكما. إن حقائق العلاج الطبي لزوجتك كما أفدت عنها غير مقبولة على الإطلاق بالنسبة إلي وسوف نتابع الموضوع بقوة.
>
> براين، ربما كنتَ «مجرد جندي في هذا العالم العسكري الفسيح»، لكنكم، أنت وأمثالك، تشكلون العمود الفقري للجيش الأميركي. إن مجرد الجلوس معك ومع رفاقك الجنود والتحدث إليكم في مخفر سنجراي الأمامي ـ وتجارب مثلها مع جنود آخرين من الرتبة نفسها ـ هو الأمر الأكثر إلهاماً الذي أقوم به. كما أن قدرتي على القيام بكل ما أستطيع للاهتمام بكم جميعاً هو أكثر شيء يجعلني أشعر بالرضا مما أقوم به كل يوم. لعلك «مجرد جندي»، لكنكم، أنت وأمثالك، تشكلون السبب الوحيد الذي يدفع وزير الدفاع هذا لمواصلة هذا العمل. مهما يكن ما أنجزتموه اليوم، فإنك ورفاقك قدَّمتم وحياً متجدّداً لوزير دفاع طاعن في السن.

تلقّت زوجة براين اعتذاراً شخصياً من قائد مستشفى البحرية في تشاينا ليك، وأُبْلِغَت أن ثمة تغييرات ستحدث لمنع تكرار مثل هذه الحادثة مجدداً في أي مستشفىً عسكري آخر. تم نقل عدة غسالات جديدة بالمروحية إلى مخفر سنجراي الأمامي بعد بضعة أيام، وتم إصلاح الواي فاي؛ كان الجنود قد طلبوا ذلك خلال الغداء. فقط لو أن بالإمكان حل المشكلات الكبرى بمثل هذه السهولة.

سمعت في هذه الرحلة قصتين جعلتاني أبتسم. عثرت دورية أميركية أفغانية مشتركة على شاحنة بيك آب مسروقة مركونة بالقرب من إحدى الأشجار، واستنتج

الجميع أنها قد تكون شاحنة مفخّخة وضعتها طالبان، فقرر جندي أفغاني أن يطلق قذيفة «آر بي جي» على الشاحنة لتفجيرها، لكنه لم يُصِب الشاحنة بل أصاب الشجرة، التي تبين أن مقاتلاً من طالبان كان مختبئاً خلفها، فطار عنصر طالبان من الشجرة إلى الشاحنة، التي انفجرت على الفوز. كان ذلك ضرب عصفورين بحجر واحد، وإن من غير قصد. كما أُبلغتُ في وقت منفصل عن تقرير بأن قادة طالبان في منطقة سنجين طلبوا من جنودهم ألا يشتبكوا مع مشاة البحرية الأميركية بهجمات واسعة النطاق: «يقول مقاتلو طالبان إن مشاة البحرية الأميركية لا يمكن قتلهم أو التغلب عليهم... إن مشاة البحرية مجانين. إنهم يركضون باتجاه أصوات بنادقنا بدلاً من الهرب منها».

عدت من زيارتي إلى معسكر نايثن سميث ومخفر سنجراي الأمامي مدهوشاً بالقادة وبإحساسهم أن بحوزتهم الاستراتيجية الصحيحة والقوات الكافية لتنفيذها. قلت للصحافة لكن بحذر كالعادة: «الجميع يعلم أن هذا لا يعتبر بحكم الأمر المنتهي، إذ ما زال علينا خوض الكثير من المعارك الشرسة، لكن ثقة هؤلاء الرجال والنساء اليافعين أن بإمكانهم النجاح يمنحني الثقة». وأشرت إلى أن السؤال الذي يجب معالجته في مراجعة كانون الأول/ديسمبر هو ما إذا كانت الاستراتيجية ناجحة: هل هناك دليل كافٍ على التقدم يشير إلى أننا في المسار الصحيح؟ «انطلاقاً مما رأيته هنا اليوم، آمل أننا سنكون قادرين على إثبات ذلك». كما قلت إنني أعتقد أننا ما زالت أمامنا سنتان أو ثلاث من القتال قبل أن ننتقل إلى دور استشاري محض.

بعد أسبوعين، وبسبب التعليقات السلبية العلنية المتواصلة حول مسار الحرب، أرسلت إلى لجنتي القوات المسلحة في كلّ من مجلس النواب ومجلس الشيوخ تقريراً عن رحلتي، وهو أمر لم يسبق لي أن فعلته، أكدت فيه أن لدينا فهماً جيداً وأهدافاً واضحة، وأخبرتهم أن ٨٥ بالمئة من الجيش الأفغاني يقاتلون الآن جنباً إلى جنب مع قوات الائتلاف، وأن الأفغان شنّوا عملية ناجحة ضد معقل طالبان خارج قندهار، وهي منطقة لم يسبق أن سيطر عليها السوفيت. وأفدت عن تقارير كنت قد تسلمتها في معسكر نايثن سميث عن زيادة أعداد الأفغان الذين يفيدون عن العبوات الناسفة، ويعملون معنا لبناء المدارس والأسواق، ويرسلون أطفالهم إلى المدرسة. وقلت إن نهجنا «بدأ يعطي نتائج متزايدة والأمن يمتد بشكل

بطيء»، بالرغم من أن هناك قتالاً ضارياً ما زال علينا خوضه وأن التحديات في مجالات الحكم والفساد ما زالت قائمة. وقلت إن خوف كثير من الأفغان من أننا سنرحل يشكّل مشكلةً كبيرة، فهذا يجعلهم يعيدون حساباتهم. «علينا أن نقنع الأفغان أن كلًّا من الولايات المتحدة والناتو يخطّط لتأسيس شراكة استراتيجية مع أفغانستان ستستمر إلى ما بعد الانتقال التدريجي للمسؤوليات الأمنية». وختمت قائلاً: «بعكس بعض الصراعات الماضية، اكتشفت أن المرء كلما اقترب من ميدان القتال تعزز إيمانه أكثر بأننا نسير في الاتجاه الصحيح».

بالرغم من تفاؤلي الحذِر، كنت أدرك، كما أشرت سابقاً، أن الرئيسين أوباما وكرزاي، اللذين كان التزامهما الاستراتيجية أساسياً للنجاح، كانا يشكان ـ إن لم يكونا مقتنعين بالكامل ـ في أنها ستخفق (بدا بوش مؤمناً بكل جوارحه أن غزو العراق سينجح)، وتساءلت عما إذا كنا قد حصلنا على الاستراتيجية والموارد فيما يتعلق بأفغانستان في وقت متأخر جداً، بعدما نفد الصبر هناك وفي الولايات المتحدة، وما إن كان تحويل الأنظار والموارد إلى غزو العراق قد زرع بذور الفشل المستقبلي في أفغانستان؟ كنت أعتقد أن علينا النجاح هناك لأن المخاطر ربما كانت أكبر مما يمكن لأي مسؤول أميركي رفيع في الحكومة أن يفهمه. فتمكّن الإسلاميين المتشددين من هزم قوة عظمى ثانية في أفغانستان ستكون له تداعياتٌ مدمرة وطويلة الأمد في كل أنحاء العالم الإسلامي. أما ظهور الولايات المتحدة أنها قد هُزمت في أفغانستان في الوقت الذي نعاني فيه أزمةً اقتصادية في البلد، فسوف تكون له تداعيات خطيرة على مكانتنا في العالم. لقد تمكّن نيكسون وكيسنجر من منع تداعيات الهزيمة الأميركية في فيتنام عبر الانفتاح الهائل علي روسيا والصين، مظهرين أننا لا نزال قوةً عظمى على المسرح العالمي. لكن لم تكن أمام الولايات المتحدة مثل هذه الفرص عام ٢٠١٠.

أعلن الرئيس في مطلع تشرين الأول/أكتوبر أن جيم جونز سيغادر وأن توم دونيلون سيصبح مستشار الأمن القومي الجديد. على الرغم من خلافاتنا كنا أنا ودونيلون قد أسسنا علاقة عمل متينة منذ تنقية الأجواء بيننا قبل أشهر، لذا رحبت بتعيينه (على الرغم من أنه ظل يظهر شكه العميق بالقيادة العسكرية العليا والبنتاغون). كان دونيلون يملك تأثيراً كبيراً على أوباما وبايدن، وكان يملك حرية الاختلاف معهما،

وكان معظم كبار موظفي البيت الأبيض يعتبرونه عارفاً ببواطن الأمور. وكما حدث مع نظيره في إدارة بوش، ستيف هادلي، تذمرت من كثرة الاجتماعات التي كان توم يدعونا لحضورها في غرفة الأوضاع ـ لكن العالم في ذلك الحين كان قد تحول إلى فوضى عارمة ويتطلب كثيراً من الالتفات إليه.

كان خريفي الأخير كوزير خريفاً حافلاً، مع وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة «حظر أمور المثليين في الجيش» وكل التدابير المرافقة له في المحكمة؛ ورحلة إلى فيتنام وبلجيكا (لحضور اجتماع الناتو)؛ وأخرى إلى أستراليا وماليزيا والعراق؛ وزيارتي التي لا تُنسى إلى سانتا كروز، بوليفيا. كان علينا التعامل مع أزمة خطيرة جداً نشبت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عندما بدأ الكوريون الشماليون قصفاً مدفعياً على الجزيرة الكورية الجنوبية يونبيونغ. كانت كوريا الجنوبية قد عانت من مثل هذه الانتهاكات على مدى ثلاثين عِاماً دونما قدرة على الرد، لكن قيام كوريا الشمالية بإغراق بارجتها «تشيونان» في آذار/مارس السابق أدى إلى تغيير موقف كوريا الجنوبية، وكانت هناك مطالب للرد على القصف، خصوصاً أن كثيراً من الكوريين الجنوبيين الأبرياء قد قتلوا. كانت خطط كوريا الجنوبية الأساسية للرد، كما كنا نعتقد، غير متناسبة من حيث شراستها، بما في ذلك استخدام الطائرات والمدفعية. كنا قلقين من أن يتخذ تبادل النيران منحىً خطيراً، فكنا أنا والرئيس وكلينتون ومولن جميعاً على اتصال هاتفي مع نظرائنا الكوريين الجنوبيين معظم الوقت لعدة أيام، وفي النهاية ردت كوريا الجنوبية بقصف موقع بطاريات كوريا الشمالية التي بدأت بإطلاق النار بالمدفعية. كان هناك دليل على أن الصينيين قادرون على التأثير في قادة كوريا الشمالية للتخفيف من حدّة الوضع، فاتفقنا نحن والكوريون الجنوبيون على القيام بمناورة عسكرية معاً ـ تقودها حاملة الطائرات جورج واشنطن ـ في البحر الأصفر للتأكيد على حرية ملاحتنا البحرية. لم نهدأ لحظة.

كان الرئيس يصرّ طوال الوقت على أن تكون مراجعة كانون الأول/ديسمبر عن التقدم في أفغانستان بعيدة عن الضوضاء، لتلافي تمثيلية السنة الماضية. بدأ بتريوس المراجعة في البيت الأبيض في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر باجتماع مع دونيلون ولوت، وكانت بحوزته المجموعة المعتادة من شرائح عرض باوربوينت، وقد أظهرت إحداها مواقع انتشار قوات الإمداد؛ وسلطت أخرى الضوء على أن عديد قوى الأمن الأفغانية

قد تضاعف منذ العام ٢٠٠٧ فبلغ أكثر من ٢٦٠٠٠٠ عنصر، ثم انتقل إلى حملة قندهار فقال، من بين أمور أخرى، إن العمليات الحالية تجري بقيادة أفغانية وإن حوالى ٦٠ بالمئة من القوات المساهمة فيها أفغانية. كان متحمساً بشكل خاص بخصوص مبادرة «الشرطة المحلية الأفغانية»، حيث يجري تجنيد شبان من القرى، وتدريبهم وتجهيزهم، وإعادتهم إلى تلك القرى نفسها. كان الهدف من ذلك إبقاءهم على اتصال بالشرطة النظامية والسلطات الأفغانية كيلا يتحولوا إلى ميليشيات مستقلة. وكانت النتائج الأولية مشجعة إلى حدّ بعيد.

كانت القيادة العسكرية العليا الأميركية قد تعهدت للرئيس أنها سوف تكون قادرة على تطهير مناطق كانت قواتنا منتشرة فيها منذ سنتين وإحكام السيطرة عليها وتسليمها لقوات الأمن الأفغانية. بحلول خريف العام ٢٠١٠ كان حوالى ثلث البلد ونسبة أكبر بعد من السكان قد أصبحا في الواقع ضمن نطاق المسؤولية الأمنية الأفغانية. سيكون قد انقضى عامان على وجودنا في هلمند في تموز/يوليو القادم. بالرغم من أن هذه المهل كانت تضغط على الجيش، لكن هذا ما اتفقنا عليه مع الرئيس. كان بإمكاني فهم إصرار أوباما على التزامنا بالمهل، فإن لم نستطع إنهاء العمل في سنتين، فكم سنة قد يستغرق ذلك؟ لأننا إن لم نفعل ذلك فإن في انتظارنا صراعٌ مفتوح المآلات مع احتمال تواصل القتال لسنوات. كنا قد اتفقنا على استراتيجية، وكان علينا الالتزام بها. كان الرئيس سينفذ الشق المتعلق به في الاتفاق بالرغم من تحفظاته، لكنه سيحرص على أن نقوم نحن أيضاً بذلك.

كانت قمة الناتو في لشبونة بتاريخ ٢٠ ـ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر هي النقطة النهائية لانخراط التحالف في أفغانستان. كان كرزاي، الذي حضر الشق الأفغاني من الاجتماع، قد اقترح خلال تنصيبه قبل سنة أن تنهي القوات الأجنبية دورها القتالي بنهاية العام ٢٠١٤، وتنقل المسؤولية الأمنية للبلد بأكمله إلى الأفغان ـ لم يختر كرزاي هذا التاريخ عشوائياً، بل لأنه يصادف نهاية عهده في سدة الرئاسة. كان أوباما قد تبنى ذلك التاريخ بعد أسبوعين بتصريحه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقامت الدول الأعضاء في التحالف بالأمر نفسه أيضاً في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. في الوقت نفسه تعهد الناتو بمتابعة مساعدة أفغانستان بالتدريب العسكري والتجهيز، بالإضافة إلى الدعم المدني، بعد العام ٢٠١٤.

قام الرئيس بزيارة مفاجئة إلى أفغانستان بعد أسبوع فقط، في ٣ كانون الأول/ ديسمبر. حالت الأحوال الجوية دون الطيران بالمروحية من قاعدة بغرام الجوية إلى كابول لتناول عشاء عمل مع كرزاي، لكن الاثنين تحدثا عبر الهاتف. أمضى الرئيس بضع ساعات تحدث فيها إلى القوات الأميركية، وزار الجرحى في المنشأة الطبية في القاعدة، واجتمع ببتريوس وإيكنبيري. أبدى الأفغان تذمرهم لعدم تمكن الرئيس من تناول العشاء مع كرزاي، وكذلك بعض قواتنا لبقاء الرئيس في القاعدة الجوية وعدم زيارة قاعدة عمليات متقدمة، حيث تتمركز القوات المقاتلة. وقد رأيت أن كلا الانتقادين كان من دون مبرر، خصوصاً في الحالة الأخيرة، فلو أنني سُئلت لكنت أوصيت بعدم ذهابه إلى قاعدة عمليات متقدمة بسبب الخطر؛ فوزراء الدفاع يمكن تعويضهم أما الرؤساء فلا.

وصلت إلى أفغانستان بعد أربعة أيام للوقوف على مجريات الأمور مرة أخيرة قبل انتهاء المراجعة، ولزيارة الجنود قبل الأعياد. قدم اللواء ج. ف. كامبل، قائد الوحدة إيربورن ١٠١ ومضيفي أنا وكرزاي في أيار/مايو السابق في فورت كامبل، صورة واقعية عن شراسة القتال في الشرق، حيث قال إن ثمة مناطق، مثل وادي نهر بش، أدى طول أمد القوات الأميركية فيها إلى زعزعة الاستقرار في الواقع، وإن السكان المحليين يكرهوننا ويكرهون طالبان ومن الأفضل أن ندعهم وشأنهم. وأخبرني أنه بحاجة إلى مزيد من الاستخبارات والمسح والاستطلاع والمزيد من قوة النيران لملاحقة المقاتلين الذي يعبرون الحدود قادمين من باكستان، وقال إنه يرى تقدماً كل يوم، لكن الأمر سيستغرق وقتاً.

أمضيت يومين كاملين مع الجنود في هذه الرحلة، الأول في القيادة الإقليمية الشرقية والثاني في الجنوب. في قاعدة العمليات المتقدمة جويس، بالقرب من الحدود الباكستانية، قدمت ست نجوم فضية، كشاهد ليس فقط على شجاعة الذين تلقوها بل على ضراوة المعارك في شرقي أفغانستان.

ثم حلقنا بالمروحية إلى قاعدة العمليات المتقدمة كونولي، جنوب غرب جلال أباد، وكنا لا نزال في الشرق. ربما كانت هذه أكثر زيارة عاطفية قمت بها كوزير. ففي الأسبوع السابق قُتل ستة جنود من مفرزة واحدة في قاعدة العمليات المتقدمة هذه على يد رجل شرطة أفغاني مارق، واجتمعت وحدي بثمانية عشر

جندياً من تلك المفرزة. جلسنا على كراسٍ قابلة للطي في خيمة، وأخبرتهم بهدوء أننا سنقوم بكل ما نستطيع القيام به كبشر لعائلات أولئك الذين قُتلوا، وأنني أدرك بعض الشيء مدى صعوبة ذلك بالنسبة إليهم، وأن عليهم إبقاء تركيزهم على المهمة. تحدثنا حوالى خمس عشرة دقيقة؛ فشكرتهم على خدمتهم ووقعت لهم على كتيبات تذكارية كانت بحوزتهم. بعد أن أعطيت بعض التوجيهات، تحدثت إلى ٢٧٥ جندياً. بالكاد استطعت تمالك نفسي. أخبرتهم أنني أنا الرجل الذي وقع قرارات إرسالهم إلى هنا، «لذلك فإنني أشعر بمسؤولية شخصية عن كل واحد منكم». قلت ذلك لكل الجنود الذين تحدثت إليهم، لكن بعد اجتماعي بالمفرزة شعرت بحاجة إلى قول المزيد. «إنني أشعر بتضحياتكم ومعاناتكم وخسائركم أكثر مما يمكنكم تصوره. إن استمراركم بالقيام بما تفعلونه هو ما يبقيني أواصل القيام بما أفعله». وبغصّة قلت شيئاً لم يسبق لي أن قلته: «أريد فقط أن أشكركم وأخبركم كم أحبكم».

عدت إلى واشنطن من أجل صراع آخر حول الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان. وكما ذكرت، كان الرئيس قد أوضح سراً وعلانيةً أن مراجعة كانون الأول/ ديسمبر تهدف لاختبار التقدم ولتحديد التعديلات المطلوبة. كان هدفه حينها تكوين مجموعة صغيرة في مطلع عام ٢٠١١ لاختبار المسار المستقبلي بصورة قاطعة أكثر. لسوء الحظ أن ورقة جهاز الأمن القومي التي أشرف لوت على إعدادها والمعدّة لمراجعة كانون الأول/ديسمبر في الأساس كانت تسأل عما إذا كان قد حدث أي تقدم يذكر. كأنما كان يسعى لإعادة محاكمة قرارات الرئيس للسنة السابقة. استشطنا أنا وكلينتون غضباً. فقد أخبر لوت ممثلينا أن جهاز الأمن القومي هو من «يملك القرار» بشأن التقرير، وقاوم محاولات وزارتي الخارجية والدفاع لإدراج آراء معارضة. أخبرت دونيلون أن جهاز الأمن القومي ربما امتلك القرار، لكنه لا يملك الحق في أن تكون له سياسته الخارجية الخاصة. كانت الأوراق التحليلية التي أعدّها فريق عملية ما بين الوكالات متوازنة وتتضمن عدداً من التطورات الإيجابية الحاصلة في أفغانستان، لكن ورقة جهاز الأمن القومي الشاملة، التي رأى الجميع خارج جهاز الأمن القومي أنها سلبية جداً، هي التي ستهيمن على العملية. بعض «التعديلات» التي اقترحتها بدت كأنها تشكك بالاستراتيجية نفسها بدلاً من تحديد كيفية جعلها تعمل بشكل أفضل.

تأسفت لبلوغ العلاقة بين قيادة الدفاع ولوت هذه الدرجة من الخصومة. كما كتبت سابقاً، كنا أنا وبيت بيس قد أحرجنا لوت لحمله على تولي المنصب المستحدث ليكون قيصر حرب مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض عام ٢٠٠٧، المسؤول عن تنسيق الشقّين العسكري والمدني لحربي العراق وأفغانستان، في حين طلب منه أوباما البقاء في منصبه. بدأت العلاقة بينه وبين القيادة العسكرية العليا بالتدهور، بالرغم من أنه، في بداية عهد الإدارة الجديدة، كان يتم إظهاره باستمرار على أنه محامي الآراء المخالِفة لآراء هيئة الأركان المشتركة والقادة الميدانيين وآرائي. ولم تكسبه تعليقاته البغيضة لبوب وودورد عن حروب أوباما، وعن كبار القادة العسكريين وعني، أي أصدقاء في البنتاغون أيضاً. فكلما طال بقاؤه في البيت الأبيض، وكلما رآه كبار الضباط ومدنيو وزارة الدفاع خصماً، كلما صعبت أكثر عليه العودة إلى مستقبل واعد بالزي العسكري. كانت علاقتي الشخصية بدوغ جيدة، واعتقدت دائماً أنه خدم كلًّا من بوش وأوباما بإخلاص، وشعرت بالسوء لأن جسر عودته إلى البنتاغون مجدداً قد احترق.

في اليوم الذي تلا عودتي من أفغانستان، السبت ١١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المديرون لساعتين بشأن مسودة المراجعة. اتهمتُ جهاز الأمن القومي «بمحاولة مصادرة» السياسة بورقتهم العامة، التي لم تكن متوازنة، كما قلت. في الواقع، لم تكن منسجمة حتى مع الأوراق التي تتناول الموضوعات المعنية والتي أعدّها جهاز الأمن القومي نفسه، انطلاقاً من مساهمات من وزارات ووكالات أخرى. حاججتُ بأن جهاز الأمن القومي لا يستطيع تجاوز وجهات نظر الدفاع والخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، وأكدت أن علينا، بدلاً من ذلك، بيان نقاط الخلاف حول التقدم صراحةً: «لا ينبغي علينا الاقتتال لأسبوع لإدراج آرائنا». كما جادلت بشأن تأكيد جهاز الأمن القومي بأن «نطاق الاستراتيجية غير كافٍ بالمجمل»، وقلت إن الورقة أخطأت جوهرياً في وصف عناصر محددة من استراتيجية بتريوس. لم يوافق بانيتا على تقويم جهاز الأمن القومي لجهود مكافحة تنظيم القاعدة، وفعلت هيلاري الأمر نفسه بخصوص الشق المدني من الاستراتيجية.

كانت لمراجعة الاستراتيجية نتيجة إيجابية واحدة. فقد طُلِب من الخارجية تحضير ورقة حول الفساد في أفغانستان، وأُبلغت أن هيلاري قد أعادت صياغة

العناصر الجوهرية بنفسها. كان التحليل من أفضل ما رأيت حول الموضوع، فقد ذكرت الورقة أن هناك ثلاثة مستويات من الفساد يجب معالجتها: (١) الفساد الذي ينهب الشعب ـ على سبيل المثال، الابتزاز من قِبل الشرطة الوطنية والرشى لتسوية الخلافات حول الأراضي؛ (٢) الفساد على المستويات الرفيعة والقيادة العليا؛ (٣) الفساد «الوظيفي» ـ الرشى الاعتيادية وعقد الصفقات. قلت إن الورقة أرست بالضبط الطريقة الصحيحة للبحث في المشكلة، وإن علينا نظراً لثقافة الفساد المتجذرة بشكل عام وعلى نطاق واسع، التي من غير المرجح كثيراً أن تنتهي في وقت قريب، التركيز في الجوانب ذات الأهمية القصوى لنجاحنا: الفساد على المستوى المتدني الذي ينفّر الشعب الأفغاني، والفساد على المستوى الرفيع الذي يقوّض الثقة بالحكومة كلها. أثرنا أنا وهيلاري مجدداً التناقض (ناهيك عن النفاق) بين المدفوعات الأميركية للمسؤولين الأفغان وموقفنا العام من الفساد، فاصطدمنا بجدار صخري اسمه بانيتا، فقد كانت لوكالة الاستخبارات المركزية أسبابها لعدم تغيير نهجنا.

ظهر الرئيس في قاعة المؤتمرات الصحافية في البيت الأبيض في ١٦ كانون الأول/ديسمبر نحيط به أنا وبايدن وكلينتون وكارترايت، وبدأ بالإشادة بريتشارد هولبروك، الذي كان قد توفي بشكل مأساوي قبل ثلاثة أيام جراء تمزق الشريان الأبهر. ثم تابع الرئيس تلخيص المراجعة قائلاً إن الولايات المتحدة «على المسار الصحيح لتحقيق أهدافنا» في أفغانستان، مضيفاً أن «الزخم الذي حققته طالبان في السنوات الأخيرة قد تم وقفه في معظم أنحاء البلد، وقلب اتجاهه في بعض المناطق الأساسية، بالرغم من أن هذه المكاسب تبقى هشة وقابلة للتبدّل»، وأعاد تأكيد أن القوات الأميركية ستبدأ الانسحاب في موعدها في تموز/يوليو التالي، وأضاف أن القاعدة «قد أفلست» وتعاني في التجنيد والتدريب وتخطيط الهجمات، لكننا «نحتاج إلى وقت لدحر القاعدة بشكل نهائي، وأنها تبقى عدواً متوحشاً وخبيثاً مصمماً على مهاجمة بلدنا». غادر الرئيس ونائبه بمجرد أن أنهى تلاوة بيانه، وتركانا نحن الثلاثة لتلقي الأسئلة. رداً على سؤال عما إذا كانت المراجعة قد «لطّفت» الصورة في أفغانستان أجابت كلينتون: «أعتقد أنكم لن تجدوا أي شخص في قيادة هذه الإدارة يرى العالم وردياً، بدءاً من الرئيس. كانت هذه المراجعة واقعية

جداً جداً». وسُئلتُ عن وتيرة سحب القوات في تموز/يوليو فقلت إننا لا نستطيع التكهن الآن: «الأمل أننا عندما نحرز تقدماً سنكون قادرين على تسريع عملية سحب القوات».

مرة أخرى قامت القوى المتنافسة داخل الإدارة، على غرار مصارعي القرون الوسطى، بالتحصّن والتصارع حول أفغانستان، ومرة أخرى وقف الرئيس في غالب الأحيان في صفي وصف هيلاري. ومن جديد كانت العملية كريهة ومثيرة للجدل، مؤكدةً أن الانقسام في فريق أوباما حول أفغانستان، بعد سنتين من ولايته، لا يزال عميقاً جداً وحقيقياً جداً. كانت الحسنة الوحيدة، بالرغم من مدى غرابتها، هي أن هذا الخلاف الجوهري حول أفغانستان لم يصبح يوماً خلافاً شخصياً في معظم مستويات القيادة العليا ولم يؤثر في المواضيع الأخرى، حيث استمرت قيادة الأمن القومي بالعمل سوياً بتناغم كبير. لكن مصدراً جديداً للخصومة كان على وشك الظهور في مطلع العام ٢٠١١، وسيرسم خيوط المعركة الداخلية بشكل مختلف جداً هذه المرة، حيث سأجد نفسي حتى على اتفاق مع نائب الرئيس، وهو حدث نادر في كلٍّ من إدارتَيْ بوش وأوباما.

الثورة العربية

إن تاريخ الثورات ليس تاريخاً سعيداً، فمعظم الأحيان يتم إقصاء الحكومات الاستبدادية القمعية، ولا تقع السلطة في أيدي الإصلاحيين المعتدلين بل في أيدي متشددين أفضل تنظيماً وأكثر وحشية ـ كما في فرنسا ١٧٩٣ (حكم الإرهاب)، وروسيا ١٩١٧ (البلشفية)، والصين ١٩٤٩ (ماو)، وكوبا ١٩٥٩ (كاسترو)، وإيران ١٩٧٩ (آية الله الخميني). في الواقع، من الصعب التفكير في استثناء كبير لهذا المصير ما عدا الثورة الأميركية، الأمر الذي يمكن أن نشكر بشدة عليه جورج واشنطن، الذي رفض السلطة المطلقة التي عُرضت عليه، ورفض أن يأمر الجيش باحتلال الكونغرس (الذي ربما كان يغريه أحياناً)، وتنازل عن قيادة الجيش ومن بعدها عن الرئاسة طوعياً. إن الثورات ونتائجها تكون مفاجئة عادةً (خصوصاً لأولئك الذين يتم خلعهم) ويستحيل التنبؤ بها. يمكن للخبراء الكتابة عن الأزمات الاقتصادية والمشكلات الديمغرافية، مثل «زيادة نسبة الشبان»، والغضب المكبوت، والأوضاع

«السابقة للثورات»، لكن الحكومات القمعية لطالما أدارت مثل هذه الظروف لعقود. لذا فوجئت إدارة أوباما ـ وجميع الآخرين في العالم (بما في ذلك كل الحكومات العربية) ـ «بالربيع العربي»، الثورة التي أزاحت الطبقة التكتونية السياسية للشرق الأوسط.

تنطلق الثورات أحياناً جراء أحداث فردية ومنعزلة في الظاهر. هذا ما جرى في الشرق الأوسط، حيث قام، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في بلدة سيدي بوزيد التونسية الصغيرة (التي جرى عام ١٩٤٣ اجتياحها بدبابات بانزر الألمانية الماضية لدحر القوات الأميركية في معركة القصرين)، بائع متجول مُعدم في سن السادسة والعشرين اسمه محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه بعد تعرضه للضرب والإذلال على يد ضابط شرطة، حيث توفي بعد ثلاثة أسابيع. قالت والدته، وفقاً لمراسل واشنطن بوست: «ليس الفقر ما دفع ابنها للتضحية بنفسه... بل سعيه للعيش بكرامة». في الأزمنة السابقة، قبل الهواتف الخلوية وفيسبوك وتويتر، كان ما يحدث في القرية يبقى عادةً في القرية، لكن ليس الآن. فقد نُشِر مقطع فيديو على هاتف خلوي لتظاهرة احتجاج لاحقة في سيدي بوزيد على الإنترنت وانتشر انتشار النار في الهشيم في جميع أنحاء تونس، مطلقاً الشرارة لتظاهرات أكثر وأكبر ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي، الديكتاتور المتربّع على عرش السلطة منذ أكثر من عشرين سنة. انتشر الفيديو في جميع أنحاء الشرق الأوسط ليس فقط عبر الإنترنت بل أيضاً من خلال شبكة التلفزة المملوكة من قطر «الجزيرة»، التي كانت مكروهة بالقدر نفسه من قِبَل الحكومات المتسلطة في المنطقة ومن قبل إدارة بوش الابن. بعد أقل من شهر، في ١٤ كانون الثاني/يناير، خُلع بن علي وفرَّ إلى المملكة العربية السعودية. واستناداً إلى تقارير إخبارية، تم إنشاء أكثر من ستين حزباً سياسياً خلال شهرين، لكن الأفضل تنظيماً والأكبر بالتأكيد كان حزب النهضة الإسلامي (الذي فاز بنسبة ٤١ بالمئة من الأصوات في الانتخابات التي جرت بعد عشرة أشهر لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى مسؤولية صياغة الدستور).

كان أول تصريح رسمي للرئيس أوباما بشأن التطورات في تونس هو يوم خلع بن علي، ١٤ كانون الثاني/يناير، عندما أدان استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، وحثَّ جميع الأطراف على تجنّب العنف، ودعا الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان

وإجراء انتخابات حرة وعادلة في المستقبل القريب. كما أفرد جملة واحدة لتونس في خطابه حول حالة الاتحاد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير، قائلاً إن الولايات المتحدة «تقف إلى جانب الشعب التونسي وتدعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب».

قرأ شطّار الإنترنت المصريون من الشباب صفحات ومدونات فيسبوك عن التطورات في تونس وبدأوا في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير بتنظيم تظاهراتهم الخاصة في ميدان التحرير، وهي ساحة ضخمة في وسط مدينة القاهرة، للاحتجاج على نظام حسني مبارك الاستبدادي، رئيس مصر لنحو ثلاثين سنة. جرت التظاهرة الأولى الكبرى في اليوم نفسه الذي ألقى فيه أوباما خطاب حالة الاتحاد، وكان المتظاهرون السلميون يتزايدون يومياً حيث انضم إليهم مزيد من المصريين من كل الأعمار والخلفيات. كانت الإدارة منقسمة حول كيفية الرد، حيث أخذ موظفو جهاز الأمن القومي - ربما لحساسيتهم تجاه انتقادات بعض المحافظين وناشطي حقوق الإنسان بأن أوباما كان بطيئاً وحذِراً جداً في التصرف حيال التطورات في تونس - يطالبون بدعم قوي للمتظاهرين في ميدان التحرير.

اتصل بي مايك مولن في ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى البيت ليخبرني أن الرئيس قد انضم إلى اجتماع مديرين عصر ذلك اليوم، خاص بعملية السلام في الشرق الأوسط وانتقل بسرعة إلى الأحداث في مصر. مشى مايك من المنزل المجاور لمنزلي وأوجز لي الاجتماع، فقال إن النواب، وعلى رأسهم أعضاء جهاز الأمن القومي دينيس مكدونو وجون برينان وبن رودس، أظهروا «مَيلاً واضحاً جداً» إلى تأييد المتظاهرين في مصر وإلى تغيير الحكم هناك. استناداً إلى مولن، أصرّ بايدن وكلينتون ودونيلون على توخي الحذر في ضوء التأثير المحتمل في المنطقة وتداعيات التخلي عن مبارك، حليف أميركا طوال ثلاثين عاماً. وأردف مايك: من الواضح أن الرئيس يميل إلى اتخاذ موقف عدائي وإطلاق تصريحات علنية.

اتصلت بدونيلون مذعوراً وطلبت رؤيته قبل أي شيء في صباح اليوم، السبت. قال إن الرئيس قد يتصل بي تلك الليلة. لم يتصل الرئيس، واجتمعت بدونيلون عند الثامنة والنصف صباحاً، يوم التاسع والعشرين، وذكرته أنني كنت جالساً في المكتب الذي يشغله الآن مع زبيغنيو بريجينسكي عندما خُلع شاه إيران عام ١٩٧٩، وتحدثت عن الدور الذي أدّته الولايات المتحدة في تلك الثورة، وعبرت عن قلقي الكبير بأننا

نخوض في مياه موحلة وأن الرئيس لن يتمكن من محو تحالفنا لعقود مع مبارك من ذاكرة المصريين بمجرّد بضعة تصريحات علنية، وقلت إن علينا الدعوة إلى انتقال منظم. كان علينا منع حدوث أي فراغ في السلطة لأن من المرجح أن تشغله جماعات متشدّدة. وقلت إن علينا أن نكون متواضعين واقعياً «بخصوص ما نعرفه وما نستطيع القيام به». أكّد لي دونيلون مجدداً أننا، أنا وهو وبايدن وهيلاري، على الموجة نفسها، فقد كنا جميعاً قلقين جداً لأن الرئيس والبيت الأبيض وموظفي جهاز الأمن القومي كانوا يميلون بشدة إلى ضرورة تغيير النظام في مصر. شعر موظفو البيت الأبيض بالقلق من أن يكون أوباما «واقفاً على الجهة الخاطئة من التاريخ». لكن كيف يمكن لأيّ كان معرفة أي جهة من التاريخ هي «الصحيحة» أو «الخاطئة» في حين أن كل الثورات تقريباً، التي بدأت بالأمل والمثالية، انتهت بالقمع وحمامات الدم؟ ماذا بعد مبارك؟

استمر الجدال الداخلي طوال عطلة نهاية الأسبوع. وفاتني اجتماع للمديرين بعد ظهر يوم السبت بسبب ارتباط في تكساس، لكن الرئيس أوفد السفير السابق في مصر والدبلوماسي المتقاعد فرانك ويزنر إلى القاهرة يوم الأحد كي يجتمع بصديقه القديم مبارك ويوصل رسالة من الرئيس مفادها: ابدأ نقل السلطة «الآن».

في صباح اليوم نفسه أجريت اتصالاً، من بين اتصالات كثيرة أخرى، مع نظيري في مصر، وزير الدفاع، المشير محمد حسين طنطاوي، وأصررت عليه أن يحرص على أن يمارس الجيش انضباطاً في التعامل مع المتظاهرين وأن يدعم الإصلاحات السياسية التي ستحمي كرامة الشعب المصري. كان طنطاوي ودوداً جداً وطمأنني مشيراً إلى أن مهمة الجيش المصري الأساسية هي الدفاع عن مصر وحماية المنشآت المهمة «وليس أذية شعبها أو إراقة الدماء في الشوارع». أخبرته أننا قلقون من عجز الحكومة عن القيام بتدابير حاسمة للخروج بحل سياسي للأزمة، وأنه، من دون التحرك باتجاه انتقال سياسي ـ بما في ذلك «النقاش المفيد» مع أعضاء أساسيين من المعارضة ـ، سيعاني صعوبة شديدة على الأرجح في الحفاظ على الاستقرار في مصر، فأجاب: «أؤكد لك أن مصر لن يصيبها أي مكروه».

اجتمع المديرون مجدداً بالرئيس عصر يوم ١ شباط/فبراير، وجرت مناقشة حامية حول ضرورة اتصاله بمبارك، وما سيقوله علناً بخصوص الاتصال في حال فعل

ذلك. ثم قطعنا الاجتماع لمشاهدة خطاب مبارك المتلفز للشعب المصري، حيث قال إنه سيغير الدستور، ولن يترشح لولاية رئاسية جديدة (كانت ولايته ستنتهي في الخريف)، وإنه سيبدأ حواراً مع المعارضة، ويعيّن نائباً للرئيس - باختصار، تعهد بالقيام بما طلبته منه الإدارة بالضبط عبر ويزنر. لكن التوقيت هو كل شيء، ولطالما تساءلت عما كان سيحدث لو أن مبارك ألقى هذا الخطاب قبل أسبوعين. ربما كانت النتيجة ستكون مختلفة جداً، فما وعد به كان قليلاً جداً ومتأخراً جداً.

جادل موظفو جهاز الأمن القومي، مكدونو وبرينان وردوس، ومستشار نائب الرئيس للأمن القومي، طوني بلينكن، وقال الجميع إن على الرئيس الاتصال بمبارك وإبلاغه أن عليه التخلي عن منصبه في الأيام القليلة القادمة، قائلين، من جديد، «إننا يجب أن نكون على الجهة الصحيحة من التاريخ». كنا أنا وبايدن وكلينتون ومولن ودونيلون متفقين بشدة على ضرورة توخي الحذر. كان علينا أن نأخذ بعين الاعتبار تأثير مثل هذا التصريح في كل أنحاء المنطقة. ما الذي سيحدث لاحقاً؟

سألت عمّا سيحدث في حال لم يغادر مبارك. كان الرئيس سيسجل بعض نقاط العلاقات العامة، التي ستسجل، في الوقت نفسه، مع كل صديق وحليف عربي لنا في المنطقة بأسرها، وكانوا جميعاً استبداديين بطريقة أو بأخرى. قلت إن ثلاثين سنة من التعاون الأميركي مع حكومة مصر الاستبدادية لا يمكن محوها بأيام قليلة من البلاغة الخطابية. علاوةً على ذلك، لم يعد الناس في المنطقة يعيرون خطاباتنا - أود القول «خطاباتكم» - أي اهتمام بعد الآن. وحذّرت من أننا إذا قمنا بإذلال مبارك، فسيبعث ذلك برسالة إلى كل الحكّام الآخرين بإطلاق النار أولاً ثم التحدث لاحقاً. ثم سألت: ماذا لو رحل؟ من سيخلفه؟ ديكتاتورية عسكري؟ هل سندعو إلى قلب نظام الحكم؟ حاججت قائلاً: إن كنتم تريدون أن تكونوا على الجانب الصحيح من التاريخ، فاجعلوا مبارك يغادر مكتبه بشيء من الكرامة، وينقل السلطة إلى مدنيين منتخبين عبر «انتقال منظم»، فذلك سيوصل رسالة إلى الآخرين في المنطقة بأننا لن «نرميهم للذئاب». وكررت: «علينا أن نكون متواضعين بشأن ما نعرفه وما يمكننا القيام به».

وافق المشاركون كلهم في الاجتماع أخيراً على وجوب اتصال الرئيس بمبارك وتهنئته على الخطوات التي أعلنها وحثّه على الرحيل مبكراً. قلت إن على أوباما

ألّا يستخدم كلمة «الآن» في مطالبته بنقل السلطة بل عليه استخدام التعبير الأكثر غموضاً «عاجلاً وليس آجلاً»، لكن الاقتراح رُفض، وأوصى كبار أعضاء الفريق جميعاً بألّا يعلن الرئيس عن الاتصال وعمّا قاله لمبارك. تجاوز الرئيس النصيحة المُجمع عليها من قبل أرفع مستشاري الأمن القومي لديه، متفقاً مع صغار موظفيه فيما يتعلق بما سيقوله لمبارك وما سيقوله علناً، فهاتَفَ مبارك، وفي محادثة صعبة أخبر مبارك أن الإصلاح والتغيير يجب أن يبدأ «الآن»، مع قول السكرتير الإعلامي روبرت جيبس صباح اليوم التالي: إن «الآن» بدأت البارحة.

لم تتوقف خطوط الهاتف بين واشنطن والشرق الأوسط في هذه الأثناء لحظةً واحدة: ففي الأسبوع السابق كانت هناك تظاهرات في عُمان واليمن والأردن والمملكة العربية السعودية، وكنا أنا وبايدن وكلينتون إما متصلين أو يتم الاتصال بنا من قبل نظرائنا في جميع أنحاء الشرق الأوسط بشأن الأحداث في مصر وفي المنطقة. وفي اليوم الثاني تحدثت إلى ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة وولي عهد الإمارات العربية المُتحدة محمد بن زايد. وقد قام الأخير، الذي كنت أصغي إلى آرائه وأحكامه باهتمام بالغ، بتوبيخي قائلاً إنه يتلقى رسائل مختلفة من الولايات المتحدة، وإن رسالتي ورسالة نائب الرئيس ليستا الرسالة نفسها التي سمعها من البيت الأبيض أو من الإعلام، ثم أردف قائلاً: «إذا انهار النظام فليست هناك إلا نتيجة واحدة، وهي أن تصبح مصر النسخة السنّية من إيران»، وقال إن موقف الولايات المتحدة ذكّره بأيام جيمي كارتر خلال سقوط الشاه، «وإن نغمة رسالة أوباما يجب أن تكون مختلفة». ووافقني بأن تحرك مبارك جاء متأخراً، «لكننا هنا». واتفقنا على التحدث كل بضعة أيام.

مع تصاعد العنف في القاهرة تحدثت إلى طنطاوي مجدداً في ذلك اليوم، مشدداً على ضرورة أن يكون التسليم «ذا جدوى وسلمياً وأن يبدأ الآن»، وإشراك أطياف مختلفة من المعارضة، وأعربت عن خشيتي من تواصل التظاهرات إن لم يتم الإسراع في عملية السلطة، وأن يتفاقم نقص الأغذية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ويزداد غضب الشعب المصري، وكل ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى خروج الوضع عن السيطرة. قال طنطاوي إن المتظاهرين المؤيدين لمبارك قد ذهبوا إلى ميدان التحرير لإظهار دعمهم لقائد مصر لأمدٍ طويل وإن اشتباكات جرت بين القوى المؤيدة

لمبارك والمعارضة له، وأكّد لي قائلاً: «سوف نبذل جهدنا لإنهائها فوراً»، مشيراً إلى الصراعات (كنت آمل أن تكون كذلك). أشدت به وأثنيت على طريقة تعامل الجيش مع المتظاهرين «حتى الآن» حاثاً إياه على مواصلة ضبط النفس.

تناولت الغداء في ذلك اليوم مع رئيس موظفي البيت الأبيض بيل كيلي، الذي كان قد تسلّم منصبه منذ أقل من شهر. كان فطناً وصعب المراس ومنفتحاً وصادقاً ومسلياً. خلال تناول السندويشات أخبرني أنه كان يقيم طاولة صحفية مستديرة «ويلقي المواعظ» حول مصر عندما خطر بباله: ما الذي أعرفه عن مصر بحق الجحيم؟ وقال إن هذه الأفكار نفسها انتابته وهو يستمع إلى بن رودس خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في اليوم السابق. أجبت أنني أعتقد أن بن يؤمن بقوة أوباما الخطابية وتأثير التواصل العلني لكنه لا يدرك مخاطر الفراغ في السلطة والمخاطر الناجمة عن انتخابات مبكرة حيث يكون الحزب الوحيد المتمكن والمنظم جيداً هو «الإخوان المسلمون». فقد كان الإصلاحيون المعتدلون والعلمانيون بحاجة إلى الوقت والمساعدة كي ينظموا أنفسهم. وأخبرت بيل أن حلفاءنا في الشرق الأوسط يتساءلون عما إذا كانت التظاهرات أو الاضطرابات في بلدانهم ستدفع الولايات المتحدة إلى التخلي عنهم هم أيضاً.

بخلاف طمأنات طنطاوي تصاعدت وتيرة العنف في ذلك اليوم، مع اقتحام بلطجية مبارك بالخيول والجمال حشود المتظاهرين في ميدان التحرير، وضربهم بالعصي والسيوف، ما سبّب الذعر. وفي اليوم التالي أطلق مسلحون النار على المتظاهرين، وأفيد عن مقتل عشرة وجرح أكثر من ثمانمئة. وأفادت معلوماتنا، مع الإقرار أنها غير مؤكدة، أن هذه الهجمات كانت بتخويل من ضباط مبارك في وزارة الداخلية وتشجيعهم وتنفيذهم. اتصلت بطنطاوي مجدداً في اليوم الرابع. وبحركة شجاعة، كما أعتقد، نزل سيراً على الأقدام إلى ميدان التحرير في ذلك الصباح ليؤكد للمتظاهرين أن الجيش سيحميهم. وقد استُقبِل بحفاوة، لذلك كان متفائلاً عندما اتصلت به، وشدّد على أن لن يكون هناك مزيد من العنف. سألت عن التقارير التي تفيد أن وزارة الداخلية قد فقدت السيطرة على قواتها، وأن الأخيرة هاجمت إخوانها المصريين، فأجاب طنطاوي بحذر: «إن كانت هذه الادعاءات صحيحة، فهي لم تعد مشكلة بعد الآن».

تواصلت التظاهرات في ميدان التحرير، وتصاعدت، وانتشرت لتعم أجزاء أخرى من مصر خلال الأيام القليلة التالية على الرغم من مساعي نائب الرئيس الجديد، عمر سليمان، للتفاوض مع ممثلي المعارضة. تحدث بايدن إلى سليمان في ٨ شباط/ فبراير، وألحَّ عليه للمضي قُدُماً في المفاوضات، وإلغاء القوانين التي كانت تستعمل للإبقاء على الحكومة الاستبدادية، وإظهار أن مبارك قد أصبح خارج اللعبة. أخبرني بايدن لاحِقاً أن سليمان اشتكى من صعوبة التفاوض مع الشبان في ميدان التحرير لافتقارهم إلى قادة. خاطب مبارك الأمة مجدداً في ١٠ شباط/فبراير، واعتقد معظم المصريين ـ ونحن معهم ـ أنه سيعلن عن استقالته، لكنه، على العكس، قال إنه، في حين منح سليمان بعض صلاحياته، سيبقى رئيساً للجمهورية. فقلت في نفسي: «لقد انتهى أمره تماماً، لقد انتهى». كنا جميعاً مذعورين من غليان غضب المصريين وإحباطهم. طلب مني دونيلون أن أتصل بطنطاوي لأرى إن كان بإمكاننا معرفة ما كان يجري. كان الوقت متأخراً جداً في مصر، لكن طنطاوي تلقى اتصالي. قلت إنه ليس واضحاً لنا ما إذا كان سليمان يتصرف كرئيس. أجاب طنطاوي أن سليمان «سيمارس كل الصلاحيات بصفته رئيساً بالوكالة». وسألت عن وضع مبارك وعما إذا كان لا يزال في القاهرة، فأخبرني أن التحضيرات تجري «لرحيله من القصر، وهناك احتمال أن يذهب إلى شرم الشيخ»، وأكد لي مجدداً أن الجيش سيحمي الشعب، وأكدت له بدوري مجدداً أهمية وفاء الحكومة بتعهداتها بالإصلاح.

عند الساعة السادسة في الليلة التالية، ١١ شباط/فبراير، أعلن سليمان استقالة مبارك وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية سيتولى السلطة. في اليوم التالي تعهد المجلس الأعلى بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة وأعاد التأكيد على كل المعاهدات الدولية، وكانت تلك طريقة مبطنة لطمأنة إسرائيل إلى أن الحكومة الجديدة ستلتزم بمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. في الثالث عشر من الشهر حلّ المجلس الأعلى البرلمان، وعلّق الدستور، وأعلن أنه سيتولى السلطة لستة أشهر أو إلى حين إجراء الانتخابات، أيهما أسبق.

بعد ستة أسابيع وصلت إلى القاهرة للاجتماع برئيس مجلس الوزراء عصام شرف، الذي كان قد تسلّم منصبه منذ ثلاثة أسابيع، وبطنطاوي. كان كلاهما، كما أعتقد، متفائلاً إلى حدٍّ بعيد عن الواقع. سألت شرف كيف ينوون إتاحة الفرصة

للمجموعات المختلفة المتنافسة على السلطة لتنظيم أنفسها واكتساب الخبرة بحيث يمكنها إعداد حملات انتخابية ذات صدقية، مضيفاً أن تسلّم الإخوان المسلمين زمام القيادة سيخيف الجميع في المنطقة ويشكل رادعاً للاستثمارات الأجنبية. أجاب طنطاوي الذي كان حاضراً الاجتماع: «لا نعتقد أن حركة الإخوان المسلمين على هذا القدر من القوة، لكنها إحدى مجموعتين منظمتين [المجموعة الأخرى كانت جزب مبارك، الحزب الوطني الديمقراطي]، لذا فالناس بحاجة إلى بعض الوقت ليتمكنوا من تنظيم أنفسهم كمجموعة وتشارك مواقفهم».

في اليوم التالي أخبرني طنطاوي أنَّ لا الإخوان المسلمون ولا غيرهم يملكون اليد الطولى: «ستكون للمصريين اليد الطولى في كل شيء وسوف ندعمهم». سألت مجدداً عما إذا كان قادة الثورة يملكون الوقت والمكان لتنظيم أنفسهم ضمن أحزاب سياسية قادرة على المنافسة في الانتخابات، فأجاب: «سوف نمنحهم وقتاً كافياً لينظموا أنفسهم سياسياً» لكنه أضاف قائلاً: كلما تأخرت الحكومة في إجراء الانتخابات ساءت الأوضاع الاقتصادية أكثر. وأخبرني أن السياحة، مدخول مصر الأساسي من الأموال الطائلة، قد انهارت منذ كانون الثاني/يناير بنسبة ٧٥ بالمئة. أخبرته أن الحكومة الأميركية ترى أن من الأفضل لهم انتخاب رئيس قبل الانتخابات البرلمانية لضمان قيادة علمانية للبلد، الأمر الذي قد يساعد بدوره على شراء الوقت لإيجاد بدائل لصعود الإخوان المسلمين. أجاب طنطاوي أنهم استشاروا خبراء دستوريين وأن هؤلاء أخبروهم أن عليهم إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً. وعندما سألته عن العناصر المارقين في وزارة الداخلية والمتطرفين الذين يفتعلون المشكلات، طمأنني بركاكة: «ليست هناك مشكلات جدية». ستكذّب الأحداث اللاحقة ثقته.

بدت خشية ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد من سيطرة الإسلاميين في مصر في البداية في محلّها. ففي انتخابات ذلك الخريف فاز الإخوان المسلمون وحزب الأصالة السلفي المتشدد، تباعاً، بنسبة ٤٧ بالمئة و٢٥ بالمئة من المقاعد في البرلمان الجديد، أي حوالى ثلاثة أرباع المقاعد. وبعد تعهّدهم بعدم ترشيح أحد للرئاسة نكث الإخوان المسلمون بعهدهم ورشّحوا محمد مرسي، الذي انتُخب رئيساً في حزيران/ يونيو ٢٠١٢. بعد فترة قصيرة أحال مرسي طنطاوي إلى «التقاعد» وتولى قيادة الجيش ظاهرياً. خلال خريف ٢٠١٢، أعلن مرسي أن قراراته غير قابلة للمراجعة

من قِبَل المحاكم، الأمر الذي شكّل عودةً إلى الاستبداد، لكن الاحتجاجات العامة أجبرته على التراجع، على الأقل جزئياً وللوقت الحالي. أرسى الدستور الجديد، الذي صاغته جمعية تأسيسية بهيمنة إسلامية، دور القانون الإسلامي (الشريعة) من حيث المبدأ، لكن لم يكن واضحاً إلى أي مدى يمكن تطبيقه.

في صيف العام ٢٠١٣، أقدم الجيش المصري على خلع مرسي، وأخذ الإخوان المسلمون يتعرضون للهجوم، وبات الجيش ـ الذي قاد مصر منذ ١٩٥٢ ـ يدير البلد علناً من جديد. أما واقع ما إذا كانوا سيعطون الإصلاح الديمقراطي الحقيقي فرصة أخرى، فهذا سيكشفه المستقبل. في حين يصعب تصديق إمكانية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى العام ٢٠٠٩، فمن المرجح أن تواجه مصر أياماً صعبة في المستقبل. كما سبق أن حذرت، الأفضل تنظيماً والأكثر دموية يملك الأفضلية في الثورات.

في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بعد أربعة أيام من استقالة مبارك، تظاهرت مجموعة من المحامين في العاصمة الليبية ـ طرابلس ـ علناً ضد اعتقال زميل لهم، ثم انضم إليهم عدد متزايد من الليبيين الآخرين، الذين ربما شجّعهم ما رأوه في تونس ومصر عبر فيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى على التظاهر خلال الأيام التالية. قتلت قوات معمر القذافي أكثر من اثني عشر شخصاً في ١٧ شباط/فبراير، فبدأت المقاومة المسلحة ضد الحكومة في اليوم التالي في بنغازي، شرقي ليبيا. وبخلاف الثورتين السلميتين تقريباً في كلّ من تونس ومصر سرعان ما تحول ما بدأ كتظاهرة سلمية في ليبيا إلى حرب واسعة النطاق بين الحكومة والثوار، وأخذت أعداد الضحايا تزداد باطّراد، وتمكن الثوار خلال أيام من السيطرة على مناطق مهمة في الشرق وأخذوا يشنّون هجمات في شتى أنحاء البلاد.

دفعت الوحشية التي ردّ بها القذافي على الثوار مجلس الأمن إلى إصدار بيان في ٢٢ شباط/فبراير يدين فيه استخدام القوة ضد المدنيين، ويدعو إلى وقف فوري للعنف، واتخاذ خطوات «للاستجابة لمطالب الشعب المشروعة». كما حثّ مجلس الأمن القذافي على السماح بممر آمن للمساعدات الدولية الإنسانية للشعب الليبي. وفي اليوم نفسه علقت جامعة الدول العربية عضوية ليبيا. في ٢٣ شباط/فبراير كرر أوباما التعليقات التي كان قد أدلى بها في الأسبوع السابق، مديناً استخدام العنف، وأعلن أنه

طلب من فريقه للأمن القومي وضع مجموعة كاملة من الخيارات للرد، وأرسل الوزيرة كلينتون إلى أوروبا والشرق الأوسط للتشاور مع الحلفاء حول الوضع في ليبيا.

تصاعد الضغط الدولي لمنع القذافي من قتل الليبيين، ولتنحيته عن الحكم بسرعة. تحرك مجلس الأمن مجدداً في ٢٦ شباط/فبراير مطالباً بإنهاء العنف وفارضاً حظراً على دخول الأسلحة إلى البلد ومنع سفر القذافي وعائلته ومسؤولين حكوميين آخرين وتجميد أرصدتهم. أخذ السياسيون في أوروبا وواشنطن يتحدثون عن إنشاء «منطقة حظر طيران» لمنع القذافي من استخدام طائراته ضد الثوار، وازدادت حماستهم للتخلّص منه. تغيير نظام آخر.

كان الاصطفاف داخل الإدارة بشأن كيفية الرد على أحداث ليبيا تبدّلاً آخر للمنظار السياسي، حيث اصطففنا هذه المرة أنا وبايدن ودونيلون وديلي ومولن ومكدونو وبرينان مطالبين بتوخي الحذر من التورط العسكري من جهة، ومن الجهة الأخرى سفيرة الأمم المتحدة سوزان رايس وموظفو مجلس الأمن القومي بن رودس وسامنثا باور الذين أخذوا يدعون إلى القيام بعمل عسكري أميركي لمنع المجزرة المتوقعة بحق الثوار حيث كان القذافي يقاتل ليبقى في السلطة. باور كاتبة حائزة جائزة بوليتزر، ومتبحّرة في قضايا الإبادة والقمع، ومدافعة شرسة عن «المسؤولية عن الحماية»، التي مفادها أن على الحكومات المتحضرة التدخل ـ عسكرياً إن اقتضى الأمر ـ لمنع قتل المدنيين الأبرياء على نطاق واسع من قبل حكوماتهم القمعية. في المرحلة النهائية من النقاش الداخلي مارست هيلاري نفوذها القوي دعماً لرايس ورودس وباور.

كنت مقتنعاً أن ما كان يجري في ليبيا لم يكن مصلحة وطنية حيوية للولايات المتحدة، وعارضت قيام الولايات المتحدة بمهاجمة بلد مسلم ثالث خلال عقد بهدف تغيير النظام، بغض النظر عن مدى سوئه. كنت قلقاً من أن جيشنا كان منتشراً على نطاق واسع ومنهكاً، ومن احتمال أن يطول أمد الصراع في ليبيا. ذكّرت زملائي أن المرء حين يشنّ حرباً، فإنه لا يستطيع معرفة مآلاتها أبداً. كان المدافعون عن الحرب يتوقعون قتالاً قصيراً وسهلاً. كم مرة أثبت التاريخ خطأ هذه الفرضية الساذجة؟ كنت أسأل في الاجتماعات: «هل يمكنني فقط أن أنتهي من الحربين اللتين نخوضهما قبل أن تبحثوا عن أخرى جديدة؟».

كان أمامي أربعة أشهر إضافية أمضيها، وكان صبري ينفد بشأن تعدد الجبهات، لكن أكثر ما كان يثير غيظي كان أولئك الذين يتحدثون دونما اكتراث عن استخدام القوة العسكرية وكأنها لعبة من ألعاب الفيديو. طلب منا البيت الأبيض نقل عتادنا البحري إلى البحر المتوسط تحسباً لأي طارئ في ليبيا، وكنت قلقاً بشكل خاص من تحريك حاملة طائرات إلى خارج منطقة الخليج العربي لتلبية هذا الطلب. فرحت أصرخ بحماسة استثنائية خلال اجتماع في وزارة الدفاع بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير مع مايك مولن وآخرين. كالعادة، كنت غاضباً من حديث مستشاري البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي عن الخيارات العسكرية مع الرئيس من دون مشاركة وزارة الدفاع. قلت: «ليس لدى البيت الأبيض أدنى فكرة بخصوص حجم الموارد المطلوبة. لقد قفزت الإدارة إلى الخيارات العسكرية قبل أن تعرف حتى ما الذي تريد القيام به. ماذا يعني بحق الجحيم 'ممر إنساني'؟ كما أن منطقة حظر الطيران فاعليتها محدودة ولم تستطع منع صدام من ذبح شعبه». أشرت إلى أن تركيز المعارضة في تونس ومصر وليبيا منصبّ، حتى تاريخه، على الأنظمة الاستبدادية الفاسدة، وأعربت عن قلقي من أن التدخل العسكري الأميركي يخاطر بجعلنا (وإسرائيل) هدفاً لأولئك المتظاهرين.

قلت: «لا تعطوا موظفي البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي كثيراً من المعلومات حول الخيارات العسكرية. إنهم لا يفهمونها، والخبراء أمثال سامنثا باور سيقررون متى يجب أن نتحرك عسكرياً». في الوقت نفسه، سمحت بنقل كثير من عتاد سلاح الجو من قواعدنا في ألمانيا إلى قواعدنا في إيطاليا وعدة سفن بحرية إضافية إلى البحر المتوسط. كنت معارضاً بشدة للتدخل في ليبيا، لكن إذا أمر الرئيس بذلك فإن مسؤوليتي تقضي أن أحرص على أننا جاهزون. كنت وقحاً وعنيداً، لكنني لم أكن متمرداً.

هاجم جون ماكين في ١ آذار/مارس إدارة أوباما على أسلوب تعاملها مع الأحداث في الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بليبيا قال: «بالطبع يجب فرض منطقة حظر جوي. إننا ننفق ما يفوق خمسمئة مليار دولار سنوياً، ناهيك عن العراق وأفغانستان، على دفاع بلدنا، لذا لا تقل لي إننا لا نستطيع فرض منطقة حظر جوي فوق طرابلس». عقدنا أنا ومايك مولن مؤتمراً صحافياً في اليوم نفسه، وسلطنا في تعليقاتنا الضوء

على الفرق بين آراء ماكين وآرائنا. كما أعربت في إجاباتي عن حذري. عندما سُئلت عن الخيارات العسكرية الأميركية في ليبيا أجبت أن ليس هناك إجماع في الناتو على استخدام القوات المسلحة، وأن مثل هذا العمل يجب البحث فيه بعناية فائقة، وأن «عملنا يقضي بتقديم خيارات للرئيس». لهذه الغاية قلت إنني طلبت إرسال سفينتين إلى البحر المتوسط، «يو إس إس بونس» (USS Ponce) والسفينة الهجومية البرمائية «يو إس إس كيرسارج» (USS Kearsarge)، التي سأرسل إليها أربعمئة جندي من مشاة البحرية. ولدى سؤالي عن التأثيرات اللاحقة المحتملة لمنطقة الحظر الجوي قلت إن كل الخيارات التي تتجاوز المساعدة الإنسانية والإجلاء معقدة، وكررت مخاوفي الأخرى. وكرر مولن شهادة رئيس القيادة المركزية الجنرال جيم ماتيس، التي كان قد أدلى بها صبيحة ذلك اليوم نفسه، بأن فرض منطقة حظر جوي يتطلب أولاً قصف دفاعات الرادارات والصواريخ الليبية. وأشرنا أنا ومايك إلى أننا لم نرَ دليلاً على أن القذافي قد استخدم الطائرات لضرب الثوار. وعند سؤالي عن التداعيات الاستراتيجية للأحداث في تونس ومصر وليبيا قلت إن هذه التغييرات تشكل نكسةً كبيرةً للقاعدة من خلال تكذيب ادعائها أن الطريقة الوحيدة للتخلص من الحكومات الاستبدادية في المنطقة هي عن طريق العنف المتشدد.

أكثر من أي حدث سابق، أكدت لي جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية لمخصصات الدفاع في مجلس النواب في ٢ آذار/مارس أن قراري بمغادرة منصبي في حزيران/ يونيو كان خياراً صائباً. فقد نفد صبري وقدرتي على ضبط النفس ورغبتي في «اللعب»، كما يظهر من خلال محاورتين في الجلسة. كانت الأولى رداً على أعضاء يضغطون عليَّ حول سبب عدم قيامنا فحسب بإعلان منطقة حظر جوي في ليبيا. أجبت بعنف غير معهود وبلهجة تحقير تتجاوز الحدود: «ثمة الكثير من الثرثرة، صراحةً، بشأن بعض هذه الخيارات العسكرية» في ليبيا، وقلت إنها أكثر من مجرد توقيع ورقة، ثم أضفت: «فلنُسمّ الأمور بأسمائها. من أجل فرض منطقة حظر جوي يجب أولاً شنّ هجوم على ليبيا لتدمير دفاعاتها الجوية. إن فرض منطقة حظر جوي تبدأ بعمل من أعمال الحرب». وتابعت قائلاً: «إنها عملية كبيرة في بلد كبير» ومن المستحيل الجزم كم ستطول مدتها أو كم يجب أن تستمر. وقلت إن الجيش الأميركي يمكنه القيام بها إذا طلب منه الرئيس ذلك، لكنني حذرت

من أن الأمر سيتطلّب عدداً من الطائرات أكبر من تلك الموجودة على حاملة طائرات واحدة. قبل بضعة أسابيع كنت قد طلبت من لجان الاختصاص الأربع لدينا في الكونغرس الموافقة على نقل حوالى ١,٢ مليار دولار من حسابات عدة لشراء معدات استخبارات ومسح واستطلاع إضافية هائلة كان بتريوس قد طلبها من أجل أفغانستان. وقد وافقت ثلاث لجان من أربع على الطلب، لكن اللجنة الفرعية لاعتمادات الدفاع في مجلس النواب، برئاسة بيل يونغ، وهو جمهوري من فلوريدا، لم توافق. وعلمت أن يونغ رفض منح الموافقة لأن الأموال المحوَّلة ستأتي من موازنة عربات هامفي المخصصة للقوات البرية. كانت تلك العربات أكثر ما تريده القوات البرية وتحتاج إليه. كان يونغ قد أخبرني أن المشكلة ستُحلّ قبل الجلسة، لكن ذلك لم يحدث. لم أستطع فهم تصرفاته، لذا دخلت قاعة الجلسة متحضراً للقيام بشيء لم أقم به من قبل: توجيه الانتقاد بشكل علني ومباشر إلى رئيس إحدى أهم اللجان المشرفة علي.

في نهاية بياني المحضَّر حول الموازنة أشرت إلى أن طلب إعادة البرمجة للاستخبارات والمسح والاستطلاع قد أرسل قبل شهر. «حضرة الرئيس، إن قواتنا بحاجة إلى معدّات الحماية هذه وتحتاج إليها الآن... إن كل يوم يمر من دون هذه المعدات تتعرض فيه حياة جنودنا لمزيد من الخطر. أريد الحصول بشكل طارئ على هذه المعدات المنصوص عنها في العقد لكي يتاح لي إرسال هذه المعدات المهمة إلى أفغانستان». وقلت إن التخفيضات التي اقترحها الكونغرس على موازنتنا للسنة المالية ٢٠١١ وعدم البتّ بأي حل مستدام آخر لم يتركا لنا مصدراً للتمويل من أجل إعادة البرمجة سوى برنامج هامفي. وختمت قائلاً: «يجب علينا ألا نعرّض حياة أميركيين للخطر لحماية برامج محددة أو مقاولين محددين». أغضب نقدي العلني يونغ وموظفي اللجنة، وقال أحد الموظفين لاحقاً: «لم يكن غيتس لبقاً على الإطلاق خلال جلستنا... هذا مشين. أعتقد أنه غير مقبول. لقد تجاوز الحد». ووصف آخر تعليقاتي بأنها «تصرّف صبياني». وذكر يونغ في مقابلة أجراها لاحقاً في ذلك اليوم أن «لا مصلحة له في منطقته بإنتاج عربات هامفي». لكن الكاتبة في «واشنطن بوست» دانا ميلبانك كتبت في اليوم التالي أن إيه إم جنزال (AM General)، الشركة المصنّعة لعربات هامفي، «يصادف أنها

ثالث أكبر مساهم في حملة يونغ. وقد حوَّل له المديرون التنفيذيون فيها أكثر من ثمانين ألف دولار أميركي».

لم تعجبني مطاردة يونغ بهذه الطريقة، فقد كان رجلاً نبيلاً من المدرسة القديمة، وكان دائماً لطيفاً معي، وكان لمدة طويلة داعماً قوياً للقوات المسلحة وخصوصاً الجنود؛ وغالباً ما زار هو وزوجته جرحانا في المستشفيات. لكن بعد أكثر من أربع سنوات لي كوزير، كنت قد سئمت عادة مراعاة الإذعان للمصالح الخاصة والمشاريع الوهمية من قبل أعضاء الكونغرس، خصوصاً عندما يقفون في طريق توفير مساعدة مطلوبة بشكل طارئ لقادتنا وجنودنا. تحدثنا أنا ويونغ هاتفياً خلال يومين، ومن ثم عمل موظفونا على تسوية اتفاق، وهو الأمر الذي أصبح المسار المعتاد لتحقيق شيءٍ ما مع الكونغرس. في النهاية تم تحويل ٦١٤ مليون دولار من أصل ٨٦٤ مليون دولار كنت قد طلبتها من برنامج هامفي.

مع احتدام الصراع داخل ليبيا، احتدم الجدل الداخلي ضمن الإدارة أيضاً. كان التحدي الفوري هو نزوح عشرات الآلاف من العمال الأجانب من جنسيات متعددة ـ غالبيتهم من المصريين ـ من ليبيا إلى تونس بسبب المعارك. بالنسبة إلى الحكومة التونسية الجديدة والضعيفة، خلق تسعون ألف نازح مشكلةً متفاقمة. أرادت وزارة الخارجية من الجيش الأميركي إنشاء «جسر جوي» لنقل هؤلاء الأشخاص إلى مصر. كان حجم المهمة مخيفاً، ويتطلب عدداً من الطائرات الأميركية، التي كانت منخرطة أصلاً في حربين، لكي تكون فعالة، بالإضافة إلى الكثير من الأميركيين على الأرض في كلٍّ من تونس ومصر لدعم المسعى. جعلت الإضاءة على هذه التحديات مرةً أخرى مني ومن مولن شخصين غير مرغوب في وجودهما. خلال اجتماع للمدراء حول ليبيا، مساء ٢ آذار/مارس، أخبرني دونيلون أن الرئيس يريدني أن أوفر جسراً جوياً من تونس إلى مصر لنقل النازحين المصريين، فتدخل بايدن حينها قائلاً: «كلا، الرئيس يأمرك بإقامة الجسر». كنت قد سئمت «أوامر» بايدن، فقلت: «في المرة الأخيرة التي راجعت فيها حساباتي لم يكن أيٌّ منكما ضمن سلسلة القيادة»، وأوضحت أنني، إذا كان الرئيس يريد نشر عتاد الجيش الأميركي، أريد سماع ذلك من الرئيس مباشرةً، وليس من خلالهما. وفي البنتاغون قمت بما هو أكثر من ذلك، حيث أبلغت مولن وروبرت رينجل ألا يزوّدا أياً من موظفي البيت الأبيض أو جهاز

الأمن القومي بخيارات عسكرية من دون موافقتي، «خصوصاً الخيارات المتعلقة بتنحية القذافي». في النهاية، شاركت دول كثيرة بإرسال طائرات لإجلاء النازحين، وكان بعضها من عندنا.

بالرغم من أن أوباما أعلن في مؤتمر صحافي له بتاريخ ٣ آذار/مارس أن القذافي يجب أن يرحل، وبالرغم من تزايد الضغط للتحرك عسكرياً بمرور الأيام، كان الواضح أن الرئيس لن يتحرك وحده أو من دون عقوبات دولية. أراد أن تكون أي عملية عسكرية برعاية الناتو. خلال اجتماع لوزراء دفاع الناتو في ١٠ آذار/مارس في بروكسل، حيث كانت المسألة الأولى التي ناقشناها هي ليبيا، أخبرت الأمين العام أندرز راسموسن على انفراد أننا نؤيد التخطيط لمنطقة حظر جوي لكننا نحتاج إلى قرار من مجلس الأمن ومشاركة إقليمية فعلية: «لا يجوز أن يظهر ذلك على أنه مجموعة من الأميركيين والأوروبيين الذين يتدخلون في سيادة دولة عربية من دون قرار دولي»، وأخبرته أن علينا أن نكون قادرين على الإجابة عن سؤال كهذا: لماذا نتدخل في ليبيا ولا نتدخل في حروب أهلية أخرى؟ هل بسبب النفط؟ سألني راسموسن عن مدى فاعلية منطقة حظر جوي، فقلت إن منع طائرات القذافي من التحليق لن تكون مشكلة، لكن من الصعب منع المروحيات من التحليق عبر فرض منطقة حظر جوي. شاطرني راسموسن خشيته أن ألمانيا لن توافق على قيام الناتو بأي عمل في ليبيا، في الأساس لأنها تريد أن يكون الاتحاد الأوروبي في القيادة.

أخبرني الأدميرال جيم ستافريديس، قائد قوات التحالف في أوروبا، أن منطقة الحظر الجوي يجب أن تكون محصورة بالمنطقة الساحلية من ليبيا، وأن ذلك سيغطي ٨٠ بالمئة من السكان، وقال إن هذا يتطلب يومين من القصف لتدمير نظام الدفاع الجوي، وللحفاظ على منطقة حظر جوي بعدها، وأربعين طائرة حربية على الأقل، وعشرين طائرة تزويد بالوقود جواً، وطائرات إسناد أخرى (في الواقع، كنا بحاجة إلى أكثر من هذا بكثير).

كان معظم الوزراء مؤيدين لفرض منطقة حظر جوي، لكنهم، مع ذلك، تحدثوا عن أهمية إبقاء أفغانستان أولويةً قصوى، وضرورة دعم الجامعة العربية ومشاركتها فيما يتعلق بليبيا، وضرورة الاستعداد للتصرف بتحريك الطائرات والسفن إلى الموقع. كما توقع راسموسن، لم تكن ألمانيا متعاونة، بل إنها عارضت حتى نقل بعض السفن، مع

أن ستافريديس كان بإمكانه القيام بذلك من خلال سلطته الخاصة. مع ذلك، وبالرغم من كل الكلام، لم يكن الحلفاء مستعدين بعد للتحرك.

سافرت من بروكسل إلى البحرين، حيث مقر الأسطول الخامس الأميركي. كان العنف قد بدأ هناك مع تظاهرة «يوم الغضب» في العاصمة، المنامة، في ١٤ شباط/ فبراير، حيث قُتِل شخصان. قبل التظاهرة، كان الملك (وهو سنّي) قد عرض القيام بإصلاحات اقتصادية، لكن الشيعة ـ ٧٠ بالمئة من شعب البحرين ـ كانوا يريدون الإصلاح السياسي. شنّت الحكومة في السابع عشر من الشهر هجوماً على دوار اللؤلؤة في المنامة، وهو دوار كبير مشابه تقريباً لميدان التحرير في القاهرة. قُتِل ستة متظاهرين. اتصلت بولي العهد، سلمان، الذي أخبرني أن الحكام العرب في الخليج يخوضون الصراع مع إيران عبر البحرين بالوكالة، وأنهم تعلموا من الأحداث في تونس ومصر أنهم أخطأوا بإظهار الضعف. كان سلمان يعتقد أن العائلة المالكة يجب أن تكون صوت الاعتدال، وكان قد التقى قادة حركة الوفاق الشيعية في الليلة التي سبقت العنف، فطلب هؤلاء إجراء تعديلات دستورية، وإقالة رئيس الوزراء، والإصلاح السياسي. قال سلمان إنه مستعد أن يرأس الحكومة إذا طُلِب منه ذلك، وإن خارطة الطريق للمضي قدماً يجب أن تضم ممثلين عن الشيعة إلى الحكومة. كان سلمان، كما أعتقد، صوت المنطق، لكنه، لسوء الحظ، لم يكن يملك نفوذاً.

وصلت المنامة في ١١ آذار/مارس، عارفا بانطلاق مظاهرات واسعة النطاق في ذلك اليوم وبنشوب صراعات بين المتظاهرين الشيعة المناهضين للحكومة وبين مؤيدي الحكومة حيث أفيد أنها أدت إلى جرح المئات. كان القصد من زيارتي هو إظهار الدعم للعائلة المالكة، لكن الرسالة التي أوصلتُها لم تلقَ ترحيباً كبيراً. أخبرت ولي العهد والملك، كلاً على حدة، أننا، بوصفنا شركاء استراتيجيين لهم لأكثر من ستين سنة، قلقون للغاية على استقرار البحرين، وقلت لهما إن عليهما اتخاذ خطوات صادقة باتجاه الإصلاح السياسي وإفساح المجال أمام الأصوات المعتدلة المطالبة بالتغيير إن كانوا يريدون ألّا تجرفهم الأحداث، وأخبرتهما أن «الخطوات الصغيرة لن تفيد»، وقلت إن مبارك تبنّى التغيير أخيراً، لكنه كان قد تأخر أسبوعين: «الوقت ليس في صالحكم».

أخبرت الملك أن التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط سببها أن الأنظمة أخفقت

في معالجة شكاوى شعوبها المشروعة. ليست إيران من أطلق شرارة الاضطرابات لكن بإمكانها استغلالها. كان على الملك أن يدع ولي العهد يمضي قدماً بالحوار الوطني وأن يكون قدوةً للمنطقة برمتها، إذ هناك متشددون في الجانبين. واقترحت على كلٍّ من ولي العهد والملك إيجاد دور جديد ومختلف لرئيس الوزراء، الذي كان مكروهاً من الجميع ولاسيما الشيعة؛ ورفع القيود عن الإعلام بالإضافة إلى المجتمع المدني ومجموعات حقوق الإنسان؛ وإعلان نتائج التحقيقات المتعلقة بمقتل المتظاهرين بسرعة وشفافية؛ والمضي قدماً بدمج الشيعة في قوات الأمن البحرينية والجيش البحريني؛ وتعزيز الحقوق المدنية الأساسية في المجالات الاجتماعية والإعلامية والسياسية. وقلت إن أمام البحرين فرصة كي تُري المنطقة كيفية التعامل مع الضغوط الشعبية والسياسية وكيفية الحفاظ على الاستقرار. «قد لا تكون هناك إمكانية لإعادة الوضع إلى سابق عهده. أنتم حليف قوي، ونحن على استعداد للدفاع عنكم ضد إيران، كما أننا نريد مساعدتكم هنا أيضاً. إن اتخذتم قرارات صعبة لمعالجة مخاوف شعبكم وتطلعاته، سنكون إلى جانبكم».

كان ولي العهد والملك إيجابيين في ردهما على اقتراحاتي، لكن العائلة المالكة كانت منقسمة، وكان المتشدّدون هم الأقوى. كان السنّة في البحرين، وفي الخليج برمّته، يراقبون بقلق تبيّن عدم جدوى دبلوماسيتي بعد يومين من مغادرتي المنامة، عندما دخل أكثر من ألف جندي سعودي إلى البحرين لضمان بقاء العائلة المالكة والسنّة في الحكم.

في اليوم نفسه الذي كنت أزور فيه البحرين صوتت جامعة الدول العربية على دعوة مجلس الأمن فوراً لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا، لحماية الشعب الليبي والمواطنين الأجانب في ليبيا، كما طلبت تعاون الأمم المتحدة مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، ومقره بنغازي. في رحلة العودة من البحرين أخبرت الصحافيين أن لدينا الموارد الكافية لفرض منطقة حظر جوي إن تلقينا أوامر بذلك. ثم تابعت قائلاً: «لكن السؤال هو ما إذا كان من الحكمة القيام بذلك. هذا هو النقاش الدائر على المستوى السياسي».

قيّد الوضع في ليبيا الجميع. بدأت قوات القذافي تحقّق بعض النجاح العسكري واتجهت شرقاً، وفي ١٤ آذار/مارس كان هناك خطر حقيقي أن بإمكانها

التحرك سريعاً باتجاه بنغازي، واعتقد البعض أن سقوط المدينة سيؤدي إلى حمام دم. دعا الرئيس مجلس الأمن القومي إلى الانعقاد عصر يوم ١٥ آذار/مارس. لم يكن راضياً عن الخيارات التي طرحها عليه مستشاروه، وكان محبطاً بشكل خاص عندما وصف له مولن لماذا قد لا تُحدث منطقة الحظر الجوي أثراً كبيراً في تحرك القوات البرية أو حماية المدنيين الأبرياء. طلب الرئيس من جهاز الأمن القومي وضع خيارات أفضل، ومن ثم غادرنا بعدها، أنا وهو ومولن، إلى اجتماع وعشاء مع القادة العسكريين. عاد بعدها ودعا مجلس الأمن القومي إلى الانعقاد ساعتين إضافيتين. كان واضحاً أنّ من الضروري، لإبطاء تقدم القذافي العسكري شرقاً أو إيقافه، أن ينطوي قرار مجلس الأمن على إعطاء تفويض ليس فقط لفرض منطقة حظر جوي بل لاستخدام «كل الوسائل الضرورية» لحماية المدنيين. أظن أن خطاب القذافي المتعطش للدم حول قتل «الجرذان» في بنغازي، وتحرك الجامعة العربية، والضغط البريطاني والفرنسي الشديد على الناتو للتحرك، أقنع كل ذلك معاً الرئيس أن على الولايات المتحدة أن تتولى زمام الأمور في الأمم المتحدة وفي تنظيم حملة عسكرية لإيقاف القذافي.

في ١٧ آذار/مارس اجتمع المديرون لساعة ونصف الساعة، ومن ثم اجتمعنا بالرئيس. أعدنا قولبة كل الحجج، وجال الرئيس على كل الموجودين في الغرفة مرة أخيرة. أعربنا، أنا وبايدن ومولن ودونيلون وديلي وبرينان ومكدونو، عن معارضتنا للتدخل، في حين رأى كلٌّ من كلينتون ورايس وباور ورودس أن علينا ذلك. قال الرئيس إنها نتيجة متقاربة، لكن لا يمكننا الاكتفاء بالوقوف والتفرج على كارثة إنسانية محتملة، فقرر الوقوف مع خيار التدخل. لن يتم استخدام القوات البرية الأميركية، إلا في حالة البحث والإنقاذ إذا سقط أحد طيارينا فوق ليبيا، أو إذا نوى القذافي استخدام أسلحته الكيميائية. سوف نقود عملية تدمير دفاعات القذافي الجوية ومن ثم نخفّف تدخّلنا، بشكل أساسي لمساعدة الآخرين على تأمين منطقة الحظر الجوي. كانت المشاركة النشطة للقوات الجوية العربية أساسية، وإن كانت بأعداد صغيرة. تم إصدار توجيهات إلى رايس كي تسعى للحصول على قرار أقوى من الأمم المتحدة من أجل حماية المدنيين، الأمر الذي سيسمح لنا بقصف جزء كبير من الجيش الليبي ومقرات التحكّم والسيطرة (تشمل الأخيرة مساكن القذافي).

قال لي الرئيس على انفراد بعد الاجتماع إن نتيجة التصويت على العملية العسكرية الليبية كانت ٥١-٤٩ بالنسبة إليه.

قامت رايس بما يشبه المعجزة مع الأمم المتحدة من أجل استصدار قرار أقوى من مجلس الأمن، وامتنعت روسيا والصين وألمانيا والهند والبرازيل عن التصويت. بدأت الحملة الجوية ضد القذافي في ١٩ آذار/مارس، وكان يُفترض بها أن تكون عملية منسقة بشكل كبير، لكن الرئيس الفرنسي ساركوزي كان يريد بعض الدعاية الإضافية لنفسه، لذلك أرسل طائراته قبل ساعات من وقت الانطلاق المتفق عليه.

كان مبرراً للرئيس الاعتقاد أن هناك تأييداً واسعاً في الكونغرس لما ينوي القيام به. ففي ١ آذار/مارس أقرّ مجلس الشيوخ بالإجماع قراراً يدعو مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر جوي وحماية المدنيين في ليبيا. كان هناك تأييد كلامي من الحزبين ومن قِبل مجلس النواب أيضاً. لذا جمع أوباما بعض قادة الكونغرس في غرفة الأوضاع في منتصف يوم ١٨ آذار/مارس، ونُقلت مجريات الاجتماع إلى بعضهم الآخر من الغرفة عبر مكبر للصوت، وأخبرهم عن الدور العسكري الذي سنؤديه وعن الحدود التي وضعها. لم يكن هناك خلاف حقيقي. أكد الرئيس أنه يملك صلاحية التصرف في ليبيا بموجب «قانون صلاحيات الحرب» من دون الرجوع إلى الكونغرس، لكنه سيلتزم بأحكام القانون فيما يتعلق بإبلاغ الكونغرس.

عند البحث في التدخل العسكري لا يحسب الرؤساء عملياً الكلفة على الإطلاق، وهذا يشمل أوباما فيما يتعلق بليبيا. تلقيت تقديرات تفيد أن العملية الليبية كما خططنا لها ستكلف ما بين ٨٠٠ مليون دولار ومليار دولار خلال أيلول/سبتمبر. حتى وزارة الدفاع لم تكن تملك تلك الأموال غبّ الطلب، خصوصاً وأن الكونغرس كان يمولنا بموجب قرار يستمر لسنة بموازنة أقل من موازنة الرئيس المقترَحة بحوالى ٢٠ مليار دولار. جرى نقاش بيننا وبين مكتب الإدارة والموازنة عما إذا كنا سنضيف كلفة الحملة العسكرية في ليبيا إلى ملحق الحرب للسنة المالية ٢٠١١، أم سنرسل إلى الكونغرس طلباً ملحقاً منفصلاً، أم سيتم إجبارنا على إيجاد التمويل داخلياً.

كما جرت العادة عندما يتخذ الرئيس قراراً مهماً، كان البيت الأبيض يريد أن يغطي الوزراء الأساسيون برامج الحوار يوم الأحد. تجنّبت الواجب المضجر في عطلة نهاية الأسبوع الأولى لأنني ذهبت إلى روسيا والشرق الأوسط في التاسع عشر. وفيما

كنت أطير عائداً إلى واشنطن، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس، اقترح «أساتذة» العلاقات في البيت الأبيض أن أشارك في برامج الشبكات الثلاث جميعها يوم الأحد التالي للدفاع عن قرارات الرئيس حول ليبيا. كون الرحلة كانت قد أنهكتني، فقد وافقت على المشاركة في برنامجين منها. تلقيت بعدها اتصالاً من بيل ديلي، الذي أخذ يضغط عليَّ بشدة للمشاركة في البرنامج الثالث، فقلت له إنني سأعقد معه اتفاقاً وهو أنني سأشارك في البرنامج الثالث إذا وافق على تأمين تمويل لعملية ليبيا من مخصصات عمليات الطوارئ لما وراء البحار (ملحق الحرب). قلت له: «سأتولى أمر جايك تابر إن توليت أنت أمر مكتب الإدارة والموازنة»، فتذمّر ديلي قائلاً: «اعتقدت أن الأمر سيكلفني زجاجة فودكا»، فباغتُّه مجدداً: «هذا هراء. سيكلفك مليار دولار». كان ديلي هو من ضحك أخيراً، فقد رفض رئيس مكتب الإدارة والموازنة جاك لو المصادقة على نقل تمويل ليبيا إلى عمليات الطوارئ لما وراء البحار، وبات على وزارة الدفاع أن تتكبّد تكاليف العملية الليبية كلها.

كان موقف الرئيس أوباما بشأن صلاحياته لشن عمل عسكري مختلفاً بعض الشيء عن المرشح أوباما عام ٢٠٠٨، عندما صرح بوضوح أن «الرئيس لا يملك في ظل الدستور صلاحية منح التفويض بشكل منفرد لهجوم عسكري في وضع لا يتطلب منع تهديد فعلي وداهم للأمة». في الواقع جرى نقاش محتدم ضمن الإدارة حول ما إذا كان الرئيس يملك الصلاحيات ـ من دون الرجوع إلى الكونغرس ـ لمتابعة التدخل في ليبيا لأكثر من ستين يوماً، في ظل محاججة وزارة العدل والمستشار القانوني لوزارة الدفاع بأنه لا يملكها. وقد اختار أن يأخذ برأي المستشار القانوني للبيت الأبيض والمستشار القانوني لوزارة الخارجية، القائل إن الالتزام يستثني «الصراعات» كما يعرّفها «قانون صلاحيات الحرب»، وعليه فإن من الممكن متابعة المهمة إلى أجل غير مسمى من دون إذن الكونغرس. اعترضت أقلية صغيرة من الجمهوريين والديمقراطيين في كابيتول هيل بشدة على هذا الادّعاء بالصلاحيات الرئاسية، لكن لم يكن هناك تحدّ جدي لقانونية أعمال الرئيس.

بيد أن كان هناك تحدّ للقيود التي فرضها أوباما على المهمة العسكرية. ففي خطاب متلفز ألقاه في جامعة الدفاع الوطني بتاريخ ٢٨ آذار/مارس شرح أوباما لماذا قرر التدخل في ليبيا، مستعرضاً مبررات التدخل هناك وعدم التدخل في صراعات

مماثلة في أماكن أخرى، ووصف الطبيعة المحدودة للمهمة العسكرية الأميركية، وأوضح أنه سيسلّم الناتو قيادة العمليات العسكرية بعد يومين ويخفض مستوى انخراطنا، وأعلن صراحةً أن استخدام القوة العسكرية لإطاحة القذافي سيكون غلطة.

تلقينا أنا وموِلن رد فعل الكونغرس السلبي بكامله بشأن تلك القيوذ عندما أدلينا بشهادتينا أمام لجنتي القوات المسلحة في كلّ من مجلس الشيوخ ومجلس النواب في ٣١ آذار/مارس. سأل كبار الجمهوريين في كِلا المجلسين ـ ماكين من مجلس الشيوخ وباك مكيون من مجلس النواب ـ عن سبب عدم اشتمال مهمة الجيش على تغيير النظام. أجبت أن علينا التمييز بين الأهداف السياسية والمهمة العسكرية. كان يفترض بالمهمة العسكرية المفوَّضة من الأمم المتحدة فرض منطقة حظر جوي وحماية المدنيين، في حين كان الهدف السياسي الأميركي هو التخلص من القذافي. انتقد ماكين بشدة قرار الرئيس بتسليم المهمة العسكرية إلى الناتو وتخفيض مشاركتنا بعد التدمير الأولي لدفاعات القذافي، قائلاً إن ذلك قد يصعّب فحسب تحقيق أهدافنا الاستراتيجية، وقال: كان علينا القيام بكل ما كان ضرورياً للنجاح في ليبيا، ما عدا إرسال قوات برية. وقال عضو مجلس الشيوخ عن تكساس جون كورنين إنه كان يتمنى لو أن الرئيس ذهب إلى الكونغرس قبل أن يذهب إلى الأمم المتحدة؛ مضيفاً أن المهمة في ليبيا لم تكن واضحة، وأن الناتو لن يكون قادراً على إنهاء العمل بنفسه، وأن ليست هناك خطة لما بعد القذافي. عندما سألني عن «المرحلة الأخيرة الغامضة»، أجبت أن آخر ما تحتاجه أميركا هو مشروع إعادة إعمار بلد آخر، وأن على الدول الأخرى أن تتحمل مسؤولياتها تجاه ليبيا، وأنني «لا أعتقد أن علينا شن حرب أخرى».

في مرحلة أخرى من الجلسة اعترفت أنني كنت قلقاً من «إطالة أمد المهمة» في ليبيا، وأنني، نظراً للحربين اللتين كنا نخوضهما في العراق وأفغانستان، كنت بحاجة إلى مساعدة الكونغرس للتقليل من دورنا. كانت لجنة مجلس النواب أكثر انتقاداً بكثير من مجلس الشيوخ لعدم حصول الرئيس على موافقة الكونغرس فيما يتعلق بعملية ليبيا. كما ضغط الأعضاء عليَّ بسبب الكلفة، فقلت إن لدينا تسع عشرة سفينة وثمانية عشرِ ألف جندي يشاركون في العملية، وأن الكلفة في الأيام الأحد عشر الأولى بلغت حوالى خمسمئة وخمسين مليون دولار، وقد تصل إلى أربعين مليون

دولار خلال الشهر التالي. وأقررتُ مع كثير من الأعضاء أن «علينا ألّا نبالغ في قدرتنا على التأثير» في ما سيحدث بعد سقوط القذافي. واعترفت أننا لا نعرف إلا القليل عن الثوار، لكننا «نعرف الكثير عن القذافي وهذا سبب كافٍ لكي نساعدهم».

كانت الجلسات مرهقة بالنسبة إلي لأن كثيراً من الأعضاء كانوا يثيرون بالضبط المخاوف التي كنت قد أثرتها خلال النقاشات الداخلية في الإدارة. ولدى سؤالي إن كان الوضع في ليبيا يؤثر في «مصالحنا الوطنية الحيوية»، قلت بصراحة إنني لا أعتقد ذلك، لكن أقرب حلفائنا شعروا أنه يهدد مصالحهم الحيوية وكان من واجبنا مساعِدتهم. عندما سُئلت هل ستكون هناك قوات أميركية على الأرض في ليبيا، أجبت بتهور وغطرسة: «لن يحدث ذلك ما دمت في هذا المنصب». كان الرد يعكس قلة انضباطي المتزايد في الجلسات. كان يجب أن أقول ببساطة إن الرئيس كان حازماً جداً في منع استخدام القواتِ البرية الأميركية.

أفصحت لاحقاً أمام موظفي مكتبي أنني أفكر في الاستقالة بسبب المسألة الليبية، وأخبرتهم أنني قررت ألا أغادر لأن نهاية ولايتي باتت قريبة أصلاً؛ وأن الأمر سيبدو مجرد مشاكسة. بسبب إحباطي، قلت إنني حاولت إثارة كل المسائل التي يتم انتقاد الإدارة بشأنها ـ الصراع المفتوح، وغموض المهمة، ومصير القذافي وما سيحدث بعده ـ لكن الرئيس «لم يكن مهتماً بمعرفة أيّ من ذلك»، علاوةً على أن الكيل كان قد طفح مع البيت الأبيض: الإدارة التفصيلية لجهاز الأمن القومي. في اليوم الذي بدأت فيه الحملة العسكرية بدأت أتلقى أسئلة خلال اجتماع للمدراء من دونيلون وديلي بشأن استهدافنا القوات البرية الليبية، فأجبت بغضب: «أنتما أكثر مديرين تفصيليين من بين كل الذين سبق أن عملت معهم. لا يمكنكما استخدام مفك براغ يصل من واشنطن إلى ليبيا للتحكم بعملياتنا العسكرية. أعطانا الرئيس وجهته الاستراتيجية. حباً بالله، دعونا [الدفاع] نحن الآن نتولى أمرها». كان صبري قد نفد كلياً.

صوّت حلفاؤنا في الناتو الثمانية والعشرون على دعم العملية العسكرية في ليبيا، لكن نصفهم فقط قدم نوعاً من المساهمة، وقد قدّموا فعلياً ثماني طائرات فقط لمهمة القصف. كان على الولايات المتحدة في النهاية أن تقدم حصة الأسد من معدات الاستطلاع ومعظم طائرات التزويد بالوقود جواً؛ وبعد ثلاثة أشهر فقط من

الحملة كان علينا إعادة تزويد أقوى حلفائنا حتى بقنابل وصواريخ موجهة بدقة، فقد كانوا قد استنفدوا مخزونهم غير الكافي، وفي المراحل الأخيرة كان علينا أن نخوض الصراع من جديد بطائراتنا المقاتلة والاستطلاعية. كل ذلك كان نتيجة سنوات من قلة الإنفاق على الدفاع حتى من قِبل أقرب حلفائنا.

يتألف عدد سكان ليبيا البالغ ٦,٤ ملايين نسمة من خليط من الإثنيات وقبائل البربر الأصليين، وقد خضعت للاحتلال أو الهيمنة أو التحكم على مدى ٢٥٠٠ عام السابقة من قبل الفينيقيين والإغريق والرومان والمسلمين والعثمانيين والإيطاليين والبريطانيين والفرنسيين، ولم تتوحّد أقاليمها التاريخية الثلاثة ـ برقة، المنطقة الساحلية الشرقية؛ وطرابلس، المنطقة الساحلية الوسطى والغربية؛ وفزان، القسم الجنوبي الغربي من البلد ـ سياسياً إلا في العام ١٩٣٤، وتراجع استقلال الأقاليم بشدة في عهد القذافي القمعي (بالرغم من أنه، حتى في أوج قوته، كان عليه إيلاء السياسة القبلية اهتماماً بالغاً). باختصار، إن ليبيا ككيان موحد ظاهرة جديدة نسبياً، خلقها الأجانب. إنه بلد يعجّ بالمشكلات، فهل بإمكان حكومة مركزية ضعيفة إبقاؤه متماسكاً في وجه الضغوط النابذة الطويلة الأمد؟ سنرى.

أعتقد أننا الآن في المراحل المبكرة لما يرجح أن يكون فترة طويلة جداً من عدم الاستقرار والتغيير في العالم العربي. بادىء ذي بدء علينا الكفّ عن الادعاء أننا قادرون على التكهّن (أو التأثير) بمآل الأمور. في اجتماع في البيت الأبيض، في نهاية آذار/مارس ٢٠١١، أكد السفير الأميركي في سورية روبرت فورد أن «الأسد ليس القذافي. ولا يكاد يُعثر على تشابُه بخصوص ما ارتُكب من مجازر جماعية. صحيح أن النظام السوري سيردّ على التحديات بعنف لكنه سيحاول الحد من استخدام القوة الفتاكة». تبيّن لاحقاً أنه كان مخطئاً إلى حدّ بعيد.

بقيت الأسئلة الجوهرية من دون إجابات. فهل ستقود الانتخابات النزيهة في الدول العربية بشكل مؤكد إلى حكومات يهيمن عليها الإسلاميون؟ هل ستنقلب تلك الحكومات، مع الوقت، إلى أنظمة استبدادية؟ هل سينقلب الجيش على نتائج الانتخابات التي تأتي بالإسلاميين إلى السلطة (كما في الجزائر ومصر)؟ إن غياب المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والمجتمع المدني في الدول العربية كلها عملياً ـ والتحديات التي تواجه الإصلاحيين العلمانيين ـ لا تقدم أسباباً تدعو للتفاؤل.

هل ستكون الحكومات المنتخَبة بنزاهة قادرة على اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين معيشة غالبية العرب البائسة؟ إن لم يحدث ذلك، هل سيتحولون إلى الوطنية المتطرفة، وإلقاء اللوم على إسرائيل والولايات المتحدة، أم سيعملون على إذكاء العنف الطائفي لحرف الأنظار عن إخفاقاتهم المحلية؟ هل بإمكان الدول التي رُسمت حدودها بشكل مصطنع من قِبل الأجانب والمكونة تاريخياً من مجموعات قبلية وإثنية ودينية متخاصمة ـ وفي طليعتها العراق وسورية وليبيا ـ أن تبقى موحدة في غياب القمع؟ هل ستناضل الملكيات والإمارات للحفاظ على أوضاعها الداخلية الراهنة أم ستقوم بإصلاح تدريجي لكن حقيقي، أم ستواجه التحديات العنيفة التي تهدد استقراءها وبقاءها؟ أعتقد أن الطريقة الوحيدة التي ستجد الولايات المتحدة نفسها فيها «على الجانب الصحيح من التاريخ»، في الوقت الذي تتبلور فيه هذه الثورات وتداعياتها، هي من خلال الاستمرار بإعلان إيماننا بالحرية السياسية وحقوق الإنسان، وتأكيد أن الحكومة ينبغي أن تكون في خدمة الشعب وليس العكس، بالإضافة إلى إيماننا بتفوق اقتصاد السوق المنظم. فضلاً عن أن علينا التعامل مع كلِ بلد على حدة، آخذين بالحسبانِ ظروفه الخاصة ومصالحنا الاستراتيجية.

كما أخبرت الرئيس بوش وكوندي رايس في مطلع العام ٢٠٠٧، التحدي في مطلع القرن الحادي والعشرين هو أن الأزمات لا تأتي وتذهب، بل يبدو أنها كلها تأتي وتبقى.

الفصل الرابع عشر

في الحرب حتى اليوم الأخير

كنت أعلم أنني لن أتمكن من التحرك بسهولة خلال الأشهر الستة الأخيرة لي كوزير، لكن حين طرت عائداً إلى واشنطن العاصمة، بعد عطلة الميلاد، لم تكن لدي فكرة كم سيكون الأمر صعباً حتى الأيام الأخيرة. فالثورات العربية انطلقت في كانون الثاني/يناير، وعملياتنا العسكرية اللاحقة ضد ليبيا كانت شاقة بما فيه الكفاية، لكن كانت لا تزال هناك صراعات داخلية كبيرة قادمة حول الخطوات المقبلة في كلّ من العراق وأفغانستان؛ ومعركة أخرى تلوح في الأفق حول الموازنة؛ وقضايا كبرى تتعلق بالصين وروسيا والشرق الأوسط؛ ونيل موافقة الرئيس على تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان المشتركة؛ وتنفيذ غارة شجاعة ـ وخطيرة ـ داخل باكستان. لم يكن أمامي خيار سوى الركض بأقصى سرعة نحو خط النهاية.

الصين وروسيا والشرق الأوسط

عندما دعاني وزير الدفاع الصيني ليانغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لزيارة الصين مجدداً، كما ذكرت سابقاً، طلب مني بوضوح أن تسبق زيارتي زيارة الرئيس هو جينتاو الرسمية إلى الولايات المتحدة في أواخر كانون الثاني/يناير. إن سلوك ليانغ المتحفظ في اجتماع وزراء الدفاع الآسيويين في هانوي، في الخريف، وخلال مناقشاتنا الثنائية هناك، كان يشير إلى أنه كان قد طلب مساعدة جيش التحرير الشعبي على إشاعة جو إيجابي لأجل زيارة «هو». عندما وصلت إلى بكين في ٩ كانون الثاني/ يناير (بعد ثلاثين سنة من زيارتي الأولى) كان واضحاً أن الصينيين

يعملون على إزالة كل العراقيل لتكون زيارتي ناجحة. من الطرقات والأوتوسترادات المقفلة إلى أمكنة الولائم، تمت معاملتي معاملة رئيس دولة. اتّسموا بالفتور سنواتٍ ثلاثاً جرّاء بيعنا أسلحة لتايوان لكنَّهم الآن، رحّبوا بي ترحيباً حارّاً.

أكّدت في كل الاجتماعات أهمية تمتين العلاقات العسكرية فيما بيننا، بما في ذلك إقامة حوار استراتيجي يتناول الأسلحة النووية والدفاعات الصاروخية والفضاء ومسائل الفضاء الإلكتروني. قلت إن العلاقات المتقطعة لا تصبّ في مصلحة أحد، وإن الروابط المستدامة البعيدة عن المطبات السياسية أساسية للحدّ من سوء التواصل وسوء الفهم والحسابات الخطأ. كما حذّرت من أن برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية قد وصلت إلى مرحلة خلص معها الرئيس إلى القول إنها «تمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة»، وأننا سوف نتحرك من هذا المنطلق إن لم يتوقفوا. وقلت إن الرأي العام في كوريا الجنوبية، بعد ثلاثين سنة من تحمّل انتهاكات كوريا الشمالية القاتلة بصبر، قد تغيّر مع إغراق بارجتهم وقصف جزرهم، وأنهم ينوون التحرك بقوة حيال هذه الانتهاكات في المستقبل، الأمر الذي يُنذر بتفاقم العداء في شبه الجزيرة الكورية، وأن على الصينيين أن يضغطوا على كوريا الشمالية للكف عن انتهاكاتها. كما أوضحت أننا نرى أن استمرار الصين في رد فعلها العدواني على عمليات الطائرات والسفن الأميركية في المجالين الجوي والبحري الدوليين في بحر الصين الجنوبي قد يؤدي إلى ما لا يريده كلا البلدين، وأننا لم نتجاوز حدودنا، ويجب عليهم التوقف. بالطبع، نمّقت كل ما قلته بعبارات دبلوماسية مليئة باللطف والبِشْر (يمكنني فعل ذلك عندما تستوجب المناسبة)، لكنهم فهموا ما أردت قوله.

أعرب كل الذين فاوضتهم عن تأييدهم لتعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين من حيث المبدأ، لكنهم كانوا متردّدين حيال إقامة حوار استراتيجي دبلوماسي عسكري مستدام ورسمي ورفيع المستوى، معتبرين أن هناك من قبل آليات متعددة لمثل هذه المناقشات. وبالنظر إلى الأجندة الحساسة التي اقترحتها، أعتقد أن قادة جيش التحرير الشعبي كانوا متردّدين حيال الانخراط في حوار قد يشمل المسؤولين الصينيين المدنيين من الحزب ووزارة أجنبية، وقد ذكرني ذلك بالجنرال السوفيتي إبان المباحثات المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية في مطلع السبعينيات الذي اشتكى إلى رئيس البعثة الأميركية داعياً إلى وقف التحدث عن تفاصيل القدرات السوفيتية

الصاروخية والنووية لأن المدنيين في الجانب السوفيتي لم يكونوا مخولين تقديم تلك المعلومات). لم يرغب الصينيون في تعكير صفو زيارتي، لذا لم يرفضوا فكرة الحوار الاستراتيجي، واكتفوا بالقول إنهم سيبحثون فيه.

على الرغم من أن كل المسؤولين الصينيين كانوا حريصين على التعليق بإيجابية حول الأمور الأخرى، فإنهم كانوا يمتلكون بعض الرسائل القوية الخاصة بهم. قال ليانغ إن العلاقات العسكرية بين البلدين كانت «تُفعّل تارةً وتنقطع أخرى» طوال ثلاثين سنة، وأنها «انقطعت ست مرات وأُعيد تفعيلها من جديد ست مرات». كانت الانقطاعات بسبب بيع الأسلحة الأميركية إلى تايوان «والأفعال الجائرة المؤذية ضد الصين»، مثل عملياتنا الاستطلاعية. وقال ليانغ حول هاتين المسألتين: «ليس هناك مجال للتسوية أو التردد عندما يتعلق الأمر بمصالحنا الجوهرية». يجب أن نجعل الاحترام والثقة والندية والمنفعة المتبادلة مبادئ توجيهية لعلاقتنا العسكرية، كما قال، «والاحترام المتبادل يعني رعاية مصالحنا الجوهرية». أدركت ماذا يقصد بالمصالح الجوهرية.

استعرضت كل النقاط المألوفة حول تايوان. حول الاستطلاع، أخبرته أننا نجريه قرب دول كثيرة في أنحاء العالم، من ضمنها روسيا، وأن الروس أيضاً يقومون بذلك بالقرب من بلدنا، ولم يعتبر كلا البلدين هذه الأنشطة أعمالاً عدائية. وقلت إن الولايات المتحدة لا تعتبر الصين عدواً أو خصماً في حرب باردة، لكنني حذرت من أن طائرات جيش التحرير الشعبي اقتربت مراراً من طائراتنا منذ آب/ أغسطس ٢٠١٠ ـ وأبرزت له صورة طائرة مقاتلة تابعة لجيش التحرير الشعبي وهي تحلق ضمن نطاق ثلاثين قدماً من إحدى طائراتنا ـ الأمر الذي يزيد من خطورة وقوع حادثة جدية. ثم عقدنا مؤتمراً صحافياً مشتركاً وكان ليانغ إيجابياً بشكل استثنائي، حيث قال إننا اتفقنا على عدة مسائل؛ وإن المحادثات كانت إيجابية وبنَّاءة ومثمرة؛ وإن العلاقات العسكرية السليمة تصبّ في مصلحة كلا البلدين، وأعلن أن رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي ـ نظير الأدميرال مولن ـ سيزور الولايات المتحدة في ذلك الربيع. وقد كررتُ أقواله بشكل عام.

كان «الشرطي السيئ» المختار في زيارتي هو وزير الخارجية، الذي تمادى في معاملتي بتعالٍ وفوقية، وبوعيد أحياناً، بشأن المسائل كلها: تايوان، والاستطلاع،

وكوريا الشمالية، وانتشار البحرية الأميركية حول كوريا، وحاجة الصين إلى بناء دفاعاتها العسكرية. وكنت أردّ عليه بلطف.

استجاب نائب الرئيس تشي جينبنغ (الخلف المرجّح للرئيس «هو» حينها) لمخاوفي حول كوريا الشمالية مبدياً بعض الصراحة مقرّاً أن الوضع أصبح مقلقاً للصين وأميركا على حدٍّ سواء، فضلاً عن أن تصعيد التوتر الأخير وتخصيب اليورانيوم المستمر «قد وضعا المحادثات السداسية في موقف سيئ وصعب»، وقال إن الصين ستبذل كل ما في وسعها للتوسط وأنها ستبقي الولايات المتحدة على اطلاع على تلك المساعي، مضيفاً أن خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية واستقرارها يخدمان مصلحة الجميع، وأثار تشي موضوع بيع الأسلحة الأميركية لتايوان بشكل روتيني تقريباً. كما أنه، على غرار الآخرين، قلّل من قوة الصين ونجاحها الاقتصادي قائلاً إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو واحد إلى عشرة مقارنةً بالولايات المتحدة، على الرغم من أن اقتصاد الصين هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأن الفجوة بين الريف والحضر في الصين أكبر مما هي في أميركا. وقال ليانغ معلقاً إن الجيش الصيني متأخر عقدين أو ثلاثة عن الجيوش «المتقدمة» ـ أي الجيش الأميركي وجيوش حلفائنا الأقوى في الناتو ـ وبالتالي فهو «لا يشكّل تهديداً عسكرياً للعالم».

على الرغم من رغبة الرئيس «هو» في أن تبدو زيارتي في أفضل صورة تمهيداً لزيارته الرسمية إلى واشنطن بعد نحو عشرة أيام من زيارتي، فإن جيش التحرير الشعبي، أوشك بوقاحة لا مثيل لها، أن يقضي على الزيارتين. فقبل ساعات فقط من لقائي بالرئيس «هُو»، كشف جيش التحرير الشعبي للمرة الأولى علناً عن طائرته الشبح جي ٢٠ (J-20)، وملأت صور الطائرة الصحافة الصينية قبل ساعتين من اجتماعي بالرئيس «هُو». وقد عبر أحد خبرائي بالسياسة الصينية عن ذلك بشكل متبصّر قائلاً: «هذا يعني تباً لكم على قدر ما تستطيعون التحمل». جرى حديث ضمن فريقي بشأن إلغاء بقية الزيارة أو جزء منها، أو تجاهل الإذلال. اقترح السفير الأميركي في الصين جون هانتسمان، بمؤازرة كبير خبرائي في السياسة الصينية مايكل شيفر، الردّ الأفضل وهو أن أقوم، رغم إحراجي، بقلب الطاولة وإحراج جيش التحرير الشعبي.

اجتمعت بالرئيس «هو» عصر يوم ١١ كانون الثاني/يناير في «قصر الشعب

الكبير»، في قاعة استقبال لها حجم محطة غراند سنترال تقريباً. جلسنا نحن الاثنين على رأس طاولة بشكل حدوة حصان مكتظة بمقاعد كبيرة من حولها حيث غصنا فيها نحن وزملاؤنا الصينيون، الأمر الذي تطلب من كلينا استخدام ميكروفونات. بعد أن افتتح «هو» الجلسة بعبارات المجاملة وتلاوة نقاط الحديث الصينية المعتادة، لفتت نظره إلى أن الجميع يعملون على ضمان إيجابية الجو قدر المستطاع لإنجاح زيارته إلى واشنطن، لكنني لاحظت في الإعلام الصيني قبل بضع ساعات تقارير عن قيام جيش التحرير الشعبي بالكشف عن مقاتلة الشبح الجديدة. أخبرت «هُو» أن الصحافة الأميركية تحاول استخلاص معنى هذا الاختبار في خضم زيارتي وقبل زيارته مباشرةً، وقلت إنني قلق من أن تقدّم الصحافة الأميركية هذا الاختبار على أنه تطور سلبي في العلاقات فيما بيننا، وطلبت من الرئيس الصيني أن ينصحني كيف أفسّر الاختبار للصحافة الأميركية. ضحك «هو» بعصبية وهو يستدير إلى مساعديه العسكريين وسأل: «هل هذا صحيح؟» ثم احتدم نقاش عصبي في الجانب الصيني بمشاركة ليانغ ونائبه الجنرال «ما» وآخرين. لم يكن الصينيون المدنيون يعرفون شيئاً عن الاختبار، ومرر أدميرال صيني كان يجلس في المكان الأبعد عن «هو» رسالة من الصف الخلفي فحواها أنه «مشروع بحث علمي». بعد بضع دقائق من الحديث في الجانب الصيني أكّد لي «هو» جازماً أن اختبار الطائرة «تجربة علمية مقررة مسبقاً» ولا علاقة له بزيارتي أو زيارته. شككت في أن يكون جيش التحرير الشعبي ربما أراد إيصال رسالة مختلفة إلي، ذلك أن لجوئه إلى مثل هذا الاستغلال السياسي العجيب من دون إخبار «هو» مسبقاً أقل ما يمكن أن يُقال فيه أنه كان مقلقاً.

أقام نائب رئيس لجنة الجيش المركزية الجنرال تشو (الذي سبق له أن حلّ ضيفاً علي في قصر لينكولن في واشنطن) مأدبة عشاء لي في بيت الضيافة نفسه الذي استضاف فيه «هو» الرئيس أوباما، بوجود بعض أشهر المغنين الصينيين للتسلية. حيث أخذ بايجيو، «وايت لايتننغ» الصيني، يصدح بالغناء فيما كنا نرفع الأنخاب. كانت زوجتا كلّ من تشو وليانغ حاضرتين بالإضافة إلى بيكي، ولوحظ هناك قدر كبير من اللياقة. وفي اليوم التالي زار طاقمنا بأكمله سور الصين العظيم، وقد أقفل الجنود الطريق السريع حيث مرّ موكبي. اشترى أحد الصحافيين المسافرين معي

حقيبة ظهر صغيرة من محل هدايا قرب السور عليها صورة أوباما مرتدياً سترة ماو وقبعة جيش التحرير الشعبي. أقنعت الصحافي أن يبيعني إياها، وأهديتها إلى الرئيس لدى عودتي، وأخبرته أنها ستؤكد صحة ما يعتقده مسبقاً الكثير من الجمهوريين عنه، فضحك.

بدأت زيارة «هو» إلى الولايات المتحدة بعد أسبوع وسارت من دون عراقيل. لكن الود العميق وإعلان التعاون لم يستطيعا إخفاء واقع أن العلاقات الأميركية الصينية كانت تواجه تحديات جدية. تواصل الصين استثمار جزء متزايد من موازنتها في القدرات والتكنولوجيات العسكرية الجديدة ـ بما في ذلك صواريخ كروز الدقيقة المضادة للسفن والصواريخ الباليستية، وغواصات الديزل والغواصات النووية، والأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية، ومقاتلات الشبح ـ المصمّمة لمواجهة العتاد الأميركي الجوي والبحري شرقي بحر الصين الجنوبي وتايوان. إنهم يبنون أسطولاً حربياً قد يولّد مشكلةً جدية لنا في شمال شرق وجنوب شرق آسيا، وإن كان لا يقارن بالأسطول الأميركي المنتشر عالمياً. أعتقد أن بكين قد تعلّمت من التجربة السوفيتية، ولا تنوي مقارعتنا سفينة بسفينة ودبابة بدبابة وصاروخاً بصاروخ، وبالتالي استنزاف الصين مالياً بسباق تسلح بلا قيود أو حدود مع الولايات المتحدة. إنهم يستثمرون بانتقائية في قدرات تستهدف نقاط ضعفنا، لا نقاط قوتنا. الصينيون يصبحون عدائيين أكثر فأكثر في تأكيد حقوقهم الإقليمية المزعومة في معظم بحر الصين الجنوبي والجزر القريبة من اليابان، كما أنهم يواصلون تحدي مهمات الاستطلاع الأميركية الجوية والبحرية، حتى وإن كنا نعمل في المجالين الجوي والبحري الدوليين. كما أن قدراتهم الهجومية الإلكترونية تتطوّر وتصبح أفضل، وهم يستهدفون شبكاتنا العسكرية والمدنية كل يوم. باختصار، هذه العلاقة تتطلب إدارة طويلة الأمد حذِرة وبارعة يتولّاها قادة الطرفين إن كنا ننوي صون شراكتنا في بعض المجالات (على سبيل المثال، الاقتصادية) ومنع تحول المنافسة في مجالات أخرى إلى خصومة. فالحضور الأميركي البحري والجوي القوي في المحيط الهادئ، خصوصاً في شرق آسيا، سيبقى ضرورياً لطمأنة أصدقائنا وحلفائنا، بالإضافة إلى حل النزاعات بشكل سلمي.

عندما وصلت إلى روسيا للمرة الأخيرة كوزير، بعد يوم من بدء قصف ليبيا،

بدأت زيارتي بسانت بطرسبرغ، عاصمة الإمبراطورية الروسية منذ تأسيسها على بحر البلطيق على يد الإمبراطور بطرس الأكبر عام ١٧٠٣ حتى الثورة البولشفية عام ١٩١٧. كانت محطتي الأولى في المتحف البحري ـ الحربي الروسي، لإلقاء محاضرة على حوالى ٢٠٠ ضابط بحرية روسي متوسط الرتبة. كان الجو بالكاد أكثر حفاوةً من الجو الذي ألقيت فيه خطابي في أكاديمية الأركان العامة الروسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ إذ لم يكن هناك تصفيق عند تقديمي وكان التصفيق فاتراً عندما انتهيت. بيد أن الأسئلة هذه المرة لم تكن استفزازية بل فضولية. ما الذي نعتبره التهديد الأكبر؟ وما إن كنت أقوم بتحديث وزارة الدفاع الأميركية؟ ما دور القوات البحرية في الأمن القومي الأميركي؟ ماذا عن العمليات المشتركة والتدريب القتالي المشترك مع روسيا؟ ماذا لو انضم ضباط البحرية الروس إلى المؤسسات العسكرية الأميركية؟ ماذا كان الحدث الأبرز لي كوزير؟ غادرت الجلسة متفائلاً بعض الشيء بخصوص مستقبل التبادل والتعاون العسكري الأميركي ـ الروسي.

تمّت مواكبتي بعد ذلك إلى «قلعة بطرس وبولس»، الحصن الأصلي في المدينة، حيث دُعيت إلى إطلاق «مدفع الظهيرة»، الذي يُطلق يومياً منذ أيام بطرس الأكبر، ثم زرت، تبعاً للمراسيم، كاتدرائية بطرس وبولس سيراً على قدمَي، مكان دفن معظم القياصرة الروس. ولأني كنت قد درست التاريخ الروسي طيلة حياتي وأنا في سن الرشد، فقد كانت رؤية هذه المواقع متعةً حُرِمت منها لعقود بسبب الحرب الباردة وعملي في وكالة الاستخبارات المركزية.

في اليوم التالي، ٢٢ آذار/مارس، سافرت إلى موسكو للقاء وزير الدفاع سيرديوكوف والرئيس ميدفيديف. كان بوتين مسافراً، وكانت ليبيا في بال الجميع، خصوصاً في ضوء الاختلاف العلني غير الاعتيادي في الرأي بين بوتين وميدفيديف. في اليوم السابق، كان بوتين قد أخبر بعض عمال المصانع في روسيا الوسطى أن قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا «يذكرني بدعوة القرون الوسطى للحملة الصليبية». هذا التصريح أزعج ميدفيديف الذي قال: «ليس مقبولاً تحت أي ظرف استعمال مصطلحات تؤدي بشكل أساسي إلى صراع حضارات، على غرار 'حملة صليبية' وما إلى ذلك»، كما دافع عن قراره بعدم استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن.

اعتقد الروس لاحقاً بشكل جازم أنهم قد خُدعوا فيما يتعلق بليبيا، فقد تم

إقناعهم بالامتناع عن التصويت في الأمم المتحدة على أساس أن القرار مقدم لمهمة إنسانية بهدف منع حدوث مذابح بحق المدنيين. لكن مع ازدياد لائحة أهداف القصف بشكل ثابت بات واضحاً أن أهدافاً قليلة جداً تتجاوز حدود قرار مجلس الأمن وأن الناتو ينوي التخلّص من القذافي. ولقناعتهم أنهم قد خُدعوا فإن الروس سيعرقلون بالتالي صدور أي قرارات مستقبلية، بما فيها ضد الرئيس السوري بشار الأسد.

أعرب كلٌّ من سيرديوكوف وميدفيديف عن خشيتهما من الخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين في ليبيا جرّاء غاراتنا الجوية، فحذرتهما من تصديق ادعاءات القذافي بشأن وفيات المدنيين على نطاق واسع. كنا نأخذ كل الاحتياطات الممكنة لتجنب خسائر مماثلة، وكنت مقتنعاً أن عدداً قليلاً جداً من المدنيين الليبيين قد جُرِح أو قُتِل بطائراتنا وصواريخنا. أردت أن يعرف الروس أننا نعتقد أن القذافي يجبر المدنيين على البقاء في أبنية تشكل أهدافاً مباشرة وأنه يضع أيضاً جثث الأشخاص الذين كان قد أعدمهم في مواقع القصف. قال ميدفيديف إنه ليس سعيداً برؤية طائرات وصواريخ الناتو تقصف ليبيا، لكن هذه الأعمال كانت «نتيجة سلوك القذافي غير المسؤول» و«حماقاته»، وأعرب عن خشيته من تواصل الصراع إلى ما لا نهاية، لكنه «لم يكن مقتنعاً بأن الأمور ستهدأ طالما القذافي في السلطة». ثم كرر ميدفيديف ما سبق أن قاله لنائب الرئيس بايدن في موسكو قبل أسبوعين: «يجب التفكير في العمليات البرية في ليبيا»، وقال إن بايدن أخبره أن ذلك مستحيل. كان ميدفيديف قلقاً من أن «إذا انهارت ليبيا وتجذّرت القاعدة هناك، فإن ذلك لن يكون ذلك في مصلحة أحد، بمن فيهم نحن، لأن المتشدّدين سينتهي بهم المطاف في شمال القوقاز» الذي هو جزء من روسيا.

كان الدفاع الصاروخي هو الموضوع الأساسي الآخر الذي ناقشناه خلال زيارتي. كان ميدفيديف قد قدم اقتراحات جديدة للتعاون الروسي مع الناتو في هذا المجال في قمة الناتو في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر السابق، وأتبع ذلك برسالة إلى أوباما. افتتح سيرديوكوف النقاش بالإشارة إلى أن ميدفيديف قال في رسالته إن «الأوان قد آن» لإحداث تقدم في هذا المجال. واقترح ميدفيديف، من بين أمور أخرى، «مقاربة قطاعية» ـ أي أنظمة دفاع صاروخي روسية تحمي روسيا

«والدول المجاورة»، وبالتالي «الحد من التأثير السلبي لبرنامج الولايات المتحدة على قوى روسيا النووية»، وأنه يجب أن تكون هناك اتفاقية ملزمة قانونياً تؤكد أن دفاعات الولايات المتحدة والناتو الصاروخية لن تُضعِف ردع روسيا النووي أو تقوّضه. أخبرت سيرديوكوف أننا مهتمون باقتراحات ميدفيديف التي قدمها في لشبونة، واقترحت، استناداً إلى اقتراح سيرديوكوف بتبادل البيانات العملانية، أن ننشئ مركزَي بيانات للدفاعات الصاروخية، واحداً في روسيا وآخر في غرب أوروبا، حيث يتم تعيين ضباط من روسيا ومن الناتو معاً. يمكن للمركزين أن يتعاونا في التخطيط، وأن يضعا قواعد اشتباك الدفاع الصاروخي، ويقوما بتطوير ردود مخطط لها مسبقاً حول سيناريوهات تهديد صاروخي مختلفة، وتنفيذ مناورات مشتركة تركز على مواجهة شتى أشكال التهديدات الصاروخية.

اجتمعت بميدفيديف ذلك المساء في مزرعته العصرية خارج موسكو، حيث أصرَّ على أن روسيا بحاجة إلى ضمانات قانونية أن الدفاعات الصاروخية ليست موجهة ضدها، وقال: «إما أن نصل إلى اتفاق وإما سنزيد من احتمالات اقتتالنا». كررت ما سبق أن قلت له حول استحالة الحصول على اتفاق قانوني مصدّق من مجلس الشيوخ، وأن دول البلطيق لن تقبل على الإطلاق أن تتولى روسيا المسؤولية عن أمنها. كنت أعلم أن خشية الروس بشأن مقاربة أوباما الجديدة للدفاع الصاروخي تركز على الخطر المحدق جراء التحسينات المستقبلية على أنظمة صواريخنا إس إم ـ ٣ (SM-3)، وأخبرت ميدفيديف أنني أتفهم مخاوفهم. كنا، أنا وهو، نعلم أن المراحل الأولى لا تقلق روسيا، لكن فيما تواصل الولايات المتحدة تطوير قدرات أكثر تقدماً، «فمع الوقت يمكننا أن نثبت لكم أننا لا نفكر مطلقاً في تعريض قدرات روسيا النووية أو صواريخها الباليستية للخطر».

قال ميدفيديف إنه ممتن لكون أوباما هو الرئيس، إذ «يمكنني العمل وعقد اتفاقات معه وأن يحترم واحدنا الآخر عندما نختلف في الرأي». كما أقرّ أن التهديد الإيراني حقيقي. عندما افترقنا قال لي: «أتمنّى لك النجاح في هذ الجزء من حياتك والجزء التالي، وآمل أن يكون الاثنان ممتعين».

اختُتِم برنامجي في روسيا برحلة عشاء على سفينة في نهر موسكو، أقامها سيرديوكوف. كان عشاءً راقياً، وردّاً جميلاً لرحلة مماثلة كنت قد نظمتها له في نهر

بوتوماك في السنة الماضية. في ليلتي الأخيرة في روسيا كوزير للدفاع، وفيما كنا نمرّ بالكرملين، فكرت في المسار الغريب الذي سلكته خلال الأعوام الثلاثة والأربعين منذ أن بدأت العمل محللاً سوفيتياً حديث العهد في وكالة الاستخبارات المركزية قبل يومين من غزو الاتحاد السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا.

كون بوتين سمح لميدفيديف بالترشّح مجدداً للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، فإن آفاق الشعب الروسي والعلاقات الأميركية الروسية ستكون أكثر إشراقاً. فقد شعرت أن ميدفيديف يفهم مشكلات روسيا الداخلية العميقة - الاقتصادية والديموغرافية والسياسية، بالإضافة إلى غياب سيادة القانون، من بين أمور أخرى - وأن لديه أفكاراً واقعية حول كيفية معالجتها، بما في ذلك الحاجة إلى تقريب روسيا بشكل أكبر إلى الغرب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. غير أن نهم بوتين للسلطة قاده إلى تنحية ميدفيديف جانباً وتولي الرئاسة من جديد. أعتقد أن بوتين رجل من ماضي روسيا، تطارده أشباح الإمبراطورية الضائعة والمجد الضائع والسلطة الضائعة. يمكن لبوتين عملياً البقاء رئيساً حتى العام ٢٠٢٤، وما دام في هذا المنصب فإنني أعتقد أن مشكلات روسيا الداخلية ستبقى من دون معالجة، وسيستمر تعرّض جيران روسيا لتنمّر موسكو، وفي حين أن توترات فترة الحرب الباردة وتهديداتها قد وّلت إلى غير رجعة، فإن فرص تعاون روسيا مع الولايات المتحدة وأوروبا ستكون محدودة. هذا مؤسف، فروسيا دولة عظيمة عانت طويلاً وعرقل تقدمها المستبدّون.

سافرت من موسكو إلى مصر، في زيارة تحدثت عنها سابقاً، ومن بعدها إلى إسرائيل في ٢٤ آذار/مارس. في اليوم السابق كان قد شُنّ هجوم انتحاري على حافلة في القدس أدى إلى مقتل شخص وجرح تسعة وثلاثين آخرين، وكانت الهجمات الصاروخية على المدن الإسرائيلية من غزة مستمرة، وقبل نحو عشرة أيام من زيارتي كان الإسرائيليون قد أوقفوا سفينة تحمل خمسين طناً من القذائف والصواريخ إلى غزة، بما في ذلك صواريخ من إيران. لم تنهِ الاضطرابات السياسية على امتداد الشرق الأوسط التهديدات الأمنية لإسرائيل.

لم أكن قد زرت إسرائيل منذ تموز/يوليو ٢٠٠٩، بالرغم من أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك كان يزورني في واشنطن كل شهرين أو ثلاثة. كما قلت

سابقاً، كنا قد أسسنا علاقة قوية وكنا صريحين جداً فيما بيننا. بعد مراسم الاستقبال الرسمي في الوزارة في تل أبيب (حَيث شاهدت النجوم والشرائط ونجمة داوود وهي تطير معاً) ذهبنا إلى مكتب باراك للاجتماع على انفراد. كنت هناك بشكل أساسي لكي أؤكد للإسرائيليين الثبات الأميركي في خضم الزلزال السياسي الحاصل في الشرق الأوسط.

استهللتُ الحديث بتقديم تعازيَّ بضحايا التفجير الانتحاري، حيث رد باراك على ذلك ببساطة: «سوف نرد سريعاً على ما جرى».

هذه المرة كان لدينا ما هو أكثر من إيران لمناقشته، فقد كان باراك مهتماً باجتماعاتي في مصر، وقصف ليبيا، الذي كان قد بدأ قبل أيام. كان قلقاً جداً، بالطبع، من التطورات في المنطقة، وأخبرني أن مصر تفقد سيطرتها على شبه جزيرة سيناء وأنه يأمل أن يكون هذا مؤقتاً بسبب تهريب الأسلحة على نطاق واسع إلى غزة. أخبرته أن كلّاً من طنطاوي ورئيس الوزراء المصري أكدا لي التزامهما بمعاهدة السلام المصرية مع إسرائيل وقالا إنهما سيواصلان العمل مع الحكومة الإسرائيلية. محدّثاً إياه كصديق قلت إن الوقت قد حان كي تتوقف إسرائيل عن الاختباء وتتصرف بجرأة في المنطقة: الانتقال إلى عملية السلام مع الفلسطينيين، والمصالحة مع تركيا، ومساعدة الأردن. وأضفت أن الأخبار الجيدة بشأن الأزمة في المنطقة هي أنها لا تتعلق بإسرائيل أو الولايات المتحدة ـ «لم يعد أحد يحرق الأعلام الأميركية أو الإسرائيلية الآن» ـ بل بالمشكلات الداخلية في الدول العربية، وأن علينا العمل لإبقاء التركيز منصباً على ذلك. قال باراك إن أفضل مقاربة في ليبيا هي مواصلة ضرب الجيش حتى يقوم بتسليم القذافي، آملاً أن تصل شرارة الأزمة الإقليمية إلى إيران، حيث قال إن رجال الدين يحتفلون بسقوط مبارك وارتفاع أسعار النفط نظراً لاتساع مدى الاضطرابات. ثم أردف قائلاً إن علينا أن نزيد العقوبات «لكي نساعد هذا الزلزال على الوصول إلى طهران».

سأل باراك عن وجهة نظرة أوباما حيال الأحداث في المنطقة، فأخبرته أنني أخالف كلياً أولئك الذين يعتقدون في الولايات المتحدة أن الرئيس ليس حازماً بما فيه الكفاية في العلاقات الدولية. فقد أرسل أوباما ستين ألف جندي إلى أفغانستان، وها هو الآن يهاجم ليبيا، ويطارد القاعدة بعنف. وقلت إنه على الرغم من استعداده

للتحدث مع خصوم كإيران، إلا أنه «مستعد للوقوف وحماية مصالح الولايات المتحدة وحلفائنا عندما يحين وقت الحسم».

خلال مؤتمر صحافي مشترك لاحق قال باراك إن العلاقات الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يسبق لها أن كانت بهذه المتانة، وإن التعاون بين وزارته ووزارة الدفاع الأميركية غير مسبوق. وحول الاضطرابات في الشرق الوسط قال إن شيئاً كهذا لم يسبق أن حدث منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، وإنها ظاهرة مؤثرة وملهِمة، مضيفاً أن «المتشائم في الشرق الأوسط هو متفائل ذو خبرة».

ذهبنا في اليوم التالي إلى الساحل الإسرائيلي، إلى قيصرية، لاجتماع فطور مع رئيس الوزراء نتانياهو. تم تشييد قيصرية من قِبل الملك هيرودتس الأول قبل بضع سنوات من ولادة المسيح، وكم وددت لو أتيحت لي الفرصة لاستكشاف بعض معالمها الأثرية، لكن الأعمال لم تترك لنا وقتاً للمتعة. كان هناك حوالى عشرين شخصاً على الفطور، لذلك التزمنا أنا ونتانياهو بشدة السيناريو المعدّ سلفاً لحوارنا، بالرغم من أن رئيس الوزراء شدّد بقوة وبشكل مبرر على ضرورة الرد بحزم على التفجيرات الانتحارية الأخيرة. وتحدثنا عن مشكلة إيران المستمرة، وبالطبع عن ليبيا والاضطراب السياسي في كل أنحاء المنطقة. من الواضح أن الإسرائيليين كانوا قلقين من الأحداث، فقد كانوا يرون أن ثمة احتمالاً كبيراً للمشكلات وفرصة ضئيلة للنتائج التي تصب في مصلحة إسرائيل. كما سبق أن قلت لباراك، حثثت نتانياهو أيضاً على الكفّ عن الاحتماء بشكل دفاعي واستغلال الفرصة للتحرك بشكل جريء في عملية السلام. لم يشترِ «بيبي» كلامي.

أنهيت زيارتي بالذهاب، في موكب رسمي، إلى رام الله في الضفة الغربية الفلسطينية، التي تبعد ٨٠ دقيقة، للاجتماع برئيس الوزراء سلام فياض. كانت المرة الأولى التي يقوم فيها وزير دفاع أميركي بمثل هذه الرحلة. لمّا غادر الموكب المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية دخل منطقة محاطة بسياج ضخم، وداخلها أيضاً كان هناك سياج ضخم آخر من الإسمنت، لذا كان على الجميع ما عداي الانتقال إلى عربات مدرعة فلسطينية للتوجه إلى رام الله. أعتقد أنهم سمحوا لي بالمتابعة بعربتي الخاصة من باب اللياقة. مع ذلك، كان فريقي الأمني متوتراً

جداً بخصوص هذه النقطة. عندما التقيت سلام فياض اشتكى من تصاعد غارات الجيش الإسرائيلي على الرغم من أن الأمن الفلسطيني لم يسبق له أن كان أفضل - كنا قد دربناهم. إضافةً إلى ذلك، قال إن العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين - بما في ذلك «الإرهاب المطلق» - في ازدياد، لكن السلطات الإسرائيلية «لم تقم بأي شيء للجمه». أخبرت فياض بما قلته لنتانياهو بشأن استغلال الأزمة الإقليمية للقيام بخطوات جريئة نحو السلام، مضيفاً أن التقدم يتطلب خطوات جريئة من الفلسطينيين أيضاً. أعتقد أن تعليقاتي كان لها الوقع نفسه على فياض كما على نتانياهو.

بعد أقل من أسبوعين قمت بزياراتي الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة. فبعد محادثة مثمرة بشكل استثنائي عام ٢٠١٠، طلب مني عبد الله ملك السعودية المرور لرؤيته في أي وقت أزور فيه المنطقة، «وإن لمجرد ساعة». لقد فعلت ذلك في مطلع آذار/مارس، وها أنذا أعود مجدداً بعد أقل من شهر. اجتمعنا لحوالى ساعتين في قصره بالرياض، وهو مبنى ضخم من الرخام الأبيض. كان مكتبه أكبر بحوالى عشرة أضعاف من مكتبي في البنتاغون ومزخرفاً بالنقوش مع خشب داكن اللون وثماني ثريات كريستال. في اجتماع حضره كثيرون، اتفقنا على أن العلاقات العسكرية بين بلدينا متينة وأكدنا أن صفقة الأسلحة بقيمة ستين مليار دولار التي عقدناها أنا وهو كانت على المسار الصحيح. قال الملك إن مشروعهم التالي هو تحديث أسطولهم البحري الشرقي (في الخليج العربي).

بعد المجاملات، اعتذر الملك من الجميع، وانتقلنا نحن الاثنين والسفير السعودي في أميركا، عادل الجبير، الذي كان يترجم، للتحدث على انفراد حول مصر وإيران. لم يكن الملك، الذي يكاد يبلغ التسعين، بصحة جيدة - وكان لا يزال يستمتع بتدخين السجائر - لكنه كان متقد الذكاء. دخلت الاجتماع وأنا أعلم أنه كان غاضباً من الولايات المتحدة لما اعتبره تخلّينا عن مبارك وعدم إظهار دعمنا الكامل لحلفائنا وأصدقائنا الآخرين لوقت طويل، مثل البحرين، التي كانت تواجه اضطرابات مماثلة. في الواقع، كان هناك كلام غير رسمي يصدر عن بعض كبار المسؤولين السعوديين حول إحداث تغيير جذري في العلاقة مع الولايات المتحدة وتطوير علاقات أوثق مع قوى عظمى أخرى كالصين وروسيا.

وجّه الملك عبد الله، وهو يقرأ من دفتر ملاحظات، رسالة قاسية إلي وإلى الرئيس، جاء فيها:

- تربط بلدينا علاقة استراتيجية على مدى سبعين عاماً. إنني أقدّرها وأدعم كل جوانبها.
- العلاقات ضرورية لأمن العالم.
- إن سمعة أميركا في خطر. فالأحداث في مصر وفي مراحل مبكرة في البحرين أثّرت في سمعة أميركا في العالم.
- يقارن بعضهم التعامل مع مبارك بالتخلي عن الشاه.
- أعتقد أن هذا خطأ، لكن عليكم التفكّر في ذلك.
- يجب عليكم أن تبحثوا في كيفية نظر أصدقائكم إليكم.
- ثمة أشخاص في الحكومتين الأميركية والسعودية يقولون أموراً تثير الشكوك حول علاقتنا. يجب علينا عدم السماح لهم أن ينجحوا. لقد تم اختبار العلاقة ولم تنقطع جراء الأحداث العابرة.
- إيران هي مصدر كل المشكلات وخطر يجب مواجهته.

وختم قائلاً إن رسالته موجهة بقصد الدعم.

في حين أننا كنا نفضّل الإصلاح الديمقراطي، قلت، لكن ليست الولايات المتحدة هي السبب وراء الثورات في تونس أو مصر أو ليبيا أو البحرين، بل احتجاجات الشعوب التي أُرغمت على العيش طويلاً في ظل حكومات استبدادية. وقلت إن نصيحتنا الوحيدة للحكومة المصرية، وللمحتجين، هي تجنّب العنف وتبنّي الإصلاح السلمي. كما أخبرت ملك البحرين أن الاستقرار هناك يتطلب إصلاحاً تقوده العائلة المالكة. وقلت أيضاً إن إيران، على الرغم من أنها ليست هي التي أطلقت الاحتجاجات، إلا أنها تستغلها لمآربها الخاصة.

بعد نقاش مطول عن الاضطرابات، قال الملك من جديد إن قادة منطقة الخليج منزعجون من الطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة ظهرها لمبارك، وإن على الولايات المتحدة حمايته في ضوء إحالته للمحكمة. لم أتعهّد بأي شيء.

لدى افتراقنا قال عبد الله: «سمع شائعات بأنك ستغادر منصبك، وآمل ألا تكون صحيحة»، فقلت إنني سأغادر خلال بضعة أشهر، فردّ الملك على ذلك قائلاً: «فلتجعلْها بضع سنوات»، فقلت مازحاً إن الرئيس أوباما يصرُّ على أنني ما زلت أبدو بصحة جيدة، لكنني أخبرته أن هذا ما يبدو فقط. ثم افترقنا للمرة الأخيرة.

الخلافة العسكرية

إن إحدى أبرز مسؤوليات وزير الدفاع هي أن يقترح على الرئيس أسماء ضباط لملء أرفع المراكز في الجيش. إنه عمل معقّد، فهو لا يقتصر على اختيار الشخص المناسب لكل منصب بل والتأكد من أن التعيينات موزّعة بشكل عادل على التشكيلات الأربعة والتعامل مع «السلسلة التعاقبية» للمناصب الشاغرة الناتجة عن كل تعيين. يتم اتخاذ هذه القرارات العليا بشأن الموظفين عادةً قبل بضعة أشهر بسبب الحاجة إلى تحديد البدلاء وبسبب الحيرة في كل عملية تعيين.

كما ذكرتُ سابقاً، أخبرني الرئيس في تموز/يوليو ٢٠٠٩ أنه يريد التحدث إلى هوس كارترايت بشأن الحلول محل مايك مولن عام ٢٠١١ كرئيس لهيئة الأركان المشتركة. وقد أبدى أوباما، على غرار بوش، إعجابه على الفور بكارترايت، كما أن موظفي البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي كانوا يحبون العمل معه أيضاً. تركت مسألة خلافة رئيس الأركان تختمر لنحو سنة. ولكن في مطلع صيف العام ٢٠١٠ لم يكن قد بقي لي الكثير من الوقت للتصرف، نظراً إلى أنني كنت أعتقد أنني سأغادر في نهاية السنة، واعتقدت أن ليس هناك احتمال لقيام أوباما بترشيح بتريوس رئيساً للأركان، فالبيت الأبيض لم يكن يثق به وكان يشك بأن لديه طموحات سياسية. كان هناك مرشح بديل لرئيس الأركان في بالي هو الجنرال في القوات البرية مارتي ديمبسي، الذي كان يرأس حينها قيادة التدريب والعقيدة في القوات البرية، وكان قد ترأس سابقاً قسماً في بغداد خلال السنة الأولى الدموية لاحتلال العراق، وأشرف على تدريب قوات الأمن العراقية، وخدم بتميُّز بصفة نائب القائد ورئيس القيادة المركزية بالوكالة حينها. أردت التأكد بشدة حينها من أن يكون رئيس الأركان أو نائب الرئيس التالي قد خدم في العراق أو أفغانستان. من جهتي، كانت لائحتي المختصرة تضم هيلاري وكولن باول وبانيتا وعمدة نيويورك مايكل بلومبيرغ.

ناقشنا أنا وأوباما بجدية مسألة الخلافة في اجتماع خاص على مدى ساعة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وبدأ بالسؤال مجدداً عما إذا كانت هناك أي فرصة لبقائي مدة أطول، فقلت ببساطة: «أرجوك ألّا تفعل»، وسألته مرة أخرى إن كان ثمة احتمال لتعيين بتريوس في منصب رئيس الأركان، فأجاب أن إخراج بتريوس من أفغانستان سيكون مشكلة، خصوصاً مع الانسحاب المقرر أن يبدأ في تموز/يوليو ٢٠١١. أخبرت أوباما أن كارترايت يرغب في البقاء إما كمستشار للأمن القومي وإما كرئيس للأركان. مع أنني من أشد المعجبين بكارترايت، لكنني شعرت أنني ملزم بمشاركة الرئيس مخاوفي مجدداً بشأن علاقات كارترايت بقادة الأركان الآخرين وميله للاحتفاظ بالمعلومات ضمن دائرة المقربين. كان كارترايت قد أخبرني أنه يفضل منصب مستشار الأمن القومي كونه يشكل تحدياً جديداً ومختلفاً. قال أوباما إنه بحاجة إلى «التحدث إليه»، وقد فعل ذلك في عدة مناسبات. في نهاية الاجتماع حثث الرئيس مجدداً على التفكير في بانيتا خلفاً لي.

كان الرئيس متحمساً ليكون كارترايت رئيس الأركان التالي، وكالعادة كنت صعب المراس. واصلت التفكير في أنني عيّنت ديف مكيرنان في منصب لا يناسب مكامن قوته، وكنت قلقاً من فعل الأمر نفسه مع كارترايت.

في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، أخبرني الرئيس أنني لا يزال بإمكاني تغيير رأيي بشأن المغادرة، وذكر خلال اجتماعنا أن هيلاري قالت له في اليوم السابق: «إنك لا تضغط كفايةً على بوب». قلت له: «لقد استُنفدت. نضب مني الوقود»، ثم اقترحت أن يعين مارتي ديمبسي رئيساً للأركان. ففي الخريف السابق، وكوني لم أكن أعلم كيف سيجري اختيار خلف لرئيس الأركان، اقترحت أن يرشح الرئيس ديمبسي ليكون الرئيس الجديد لأركان الجيش، وقد فعل ذلك. واقترحت عليه تعيين بانيتا خلفاً لي وتعيين بتريوس مكانه في وكالة الاستخبارات المركزية (كان بتريوس قد فاجأني قبل وقت قصير بالإعلان عن رغبته في منصب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية). أخبرت أوباما أنني أعتقد أن بإمكانه الانتظار حتى منتصف أيار/مايو لإعلان الخيارات العسكرية، لكنني أريد الإعلان عن تاريخ مغادرتي النهائي بنهاية نيسان/أبريل.

أقسم ديمبسي اليمين كرئيس لأركان الجيش في ١١ نيسان/أبريل، ودعوته إلى

مكتبي في اليوم التالي لأخبره أنني إقترحته على الرئيس ليكون الرئيس التالي لهيئة الأركان المشتركة، فصُعق. أخبرته بالتحديات التي أعتقد أنه سيواجهها، خصوصاً بشأن الموازنة، وقلت إن عليه قيادة قادة الأركان كفريق، وأن يحافظ على تماسكهم، ويساعد الوزير الجديد في إدارة العلاقة بين قيادة الجيش العليا والرئيس.

في ٢٨ نيسان/أبريل، في القاعة الشرقية للبيت الأبيض (حيث نشرت أبيجيل آدامز مرة الغسيل الرئاسي)، أعلن الرئيس أنني سأغادر في ٣٠ حزيران/يونيو وأن بانيتا سيحل محلي، وأن بتريوس سيحل محل بانيتا في وكالة الاستخبارات المركزية، وسيتولى مكانه كقائد في أفغانستان الجنرال في مشاة البحرية جون ألن، وأن رايان كروكر سيحل محل إيكنبيري سفيراً للولايات المتحدة في أفغانستان. كنا جميعاً على المنصة مع الرئيس، بالإضافة إلى نائب الرئيس وهيلاري ومولن. دعا الرئيس كل من كان معنياً بالتغييرات منا لقول بضع كلمات، وكنا منضبطين جميعاً بشدة. في الشق المتعلق بي، قدمت شكري للرئيس أوباما «على كونه طلب مني البقاء مراراً وتكراراً».

في «يوم الذكرى»(*)، وقفت مع الرئيس في «روز غاردن» في البيت الأبيض وهو يعلن عن نيته ترشيح ديمبسي رئيساً لهيئة الأركان والأدميرال ساندي وينفيلد نائباً لرئيس هيئة الأركان وراي أوديرنو رئيساً لأركان الجيش. بعد أسبوعين أعلنت أنني سأوصي بتعيين الأدميرال جون غرينيرت ليكون الرئيس المقبل للعمليات البحرية. كانت تلك التوصية الأخيرة التي رفعتها للرئيس بشأن الموظفين.

عندما انتهى كل شيء شعرت أنني تركت الرئيس مع أقوى فريق ممكن من القادة العسكريين لمواجهة التحديات الصعبة القادمة. لقد كان إرثاً جعلني أشعر بالفخر.

مداهمة بن لادن

خلال السنوات الثلاث والنصف الأولى لي كوزير للدفاع كانت مطاردة أسامة بن لادن هامدة، الأمر الذي كان يقلق كبار صانعي السياسة. ففي حين كان يتم

(*) يوم الذكرى (Memorial Day): يوم مخصص لتخليد ذكرى الجنود الأميركيين الذين قُتلوا في الحروب، ويصادف آخر يوم اثنين من شهر أيار/مايو كل عام.

التذرّع بأولوية العثور عليه، لم تكن هناك أدلة جديدة فيما يبدو، وكان تركيزنا في أفغانستان منصباً على قتال طالبان، لا على إيجاد بن لادن. عندما أصدر أوباما توجيهاته في بدايات رئاسته لحشد الجهود للعثور على أكثر إرهابيي العالم شهرةً، اعتقدت أنها إشارة فارغة لا تستند إلى معلومات استخبارية جديدة حول أماكن وجوده. ففي صيف ومطلع خريف ٢٠١٠، لم أكن أعلم أن خليةً صغيرة من المحللين في وكالة الاستخبارات المركزية قد عثرت على دليل حول ساعٍ يُعتَقَد أنه كان على اتصال مع بن لادن. في النهاية، لم يُعثَر عليه بفضل جائزة الـ٢٥ مليون دولار أو من خلال عميل جديد يملك دليلاً جديداً على موقعه، وبالتأكيد ليس عبر أي مساعدة من الباكستانيين. تم العثور على بن لادن من خلال عمل تحرّ قديم الطراز وتحليل طويل ومثابر من قِبل خبراء وكالة الاستخبارات المركزية. سيكون هناك كثير من الأبطال في الإغارة على بن لادن وأشخاص أكثر بعد من واشنطن يعود الفضل لهم في ذلك، لكن من دون أولئك المحللين الاستثنائيين في وكالة الاستخبارات المركزية ما كان لعملية المداهمة أن تحدث.

لقد رُويت قصة المداهمة حتى الآن مرات لا تُحصى. أما روايتي لها فهي على النحو التالي: في وقت ما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ جاء بانيتا ليراني ويعلمني على انفراد أن محلليه يعتقدون أنهم قد حددوا مكان بن لادن. ظل ليون يطلعني على كل جديد من وقت إلى آخر، ومن ثم، في ١١ شباط/فبراير، دعا رئيس قيادة العمليات الخاصة المشتركة، اللواء البحري بيل مكريفن، إلى مقر وكالة الاستخبارات المركزية لإطلاق عملية مشتركة لقصف المجمع المشتبه به في أبوت أباد، باكستان. كان رجال العمليات الخاصة التابعون لمكريفن قد نفذوا مداهمات مشابهة عملياً كل ليلة على مدى سنوات داخل أفغانستان لاعتقال قادة طالبان أو قتلهم، ويملكون المهارات والخبرة المطلوبة لتنفيذ الهجوم بنجاح.

اجتمع الرئيس وفريقه الأمني الأرفع مرات عدة في آذار/مارس ونيسان/أبريل لمناقشة ما إذا كانوا سيقصفون المجمع. كنا أنا وجو بايدن أول المشكّكين، بالرغم من أن الجميع كان يسأل أسئلةً صعبة. كان قلق بايدن الأساسي يدور حول التبعات السياسية في حال الفشل. أما أولويتي القصوى فكانت الحرب في أفغانستان، لذا كان قلقي الكبير بمعزل عما سيحدث خلال المداهمة، إذ ستقطع باكستان نتيجة ذلك

خط إمدادنا الحيوي من كاراتشي إلى أفغانستان (ينقل ٥٠ بالمئة من وقودنا و٥٥ بالمئة من شحناتنا)، وتمنعنا من الطيران في سمائها، وتتخذ خطوات أخرى يمكن أن يكون لها أثر سلبي كبير في مسعى الحرب، فضلاً عن أن نجاح المهمة سيشكل إذلالاً من أسوأ الأنواع للجيش الباكستاني. يقع مجمع أبوت أباد على بعد خمسة وثلاثين ميلاً من العاصمة الباكستانية إسلام أباد، وستة أميال من منشأة صواريخ نووية، وميلين من الأكاديمية العسكرية الباكستانية، وفيها معسكرات ومراكز تدريب فوجين من القوات الباكستانية، ومكتب للاستخبارات الباكستانية، وقسم شرطة.

كما كنت قلقاً من أن الأدلة على وجود بن لادن في المركز ظرفية بالكامل، إذ لم يكن عندنا أي دليل دامغ على أنه هناك. ولمّا استفسرنا من المحللين عن مدى ثقتهم أن بن لادن موجود في مجمع أبوت أباد تراوحت التقديرات ما بين ٤٠ إلى ٨٠ بالمئة. بصفتي محللاً سابقاً في وكالة الاستخبارات المركزية كنت أعلم أن هذه الأرقام مبنية على حس الغريزة فقط. وكما قال الرئيس في مرحلة ما: «اسمعوا، إن الاحتمالين متساويان بغض النظر عن منظوركم إلى المسألة». من وجهة نظري، كنا نضع الحرب في أفغانستان على المحك بسبب مغامرة.

كان نقاشنا حول المداهمة متأثراً باعتقال ضابط أمن في وكالة الاستخبارات المركزية في أواخر كانون الثاني/يناير اسمه ريموند ديفيس في لاهور، باكستان. كانت سيارته مليئة بالأسلحة وأجهزة التجسس وصور لمنشآت عسكرية باكستانية عندما تم توقيفه من قبل درّاجَين صوَّبا سلاحيهما نحوه، فأطلق ديفيس النار عليهما وأرداهما قتيلين، فألقي القبض عليه في الموقع. في منتصف آذار/مارس عُقدت تسوية تم بموجبها دفع مبالغ مالية لعائلتي الشخصين اللذين أرداهما ديفيس، وإطلاق سراح الأخير. لكن النقمة الشعبية العارمة في باكستان على الولايات المتحدة لم تهدأ، وكان خرق مماثل آخر للسيادة الباكستانية من الممكن جداً أن يتخذ منحىً بشعاً للغاية. لذا كنا نفكر في تلطيف الأمور.

كانت هناك ثلاثة احتمالات للهجوم على أبوت أباد: مداهمة عمليات خاصة، أو القصف، أو هجوم محدود ضيق النطاق بطائرة من دون طيار. كانت حسنة الخيارين الأخيرين أن فيهما مخاطرة أقل باستدراج رد الفعل الباكستاني، لكن سيئتهما الكبيرة هي أننا لن نعرف ما إذا كنا قد قتلنا بن لادن فعلاً أم لا. اقترح المخططون العسكريون

في البداية شنّ غارة جوية مكثفة واستخدام اثنتين وثلاثين قنبلة تزن ٢٠٠٠ رطل. وحتى لو أقنعناهم بتخفيض ذلك، كان لا يزال مرجحاً جداً وقوع إصابات في صفوف المدنيين في المحيط السكني المجاور. وكان هجوم الطائرة من دون طيار مغرياً لأن أي ضرر كان سيقتصر على المجمع، لكن الأمر كان يتطلب درجة عالية من الدقة، لاسيما أن الطائرة من دون طيار لم تكن قد اختُبرت بالكامل. أما مداهمة العمليات الخاصة، أكثر الخيارات خطورة، فكانت توفّر فرصة أكبر للتأكد من مقتل بن لادن والاستيلاء على كل المعلومات الاستخبارية حول عمليات القاعدة التي قد تكون بحوزته. كنت واثقاً كل الثقة بقدرة فريق القوات البحرية الخاصة على تنفيذ المهمة. كانت تحفظاتي بخصوص أمر آخر.

شرحت مخاوفي بالتفصيل خلال اجتماع بالرئيس في ١٩ نيسان/أبريل، وهي أن المداهمة، سواء نجحت أم أخفقت، ستعرض علاقتنا الهشة أصلاً مع باكستان للخطر ومعها مصير الحرب في أفغانستان. وقلت إن ما يقلقني، على الرغم من ثقتي المطلقة بخطة المداهمة، هو أننا لسنا متأكدين من وجود بن لادن في المجمع. وأضفت قائلاً: «إنها مسألة خطيرة، فلماذا نقوم بها؟ ما يقلقني هو أننا مرغمون على ذلك لأننا نريد القيام بذلك». كنت قلقاً لأن وكالة الاستخبارات الباكستانية كانت تعرف مكان بن لادن وقد تكون هناك حلقات أمنية حول المجمع لا نعلم عنها شيئاً، أو على الأقل قد تكون وكالة الاستخبارات الباكستانية تراقب المجمع أكثر مما يمكننا معرفته.

كان أسوأ سيناريو ممكن هو أن الباكستانيين قد يستقدمون عدداً من الجنود إلى المجمع بسرعة، ويمنعون إخراج فريقنا، ويحتجزون أعضاءه كمعتقلين. عندما سألت اللواء البحري مكريفن عن مخططه في حال ظهر الجيش الباكستاني خلال العملية، قال إن الفريق سيسلّم نفسه فحسب وينتظر «إخراجاً دبلوماسياً». كانوا سينتظرون داخل المجمع ولن يطلقوا النار على أي باكستاني. ثم سألت عما سيفعلون إذا هدم الباكستانيون الجدران: «هل ستطلقون النار أم تنسحبون؟» وقلت إن التفاوض على إطلاق سراح الفريق سيستمر شهوراً أو ربما أكثر، بسبب حادثة ديفيس ونظراً للعداء الشديد لأميركا في باكستان، وفي هذه الأثناء سنشهد تمثيلية احتجاز رجال عمليات خاصة أميركيين لدى الباكستانيين وربما نشهد استعراض المحاكمة أيضاً.

قلت إن فريقنا لا يمكنه أن يستسلم، وإن حضر الجيش الباكستاني يجب أن يكون فريقنا جاهزاً للقيام بما هو ضروري للنجاة. وبعد نقاش مطوّل تم الاتفاق على هذا بشكل موسع، وبالتالي تم تخصيص مروحيات إم إتش ٤٧ (MH-47) وقوات إضافية للمهمة. وقد عبّر مكريفن لاحقاً عن امتنانه لإثارتي المسألة.

عبرت عن حذري من العملية انطلاقاً من تجربتي الشخصية والسجل الحافل. تذكرت مداهمة «سون تي» عام ١٩٧٠ لإنقاذ ٥٠٠ أسير أميركي من أسرى الحرب في فيتنام الشمالية؛ فعلى الرغم من أن المهمة نُفذت بدقة إلا أن الاستخبارات كانت مخطئة ولم يكن هناك سجناء أميركيون في المعسكر. كنت المساعد التنفيذي لمدير وكالة الاستخبارات المركزية ستانسفيلد ترنر في ربيع العام ١٩٨٠ عندما جرت محاولة إنقاذ الرهائن المحاصرين في السفارة الأميركية في طهران. كذلك عملية مخلب النسر الفاشلة التي أدت إلى مقتل ثمانية موظفين أميركيين في الصحراء، حيث أُلغيت بسبب مشكلات في المروحية، ومن ثم أصبحت كارثة عندما اصطدمت المروحية بطائرة تزويد بالوقود من طراز سي ١٣٠ (C-130) على الأرض. وقد ذهبت إلى البيت الأبيض برفقة ترنر في ليلة المهمة، وكانت ذكرى مؤلمة. تذكرت مهمة عبر الحدود داخل باكستان نفذتها القوات الأميركية خريف العام ٢٠٠٨، وكان يفترض بها أن تكون سريعة ونظيفة في الدخول والخروج، لكن الفريق انخرط في اشتباك امتد لساعات وبالكاد استطاع العودة عبر الحدود إلى أفغانستان. وكان رد الفعل الباكستاني عدائياً جداً بحيث أننا لم نقم بعملية أخرى مشابهة منذ ذلك الحين. في كل حالة من هذه الحالات أدت خطة عظيمة، رغم تنفيذها بحرفية، إلى إحراج وطني، وفي حالة مخلب النسر كان هناك إذلال مدمّر احتاج جيشنا سنوات كي يتخطاه.

أعتقد أن أوباما اعتبر منذ بدايات رئاسته خبرتي الطويلة في مجال الأمن القومي كنزاً بالنسبة إليه. وقد أخبرته أمام بقية أعضاء الفريق أن خبرتي ربما لم تخدمه في هذه القضية لأنها جعلتني في غاية الحذر، فعارض بشكل مطلق قائلاً إن مخاوفي هي بالضبط ما عليه أن يأخذها بالحسبان فيما يزن القرار.

لم يكن أحد يعتقد أن علينا أن نطلب مساعدةً أو إذناً من الباكستانيين، ففي كل حالة أعلمنا فيها الجيش الباكستاني أو الاستخبارات الباكستانية بالعملية كان يتم تحذير الهدف وتهريبه، أو كان الباكستانيون يطاردون الهدف بشكل منفرد وقبل

الأوان ويخفقون. كنا جميعاً ندرك أن علينا التصرف بسرعة أياً يكن ما سنفعله؛ فقد كان الجميع يخشى كثيراً حدوث تسريب. جرى نقاش مطول حول ما إذا كان علينا التريث ريثما تحصل وكالة الاستخبارات المركزية على إثبات إضافي بأن بن لادن موجود في المجمع، لكن الخبراء قالوا لنا إن ذلك ليس مرجّحاً.

كان على من سيمتلك صلاحية كاملة لتنفيذ المهمة ألا يكون موضع مساءلة على الإطلاق. فإذا تم تنفيذها ضمن صلاحية وزارة الدفاع، فلا يمكن للحكومة الأميركية أن تنكر مشاركتنا؛ في حين أن بإمكان وكالة الاستخبارات المركزية أن تنكر ذلك. للحفاظ على الأقل على ورقة التين ـ ورقة صغيرة جداً ـ بهدف الإنكار اتفقنا جميعاً على تفويض الرئيس بانيتا إعطاء الأمر بالعملية حين يحين الوقت. كانت وزارة الدفاع دورياً تعير ـ «تفرز» ـ قوات لعمليات وكالة الاستخبارات المركزية، لذا كان هذا أمراً مألوفاً.

عُقد الاجتماع الأخير في ٢٨ نيسان/أبريل، وكانت الخطة، إذا تمّ إقرارها، تقضي بتنفيذ المداهمة بعد يومين. كان معظمنا، ومن ضمننا الرئيس، من المقرر أن نحضر عشاء مراسلي البيت الأبيض تلك الليلة، وهو أحد طقوس واشنطن الربيعية حيث تحضر الصحافة والسياسيون والمسؤولون بالثياب الرسمية ويتظاهرون أنهم يحبونِ بعضهم بعضاً لبضع ساعات على الأقل. سأل أحدهم كيف سيبدو الأمر إن نهضنا جميعاً وغادرنا في الوقت نفسه بسبب حدوث طارىء ما يتعلق بالمداهمة. وقيل أيضاً إن إطلاق النكات في الوقت الذي يخاطر فيه رجالنا بحياتهم في عملية جريئة ليس محبذاً. كانت هيلاري حاسمة في القول إن الخطة لن يحدث فيها أي تغيير وإن على الذين يجب أن يذهبوا إلى العشاء منا أن يذهبوا، فوافق الرئيس بشدة (تبين لاحقاً أن الأحوال الجوية أدت إلى تأجيل المداهمة يوماً واحداً، وتلقينا جميعاً في وقت لاحق الثناء على عدم ظهور أي شيء في ملامحنا خلال العشاء).

أخيراً، جال الرئيس على الحاضرين وسأل الجميع عن اقتراحاتهم. عارض بايدن العملية، وأيدنا أنا وكارترايت خيار الطائرة من دون طيار، وكان بانيتا مع المداهمة. قال الرئيس إنه سيتخذ القرار خلال أربع وعشرين ساعة.

في صباح اليوم التالي جاء وكيلا الوزارة ميشيل فلورنوي ومايك فيكرز إلى مكتبي لإقناعي بخيار المداهمة. لم يكن هناك شخصان أثق بحكمهما أكثر منهما،

لذا أصغيت بإمعان. بعد مغادرتهما ناقشت المداهمة مع روبرت رينجل، ثم أغلقت باب مكتبي للتفكير في كل ما قاله الثلاثة. بعد بضع دقائق اتصلت بدونيلون وطلبت منه إبلاغ الرئيس أنني الآن أؤيد المداهمة. كان الرئيس قد اتخذ القرار بالمضي في الأمر قبل ساعة تقريباً.

اجتمعنا في منتصف يوم الأحد في غرفة الأوضاع، وكنا جميعاً متوترين ونلقي الدعابات بتوتر. كانت المخاطر المحدقة هائلة، لكننا جميعاً كنا ندرك أننا بتنا مجرد مراقبين في هذه المرحلة، وفي عملية حساسة كهذه بدا لي أن هناك الكثير من الأشخاص في الغرفة. بقيّ بانيتا في وكالة الاستخبارات المركزية لمواكبة العملية، وفي الجهة الأخرى من القاعة، في غرفة اجتماعات صغيرة، كان العميد في سلاح الجو مارشال ويب يراقب عبر بث فيديو مجمع أبوت أباد، وكان رقيب في القوات البرية يسجل التقارير الصوتية التي يسمعها عبر سماعة الرأس. كان أحدهم قد أخبر الرئيس عن بث الفيديو، فعبر القاعة إلى غرفة صغيرة وتناول كرسياً وجلس في الزاوية، على يمين ويب مباشرةً. وبمجرد أن علمنا أنه هناك انضممنا إليه. جلسنا أنا وبايدن وكلينتون ودينيس مكدونو إلى الطاولة، ووقف مولن ودونيلون وديلي وجون برينان وجيم كلابر وغيرهم حولها.

حين سقطت إحدى المروحيات في بداية عملية المداهمة انكمشت على نفسي في وجل إذ تذكرت مهمة محاولة الإنقاذ الإيرانية قبل ثلاثين سنة. في البداية خفنا أن تقع كارثة، لكن الطيار تحكم بمهارة بالسقوط العنيف، وكان كل عناصر القوات الخاصة على متنها بخير؛ وتواصلت المهمة. كان بإمكاننا تتبع كل خطوة حتى دخل الفريق إلى المنزل، ثم وفي أكثر اللحظات حرجاً في المداهمة لم يعد بإمكاننا رؤية أو سماع شيء. بعد حوالى خمس عشرة دقيقة أو أكثر، وكانت طويلة بشكل لا يوصف، سمعنا الرسالة «جيرونيمو- إيكيا»: لقد قُتِل العدو في العملية. كان سبق لمكريفن أن أخبرنا أن الطريقة الوحيدة لإحضار بن لادن حياً هي إذا استقبل القوات الخاصة عارياً مرفوع اليدين. تنفّس الجميع الصعداء، ولكن كان لا يزال ثمة توتر في الغرفة. ففريق القوات الخاصة كان لا يزال بحاجة إلى الخروج من المجمع والعودة عبر الحدود إلى أفغانستان، الأمر الذي أجبرنا على توفير محطة لإعادة تزويد المروحية بالوقود في مجرى نهر جاف.

بعد حوالى أربعين دقيقة غادر عناصر القوات الخاصة المجمع، حيث رافق بعضهم نساءً وأطفالاً إلى خلف الجدران لحمايتهم فيما استغل آخرون الوقت لزرع عبوات ناسفة وتفجير المروحية التي سقطت. كان انفجاراً ضخماً، وكان بإمكاننا الجزم أنه أيقظ كثيراً من الباكستانيين الذي على مقربة من المكان. ثم تابع الفريق طريقه، حيث حملت إحدى المروحيات أشلاء بن لادن، وأخرى حملت دليل الطب الشرعي الذي يثبت هويته، والذي أصبح فيما بعد كومة من المعلومات الاستخبارتية. وحتى بعد عودة المروحيات بسلام، لم تكن هناك احتفالات، ولا هتافات. كان هناك فقط شعور عميق بالرضا - وطي صفحة - بأن كل الأميركيين الذين قُتِلوا على يد القاعدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي السنوات التي سبقتها، قد تم الانتقام لهم أخيراً. كنت فخوراً جداً بالعمل لدى رئيس اتخذ أحد أكثر القرارات جرأةً مما شهدته في البيت الأبيض.

وكما في جميع المناسبات المأساوية تقريباً، كان هناك بصيص أمل. عندما أحضرت القوات الخاصة جثة بن لادن إلى القاعدة في جلال أباد أراد مكريفن قياس طول قامته للتأكد من أننا قد حصلنا على الرجل الصحيح، ولما لم يجد شريط قياس جعل أحد رجال القوات الخاصة يبلغ طوله ستة أقدام يستلقي بجانب الجثة. قال الرئيس ممازحاً في وقت لاحق إن مكريفن لم تكن لديه مشكلة بتفجير مروحية قيمتها ٦٠ مليون دولار لكنه لم يتمكّن من شراء شريط قياس، وقد قدم للأدميرال لاحقاً شريط قياس معلقاً على درع تقديري.

قبل أن ننفصل ويتوجه الرئيس صعوداً ليخبر الشعب الأميركي بما حدث للتو، ذكّرت الجميع أن التقنيات والتكتيكات والإجراءات التي استخدمتها القوات الخاصة البحرية في قتل بن لادن تُستخدم كل ليلة في أفغانستان وكل مكان آخر في مطاردة الإرهابيين وأعداء آخرين. كان أساسياً أن نتفق على عدم ذكر أيٍّ من التفاصيل العملانية للمداهمة. قلت إن كل ما علينا قوله هو «لقد قتلناه» فحسب. وافق الجميع في تلك الغرفة على التكتّم حول التفاصيل، لكن هذا الالتزام لم يستمر سوى قرابة خمس ساعات، وقد جاءت التسريبات الأولية على لسان موظفي البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية، الذين لم يستطيعوا إلا أن يتبجحوا بزهو ناسبين الفضل لأنفسهم. وكانت الوقائع في معظمها خاطئة، بما في ذلك التفاصيل

التي وردت في أول تقرير إعلامي، غير أن المعلومات استمرت في التدفق. شعرت بغضب شديد، وفي مرحلة معينة أخبرت دونيلون: «لِمَ لا يكتفي الجميع بأن يطبقوا أفواههم فحسب؟» لكن من دون جدوى.

بعد انتهاء المداهمة مباشرةً أطلق البيت الأبيض الصورة المشهورة الآن لنا جميعاً ونحن نشاهد بثّ الفيديو في غرفة الاجتماعات الصغيرة تلك. وبعد بضع ساعات تلقيت من صديق نسخة معدلة ببرنامج فوتوشوب تظهر كل واحد من المدراء وهو يرتدي بزة الأبطال المشهورين: كان أوباما سوبرمان؛ وبايدن الرجل العنكبوت؛ وهيلاري المرأة الخارقة؛ وأنا، لسبب ما، كنت الفانوس الأخضر. كان للمحاكاة الساخرة أثر كبير عليَّ. واجهنا على الفور احتجاجاً شعبياً صاخباً يطالب بنشر صور لأسامة بن لادن وهو ميت، وهي صور كنا جميعاً قد رأيناها. أدركت على الفور أن، في حين يمكن لبرنامج فوتوشوب أن يكون مسلّياً بالنسبة إلينا جميعاً، فبإمكان الآخرين تغيير صور بن لادن بأساليب غير لائقة لإثارة غضب المسلمين في كل أنحاء العالم، الأمر الذي سيعرّض الأميركيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وقواتنا في أفغانستان لخطر كبير. وافقني الجميع، وقرر الرئيس عدم نشر الصور. تم جمع كل الصور التي كانت تدور بين المديرين واحتُفظ بها في وكالة الاستخبارات المركزية، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور لم يتسرّب أيٌّ منها.

كان رد الفعل الباكستاني سيئاً، بالرغم من أنه لم يكن بمدى السوء الذي كنت أخشاه. كان هناك غضب عارم وتظاهرات، لكن الأسوأ كان شعور الجيش الباكستاني بالإهانة. فالمؤسسة الوحيدة التي تحظى بالاحترام في البلد اعتُبِرت من قِبل كثير من الباكستانيين إما متواطئة في المداهمة وإما غير كفؤة. كانت حقيقة أن فريقنا قد اخترق ١٥٠ ميلاً داخل باكستان، ونفّذ المداهمة وسط بلدة تضم ثكنات عسكرية، ومن ثم خرج من دون أن يلحظه الجيش الباكستاني، عاراً فظيعاً. ركزت التحقيقات الباكستانية في المداهمة على من قد يكون ساعدنا في باكستان أكثر بكثير من الكيفية التي مكّنت أكثر الإرهابيين شهرةً في العالم من العيش بحصانة على أرضهم مدّة خمس سنوات. بقيت خطوط الإمداد إلى أفغانستان مفتوحة.

بعد أربعة أيام من المداهمة زرت أعضاء فريق القوات الخاصة البحرية الذي نفذ المهمة، حيث قدموا لي تقريراً مفصلاً (كان ذلك اجتماعي الثاني بكثيرٍ منهم).

هنّأتهم وقلت إنني أردت شكرهم شخصياً بسبب إنجازهم الاستثنائي، وأخبرتهم أنني التقيت في وقت سابق من ذلك اليوم والدة أحد البحارة السبعة عشر الذين قتلوا في هجوم القاعدة على السفينة «يو إس إس كول» (USS Cole)، وأنها طلبت مني أن أشكر أعضاء فريق القوات الخاصة البحرية إذا التقيتهم لأنهم تمكنوا من الثأر لابنها. وقد فعلت ذلك، وشاطرني جنود القوات الخاصة البحرية مخاوفهم بشأن التسريبات، خصوصاً أن المراسلين الصحافيين كانوا يتحرّون مجتمعاتهم في محاولة للعثور عليهم. كانوا قلقين بشأن عائلاتهم، فقلت إننا سنقوم بكل ما يلزم لحمايتهم، على الرغم من أنني قلت في نفسي إن المراسل الذي سيقترب من عائلة أحد هؤلاء الرجال من المرجح أن يجد نفسه في أسوأ كابوس له.

كما أنني شاطرتهم احترامي لشجاعة الرئيس في اتخاذ القرار بالمضي قُدُماً في المهمة، وذكّرتهم أن الرئيس كارتر ربما قامر برئاسته في مهمة مشابهة لهذه عام ١٩٨٠، وقد أخفقت. لقد خاطر أوباما مخاطرةً كبيرة، ويعود الفضل في نجاحه للذين في هذه الغرفة. وقلت إنني أعلم أنهم كانوا قد رجعوا من أفغانستان قبل بضعة أشهر من المداهمة، وأنهم قد يذهبون إلى هناك مجدداً في الصيف، ثم شكرتهم وطلبت منهم أن يشكروا عائلاتهم بالنيابة عني «لدعمهم لكم ولخدمتكم»، وختمت بالقول إن القوات الخاصة البحرية في تلك الغرفة أعطت معنىً حقاً لملاحظة جورج أورويل التي تقول «إن الناس ينامون بسلام في أسرَّتهم ليلاً فقط لأن رجالاً شجعان يبقون متأهبين للقيام بأمور عنيفة بالنيابة عنهم».

الملاحظة الأخيرة حول المداهمة هي أن نجاحها كان نتيجة قرارات واستثمارات على مدى الثلاثين سنة السابقة. فقد أدت الدروس التي تعلّمناها من كارثة إيران عام ١٩٨٠ إلى خلق قيادة العمليات الخاصة المشتركة وتطوير التدريب والتجهيز، الأمر الذي أدى إلى النجاح في أبوت أباد. في العام ١٩٨٦، وبصفتي نائب المدير المسؤول عن التحليل في وكالة الاستخبارات المركزية، وافقت على تعيين أكثر من اثني عشر محللاً لمركز مكافحة الإرهاب في الجهاز السري، وكان ذلك أمراً غير مسبوق ومثيراً للجدل، كي يساعدوا في إعلام وتخطيط عمليات مكافحة الإرهاب. لم أكن أعلم حينها أننا أرسينا القاعدة لمثل هذا النجاح التاريخي من قبل خلفاء هؤلاء المحللين قبل خمسة وعشرين عاماً.

تخفيض موازنة الدفاع: رياضيات، وليس استراتيجية

كانت السنة المالية ٢٠١١ قد انتصفت ولم يكن الكونغرس كالعادة قد أقر مشروع قانون الإصلاحات ـ كنا لا نزال نعمل على قرار استمرار (CR)، ما كان يعني موازنة بحوالى ٥٣٠ مليار دولار بدلاً من الـ٥٤٨ مليار دولار التي كان الرئيس قد طلبها. وكما كتبت سابقاً، كنا سنحصل في تلك السنة على ستة قرارات استمرار مختلفة، وأخيراً على قرار استمرار لمدة سنة يمثل تخفيض ١٨ مليار دولار كان علينا أن نحتمله رغماً عنا في الأشهر القليلة الأخيرة من السنة المالية. كان يتم تمويل أضخم المنظمات في العالم وأكثرها تعقيداً بالقطارة، وبالتقسيط. كان واضحاً أيضاً أن الكونغرس لن يرفع موازنتنا من ٥٣٠ مليار دولار للسنة المالية ٢٠١١ إلى ٥٥٣ مليار دولار للسنة المالية ٢٠١٢، كما طلبنا.

في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، جمعت القيادة العليا المدنية والعسكرية للوزارة للبدء بالتخطيط لآفاقٍ وخيمةٍ تلوح في الأفق. تحدثتُ عن المستقبل القاسي قائلاً:

> إنني مع وجهة النظر القائلة إن ضغوط الموازنة التي نواجهها ليست بسبب قرار سياسي أو قانوني واعٍ لإضعاف موقعنا في الدفاع أو للانسحاب من الالتزامات العالمية، بل أعتقد أنها تعكس وجهة نظر مصطنعة بأن الحكومة الفيدرالية تستهلك كثيراً من أموال مسدّدي الضرائب وأن علينا، بصفتنا جزءاً من الحكومة، المشاركة في تخفيض هذا العبء. إن النقاش الحاصل نقاش غير مسؤول إلى حدّ بعيد وبالتأكيد بعيد عن أي نقاش مطّلع على الخيارات الاستراتيجية. كما سبق أن قلت، هذا يتعلق بالرياضيات أكثر منه بقرارات السياسة الاستراتيجية... إذا قرر البلد تخفيض إنفاق الدفاع فسوف نحترم هذا القرار وننفّذه بأفضل ما يمكننا، لكن من واجبنا القيام بكل ما بوسعنا للقول إن قراراً ذا تبعات وخيارات ويتمتع بالشفافية حول كيفية القيام بمثل هذه التخفيضات يجب أن يُتّخذ لحماية مصالح الأمة.

وأضفت أنني أعتقد أننا لن نقوم بعملنا بشكل سليم إذا عتّمنا على تبعات التخفيضات الكبيرة من خلال القيام بآلاف التخفيضات الصغيرة بصمت ـ «تقطيع

شرائح السلامي» ـ في كل أنحاء الوزارة. كان يجب اتخاذ خيارات وقرارات كبرى، وكان علينا إجبار السياسيين، كما قلت، على مواجهة التبعات العسكرية الاستراتيجية لحسابات موازنتهم. لمرة واحدة علينا أن نتخلى عن ثقافة «نستطيع» العسكرية التقليدية وتوضيح «ما لا نستطيع».

دُعيت إلى مكتب بيل ديلي في ١٢ نيسان/أبريل للاجتماع به وبمديز مكتب الإدارة والموازنة جاك لو. كان الأشخاص الذين يعملون معي على الموازنة قد عرفوا من مكتب الإدارة والموازنة أننا سنتعرض لتخفيض كبير آخر، وأخبرني لو أن الرئيس سيلقي خطاباً بشأن الموازنة والحد من العجز في اليوم التالي وأنه سيعلن عن تخفيض موازنة الدفاع بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار خلال عشر سنوات. استشطت غضباً ورفعت إصبعي نحو ديلي وقلت: «إن كلمة البيت الأبيض هذه لا تعني شيئاً!» وذكرته أن اتفاقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مع إيمانويل وأورسزاغ قد رُمي جانباً، والآن يتم خرق الاتفاق الجديد الذي توصلت إليه مع لو والرئيس قبل أربعة أشهر فقط. وذكّرت ديلي بوعده الذي لم يفِ به بشأن تمويل العملية الليبية قائلاً له: «لم تحصل لنا على أي قرش لعين».

من جديد قرار ذو تبعات هائلة سيرد في خطاب رئاسي لم أُعلم به إلا قبل يوم واحد. وأخبرت ديلي ولو أن الموازنة مسألة رياضية وليست استراتيجية، وأن ذلك سيكون له تأثير كبير على معنويات القوات ويرسل رسالة استراتيجية كبيرة إلى الخارج مفادها: «إن الولايات المتحدة عائدة إلى ديارها، اعقدوا صفقة مع إيران والصين طالما باستطاعتكم ذلك». ثم أردفت أن الطريقة الوحيدة لتخفيض هذا القدر من المال هي بالتخلص من الأشخاص والمعدات كليهما، في حين أننا بحاجة إلى تحديث المعدات البالية بعد حربين، واستبدال السفن والطائرات المعمرة منذ عهد ريغان، وشراء حاملة طائرات جديدة لسلاح الجو. واقترحت أن يكون الرئيس غامضاً في خطابه، كأن يقول شيئاً بمعنى أن الدفاع قد خفَّض حوالى ٤٠٠ مليار دولار في البرامج خلال العامين السابقين وسوف يُطلَب منه القيام بالأمر نفسه خلال السنوات العشر إلى الاثنتي عشرة التالية. اجعلوه يطلب منا، كما أصررت، تقويم استراتيجيتنا ومهمتنا وهيكلية قواتنا ووضع توصيات لقراراته انطلاقاً من تلك المراجعة.

التقيت الرئيس عصر ذلك اليوم، فتحدث عن الأوضاع الاقتصادية المزرية

التي تواجه البلد وقال إنه في حين قام بتخفيض الإنفاق المحلي والرعاية الصحية للمسنين ولذوي الدخل المحدود (قام ببعض ذلك أو لم يقم بعد حتى تاريخ كتابة هذه السطور)، فإنه لا يستطيع استثناء الدفاع، وقال إن الجمهوريين لن يعارضوا ذلك، لكن الديمقراطيين سيفعلون. كانت أفضل سياسة بالنسبة إليه، كما قال، هي الاسترخاء والبقاء خارج الصراع على الموازنة، فلم يكن له أي مكسب سياسي منها (كثيراً ما سمعت الرؤساء على مر السنوات، بدءاً من ريتشارد نيكسون، يقولون إنهم يقومون بالأمر الصعب سياسياً من أجل مصلحة البلد، في حين كان واضحاً في الواقع أنهم يقومون بالأمر السهل سياسياً). قدمتُ لأوباما الحجة نفسها التي قدمتها لديلي ولو: ما الذي يريدنا أن نكفّ عن القيام به؟ ونصحته ألا ينسى أن العدو هو من يحدد الخيارات دائماً، وقلت: ماذا لو أن إيران، بعد أن قمت بهذه التخفيضات مباشرةً، «أجبرتك على خوض حرب حقيقية»؟ ثم قلت من كل قلبي: «إن تخفيضات الإنفاق على القوات اليوم ستكلفنا دماً في الحرب المقبلة، وسيموت مزيدٌ من الفتيان الأميركيين بسبب قراراتنا».

أخبرني أوباما أنه لا يطلب من وزارة الدفاع أن تتطابق مع التخفيضات المحلية على قاعدة دولار بدولار، بل ربما دولار بعشرة (لم يسبق لهذه النسبة الأحادية الجانب أن وُجدت قط في ورق اللعب). كان الجدال بلا جدوى، لذا حوَّلت التركيز إلى الكيفية التي سيتم بها تخفيض موازنة الدفاع. خلال الساعات الفاصلة بين اجتماعي بلو وديلي واجتماعي بالرئيس كنا أنا وموظفي مكتبي قد صغنا مقطعاً للرئيس كي يستعمله في الخطاب الذي اعتقدت أنه يثبت وجهة نظره ووجهة نظري أيضاً. كان هناك بعض اللعب على الكلام، لكن نظراً للمكان الذي كان متجهاً إليه بشأن موازنتنا، فإن ما قاله في اليوم التالي سار أيضاً بشكل جيد على القدر الذي كنت آمله، حيث قال:

> كما أن علينا أن نعثر على مزيد من المدّخرات في البرامج المحلية، فإن علينا أن نقوم بالأمر عينه في الدفاع. خلال السنتين الماضيتين عمد الوزير غيتس إلى تخفيض الهدر في الإنفاق بشجاعة، مدّخراً أربعمئة مليار دولار في الإنفاق الحالي والمستقبلي. أعتقد أن بإمكاننا القيام بذلك مجدداً. ليس علينا فقط القضاء على الهدر وزيادة الفاعلية، بل وإجراء مراجعة جوهرية للمهمات والقدرات الأميركية،

ولدورنا في تغيير العالم. أنوي العمل مع الوزير غيتس وهيئة الأركان المشتركة بشأن هذه المراجعة، وسوف أتخذ قرارات محددة بشأن الإنفاق بعد انتهائها.

عندما خرجت من المكتب البيضاوي قلت في نفسي إنني لن أكون موجوداً لإنهاء هذه المراجعة، لكن عليَّ أن أخوض الصراع من أجل التخفيضات. في ظل إنفاق الدفاع بمعدل ١٥ بالمئة من كامل الإنفاق الفيدرالي (كانت النسبة أكثر من ٥٠ بالمئة عندما ألقى أيزنهاور خطابه حول المجمع الصناعي العسكري)، وهو أقل معدل منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، كنت مقتنعاً أن موازنة الدفاع كانت جزءاً متواضعاً جداً من مشكلات الدولة المالية. كان الواقع السياسي يتطلب أن يتم تخفيض موازنة الجيش، لكن ماذا ستكون الكلفة على جنودنا وأمننا القومي؟ هل سبق لهؤلاء الذين يعبثون بالحسابات أن فكروا في ذلك؟ هل كانوا يرون ما كان يجري في باقي العالم؟

خلال الأسابيع المتبقية لي في الوظيفة حاولت موازنة الكفتين. داخلياً، نظّمت المراجعة الشاملة مع الأمل بالانتهاء في الصيف. وضعنا المراجعة لمعالجة أربع مجالات واسعة من التخفيضات المحتملة: «كفاءات» إضافية، مزيج من التخفيضات الإضافية في التكاليف العامة بالإضافة إلى إلغاء برامج لم تكن مهمة للمستقبل؛ تخفيض أو إلغاء قدرات للأهداف المتخصصة جداً لكنها أقل أهميةً حيث يمكن للقدرات التقليدية إنجاز المهمة، وإلغاء المهمات المتخصّصة مثل مكافحة المخدرات وبناء القدرة الأمنية في بناء الدول؛ تغييرات في حجم قواتنا وتركيبتها، وهو الأمر الأكثر صعوبةً داخلياً: هل يمكننا قبول التخفيضات في القوات التي ستجعل خوض حربين معاً أكثر صعوبة؟ هل يجب علينا تخفيض عديد قواتنا البرية؟ وأخيراً، مجموعة من التغييرات المحتملة في التعويضات والمنافع العسكرية. في حين أخبرت القيادة العليا في الوزارة أنني لست مرتاحاً مع موازنة دفاع لا يمكنها أن تنمو إلا مع معدل التضخم لعشر سنوات، تابعت لأسأل: «مع وضع كل الوكالات الأخرى في الحكومة على لوح التقطيع، ألا يمكننا أن نجزم أن اقتطاعاً بقيمة أربعمئة مليار دولار (أو ٧ بالمئة) من أكثر من ٦ تريليونات المقررة حالياً للدفاع خلال العقد التالي هو أمر كارثي ولا يمكن القيام به؟» وبدأت بإشراك بانيتا في الاجتماعات حول هذه المسائل في مطلع حزيران/يونيو، حيث ترأس المسعى

بدءاً من ١ تموز/ يوليو. لحسن الحظ، كنا أنا وليون على اتفاق تام بشأن المراجعة الشاملة.

بينما كنت متنبهاً لمسؤولياتي تجاه الرئيس داخل البنتاغون، عمدت في خطاباتي العلنية الأخيرة إلى تحذير الأميركيين من تبعات التخفيضات الكبيرة في قدرات الدفاع. في خطاب حفل تخرج في كلية نوتردام بتاريخ ٢٢ أيار/مايو قلت إننا يجب ألا نقلل من قدرتنا أو عزيمتنا في التعامل مع التهديدات والتحديات المستقبلية لأن علينا مواجهتها في النهاية، وحذّرت قائلاً: «إن كنا قد تعلّمنا من التاريخ ـ والدين ـ شيئاً فهو أنه سيكون هناك دائماً شر في العالم، وأناس مصممون على العدوان والقمع وإشباع نهمهم للسلطة والقوة واحتلال أراضي الغير، أو عازمون على فرض أيديولوجية مبنية على قمع الآخرين وإنكار حرية الرجال والنساء»، وأشرت إلى دعمي الشديد للقوة «الناعمة» للدبلوماسية والتنمية، لكنني ذكّرت الحشد أن «الضمانة النهائية لمنع انتصار المعتدين والمستبدين والإرهابيين في القرن الحادي والعشرين، كما في العشرين، هي ضخامة، وقوة، وعالمية انتشار جيش الولايات المتحدة الأميركية».

بعد يومين تحدثت في «معهد المبادرة الأميركية»، وهو مؤسسة بحثية تابعة للمحافظين الجدد في واشنطن، حيث انتقد باحثون مختلفون تخفيضات البرامج السابقة التي قمت بها. المفارقة هي أنني ذهبت إلى «معهد المبادرة الأميركية» للتحذير من إجراء تخفيضات إضافية على موازنة الدفاع، وأخبرت الحشد أنني أمضيت السنتين الأخيرتين محاوِلاً تحضير معاهد دفاعنا للتخفيض الحتمي في موازنة الدفاع. بعد النظر في برامج تحديثنا، قلت: «يقول المثل: 'الثمرة التي في متناول يدك التقطها'، والثمرة هنا هي تلك الأسلحة والبرامج الأخرى التي تتعرض للمساءلة غالباً ولكن بدلاً من التقاطها يتم الدوس عليها وتهشيمها». لم يتبقّ إلا القدرات الضرورية، لذا نبّهتُ لوجوب حماية تلك البرامج «ما لم تكن قيادة بلدنا السياسية تتصور دوراً أمنياً عالمياً متراجعاً بشكل كبير للولايات المتحدة». ونبهت إلى ضرورة تجنّب الاقتطاعات الشاملة ـ «المقاربة الأسهل والأكثر ملاءمةً سياسياً داخل البنتاغون وخارجه» ـ وأن تكون قرارات الإنفاق المستقبلية مبنية على قرارات صعبة تركز على الأولويات والاستراتيجية والمخاطر. إن أسوأ ما يمكن القيام به هو تخفيض الموازنة بشكل حاد وإبقاء قوام الجيش الراهن على ما هو عليه، فهذا قمين بجعل جيشنا شبيهاً بالجيش «المتدهور»

الذي كان لدينا في أواخر السبعينيات: سيئ التدريب، وسيئ التجهيز، وسيئ الجهوزية. وقلت إن على البنتاغون أن يكون صادقاً مع الرئيس والكونغرس والشعب الأميركي بأن الجيش الأصغر سيكون قادراً على الذهاب إلى أماكن أقل والقيام بأمور أقل، وأكدت قائلاً: «للتخفيف من مخاطر هذا النقاش وتبعاته ـ والقرارات الصعبة التي يجب أن تلي ـ «سأعتبر الأمر مجرد جبنٍ إداري»».

انتهت المراجعة الشاملة في عهدي بانيتا وديمبسي وقدمت خارطة طريق لتخفيضات إضافية، وتبيّن أنها كانت مهمة جداً لأن قانون مراقبة الموازنة، الذي أقرّه الكونغرس ووقّعه الرئيس في آب/أغسطس ٢٠١١، خفض إنفاق الدفاع بمبلغ ٤٨٥ مليار دولار خلال السنوات العشر التالية، ضمن «عملية مصادرة»، وهو يعرّض الجيش لتخفيض إضافي محتمل بحوالى ٦٠٠ مليار دولار. إنها مسألة رياضية، وليست استراتيجية، وقد ثبتت صحتها في النهاية.

كما سبق أن قلت، إن البيئة الأمنية العالمية تصبح أكثر تعقيداً، وأكثر عنفاً، وفي بعض الأحيان أكثر خطورةً، والتحديات العسكرية أكثر تنوعاً. إن قدرات حلفائنا العسكرية تتضاءل بسرعة منذ وقتٍ طويل، في حين أن قدرات الخصوم المُحتمَلين تتزايد. ومع ذلك فإن حاجاتنا ومسؤولياتنا الأمنية تبقى عالمية. فقد تمت التخفيضات الكبيرة السابقة في إنفاق الدفاع التي تلت الصراعات الكبرى، ومن ضمنها تلك التي بعد الحرب الباردة، لأن مشهد العالم كان قد تغير بشكل كبير نحو الأفضل، أقله على المدى المنظور. لكن في العام ٢٠١١، لا حال العالم ولا حال جيشنا كانتا تبرران خفض الإنفاق بشدة على الدفاع.

لم تكن المشكلة بشأن موازنة الدفاع، برأيي، حجمها بل كيف كان يتم إنفاقها. فالأمر ليس أننا نملك كثيراً من الطائرات والسفن الحربية والغواصات والدبابات والقوات؛ بل كوننا نحشو كل قطعة ممكنة من المعدات بكل التكنولوجيات الممكنة فتصبح باهظة جداً بحيث لا يعود بإمكاننا شراء إلا عدد قليل جداً منها. فالدفاع ليس منضبطاً بخصوص إلغاء البرامج التي تعاني من المشكلات والتأخير والتي تتجاوز الموازنة. والبنتاغون ينفق أموالاً أكثر بكثير على البضائع والخدمات التي تقدم بالكاد (هذا إن قدمت) مساهمة في القدرات العسكرية ـ مصاريف غير مباشرة، أو «الحاشية». والكونغرس يطلب من التشكيلات العسكرية الإبقاء على القواعد

والمنشآت الفائضة عن الحاجة وشراء معدات لم تعد ضرورية أو عفّ عليها الزمن. كما أن تكاليف شؤون الموظفين التابعة للقوات التطوعية تصل إلى مبالغ خيالية: فتكاليف الرعاية الصحية وحدها ارتفعت خلال عقد من حوالى ١٢ مليار دولار إلى ٦٠ مليار دولار.

إن الجهود التي بذلتها بين ٢٠٠٩ و٢٠١١ لتخفيض سقف البرامج الهزيلة أو الفاشلة أو غير الضرورية أو تحديده ولإيجاد «كفاءات» كانت تتعلق كلها بإنفاق موازنة الدفاع بشكل أكثر حكمة، لضخ مزيدٍ من الأموال في القدرات العسكرية الفعلية. فإذا تم تخفيض الموازنة ولم يُصَرْ إلى حل المشكلات التي ذكرتها، فسوف نواجه كوارث ومآسٍ في المستقبل. وعندما تأتي الحرب التالية، وهذا لا شك فيه، فسيدفع رجالنا ونساؤنا الذين يرتدون الزي العسكري ثمن الجبن الإداري وضيق الأفق السياسي وقصر النظر.

صراعاتي الأخيرة: إنهاء حربين

كنت قد خسرت النقاش حول ليبيا، وكذلك بشأن الموازنة. كما كنت قد أتممت ولاية شاقة لأربع سنوات، لكن ناجحة حسب اعتقادي. إلا أن الأشهر الستة الأخيرة كانت مختلفة للغاية.

مع بدء العام ٢٠١١، كنا نصارع بشأن متابعة الخلاف العراقي الداخلي حول تشكيل الحكومة، وزيادة الهجمات على سفارتنا وأهداف أخرى بواسطة العبوات الناسفة التي تقدمها إيران، وتخطيط الوجود الأميركي في العراق بعد العام ٢٠١١.

لم تكن العبوات الناسفة ستهدد المكاسب الأمنية التي تم تحقيقها، لكن كان من المحتمل أن تتسبب بكثير من الخسائر الأميركية، وأن تهدّد بتزايد استهداف قواتنا ودبلوماسيينا من قِبل المتشددين المدعومين من إيران. كان العراقيون يبذلون جهدهم لوقف الهجمات. في كانون الثاني/يناير، سألت الجنرال أوستن، قائد قواتنا في العراق منذ أيلول/سبتمبر السابق، خلال مؤتمر فيديو إن كان يملك صلاحية الخروج وقتل أولئك الذين يزرعون العبوات الناسفة، فقال إنه يحاول أن يجعل العراقيين يقومون بذلك لكنه سيستعين بقواتنا إذا اضطر إلى ذلك. قلت له: «إن أتيحت لك الفرصة لقتلهم، افعل ذلك»، ثم سألته عن لائحة الأعمال التي يمكننا

القيام بها ضد الإيرانيين وأتباعهم في العراق. كنت حريصاً على عدم خوض حرب مع إيران حول برنامجها النووي، لكنني لم أكن لأقف متفرجاً على الإيرانيين وهم يقتلون جنودنا في العراق.

بيد أن السؤال الأساسي الذي يحض العراق في ذلك الربيع كان يتعلق بحجم الوجود العسكري الأميركي والحضور الدبلوماسي بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أي بعد أن تغادر كل قواتنا البلد حسب الاتفاقية التي عقدها بوش الابن مع المالكي. ذلك أن أي وجود عسكري أميركي لاحق سيتطلب اتفاقية جديدة مع العراقيين. اجتمعت بمايك مولن وأوستن وسفيرنا في العراق جيم جيفري وآخرين في ٣١ كانون الثاني/يناير. قال جيفري وأوستن إن المالكي يريد أن تبقى القوات الأميركية إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر لكنه يشك أن بإمكانه جعل مجلس النواب يصادق على اتفاقية وضع القوات القانوني (حماية قانونية لقواتنا عندما تتمركز في بلدان أجنبية). في الواقع، كان كل القادة العراقيين الأساسيين يريدون بقاء القوات الأميركية، كما ذكر أوستن، لكن، كما في العام ٢٠٠٨، لم يكن أحد يريد تحمّل المخاطرة السياسية بقول ذلك علناً أو أن يخوض صراعاً سياسياً بسبب ذلك. وقال جيفري إنه يبحث في وجود حوالى عشرين ألف جندي في وزارة الخارجية بعد شهر كانون الأول/ ديسمبر، العديد منهم للأمن.

في ٢ شباط/فبراير، وفي خضم أزمة مصر، كان يفترض بالمديرين أن يجتمعوا في غرفة الأوضاع لمناقشة هذا كله. كنت أعتقد أن من الصعب إقناع كلّ من واشنطن وبغداد بالإبقاء على أربعين ألف أميركي ـ عشرين ألف مدني وعشرين ألف عسكري ـ في العراق. وقال مولن إن أوستن يحاول تخفيض الأرقام، لكننا كنا لا نزال أمام مرحلة انتقالية تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات في العراق، واتفقنا على أننا إذا بقينا فإننا بحاجة إلى الإبقاء على قدراتنا اللازمة للاستخبارات والدفاع الجوي والدعم اللوجستي ومكافحة الإرهاب.

خلال اجتماع المدراء في وقت لاحق من ذلك اليوم قلت «مهلاً» عندما بدأنا الغوص في التفاصيل سريعاً. كان يجب الإجابة عن أسئلة أساسية في البداية، ومن ضمنها ما إذا كنا نتفق جميعاً على أننا نريد بقاء قوات أميركية في العراق بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر (كنت أريد ذلك). إلى أي حد كانت خطط الخارجية بعد

٣١ كانون الأول/ديسمبر تعتمد على وجود عسكري أميركي؟ ماذا لو لم يصادق الكونغرس على الأموال للخارجية؟ وعلى جري العادة، كما قلت، كان جهاز الأمن القومي قد دخل في متاهات الإدارة التفصيلية قبل الإجابة عن الأسئلة الأساسية.

وجدت نفسي إلى حدّ ما، كما في النقاش حول أفغانستان خريف العام ٢٠٠٩، أفكر بشكل مختلف عن كلٍّ من مستشاري البيت الأبيض والقادة العسكريين. بعد إدراك العقبات السياسية الضخمة، كنت أعتقد أن وجوداً عسكرياً أميركياً كان مطلوباً بعد العام ٢٠١١ للمساعدة على إبقاء العراق مستقراً، ومتابعة تدريب القوات الأمنية العراقية ودعمها، وإرسال إشارة إلى أصدقائنا في المنطقة ـ وإيران ـ أننا لن نترك الميدان. بناءً عليه، طلبت من أوستن إعداد خيارات لإبقاء أقل من عشرين ألف جندي، فعاد في منتصف آذار/مارس بخيارين: خمسة عشر ألف جندي (كان سيتخلى عن أي وجود أميركي في جنوب العراق)؛ وعشرة آلاف جندي (الذي كان سيحد كثيراً من الدعم الذي يمكننا تقديمه للسفارة). كان الخيار الأدنى سيؤدي عملياً إلى عدم وجود قوات أميركية عند خط الصدع السياسي حول كركوك بين الحكومة المركزية والأكراد، وهي منطقة مواجهات مُحتمَلة متواصلة. وكان الإبقاء على دعم الطائرات المروحية لكلّ من قواتنا وللسفارة بشكل خاص ضرورياً لأن التجوّل حول بغداد بالعربات كان لا يزال خطِراً جداً.

قمت بزيارتي الرابعة عشرة والأخيرة إلى العراق في مطلع نيسان/أبريل. لم أستطع التوقف عن التفكير في المسافة الطويلة التي قطعناها خلال أربع سنوات ونصف السنة، وبكلفة ذلك التقدم. سافرت إلى بغداد من المملكة العربية السعودية وطرت بالمروحية إلى مقر الزوار البارزين. حين كنا نحلّق فوق المدينة، عجبت كم تغير العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كانت قوات الأمن والشرطة كلها من العراقيين الآن، وكانت الشوارع مزدحمة بالسيارات والحدائق العامة تغص بالعائلات والأسواق ناشطة. كانت الحياة قد عادت إلى المدينة.

مع كل زيارة جديدة كانت غرفة نومي، التي كانت بحجم ملعب كرة سلة، تُضاف إليها حسنة جديدة مثل شماعات الثياب في الخزانة، أما الأدوات الصحية البدائية فبقيت هي نفسها. بعد الاستحمام في صباح اليوم التالي نظرت في المرآة ففزعت لكون شعري الأبيض قد استحال أصفر اللون. كان هناك شيء غريب في مياه

الاستحمام، والآن، مع يوم حافل بالاجتماعات ومقابلة مع كايتي كوريك من برنامج «٦٠ دقيقة» بانتظاري، بدوت وكأن أحدهم قد تبوّل على رأسي. استمر العراق في مفاجأتي بطرائق جديدة ومختلفة حتى النهاية.

بمعزل عن كوني أردت شكر الجنود، كان الهدف الأساسي من رحلتي هو إخبار القادة العراقيين أن علي اتخاذ بعض القرارات سريعاً إنْ كانوا يريدون منا البقاء بعد نهاية السنة. راجعت مع رئيس الوزراء نوري المالكي المجالات التي كانت قواته تعاني من قصور فيها: مكافحة الإرهاب، والاستخبارات، والدفاع الجوي، والدعم اللوجستي، والتدريب، وقدرات الدفاع الخارجي. حين أشار إلى أن معظم القادة العراقيين أعربوا سراً عن دعمهم لبقاء القوات الأميركية إلى ما بعد ٢٠١١، سألت إن كان بإمكانه أن يصف لي استراتيجيته لكسب تأييد مجلس النواب. في نهاية اجتماعنا حذّرته من أنني، إذا استمر قتل الجنود الأميركيين من قبل المجموعات المتشدّدة ولم يصادق على عمليات لاعتقال المسؤولين عن ذلك أو قتلهم، أصدرت توجيهاتي للجنرال أوستن لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس بموجب الاتفاقية الأمنية وملاحقتهم بشكل منفرد. ووجهت الرسائل نفسها إلى نائب رئيس الوزراء السني صالح المطلك والرئيس طالباني، وقلت: «إن الوقت يمر، وليس هناك متسع من الوقت. عليكم أن تقرروا إنْ كنتم تريدون بقاء بعض القوات الأميركية بعد كانون الأول/ديسمبر. لا يمكنكم الانتظار حتى تشرين الأول/أكتوبر أو حتى هذا الصيف لاتخاذ قرار في هذا الشأن». كما أخبرت طالباني أن على القادة العراقيين أن يتفقوا فيما بينهم على دعم بعضهم بعضاً في هذه المسألة في العلن.

خلال اجتماعاتي مع المجندين حديثاً سألوني عن التقارير الإخبارية الكثيرة بشأن أزمة الموازنة الأخيرة في واشنطن وأن ثمة شائعات أن الجنود قد لا يتلقون رواتبهم، فقلت لهم: «دعوني أقلْ فقط إنكم ستحصلون على رواتبكم. كل الحكومات الواعية على مر التاريخ تدفع دائماً للأشخاص الذين يحملون السلاح أولاً».

طلب الرئيس من أوستن في منتصف نيسان/أبريل أن يبحث في جدوى بقاء ثمانين ألف جندي إلى مئة ألف في العراق ومخاطر هذا البقاء. كانت هناك بعض الاحتجاجات في الدفاع حول ضآلة العدد؛ وكنت أعتقد أن بإمكاننا إنجاح ذلك. لكن إهدار الوقت استمر في كلّ من بغداد وواشنطن، وفي حزيران/يونيو، فيما كنت

أتحضّر للمغادرة، بات معلوماً تماماً عدد القوات التي يمكن أن تبقى بالإضافة إلى حجم سفارتنا بعد كانون الأول/ديسمبر.

لا أعلم كم ضغطت إدارة أوباما ـ أو الرئيس شخصياً ـ على العراقيين للتوصل إلى اتفاقية تسمح ببقاء قوات أميركية في العراق. في النهاية، لم تحاول القيادة العراقية التوصل إلى اتفاقية من خلال برلمانها تسمح ببقاء قوات أميركية في العراق بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر. كان المالكي خائفاً من التبعات السياسية فحسب، وكان معظم العراقيين يريدوننا أن نرحل. لقد كان تحوّلاً مؤسفاً في الأحداث لتأثيرنا المستقبلي في العراق وموقعنا الاستراتيجي في المنطقة، ونصراً لإيران.

كما تذكرون، كان الرئيس قد أنذرنا جميعاً في نهاية خريف ٢٠١٠ أنه، في حين يريد مراجعة سرية وسريعة للاستراتيجية الأفغانية في كانون الأول/ديسمبر، كان ينوي العودة إلى الموضوع في الربيع. لكنه لم ينتظر حتى ذلك الوقت، فقد جمعنا أنا وبايدن وكلينتون ومولن ودونيلون ولوت (وموظفين آخرين من البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي) في المكتب البيضاوي في ٢٠ كانون الثاني/يناير لنبدأ مراجعة الاستراتيجية. كان الموضوعان الأساسيان هما: انسحاب الجنود في تموز/يوليو، وتحديد ما يجب أن يكون عليه وجودنا في أفغانستان بعد العام ٢٠١٤. هل نريد قواعد؟ هل سنستمر بتنفيذ عمليات مكافحة إرهاب؟ ما هو «المناسب في أفغانستان»؟ كم يجب أن يكون حجم قوات الأمن الأفغانية؟ كم ستكلف، ومن سيدفع لها؟ اقترح بتريوس ووزارة الدفاع أن تراوح القوات الأفغانية ما بين ٣٥٢ ألف جندي و٣٧٨ ألفاً. أعرب الرئيس عن استيائه من أن تلك الأرقام كانت قد تسرّبت، فجعل الأمر يبدو من جديد وكأن الجيش يحاول أن «يحشره في الزاوية». تساءل ما إن كانت استراتيجيتنا لمتابعة «المصالحة» مع طالبان ستنجح وتوافق وجهة نظر كرزاي والجنرال كياني، وقال إننا بحاجة إلى استراتيجية سياسية تناسب كرزاي وكياني أو تكون مقنعة لهما.

بدا الأمر وكأننا ما زلنا نواصل الجدال الذي أجريناه في ٢٠٠٩. تدخل نائب الرئيس بعدائية قائلاً إن الاستراتيجية في أفغانستان قد لا تنجح أبداً، فليست هناك حكومة، والفساد متغلغل، وباكستان لا تزال توفر ملاذات آمنة، وأكد أن لا كرزاي ولا كياني يريدان جيشاً أفغانياً كبيراً. اعترضت.

احتدم الصراع الداخلي مجدداً في ١ آذار/مارس، عندما عقد بايدن اجتماعاً في مسكنه للضغط من أجل سحب عدد كبير من القوات من أفغانستان. كان منزلاً كبيراً من العهد الفيكتوري على أرض مرصد البحرية، وكان قد شغله نلسون روكفيلر في منتصف السبعينيات. على جري عادته استقبلنا بايدن بالترحاب، فهو مضيف ودود، وعندما وصلنا لمناقشة الأعمال سأل عما إذا كانت الاستراتيجية قد نجحت بحيث يمكننا «التفكير أكثر في نقل السلطة إلى الأفغان بشكل أسرع»، وتساءل ما إن كان بإمكاننا تحقيق أهدافنا الاستراتيجية عبر «مساهمة» أقل خلال السنتين التاليتين؟ وتحجج مجدداً بأن ما من أحد يريد جيشاً أفغانياً مؤلفاً من ثلاثمئة ألف جندي أو أكثر، وأن التزامنا في أفغانستان يحدّ من قدرتنا على التعامل مع كلّ من إيران وكوريا الشمالية، وأكد أن كلًّا من الرأي العام والكونغرس يصبحان أكثر سلبيةً فيما يخص الحرب. (برأيي، لم يكن هناك عملياً أي مسعىً من قبل البيت الأبيض لتغيير ذلك الرأي خلال الأشهر الخمسة عشر منذ قرارات زيادة القوات في أفغانستان التي اتخذها الرئيس).

ارتفعت حدة النقاش حول أفغانستان أكثر بعد بضعة أيام، متأثرةً إلى حد بعيد ببرقية السفير الأميركي في الناتو، إيفو دالدر، ومفادها أن بتريوس ذكر في اجتماع للناتو أن العملية الانتقالية «ستبدأ» في كل أنحاء أفغانستان في نهاية عام ٢٠١٤، وهو تصريح بدا مناقضاً لنية الرئيس بأن الانتقال الأمني يجب أن ينتهي في ذلك الوقت. عندما اطّلع الرئيس على تلك البرقية بدت له كأنها حالة تمرد أخرى من قِبل الجيش. نتيجةً لذلك افتتح الرئيس اجتماع مجلس الأمن القومي في ٣ آذار/مارس بغضب شديد قائلاً: «أعاني مشكلة مع الذين يقولون للصحافة إن ٢٠١١ لا تعني لهم شيئاً... أنوي البدء بتسليم الأفغان المهمة الأمنية في تموز/يوليو ٢٠١١ والانتهاء منها في أواخر ٢٠١٤. سوف نعمل على إنجاح المسار الوعر [لانسحاب الجنود]، لكنني سأضغط مجدداً بشكل حازم إذا اقترح أي شخص نقل الانسحاب إلى اليمين [تأخيره]. لا أريد أي توصيات تحاول تلطيف الأوامر التي أصدرتها»، وختم قائلاً: «إذا تأكدت أن ثمة تلاعباً بي...» وقطع الجملة عند هذا الحد بإشارة واضحة إلى أن العواقب ستكون وخيمة.

كنت أنا أيضاً غاضباً جداً، وفكرت في أن اتهام بتريوس ضمناً (وربما أنا

ومولن) بالتلاعب به أمام ثلاثين شخصاً في غرفة الأوضاع لم يكن لائقاً، ناهيك بكونه قد قلّل من احترام بتريوس كثيراً. فيما كنت جالساً هناك، فكرت: «إن الرئيس لا يثق بقائده، ولا يمكنه تحمّل كرزاي، ولا يؤمن باستراتيجيته الخاصة، ولا يعتبر أن الحرب تخصه. بالنسبة إليه، الأمر كله يتعلق بمغادرة أفغانستان». واستمر بايدن في تحريضه، ولم يوفر موظفوه أي فرصة لإطلاعه على أخبار استفزازية ومعلومات أخرى تضع بتريوس وكبار القادة العسكريين موضع تساؤل.

اتصلت بدونيلون بعد يومين لأعرب عن قلقي من أن نائب الرئيس يسمّم رأي الرئيس فيما يتعلق ببتريوس وأفغانستان، وقلت إنني أعتقد أن بايدن يُخضِع أوباما لأسلوب التعذيب الصيني بالماء قائلاً له كل يوم: «لا يمكن الوثوق بالجيش»، «الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح»، «كل شيء يفشل»، «الجيش يحاول التلاعب بك وخداعك». قلت: لا يمكننا العمل بتلك الطريقة، وسألت: كيف تُرسل برقية دالدر إلى الرئيس من دون أن يتحقق أحد من صحتها؟ وقلت: إذا كان هو أو الرئيس قلقَين بشأن البرقية، فلماذا لم يتّصلا بي بدلاً من الاستعراض أمام ثلاثين شخصاً «لا شك أنهم سيسربون كيفية فرض الرئيس إرادته على الجيش» وعن انعدام ثقة البيت الأبيض بالجيش؟

بدأ صبري ينفد فعلاً، فقد بدوت أنني أنفجر - بطريقتي الخاصة الهادئة- كل يوم تقريباً، ولم يعد الأمر يقتصر على خصوصية مكتبي مع الموظفين. كما رأينا، فقد انفجرت بدونيلون ونائب الرئيس في الاجتماع المتعلق بليبيا في ٢ آذار/ مارس وبرئيس لجنة اعتمادات الدفاع في مجلس النواب بيل يونغ في الثالث منه، واختلفت مع الرئيس علناً في اجتماع مجلس الأمن القومي في ذلك اليوم نفسه، وعدت فصحت في دونيلون مجدداً في الخامس من الشهر. جزئياً، أعتقد أنني كنت قد سئمت النزاعات اليومية فحسب.

فيما كان النقاش محتدماً في واشنطن حول وتيرة انسحاب القوات، كنت أريد الحصول على تقرير مباشر حول مسار الحملة. كما كنت بحاجة إلى التحدث إلى كرزاي بشأن العلاقات بين بلدينا والعلاقة فيما بيننا بعد العام ٢٠١٤. علاوةً على ذلك، كنت أريد طمأنة الأفغان مجدداً بأن الانسحاب الذي سيبدأ في تموز/يوليو سيكون تدريجياً، وأن قوات أميركية كبيرة ستبقى تقاتل في الخريف.

كان التوتر بين الولايات المتحدة وكرزاي يتصاعد عندما وصلت في ٧ آذار/ مارس، بسبب مقتل تسعة فتية أفغان في الأسبوع السابق جراء غارة جوية أميركية. أجريت اجتماعاً خاصاً مطولاً معه في وقت متأخر من عصر ذلك اليوم، حيث اعتذرت بحرارة عن مقتل الفتيان، وكما كنت أفعل معظم الأحيان في السابق شرحت له التدابير الاستثنائية التي نتخذها كي نتجنب الخسائر في صفوف المدنيين. بالنسبة إلى الانتقال الأمني، أخبرته أنني أشاطره مخاوفه بشأن الحكومات والمنظمات الأجنبية التي تعمل باستقلالية عن الحكومة الأفغانية، ما يخلق هيكليات موازية، كما أنني كنت أدرك تطفل قوات إيساف وعملياتها على حياة الأفغان اليومية، وقلت إن الحل هو أن يتولى الأفغان تدريجياً قيادة الأمن. وقلت: حين يقدم الناتو توصيات حول الأماكن الجاهزة للتسليم، يجب أن يكون كرزاي صاحب القول الفصل في ذلك. وقلت إن قوات الأمن الأفغانية تنتقد عملية نقل السلطة. لقد رصدت الولايات المتحدة مبلغ ١٢,٨ مليار دولار لتدريب تلك القوات وتجهيزها وصيانتها للسنة القادمة، لكن الآن، سألته، هل يمكن لذلك أن يستمر على المدى البعيد؟ ربما مع الوقت يمكن أن تحافظ على جيش عادي أصغر بالإضافة إلى منظمة كبيرة من نوع الحرس الوطني. وأخبرت كرزاي عن اعتقادي أن وجوداً أميركياً طويل الأمد في أفغانستان سيكون مهماً لبلده ولأجل الاستقرار الإقليمي أيضاً، وأوضحت له أننا لا نريد قواعد دائمة، لكننا ربما نتشارك بعض المنشآت مع قوات الأمن الأفغانية. تحدث كرزاي عن وجوب إبرام اتفاقية ملزمة فيما بيننا، فأخبرته أن الكونغرس احتاج إلى خمس سنوات ليصادق على اتفاقيتي تبادل معلومات الدفاع مع البريطانيين والأستراليين فقط، وأن ما نحتاج إليه هو التزام متبادل بوجود أميركي مستمر.

يجب أن تكون الشراكة ذات قيمة متبادلة حتى النهاية، قلت مصعّداً من درجة حدّيتي. وقلت إنني وإياه قد عملنا معاً لأكثر من أربع سنوات، وكنت محاميه والمدافع عنه طوال تلك المدة. «لقد أصغيت إليك» بخصوص الخسائر من المدنيين، وضرورة إظهار مزيد من الاحترام للأفغان، واحترام السيادة الأفغانية، وحول مقاولي الأمن الخاص، ومؤخراً حول فرق إعادة الإعمار في الأقاليم، «لكنك لا تدعم جهودي عندما تلومنا على كل المشكلات في أفغانستان. نحن حلفاؤك وشركاؤك. نحن نحمي حكومتك، وقد أنقذنا حياتك. إن انتقاداتك تجعل استمرار علاقة طويلة

الأمد أكثر صعوبةً في الولايات المتحدة وفي كل مكان آخر». بالنظر إلى الأمام، قلت، فإن علينا العمل معاً فيما يتعلق بنقل السلطة ومصرف كابول. في شباط/فبراير، كان دكستير فيلكينز قد نشر فضيحة مدمرة عن نهب المصرف في صحيفة «نيويورك تايمز». أخبرت كرزاي أنه لا يمكنه تجاهلها أو لوم التدقيقات المالية المسبقة أو الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي على ذلك، وأخبرته أنه إن لم يعالج مشكلة المصرف أو استمر بإلقاء اللوم علينا، فسيؤدي ذلك إلى تقويض مساعي الاتفاق بشأن أي شراكة استراتيجية. وقلت إن مسألة المصرف قدّمت إليك «فرصة للانتفاض من أجل شعبك». لم تكن هي المرة الأولى التي أحذره فيها من أن هناك أشخاصاً حوله يستغلون مخاوفه ويحاولون دفعه للغضب والسخط علينا، وأنهم يلجأون إلى كل أنواع نظريات المؤامرة السخيفة.

جعلتني ردود كرزاي في الاجتماع ومن بعدها خلال وليمة الغداء التي أعدّها من أجلي أتساءل إن كان يصغي إلى أي أحد آخر سوى أصحاب نظرية المؤامرة. قال إنه سمع أن الولايات المتحدة تريد إضعاف أفغانستان عبر تقسيمها إلى دويلات كثيرة، وأضاف أن المساعي الأميركية لبناء الشرطة الأفغانية المحلية والعمل مع القادة المحليين قد يؤديان «إلى زعزعة الاستقرار». وفي الحرب على الإرهاب، كما ادعى، لم يكن واضحاً يوماً ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد باكستان قوية أم ضعيفة. وقال إن الصين ترى أن الولايات المتحدة تريد تقوية الأفغان في مواجهة الباكستانيين واستخدام الهند ضد الصين، سائلاً: فما هي الأجندة الأميركية «الحقيقية»؟ وتابع الحديث بإسهاب عن وصف البشتون «بالتطرف»، متسائلاً عمّن يقف وراء ذلك. وقال إن الهنود يعتقدون أن الولايات المتحدة تقف وراء ذلك أو المملكة المتحدة. رغم ذلك كله، مدركاً عقم ـ ومخاطر ـ تحديه في غرفة ملأى بالأشخاص، اكتفيت بالقول «إن عليه تصحيح علاقته مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور».

اجتمعت قبل الاجتماع بكرزاي وبعده مطولاً ببتريوس ورودريغز وقائد العمليات وآخرين لطرح أسئلة شعرت أنها ستكون في صميم نقاشات البيت الأبيض في الأسابيع القادمة، وسألتهم عن توقعاتهم بشأن حملتَي الربيع والصيف، وعما إذا كان الباكستانيون يحدثون فرقاً بالفعل، وكيف يمكننا أن نمنع حلفاءنا من مغادرة أفغانستان قبل الأوان.

كان اليوم التالي بعد مواجهة كرزاي يوماً عاطفياً. انتقلت بالطائرة إلى معسكر ليذرنك في جنوب أفغانستان وزرت فرق الإجلاء الطبي هناك. أخبرني الطيارون والفرق الطبية والأطباء ما الذي استطاعوا عمله بالمعدات الإضافية التي زودناهم بها، والأرواح التي تمكنوا من إنقاذها. كان عناصر تلك الطواقم يعرضون حياتهم للخطر كل يوم لإنقاذ جنودنا؛ وأقل ما يقال عنهم هو أنهم أبطال. زاد حديثي إليهم من امتناني لما تم إنجازه لكنه زاد من سخطي على الذين وقفوا في البنتاغون في وجه مبادرة الفرق الطبية بهذه الشراسة.

ثم طرت إلى سنجين في شمال ولاية هلمند، حيث كانت تجري بعض أشرس المعارك في الحرب الأفغانية. اجتمعت في قاعدة العمليات المتقدمة «سابت قدم» بمشاة بحرية من الكتيبة الثالثة من فوج مشاة البحرية الخامس. كان قد قُتِل تسعة وعشرون وجُرِح ١٧٥ من مشاة البحرية خلال خمسة أشهر أثناء تطهير سنجين، وهي الخسائر الأقسى لأي كتيبة في الحرب كلها. كان يرافقني مساعدي العسكري الأعلى الجديد، الجنرال في البحرية جون كيلي. كان ابن كيلي، روبرت، واحداً من أولئك التسعة والعشرين الذين قُتلوا. التقى كيلي على انفراد جنود المشاة من مفرزة ابنه، وقد أعطوه صورة لروبرت التُقطت قبل بضع ساعات من مقتله وقد وقّع عليها كل جنود مشاة البحرية في المفرزة.

كان القادة في سنجين يتوقعون هجوماً مضاداً عنيفاً خلال الصيف. قلت للصحافة: «ستحاول طالبان استرجاع كثيرٍ مما خسرته، وسيكون ذلك من نواحٍ كثيرة هو الاختبار الصعب». وقال رودريغز للصحافيين الذين يرافقونني: «نعتقد أنهم سيعودون هذا الربيع إلى بيئة مختلفة كلياً عما كانت عليه وقت مغادرتهم العام الماضي». وأخبرت مشاة البحرية في «سابت قدم» أنهم قد خطّوا «بالعرق والدم» فصلاً جديداً من سجل الشرف في فيلق البحرية، وأضفت قائلاً: «أراقب كل يوم كيف تبلون، وأتلو صلاةً صغيرة كل يوم تعودون فيه إلى قاعدتكم من دون خسائر. كما أتلو صلاةً صغيرة في الأيام الأخرى أيضاً».

خلال أشرس معركة خاضتها الكتيبة في سنجين، عندما تعرضت لخسائر فادحة، اقترح بعض من هم في البنتاغون سحب الوحدة من مكانها، لكن القادة الميدانيين أوصوا بعكس ذلك تماماً، وركنت إلى حكمهم. قلت في نفسي بينما كنت في «سابت

قدم» إن سحبهم ربما كان سيعتبر من أسوأ أخطائي كوزير للدفاع. لقد تعرض مشاة البحرية هؤلاء لقصف عنيف، بل عنيف جداً، لكنهم، بالرغم من خسائرهم الفادحة، كانوا فخورين جداً كونهم قد نجحوا حيث أخفق كثيرون غيرهم. وكان هذا مبرراً.

كانت زيارتي الأخيرة للجنود في الرحلة إلى مخفر كوال القتالي، شمال قندهار. كانت المنطقة معقلاً لطالبان لوقت طويل. مشيت بضع مئات من الأمتار إلى قرية قريبة للاجتماع بالزعماء المحليين وإلقاء نظرة على وحدة الشرطة الأفغانية المحلية هناك. كانت الشرطة الأفغانية المحلية، التي تم ذكرها سابقاً، مبادرة دفع بها بتريوس وجندت رجالاً من القرى المحلية ودربتهم كقوة أمنية محلية لإبقاء طالبان بعيدة. كانت هناك حيوانات أليفة في الجوار، والأهم أن كثيراً من الأطفال والنساء كانوا في الخارج، وهذا أمر نادراً ما لاحظته في ريف أفغانستان خلال زياراتي، وكان هناك عدد من الجنود مصطفين إلى جانب الطريق على بعد حوالى خمسة وعشرين متراً، ومن جديد، للمرة الأولى خلال خبرتي العملية، كان نصفهم من الأفغان. استقبلني مجلس القرية بالترحاب، واجتمعت بحوالى عشرين عنصراً من الشرطة الأفغانية المحلية. تشجعت حين أبلغني مجلس القرية أن الشرطة الأفغانية المحلية تبذل كل ما في وسعها، وأن القرى الأخرى القريبة أيضاً بدأت بالمشاركة.

بعد مغادرة كوال أخبرت الصحافيين الذين كانوا برفقتي أنني شعرت بالأمل كثيراً وأن «القطع تتراكب معاً». فكرت بيني وبين نفسي: «كلما اقتربت أكثر من ميدان المعركة بدا الأمر أفضل»، وفكرت، لكني لم أقل، أنني كنت آمل لو أن بعض المشككين الذين يعملون في البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي يقتربون قليلاً من ميادين القتال ويعتمدون بشكل أقل على التقويمات الاستخبارية والتقارير الصحافية الصادرة من واشنطن.

بعد قتل بن لادن ثارت موجة من التعليقات حول ما إذا كان ذلك النجاح سيسمح لنا بالخروج من أفغانستان بشكل أسرع. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلمَ لا. وقد عُقدت اجتماعات عدة للجنة المدراء بشأن أمور تتعلق بأفغانستان وباكستان في نيسان/أبريل، لكن النقاش المهم حول عدد الجنود الذين سنسحبهم وبأي وتيرة لم يحدث حتى حزيران/يونيو.

قمت بزيارتي الثانية عشرة والأخيرة إلى أفغانستان في مطلع حزيران/يونيو، وكان

الدعم للحرب ينحدر باطّراد في البلد. في ٢٦ أيار/مايو، ألقت الزعيمة الديمقراطية في مجلس النواب نانسي بيلوسي خطاباً قالت فيه إن الأميركيين قد قاموا بعملهم لمساعدة الأفغان، «وقد حان الوقت للعودة إلى الديار». لم يكن موقفها هذا جديداً، لكن انضمام ستة وعشرين جمهورياً إلى معظم الديمقراطيين في التصويت على تعديل يدعو إلى استراتيجية خروج وانسحاب سريع كان أمراً جديداً. لكن الاقتراح لم ينجح بأغلبية ٢١٥ ـ ٢٠٤. كان أحد أهدافي خلال هذه الرحلة الأخيرة، من خلال مرافقة الصحافة لي، هو إثبات ضرورة القيام بسحب تدريجي للقوات، بحيث لا نعرّض المكاسب التي حققها جنودنا بصعوبة للخطر. وحذّرتُ كرزاي من أن دعم الحرب في واشنطن هشّ، وذكرتُ «انتقاده المتواصل».

بيد أن الهدف الرئيس من زيارتي كان شكر الجنود ووداعهم. زرتِ خمس قواعد متقدمة مختلفة خلال يومين، بما في ذلك إحياء ذكرى النورماندي، في ٦ حزيران/يونيو، مع وحدات من اللواء الرابع في الوحدة إيربورن ١٠١. صافحت الأيدي والتقطت الصور مع ألفين وخمسمئة جندي وعنصر مشاة بحرية. كنت أكرر، والغصة في حلقي، في نهاية كل زيارة الأمر نفسه:

> إنني المسؤول عن وجودكم هنا أكثر من أي شخص آخر باستثناء الرئيس، فأنا من وقّع أوراق الانتشار التي أوصلتكم إلى هنا، وهذا يلقي بظلاله عليَّ كل يوم. أشعر بالمشقات والتضحيات والأعباء التي تتحمّلونها، وتلك التي تتحمّلها عائلاتكم، أكثر مما يمكنكم تصوره. أعتقد أنكم أفضل ما يمكن للبلد أن يقدمه. إن تقديري لكم وإعجابي بكم لا حدود لهما، وسيبقى كل واحد منكم في مخيّلتي وصلواتي كل يوم لما تبقّى من عمري.

شاركت في الجلسة الأولى للبيت الأبيض حول الانسحاب عبر مؤتمر فيديو، ولم تكن الجلسة مشجعة على الإطلاق. تحدث معدّو التقارير عن ضعف الحكومة الأفغانية المركزية، والأداء السيئ لحكومة كرزاي، واعتماد القوات الأفغانية على إيساف، وضعف التقدم باتجاه المصالحة. ولشدة مفاجأتي، ذكر كلٌّ من بنيتا وكلابر أن سنةً أخرى، أو اثنتين، من الجهد يمكن ألا تؤدي أيضاً إلى نتائج مرضية. اقترح بتريوس سحب العناصر الأخيرة من قوات الإمداد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وقال بايدن إن الرئيس يجب أن يسحب خمسة عشر ألف جندي بنهاية ٢٠١١، وأن يسحب الخمسة عشر ألفاً الباقين من القوات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢ أو تموز/يوليو على أبعد تقدير، قبل «موسم القتال» التالي.

سألت عبر شاشة الفيديو عما إذا كانت الاستراتيجية هي للخروج من أفغانستان بأي ثمن كان أم تحقيق نوع ما من النجاح للرئيس وللبلد، وقلت إن المنتقدين يركزون كثيراً في كرزاي والحكومة المركزية، وإن الوضع أفضل بكثير مما كان عليه قبل سنة. وقلت أيضاً إن الحرب لن تستمر إلى ما لا نهاية، وإن نشر القوات سينتهي في ٢٠١٢، وإن المهلة النهائية التي أمامنا هي حتى ٢٠١٤.

كان دونيلون قلقاً جداً من أن يقنع بايدن الرئيس أن يسحب الجيش بأكمله في نيسان/أبريل أو تموز/يوليو ٢٠١٢ بحيث ساعدني على عقد جلسة خاصة مع أوباما بعد بضعة أيام من عودتي من أفغانستان. بدأت بالأمر الأهم: أوصيته أن يعلن سحب خمسة آلاف بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وعودة كل القوات الإضافية بنهاية صيف العام ٢٠١٢، أواخر أيلول/سبتمبر، وقلت إن هذا سيكون متماشياً مع قراره بسحب القوات خلال ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين شهراً. وقلت إن قوات الإمداد لم تتخذ مواقعها بشكل كامل إلا في أواخر صيف ٢٠١٠، أي قبل تسعة أشهر فقط! وقلت إن الاستراتيجية تنجح ولكن ليس بالإمكان تطبيقها في جميع أنحاء البلد. كان ربع السكان الأفغان يخضعون للأمن الأفغاني، وكانت لدى قواتنا وجهة نظر إيجابية حول الجيش الأفغاني أكثر من التقويمات الاستخبارية. كانت كابول الآن أكثر أمناً من بغداد، وكان الأفغان مسؤولين عن الأمن بشكل أساسي هناك. قلت أيضاً إن كرزاي يشكل تحدياً، لكننا أمام بداية جديدة مع رايان كروكر كسفير، وفي مطلق الأحوال استطعنا تولي أمر كرزاي بنجاح عندما اقتضى الأمر ذلك. كان الائتلاف قوياً، وكانت تكاليفنا تتراجع بشدة ـ من ٤٠ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٢ إلى ٢٥ ـ ٣٠ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٣، والأكثر يقيناً أنها ليست حرباً أبدية. كنا بحاجة إلى استعادة ثقتنا والتصرّف بطريقة مدروسة. كانت أفغانستان في حالة فوضى، كحال العراق، لكن القادة في الميدان وكثيراً من الصحافيين وقادة الناتو كانوا يعتقدون أننا نحرز نجاحاً. أخبرت الرئيس: «كلما أمضيت مزيداً من الوقت في أفغانستان، وكلما اقتربت أكثر من الجبهة، أصبح الناس أكثر تفاؤلاً».

ثم تطرقت لاقتراح بايدن بسحب كل القوات الإضافية في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وذكّرت أوباما أن نائب الرئيس لم يوافق قط على قرار العام ٢٠٠٩، ولم يفكّر بشأن التداعيات إذا فشلت مقاربته. وقلت إن أوباما إذا أعلن سحب كل قوات الإمداد البالغة ثلاثين ألفاً في نيسان/أبريل فسيرسل إشارة إلى الأفغان وطالبان والباكستانيين والحلفاء والعالم بأن الولايات المتحدة قد خلصت إلى أنها لم تتمكّن من تحقيق النجاح وأنها تتراجع بعد تسعة أشهر من الغزو. وتابعت بأنه إذا اختار نيسان/أبريل أو حتى تموز/يوليو فسيكون تركيز القوات كلها في الانسحاب، وفي اختيار المناطق التي يجب تركها معرّضة، وفي الدفاع، وفي تحقيق المهلة النهائية، وأن مسعى زيادة القوات سينتهي بقوة قبل خروج أول جندي. وذكّرته بأن الأمور اللوجستية معقّدة وأننا نتطلع لسحب أربعين ألف جندي إلى خمسين ألفاً من العراق في كانون الأول/ديسمبر، وخمسة عشر ألف جندي آخر من أفغانستان في ذلك الوقت أيضاً، وخمسة عشر ألفاً آخرين في نيسان/أبريل. وقلت إنني أعتقد أن الجنود سيشعرون بالخيانة جراء قرار كهذا: «فبعد كل خسائرهم، هم مقتنعون أنهم يحققون النصر، وبذلك سيشعرون بعدم جدوى تضحياتهم». قلت إن الثقة والمعنويات مرتفعة، لكن انسحاباً متهوراً لقوات الإمداد سيجعلهم يعتقدون أن نجاحاتهم ليست مفهومة ولا مقدَّرة. كما قلت له: «أعرف أنك تريد إنهاء هذه الحرب، لكن كيفية إنهائها هو أمر في غاية الأهمية. سيكون سحب كامل قوات الإمداد قبل نهاية الصيف غلطة مأساوية».

لم يستكِن بايدن خلال تلك الأيام القليلة عن الضغط بوجهة نظره وعن مهاجمة نزاهة قيادتنا العسكرية العليا. أخبرني أحد المقربين من البيت الأبيض أنه أخبر الرئيس: إنهم سوف يخدعونك دائماً. وقيل إن بايدن كان يضغط على دونيلون بشدة متهماً إياه أنه «عادل إلى حدّ لا يُطاق»، وقد اعتبرت ذلك مديحاً كبيراً لمستشار الأمن القومي. استمر توم في تشكيكه الكبير بالجيش، لكنه كان يريد القيام بما هو أفضل لمصلحة الرئيس والبلد. كان استعداده وشجاعته لتحدي كلٍّ من أوباما وبايدن عندما كان يعتقد أنهما مخطئان خدمةً عظيمة، حتى لهما.

اجتمع الرئيس بالفريق في ١٧ حزيران/ يونيو، وكررت معظم ما كنت قد أخبرته به على انفراد. قالت كلينتون بحدة إن سحب قوات الإمداد في نيسان/أبريل أو

تموز/يوليو ٢٠١٢ سيرسل إشارة بأننا نتخلى عن أفغانستان، وأن ذلك سوف يصدم الأفغان، ويشجّع طالبان، ويدفع عامة الأفغان إلى التخلي عن رهاناتهم، وسيكون علينا التخلي عن السيطرة في بعض المناطق، وسيزول كل الضغط الممارس على طالبان بهدف إيجاد مخرج سياسي. وأوصت بسحب ثمانية آلاف جندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مع خروج بقية قوات الإمداد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، «أما الوتيرة والهيكلية... فهما رهن بالمفاوضات السياسية». وقالت إن علينا أن نسيطر على الانسحاب للضغط على كلّ من طالبان والحكومة الأفغانية. في النهاية، قال الرئيس إنه ليس متأكداً من أننا بحاجة إلى القوات لموسم قتال آخر، خصوصاً أننا سيكون لا يزال لدينا حوالى سبعين ألف جندي هناك. وقال إنه سيبحث في الموضوع.

الاجتماع الأكثر أهميةً كان الذي عُقد في ٢١ حزيران/يونيو، قبل تسعة أيام من انتهاء ولايتي. مشى الرئيس إلى غرفة الأوضاع، جلس، وأعلن أنه ينوي سحب عشرة آلاف جندي في نهاية كانون الأول/ديسمبر، وما تبقى، أي عشرين ألف جندي، في تموز/يوليو ٢٠١٢، ثم قال: «وأنا أدعوكم لمحاولة تغيير رأيي». وصف بتريوس ومولن المخاطر المحدقة بذلك الجدول الزمني. وقلت إن إنهاء الانسحاب في تموز/ يوليو يعني أن قوات الإمداد لن تقاتل في موسم قتال صيف ٢٠١٢ على الإطلاق لأن تخطيط انسحابها سيخرجها من خط المواجهات في نيسان/أبريل وأيار/ مايو. وجادل نائب الرئيس بشدة من أجل سحب القوات في تموز/يوليو ـ «بالرغم من أنني كنت أفضّل أن يتم ذلك في وقت أبكر» ـ لأن موسم القتال سيكون في أيلول/ سبتمبر، وبالتالي سحب القوات في ذلك الوقت سيكون غير منطقي (لم أسأل ما الذي يمكن أن يدفع للانسحاب في تموز/يوليو).

قالت هيلاري بثقة إن فريق وزارة الخارجية برمته يفضّل كانون الأول/ ديسمبر، لكن بإمكانها أن ترضى بأيلول/سبتمبر لأنني من اقترح ذلك (كنت أعلم أن أوباما لن يرضى بجدول أعمال بتريوس الذي اقترح كانون الأول/ديسمبر؛ على الأقل ستجعلنا نهاية أيلول/سبتمبر قادرين على خوض جزء كبير من موسم القتال). وقال بانيتا إن محللي وكالة الاستخبارات المركزية أجمعوا على بقاء القوات حتى ذلك الوقت. اعتمر ليون حينها قبعة «براعة واشنطن» الخبيرة وأخبر أوباما قائلاً: من

الناحية السياسية، اقترحت وزارتا الدفاع والخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، أيلول/سبتمبر أو بعد ذلك، «فهل تريد فعلاً المضي بخيار تموز/يوليو ضد كل ذلك؟»، فدار الرئيس حينها على الحاضرين في الغرفة لاستطلاع آرائهم. أيّدنا أنا وكلينتون ومولن وبتريوس وبانيتا ودونيلون ومكدونو جميعاً نهاية أيلول/سبتمبر، وأيّد بايدن وبلينكن ولوت ورودس وبرينان تموز/يوليو أو قبل ذلك. لم يؤيد أي شخص من خارج البيت الأبيض الانسحاب في تموز/يوليو أو قبل ذلك.

قرّر الرئيس أن يسحب عشرة آلاف جندي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وأن يسحب ما تبقى من قوات الإمداد في نهاية صيف عام ٢٠١٢، ثم استدار نحوي ونحو هيلاري ومولن وبتريوس وسأل: «إذا قررت هذا، فهل ستدعمونه علناً؟» فأجبنا جميعاً بالإيجاب ما عدا بتريوس الذي قال إنه ينتظر جلسة استماع لمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بعد يومين وإنه متأكد من أنه سيُسأل عن حكمه العسكري المهني بشأن القرار، وكان يقصد أن الانسحاب المقرر كان «أقسى» مما يرغب فيه. قال الرئيس إن لا مانع من ذلك وإنه سيكون متعاوناً في الواقع، لكنه سأل ديف بعدها: هل ستقول إنه سينجح؟ كيف يمكنك أن تكون واثقاً بأن الخطة ستنجح إذا قررت كانون الأول/ديسمبر بدلاً من أيلول/سبتمبر؟ فبدأ ديف يجادل أوباما حينئذٍ، وكدت أطلب منه أن يصمت، فقد حصل على معظم ما أراده، وأعتقد أننا تجنّبنا نتيجة أسوأ كثيراً. في اليوم التالي أعلن الرئيس عن قراراته، وتحدث بشكل متفائل عن تقدم الحرب:

> بفضل رجالنا ونسائنا العسكريين المميزين وموظفينا المدنيين وشركائنا الكثيرين في الائتلاف، نحقّق أهدافنا... إننا نبدأ هذا الانسحاب من موقع القوة... إن الهدف الذي نسعى وراءه ممكن التحقّق ويمكن التعبير عنه ببساطة: ليس هناك ملاذ آمن يمكن للقاعدة أو أعوانها شن هجمات ضد بلدنا أو حلفائنا منه... الليلة نحن مرتاحون لمعرفة أن رحى الحرب بدأت تهدأ... وحتى لو كانت هناك أيام مظلمة ما زالت تنتظر أفغانستان، إلا أن بالإمكان رؤية نور السلام الآمن في الأفق. هذه الحروب الطويلة ستنتهي بشكل مسؤول... أميركا، لقد حان الوقت للتركيز في بناء الدولة هنا في الوطن.

بعد ثمانية أيام استقلت من منصب وزير الدفاع. كان صراعي الأول كوزير حول العراق، وكان الأخير حول أفغانستان. كانت ولايتي كلها محاطة بالحرب، وقد خدمت أكثر من جميع أسلافي ما عدا أربعة منهم، وكنت أخوض حرباً كل يوم. لقد حان الوقت لكي أعود إلى منزلي. لقد إنتهت حروبي أخيراً.



الفصل الخامس عشر

تأمّلات

خلال الأربع سنوات ونصف السنة التي أمضيتها كوزير للدفاع لقيت المعاملة نفسها من الاحترام والثقة من قبل الرئيسين بوش وأوباما، ومنحني كلاهما الفرصة والشرف لمدى الحياة في الخدمة كوزير. مع بعض الاستثناءات القليلة، كان أعضاء الكونغرس ـ من الجمهوريين والديمقراطيين في آن ـ محترمين ولطفاء تجاهي، بصورة شخصية وفي العلن. بشكل عام، كانت التغطية الصحافية لي ولأعمالي تعتمد الجدّية والاهتمام وإيجابية بل حتى لطيفة حسب معايير واشنطن. في كلتا الإدارتين، أحببت كل من عملت معهم تقريباً في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والوزارات والوكالات الأخرى، وفي مقدمها وزارة الدفاع، كما استمتعت بالعمل معهم جميعاً. بالرغم من معاملتي بشكل أفضل ولفترة أطول من أي شخص تقريباً في منصب رفيع يمكنني أن أذكره خلال عهود الرؤساء الثمانية الذين خدمت معهم، لماذا كنت أشعر أنني دائماً في حرب مع الجميع، كما فصَّلت في هذه الصفحات؟ لماذا كنت أغضب كثيراً في أوقات كثيرة؟ لماذا لم أطِق إلى هذه الدرجة عودتي إلى الحكومة وإلى واشنطن؟

يعود سبب ذلك إلى أنّ العمل على تحقيق أي شيء له أهميته كان صعباً للغاية حتى في خضم حربين، على الرغم من أنّ الجميع كانوا «لطفاء». فمن التعطيل والتعقيد البيروقراطيين من قبل البنتاغون إلى الصراعات الداخلية ضمن السلطة التنفيذية، إلى الهاوية الحزبية في الكونغرس حول المسائل كلها، من الموازنات إلى الحروب، والمصالح الشخصية الأنانية الضيقة لكثير من أعضاء الكونغرس، والجذب

المغناطيسي الذي كان يمارسه البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي، خصوصاً في عهد أوباما، لوضع كل شيء تحت سيطرتهما وإدارتهما التفصيلية، ذلك كله كان يجعل أي مسألة سبباً للنزاع والضغط النفسي، أكثر بكثير مما كانت الحال عندما كنت في الحكومة سابقاً، بما في ذلك عندما كنت مدير الاستخبارات المركزية. كنت مسروراً جداً لخوض هذه الصراعات، خصوصاً من أجل الجنود ونجاح مهماتهم. في بعض الأوقات، كنت أتفاءل بالمستقبل، لكن الخلل الوظيفي الكبير في واشنطن أرهقني مع الوقت، خصوصاً عندما كنت أحاول الحفاظ على وضعية الشخصية العامة التي تتميز بالهدوء والمنطق والتآلف خارج الحزبين.

لقد وصفت كثيراً من هذه الصراعات في هذه الصفحات، وحاولت أن أكون صادقاً بشأن ما أعتقد أنني قصَّرت فيه، كما حاولت أن أكون منصفاً في وصف تصرّفات الآخرين ودوافعهم. أنا واثق أن بعضهم، إن لم يكن كثير منهم، سيشعرون أنني قللت من احترامهم إلى الحد الذي أصبحت معه انتقادياً. لذا، بنهاية هذه المذكرات الشخصية، أريد التعالي على بعض المسائل الخاصة وتأمل الدراما الأشمل في عهد الرئيسين التي كنت خلالها عضواً قيادياً ضمن اللاعبين.

الحربان

جرى استدعائي للمساعدة في حرب العراق، وللقيام بالأمر نفسه بخصوص أفغانستان كما تبين لاحقاً ـ باختصار، طُلِب مني شن حربين كانت كلتاهما تسير بشكل سيئ عندما حضرت لتولي وظيفتي. عندما وصلت إلى واشنطن كنا نخوض الحرب في أفغانستان منذ مدة أطول من تلك التي خاضتها الولايات المتحدة خلالها الحرب العالمية الثانية، وفي حرب العراق منذ مدة أطول من مدة مشاركتنا في الحرب الكورية. كانت حرب أفغانستان أطول حرب خارجية تخوضها أميركا، وحرب العراق ثاني أطول حرب. في نهاية العام ٢٠٠٦، كانت أميركا قد سئمت الحرب، والكونغرس أيضاً.

كان الناس في السابق يتحدثون عن النصر أو الهزيمة في الحروب. لقد أظهرت السنوات السبعين تقريباً التي تلت الحرب العالمية الثانية بشكل واضح أن خسارة الحروب (فيتنام، والعراق تقريباً) لا تزال ممكنة، وتبيّن أن تحقيق «النصر» أمر

صعب (منذ كوريا حتى اليوم). في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كانت أهدافي في حربَينا واضحة وأعتقد أنها كانت متواضعة نسبياً، لكنها كانت تبدو بعيدة المنال تقريباً. في العراق، كما أعتقد أنني أوضحت، كنت آمل أن نتمكن من تحقيق استقرار في البلد بحيث لا يتم تصوير الحرب هناك على أنها هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة، أو فشل ذو تداعيات عالمية، بعد أن تغادر القوات الأميركية. وفي أفغانستان، كنت أسعى فقط وراء حكومة وجيش أفغانيين يملكان من القوة ما يكفي لمنع طالبان من العودة إلى السلطة، والقاعدة من استخدام البلد مجدداً منصةً لإطلاق الإرهاب. كانت هذه الأهداف أكثر تواضعاً من أهداف الرئيس بوش، خصوصاً منذ أن اعتقدت أن تأسيس حكم ديمقراطي وحكومة فاعلة في كِلا البلدين يتطلب وقتاً أطول بكثير مما كان لدينا. أعتقد أن أهدافي في حدّها الأدنى قد تحققت في العراق وهي في متناول اليد في أفغانستان حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

لا أدري ما إذا كنت سأقترح أن يغزو الرئيس بوش العراق لو كنت وزيراً للدفاع خلال شتاء العام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. ولأنني معروف لدى كثيرين بأنني «واقعي» في السياسة الخارجية ـ مثل معلمَيّ برينت سكوكروفت وزبيغنيو بريجينسكي، وقد عارض كلاهما الغزو ـ يفترض كثيرون أنني لكنت عارضت الحرب أو كنت سأمنع بطريقة ما حدوث الكارثة التي جاءت لاحقاً لو كنت أتمتع بالنفوذ. سيكون من المكر أن أقول بعد عشر سنوات من المراقبة إنني كنت لأعارض، خصوصاً أنني أيدت قرار شنّها علناً في ذلك الوقت. نظراً لخلفيتي كمحلّل في وكالة الاستخبارات المركزية، ربما كنت لأشكك في تقارير الاستخبارات بشأن أسلحة الدمار الشامل بشكل أقسى، ولربما كنت سأحاول بالطريقة نفسها الوقوف ضد محاولة تغيير النظام واحتلال العراق كما فعلت قبل خلال حرب الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وبعد الغزو الناجح مبدئياً، كنت آمل لو أنني تمكنت من منع بعض القرارات الكارثية التي اتُّخذت لاحقاً أو الحدّ منها. لكن هذه كلها مجرد فرضيات من جهتي.

لكن ما هو واضح بعد عشر سنوات هو التكاليف الباهظة لحرب العراق. فقد استمرت ثماني سنوات، وتسببت في مقتل أكثر من أربعة آلاف أميركي، وجرح خمسة وثلاثين ألف جندي (عدد العراقيين من القتلى والجرحى أضعاف ذلك)، وكلفت أقله ما يزيد عن تريليون دولار. كما قضى خلع صدام والفوضى التي لحقته

في العراق على أسوأ عدو لإيران ونتج عن ذلك تقوية لموقع طهران في المنطقة، وفي العراق نفسه. لا أستطيع الادعاء بصراحة أنني كان بإمكاني استشراف ذلك كله أو أي شيء منه.

كما كنت أقول معظم الأحيان أثناء ولايتي، الوقت فقط سيظهر ما إذا كان غزو العراق يستحق كلفته الباهظة أم لا. أعتقد أن الحكم التاريخي سيعتمد على كيفية تطور العراق وما إذا كان خلع صدام سيعدّ أول صدع في الاستبداد العربي الممتد عقوداً طويلة، وما إذا كان سيجلب في النهاية حريةً أوسع واستقراراً أكبر بكثير لمنطقة الشرق الأوسط برمّتها. بيد أن السؤال قد تمت الإجابة عنه في النهاية، وهو أن هذه الحرب ستبقى ملوثة دائماً بالواقع المؤلم الذي مفاده أن الفكرة العامة للاجتياح ـ امتلاك العراق أسلحة كيميائية وبيولوجية بالإضافة إلى برنامج نووي فاعل ـ لم تكن صائبة.

على قدر ما كان الرئيس بوش يبغض الفكرة، فإن التحديات اللاحقة في أفغانستان، لاسيما عودة طالبان بقوة في الوقت الذي أصبحتُ فيه وزيراً للدفاع، قد تفاقمت كثيراً كما أعتقد جراء غزو العراق. فالموارد والاهتمام على المستوى الرفيع تحوّلا من أفغانستان إلى العراق. كانت الأهداف الأميركية في أفغانستان ـ جيش وشرطة وطنيان أفغانيان كفؤان كما ينبغي، وديمقراطية حقيقية مع حكومة مركزية فاعلة بالحد الأدنى على الأقل ـ طموحةً إلى حدّ محرج (وساذجة تاريخياً) عند مقارنتها بالموارد البشرية والمالية الضئيلة المخصصة للمهمة، خصوصاً قبل العام ٢٠٠٩. لقد تكاسلنا في البداية في بناء قوات الأمن الأفغانية، وكان عدد الجنود الأفغان الذي تصوّرناه مبدئياً متدنياً جداً، وسمحنا بتناوب القادة لتغيير خطط التدريب وأساليبه في منتصف الطريق، وفي معظم الأحيان كنا نحاول بناء القوات الأفغانية على صورة قواتنا، لا انطلاقاً من تصميم محلي أكثر استدامة. لم ينطلق مسعى التدريب فعلياً ولم يبدأ بإحراز النجاح حتى العام ٢٠٠٨. بقينا جاهلين بشكل مثير للشفقة بالعلاقات والتاريخ ضمن القبائل الكبرى والعشائر والقرى والولايات والأفراد والعائلات وسماسرة السلطة.

أراد الرئيس أوباما بكل بساطة، فور توليه الرئاسة، إنهاء الحرب «السيئة» في العراق، وجعل دور أميركا في حرب أفغانستان، المسماة بالحرب «الجيدة»،

محدوداً في نطاقه ومدته. كانت مشكلته الجوهرية في أفغانستان أن أولوياته السياسية والفلسفية (ليس من المستغرب أن مستشاريه في البيت الأبيض كانوا يشاطرونه إياها) كانت تتعارض مع خطاباته العامة المؤيدة للحرب (خصوصاً خلال الحملة الرئاسية وحتى في الأوراق التي تم إعدادها خلال تسنّمه سدّة الرئاسة)، ومع التوصيات شبه المجمع عليها من قبل كبار مستشاريه المدنيين والعسكريين في وزارتَيْ الخارجية والدفاع، وكذلك مع الوقائع على الأرض في أفغانستان.

كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة للصراع المتواصل حول الاستراتيجية الأفغانية في إدارة أوباما هي أن المناقشات والقرارات الرئاسية النابعة منها أدت إلى تقليص مطرد لأهدافنا ـ وطموحاتنا ـ هناك. كنت قد اعتقدت أن هذا ضروري في وقت مبكر يعود إلى المقابلة لأجل الوظيفة مع بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

كان قرار أوباما بزيادة عدد القوات الأميركية في أفغانستان بشكل كبير أواخر العام ٢٠٠٩، كما رأينا، مبنياً على عدد من الفرضيات تم الاتفاق عليها من قبل كبار مستشاريه، وهي أن بالإمكان إغراء الباكستانيين لتغيير استراتيجيتهم الحذرة؛ وتدريب كرزاي ليكون رئيساً أكثر فاعلية؛ والحد من الفساد في أفغانستان؛ وتحسين سمعة الحكومة المركزية الأفغانية لدى الشعب وقدراتها. جرت مناقشة التحديات التي تواجه تحقيق تلك الأهداف من كل جوانبها، الأمر الذي دفع الرئيس إلى زيادة عدد القوات بشكل كبير في خريف العام ٢٠٠٩. مع ذلك، أعتقد أن إدارة أوباما كانت تمنّي نفسها كثيراً بأننا قد نحقق بعض التقدم عبر الحوار الكافي (مع باكستان) والدعم المدني للحكومة والشعب الأفغانيين. حين لم تتبلور تلك التحسينات الحقيقية في المجالات غير العسكرية، استنتج كثيرون ـ لاسيما في البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي ـ أن استراتيجية الرئيس بأكملها، بما في ذلك الجزء العسكري، فاشلة، وتحمّسوا لعكس المسار.

من جهة أخرى، ضغطت بقوة للحصول على القوات التي طلبها مكريستال لأنني كنت قد أصبحت مقتنعاً أن أهدافي الدنيا يمكن أن تتحقق من دون تحسينات كبيرة في المجالات الأخرى، غير العسكرية. فإذا تمكّنت قواتنا، بالإضافة إلى قوات أفغانية أضخم وأفضل تجهيزاً، من توفير الأمن لغالبية السكان، فيمكن للتحسينات الأخرى أن تأتي مع الوقت. إذا كان هناك درس واحد مفيد تعلمناه من العراق،

حسب اعتقادي، فهو أن توفير الأمن لغالبية السكان يمكن، بل يجب، أن يسبق أي تقدم آخر. لهذا لم أستطع التوقيع على استراتيجية بايدن لمكافحة الإرهاب، فتوجيه ضرباتٍ «قتل الخلد» إلى قادة طالبان لم تكن استراتيجية طويلة الأمد. وعلى المنوال نفسه، فاستراتيجية مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد المختلطة لتوفير الأمن للمراكز السكنية مثل قندهار كان يجب تنفيذها ربما بتركيز أضيق جغرافياً، وإيلاء المناطق القليلة السكان، كأجزاء من هلمند، أهميةً أقل.

يجادل كثيرون اليوم في أن تغيير الاستراتيجية، وزيادة القوات المرتبطة بها، الذي صادق عليه أوباما في أواخر العام ٢٠٠٩، كان غلطة كبيرة. لكنني ما زلت أعتقد أنه كان القرار الصائب. ففي ٢٠٠٨ كانت طالبان قد استعادت الزخم في أفغانستان، فيما كانت الولايات المتحدة تنفّذ ما كان أساساً استراتيجية «مكافحة إرهاب شديدة»، الأمر الذي جعل مساحات ضخمة من البلد (خصوصاً في الجنوب والشرق)، بما في ذلك بعض المراكز السكنية والاقتصادية الرئيسية، تخضع لهيمنة طالبان إن لم يكن لسيطرتها المباشرة. وبالرغم من مضاعفة الوجود العسكري الدولي تقريباً في أفغانستان خلال إدارة بوش، بعد أن أصبحت وزيراً للدفاع، لم نحقق أي نصر. كانت مقاربتنا وصفة لطريق مسدود، أو أسوأ.

إن نشر واحد وعشرين ألف جندي أميركي إضافي في شباط/فبراير، استجابةً للطلب الذي وجّهه قادة القوات إلى إدارة بوش في أواخر عهدها، كان الهدف منه إبطاء هجوم طالبان عام ٢٠٠٩، وبشكل ثانوي المساعدة على توفير بعض الحماية للانتخابات التي جرت في وقت لاحق من تلك السنة. كان طلباً أعدّه بوش للمصادقة عليه، لكنه ترك الأمر لفريق أوباما الآتي. لم يكن حجم تلك القوات كافياً ليقوم الجيش بإنجاز الاستراتيجية ـ المهمة ـ التي اتخذ أوباما القرار في شأنها في شباط/ فبراير. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس اعتقدنا أنا والرئيس، وعملياً كل كبار القادة في واشنطن ومن ضمنهم البنتاغون، أننا قد انتهينا من زيادة القوات في أفغانستان. لكن مراجعة مكريستال في الصيف وضعت، للمرة الأولى، بطاقة تسعير عسكرية فعلية على تحقيق الأهداف الشاملة التي كان أوباما قد اتخذ قراراً في شأنها.

ما كان واضحاً في الخريف هو أن الخيارات البديلة للمضي قُدُماً في أفغانستان كانت إما زيادة عدد القوات بشكل كبير وإما تقليص حضورنا العسكري ومهمتنا

بشكل كبير، وهي الخيارات التي اقترحتها على أوباما في المذكرة التي رفعتها إليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. بالرغم من كل المناقشات التي سمعتها حينها وكل التعليقات التي قرأتها منذ ذلك الحين، لم أرَ منتقدي قرار أوباما يفصحون عما يمكن أن يكون بالتحديد تبعات الوقوف باستعداد في موقف خاسر، أو تبعات التحول إلى استراتيجية مختلفة فعلاً مع وجود عسكري أميركي أصغر بكثير. في الحالة الأخيرة، لم يفصح أحد كيف يمكن لتلك المقاربة أن تحول دون عودة طالبان إلى السلطة، وعن سيطرتها على معظم أفغانستان، إن لم يكن كلها، وإعادة تأسيس القاعدة هناك. وفّرت قرارات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المرفقة بزيادة القوات، قوات عسكرية كافية لفتح الطريق المسدود عبر طرد عناصر طالبان من معاقلهم وإبقائهم خارجاً أثناء تدريب جيش أفغاني أكبر حجماً وأكثر قدرةً.

انتُقد أوباما كثيراً من قبل المحافظين والمعلّقين المولعين بالحرب لإعلانه أن سحب القوات من أفغانستان سيبدأ في تموز/يوليو ٢٠١١، وأن كل القوات الأميركية المقاتلة ستنسحب ويتم تسليم المسؤولية الأمنية للأفغان بنهاية عام ٢٠١٤. داخل الجيش، كان هناك امتعاض كبير من القيود التي وضعها على أعداد الجنود. أعتقد أن أوباما كان مصيباً في كل واحد من هذه القرارات.

بعد ثماني سنوات من الحرب في أفغانستان لم يعد الكونغرس قادراً، ولا الشعب الأميركي ولا القوات، على تقبّل فكرة تواصل الصراع هناك إلى أمد غير محدّد. كانت «حرب الضرورة» لمعاقبة المسؤولين عن هجمات ٩/١١ واجتثاثهم قد أصبحت تقض مضجع الأمة، تماماً كما فعلت حرب العراق، وفي العام ٢٠٠٩ كان صبر الشعب والكونغرس قد نفد تقريباً. من خلال تبني مهلة كرزاي النهائية لنقل المسؤولية الأمنية بالكامل من القوات الأجنبية إلى الأفغان بنهاية العام ٢٠١٤، أوضح الرئيس للأميركيين ـ ولقواتنا ـ أن هذه ليست حرباً أبدية. لقد كسبت وقتاً إضافياً لتدفق القوات في العراق عبر التحذير من سحب القوات، كما كسب أوباما سياسياً مهلاً لجيشنا ـ ومدنيينا ـ تزيد على خمس سنوات لإنجاز مهمتنا في أفغانستان.

فرضت المهل في النهاية أيضاً تضييقاً لأهدافنا لتصبح سهلة المنال أكثر في ذلك الجدول الزمني. كنت مقتنعاً أن بإمكاننا إضعاف طالبان إلى حد بعيد وتعزيز الجيش الأفغاني خلال تلك الفترة: إن لم نتمكن من ذلك، فربما لن نتمكّن من ذلك

على الإطلاق. أعطت المهلة النهائية الحكومة الأفغانية وقوات الأمن إنذاراً بأن عليهما تسريع لعبتهما، من أجل بقائهما إن لم يكن لشيء آخر. كما أن تحديد العام ٢٠١٤ مهلةً نهائية أرسلت إشارة إلى عناصر طالبان تحدّد كم عليهم الانتظار قبل أن يستولوا على السلطة. قلت إن أمامهم في الوقت الحالي خمس سنوات على الأقل من القتال الشرس، من ضمنها القتال ضد جيوش غربية متقدمة؛ وكلما طال «انتظار» طالبان لخروجنا، أصبحت أضعف في الوقت الذي تصبح فيه القوات الأفغانية أقوى.

في القرار المتعلق ببدء الانسحاب في تموز/يوليو ٢٠١١ حوَّل الرئيس تقويم قادتنا القائل إن بإمكانهم تسليم المناطق التي انتزعوها من طالبان للأمن الأفغاني خلال سنتين إلى تفويض. كنت آمل لو كان سحب القوات في الأشهر الستة الأخيرة من العام ٢٠١١ بأعداد أقل مما قرره الرئيس. مع ذلك، فإن القوات الأميركية بشكل عام في أفغانستان لم تنخفض عن معدلات ما قبل زيادة القوات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أي بعد أكثر من ثلاث سنوات من وصول أول دفعة من مشاة البحرية إلى هلمند. ظلت القوات الباقية في أفغانستان ضعف ما بقي في العراق.

داخل البنتاغون، كان تحديد سقف القوات الأميركية في أفغانستان بمئة ألف وألف جندي غير مرغوب فيه على الإطلاق، وبدا أنه تقييد سياسي تعسفي للقوات المتوفرة للقائد الميداني. كان تأثير ذلك سيئاً خصوصاً على القوات البرية وفيلق مشاة البحرية. أعتقد أن أوباما وموظفيه الدائمي الشك رحّبوا بمقاربة الأعداد ـ وتحديد السقف ـ لأنها قدمت لهم آلية لمنع الجيش من تهريب مزيد من الجنود بذريعة «العوامل المساعدة».

بالنسبة إليّ، كانت إدارة سقف عديد الجنود تحدياً إضافياً آخر في محاولة تحقيق نجاح عسكري في أفغانستان. كل أسبوع، بعد بدء زيادة القوات في أفغانستان، كنت اجتمع برئيس هيئة الأركان المشتركة وأعضائها للتأكد من عدم تخطّي عدد الجنود الذي صادق عليه الرئيس. أصبحت هذه العملية الحسابية مهمة مرهقة، وتستهلك كثيراً من الوقت، وشعر القادة أنهم مكبّلون بقرار سياسي حول أعداد الجنود. غير أنني كنت مقتنعاً أن عدد الجنود المنتشرين كان سيزداد بشكل مستمر لولا هذه القيود، ليس كجزء من خدعة عسكرية ما للحصول على مزيد من الجنود لكن بسبب الضغوط المتواصلة من قبل القادة لأن أموراً أخرى كانت مطلوبة

(تذكرت بشكل دقيق كيف زاد بوش عدد القوات من ٢١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠٠). عملياً، كان كل قائد عسكري في التاريخ يريد مزيداً من الجنود لتحسين آفاق النصر ولتقليل إصابات قواته من خلال القوة الكاسحة (كما حدث في حرب الخليج). نظراً لهذا الواقع، ومستوى انعدام الثقة بالجيش في البيت الأبيض، بمن في ذلك أوباما، أعتقد أن تحديد السقف كان الطريقة الوحيدة لتجنّب أن يستيقظ الرئيس صباح يوم ما ليكتشف أن هناك مئة وثلاثين ألف جندي في أفغانستان بدلاً من مئة ألف وألف كان قد صادق عليهم. بالطبع، زاد هذا من مشاعر العداء لأوباما والبيت الأبيض في البنتاغون.

إن النتيجة في أفغانستان ستتحدّد لاحقاً. وفقاً لمعظم الحسابات، فإن تدريب الجيش الأفغاني يسير بشكل جيد، والمسؤولية الأمنية تنتقل إلى الأفغان بشكل ثابت. لكن كيفية إنهاء اللعبة، بعد أكثر من عقد من الحرب، هي التي ستحدد ما إذا كان هناك أفق إيجابي للنجاح في تحقيق أهدافنا المحدودة الآن أم أن المسعى كله والتضحية كلها سيذهبان هباءً منثوراً. بخلاف الاعتقاد الشائع، تماسكت الحكومة والجيش الأفغانيان معاً بشكل جيد جداً لحوالى سنتين بعد انسحاب السوفيت، لكن الحرب الأهلية بدأت عندما توقفت المساعدات الروسية مع انهيار الاتحاد السوفيتي. بالنسبة إلينا، فإن فرص النجاح ستتحسن بشكل كبير مع بقاء عدد متواضع من قوات الناتو بعد ٢٠١٤ للتدريب والدعم اللوجستي والاستخبارات والدعم الجوي ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الدعم المالي لقوات الأمن الأفغانية. إذا أرسلنا إشارة مبكرة أننا سندعم مثل هذا الدور فسوف يعرف الأصدقاء والأعداء وأولئك الذين يقفون على الأسوار أننا لن نكرر خطأنا الاستراتيجي في مطلع التسعينيات بالتخلي عن أفغانستان، فكلنا نعلم جيداً ماذا كانت تداعيات تلك الغلطة.

العلاقة المدنية - العسكرية

كانت العلاقة بين كبار القادة العسكريين والقائد العام المدني ـ الرئيس ـ علاقة متوترة دائماً. هكذا كانت الحال خلال تجربتي في عهدَي كلّ من بوش وأوباما (وهكذا كانت الحال دائماً في معظم التاريخ الأميركي). إن المهمة الأساسية لوزير الدفاع هي المساعدة على إدارة تلك العلاقة والتأكد من أن الرئيس يصغي إلى

النصيحة العسكرية المهنية التي قد لا يرغب في سماعها، وأن يقدم كبار الضباط أفضل نصائحهم وبكل صراحة للرئيس، والطاعة بولاء، خصوصاً عندما يتخطاهم.

في زمن الحرب، الخلاف أمر حتمي لأن الرئيس مسؤول في النهاية عن النجاح أو الإخفاق ويجب أن يحافظ على الأقل على مستوى معين من دعم الشعب والكونغرس. في نهاية العام ٢٠٠٦ تخطى الرئيس بوش القائد الميداني ورئيس هيئة الأركان المشتركة وأعضاءها جميعاً والقائد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى (القيادة المركزية) في إصدار أمر بزيادة القوات في العراق. لقد خالف عملياً وزير الدفاع ورئيس القيادة المركزية والقائد الميداني في الوقت نفسه. كانت الحرب في العراق تسير بشكل سيئ، وقد تصرف بشجاعة وجرأة لتغيير المسار. كما تصرف أوباما بشجاعة وجرأة في نهاية العام ٢٠٠٩ عندما أمر بزيادة القوات في أفغانستان، وقد دفعه الجيش لاتخاذ هذا القرار. بقيامه بذلك تخطى أوباما السياسة والمخاوف السياسية المحلية لنائب الرئيس وعملياً كل كبار الموظفين في البيت الأبيض، ثم، وبخلاف نصيحة جنرالاته، فرض مهلاً نهائية لتجنّب الانطباع (والواقع المحتمل) بالحرب الأبدية وللحفاظ على الدعم السياسي في الكونغرس ومن قبل الشعب. كان كِلا الرئيسين مستعداً (على الأقل خلال عهدي) لتغيير القادة الذين يعتقد أنهم فاشلون.

خلال عهدي كوزير كان بوش مستعداً للاختلاف مع كبار مستشاريه العسكريين بشأن الحربين، من ضمنه الاختلاف المهم بين خشية هيئة الأركان من إنهاك القوات وأولوية الرئيس القصوى المتمثلة في النجاح في العراق. غير أن بوش لم يشكك قط (على الأقل حسب علمي) في دوافعهم أو فقد الثقة بهم شخصياً. كان أوباما يحترم كبار الضباط ويصغي إليهم دائماً، لكنه كان يختلف معهم معظم الأحيان وكان يشكّك كثيراً في أفعالهم وتوصياتهم. كان بوش يبدو مستمتعاً برفقة كبار قادة الجيش؛ وأعتقد أن أوباما كان يعتبر الوقت الذي يمضيه مع الجنرالات والأدميرالات واجباً.

عندما كنت وزيراً فاقم كبار الضباط كثيراً التوتر الطبيعي بينهم وبين كلّ من بوش وأوباما من خلال تصريحاتهم العلنية المتكررة التي كان الرئيسان يعتبرانها غير ضرورية وضارة وتسبب مشكلات سياسية غير مرغوب فيها (وأحياناً غير ضرورية) في

البلد، وتجدّد نطاق الخيارات، وتضيّق على حرية القائد العام في اتخاذ القرار. كان بوش يغضب بشكل متكرر من تصريحات مولن العلنية (حول العراق وأفغانستان)، وتصريحات فالون (حول إيران) وآخرين، كما كان أوباما ينتقد بشكل متكرر مولن وبتريوس ومكريستال وآخرين. يطلب الكونغرس أن يدلي كبار القادة «بآرائهم العسكرية الخاصة والاحترافية» حول المسائل فقط عندما يُطلب منهم ذلك خلال إدلائهم بشهاداتهم. على الرغم من أن ما كانوا يقولونه أحياناً كان يثير غضب بوش وأوباما، نادراً ما سمعت أيّاً منهما ينتقد ضابطاً يدلي بشهادته في ظل تلك الظروف. كان يثور الغضب الرئاسي فقط عندما يتم الإفصاح عن تلك الآراء للصحافة أو في الخطابات العلنية.

لم يكن الجنرالات والأدميرالات الذين يتحدثون علناً ويُغضِبون الرئيس بالأمر الجديد (يخطر ببالي جورج باتون ودوغلاس مكآرثر). أعتقد أن حشد تأييد البلاد والرأي العام للجيش ومهامه يتم عبر الاستماع مباشرةً إلى كبار قادتنا العسكريين، لكنني أعتقد أن عادة الضباط الذين يتحدثون علناً وعددهم كانا يتزايدان باستمرار، والقرارات غير الحكيمة بشأن مضمون وتوقيت وخصوصية المنتديات، قد أضرت على نحو غير ضروري بعلاقتهم الهشّة دائماً مع الرئيس.

لسبب ما، بدا مزيدٌ ومزيدٌ من الضباط متحمسين للسعي وراء سجل شعبي حافل والحديث علناً، غالباً بشأن مسائل سياسية حساسة أو حتى مسائل تتجاوز نطاق مسؤولياتهم (ناهيك عن خبراتهم). يبدو أن بعض الناس في المؤسسة العسكرية قد تبنوا فكرة أن قادة الجيش المعاصرين يجب أن يكونوا أيضاً «محلّلين استراتيجيين»، وقد تزايد هذا الاتجاه عندما أصبح بتريوس نجماً خلال حرب العراق. إن النظرية المقبولة بازدياد هي أن «الإفصاح عن المهمة» - في محادثات تلفزيونية، ومقالات صحافية، وجولات التحدث، وفي الخطابات في مراكز الأبحاث - هو جزء من مهمات القيادة العليا. من المثير أن بتريوس عندما تولّى القيادة في بغداد صحّح لعنصر من موظفيه كان يشتكي من أننا نعاني من «مشكلة في العلاقات الاستراتيجية» قائلاً: «كلا، لدينا مشكلة نتائج»، لكن عندما تراجع العنف في العراق بشكل كبير في ظل قيادته حُلّت مشكلة العلاقات الاستراتيجية من تلقاء ذاتها.

بدعم من الوفرة في تمويل الحرب، فإن صناعة التواصل الاستراتيجي/العلاقات

العامة ثارت حول البنتاغون والقادة المقاتلين، وهي جائزة كبيرة للمستشارين الذين حقّقوا نتائج مشكوك فيها بالنسبة إلى العسكريين الذين كانوا يدفعون ثمن خدماتهم. إن حادثتي «ذي إسكوير» (فالون) و«رولينغ ستون» (مكريستال) مثّلتا النهاية الأكثر سوءاً للطيف. لم أفهم على الإطلاق لماذا كان كبار الأدميرالات والجنرالات متحمسين للظهور على فيسبوك ولكتابة التغريدات والمدوّنات حول برامجهم وأنشطتهم اليومية في العادة، وبشكل عام حول جداول اجتماعاتهم وأسفارهم وتصريحاتهم. بالنسبة إليّ، يقلّل هذا من هالة رتبتهم وسلطاتهم. إنهم يقلّدون السياسيين وإدارات الجامعات ومديري الشركات التنفيذيين. لكنني أعتقد أن الجيش مختلف، أو يجب أن يكون كذلك على الأقل.

عندما يتعلق الأمر بالتوترات المدنية ـ العسكرية، السياسيون وصناع السياسة مذنبون بالقدر نفسه. لأن الجيش يتمتع باحترام بالغ، فالقادة السياسيون والموظفون المدنيون يستسلمون جميعاً لإغراء «وضع زي عسكري هناك» ليسوّق قراراتهم للشعب، مدركين أن الضابط العسكري معرّض أقل بكثير للانتقاد والتشكيك، في حين أن السياسيين، حتى في البيت الأبيض، لا يمكنهم أن يتجنّبوا كليهما.

كنت مرتاحاً جداً في علاقاتي بكبار الضباط، فقد كانوا، فردياً وجماعياً، الأشخاص الأفضل والألمع والأكثر نكراناً للذات والأكثر تفانياً ونزاهةً الذين حزتُ شرف العمل معهم. أتمنى أن أستطيع اعتبار بعضٍ منهم أصدقاء لي لمدى الحياة (حتى بعد هذا الكتاب). بديهي أنني أعربت عن وجهة نظري بأن كثيرين كانوا يتحدثون كثيراً في العلن، وحذرت بعضهم كما وبّخت بعضهم الآخر. مع ذلك، كنت أشعر أن قادة التشكيلات وكبار الجنرالات والأدميرالات الآخرين كانوا صريحين معي، ومستعدين للاختلاف والنقاش في قضاياهم بقوة، وفي الوقت نفسه كانوا حريصين على عدم الوقوع في الخطأ بمجرد أن أتخذ قراري. انطلاقاً من كل شيء أعرفه، نادراً ما حاول كبار القادة العسكريين «خداعي» مع الصحافة أو الكونغرس.

التحدي الذي يواجهه أي وزير، خصوصاً في زمن الحرب، هو تحقيق التوازن الصحيح بين بناء روح الفريق والحفاظ على علاقة عمل منفتحة وودودة مع كبار الضباط العسكريين مع عدم الوصول إلى «صداقة حميمة». عليه أن يغرس ثقافة

المساءلة والمحاسبة. فالوزير الفاعل هو ليس الرئيس الودود لهيئة ما بل هو رئيس تنفيذي متطلب وحازم حياته اليومية ممتلئة في الغالب بقرارات مصيرية.

كنت أعامل كبار الضباط دائماً باحترام. كانت لديّ أساليبي في إظهار عدم رضاي ـ عادةً كنت ألوذ بالصمت وملامحي تعبّر عن الاستياء ـ لكنني لم أصرخ في أحد يوماً، ولم أُهن أحداً. كما أنني لم أحرج أحداً عن قصد. كنت أصغي دائماً، وغالباً ما كنت أضبط آرائي وقراراتي بناءً على نصائح كبار الضباط ومشورتهم. كنت أقدّر آراء قادة التشكيلات والقادة الميدانيين وخبرتهم. كان كلّ من بيت بيس ومايك مولن شريكاً حقيقياً بحيث أنني لا أعتقد أنني اتخذت قراراً له تبعات ما يوماً من دون التشاور معهما أولاً. لكنني طردت ما يكفي من كبار الضباط كي يعلم الجميع في وزارة الدفاع أن هناك حدّاً لا يمكن تجاوزه.

رأيت مباشرةً الواقع القديم بأن الكفاءات المطلوبة في القيادة العسكرية والنجاح في زمن الحرب هي ليست نفسها المطلوبة في زمن السلم. ففي الحرب تكون الجرأة والتكيف والابتكار وبعض الأحيان تجاهل القواعد والمغامرة والقساوة أموراً أساسية للنجاح. وهذه ليست مميزات يمكن أن توصل أي ضابط إلى رتبة عالية في زمن السلم. خلال السنوات العشر من حربي العراق وأفغانستان تم تعيين كثير من الضباط في مناصب قيادية لأن نظام الموظفين الأميركي حدّد أنهم «التالون في الصف» لا لأنهم الأفضل تأهيلاً للمهمات القتالية. والكثير من الضباط الموهوبين الذين حققوا نجاحاً حقيقياً في الميدان تمّ إبعادهم عن القيادة في العراق وأفغانستان بسرعة من أجل الحفاظ على سير نظام الموظفين بسلاسة. عندما نكون في الحرب يجب أن يُعطى القادة الميدانيون والقادة المقاتلون الصلاحية لإقالة ذوي الأداء السيىء أو إبقاء الضباط الجيدين في القيادة. في زمن الحرب، أعتقد أن عملية تعيين الضابط الروتينية في زمن السلم يجب أن توضع جانباً وتخويل كبار القادة الميدانيين اختيار القادة الأدنى منهم رتبة. إن الإخفاق في ذلك كان، برأيي، يعزى إلى مجاراة عقلية زمن السلم التي عمَّت وزارة الدفاع كلها. الأعمال كالعادة هي الطبق اليومي لكبار المدنيين وحتى لمعظم الجنرالات والأدميرالات، حتى وإن كان الجنود يقاتلون ويموتون. كان يجدر بي ألّا أسمح بذلك.

إدارة وزارة الدفاع

وزارة الدفاع هي المؤسسة الأضخم والأكثر تعقيداً على الكوكب: ثلاثة ملايين شخص، مدني وعسكري، وموازنة بلغت في السنة الأخيرة التي كنت فيها هناك أكثر من ٧٠٠ مليار دولار. كل شخص هناك تقريباً هو موظف ذو خبرة طويلة ويحظى بأمان وظيفي هائل. لكل قسم كبير من المؤسسة ـ الموازنة وبرامج المشتريات والسياسة ـ دائرة انتخابية داخل البنتاغون وخارجه على السواء. فالمسؤولون المحليون والحكوميون، وأعضاء الكونغرس، ومجموعات الضغط، والصناعة، وكبار الضباط المتقاعدين، كل واحد لديه مجذاف في الماء، وكثيرون منهم يجذفون باتجاهات مختلفة. فكيف يمكن لوزير أن يتحكم في ذلك كله، ثم يضع أجندة للتغيير وينفذها؟

بدايةً، إن أراد وزير تفعيل البنتاغون ـ والقيام بتغييرات حقيقية ـ بدلاً من التغاضي عنها، فعليه أن يضع أجندته بعناية، وأن يكون واقعياً وعازماً في آن لتطوير استراتيجيات لتحقيق كل الأهداف المحددة. إن حضّ الموظفين لكي يكونوا أكثر فاعليةً أو لتحقيق هدف شامل هو أشبه بالصراخ في واد. فالأهداف المحددة بدقة؛ المقيّدة بمهل نهائية ورفع تقارير دورية عنها إلى الوزير شخصياً، هي الطريقة الوحيدة لحمل الأشخاص على التركيز ولضمان أن عملهم يسير بشكل جيد. يجب على المؤسسة أن تفهم أن الوزير مكرَّس شخصياً لهذه المسائل وعازم على قيادة العملية لتحقيق نتائج نوعية. هذا كان ما فعلته خلال السنتين الأوليين فيما يتعلق بالعربات المدرعة والاستخبارات والمسح والاستطلاع والإجلاء الطبي ورعاية المحارب الجريح وتغييرات أخرى لمساعدة أولئك الذين كانوا يخوضون الحرب في العراق وأفغانستان. كما نوّهت مراراً وتكراراً، كنت أعقد معظم الأحيان مؤتمرات فيديو مع قادتنا في بغداد وكابول لمراقبة التقدم عن كثب في الحربين، وللتأكد من أن البنتاغون يلبي حاجاتهم، ولإبقائهم على اطلاع بشأن ميدان معركة واشنطن. كما اتبعت النهج نفسه فيما يتعلق بالتخفيضات الكبيرة وتحديد سقفها، اللذين نفذتهما في برامج ربيع العام ٢٠٠٩، ومن بعدها في «مسعى الكفاءات» عام ٢٠١٠.

عند قيامه بتنفيذ أجندة التغيير لا يجوز للوزير تفويض نائبه القيام بالعمل الشاق، فهو لا يملك ببساطة النفوذ في المبنى، أو في البيت الأبيض، أو في الكونغرس

للضغط بهدف إحداث تغيير فيما يتعلق بالمسائل الكبرى. يجب أن يكون الوزير مطّلعاً على التفاصيل ويفهم المسائل والمشكلات بالكامل. يكمن التحدي في مواصلة العمل بسوية عالية، والتمتع بسعة الأفق، وفهم ما يكفي من التفاصيل لاتخاذ قرارات معقولة وقابلة للتنفيذ، ثم يفوّض الآخرين مسؤولية التنفيذ. «يجب ألا تتحول 'المعرفة التفصيلية' إلى إدارة تفصيلية، لكنها من المؤكد عامل مساعد على إبقاء الأشخاص على أهبة الاستعداد عندما يعرفون أن الوزير يعرف ما الذي يتحدث عنه. إن لم يقم وزير الدفاع بكل هذا فإنه يصبح رجلاً «ملجوماً» في البنتاغون، ومستمتعاً بكل نِعَم المنصب والسلطة ـ الطائرة الكبيرة والحاشية الضخمة والكثير من الاحتفالات والخطابات ـ لكنه يبقى رهينة التشكيلات العسكرية، وبيروقراطية البنتاغون، وموظفيه، من دون معرفة كيفية قيادة الوزارة بفاعلية في وجهات جديدة ومن دون نفوذ، أو أقله جعل الوزارة على أهبة الاستعداد.

في كل مناحي إدارة الوزارة، يعدّ كبار المدنيين والموظفين السياسيين مهمين للغاية. لم أفِ في هذه الصفحات المدنيين الذين أدّوا دوراً أساسياً في كل شيء قمت به ـ وأنجزته ـ كوزير حقهم. فالخبراء المهنيون والموظفون السياسيون، رجالاً ونساءً، كانوا يعملون ساعات لا تُحصى لتحضيري للاجتماعات، ولمساعدتي على صوغ القرارات، ثم الإشراف على تنفيذها. اعتمدت على أولئك المدنيين لمساعدتي على إعداد أجندة للتغيير، ولوضع استراتيجيات خاصة لإنجاز كل المبادرات. فآراؤهم وتفانيهم ومهاراتهم ركائز أساسية يجب على أي وزير دفاع وعلى الشعب الأميركي أن يقدروها. لأنه في حين يدرب الجيش قواتنا ويوفر لها المعدات، ويقدم النصيحة العسكرية الاحترافية إلى القيادة المدنية، ويخوض الحروب عند الضرورة، فإن الموظفين المدنيين هم الذين يجعلون المنظمة العملاقة بأكملها تعمل، أو لا تعمل. كانوا أول من يخطرون ببالي بشأن تجميد دفع الرواتب والتوظيف، والإجازات، والإقالات، عندما كان يتم تخفيض الموازنة، فقد كانوا العمود الفقري الصلب للوزارة. انتقدت معظم الأحيان بيروقراطية البنتاغون في هذه الصفحات، لكن في ظل القيادة الصحيحة والتوجيه الواضح يمكن لهؤلاء الموظفين المدنيين تحريك الجبال. كل شخص يريد إصلاح البنتاغون من الأفضل له أن يذكر أن هؤلاء المدنيين أساسيون للنجاح. لقد كانوا كذلك بالنسبة إليّ.

الكونغرس

لطالما كنت فصامياً حيال الكونغرس. نظرياً، كنت أعتبره رقيباً ضرورياً على السلطة التنفيذية وضامناً لحرياتنا. لذلك كنت دائماً مدافعاً قوياً عن إشراف الكونغرس الفعّال. بصفتي وزيراً، حاولت باستمرار أن أحترم الدور الذي يؤديه الكونغرس وأتجاوب مع طلباته ووجهات نظره، وكنت أحثّ المرؤوسين المدنيين والعسكريين لديّ على التصرف بالطريقة نفسها. في بداية عهدي كوزير كنت أخبر الطلاب الضباط والضباط البحريين في الأكاديميات العسكرية أنهم بحاجة كضباط إلى تذكير مرؤوسيهم بأن الكونغرس هو إحدى الدعامتين الأساسيتين لحريتنا (الصحافة هي الدعامة الأخرى)، وأنه أحد أفرع الحكومة الذي لا يقلّ أهميةً عن الأفرع الأخرى، والذي، بموجب الدستور، «ينمي الجيوش ويموّن البحرية». لطالما دعم كثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس الرجال والنساء العسكريين، وكان لدينا التزام بأن نكون «صادقين ومخلصين» في تقديم التقارير لهم. في أول اجتماع لي كوزير بكبار الموظفين قلت إنني أريد أن تربطنا بالكونغرس علاقة قوية ومحترمة وإيجابية. كما كنت أعلم أن الآباء المؤسسين كانوا قد اخترعوا نظاماً للحكومة مصمماً بشكل أساسي لصيانة الحرية، وليس لحكومة فاعلة أو رشيقة.

بناءً على خبرتي اليومية، أعتقد أن الآباء المؤسسين، مع فائق الاحترام، قد نجحوا إلى حد تجاوز أبعد تطلعاتهم. يستحسن النظر إلى الكونغرس من مسافة ـ كلما كانت أبعد كان أفضل ـ لأن الأمر في الداخل يصبح بشعاً حقاً. لقد تعاملت مع الكونغرس عن كثب كل يوم تقريباً عندما كنت وزيراً.

كما كتبت سابقاً، لدي أسباب أقل للتذمر من الكونغرس من أي شخص آخر خدم في السلطة التنفيذية. فعلى مدى أربع سنوات ونصف السنة عاملتني لجنتا القوات المسلحة والاعتمادات ـ بالإضافة إلى قيادة الكونغرس وآخرين ـ باحترام وكياسة دائماً تقريباً. أما الاستثناءات فهي أقل من أن أحصيها على أصابع يد واحدة. لكن بدا أننا، في كل يوم وبكل الطرائق تقريباً، كنا نختلف فيما بيننا أكثر مما ينبغي بكثير، وهو احتكاك صحي بين فرعين متساويين في الحكومة.

كانت الصراعات مع الكونغرس في إدارة بوش تدور غالباً حول أعداد الجنود في العراق، والجداول الزمنية والمهل، وموازنات الحرب. وفيما حوَّلت تركيزي إلى

مسائل الموازنة والبرامج في عهد الرئيس أوباما، كنت أغضب باستمرار بشكل أو بآخر بسبب المصالح الشخصية الضيقة لجميع أعضاء الكونغرس ما عدا قلة قليلة. فأي منشأة تخصّ وزارة الدفاع أو عقد في مقاطعات هؤلاء أو ولاياتهم، بغض النظر عن مدى جدواه أو مقدار الهدر الذي فيه، كان مقدساً.

أفترض أنني كان علي أن أعرف كيف أساير بشكل أفضل، لكن كان يصدمني دائماً ويغضبني نفاق أولئك الذين يهاجمون وزارة الدفاع بأقسى العبارات كونها غير فاعلة وتنفق بتبذير، لكنهم كانوا يقاتلون بأسنانهم وأظافرهم لمنع أي تخفيض في أنشطة الدفاع في مقاطعاتهم أو ولاياتهم بغض النظر عن عدم جدواها أو إفراطها في الهدر. بيد أن التصرف الذي كان محبِطاً لي ببساطة عام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ سيضر بشكل جدي بأمننا القومي في السنوات القادمة بعد تخفيض موازنة الدفاع. إن عدم تخفيض تمويل البرامج غير الضرورية وعدم إغلاق المنشآت غير الضرورية سوف يستنزف الأموال القيّمة التي يجب أن تُنفق على الجنود وقدراتنا الحربية القتالية.

السبب الآخر للإحباط، كما يمكنكم أن تخمّنوا، كان إخفاق الكونغرس في القيام بعمله الأساسي جداً: تخصيص الأموال. لقد قمت بإعداد خمس موازنات للكونغرس منذ العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١١، ولم يصادف قط أن تم إقرار مشروع قانون مخصصات الدفاع إلا بعد حلول السنة المالية الجديدة. كان تأثير هذا، «والقرارات المتواصلة» المرافقة له ـ التي كانت تبقي سقف التمويل وفق مخصصات السنة السابقة بحيث لا يمكن إطلاق أي برنامج جديد ـ، يعوّق بشكل هائل إدارة الوزارة بحكمة وفاعلية. كان هذا تقصيراً مشيناً في الواجب.

كما أنني كنت أشعر بالاستياء بشكل خاص من المعاملة العدائية المستمرة الشبيهة بمحاكم التفتيش لمسؤولي السلطة التنفيذية من قبل كثير من أعضاء الكونغرس على كامل صعيد الطيف السياسي: أجواء المحكمة القرقوشية في جلسات الاستماع، خصوصاً في حضور الصحافة والكاميرات. من الطبيعي أن يكون استجواب الشهود حاداً، وهذا مبرر بالكامل، لكن التهجّم الفظ والمهين والمحرج والمتنمّر، والشخصي جداً معظم الأحيان، من قبل أعضاء الكونغرس كان يخرق كل أعراف السلوك الحضاري، فما إن يتخذوا أماكنهم حتى يبدأون التصرف كقضاة ومحلفين وجلادين. كان الأمر يبدو كأن معظم الأعضاء في حالة دائمة من الغضب

أو يعانون نوعاً من الضغط النفسي الذي ينبغي كبته أو على الأقل علاجه بأدوية إدارة الغضب. كان عليَّ التعامل مع هذا السلوك الهستيري أقل من أي شخص آخر تقريباً، لكنني كنت ساخطاً على المعاملة القاسية التي يعامَل بها مرؤوسيّ، المدنيين والعسكريين في آن. كان إغراء الوقوف وإغلاق دفتر التقارير بضربة قوية ومغادرة المكان فوراً ينتابني دائماً. ففي معظم الأحيان، وأنا أجلس على منصة الشهود، كنت أتمتم عبارات المغادرة بلساني: «قد أكون وزير الدفاع، لكنني مواطن أميركي أيضاً، ولا يحق لأي ابن سافلة في العالم أن يكلّمني بهذه الطريقة. إنني أستقيل. جدوا شخصاً آخر». أعتقد أن هذه النزوة كانت تراود عدداً كبيراً من الأشخاص في السلطة التنفيذية، وكان من الممتع دائماً أن تصغي إلى ثلاثة أعضاء مجلس شيوخ سابقين ـ أوباما وبايدن وكلينتون ـ يتحدثون بالسوء عن الكونغرس.

إن رأيي في غالبية أعضاء الكونغرس الأميركي هو أنهم لبقون، وعديمو الكفاءة في تحمل المسؤوليات الدستورية الأساسية (مثل مشكلات المخصصات التي تحدث دائماً)، ويمارسون الإدارة التفصيلية والمصالح الضيقة والنفاق، ومغرورون، وحساسون تجاه النقد، ويقدّمون أنفسهم (وإعادة انتخابهم) دائماً على البلد.

كان الأمر يتطلّب جهداً استثنائياً من طرف روبرت رينجل لمنعي من الانفجار خلال جلسات الاستماع، لكن أيضاً لإجراء اتصالات اللياقة الضرورية، والتواصل، والدردشات الجانبية اليومية مع الأعضاء. كان روبرت موظفاً في لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب لسنوات، بما في ذلك الخدمة كمدير موظفيها، لذلك كان لديه منظور مختلف عن منظوري وأوسع، لحسن الحظ. كان أقدر مني على تجنب (أو تجاهل) سلوك الأعضاء ـ كان يألف ذلك ـ واستمر يركّز في اعتمادنا الجوهري على حسن نية الأعضاء والأعمال التشريعية. بفضل مساعدته الحكيمة والزجرية بقيت أسناني التي كنت أكزّ عليها مخفيةً جيداً خلف ابتسامتي عندما كنت في كابيتول هيل، الذي لم يكن سوى ساحة قتال أخرى في حروبي.

ما كان رينجل يعرفه، وأقنعني بالالتفات إليه، هو أن على وزير الدفاع أن يخوض معركة شرسة لكي يحقق النجاح إن لم يكن على علاقة قوية وغير حزبية مع الكونغرس ولكي يحظى باحترام الأعضاء الآخرين. فمن تأخير (أو معارضة) توظيف مرشحي الدفاع، إلى إجراء تحقيقات تطفلية أو مضيّعة للوقت، وفرض قيود تشريعية، ومعارضة

اقتراحات الموازنة، وعقد الجلسات المطوَّلة، وأشياء كثيرة أخرى... يمكن للكونغرس أن يقضَّ مضجع الوزير. لذا، على مدار أربع سنوات ونصف السنة، كنت أقوم بواجب الذهاب إلى كابيتول هيل للاجتماع بالقيادة، واللجان الحزبية، وقادة اللجنة، والأعضاء المنفردين. كنت أضبط نفسي في الجلسات، جاعلاً سلوكي المحترم يُبرز ضمنياً وقاحة الأعضاء. سيفلح الوزراء المستقبليون إذا ما تذكروا توجيهات رينجل، بالرغم من فظاعة موقفهم.

كانت السياسة الأميركية دائماً عملاً قاسياً وحزبياً وسيئاً منذ تاريخ الآباء المؤسسين، ولكن نادراً ما كنا على هذه الدرجة من الاستقطاب وغير قادرين حتى على تنفيذ مهمات الحكومة الأساسية، وبالحد الأدنى معالجة المشكلات الأكثر صعوبةً ومشقةً التي تواجه البلد. أعتقد أن هذا يعود إلى حروب الأرض المحروقة المتواصلة بين الكونغرس والرئيس (وقد شهدتها في عهدي كلٍّ من بوش وأوباما)، والسبب الأكبر من ذلك هو ضعف وسطية كلا الحزبين في الكونغرس. إن التقدم في أميركا تاريخياً حدث بفضل المفكرين والعقائديين من اليسار واليمين معاً، لكن الأفضل في تلك الأفكار تم إقراره ضمن قوانين من خلال التسوية. الآن يعدّ انعدام المبادىء اعتدالاً، واستغلال الظروف تسويةً. إن هذه المشكلة متجذرة أكثر من الشخصيات، وهي تستفحل أكثر منذ أن جئت إلى واشنطن أول مرة عام ١٩٦٦. بصفتي وزيراً، افتقدت كثيراً «بناة الجسور» الذين ترك معظمهم الكونغرس بسبب خيبات أملهم بمجلسَي النواب والشيوخ.

إن القطبية المشلولة التي نشهدها اليوم هي نتيجة التغيرات ـ بعضها هيكلي وبعضها تاريخي وبعضها خارج سيطرة الحكومة ـ التي تجذرت على مدى عقود عدّة، ولن تنتهي ببساطة بتغيير طاقم الشخصيات. فهي تعود، أولاً، إلى قيام الكونغرس بإعادة تقسيم المناطق إدارياً على أسس حزبية بالدرجة الأولى، بحيث يضمن الحزب الجمهوري أو الديمقراطي أكثرية المقاعد ـ كلها ما عدا ٥٠ أو ٦٠ من أصل ٤٣٥. ونتيجةً لذلك، فإن الحملات الانتخابية التي لها تبعات حقيقية هي الانتخابات الحزبية التمهيدية، حيث يجب أن يرضي المرشحون أكثر العناصر الإيديولوجية تشدداً في قاعدتهم الحزبية.

تتطلب معالجة أكثر مشكلات البلد إلحاحاً وتعقيداً استراتيجيات متناغمة

وتنفيذها ضمن عهود عدة للرئاسة والكونغرس، وذلك يتطلب التعاون بين الحزبين. إن أفضل مثال تاريخي على هذا كان الحرب الباردة، عندما بقيت الأطر الأساسية لاستراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي ثابتة على مدى تسع إدارات رئاسية من كِلا الحزبين السياسيين، على الرغم من الخلافات الكبيرة بينهما في التكتيكات والمقاربات. إن الحزب الذي يفوز الآن يسعى عادةً لفرض أجندته على الحزب الآخر من خلال القوة السياسية الغاشمة. التسوية هي الضحية، وكذلك الاستراتيجيات والسياسات الثنائية الحزب القادرة على ـ ويجب ـ أن تستمر لسنوات عديدة للتعامل بنجاح مع أكثر تحديات البلد خطورة.

بخلاف الحكمة التقليدية، إن انحسار سماسرة السلطة في الكونغرس يجب أن يؤسَف عليه، خصوصاً رؤساء اللجان، الذين يمكنهم أن يكونوا حزبيين عتاة لكنهم أيضاً أشخاص يمكنهم عقد صفقات وتعزيز تلك الاتفاقيات في لجانهم وفي مؤتمراتهم الحزبية. إن الإصلاح المزعوم الذي يبدأ بتعيين رؤساء اللجان انطلاقاً من الأقدمية فقط وصولاً إلى انتخابهم في المؤتمرات الحزبية قد أثبت أنه أسوأ من المرض، وأنه يضعف دور الكونغرس في الحكم.

التغيير الآخر في الكونغرس نحو الأسوأ كان الانتقال إلى نظام العمل ثلاثة أيام في الأسبوع، من الثلاثاء حتى الخميس. ولّت تلك الأيام التي كان الأعضاء فيها يتزاورون في البيوت، ويلعبون البوكر أو الغولف سوياً، ويتناولون العشاء معاً معظم الأحيان. كان بإمكان عائلات الأعضاء أن يتعرف بعضهم إلى بعض وكانوا يقيمون صداقات مع جميع الأطياف السياسية. الآن، وفي ثلاثة أيام كل أسبوع، بالكاد يعرفون الأعضاء من حزبهم، ناهيك بالآخرين في الجهة الأخرى من الممر. من الصعب بناء الثقة والعلاقات الضرورية لإنجاز الأمور في ظل هذه الظروف.

كما حدثت تغييرات واسعة في بنية الإعلام الإخباري ودوره على مدى عقود، وهذا مدعاة للقلق أيضاً. عندما انضممت إلى الحكومة أول مرة، قبل نحو ثمانٍ وأربعين سنة، كانت ثلاث محطات إخبارية وبضع صحف تقوم بالتغطية الإخبارية بشكل عام، وكانت تغربل إلى حد ما وجهات النظر الأكثر تطرفاً وسمّيةً. اليوم، بوجود مئات القنوات التلفزيونية، ومواقع التدوين ووسائل الإعلام الإلكترونية الأخرى، فإن نزاهة الصحافيين المهنية وخبرتهم الطويلة ومعايير العمل الصحافي الراسخة منذ زمنٍ

طويل يتم إما التساهل معها وإما تجاهلها بالمطلق. فكل وجهة نظر ـ بما فيها الأكثر تطرفاً ـ تجد عربةً جاهزةً لنقلها ونشرها بسرعة. ويبدو أن الرأي كلما كان لاذعاً أكثر حظي باهتمامٍ أكبر. من الواضح أنٍ نظامنا هو النظام الأكثر ديمقراطيةً وشفافية، لكنني أعتقد أنه أيضاً يزيد من فظاظة حوارنا السياسي الوطني وبلادته. هذه العناصر الموهنة للعزيمة لديمقراطيتنا ومجتمعنا المدني محصّنة جيداً، لكن الرؤساء وأعضاء الكونغرس ليسوا عاجزين عن مواجهة القطبية أو الشلل. يمكنهم أن يبدأوا باستعادة الكياسة والاحترام المتبادل؛ وبالإصغاء والتعلم بعضهم من بعض؛ وبالحد من التشويه المتعمّد للحقائق؛ ومن خلال عدم الادعاء بامتلاك كل الإجابات، وتصوير أولئك الذين يخالفوننا الرأي بصورة شريرة، ومن خلال تقديم البلد على الذات وعلى الحزب.

الرؤساء

من الصعب تصوُّر رجلين أكثر اختلافاً من جورج دبليو بوش وباراك أوباما. لدينا تقليد قديم في أميركا بانتخاب رئيس، والاحتفال به لبضعة أيام، ثم قضاء أربع سنوات أو ثمانٍ بإظهاره بصورة شريرة، أو شتمه، أو الدفاع عنه بصورة عمياء. فمنذ عهد جورج واشنطن ندر أن كان هناك رئيس ذو شأن ـ بمن فيهم أولئك الذين نعتبرهم من عظمائنا ـ لم يواجه أكثر الهجمات حقداً على سياساته ووطنيته وأخلاقه وشخصيته وسلوكه الوظيفي، وهو ما حدث مع بوش وأوباما أيضاً.

من الواضح أنني واجهت مشكلات أقل مع بوش، جزئياً لأنني عملت لديه في السنتين الأخيرتين من رئاسته حين كانت كل القرارات الكبرى في مسائل الأمن القومي قد اتُّخذت، باستثناء غزو العراق. كان بوش قد جهَّز سريره التاريخي ويتهيَّأ للاستلقاء فيه (كان يبدو دائماً مرتاحاً مع ذلك)، فلن يترشح أبداً بعد ذلك للمكتب السياسي، كما لن يفعل ذلك نائبه. لا أذكر أبداً أن بوش ناقش السياسات المحلية ـ بمعزل عن معارضة الكونغرس ـ كما بحث في القرارات التي اتخذها خلال عهدي معه، بالرغم من أن علي القول أن مستشاريه السياسيين الطويلي الباع كانوا قد غادروا جميعاً عند مجيئي. واجهت رئيساً أكثر خبرةً وحكمةً وقد بدأ الدورة الأخيرة في مضماره السياسي. في مطلع العام ٢٠٠٧ كان نائب الرئيس تشيني الناشز الوحيد

في الفريق، في ظل اتفاقنا أنا وبوش ورايس وهادلي بشكل كبير على كل المسائل المهمة عملياً.

بيد أنني مع أوباما وجدت نفسي مع رئيس جديد عديم الخبرة يواجه أزمات متعدّدة ومصمّم على تغيير سلوك أميركا في العالم ـ والحروب التي كنا نخوضها ـ ومصمم بشكل موازٍ منذ اليوم الأول على أن يعاد انتخابه لولاية ثانية. لذا فإن الاعتبارات السياسية المحلية كانت حاضرة في كل مشكلات الأمن القومي التي عالجناها عملياً، بالرغم من أنني أعتقد أنها لم تكن عاملاً مهماً. وكان لموظفي البيت الأبيض ـ بمن فيهم رئيس الموظفين رام إيمانويل، وبيل ديلي، وفاليري جاريت، وديفيد أكسيلرود، وروبرت جيبس وآخرون ـ حضور ودور في صنع قرار الأمن القومي لم أكن قد خبرته من قبل (لكنني متأكد بأن ذلك ليس سابقة). في ظل هذه الظروف كانت المفاجأة مدى التوافق الكامل تقريباً على سياسة الأمن القومي بين الأعضاء الأعلى مرتبةً في الفريق، ما عدا مسألة أفغانستان، على الأقل حتى مطلع ٢٠١١. في كل المسائل ـ العراق وروسيا والصين وإيران وباكستان والشرق الأوسط ـ كنا أنا والرئيس ونائبه وكلينتون وجونز ودونيلون على الموجة نفسها دائماً. وحيث كانت هناك خلافات، بما فيها التعامل مع الربيع العربي، لم يكن هناك أيٌّ من مشاعر البغضاء التي واكبت المسألة الأفغانية.

كنت والرئيس أوباما نحل الكلمات المتقاطعة، وكانت خلافاتنا بشأن موازنة الدفاع عام ٢٠١٠ و٢٠١١ جلية وناقشناها وجهاً لوجه. كنت أتفهم الضغوط التي يرزح تحتها جراء المشكلات الاقتصادية العميقة في البلد، لكنني كنت محبطاً لأن ما اعتبرته اتفاقاً بيننا حول معدلات الموازنة المستقبلية التي أجرِيَت أواخر العام ٢٠٠٩ سرعان ما طُرح جانباً بعد سنة، وتم التخلي أيضاً عن اتفاقية لاحقة بعد بضعة أشهر فقط من ذلك. كانت «مفاوضاتنا» ـ إنْ كان بالإمكان إطلاق هذه التسمية على المناقشات بين رئيس ووزير ـ حول معدلات الموازنة، في الواقع، تدلّل على وجود خلاف جوهري بيننا: كنت أريد إعادة جدولة نفقات وزارة الدفاع لتكون أكثر فاعليةً وانضباطاً، عبر خفض الإنفاق والهدر البيروقراطيين وإلغاء البرامج الضعيفة، من أجل صيانة القدرات العسكرية وتحسينها. لم أكن أريد تخفيض الموازنة الشاملة نفسها. كما أوضحت سابقاً، كنت أعتقد أن عالماً معقداً وعنيفاً وغير مستقر بشكل متزايد

يتطلب إبقاء الجيش الأميركي في مستوىً عالٍ من القدرة والجهوزية؛ كنا بحاجة فقط إلى أن نكون أذكى بكثير في كيفية إنفاق أموالنا لتحقيق ذلك الهدف. كان الرئيس يشعر أن وزارة الدفاع يمكنها تخفيض مستحقاتها ويجب عليها ذلك، لكن أيضاً ليُتاح له مجال سياسي أمام حزبه وناخبيه لتخفيض النفقات والاستحقاقات المحلية (على الأقل هذا ما أخبرني به). كنت أعتقد أن الدفاع لم يكن عاملاً أساسياً في زيادة حجم الدين العام أو العجز السنوي، وأن التطورات في بقية العالم تقدم سبباً وجيهاً للحفاظ على قدراتنا العسكرية وتحسينها؛ لذا إن كان علينا تخفيض موازنتنا فيجب أن يُسمح لنا بالقيام بذلك ببطء وحذر تجاه الوضع الأمني العالمي.

لم يسبق لي أن واجهت أوباما مباشرةً بخصوص ما لاحظته (بالإضافة إلى كلينتون وبانيتا وآخرين) من تصميم الرئيس على تحكّم البيت الأبيض بشدة بكل جانب من جوانب سياسة الأمن القومي وعملياته. كان البيت الأبيض في عهده الأكثر مركزيةً وتحكماً بالأمن القومي من أي عهد آخر شهدته منذ هيمنة ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر. لم تكن لديّ مشكلة مع سياسة إدارة البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي، فقد شهدت مراراً وتكراراً أن الإدارات البيروقراطية الكبيرة نادراً ما تأتي بأفكارٍ جديدة. كما أن أي تغيير جوهري للوضع الراهن غالباً ما يجب أن يقوده الرئيس ومستشاره للأمن القومي، بغض النظر إن كان نيكسون وكيسنجر والانفتاح على الاتحاد السوفيتي والصين، أو كارتر واتفاقيات كامب ديفيد، أو ريغان وتواصله مع غورباتشوف، أو بوش الأب وتحرير أوروبا الشرقية وإعادة توحيد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفيتي.

كما أن بوش الابن هو من قرر زيادة القوات في العراق في أواخر العام ٢٠٠٦، كذلك لم تكن لدي مشكلة مع تحكّم البيت الأبيض وجهاز الأمن القومي في إعادة تقويم سياستنا في مطلع العام ٢٠٠٩ حول أفغانستان. لكنني أعتقد أنّ السبب الذي جعل المراجعة الأفغانية المطولة والمحبطة تخلق كثيراً من الضغينة في ذلك الخريف يعود إلى أنها فُرِضَتْ على البيت الأبيض بالإكراه إلى حدّ ما عبر طلب القائد الميداني، غير المتوقع، زيادة ضخمة في المشاركة الأميركية. كان طلباً فاجأ البيت الأبيض (وفاجأني) وأثار جدلاً لم يكن البيت الأبيض يسعى وراءه ولم يكن يريده، خصوصاً عندما أصبح علنياً. أعتقد أن أوباما ومستشاريه كانوا ساخطين لأن وزارة

الدفاع ـ لاسيما الجيش ـ سلبتهم عملية وضع الاستراتيجية وهددت بالمضي فيها. يعدّ هذا سبباً للشك المتزايد بالجيش في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي. لم يكن البنتاغون والجيش ينويان بشكل متعمّد مصادرة المبادرة من الرئيس والتحكم في استراتيجية الحرب، لكن بالنظر إلى الماضي يمكنني أن أرى الآن كم كان من السهل فهم الأمر على هذا النحو. اعتبر البيت الأبيض ذلك خطوةً محسوبة، وعزّز تسريب تقويم مكريستال وتصريحات مولن وبتريوس ومكريستال العلنية اللاحقة وجهة النظر هذه. لم أتمكن قط من إقناع الرئيس والآخرين بأنها لم تكن مكيدة مدبّرة.

لقد خدمت في البيت الأبيض ضمن موظفي الأمن القومي في عهود أربعة رؤساء وتشكّلت لدي آراء قوية حول دوره المناسب. كنت أعلم أن مشاركة البيت الأبيض/ جهاز الأمن القومي في العمليات أو التفاصيل العملانية يأتي عادةً بنتائج عكسية (مثل اختيار ليندون جونسون الأهداف التي يجب قصفها في فيتنام) وفي بعض الأحيان خطيرة (إيران ـ كونترا). لم يكن منبع تعاستي في إدارة أوباما إذاً مبادرات جهاز الأمن القومي الاستراتيجية بل إدارته التفصيلية ـ بشأن الإغاثة الهايتية، ومنطقة الحظر الجوي في ليبيا، وفي الطليعة أفغانستان ـ وقد قاومتها بشكل يومي. أن يتصل عضو في مجلس الأمن القومي بقائد قتالي بأربع نجوم أو قائد ميداني كان أمراً غير وارد عندما كنت أعمل في البيت الأبيض وربما يتسبّب بالطرد، لكنه أصبح أمراً روتينياً في عهد أوباما، فأصدرت توجيهاتي للقادة بتحويل الاتصالات إلى مكتبي. إن الطبيعة المهيمنة للبيت الأبيض في عهد أوباما، وإصراره على نسب الفضل في كل أمر جيد يحدث لنفسه وإنكار أي فضل لكل العاملين في الوزارات ـ في الخنادق ـ الذين كانوا هم من قاموا حقاً بالعمل، كان يزعج هيلاري أكثر بكثير مما يزعجني.

لم تبدأ هذه الأمور في عهد أوباما، إذ لطالما كانت هناك نزعة راسخة نحو مركزة هيمنة البيت الأبيض على جهاز الأمن القومي منذ أن اعتبر هاري ترومان مستشارَيه الرئيسيين للأمن القومي وزيرَي خارجية ودفاع (ولأن هذين المستشارين كانا دين أكيسون وجورج مارشال فهذا ساعد بالتأكيد). لكن حتى ترومان عارض في البداية التشريع الداعي إلى تأسيس مجلس الأمن القومي، لاقتناعه أن الكونغرس يحاول فرض «حكومة مصغّرة» عليه. منذ ذلك الحين تضاعف الموظفون الرئاسيون

المعيَّنون في الأمن القومي عدة أضعاف. عندما كان سكوكروفت على رأس جهاز الأمن القومي منذ عهدٍ قريب، في مطلع التسعينيات، كان عدد الموظفين المحترفين حوالى خمسين. اليوم يبلغ عدد موظفي جهاز الأمن القومي أكثر من ٣٥٠ شخصاً.

نقلت الطبيعة المهيمنة للبيت الأبيض في عهد أوباما وملاك جهاز الأمن القومي الإدارةَ التفصيلية والتدخل العملاني إلى مستوى جديدة. جزئياً، أعتقد أن الأمر كان سببه الخلفيات والسير الذاتية للأشخاص المعنيين. طوال معظم حياتي المهنية كانت المناصب في مجلس الأمن القومي العليا تذهب إلى أشخاص محسوبين على هذا الحزب أو ذاك، لكنهم كانوا ذائعي الصيت في السياسة الخارجية ومجالات الأمن القومي قبل اقترانهم بالرئيس، إما من المجال الأكاديمي (مثل هنري كيسنجر، زبيغنيو بريجينسكي، كوندي رايس) وإما من أشخاص خدموا طويلاً في الجيش أو الاستخبارات أو مجالات السياسة الخارجية (مثلي ومثل فرانك كارلوتشي وجيم جونز وكولن باول وستيف هادلي وبرينت سكوكروفت). حتماً كان هناك بعض الساسة النافذين، سياسياً أو شخصياً، لكنهم كانوا يشكلون استثناءات. لكن نخبة موظفي أوباما في جهاز الأمن القومي كانت مؤلفة من مجموعة «موظفين خارقين» في غاية الذكاء والخبرة السياسية ويعملون بكد ويركزون على المسائل المتعلقة بالأمن القومي فقط كلما ازدادوا خبرةً. هذا النمط المتغير يمكن أن يفسّر، جزئياً، افتقارهم الواضح إلى إدراك ضرورة التقيد بالتراتبية الدستورية التقليدية ضمن البيت الأبيض والبنتاغون والجيش.

من جهة الأسلوب، كان لدى الرئيسين أمور مشتركة أكثر مما كنت أتصور، فقد كان كلاهما يشعر بالراحة أكثر مع ثلة المساعدين والأصدقاء المقربين (مثل معظم الرؤساء) ويتجنّب كثيراً مسرح واشنطن الاجتماعي. أعتقد أن كليهما كان يبغض الكونغرس ويكره التعامل معه، بمن في ذلك أعضاء من حزبه. وعليه، لسوء الحظ، لم يكرس أيٌّ منهما كثيراً من الوقت للتودّد إلى الأعضاء أو حتى التواصل معهم، أو محاولة تأسيس شبكة حلفاء ومؤيدين، أو أصدقاء. كان كلاهما يملك أسوأ عالمين في كابيتول هيل: لم يكونا محبوبَين كثيراً ولا مُهابَين. وعليه، لم يكن لدى أيٍّ منهما كثير من الحلفاء في الكونغرس المستعدين لتجاوز الولاء الحزبي، أو المصلحة الشخصية، أو التوافق السياسي، في دعمهما. وفي هذا كانت لديهما أمور مشتركة مع

جيمي كارتر وريتشارد نيكسون أكثر منها مع ليندون جونسون وفورد وريغان وبوش الأب. كما لم يعمل أيٌّ منهما كثيراً على تأسيس علاقات شخصية ودودة مع قادة العالم الآخرين. فعل بوش هذا أكثر، نوعاً ما، من أوباما، لكن لم يكن لدى أيٍّ منهما عدد الصداقات التي كانت لدى فورد وريغان وبوش الأب (لا أعلم بشأن كلينتون؛ لم أكن هناك). كان كِلا الرئيسين يبدو لي متحفظاً فيما يتعلق بدائرتين انتخابيتين مهمتين لنجاحهما في العلاقات الخارجية.

كان كلاهما كريماً ولطيفاً وحساساً عندما كان الأمر يتعلق بعسكريينا من الرجال والنساء وعائلاتهم، وكرَّس كلاهما ـ وزوجتاهما ـ وقتاً وجهداً كبيرين لمساعدة الجرحى وكل عائلات العسكريين. كانت مساعدة تلك العائلات مهمة بشكل خاص لميشيل أوباما وجيل بايدن. كان كِلا الرئيسين يزوران عادةً، بشكل سري، جرحانا في المستشفيات ويلتقيان عائلات الذين سقطوا. لم يكن بمقدور أحد أن يطلب القيام بالمزيد أو الاهتمام بشكل أكبر، فقد كان ذلك كافياً.

كانت علاقتهما بي ودودة ومريحة لكن رسمية. وكانت لدى الرئيس أوباما مناسبات أكثر ليغضب مني لكنه، حسب معايير جونسون ونيكسون ـ اللذين كان يمكن أن يكون غضبهما مرعباً تقريباً حتى بالنسبة إلى أرفع المسؤولين ـ، كان مهذباً في غضبه، ولم يكن فظّاً أو حادّاً أو يأخذ الأمور على محمل شخصي. كانت العاصفة تمر دائماً بسرعة، وأنا متأكد أنه عاملني في بعض الأحيان بأفضل مما أستحق.

شهدت كلاً من الرئيسين يتخذ قرارات يؤمن أنها تصب في مصلحة البلد العليا بمعزل عن التبعات السياسية المحلية، ولذلك كنت أكنّ أعلى درجات الاحترام والتقدير لكليهما. بالرغم من أن الاعتبارات السياسية، كما ذكرت، كانت تحظى بحيز كبير في نقاشات الأمن القومي في عهد أوباما، إلا أنني رأيته مراراً وتكراراً يتخذ قراراً يعارضه مستشاروه السياسيون أو لا يحبّذه رفاقه الديمقراطيون واللوبيات. لقد أحببت الرجلين واحترمتهما.

عن الحرب

قبل أن أصبح وزيراً للدفاع كنت أتعامل مع الحرب ومع الذين يخوضونها من

بُعد؛ من المكاتب المعقمة في البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية، لكنني كنت قد قرأت كثيراً في كتب التاريخ عن الحرب وأمجادها وحماقاتها وويلاتها. الخدمة وزيراً للدفاع جعلتْ المجرّد واقعاً، والمعقّم دموياً ورهيباً، ورأيت الكلفة عن كثب في الحيوات المحطّمة والأرواح المفقودة.

دروسٌ كثيرة، لم يكن أيٌّ منها جديداً بالنسبة إلي، برزت أهميتها خلال الأربع سنوات ونصف السنة لي كوزير للدفاع، كان في طليعتها عدم إمكانية توقع الحرب، أي إن القادة السياسيين يفقدون التحكم في الأمور فور إطلاق الرصاصات الأولى أو رمي القذائف الأولى، كما قال تشرتشل. الأحداث هي التي تقرر. يبدو أن كل حرب تبدأ مع فرضية أنها ستكون قصيرة، لكن بالعودة إلى التاريخ يتبين أن هذه الفرضية كانت خاطئة في كل الحالات تقريباً. وتبيّن هذا في العراق وأفغانستان أيضاً، حيث أفسح التغيير السريع والناجح لكلا النظامين المجال أمام صراعات طويلة ودامية. في ضوء التاريخ، كيف يمكن لأي شخص أن يُفاجأ بأن حربنا في العراق قد اتّخذت منحىً غير متوقّع؟

تذكرت أيضاً أننا، في معظم الأحيان، نشنّ الحروب ونحن لا نعرف شيئاً على الإطلاق عن أعدائنا وعن الوضع على الأرض. لم تكن لدينا فكرة كم كان العراق مدمّراً عندما قمنا باجتياحه واحتلاله، ولم نكن ندرك أن الاقتصاد والمجتمع والبنى التحتية في العراق كلها كانت مدمّرة بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران، وحرب الخليج معنا، واثنتي عشرة سنة من العقوبات القاسية. إن المظهر الزائف لنظام صدام ضلّلنا فيما يتعلّق بما نُقحِم أنفسنا فيه، تماماً كما ضلّلتنا كذبة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. كما لم تكن لدينا فكرة عن مدى تعقيد أفغانستان: العشائر والمجموعات العرقية وسماسرة السلطة والخصومات في القرى والولايات. لذا كانت تصوراتنا عن كلا البلدين ضبابية أكثر منها محسوسة، وكانت أهدافنا الأولية غير واقعية، ولم نكن نعرف هذا أيضاً، فقد كانت معرفتنا واستخباراتنا غير كافيتين للأسف. دخلنا البلدين جاهلين أننا لا نعرف عنهما إلا القليل.

كما ذكرت، ما من بلد مهيّأ بالكامل للحرب المقبلة. قال الوزير رامسفيلد: «اذهبوا إلى الحرب بالجيش الذي لديكم». لكن وزارة الدفاع كانت بطيئة بشكل غير معقول في تحديد المعدات اللازمة لتحويل القوات البرية والبحرية إلى القوات

التي نحتاجها في أفغانستان والعراق وتوفير تلك المعدات. وقد كلفنا ذلك البطء، عقلية أعمال زمن السلم المعتادة تلك، كثيراً من الأرواح.

لا يسعنا عادةً أن نختار بدقة أو نتوقع نمط الحرب التي سنخوضها في المرة المقبلة، ولا يسعني إلا أن أضحك ساخراً حين أسمع ضابطاً عسكرياً رفيعاً أو سياسياً يصرّح أننا لن نخوض أنواعاً معينة من الصراعات مجدداً. بعد فيتنام، أقسم «خبراء» الدفاع لدينا ألا نحاول مجدداً أبداً خوض قتال ضد تمرد، ومع ذلك فقد فعلنا ذلك في كلّ من العراق وأفغانستان. إننا نسمع الادعاء نفسه الآن. أولئك الذين يؤكدون أننا لن نخوض إلا أنواعاً محددة من الحروب في المستقبل ينسون التاريخ وينسون حقيقة أن أعداءنا ـ كما قلت ـ هم الذين يقررون، وكذلك رؤساؤنا المستقبليون. خلال السنوات الأربعين التي تلت حرب فيتنام كان سجلنا في التنبؤ بالحرب التالية التي سنخوضها، حتى قبل ستة أشهر، مثالياً: لم يسبق لنا أن أصبنا ولو مرة واحدة، في غرينادا، أو هايتي، أو بنما، أو ليبيا (مرتين)، أو العراق (مرتين)، أو أفغانستان، أو البلقان، أو الصومال. عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ بالصراعات المستقبلية، وبشكل الصراع، وما نحتاج إليه، فإننا بحاجة إلى مزيد من التواضع.

إن الدخول في الحروب أسهل بكثير من الخروج منها، وهي وجهة نظر أتمنى أن أكون قد أوضحتها. أولئك الذين يسألون عن استراتيجيات الخروج أو عمّا قد يحدث إذا تبيّن أن الفرضيات غير صحيحة، نادراً ما يكون مرغوباً فيهم على طاولة المؤتمرات عندما يجادل نافثو اللهب بأن علينا التصرف عسكرياً، كما فعلوا عند الدفاع عن غزو العراق، أو التدخل في ليبيا وسورية، أو قصف المواقع النووية الإيرانية. إن النقاش ضد العمل العسكري لا يتعلق معظم الأحيان بالقدرات بل بما إذا كان حكيماً. كما قال بتريوس سابقاً بشأن العراق: «أخبروني كيف ينتهي هذا؟» هذا السؤال لا يُطرح معظم الأحيان، وقلّما يُجاب عنه.

عزّزت الفترة التي أمضيتها وزيراً للدفاع اعتقادي أن الرؤساء الأميركيين، في العقود الأخيرة، غالباً حين تواجههم مشكلة خارجية معقدة سرعان ما يلجأون إلى البندقية، وذلك بالرغم من كل الحقائق التي ذكرتها. كان بإمكانهم أن يفعلوا ما هو أسوأ من السير على خطى الرئيس دوايت أيزنهاور. خلال رئاسته، أصبح الاتحاد السوفيتي قوة نووية حرارية، وأصبحت الصين قوة نووية، وكانت هناك دعوات إلى شنّ حرب نووية

وقائية ضد الدولتين؛ وأوصت هيئة الأركان المشتركة بالإجماع على استخدام الأسلحة النووية لمساعدة الفرنسيين في فيتنام؛ وحدثت أزمات مع الصين حول تايوان؛ وكانت هناك حرب في الشرق الوسط؛ وثورة في كوبا؛ واحتجاجات في ألمانيا الشرقية وبولندا وهنغاريا... ومع ذلك، بعد أن وافق أيزنهاور على الهدنة في كوريا صيف عام ١٩٥٣، لم يُقتل جندي أميركي واحد خلال ولايته الرئاسية.

يؤيد كثير من العقائديين استخدام الجيش الأميركي كخيار أول بدلاً من اعتباره المخرج الأخير لمعالجة المشكلات. عند اليسار، نسمع عن «مسؤولية حماية المدنيين» فقط كتبرير للتدخل العسكري في ليبيا وسورية والسودان وكل مكان آخر. وعند اليمين، يعتبر عدم استخدام القوة العسكرية في ليبيا بمثابة تنازل عن القيادة الأميركية وعَرَضاً من أعراض السياسة الخارجية «الناعمة». كان «محور» أوباما في آسيا يدور بالكامل تقريباً حول المفاهيم العسكرية في مواجهة الأولويات الاقتصادية والسياسية. لذا ترى بقية العالم أن أميركا، قبل أي شيء آخر، بلد عسكري يلجأ بسرعة فائقة إلى إطلاق الطائرات الحربية وصواريخ كروز والطائرات الحربية من دون طيار إلى عمق أراضي دول سيادية أو المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومات.

أعتقد بشدة أن أميركا يجب أن تستمر في القيام بواجباتها العالمية، فنحن «أمة لا غنى عنها»، وقليلة هي المشكلات الدولية التي يمكن معالجتها من دون قيادتنا. لكن علينا أن نقدّر بشكل أفضل أن هناك حدوداً لما يمكن للولايات المتحدة، التي لا تزال حتى الآن أقوى وأعظم دولة على الأرض، القيام به في عالم مليء بالوحشية والتحديات معظم الأحيان. إن قدرة جيشنا العالمية كانت مساهماً لا غنى عنه في إرساء السلام والاستقرار في كثير من المناطق، ويجب أن تبقى كذلك. لكن ليس كل انتهاك أو كل عمل عدائي أو كل قمع أو كل أزمة يمكن، أو يجب، أن يستدعي رداً عسكرياً أميركياً.

كتبت في كتابي الأول، عام ١٩٩٦، أن أكبر دعاة السلام في واشنطن يرتدون الزي العسكري، وذلك بخلاف الحكمة المتعارف عليها. هذا لأن قادتنا العسكريين شهدوا كلفة الحرب وعدم إمكان التنبؤ بها، ووضعوا قواتهم في أحيان كثيرة على درب الخطر لتنفيذ أهداف رئاسية غامضة أو بعيدة عن الواقع، مع دعم سياسي هزيل

كان يتبخّر حين يصبح الأمر عنيفاً أو يمتد الصراع طويلاً. هذا ما حدث تماماً في «حرب الضرورة» في أفغانستان.

هناك درس أخير عن الحرب لا ننفك ننساه. إننا مسحورون بالتكنولوجيا وما يمكنها تحقيقه بفضل تطور دقتها وأجهزة الاستشعار والمعلومات وتكنولوجيا الأقمار الصناعية. يتم الضغط على زر في نيفادا، وبعد ثوانٍ تنفجر شاحنة في الموصل. تدمر قنبلة المنزل الذي إلى اليمين، تاركةً المنزل الذي إلى اليسار سليماً. لقد أصبحت الحرب لكثيرين ـ من ضمنهم «خبزاء» دفاع، وأعضاء كونغرس، ومسؤولون في السلطة التنفيذية، والشعب الأميركي أيضاً ـ نوعاً من لعبة فيديو أو فيلماً سينمائياً من أفلام الحركة، من دون دماء ولا آلام ولا رائحة. لكن الحرب، كما قلت لجمهور من العسكريين في جامعة الدفاع الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، «مأساوية بشكل محتوم، ولا جدوى منها، وغير مضمونة»، ونبّهتهم لضرورة عدم الوثوق بتحاليل الأنظمة ونماذج الحاسوب ونظريات الألعاب أو العقائد التي تقترح غير ذلك. قلت لهم: «اظهروا بمظهر المتسائل تجاه مثالية، أو انتصارية، أو عنصرية المفاهيم المتمحورة حول صراع المستقبل الذي يتطلع إلى قلب مبادىء الحرب الراسخة رأساً على عقب، حيث يُقتل العدو، ويتم إنقاذ حياة جنودنا والمدنيين الأبرياء؛ وحيث يمكن تخويف الأعداء أو صدمهم أو ترويعهم حتى يستسلموا، بدلاً من ملاحقتهم تلّةً وراء تلة، ومنزلاً تلو منزل، وحيّاً تلو حيّ»، واقتبست عن الجنرال ويليام ت. شيرمان قوله «إن أي محاولة لجعل الحرب تبدو سهلة وآمنة ستؤدي إلى الإذلال والمصيبة»، وختمت بتحذير الجنرال «فينيغار جو» ستيلويل القائل: «كيفما بدأت الحرب، فهي تنتهي في الوحل. يجب أن تُخاض. ما من حلول سحرية أو طرق مختصرة غير مكلفة».

يجب علينا أن نكون دائماً مهيَّأين ومستعدين لاستخدام قوتنا العسكرية عندما يتم تهديد، أو مهاجمة، أمننا أو مصالحنا الحيوية أو أمن حلفائنا ومصالحهم. لكنني أعتقد أن استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون دائماً المخرج الأخير، ويجب تحديد أهدافنا بشكل واضح وواقعي (كما في حرب الخليج)، ويجب على الرؤساء أن يكونوا أكثر استعداداً ومهارةً في استخدام الأدوات في الأمن القومي بدلاً من المطارق. لقد أصبحت سياستنا للأمن الخارجي والقومي معسكرةً للغاية، وبات استخدام القوة سهلاً جداً على الرؤساء.

القوات

يبدو أن معظم الاهتمام العام فيما يتعلق برجالنا ونسائنا العسكريين يميل إلى أحد طرفي الطيف: يتم الاحتفاء بالأبطال لبسالتهم وتضحيتهم، وأولئك الذيم جلبوا العار للباس العسكري بطريقة ما يُدانون. لحسن الحظ أن عدد الأخيرين قليل، أما الأولون، الأبطال، فهم لا يُحصون بالنسبة إليّ. أعرف الأمر الآتي: إذا كان الجميع أبطالاً، فما من أحد كذلك فعلاً. وأعترف أن هذه الكلمة تُستخدم كثيراً. معظم الجنود خاضوا الحروب وقاموا بواجبهم ببراعة وشرف، من دون جلبة أو كثير من التقدير. ليس هناك شك في أن أولئك الذين قاتلوا بشجاعة، وأولئك الذين أنقذوا حياة رفاقهم مخاطرين بحياتهم معظم الأحيان، وأولئك الذين جُرِحوا، وأولئك الذين سقطوا، كلهم أبطال. لكن ماذا نقول، في هذه الحالة، عن مئات الآلاف الذين ذهبوا إلى العراق وأفغانستان، وقاموا بواجبهم، ثم عادوا إلى عائلاتهم ويجب عليهم العيش مع كابوس الحرب لما تبقى من حياتهم؟ ماذا عن فرق الإجلاء الطبي والأطباء والممرضات الذين كان عليهم التعامل مع كثير من الأجساد والعقول المحطمة؟ أو الطواقم الجوية التي لا تزال في الحرب منذ العام ١٩٩١؟ أو الخبراء اللوجستيين الذين كان اجتراح المعجزات روتين عملهم اليومي؟ أو جنود القوات الخاصة الذين من الشائع أن يواصل بعضهم سبع جولات أو ثماني أو عشر في الخدمة؟ أو كل أولئك الجنود الذين كان عليهم تحمل خمسة عشر شهراً للجولة الواحدة؟ أينما ذهبتُ في العالم، كان هؤلاء الرجال والنساء يقفون متأهبين لأجلنا جميعاً. إنها وظيفة بالنسبة إلى بعضهم؛ أما بالنسبة إلى الجميع فهو واجب.

سيكون هناك دائماً مكان خاص في قلبي لكل أولئك الذين خدموا على الخطوط الأمامية في العراق وأفغانستان، معظمهم في العشرينات من أعمارهم، وبعضهم مراهقون. لم أتخيّل قط أنني سأكون مسؤولاً عن الإشراف على حربين وعلى رؤية أولئك الذين يخوضونهما معافين. في كل زيارة إلى مناطق الحرب كنت أذهب إلى المخافر الأمنية المشتركة في بغداد أو حتى قواعد العمليات المتقدمة والمخافر القتالية في أفغانستان، وكنت أعرف أنني لا أُطلَع على حقيقة الواقع المرير الذي يعانيه جنودنا، لذا لم أكن قادراً على تقدير ما يتحمله أولئك الذين يخوضون المعارك يومياً بشكل كامل. لكنني رأيت ما فيه الكفاية، ومخيلتي - كل

وجبات الغداء تلك مع الجنود الشبان ـ أكملت الصورة. كنت قادراً فحسب على مقارنة خدمتهم المتفانية وتضحيتهم بكثير من المسؤولين الأنانيين المُنتخَبين وغير المُنتخَبين في البلد.

عندما سُئلت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إن كنت أرغب في الخدمة وزيراً، قلت: من أجل كل أولئك الفتيان الذين يقومون بواجبهم هناك، لا خيار أمامي سوى القيام بواجبي. كان الجنود هم السبب الذي دفعني إلى تولي هذا المنصب، وأصبحوا سبب استمراري فيه. إن إطلاق تسمية «وزير الجنود» عليَّ لأنني كنت أكترث لأمرهم كثيراً كان أعظم شرف يمكن تصوره. لم أنسَ، لحظة واحدة، رجاء تلك الأم الباكية في مطعم أحد الفنادق قبل جلسات استماعي: «حباً بالله، أعدهم أحياء». لقد هزّني ذلك الرجاء، تماماً كما ألهمني الجنود. عندما كنت أنهار، كانوا يعيدونني إلى الحياة مجدداً.

توصّلت إلى قناعة بأن لا أحد ممن خاض القتال فعلاً استطاع الخروج من دون ندوب، والبعض يخرج باضطرابات ما بعد الصدمة. في حين كان أولئك الذين زرتهم في المستشفيات يستجمعون شجاعتهم أمامي، كنت أتخيلهم وهم مستلقون في أسرّتهم، وحدهم، في ساعات ما قبل الفجر، يواجهون آلامهم وأحلامهم المحطّمة وحيواتهم المدمّرة. كنت أستيقظ في الليل، أفكر مجدداً في جندي أو عنصر مشاة بحرية جريح رأيته في لندشتول أو بيثيسدا أو ولتر ريد، فكنت أزوره، في مخيلتي، في غرفته في المستشفى وأضمه إلى صدري، لأشعره بالراحة. كنت أبكيه، بصمت، ليلاً في المنزل. لذا أجبت الجندي الشاب في أفغانستان الذي سألني عما يبقيني مستيقظاً في الليل قائلاً: أنت.

كنت أفترض دائماً أن أسلافي كانوا يشعرون، في الحروب، بكل التفاصيل بنفس عمق شعوري تجاه الرجال والنساء في الخطوط الأمامية، والجرحى والقتلى وعائلاتهم. لكن المفارقة أن مستوى حروبنا السابقة ـ الحرب العالمية الثانية، وكوريا، وفيتنام، في العقود الثمانية الأخيرة ـ وعدد الجرحى والقتلى في تلك الصراعات الذي منع أسلافي في زمن الحرب من إنشاء هذا النوع من الاتصال الشخصي مع الجنود أو مع عائلاتهم، أصبحا أمراً مهماً جداً لي. عندما يُقتل ألف جندي أميركي شاب كل شهر في فيتنام، تصبح قراءة التغطية الإخبارية لمسقط

رأس كل من يُقْتَل وكتابة رسائل التعزية أمراً مستحيلاً. وعليه، فربما لأن خسائرنا كانت أقل بكثير مقارنةً بالحروب السابقة كان بإمكاني أن أتعلق عاطفياً بالجنود، وقد فعلت.

خلال الحرب العالمية الثانية قال الجنرال جورج مارشال لزوجته ذات مرة: «لا يمكنني تحمل رفاهية العواطف، يجب أن أكون منطقياً بارداً. العواطف للآخرين». لم يكن الانفصال العاطفي يوماً خياراً لي. بسبب طبيعة الحربين اللتين أشرفت عليهما كان بإمكاني تحمل رفاهية العواطف، وفي بعض الأحيان كانت تستحوذ علي. كان توقيع أوامر الانتشار وزيارة المستشفيات وكتابة رسائل التعزية وحضور المآتم في أرلنغتون كلها تلقي بثقل عاطفي كبير عليّ. حتى عند التفكير في الجنود كنت أفقد اتزاني بشكل متزايد. أدركت أنني بدأت أعتبر حمايتهم ـ تجنيبهم التضحية ـ أولويةً قصوى بالنسبة إليّ، وكنت أعلم أن فقدان الموضوعية هذا يعني أن وقت المغادرة قد حان.

في اليوم الذي سبق ترك منصبي كوزير بعثت برسالة إلى كل الرجال والنساء الذين يرتدون الزي العسكري الأميركي، لأنني كنت أعلم أنني لن أستطيع التحدث إليهم أو عنهم في حفل وداعي من دون أن أنهار، وكررت عباراتي التي أصبحت مألوفة الآن: «إن أهل بلدكم مدينون لكم بحريتهم وأمنهم، فهم ينامون بأمان في الليل ويسعون وراء أحلامهم في النهار لأنكم تقفون متأهبين وتحمونهم... أنتم أفضل ما يمكن أن تقدمه أميركا. إن تقديري لكم وإعجابي بكم لا حدود لهما، وسوف أفكر فيكم وفي عائلاتكم وأصلّي لكم كل يوم لما تبقى من حياتي. فليبارككم الله».

أنا مؤهل للدفن في مقبرة أرلنغتون الوطنية. لقد طلبت دفني في الشعبة ٦٠، حيث يرقد كثيرٌ ممن سقطوا في العراق وأفغانستان بسلام. إن أفضل شرف ممكن هو الرقاد بالقرب من أبطالي إلى الأبد.

شكر

أودُّ في البداية أن أتقدم بالشكر من الرئيس بوش والرئيس أوباما على ثقتهما البالغة باختياري لتولي منصب وزير الدفاع، فقد كان شرفاً عظيماً لي أن أخدم بلدي وأخدمهما من خلال ذلك الدور. لقد كرَّستُ هذا الكتاب للعسكريين والعسكريات في القوات المسلحة الأميركية، وأشكرهم على إلهامي في كل يوم من عملي كوزير. وكما سبق أن ذكرت في متن هذا الكتاب، إنهم أفضل ما يمكن أن تقدمه أميركا. كما أود شكر الجنرال بيت بيس والأدميرال مايك مولن على صداقتهما وشراكتهما خلال هذه المغامرة، فوجود هذين الرجلين إلى جانبي كل يوم كان نعمةً عظيمةً. كما لم أكن لأحصل، ولو من باب الأماني، على زملاء بهذا القدر من الإمكانات والمهنية والمناقبية كرؤساء الأركان وقادة المعارك والقادة الميدانيين الذين تشرفت بالعمل معهم. وأودّ أن أعرِب عن تقديري الخاص لكبار المساعدين العسكريين الذين عملوا معي، كالفريق جين رينوار، والفريق بيت تشياريللي، والفريق ديف «رود» رودريغز، ونائب الأدميرال جو كيرنان، والفريق جون كيلي، فقد كان كل واحد منهم بمنزلة المعلم والصديق.

أود أن أتقدم بالشكر أيضاً من كبار الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع: القائمين بأعمال الوزارة غوردون إنجلند وبيل لين، وقائد كلّ من القوات البرية والبحرية وسلاح الجو الذين عملت معهم، ووكلاء الوزارة وزملائهم الدائمين والموظفين الذين كنت أعتمد على دعمهم وخبراتهم ومشورتهم كل يوم. لا يسعني التعبير عن مدى تقديري للعاملين في مكتبي المباشر، روبرت رينجل وديلوني هنري (الذي عمل مع أربعة وزراء) وجيوف موريل وريان مكارثي وكريستيان مارون وضباط الصف الذين تمكنوا من قيادتنا ببراعة وفاعلية.

اعتمدت في تأليف هذا الكتاب على أوراقي ومذكراتي الشخصية، بالإضافة إلى مذكرات دوَّنها الموظفون الذين كانوا يعملون في مكتبي. لذا أينما أوردت اقتباساً عن أشخاص خلال محادثات أو اجتماعات يكون المصدر إما مذكرات أحد الموظفين الذين كانوا يعملون في مكتبي وإما مذكراتي الخاصة التي دوَّنتها خلال المحادثة أو بعدها مباشرةً.

أتقدم بالشكر أيضاً من روبرت ستورير، رئيس قسم السجلات ورفع السرية في البنتاغون، على مساعدته في مراجعة مستنداتي السرية، ومن قائد قاعدة جزيرة ويدبي الجوية وموظفيها على توفير التسهيلات لهذه المراجعة. كما يجدر التنويه بمايك رودس، مدير التنظيم والإدارة، ومارك لانغرمان، رئيس مكتب الأمن والمراجعة، في وزارة الدفاع على مراجعتهما المهنية والسريعة لنص الكتاب والصور.

أود أن أشكر الرقيب أول تيم براون والملازم أول دان موران على سماحهما لي باستخدام صورهما.

لقد طلبت من عدة أشخاص مراجعة أجزاء من الكتاب، وأود أن أشكرهم على بذل الوقت والجهد لمساعدتي: روبرت رينجل وبيت تشياريللي وجيوف موريل وتاير سكوت وريان مكارثي وستيف هادلي وإريك إيدلمان وميشيل فلورنوي وهاري رودس. ليس هناك شك في أنني أتحمل المسؤولية كاملةً عن أي أخطاء.

شكر خاص أيضاً إلى واين كاباك صاحب شركة «دبليو إس كيه» (WSK) للإدارة، الذي بدأ بتمثيلي منذ عشرين عاماً وأصبح صديقاً مقرباً ومرشداً ومستشاراً. وأود أن أعرِب عن تقديري العميق للمحرر والمحقق جوناثان سيغال من دار نشر ألفرد إيه كنوف، فقد كان العمل معه ممتعاً جداً. وأود أن أشكر سوني مهتا وبول بوغاردز وميغان هاوسر وتشيب كيد وليزا مونتيبيلو وكاسندرا بابس وميشيل سومرز من كنوف لما قدموه من مساهمات قيمة لهذا الكتاب.

كما أود التنويه بمساعِدي الكفؤ، كيث هينسلي، لمساعدته لي في المراحل النهائية من إعداد هذا الكتاب، فمن دون خبرته التقنية لكنت تهت. وأود أيضاً أن أعبر عن امتناني لبيل وفيكي يارتشو وكريس ووبندي بيلانغر، وهم أصدقاءٌ مقربون من الشمال الغربي قدموا إلينا الكثير من المساعدة خلال السنوات التي شغلت فيها منصب وزير.

أخيراً، لم يكن هذا الكتاب ولا التجارب الواردة فيه ممكنَين لولا زوجتي بيكي، التي لم يضاهِ صبرها وتفهمها لي عند كتابتي هذا الكتاب سوى صبرها وتفهمها لي خلال ولايتي كوزير للدفاع، وسبعة وأربعين عاماً من الزواج.

من أكثر الكتب مبيعًا بحسب صحيفة النيويورك تايمز

مذكّرات رجلٍ من صنّاع القرار في الإدارة الأميركية.

جايل ستة رؤساء أميركيين، متنقّلاً بين مناصب حساسة عدة.

قرّر أن يفتح صندوق أسرار وزارة الدفاع وملفّات السي. آي. إيه. فأحدثت مذكّراته زلزالاً في البيت الأبيض، ودفعت من فيه إلى تحضير ردودهم عليها.

ثاقبٌ في رؤيته، ساعد بوش الابن على إنهاء حربه في العراق، وكان صوتاً منبّهاً لأوباما.

أضاء على شخصيات مهمة ومباحثاتٍ حيوية، ونقل وقائع كارثية، وهو يتحدّث عن ديك تشيني، وهيلاري كلينتون، وجون بايدن، في ظلّ الرئيسين بوش وأوباما.

تطرّق بالتفصيل إلى السياسات التي كانت تدور خلف الأبواب المغلقة، حتى أنه أدخلنا إلى غرفة الأوضاع في البيت الأبيض إبّان الهجوم على بن لادن.

تناول من جوانب عدة الأوضاع في العالم العربي من مصر وفلسطين وصولاً إلى دول الخليج، وذهب أبعد من ذلك إلى إيران وأوروبا.

عبّر عن تفانيه في حب العسكريين الأميركيين وقادتهم، ووضع في مواجهاتٍ قاسية مع أهالي الضحايا وأبنائهم.

وضع كتابه هذا بنبرةٍ غاضبة، وكأنه يريد إراحة ضميره في جردة الحساب هذه. وتناول فيه علاقاته برؤساء دول وملوكٍ عرب وأجانب، ولا سيما العاهل السعودي الذي كان يفضي إليه بمكنوناته.

أشار إلى موقف أوباما اللامبالي من الأزمة السورية والحرب الدائرة فيها، في الوقت الذي كان يعمل فيه على الملفّ الإيراني.

وثّق الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، حيث كان شاهداً ومشاركاً فيهما.

كتابٌ يرصد ارتدادات الهزائم والأوضاع المتردّية في أنحاء العالم على الداخل الأميركي.

ISBN 978-9953-88-953-5




الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١١ ٩٦١+

tradebooks@all-prints.com
publishing@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر